المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

# التَّعْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِندَ الرُّمَّانِي فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سِيبَوَيهِ

## دراسة وصفية تحليلية

رسالة علمية مقدّمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

صالح بن مطلق بن سعد القرشي المالكي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بن عبد الحي بن عمار سالم

العام الجامعي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ

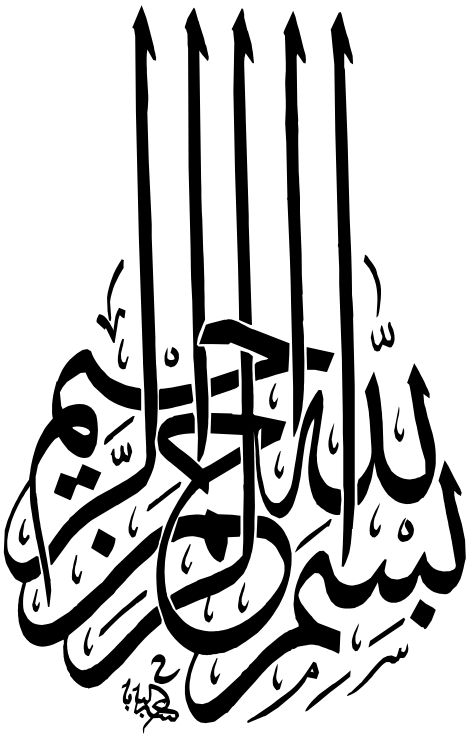
بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله ولي الصالحين، الذي أنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين، شفاءً لما في الصدور، وهدًى ورحمةً للعالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإنَّ مما لا مراء فيه أن اللغة الإنسانية هي الأساس الذي تقوم عليه حياة المجتمعات البشرية، إذ إنها وسيلة التفاهم والاتصال بين المجتمعات، وأداة التخاطب وقناة توصيل المعرفة بين الأفراد والأمم.

واللغة العربية قد خصها الله -عزَّ وجلَّ- من بين اللغات بالقرآن الكريم، وتعهد بحفظه إلى قيام الساعة، فقال عز من قائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]، وفي حفظ القرآن حفظ للغته، وإنَّ من حق هذه اللغة على أهلها صونها، وتعلمها، ودراسة قواعدها، ومعرفة أحكامها وعللها، فبعد أن كان العرب يتكلمون بلغتهم بالسليقة والطبع، يعون مواقع كلامهم، وتقوم في عقولهم علله، من غير قواعد محددةٍ، وأصول مقررةٍ، ظهر بينهم من يتكلم بالعربية وهو من غير أهلها، وذلك بفضل الفتوحات الإسلامية، ودخول كثير من الناس في الإسلام، فتفشى في كلامهم اللحن، وانتشر أمره، حتى نال خطره القرآن الكريم، فاحتاجوا إلى استقراء هذه اللغة وتقعيدها، وبادر علماء العربية إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد، وأبانوا المبنيَّ من المعرب، والمرفوعَ من المنصوب، ثم تولدت في نفوسهم تساؤلات عنها: لِمَ كان حكم هذا البناء، وحكم ذاك الإعراب؟ ولِمَ رُفع هذا، ونُصب ذاك؟ وأخذوا يبحثون عن إجابات لها، حتى اهتدوا إلى بعض أسرارها وعللها، وبذلك نشأ التعليل النحوي مرافقًا لنشأة النحو الأولى.

وأخذ علماء النحو يتبارون في العلة حتى أصبحت ضربًا من الرياضة الذهنية الشخصية، وكان من أبرز هؤلاء العلماء: علي بن عيسى الرماني المتوفى عام (٣٨٤) للهجرة، الذي كان مولعًا بالتعليل النحوي ومهتمًا به، تدعوه إلى ذلك عقليته المتفتّحة

(١) سورة الحجر، الآية ٩.

المستوعبة لمختلف أنواع المعرفة، فكان على دراية بعلم الكلام والمنطق، عالمًا في النحو، وكان كتابه الموسوم بشرح كتاب سيبويه قد بلغ الغاية في العلة، حتى أصبحت ظاهرة فيه تلفت الانتباه، الأمر الذي شجعني على محاولة دراستها وسبر غورها، فاخترت أن يكون: (**التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية**) موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، والله أسأل أن يعينني ويوفقني، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

❁❁❁

**الأهمية العلمية للموضوع:**

١- أهمية التعليل النحوي في توضيح القواعد والأقيسة، والكشف عن شيء من أسرار لغتنا العربية.

٢- غزارة ظاهرة التعليل النحوي في شرح الرماني للكتاب.

٣- شخصية الرماني العقلية التي أظهرها ولعُه بالعلة، إذ لا يكاد يترك حكمًا في مسألة يمر بها من دون أن يذكر علته.

❁❁❁

**أسباب اختيار الموضوع:**

١- الإسهام في إثراء المكتبة العربية وخدمة لغتنا الشريفة من خلال هذه الدراسة المتخصصة التي تعنى بالعلل النحوية.

٢- النظر في التعليل الذي أورده الرماني، وعرضه على بساط البحث العلمي، وبيان التأثير فيمن بعده.

٣- عدم الوقوف على دراسةٍ في الموضوع.

❁❁❁

**الدراسات السابقة:**

لا توجد دراسات سابقة تناولت التعليل النحوي عند الرماني بشكل مفرد ومفصل -حسب علمي- وإنما ورد تناول العلة عنده بإيجاز في مباحث صغيرة ضمن دراسة منهج الرماني في شرحه على الكتاب في عدد من الرسائل العلمية التي قام أصحابها

بتحقيق أجزاء من هذا الشرح ومنها:

١-حقق الدكتور: محمد إبراهيم شيبة المجلد الأول من أول الكتاب إلى نهاية (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

٢-حقق الدكتور: المتولّي بن رمضان الدَّمِيري من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، نال بتحقيقها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر.

٣-حقق الدكتور: مازن المبارك أبوابًا من الكتاب عدتها: ثلاثة وعشرون بابًا، وهي من (باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم) إلى نهاية (باب ما أفعله فيما ليس له فعل)، وألحقها بكتابه (الرماني النحوي).

٤-حقق الدكتور: سيف بن عبد الرحمن العريفي من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥-حقق الدكتور: إبراهيم بن موسى الموسى من (باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم) إلى نهاية (باب الحكاية)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦-حقق الدكتور: صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف من (من باب ألف الوصل في الأسماء إلى نهاية الشرح)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧- حقق الدكتور: أحمد بن عتيق المعبدي من (باب التصغير إلى نهاية باب جمع الجمع)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية.

٨- حقق الدكتور: صالح بن عفين المعبدي من (باب جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف إلى نهاية باب الحروف التي تلحق الكلمة الواحدة في الوقف)، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية.

**أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت التعليل النحوي بشكل مفصل فلعل من أبرزها:**

١-كتاب: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها. للدكتور مازن المبارك.

٢-كتاب: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: دراسة أبستمولوجية. للدكتور جلال شمس الدين.

٣- كتاب أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، أفرد فيه بابًا خاصًا في الحديث عن التعليل تحدث فيه عن نشأته وأسبابه وخصائصه.

٤- التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي في كتبه النحوية، رسالة ماجستير لعبدالله بن مبارك الدوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥- العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير لمحمد بن إبراهيم السيف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

غير أنَّ هذه الدراسة تختلف عن تلك الدراسات في تناولها للعلل النحوية عند الرماني تحديداً، ومنهجه في تناول هذه العلل بشكل مفصل، لتعطي إضافة جديدة إلى تلك الدراسات التي تعنى بالعلل النحوية.

❁❁❁

**خطة البحث:**

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مقدمة، وتمهيد، وخمسة أبواب، وخاتمة، ثم الفهارس، وهي كما يلي:

- **المقدِّمة:**

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

- **التمهيد: الرماني والعلة النحوية، وفيه مبحثان:**

المبحث الأول : علي بن عيسى الرماني حياته وآثاره ومكانته العلمية وكتابه: شرح كتاب سيبويه بإيجاز.

المبحث الثاني: نشأة العلل النحوية وتطورها -نظرة تاريخية- بإيجاز.

- **الباب الأول: العلل النحوية في الأسماء.**

وفيه أربعة فصول:

## الفصل الأول: العلل النحوية في إعراب الأسماء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العلل النحوية في المرفوعات

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: علة العامل في رفع المبتدأ أو الخبر.

المطلب الثاني: علة الرفع على الخبرية في (زيدٌ خلفُك).

المطلب الثالث: علة عمل (إنَّ) وأخواتها الرفع في الخبر.

المطلب الرابع: علة رفع الفاعل ونائب الفاعل.

المطلب الخامس: علة رفع المعطوف على محل اسم (إنَّ) و(لكنَّ) دون أخواتهما.

المطلب السادس: علة امتناع العطف على الموضع في (إنَّ) قبل مجيء الخبر.

المبحث الثاني: العلل النحوية في المنصوبات.

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: علة حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

المطلب الثاني: علة عمل (إنَّ) وأخواتها النصب في الاسم.

المطلب الثالث: علة عمل الفعل في المفعول معه.

المطلب الرابع: علة عمل الفعل في المفعول لأجله.

المطلب الخامس: علة وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها.

المطلب السادس: علة جواز القياس على المصادر المنكرة الواقعة أحوالًا إذا تنوَّع بها الفعل.

المطلب السابع: علة جواز النصب على الحال في المعرَّف، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: علة جواز النصب على الحال في المعرف بـ(أل).

المسألة الثانية: علة جواز النصب على الحال في المعرف بالإضافة.

المطلب الثامن: علة اختيار النصب على التمييز في البيت:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

المطلب التاسع: علة وجوب النصب على الظرفية في (هذا سواءَك).

المبحث الثالث: العلل النحوية في المجرورات.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: علة منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف.

المطلب الثاني: علة امتناع (الحسن وجهٍ).

المطلب الثالث: علة امتناع الجر على البدلية في (أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ).

المطلب الرابع: علة ترجيح الجر في الكاف في (هم الضاربوك)، و(هما الضارباك).

المطلب الخامس: علة امتناع جر (نفسِك) بالإضافة في (إياك نفسِك).

المطلب السادس: علة جواز الجر على الجوار في باب النعت.

المطلب السابع: علة امتناع تقدير الجر في الضمير في (لولاك، ولولاي).

المطلب الثامن: علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار.

**الفصل الثاني: العلل النحوية في بناء الأسماء**

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: علة بناء اسم الإشارة (أولاءِ).

المبحث الثاني: علة بناء (أيُّ) الموصولة.

المبحث الثالث: علة بناء ما كان على وزن (فِعال) من أسماء أفعال الأمر.

المبحث الرابع: علة بناء (أمسِ) .

المبحث الخامس: علة بناء (قبلُ) و(بعدُ).

المبحث السادس: علة بناء المركبات.

المبحث السابع: علة بناء المنادى المفرد المعرفة.

المبحث الثامن: علة بناء (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابن عمَّ).

المبحث التاسع: علة بناء اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مفردًا نكرة.

**الفصل الثالث: العلل النحوية في تعريف الأسماء وتنكيرها**

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: علة اعتبار أسماء الأجناس معرفة.

المبحث الثاني: علة مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.

المبحث الثالث: علة تعريف (بُكرة) و(غدوة).

المبحث الرابع: علة امتناع نداء ما فيه (أل).

المبحث الخامس: علة امتناع توكيد النكرة بالمعرفة.

المبحث السادس: علة وجوب تعريف (البتَّة)، في (لا أفعله البتَّة).

المبحث السابع: علة تنكير (ما) التعجبية.

المبحث الثامن: علة تعريف الضمير الغائب العائد إلى نكرة وتنكيره.

**الفصل الرابع: العلل النحوية في تثنية الأسماء وجمعها**

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: علة الإعراب بالحروف في المثنى وجمع المذكر السالم.

المبحث الثاني: علة جعل الألف علامة للرفع دون النصب في المثنى.

المبحث الثالث: علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم.

المبحث الرابع: علة التثنية في (لبيك، وسعديك، وحنانيك)، وامتناع الجمع فيها.

المبحث الخامس: علة جواز إجراء الحكاية على وجوه الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم.

- **الباب الثاني: العلل النحوية في الأفعال.**

وفيه ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: العلل النحوية في المبني من الأفعال**

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: علة اشتقاق الفعل من المصدر.

المبحث الثاني: علة جعل البناء أصلاً للأفعال.

المبحث الثالث: علة بناء الفعل الماضي على الحركة.

المبحث الرابع: علة بناء المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد.

المبحث الخامس: علة فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ).

**الفصل الثاني: العلل النحوية في المضارع المعرب**

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: علة امتناع الجر في المضارع.

المبحث الثاني: علة امتناع عمل عوامل الأسماء في المضارع.

المبحث الثالث: علة دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر.

المبحث الرابع: علة إعراب الفعل المضارع بالحروف.

المبحث الخامس: علة إعمال عوامل الجزم في المضارع.

المبحث السادس: علة اعتبار الشرط المقدر هو عامل الجزم في جواب الطلب.

المبحث السابع: علة امتناع الجزم في جواب النفي.

المبحث الثامن: علة إعراب المعتل الآخر بالحذف في الجزم.

**الفصل الثالث: العلل النحوية في التعدية واللزوم**

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: علة تعدية الفعل ولزومه.

المبحث الثاني: علة جواز الاقتصار على المفعول الأول في الفعل المتعدي إلى ثلاثة.

المبحث الثالث: علة اللزوم في: (ذهبتُ الشامَ) والتعدية في: (دخلتُ البيتَ).

المبحث الرابع: علة تعدية الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

المبحث الخامس: علة قوة عمل المصدر معرَّفًا أو ماضيًا، وامتناع عمل اسم الفاعل معرَّفًا أو ماضيًا.

المبحث السادس: علة كون الفعل مع الأداة ناصبًا للمستثنى.

- **الباب الثالث: العلل النحوية في الحروف.**

وفيه فصل وحد، وهو:

**العلل النحوية في الأحكام المتعلقة بالحروف**

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: التعليل النحوي في بناء الحروف.

المبحث الثاني: علة حرفية (رُبَّ).

المبحث الثالث: علة امتناع عمل (إنْ) المخففة، ووجوب عمل (أنْ) المخففة في

الأسماء.

المبحث الرابع: علة امتناع العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب.

المبحث الخامس: حقيقة (لن) والعلة في ذلك.

المبحث السادس: علة إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التميميين.

المبحث السابع: علة إعمال (لاتَ) في الحين خاصة.

المبحث الثامن: علة اعتبار (أَيْ) لنداء المتوسط.

- **الباب الرابع: العلل النحوية في الجمل.**

وفيه ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: العلل النحوية في التقديم والتأخير**

وفيه اثنا عشر مبحثًا:

المبحث الأول: علة إعراب (قائمٌ زيدٌ) و(تميميٌّ أنا) على التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: علة جواز تقديم خبر (كان) عليها وعلى اسمها، وامتناع تقديم خبر (ليس) عليها.

المبحث الثالث: علة امتناع تقدم خبر (إنَّ) عليها أو على اسمها.

المبحث الرابع: علة جواز الإلغاء في التأخير والتوسط في (ظنَّ) وأخواتها.

المبحث الخامس: علة امتناع تقديم معمول المصدر عليه.

المبحث السادس: علة امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه.

المبحث السابع: علة جواز تقديم الحال على صاحبها، وامتناع تقديم الصفة على الموصوف.

المبحث الثامن: علة امتناع تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور.

المبحث التاسع: علة امتناع تقديم التمييز على عامله.

المبحث العاشر: علة امتناع تقدم المستثنى في أول الكلام.

المبحث الحادي عشر: علة امتناع تقدم الفاعل على الفعل.

المبحث الثاني عشر: علة اعتبار الجواب للمتقدم من الشرط أو القسم.

## الفصل الثاني: العلل النحوية في الحذف

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: علة امتناع دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة (أل) إلا على تقدير حذف الخبر.

المبحث الثاني: علة اقتصار حذف الخبر في باب (إنَّ) على الظرف أو الجار والمجرور.

المبحث الثالث: علة ذكر الخبر أو حذفه بعد (لولا).

المبحث الرابع: علة تقدير المحذوف في عامل المنادى.

المبحث الخامس: علة جواز حذف حرف النداء من العَلَم، وامتناعه من النكرة، واسم الإشارة.

المبحث السادس: علة تقدير الحذف والتعويض في (اللهمَّ).

المبحث السابع: علة عدم جواز حذف المتبوع وإبقاء التابع.

المبحث الثامن: علة التقدير على حذف الفاء في (إنْ أتيتني آتيك).

المبحث التاسع: علة وجوب حذف فعل القسم إذا ذُكر المقسم به.

## الفصل الثالث: العلل النحوية في الإضمار

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: علة عدم التقدير في (أأنتَ عبدُالله كلمته).

المبحث الثاني: علة جواز النصب والإضمار في (أزيدًا أخاه تضربه).

المبحث الثالث: علة وجوب إضمار الفعل وجوازه في التحذير.

المبحث الرابع: علة وجوب إضمار العامل فيما جرى مجرى المصدر في الدعاء.

المبحث الخامس: علة ترجيح الرفع للإضمار في البيت:

لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلامُ الْعَصَافِيرِ

المبحث السادس: علة إضمار الفاعل إذا ذكر التمييز في (نِعْمَ وبِئْسَ).

المبحث السابع: علة اعتبار الناصب للفعل المضارع (أنْ) المضمرة بعد لام الجر و(حتى).

- **الباب الخامس: منهج الرماني في التعليل النحوي وتقويمه.**

وفيه أربعة فصول:

**الفصل الأول: خصائص التعليل النحوي عند الرماني.**

**الفصل الثاني: أنواع العلل النحوية عند الرماني.**

**الفصل الثالث: التأثُّر والتأثير**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تأثُّر الرماني بمن سبقه.

المبحث الثاني: تأثير الرماني فيمن أتى بعده.

**الفصل الرابع: تقويم منهج الرماني في تعليله النحوي**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مميزات منهجه.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

- **الخاتمة:**

وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والتوصيات التي على ضوئها.

- **الفهارس الفنية:**
- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الشعر.
- فهرس الأعلام .
- فهرس الأماكن.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس الفهارس.

❁❁❁

## إجراءات الدراسة

يمكن إيجاز إجراءات الدراسة في النقاط الآتية:

أولًا: وضع عنوان للمسألة التي علل فيها الرماني للحكم النحوي وفق ما هو مبين في الخطة.

ثانيًا: ذكر نص الرماني في المسألة.

ثالثًا: شرح تعليل الرماني كما ورد في النص.

رابعًا: مناقشة تعليل الرماني، وتوضيحه توضيحًا علميًّا مع توضيح الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

خامسًا: ذكر من اعتمد هذا التعليل، ومن خالفه، وموازنته بآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

سادسًا: عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وذكر أرقامها، وكتابتها بالرسم العثماني.

سابعًا: نسبة القراءات القرآنية إلى أصحابها، وتخريجها من مظانِّها أو مصادرها.

ثامنًا: تخريج الأحاديث والآثار من مظانِّها أو مصادرها.

تاسعًا: نسبة الأبيات إلى قائليها، وذكر بحورها، وتوثيقها من مظانِّها أو مصادرها.

عاشرًا: توثيق آراء العلماء المنسوبة إليهم من كتبهم-ما أمكن ذلك-.

الحادي عشر: الترجمة للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

الثاني عشر: تفسير الكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية، والأماكن والبلدان تعريفًا موجزًا.

الثالث عشر: الالتزام بقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

الرابع عشر: تذييل البحث بالفهارس اللازمة على النحو المبين في الخطة.

وفي الختام أشكر الله تعالى على توفيقه وحسن رعايته ومنِّه وكرمه، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لشيخي وأستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحي عمار سالم، الذي تفضل مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، ومنحني الشيء الكثير من جهده ووقته، وتفضل عليَّ بآرائه وخلاصة تجاربه، سعيًا إلى إخراج هذه الرسالة على الوجه المطلوب، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لقسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية الذي أتاح لي ولزملائي فرصة مواصلة الدراسات العليا والتحصيل العلمي، في رحاب المدينة النبوية.

كما أتقدم بالشكر والدعاء لوالدي الكريمين الحبيبين على حرصهما على إنجاز هذا البحث، وسؤالهما المستمر، ودعواتهما الصادقة، فجزاهما الله عني خير الجزاء، ووفقني إلى برهما والإحسان إليهما.

والشكر موصول كذلك إلى أسرتي الكريمة لتفهمها وتقديرها انشغالي، والوقوفِ بجانبي، وتخفيف العبء عني، ولكل من قدَّم لي يد العون لإنجاح هذه الرسالة.

وأخيرًا فقد بذلت في بحثي هذا غاية جهدي، فإن أصبت فبتوفيق الله وتسديده، وإن أخطأت فحسبي أنني حاولت، وعذري أنني أجتهد، وأستغفر الله وأتوب إليه، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁❁❁

# التمهيد

# الرماني والعلة النحوية

**وفيــه مبحثان:**

**المبحث الأول :** علي بن عيسى الرماني حياته وآثاره ومكانته العلمية وكتابه: شرح كتاب سيبويه، بإيجاز.

**المبحث الثاني:** نشأة العلل النحوية وتطورها «نظرة تاريخية» بإيجاز.

# المبحث الأول

## علي بن عيسى الرماني

## حياته وآثاره ومكانته العلمية

## وكتابه : شرح كتاب سيبويه ، بإيجاز

## ۞ المبحث الأول :

## علي بن عيسى الرماني حياتُه وآثارُه ومكانتُه العلميةُ وكتابُه : شرح كتاب سيبويه ، بإيجاز.

### أولاً: حياتُه:

#### أ–اسمُه ونسبُه وكنيتُه:

هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني[١] وكنيته أبو الحسن، ويُعرف أيضًا بالإخْشِيدي[٢]، وبالورَّاق[٣]، وبالجامع[٤] وبالبغدادي[٥]، وهو بالرُّمانيِّ أشهر[٦]، وهذه النسبة يجوز أن تكون إلى (الرُّمّان) وبيعِه، أو إلى (قَصرِ الرمّان) بمدينة واسِط[٧]، وهو الأرجح.

#### ب– مولدُه ونشأتُه:

أصله من (سُرَّ مَن رَأَى)[٨]، وكان مولدُه ببغداد سنة (٢٩٦هـ)[٩]، وفيها نشأَ واستوطن، وغايةُ ما يُعرَف عنه أنه كان منقطعًا للتدريس والتأليف[١٠]، وكان يعيش عيشةَ الرِّضا، والقناعة بالرِّزق اليسير[١١].

---

(١) تنظر ترجمته في: الفهرست ص ١٠١، تاريخ العلماء النحويين ٣٠-٣١، نزهة الألباء ٢٣٣-٢٣٥، إنباه الرواة ٢/٢٩٤-٢٩٦، معجم الأدباء ٤/١٩١-١٩٣، إشارة التعيين ٢٢١-٢٢٢، البلغة ١٥٤، بغية الوعاة ٢/١٨٠-١٨١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٩١، بغية الوعاة ٢/١٨٠.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠.

(٤) ينظر: فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦.

(٥) ينظر: طبقات النحويين ص ١٢٠.

(٦) ينظر: البغية ٢/١٨٠.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٩٩.

(٨) ينظر: الفهرست ص ١٠١.

(٩) ينظر: الفهرست ص ١٠١، نزهة الألباء ٢٣٤-٢٣٥، إنباه الرواة ٢/٢٩٤-٢٩٦.

(١٠) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ٣/١٥٨.

(١١) ينظر: فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦.

**ت- وفاتُه:**

تُوفِّي الرُّمَّانيُّ بِبغدادَ ليلة الحادي عشر من شهر جُمادى الأولى سنة (٣٨٤هـ)[١]، عن ثمانٍ وثمانين سنة، ودُفِن في الشُّونيزيَّة[٢]، عند قبرِ أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٣].

**ث- شيوخُه:**

أخذ الرُّماني العلم عن أبرز علماءِ عصره، ومنهم:

١- الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل (ت ٣١١هـ)، قرأ عليه كتاب سيبويه[٤].

٢- ابن السَرَّاج، أبو بكر محمد بن السَّريِّ (ت ٣١٦هـ)، قرأ عليه كتاب سيبويه[٥].

٣- ابن شُقَير، أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس البغدادي (ت ٣١٧)[٦]، وقد صرح الرماني بالأخذ منه في شرحه على (الكتاب)[٧].

٤- ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزديُّ البصريُّ (ت ٣٢١هـ)[٨].

٥- ابن مُجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغداديُّ، شيخ القُرَّاء في زمانه (ت ٣٢٤هـ)[٩]، أخذ عنه القراءة، وقد صرح بذلك في شرحه على (الكتاب)[١٠].

٦- ابن الإخشِيد، أبو بكر أحمد بن علي، المتكلِّم، المعتزلي (ت ٣٢٦هـ)، لزمه الرماني حتى عُرِف بالإخشيدي، وعنه أخذ علم الكلام ومذهب الاعتزال[١١].

---

(١) ينظر: نزهة الألباء ٢٣٥، إنباه الرواة ٢٩٤/٢.

(٢) وهي مقبرة في الجانب الغربي من بغداد. ينظر: معجم البلدان ٣٧٤/٣.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ٣٣٤/١١، النجوم الزاهرة ١٦٨/٤.

(٤) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٣٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق ص ٣٠.

(٦) ينظر: نزهة الألباء ص ١٨٧-١٨٨.

(٧) ينظر: شرح الكتاب ص ١٧٥٦-١٧٥٧ بتحقيق الدكتور المتولي الدميري .

(٨) ينظر: نزهة الألباء ص ٣١٨، إنباه الرواة ٢٩٤/٢.

(٩) ينظر: الفهرست ص ٥٠.

(١٠) ينظر: شرح الكتاب ص ١٧٧٠ بتحقيق الدكتور المتولي الدميري .

(١١) ينظر: الفهرست ص ٢١٠,٢١٣، معجم الأدباء ١١٩/٤.

٧- أبو بكر أحمد بن محمد بن عاصم الحُلْواني (ت ٣٣٣هـ)، روى عنه ديوان الهُذليين بشرح السكَّري[١].

**ج- أقرانُه:**

الرُّماني معدودٌ في طبقة السِّيرافي والفارسي[٢].

أما السِّيرافي فهو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزُبان، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومَبْرَمان وابن دريد وابن مجاهد، كان إمامًا في النحو واللغة والفقه والشعر والعروض والقرآن والحديث والكلام والحساب والهندسة.

وكان ثِقةً، دَيِّنًا، زاهدًا، ورِعًا، أجمعت كتب التراجم على أنه كان ذا صفاتٍ حميدة، وخصالٍ كريمة، وكان معظَّمًا لدى الخاصة والعامة، شرَح كتابَ سيبويه، مات ببغدادَ سنة (٣٦٨هـ)[٣].

وأمَّا الفارسي فهو: أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، استوطن بغداد، وأخذ عن الزَّجَّاج وابن السَّراج ومَبْرَمان وابن الخيَّاط، ونال الفارسيُّ الحظوة عند سيف الدولة الحمداني بحلب، وعند عضُد الدولة البُوَيهي بفارس.

وكان شديدَ العناية بالقياس، حتى حُكِي عنه قوله: «أُخطئ في خمسين مسألةً في اللغة، ولا أخطئ في مسألةٍ واحدةٍ من القياس»[٤].

وكان واجِدًا على بعض أقرانه كالسيرافي والرماني، من مؤلفاته: الإيضاح والتكملة، وتعليقه على كتاب سيبويه، والمسائل العسكريات، والبغداديات، والحلبيات، ومات ببغداد سنة (٣٧٧هـ)[٥].

---

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين (المقدمة) ص ٨.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، معجم الأدباء ١٩١/٤، بغية الوعاة ١٨٠/٢.

(٣) تنظر ترجمته في: الفهرست ص ٩٣، طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩، نزهة الألباء ص ٢٢٧-٢٢٩، إنباه الرواة ٣٤٨/١-٣٥٠.

(٤) ينظر: نزهة الألباء ص ٣١٧.

(٥) تنظر ترجمته في: الفهرست ص ٩٥، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، نزهة الألباء ص ٢٣٢-٢٣٣، إنباه الرواة ٣٠٨/١-٣١٠.

### ح- تلاميذُه:

اتسعت ثقافةُ الرماني، وتنوَّعت معارفه، وبرع في كثير منها، حتى صار إمامًا في العربية والاعتزال والكلام، وتعاظم مجلسه، وكثرت مؤلفاته التي أخذ معظمها عنه إملاءً[(١)].

فممن أخذ عن الرماني:

١- أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن جَرْو الأسدي (ت ٣٨٧هـ)[(٢)].

٢- أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١هـ)[(٣)]، صرح بالأخذ عنه في كتابه: (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب)[(٤)].

٣- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت ٤٠٠هـ)[(٥)]، أخذ عن الرماني، وكان يصفه بأنه "الشيخ الصالح"[(٦)].

٤- عبد الباقي بن محمد بن بانيس النحوي (ت ٤٠٠هـ)[(٧)].

٥- أبو طالب أحمد بن بكر العَبْدي (ت ٤٠٦هـ)[(٨)].

٦- أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، المعروف بابن العلم (ت ٤١٣هـ)، كان شيخ الرافضة في عصره، حضر مجلس الرماني[(٩)].

٧- أبو القاسم الدقيقي، علي بن عبد الله بن الدقَّاق (ت ٤١٥هـ)[(١٠)].

٨- أبو الحسن بن القارح، علي بن منصور بن طالب الحلبي (٤٢١هـ)[(١١)].

---

(١) ينظر: الفهرست ص ٨٨، تاريخ العلماء النحويين ٣٠-٣١، نزهة الألباء ٢٣٣-٢٣٥.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ١٥٤/٢-١٥٥، البغية ١٢٧/٢-١٢٨.

(٣) ينظر: البغية ٥٨٤/١.

(٤) ينظر: ص ١٧، ١٢٥، ٢١٨.

(٥) ينظر: البغية ١٩٠/٢-١٩١.

(٦) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١٠٨,١٢٨/١.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ١٥٥/٢.

(٨) ينظر: نزهة الألباء ص ٢٤٦-٢٤٧، البغية ١٩٨/١.

(٩) ينظر: تاريخ بغداد ٢٣١/٣، الرماني النحوي ص ٧٢-٧٣.

(١٠) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٣١، البغية ١٧٨/٢.

(١١) ينظر: معجم الأدباء ٣٣١/٤-٣٣٤، البغية ٢٠٧/٢.

٩- أبو القاسم علي طلحة بن كردان النحوي (ت ٤٢٤هـ)، قرأ على الرماني كتاب سيبويه[١].

١٠- أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، صاحب (التبصرة والتذكرة)[٢]، نص فيه على أخذه عن الرماني[٣].

١١- أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن رجاء اللغوي المعروف بابن الدهان (ت ٤٤٧هـ)[٤].

١٢- أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي (ت ٤٤٧هـ)[٥].

١٣- أبو الحسن هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال الكاتب، كان صابئا ثم أسلم (ت ٤٤٨)[٦].

١٤- أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)[٧].

١٥- أبو الحسن محمد بن عبد الله بن حمدان الدلفي العجلي (ت ٤٦٠هـ)، من أصحاب الرماني[٨].

١٦- أبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلال اللغوي[٩].

❁❁❁

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٣٢-١٣٥، إنباه الرواة ٢/٢٨٤-٢٨٥.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢/١٢٣، البغية ٢/٤٩.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣٥، ٥٣٤.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ١/٣٣٩، البغية ١/٥٢٣-٥٢٤.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٤/٢١٢-٢٢٠، إنباه الرواة ٢/٢٩٤.

(٦) ينظر: نزهة الألباء ص ٢٥٦-٢٥٧، معجم الأدباء ٥/٥٩٩-٦٠١.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٤، وفيات الأعيان ٣/٢٩٩.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ٥/٣٤٧، البغية ١/١٢٨.

(٩) ينظر: معجم الأدباء ٥/١٣٤، البغية ١/٣٧.

**خ- مذهبُه العقدي:**

أطبق المترجمون على أن الرماني كان معتزليًّا، بل من الأئمة فيهم[١]، أخذ الاعتزال عن أستاذه (ابن الإخشيد)، حتى نُسِب إليه[٢]، وله في مجال الاعتزال مصنفات كثيرة، منها: كتاب (مقالة المعتزلة)، وكتاب (صنعة الاستدلال)، وكتاب (الرُّؤية)[٣].

واختلفوا في تشيعه، قال ياقوت الحموي: «قال التنوخي: وممن ذهب في زماننا إلى أنَّ عليًّا -عليه السلام- أفضلُ الناس بعد رسول ﷺ من المعتزلة أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعروف» [٤].

وقال عنه بعض المترجمين: «وكان يتشيَّع ويقول: عليٌّ أفضلُ الصحابة»[٥]، وقيل عنه أيضًا: "معتزلي رافضي"[٦]، وذكر السيوطي أنه كان مع اعتزاله متشيعًا[٧]، وللرماني كتاب اسمه: (تفضيل علي)، وكتاب: (الإمامة)[٨].

غير أنَّ ابن النديم المعاصر للرماني ذكر: «أنَّ مصنفاته في التشيُّع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تَقيَّة؛ لأجل انتشار مذهب التشيُّع في ذلك الوقت، وذكر له مع السَّري الرَّفاء حكاية مشهورة في ذلك»[٩].

وهذا القول فيه نظر من عدة أوجه: أولها قوله: «إنَّ مصنفاته في التشيع لم يكن يقول بها»، ولو بحثنا في هذه المسألة لوجدنا أن تفضيل علي كان يقول به معتزلة بغداد والرماني معتزلًا بغداديًا كما هو في سائر أقواله وآرائه[١٠]، ثم إنَّ هناك مَن يصنِّف معتزلة

---

(١) ينظر: نزهة الألباء ص ٢٣٤، معجم الأدباء ١٩١/٤، إنباه الرواة ٢٩٤/٢.

(٢) ينظر: الفهرست ص ٢٤٦.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢٩٥/٢.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٩١/٤.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٣٤٣/١٦.

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال ١٤٩/٣.

(٧) ينظر: طبقات المفسرين ص ٨١.

(٨) ينظر: إنباه الرواة ٢٩٦/٢.

(٩) ينظر: ملحق الفهرست ص ٦، الرماني النحوي ص ٥٨.

(١٠) ينظر: الرماني النحوي ص ٥٦.

بغداد من الزيدية، ويعدُّهم الفرقة الرابعة من فرق الزيدية، ويقولون: إنَّ علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، لا يسبقه بالفضل أحدٌ من الأمة، ويرون بأنَّ إمامةَ المفضول على الفاضل جائز[1].

والوجه الثاني: في قوله: "وإنما صنَّفها تقيَّة"، ومن يطالع سيرة الرماني ويتمعَّن في شخصيته وصفاته يستبعد ما ذكره ابن النديم، قال ياقوت الحموي: «قرأتُ بخطِّ أبي حيان التوحيدي في كتابه الذي ألفه في تقريظ الجاحظ –وقد ذكر العلماء الذين يفضلون الجاحظ– فقال: ومنهم علي بن عيسى الرماني، فإنه لم يُر مثله قط، بلا تقيَّة ولا تحاشٍ، ولا اشمئزاز ولا استيحاش، علمًا بالنحو، وغزارةً في الكلام، وبصرًا في المقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، مع تألُّهٍ وتنزُّهٍ، ودينٍ ويقينٍ، وفصاحةٍ وفقاهةٍ، وعفافٍ ونظافةٍ»[2].

وقيل في زهده وورعه على فقره: «كان مع قلَّة ذات يده، وشدة فقره، يسلك طريق المروءة»[3].

فهل بعد كل هذه الأوصاف نقول بأنَّ الرماني صنف كتبه تقية؟ لا أظن أنَّ هذا الأمر ينسجم مع ما ذُكِر من شخصيته وخصاله.

وثالث هذه الأوجه: ما ذكره من قصته مع السَّريّ الرفاء (ت ٣٦٠هـ)[4]، حيث كان جارًا للرماني بسوق العطش، وكان كثيرًا ما يجتاز بالرماني وهو جالس على باب داره، فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال، وكان سري يتشيع، فلما طال ذلك عليه أنشد أبياتًا منها:

ومعتزلي رام عزل ولايتي عن الشرف العالي بهم وارتفاعه[5]

فقد اعتضد د. مازن المبارك بهذا البيت على أنَّ الرماني لم يكن متشيعًا، ولكن هذا البيت لا يفصل في المسألة، حيث إنَّ السري نعت الرماني بالاعتزال فقط؛ لأنه هو

(١) ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ٣٣/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٧٢/١٤.

(٣) ينظر: المنية والأمل ص ٦٥.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ١٩٤/٩.

(٥) ينظر: ملحق الفهرست ص ٦، الرماني النحوي ص ٥٨.

الغالب عليه، وأما التشيع فكان يسيرًا عنده، بخلاف تشيع السري، فالمدى بينهما بعيد[1].

فالرماني إذن كان متشيعاً ولكنه لم يكن من المغالين في التشيع، أي أنه لم يكن من الإمامية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور مازن المبارك في كتابه (الرماني النحوي) وهو أن الرماني لم يكن من الشيعة الإمامية، وأنه لم يتجاوز في تشيعه القول بتفضيل علي، ثم سرد الدكتور المبارك قرائن عِدَّة تدل على أنَّ الرماني لم يكن من الشيعة الإمامية[2].

❁❁❁

## ثانياً: آثارُ الرماني:

مما يوصف به الرماني أنه: «مفتنٌّ في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام، كثير التصرف والتأليف»، ولقد تجاوزت مصنفاته مائة كتاب، وفيما يلي ثبت بها حسب الفنون، معتمدًا في جل ذلك على ما ذكره القفطي في (إنباه الرواة)[3]:

### أ–علوم القرآن:

١- الألفات في القرآن.

٢- الجامع في علم القرآن، ويسمى أيضًا: تفسير القرآن.

٣- جواب ابن الإخشيد في علم القرآن.

٤- جواب مسائل طلحة في علم القرآن.

٥- شرح معاني الزجاج.

٦- غريب القرآن.

٧- المتشابه في علم القرآن.

٨- المختصر في علم السور القصار.

٩- مسائل أبي علي بن الناصر في علم القرآن.

---

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري، قسم الدراسة ص ٣٩.

(٢) ينظر: الرماني النحوي ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: ٢/٢٩٥-٢٩٦.

١٠- النكت في إعجاز القرآن، وهو مطبوع[١].

**ب- العقيدة والفقه والكلام:**

١١- الأخبار والتمييز.

١٢- أدب الجدل.

١٣- أدلة التوحيد.

١٤- الإرادة.

١٥- الأسباب.

١٦- استحقاق الذم.

١٧- الأسماء والصفات.

١٨- الأصلح الصغير.

١٩- الأصلح الكبير.

٢٠- أصول الجدل.

٢١- أصول الفقه.

٢٢- الأكوان.

٢٣- الأمالي.

٢٤- الإمامة.

٢٥- الأوامر.

٢٦- تجانس الأفعال.

٢٧- تحريم المكاسب.

٢٨- التعليق.

٢٩- تفضيل عليّ.

٣٠- تهذيب الأصلح.

٣١- التوبة.

٣٢- جوامع العلم، في التوحيد.

---

(١) بتحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، تحت عنوان: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، والرسالتان الأخريان للخطابي وعبد القاهر الجرجاني.

٣٣- الحظر والإباحة.
٣٤- الحقيقة والمجاز.
٣٥- الرؤية.
٣٦- الردُّ على الدهرية.
٣٧- الردُّ على المسائل البغداديات لأبي هشام الجبائي.
٣٨- الردُّ على من قال بالأحوال.
٣٩- الرسائل، في الكلام.
٤٠- الرويَّة في النقض على الأشعري.
٤١- السؤال والجواب.
٤٢- شرح الأسماء والصفات لأبي علي الجبائي.
٤٣- شرح المعونة، لم يتمّ.
٤٤- كتاب صغير في (الصفات).
٤٥- صفات النفس.
٤٦- صنعة الاستدلال، يشتمل على سبعة كتب.
٤٧- كتاب في (الطبائع).
٤٨- العلل.
٤٩- العلوم.
٥٠- العوض.
٥١- القياس.
٥٢- ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز.
٥٣- المباحث.
٥٤- مبادئ العلوم.
٥٥- مجالس ابن الناصر.
٥٦- المجالس في استحقاق الذمِّ.
٥٧- مسائل ابن جابي.
٥٨- مسائل أبي العلاء.
٥٩- مسائل أحمد بن إبراهيم البصري.

٦٠- المسائل في اللطيف من الكلام.

٦١- المسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر.

٦٢- المعرفة.

٦٣- المعلوم والمجهول والنفي والإثبات.

٦٤- مقالة المعتزلة.

٦٥- المنطق.

٦٦- نقدات الاجتهاد.

٦٧- نقض استحقاق الذم، في الرد على أبي هاشم.

٦٨- نقض التثليث على يحي بن عدي.

٦٩- نُكَت الإرادة.

٧٠- نُكَت الأصول.

٧١- نُكَت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد.

**ج- علوم العربية:**

٧٢- الاشتقاق الصغير[١]، وسماه القفطي الاشتقاق المستخرج[٢].

٧٣- الاشتقاق الكبير.

٧٤- أغراض كتاب سيبويه[٣].

٧٥- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، لم تذكره المصادر، وقد طبع طبعات آخرها بتحقيق د. فتح الله صالح علي العمري، نشرته دار الوفاء بمصر.

٧٦- الإيجاز في النحو.

٧٧- البلاغة، لم تذكره المصادر[٤].

٧٨- التصريف.

٧٩- تهذيب أبواب كتاب سيبويه.

---

(١) ينظر: الفهرست ص ١٠١.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٥.

(٣) ينظر: الفهرست ص ١٠١.

(٤) ينظر: الرماني النحوي ص ٩٥.

٨٠- الحدود الأصغر، وقد طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي.

٨١- الحدود الأكبر.

٨٢- الحروف، واسمه في كثير من المصادر (معاني الحروف)، وقد نشر الدكتور إبراهيم السامرائي رسالة صغيرة اسمها (منازل الحروف) للرماني، مع كتابه المتقدم (الحدود الأصغر).

٨٣- الخلاف بين سيبويه والمبرد.

٨٤- الخلاف بين النحويين.

٨٥- شرح الأصول لابن السراج.

٨٦- شرح الألف واللام للمازني.

٨٧- شرح الجمل لابن السراج.

٨٨- شرح الشكل والنقط لابن السراج.

٨٩- شرح الصفات.

٩٠- شرح كتاب سيبويه، وقد حقق أجزاء منه في رسائل علمية، وسأفصل القول فيه في جزئية قادمة في هذا المبحث-إن شاء الله تعالى-.

٩١- شرح مختصر الجرمي.

٩٢- شرح المدخل للمبرد.

٩٣- شرح (المسائل الصغير) للأخفش.

٩٤- شرح (المسائل الكبير) للأخفش.

٩٥- شرح المقتضب للمبرد.

٩٦- شرح الموجز لابن السراج[١].

٩٧- شرح الهجاء لابن السراج.

٩٨- المبتدأ في النحو.

٩٩- المخزومات.

١٠٠- المسائل المفردات من كتاب سيبويه[٢].

---

(١) ينظر: الفهرست ص ١٠١.

(٢) المرجع السابق.

١٠١- المسائل والجواب من كتاب سيبويه.

١٠٢- نكت سيبويه.

١٠٣- الهجاء[١].

❁❁❁

## ثالثًا: مكانتُه العلمية:

يُعدُّ الرماني من كبار النحويين كما قال أبو البركات ابن الأنباري[٢]، وعدُّوه أيضًا في طبقة أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي[٣]، ولا شك في أنَّ هؤلاء الثلاثة هم من أبرز علماء العربية في القرن الرابع الهجري.

إلا أنَّ العلماء قد انقسموا في الرماني على قسمين: فريق أثنى عليه، وأشاد بعلمه وفضله وأخلاقه، وأما الفريق الثاني فقد تحامل عليه، وقلَّل من شأنه، وحط من مكانته، وفيما يلي بعض ما قاله كل فريق:

### أولاً: المادحون:

ذكر عنه كثير من المترجمين أنه كان ذا دين ثخين، وعقل رزين، متصفًا بالصلاح والتقوى والمروءة، وأنه كان عالي الرتبة، ومن كبار النحويين وأحد الأئمة المشاهير، فقد كان إمامًا في علم العربية، وعلامة في الأدب، وكان وعاءً من أوعية العلم[٤].

قال عنه ابن النديم: «هو من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين، مفتن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام، كثير التصرف والتأليف»[٥].

ولا أدل على ذلك من كثرة كتبه ومصنفاته في شتى العلوم حيث فاقت المئة

(١) ينظر: الفهرست ص ١٠١.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ص ٣٨٩.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، معجم الأدباء ١٩١/٤، بغية الوعاة ١٨٠/٢.

(٤) ينظر: الفهرست ص ٦٩، الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١، تاريخ بغداد ١٦/١٢، نزهة الألباء ص ٣٨٩، معجم الأدباء ١٤:٧٤.

(٥) ينظر: الفهرست ص ٦٩.

مصنف، وكان يوصف بالجامع؛ لأنه جمع بين علوم كثيرة[١].

وقال عنه تلميذه أبو حيان التوحيدي كما نقل عنه ياقوت: «فإنه لم يُر مثله قط، بلا تقيَّة ولا تحاش، ولا اشمئزاز ولا استيحاش، علمًا بالنحو، وغزارةً في الكلام، وبصراً في المقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحاً للمشكل، مع تألُّه وتنزُّه، ودين ويقين، وفصاحة وفقاهة، وعفاف ونظافة»[٢].

**ثانيًا: القادحون:**

سأورد أقوالهم إجمالًا ثم أناقشها وأبين أبعادها ودوافعها.

من هؤلاء الذين تكلموا في الرماني وقدحوا فيه أبو الحسن علي بن محمد البديهي (ت٣٨٠هـ)[٣] الذي قال فيه: «إني مع وزني له، ونظري إليه، واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي، لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء في أمره، فقال المتكلمون: ليس فنُّه من الكلام فنَّنا، وقال النحويون ليس شأنُه في النحو شأنَنا، وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطقٌ منطقًا عندنا، وقد خفي أمره على عامَّة من ترى»[٤].

وقال بعض أهل الأدب: « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمَّا مَن لا نفهم من كلامه شيئًا فأبو الحسن الرماني، وأمَّا مَن نفهم بعض كلامه فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[٥].

إلا أنَّ أبرز من تحامل عليه وقلَّل من شأنه هو أبو علي الفارسي الذي قال فيه: «إنْ كان النحوُ ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإنْ كان النحوُ ما

(١) ينظر: المنية والأمل ص ١١٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٧٢/١٤.

(٣) ينظر: الأعلام ١٤٣/٥.

(٤) ينظر: البصائر والذخائر ١٤٥/١.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ص ٣٨٩، معجم الأدباء ٧٥/١٤.

نقوله فليس معه منه شيء»[1].

وأريد الآن أن أناقش هذه الأقوال وأضعها في الميزان حتى يتبيَّن لنا مدى وجاهتها، ومصداقية أصحابها.

أمَّا ما قاله البديهي في حق الرماني فقد كشف لنا أبو حيان التوحيدي سبب هذا الهجوم المشين والتنكر للجميل من التلميذ لشيخه حين قال: «وإنما هاجه على هذا التثليب اختلافُه إلى يحيى بن عدي المنطقي»، ويحيى بن عدي المذكور من نصارى اليعقوبية (ت ٣٦٣هـ) كما ذكر ابن النديم[2]، وقد ألَّف الرماني كتابًا في الرد عليه سماه: (نقض التثليث على يحيى بن عدي)[3].

إذن فهجوم البديهي على الرماني يفتقد للإنصاف وقول الحق، وإنما هو من باب التعُّصب والانتصار لشيخه الجديد يحيى بن عدي، بسبب ما كان بينه وبين الرماني، كما ذكر ذلك أبو حيان التوحيدي.

ولا يستبعد أيضًا أن يكون نقله صادقًا ولكن من أولئك الذين ينكرون على الرماني منهجه المختلف في تناول تلك الفنون، حيث كانت هذه المخالفة سببًا في طعنهم فيه، أو حسدهم عليه، كما قال الدكتور مازن المبارك[4].

أمَّا ما قاله بعض أهل الأدب فلا يخلو من مبالغة واضحة وكبيرة، وقد يكون الدافع وراءها التحامل عليه؛ لأنَّ ما كتبه الرماني في النحو ليس بهذا الوصف، ولا بذاك الغموض الذي يجعلنا لا نفهمه، نعم لا أحد ينكر أن الرماني كان يمزج نحوه بالمنطق كما ذكر المترجمون، ولكنه في أغلبه نحو واضح للدارس ليس في فهمه إشكال، وفي شرحه لكتاب سيبويه خير دليل على ذلك، فكيف يسوغ لنا فهمُه ويتعسَّر عليهم؟!.

وأمَّا مقالة الفارسي في حق الرماني فقد ذهب الباحثون إلى عدة تأويلات لها، فيرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن المراد من مقالة الفارسي السابقة هو تجريد الرماني من

(١) ينظر: نزهة الألباء ص ٣٨٩.

(٢) ينظر: الفهرست ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢٩٦/٢.

(٤) ينظر: الرماني النحوي ص ٦٦.

النحو، وأن مفهومها هو أن نحوه هو النحو، وليس عند الرماني من النحو شيء[1].

أما الدكتور مازن المبارك فذهب إلى أن المراد منها المنهج والطريقة، وليس تجريده من النحو، وأنه يفهم من كلامه أنه ينكر عليه أسلوبه فيه، وأنَّ قول الفارسي السابق يدل على أنَّ عند الرماني نحوًا ولكنه غير النحو الذي هو عند الفارسي[2].

والدافع وراء هذا القول في رأي الدكتور المبارك إن لم يكن حسدًا وغيظًا، هو الاعتداد بنفسه وثقته بعلمه وإعلان تفوقه على أقرانه.

وقد جمع الدكتور المتولي الدميري بين هذين القولين كاشفًا النقاب عن دوافع مقالة الفارسي، وما تحمله من طوية في نفس صاحبها، فقال: «إنَّ قولةَ الفارسي هذه تحمل في طياتها لؤمًا وخبثًا، إذ لا ريب في أنَّ للرماني منهجًا يختلف عن نحاة عصره الذين عرفناهم، وهذا هو القدر الذي يمكن أن يتوجه إليه النقد ممن يخالفونه فيه، ولو أنَّ الفارسي وقف في نقده عند هذا الحد لقبل قوله، ولكنه تجاوزه إلى تجريد الرماني من النحو رأسًا، فمبلغ الشهادة من الصدق إنما هو في إنكار المنهج، وموقعها من الخبث إنما هو في تجريد الرماني من النحو رأسًا، وقد نظر الناس إلى هذه الشهادة على أنها ممن هو بالنحو بصير، وتقرير من أستاذ النحويين في عصره، ومن هنا أحجم النحويون عن نحو الرماني وتهيبوه، وقلت روايتهم عنه»[3].

ثم جاء بعدهم الدكتور محمد إبراهيم شيبة الذي رجح ما ذهب إليه كل من الدكتور شلبي والدكتور الدميري، وهو أنَّ المراد من هذه المقالة هو تجريد الرماني من النحو، إلا أنه علل لهذه المقالة مبديًا في ذلك حسن الظن بصاحبها، من غير انتقاص لحقِّ الرماني، حيث قال: «والجواب أنني بعد التأمل الطويل هُديت إلى رأيٍ متواضع أتمنى أن يكون صوابًا أو قريباً من الصواب، ويتلخص في أنَّ الفارسي ربما قال تلك المقولة في وقت مبكر من حياة الرماني قبل أن يظهر نضجه العقلي وقبل أنَّ يبهر معاصريه بما قدم من نتاج نحوي قيم جعله في طبقة السيرافي والفارسي، بدليل أنَّ شرح

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ص ٥٩٢.

(٢) ينظر: الرماني النحوي ص ٨٤.

(٣) ينظر: شرح الرماني لكتاب سيبويه، تحقيق: د. المتولي الدميري (الدراسة) ص ٦٤-٦٦.

الرماني على الكتاب جاء في سنٍّ متأخرة من حياته، حيث أتمَّ تأليفه بعد بلوغه سبعين عامًا، وهناك دليل آخر وهو أنه نقل عن الفارسي وأصحابه تفضيل الرماني على السيرافي، ومن غير المعقول أن يُفضَّل على السيرافي وليس معه من النحو شيء.

تلك هي الفكرة التي هُديت إليها واسترحت لها حتى لا أَتَّهِم الفارسي بظلم الرماني، وإنكار ماله من فضل كبير في ميدان العلم، وبخاصة في ميدان النحو بالذات، ولا أريد أن أذهب بعيدًا فأتهم الفارسي بالغيرة من الرماني، ومحاولة الحطِّ من قدره بين علماء عصره، لا أريد أن أتَّهم أحدًا من علمائنا العظماء بالأحقاد الشخصية، فهم في نظري فوق مستوى الشبهات إلى حدٍّ كبير»[1].

بعد هذا العرض لآراء الباحثين أودُّ أن يكون لي وقفة مع رأي الدكتور محمد شيبة، وأناقش مدى وجاهته واحتماله للصواب من عدمه، ولكن بعد أن أُظهر تأييدي لما قاله الدكتور الدميري وأرى أنه أصاب كبد الحقيقة في هذا الأمر، فالفارسي يريد فعلًا تجريد الرماني من النحو، ولكن من خلال نقد منهجه، حيث عيب عليه أنه كان يمزج نحوه بالمنطق، ولا أزيد على ما ذكره الباحثون من أسباب ودوافع دعته إلى أن يقول مقالته تلك، تجنُّبًا للتكرار.

وعودًا إلى رأي الدكتور محمد شيبة الذي غلب على ظنه أنَّ حكم الفارسي على الرماني إنما كان في وقت مبكر من حياة الرماني أي قبل نضجه العقلي، وعلى افتراض صحة هذا الظن، إلا أنه يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: وكم كان عمر الفارسي آنذاك؟! إنَّ ما بين مولد الفارسي والرماني لا يتجاوز ثماني سنوات فقط، فالفارسي ولد سنة (٢٨٨هـ) في حين وُلِدَ الرماني سنة (٢٩٦هـ)، فهل هذه المدة الوجيزة جعلت من الفارسي أستاذًا يحكم على الرماني الذي لم ينضج بعد في العلم كما يقول الباحث؟! وقد يقول قائل: هب أنَّ الرماني طلب العلم متأخرًا في حين أنَّ الفارسي قد أصبح علمًا مبرزًا وأستاذًا كبيرًا لأبناء جيله، ممَّا جعله مؤهَّلاً للحكم على الرماني، والجواب على هذا: أنَّ ما خلَّفه الرماني من تراث عظيم من الكتب والتصانيف التي ذكرتها كتبُ التراجم حيث تربو على المائة مصنَّفٍ وفي فنون كثيرة، وأنَّ بعضها استغرق في تأليفه

(١) ينظر: شرح الرماني لكتاب سيبويه تحقيق: د. محمد شيبة (الدراسة) ص ٢١-٢٢.

عدة سنوات، لهي خيرُ برهان على أنَّ الرماني كان منقطعًا للتدريس والتأليف، وأنه من صغره نشأ محبًّا وطالبًا للعلم بمختلف فنونه.

ولو سلَّمنا جدلاً برأي الدكتور شيبة وأنَّ الفرق بين الفارسي والرماني كان كبيرًا، والبون بينهما شاسعًا، فهل سيرضى الفارسي أن يضع نفسه وهو الأستاذ الكبير في علم النحو في مقارنة مع مبتدئٍ وناشئٍ في ذلك العلم؟! أكاد أجزم بأنَّ الفارسي لن يضعَ نفسه في تلك المقارنة أبدًا.

أمَّا ما ذكره الدكتور شيبة من تفضيل أبي علي وتلاميذه للرماني على السيرافي فليس فيه دليل على رأيه؛ لأنَّ منشأ ذلك التفضيل هو الوجادة على السيرافي والحسد له، وتقصُّد انتقاصه، بدليل أنَّ الفارسي وتلاميذه كانوا يغيرون على شرح السيرافي لكتاب سيبويه، قال أبو حيان: «رأيتُ أصحاب أبي علي الفارسي يكثرون الطلب لشرح كتاب سيبويه للسيرافي ويجتهدون في تحصيله»[(١)]، بل يحكى أن أبا علي نفسه اشترى شرح السيرافي بألفي درهم[(٢)].

إذن فكيف نفسر هذا الانتقاص من الفارسي للسيرافي؟ هذا ما يجيب عنه أبو حيان حيث قال: «وأبو علي أشد تفردًا بالكتاب وأكثر إكبابًا عليه، وهو متَّقد بالغيظ على أبي سعيد وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسير كتاب سيبويه من أوَّله إلى آخره، بغريبه وأمثاله وأبياته وشواهده،... لأنَّ هذا شيءٌ ما تمَّ للمبرد ولا للزجاج ولا لابن درستويه على سعة علمهم وفيض كلامهم»[(٣)].

نعم لقد أجاب أبو حيان عن هذه التساؤلات، فالحسد والغيرة وحب التفرد هو ما جعل الفارسي يقف هذه المواقف مع أبناء جيله، فلقد عُرف عنه مع جلالة قدره في العلم أنه كان يستخفُّ بعلماء عصره، ويحطُّ من قدرهم، بل ويجرح بعضهم، كما فعل مع ابن الخياط والزجاجي والسيرافي وابن خالويه؟ فقد قال في ابن الخياط أنه لا لقاءَ له بعلماء العربية أي المبرد وثعلب، وأنَّ علمه مأخوذ من الكتب، وقال في الزجاجي: «لو

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٤٧/٨.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٨١/٨، والإمتاع والمؤانسة ١٣١/١.

(٣) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١.

سمع كلامنا في النحو لاستحيا أن يكتب فيه»[1]، وفي السيرافي أنه معلمُ صبيان، وابن خالويه قليل التحفظ يخلط ويغلط[2].

فالرماني إذن ليس بدعًا من هؤلاء، فلا بدَّ أن يصيبه ما أصابهم من حسد الفارسي الذي يريد أن يكون فريد زمانه، وصاحب الحظوة والمكانة عند السلطان.

وكل هذا لا يحطُّ من جلالة قدر أبي علي الفارسي إلا أنه كما قيل: "المعاصرة تورث المنافرة"، خصوصًا وأنّ تحاسد العلماء فيما بينهم قد اشتهر أمره، وجرت به أقلام المؤرخين، ووعته بطون الصحف.

❁❁❁

## رابعًا: كتابه: شرح كتاب سيبويه:

يُعدُّ شرح الرماني من أهمِّ الشروح التي تناولت كتاب سيبويه بالبسط والإيضاح، وما يزيده مزية أنه جاء بمنهج مختلف وأسلوب مغاير امتزج فيه النحو بالمنطق بطريقة عجيبة حوَّل فيها الرماني النحو إلى صناعة عقلية، وهو كذلك من أكبر الشروح، إذ خرج في مجموعة رسائل علمية كبيرة، تقدم ذكرها في المقدمة، وتحديدًا في الدراسات السابقة.

وسأتناول بالحديث هنا موضوعين تعد معرفتهما أمرًا ضروريًا لإعطاء تصور واضح عن شرح الرماني للكتاب، وهذان الأمران هما: أسلوب الرماني، ومنهجه في الشرح.

### أولاً: أسلوب الرماني في الشرح:

اتخذ الرماني في شرحه أسلوبًا فريدًا التزم به، ولم يحد عنه أبدًا في كل أبواب الكتاب، وهذا الأسلوب يتمثل في أربعة عناصر:

١- عنوان الباب:

لم يكن الرماني يتقيد بتلك العناوين التي وضعها سيبويه، بل في أحيان كثيرة يقوم بتغييرها، وقد يبقيها على ما كانت عليه إذا كانت مختصرة وواضحة، أي أنَّ دافعه إلى

(١) ينظر: نزهة الألباء ص ٢٧٩.

(٢) ينظر: الرماني النحوي ص ٨٤.

تغييرها أحد أمرين:

الأول: الاختصار، وهذا يكون في العناوين الطويلة، مثل:

(هذا بابٌ ما لحقتْه الألفُ في آخره فمنعَه ذلك من الانصرافِ في المعرفة والنكرة، وما لحِقتْه الألفُ فانصرفَ في النكرة، ولم ينصرفْ في المعرفة)[1].

اختصره الرماني إلى هذا العنوان: بابُ الألفِ التي تمنع الصرف[2].

الثاني: الإيضاح والبيان، مثل:

(هذا بابٌ من أبواب أنَّ)[3]، ترجم له الرماني بهذا العنوان: بابُ العاملِ في (أنَّ)[4].

٢- الغرض من الباب:

التزم الرماني بإيراد الغرض في مطلع كل باب، وقد استطاع أن يُوجِد لكلِّ باب من أبواب الكتاب غرضًا يبين فيه قصد سيبويه في الباب، والغالب في عبارته في الغرض هي: أن يُبيِّن – أي سيبويه – ما يجوز في كذا مما لا يجوز.

٣- مسائل الباب:

وهذه المسائل عبارة عن مجموعة كبيرة من الأسئلة التي يسوقها الرماني في كل باب من أبواب الشرح، وتأتي هذه الأسئلة مرتبة وفق ترتيب المسائل في كتاب سيبويه، كما أنها غالبًا ما تكون ذات صيغة واحدة، لأنها تبدأ دومًا بالسؤال عما يجوز وما لا يجوز، وعن علة هذا الجواز وعدمه، ثم تختلف الأسئلة بعد ذلك وتتدرج في الأحكام الخاصة وجزئياتها بحسب طبيعة كل باب.

فيقول –مثلاً– في "باب علامة المضمر المرفوع المنفصل":

«ما الذي يجوز في علامة المضمر المرفوع المنفصل؟ وما الذي لا يجوز؟

ولِمَ لا يجوز أنْ يقعَ المتصل موقع المنفصل؟ ولا المنفصل موقع المتصل؟

وما المتصل؟ وما المنفصل؟ وما المضمر؟ وما قسمته؟ وما المظهر؟ وما

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢١٠.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٦٥٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٢٠

(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص٢٢٨

قسمته؟»[1].

٤- الجواب عن مسائل الباب:

وهو أهمُّ هذه العناصر؛ لأنه هو الشرح نفسه، حيث يبدأ الرماني بالإجابة عن تلك الأسئلة الكثيرة المتشعَّبة التي أوردها في المسائل، وهذه الأجوبة مرتبة بانتظام حسب ترتيب الأسئلة، كما أنه يعمد في الأبواب الطويلة إلى تقسيمها، بأن يذكر جزءًا من مسائلها ثم يجيب عنه، ثم يذكر جزءًا آخر مع جوابه، وهكذا حتى يأتي على الباب كله.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا سلك الرماني هذا المنهج -أعني به ذكر الغرض وطريقة الأسئلة والأجوبة- في جميع أبواب كتابه؟.

والجواب فيما أحسبه أن ذلك بتأثير المنطق، الذي بدا أثره في الكتاب واضحًا شكلاً ومضمونًا، حيث إن المنطق يُعنى فيه بذكر الغرض في افتتاح الكتب على ما ذكره أبو نصر الفارابي، قال في (كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق): «وبعد هذا ينبغي أنْ نُعدِّد الأمور التي ينبغي أن يعرفها المتعلم في افتتاح كل كتاب، وهي: غرض الكتاب ومنفعته، وقسمته ونسبته ومرتبته وعنوانه واسم واضعه ونحو التعليم الذي استعمل فيه»[2].

وما ذكره الفارابي من ذكر الغرض في افتتاح الكتاب نجده في افتتاح بعض الكتب المؤلفة في المنطق[3].

كما أنَّ أسلوب السؤال والجواب يعد من أصول المعرفة وتحصيل العلوم عند أهل المنطق، يقول أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف: «والمخاطبة العلمية يقتضى بها علم شيء أو يفاد بها علم شيء، وهي بضربين من الأقاويل: إما السؤال عن الشيء، وإما القول الجازم، وإما جواب عن السؤال... »[4]، وقال ابن حزم في كتابه (التقريب لحد

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٥٦٦

(٢) ينظر: ص ٩٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: معيار العلم للغزالي ص٥٩، تلخيص كتاب الجدل لابن رشد ص٢٩.

(٤) ينظر: ص ١٦٤.

المنطق): «اعلم أنه لا يوصل إلى معرفة حقيقة بالاستدلال إلا بالبحث ...، واعلم أنه لابدّ أول السؤال عن كل مسؤول عنه ... من سؤالات أربع، ولكل منها نوع من الجواب»[(١)].

**ثانيًا: منهج الرماني في الشرح:**

اتَّسم منهج الرماني في شرحه بِسِماتٍ بارزة ومتعدِّدة، جعلت منه منهجًا مختلفًا ومغايرًا لكثير من الشروح، كما أنها جاءت محصلة لثقافته الواسعة في مختلف العلوم، وكذلك عقليته المنطقية التي تميل إلى البحث عن علل الأشياء، مع استيعابه لدقائق (الكتاب) لفظًا ومعنى.

ومن أبرز هذه السمات ما يلي:

١- العناية بالعلة، وهو موضوع البحث والدراسة، حيث سيكون الكلام عليه بالوصف والتحليل في أبواب وفصول البحث.

٢- العناية بالحدود:

أبدى الرماني في شرحه اهتمامًا كبيرًا بالحدود، ويدل على اهتمامه بها قيامه بتأليف (كتاب في الحدود)، ومن أمثلة الحدود في شرحه قوله في تعريف الوحي: «وإنما الوحي: إلقاءُ المعنى إلى النفس بضرب من الضروب»[(٢)].

وقوله: «وحقيقة الصفة: كلمة مشتقة مبيِّنة بمعناها للموصوف الذي لو لم يكن لم تجب له الصفة»[(٣)].

٣- العناية بالفروق:

عني الرماني بالفروق عناية واضحة، ومن أمثلة هذه العناية قوله: «والفرق بين الحال والمفعول: أنَّ المفعولَ للزيادة في البيان، والحال للزيادة في الفائدة»[(٤)].

وقوله: «والفرق بين العدل وبين التغيير عن الأصل: أنَّ كلَّ عدلٍ تغييرٌ عن أصل،

---

(١) ينظر: ص ١٨٢.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق ص ٦٠٨.

(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٠٧.

وليس كلُّ تغييرٍ عن أصل عدلاً»[1].

٤- العناية بالتقسيم:

اهتم الرماني كثيرًا بالتقسيم، ولعل اهتمامه هذا هو أحد مظاهر تأثره بالمنطق، ومن أمثلة تقسيماته قوله في حذف الضمير: «ومراتبُ حذف الضمير على ثلاثة أوجه، أحسنها وأقواها في الصلة، ثمَّ في الصفة، ثم في الخبر»[2].

وقوله: «وقسمة الحكاية على ثلاثة أوجه: حكاية على اللفظ والمعنى، وحكاية على المعنى فقط، وحكاية على اللفظ فقط»[3].

٥- اهتمامه بالتنظير:

عني الرماني بالتنظير في كتابه عناية كبيرة، ولعل الدافع إلى هذه العناية ما للتنظير من أثر في إيضاح المسائل والأفكار، وربط بين أجزاء المادة النحوية، ومن أمثلة تنظيراته قوله في (ما جاءت حاجتَك): «ونظيره (لعَمْر الله) بالفتح في اليمين، ولا يجوز الضم وإن كان (العَمر) و(العُمر) واحدًا في الأصل، إلا أنه لما تضمن معنى القسم وهو خبر التزم طريقة واحدة لتضمنه ما ليس له في أصله»[4].

وقوله: «ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) في الضعف بما حدث لكل واحد منها، فالذي حدث لـ(ما) أنها دخلت العمل بحق الشبه لا بحق الأصل، وكذلك (لات)، إلا أنَّ (لات) أضعف؛ لأنَّ شبهها انقص، فكذلك فعل التعجب، لما حُمل عليه معنًى ليس في أصله، ضعف فمنع التصرف»[5].

٦- اهتمامه بالمنطق:

اشتهر عن الرماني أنه كان يمزج النحو بالمنطق، وقد ظهر أثر ذلك في شرحه شكلًا ومضمونًا، أما الشكل فقد تقدم الكلام عليه في المنهج، وأما المضمون فإن النزعة المنطقية واضحة فيه كل الوضوح، وهذه بعض النماذج التي يظهر فيها ذلك المزج:

---

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٧٣٥.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٨٩.

(٣) المرجع السابق ص ٣٥٠.

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٧.

(٥) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٦٥.

قوله في أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختص العِلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة؛ لأنه يصلح لأعم العام، وهو الحاضر والغائب، والموجود والمعدوم، ومعنى المفرد ومعنى الجملة، فلما صلح ذلك أجري عليه، وأما الظن والحسبان فيقاربان معنى العِلم، لأنه قوة المعنى في النفس، والعِلم على الثقة بالمعنى في نفس العاقل، والقوة تقارب الثقة، فلذلك أجري الظن مجرى العِلم، وقد يعمل على الظن في كثير من الأشياء إذا شذ طريق العِلم»[1].

وقوله أيضًا: «وأمَّا الاسم المتمكن فلا يجوز أن يكون على أقل من ثلاثة أحرف ...، فهذا عليه أكثر الأسماء، وهو الذي يجب أن يكون على أعدل الأبنية، وهو ثلاثة أحرف، ثم يليه الأربعة، لأنه تعديل بعد الأعدل، ثم يليه الخمسة، لأنه خروج عن التعديل بمرتبة تجاوز التعديل فيحتمل مثله لقربه من التعديل وشُبِّه به، فأما الستة فلا يكون في الأصول البتة؛ لأنه خروج عن التعديل في الأصول بما لا يحتمل مثله؛ لبعده من التعديل، ولكن يكون في التفريغ زائدًا على ستة أحرف فيخرج بمرتبة ويكون على سبعة بزائد، فيخرج بمرتبتين؛ لأن الفروع أحق بالتكثير من الأصول، فلذلك خرج بمرتبتين، ولم تخرج الأصول إلا بمرتبة عما اقتضته العلة»[2].

كما يظهر أثر المنطق كذلك في استعماله لبعض مصطلحات أهل المنطق وعباراتهم، من مثل: القوة[1] والخاصة[2] والحادث[3] والفضيلة[4] واللازم

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٩٧.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٢١٣-٢١٤.

(١) ينظر: معيار العلم ص ٣٣٠.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٣١٨، ٤١٧

(٢) ينظر: معيار العلم ص ١٠٦.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٩٧٦.

(٣) ينظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص ١١٩.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٥٤١

(٤) ينظر: تلخيص كتاب الجدل لابن رشد ص ٣١، ٤٥.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٣٣٤

والعارض[1] والطِّباع[2].

٧- مذهبه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف:

يرى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميري أنَّ الرماني كان بغدادي المذهب، حيث يقول الدكتور المبارك: «بغداديته: رأينا أنَّ الرماني كان يقول في بعض المسائل برأي البصريين ويقول في بعضها الآخر برأي الكوفيين...، ولقد كان يكفي الرماني أنْ يأخذ منهما جميعًا حتى يكون بغداديًا على ما عرفنا من معنى البغدادية هذه، ولكن الحقيقة أن الرماني لم يقف عند عدم الميل إلى أحد المذهبين والأخذ برأيه، وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعًا والتفرد بالرأي من دونهما»[3].

ويقول الدكتور الدميري: «... ومما سبق يتبيَّن لنا أنَّ الرماني كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية، من حيث حرية البحث والاختيار والموضوعية والبعد عن حمى التعصب المذهبي»[4].

إذن فقد كان الرماني في كتابه يمزج بين المذهبين البصري والكوفي ويستعملهما معًا، إلا أنَّ انتماءه كان يميل تجاه البصريين فهو بصري النزعة[1]، ومما يدل على ذلك وصفه البصريين بأنهم أصحابه، حيث يقول: «وليس يجوز عند أصحابنا»[2]، وقد أخذ برأيهم في كثير من المسائل، ومنها:

---

(١) ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق ص ٥١٢، ٧٦٩.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ١٥١

(٢) ينظر: معيار العلم ص ٢٩٦.

وينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٣٨، ٧٤.

(٣) الرماني النحوي ص ٣٢١-٣٢٢.

(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري (الدراسة) ص ٢٧٥.

(١) ينظر: شرح الرماني، د. المتولي الدميري (الدراسة) ص ٨٥، وشرح الرماني، د. إبراهيم آل موسى (الدراسة) ص ١٠٠.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٤٤٢.

الأصل في الأفعال البناء[١]، والمصدر أصل المشتقات[٢]، جواز تقديم الخبر على المبتدأ[٣]، منع الفصل بين المتضايفين[٤]، (إنَّ) وأخواتها ترفع الخبر[٥]، منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[٦]، مثنى وثلاث ورباع نكرات[٧]، وغيرها كثير.

أما المسائل الفردية فإننا نجده يصرح فيها بذكر الأطراف المتخالفة ذاكرًا حجة كل طرف موضحًا موقفه في الغالب بالترجيح، وقد يجوِّز الوجهين أو يلتزم الحياد في بعض الأحيان، وهذه نماذج من ذلك:

**بين سيبويه والفراء:**

منع سيبويه الإضافة في (الحسن وجهًا) وأجازها الفراء، وقد ردَّ الرماني رأي الفراء[٨].

**بين سيبويه والأخفش:**

يرى سيبويه أنَّ (لات) تعمل، ويرى الأخفش أنها لا تعمل، وأيَّد الرماني رأي سيبويه[١].

**بين سيبويه والمبرد:**

حـتَّى ذَهَـبْنَ كَلاَكِـلًا وصُـدُورَا

الخلاف في نصب (كلاكل) «فحمله سيبويه على الحال وقدره على (ذهب قدمًا)...، وفي البيت اسم جنس وقع موقع الحال، وذهب أبو العباس إلى أنه تمييز بمنزلة

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١١٧.
(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٥٦٤.
(٣) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٩.
(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٢٤
(٥) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٧٨.
(٦) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٥٣٦.
(٧) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٧٤٨.
(٨) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٦٨-٤٦٩.
(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٣٩.

(طبت بذلك نفسًا) ...، وكِلا القولين عندي محتملٌ، وقول أبي العباس أسهل»[1].

**بين سيبويه وابن السراج:**

قال الرماني: «واختلفوا في الاقتصار على أحد المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة في هذه، فذهب سيبويه إلى انه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة، لأنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله، وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه»[2].

**بين الخليل ويونس:**

يرى الخليل أن (لبَّيكَ) مثنى، ويرى يونس أنه اسم واحد بمنزلة (عليك)، وقد أيَّد الرماني قول الخليل[3].

**بين الأخفش والجرمي والمازني:**

«وتقول: (هم الضاربوك)، و(هما الضارباك)، في الكاف خلاف على ثلاثة أوجه: فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصبًا ...، وذهب أبو عثمان المازني وأبو عمر إلى أنه لا يكون إلا في موضع جر»، وأجاز سيبويه الوجهين وأيده الرماني[1].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) المرجع السابق ص ٧٠٦-٧٠٧.

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٤٥.

## المبحث الثاني:

## نشأة العلل النحوية وتطورها «نظرة تاريخية» بإيجاز

قبل الشروع في هذا الحديث ينبغي لي أولًا أنْ أُسلِّط الضوءَ على الدلالة اللفظية لمفردة (العِلَّة)، وما جاء فيها من معانٍ متعددة.

قال الخليل-رحمه الله- : «والعلّة المرض، وصاحبها مُعتلٌّ»[١]، وجاء في اللسان: "والعِلة المرضُ، عَلّ يَعِلُّ واعتلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عليلٌ"، وفيه أيضًا: «والعلة حَدَثٌ يشغل صاحبهُ عن وجههِ، أو عن حاجته»[٢].

كما أنها تأتي بمعنى السبب فقد جاء في اللسان أيضًا: "هذا عِلْةٌ لهذا، أي: سبَبٌ"[٣] وقد قيل: "وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ"[٤].

ولعلَّ الذي يعنينا من بين هذه المعاني هو المعنى الأخير، أي (السبب)، إذ إنه يناسب المعنى الاصطلاحي للعلة وهو: تغيير المعلول عمَّا كان عليه[٥]، أي خروج عن الأصل، إذ إنَّ للعلة ارتباطاً بالأصل؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، ولأنَّ مَا عُدِل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل؛ لعدوله عن الأصل، وهو أمرٌ ضروري في كل قياس، لذلك كانت العلَّة هي الرُّكن الرَّابع من أركان القياس؛ لأنَّ القياس هو: "حملُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٦]، وقياس العلَّة معمول به بالإجماع عند كثير من العلماء، وقد عرَّفها الجرجاني بقوله: «هي ما يتوقَّف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه»[٧]، وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنها: «الوصف الذي يكون

---

(١) العين (علل) ٨٨/١

(٢) اللسان (علل) ١٦٤/١١

(٣) المرجع السابق ١٧٤/١١

(٤) ينظر: القاموس المحيط (علل) ٢١/٤

(٥) ينظر: الحدود في النحو للرماني ص ٣٨.

(٦) ينظر: لمع الأدلة ص ٩٣، الاقتراح ص ٩٤.

(٧) التعريفات ص ٨٨.

مظنَّةَ وجهِ الحِكمة في اتخاذ الحكم»[1].

وممَّا سبق نخلص إلى أنَّ العلة تعني تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[2]، فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدَّى إلى الحكم وأوجبه.

والمتتبِّع لنشأة العلة النحوية يجد أن هناك ارتباطًا وثيقًا بينها وبين نشأة الدرس النحوي، فقد نشأت وترعرعت منذ أن نشأت الدراسات النحوية، إلا أنَّ هناك أسبابًا واضحة دعت إلى هذه النشأة حيث يذهب فريق من الباحثين المحدثين إلى أنَّ نشأة العلّة تعود إلى تأثر النَّحو بعلم الكلام؛ لأن تأثير هذا العلم في النّحو قد بدأ في زمن مبكر يعود إلى أواخر القرن الأوّل الهجري وأوائل القرن الثّاني الهجري وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورًا واضحًا[3].

ويذكر إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) السَّبب الذي أدَّى إلى نشوء العلَّة أنه لما وقع اللَّحن في القرآن كان أثره عليهم أشد، وكان إليهم أبغض، فبادروا إلى إعرابِ القرآن، وضبطِ كلماتِه بنقطٍ يكتبونها عند آخر الكلمات تدلُّ على حركتها، وكان ذلك من عمل أبي الأسود في النَّحو، وعمل طبقتين من النّحاة بعده، وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها وطول هذه المراقبة، ورأيهم عليها هداهم إلى كشف سرّ من أسرار العربيّة عظيم، وهو أنَّ هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطَّرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها، والاحتجاج بها، وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجاباً عظيماً، وسمَّوا ما كشفوا أوَّل الأمر: علل الإعراب أو علل النحو، ثمَّ لم يلبثوا أنْ أوجزوا فسمَّوها علم النَّحو أو الإعراب[4].

أمَّا الدكتور على أبو المكارم فيذهب في كتابه (أصول التّفكير النّحوي) إلى أنَّ السَّبب في نشوء العلَّة يعود إلى الارتباط الوثيق بين القرآن واللُّغة إذ يقول: «لقد كان

(١) النحو العربي: العلة النحوية ص ٩٠.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي ص ١٠٨.

(٣) ينظر: العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ص ١٦٤.

(٤) ينظر: إحياء النحو ص ١٠.

الاتصال العميق بين اللُّغة والقرآن سببًا مباشرًا في أنْ تتسم اللغةُ ببعض ما يتَّصف به القرآنُ من قداسة، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة، يكاد يقرب من درجة القداسة، وكذلك تأثر الدارسون للنَّحو بمسحة القداسة للُّغة، وما فيها من ظواهر، وما لها من خصائص ... وفي ظلال هذه النَّظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النّحو ظواهرها وتراكيبها، ووضعوا لها قواعدها، وحدَّدوا أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجالٌ جديد أرادوا به تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم ما لها من امتياز، فابتدءوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يسوّغون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محدودة من الأهداف التي توخت اللغة —في نظرهم— تحقيقها فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها وهكذا نشأ التّعليل في النحو العربي»[1].

ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ نشوء العلَّة يرجع إلى أنَّ العلَّةَ رابطةُ عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي، إذ يقول: «ومع إدراك النُّحاة أنَّ العرب راحوا يجرِّدون العلل تجريدًا مرتبطًا بالتأهيل، وغايتهم أنْ يجعلوا تعدِية الحكم من الأصل إلى الفرع أمرًا معقولًا، وليحُولوا دون الأصول المجرَّدة وبين أن ترى وكأنها خطوة في الظلام الدامس لأنَّ العلَّة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسِّي والمجرَّد العقلي، فأعطت المجرَّد نوعًا من التَّفسير والإيضاح الذي هو بحاجةٍ إليه على أنَّ العلَّة إنّما تُسلَّط على التفريع لا على التأصيل، ومن هنا أصبح من قواعد النّحاة في الاستدلال أنَّ الأصل لا يُعل»[2].

أما الدكتور مازن المبارك فيذهب إلى أنَّ مِن طبيعة الإنسان أنْ يسأل عن السبب ويستقصي العلَّة، ومن طبيعة العقل أنْ يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكمًا عامًا فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريبًا أن يكون السُّؤال عن العلَّة قديمًا وأن يكون التَّعليل مرافقًا للحكم النَّحوي منذ وُجد، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمَدَّة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسِّ من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات

(١) أصول التفكير النحوي ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ص ١٦٢.

طبيعة فلسفية[١].

ومهما كان أمر العلل فقد كانت في خدمة القواعد النحوية وفي خدمة النصوص التي استنبطت منها تلك القواعد، فهي توضح القاعدة وتبيِّن خصائصها وتسوّغ ورودها بشكلها الذي جاءت عليه، وهي بعد ذلك تابعة للنصوص لا النصوص تابعة لها.

وكأيِّ ظاهرة تنشأ ثم تنمو وتتطور فقد مرَّت العلة النحوية بمراحل قبل أنْ تشتدَّ وتستوي على سوقها، وأُولى هذه المراحل:

**مرحلة النشأة:**

ومن أهم رواد هذه المرحلة هو: عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، الذي يُعدُّ الأب الشرعي للتعليل النحوي[٢]، قال ابن سلَّام: «عبد الله بن إسحاق الحضرمي كان أول مَنْ بعَّج النحو، ومدَّ القياس، والعلل»[٣]، وقال عنه أبو البركات الأنباري: «إنَّه أوَّل من علَّل النحو»[٤]، وقد رُوي عنه ما يدلُّ على ولَعِه بالقياس، قال ابن سلَّام: «وقلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئًا؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق –يعني السويق–؟. قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بابٍ من النَّحو يطَّرد وينقاس»[٥].

ثم يأتي معه من كان في طبقته مثل: عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، انتهاءً بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، الذي قيل عنه إنه: "سيِّد أهلِ الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[٦]، وروى الزجاجي قائلًا: «ذكر بعض أشياخِنا أنَّ

(١) ينظر: النحو العربي: العلة النحوية ص ٥١.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي ص ١٥٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٤.

(٤) نزهة الألباء ص ٢٧.

(٥) طبقات فحول الشعراء ص ٥١.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ص ٥٥٧.

الخليل بن أحمد رحمه الله سُئِلَ عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقلْ ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علّة لما عللتهُ منهُ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظام والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، وبالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك ممّا ذكره الرجل محتمل أن يكون علة ذلك، فإن سنح لغيري علَّة لما علَّلتهُ من النحو هي أليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1].

ونفهم من هذا القول أنَّ الخليل قد جعل تاريخ العلة هو تاريخ النحو نفسه، وأن العربي قد عرف العلة التي ساق وبنى عليها كلامه، وإن لم يظهر هذه العلة.

ومتى ما أمعنا النظر في سمات التعليل النحوي في هذه المرحلة نجدها تتمحور في ثلاث سمات رئيسة وهي:

**الأولى: جزئية الموضوع والنظرة:**

إذ لم يتناول التعليل في هذه المرحلة إلا قضايا جزئية، ومسائل فرعية فالنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها[2]، إذ إن الجزئية كانت استجابة لمعانٍ لغوية لم تصل بعد إلى مفهوم الدرس النحوي وهي مرحلة اولى في تطور الصناعة النحوية.

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٥-٦٦.

(٢) أصول التفكير النحوي ص ١٥٤.

**الثانية: التوافق مع القواعد:**

ومن سمات التعليل في تلك المرحلة: الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد، بل أكثر من ذلك فإنَّ التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها، ثم شرحا لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية أخرى(١).

**الثالثة: الوقوف عند النصوص اللغوية:**

وتعني هذه السمة أنَّ النحاة حينما كانوا يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية أيًّا كان مصدرها، بل كانوا يجعلون التعليل في خدمتها(٢).

نعم، لقد كان نحاتنا الأوائل يريدون بالعلل توجيه الكلام، ليستقيم معناه، دون أن يقصدوا تلك العلل ودون أن يبحثوا عنها، فكان التعليل عندهم يتسم بالبساطة وعدم التعقيد، وكان الغرض من هذه العلل هو تفسير الظواهر اللغوية والنحوية، وتسويغ أحكامها.

**المرحلة الثانية:**

ويمكن رصد بدايات هذه المرحلة بظهور الجيل الثاني من النحاة، أي من منتصف القرن الثاني تقريبًا، إذ تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج، وقد تميزت هذه المرحلة بسمات تعليلية اختلفت عن سابقاتها، وذلك لزيادة الاهتمام بالعلة، بل نستطيع القول إن الانطلاقة الحقيقية للعلة تبدأ من هذه المرحلة؛ وذلك لبروز نحاة تخصصوا في العلة وجعلوا منها ديدنهم، فقد اهتم الجيل الثاني من النحاة بالعلة، وكانت لهم بعض التعليلات التي أحدثت صدى واسعًا في أوساط اللغويين والنحويين(٣).

---

(١) أصول التفكير النحوي ص ١٥٤.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) ينظر: النحو العربي ص ٣٦٧.

**وكان من سمات العلل في هذه المرحلة:**

١. أنها علل تعليمية، الغاية منها فهم كلام العرب.
٢. أنها اتسمت بالشمول، فأصبحت تتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل[١].
٣. أنها كانت متينة محكمة مدعومة بالقياس وموضحة بالأمثلة.

وقد أخذ التعليل في هذه المرحلة بُعدًا آخر؛ وذلك لأن تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية كان أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر في فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة، ومن ثم استقطب التعليل جهودًا كبيرة من العلماء في هذه المرحلة[٢].

وخير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه، فنراه يكثر التعليلات في كتابه منطلقًا من تأصيله القوي: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[٣]، حتى قال عنه الدكتور شوقي ضيف: «لا يُعلَّل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يُعلَّل أيضًا لما يخرج عن تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة»[٤].

نعم لقد ازدادت العناية بالعلة منذ ذلك الحين وأخذت تشغل من عقول نحاة هذا العصر حيزًا كبيرًا، فجاء بعد سيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا التعليل كثيرًا، منهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) الذي عُني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح[٥]، وكان المبرد (ت ٢٨٥هـ)، ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه، ولا ينبغي لها في

---

(١) أصول التفكير النحوي ص ١٥٨.
(٢) أصول التفكير النحوي ص ١٥٩.
(٣) ينظر: الكتاب ٣٢/١.
(٤) المدارس النحوية ص ٨٢.
(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٣١٩.

اعتقادهم أن تفارقه[1]، فكان المبرد شديد الاهتمام بالتعليل حتى كانت المطالبة بالتعليل هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج (ت ٣١١هـ) ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب، وهو في خلافه مع سيبويه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي، وإنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم، حيث وافقه في بعضها في الحكم وخالف في علته[1]، غير أن الفراء والمبرد وإن تكلما في العلة فإنهما لم يفرداها بالبحث، إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة.

أما الذين أفردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان أولُّهم محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) البصري النحوي اللغوي، أخذ عن النظام المتكلم إمام المعتزلة، وكان على مذهبه، فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتاباً اسمه: (العلل في النحو)[2].

ثم جاء بعد ذلك أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) وهو أستاذ المبرد، وكان يقول بالإرجاء، فألف كتاب (علل النحو)[3].

وممن يذكر في هذه المرحلة ابن كيسان أبو الحسن النحوي (ت ٢٩٩هـ)، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، له من الكتب: كتاب المختار في علل النحو في ثلاثة مجلدات أو أكثر[4].

ثم يأتي بعده الحسن بن عبدالله المعروف بلغدة أو لكذة الأصبهاني أبو علي (ت ٣١١هـ)، وكان جيد المعرفة بفنون الأدباء حسن القيام بالقياس، وكان إمامًا في النحو

---

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ص ١٥٨، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٣١٩.

(١) ينظر: النحو العربي: العلة النحوية ص ٦٧-٦٨، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٣١٩.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٥٣/١٩.

(٣) المرجع السابق ١٠٧/٧.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٢٧/١٧.

واللغة، وله من التصانيف: كتاب علل النحو[1].

نعم لقد حرص نحاة هذا العصر على أن يكون لكل واحد منهم كتاب في العلل، حتى أصبحت العلة النحوية سمة لهؤلاء النحاة، مما يدل على تطور التعليل في هذه المرحلة.

ولعل السبب في ذلك ارتباط العلة بالتعليم، ثم المبارزة بعد اكتمال القواعد من وضع القاعدة إلى التعليل للقاعدة، وأخيرًا اشتداد المنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، فاحتاج كل واحد منهم تدعيم حجته بالعلة المقنعة وإسكات خصمه.

**المرحلة الثالثة:**

وهي المرحلة الأكثر نضجًا وتقدمًا في تاريخ التعليل النحوي إذ صار علمًا له معاييره، ومصطلحاته، وأصوله، فقد تفنَّن المعللون واشتد فكرهم في استنباط العلل واستخراجها، فتجاوزوا ما يدرك بالنظرة الأولى إلى ما يدرك بالنظرة الثانية والثالثة، ومنه اتخذت العلل اسمها: الأول والثواني والثوالث[1].

في هذه الفترة كان الفكر العربي قد أخذ في الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، فقد كان التواصل بين الفكر العربي والفكر الإنساني على أوسع نطاق، وكان ذلك من خلال الترجمة، مما أتاح للعرب الوقوف على حصيلة التراث الإنساني في الهند وفارس واليونان، ومن المعلوم أن الثقافة الهندية والفارسية واليونانية قامت على أساس متين من المنطق، وصلة وثيقة بعلم الكلام، مما يعني سعة الاطلاع والبحث العميق، فكان له أكبر الأثر في أسلوب التفكير العربي وتوجيهه، وكان التعليل قد تأثر بهذا المد الفلسفي، فبعد أن كان التقييد هو الهدف، والتعليل ليس إلا تبريرًا لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة، أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي[2].

وتبدأ إرهاصات هذه المرحلة بابن السراج (ت٣١٦هـ) صاحب كتاب: (الأصول

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٢٩/٨.

(١) ينظر: الرد على النحاة ص ١٥١.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي ص ١٦٤، ١٦٩.

في النحو)، الذي يعد فتحًا في تاريخ النحو العربي، فقد قال في مطلع كتابه: «واعتلالات النحويين على ضربين، ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمَّى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منها حكمتها... »، إلى أن قال: «وغرضي في هذا الكتاب ذِكرُ العلة التي إذا اطَّردت وُصل بها إلى كلامهم فقط»[(١)].

ثم جاء بعد ذلك الزجاجي (٣٣٧هـ) في كتابه: الإيضاح في علل النحو، فيقسِّم العلل إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[(٢)].

ويرى الزّجّاجي أنّ علل النحو «إنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها»[(٣)].

ويأتي بعد ذلك السيرافي (٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه، إذ إنَّ هذا الشرح يعد مصدرًا أساسيًا لدراسة العلة النحوية عند النحاة حتى منتصف القرن الرابع الهجري لأنه شرح علل الكتاب، وفرعها، ثم أضاف إليها علل اللاحقين من غير ما استنبطه هو من العلل، مناقشًا ومرجحًا، مستفيدًا من تمكنه من أساليب الجدل والقياس[(٤)].

وفي هذه المرحلة يطالعنا عالم كبير بلغ شأوًا عظيمًا ورتبة عليا في علوم شتى، أبرزها: النحو والمنطق والكلام، ذلك هو الرماني الذي كان يمزج نحوه بالمنطق[(٥)]، ولا عجب فقد كان من أئمة الاعتزال والمنطق والكلام، وكان من أكثر العلماء احتفاءً بهذه العلوم العقلية والجدلية، وتأليفًا فيها، وظهر ذلك جليًا في شرحه لكتاب سيبويه، كما في حديثه عن الخاصِّ والعامِّ، وأخصِّ الخاصِّ وأعمِّ العامِّ، والممكن والممتنع، والممكن في نفسه، والممكن على الحقيقة، فهذه الألفاظ وغيرها تدل على نزعة منطقية واضحة،

(١) الأصول ١/٣٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٦٤.

(٤) ينظر: نظرية التعليل ص ٥٨.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ص ٣١٩.

حتى ونحن نقرأ هذا الكلام لا نشك أننا أمام منطقي يقسِّم ويحِدُّ[1].

وكثيرًا ما يعلل الرماني أحكام النحو بعلل منطقية، ويعرضها عرضًا منطقيًا، كما في قوله: «ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل؛ لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلا، وليس يجوز ذلك في الإيجاب، لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه، وليس كذلك النفي، لأنه يدل إذا أطلق على أعم العام، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص؛ لأنَّ أخص الخاص لا يستثنى منه شيء، نحو: زيد وعمرو، مع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه»[1].

ويبدو أنَّ الرماني كان يحاول أن يستفيد من ثقافته الواسعة وأن يداخل فيما بين فروعها، فيتكئ في بحثه النحوي على ما يعرفه من علوم أخرى كالمنطق والنفس والكلام[2].

وإذ نصل إلى ابن جنّي (ت ٣٩٣هـ)، نكون قد وصلنا إلى أبرز رجال الصنعة، وبلغنا زعيم أهلها في القرن الرّابع، إذ تنبه ابن جنّي إلى ضرورة أن يكون للنّحاة كتب في الأصول تناظر كتب أصول الكلام والفقه إذ يقول: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوَّله»[3].

وقد وقف ابن جني أمام علل النحو وقفة طويلة، يدرُس ويصِف ويحلِّل ويضعِّف فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد.

وكانت غاية ابن جني أن يبيِّنَ حكمةَ العرب في لغتهم، ويردَّ على من وهَّى عللَهم أو ادَّعى ضعفَها، وقد عقد لذلك فصلًا خاصًّا ردَّ فيه على من اعتقد فساد علل

(١) ينظر: الرماني النحوي ص ٢٣١.

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٤٩٦

(٢) ينظر: الرماني النحوي ص ٢٤٠.

(٣) الخصائص ٢/١.

النّحويين، إذ يرى سعيد الأفغاني: أنَّ ابن جني ذروة القياس وفلسفته وأنَّه أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها[1].

وقد أفرد ابن جني للعلة أبواباً كثيرة في كتابه (الخصائص) فقارن بين علل النَّحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقِّهين إذ يقول: «اعلم أنَّ علل النّحويين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنَّهم إنّما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَّتها على النَّفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»[1].

وقارن بين علل النّحو وعلل الفقه إذ يقول: «ولست تجد شيئًا مما علَّل به القوم وجوه الإعراب إلَّا والنَّفس تقبله، والحسُّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشَّرع، وفزع في التَّحاكم فيه إلى بديهة الطَّبع، فجميع علل النَّحو إذًا مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد»[2].

ويقول في موضع آخر: «أنَّا لسنا ندعي أنَّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتّة، بل ندَّعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية»[3].

ويتكلم على العلَّة في النّحو وكأنه يتكلم على العلّة في المنطق فيقول: «ومن بعد فالعلَّة الحقيقية عند أهل النَّظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أنَّ السواد الذي هو علَّة التَّسويد ما يعلّه إنَّما صار كذلك لنفسه، لا لأنَّ جاعلًا جعله على هذه القضية»[4].

ومما يلاحظ أنَّ العلل في هذه المرحلة قد اتسمت بعدم التقيد بالموجود، على العكس من المراحل السابقة التي لم تخرج عما هو موجود في الواقع اللغوي، بل إن تشعب الحديث عن العلل قد أدى إلى تشعب البحث النحوي، وتعقد دراسته تعقداً لا فائدة منه، واشتطَّ النحاة في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق

(١) ينظر: في أصول النحو ص ٨١.

(١) ينظر: الخصائص ١/٤٨.

(٢) المرجع السابق ١/٤٨.

(٣) المرجع السابق ١/٥٣.

(٤) المرجع السابق ١/١٧٤.

اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها.

وبسبب هذا كله تعرضت العلل النحوية إلى الطعن فيها، وكانت أشد الحملات عليها على يد أحد النحاة وهو ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) الذي دعا إلى نفي جميع العلل ما عدا اليسيرة التي تُعِين على فهم كلام العرب وأنْ يقال بدلًا من التماس العلل البعيدة: هكذا نطقت العرب[١].

وجاء أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥ هـ) فوقف موقف ابن مضاء في إلغاء العلل ونفرَ من التعاليل واطَّرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها، وما لا يكسبنا علمًا باللغة أو النحو؛ لأنَّ هذين العِلمين ليسا بحاجةٍ إلى التعليل، والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقرُّر السَّماع[٢].

ووقف قسمٌ من النحاة على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل وردوا على من طعن فيها، منهم ابن جني الذي سبق الكلام عنه، فقد عقد بابًا (في الردِّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفهِ هو في نفسه عن أحكام العلة) ونقل حجة هؤلاء وردَّ عليهم مبيِّنًا أنَّ طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوسٌ، ولغوٌ، وجهلٌ[٣].

وجاء ابن خروف ( ت ٦٠٩هـ ) فوقف مع العلة ورد على ابن مضَّاء في وقوفهِ ضد العلل، إذ قال أبو حيان بعد كلامه على ابن مضَّاء: «وقد امتعض من طعنهِ على النحاة وازدرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف، وردَّ على ابن مضَّاء في كتاب سماه: (كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو)، وهو كتاب لطيف»[٤].

وسار في هذا الركب السيوطي (ت ٩١١ هـ) فكان يميل إلى العلة إذ نقل من الآراء ما يؤيد وقوفه مع العلة، فهو يقول: «قال صاحب المستوفى إذا استقريت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة

(١) ينظر: الرد على النحاة ص ١٥١.

(٢) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ص ٢٢٩.

(٣) ينظر: الخصائص ٨٤/١.

(٤) منهج السالك ٢٣١.

ولا متسمَّح فيها، وأمَّا ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أنَّ علل النحو تكون واهية متمحَّلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعًا لها، فبمعزلٍ عن الحقِّ»[1].

**الكتب الّتي ألّفت في علل النّحو:**

كانت العناية بأمر العلَّة والاهتمام بها يزدادان كلما تقدم الزّمن بالنّحويين، فبعد أنْ رأينا التَّعليل يُلقى به موجزًا بِعقبِ الحكم النَّحوي، رأيناه يُفرد بالتأليف ويُخص بالكتب، ونراه في القرن الرابع ينال عنايةً أوفر، ويستنفد جهدًا أكبر فتكثر فيه المؤلفات، ويدخله الكثير من التطور، فألِّف في العلَّة النّحوية العديد من الكتب، إلا أنَّه لم يصل إلينا منها إلا بضعة كتب هي: الإيضاح في علل النَّحو، للزّجاجي، وعلل النَّحو، لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، واللُّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، وعلل التثنية، لابن جني، وارتقاء السيادة، ليحيى الشاوي (ت١٠٩٦هـ).

**وأهمُّ الكتب التي أُلِّفت في العلَّة هي :**

١- العلل في النَّحو، لقطرب محمد بن المستنير (ت بعد سنة ٢٠٦هـ).
٢- علل النَّحو، للمازني، أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة (ت ٢٣٠هـ) .
٣- علل النّحو، للحسن بن عبد الله الأصبهاني، الملقب بـ(لفذة) أو (لكذة) وهو من معاصري الزَّجَّاج المتوفى في ( سنة ٣١١هـ).
٤- العلل في النَّحو، لهارون بن الحائك، وهو من معاصري الزَّجَّاج.
٥- المختار في علل النَّحو، لابن كيسان محمد بن أحمد.
٦- الإيضاح في علل النَّحو، للزَّجاجي ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق، نُشر بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، وهو أقدم كتاب في علل النَّحو وصل إلينا .
٧- كتاب المجموع على العلل، لمبرمان، محمد بن علي العسكري (ت٣٤٥هـ).
٨- علل النَّحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورّاق وقد حققه الباحث محمود جاسم الدّرويش.
٩- تقسيمات العوامل وعللها، للفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد (ت٣٩١هـ)

(١) ينظر: الاقتراح ص ٧٠.

١٠- كتاب علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني، وهو من الكتب التي وصلت إلينا، وقد حققه الدكتور صبيح التميمي.

١١- شرح علل النَّحو، للسُّهيلي، أبو العباس أحمد بن محمد من رجال القرن الرّابع الهجري، يُعرف بالبرجاني.

١٢- البرهان في علل النَّحو، لابن عبدوس ، علي بن محمَّد الكوفي النحوي لم تُذكر وفاته، وقد رجَّح الباحث محمود جاسم محمَّد الدرويش أنَّه من رجال القرن الرَّابع.

١٣- كتاب العلل، لإسماعيل بن محمد النحوي، لم تُذكر وفاته، وقد رجَّح الباحث محمود جاسم محمَّد الدرويش أنَّه من رجال القرن الرَّابع أيضًا.

١٤- اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين.

١٥- الإعراب في علل الإعراب، لأبي البقاء العكبري.

١٦- إقامة الدليل على صحة التّمثيل وفساد التَّأويل، لابن هشام الأنصاري (ت٦٧٢هـ) حققه الدكتور هاشم طه شلاش ، ونشر في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد السادس عشر، ١٩٧٣م.

١٧ – علل النَّحو: للنَّاشئ الأكبر، عبد الله بن محمَّد (ت ٢٩٣هـ) .

١٨- ارتقاء السِّيادة في علم أصول النَّحو، للشيخ يحيى الشَّاوي المغربي (ت١٠٩٦هـ)، وهو من الكتب التي وصلت إلينا بتحقيق الدكتور عبد الرزاق السّعدي تناول المؤلف الكلام على العلَّة في الكتاب الثّالث منه.

١٩- كتاب العلل، لعيسى بن موهوب، ذكره ابن هشام الانصاري.

وفضلًا عمَّا تقدَّم احتوى عدد من الكتب النَّحوية على أبوابٍ وفصولٍ في العلَّة النَّحوية، وبهذا فالعلَّة النّحوية قد جاءتنا مع أول كتاب نحوي وصل إلينا، ومن تلك الكتب:

أ –كتاب سيبويه: أفرد فيه باباً للعلل سمَّاه: باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزَّوائد وما تجعله من نفس الحرف.

ب- الخصائص: أفرد فيه ابن جني اثني عشر بابًا في التعليل والعلَّة النَّحوية.

ج- لمع الأدلة: تحدث فيه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عن العلَّة في ستة فصول.

د- أسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، وهو كتاب يُعنى بالعلل ويشرحها بأسلوب

قائم على المناظرة والجدل.

هـ – ثمار الصناعة في النَّحو: الحسين بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي .

و- الاقتراح في علم أصول النَّحو للسيوطي تحدث فيه السّيوطيّ عن العلَّة النّحوية في اثنتي عشرة مسألة.

أمَّا أبرز المؤلَّفات الحديثة التي تناولت العلَّة فهي:

١- النّحو العربي: العلَّة النَّحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك.

٢- العلَّة النَّحوية، للدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي بضمن دراسات في كتاب سيبويه.

٣- العلَّة النَّحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السّادس الهجري، لمحمود جاسم الدرويش.

❁❁❁

# الباب الأول

# العلل النحوية في الأسماء

**وفيه أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** العلل النحوية في إعراب الأسماء.

**الفصل الثاني:** العلل النحوية في بناء الأسماء.

**الفصل الثالث:** العلل النحوية في تعريف الأسماء وتنكيرها.

**الفصل الرابع:** العلل النحوية في تثنية الأسماء وجمعها.

# الفصل الأول

## العلل النحوية في الأسماء المعربة

**وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: العلل النحوية في المرفوعات.

المبحث الثاني: العلل النحوية في المنصوبات.

المبحث الثالث: العلل النحوية في المجرورات.

# المبحث الأول
# العلل النحوية في المرفوعات

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: علة العامل في رفع الخبر.

المطلب الثاني: علة الرفع على الخبرية في (زيدٌ خلفُك).

المطلب الثالث: علة عمل (إنَّ) وأخواتها الرفع في الخبر.

المطلب الرابع: علة رفع الفاعل ونائب الفاعل.

المطلب الخامس: علة رفع المعطوف على محل اسم (إنَّ) و(لكنَّ) دون أخواتهما.

المطلب السادس: علة امتناع العطف على الموضع في (إنَّ) قبل مجيء الخبر.

## ۞ المبحث الأول:

## العلل النحوية في المرفوعات

### المطلب الأول:

### علةُ العامل في رفع المبتدأ أو الخبر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والابتداءُ يعملُ الرَّفع في شيئين: المبتدأِ والخبرِ الذي هُوَ هُوَ[1]؛ لأنَّه يجب في كلِّ واحدٍ منهما أنَّه مُعتمَدُ الكلام، فالمبتدأُ مُعتمَدُ البيان، والخبرُ مُعتمَدُ الفائدة، والرَّفع علامةٌ في الاسم لِمُعتمَدِ الكلام»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلة في رفع المبتدأ والخبر هي الاعتماد، وأنَّ الاعتمادَ موجِبٌ للرفع في الأسماء، ثم أخذ الرماني يفصِّلُ أنواعَ الاعتماد، فالمبتدأ عمدةُ البيان، حيثُ يُذكر للبيان عمَّا يعلمه المخاطب، والخبر عمدةُ الفائدة، وكلاهما لا يُستغنى عنه في الكلام، إذ لا بُدَّ للمبتدأ من خبر؛ لأنَّه إنما يُبتدأ به لِيَعقِدَ به موضعَ الفائدة، ولا بُدَّ للخبر من مبتدأ؛ لأنه موضعُ الفائدة الذي لا ينكشف إلا بما هو معلوم عند المخاطَب.

**المناقشة والموازنة:**

قبل الشروع في مناقشة علَّة الرفع في كل من المبتدأ والخبر، يجدُر بي أنْ أُسلِّط الضوء أولًا على كلام الرماني في تفسير وإيضاح المراد بمعتمد البيان، ومعتمد الفائدة، وما يكون للزيادة في البيان، أو الفائدة، وما الفرق بين هذه الأنواع؟

قال الرماني في موضع آخر: «ما ذُكر لِيُعرف به غيرُه فهو لِلبيان، كقولك: غلامُ زيدٍ، وإنما ذُكر (زيد) ليعرف به (الغلام)، فهو للبيان، والفائدة: ما ذُكِر

(١) أي: عين المبتدأ، ويقصد به الخبر المفرد.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٧.

لِيُعرفَ في نفسِه، نحو قولك: قام زيد، إنَّما وقع (قام) ليُعرف أنَّه وقع القيام.

وأما مُعتمَد البيان فهو الذي لا يصحُّ الكلام إلا به، نحو قولك: ذهب زيد، فـ(ذهب) معتمد الفائدة، و(زيد) معتمد البيان.

وأما الزيادة في البيان: فهو البيان الذي يصحُّ الكلام دونه، وكذلك الزيادة في الفائدة: هي التي يصحُّ الكلام دونها، نحو الحال في قولك: مر زيد ضاحكًا، والبيان قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، فالحال أبدًا للزِّيادة في الفائدة، والمفعول الذي ذُكِر فاعله للزِّيادة في البيان، فأمَّا الفاعل فهو مُعتمَد البيان، وكذلك ما لمْ يُسَمَّ فاعلُه»[1].

هكذا إذن قسَّم الرماني الكلام على أساسِ اعتمادِه وزيادتِه، وفصَّل القول في معرفة كلِّ قسم، وجعل المبتدأَ عمدةَ البيان، والخبرَ عمدةَ الفائدة، وقد عرَّف العلماء المبتدأ بأنَّه: المجرَّد عن العوامل اللفظية، مُخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لِمُكتفىً به[2]، ومن أحكام المبتدأ ألا يكونَ إلا معرفةً، فلا يبتدأ بالنكرة إلا عند حصول الفائدة، وذلك في مواضع ذكرها النحاة، وهي ما يُعرف بمسوغات الابتداء بالنكرة، وليس هذا مجال بسط الحديث عنها[3].

أما الخبر فهو: ما تحصُلُ به الفائدةُ مع مبتدأٍ غيرِ الوصفِ المذكور[4]، ويشترك مع المبتدأ في الحكم الإعرابي، فكلاهما واجبُ الرفع.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٨.

(٢) ينظر: الأصول ٥٨/١، شرح التسهيل ٢٦٧/١، أوضح المسالك ١٨٤/١، التصريح ١٨٩/١، الهمع ٣٠٨/١.

(٣) تنظر مسوغات الابتداء بالنكرة في: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١، الارتشاف ص ١١٠٠، أوضح المسالك ٢٠٣/١، التصريح ٢٠٩/١، الهمع ٣٢٦/١، شرح الأشموني ٣٢٤/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٩٤/١، شرح الشذور ص ٢١٣، التصريح ١٩٨/١، شرح الأشموني ٣٠٩/١.

وذهب الرماني إلى أنَّ عامل الرفع في كلٍّ من المبتدأ والخبر هو الابتداء[١]، وهو مذهب الأخفش[٢]، ولم يعلِّل الرماني لاختياره هذا المذهب، في حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣] إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، ومن البصريين كالمبرد والزجاج من ذهب إلى أن المبتدأ ارتفع بالابتداء، والخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ[٤]، وذهب الجرمي[٥] والسيرافي[٦] وجماعة من البصريين[٧] إلى أن المبتدأ والخبر ارتفعا بتعريهما من العوامل اللفظية.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن كلًّا منهما رفع الآخر، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وقد سقت هذه الأقوال بإيجاز، خشيةً للإطالة؛ لكون الحديث إنما هو عن علة الرفع فيهما، لا عن العامل[٨].

وقد تكلم النحاة عن علل الرفع فيهما، وذكروا في ذلك غير علة، فمن أبرز تلك العلل:

علة الاعتماد: وهي العلة التي اعتل بها الرماني، وقد أوضح سيبويه في باب (المسند والمسند إليه) معنى الاعتماد، وقد عبّر عنه بالإسناد، حيث قال: «وهو ما

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٨١/١، شرح التسهيل ٢٦٩/١، الارتشاف ص ١٠٨٥، التصريح ١٩٥/١، الهمع ٣١١/١.

(٤) ينظر: المقتضب ٤٨/٢، شرح المفصل ٨٤/١، التذييل ٢٦٤/٣، المساعد ٢٠٦/١.

(٥) ينظر رأي الجرمي في: إصلاح الخلل ص ١٤٦، الارتشاف ص ١٠٨٥.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٤٥٦/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨٤/١، التذييل ٢٦٤/٣.

(٨) ينظر الكلام في عامل الرفع في المبتدأ والخبر في: الإنصاف ص٤٠، التبيين ص ٢٢٤، شرح المفصل ٨٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١، الارتشاف ص ١٠٨٥، التذييل ٢٧٥/٣، ائتلاف النصرة ص٣٠، التصريح ١٩٥/١، الهمع ٣١١/١، شرح الأشموني ٣٠٧/١.

لا يُغْني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بُدًّا»[١]، وكذلك فعل المبرد، إذ يقول: «وهو ما لا يَستغني كلُّ واحدٍ مِن صاحِبه»[٢].

وجمهور البصريين يجعلون المبتدأ والخبر هما الأوَّل في باب المرفوعات، قال ابن يعيش: «وذهب سيبويهُ وابنُ السراج إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما الأوَّلُ، والأصلُ في استحقاقِ الرفع، وغيرُهما من المرفوعات محمولٌ عليهما»[٣]، وقال ابنُ السِّيْد[٤]: «والأشبهُ عندي أنْ تكون مرتبةُ الفعل قبلَ مرتبة الفاعل؛ على ما رتبه أبو بكر بن السَّرَّاج في الأصول[٥]، والفارسي في الإيضاح[٦]، ويُقوِّي ذلك أنَّ حُكمَ المبتدأ أنْ أنْ يُؤتَى به أوَّلًا لثانٍ، وحُكم الفاعل أنْ يُؤتَى به ثانيًا لأوَّل»[٧].

وعلَّةُ الرفع عند هؤلاء علَّةُ وجوب، وقد فصَّل بعضُهم في تفسير هذه العلة وتوجيهها، ومن هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري حيث يقول: «فإن قيل: فلم خُصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأُعطِي أقوى الحركات وهو الرفع.

والوجه الثاني: أنَّ المبتدأ أوَّلٌ والرفع أوَّلٌ، فأُعطي الأوَّلُ الأوَّلَ.

والوجه الثالث: أنَّ المبتدأ مُخبَرٌ عنه كما أنَّ الفاعل مُخبَر عنه، والفاعلُ مرفوع،

---

(١) الكتاب ١/٢٣.

(٢) المقتضب ٤/١٢٦.

(٣) شرح المفصل ١/٧٣.

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السِّيْد البَطَلْيُوسي، من أشهر علماء الأندلس الذين الذين برعوا في علوم مختلفة، فكان عالما باللغة، والأدب، والفقه، والفلسفة، ، نزل بلْنسية، ودرّس علوم النحو، إلى أن مات فيها، من مؤلفاته: شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. توفي سنة (٥٢١) هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٢/٢٨٣ إنباه الرواة ٢/١٤٣، البغية ٢/٥٥.

(٥) ينظر: الأصول ١/٨٥.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٩.

(٧) إصلاح الخلل ص ١٤٥.

فكذلك ما أشبهه»[(١)].

ولو أمعنَّا النظر في هذه الأوجه التي ذكرها الأنباري لوجدنا أنَّ الوجهين الأوَّلين هما الأليقُ بالعلة الأصلية التي هي الاعتماد، إذ إنَّ القوة والأوَّلية من معاني الاعتماد، والعلة فيهما علة مناسبة، فقوَّةُ الحركة التي هي الضَّم ناسبت قوَّةَ الابتداء، وكذلك ناسب أنْ يُعطَى الأولُ من الأحوال الذي هو المبتدأ الرفعَ الذي هو أوَّلُ الحركات.

أما الوجه الثالث الذي ذكره ابن الأنباري فالعلة فيه لا تسلم من الدَّور؛ حيث إنَّ الأنباري اعتلَّ بشبه المبتدأ للفاعل ومن أجل ذلك أُعطي حكمَه، وفي موضع آخر حينما علَّل لرفع الفاعل عاد واعتل بشبه الفاعل للمبتدأ، وهذا هو الدَّور بعينه[(٢)].

وذهب فريقٌ من النحاة إلى أنَّ العلةَ في رفع المبتدأ والخبر هي المشابهة، حيث أَشبهَ كلٌّ من المبتدأِ والخبرِ الفاعلَ، فالمبتدأُ أشبهَ الفاعلَ في طلب الإسناد، إذ إنَّ الفاعلَ يُسند إليه الفعلُ، والمبتدأُ يُسندُ إليه الخبرُ، لا يَستغني عنه، ولا يستقلُّ الكلامُ دونه[(٣)].

ومِن العلماء الذين قالوا بعلة المشابهة، ويرون بأنَّ المبتدأَ محمولٌ على الفاعل: الزَّجاجي، والجرجاني، والزمخشري، وابنُ الحاجب، وابنُ هشام[(٤)]، وحجتُهم في ذلك ذلك أنَّ عاملَ الفاعل لفظيٌ وهو الفعل، أو شبهه، بخلاف المبتدأ، فإن عامله

(١) أسرار العربية ص ٦٩.

(٢) أفرد ابن جني في كتابه الخصائص (١٨٣/١) بابًا في دَور العلة، قال فيه: «هذا موضع ظريف»، ثم ذكر مثالًا على دور العلة، وعقَّب عليه قائلًا: «فتارةً اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارةً أخرى فاعتلَّ لهذا بهذا».

(٣) ينظر: البسيط ٥٤٢/١.

(٤) ينظر: الجمل ص ٣٦ ، المقتصد ٢١٥/١ ، المفصل ص ٣١، الكافية بشرح الرضي ١٨٣/١، شرح الشذور ص ١٨٩.

معنويٌّ وهو الابتداء، والعامل اللَّفظي أقوى من العامل المعنوي[١].

قال الزَّجاجي: «والابتداءُ معنىً رفَعَه، وهو مضارعتُه للفاعل، وذلك أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبر، ولا بُدَّ للخبر من مبتدأ يُسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فلمَّا ضارعَ المبتدأُ الفاعلَ هذه المضارعة رُفِع»[٢].

وكان الجرجاني يؤكِّد هذا الأمر ويقرِّره، حيث يقول: «وقد ذكرنا أنَّ أصلَ الرفع للفاعل، وأنَّ المبتدأَ فرعٌ عليه ومشبَّه به، من حيث أنَّ كلَّ واحد منهما مُخبرٌ عنه، فموجِب الرَّفع غيرُ عامله، لأنَّ الموجِب: مشابهةُ المبتدأ للفاعل، والعامل: هو تعرِّيه من العوامل»[٣]، وقد تقدم أنَّ ابن الأنباري ذكر في أحد اعتلالاتِه أنَّ المبتدأ أشبه الفاعل فأخذ حُكمَه.

أما الرماني فكان يرى بأنَّ الاعتماد متى وُجِد في الاسم فهو مُوجِبٌ للرفع، وأنَّ كلَّ عمدة يُعدُّ أصلًا بذاته، وليس أحدٌ من العُمد محمولاً على الآخر، وتبعه في ذلك الرَّضي[٤] ونسب هذا الرأي إلى الأخفش، وابن السَّرَّاج، وإن كان في عبارة ابن السراج ما قد يفهم منها أن الفاعل محمول على المبتدأ، حيث صرح بمشابهة الفاعل للمبتدأ والخبر[٥]، وذلك في حديثه عن الفاعل، وسيأتي نصُّ ابن السراج في مبحثٍ قريب أثناء الكلام على علة الرفع في الفاعل.

والذي يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الرماني هو الأرجح؛ لأنَّ الأَولى في العُمد أنْ تكونَ أصولًا، غير محمولةٍ على بعضِها البعض، كما أنَّ علة الاعتماد يجتمع فيها الإيجابُ والمناسبة، وهي أقوى العلل، ولعلَّ ما حصل من دور العلة عند ابن الأنباري يشير إلى أنَّ كلًّا من المبتدأ والفاعل أصلان، ليس أحدٌ منهما محمولاً على الآخر.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الشذور ص ١٨٩.

(٢) الجمل ص ٣٦.

(٣) المقتصد ١/٢١٥-٢١٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١/٦٧.

(٥) ينظر: الأصول ١/ ٥٨.

**المطلب الثاني:**

## علةُ الرفعِ على الخَبَريَّة في (زيدٌ خَلْفُك)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: هو مِنِّي مرْأَىً ومَسْمَعُ، فهذا قد خرج مخرج التَّحقيق بالرفع على الخبرية، كأنه يجعله هو المرأَى والمسْمع، ويجوز: هو مني مرأَىً ومسْمعًا، على معنى: هو مني بحيث يرى ويسمع، فينصب على الظَّرف، والأوَّل أغلبُ في الكلام.

وتقول: زيدٌ قصدُك، والمعنى: زيدٌ أمامُك، فترفع على أنَّ الثاني هو الأوَّل.

وكذلك: زيدٌ خلفُك، يجوز على هذا التقدير عند سيبويه والمازني وأكثر النحويين[1]، ولا يجوز عند أبي عُمر[2] إلا في الضَّرورة؛ لأنَّ الأغلب عليه الظَّرف، فلا يجوز أنْ يخرجَ عمَّا هو الأغلب عليه إلا على طريق الاتِّساع في ضرورة الشاعر.

والصَّوابُ في هذا مذهبُ سيبويه؛ لأنَّهُ ظرفٌ متمكِّن، فقد وجب له بتمكُّنِه التصرُّفُ في الرَّفع والنَّصب، وإنَّ قلَّ فيه الرَّفع، فإنَّ ذلك لا يُخرجه مِن أنْ يكونَ له بحقِّ التمكُّن»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني صواب قول سيبويه في جواز رفع الظرف (خلفك) على الخبرية، في نحو: (زيدٌ خلفُك)، واعتلَّ الرماني لذلك بتمكُّنِ الظَّرف، حيث جاز له التصرُّف رفعًا ونصبًا.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن ظرف المكان (خلفك)، إذا وقع خبرًا عن جُثَّة، في نحو قولهم: (زيدٌ خلفُك) وذكر الخلاف فيها بين سيبويه والمازني من جِهةٍ،

(١) ينظر: الكتاب ٤١٦/١، الأصول ٦٣/١، شرح السيرافي ٣٠٤/٢.

(٢) ينظر رأي أبي عمر الجرمي في: شرح السيرافي ٣٠٤/٢، شرح الكافية للرضي ٢٥٠/١.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٨٠٤-٨٠٥.

والجرمي من جِهةٍ أخرى، حيث ذهب سيبويه والمازني وأكثرُ النحويين، إلى جواز الوجهين، وهما: الرَّفعُ على الخبرية، والنَّصبُ على الظَّرفية، في حين منع الجرمي الرفع فيه؛ لِعلَّة الظرفية، ولم يُجِز رفعَه إلا في ضرورة الشِّعر.

وصوَّب الرماني ما ذهب إليه سيبويه والمازني وأكثرُ النحويين، وهو جوازُ الرفع على الخبرية، وإنْ كان الأصل فيه أنَّه قام مقام الخبر، لا أنَّه هو الخبر، وتقدير الكلام: زيدٌ استقرَّ خلفَك، أو مُستقِرٌّ خلفَك، أو نحو ذلك، إلا أنَّه حُذِف الخبرُ إيجازًا واستغناءً بالظَّرف، لدلالته عليه، وجاز رفع الظَّرف حين قام مقام الخبر(١)، والعلةُ في جوازه هي تمكُّنُ هذا الظرف، حيث جاز له التصرُّف رفعًا ونصبًا.

ومعنى التمكُّن: أي أنه يُستعملُ ظرفًا وغيرَ ظرف، بمعنى أنَّه تدخل عليه عوامل الرفعِ والنَّصب والجر، ومن أمثلة ذلك: المكان، حيث يستعملُ ظرفًا، نحو: زيد مكانًا طيبًا، وزيد مكانَك.

ويجوز فيه كذلك أن يستعمل غير ظرف، نحو: هذا مكانُك، وأقمت مكانَك، ونظرت إلى مكانِك(٢).

ويرى الرماني أن (خلفك) ظرفٌ متمكِّن يجوز فيه أن يستعمل غير ظرف، فيُعرب بحسب العوامل الداخلة عليه، رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومن ذلك وقوعُه خبرًا في (زيد خلفك)، فيجوز فيه الرَّفعُ على الخبرية، للعلة السابقة.

وهذا الذي اختاره الرماني هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين(٣)، والعلة عندهم في ذلك هي العلة التي اعتل بها الرماني، وهي تمكُّن الظرف، حيث جاز فيه التصرُّف، وجواز الرفع عندهم ليس بأولويَّة، وإنما الأَولى اختيار النصب.

---

(١) ينظر: الأصول ٦٣/١، شرح المفصل ٩٠/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢٩٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٦/١، الأصول ٦٣/١، شرح السيرافي ٢٩٧/١، شرح المفصل ٨٩/١، شرح التسهيل ٣٢٢/١، شرح الكافية للرضي ٢٥٠/١، المساعد ٢٣٩/١، حاشية الصبان ٣٢٣/١.

في حين ذهب الجرمي والكوفيُّون[1] إلى منع الرفع فيه، وقصروا ذلك على ضرورة الشِّعر، واعتلُّوا لهذا المنع بأنَّ (خلفك) لا يكون في هذا الموضع إلا ظرفًا، لأنَّ الخبر ليس هو المبتدأ، خلاف قولهم: (زيدٌ أخوك)، فالأخُ هو زيدٌ، أما (زيدٌ خلفك)، فالخلفُ ليس بزيد، فوجب نصبُه على الظرفية، قال السيرافي: «وقد ظهر أنَّ سيبويهَ يجيز: (زيدٌ خلفُك)، إذا جعلته هو الخلف، ولم يشترط ضرورة شاعر، وهو قولُ المازني، وكان الجرمي لا يجيزُه إلا في ضرورة الشِّعر، والكوفيُّون يمنعونه أشدَّ المنع»[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات يظهر لي فيها أن الراجح هو ما ذهب إليه الرماني وجمهور البصريين، وهو جواز الرفع في قولهم: (زيدٌ خلفُك) على الخبرية، وذلك للعلة السابقة وهي تمكُّن هذا الظَّرف، حيث جاز فيه التصرُّف في الإعراب.

❁❁❁

(١) ينظر رأي الكوفيين في: شرح السيرافي ٣٠٤/٢، شرح المفصل ٨٩/١، شرح التسهيل ٣٢٢/١، شرح الكافية للرضي ٢٥٠/١، المساعد ٢٣٩/١، حاشية الصبان ٣٢٣/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣٠٤/٢.

**المطلب الثالث:**

## علةُ عملِ (إنَّ) وأخواتِها الرَّفعَ في الخبر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوز في الأحرُفِ الخمسة التي تعمل في الاسم والخبر: أنْ تنصِبَ الاسمَ، وترفعَ الخبرَ؛ لأنَّها مشبَّهةٌ بالفعل الماضي، مِن جِهة أنَّها على ثلاثة أحرُف، وآخرُها مبنيٌّ على الفتح»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الأحرفَ الناسخة (إنَّ)، و(لكنَّ)، و(كأنَّ)، و(ليتَ)، و(لعلَّ) هي العاملةُ للرفع في خبرها، واعتلَّ لذلك بمشابهتها للفعل الماضي، ثم ذكر وجهين للشبه بينهما:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف على ثلاثة أحرف، فهي على وزن الفعل الماضي.

والوجه الآخر: أنها مبنيةٌ على الفتح، كما أنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتح.

فمن أجل هذا الشَّبَه حُمِلت هذه الأحرف على الفعل الماضي، وأُلحِق خبرُها بالفاعل، فالعلة عند الرماني علة مشابهة.

**المناقشة والموازنة:**

قسَّم العلماءُ الحروفَ إلى عاملة وغير عاملة، والعاملة أنواع: منها ما يعمل الجرَّ، ومنها ما يعمل الجزم، ومنها ما يعمل النَّصب، ومنها ما يعمل النصب والرفع[(٢)]، وتندرج (إنَّ) وأخواتُها تحت النوع الأخير، حيث إنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبُ المبتدأَ ويصيرُ اسمها، وترفعُ الخبر ويصيرُ خبرها[(٣)].

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٧٨.

(٢) ينظر: توجيه اللمع ١٤٧/١، الجنى الداني ص ٢٧-٢٨.

(٣) ينظر: الأصول ٢٣٠/١، شرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٤٠، شرح المفصل ١٠٢/١، شرح التسهيل ٥/٢، شرح الشذور ص ٢٣٢، المطالع السعيدة ص ٣٠٧.

وعدد هذه الأحرف ستة، وليست خمسة كما عدَّها الرماني، وإنْ كان في هذا تابعًا لسيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السَّراج[٣]، وتابعهم أيضًا ابنُ مالك في شرح التسهيل[٤].

وهذه الأحرف هي: (إنَّ) و(أنَّ) للتوكيد، و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه، و(ليت) للتمني، و(لعلَّ) للترجي في المحبوب، والتوقع في المكروه[٥].

والرماني كما تقدَّم يرى أنَّ هذه الأحرف هي عاملة الرفع في الخبر، وهو في هذا الرأي يوافق جمهور البصريين[٦]، والعلة التي ذكرها الرماني يكاد يجمع عليها كل من يرى بهذا الرأي، فمشابهة هذه الأحرف للفعل الماضي هي التي جعلتهم يحملونها في العمل على سبيل الفرع، قال الرماني: «وإنَّما عمِلت بحقِّ الشَّبه لا بحقِّ الأصل؛ لأنَّ الرفعَ في أصل المرفوع للفاعل، والنصبَ للمفعول، والحرفُ لا يوجِب فاعلًا ولا مفعولًا، فلهذا كان علةُ الرفع والنصب بحقِّ الشبه»[٧].

واقتصر الرماني في ذكر أوجه الشبه بين هذه الأحرف والفعل الماضي على وجهين فقط، وهما: أن هذه الأحرف ثلاثية فهي على وزن الفعل الماضي، وكذلك بناؤها على الفتح، حيث إن الماضي أيضًا مبني على الفتح.

في حين بعض أنَّ النحويين البصريين ذكروا خمسة أوجه للشَّبه، حيث أضافوا إلى الوجهين السابقين ثلاثة أوجه أخرى للشَّبه بينهما، وهي: أنَّ تلك الأحرف

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٠٧/٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢٢٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٥/٢.

(٥) ينظر: الأصول ٢٣٠/١، شرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٤٠، شرح المفصل ١٠٢/١، شرح التسهيل ٥/٢، المطالع السعيدة ص ٣٠٧.

(٦) ينظر: الكتاب ١٣١/٢، المقتضب ١٠٩/٤، الإنصاف ص ١٥٤، النكت ١١٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، شرح الكافية ٢٨٨/١، التذييل والتكميل ٦/٥.

(٧) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٧٩.

تقتضي الاسم كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم، وأنها تدخل عليها نون الوقاية، نحو: (إنَّني، وكأنَّني)، كما تدخل على الفعل، نحو: (أعطاني، وأكرمني)، وآخِر هذه الأوجه: أنَّ فيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ وأنَّ) حقَّقت، ومعنى (كأنَّ) شبَّهت، ومعنى (لكنَّ) استدركت، ومعنى (ليت) تمنَّيت، ومعنى (لعلَّ) ترجَّيت(١).

وكان الأحرى بالرماني ألَّا يقتصر على هذين الوجهين؛ لأنه اقتصار على الشَّبه باللفظ فقط، وإغفالٌ لشبهها في المعنى، فكان الأَولى أنْ يورِد باقي الأوجه، كما فعل المبرد(٢)؛ لأنَّ في ذِكر هذه الأوجه إشعارًا بقوة شبهها بالفعل لفظًا ومعنى، الأمر الذي جعلها تعمل عمله، ورغم قوة المشابهة بينهما فإنَّ الكوفيين وتبعهم السهيلي منعوا أن ترقى هذه المشابهة بتلك الأحرف إلى أنْ تأخذ عمل الفعل بتمامه، إذ إن المشابهة تقتضي الفرعية، فهذه الأحرف فرع عن الفعل، ولا بد أنْ يكونَ هناك مزية للأصل على الفرع، فكان الاكتفاء بتأثيرها على الاسم دون الخبر، ويبقى الخبر مرفوعًا بما كان عليه قبل دخولها، وأنَّ المشابهة مهما قوِيَت فإنَّها لا تجعل الفرعَ في منزلة الأصل(٣)، وهناك علةٌ أخرى اعتلَّ بها الكوفيون على عدم عمل (إنَّ) وأخواتِها في الخبر، وهي كونها حروفًا، والحروف إنما تعمل في اسم واحد، أو في فعل خاصة(٤).

وما ذكره الكوفيون من علة الفرعية ينتقض باسم الفاعل، فإنه إنما عمل لشبهه بالفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيد ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول: يضرب أبوه عمرًا(٥).

---

(١) ينظر: النكت ١١٣/٢، الإنصاف ص ١٥٤، أسرار العربية ص ١٤٩، اللباب ٢٠٨، شرح المفصل ١٠٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٠٨/٤.

(٣) ينظر: النكت ١١٣/٢، الإنصاف ص ١٥٤، أسرار العربية ص ١٥٠، نتائج الفكر ص ص ٢٦٤، شرح الكافية ٢٨٨/١، التذييل والتكميل ٦/٥-٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ١٥٥.

أما اعتلالهم بحرفيَّة (إنَّ) وأخواتها، وأنَّ الأصل في الحروف أنْ لا يتعدى عملُها إلى معمولين، فيُجاب عنه بأنَّ كثيرًا من الحروف إنما تعمل بحق الشبه، وهي في كثيرٍ من الأحيان تخالف الأصل الذي وضعت له، فإنَّ أصل هذه الأحرف أنْ تعملَ الجرَّ لاختصاصها بالاسم، إلا أنَّ شبهها بالفعل صرفها عن هذا الأصل(١).

وكلام الرماني أنَّ الرفع علامة للعمد يُفهم منه أنه ليس شيءٌ من المرفوعات محمولٌ على غيره، ولكن هذا التشبيه قد ينقضه؛ لأنَّه شبَّه الخبرَ هنا بالفاعل، وقد قال الرضي: «وأمَّا من قال وهو الحق: إنَّ الرفع علامة للعمد، فاعلة كانت أوْ لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل»(٢).

وفي نظري أنَّه لا مفرَّ من تشبيه خبرِ (إنَّ) وأخواتِها بالفاعل؛ لأنَّه فرعٌ عن مشابهة هذه الأحرف بالفعل المتعدِّي، وتابعٌ له، وهذه المشابهة تقتضي أنْ يكونَ لهذه الأحرف مرفوعٌ ومنصوبٌ، كما للفعل المتعدي، فيكون المرفوع مُشبَّهًا بالفاعل، والمنصوب مشبَّهًا بالمفعول(٣)، إلا أنَّ النصب هنا قُدِّم على الرفع، لكون عمل هذه الأحرف فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرعَ الفرعَ(٤)، وكذلك لأنَّ المرفوع لو تقدم لجاز إضماره، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع، كالتاء والواو في (قمتُ)، و(قاموا)، بخلاف ما إذا تأخر(٥).

❁❁❁

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٢٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٨٧/١.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٩، شرح المفصل ١٠٢/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ١٥٤، اللباب ٢٠٩/١.

(٥) ينظر اللباب ٢٠٩/١.

**المطلب الرابع:**

## علَّةُ رفعِ الفاعلِ، ونائبِ الفاعل

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والفاعلُ رُفِع لأنَّه مُعتمَدُ البيان، وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعلُه رُفِع لأنَّه مُعتمدُ البيان، فعلَّتُهما واحدةٌ، وحكمُهما واحدٌ، ولذلك أدخلهما سيبويهُ في بابٍ واحدٍ[1]»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في رفعِ الفاعلِ ونائبِ الفاعل هي الاعتمادُ، أي أنهما عمدتان في الجملة، فالفاعلُ مع فعله يكوِّنان جملةً يحسن السكوت عليها، وتتمُّ بها الفائدة، وتكلَّم الرماني عن مكوِّنات الجملة الفعليَّة فقال: «وإذا قلت: (ضربتُ زيدًا) فالفعلُ معتمدُ الفائدة، والفاعلُ معتمدُ البيان، والمفعولُ للزيادة في البيان»[3].

وهو بهذا التَّحليل يشير إلى أن الرفع دلالة على العُمد، فكل عمدةٍ حقُّها الرفع، كما أنَّ النصب للفضلات[4]، فالعلة عند الرماني هنا علةُ وجوب، أوجبها الاعتماد، بدليل قوله في موضع آخر: «وإنما الفاعلُ معتمدُ البيان فله الرفع لهذه العلة»[5]، فليس في تعليله ما يشير إلى أنَّ رفعَ الفاعلِ محمولٌ على رفع المبتدأ، فكأنه يرى أنَّ الرفعَ أصلٌ في العُمَد، وليس شيءٌ من العمد محمولًا على آخر.

**المناقشة والموازنة:**

عرَّف النحاة الفاعل بأنه كل اسم أو ما في معناه، تقدمه فعل أو ما في معناه، وأسند إليه، سواء فعله حقيقة أو مجازًا أو لم يفعله ، نحو: ضَرب زيدٌ، ونبت الزرعُ،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٣.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٨٠.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٠.

(٤) ينظر: البسيط ١/٢٥٩.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٧.

وما قام عمروٌ[1].

وللفاعل أحكام منها: وجوب الرفع، وأنه عمدة لا يجوز حذفه، وكذلك امتناع تقدمه على عامله، عند غير الكوفيين[2].

وقد اعتل النحاة لرفع الفاعل بعدة اعتلالات منها: أنَّ العلةَ في رفع الفاعل محمولةٌ على الرفع في المبتدأ، فيجعلون العلة في ذلك المشابهة، لأنهم يضعون الفاعل مع فعله بمنزلة المبتدأ والخبر، كما فعل سيبويه في كتابه حينما عنون لهما بقوله: (هذا بابٌ المسندُ والمسندُ إليه) ثم قال: «وهو ما لا يغنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول من بُدٍّ للآخَر في الابتداء»[3].

ونجد هذه العلةَ صريحةً عند المبرد، حيث نصَّ على علة المشابهة في رفعِ الفاعل، فقال: «وإنما كان الفاعلُ رفعًا لأنه هو والفعل جملةٌ يحسنُ عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعلُ والفعلُ بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[4].

وكذلك قال ابنُ السراج، وأبو البركات ابن الأنباري، وابنُ يعيش[5]، فكلُّ هؤلاء يرون أنَّ الرفعَ في الفاعل محمولٌ على الرفع في المبتدأ، والعلة في ذلك المشابهة.

غير أنَّ بعضَ النحويين ذهبوا على العكس من ذلك، وقالوا بأنَّ الفاعلَ أصلُ المرفوعات، وأنَّ الرفعَ علمُ الفاعلية، ويرون أنَّ المبتدأَ محمولٌ على الفاعل، وحجتهم

(١) ينظر: لمحة الإعراب ص ٨٤، شرح اللمحة البدرية ص ٣٨٢.

(٢) تنظر أحكام الفاعل في: أوضح المسالك ٨٤/٢، شرح الشذور ص ١٩٦، شرح الأشموني ٦١/٢.

(٣) الكتاب ٢٣/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٤٦/١.

(٥) ينظر: الأصول ٧٥/١، أسرار العربية ص ٧٧، شرح المفصل ٧٤/١.

في ذلك أنَّ عامل الفاعل لفظيٌ وهو الفعلُ أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإنَّ عاملَه معنويٌّ وهو الابتداء، والعامل اللَّفظي أقوى من العامل المعنوي، وقد عُزِيَ هذا الرأي للخليل[١]، وممَّن قال بهذا القول الزجاجي، والجرجاني، والزمخشري، وابنُ الحاجب، وابن هشام[٢].

قال الزمخشري: «فالرفعُ علَمُ الفاعلية، وأما المبتدأُ وخبرُه، وخبرُ (إنَّ) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها، واسمُ (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)، فملحقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب»[٣].

والذي يُفهَم من تعليل الرماني أنَّ الرفعَ أصلٌ في العُمد، وليس شيءٌ من العمد محمولًا على آخَرَ، وهو اختيار الرضي[٤]، ونَسب هذا القول للأخفش وابن السراج[٥]، وإن كان يفهم من عبارة ابن السراج في أصوله ما يفيد بأنَّ الفاعل رُفع مشابهةً للمبتدأ، حيث يقول: «فأمَّا الفعل فلا بُدَّ له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ، فالفاعل رفع إذا أَخبرْت عنه أنَّه فَعَلَ وسيفْعَلُ»[٦]، وقال في موضع آخر: «فالفاعلُ مضارعٌ للمبتدأ، من أجل أنهما جميعًا مُحدَّثٌ عنهما، وأنهما جملتان لا يستغني بعضُهما عن بعض»[٧]، وهذا الكلام صريحٌ في حملِ الفاعل على المبتدأ المبتدأ لِعلَّة المشابهة.

كما يُفهم من كلام الرماني السابق حين أشار إلى أنَّ الفاعلَ معتمَدُ البيان، والمفعولَ للزيادة في البيان: أنَّ علةَ الرفع في العُمَد هي للتفريقِ بينها وبين

(١) ينظر: شرح الكافية ٦٧/١، الهمع ٣٠٥/١.

(٢) ينظر: الجمل ص ٣٦، المقتصد ٢١٠/١، المفصل ص ٢٤، الكافية بشرح الرضي ١٨٣/١، شرح الشذور ص ١٨٩.

(٣) المفصل ص ٢٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٦٧/١.

(٥) ينظر: المرجع نفسه.

(٦) ينظر: الأصول ص ٧٥.

(٧) ينظر: المرجع نفسه ص ٥٨.

الفضلات، وإنْ كان لم يُصرِّح بهذه العلة إلا أنها تُفهم من حديثه عن العُمَد والفضلات، في حين أن هناك من النحويين من صرح بهذه العلة وأكَّد عليها، كالمبرد مثلًا، فبعد أن تكلَّم عن علة الاعتماد ومعها المشابهة، ذكر علة الفرق، فيقول: «وإنما كان الفاعل رفعًا والمفعول نصبًا، لِيُعرَف الفاعلُ من المفعول به، مع العلةِ التي ذكرتُ لك»(١).

مع أنَّ المبردَ لم يذكر توجيهًا وتسويغًا لكيفية هذا التفريق، كما أنه في ترتيب عِلله جعل علةَ المشابهة أوَّلًا، والفرقَ ثانيًا فدل ترتيبه هذا على موقعها من الأهمية وأنها –أي: علة الفرق– ليست العلة الرئيسة الموجبة للرفع، في حين جعل كثيرٌ من النحاة علة الفرق هي العلة الرئيسة الموجبة للرفع، ومن هؤلاء النحاة: السِّيرافي، وأبو البركات ابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن هشام، والسيوطي(٢).

وقد تفاوت هؤلاءِ النحاة ما بين مستقلٍّ ومستكثِرٍ في توجيه وتسويغ هذه العلة، لأنَّ هناك أسئلة حائرة في ذهن المتلقي، من أهمها: إذا كان الغرض هو التفريق فلماذا لم يُعكس الأمرُ فيكون للفاعل النصب وللمفعول الرفع؟ أو يكون الفاعل مجرورًا مثلًا فيحصل بذلك الفرق؟ فكان ممَّن كشف الغطاء عن مكنونها، وأزال الغموض عنها: أبو سعيد السيرافي في شرحه على الكتاب حيث يقول: «إنَّ قال قائلٌ لِمَ كان الفاعل مرفوعًا دون أنْ يكون منصوبًا أو مخفوضًا؟ قيل له: في ذلك وجوه: منها أنَّ الفاعلَ واحدٌ، والمفعولَ جماعةٌ، لأنَّ الفعل قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين أو ثلاثة، ويتعدى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر، فكثُر المفعولون فاختير لهم أخفُّ الحركات، وجُعل للفاعل إذ كان واحدًا أثقلُها؛ لأنَّ إعادةَ ما خفَّ تكريرُه في الأسماء الكثيرة أيسرُ مؤونةً ممَّا يُثقل، ووجهٌ ثانٍ: وهو أنَّ الفاعلَ أوَّلٌ، لأنَّ ترتيبه أنْ يكونَ بعد

(١) ينظر: المقتضب ١/١٤٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٦٠، أسرار العربية ص ٧٩، اللباب ١/١٥٢، شرح المفصل ١/٧٥، شرح الجمل ١/١٠٠، شرح الشذور ص ١٨٩، الهمع ١/٣٠٥.

الفعل؛ لأنَّ الفعلَ لا يُستغنى عنه، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين، والمفعولُ بعد الفاعل في ترتيبه، فلمَّا كان كذلك، وكانت الحركاتُ مختلفةَ المواضع...، ومخرجُ الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق، فأوَّل هذه المخارجِ وأقربُها متناولًا الواو، فجعلوا الحركة المأخوذة منه لأوَّلِ الأسماء رتبةً، وآخرَها لآخرِها رتبةُ، وهاتان علَّتان مرضيتان»[1].

هاتان العلتان هما المعتمدتان عند السيرافي في التفريق بين الفاعل والمفعول، فالعلة الأولى علة معادلة، حيث عادل بين الفاعل الواحد والمفاعيل المتعددة، فأُعطي الواحدُ الأثقلَ وهو الرفع، وأُعطي الأكثرُ الأخفَّ وهو الفتح.

وأما العلة الثانية فهي علة (مناسبة)، فالفاعل أَولى رتبةً من المفعول، والضمة التي هي علامة الرفع كذلك أوَّل الحركات، فأُعطي الأولُ الأولَ للمناسبة بينهما.

إلا أنَّ السيرافي لم يقتصر على هاتين العلتين فقط، حيث ذكر تعليلات أُخر نقلها عن بعض النحويين، فقال: «وربما احتجَّ بعضُ النحويين لأنْ يقول: الفاعلُ أقوى من المفعول؛ لأنه محتاجٌ إليه، فجُعل له أقوى الحركات للمشاكلة، وقد احتج بعضُهم بأنْ قال: أوَّلُ ما يرِد من الأسماء الفاعلُ، فيرِد والنفسُ جامَّةٌ، فاستُعمِل له أقوى الحركات؛ لقوَّة النَّفس عند وروده على إتمام النطق، وجُعل أخفُّ الحركات لما بعده، وقد احتجَّ بعضهم بأنَّ الفاعلَ مضارعٌ للمبتدأ؛ لأنه يُخبر عنه بفعله الذي قبله، كما يُخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر، إلا في التقديم والتأخير، والزمان الذي يدلُّ على صيغة الفعل»[2].

هذه ثلاث علل أخرى نقلها السيرافي عن بعض النحويين، فالأولى: علة مُشاكَلة، والثانية: علة مناسبة ما بين قوَّة النفس وقوة الحركة، والعلة الثالثةُ: علة مشابهة ما بين الفاعل والمبتدأ، وقد تقدم الكلام على العلة الأخيرة.

وقال أبو البركات ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية مؤكِّدًا على علة الفرق:

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٦٠-٢٦١.

(٢) المرجع السابق ١/٢٦١.

«فإن قيل: فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل فرقًا بينه وبين المفعول؟ فإن قيل: فهلَّا عكسوا فكان الفرق واقعا؟ قيل لخمسة أوجه:... »، ثم ذكر العلل التي ذكرها السيرافي وزاد عليها الوجه الخامس، فقال: «والوجه الخامس: أن هذا السؤال لا يلزم؛ لأنَّه لم يكن الغرض إلا مُجرَّد الفرق وقد حصل، وبان أنَّ هذا السؤال لا يلزم، لأنَّا لو عكسنا على ما أورده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول، لقال الآخر: فهلَّا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أنْ ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب كان مردودًا»[(١)].

وهذا الوجه الأخير عدَّه ابن الأنباري أهمَّ الإيراداتِ وأولاها من حيث الترتيب إلا أنَّه أخَّره؛ لأنَّه بعيد في التحقيق[(٢)]، ولعل هذا ما جعل المبردَ يغفل عن جميع الإيرادات التي ترِد على هذا التعليل، فقد يكون في رأيه أنَّه إذا حصل الفرق، وتحقَّق الغرض، فلا حاجةَ للسؤال عمَّا بعد ذلك.

واعتلَّ كلٌّ من العكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور[(٣)] بتلك العلل السابقة، غير أنهم أغفلوا علة المشابهة ما بين الفاعل والمبتدأ، أمَّا ابن هشام، والسيوطي فلم يزيدا على ما ذكره المبرد واقتصرا على علة الفرق فقط[(٤)].

وبعد عرض هذه العلل المهمة التي ذكرها النحاة يتبادر إلى الذهن السؤالُ الآتي: لماذا أغفل الرماني ذكرَ هذه العلل؟ وكيف خلا شرحُه من تلك العلل المهمَّة وهو شرحٌ يُعنَى بالعلل عناية بالغة؟!

وليس عندي جواب قاطع عن هذا السؤال وإنما هو محاولة اجتهاد للاعتذار عن الرماني في إغفاله تلك العلل المهمَّة، وهو أنَّ الرماني ربما تركها اكتفاءً بما ذكره من علة الاعتماد، وأنه متى حضرت هذه العلة فلا يُلتفت إلى ما عداها.

---

(١) أسرار العربية ص ٧٧-٧٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٧٩.

(٣) ينظر: اللباب ١٥٢/١، شرح المفصل ٧٥/١، الإيضاح ١٥٩/١، شرح الجمل ١٠٠/١.

(٤) ينظر: شرح الشذور ص ١٨٩، الهمع ٣٠٥/١.

فنجد أنَّ الرماني لم يصرِّح بعلة الفرق وإنْ كانت قد فُهِمت من سياق حديثه عن الجملة الفعلية[1]، كذلك أغفل كلاً من علة المعادلة، والمناسبة، والمشاكلة، والمشابهة، وإن كان محقًّا في تركه علةَ المشابهة؛ لكونه يرى أنَّ الرفعَ في الفاعل أصلٌ بذاته، وليس محمولاً على المبتدأ، إلا أنَّه كان من الأولى له ألَّا يُهمل ذكرَ باقي العلل ومناقشتها، خصوصًا وأنها تتَّسِم وأسلوبَ الرماني الذي يعتمد في تعليلاته على روحِ العقلِ والمنطق، كما أنَّ هذه العللَ جاءت لِتُظهرَ حكمةَ العرب، وتكشفَ عن صحَّة أغراضِهم ومقاصدهم في موضوعاتهم[2].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق د. محمد شيبة ص ١٨٠.

(٢) وهذا هو الصنف الثاني من اعتلالات النحويين التي قسمها الدينوري، أما الصنف الأول منها فهي التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. ينظر: ثمار الصناعة ص ١٠٠، الاقتراح ص ١٤٣.

**المطلب الخامس:**

## علةُ رفع المعطوف على محل اسم (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوز في المحمول على اسم (إنَّ) تارةً، وموضعها تارةً، أنْ يكون ذلك بالعطف، فيُعطف الاسمُ على الاسمِ بالنَّصب، ويجوز أنْ يُعطفَ بالرفع على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ ابتداء، فكأنَّ الحرف لم يُذكر، والاسم مبتدأ، إذ المعنى واحدٌ، ولا يجوز أن تستوي الأحرفُ الخمسةُ على الموضع؛ لأنَّ منها ما يوافق معنى الابتداء ومنها ما يخالفه:

فالذي يوافق معنى الابتداء: (إنَّ)، و(لكنَّ)؛ وذلك أنَّ (لكنَّ) وإنْ كانت تعقِد الكلام الثاني بالأول، فإنَّها لا تقلب المعنى، إذ كان: (ما زيدٌ منطلقٌ لكنَّ عمرًا خارجٌ)، بمنزلة: (عمرٌو خارجٌ) في الفائدة، لم ينقلب المعنى بـ(لكنَّ)، فلهذا كانت بمنزلة (إنَّ).

وأما (ليتَ)، و(لعلَّ)، و(كأنَّ) فلا يجوز فيها الحملُ على الموضع؛ لانقلاب المعنى به عن حدِّه في الابتداء»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أن الحروف الناسخة لا تستوي في جواز العطف على موضعِها، بل الجوازُ مقتصرٌ على (إنَّ)، و(لكنَّ) دون غيرهما، والعلةُ عنده هي موافقتُهما لمعنى الابتداء، بخلاف الأحرف الأخرى: (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ) التي تغيِّر المعنى عن الابتداء.

**المناقشة والموازنة:**

قسم الرماني الحروف الناسخة للمبتدأ والخبر إلى قسمين:

أحدهما: ما يوافق معنى الابتداء، نحو: (إنَّ) و(لكنَّ).

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥١٥.

والآخر: ما ينقلب فيه المعنى عن الابتداء، نحو: (أنَّ) و(ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ).

فالذي يوافق معنى الابتداء يجوز فيه العطف على الموضع، والعلة في ذلك: هي عدم تغيير معنى الابتداء؛ لأنَّ وجودَ (إنَّ) و(لكنَّ) كعدمهما من حيث عدم التأثير، فالعلة إذن: عدمُ التأثير، فتقول: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، فدخول: (إنَّ) على الجملة لغرض التأكيد لا غير، والجملةُ معها بمعنى: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، فهي باقيةٌ على معنى الابتداء، وكذلك الحال مع (لكنَّ)، فتقول: لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو.

والقول بجواز العطف على الموضع في (لكنَّ)، هو رأيُ الأكثريةِ من البصريين، وهو كذلك قولُ الكسائي ومن أخذ بمذهبه من الكوفيين[1].

قال سيبويه: «و(لكنَّ) المثقَّلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)»[2]، وممَّن وافق سيبويه في هذا المذهب كل من المبرد، وابن السرَّاج، والزجَّاجي، والسيرافي، والفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب[3].

قال ابن يعيش: «و(لكنَّ) لا تغير معنى الابتداء، فهي وسيلة (إنَّ) في ذلك، أكثر ما في الأمر أنَّ فيها معنى الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف، فجاز أنْ يُعطف على موضعها»[4].

وقال الرضي: «وإنما كانت (لكنَّ) مثل (إنَّ) لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل، لأن الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق»[5].

وذهب بعض النحويين إلى منع العطف على الموضع في (لكنَّ)، والعلة

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١.
(٢) الكتاب: ٢٤٥/٢.
(٣) ينظر: المقتضب ١١١/٤، الأصول ٣٠٧/١، شرح السيرافي ٤٧٢/٢، الإيضاح العضدي ص ١١٦، شرح المفصل ٦٧/٨، الكافية بشرح الرضي ٣٥٣/٤.
(٤) شرح المفصل ٦٧/٨-٦٨.
(٥) شرح الكافية ٣٥٣/٤.

عندهم هي زوال معنى الابتداء، ذكر ذلك ابنُ يعيش، والصَّيمري، وابنُ الخباز دون أن ينسبوه لأحد[1]، واختار هذا الرأي العكبري ونسبه إلى أكثر المحققين[2].

والذي يترجح عندي أنَّ الاستدراك لا يزيل معنى الابتداء، للعلة التي ذكرها الرضي، وهي أنَّ الاستدراك معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، فلا يؤثر في معنى الابتداء، وعلى هذا فيجوز العطف على الموضع في (لكنَّ) أسوة بـ(إنَّ).

وجاء حكم الرماني في (أنَّ) مضطربًا، حيث إنه لم يخصَّها بحكم كأخواتها، ولعلَّ السببَ في ذلك أنه يعدُّها فرعًا عن (إنَّ)، فتارةً يجيز العطف فيها على الموضع حملًا على (إنَّ)، ولأجل مشابهتها لها، وتارة يمنعه معتلًا بتأثيرها على الجملة.

فمِن المواضع التي استشهد بها الرماني على جواز العطف على المحل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[3]، حيث قال: «فهذا شاهد في العطف على الموضع، والاختيار هاهنا الرفع؛ لأنَّه أدلُّ على المعنى في: أنَّ الرسول بريء منهم اتِّباعًا لأمر الله، ولم يبرأ الله -عز وجل- منهم اتِّباعًا لأمر أحد -جل عن ذلك- فاختلف وجه الإعراب للإيذان باختلاف المعنى»[4].

فالرماني هنا يجيز العطف على الموضع في (أنَّ)، وعلته في ذلك اختلاف المعنى، ويقصد به استقلاليةَ براءةِ الله -عز وجل- من المشركين، وتبعيَّةَ براءةِ النبي ﷺ لبراءةِ الله عز وجل، فلما كان هذا الاختلافُ ما بين البراءتين، تبعه اختلافٌ في الحكم النحوي، وهذه التفاتةٌ من الرماني لهذا المعنى الدَّقيق، وتعليلٌ لطيفٌ منه.

واستشهد الرماني في موضع آخَرَ على منع العطف على محلِّ (أنَّ)، ثمَّ علَّل لذلك المنع، فقال: «وفي التنزيل: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ

(١) ينظر: شرح المفصل ٦٨/٨، التبصرة والتذكرة ٢٠٨/١، توجيه اللمع ص ١٥٦.

(٢) ينظر: اللباب ٢١٥/١.

(٣) سورة التوبة الآية: ٣.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥١٦-١٥١٧.

بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أبحرٍ﴾[1] فنصبُ (البحر): بالعطفِ على اسم (أنَّ)، وأما رفعُه فعلى أنَّ (الواو) ليست للعطف، ولكنها واوُ الحال، فكقولك: ضربت زيدًا وعمرٌو قائم، ولا يجوز أنْ يكون عطفًا على الموضع، من قِبَل أنَّ الحرفَ الذي هو (أنَّ)، ليس في موضعِ ابتداء، دخولُه كخروجِه؛ وذلك أنَّه مع ما بعده اسمٌ بمنزلةِ المصدر»[2].

مع أنَّ ما ذكره الرماني من تعليل في هذه الآية ينطبق تمامًا على الآية الأولى، فليس بينهما فرقٌ في التأثير، حيث أنها غيرت الجملة، بأن صيَّرتها في حكم المصدر.

والرماني في هذه المسألة تابعٌ لسيبويه الذي يرى بجواز العطف على الموضع في (أنَّ)، ولكن ليس على الإطلاق إنما في مواضع معينة، بدليل أنه منع العطف على الموضع في الآية الثانية، حيث قال: «وقد رفعه قومٌ على قولِك: لو ضربتَ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمٌ ما ضرَّك، أيْ: لو ضربتَ عبدَ اللهِ وزيدٌ في هذه الحال، كأنَّه قال: ولو أنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ هذا أمرُه، ما نفِدَت كلماتُ الله»[3]، قال السيرافي: «إنَّما أحْوج سيبويه إلى أنْ يفسِّر رفع (البحر) بالحال؛ لأنَّ حمْلَ رفعِ (البحر) على موضع (أنَّ) لا يحسُن؛ لأنَّ (لو) لا يليها الابتداء»[4].

فالذي يُفهم من كلام سيبويه أنه يجيز العطف على (أنَّ) إذا كانت في منزلة (إنَّ) المكسورة، كأن تقع بعد عِلمٍ أو معناه، لأنها حينئذ في موضعِ جملةٍ لسدِّها مسدَّ مفعولَيه، فالعِلم كما في قول الشَّاعر:

وإلَّا فـــاعْلَمُوا أنَّـــا وأنْـــتُمْ بُغـاةٌ مـا بَقِيْنَـا فِي شِـقاقِ[5]

(١) سورة لقمان الآية ٢٧.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥١٧-١٥١٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٤٧٢/٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي، من شعراء الجاهلية. ينظر: الديوان ١٦٥.

والشاهد فيه: (أنَّا وأنتم بغاةٌ) حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد =

وتقديره عند سيبويه: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك، حيث حملَه على التقديم والتأخير.

وأما معنى العِلم: فكما في الآية الأولى: (وأَذانٌ)، وقد وافق الرمانيُّ سيبويهَ في هذا القول، وممن وافقه كذلك ابنُ الحاجب، وابنُ مالك، وابنُ أبي الربيع، والأشموني(١).

وذهب بعضُ النحاة إلى الجواز مطلقًا، وأجروها مجرى (إنَّ)، والعلة في ذلك أنهما متساويتان في العمل والمعنى، ومتقاربتان في اللفظ، ومن أبرز القائلين بهذا القول: ابنُ جني الذي انتصر لسيبويه في جواز الحمل على موضع (أنَّ) في آية (وأذانٌ)، حيث يقول: «والقولُ فيما بعد مع صاحبِ الكتابِ لا عليه، سماعًا وقياسًا، فأمَّا السماع فما جاء في هذا البيت وهو قوله(٢):

فلا تَحْسَبِي أنِّي تَخشَّعْتُ بَعدَكُم ولا لشيءٍ ولا أنِّي مِنَ الموتِ أَفْرَقُ
أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعيدُهُم ولا أنَّني بالمشْيِ في القَيْدِ أَخْرَقُ

فعطفَ الجملةَ من المبتدأ والخبر على قوله: أنِّي تخشَّعت بعدكم، وهو يريد معنى (أنَّ) المفتوحة، يدل على ذلك رواية: ولا أنَّ نفْسِي يزدهيها وعيدُهم...، وأمَّا وجه القياس الذي لأجله جاز ما مكنَّاه للخصم وتبينَّا له من مستمر القول، فهو

=

اسم (أن) وقبل استكمال الخبر.

والبيت من شواهد: الكتاب ١٥٦/٢، الأصول ٣٠٧/١، التبصرة والتذكرة ٢١٠/١، الإنصاف ص ١٦١، شرح المفصل ٦٨/٨، شرح الكافية ٣٥١/٤، الخزانة ٣١٥/٤.

(١) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٣٥١/٤، شرح التسهيل ٥٠/٢، البسيط ص ٨٠٥، شرح الأشموني ٤٤٨/١.

(٢) هذان البيتان من الطويل، قائلهما: جعفر بن علبة الحارثي، وكان محبوسًا في مكة كما في الحماسة ٦٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٥٤/١، ٥٥، والرواية فيهما: ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم...

والبيتان من شواهد: الأغاني ٥١/١٣، إصلاح الخلل ص ١٩٠، شرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤، التذييل والتكميل ٢٠٢/٥، الخزانة ٣١٩/٤.

أنَّ المفتوحة وإنْ لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها من مواضع التحقيق والاعتلاء، كما أنَّ المكسورة كذلك، فلما استوتا في المعنى والعمل، وتقاربتا في اللفظ، صارت كل واحدة كأنها اختها»[(١)].

وممن ذهب كذلك إلى جواز العطف على المحل في (أنَّ) مطلقًا ابن خروف، حيث قال: «ولذلك جاز الرفعُ بعد الخبر في (أنَّ) لما لم يتغيَّر فيها معنى الابتداء، ولم تُدخِل في الخبر معنىً زائدًا، ولم يُراعَ كونُ الكلام معها بتقدير اسم، كما ذهب إليه جماعةٌ من المتأخرين» [(٢)].

ويتضح مما سبق أنَّ علةَ المجيزين للعطف على المحل مطلقًا هي المشابهة بين الحرفين في اللفظ، والمعنى، والعمل، ويرون أن هذه العلة تسوغ لـ(أنَّ) أخْذَ بعضِ أحكامِ أختها، ومنها جوازُ العطف على المحلِّ بعد اكتمال الخبر[(٣)].

وذهب كل من السيرافي، والفارسي[(٤)]، وغيرُهم من النحاة، ونعتهم ابنُ بابشاذ بالمحققين[(٥)]، إلى منع العطف على المحل في (أنَّ)، وصححه الرضي[(٦)]، وقال المانعون: إنما يجوز العطف في الآية السابقة ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[(٧)] على الموضع على قراءة الكسر[(٨)]، وأما مَن فتح (أنَّ) فلا يجوز العطفُ على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ)، والعلة عندهم أنها غيرت الجملة، بأن صيَّرتها في حكم المصدر، كما غيَّرتها (ليت ولعلَّ وكأنَّ)[(٩)]، وأوَّلوا الرفع مع (أنَّ) على العطف

(١) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ص ٢٨-٣٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٤٥٧/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٥٧/١، إصلاح الخلل ص ١٩١-١٩٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٤٧٢/٢، الإيضاح العضدي ص ١١٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ص ٢٢١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٣٥٢/٤.

(٧) سورة التوبة الآية: ٣.

(٨) وهي قراءة الحسن البصري والأعرج. ينظر: البحر المحيط ٦/٥، الدر المصون ٧/٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٦/٥، الدر المصون ٧/٦.

العطف على الضمير في (بريء)، وجاز ذلك بلا تأكيدٍ لقيام الفصل بقوله: (من المشركين) مكان التأكيد، أو أنْ يكون (رسولُه) مبتدأً خبرُه محذوف، أي: رسولُه كذلك[1].

فالعلة عند المانعين هي التأثير، لأنَّ الجملةَ مع (أنَّ) خرجت عن حَدِّ الابتداء، وذلك لأنَّ (أنَّ) لا تكون مفتوحةً إلا بعامل، وذلك العاملُ لا يخلو من أنْ يكون رافعًا أو ناصبًا أو جارًّا، فالرافعُ مثل: أعجبني أنك منطلق، أي أعجبني انطلاقُك، والناصبُ مثل: كرهت أنك منطلقٌ، أي: كرهت انطلاقك، والجار مثل: عجبت من أنك منطلق، أي: عجبت من انطلاقك، وهي في هذه الأحوال ارتفع عنها معنى الابتداء، إذ المبتدأ لا يكون فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مجرورًا بعامل يتعلق بفعل يدخله في جملته ويخرجه عن حد الابتداء وحكمه، وإذا ارتفع عنها معنى الابتداء، امتنع العطف على موضعها؛ إذ لم يبق لها موضع ابتداء[2].

ومِن المانعين مَن أضاف إلى العلة السابقة علةً أخرى: وهي علة الفرق بين (إنَّ) و (وأنَّ)، وأنَّ أوجه الفَرْق التي بينهما أقوى وأكثر من أوجه الشَّبه، قال ابن بابشاذ: «وليس اتفاق اللفظ مما يوجب اتفاق المعنى، لأن في كلامهم أشياءَ كثيرةً متفقةٌ اللفظ مختلفةٌ المعنى، في الأسماء والأفعال والحروف والحركات، مع أنه أيضًا ما اتفقا من كلِّ وجه، لأنَّ (إنَّ) محركة همزتها بالكسر بالأصل، و(أنَّ) محركة همزتها بالفتح، وأنَّ (إنَّ) المكسورةَ عاملةٌ غيرُ معمولةٍ، و(أنَّ) المفتوحةَ عاملةٌ ومعمولٌ فيها، وأنَّ (إنَّ) المكسورةَ مقدَّرةٌ تقديرَ الجُمل، و(أنَّ) المفتوحةَ مقدَّرةٌ تقديرَ المفرد، ولأنَّ المواضعَ التي تقع فيها (إنَّ) ليست المواضع التي تقع فيها (أنَّ)، حتى أنَّه إذا اتفق أن يقعا في مسألة واحدة كان المعنى مختلفًا، مثل: خرجت فإذا إنَّه عبدٌ، وإذا أنَّه عبدٌ، وإذا ثبت بهذه الوجوه كلها معرفة المخالفة، فأيُّ موضعٍ يبقى لها من الابتداء حتى يُعطفَ عليه، لأنَّ أحكامَها في جميع وجوهِها أحكامُ المفرد، والمفردُ لا مدخلَ له في المبتدأ، وأحكامَ المكسورة أحكامُ الجملة؛ لأنك تسقطُها فتبقى جملةً

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ص ٢٢٣، البحر المحيط ٨/٥، الدر المصون ٧/٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ص ٢٢٥، شرح الكافية ٣٢٥/٤.

تامةً، وهذا أوضحُ مِن أنْ يُزاد عليه ما لا يحتاج إليه»[1].

والرماني في هذه المسألة وقف موقفًا وسطًا بين هذه الأقوال، وذهب إلى موافقة سيبويه الذي يرى بأنه متى جاءت (أنَّ) في المواضع التي يجوز فيها مجيء (إنَّ) جاز فيها العطف على الموضع، حملًا على (إنَّ)، ولم يتطرق الرماني إلى الرأيين الآخرين وهما الجواز مطلقًا أو المنع مطلقًا، وفي رأيي أنَّ هذه المسألة لا تحتمل التوسط، فإمَّا الجواز مطلقًا وإما المنع مطلقًا؛ لأنَّ علةَ المشابهة في كلٍّ من اللفظ والمعنى والعمل جديرةٌ بتسويغِ الجواز المطلق، وليست بحاجةٍ إلى أنْ تضاف إليها علةٌ أخرى تسوِّغ لها جواز العطف، كالتي ذكرها أنصار سيبويه، كما أنَّ المتمسكين بهذه العلة لم يلتفتوا إلى التأثير بحالٍ من الأحوال؛ لقوة هذه العلة وأولويَّتِها عندهم.

أمَّا علةُ التأثير فهي علة معتبرة، تمسَّك بها المانعون، بل أضافوا عليها علة الفرق بين الحرفين، وعملوا على توهين المشابهةِ بينهما.

وفي رأيي أنَّ كِلا الرأيين فيه من الوجاهة والقوَّة ما يرفع الحرج عن أصحابهما والقائلين بهما، غير أني أميل إلى ترجيح علة المشابهة، لكثرة الأخذ بها واعتبارها، وكما قال ابن الأنباري: «وقياسُ الشَّبهِ قياسٌ صحيحٌ، يجوز التمسُّك به في الأصحِّ كقياس العِلة»[2].

أما القِسم الآخَر الذي ذكره الرماني فهو الذي تدخل فيه كلٌّ من (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ) لمعانٍ أُخرى غير الابتداء، كالتمنِّي والترجِّي والتَّشبيه، فغيَّرت معنى الابتداء، فلا يجوز فيها العطف على الموضع، والعلة في ذلك هي التأثير، وذكر الرضي أنَّ الفراء يجيز رفع المعطوف على اسم (كأنَّ) و(ليتَ) و(لعلَّ) لكونه في الأصل مبتدأً، ثم قال: «ومنعه غيرُه؛ لخروجِه عن معنى الابتداء، بما أوردَت فيه الحروفُ من المعاني، وهو الحق»[3].

وذهب بعضُ النحاة إلى أنَّ العطفَ على الموضع في باب (إنَّ) وأخواتِها ممتنعٌ

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ص ٢٢٣.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ص ١٠٩.

(٣) شرح الكافية ١/٣٥٣.

برمَّته؛ لأنَّه لا يكون إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الطالبُ بالموضع ظاهرًا.

والثاني: أن يكون مما يجوز أنْ يظهر.

ومثال ما توفر فيه الشرطان: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، يجوز النصبُ باتفاق بالعطف على (بقائم)؛ لأنَّ الشرطين موجودان، لأنَّ (ليس) طالبة للنَّصب، ويجوز أن يظهر فتقول: ليس زيدٌ قائمًا.

وعلى هذا: (إنَّ زيدًا قائم وعمرو) لا يجوزُ العطفُ على الموضع؛ لأنَّ الطالبَ للرفع الابتداءُ، وقد نُسِخ بـ(إنَّ)؛ لأنَّها من نواسخ الابتداء.

وهذا الرأي الذي ارتضاه ابن أبي العافية[1]، بل ذهب إلى أنَّه مذهبُ سيبويه، كما نقل عنه ابنُ أبي الربيع واستحسنه[2]، وهو الذي صحَّحه أبو حيان حيث قال: «الرفعُ على الابتداء، والخبرُ محذوف، لدلالة خبر الأول، لأنَّ المعنى واحدٌ، وهذا الذي أخذتُه عن حذَّاق مَن قرأنا عليه، وهو مذهب ابنِ أبي العافية وابنِ الأخضر، وبه أخذ شيوخُنا الذين حملوا هذا العلم عنهم، أو عمَّن تحمله عنهم، وهو الذي تقرَّر عند المباحثة مِن كلام سيبويه، ولا يصحُّ عنه غيره، وهو مذهب أبي عمر الجرمي، نصَّ عليه في (الفرخ)»[3].

ونسب ابنُ هشام هذا الرأي إلى المحقِّقين حيث قال: «والمحققون على أنَّ رفعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأٌ حُذِف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محلِّ الاسم، مثل: (ما جاءني من رجلٍ ولا

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإمام بجامع إشبيلية، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأديب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب واللغة، أخذ الناس عنه ذلك، توفي سنة ٥٠٩ هـ. ينظر: الصلة لابن بشْكُوال ٨٣٢/٢.

(٢) ينظر: البسيط ٧٣٩/١-٧٤٠.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٢٨٩/٣، التذييل والتكميل ١٩٣/٥.

امرأةٌ) بالرفع؛ لأنَّ الرافعَ في مسألتنا الابتداءُ، وقد زال بدخول الناسخ»[1].

وملخص هذا القول أنَّ ابنَ أبي العافية، وأبا حيّان، وابن هشام يشترطون لجواز العطف على الموضع وجودَ الْمُحْرِز، وهو الطّالبُ لذلك المحلّ، ولذا امتنعت – عندهم– هذه المسألة لزوال الطّالب، وهو الابتداء[2].

❁❁❁

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣٥٨/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٢٨٩/٣، التذييل والتكميل ١٩٣/٥، أوضح المسالك ٣٥٨/١.

**المطلب السادس:**

## علة امتناع العطف على الموضع في (إنَّ) قبل مجيء الخبر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والعطفُ على الموضعِ لا يصلحُ إلا بعدَ تمامِ الكلام؛ لأنَّه حملٌ على التَّأويلِ في عطفِ مُفردٍ على جملة، أو جملةٍ على مفرد»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناع العطف على الموضع في (إنَّ) قبل مجيء الخبر، والعلةُ عنده في ذلك: أنَّ العطفَ على الموضع إنَّما هو حملٌ على -التأويل- أي: المعنى، والحملُ على التأويل قبل تمام المعنى فاسد، فلا يصحُّ تأويل الكلام إلا بعد تمام الجملة[(٢)]، وعلى هذا لا يجوز إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان؛ لأنّ "إنَّ زيدًا" لا معنى لها، فلا يُتصوَّر الحملُ على المعنى قبل حصولِه[(٣)].

**المناقشة والموازنة:**

اختلف النحاة في مسألة العطف على موضع (إنَّ) قبل مجيء الخبر، فمنهم من يرى بامتناعِه، ومنهم من يرى بجوازِه، ولكلٍّ فريقٍ منهم اعتلالاته التي يرى بصحتها، وقد ذهب الرماني في هذه المسألة إلى عدم جواز العطف على الموضع قبلَ مجيءِ الخبر، وعلتُه في ذلك عدمُ صحة تأويل الكلام إلا بعد تمام الجملة، وما ذهب إليه الرماني هو مذهبُ البصريين[(٤)]، واعتلُّوا لذلك بالعلة السابقة التي اعتلَّ بها الرماني، إلا أنَّهم أضافوا إليها علةً أخرى لا تقِلُّ أهميةً عن العلة السابقة: وهي اجتماعُ عاملَين في معمولٍ واحد، وهذا مُحال، لأنَّك إذا قلت: (إنك وزيدٌ ذاهبان)

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥١٧-١٥١٨.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ص ١٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٥٩/١، التبيين ص٢٧٥، شرح المفصل ٦٩/٨، أوضح المسالك ٣٥١/١، ائتلاف النصرة ص ١٦٨، التصريح ٣٢١/١، شرح الأشموني ٤٤٦/١.

وجب أن يكون (زيدٌ) وتكون (إنَّ) عاملين في خبرِ الكاف، وقد اجتمعا في لفظٍ واحد، وذلك مُحال.

ولم يتطرَّق الرماني إلى هذه العلة، ولعلَّ السببَ في إغفالها يرجع إلى اكتفائه بالعلة الأولى، لا لعدم أهميتها، وإن كان الأولى به ذكرُ هذه العلة، وعدمُ تجاهلِها.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل مجيء الخبر(١)، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك:

فالكسائي ذهب إلى جوازِ العطف على كل حال، سواءً كان يظهرُ فيه عملُ (إنَّ) أو لا يظهر، وذلك نحو: (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان) و(إنَّك وبكرٌ منطلقان)(٢)، في حين ذهب الفراءُ إلى أنَّه يختص بما لا يظهر فيه عملُ (إنَّ)، أي ما كان مبنيًّا، وذلك كراهية أن يفرَّق بينهما بإعرابين والمعنى فيهما واحد(٣).

واعتلَّ الكوفيون بعلتين رئيستين:

الأولى: ضَعفُ (إنَّ)؛ لاقتصارها في العمل على الاسم دون الخبر، وذلك أنّهم لا يرون بأنَّ (إنَّ) عاملةٌ في الجزأين.

والعلة الثانية: الحملُ على الضِّد، وهو جوازُ الحملِ على الموضعِ قبلَ مجيء الخبر في (لا)، لأنَّ (لا) للنَّفي، و(إنَّ) للإثبات، فكما يحملون الشيء على نظيره، كذلك يحملونه على ضِدَّه(٤).

واحتجَّ الكوفيون على جواز العطف على الموضع بالسَّماع، وذلك من خلال عدد من الشواهد، منها قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ

(١) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١٥٩/١، التبيين ص٢٧٥، شرح المفصل ٦٩/٨، أوضح المسالك ٣٥١/١، ائتلاف النصرة ص ١٦٨، التصريح ٣٢١/١، شرح الأشموني ٤٤٦/١.

(٢) ينظر رأي الكسائي في: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، الإنصاف ١٥٩/١، التبيين ص٣٤١، شرح المفصل ٦٩/٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٥٩/١، التبيين ص ٣٤٤.

مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[1]، ووجه الدليل: أنَّه عطَفَ (الصابئون) على موضع اسم (إنَّ) قبل مجيءِ الخبر، وهو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾، ومنها أيضًا ما جاء عن بعض العرب مما رواه الثّقات: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، ومن هذه الشَّواهد كذلك قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

وكذلك قول الشاعر:

وَإلاّ فَاعْلمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ[3]

فكلُّ هذه الشواهد استدلَّ بها الكوفيون على جوازِ العطفِ على اسم (إنَّ) قبلَ مجيء الخبر، إلا أنَّ البصريين لم يسلِّموا لهم بهذا الاستدلال، وأجابوا عن هذه الأمثلة بعدة أجوبة أشهرها: أنها على التقديم والتأخير، ففي الآية يكون (مَن آمن) خبرَ (إنَّ)، وخبرُ (الصَّابِئُونَ والنَّصارى) محذوفٌ تقديرُه: كذلك[4].

وكذلك الأمر في البيتين السابقين، كأنه قال: فإني لغريبٌ وقيارٌ كذلك، وأنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك[5].

(١) سورة المائدة آية ٦٩، وهي قراءة الجمهور. ينظر: البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي، ينظر: الأصمعيات ص١٨٤.
والشاهد فيه: (فإني وقيارٌ) حيث عطف على موضع اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، وهذ جائز عند الكوفيين، وسيبويه يمنعه، ويجعله من التقديم والتأخير.
والبيت من شواهد: الكتاب ٧٥/١، مجالس ثعلب ص٣١٦، ٢٩٨، سر الصناعة ص٣٧٢، الإنصاف ص٩٤، شرح المفصل ٨/ ٨٦، التصريح ٢٢٨/١، الهمع ١٤٤/٢.

(٣) تقدم تخريج البيت في المبحث السابق ص ٩٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس ص ٢٤٠، شرح السيرافي ٤٨٢/٢، البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٥) ينظر إعراب القرآن لابن النحاس ص ٢٤٠، شرح السيرافي ٤٨٢/٢، البحر المحيط ٥٤١/٣.

أما قولهم: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان) فقد وصفه سيبويه بالغلط[1]، وخُرِّج على أنَّه عطفٌ على توهُّمِ عدم ذِكر(إنَّ)، أو أنَّه تابعٌ لمبتدأٍ محذوف أي: إنّك أنت وزيدٌ ذاهبان[2].

وأما اعتلالات الكوفيين فقد ناقشها البصريون وأظهروا فسادها وبطلانها، حيث أجابوا عن علة التّقديم بالحمل على الضِّد أنّ (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إنّ)، كما أنّ (لا) تركَّبت مع النّكرة بعدها فصارا شيئًا واحدًا، وأمّا (إنَّ) فلا تتركّب مع ما بعدها فيجتمع على الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز[3].

وأمّا علةُ ضعفِ عمل (إنَّ) فقد ردَّها السيرافي، ورأى أنها دعوى باطلة، حيث قال: «ومن بُطلان ما ادَّعوه في ضَعف عملها أنّها تعمل في الاسم وبينها وبينه الظَّرف خبرًا وغير خبر كقوله عزّ وجل: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[4]»[5].

❁❁❁

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(٢) ينظر: المغني ٤٧٢/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١٩٤/١-١٩٥، التبيين ٢٨٠.

(٤) سورة المائدة آية ٢٢.

(٥) شرح السيرافي ٤٨٢/٢.

# المبحث الثاني
# العلل النحوية في المنصوبات

## وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: علة حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

المطلب الثاني: علة عمل (إنَّ) وأخواتها النصب في الاسم.

المطلب الثالث: علة عمل الفعل في المفعول معه.

المطلب الرابع: علة عمل الفعل في المفعول لأجله.

المطلب الخامس: علة وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها.

المطلب السادس: علة جواز القياس على المصادر المنكرة الواقعة أحوالًا إذا تنوع بها الفعل.

المطلب السابع: علة جواز النصب على الحال في المعرَّف.

المطلب الثامن: علة اختيار النصب على التمييز في البيت:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى

حَتَّـى ذَهَـبْنَ كَلاَكِـلاً وَصُـدُورًا

المطلب التاسع: علة وجوب النصب على الظرفية في (هذا سواءَك).

## ۞ المبحث الثاني:

## العلل النحوية في المنصوبات

### المطلب الأول:

### علةُ حملِ النَّصبِ على الجرِّ في جمعِ المؤنَّث السَّالم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ويلحقُ المؤنثَ في جمعِ السَّلامة ألفٌ وتاءٌ مضمومةٌ في الرَّفع، ومكسورةٌ في النَّصب والجرَّ، وإنما وجبَ أنْ يكونَ النصبُ تابعًا للجرِّ ليجري على حدِّ المذكَّر؛ إذ هو نظيرُه في الجمع، وهو فرعٌ على جمع المذكَّر، يقتضي أنْ يكونَ على حدِّه، فلهذا جاء: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾[1] على كسرِ التَّاء في موضع النَّصب، وهو من القياس اللَّازم»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة التي هي علامة للجر، نيابةً عن الفتحة التي هي علامة للنصب، لكي يجري على طريقة جمع المذكر السالم حيث نصب بالياء وهي علامة للجر فيه، ولأنَّ جمعَ المؤنثِ فرعٌ عن جمعِ المذكر، حُمِلُ الفرعِ على الأصل، فكما حُمِل منصوبُ جمعِ المذكرِ على مجرورِه في مثل: مررتُ بالمسلمين، ورأيتُ المسلمين، كذلك حُمِل منصوبُ جمع المؤنثِ على مجرورِه في مثل: مررتُ بالمسلماتِ ورأيتُ المسلماتِ، وهذا القياسُ الذي أخذ به الرماني هو من بابِ حملِ الفرع على الأصل، والعلة في ذلك هي المشابهة.

**المناقشة والموازنة:**

قبل الشروع في مناقشة هذه العلة وموازنتها باعتلالات النحويين الأخرى، ومذاهبهم فيما جُمع بالألف والتاء يحسُن بي التعريفُ الموجز بهذا الجمع وما يندرج

---

(١) سورة العنكبوت آية ٤٤.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٧.

تحته، وما يخرج منه.

فجمعُ المؤنث السالم هو: كلُّ جمعٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء، وذِكْرُ الجمع بألفٍ وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم، كما يرى بعض النحاة؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كـ(هندات)، والمذكر كـ(إصطبلات)، وبين السالم والمغير بناء واحدِه كتمَرات وغُرُفات[1]، وفي نظري أنَّه إذا كانت التسميةُ من باب التغليب إذ إنَّ غالبية ما يُجمع بهذا الجمع هو المؤنث، وكذلك يغلب عليه سلامةُ مفردِه من التغيير، فلا حرج في تلك التسمية.

وبعضهم يقيِّد الألف والتاء بالزيادة فيقول: الجمع بالألف والتاء الزائدتين، ليخرج منه نحو: قُضاةٌ، وأبياتٌ، فإنَّ كلًّا منهما يصدُق عليه أنه جمعٌ بألفٍ وتاء، لكنَّ ألف (قضاة) منقلبة عن أصل، لا زائدة، وتاء (أبيات) أصل[2].

والذي يُجمع بهذا الجمع خمسة أنواع[3]:

الأوَّل: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا سواءً كان علمًا لمؤنثٍ: كـ(فاطمةَ)، أو لمذكر: كـ(طلحةَ).

الثاني: عَلَم المؤنث مطلقًا سواءً كان فيه التاء أو لم يكن: كـ(زينبَ).

الثالث: صفة المذكَّر الذي لا يعقِل: كـ(جبالٍ راسياتٍ).

الرابع: مصغَّر المذكَّر الذي لا يعقِل: كـ(دُريهماتٍ).

الخامس: اسم الجنس المؤنَّث بالألف سواءً كان اسمًا: كـ(صحراءَ) أو صفةً: كـ(حُبْلَى).

فكلُّ هذه الأنواع تُرفَع بالضمة وتُجَر بالكسرة على الأصل، وتُنصَب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، كما ذكر الرماني، وهو في هذه المسألة موافق لمذهب سيبويه والجمهور[4]، وكما وافقهم في المذهب وافقهم كذلك في الاعتلال.

---

(١) ينظر: الهمع ١/٧٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٢.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ٥٨٥-٥٨٧، الهمع ١/٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٨، المقتضب ١/١٤٤-١٤٥، الأصول ١/٤٧، شرح السيرافي =

قال أبو سعيد السيرافي عن أوجه الشَّبه بين الجمعين، وبيانِ علة المشابهة بينهما: «ويستويان في سلامة لفظِ الواحد، وزيادةِ الزائدَين لعلامة الجمع، فبالمعنى الذي استويا فيه حُمِل أحدُهما على الآخر، وكذلك طريقةُ القياس، لأنَّ الشيءَ يُقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أُخر، فحُمِل جمعُ المؤنث على جمع المذكر، في أنْ جُعِل للرفع علامةٌ يُفرد بها، وللنَّصب والجرِّ علامةٌ واحدةٌ اشتركا فيها»(١).

ويؤكِّد أبو البركات ابن الأنباري على هذه العلة فيقول: «فإن قيل لمَ حُمل النصبُ على الجر في هذا الجمع؟ قيل: لأنَّه لما وجب حمْلُ النصبِ على الجرِّ في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضًا حملُ النصب على الجر، في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملًا للفرع على الأصل»(٢).

واعتلَّ ابن يعيش لذلك الأمر بعلتين فقال: «وإنما حُمِل النصبُ على الجر لوجهين: أحدهما: أنَّ جمعَ المؤنث السالم فرعٌ على جمع المذكر السالم، فكما حُمل منصوبُ جمعِ المذكر على مجروره في مثل: مررت بالزيدِين، ورأيت الزيدِين، كذلك حُمل منصوب المؤنث السالم على مجروره، في مثل: مررت بالمسلماتِ، ورأيت المسلماتِ؛ ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه، والوجه الثاني: أنَّ جمعَ المؤنث السالم يوافق جمعَ المذكر السالم في أشياء، ويخالفه في أشياء، فأمَّا الموافقة ففي سلامةِ الواحد، وزيادةِ الزيادتين لعلامة الجمع، وكونِ الزائدِ الأوَّل حرفَ مد...، فبالمشابهة حُمل جمع المؤنث على جمع المذكر، بأنْ جُعل للرفع علامةٌ مفردة، وللجرِّ والنَّصب علامةٌ اشتركا فيها»(٣).

وهناك من النحويين من اعتلَّ بعلَلٍ أخرى وبعضهم أضافها إلى العلة السابقة،

---

=

١٤٦/١، أسرار العربية ص ٦٣، اللباب ١١٧/١، شرح المفصل ٨/٥، الارتشاف ص ٨٤٢، الهمع ٦٩/١.

(١) شرح السيرافي ١٤٦/١.

(٢) أسرار العربية ص ٦٣.

(٣) شرح المفصل ٨/٥.

فقد نُقل عن ابن كيسان تعليلٌ آخرُ غير التعليل السابق، مفاده هو أنهم أرادوا التفرقةَ بين جمع السلامة من المؤنث، وبين ما يشبِهُه في اللفظ وليس بجمع سلامة، كـ(أموات) و(أبيات)، وكان الذي حُمل فيه النصبُ على الخفض للفرق: جمعَ المؤنث السالم، ولم يكن جمع التكسير، الذي يشبهه في اللفظ، لأنه لا شبَه بين (أبيات) وأمثاله، وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، فحُمل عليه لذلك[1].

فالعلة عند ابنِ كيسان هي علة فرق، غرضُها التفريقُ بين ما كانت الألف والتاء فيه زائدتين، وبين ما كانت إحداهما أصلية، لأنَّ الإعرابَ فيها يكون على الأصل، مثل: أموات وأبيات.

واعتلَّ العكبري بعلتين: إحداهما: حملُ الفرع على الأصل، لأنَّ جمع المؤنث فرع على المذكر، والفروع تحمل على الأصول، والثانية: أنَّ المؤنثَ بالتاء في الواحد تُقلب تاؤه هاء في الوقف -في مثل: شجرَةْ- ولا يمكن ذلك في الجمع، فكما غُيِّر في الواحد غُيِّر في الجمع، فحُمل النصبُ على غيره، إذ كان تغييرًا، والتغيير يؤنِس بالتغيير[2].

ولم أجد من النحويين من قال بهذه العلة سوى العكبري، ولعل في إغفالهم لهذه العلة دليلًا على ضعفها وعدم قوتها، ولا أجد هناك مناسبةً بين حَمْل النصب على الجر في الجمع، وبين التغيير في المفرد على الوصف الذي ذكره العكبري.

وذهب الأخفش إلى أنَّ الكسرة في جمع المؤنث السالم حالَ النصب بناءٌ[3]، ونسب بعض المتأخرين هذا الرأي إلى المبرِّد أيضًا[4]، ولعله ذكر في كتاب آخر؛ لأنه في المقتضب يوافق الجمهور في إعراب جمع المؤنث السالم حيث يقول: «فإذا أردتَ رفعَه قلت: (مسلماتٌ) فاعلم، ونصبُه وجرُه (مسلماتٍ)، يستوي الجرُّ

(١) ينظر: التذييل ١/١٥٣.

(٢) ينظر: اللباب ١/١١٧.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١/١٤٧، اللباب ١/١١٧.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/٤٧٣، الارتشاف ص ٨٤٢، شرح اللمحة البدرية ١/٢٨٢.

والنصبُ كما استويا في (مسلمين)»[1].

وقولُ الأخفش إنَّ جمعَ المؤنث السالم في حال النصب بناءٌ هو قولٌ مخالفٌ للجمهور، وقد رُدَّ عليه بأنَّ ذلك لا نظيرَ له، ولا سببَ للبناء في هذا الجمع[2].

قال السيرافي: «والذي فيه عندي أنَّ الكسرةَ في التاء نصبٌ، والفتحةَ فيما لا ينصرف في الجر هما إعرابان؛ وذلك أنَّ الإعراب هو تعاقبُ الحركات على أواخرِ الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة، لعواملَ توجب ذلك لهما، وقد وُجد فيهما شرط الإعراب»[3].

وقال الفارسي: «ومما يدلُّ على إعرابهما في الحالة المذكورة أنَّ هذه الحركة وجبت فيهما بعامل، والحركاتُ التي تجب بعواملَ لا تكون حركاتِ بناء»[4].

والقول بوجوب نيابة الكسرة عن الفتحة في هذا الجمع هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون نصبه بالفتحة مطلقًا، وقصرَه هشامٌ على الناقص، وحكوا من ذلك: (سمعتُ لغاتَهم)، بفتح التاء[5]، وكذلك بما سمع عن العرب: (انتزع الله علقاتَهم وعرقاتَهم) بكسر التاء وفتحها[6]، وأنشدوا:

فَلَمَّا جَلاَهَا بالأيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا واكْتئابُهَا[7]

(١) المقتضب ١/١٤٤-١٤٥.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ١/١٦٢، الهمع ١/٦٩.

(٣) شرح السيرافي للكتاب ١/١٤٧.

(٤) المسائل العسكرية ص ٢٤٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٩٣.

(٦) الكتاب ٣/٢٩٢.

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ١/٥٣.
يعني: أنَّ العاسل إذا جلا النحل بالأيَام وهو الدُّخان، تجمعت وتحيزت عُصَبًا وفِرقًا، وهي ذليلة إذ أحست أنَّ العاسل غلبها. والبيت من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢/٩٣، الخصائص ٣/٣٠٤، المنصف ١/٢٦٢، المحتسب ١/١١٨، رصف المباني ص ١٦٥، شرح المفصل ٥/٨، اللسان ١٤/١٤٩ (جلا).

حيث نصب (ثُبات) بالفتح.

ونسب ابنُ يعيش هذا القول للبغداديين، حيث قال: «ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وأجازه البغداديون»، ثم أنشد البيت السابق، وقال: «ولا حجةَ لهم في ذلك، لاحتمال أنْ يكونَ (لُغات) و(ثُبات) واحدًا، فأصل ثُبة: ثُبوة، وأصل لُغة: لُغوة، مثل: نقرة وثغرة، وإن كان استعمالها بحذف اللام، إلا أنهم تموها كقولهم: حلاة وحلا، ومَهاة ومَهى»[1].

وبعد عرض علل جمهور النحويين في حمْلِ النصبِ على الجرِّ في جمع المؤنث السالم، لعل سائلًا يسأل: وهل العرب مضطرون لما ذهبوا إليه في هذا الأمر، أم أنه مبنيٌّ على الاستحباب؟ ويجيب على هذا الاستفهام ابنُ جني فيقول: «اعلم أنَّ العرب تؤثِر من التجانس، والتشابه، وحملِ الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفتَ منه قوةَ عنايتِها بهذا الشأن، وأنَّه منها على أقوى بالٍ...، ثمَّ لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر، فقالوا: ضربتُ الهنداتِ، كما قالوا مررتُ بالهنداتِ، ولا ضرورةَ هنا، لأنهم كانوا قادرين أنْ يفتحوا التاء فيقولوا: رأيتُ الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكَّر عنه، فدلَّ دخولهم تحت هذا –مع أنَّ الحال لا تضطر إليه– على إيثارِهم واستحبابِهم حملَ الفرع على الأصل، وإن عَرِي من ضرورة الأصل»[2].

وسؤالٌ آخرُ يتبادر إلى الذِّهن وهو: لأيِّ شيء حملوا النصبَ على الجر، ولم يحملوه على الرفع؟ وهل بين النصب والجر مناسبة؟ فيكون الجواب: إنما فعلوا ذلك لستة أوجه:

الأول: أنَّ الجرَّ ألزمُ للأسماء من الرفع؛ لأنَّه لا يدخل على الفعل، فلمَّا وجب الحملُ على أحدِهما كان حملُه على الأَلْزم أَولَى من حملِه على غيره.

والثاني: أنَّ كلًّا منهما فضلةٌ في الكلام.

(١) شرح المفصل ٥/٨.

(٢) الخصائص ١/١١١.

والثالث: أنهما يشتركان في الكتابة، نحو: رأيتُك، ومررتُ بك.

والرابع: أنَّهما يشتركان في المعنى، تقول: مررت بزيد، فالمعنى: جزت زيدًا.

والخامس: أنَّ الجرَّ أخفُّ من الرفع، فلمَّا أرادوا الحملَ على أحدهما كان الحملُ على الأخفِّ أولَى من الحمل على الأثقل.

والسادس: أنَّهما متقاربان من حيث المخرج، فالنصبُ إلى الجرِّ أقربُ من الرفع، لأنَّ الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضَمُّ من الشفتين، فلمَّا أرادوا حملَ النصبِ على أحدِهما كان حملُه على الأقربِ أَولَى من حملِه على الأبعد[1].

❁❁❁

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٥٠-٥١.

**المطلب الثاني:**

## علةُ عملِ (إنَّ) وأخواتِها النَّصبَ في الاسم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الأحرفِ الخمسةِ التي تعمل في الاسم والخبر أنْ تنصبَ الاسمَ وترفعَ الخبرَ؛ لأنَّها مشبهةٌ بالفعل الماضي، مِن جهة أنَّها على ثلاثةِ أحرف، وآخرُها مبنيٌّ على الفتح»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ علةَ عمل (إنَّ) وأخواتِها النَّصبَ في الاسم هو مشابهتُها للفعل، ثمَّ ذكر الرماني وجهين للشَّبه بينهما، وهما: مشابهتها في عدد الأحرف، وكذلك مشابهتها في البناء على الفتح.

**المناقشة والموازنة:**

تقدَّم الكلامُ على علة المشابهة ما بين الأحرف الناسخةِ والفعلِ الماضي[(٢)]، ولا حاجةَ لتكرار ما تقدم؛ لأنَّ العلة في عمل هذه الأحرف سواءً في الاسم أو الخبر واحدة، إلا أنَّ عملَ هذه الأحرف الرفعَ في الخبرِ محلُّ خلاف بين النحويين، وقد تقدَّم ذكره كذلك[(٣)]، في حين أنَّ عملَها النَّصبَ في الاسم محلُّ اتفاق[(٤)]، والسؤال هنا: لم كان الترتيب النصب ثم الرفع، أوليس الفعل يطلب فاعلًا ثم مفعولًا؟ فما العلة إذن في عكس هذا الترتيب؟.

ويجيب عن هذا التساؤل نحاة البصرة ومن وافق مذهبَهم حيثُ أجابوا عن هذا التعليل من عِدَّة أوجه:

منها: لِلتَّفريقُ بينها وبين (كان)، حيث إن هذه الأحرف أشبهت (كان) الناقصةَ وأخواتها في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملت

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٧٨.

(٢) ينظر: مسألة: (علة عمل (إنَّ) وأخواتها الرفع في الخبر) ص ٧٤.

(٣) ينظر: الإحالة السابقة.

(٤) ينظر: التذييل ٦/٥، الهمع ٤٣١/١.

عملهنَّ معكوسًا[١]، تفرِقة بينهما، وهذه العلة ذكرها سيبويه[٢]، وكما قال أبو البركات ابن الأنباري: «فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب لم يُعلَم هل هي حروف أو أفعال»[٣].

ومن هذه العلل أيضًا: التنبيهُ على الفرعية، فإنَّ هذه الأحرف لما ضارعت الفعلَ المتعدي لفظًا ومعنى حُملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المفعول على الفاعل فرع، فكان المبتدأ والخبر معهن كمفعولٍ قُدِّم، وفاعلٍ أُخِّر، تنبيهًا على الفرعية[٤].

ومِن هذه العللِ كذلك: تعذُّر الإضمار، وعدم التصرف، قال السيرافي: «وإنما اختير أنْ يكون الاسم منصوباً؛ لأنه لو جُعل مرفوعًا ثم أُضمِر المتكلم أو المخاطب لتغيَّرت بنيتُه، كما تتغيَّر(كان)، إذا قلت: كنتُ، وكنتَ، وهذه أحرف لا تتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، فلم تتحمَّل التغيير»[٥].

ومن العلل أيضًا: المناسبة، حيث إنَّ هذه الأحرفَ أضعفُ من الفعل، فأُعطيت أضعفَ أحواله، وهو لزوم تقديم المنصوب، لأنَّ الأصلَ في الفعل تقديمُ المرفوع، فأُعطِي الأضعفُ الأضعفَ مناسبةً[٦].

وأختم هذه العللَ بعلَّة مُهمَّة ووجيهةٍ جدًا ذكرها ابنُ مالك وغيرُه، وهي أنَّ هذه الأحرفَ لمَّا كانت معانيها لا يتحقَّق حصولُها إلا في الأخبار، تنزَّلت منهنَّ منزلة العُمَد من الأفعال، فأُعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزَّلت الأسماء منهنَّ منزلة الفضلات، فأُعطيت إعراب المفعول وهو النَّصب[٧].

---

(١) ينظر: التصريح ٢٩٣/١، شرح الأشموني ٤٢٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣١/٢.

(٣) أسرار العربية ص ١٤٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٥/٢، التصريح ٢٩٣/١، شرح الأشموني ٤٢٣/١.

(٥) شرح السيرافي ٤٦٣/١.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٩-١٥٠، توجيه اللمع ص ١٤٨، اللباب ٢٠٨/١، البسيط ٧٦٩/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٥/٢، التصريح ٢٩٣/١، شرح الأشموني ٤٢٣/١.

**المطلب الثالث:**

## علة عمل الفعل في المفعول معه.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وجاز أنْ ينْفُذ عمل الفعل إلى ما بعد الواو في هذا لأنَّها لما وصَلَت الاسمَ بالفعل حتى صار له معنىً في اتصاله، ولم تكن هي عاملةٌ، وجبَ أنْ يعملَ الفعلُ على هذا الوجه، بمثلِ ما وجب للمتعدِّي، ولم يجز أنْ يعملَ لو لم يكن مثل هذا الحرف، بمثل ما وجب في غير المتعدِّي ألَّا يعمل»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العاملَ في المفعول معه هو الفعل، ثم علَّل لعملِ هذا الفعل بعلتين إحداهما: تعديتُه إليه بواسطة الواو، والأخرى: عدمُ صلاحيةِ الواوِ للعمل، ويرى الرماني أنَّ الموجِبَ لعمل الفعل هنا هو الموجِب لعمل المتعدِّي، فالمفعول معه منصوبٌ بالفعل المتقدِّم بتقوية الواو، ونظيرُ ذلك كما ذكر الرماني نصبُ الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدِّم بتقوية (إلَّا) كما في (سار القوم إلَّا زيدًا)[(٢)].

**المناقشة والموازنة:**

عرَّف النحاةُ المفعولَ معه بأنه: اسمٌ فضلة منصوب، تالٍ لواو المعية، مسبوقةٍ بجملة فيها فِعل، نحو: ما صنعتَ وأباك، واستوى الماءُ والخشبة، أو ما في معنى الفعل، نحو: أنا سائرٌ والنيلَ[(٣)].

وحكمُ المفعول معه كما هو واضح من خلال التعريف هو النصب، ولكن اختُلف في العامل فيه على عدة أقوال، واختار الرماني من بينها الرأي الذي يقول بأنَّ العاملَ في نصب المفعول معه هو الفعلُ بواسطة الواو، ثم ذكر علتين لاختياره

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٦١٣.

(٢) المرجع السابق ص ٦١٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤٨/٢، التصريح ٥٢٨/١، الهمع ١٧٥/٢، شرح الأشموني ١٩٧/٢.

هذا القول:

العلة الأُولى: صلاحيةُ التعدِيَة بالواو، وقاس في ذلك على نصب الاسم في باب الاستثناء حيث عُدِّي الفعلُ بـ(إلَّا).

والعلة الثانية التي ذكرها الرماني هي: عدمُ صلاحيةِ الواو للعمل، والعلةُ في ذلك كونُها حرفَ عطفٍ، وحروفُ العطف لا تعمل؛ لعدم اختصاصها(١)، فلم يكن هنالك بُدٌّ من إعمالِ الفعل.

وما ذكره الرماني من تعليلين في هذه المسألة موافق لما ذكره جمهور البصريين(٢)، ووافقهم في ذلك جمهور المتأخرين كأبي البركات ابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان وغيرهم(٣)، فقد علَّلوا بجواز التعدية بالواو قياسًا على النظائر، حيث عُدِّي بالهمزة، في نحو: أخرجت زيدًا، وعُدِّي بالتضعيف، نحو: خرَّجت المتاع، وعُدِّي بحرف الجر، نحو: خرجت به، إلا أنَّ الواو لا تصلح للعمل؛ للعلة السابقة، وقاسوا أيضًا على نصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلَّا)، وهو كذلك من القياس على النظير(٤).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعولَ معه لم ينتصبْ بالفعلِ وإنما انتصب على الخلاف، والخلافُ أو المخالفةُ مصطلحٌ كوفي، وهو من أهمِّ العوامل المعنوية عند

---

(١) هذا رأي الجمهور، وذهب البعض إلى أن حروف العطف عاملة لإنابتها عن العامل والاستغناء بها عنه، ومن هؤلاء ابن السراج، ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي الفارسي. ينظر: الأصول ٦٩/٢، شرح المفصل ٧٥/٣، نتائج الفكر ص ١٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١، الأصول ٢٠٩/١، الإيضاح العضدي ص ١٩٣، الإنصاف ص ٢٠٦، التبيين ص ٣١٥، الارتشاف ص ١٤٨٣، ائتلاف النصرة ص ٣٦.

(٣) أسرار العربية ص ١٨٢، اللباب ٢٧٩/١، شرح المفصل ٤٩/٢، شرح التسهيل ٢٤٨/٢، شرح الكافية ٥١٧/١، الارتشاف ص ١٤٨٣، ائتلاف النصرة ص ٣٦، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٠٧/١.

الكوفيين، حيث قالوا به في أكثرَ من موضع، كالفعل المضارع المنصوبِ بعد الواو والفاء، المسبوقتين بنفيٍ أو طلب، وكذلك الظرفُ الواقعُ خبرًا[1]، وسيأتي الكلام عنه في مبحثه[2] بإذن الله.

وكي تكون النسبة دقيقةً فإنَّ القولَ بالنصبِ على الخلاف ليس لمعظم الكوفيين، وإنما لبعضهم كما ذكر أبو حيان[3]، وإلا فإنَّ معظمَهم له رأيٌ آخرُ سيأتي ذكره قريبًا بإذن الله، والذي دعا هؤلاء إلى القول بالخلاف في نصبِ المفعولِ معه هو عدمُ استقامة الكلام -كما يقولون- في حال تقدير الفعل، حيث إنه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسُن تكرار الفعل، فلا تقول: استوى الماء، واستوت الخشبة، لأنَّ الخشبة لم تكن مُعوَجَّة فتستوي، فلمَّا لم يحسُن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيدٌ وعمرٌو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصبَ على الخلاف[4]، إذن فالعلة في اختيار هذا العامل هي عدم استقامة الكلام حال التقدير، وبمعنى أعم مخالفةُ آخرِ الكلام لأوَّلِه وعدمُ مطابقته.

ولكن هل هذا الحكم -أي: النصب على الخلاف- مطَّردٌ باطِّراد هذه العلة التي ذكرها الكوفيون؟ أم أنَّه غير مطرد؟ وأقول: إنَّ المتتبع لهذه العلة يجد أنها غيرُ موجبةً للنصب، بدليل تخلُّف النصبُ في كثيرٍ من المواضع التي تتوفر فيها المخالفة بين المعنيين، ومِن أمثلة ذلك: (ما قام زيدٌ، لكن عمرٌو) فما بعد (لكنَّ) مخالفٌ لما قبلها وليس بمنصوب، ولو كان الأمر على ما ذكره الكوفيون لوجب ألَّا يكون ما بعدها إلا منصوبًا، وكذلك يتخلَّف النصبُ بعد (لا) في: قام زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيدٍ لا عمروٍ، وما بعد (لا) يخالفُ ما قبلها كـ(لكنَّ)، فدلَّ ذلك على أنَّ

(١) ينظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) ينظر: ص ١٦٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ١٤٨٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٦، أسرار العربية ص ١٨٢، التبيين ص ٣٧٩، اللباب ٢٧٩/١، شرح المفصل ٤٩/٢، شرح التسهيل ٢٤٨/٢، شرح الكافية ٥١٧/١، الارتشاف ص ١٤٨٣، الجنى الداني ص ١٥٥، ائتلاف النصرة ص ٣٦، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٦/٢.

هذه العلة غيرُ موجبة للنصب، وأنَّ هذا الحكم تخلَّف عن العلة، وهو ما يسمَّى بالنقض، ويُعدُّ النقضُ قادحًا من قوادح العلل؛ لأنَّ من شروط العلة اطِّرادها، بأنْ يوجد الحكم عند وجودها، وينعدم عند عدمها، فإذا وُجدت العلة ولم يوجد الحكم، تبيَّن عدمُ صلاحيتها للتعليل(١).

وهناك أمرٌ آخرُ يوهن هذا القول وهو أنَّ الخلاف عاملٌ معنوي، ولا شكَّ في ضعف العامل المعنوي، وأنه لم يثبت به النصب(٢)، كما أنَّ الأولى إحالةُ العمل على العامل اللفظي ما لم يُضطر إلى المعنوي(٣).

أمَّا الأخفشُ ومعه معظمُ الكوفيين -كما ذكر أبو حيان وغيرُه(٤)- فلا يرون إعمال الفعل في المفعول معه بواسطةِ الواو؛ لأنَّه لا حاجةَ أصلًا لهذه الواسطة على حدِّ قولهم؛ حيث يرون أنَّ المفعولَ معه انتصب على الظرفية، والعلة عندهم في ذلك هي أنَّ (الواو) في قولك: قمت وزيدًا، قد وقعَت موقعَ (مع)، فكأنَّك قلت: قمتُ مع زيد، فلمَّا حُذفت (مع) وقد كانت منصوبةً على الظرف، ثم أقمتَ الواو مقامَها، انتصب (زيدٌ) بعدها على حدِّ انتصاب (مع)، وقد كانت منصوبةً بنفس (قمت) بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب (زيد) بعد الواو جاريًا مجرى انتصاب الظروف، والظروفُ مما تتناولها الأفعال بلا واسطة، فلا تُعدُّ الواو واسطةً ومعدِّيَة للفعل، بل مهيِّئة لما بعدها أنْ ينتصبَ انتصابَ الظرف، والذي جعل النصب ينتقل لما بعدها هو عدم تحمُّل الواو للإعراب بحكم حرفيَّتِها، فنُقل الإعراب فيما بعدها كما نُقل فيما بعد (إلا) الواقعة موقع (غير) في الاستثناء(٥).

---

(١) ينظر: الاقتراح ص ١٨٢.

(٢) ينظر: التبيين ص ٣٢٠، الجنى الداني ص ١٥٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٥١٨/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٤٨٤، الهمع ١٧٨/٢، حاشية الصبان ٢٠٠/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٦، أسرار العربية ص ١٨٢، التبيين ص ٣١٥، اللباب ٢٧٩/١، شرح ابن يعيش ٤٩/٢، شرح التسهيل ٢٤٨/٢، شرح الكافية ٥١٧/١، الارتشاف ص ١٤٨٣، الجنى الداني ص ١٥٥، ائتلاف النصرة ص ٣٦، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٦/٢.

فالأخفش إذن قاس في نقل الإعراب على (غير) في الاستثناء، وهذا القياس ليس بصحيح؛ لأنَّ (مع) ظرف، والأسماء التي وردت في الأمثلة السابقة مثل: سرت والنيل، وقمت وزيدًا، ليست ظروفًا، فكيف يُنقل إعرابُ الظرف إلى ما ليس ظرفًا، فلا يصح إذن نصبها على الظرفية، وهذا الذي أجاب به الجمهور عن رأي الأخفش ومن معه(١).

وأما الزَّجَّاج فذهب إلى منع إعمال الفعل المتقدِّم في المفعول معه؛ والعلة عنده في هذا المنع هو وجود الواو بينهما، والواو ليست مُعدِّية، بل معنى العطف باقٍ فيها، وذهب إلى أنَّ العامل في المفعول معه فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ من الملابسة، فيكون التقدير في: استوى الماء والخشبة أي: ولابَسَ الخشبة(٢).

ولكن ما ذهب إليه الزَّجَّاج في منع عمل الفعل في المفعول وبينهما الواو ينتقض بالعطف، حيث لم يمنع حرف العطف من تسلُّط العامل على المعطوف، وكذلك ينتقض بـ(إلا) في الاستثناء(٣)، قال السيرافي في الردِّ على الزجاج : «وهذا قولٌ فاسدٌ؛ لأنَّ الفعلَ يعمل في المفعول به على الوجه الذي يتَّصل به المفعول، فإنْ كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيطٍ فلا معنى لدخول حرفٍ بينهما، وإنْ كان يحتاج إلى وسيط في عملِه فيه، عمِل مع توسُّطِ الوسيط ووجوده، ألا ترى أنَّا نقول: ضربت زيدًا وعمرًا، فتنصب عمرًا بضربت، كما تنصب زيدًا بضربت، لأنَّ المعنى الذي يوجب الشِّركة بين (عمرو) و(زيد) في (ضربت) هو الواو، فجِئت بها ولم تمنع من وقوع ضربت على ما بعدها، ومنه أيضًا: أنَّك تقول: ما ضربت إلَّا زيدًا، فتنصب (زيدًا) بـ(ضربت)، وإنْ كان بينهما (إلَّا) للمعنى الذي يوجب ذلك

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٦، أسرار العربية ص ١٨٢، التبيين ص ٣١٥، اللباب ٢٧٩/١، شرح ابن يعيش ٤٩/٢، شرح التسهيل ٢٤٨/٢، شرح الكافية ٥١٧/١، الارتشاف ص ١٤٨٣، الجنى الداني ص ١٥٥، ائتلاف النصرة ص ٣٦، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٦/٢.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

في اتصال هذا المفعول به»[١].

ثم أنَّ ما ذهب إليه الزَّجاج يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقرُ إلى تقديرٍ أولى[٢]، وكذلك تقدير العامل في المفعول به بفعل الملابسة لا يصحُّ؛ لأنَّ فعلَ الملابسة لا يُقدَّر إلا مع عدم وجود عامل لفظيٍّ فعلِيٍّ[٣]، وهناك إشكالٌ آخرُ وقع فيه الزَّجاج وهو إحالة باب المفعول معه -بهذا التقدير- إلى باب المفعول معه[٤].

وذهب الجرجاني في كتابه: (العوامل المئة) إلى أنَّ الواو نفسَها هي الناصبة للمفعول معه[٥]، وإنْ كان قد أيَّد الجمهور في كتابيه: الجمل والمقتصد، حيث ذهب فيهما إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل بواسطة الحرف[٦].

وما ذهب إليه الجرجاني في كتاب: (العوامل) من أنَّ الواو نفسَها هي العاملة في المفعول معه يُرَدُّ من عدة أوجه:

أحدها: أنَّ الواوَ لو كانت عاملةً لوجب اتصالُ الضمير بها، فكان يقال: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: أنَّك ولك، وذلك ممتنع باتفاق[٧].

والثاني: أنَّ الواوَ لو نصبت بمعنى (مع) مطلقًا، لما اشترط فيها تقدم فعل أو ما في معنى الفعل، ولِنصبَت في قولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعته)، وهذا لا يجوز، بل مما

---

(١) شرح الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٩.

(٣) ينظر: ائتلاف النصرة ص ٣٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ١٥٥

(٥) ينظر: العوامل المئة ص ٥١، وينظر أيضًا: شرح التسهيل ٢٥٠/٢، شرح الكافية ٥١٧/١، الارتشاف ص ١٤٨٣، الجنى الداني ص ١٥٥، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٧/٢، شرح الأشموني ١٩٩/٢.

(٦) ينظر: الجمل ص ٣١٧، المقتصد ٦٥٩/٢-٦٦٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٥٠/٢، الجنى الداني ص ١٥٥، التصريح ٥٣٠/١، الهمع ١٧٧/٢، شرح الأشموني ١٩٩/٢.

يجب فيه العطف لعدم تقدم جملة عليه[1].

والثالث: أنَّ النصبَ بالواو مما ليس له نظير، إذ لا يعمل الحرفُ نصبًا في الاسم إلا وهو مُشبَّه بالفعل، نحو: (إنَّ)، أو مشبَّه بما يُشبه بالفعل نحو: (لا) المشبهة بـ(إنَّ)[2].

وبعد مناقشة هذه التعليلات التي اعتل بها النحاة فيما ذهبوا إليه من آراء في ناصب المفعول معه، والردود التي عليها، يترجَّح عندي صحةُ رأي واعتلال الرماني الذي يتفق مع مذهب جمهورِ البصريين واعتلالِهم في أنَّ ناصبَ المفعول معه هو الفعلُ بواسطة الواو؛ وذلك لسلامة هذا الاعتلال من القوادح والنقوض.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠، شرح الكافية ١/٥١٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠، الهمع ٢/١٧٨.

## المطلب الرابع:

## علة عمل الفعل في المفعول لأجله.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وسبيلُ المفعولِ له كسبيلِ التمييزِ في (عشرين درهمًا) مِن جهة أنَّ الثاني مفسِّرٌ للأوَّل، وقد عمل فيه على وجهٍ لا يقوى عملُه كقوة عملِ غيره، فكذلك سبيلُ المفعول له في أنَّه قد عمل على هذا الوجه، إلا أنَّه لم يقوَ عمله من أجل أنَّه اسمٌ عمِل بحقِّ الشَّبه للفعل مِن غير أنْ يكونَ مشتقًّا من الفعل، وكذلك لم يقوَ عملَ الفعل في المفعول له؛ لأنَّه عمِل فيه على وجه الحذف لِلام الإضافة، وهو مع ذلك مطَّرِدٌ يُقاس عليه كما يُقاس على التمييز في (عشرين درهمًا).

...ويجوزُ حذفُ اللام من المفعول له، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه؛ لأنَّ الفعلَ يقتضي المفعولَ له من جهة أنه إنما يقع لغرضٍ من الأغراض، إذ كلُّ فعلٍ مقصودٍ فلا بُدَّ له من أنْ يقعَ لأمرٍ من الأمور، وليس كذلك سبيله في المفعول معه، إذ لا يقتضي الفعلُ المقصودُ مصاحبةَ غيرِه كما يقتضي غرضًا فيه»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ المفعولَ لأجله انتصبَ لأنَّه تفسيرٌ لما قبله، كما هو الحال في التمييز، وذهب إلى أنَّ عامل النصب فيه هو الفعلُ على تقدير لام العلة؛ لأنَّ الأصل في المفعول له أنْ يكونَ باللام، وذلك لأنَّ اللامَ للعلة، والمفعولُ لأجلِه لبيانِ العلة من وقوع الفعل، إلا أنَّه لما حُذِفت اللامُ تعدَّى بنفسِه فنصب المفعولَ له، والذي سوَّغ حذفَ اللام كونُ كلِّ فعلٍ مقصودٍ لا يخلو من علة وراءَ وقوعه، بخلاف (واو) المفعول معه، لأنَّه ليس كلُّ فعلٍ يقتضي المصاحبةَ كما يقتضي العلة.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن نصبِ المفعول لأجله، وعاملِ النصب فيه، والمفعولُ لأجله هو المصدرُ الدَّالُّ على مراد الفاعل من الفعل، نحو: تصدَّقت رغبةً

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٢٠- ٦٢١.

في الثواب[1]، وذكر الرماني أنَّ حكمَ المفعول لأجله هو النصبُ لكونه تفسيرًا لِما قبله، فانتصب كما انتصب التمييز، في نحو: (عندي عشرون درهمًا)، وذهب إلى أنَّ العامل فيه النصب هو الفعلُ المصاحب لِلام التعليل، نحو: جئتك للإكرام، فلمَّا حُذِفت اللامُ تعدَّى الفعل بنفسه فنصب المفعول له، نحو: جئتك إكرامًا، واعتلَّ الرماني لجواز حذفِ لام التعليل من المفعول له بأنَّه لا يخلو كلُّ فعلٍ مقصودٍ من علةٍ وراءَ وقوعِه.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويه والبصريين[2]، قال سيبويه: «هذا بابٌ ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوعِ الأمرِ، فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله: لم كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب الدِّرهم في قولك: عشرون درهمًا»[3].

وقال في عامل النَّصبِ فيه: «وفعلتُ ذاك أجلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه ينتصبُ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل: لِما فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لِكذا وكذا، ولكنَّه لما طَرح اللامَ عمِل فيه ما قبله»[4].

واستدلَّ القائلون بهذا المذهب على صحَّة ذلك بدليلين[5]:

**أحدهما**: أنَّه جوابُ (لِمَهْ)، والجوابُ أبدًا على حسب السؤال، فينبغي في جواب مَن قال: لِم ضربتَ زيدًا؟ أنْ يُجاب بِضربتُه للتأديب، إلا أنَّه أسقط اللام ونصبَه لشبهِه بالمصدر، وهذا الدَّليل ذكره سيبويه والفارسي[6].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٦/٢، شرح الكافية ٥٠٧/٢، التصريح ٥٠٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٧/١، الأصول ٢٠٦/١، الإيضاح العضدي ص ١٩٨، شرح السيرافي ٢٥٦/٢، أسرار العربية ص ١٨٦، شرح المفصل ٥٣/٢، شرح التسهيل ١٩٦/٢، الارتشاف ص ١٣٨٣، التذييل ٢٣٥/٧، التصريح ٥١٤/١، الهمع ٩٩/٢، حاشية الصبان ١٧٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٧/١.

(٤) المرجع السابق ٣٦٩/١.

(٥) ينظر: التذييل ٢٣٥/٧، الهمع ٩٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٦٩/١، الإيضاح العضدي ص ١٩٨.

**والدليلُ الثاني**: أنَّ اللامَ تُعاد إليه في نحو: ابتغاء الثواب تصدقت له، لأنَّ الضَّمير يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها(١).

وذهب الكوفيون(٢)، والزجاج(٣) إلى أنَّ المفعولَ لأجله انتصب انتصابَ المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر، فهو عندهم من قبيل المفعول المطلق.

إلا أنَّه عند الكوفيين مصدرٌ معنوي، فإذا قيل: ضربت زيدًا تأديبًا، فكأنه قيل: أدَّبتُه تأديبًا، أمَّا عند الزجاج فهو منصوب بفعل مُضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكرامًا لك: جئتُ أُكرمُك إكرامًا، ونُسِب إلى الزَّجَّاج أيضًا أنَّه نصب المفعولَ لأجله نصبَ المفعولِ المطلق المبيِّن للنوع؛ لكونِ عامله تفصيلًا وبيانًا له، كما في: ضربته تأديبًا، فإنَّ معناه: أدَّبته بالضرب، والتأديبُ مجمل، والضربُ بيانٌ له(٤).

ورُدَّ على القائلين بانتصاب المفعول لأجله انتصابَ المصادر بعدِّة ردود:

أحدها: أنَّ معنى ضربته تأديبًا: ضربته للتَّأديب، اتِّفاقًا، و(للتَّأديب) ليس بمفعولٍ مطلق، فكذلك (تأديبًا) الذي بمعناه(٥).

والثاني: أنَّ مَن ذهب إلى أنه مفعولٌ مطلقٌ مبيِّن للنَّوع، لا يطَّرِد له في جميع أنواع المفعول له، نحو: جئتك إصلاحًا لحالك، فإنَّ المجيء ليس بيانًا للإصلاح، وإنما بيانه الإعطاء أو النُّصح(٦).

والثالث: أنه لو كان على انتصاب المصدر المبيِّن للنوع لما جاز دخولُ لامِ الجرِّ

---

(١) ينظر: التذييل ٢٣٥/٧، الهمع ٩٩/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: الارتشاف ص ١٣٨٤، التذييل ٢٣٦/٧، التصريح ٥١٤/١، الهمع ٩٩/٢، حاشية الصبان ١٧٩/٢.

(٣) ينظر رأي الزجاج في المراجع السابقة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٩٦/٢، شرح الكافية ٥٠٨/٢، الارتشاف ص ١٣٨٣، المساعد المساعد ٤٨٥/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٥٠٨/٢.

(٦) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١٠٨١/٣، شرح الكافية ٥٠٨/٢.

عليه، كما لا تدخل على الأنواع[١]، نحو: سار الجَمَزَى[٢]، وعَدَا البَشَكَى[٣].

وقد اشترط النحويون خمسة شروط لنصب المفعول لأجله[٤]:

ومجموع ما اشترطه النحويون ليعرب الاسم مفعولاً لأجله خمسة شروط:

الشرط الأول: أنْ يكونَ مصدرًا، فلا يجوز: جئتُك السَّمنَ والعسلَ؛ لأنَّ المصدر يُشعر بالعِلِّيَّة، والذواتُ لا تكون عِللًا للأفعال غالبًا، وأجاز يونس: أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ[٥]، بمعنى: مهما يُذكر شخصٌ لأجلِ العبيدِ فهو ذو عبيد، وأنكره وأنكره سيبويه، حيث قال: «وهو قليلٌ خبيث»[٦].

والشرط الثاني: أنْ يكونِ قلبيًّا، أيْ مِن أفعال النَّفس الباطنة، كالرغبة، والخوف، والطمع، نحو: جاء زيدٌ رغبةً، فلا يجوز: جئتُك قراءةً لِلعلم.

والشرط الثالث: أنْ يكونَ معلَّلا؛ لأنَّ العلة هي الباعث على الفعل، فلا يجوز: أحسنت إليك إحسانا إليك.

والشرط الرابع: أنْ يكونَ متَّحِدًا مع المعلَّل به في الوقت، فلا يجوز: جئتك أمس طمعًا غدًا في معروفك.

والشرط الخامس: أنْ يكونَ متَّحِدًا مع المعلَّل به فاعلًا، بأنْ يكونَ فاعلُ الفعل وفاعلُ المصدر واحدًا، فلا يجوز: جئتك محبتَك إيَّاي.

فإنْ تخلَّف شرطٌ من هذه الشروط، امتنع نصبُه، ووجب جرُّه بأحد حروف

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٦/٢، التذييل ٢٣٦/٧، المساعد ٤٨٥/١.

(٢) وهو عدْو دون الحُضْر الشديد، وفوق العَنَق. ينظر: اللسان ص ٦٧٧ (جمز).

(٣) البَشْك في السير: السرعة وخفة نقل القوائم. المرجع السابق ص ٢٩٠ (بشك).

(٤) تنظر شروط نصب المفعول لأجله في: شرح المفصل ٥٣/٢، الارتشاف ص ١٣٨٣، التذييل ٢٣٤/٧، التصريح ٥٠٩/١، الهمع ٩٧/٢، شرح الأشموني ١٨٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٨/١.

(٦) المرجع السابق.

التعليل عند من اعتبر ذلك شرطاً، وهي: اللام، والباء، و(في)، و(مِن)[1]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[2]، حيث فُقد فيه شرطُ المصدرية، فجُرَّ باللام، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[3]، كذلك فُقِد فيه أحدُ الشروط وهو القَلْبي، فجُرَّ بـ(مِن).

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات يظهر لي فيها أنَّ الصَّواب فيها هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهورُ البصريين، واختاره الرماني، وهو أنَّ المفعولَ لأجله انتصب لأنَّه تفسيرٌ لِما قبله، كما هو الحال في التمييز، وأنَّ عاملَ النصب فيه هو الفعل على تقدير لام العلة، إلا أنَّه لما حُذِفت اللام تعدَّى بنفسه فنصب المفعولَ له، وتصويبي لهذا المذهب للعلل السابقة التي تقدَّم ذكرُها، وكذلك لسلامتِه من الحذف والتَّقدير اللازمَين لغيره[4].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٣، الارتشاف ص ١٣٨٣، التذييل ٧/٢٣٤، التصريح ١/٥٠٩، الهمع ٢/٩٧، شرح الأشموني ٢/١٨٠.

(٢) سورة الرحمن الآية ١٠.

(٣) سورة الإسراء الآية ٣١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/٥٠٩.

**المطلب الخامس:**

## علةُ وجوبِ اتِّحادِ عاملِ الحالِ وصاحبِها.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوز أنْ يعملَ في الحال إلا الذي عمِل في الشَّيء الذي هي حالٌ له؛ لأنَّ منزلتَها منه كمنزلةِ الخبر من المخبَر عنه، إذْ كانت تُذكرُ لزيادةِ الفائدةِ فيه، كما يُذكرُ الخبرُ للفائدة فيه، فإنْ عمِل في المخبَر عنه الابتداءُ عمِل في الخبر الابتداءُ، وإنْ عمِل فيه (إنَّ) وأخواتُها عمِل في خبره، وكذلك (كان) وأخواتُها، و(ظننت) وأخواتُها، فالانعقاد في هذا بالعامل على طريقةٍ واحدةٍ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها، فلا يجوز عنده أنْ يعمل فيهما أكثرُ من عامل، والعلة عنده في ذلك هي مشابهة الحال للخبر، حيث إنَّ كلاً منهما يُذكر لغرض الفائدة، وهذه المشابهة اقتضت أنْ يُعامل الحال معاملة الخبر، فكما أنَّ الخبر يعمل فيه عامل المبتدأ، سواء كان الابتداء، أو غيره من الحروف أو الأفعال الناسخة، فكذلك الحال، لا يعمل فيه إلا الذي عمِل في صاحبه؛ لأنَّ من مقتضيات المشابهة هنا الانعقاد على طريقة واحدة في العامل، حيث يجب اتحاد العامل في جميع ما تقدم.

**المناقشة والموازنة:**

لم يرَ الرماني أنَّ هناك فَرقًا بين الحال والخبر، فكلاهما يُذكر للفائدة، فالخبر يُذكر لمعتمد الفائدة، والحال للزيادة في الفائدة، بل إنَّ الحال يُعَدُّ خبرًا في المعنى، وأنَّ صاحبها مُخبَر عنه[2]، وكثيرًا ما كان سيبويه يسميه خبرًا، ومن ذلك قوله: «هذا بابٌ ما ينتصِب لأنَّه خبرٌ لمعروف، يرتفع على الابتداء قدَّمته أو أخرته، وذلك:

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. متولي الدميري ص ١٥٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٣/٢.

فيها عبدُ الله قائمًا، وعبدُ الله فيها قائمًا»[1].

وعلى هذا الأساس تعامل الرماني مع الحال وصاحبه في مسألة العامل كما هو الأمر مع المبتدأ والخبر، من حيث وجوب اتحاد العامل فيهما، وعلة الرماني في هذا الحكم هي المشابهة التي حصلت بين الحال والخبر كما تقدم، والذي ذكره الرماني من وجوب اتحاد العامل هو مذهب الأكثرين[2]، إلا أنهم اعتلوا بتعليلٍ آخر وهو: حمْلُ الحال وصاحبِه على الصفة والموصوف، وهو من باب حمل النَّظير على النَّظير، فكما أنَّ العاملَ في الصفة هو نفسُه العاملُ في الموصوف، كذلك العامل في الحال وصاحبه[3].

وفي وجهة نظري أنَّ اعتلالَ الجمهور أقوى، وقياسَهم أصحُّ من اعتلال الرماني وقياسه؛ وذلك لأنَّ ما قاسوا عليه يكاد يكون محلَّ اتفاقٍ بينهم، ولم يخالف في ذلك إلا القليل ،كالأخفش الذي ذهب إلى أنَّ العاملَ في الصِّفة غير العامل في الموصوف، حيث يرى أنَّ كونها صفةً لمرفوعٍ أوجبَ لها الرفع، وكونَها صفةً لمنصوب أوجبَ لها النصب، وكونَها صفةً لمجرور أوجبَ لها الجر[4].

أما ما قاس عليه الرماني فالكثيرون على خلافه، بل يعدُّه بعض النحاة حُجة لهم في تعدُّد عاملِ الحال وصاحبه؛ لأنَّ غالبية النُّحاة يرون بتعدُّد عامل المبتدأ والخبر، ولكلٍّ فريقٍ منهم مذهبٌ في ذلك، فجمهورُ البصريين يرون أنَّ عاملَ الرفع في المبتدأ ليس هو عامل الرفع في الخبر، فالعامل في المبتدأ الابتداء، وفي الخبر المبتدأ[5].

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ١٦٠٠، المساعد ٣٩/٢.

(٣) ينظر: المساعد ٣٩/٢، الهمع ٢٤٢/٢

(٤) ينظر رأي الأخفش في: أسرار العربية ص٢٩٤، المساعد ٤١٥/٢، التصريح ١٠٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٨١/١، شرح التسهيل ٢٦٩/١، الارتشاف ص١٠٨٥، التصريح ١٩٥/١.

والكوفيون يرون أنَّ كلًّا من المبتدأ والخبر يرفع الآخر[١]، فكلُّ واحدٍ منهما عاملٌ في الآخَر، ولم يقُل باتحاد عامل المبتدأ والخبر إلا القليل من النُّحاة كالأخفش[٢] وابن السراج[٣]، ووافقهم الرماني، حيث ذهبوا إلى أنَّ العامل فيهما الابتداء، ويرى الجرمي[٤]، والسيرافي[٥]، وكثير من البصريين أنَّ العامل فيهما هو تعريهما للإسناد من العوامل اللفظية[٦]، وقد تقدم الكلام على هذه الأقوال في مبحث سابق[٧]، إذنْ فغالبية النحاة يقولون بتعدُّد العامل في رفع المبتدأ والخبر، فلا فلا وجهَ إذنْ لاحتجاج الرماني إلا على مذهب هؤلاء القِلَّة من النحاة، وكان الأَولى به أنَّ يعلِّل بتعليل الجمهور، ويقيس على ما قاسوا عليه وهو الصفة والموصوف؛ وذلك لشبه الحال بالصفة من حيث إنَّ كلًّا منهما فضلة، ولأنَّ الحال يُعَد وصفًا لهيئة صاحبه[٨]، إلا أنه يُعتذر للرماني بأنَّ قياسَه صحيحٌ على مذهبه، ولا يلزمه قولُ المخالف.

وهناك من النُّحاة من يرى بجواز تعدُّد العامل في الحال وصاحبه، وفي مقدمة هؤلاء سيبويه[٩]، وابن مالك[١٠]، والرضي[١١]، ونُسِب هذا الرأي أيضًا إلى ابن

(١) ينظر رأي الكوفيين في: أسرار العربية ص ٦٧، الإنصاف ص٤٠، التبيين ص ٢٢٤، التسهيل ص ٤٤، الارتشاف ص ١٠٨٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩/١.

(٣) ينظر: الأصول ٥٨/١.

(٤) ينظر رأي الجرمي في: الارتشاف ص١٠٨٥، إصلاح الخلل ص١١٨، المساعد ٢٠٦/١.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٧٥/١.

(٦) ينظر: الارتشاف ص ١٠٨٥.

(٧) ينظر: مبحث (علة العامل في رفع المبتدأ أو الخبر) ص ٦٧.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٢٩٣/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ١٤٧/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٤/٢.

(١١) ينظر: شرح الكافية ٢٣/٢.

جني[1]، وسيأتي نصُّ كلامِه في المسألة مع أني لم أعثر على رأيه هذا فيما وقفتُ عليه من كتبه، وعلةُ هؤلاء في ذلك هي القياس على كلٍّ من التمييز والمميَّز، وكذلك المبتدأ والخبر[2]، ومن المعلوم أنَّ ما يعمل في التمييز والمميَّز قد يكون واحدًا، مثل: طاب زيدٌ نفسًا، وقد يكون أكثرَ من عامل، مثل: لي عشرون درهمًا، وكذا المبتدأ والخبر، فقد يعمل فيهما عاملٌ واحد، مثل: إنَّ زيدًا قائمٌ، وقد يعمل أكثرُ من عامل، مثل: زيدٌ منطلقٌ[3].

ووجهُ قياس هذا الفريق هو مشابهة الحال بالتمييز، حيث إنهما اتفقا في خمسة أمور وهي: أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام[4]، وكذلك مشابهةُ الحال للخبر، قال سيبويه: «هذا بابٌ ما ينتصبُ فيه الخبرُ بعد الأحرفِ الخمسةِ انتصابَه إذا كان ما قبله مبنيًّا على الابتداء؛ لأنَّ المعنى واحدٌ في أنَّه حالٌ، وأنَّ ما قبلَه قد عمِل فيه، ومنعه الاسمُ الذي قبله أنْ يكون محمولًا على (إنَّ)، وذلك: إنَّ هذا عبدُ الله منطلقا»[5]، ثم استشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[6]، فـ(أمة) حال، والعامل فيها اسم الإشارة، و(أمتكم) صاحب الحال والعامل فيها (إن)[7]، وكذلك بقول الشاعر:

لِمَيّـــةَ مُوحِشـــاً طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ[8]

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٣٢٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٤، المساعد ٢/٣٩، الهمع ٢/٢٤٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٤.

(٤) ينظر: المغني ٥/٤٠٨.

(٥) الكتاب ٢/١٤٧.

(٦) سورة الأنبياء آية ٩٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٤.

(٨) البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦.

والشاهد فيه: نصب (موحشًا) على الحال، وكان أصله صفة لطلل فقدمت على الموصوف فصارت حالًا.

وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٢٣، الخصائص ٢/٤٩٢، شرح التسهيل ٢/٣٥٥، المغني =

فإنَّ عاملَ الحال عندهم: الاستقرارُ الذي تعلَّق به الظرف، وعاملَ صاحب الحال الذي هو (طلل): الابتداءُ[1].

ونُقل عن ابن جِني أنَّه قال: «قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[2]، فالحال هنا من الحق، والعامل فيه (هو) وحده، أو (هو) والابتداء، وكِلا ذانِك لا ينصب الحال، وإنما جاز ذلك لأنَّ الحال ضرْبٌ من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبَر عنه»[3].

فابن جني إذن يعلِّل جواز تعدد العامل في الحال وصاحبه بمشابهتهما للمبتدأ والخبر، وإلى هذا ذهب ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل: «والأكثرُ أنْ يكونَ العاملُ في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضا كالمميِّز والمميَّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أنَّ ما يعمل في المميِّز والمميَّز قد يكون واحدًا وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها، قد يعمل فيهما عامل واحد، وقد يعمل فيهما عاملان»[4]، ثم استشهد بكلام سيبويه السابق، واستدلَّ بأدلته، وذكر أنَّ مِن صور تعدُّد عامل الحال وصاحبه قولهم: ها قائمًا ذا زيد، حيث نصب الحال حرف التنبيه، وليس له عملٌ في صاحبه[5]، واستشهد بقول الشاعر:

ها بيِّنًا ذا صريحُ النُّصْحِ فَاصْغُ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ[6]

=

٥٧٢/٦، شرح الأشموني ٢٥٩/٢، الخزانة ٥٣٣/١.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٢) سورة البقرة آية ٩١.

(٣) ينظر كلام ابن جني في: تمهيد القواعد ص ٢٣٢٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٤/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢٥٥/٢.

(٦) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: نصب الحال (بيِّنًا) بحرف التنبيه، وهو ليس له عمل في صاحبها.

=

فعامل الحال هنا التنبيه، وليست عامل صاحبها[١].

واختار الرضي ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة، وقال عن المانعين: «إنَّ التزامَهم اتحادَ العامل في الحال وصاحبها لا دليلَ لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنَّه يجوز اختلافُ العاملين على ما ذهب إليه المالكي»[٢].

فهؤلاء إذن أبرز المجيزين لتعدُّدِ عامل الحال وصاحبه، وعلتهم في ذلك هي مشابهة الحال لكلٍّ من التمييز والخبر، ويتَّضح لنا أنَّ هذا الفريق اعتلَّ بجواز تعدد العامل بعلة مشابهة الخبر وهي العلةُ نفسُها التي اعتلَّ بها الرماني في منع تعدده، وهذا الأمر يقدح في اعتلاله الذي اعتل فيه بالقياس على الخبر والمخبر عنه؛ حيث إنَّ الجمهور يخالفونه في حكم المقيس عليه، فهم لا يسلِّمون باتحاد العامل في المبتدأ والخبر، وهذا ما يسمَّى في قوادح العلة: المنع للعلة[٣]، ومعناها عدم قبولها، أو عدم تسليمها، وكان الأَولى بالرماني أنْ يعتلَّ لمنع تعدد عامل الحال وصاحبها باعتلال الجمهور، وهو مشابهة الحال وصاحبه بالصفة والموصوف؛ لسلامة هذه العلة من القوادح.

والذي تميل إليه نفسي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الرماني والجمهور من وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، وأنَّ شرطَ اتحاد العامل فيهما موجود تحقيقًا أو تقديرًا، كما قال ابن هشام في المغني[٤]، وأمَّا ما ذكره المجيزون من شواهد في تعدُّد العامل فيهما فيُجاب عنه بأنَّ العامل في الحقيقة هو الفعل المدلول عليه[٥]، إذ المعنى: أشير إلى أمَّتكم، وإلى صراطي، وتنبَّه لصريح النصح بيِّنًا[٦]، وأمَّا قول

=

والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٢/٣٥٥، المغني ٦/٥٧٣، المساعد ٢/٤٠.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٥، المغني ٦/٥٧٣.

(٢) شرح الكافية ١/٢٨٠.

(٣) ينظر: الاقتراح ص ٣٥٣.

(٤) ينظر: المغني ٦/٥٧٥-٥٧٦.

(٥) ينظر: التصريح ٢/٥٦٩.

(٦) ينظر: المغني ٦/٥٧٦.

الشاعر:

لِمَيَّة مُوحِشًا طَلَلُ

فالجمهور لا يسلِّمون أنَّ صاحب الحال (طلل)، بل ضميره المستتر في الخبر وهو الجارُّ والمجرور (لمية)[1]، وكان ابنُ مالك ينتصر لرأي سيبويه الذي يجعل الحال من (طلل) وهي نكرة، ويعتلُّ في ذلك بأنَّه ظاهرٌ، والظاهرُ أَولى من المضمر[2]، وردَّ عليه المانعون بأنَّ ما قاله صحيح، لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف[3].

❁❁❁

(١) ينظر: المغني ٥٧٣/٦، حاشية الصبان ٢٦٠/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٣) ينظر: المغني ٥٧٥/٦.

**المطلب السادس:**

## علةُ جوازِ القياس على المصادر المنكَّرةِ الواقعةِ أحوالًا إذا تنوَّعَ بها الفعل

**نص المسألة:**

قال الرماني: «واختلفوا في: (أتانا سُرعةً)، و(أتانا رُجلةً): فأجازه أبو العباس[١] على القياس الذي ذكرنا، وأباه سيبويه[٢]؛ لأنَّه مصدرٌ وقع موقع الحال، من غير أنْ يغلبَ على الباب.

وقولُ أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنَّه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسَنٌ مُتقبَّلٌ في الفهم، فلا سبيلَ إلى المنع مع ظهورِهِ هذا الظهور»[٣].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني صحة مذهب أبي العباس المبرد في جواز القياس واطِّراده في المصادرِ المنكَّرةِ الواقعةِ موقع الحال إذا تنوَّع بها الفعل[٤]، وعدم اقتصارها على السماع، والعلةُ عنده في تجويز القياس هي تنوّع الفعل فيها، فكما يجوز: قتلته صبرًا، لأنَّه كما قال الرماني: «مما يتنوَّع به الفعل، إذ قتلُ الصَّبْر[٥] خلافُ قتلِ الخَتْل[٦] في الحرب، وخلافُ قتلِ الغِيلة[٧]، وكذلك: كلمتُّه مشافهةً، لأنَّ كلامَ المشافهة خلافُ كلامِ المراسلة والمكاتبة، فيجوز على القياس: أتانا سرعةً، وأتانا رُجلةً، لأنَّ الإتيانَ يتنوع، والمصدرُ قد دلَّ على فعل أحدِ الأنواع، بخلاف: قتلَه

(١) ينظر: المقتضب ٣/٢٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٧١.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٣٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٢٣٤.

(٥) المراد به الحبس، فيقال: قتل مصبورًا أي: محبوسًا. ينظر: اللسان ص ٢٣٩٢ (صبر).

(٦) الختل: الخداع. ينظر: اللسان ص ١١٠٠ (ختل).

(٧) قتله غيلة: إذا قتله من حيث لا يعلم. ينظر: اللسان ص ٣٣٣٠ (غيل).

ذهابًا؛ لأنَّ الذهاب لا يتنوع به القتل، إذ قتل الذهاب وقتل الوقوف سواء»[(١)].

**المناقشة والموازنة:**

استعمل العرب المصادر المنكرة أحوالًا بكثرة في كلامهم، فقالوا: أتيتُه ركضًا، وقتلته صبرًا، ولقيته فجاءةً، وكلمته مشافهةً، وطلع بغتةً، ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾[(٢)]، وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾[(٣)]، وقال ابن مالك في ألفيته[(٤)]:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

وقبل الحديث عن جواز القياس في هذا الباب من عدمه، أودُّ أنْ أتطرَّق بشكل مقتضب إلى أبرز مذاهب النحاة في إعراب هذه المصادر، وتوجيههم للنصب فيها، فمِن أبرز هذه المذاهب:

مذهبُ سيبويه وجمهور البصريين، ووافقهم الرماني، وهو أنَّ هذه المصادر في موضع الحال، على التأويل بالوصف، وتقدير الأمثلة السابقة: أتيته راكضًا، وقتلته مصبورًا، أي محبوسًا، ولقيته مفاجئًا، وكلمته مشافهًا، وطلع مباغتًا[(٥)].

وذهب الأخفش[(٦)] إلى أنَّ هذه المصادر مفاعيلُ مطلقة، لأفعالٍ محذوفة، وتلك الأفعال هي الحال، وتقديرها في الأمثلة السابقة: أتيته أركضُ ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا، وطلع يبغت بغتةً، وكذا الباقي، فالحال عندهما الجملة لا المصدر.

وذهب الكوفيون كذلك إلى أنها مفاعيلُ مطلقةٌ، ولكنَّ الناصبَ عندهم هو

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٣٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٣) سورة نوح آية ٨.

(٤) متن الألفية، باب الحال ص ٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٠/١، شرح المفصل ٥٩/٢، الارتشاف ص ١٥٧٠، التصريح ٥٨١/١، الهمع ٢٢٨/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، الارتشاف ص ١٥٧١، شفاء العليل ص ٥٢٤، الهمع ٢٢٨/٢، شرح الأشموني ٢٥٦/٢.

الفعلُ المذكور، لتأولِّه بفعلٍ من لفظ المصدر، فتأويل أتيتُه ركضًا: ركضتُ ركضًا، وقتلتُه صبرًا: صبرته صبرًا، وطلع بغتةً: بغت بغتةً[(١)]، وهكذا الباقي.

وقيل: هي مصادرُ على حذف مصادر، والتقدير: أتيتُه إتيانَ ركضٍ، وقتلتُه قتلَ صبرٍ، وطلع طلوعَ بغتةٍ[(٢)].

وقيل: هي مصادر على حذف مضاف، والتقدير: أتيتُه ذا ركضٍ، وقتلتُه ذا صبرٍ، وطلع ذا بغتةٍ[(٣)].

هذه هي أبرز المذاهب في إعراب هذه المصادر، والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، من أنَّ هذه المصادر أنفسها أحوال؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ المصدر قد وقع خبرًا في كلام العرب، نحو قولهم: زيدٌ عدلٌ، كما وقع كذلك نعتًا، والخبر والنعت أخوا الحال، فلا يُنْكَر أنْ يقع المصدر حالًا، وأيضًا فإنَّ المصدر والاسم المشتق يتقارضان في الكلام، فيقع كلٌّ منهما موقع الآخر، فيقع الاسم المشتق مفعولًا مطلقًا في الموضع الذي الأصل فيه أنْ يقع فيه المصدر، نحو قولهم: «قُمْ قائمًا» أي قم قيامًا، وقالوا: «سرت أشدَّ السير»، و «تأدّبت أكملَ التأديب»، ويقع المصدر خبرًا ونعتًا والأصل فيهما الاسم المشتق[(٤)].

والأمر الآخر: أنَّ باقي المذاهب في إعرابه لا تخلو من التقدير، سواء كان مفعولًا مطلقًا بتقدير عامل، أو بتقدير مضاف، والأَولى عدم التقدير إذا أمكننا ذلك؛ لأنَّ التقدير إنما يكون عند التعذُّر، ولا تعذُّر هنا، قال الرماني: «ولو قال: أرسلها عراكًا، لم يحتج إلى حذف كما لا يحتاج في: قتله صبرا»[(٥)].

ولكن السؤال هنا: هل يلزم تأويل هذه المصادر بالمشتق؟ ألا يمكننا إعرابها حالا دونما تأويل؟ فكما قيل في المصدر الواقع نعتًا في نحو: مررت برجلٍ عدْلٍ، من

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٥٧١، الهمع ٢٢٨/٢، شرح الأشموني ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، التصريح ٥٨١/١.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري، ص ٦٣٤.

أنَّه جيء به للدلالة على المبالغة وذلك بجعل الذات نفس المعنى أي: أنَّه العدل نفسه[1]. فينبغي أنْ يقال كذلك في المصدر الواقع حالًا، أنَّه وُجِد بقصد المبالغة، وإذا أوَّلناه بالمشتق أو قدَّرنا العاملَ وأعربناه مفعولًا مطلقًا أو قدَّرنا المضاف أو غيره ذهب المعنى المقصود وهو المبالغة[2].

أما الكلامُ على قياسيَّة هذا التركيب، فالذي ذهب إليه الرماني هو تصحيح مذهب المبرد في جواز القياس على هذه المصادر، ولكن ليس على الإطلاق، بل فيما كان المصدرُ نوعًا من أنواع فعله، فيجوز عنده: أتانا سُرعة، وأتانا رُجلة، والعلة عنده في ذلك هي أنَّ هذه المصادر تدل على تنوُّع الفعل، لأنَّ الآتي ينقسم إتيانُه إلى سرعةٍ، وإبطاءٍ، وتوسُّطٍ، وينقسم إلى رجلة، وركوب، بخلاف: أتانا ضَحِكًا، فلا يجوز القياس فيه؛ لأنَّ الضحِك ليس من ضروب الإتيان[3]، فكلُّ مصدر يدلُّ على تنوع فعله يجوزُ فيه القياس، وأمَّا ما ليس يدل على تنوع الفعل فيه فلا يجوز فيه القياس، وهذ التعليل الذي ذكره الرماني هو ما نصَّ عليه المبرد، وأكَّد عليه، حيث قال: «ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالًا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابرًا أو مُصبَرًا، وكذلك: جئته مشيًا، لأن المعنى جئته ماشيًا، فالتقدير: أمشي مشيًا، لأن المجيء حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاءً، لم يجز؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء»[4].

وقد نُسِب للمبرد جوازُ القياس مطلقًا، سواء دلَّ المصدر على نوع فعله، نحو: كلمتُه مشافهة، أو لم يدلَّ، نحو: جاء زيدٌ بكاءً، وممَّن نقل هذه النسبة أبو حيان، قال في الارتشاف: «وشذَّ المبردُ، فقال: يجوز القياس، فقيل عنه: مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع للفعل نحو: أتيته سرعةً»[5]، وكذلك الأشموني، قال في شرحه على

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٠١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٢٦٩.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٥٨، شرح المفصل ٢/٥٩.

(٤) المقتضب ٣/٢٣٤.

(٥) الارتشاف ص ١٥٧٠.

الألفية: «مع كون المصدر المنكَّر يقع حالًا بكثرة، هو عندهم مقصور على السماع، وقاسه المبرد، فقيل مطلقًا، وقيل فيما هو نوع من عامله، نحو: جاء زيد سرعة، وهو المشهور عنه»(١)، وقال السيوطي في الهمع: «وشذَّ المبرد، فقال: يجوز القياس، واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقًا، ونقل عنه آخرون: أنه أجازه فيما هو نوعٌ الفعل نحو: أتيته سرعةً»(٢)، أما الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل فقد نسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر المنكَّر حالًا مطلقًا، حيث قال: «لكن استظهر ابن هشام اطِّراده مطلقًا، كما نقل عن المبرد، أي سواء كان نوعًا كجاء زيدٌ سرعةً أو لا، كاطراده خبرًا، فإن الحال أشبه به من النعت»(٣).

إلا أنَّ المشهور في رأيه والذي صرَّح به وأكَّد عليه في غير ما موضع هو القياس فيما دلَّ المصدر على نوع فعله، بل وصرَّح بعدم جواز القياس على ما لم يدل المصدر على نوع فعله، حينما قال: «ولو قلت: جئت إعطاءً لم يجز؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن: جئتُه سعيًا، فهذا جيد؛ لأنَّ المجيء يكون سعيًا»(٤).

لا سيما وأنَّ الرضي قد صرح بإجماع النحاة على منع القياس فيما لم يدل المصدر على نوع فعله، حينما ذكر رأي المبرد في المسألة، حيث قال: «والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالًا، إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رُجلةً، وسرعةً، ونحو ذلك، وأمَّا ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلافَ أنه ليس بقياس، فلا يقال: جاء ضحكًا أو بكاءً ونحو ذلك؛ لعدم السماع»(٥).

فالمبرد إذن لا يجيز القياس مطلقًا، بل فيما دلَّ المصدر على نوع فعله، وهو

(١) شرح الأشموني ٢/٢٥٧.
(٢) الهمع ٢/٢٢٨.
(٣) حاشية الخضري ١/٢١٥.
(٤) المقتضب ٣/٢٣٤.
(٥) شرح الكافية ٢/٣٩.

الذي جوزه الرماني، وجعله متقبلًا في الفهم، لكونه ظاهرًا في المعنى، فلا سبيل إلى منعه كما قال، وكان ابن مالك يرى أنَّ هذا الرأي ليس ببعيد(١)، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ ما ذهب إليه المبرد والرماني مخالفٌ لما عليه سيبويه والجمهور، فقد منعوا القياس في شيء من هذه المصادر التي تقع أحوالًا، بل يقتصر على ما سُمع منها، فلا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب، قال سيبويه: «وليس كلُّ مصدر وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنَّ المصدرَ هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالًا، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعةً، ولا أتانا رجلةً، كما أنَّه ليس كل مصدر يستعمل في باب (سقيًا وحمدًا)»(٢).

وتبعه السيرافي في شرحه قائلًا: «وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب؛ لأنَّه شيء وضع في موضع غيره، كما أنَّ بابَ (سقيًا) لا يطَّرد فيه القياس، فيقال: طعامًا وشرابًا»(٣)، فهو هنا يؤكِّد على ما قاله سيبويه، في امتناع القياس في هذا الباب، وكذا قال ابن يعيش في شرحه على المفصل(٤)، فالسيرافي وابن يعيش يريان أنَّ المقيسَ عليه جاء على خلاف الأصل، فلا يجوز القياس عليه.

وقال الرضي: «ثم اعلم أنَّه لا قياسَ في شيء من المصادر يقع حالًا، بل يُقتصر على ما سُمع منها، نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فجأةً وعيانًا، وكلمتُه مشافهةً، وأتيته ركضًا أو عدوًا أو مشيًا»(٥).

ونقل أبو حيان في الارتشاف إجماع النحويين عدا المبرد، في وجوب الاقتصار على السماع، وعدم القياس في هذا الباب، فقال: «أجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٦.
(٢) الكتاب ١/٣٧١.
(٣) شرح السيرافي ٢/٢٥٨.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٩.
(٥) شرح الكافية ٢/٣٩.

يجوز: جاء زيدٌ بكاءً، ولا: ضحك زيدٌ بكاءً، وإن اختلفوا في التخريج، وشذَّ المبرد»[1]، وقال ابن عقيل في شرحه على التسهيل: «ولم يخالف في هذا أحدٌ من الكوفيين والبصريين إلا المبرد»[2].

فالمتأخرون من النحويين كابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وأبي حيان، والأزهري، والسيوطي، والأشموني، اتفقوا على أنَّه لم يشذَّ عن الجمهور في هذه المسألة سوى المبرد[3]، في حين غفلوا عن الرماني الذي ذهب مذهبه ولم يرتضِ مذهب الجمهور، وهو من النحاة المعتبرين، ولعلَّ العذر لهم في ذلك أنه لم يبلغهم رأي الرماني، ولم يطلعوا عليه، وكما أسلفت فالمتأخر يعتمد على المتقدم في النقل، يحمله على ذلك حسن ظنه بمن سبقه، وكذلك عدم توفر كثير من مصنَّفات المتقدمين بين يديه، وإنْ كان من هؤلاء المتأخرين من حوَتْ بعض مصنفاته الكثير من آراء الرماني، وأخص بذلك أبا حيان الذي يُعدُّ من أكثر المتأخرين إيرادًا لآراء الرماني، حيث حوى كتابُه الارتشاف ما يقرب من ثلاثين قولًا من آرائه واختياراته[4]، الأمر الذي يجعل القارئ لذلك الكتاب يقطع بوجود شيءٍ من آثار الرماني النحوية لدى أبي حيان، فأعجب من تجاهله لرأيه في مسألة كهذه، يكاد يتفرد بها مع المبرد.

---

(١) الارتشاف ص١٥٧٠.

(٢) المساعد ١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٢، شرح التسهيل للمرادي ص٥٦٣ ، أوضح المسالك ٣٠٨/٢، المساعد ١٤/٢، الارتشاف ص١٥٧٠، التصريح ٥٨١/١، الهمع ٢٢٨/٢، شرح الأشموني ٢٥٧/٢.

(٤) من تلك الآراء التي نقلها أبو حيان في كتابه الارتشاف: القول بجواز القياس في جمع أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها، ص٤٧٤، ومنها أيضًا: جواز القياس على: قال فلانة، وعدم وجوب لحاق التاء بالماضي المسند إلى المؤنث الحقيقي، ص ٧٣٤، ومنها أيضا قوله: إن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، ص ١٠٨٥، ومنها أيضًا: جواز الفصل بين (لا) العاملة عمل (إن) وبين اسمها مع إبقاء عملها، ص ١٢٩٥، وغيرها كثير.

وأجاز ابن مالك وابنه مجيء المصدر من الحال قياسًا في ثلاثة أنواع[1]:

الأول: ما وقع بعد خبرٍ قُرِن بـ(أل) الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا، أي الكامل في حال عِلم، فيقال: أنت الرجل أدبًا، ونُبلًا، وحلمًا.

قال أبو حيان: «وعندي أنَّ النصبَ في هذا على التمييز، كأنَّه قال: أنت الكامل أدبًا، أي أدبُك، فحُوِّل إلى الرجل بمعنى الكامل»[2].

الثاني: ما وقع بعد خبر يُشبَّه به مبتدؤه، نحو: أنت زهيرٌ شِعرًا، أي: مثل زهيرٍ في حال شِعر، فيُقال: أنت حاتم جُودًا، والأحنف حِلمًا، ويوسف حُسنًا.

قال أبو حيان: «والأظهر أنْ تكون تمييزًا؛ إذ هو على تقدير: (مِثْل) محذوفة، و(مِثْل) يكون عنها التمييز، نحو: على التمرةِ مثلُهُ زُبدًا، ونصُّوا على التمييز في قولك: زيدٌ القمرُ حُسنًا»[3].

الثالث: ما وقع بعد (أمَّا)، نحو: أمَّا عِلمًا فعالمٌ، أي: مهما يُذكرُ شخصٌ في حالِ علمٍ، فالمذكورُ عالمٌ، وتقول ذلك لمن يصف عندك شخصًا بعِلمٍ وغيره، كالمنكِرِ عليه وصفَه بغير العلم، ويُقال قياسًا عليه: أمَّا سِمَنًا فسمينٌ، وأما نُبلًا فنبيلٌ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحبُ الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويجوز أنْ يكون ناصبُها الفاءَ، وصاحبُها الضميرَ الذي فيه، ورفْع المصدر الواقع بعد (أمَّا) جائز في لغة تميم، قالوا: أما عِلمٌ فعالمٌ، مع ترجيحهم النصب[4].

وسيبويه يعرب المصدر الواقع بعد (أمَّا) إذا كان مُعرَّفا بـ(أل): مفعولًا له[5]،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٧-٣٢٨، شرح ابن الناظم ص ١٣٦، توضيح المقاصد ٢/٦٩٧، شفاء العليل ص ٥٢٤، المساعد ٢/١٤.

(٢) الارتشاف ص١٥٧٢، التصريح ١/٥٨٣، الهمع ٢/٢٢٨، شرح الأشموني ٢/٢٥٨.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٨٤، شرح التسهيل للمرادي ٢/٥٦٣، الارتشاف ص١٥٧٣، المساعد ٢/١٥، الهمع ٢/٢٢٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٥٨، الارتشاف ص ١٥٧٣، شفاء العليل ص ٢٥٢، توضيح =

أمَّا الأخفش فذهب إلى أنَّ المعرف بـ(أل) والمنكَّر كليهما بعد (أمَّا) مفعولٌ مطلق[1]، وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعولٌ به بفعل مقدَّر، والتقدير: مهما تذكر عِلمًا فالذي وصفتَ عالمٌ[2]، واختاره السيرافي[3]، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: (وهذا القولُ عندي أولى بالصواب، وأحقُّ ما اعتُمِد عليه في الجواب)[4].

وقد اعتلَّ سيبويه والجمهورُ في منعهم للقياس في المصدر المنكَّر الواقع حالًا بالعلل التالية:

العلة الأولى: القياس في هذا الباب على باب: سقيًا ورعيًا، فكما لا يجوز فيه القياس، فلا نقول: طعامًا، وشرابًا، فكذلك لا يجوز هنا، وهذه العلة نصَّ عليها سيبويه في كتابه[5].

أما العلة الثانية: فهي مشابهة الحال لكلٍّ من الخبر والصفة والقياس عليهما، فالحالُ خبرٌ في المعنى، وصاحبُه مُخبَرٌ عنه، وحقُّ الحال أنْ يدلَّ على نفسِ ما يدل عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ، وكما لا يقع المصدرُ خبرًا عن الجثة قياسًا، وإنما يكون بالسماع، فلا تقول: زيدٌ ضَرْبٌ، ولا أنت قيامٌ، قياسًا على قولهم: زيدٌ عَدْلٌ، وزيد رِضًا، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياسًا، وإنما يكون بوصفٍ مشتق، وكذلك الحال وصف من الأوصاف التي تجري على النَّكرات، فكما لا تقول: مررت برجل ضربٍ، قياسًا على قولهم: مررت برجل عدلٍ، فكذلك لا تقول: أتيتُه سرعةً، كما لا تقول: أتيتُه سعيًا[6].

---

=

المقاصد ٦٩٨/٢، شرح الأشموني ٢٥٨/٢.

(١) ينظر رأي الأخفش في: التسهيل ص١٠٩، الارتشاف ص١٥٣٧، توضيح المقاصد ٦٩٨/٢، شفاء العليل ٥٢٥/٢، التصريح٥٨٢/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: الارتشاف ص١٥٣٧، شرح التسهيل للمرادي ٥٦٤/٢، المساعد ١٦/٢، التصريح ٥٨٢/١، الهمع ٢٢٩/٢،

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢٧٠/٢، شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧١/١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤٤١/٣، تمهيد القواعد ص ٢٢٦٦.

والعلة الثالثة: هي أنَّ المقيس عليه تخلَّف عنه شرطُه، وهو: ألَّا يكون شاذًّا خارجًا عن سَنن القياس، ووقوع المصدر المنكَّر حالًا خرج عن نهج القياس؛ لأنه شيءٌ وُضِع في موضعِ غيرِه، وجاء على خلاف الأصل، وإن كان ورد السماعُ به، إلا أنَّه لا يُقاس عليه[1].

**مناقشة علل المانعين للقياس في المصدر المُنكَّر الواقع خبرًا:**

ما يتعلق بالعلة الأولى وهي الحمل على باب سقيًا ورعيًا، حيث منع سيبويه القياس فيه، فليست محلَّ اتفاق بين النحاة، فهناك من يجيز القياس في ذلك الباب كالفراء[2]، والأخفش[3]، والمبرد[4]، مع أنَّ الرماني ذهب فيه مذهب المانعين، وأطال في تعليل منع القياس فيه، حيث قال: «وتقول: (سقيًا لك)، ولا يجوز: (شرابًا لك)؛ لأنَّ سقيًا لك في موضعِ سقاك الله، على جهةِ البدل من اللفظ بالفعل، وليس للشَّراب فعلٌ يصحُّ أنْ يقعَ هذا الموقع في الدُّعاء؛ لأنَّ فعله (شربت) وليس من فعل المدعو، كما أنَّ سقاك من فعل المدعو، ... وتقول: (سقيًا لك) ولا يجوز: (طعامًا لك)؛ لأنَّ فعلَ الطعام لا يُستعمل في معنى الدعاء، لا يقال: أطعمك الله، كما يقال: سقاك الله؛ لِعموم النفع وعِظمه بالسَّقي الذي فيه حياةُ العباد والبلاد، وليس كذلك أطعمك؛ لأنَّه على تقدير: أطعمك زيدٌ، فليس فيه أتمُّ الرغبة، فلم يجُز أنْ يكون بتلك المنزلة لِضعفِه عنها بما ذكرنا، فإذا ضَعُف لم يحتمل لأنْ يُبنى عليه المصدر، وإذا قَوِي (سقاك الله) احتمل أن يُبنى عليه المصدر، فهذه الأشياء لها عِلل لطيفة قد تدِقُّ وتخفى على كثير من الناس، وإن كان عزَّ وجل قد طبع العرب عليها حتى استحسنوا ما استحسنوا منها فاستعملوه، واستقبحوا ما استقبحوا منها فرفضوه، والحجة على هذه الأمور ظاهرة على ما بيَّنا»[5].

---

(١) ينظر: الاقتراح ص ٢٠٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٢/١.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٢١/٣.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٦٧٢.

هذا ما اعتلَّ به الرماني في منع القياس في هذا الباب، ففي شرابًا لك، لا يصحُّ المعنى لِعدم الإسناد إلى المدعوِّ، أمَّا طعامًا لك فهو وإن أُسند إلى المدعو إلا أنه ليس فيه معنى الدعاء، فلا يرقى إلا معنى: سقاك الله.

وفيما قاله نظر؛ لأنه يكفي في نصب المصدر بالفعل المضمر قياسًا: أن يكون له فعل من لفظه، ويصلح أنْ يكون مكانه، بشرط أنْ يكون المصدر مفردًا منكَّرًا، كما قال بذلك كلٌّ من الفراء، والأخفش، والمبرد(١)، ولا شكَّ في أنَّ هذين المصدرين يصح مجيء أفعالهما بدلهما، فتقول: شرَّبك اللهُ، وأطعمك اللهُ.

وكان الأَولى بالرماني أنْ يجيز القياس في هذا الباب، كما أجازه في المصدر المنكَّر الواقع حالًا، وذلك لكثرة المسموع منه، وهذا الذي أميل إليه، وهو ما ذهب إليه كلٌّ من الأخفش، والفراء، والمبرد.

قال الشاطبي في شرح الألفية: «ووجهُ القياس ظاهرٌ، لكثرة ما جاء من ذلك في الأمر والدعاء، فلا مانع أنْ تقولَ: أكلًا الخبز، وشربًا الماء، ولبسًا الثوب، وأنْ تقول: إطعامًا له، وكفايةً له، وإجلالًا له، وإكبارًا، وما أشبه ذلك»(٢).

إذن فالاعتلال على منع الاطراد في المصدر المنكَّر الواقع حالًا بالقياس على باب: (سقيًا، ورعيًا) لم يسلَم من القدح فيه؛ وهو عدم قبول هذا الاعتلال؛ وهو ما يُسمى بالمنع للعلة، لكونها غير مسلَّم بها(٣).

وبالنسبة للعلة الثانية: التي هي مشابهة الحال للخبر والصفة، فقد تقدم الكلام على أنَّ الحال أشبه بالخبر منه بالصفة، ويجوز الإخبار بالمصدر على سعة الكلام، كما قال سيبويه(٤)، أي على سبيل المبالغة، فكما جاز الإخبار بالمصدر اتساعًا، فكذلك يجوز مجيء المصدر المنكَّر حالًا، حتى أنَّ هذه المشابهة دفعت بعضَهم إلى جعْلِه مطَّردًا في النوعي وغيره، كما جاء في حاشية الصبان، حيث نقل عن ابن

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١، معاني القرآن للأخفش ١٠٢/١، المقتضب ٢٢١/٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢٤٢/٣.

(٣) ينظر: الاقتراح ص ٣٥٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣٧/١.

هشام قوله: «الذي يظهر: أنَّه مطَّردٌ في النوعي وغيرِه، كما يطَّرِد وقوعُ المصدر خبرًا، فإنَّ الحالَ بالخبر أشبه منه بالنعت، ولكثرة ما ورد من ذلك»[1].

أما العلة الثالثة: وهي الخروج عن الأصل، فجوابه: أنَّه وإنْ كان الأمر كما قال المانعون، فإنَّ كثرة المسموع منه يجعله في حكم المقيس، فالكثرةُ دليلُ القوة، كما أنَّها تُبيح القياس، وقد حكم النحاة على مجيء ذلك بالكثرة، فلا سبيل إلى منع قياسه، كما قال الرماني.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات، يترجح عندي ما ذهب إليه المبرد، وصححه الرماني، وهو جوازُ القياس في المصدر المنكَّرِ الواقع حالًا، ولكنْ ليس على الإطلاق، بل في المبيِّن لنوعِ فعله، ومسوغات ترجيحي لهذا المذهب ما يلي:

أوَّلًا: كثرةُ المسموع في مجيء المصدر المنكَّر حالًا، والكثرة تبيح القياس.

ثانيًا: أنَّ ما سُمع عن العرب من ذلك على الرغم من كثرته لم يأتِ مطلقًا، بل كان مبيِّنًا لنوعه، فكان القياس عليه أنسبَ وأَولى.

ثالثًا: أنَّ استعمالَ المصدر موقع الحال، إنما يكون مجازًا واتساعًا، وذلك على سبيل المبالغة، كما في وقوعه خبرًا، أو نعتًا، فإنَّ في قولك: جاء زيدٌ سرعةً، أقوى تعبيرًا، وأكثرُ مبالغةً من: جاء زيدٌ مسرعًا.

رابعًا: أنَّ القياسَ في التراكيب مما يحتاجه الناس، ففيه تيسيرٌ لهم، وبه كذلك تنمو اللغة وتتطور، بدلًا من جمودها وركودها.

❁❁❁

(١) ٢/٢٥٧.

## المطلب السابع:

## علة جواز النصب على الحال في المعرَّف

### المسألة الأولى: علة جواز النصب على الحال في المعرَّف بـ(أل)

**نص المسألة:**

**المثال الأول: المصدرُ المعرَّفُ بـ(أل) في: (أرسلها العراك):**

قال الرماني: «وللمصدرِ الذي يجوز أنْ يقعَ معرَّفًا بالألف واللام موقعَ الحال، هو الذي استُعمل من ذلك، ولا يُقاس عليه؛ لأنَّ علتَه نادرةٌ، ولا يصلح أنْ تجريَ في النظائر، فلهذا لم يجرِ الحُكمُ به في النظائر، وهو كقولهم: أرسلها العِراك، وعلته: الإشعار بقوة المصدر المنوِّع للفعل مع أنَّه مغَيَّر بوقوعه موقع الحال، فحِكمةُ هذه العلة أنْ تكون نادرةً لأنه يكفي في الإشعار ما استُعمل منه.

وإنما جاز: (أرسلها العَراك) على معنى الحال مع استحالة أنْ تكون الحال إلا نكرة؛ لأنَّه قد حُذف منه لفظُ الفعل، كأنه قيل: أرسلها تعترِكُ العراكَ،... وقال لبيد:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

---

(١) من الوافر، ينظر: ديوان لبيد ص ٨٦.

ومعنى: لم يذدها: لم يحبسها عنه، ونغص البعير لم يتم شربه، والدِّخال: مداخلة البعير الذي شرب مع الذي لم يشرب، يريد: أن حمار الوحش، أرسل الأتن إلى الماء مزدحمة ولم يرحمها من مزاحمة غيرها ممن شرب.

والشاهد فيه: نصب (العراك) على الحال وهو مصدر معرفة، لأنه على التأويل بحذف الفعل، أي تعترك العراك، ووضع المصدر موضع الفعل.

والبيت من شواهد: الكتاب ٣٧٣/١، شرح المفصل ٦٢/٢، شرح الكافية ١٧/٢، الارتشاف ص ١٥٦٣، التصريح ٥٧٩/١، الخزانة ٥٢٤/١.

ولبيد هو ابن ربيعة بن مالك العامري، شاعر جاهلي من شعراء الطبقة الثالثة في الجاهلية، وقد أدرك الإسلام وأسلم، ومات في أول خلافة معاوية رضي الله عنه. ينظر: =

فجعل (العراك) في موضعِ الحال، وفي حكمِ النكرة بأنه خَلَفٌ من: تعترك»[1].

**المثال الثاني: الاسمُ المعرَّفُ الموضوعُ موضعَ المصدر، (مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ):**

قال الرماني: «وتقول: (مَرَرْتُ بِهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ)، فهذا جائزٌ مع وقوعه موقعَ الحال وهو معرفة، كما جاز: "أرسلها العراكَ"، ولا يجوز أن تقول: مررت بهم القائمين، على معنى الحال؛ لأنها صفةٌ مشتقة، تجري على أصلها، لم تقع موقع غيرها، فلا يجوز إلا مررت بهم قائمين.

وإنما حُمل (الجَمَّاء الغَفير) على المصدر لأنَّه اسمٌ ليس أصلُه أن يكون حالًا، كما أنَّ المصدرَ اسمٌ ليس بأصلٍ في الحال، فلمَّا ساواه في هذا الوجه مع المناسبة في الاشتقاق جاز أن يجري مجراه.

ولا يجوز أن يعمل فيه إلا الفعلُ المحذوف، على تقدير: يجتمعون الجماءَ الغفيرَ، كتقدير: أرسلها تعترِكُ العراكَ، حتى يكون الفعل بتنكيره على معنى الحال، ويكون ما فيه الألف واللام دالًّا عليه وخلفًا منه»[2].

**المثال الثالث: الاسم المعرَّف في: (دخلوا الأولَ فالأولَ):**

قال الرماني: «وتقول: دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، فهذا في موضعِ الحال، وتقديرُه في الأصل: دخلوا مرتَّبين الأولَ فالأولَ، إلا أنَّ العاملَ هو هذا المنكور من قولك: "دخلوا" على جهة الخلف، وصار "الأولَ فالأولَ" نصبًا بالحال على جهة الخَلَف، لا بأنها أصل للحال»[3].

**اعتلال الرماني:**

=

طبقات ابن سلام ١/١٢٣، الشعر والشعراء ١/٢٨٠.

(١) شرح الرماني تحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٣٣-٦٣٥.

(٢) المرجع السابق ص ٦٤٧-٦٤٨.

(٣) شرح الرماني تحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧٣٢.

تكلم الرماني في هذه المسألة عن ثلاث معارفَ وقعت أحوالًا، وهي:

المصدرُ المعرَّفُ بـ(أل) الواقعُ حالًا، نحو: (أرسلها العراكَ)، والاسمُ الموضوعُ موضعَ المصدر، نحو: (مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ)، و(دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ).

ففي المصدر يرى الرماني أنَّ العلةَ في جواز مجيئه حالًا هي الإشعارُ بقوَّة المصدر المنوع للفعل، حيث يقوم مقام الفعل، فكأنه نكرةٌ؛ لأنَّه ناب عن نكرة وهو الفعل، إلا أنه مع ما يستحقه من الإشعار بهذه القوة، فإنه يُكتفى في ذلك بما سُمع منه، ولا يُقاس عليه، واعتلَّ بالاكتفاء بالسماع بأنه لما كان المصدر مغَيَّرًا عن أصله كان حقه ألا يتجاوز ما سمع منه.

وفي الاسم الموضوع موضع المصدر، نحو: (الجماءَ الغفيرَ) يرى أنَّ علةَ نصبه على الحال هي مشابهتُه للمصدر، وتلك المشابهةُ من وجهين: أحدهما: التغييرُ عن الأصل في كل منهما، والآخر: المناسبةُ بينهما في الاشتقاق.

وفي (دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)، يرى الرماني بأنَّ العلة في نصبها على الحال هي: مجيئها نيابة عن الحال المحذوفة: (مرتبين)، التي تبيِّن نوع الدخول، حيث ناسبتها في الدلالة على الترتيب، فصحَّت نيابتها عنها.

**المناقشة والموازنة:**

من الأوصاف اللازمة للحال كما عند الجمهور أن يكون نكرةً، لا معرفة، وهذا وصفٌ لازم، وشرطٌ واجب عندهم، وقد اعتلَّ الجمهور بعدة علل في وجوب تنكير الحال:

فالعلة الأولى: علةُ فرق، أي للتفريق بين الحال وبين الصفة، فالتُزِم تنكيرُه لئلَّا يُتوهَّم كونه نعتًا، إذا كان صاحبه منصوبًا، وحُمل غيرُه عليه[1].

والعلة الثانية: علةُ أصل، لأنه خبرٌ في المعنى، والأصل في الخبر النكرة، وليس

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٢، المقاصد الشافية ٤٣٣/٣، التصريح ٥٧٨/١، الهمع ٢٣٠/٢، شرح الأشموني ٢٥٥/٢.

هناك سببٌ موجب للتعريف يغيِّره عن أصله[١].

والعلة الثالثة: علةٌ مناسبة، لأنه صفةٌ للفعل في المعنى، والفعل نكرة، فصفته كذلك نكرة[٢].

والعلة الرابعة: علةُ تخفيف، فالحال ملازمٌ للفضليَّة، إذ لا يكون في الكلام عمدةً أصلًا، بخلاف غيره من الفضلات، فاستُثقِل واستحقَّ التخفيفَ بوجوب التنكير[٣].

والعلة الخامسة: علةُ تشبيه، حيث إنَّ الحالَ أشبهَ التمييز، فأُعطي حكمه[٤].

والعلة السادسة: لأنَّ الحالَ جوابٌ عن كيف جاء؟ و(كيف) سؤالٌ عن نكرة[٥].

هذه هي علل الجمهور في وجوب تنكير الحال، إلا أنه قد يجيء الحال معرَّفًا، إمَّا بـ(أل)، أو بالإضافة، وقد تحدَّث الرماني عن هذين النوعين، مبتدئًا بالمعرَّف بـ(أل)، وتناول فيه ثلاثة أمثلة، وهي على النحو التالي:

**أولًا: المصدرُ المعرَّف، نحو:( أرسلها العراكَ):**

وردَ عن العرب استعمالُ المصدر المعرَّف بـ(أل) حالًا، كما في الشاهد الذي ذكره الرماني، وفيه شذوذان: المصدريَّةُ والتعريف[٦]، ورأى الرماني أنَّ الإشعارَ بقوة المصدر المنوِّع للفعل هو الذي سوَّغ وقوعه موقع الحال، معتبرًا أنَّ ذلك المصدرَ نائبٌ عن الفعل، حيث حُذف الفعلُ وأُقيم المصدرُ مقامه، فأصبح في حكم

(١) ينظر: شرح المفصل ٦٢/٢، المستوفى ص ٢٨٠، شرح الكافية ١٥/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٩٣، اللباب ٢٨٤/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦، المقاصد الشافية ٤٣٣/٣، تمهيد القواعد ص ٢٢٥٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٦٢/٢، المستوفى ص ٢٨٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦٢/٢، اللباب ٢٨٤/١.

(٦) ينظر: التصريح ٥٨٠/١.

النكرة، فيُفهم من ظاهر كلامه أنَّ هذا المصدر ليس هو الحال في الحقيقة، وإنَّما الحالُ هو العامل المضمر الناصب لهذا المصدر، وهو مذهب الأخفش[١] والمبرد كما في المصادر المنكرة[٢]، قال المبرد: «واعلم أنَّ من المصادر ما يدلُّ على الحال وإن كان معرفةً، وليس بحال، ولكن دلَّ على موضعه، وصلح للموافقة، فنُصِب؛ لأنَّه في موضع ما لا يكون إلا نصبًا، وذلك قولك: أرسلها العراك»[٣].

ثم أنَّ الرماني جعل المقدَّر فعلًا، فتقدير أرسلها العِراك: أرسلها تعترك العراك، وهو مذهب الفارسي[٤]، ووافقهما ابن الشجري[٥]، ومن النُّحاة من ذهب إلى أنَّ أنَّ المقدر اسم مشتق، أي: معتركة العراك[٦]، وذهب ابن طاهر[٧] وابن خروف[٨] خروف[٨] إلى أنَّ العراك نفسه هو الحال، على تأويل معتركة، وليس هنالك عامل مقدَّر ونسبه ابن خروف والرضي إلى سيبويه[٩]، وكان سيبويه قد أَلحق هذا الباب بباب: (صبرًا) و(مشافهةً)، وقد أوَّلَ (العِراك) بـ(اعتراكًا)[١٠] فالتعريف فيها صوري لا أكثر، أي أنها جاءت على صورة المعرفة، وليست بمعرفة على الحقيقة، وإلى هذا

(١) ينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، الارتشاف ص ١٥٧١، شفاء العليل ص ٥٢٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٧/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٠٠.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٠.

(٧) هو أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر، يُعرَف بالخُدَّب؛ لطوله، يُعدُّ من حذَّاق النحويين، ولِدَ في إشبيلية وتلقَّى تعليمه في الأندلس، حيث حفظ كتاب سيبويه، ثم رحل إلى المغرب، واستقرَّ في مدينة فاس، وشرع في تعليم وتلقين كتاب سيبويه، من أبرز تلاميذه أبو الحسن بن خروف، توفي سنة ٥٨٠ هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٨١/٢، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٨) ينظر رأيهما في: الارتشاف ص ١٥٦٤، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية ١٦/٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١.

ذهب الجمهور[١]، قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وقد يجيء الحالُ معرَّفًا بالألف واللام أو بالإضافة، فيُحكم بشذوذه وتأوُّلِه بنكرة»[٢]. وذهب ثعلب إلى أنَّ (العراك) ليست حالًا، ولا واقعة موقع الحال، وإنما هي مفعول ثانٍ لـ(أوردها)، كما تقول: أوردتك الحرب، وقولهم: أرسلها العَراك، مُضمَّن عند الكوفيين معنى: أوردها[٣]، وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (العراك) نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: الإرسالَ الإرسالَ العراكَ، وليس حالًا[٤].

هذه هي مُجمل الآراء والمذاهب في إعراب هذا الشاهد، والأرجح منها هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنها حال مؤوَّلٌ بالنكرة، أي: معتركة؛ وذلك لعدم تكلُّف الإضمار كما قال ابن طاهر[٥].

وكما تقدَّم فإنَّ ظاهر كلام الرماني يفهم منه أنَّ (العراك) ليس بحال وإنما الحال الفعل المقدر، ولكن تعليله واعتذاره عن دخول الألف واللام عليه يوحي بأنه هو الحال، وإلا فإنه لا حاجة للاعتذار إذا كان على التقدير السابق؛ لأنها ليست حالًا، وإنما الحال العامل المقدر[٦].

ثم اعتلَّ الرماني لاقتصاره على السماع، وعدم القياس فيها بأنَّ المصدرَ قد تغيَّر عن أصله، إذ الأصل ألَّا يكون حالًا، وكذلك مجيئه معرَّفًا، فهذان الشذوذان منعا من القياس فيه، بالإضافة إلى قلة السماع فيه، حيث لم يُسمع منه إلا شواهد يسيرة جدًا، منها قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٢٦.

(٣) ينظر رأي ثعلب في: الارتشاف ص ١٥٦٤، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٠.

(٤) ينظر رأي ابن الطراوة في: الارتشاف ص ١٥٦٤، التذييل ١/٧١١، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٠.

(٥) ينظر: التذييل ١/٧١١، تمهيد القواعد ص ٢٢٥٨.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٢٥٨.

فَأَوْرَدَهَا التَّقْرِيبَ والشَّدَّ مَنْهَلًا قَطَاهُ مُعِيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عَاطِفُ[1]

أراد: فأوردها تقريبًا وشدًا، في معنى: مقرَّبًا وشادًّا كما قال السيرافي[2].

بخلاف المصدر المنكَّر الواقع حالًا فإنَّ كثرة المسموع منه سوَّغت القياس فيه على رأي المبرد والرماني على الرُّغم من وجود الشذوذ فيه وهو المصدرية، وقد تقدَّم ذكر ذلك في المطلب السابق[3].

**ثانيًا: الاسمُ المعرَّف الموضوع موضعَ المصدر، في نحو: (مررت بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ):**

والجمَّاء: مؤنث الجمِّ، والغفير: من الغَفر، وهو السِّتر والتغطية، والمراد: الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض من كثرتها[4]، فيرى الرماني أنَّ علةَ نصبه على على الحال هي مشابهتُه للمصدر من جهتين: وهما: التغيير عن الأصل، والمناسبة التي بينهما في الاشتقاق، فالجماء كالعَراك؛ لأنه يُراد بها الجموم الغفير[5]، ولهذه العلة أجراها الرماني مجرى المصدر، في كونها نائبةً عن الفعل المحذوف، فهي في الأصل منصوبة على المصدرية، والناصب لها الفعل المحذوف: (يجتمعون)، كما هو الحال في (أرسلها العراك).

أما سيبويه والجمهور[6] فكانوا يعاملونها معاملة (العراك)، ولكن ليس على

---

(١) البيت من الطويل، لأوس بن الحجر التميمي، في ديوانه ص ٦٩، والرواية فيه: التقريبُ، بالرفع، ولا شاهد فيه حينئذ، والبيت من شواهد شرح السيرافي ٢/٢٥٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٥٩.

(٣) ينظر: المطلب السادس: علة جواز القياس على المصادر المنكرة الواقعة أحوالًا، إذا تنوَّع بها الفعل. ص ١٣٠.

(٤) ينظر: اللسان ص ٦٨٨ (جمم)، وص ٣٢٧٥ (غفر).

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٣٧٥، شرح المفصل ٢/٦٣، شرح التسهيل ٢/٣٢٦، شرح الكافية ٢/٢٠، الارتشاف ص ١٥٦٣، التصريح ١/٥٧٩، الهمع ٢/٢٣١، شرح الأشموني ٢/٢٥٥.

أساس أنها نائبةٌ عن الحال، وإنما هي نفسُها الحال، مؤوَّلةٌ بالنكرة، قال سيبويه: «هذا بابٌ ما يُجعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام، نحو: (العراك)، وهو قولك: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير، فهذا ينتصب كانتصاب العراك»[1]، ثم قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به، على نيَّة مالا تدخله الألفُ واللامُ، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطبةً، ومررتُ بهم طُرًّا، أي جميعًا، إلا أنَّ هذا نكرةٌ لا يدخله الألفُ واللامُ، كما أنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلةِ: العراك»[2].

وقال في موضع آخر: «وزعم يونس أنَّ (وحدَه) بمنزلة عنده، وأن (خمستَهم) و(الجمَّاءَ الغفيرَ) و(قَضَّهم) كقولك: جميعًا وعامةً».

ومؤدَّى كلام كل من سيبويه والخليل ويونس حسب فهمي واحدٌ، وهو طرح (أل) من (الجمَّاءَ الغفيرَ)، فتصبح عندهم في معنى: جميعًا، قال السيرافي: «ونصبُه في قولك: (مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ) على الحال، وقد تقدَّم القولُ أنَّ الحال إذا كانت اسمًا غيرَ مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أنْ جعلا: (الجمَّاءَ الغفيرَ) في موضع المصدر كالعراك، كأنك قلت: الجموم الغفر، على معنى: مررت بهم جامِّين غافرين للأرض»[3].

وقال الرماني: «وقدَّره سيبويه على نية ما لم تدخله الألف واللام؛ ليكونَ على تقدير الحال»[4].

أمَّا ابن يعيش فقد خطَّأَ يونسَ في نية طرح "أل" التعريف، فقال: «وذهب يونسُ إلى أنَّ (الجمَّاءَ الغفيرَ) اسمٌ؛ لأنَّه في موضع مصدر، وأنَّ الألف واللام في نية الطرح، وهذا غيرُ سديد؛ إذ لو جاز مثل هذا، لجاز: مررت به القائم، فتنصبه

(١) الكتاب ١/٣٧٥.

(٢) الكتاب ١/٣٧٥-٣٧٦.

(٣) شرح السيرافي ٢/٢٦٢.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٤٩.

على الحال، وتنوي بالألف واللام الطرح، وذلك غير جائز»[1].

ولعله يشير هنا إلى مذهب يونس والبغداديين، وهو جواز تعريف الحال مطلقًا، وسيأتي الكلام عليه في آخر المسألة بإذن الله.

**ثالثًا: الاسمُ المعرَّف في: "دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ":**

حيث وقع حالًا مع أنه معرفة، والعلة كما قال الرماني هي: مجيئها نيابةً عن الحال المحذوفة: "مرتَّبين"، التي تبيِّن نوعَ وهيئةَ الدخول، لأنَّ الدخول على أنواع: فيكون منه المرتَّب وغير المرتَّب، فلمَّا ناسبتها في الدلالة على الترتيب، صحَّت نيابتُها عنها، ولذلك منع الرماني: دخلوا الواحدَ الواحدَ؛ لِعدم دلالتها على الترتيب، حيث يقول: «ولا يجوز: دخلوا الواحدَ الواحدَ؛ لأنَّه لا يتمكَّن في الدلالة على الترتيب كتمكن: "الأوَّل فالأوَّل"، إذ كان (الأوَّل) يدلُّ على الترتيب من جهة أنه لا يكون إلا قبل ثانٍ، والفاء تدلُّ على الترتيب من جهة أنها لا تكون إلا بعد أوَّل، فلما دلَّ على الترتيب من جهتين، تمكَّن في اقتضائه له، فجاز أن يخلفه، والواحد لا يدل على الترتيب، فلم يجز؛ لِضعفه على الدلالة على الترتيب، وكذلك لا يجوز: دخلوا الرجلَ فالرجلَ»[2].

وهذا تعليلٌ لطيفٌ من الرماني، يكشف لنا قوَّة دلالة: "الأوَّل فالأوَّل" على الترتيب، وكذلك قوة مناسبتها لـ(مرتَّبين).

وما ذهب إليه الرماني من تأويل: (الأوَّل فالأوَّل) بالنكرة، أي: مرتَّبين، هو مذهب سيبويه والجمهور[3]، فهو كما قال سيبويه على تأويل: واحدًا فواحدًا، ودخلوا رجلًا فرجلًا[4].

وأجاز سيبويه: دخلوا الأولُ فالأولُ، بالرفع على البدلية، بينما منع: ادخلوا

---

(١) شرح المفصل ٢/٦٣.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٦، شرح الكافية ٢/٢١، المقاصد الشافية ٣/٣٤٣، الارتشاف ص ١٥٦٤، التصريح ١/٥٧٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

الأولُ فالأولُ؛ لأنه لا يعمل "ادخل" في فاعل ظاهر، فلا يصحُّ البدلُ فيه[1]، وذهب عيسى بن عمر إلى جوازه، وعلة جوازه: هي أنَّ (ادخلوا) في معنى: ليدخلوا، أي: ليدخلوا قومُك، وهذا حمل على المعنى[2]، وهو على قياس قول الشاعر:

لِيُبْــكَ يَزِيــدُ ضَــارِعٌ لِخُصُــومةٍ وَمُخْتَــبِطٌ مِمَّــا تُطِــيحُ الطَّــوائحُ[3]

قال الرماني: «وامتنع سيبويه من إجازته مع أنَّه على قياس هذا، لأنه لم يطِّرد به بابٌ فيجوز فيه القياس، ولا هو أصلُ الكلام، فلهذا لم يُجزه، ولو جاء في كلام العرب لحمله على هذا الوجه»[4].

فالرماني هنا موافقٌ لسيبويه في عدم القياس على النَّادر أو الشَّاذ، ويرى أنَّ من شرط القياس: اطراد المقيس عليه.

وهناك من ذهب إلى جواز مجيء الحال معرفة، وهو مذهب يونس والبغداديين،[5] فيجوز عندهم: جاء زيدٌ الراكبَ، بالنصب على الحال، وعلتُهم في ذلك أمران هما: السَّماع، والقياس على الخبر، فالسَّماع كما في نحو: (أرسلها العراك)، و(مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ)، و(مررتُ به وحدَه)، و(جاؤوا قضَّهم

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) البيت من الطويل، واختلف في نسبته، حيث نسبه سيبويه (الكتاب ٢٨٨/١) إلى الحارث بن نهيك النهشلي، ونسبه البغدادي في الخزانة ٣٠٩/١، إلى نهشل بن حري.
والمعنى: ليبكي يزيدَ كلُّ من هو ذليلٌ وضارعٌ في الحرب، والشاهد فيه: حذف الفعل، وإبقاء الفاعل اكتفاءً بما ذكر، حيث ناب (لِيُبكَ) مناب (لِيَبْكِ).
وروي البيت: (لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والبيت من شواهد: شرح السيرافي ٢٨٨/٢، شرح المفصل ٨٠/١، شرح الكافية ١٩٨/١، أوضح المسالك ٩٣/٢، التصريح ٤٠١/١.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧٣٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٢، تمهيد القواعد ص ٢٢٦٥، التصريح ٥٨٠/١، الهمع ٢٣٠/٢، شرح الأشموني ٢٥٥/٢.

بقضيضِهم)، قال سيبويه: «وأمَّا يونس فيقول: مررتُ به المسكينَ، على قوله: مررتُ به مسكينًا، وهذا لا يجوز؛ لأنَّه لا ينبغي أن يجعله حالًا ويُدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررتُ بعبدِ الله الظريفَ، تريد ظريفًا»(١).

وهذا نصٌ صريحٌ من سيبويه على امتناع تعريف الحال، بل ويعدُّه قبيحًا، حيث يقول: «فإذا كان الاسم حالًا يكون فيه الأمر، لم تَدخله الألف واللام ولم يُضَف، لو قلت: ضربته القائمَ، تريد: قائمًا، كان قبيحًا، ولو قلت: ضربتهم قائميهم، تريد: قائمين، كان قبيحًا»(٢).

قال ابن هشام: «ومذهب يونس والبغداديين مردودٌ من وجهين:

أحدهما: أنه قياسٌ على الشاذ، وإنما يُقاس على الأعمِّ والأغلب.

والثاني: أنهم عرَّفوا هذه الألفاظ؛ لأنَّ الحالَ في الحقيقة أسماء كانت عاملة فيها، ثم حُذفت وأقيمت هي مقامها، والأصل: أرسلها معتركةً العراكَ، وجاء زيد متَّحدًا وحدَه، وطلبته مجتهدًا جهدَه، وجاؤوا منقضِّين قضَّهم، أما الأوَّلَ فالأوَّلَ، والجمَّاء الغفيرَ، فمَّما شذَّت فيه زيادةُ (أل) وذلك لا يُقاس عليه»(٣).

أمَّا الكوفيون فأجازوا مجيء الحال من النكرة إذا كان فيه معنى الشرط، كقولهم: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وعبدُ الله عندنا الغنيَ فأمَّا الفقير فلا، والتقدير: عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا ساءَ، وعبد الله عندنا إذا استغنى، فأمَّا إذا افتقر فلا، ولم يجوِّزوا: جاءَ زيدٌ الراكبَ؛ لأنه ليس فيه معنى الشرط(٤).

أما البصريون فكانوا يتأوَّلون ما ذكره الكوفيون بـ(كان)، أي: إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسيءَ(٥).

---

(١) الكتاب ٢/٧٦.

(٢) المرجع السابق ١/٣٧٧.

(٣) شرح اللمحة ٢/١٧٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٢-١٥٦٣، تمهيد القواعد ص ٢٢٦٥- ٢٢٦٦، التصريح ١/٥٨٠، شرح الأشموني ٢/٢٥٦.

(٥) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٢-١٥٦٣، تمهيد القواعد ص ٢٢٦٥- ٢٢٦٦، التصريح =

ويرى الجمهور بأنَّ التعريف في: أرسلها العراكَ، ومررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، ونحوها، تعريف صوري لا أكثر، وأنها مؤوَّلة بالنكرة، والعلة في تأويلها بالنكرة هي خروجُها عن الأصل، إذ الأصل في الحال ألا يكون إلا نكرة[1].

❁❁❁

=

التصريح ١/٥٨٠، شرح الأشموني ٢/٢٥٦.

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٦٣، شرح التسهيل ٢/٣٢٦، شرح الكافية ٢/٢٠، الارتشاف ص ١٥٦٣، التصريح ١/٥٧٩، الهمع ٢/٢٣١، شرح الأشموني ٢/٢٥٥.

**المسألة الثانية: علةُ جوازِ النَّصبِ على الحالِ في المعرَّفِ بالإضافة.**

**نص المسألة:**

**المثال الأول: (مررتُ به وَحْدَه):**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الاسم الذي بمنزلة المصدر المضاف، وهو في موضع الحال، النَّصبُ بفعلٍ محذوف، ليكون ذلك الفعلُ المحذوفُ هو الحال، وهذا المعرفةُ الذي وقع موقعَه دليلٌ عليه، ولا يجوز أنْ يكونَ العاملُ فيه الفعلُ المذكورُ من غير حذف؛ لأنَّه يفيد أن تكون المعرفةُ حالًا...، وتقول: **(مررتُ به وَحْدَه)**، فينتصبُ على معنى: أفردتُه بمروري وحدَه، أو اختصصته بمروري وحدَه، ثم يُحذف هذا الفعل؛ لأنَّ (وحدَه) يقتضي الاختصاص به دون غيره، إذ فيه معنى التوحيدِ في هذا الوجه»[1].

**المثال الثاني: (كلمتُه فاهُ إلى فِيّ):**

وقال: «الذي يجوزُ في اسمِ الجنسِ المحمولِ على الفعلِ المحذوف إذا كان قد وقع موقعَ مصدرٍ يقتضيه الفعلُ المذكورُ، وصحَّ فيه معنى المجعول، أن يُنصبَ على الحال بتقدير حذفِ الحال، وكونِ اسمِ الجنس خلفًا منها، ولا يجوز إذا لم يكم قد وقع المصدرُ الذي يقتضيه الفعلُ المذكور، أو يصحُّ فيه معنى الجَعْلِ أنْ يُنصبَ على هذا الوجه، فتقول على هذا الأصل: **(كلمتُه فاهُ إلى فِيّ)**، لأنَّه وقعَ موقعَ: كلمتُه مشافهةً، وفيه معنى: جاعِلًا فاهُ إلى فيّ، فقد صحَّ النصبُ على هذا الوجه الذي بيَّنا، ولو قلت: كلمتُه يدَه في يدِي، لم يجز النَّصبُ على الأصل الذي ذكرنا؛ لأنَّه لم يقع موقعَ مصدرٍ يقتضيه الفعلُ المذكور؛ لأنَّ (يدَه في يدي) ليس من صفة الكلام التي يتخصَّص بها الكلام حتى يختلفَ حكمُه كاختلافِ حكمِ المشافهة والمكاتبة والمراسلة»[2].

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٧٠٨، ٧١٤.

**اعتلال الرماني:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن مثالين من أمثلة المعرَّف بالإضافة الواقعةِ حالًا، أحدهما: (مررتُ به وَحْدَه)، والآخَر: (كلمتُه فاهُ إلى فِيّ)، واعتلَّ فيهما الرماني على مجيء الحال منهما على الرغم من كونهما معرفتين على النحو الآتي.

ففي (**مررتُ به وَحْدَه**): يرى الرماني أنَّ المصدرَ المضافَ (وَحْدَه) مؤولٌ بالنَّكرة، أي: (منفردًا، أو خصوصًا)، الذي يدلُّ عليها الفعلُ المحذوف: أفردته أو اختصصته، والعلة في هذا التأويل: هي أنَّ (وَحْدَه) معرفةٌ، والحالُ لا يكون من المعرفة، ولو كان نكرةً لما أُحتيج إلى هذا التأويل[1]، ولأنَّ (وَحْدَه) أيضًا يقتضي الاختصاص به دون غيره، لِما فيه من معنى التوحيد.

أمَّا في قولهم: (**كلمتُه فاهُ إلى فِيّ**) فقد اعتلَّ الرماني في نصب (فاه) على الحال مع كونه معرفةً، بعلتين:

إحداهُما: وقوعُ (فاهُ إلى فيّ) موقعَ المصدرِ النَّكرة (مشافهةً)، الذي يدلُّ على تنوُّع فعلِه، حيث دلَّ على خلاف معنى: كلمتُه مراسلةً، أو مكاتبةً، أو إيماءً، فيكون (فاهُ إلى فيّ) مؤوَّلًا بالنكرة (مشافهةً)، وواقعًا موقعَها.

والعلةُ الأخرى: هي أنْ يصحَّ في (كلمتُه فاهُ إلى فيّ) معنى المجعول، أي: جاعلًا فاهُ إلى فِيّ.

ورأى الرماني أنَّه إذا تخلَّف أحدُ هذين الشرطين لم يصحَّ إعرابُ اسمِ الجنس حالًا، ثمَّ مثَّل لذلك بقولهم: (كلمتُه يدُه في يدي)، حيث تخلَّف الشرط الأول وهو: وقوعُ اسمِ الجنسِ موقعَ المصدر؛ لأنَّ (يده في يدي) ليس مبيِّنًا لنوعِ الفعل (كلمتُه)[2].

ثم مثَّل لتخلُّف الشَّرط الثاني بقولهم: بعتُه ربحُ الدرهمِ درهمٌ، فلا يجوز فيه إلَّا الرفع؛ لأنَّه لا يصحُّ فيه معنى (جاعلًا)؛ وذلك لأنَّ تحديدَ الرِّبح ليس من فِعل

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٧٠٨.

البائع، وإنما هو أمر يُتَّفَقُ عليه بينه وبين المشتري، فليس البائعُ هو الجاعل له، ولا يدخل تحت أفعاله[1].

**المناقشة والموازنة:**

في هذه المسألة تحدَّث الرماني عن مثالين من أمثلة المعرف بالإضافة الواقعةِ حالًا، وعن عِلَل مجيء الحال منهما مع كونهما معرفتين، وذلك على النحو الآتي:

أمَّا المثال الأول: (**مررتُ به وَحْدَه**):

فيرى الرماني أنَّ (وحده) مؤول بالنكرة (منفرِدًا، أو خُصوصًا)، وعلةُ التأويل على هذا المعنى هو ما يقتضيه (وحده) من الاختصاص به دون غيره، ففيه معنى التوحيد، فلا يجوز فيه إلا النَّصبُ؛ كالمصدرِ تمامًا، من حيث إنه يتصرَّف من لفظه ما هو في معنى الفعل: كالتوحيد والإيحاد، فلم يجز فيه مالا يجوز في المصدر، بخلاف اسم العدد، حيث يجوز فيه النصبُ والجرُّ، تقول: (مررتُ بهم ثلاثتَهم، أو ثلاثتِهم)؛ وذلك لشَبهِهِ المتكافِئ مع (كلِّهم) و(وحدَهم)، فيجوز فيه الوجهان، ولكن بحسب المعنى، فإن كان المعنى: إفرادَهم بالمرور وعدم مجاوزتهم، حُمِلت على (وحدَهم).

وإن كان المرادُ التَّعميمَ، أي: لم أُبْقِ مِن هؤلاءِ الخمسةِ أحدًا، فالمعنى: يحتمل أنْ تكونَ قد مررتُ بغيرهم أيضًا، حُمِلت على (كلِّهم)،[2]، وهذا قولُ الخليلِ كما حكاه سيبويه[3].

وما ذهب إليه الرماني في نصب (وحدَه) على الحال وتأويله بالنكرة أي: (منفردًا أو مخصوصًا) هو مذهب كل من الخليل وسيبويه والجمهور[4].

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧١٤.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٤٢-٦٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٧٤/١، الأصول ١٦٥/١، شرح السيرافي ٢/ ٢٦٤، شرح المفصل ٦٣/٢، شرح التسهيل ٣٢٦/٢، الارتشاف ص ١٥٦٦، شرح التصريح ٥٧٨/١، شرح الأشموني ٢٥٥/٢، الهمع ٢٣٢/٢.

قال سيبويه: «وزعم الخليلُ -رحمه الله- حيث مثَّل نصبَ (وحدَه) و(خمستَهم)، أنه كقولك: أفردتُهم إفرادًا»[(١)]، وقال عن علة تأويل (وحده) بـ(منفردًا): «إنما هو من معنى التفرد»[(٢)].

وإلى ذلك ذهب المبردُ أيضًا، حيث قال: «أمَّا قولُك: مررتُ بزيدٍ وحدَه، فتأويلُه: أوحدتُه بمروري إيحادًا، كقولك: أفردتُه بمروري إفرادًا، وقولك: (وحدَه) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النَّصب»[(٣)].

وهناك مذاهبُ أُخرى في (وحدَه) خلاف ما ذهب إليه الرماني والجمهور، وهي:

مذهب يونس[(٤)] وهشام -في أحدِ قوليه[(٥)]- ونسبه الرَّضي إلى الكوفيين[(٦)]: أنَّ (وحدَه) منصوبٌ على الظَّرفية، أي أنَّه يجري مجرى (عنده)، فالمعنى في (مررتُ به وحدَه) أي: مررتُ به على حيالِه، وكان الأصل: مررتُ به على وحدِه، ثمَّ حُذِف حرفُ الجرِّ فنُصِب على الظَّرف.

واستدلَّ يونسُ على ظرفيَّتِه بالسَّماع، حيث حكَى: (جَلَسا على وَحْدَيهِما)، وحكَى أيضًا: (زيدٌ وحدَه)[(٧)]، والتقدير فيه: زيدٌ موضعُ التفرد، فيكون بذلك خبرًا لا حالًا، قال أبو حيان: «وإذا جعلتْه العربُ خبرًا، لم يصلح أنْ يقعَ حالًا، من حيث لم يجز: زيدٌ قائمًا، ولا: عمرٌو جالسًا»[(٨)].

وردَّ ابنُ عصفور مذهبَ يونس بقوله: «أمَّا يونسُ فالذي يدلُّ على فساد

---

(١) الكتاب ١/٣٧٤.

(٢) المرجع السابق ١/٣٧٥.

(٣) المقتضب ٣/٢٣٩.

(٤) ينظر مذهب يونس في: الكتاب ١/٣٧٤، الأصول ١/١٦٥، شرح السيرافي ٢/ ٢٦٤، شرح المفصل ٢/٦٣، شرح الجمل ٢/٢٦٩، الارتشاف ص ١٥٦٦.

(٥) ينظر مذهب هشام في: الارتشاف ص ١٥٦٦، التذييل ٤/٧٧، الهمع ٢/٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٠.

(٧) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٦، التذييل ٤/٧٧، الهمع ٢/٢٣٢.

(٨) التذييل ٤/٧٩.

مذهبِه أنَّ ما ليس بزمانٍ ولا مكانٍ لا ينبغي أنْ يُجعلَ ظرفًا بقياس»[(١)].

ومذهبٌ آخرُ ليونسَ وهو أنَّ (وحدَه) مما نُصِب على الحال، وهو في لفظ المعرفة، فهو بمنزلة: متوحِّدًا، ومنفردًا[(٢)].

ولهشامٍ كذلك قولٌ آخرُ في (وحده): وهو أنَّه مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحال، وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، ودليلُه على ذلك ما حكاه الأصمعي: (وحَدَ يَحِد)، والتأويل عند هشام: (زيدٌ وحَدَه وحْدَه)، كما قيل: زيدٌ إقبالًا وإدبارًا، والمعنى يُقبِل إقبالًا ويُدبر إدبارًا[(٣)].

ونقل السِّيرافي عن الزَّجاج أنَّه ذهب إلى أنَّ (وحدَه) مصدرٌ، هو للفاعل دون المفعول، فإذا قلت: مررتُ به وحدَه، كأنَّك قلت: أفردتُه إفرادًا[(٤)].

قال ابن عصفور: «ومما يدلُّ على أنَّ (وحدَه) ليس بمصدر: أنه لو كان مصدرًا لتصرَّف، فكان يكون فاعلًا، ومفعولًا، كما يكون: (قتله صبرًا) وبابه، فلولا أنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدر لما امتنع من التصرف»[(٥)].

هذه أبرزُ مذاهب النحويين في إعرابِ (وحده)، وكان الرماني يذهب إلى رأي الخليل وسيبويه، والجمهور، ولم يذكر من المذاهب الأخرى إلا مذهبَ يونس الذي يقول بظرفية (وحده).

بقي الإشارة إلى أنَّ (وحده) لم يُستعمل إلا منصوبًا، إلا ما ورد شاذًّا كما قال ابنُ يعيش[(٦)]، فقد جاء مجرورًا بالإضافة في مواضع متعدِّدة، منها ما هو للمدح، ومنها ما هو للذَّم.

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٦٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٤، شرح المفصل ٢/٦٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٧، التذييل ٤/٧٧.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢/٢٦٩.

(٦) شرح المفصل ٢/٦٣.

فأمَّا التي للمدح قولُهم: (هو نسيجُ وحدِه)، أي: انفراده، وهو في الأصل: الثوب الرَّقيق لا يُنسج على منوالِه غيرُه، ويُقال هذا للرجل إذا أُفرد بالفضل[1]، وكذلك قولهم: (قَرِيع وحدِه)، أي: الذي لا يُقارعه في الفضل أحد[2].

وأمَّا التي للذَّم، فقولهم: (جُحَيش وحدِه)، و(عُيَير وحدِه) و(رُجَيل وحدِه)، وتُقال للرجل المعجَب برأيه، الذي لا يشاورُ أحدًا، ولا يخالط أحدًا في رأي، ومعناه أنَّه ينفرد بخدمة نفسه[3].

قال الرماني: «وأجاز المازني: هذا جُحَيشُ نفسِهِ، وجُحَيشُ وحدِهِ، ولم يُجِز إلَّا: نسيجُ وحدِهِ، دون نسيج نفسِهِ؛ لأنَّه مثَلٌ، والأمثالُ لا تُغيَّر»[4].

**المثال الثاني: (كلمتُه فاه إلى فِيّ):**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في نصبِ اسمِ الجنس (فاه) على الحال، في قولك: (كلمتُه فاهُ إلى فِيّ) أمران:

أحدُهما: تأويلُه بالمصدر النكرة (مشافهةً).

والآخَر: صحَّة معنى الجَعْل فيه، أي: جاعلًا فاهُ إلى فيّ.

وما ذهب إليه الرماني من تأويل (فاه إلى في) بـ(مشافهةً) هو مذهبُ سيبويه والجمهور[5]، قال سيبويه: «هذا بابٌ ما ينتصبُ من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يقع فيه الأمر، فينتصبُ لأنَّه مفعولٌ به، وذلك قولك: كلمتُه فاهُ إلى فيّ، وبايعتُه يدًا بيَدٍ، كأنه قال: مشافهةً، ونقدًا، أي: كلمتُه في هذه

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٥، شرح المفصل ٢/٦٣، اللسان (وحد) ص ٤٧٨١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٠، اللسان (وحد) ص ٤٧٨١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٥، شرح المفصل ٢/٦٣، اللسان (وحد) ص ٤٧٨١.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٦٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٩١، المقتضب ٣/٢٣٦، شرح السيرافي ٢/٢٨٢، شرح المفصل ٢/٦١، شرح الكافية ٢/٢١، الارتشاف ص ١٥٥٩، المساعد ٢/١٠، التصريح ١/٥٧٥.

الحال»[1].

وجعلها المبرِّدُ من الأسماء التي توضع موضعَ المصادر، وأوَّلَ (فاهُ إلى فيّ) بـ(مشافهة)، وعدَّها من نعتِ الفعل[2].

وقال السيرافي: «اختلف الناس في ما نَصَب (فاه)، فأصحابنا يقولون: إنَّ الناصبَ: (كلمته)، وإنَّه لا إضمار فيه، وجعلوه نائبًا عن: (مشافهة) التي معناها: مشافهًا، وجعلوه من الشَّاذ المحمول على غيره، لأنَّه معرفةٌ، وأنَّه اسمٌ غيرُ صِفة»[3].

وذهب الكوفيون[4] إلى أنَّ (فاه) مفعولٌ به، وأنَّه منصوبٌ بإضمار: (جاعلًا)، وأصلُ الكلام: كلمته جاعلًا فاهُ إلى فيّ، ووافقهم الفارسي -كما نُقل عنه- في مسألة الإضمار، إلا أنه رأى أنَّ (فاه) حالٌ نائبةٌ منابَ (جاعلًا)، وأنَّ العاملَ فيها: (كلمته)، وليست الحال المحذوفة[5].

وممَّن وافقهم كذلك ابنُ الشَّجري حيث قال: «وكلمتُه فاهُ إلى فيّ، أي: جاعلًا فاهُ إلى فيّ، فحذفوا الحالَ وبقي معمولُها»[6].

وفي كلام الرماني ما يوافق رأي الكوفيين، حينما قال: «وفيه معنى: جاعلًا فاهُ إلى فيّ»، وكذلك حينما علَّق على عنوان سيبويه بقوله: «وإنما جاء في نسخةٍ أنَّه (حالٌ) وفي أخرى أنَّه (مفعولٌ) وليس بمتناقض، على أنَّ (فاهُ) مفعولٌ من حيث حقيقتِه في نفسِه، وفي موضعِ الحال من حيثُ أنَّه وقع موقعَ: جاعلًا فاه إلى

(١) الكتاب ٣٩١/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٦/٣.

(٣) شرح السيرافي ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في: شرح السيرافي ٢٨٢/٢، شرح المفصل ٦١/٢، شرح الكافية ٢١/٢، الارتشاف ص ١٥٥٩، المساعد ١٠/٢، التصريح ٥٧٥/١.

(٥) ينظر رأي الفارسي في: الارتشاف ص ١٥٥٩، المساعد ١٠/٢، ولم أقف عليه فيما لدي من كتبه.

(٦) أمالي ابن الشجري ١٩/٣.

فيّ»[1].

فكأنَّ الرماني يجمع بين القولين، فيوقعُه موقعَ المصدر (مشافهةً)، ويجعله كذلك في موضع المفعول به بإضمار (جاعلًا).

وقد أُعترِض على مذهب الكوفيين في هذه المسألة بعدة اعتراضات، منها:

امتناعُ القياس فيها، قال السِّيرافي: «ولو كان الأمرُ على ما قالوا من إضمار (جاعل)، ما كان فيه شذوذٌ، ولجاز أن يقال: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل بهذا أحدٌ، فدلَّ على أنَّه شاذٌّ، كما قال أصحابنا، فلذلك لم يُقَس عليه»[2].

ومنها أيضًا: منعُهم من تقدُّمِ (فاه) منصوبًا، فمنعوا أن يُقال: فاهُ إلى فيّ كلمتُه، مع قولهم: إنَّ العاملَ فيه: جاعل، ويلزمُهم جوازه؛ لأنَّ جاعلًا لا يُمنع من العمل فيما قبله[3].

ومنها كذلك: ما ذكره ابنُ عقيل أنَّه أمرٌ لا يُحتاج إليه، ولم يُؤلف في هذا الباب[4].

وذهب الأخفشُ إلى أنَّ الأصلَ في (كلمتُه فاهُ إلى فيّ): مِن فِيه إلى فيّ، فحُذف حرفُ الجرِّ، فانتصب (فاه)[5].

واعترض عليه المبرد بأنَّ هذا لا يُعقل؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتكلم من فمِ غيره، وإنما كلُّ إنسانٍ يتكلم من فِي نفسِه، ولو كان الأمر كما قال الأخفشُ لكان الوجهُ

(١) شرح الرماني بتحقيق د. المتولي الدميري ص ٧١٤.

(٢) شرح السيرافي ٢/٢٨٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: المساعد ٢/١٠.

(٥) ينظر رأي الأخفش في: شرح السيرافي ٢/٢٨٢، شرح المفصل ٢/٦١، شرح الكافية ٢/٢١، الارتشاف ص ١٥٥٩، المساعد ٢/١٠، التصريح ١/٥٧٥.

أنْ يُقال: كلمتُه من فِيّ إلى فِيه[1].

ورأى الفارسي أنَّ ما قاله الأخفش متقبَّل من جهة المعنى، وذلك على سبيل التضمين، فإنَّ (كلمتُه) تضمنَّت معنى (كلمني)، وكلَّمني مِن فِيه صحيحٌ، أي: لم يكلِّمني بكتابة أو واسطة[2].

إلا أنَّ ما ذهب إليه الأخفش يقتضي بالتزام حذفِ الحرف، واعتُرِض عليه بأنَّه لم يوجد حذفُ حرفٍ ملتزمًا[3].

قال ابن مالك بعد أن ذكر هذه المذاهب: «وأَولَى المذاهب أوَّلُها ــ يقصد مذهبَ سيبويه والجمهورــ ؛ لأنَّه قولٌ يقتضي تنزيلَ جامدٍ منزلةَ مشتق، على وجهٍ لا يلزم منه لبسٌ ولا عدمٌ للنضير، وذلك موجودٌ بإجماعٍ في هذا الباب وغيره، فوجب الحكمُ بصحته، ومن نظائره المستعملةِ في هذا الباب: بايعتُه يدًا بيدٍ، وبعتُ الشاةَ شاةً ودرهمًا، والبُرَّ قفيزًا بدرهمٍ، والدارَ ذراعًا بدرهمٍ، ولا خلاف في أنَّ: (يدًا)، و(شاةً)، و(قفيزًا)، و(ذراعًا)، منصوبةٌ نصبَ الحال، لا نصبَ المفعول به، ولا نصبَ المسقَطِ منه حرفُ الجر، فإذا أُجرِي ذلك المجرى: (كلمتُه فاهُ إلى فِيّ) توافقت النظائر، وأُمِن الضَّائر، بخلاف تقديرِنا: (جاعلًا)، أو: (مِن)، فلا نظيرَ له في هذا الباب، وفي التقدير ضعفٌ زائد؛ وهو أنَّه يلزم منه تقدير (مِن) في موضع (إلى)، ودخول (إلى) في موضع (مِن)؛ لأنَّ غايةَ كلامِ المتكلِّم فمُه، لا فم غيره المخاطب، فلو كان معنى (مِن) مقصودًا، لقيل: كلمتُه مِن فِيَّ إلى فِيه، على إظهار (مِن)، و(كلمتُه فِيَّ إلى فِيه) على تقديرها»[4].

وذهب الجمهور إلى عدم القياس على (كلمتُه فاهُ إلى فِيّ)، بل يُقتصَر فيه على المسموع؛ وذلك لشذوذه من عِدَّة أمور[5]:

---

(١) ينظر اعتراض المبرد في: الارتشاف ص ١٥٥٩، المساعد ٢/١٠.

(٢) ينظر رد الفارسي في: المساعد ٢/١٠.

(٣) ينظر: المساعد ٢/١٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٢٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٥، المساعد ٢/١٠.

الأوَّل: إيقاعُ جامدٍ موقعَ مشتقٍ.

والأمر الثاني: إيقاعُ معرفةٍ موقعَ نكرةٍ.

والأمر الثالث: إيقاعُ مركَّبٍ موقعَ مُفردٍ.

وخالف هشامٌ الجمهورَ في ذلك[1]، حيث أجاز القياسَ على (كلمتُه فاهُ إلى فِيَّ)، وذكر ابنُ خروف أنَّ الفراء حكَى أنهم قالوا: كلمتُه فاهُ إلى فِيّ، وحاذيتُه ركبتَه إلى ركبتي، وجاورتُه منزلَه إلى منزلي، وفاضلتُه قوسَه عن قوسي، وصارعتُه جبهتَه على جبهتي، وقالوا هذا كلَّه بالنَّصبِ والرَّفع[2].

ويمتنع الانفراد في هذا المثال وما شابهه، بل لا بُدَّ من إتباعه بما بعده، فلا يجوز: كلمته فاهُ، حتى تقول: إلى فِيَّ؛ لأنَّك تقصد: مشافهةً، والمشافهةُ لا تكون إلَّا من اثنين[3].

ويجوز الرفع في هذا المثال، ولكن على تقدير الواو، قال سيبويه: «وبعضُ العرب يقول: كلمتُه فُوه إلى فِيّ، كأنَّه يقول: كلمتُه وفوه إلى فِيّ، أي كلمتُه وهذه حاله، فالرفعُ على قوله: كلمتُه وهذه حاله، والنَّصبُ على قوله: كلمتُه في هذه الحال»[4].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٥، الارتشاف ص ١٥٦١، المساعد ٢/١٠.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٩٢، شرح المفصل ٢/٦٢.

(٤) الكتاب ١/٣٩١.

**المطلب الثامن:**

## علة اختيار النصب على التمييز في البيت:

**مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّـى ذَهَـبْنَ كَلَاكِـلًا وَصُـدُورا**

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وأما قول جرير:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورا[1]

فحمله سيبويه على الحال، وقدرها على (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخُرًا)[2]، أي: ذهب متقدِّمًا، وذهب متأخِّرًا، وهو مصدرٌ وقعَ موقعَ الحال، وفي البيت اسمُ جنسٍ وقعَ موقعَ الحال.

وذهب أبو العباس إلى أنَّه تمييزٌ بمنزلة: (طبتَ بذلك نفْسًا)؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ جاء بعد مُبهَم يحتمل الوجوه، فاقتضاءُ التمييزِ كاقتضاء (طبتَ بذلك نفْسًا)[3]، وكِلا القولين عندي مُحتمَل، وقولُ أبي العباس أسهلُ؛ لأنَّ التمييز فيه أظهر»[4].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ إعرابَ المبرد لـ(كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) حيث نصبَه على التمييز، أي: ذهبتْ كلاكلُها وصدورُها، بالقياس على (طبتَ بذلك نفْسًا)، أسهلُ وأوضحُ من إعراب سيبويه، الذي نصبَه على الحال، أي: ذهبْنَ ناحلاتٍ، وقاسه على (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخُرًا)، في معنى: (متقدِّمًا) و(متأخِّرًا).

---

(١) البيت من الكامل، ينظر: ديوان جرير ص ٢١٤.

وهو من شواهد الكتاب ١٦٢/١، شرح السيرافي ٢٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/٢، الارتشاف ص١٦٢٣، البحر المحيط ٣٠١/٧، تذكرة النحاة ص ٢٥٢، الخزانة ٩٨/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٢/١.

(٣) لم أعثر على قول المبرد في المقتضب أو الكامل، وينظر قوله في: التذكرة ص ٢٥٠.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٠٦-٤٠٧.

واعتلَّ الرماني لترجيحِه قولَ المبرد على قول سيبويه: بأنَّ(كلاكلًا) و(صدورًا) اسمُ جنسٍ، وحمْلُه على التمييز أولَى من حملِه على الحال؛ لأنَّ مجيءَ اسمِ الجنس حالًا على خلاف الأصل، ولأنَّه جاء مُفسِّرًا بعد مُبهم يحتمل الوجوه، فالتمييز فيه أظهر؛ لاطِّراده في بابه، باعتباره منقولًا من الفاعل، والمعنى: ذهبَتْ كلاكلُها وصدورُها.

**المناقشة والموازنة:**

اختلف النحاة في إعراب هذا البيت، الذي يصف فيه الشاعرُ جرير بنُ عطية إبلًا أصابها دأَبَ السَّير حتى آلَتْ حالُهنَّ إلى هذا، وخَصَّ الهواجرَ واللَّيلَ لأنَّهما أوقاتُ الراحةِ لأكثر الحيوان، فالعملُ فيها تعبٌ مؤثِّر في أبدانها[1].

واختلافُ النحاة في إعراب هذا البيت سببُه اختلافُهم في فهم المعنى المقصود من مراد الشاعر، وقد انقسموا فيه إلى مذهبين في الإعراب:

**أحدهما:** مذهبُ سيبويه[2]، وهو النصب على الحال، وقاسه على المصدر المؤوَّل بالمشتق: ذهب قدمًا، وذهب أُخرًا، أي متقدِّما ومتأخِّرًا.

**أما المذهب الآخر:** فهو مذهبُ المبرد[3]، وهو النَّصبُ على التمييز، ومرادُه: أنَّ هذه الإبل ذهبت كلاكلُها وصدورُها، من دأَبِ السير، فنَقَل ثم نصب، فهو تمييزٌ منقولٌ عن الفاعل

وهذا المذهبُ هو الذي مال إليه الرماني، لاطِّراده في بابه، بخلاف لو أُعرِب حالًا، فإنَّه على غير الأصل؛ لكونِه اسمَ جنسٍ، والأصلُ في الحال أنْ يكون مشتقًّا.

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٦٢.

(٣) لم أقف على قول المبرد في المقتضب أو الكامل، وينظر قوله في: النكت ١/٣٩١، تذكرة النحاة ص ٢٥٠.

وممَّن وافقَ المبرد في هذا الإعراب الأعلمُ صاحبُ النكت[1]، بل ذهب إلى أنَّ مرادَ سيبويه إنما هو النصبُ على التمييز، وليس الحال، وإنما عبَّر بالحال لقُرب ما بينهما، حيث قال: «والقولُ عندي: أنَّ نصبَ هذه الأشياء في الأبيات على التمييز دون الحال، على ما ذكره المبرد وغيرُه، وأنَّ سيبويه -رحمه الله- لم يقصد إلا هذا، وأنَّ مَن تأوَّل عليه نصبَه على الحال واتبعه فيه مُخطئ، كما أنَّ من ظنَّ به ذلك ولم يتبعه فيه مُخطئ في ظنه، أو متعسِّف عليه، وقد كان -رحمه الله- أذكرَ وأعلمَ مِن أنْ يغلطَ هذا الغلط فيوهم أنَّ (الكلكلَ)، و(الصَّدرَ)، و(الكاهلَ)، ونحوَها من الأعضاء والجواهر أنْ تكونَ أحوالًا، كالأعراض من الأفعال، وما أُجري عليها من الصِّفات، وما كان في معناها، ولكنَّه سمَّى التمييزَ حالًا لتناسبِهما بوقوعِهما فضلتين نكرتين، ولِعملِ الفعلِ ومعناه فيهما، فعبَّر عن التمييز بالحال، كما يُعبر عن الحال بالتمييز -إنْ شاء- لاشتراكهما في اللَّفظ والمعنى»[2].

فالأعلمُ إذن يرى بأنَّه لا خلافَ في الحقيقة بين سيبويه والمبرد، وإنما هو خلافٌ لفظيٌّ لا أكثر، وأنَّ سيبويهَ يذهب إلى أنَّ (كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) منصوبٌ على التمييز.

لكنَّ أبا حيان ذكر أنَّ من تكلَّم على الكتاب كافة ذهبوا إلى أنَّ مرادَ سيبويه هو النصبُ على الحال، ونقل عن ابن خروف قولَه: «لم يختلف المتقدِّمون عن سيبويه أنه أراد الحال، ونصُّه لا احتمالَ فيه»[3]، ومؤدَّى كلام ابن خروف أنَّ سيبويه إنما أراد الحال لا التمييز، وأنَّ الأكثرين من شُرَّاح كتابه فهموا عنه هذا.

أمَّا ابنُ الطراوة فقد ذهب إلى خلافِ ذلك، حيثُ جعل الأكثرين هم من فهموا عن سيبويه التمييز، فقال: «نصَبَ (كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) على الحال، وهو الصواب، ولم يفهموا عنه، وجعلوه تمييزًا؛ لموضعه من الجمود»[4].

---

(١) ينظر: النكت ٣٩٢/١.

(٢) النكت ٢٨١/١.

(٣) تذكرة النحاة ص ٢٥٠.

(٤) ينظر رأي ابن الطراوة في تذكرة النحاة ص ٢٥٠.

وتعقَّبه أبو حيان بقوله: «وقد أوهمَ ابنُ الطراوة أنَّ الأكثرين قائلين بالتمييز،... وهو باطل، فإنَّ التمييز لم يقل به مشهورٌ، إلا من قدِم ذكرُه -يعني المبردَ والأعلمَ- والجمهورُ على خلافِه»[1].

ثمَّ اختلف القائلون بالحال في المعنى المقصود للشاعر على خمسة أقوال[2]:

**القول الأول**: أنَّ المرادَ بـ(كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) أي: ناحلات، و(ذهبْنَ) بمعنى: مشَين، ومراد الشاعر: حتى مشين بارزاتِ الأعضاءِ من الهُزال، وذهاب اللَّحم، فلم يبقَ فيهنَّ إلَّا الكلاكلُ والصُّدورُ، وذهب ما سوى ذلك، ونسب أبو حيان هذا القولَ للزجاجي[3].

**والقولُ الثاني**: ما ذهب إليه ابنُ خروف كما في التذكرة، وهو أنَّ المعنى: حتى ذهبت كلُّها كلاكلًا وصدورًا، أي: كلَّما ذهبَ كَلْكَلٌ وصَدرٌ، صار الذي يليه كلكلًا وصدرًا، فذهبَتْ كلُّها بهذه الصفة، أي متتابعةً حتى فَنِيَتْ، قال: «وقوله:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ

دليلٌ على ما أراد سيبويه، من ذهابِ جميعِ لحمِها، على تلك الصَّفة، ولم يقل: مشق الهواجرُ لحمَ كلاكِلِها، والكَلْكَلُ: أعلَى الصدر، وهو أعظمُ ما فيها وأقوَى»[4].

**الثالث**: أنَّ المرادَ من قوله: (كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) أي: متقدِّمات، ولهذا قدَّره سيبويه بذهب قُدُمًا، فالشاعر أراد أن يمدحَ هذه النُّوقَ بأنَّ الهواجرَ قد مشَقَت لحومَها حتى خفَّت فصارت صدورَ الرَّكْب، أي: المتقدِّمات لِنشاطِهن، فليس منهن ما يتأخَّر بل هنَّ كلُّهن متقدِّمات فهنَّ كلاكِلٌ وصدورٌ.

وهذا الرأي نسبه أبو حيان في التذكرة لأحد تلاميذ الشلوبين، ثم قال:

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص ٢٥٠.

(٢) تنظر هذه الأقوال في المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٢٥١.

(٤) المرجع السابق.

«ونسبه بعضُهم للزَّجاج»[1].

**الرابع**: وهو منقولٌ أيضًا عن الشلوبين كما في التذكرة، وهو أنْ يكونَ (ذهبْنَ) بمعنى هلَكْنَ، وأراد بالكلاكل والصدور المتقدِّمات منهنَّ، أي التي تقدَّمَت منهنَّ هلكَت، ثم تقدَّمَت شيئًا بعدَ شيءٍ وهلكَت، وصار كلُّ متقدِّم له متأخِّر، فهو له كالكلكلِ والصَّدر حتى ذهبت كلُّها[2].

**الخامس**: ما نقله أبو حيان عن ابن عصفور[3]، أنَّه أراد أنَّ الهواجرَ والسُّرى أذهبنَ لحومَهن فنحلْنَ حتى طُلْنَ، وكأنَّ العضوَ إذا طال قد زال عن موضعه، فهنَّ قد امتدَدْنَ في جهة الكلاكل والصدور، فجعل ذلك ذهابًا، فكأنَّه قال: ذهبن متقدِّمات، وجعله ابنُ عصفور هو المعنى الذي قصدَه سيبويه.

وقد ضعَّفه أبو حيان، وجعله بعيدًا في الفهم، ورأى أنَّ أحسن هذه الأقوال ما نُسِب إلى الزَّجاج والشلوبين، وهو القول الثالث[4].

أمَّا ما ذكره المبرد وأيَّده كلٌّ من الرماني والأعلم، وجوَّز احتمالَه ابنُ خروف[5]، فهو وإنْ كان أسهل لاطِّرادِه، من حيث وقوع اسم الجنس تمييزًا، وكذلك مجيئه منقولًا من الفاعل، فإنَّ المعنى لا يعضده، فالذي يظهرُ لي من قول الشاعر في البيت السابق أنَّ الذي بقي من تلك الإبل هما الكلاكلُ والصُّدورُ، وليس العكس.

وأمَّا الاعتراضُ على مجيء اسم الجنس حالًا، فصحيحٌ أنَّه شاذٌّ، ولكنَّه يُحمل على المصدر، وله شواهدُ عديدة، نحو: كلمتُه فاهُ إلى فيّ، وبايعتُه يدًا بيدٍ، وجاؤوا

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص ٢٥١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق ص ٢٥٠.

الجمَّاءَ الغفيرَ وغيرها، وكلُّ ذلك مما يُعرب على الحال[1].

❁❁❁

(١) تقدم كل ذلك في المباحث السابقة.

## المطلب التاسع:

## علةُ وجوبِ النَّصبِ على الظرفية في: (هذا سواءَك)

### نص المسألة:

قال الرماني: «والظَّرفُ الذي لا يتمكَّن: هو الخارجُ عن أصلِه في الظَّرف، بتضمنِّه ما ليس في أصله[1].

وحكمُ المتمكِّن أنْ يجوزَ فيه التصرُّفُ بوجوهِ الإعراب، ولا يتصرَّفُ الظرفُ الذي ليس بمتمكِّنٍ، وإنَّما يلزمُ ماله بحقِّ الأصل فقط، وهو النصب...

وتقولُ: (هذا سواءَك)، ولا يجوزُ رفعُه؛ لأنَّه غيرُ متمكِّن بإبهامه، مع تضمنِّه معنى المساواة في المكان خاصة.

ووجهُ إبهامِه: احتمالُه للوجوهِ المختلفة، فيكون بمعنى: الاستواء، وتارة بمعنى: مستوٍ، على القراءتين في قوله -جل وعز-: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[2] أي: استواءً، وقرئ (سواءٍ)[3] أي مستوياتٍ.

ويكون في معنى: تامٍّ، كقولك: "هذا درهمٌ سواءٌ"، أي: تامٌّ.

ويكون في معنى: مكانٍ قد ساوى فيه الشَّيءُ غيرَه على طريقِ البدَل، وعلى هذا الوجهُ يكون ظرفًا، فلما استُبهِم باحتمالِ الوجوه، ودخلَه معنى البدَل، وليس في أصله معنى البدل، لم يتمكَّن فيه الظَّرف، فلم يجُز فيه إلا النَّصب، وتقول: مررتُ برجلٍ سواءَك، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ مكانَ مُرورِي بك، وتقول: هذا سواءَك، أي هذا مكانَك على جهة البدل منه.

---

(١) تقدَّم الكلام على إيضاح معنى الظرف المتمكِّن في مطلب (علة الرفعِ على الخَبَرِيَّة في (زيدٌ خَلْفُك) ص ٧١.

(٢) سورة فصلت اية ١٠.

(٣) وهي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٣٦٦.

وقال الأنصاري[1]:

وَلَا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا[2]

فجرَّه على الضَّرورة، وإنما جاز هذا في الاضطرار أنه شبَّهَه بـ(غير)، كأنه قال: ولا من غيرِنا، إذ فيه معنى: (غير).

وقال الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمامةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِها لِسِوَائِكَا[3]

فهذا ضرورةٌ مثلُ الأوَّل، كأنَّه قال: لِغيرِكا»[4].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني وجوبِ النصبِ في (سواء) إذا وقعَت ظرفًا، والعلة في وجوب نصبِها: هي إبهامُها وعدمُ تمكنِّها في الظَّرفية، وذلك لاحتمالها لمعانٍ متعدِّدة غيرِ الظَّرفية، كمعنى الاستواء، أو مستوٍ، كما ذَكر في الآية: (في أربعة أيام سواءً للسائلين)، وكذلك تكون بمعنى: تامٍّ، نحو: هذا درهمٌ سواءٌ، أي: درهمٌ تامٌ، وذكر أنها لا تُجَرُّ إلَّا في ضرورة الشعر.

فإذا جاءت ظرفًا نحو: (هذا سواءَك)، فحكمُها: النصبُ وجوبًا، للعلة التي ذكرها، وهي إبهامُها وعدمُ تمكنِّها في الظرفية، ولا تُجرُّ إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) نسب الرماني هذا البيت إلى الأنصاري، تبعًا للكتاب في هذا الموضع (٤٠٨/١)، وقد نسب في موضع أخر من الكتاب (٣١/١) إلى المرَّار بن سلامة العجلي، وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام، ولا يُعلم أهو ممَّن أسلم أو لا؟. ينظر: الأعلام ٢٠٠/٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٣١/١، المقتضب ٣٥٠/٤، الإنصاف ص٢٢٥، التبيين ص٤٢١، شرح التسهيل ٣١٦/٢، شرح الأشموني ٢٣٤/٢، الخزانة ٤٣٨/٣.

(٣) البيت من الطويل، في ديوان الأعشى ص ١٣٩، والرواية في الديوان: «عن أهل اليمامة»، ويروى: «عن جو اليمامة». وهو من شواهد: الكتاب ٣٢/١، المقتضب ٣٤٩/٤، الإنصاف ص٢٥٢، التبيين ص٤٢٠، شرح المفصل ٤٤/٢، الهمع ٢٠٢/١.

(٤) شرح الرماني، تحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧٦٨- ٧٧١.

**المناقشة والموازنة:**

ذكر الرماني أنَّ الأصلَ في (سواء): أنَّها للظَّرفية، بمعنى (مكان)، ومثَّل لها بقولهم: هذا سواءَك، أي: هذا مكانَك، إلا أنَّها قد تخرج عن الأصل، فتأتي على معانٍ متعدِّدة: كالاستواء، ومستوٍ، وتامٍّ، وهو ما أدَّى إلى إبهامِها، وجعلِها غير متمكِّنةٍ في الظَّرفية، بخروجِها عن أصلِها، فصارت بذلك غيرَ متصرِّفة، ووجب فيها النصبُ على الظرفية، واستثنى من ذلك ما جاء في ضرورةِ الشعر.

كقول الشاعر:

وَلَا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

حيث جُرَّت للضرورة، لمجيئها بمعنى: (غير).

وكذلك قول الشاعر:

تَجانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمامةِ ناقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِها لِسِوَائِكَا

كذلك جُرَّت لأنها في معنى: (غير)، فكأنه قال: لغيرِكا.

ومرادُ الرماني من الإبهامِ الذي اعتلَّ به: هو احتمالُ الكلمةِ للمعاني المختلفة، في حين عبَّر عن الإبهام في الظَّرف (صددك) بانعدام الجهة، فليس له جهةٌ مُخصَّصةٌ إلا إفادة القُرب، وقاسه على (عندك)[1].

وكان الأولى بالرماني أنْ يُفسِّرَ الإبهامَ في (سواء) بما فسَّره في (صَدَدك)، كما فعل ابنُ السراج، حيث قاس (سواء) على (عند)، فقال: «والفرقُ بين قولك: (عندَك) و(خلفَك) أنَّ (خلفَك): تُعرَف بها الجهة، و(عندَك): لِمَا حضَرَك من أقطارِك، وكذلك (سواءَك) لا تخصُّ مكانًا من مكان، فبَعُدَا من الأسماء لاستيلاءِ الإبهامِ عليهما»[2].

وهذا التفسير الذي ذكره ابنُ السَّراج في نظري أدقُّ وأَولَى من تفسير الرماني؛ لأنَّ المعاني المختلفة التي تَرِدُ على (سواء)، إنما تأتي في حال كونِها اسمًا لا ظرفًا،

(١) ينظر: شرح الرماني، تحقيق: د. المتولي الدميري ص ٧٦٨.

(٢) الأصول ص ١٩٩.

فليس هناك إبهامٌ يقع بين الاسم والظرف، في حين أنَّ الإبهامَ الذي قصدَه ابنُ السَّراج يقع في الظرف نفسِه، ولا ينفكُّ عنه، وهو انعدامُ الجهة، تمامًا مثل: (عندَك)، وعلى هذا يكون تعليلُ ابنِ السراج أقيسَ من تعليل الرماني.

ومذهبُ الرماني كما تقدَّم أنَّ (سواءَ) إذا كانت بمعنى (غير) فهي ظرفٌ، واجبُ النصب، ولا يُجَرُّ إلا في ضرورةِ الشعر، كما في الشاهدين السابقين.

وقد نُسِب إلى الرماني وإلى العكبري أيضًا القولُ بأنَّ (سوى) تُستعمَل ظرفًا كثيرًا، وغيرَ ظرفٍ _أي بمعنى: (غير)_ قليلا[1]، ووافقهما ابنُ هشام، فقال بعد أنْ ذكر مذهبَهما: «وإلى هذا المذهبِ أذهبُ»[2]، وكذلك الأشموني، حيث قال: «وهذا أَعْدَلُ»[3].

مع أنَّ الرماني ذكر أنها لا تأتي بمعنى (غير) إلا في ضرورة الشعر، ثم استشهد بالبيتين السابقين، وهو ما يوافق مذهبَ سيبويه والفراءِ[4] وجمهورِ البصريين[5]، قال سيبويه: «ومِن ذلك أيضًا: (هذا سواءَك)، وهذا رجلٌ سواءَك، فهذا بمنزلة: مكانَك، إذا جعلتَه في معنى بدلك، ولا يكون اسمًا إلا في الشِّعر»[6].

وقال المبردُ: «وممَّا لا يكون إلا ظرفًا، ويقبح أن يكونَ اسمًا: (سُوى) و(سَواء)، ممدودة بمعنى (سِوى)، وذلك أنك إذا قلت: عندي رجلٌ سُوى زيدٍ، فمعناه: عندي رجلٌ مكانَ زيدٍ، أي: يسدُّ مسدَّه ويُغني غناءَه»[7].

واعتلَّ البصريون لظرفية (سَواء) بعدة عِلل:

---

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٥٤٧، أوضح المسالك ٢٨٢/٢، شرح الأشموني ٢٦٣/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٨٢/٢.

(٣) شرح الأشموني ٢٦٣/٢.

(٤) ينظر رأي الفراء في: الارتشاف ص١٥٤٧، المساعد ٥٩٤/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٢٥٢، التبيين ص٣٦٥، شرح الكافية الشافية ص ٧١٦، الارتشاف ص ١٥٤٧، أوضح المسالك ٢٨١/٢، ائتلاف النصرة ص ٤٠، شرح الأشموني ٢٣٦/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٧/١.

(٧) المقتضب ٣٤٩/٤.

العلةُ الأولى: وقوعُها صلةً للموصول، مثل: جاءني مَن سِواك، ومررتُ بالذي سَواءَك، في حين أنَّه لا يجوز: جاءني مَن غيرك، أو: مررتُ بالذي غيرك، فهذا دليلٌ على ظرفيتها(١).

أمَّا العلةُ الثانيةُ: فهي أنَّ العاملَ يتخطَّاها ويعملُ فيما بعدها، وهذا لا يكون إلَّا في الظَّرف(٢)، نحو قولِ الشَّاعر:

وابْذُلْ سَوَامَ المالِ إنَّ سِواءَهَا دُهْمًا وَجُوْنا(٣)

حيث نصَبَ (سَواءَها) على الظَّرف، ونصبَ (دُهما) بـ(إنَّ)، نحو: إنَّ عندَك رجلًا.

والعلةُ الثالثةُ: هي الاستقراء، فإنَّ كلَّ موضعٍ استُعمِلَت فيه (سُوى) كانت ظرفًا، وفي الموضع الذي ذُكِرَت فيه غيرَ ظرفٍ فهي فيه متأوَّلة(٤).

أمَّا العلةُ الرابعةُ: وهي علةٌ عقليةٌ تعتمد على السَّبر والتقسيم، ذكرها العكبري(٥)، وهي: أنَّ (سَواءَ) وقعت ظرفًا بلا خلاف، فإمَّا أن يكون ذلك وضعُها، واستعمالُها في غيره مجازًا، أو بالعكس، أو هي في كلٍّ ذلك حقيقة؟.

وجواب العكبري: أنَّه لا وجهَ للثاني؛ لأنَّه لم يقل به أحدٌ، وكذلك لا وجهَ للثالث؛ لأنه يؤدِّي إلى الاشتراك، والأصلُ عدمُه، فتعيَّن بذلك القولُ الأوَّلُ، وهو أنَّها ظرفٌ، واستعمالُها في غيرها إنَّما هو على سبيلِ المجاز.

وهناك علةٌ خامسةٌ: وهي عدم التصرُّفِ، وعدمُ التصرُّفِ إنما يُوجد في الظروف، وفي المصادر، وفي الأسماء المبهمة، فإذا جُعِلت (سُوى) ظرفًا، فيكون

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٤٤، الإنصاف ص ٢٥٢، التبيين ص٣٦٥، ائتلاف النصرة ص ٤٠.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو للبيد في ديوانه ص ٣٢٤.

والبيت من شواهد: الإنصاف ص ٢٥٤، شرح المفصل ٢/٤٤، ٨٣، الخزانة ٣/٤٣٨.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٥٢، التبيين ص٣٦٥، ائتلاف النصرة ص ٤٠.

(٥) ينظر: التبيين ص ٣٦٥.

عدمُ تصرفِّها له نظير، وإنْ جُعِلت غيرَ ظرف، لم يكن لذلك نظير، وبلا شكَّ أنَّ ما له نظيرٌ أَولى مما ليس له نظير(١).

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (سَواءَ) تقع ظرفًا، وتقع غيرَ ظرف، فلا يلزم فيها الظرفية(٢).

وعلتُهم في عدم لزومِها الظرفية: هي السَّماع، حيث ورد في شواهد متعدِّدةٍ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، ومنها ما تقدَّم، وهو قولُ الشاعر:

وَلَا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا(٣)

حيث وقعَت (سواء) مجرورةً بـ(مِن).

وكذلك قولُ الشاعر:

تَجانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوَائِكَا(٤)

كذلك دخلَت اللَّامُ على (سواء) فعمِلَت كذلك فيها الجرَّ.

ومنها أيضًا قولُ الشاعر كذلك:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ(٥)

حيث جُرَّت (سَواء) بحرفِ الجرِّ الباء.

ومِن السَّماعِ أيضًا: ما رواه الفرَّاءُ عن بعض العرب أنه قال: «أتاني سِوَاؤُك»، فرفع، فدلَّ على أنَّها لا تلزم الظرفية(٦).

---

(١) ينظر: البسيط ٨٨٣/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٥٢، التبيين ص٣٦٥، ائتلاف النصرة ص ٤٠.

(٣) سبق تخريجه ص ١٧١.

(٤) سبق تخريجه ص ١٧١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٤.

وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢، الإنصاف ص ٢٥٣، شرح الكافية الشافية ص ٧١٧، شرح الأشموني ٢٣٤/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ص ٢٥٣، شرح التسهيل ٢٣٥/٢، أوضح المسالك ٢٨١/٢.

فهذه الشواهدُ -كما يقول الكوفيون- تدلُّ على أنَّ (سَواء) تقعُ غير ظرف.

وردَّ البصريون على ما احتجَّ به الكوفيون بإنَّما جاز ذلك لضرورةِ الشعر، ولا خلافَ حالِ الضرورة، أمَّا روايةُ الفراءِ فهي شاذَّةٌ وغريبةٌ، تفرَّد بها، فلا يكون فيها حجةٌ على عدمِ ظرفيَّةِ (سُوى)[1].

ونُسِب إلى الزَّجاجي أنَّه كان يعدُّها كـ(غير)، في المعنى والتصرُّفِ، وأنها ليست ظرفًا[2]، ولعلَّ ما نُسِب إليه فُهِم من كلامِه في الجُمل حيث جعل (سُوى) و(سَواء) بمنزلة (غير)[3]، قال ابنُ أبي الربيع في شرحه على الجمل: «ويظهرُ من أبي القاسم أنها أسماءُ وليست بظروف»[4].

وممَّن نسب إلى الزَّجاجي القولُ بعدم ظرفية (سَواء): أبو حيان، وابنُ عقيل، وابنُ هشام، وخالدُ الأزهري، والسيوطي[5].

إلا أنَّ هذه النسبةَ غيرُ دقيقة؛ لأنَّ الزجاجي في كتابه: (معاني الحروف) ذكر أنَّ (سوى) لها أربعةُ مواضع: تكون اسمًا، وظرفًا، وتحقيقًا، ومصدرًا، فإذا كانت مصدرًا كانت ممدودة، وإذا كانت اسمًا مُدَّت وقُصِرَت، وإذا كانت ظرفًا كانت بمنزلة (وَسَطَ)، وإذا كانت اسمًا كانت بمعنى: (غير)، وإذا كانت تحقيقًا نُصِبَت أبدًا تقول: مررتُ برجلٍ سواءٍ مثلك، كما تقول برجلٍ مثلِك[6].

وهذا نصٌّ صريحٌ في جواز ظرفية (سَواء)، بخلاف ما نُسِب إليه.

وذهب ابن مالك إلى أنّ (سواء) اسمٌ يُستثنى بها، ولا تلزم الظرفية، وأنَّها

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٥٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٤، المغني ٣٦٠/٢، أوضح المسالك ٢٨١/٢، التصريح ٥٥٩/١، الهمع ١١٥/٢.

(٣) الجمل ص ٢٣٢.

(٤) البسيط ٨٨٢/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ص ١٥٦٤، المساعد ٥٩٤/١، أوضح المسالك ٢٨١/٢، التصريح ٥٥٩/١، الهمع ١١٥/٢.

(٦) ينظر: معاني الحروف ص ٢٣-٢٤.

تُعرب كما تُعرب (غيرُ)، قال في شرح التسهيل: «قد صرَّح سيبويه بأنَّ معنى (سُوى) معنى (غير) وذلك يستلزم انتفاءَ الظرفية، كما هي منتفية عن (غير)»[(١)].

ثم علَّل لانتفاء الظرفية بقوله: «فإنَّ الظرفَ في العُرف ما ضُمِّن معنى (في) مِن أسماء الزمان أو المكان، و(سُوى) ليس كذلك، فلا يصح كونُه ظرفًا، وإن سُلِّم كونُه ظرفًا، لم يُسلَّم لزومُ الظرفية»[(٢)].

وقد أطال ابنُ مالك في تقرير صحةِ ما ذهب إليه، مُعتلًّا لذلك بشيئين، وهما: الإجماع والسَّماع، وساق في ذلك الكثيرَ من الشواهد النثرية والشعرية، التي بَنى عليها حكمَه، قال في شرح الكافية الشافية[(٣)]: «(سُوى) المشارُ إليها اسمٌ يُستثنى به، ويُجرُّ ما يُستثنى به لإضافتِه إليه، ويُعرَب هو تقديرًا كما تُعرب (غير) لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادَّعاء لزومِها النصب على الظرفية، وعدمِ التصرف، وإنَّما اخترتُ خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماعُ أهلِ اللغة على أنَّ معنى قول القائل: (قاموا سواك)، و(قاموا غيرك) واحدٌ، وأنه لا أحدَ منهم يقول: إنَّ (سوى) عبارةٌ عن مكانٍ أو زمان، وما لا يدلُّ على مكانٍ ولا زمانٍ فبمَعزِلٍ عن الظرفية.

الثاني: أنَّ مَن حَكَم بظرفيتها، حكَم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرفُ، والواقعُ في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك، فإنَّها قد أُضيف إليها، وابتدِئ بها، وعمِل فيها نواسخُ الابتداء وغيرُها من العوامل اللفظية.

فمن ذلك قولُ النبي ﷺ: «**سألتُ ربي أَلَّا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عدوًّا مِن سوى أنفسِهم**»[(٤)].

وقولُه عليه الصلاة والسلام: «**ما أنتم في سِواكم من الأمم إلا كالشَّعرة**

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣١٦.

(٣) ص ٧١٦- ٧١٧.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، برقم (٢٨٨٩).

**البيضاء في جلد الثور الأسود**»[1].

ثم أورد ابنُ مالك الشواهد الشعرية السابقة التي استشهد بها الكوفيون، وزاد عليها، وقال في ختام حديثه عنها: وإلى هذه الشواهدِ وأمثالها أشرتُ بقولي:

فَـإِنَّ إِسْـنادًا إِلَيْهـا كَثُـرَا وَجَرُّهـا نَثْـرًا ونَظْمًـا شُـهِرَا[2]

وقال في شرح التسهيل: «فإنْ تُعلِّقَ في ادَّعاء الظرفية بقولِ العرب: (رأيتُ الذي سِواك)، فوصلوا الموصول بـ(سِواك) وحده، كما وصلوه بـ(عندك) ونحوه من الظروف، فالجواب أنْ يُقال: لا يلزمُ من معاملته معاملةَ الظرف كونُه ظرفًا، فإنَّ حرفَ الجرِّ يُعامل معاملةَ الظرف، ولم يكن بذلك ظرفًا، فإنْ ضُمِّن ظرفًا فجائزٌ، فإنْ أُطلِق على (سوى) ظرف، إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميتُه ظرفًا بقصدِ الحقيقة»[3]،

ثم علَّلَ للوصل بـ(سوى) بأمرين:

الأوَّل: أنَّ هذا من النوادر، كإضافة (ذِي) إلى تسلم، في قولهم: اذهب بِذِي تسْلَم.

والثاني: أنَّ (سوى) لازمةُ الإضافة لفظًا ومعنى، فشُبِّهت بـ(عند)، و(لدى) في ذلك، مع كثرة الاستعمال، فعُومل في الوصل به معاملتها[4].

ووجَّه ابنُ مالك إعرابها بعد الموصول بأنه يحتمِل أحدَ أمرين:

إما أن يكونَ موضعُه رفعًا، على أنه خبرٌ لمبتدأٍ مُضمر، أو أن يكونَ موضعُه نصبًا، على أنه حالٌ، بإضمار (ثبت) قبله[5].

ولعلَّ ما أشار إليه ابن مالك من كون (سوى) ظرفًا معنويًا، موافقًا لما ذهب

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق برقم (٦١٦٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، برقم (٢٢٢).

(٢) شرح الكافية الشافية ص ٧٢٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣١٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

إليه ابنُ الحاجب في شرحه على المفصَّل، حيث قال: «وبيانُ الظرفيةِ فيها هو أنَّ العربَ تجري الظروفَ المعنويةَ المقدَّرةَ مجرَى الظروفِ الحقيقية، فيقولون: جلسَ فلانٌ مكانَ فلانٍ، وأنت عندي مكانَ فلانٍ، ولا يَعنُون إلا منزلةً في الذِّهن مقدَّرة، فينصبونه نصبَ الظروفِ الحقيقية، فكذلك إذا قالوا: مررتُ برجلٍ سواك وسوائِك، إنما يعنَون: مكانًا وعوضًا منك من حيث المعنى، فانتصب ذلك الانتصاب»[1].

إلا أنَّ ابنَ الحاجب ذهب مذهب البصريين في لزوم ظرفيةِ (سوى) ووجوبِ نصبِها، وذكر حُججَ المخالفين ثم ردَّ عليها، فقال: «وأمَّا حجَّةُ مَن قال: إنها بمعنى (غير)، يعتورُها الإعرابُ على اختلاف وجوهِه: فالنقل والمعنى، أمَّا المعنى فقولهم: مررت برجلٍ سواك، كقولهم: مررت برجل غيرِك، وأمَّا النقل فقولُ الشَّاعر:

وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعِـدْوَا نِ دِنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا[2]

وبقولك: ما ضربتُ سواك، وما جاءني سواك، والجوابُ ما ذكرناه مِن أنَّ سوى لم يُستعمل إلَّا منصوبًا، ومجيؤه غير منصوبٍ شاذٌّ، ولا قائلَ بالفرق بينه وبين (سوى)، وأمَّا ما ذكروه من المعنى فمردود؛ لأنه يؤدِّي إلى رفعِ (سوى) ولم يُستعمل، فردُّه إلى الظرف أَولَى؛ لِيوافقَ كلام العرب، وإن كان مخالفًا للظاهر، وأمَّا في البيتِ وغيرِه من الكلام، فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وذلك المحذوفُ هو الذي دخل عليه العامل»[3].

وقد عقَّب أبو حيان بعد نقلِه كلامَ ابنِ مالك السابق بقوله: «وقد ذهب مذهبًا قلَّ أنْ يُتَّبع عليه؛ لأنَّ مستقرِئَ اللغةِ وعلمِ النحو، لا يكاد أحدٌ منهم يذهب إلى مقالته، وهي عندهم منصوبةٌ على الظرف، ولا حجةَ فيما كثَّر من

(١) الإيضاح ١/٣١٩-٣٢٠.

(٢) البيت من الهزج، للفِنْد الزِّمَّاني، ينظر: (ديوان الحماسة ١/٢١).

وهو من شواهد: الإيضاح ١/٣٢٠، شرح التسهيل ٢/٣١٥، شرح الكافية الشافية ص ٧١٩، أوضح المسالك ٢/٢٨١، شرح الأشموني ٢/٢٣٥.

(٣) الإيضاح ١/٣٢٠.

الشواهد كلِّها؛ لأنها جاءت على الشِّعر، وهو محلُّ ضرورة»[1].

إلا أنَّ أبا حيان وافق ابنَ مالك في كونِها ظرفًا مجازيًّا، حيث ذكر ذلك في الارتشاف، فقال: «ولـمَّا كانت الظرفيةُ فيها مجازًا، لم يتصرَّفوا فيها، فلا يقال: قام سوى زيدٍ، ولا: قام سواءُ زيد، ولا: ما ضربتُ سواك، ولا: مررتُ بسواك، ولا ينتصبان على غير الظرفية»[2].

وهذه العبارة التي ذكرها أبو حيان مُهمَّةٌ لأمرين:

أحدهما: القولُ بالظرفية المجازية في (سواء).

والآخر: اعتلالُه لعدم تصرفِها بالمجاز في ظرفيتها.

وممَّن تعقَّب ابنَ مالك في هذه المسألة: ناظرُ الجيش، وذلك في شرحه على التسهيل، حيث رأى أنَّ (سواء) لازمةُ الظرفية، قال فيه: «والذي يقتضيه الإنصافُ: الحكمُ بظرفيته؛ لصحَّةِ وقوعِه وحدَه صلةً، في قولهم: جاءني الذي سواك، وما ذكره المصنِّف مِن أنَّه يقدَّر له مبتدأٌ محذوفٌ، أو غيرُه، خلافُ الأصل، وعدمُ الحكمِ بلزوم الظرفية، لِما تقدَّم من الشواهد الدالَّة على استعماله غيرَ ظرف، وما ذكره مِن جعل (سوى) فيما ورد صفةً لمحذوف، خلافُ الأصل، مع أنَّه لا يصلح تقديرُه في جميع ما ورد»[3].

وكذا فعل الأشموني أيضًا، وعدَّ ما استشهد به ابنُ مالك لا ينهضُ حجَّةً فيما اختاره؛ لأنَّ الغالبَ فيه -كما قال- لا يُخرج الظرفيةَ عن اللُّزوم، وبعضُه قابلٌ للتأويل؛ لكونِه شاذًّا أو ضرورة[4].

وبعد عرض هذه الأقوالِ واعتلالاتِ أصحابِها وأدلَّتِهم في (سواء)، يُلاحظ أنَّ كلَّ فريقٍ لديه من العِلل ما يبرِّر موقفَه ويقوِّي حجَّتَه، إلا أنَّ ما تميل إليه النفسُ، وأجدُه الأقربَ إلى الصَّواب هو أنّ سواء تأتي ظرفاً كثيراً، وتأتي اسماً كذلك، وإن

(١) التذييل ٦٦٧/٣.

(٢) الارتشاف ١٥٤٧.

(٣) تمهيد القواعد ص ٢٢٣١-٢٢٣٢.

(٤) شرح الأشموني ٢٣٦/٢.

كان بقلة، وهو رأي الكوفيين.

❁❁❁

# المبحث الثالث

# العلل النحوية في المجرورات

## وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: علة منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف.

المطلب الثاني: علة امتناع (الحسن وجهٍ).

المطلب الثالث: علة امتناع الجر على البدلية في (أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ).

المطلب الرابع: علة ترجيح الجر في الكاف في (هم الضاربوك)، و(هما الضارباك).

المطلب الخامس: علة امتناع جر (نفسك) بالإضافة في (إياك نفسِك).

المطلب السادس: علة جواز الجر في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

المطلب السابع: علة امتناع تقدير الجر في الضمير في (لولاك، ولولاي).

المطلب الثامن: علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار.

## ۞ المبحث الثالث:

## العلل النحوية في المجرورات

### المطلب الأول:

### علةُ منعِ الفصلِ بين المتضايفين بغيرِ الظرف.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ (هذا مُعطِي درهمًا زيدٍ)، بإجماع؛ لأنَّه لا يُقاس على ما رواه الأخفش من قوله:

فَزَجَجْتُهَـــــا بِـــــمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُــوصَ أَبِي مَــزَادَة[1]

لأنَّ هذا لا يجيزه أحدٌ من النحويين إلا الأخفش[2]، وهو عنده قبيحٌ شاذ، فلا يُقاس عليه.

وإنما لم يجُز لأنَّه لما ضعُف في الظَّرف الفصلُ بين الجار والمجرور، ولم يكن بعد الضَّعفِ إلا الامتناع، امتنع في غير الظَّرف، فلم يجُز في الشِّعر ولا في غيرِه.

وجاز الفصلُ بالظرف في الشِّعر خاصةً؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يُعتدُّ به فصلًا، ودليلُ ذلك: أنه لا يُفرَّق به بين اسمِ (إنَّ) وبينها، فتقول: (إنَّ في الدارِ زيدًا)، وكذلك: (ما اليومُ زيدٌ منطلقًا)، ولا يجوز في غير الظَّرف، وإنما جاز فيه لكثرتِه واشتمالِه على المعنى»[3].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، ولم أعثر له على نسبة، والشاهد فيه قوله: (زج القلوص أبي مزادة)، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (القلوص).

وهو من شواهد: الخصائص ٤٠٦/٢، الإنصاف ص ٣٤٧، شرح الكافية الشافية ص ٩٨٥، ائتلاف النصرة ص ٥٢، الخزانة ٤١٥/٤.

(٢) يقصد من البصريين، لأن الكوفيين يجيزون ذلك كما سيتضح لاحقًا.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. شيبة ص ٤٢٤-٤٢٥.

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنه لا يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه إلا بالظَّرف في ضرورة الشِّعر، ويمتنعُ الفصلُ بينهما بغير الظَّرف مطلقًا، واعتلَّ لِما ذهب إليه بعلَّتين، الأُولى: في جواز الفصل بالظرف، والثانيةُ: في امتناع الفصل بغير الظرف.

فأمَّا العلةُ الأولى: فهي أنَّ الظرفَ يُتسمَّحُ فيه؛ وذلك لكثرته، وعدمِ تغييرِه للمعنى، بخلاف غيره.

وأمَّا العلةُ الثانية: فهي أنَّه لما كان الفصلُ بالظرف ضعيفًا -ودليلُ ضعفِه أنه لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر- كان الفصلُ بما دون الظَّرفِ ممتنعًا مِن بابِ أَولى؛ لأنَّه ليس بعد الضَّعف إلَّا الامتناع.

**المناقشة والموازنة:**

من المعلومِ أنَّ المضافَ والمضافَ إليه قد صارا بالتركيب الإضافي بمنزلةِ الكلمةِ الواحدة، فالمضاف إليه يتنزَّلُ من الكلمة منزلةَ الجزء، فهو من تمامه؛ وذلك لوقوعه موقعَ التنوين، فالقياسُ ألَّا يُفصَل بينهما إلا على سبيل الضَّرورة(١).

لذا اعتبر كثيرٌ من النحاة الفصلَ بينهما مِن اللَّحنِ القبيح؛ إلا أن يُضطرَّ إليه شاعر، قال ابنُ جنِّي: «وعلى الجملة فكُلَّما ازداد الجزءان اتِّصالًا؛ قوِيَ قُبْحُ الفصلِ بينهما»(٢).

وقد أخذ الرماني بهذا الأصل، ورأى أنه لا يجوزُ الفصلُ بينهما مطلقًا، واستثنى من ذلك: الفصلَ بالظَّرف في ضرورة الشِّعر فقط، مُعللًا لذلك بكثرةِ مجيء الظَّرف، واشتمالِه على المعنى، أي أنه لا يُعدُّ فاصلًا حقيقيًّا، ومع ذلك فإنِّ الفصلَ به ضعيفٌ، ومقتصَرٌ على ضرورة الشِّعر فقط، فلا يكون في سعة الكلام، أمَّا غيرُ الظَّرف فلا يجوزُ الفصلُ به مطلقًا، والعلةُ في ذلك أنه لما ضعُف الفصلُ بالظَّرف على كثرته، امتنع فيما سواه.

---

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٨٤٢، البسيط ص ٨٨٩، شرح التصريح ٧٣٢/١.

(٢) الخصائص ٣٩٠/٢.

وما ذهب إليه الرماني في هذه المسألة موافقٌ لمذهب سيبويه والبصريين[1]، فقد ذهبوا إلى أنَّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلا بالظَّرف أو الجار والمجرور، أمَّا ما سواهما فلا يجوز الفصلُ به مطلقًا، وعلَّتُهم في ذلك هي أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشَّيء الواحد، لا يجوز الفصلُ بينهما، واستثنوا من ذلك الفصلَ بالظَّرف وحرفِ الجر، وذلك لكثرةِ مجيئهما في الكلام، وأنهما على نيَّة التأخير، قال سيبويه: «وإن لم تُنوِّن لم يجُز: هذا مُعطي درهمًا زيدٍ؛ لأنَّك لا تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّه داخلٌ في الاسم»[2]، فسيبويه يرى أنَّ المضاف إليه جزء من المضاف، فلا يُفصل بينهما.

وقاس المبردُ المضاف والمضاف إليه على العامل ومعموله، في الفصل بينهما بالظرف، فقال: «لا يُفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه إلا أنْ يُضطرَّ شاعرٌ، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأنَّ الظرفَ لا يفصِل بين العامل والمعمول فيه، تقول: إنَّ في الدار زيدًا، وإنَّ اليوم زيدًا قائمٌ»[3]، ومعنى كلامِه: أنَّ الظَّرفَ لا يُعدُّ فاصلًا حقيقيًا.

وقال ابن جنِّي: «والفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرفِ وحرفِ الجر قبيحٌ كثير، ولكنه من ضرورة الشَّاعر»[4].

ووافقهم ابنُ أبي الربيع في ذلك حيث قال: «ولا تفصِلُ العربُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظَّرف والمجرورِ في ضرورة الشَّعر»[5].

فالبصريون ومن وافقهم لا يقصِرون الفصلَ بين المتضايفين على الظَّرف وحرفِ الجر فحسْب، بل ويقصِرونه كذلك على ضرورة الشِّعر، ولعلَّ هذا هو المقصودُ من قوله: «لأنَّ هذا لا يجيزُه أحدٌ من النحويين إلَّا الأخفش»، فهو في عبارته هذه يشير إلى البصريين؛ لأنَّ المنقولَ عن الكوفيين جوازُ ذلك، كما سيأتي لاحقًا.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٧٥، المقتضب ٤/٣٧٦، الإنصاف ٣٤٧، ائتلاف النصرة ص ٥١، شرح الأشموني ٢/٤١٧.

(٢) الكتاب ١/١٧٥.

(٣) المقتضب ٤/٣٧٦.

(٤) الخضائص ٢/٤٠٤.

(٥) البسيط ص ٨٨٩.

ومن الشَّواهد التي استشهد بها البصريون قول الشاعر:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اِسْتَعْبَرَتْ لِلَّـهِ دَرُّ اليَـوْمَ مَـنْ لَامَهَـا[1]

حيث فصل الشاعرُ بين المتضايفين بالظرف، لأنَّ التقدير: لله دَرُّ مَن لامَها اليوم.

وكذلك قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ[2]

حيث فصل بينهما بالظرف كذلك، لأنَّ التقدير فيه: بِكفِّ يهودِيٍّ يومًا.

ومن هذه الشواهد أيضًا قولُ الشاعر:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَـافَ يَوْمًـا نَبْـوَةً فَـدَعَاهُما[3]

حيث فصل بين المتضايفين بحرف الجر، والتقدير: هما أخَوا مَن لا أخا له في الحرب.

أمَّا ما سوى الظَّرف وحرف الجر فقد بقي على الأصل، وهو المنع.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو حرف الجر، في ضرورة الشعر، ولا يُقتصَرُ في ذلك عليهما، واعتلُّوا لما ذهبوا

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة، في ديوانه ص ١٨٢، و(سَاتِيدَمَا) اسمُ جبلٍ بالهند. ينظر: معجم البلدان ١٦٨/٣.

وهذا البيت من شواهد: الكتاب ١٧٨/١، المقتضب ٣٧٧/٤، الإنصاف ص ٣٤٩، شرح المفصل ٢٠/٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، كما في الكتاب ١٧٩/١.

وهو من شواهد: المقتضب ٣٧٧/٤، الإنصاف ص ٣٤٩، شرح المفصل ١٠٣/١، شرح التسهيل ٢٧٣/٢، البسيط ص ٨٨٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لدُرْنا بنت عَبْعَبَة القيسي في الكتاب ١٨٠/١، والنَّوادر لأبي زيد ص ٣٦٥، وهو منسوبٌ كذلك لعَمْرَةَ الجشعمية في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣/٣.

وهو من شواهد: الخصائص ٤٠٥/٢، الإنصاف ص ٣٥٠، شرح المفصل ٢١/٣، شرح الكافية الشافية ص ٩٨٠، الارتشاف ص ١٨٤٣.

إليه بكثرة السَّماع فيه[1].

فقد ورد الفصلُ بالمفعولِ كما في قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَـــــا بِـــــمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُــوصَ أَبِي مَــزَادَةَ[2]

حيث فصلَ الشاعرُ بين المضاف والمضاف إليه بـ(القلوص) وهو مفعولٌ، وليس بظرفٍ ولا حرفِ جر، وكذلك ورد الفصل بينهما بالفاعل، كما في قول الشاعر:

تَمُـرُّ علَـى مـا تَسْـتَمِرُّ وقَـدْ شَـفَتْ غَلائِلَ عَبـدُالقَيسِ مِنْهـا صُـدُورِها[3]

والتقدير: شفَت غلائلُ صدورِها عبدُ القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل.

وورد الفصل بينهما بالفعل، كما في قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِها كَـأَنَّ قَفْـرًا رُسُـومُها قَلَمـا[4]

والتقدير: فأصبحت قفرًا بعد بهجتِها، كأنَّ قلمًا خطَّ رسْمَها، ففصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتِها) بالفعل (خطَّ).

وورد الفصل بينهما بالقسم، كما حكى الكسائي عن العرب: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"[5]، وحكى أبو عبيدة قال: سمعتُ بعضَ العرب يقول: "إنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ فتَسْمَعُ

(١) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ٣٤٧، ائتلاف النصرة ص ٥١، شرح التصريح ٧٣٢/١، الهمع ٤٣٣/٢.

(٢) سبق تخريج هذا البيت صفحة ١٨٢.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: الإنصاف ص ٣٤٧، شرح الكافية الشافية ص ٩٩١، شرح ناظر الجيش ص ٣٢٦٠، الخزانة ٤٥٠/٢.

(٤) البيت من المنسرح، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: الخصائص ٣٩٣/١، الإنصاف ص ٣٤٨، الخزانة ٤١٨/٤.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٣٤٨، شرح الكافية الشافية ص ٩٩٣، الارتشاف ص ١٨٤٥، شرح التصريح ٧٣٤/١.

صوتَ واللهِ ربِّها"[1].

وأهمُّ هذه الشواهد ما جاء في قراءة ابنِ عامر وهو أحدُ القرَّاء السبعة[2]، من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3]، والتّقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهم؛ ففصلَ بالمفعولِ بين المضافِ والمضافِ إليه.

كلُّ هذه الشواهدِ وغيرِها جعلَت الكوفيين يجيزون الفصلَ بين المتضايفين بغير الظَّرف وحرف الجر في ضرورة الشعر، حيث تنوَّع فيها الفصلُ بغيرِهما.

إلا أنَّ البصريين ردُّوا هذه الشواهد وأنكروها، وطعنوا في بعضها، على النحو التالي:

أولا: الشَّواهدُ الشِّعرية:

قال البصريون: إنَّ ما أنشدَه الكوفيون مع قِلَّته فإنَّه لا يُعرفُ قائلُه، فلا يجوز الاحتجاج به.

ثانياً: حكايةُ الكسائي وأبي عبيدة:

قالوا: وأمَّا ما حكاه الكسائي وأبو عبيدة، فإنما جاء ذلك في اليمين، واليمينُ زائدة في الكلام، حيث تقع في غيرِ موقعِها، ولذلك تُسمَّى لغوًا، فلا يُحتجُّ بها.

ثالثاً: قراءةُ ابنِ عامر:

ردَّ البصريون قراءةَ ابنِ عامر، لثلاثةِ أوجه:

الوجهُ الأول: أنَّ الكوفيين لا يقولون بموجبها، لأنَّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول في غير ضرورة الشِّعر، والقرآنُ ليس فيه ضرورة، فيسقط

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٤٨، شرح الكافية الشافية ص ٩٩٤، الارتشاف ص ١٨٤٥، شرح الأشموني ٤١٨/٢.

(٢) ينظر: النشر ٢٦٣/٢، البحر المحيط ٢٣١/٤.

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٧.

الاحتجاج بها.

والوجه الثاني: أنَّ القرآنَ هو أفصحُ الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليلٌ على ضعف القراءة.

أما الوجهُ الثالث: فقال البصريون: إنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنَّه رأى في مصاحف أهلِ الشَّام (شركائِهم) مكتوبًا بالياء، ووجهُ إثبات الياء: جَرُّ (شركائِهم) على البدل من أولادِهم، وجعْلُ أولادِهم الشركاءَ؛ لأنَّ أولادَ الناس شركاءُ آبائِهم في أحوالِهم وأموالِهم، ومصاحفُ أهلِ العراق والحجاز (شركاؤُهم) بالواو، فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه[1].

هذا ما ذهب إليه كلُّ فريقٍ في هذه المسألة، ولكلٍّ منهما اعتلالاتُه وأدلَّته، وكذلك ردودُه على الفريق الآخر، على النحو الذي يعضِد ما ذهب إليه، والذي يتَّضح لي ممَّا سبق أنَّ البصريين والكوفيين متَّفِقون على أنَّ الفصل بين المتضايفين يُعتبرُ من ضرورات الشِّعر، وأنَّه لا يكون في سعة الكلام، ولكنهم اختلفوا في الفصلِ بينهما بغير الظرف وحرف الجر، فالكوفيون يجيزونه ويعدُّونه من ضرورات الشِّعر، أمَّا البصريون فينكرونه ويردونه.

إلا أنَّ بعضَ المتأخرين كابنِ مالك، وأبي حيان، وابنِ هشام وغيرِهم، قد أجادوا في تحرير هذه المسألة، وتحرَّوا فيها الدِّقة والصَّواب، وذلك بعدما نظروا إلى الأدلَّة التي ورد فيها الفصلُ بين المتضايفين، وجمعوا فيها بين قوَّة القياس واعتبارِ السماع[2].

وكان ابنُ هشام في ذلك أوضحَ تفصيلًا، وأحسنَ ترتيبًا، حيث قسَّم مسائلَ الفصل بين المتضايفين إلى قسمين: قسمٌ: يجوزُ الفصلُ به في سعة الكلام، وقسمٌ: لا يجوزُ إلا في الضرورة الشعرية.

قال ابن هشام: «زعم كثيرٌ من النَّحويين أنّه لا يُفصَل بين المتضايفين إلاَّ في

(١) ينظر في ردود البصريين على الكوفيين: الإنصاف ص ٣٥٠-٣٥١، ائتلاف النصرة ص ٥٣-٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٢، شرح الكافية الشافية ص ٩٧٨، أوضح المسالك ٣/١٧٧، الارتشاف ص ١٨٤٢.

الشِّعر، والحقُّ أنَّ مسائلَ الفصل سَبعٌ، منها ثلاثٌ جائزةٌ في السَّعة، وأربعٌ جائزةٌ للضَّرورة»[1].

**فالمسائلُ الثّلاثُ الجائزةُ في السَّعَةِ كما ذكرها ابنُ هشام فهي كالتالي:**

**المسألة الأولى**: أن يكونَ المضافُ مصدرًا والمضافُ إليه فاعلَه، والفاصلُ أحدَ شيئين:

أحدهما: مفعولُ المضاف، كقراءةِ ابنِ عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2]، والتّقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهم؛ ففصلَ بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه.

قال ابنُ مالك: «وأقوى الأدلَّة على ذلك: قراءةُ ابنِ عامر، رضي الله عنه، لأنها ثابتةٌ بالتواتر، ومعْزُوَّةٌ إلى موثوقٍ بعربيَّتِه، قبل العِلم بأنَّه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدَى بهم في الفصاحة»[3].

ثم قال: «وتجويزُ ما قرأَ به في قياس النَّحو قويٌّ، وذلك أنها قراءةٌ اشتملت على فصلٍ يُدخِلُه بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل»[4].

وقال أبو حيان مدافعًا عن هذه القراءة: «ولا التفاتَ إلى قول الزمخشري: "إنَّ الفصلَ بينهما فشيءٌ لو كان في مكانِ الضَّروراتِ وهو الشَّعر لكان سَمجًا مردودًا، فكيف به في القرآنِ المعجِز، لحُسنِ نظمِه وجزالتِه؟"[5]، وأعجبُ لعجميٍّ ضعيفٍ في النحو، يردُّ على عربيٍّ صريحٍ مَحْضٍ، قراءةً متواترةً موجودٌ نظيرُها في لسان العرب، في غير ما بيت»[6].

---

(١) أوضح المسالك ١٧٧/٣.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٦/٢-٢٧٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الكشاف ٤٢/٢.

(٦) البحر المحيط ٢٣٢/٤.

نعم، وكما قال أبو حيان فإنَّ لهذه القراءة نظائرُ من الشَّواهد الشعرية، فمن ذلك قول الشَّاعر:

يَطُفْــنَ بِحُــوزيِّ الــمَراتِعِ لَمْ تَــرُعْ بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[1]

والتقدير فيه: من قرعِ الكنائنِ القسيَّ، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، ويرى ابنُ مالك أنَّ الذي حسَّن هذا الفصل ثلاثةُ أمور[2]:

الأمر الأول: كونُ الفاصلِ فضلةً، فإنَّ ذلك مسوِّغٌ لعدم الاعتدادِ به.

والأمر الثاني: كونُه غيرَ أجنبي لتعلِّقه بالمضاف.

أما الأمر الثالث: فهو كونُه مقدَّرَ التأخير من أجل أنَّ المضافَ إليه مقدَّرُ التقدُّمِ بمُقتضَى الفاعليةِ المعنوية.

والشَّيء الآخر: أن يكونَ الفاصلُ ظرفَ المضاف، كقولِ بعضِ العرب: (تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها، سعْيٌ لها في رَداها)[3]، حيث أُضيف المصدر (تَرْكُ) إلى (نَفْسِكَ)، وفُصِل بينهما بالظَّرف (يومًا).

قال ابنُ مالك: «فُصِل في الاختيار بالظَّرف، فعُلِم أنَّ مثلَه لا حجْرٌ على المتكلم به ناظمًا أو ناثرًا»[4].

**المسألة الثانية:** أن يكونَ المضافُ وصفًا -أي: اسم فاعل- والمضافُ إليه مفعولَه، والفاصلُ أحدَ ثلاثةِ أشياء:

الأول: مفعولُه الثاني، كقراءة بعض السّلف[5]: ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص ٤٨٦.
وهو من شواهد: الخصائص ٤٠٦/٢، الإنصاف ص ٣٤٧، شرح التسهيل ٢٧٧/٢، شرح الكافية الشافية ص ٩٨٥، تمهيد القواعد ص ٣٢٦٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٦/٢، أوضح المسالك ١٨٠/٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/٢.

(٥) ينظر: الكشاف ٣٨٤/٢، البحر المحيط ٣٢٧/٥، شرح التسهيل ٢٧٨/٢.

رُسُلِهِ»[1]، ففصلَ بين (مُخْلِفَ) و (رُسُلِهِ) بالمفعول وهو (وَعْدَهُ).

ومنه قولُ الشّاعر:

مَـا زَالَ يُـوْقِنُ مَـنْ يَؤُمُّـكَ بِـالغَنَى وسِـوَاكَ مَـانِعُ فَضْـلَهُ الـمُحْتَاجِ[2]

والثاني: أن يكونَ الفاصلُ ظرفَ المضاف، كقول الشاعر:

فَرِشْـني بِخَـيْرٍ لا أَكُـونُ وَمِـدْحَتِي كَناحِـتِ يَومًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[3]

تّقديره: كناحتِ صخرةٍ يوماً؛ ففصلَ بالظَّرفِ بين المضاف والمضاف إليه.

والثالث: أن يكون الفاصلُ جارًّا ومجرورًا متعلقًا بالمضاف: ويُلحَقُ بالظَّرفِ المِجرورُ، في جواز الفصلِ بين المتضايفين؛ إذ الظرفُ والمجرورُ مِن وادٍ واحدٍ، قال ﷺ في حديث أبي الدَّرداء: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي**»[4].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

لَأَنـتَ مُعْتَـادُ فِي الهَيْجَـا مُصـابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانا[5]

ففصل بين (معتاد) و(مصابرة) بقوله: (الهيجا)، وتقديره: ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا.

قال ابنُ مالك: «وهذا النَّوع من أحسنِ الفصل؛ لأنَّه فصلٌ بمعمولِ المضاف،

---

(١) سورة إبراهيم آية ٤٧.

(٢) البيت من الكامل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ص ٩٨٨، أوضح المسالك ١٨٢/٣، شرح الأشموني ٤١٨/٢.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٣/٢، أوضح المسالك ١٨٤/٣، الارتشاف ص ١٨٤٢، الهمع ٤٣٢/٢. شرح الأشموني ٤١٨/٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، رقم (٣٤٦١).

(٥) البيت من البسيط، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٣/٢، الارتشاف ص ١٨٤٢، المساعد ٣٦٨/٢.

فكان فيه قوَّةً، وهو جديرٌ بأن يجوزَ في الاختيار، ولا يختصَّ بالاضطرار»[1].

المسألة الثالثة: أن يكونَ الفاصلُ قَسَمًا، حكى الكِسائيُّ: (هذا غلامُ واللّهِ زيدٍ)، ففصلَ بين (غلام) و(زيد) بالقسم، والتّقدير: هذا غلام زيدٍ واللّهِ، وحكى أبو عبيدةَ سماعًا عن بعضِ العرب: (إنّ الشّاةَ لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صوتَ واللّهِ ربِّها)، يريد: فتسمعُ صوتَ ربِّها واللّه.

والأربع المسائل الباقية من السبع تختصُّ بالشِّعر، ولا يجوز الفصلُ بها في اختيار الكلام:

**فالمسألة الرابعة:** هي الفصلُ بالأجنبيِّ، ويُقصَدُ به معمولُ غيرِ المضافِ؛ ويأتي على ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون الفاصلُ فاعلاً لغيرِ المضافِ، كقول الأعشى:

أَنْجَـــبَ أَيَّـــامَ والِـــداهُ بِـــهِ إذْ نَجَـلاهُ فَـنِعْمَ مـا نَجَـلا[2]

فالمضافُ (أيام )، والمضاف إليه (إذ نجلاه)، والفاصلُ بينهما (والداه)، وهو فاعل (أنجبَ) الذي لا عَلاقة له بالمضاف، فهو أجنبيٌّ منه؛ لأنَّه معمولٌ لغيرِه.

والصورة الثانية: أن يكون الفاصلُ مفعولاً به، كقول جرير:

تَسقِي اِمْتِيَاحًا نَدَى المِسْواكَ رِيقَتِها كمـا تَضَـمَّنَ مـاءَ المُزْنَـةِ الرَّصَـفُ[3]

والتّقدير: تَسقِي ندَى ريقَتِها المِسواكَ، فـ (تسقي) مضارع مُتعدٍّ لاثنين، وفاعلُه الضمير، و(ندى) مفعولُه الأوَّل، وهو مضاف، و(المسواك) مفعولُه الثاني، و(ريقتها)

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٣.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧٥.

وهو من شواهد: المحتسب ١/١٥٢، شرح التسهيل ٢/٢٧٤، شرح الكافية الشافية ص ٩٩١، أوضح المسالك ٣/١٨٦، الهمع ٢/٤٣٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٠٥.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٢٧٤، شرح الكافية الشافية ص ٩٨٩، أوضح المسالك ٣/١٨٧، الارتشاف ص ١٨٤٣، الهمع ٢/٤٣٢.

مضافٌ إليه، وقد فُصِل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتِها) بالمفعول الثاني (المسواك)، وهو أجنبيٌّ من المضاف (ندى) لأنَّه ليس معمولًا له، وإن كان عاملُهما واحدًا.

والصورة الثالثة: أن يكونَ الفاصلُ ظرفًا أجنبياً، كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ[1]

والتّقدير: بكفِّ يهوديٍّ، فالمضاف: (كَفِّ) والمضافُ إليه: (يَهوديٍّ)، فصل بينهما الظَّرفُ (يومًا)، وهو أجنبيٌّ من المضاف (كَفِّ)؛ لأنّه غيرُ معمولٍ له، بل هو معمولٌ للفعل (خُطَّ).

ونحوه قولُ الشاعر:

لمّا رَأَتْ سَاتِيدَ ما اِسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها[2]

الأصل: لِلَّهِ دَرُّ مَنْ لاَمَها اليَوْمَ.

**والمسألة الخامسة:** الفصلُ بفاعل المضافِ، كقولِ الشّاعر:

مَا إنْ رَأَيْنا لِلْهَوَى مِن طِبِّ ولاَ عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ[3]

فالمضافُ: (قَهْرَ)، والمضافُ إليه: (صَبِّ)، والفاصلُ: (وَجْدٌ) فاعلُ المضاف.

**والمسألة السادسة:** الفصلُ بنعتِ المضاف، كقولِ الشاعر لمعاوية بن أبي سفيان رضي اللّه عنه:

نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ المِرادِيُّ سَيْفَه مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[4]

---

(١) تقدم ذكر هذا البيت ص ١٨٥.

(٢) تقدم ذكر هذا البيت ص ١٨٥.

(٣) البيت من الرجز، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٢٧٤، شرح الكافية الشافية ص ٩٩٣، أوضح المسالك ٣/١٩٠، المساعد ٢/٣٧٠، شرح الأشموني ٢/٤٢١.

(٤) البيت من الطويل، ونسب كذلك إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، في الدرر اللوامع ٢/٦٧، وشرح التصريح ١/٧٣٧.

=

فالمضافُ: (أبي)، والمضافُ إليه: (طالب)، والفاصلُ: (شيخِ الأباطح)، هو نعتٌ للمضاف، والتّقدير: مِن ابنِ أبي طالبِ شيخِ الأباطح.

**والمسألة السابعة**: الفصلُ بالنّداءِ، كقول الشّاعر:

كـأنّ بِـرْذَوْنَ أبـا عِصَـامِ زَيْـدٍ حِمـارٌ دُقَّ باللِّجـامِ[1]

الأصلُ: كأنّ برذونَ زيدٍ يا أبا عصام، حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ، فالمضافُ: (برذون)، والمضافُ إليه: (زيد)، والفاصلُ بينهما: النّداءُ (أبا عصامٍ).

هذه جملة ما ذكره ابن هشام في مسائل الفصل بين المتضايفين، ولعله اقتصر على المشهور منها؛ لأنه بقي منها مسألتان، الأُولى ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، وهي:

الفصلُ بفعلٍ مُلغَى[2]: كقول الشاعر:

بِـأَيِّ تَـرَاهُمُ الأَرَضِـيْنَ حَلُّـوْا أَأَلـدَّبَرانِ أَمْ عَسَـفُوا الكِفَـارا[3]

والتقدير: بأيِّ الأَرَضينَ تراهم حلُّوا، ففصلَ بالفعلِ الملغَى (تراهم)، بين المضافِ (أيّ) والمضافِ إليه (الأَرَضين).

ويُقصَد بالفعل المُلغَى هنا: أي: الذي يستقيم المعنى المرادُ بدونِه، وليس المراد

=

والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٢/٢٧٥، شرح الكافية الشافية ص ٩٩٠، أوضح المسالك ٣/١٩٣، الارتشاف ص ١٨٤٤، الهمع ٢/٤٣٣.

(١) البيت من الرجز، ولم أعثر على قائله.

وهو من شواهد: الخصائص ٢/٤٠٤، شرح التسهيل ٢/٢٧٥، شرح الكافية الشافية ص ٩٩٣، أوضح المسالك ٣/١٩٥، الهمع ٢/٤٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٦.

(٣) البيت من الوافر، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٢٧٦، الارتشاف ص ١٨٤٥، شفاء العليل ٢/٧٢٧، المساعد ٢/٣٧٢، تمهيد القواعد ص ٣٢٦٢.

الملغَى بالمعنى المصطلح، لأنَّ (ترى) في البيت عاملٌ في المفعولين وهما: الضمير وحلُّوا[1].

والثانية: الفصلُ بالمفعولِ لأجله، ومنه قولُ الشاعر:

مُعـاوِدُ جُـرْأَةً وَقْـتِ الهَـوَادِي أَشَـمُّ كَأَنَّـهُ رَجُـلٌ عَبُـوسُ[2]

والمعنى: معاودُ وقتِ الهوادي جرأةً، ففصلَ بين المضافِ (معاود)، والمضافِ إليه (الهوادي) بالمفعولِ لأجله (جرأةً).

وبعد عرض هذه المسألة، ومن خلال النظر في أقوال المتأخرين وأدلَّتهم، أجد النَّفسَ تميل إلى ترجيح ما ذهبوا إليه، مُسوغًا لهذا الميل بعدَّةِ مسوغات، وهي:

أوَّلًا: استقصاؤُهم لأغلبِ شواهدِ هذه المسألة، وأخذُها في عينِ الاعتبار.

ثانيًا: تجرُّدهم في الحُكم في هذه المسألة، وعدمُ التعصُّبِ لأيٍّ من المذاهب فيها.

ثالثًا: حسنُ التفصيلِ والترتيبِ والإيضاحِ، بعيدًا عن التَّعميم والإيجاز المخل.

❁❁❁

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤٢٢/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٨.

وهو من شواهد: المقتضب ٣٧٧/٤، الارتشاف ص ١٨٤٥، شرح التصريح ٧٣٨/١، شرح الأشموني ٤٢٢/٢، الهمع ٤٣٥/٢.

**المطلب الثاني:**

## علة امتناع (الحَسَنِ وجهٍ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا تجوزُ الإضافةُ في (الحَسَنِ وجهًا)؛ لأنَّ هذا لم يُمنع ما هو له البتَّة، فيلزم أنْ يُعوَّضَ ممَّا مُنِع، هذه علةُ سيبويه[1]، وفيه علةٌ أخرى: وهو أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ إذا كانت منافرةً للإضافةِ الحقيقيةِ بأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ والثاني نكرةٌ، فلا يجوز ذلك إلَّا أنْ يكونَ مُشبَّهًا للإضافةِ الحقيقيةِ بمعاقبة النون، كقولِهم: (الطَّيبو أخبارٍ)، فأمَّا إذا خرج عن هذا فلا يجوزُ البتَّةَ؛ لأنَّه منافرٌ للإضافةِ الحقيقيةِ من غير شبَهٍ يقتضي جوازَه.

وقد أجازه الفرَّاءُ[2] على تقدير: (الذي هو حَسَنٌ وجهٍ)، وهذا لا يلزم؛ لأنَّه إضافةُ نكرةٍ إلى نكرة، فليس فيه منافرةُ الإضافةِ الحقيقيةِ كما في (الحَسَن وجهٍ) مع أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، فكأنَّه قد قال اجتمع التنوينُ والإضافةُ مع المنافرة.

فلمَّا اجتمع سببان، أحدُهما: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، وأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ، والثاني نكرةٌ على ضِدِّ ما يجبُ للإضافةِ الحقيقية، لم يجُزْ.

ومع ذلك فإنَّه لم يُسمَعْ شيءٌ مِن هذا الذي أجازه الفرَّاء، وإنما يُتكلَّم فيه على طريق القياس على ما قد سُمِع وصَحَّ، وقد بيَّنَّا أنَّه منافرٌ للأصولِ من غير شبَهٍ يقتضي الجوازَ، ففسَد لهذه العلة»[3].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني على عدم جواز (الحَسَنِ وجهٍ) بأربعِ علل:

العلة الأُولى: نقلها عن سيبويه[4]، وهي علةُ دخولِ الألف واللام على الصِّفة المشبَّهة المضاف: حيث إنَّ الإضافةَ لا تكسِبُها تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنَّها في تقدير

(١) ينظر: لكتاب ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) لم أقف على نسبة هذا الرأي إلى الفراء عند غير الرماني.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٦٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠.

الانفصال، فالمضافُ هنا في حُكم النكرة، ولما احتاجت إلى تعريفٍ في حين تعذَّر التعريفُ بالإضافة اقتضَى دخولَ الألفِ واللامِ لتعريفِها، فالإضافةُ لم تمنعْها دخولَ الألفِ واللام.

أما العلةُ الثانيةُ: فهي المنافرةُ والتناقضُ، حيث إنَّ الإضافةَ في الصِّفة المشبَّهة إضافةٌ لفظيةٌ لا حقيقية، فلما أُعطيَت لفظَ الإضافة، لم يجُزْ أنْ يكونَ لفظُها منافرًا للإضافةِ الحقيقية، فالقياسُ أنْ تضافَ النكرةُ إلى المعرفةِ وليس العكس.

وهناك علةٌ ثالثةٌ اعتلَّ بها الرماني وهي: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوينِ، فكأنَّه اجتمع التنوينُ والإضافةُ، وهذا ممتنعٌ عند النحاة(١).

ورابعُ العللِ التي اعتلَّ بها الرمانيُّ في امتناعِ (الحَسَنِ وجهٍ) هي عدمُ وجودِ السَّماع في تقديرِ الفراء السابق.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرمانيُّ في هذه المسألة عن إضافةِ المعرفةِ إلى النكرةِ المجرورةِ في الصِّفة المشبَّهة، ومعنى الصَّفةِ المشبَّهة: كلُّ صفةٍ أشبهَت اسمَ الفاعلِ المتعدِّي في التثنية والجمع، والتذكيرِ والتأنيثِ، سواءً كانت لازمةً لا تنفكُّ عن موصوفها، نحو: طويلِ الأنف، وواسعِ الفم، أو غيرَ لازمةٍ، بمعنى أنَّها ممَّا يُوجدُ ويُفقَد، مثل: حَسَنِ الوجهِ، وطاهرِ القلب(٢).

وهي قسمان: قِسمٌ جائز، وقِسمٌ ممتنع.

فالممتنعُ هو كلُّ صفةٍ مُعرَّفةٍ بالأداة (أل) أُضيفَت إلى المجرَّد منها، نحو: الحَسَنِ وجهٍ، والحَسَنِ وجهِ أبٍ، والحَسَنِ وجهِهِ، والحَسَنِ وجهِ أبيه(٣).

أمَّا كلُّ ما سوى ذلك فجائز، إلا أنَّه يتفاوت في درجة الجواز ما بين قبيحٍ،

(١) ينظر: الأصول ٢/٥، الارتشاف ص ١٨٠١، التصريح ١/٦٧٣.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٤٥، شرح الأشموني ٣/٤.

(٣) المرجعان السابقان.

وضعيفٍ، وحسَن[1].

وحديثُ الرماني في هذه المسألةِ عن القسمِ الممتنع، نحو: الحَسَنِ وجهٍ، حيث يرى الرماني بامتناع الإضافةِ في هذه المسألةِ البتَّةَ، واعتلَّ لذلك المنع بأربعِ علل:

العلة الأولى: نقلها عن سيبويه، حين تحدث عن دخول (أل) على المضاف، حيث قال: «واعلم أنَّه ليس في العربية مضافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللامُ غيرَ المضافِ إلى المعرفةِ في هذا الباب، وذلك قولُك: (الحسَنُ الوجهِ)، أدخلوا الألفَ واللامَ على (حسَنِ الوجهِ)؛ لأنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ لا يكونُ بها معرفةً أبدًا، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنِع ما يكون في مثلِه البتَّةَ»[2].

هذه علةُ سيبويه في دخول (أل) على المضاف في باب الصِّفة المشبهة، فالإضافةُ إلى المعرفة لم تُكسِب المضافَ تعريفًا، وإنما هي إضافةٌ لفظيةٌ لا حقيقية، وحينما احتاج المضافُ إلى تعريفٍ لم يكن بُدٌّ من دخول (أل)، هذا في حال الإضافة إلى معرفة، أمَّا إذا نُكِّر ما بعد الصِّفة، وهو (وجهًا) فالواجب فيه النصبُ، فتقول: (الحَسَنُ وجهًا)، ويمتنع جرُّها بالإضافة، لأنَّ (أل) هنا تكون بمنزلة التنوين، فكأنَّك قلت: (حَسَنٌ وجهًا).

أما العلةُ الثانية التي اعتلَّ بها الرماني في منع إضافةِ المعرفةِ إلى النكرة، فهي المنافرةُ ما بين الإضافةِ اللفظيةِ في هذا الباب، والإضافةِ الحقيقيةِ ــ أي المعنوية ــ لأنَّ القياسَ في الإضافة الحقيقية يقتضي إضافةَ النكرةِ إلى المعرفة، وليس العكس، ولما كانت الإضافةُ اللفظيةُ فرعًا عن الإضافة المعنوية لم يجُزْ أنْ تأتيَ على عكس أصلِها[3].

وهذه العلة التي اعتلَّ بها الرماني يكاد يجمع عليها النحاة، سواء المتقدِّمون منهم أم المتأخرون، فمِمَّن اعتلَّ بها من المتقدِّمين: ابن السراج[4]، والسيرافي[5]، قال ابن السراج:

(١) ينظر: التصريح ٢/٤٥، شرح الأشموني ٣/٤.
(٢) الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠.
(٣) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٣.
(٤) ينظر: الأصول ٢/١٤.
(٥) ينظر: شرح السيرافي ٢/٥٩.

«... لأنَّ الألفَ واللامَ يمنعان الإضافةَ، فلا يجوزُ أن تقولَ: هذا الحسنُ وجهٍ، من أجلِ أنَّ هذه إضافةٌ حقيقةٌ على بابها، لم تُخرج فيه معرفةٌ إلى نكرة، ولا نكرةٌ إلى معرفة، فالألفُ واللامُ لا يجوز أن يدخلا على مضافٍ إلى نكرة، ولو قلت لكنت قد ناقضْتَ ما وُضع عليه الكلامُ؛ لأنَّ الذي أُضيفَ إلى نكرةٍ يكون به نكرةً، وما دخلت عليه الألفُ واللامُ يصير بهما معرفةً، فيصير معرفةً نكرةً في حالٍ وذلك محال»[1]، وهذه علةٌ دقيقةٌ تنبَّه إليها ابنُ السرَّاج، ، وهي التناقضُ في الكلمةِ نفسها، من ناحيةِ التعريفِ والتنكير.

وقال السيرافي: «فإنْ قال قائلٌ: فلِمَ لا تجوزُ إضافةَ الصِّفةِ إلى نكرةٍ في اللَّفظ، وليست الإضافةُ فيه صحيحةً، فيُقال: (الحسَنُ وجهٍ)؟ قيل له: مِن قِبَل أنَّا إذا أعطيناها لفظَ الإضافة –وإنْ لم يكن معناها معنى الإضافة– لم يجُز أنْ يكونَ لفظُها خارجًا عن لفظِ الإضافةِ الصحيحة، لأنَّا سمَّينا بها، وليس في شيءٍ من الإضافات لفظًا وحقيقةً ما يكون المضافُ معرفةً، والمضافُ إليه نكرةً، فلم يحسُن أنْ تقولَ: (مررتُ بزيدٍ الحسَنِ وجهٍ)، فيكون (الحسنُ) معرفةً و(الوجهُ) نكرةً، ويجري على خلافِ ألفاظِ الإضافةِ التي سمَّيناها بها»[2].

وتبعهم المتأخرون في منعهم الإضافةَ في هذه المسألة، فمنعوا إضافةَ الصِّفةِ المعرفةِ بـ (أل) إلى النكرة، وذهب بعضُهم إلى أنَّ هذا المنع باتفاق النحاة، ومن هؤلاء الرضي، حيث قال: «ومسألتان باطلتان اتفاقًا: الحسَنُ وجهِه، الحسَنُ وجهٍ، بجرِّ المعمولِ فيهما»[3].

ومنهم أيضًا أبو حيان، حيث نصَّ على الاتفاق على المنع في هذه المسألة، وذكر أنَّ ذلك مما نقله عن مشايخه، فقال: «وتلقَّفنا عن شيوخنا أنَّ ما تكرَّر فيه الضميرُ من المسائل أوْ عَرِي منه فهو ضعيف، وما وُجِد فيه ضميرٌ واحدٌ قويٌّ إلَّا ما وُجِد فيه

(١) الأصول ١/١٣٣-١٣٤.

(٢) شرح السيرافي ٢/٥٩.

(٣) شرح الكافية ٣/٤٤١.

الاتفاقُ على منعِه وهو مثلُ: الحسَنِ وجهٍ، والحسَنِ وجهِهِ»[1].

والعلةُ الثالثةُ التي اعتلَّ بها الرماني هي: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، فكأنَّه اجتمع التنوين والإضافة، وامتناع اجتماعهما أصلٌ متَّفقٌ عليه عند النحاة.

وهناك من العلماء من أضاف علةً أُخرى للمنع، كخالد الأزهري، والصبَّان، وهذه العلة هي: عدم الفائدة[2]، وهذه علةٌ معتبرةٌ، تُضاف إلى علةِ المنافرة التي ذكرها المتقدِّمون، فالإضافةُ هنا خلت من أيِّ فائدةٍ من فوائدِها، وبيانُ ذلك ما ذكَرَه الأزهريُّ -بعد أن ذكر صورَ المنع- حيث قال: «لأنَّ الإضافة في هذه الصور لم تُفِد تعريفًا، كما في نحو: غلامِ زيدٍ، ولا تخصيصًا، كما في نحو: غلامِ رجلٍ، ولا تخفيفًا، كما في نحو: حسَنِ الوجهِ، ولا تخلُّصًا من قُبحِ حذفِ الرَّابطِ أو التجوُّزِ في العمل، كما في الحسَنِ الوجهِ»[3].

ونسب الرمانيُّ إلى الفراء خاصة أنَّه أجاز الإضافةَ في هذه المسألة، ولم أقف على هذه النسبة عند غير الرماني، إلا أنَّ ابنَ السراج نسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامة[4]، أما بقيَّةُ النحاةِ فلم يذكروا رأيًا لمخالفٍ في هذه المسألة، بل إنَّ بعضَهم حكى الإجماعَ على المنع في هذه المسألة كالرضي وأبي حيان، كما تقدَّم.

وعلةُ جوازِ الإضافةِ عند الفراء في (الحسَنِ وجهٍ) كما ذكر الرماني هي القياسُ على (الذي هو حسَنُ وجهٍ)، وردَّ الرماني هذا القولَ، معتلًّا بأنَّ قياسَ الفراء لا يلزم، لأنَّه أضاف نكرةً إلى نكرة، فليس فيها تنافرًا مع الإضافةِ الحقيقية، كما في المقيس.

واختلف الرماني مع الفراء في تقدير (أل)، فالفراءُ يجعلُها في منزلة الموصول، والتقديرُ عنده: (الذي هو حسنُ وجهٍ) كما ذكر الرماني، في حين أنها عند الرماني في منزلة التنوين.

ثم احتجَّ الرماني لردِّه قولَ الفراء بعدم السماع، إذ ليس هناك شاهدٌ منظومٌ، أو

(١) الارتشاف ص ٢٣٥٣.

(٢) ينظر: التصريح ٥٢/٢، حاشية الصبان ١٣/٣.

(٣) شرح التصريح ٥٢/٢.

(٤) ينظر: الأصول ١٤/٢.

منثورٌ يدعم رأيه هذا.

والذي وقفت عليه في كتاب معاني القرآن للفراء، أنَّه يُجيز (الحسَنَ الوجهِ)، وجعَلها قياسًا لإضافة اسمِ الفاعلِ المعرَّفِ بـ (أل) نحو: هو الضاربُ الرَّجلِ، قال الفراء: «ولو خُفِضَ في الواحدِ لجاز، ولم أسمعهم إلا في قولهم: هو الضارب الرجلِ، فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه، فمَن خفض شبَّهه بمذهب قولهم: مررت بالحسنِ الوجهِ»(١).

قال ابنُ السراج في الأصول: «وتقولُ: عبدُ الله الضاربُ زيدًا، جميعُ النحويين على أنَّ هذا في تقدير: الذي ضرب زيدًا، ولم يجيزوا الإضافةَ، وزعم الفراء أنَّه جائز في القياس على أن يكون بتأويل: (الذي هو ضاربُ زيدٍ)، وكذا حكم: زيدٌ الحسنُ الوجهِ، عنده أن يكون تأويله: الذي هو حسنُ الوجهِ»(٢).

هذا ما ذكره ابنُ السراج في رأي الفراء في هذه المسألة، ولا أجدُ إشكالًا فيما يخصُّ الصَّفةَ المشبَّهة ممَّا ذكره ابنُ السراج.

❁❁❁

(١) معاني القرآن ٢/٢٢٦.

(٢) الأصول ٢/١٤.

**المطلب الثالث:**

## علةُ امتناعِ الجرِّ على البدليَّةِ في (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكرِيِّ بِشْرٍ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقال المرَّار الأسدي[1]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[2]

فهذا شاهدٌ في (الضَّاربِ الرَّجلِ)، وأمَّا (بِشْرٍ) فقال سيبويه: «حمَلَه على المجرور»[3].

وقال أبو العباس: «لا يجوزُ الجرُّ فيه؛ لأنَّ البدلَ يُقدَّرُ فيه الثاني في موضعِ الأول، ولا يجوزُ: (أَنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ)، فليس فيه إلا النَّصبُ»[4].

والذي عندي أنَّ الذي ذكرَه أبو العباسِ في البدلِ على ما قال في امتناعِه، ولكنْ يجوزُ ما قال سيبويهُ على أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، يجري مجرَى الصِّفةِ التي يعملُ العاملُ فيها وهي في موضعِها»[5].

**اعتلال الرماني:**

ذكر الرماني أنَّ سيبويهَ وجَّه الجرَّ في (بِشْرٍ) بالتبعيَّةِ للمجرور (البكريِّ)، دون أن يُبيِّنَ نوعَ هذه التبعية، هل هي عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، إلا أنَّه قد يُفهَم من إطلاقه هذا جوازُ الوجهين عند سيبويه، ثم نقل عن المبرد تخطئتَه لروايةِ سيبويه بالجرّ في (بشرٍ)، لأنَّه

(١) هو: المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الأسدي، أو الفقعسي ، حيث ينسب تارة إلى أسد ابن خزيمة وهو جده الأعلى، وتارة إلى فقعس. ينظر: الخزانة ٢/٢٨٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو من شواهد: الكتاب ١/١٨٢، الأصول ١/١٣٥، شرح المفصل ٣/٧٣، شرح التسهيل ٢/٣٢٧، أوضح المسالك ٣/٣٥١، الارتشاف ص ١٩٤٤، شرح الأشموني ٣/١٢٨، الخزانة ٤/٢٨٤.

(٣) الكتاب ١/١٨٢.

(٤) ينظر قولُ المبرد في : الأصول ١/١٣٥، شرح السيرافي ٢/٣٩، شرح المفصل ٣/٧٣.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٤٣.

لا يجوز فيها البدل؛ لأنَّ البدلَ يكون في نيَّةِ تكرارِ العامل، ولا يجوزُ (أنا ابنُ التاركِ بشرٍ)، لكون الوصفِ المعرَّفِ بـ (أل) لا يُضاف إلى المجرَّد منها، فلا يكون الوجهُ في الرواية إلا النَّصب.

ووافق الرمانيُّ المبرِّدَ في امتناعِ البدلية، إلا أنَّه أجاز في (بشرٍ) عطفَ البيان؛ لأنَّه ليس على نيَّةِ تكرار العامل.

**المناقشة والموازنة:**

وازنَ الرمانيَّ ما بين قولي سيبويهَ والمبرِّدِ حولَ توجيه الجرِّ في (بِشْرٍ) في البيت السابق، ونقل عن سيبويه جوازَه للجرِّ بالحمل على المتبوع الذي قبله وهو (البكري)، لكنْ دون أنْ يُحدِّدَ نوعَ هذه التبعية، فقد يكون مرادُ سيبويه بالتبعيَّةِ الوجهين معًا، أي: عطفُ البيانِ، والبدلُ، أو عطفُ البيانِ دون البدل.

وبالرجوع إلى نَصِّ سيبويه في الكتاب نجد أنَّ سيبويه لم يُحدِّد نوع هذه التبعية، حيث قال: «وقال المرَّارُ الأسديُّ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيــهِ الطَّــيرُ تَرْقُبُــهُ وُقُوعَــا

سمعناه ممَّن يرويه عن العرب، وأجرى (بشرًا) على مجرى المجرور؛ لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوين»[1].

فليس في هذا النصِّ ما يحدِّدُ نوعَ التبعية، وقد يُفهَم من ذلك جوازُ الوجهين معًا.

ولكن بالنظر إلى ما قرَّره سيبويه من امتناع إضافة الوصف المعرَّف بـ(أل) إلى المجرَّدِ منها، وجوازِ إضافتِه إلى ما فيه (أل)، قد يتضح مرادُه في النصِّ السابق، حيث يقول: «هذا بابٌ، صار الفاعلُ فيه بمنزلة: (الذي فَعَلَ) في المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولُك: هذا الضَّارِبُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمِل عملَه، لأنَّ الألفَ واللَّامَ منعتا الإضافةَ وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجهُ الكلام، وقد قال قومٌ من العرب تُرضَى عربيتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبَّهوه

(١) الكتاب ١/١٨٢.

بالحسنِ الوجهِ»[١].

فمن خلال هذا النص يتَّضحُ لنا أنَّ احتماليةَ البدلِ قد تكون ضعيفةً؛ لأنَه يتناقضُ مع ما قرَّره فيه، حيث إنَّ البدلَ في نية تكرير العامل.

وهذا هو الذي فهمه عنه النحاةُ من بعده، كالزَّجاج[٢]، والسيرافي، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام[٣]، وغيرهم.

قال الزَّجاج: «الذي ذهب إليه سيبويه أنَّ (بِشرًا) عطفُ البيان الذي يقومُ مقامَ الصفة»[٤].

وكذلك السيرافي يرى أنَّ المتعيِّنَ من مرادِ سيبويه هو عطفُ البيانِ وليس البدل: حيث قال: «فجعل (بِشرًا) عطفَ بيان، من (البكري)، وأجراه عليه، ولا يصحُّ أن يكونَ بدلًا؛ لأنَّ البدلَ يقعُ موقعَ المبدَل منه»[٥].

ومضَى على هذا الفهمِ كذلك ابنُ يعيش، فقال: «وخفَضَ (بشرًا) عطفَ بيانٍ على (البكريِّ)، وأجراه عليه جرْيَ الصفةِ على الموصوف، هذا مذهب سيبويه، ولو كان بدلًا لم يجز؛ لأنَّ حكمَ البدل أنْ يُقدَّرَ في موضع الأول»[٦].

أمَّا المبرِّد فلم يُفسِّر مرادَ سيبويه إلا بالبدل، ولذلك منعه، ولم يتطرَّق إلى الاحتمال الآخر الذي هو عطفُ البيان، بل أوجب النَّصب في (بشر)، وردَّ روايةَ سيبويه؛ لأنَّه لا سبيلَ لخفضه إلا على البدل، والبدلُ على نيةِ تكريرِ العامل، فكأنَّه قال: أنا ابنُ التَّاركِ بشرٍ، وهذا لا يجوز عند الجمهور، أمَّا نصبُه عند المبرِّد فهو على قياس: يا زيدُ أخانا[٧].

---

(١) الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ينظر رأيه في الخزانة ٤/٢٨٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/٣٩، شرح المفصل ٣/٧٣، شرح التسهيل ٢/٣٢٧، أوضح المسالك ٣/٣٥١، التصريح ٢/١٥٠.

(٤) ينظر قول الزجاج في الخزانة ٤/٢٨٤.

(٥) شرح السيرافي ٢/٣٩.

(٦) شرح المفصل ٣/٧٣.

(٧) ينظر: الأصول ١/١٣٦.

والذي يؤخذ على المبرِّد أمران:

أحدُهما: إغفالُه للاحتمال الآخرِ من مرادِ سيبويه، فليس في نصِّ سيبويه ما يعيِّنُ البدليَّةَ، أو يمنع احتمالَ عطفِ البيان.

والأمرُ الآخرُ: التزامُ النصبِ في (بشرٍ)، وردُّ روايةِ الجرِّ فيها، مع إمكانيةِ حملِه على عطفِ البيان، حتى لو لم يحمِله سيبويه عليه، إذ ليس له أنْ يردَّ روايةً مسموعة، يُمكن توجيهُها، دونما شذوذ.

إلَّا إذا كان المبردُ يمنع جوازَ الوجهين معًا، سواءً كان عطفَ بيانٍ أو بدلًا، ولا يرى فيه إلا النصبَ بالحملِ على المحل، وهذا هو الذي نقله عنه السيرافي، حيث قال: «وكان أبو العباس المبردُ لا يجيزُ الجرَّ في الاسم الثاني عطفًا كان، أو بدلًا، أو عطفَ بيان»[1].

وكذلك ابن يعيش، حيث يقول: «وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في (بشرٍ)، عطفَ بيانٍ كان، أو بدلًا»[2].

ويكون المبرد بذلك قد وافق الجمهور في شيء، وخالفهم في شيء آخر، فالذي وافقهم فيه هو امتناع إعرابُه على البدل، والعلةُ عندهم واحدةٌ وهي أنَّ البدلَ في نية تكرير العامل، ولا يجوز: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ.

وأمَّا الذي خالفهم فيه فهو أنَّ الجمهورَ يجيزون إعرابَه عطفَ بيانٍ، وعلتُهم: أنَّه ليس على نية تكرير العامل، في حين أنَّ المبردَ يمنع ذلك أيضًا كما منعه على البدل، ويوجب النصبَ فيه حملًا على المحل.

ويكون بهذا قد خالف السَّماعَ والقياس، فأمَّا السماعُ فإنَّ سيبويه رواه مجرورًا، قال: «سمعناه ممَّن يُوثَقُ به عن العرب»، ولا سبيلَ إلى ردِّ روايةِ الثقة.

وأمَّا القياس فإنَّ عطف البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في

(١) شرح السيرافي ٣٩/٢.

(٢) شرح المفصل ٧٣/٣.

المتبوع، كما في قولك: يا زيدُ الطويلُ، ولا يجوز: يا الطويلُ[1].

ومذهبُ الرمانيِّ في هذه المسألةِ موافقٌ لمذهب الجمهور[2]، فقد اتفق مع المبردِ في منع البدلية في (بشرٍ)، إلا أنَّه أجاز عطفَ البيان فيه، واعتلَ لذلك باعتلالِ الجمهور السابق.

إلا أنَّ البغداديَّ نقلَ في الخزانة عن النَّحاس قولَه: «وقد قال المبردُ في (الكتابِ الذي سمَّاه الشَّرحَ): القولُ في ذلك أنَّ قولَه: (أنَا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ بِشْرٍ) عطفُ بيانٍ، ولا يكونُ بدلًا؛ لأنَّ عطفَ البيانِ يجري مجرى النعتِ سواء، ألا ترى بيانَ ذلك في باب النداء، تقول: يا هذا زيدٌ، وإنْ شئتَ زيدًا، على عطفِ البيانِ فيهما، وإنْ أردتَ البدلَ قلت: زيدُ، فهذا واضحٌ جدًا؛ لأنَّك أزلتَ (هذا)، وجعلت (زيدًا) مكانه منادَى»[3].

ثم علَّق البغداديُّ على ما نقلَه النَّحاس عن المبرد بقوله: «وهذا من المبرد رجوعٌ منه إلى روايةِ سيبويه، وإن كان خالفه في شيءٍ آخر»[4].

والشيءُ الآخرُ الذي يقصده البغدادي هو إعرابُه على البدليَّة، فالبغدادي يرى أنَّ سيبويه يجيز في (بشرٍ) عطفَ البيانِ وكذلك البدل، وإن لم يكن في (بشرٍ) الألفُ واللامُ، واعتلَّ بجواز ذلك عنده بعلتين:

إحداهما: بُعدُه عن الاسم المضاف.

والأخرى: لأنَّه تابعٌ، والتابعُ يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع[5].

ولكن ما ذهب إليه البغدادي هو خلاف ما فهمه النحاة عن سيبويه، فالذي فُهِم عنه كما تقدَّم هو جوازُ جرِّه على عطف البيان، وامتناعُ البدل فيه، وأمَّا العلَّتان اللَّتان

(١) شرح المفصل ٣/٧٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/٧٣، شرح التسهيل ٢/٣٢٧، التصريح ٢/١٥٠، الهمع ٣/١٣٣، شرح الأشموني ٣/١٢٨.

(٣) ينظر: الخزانة ٤/٢٨٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: الخزانة ٤/٢٨٤..

اعتلَّ بهما فهما في جواز عطفِ البيان، وليس البدل، كما ذكر ذلك ابنُ يعيش[١].

وبهذا النَّقلُ يكون المبردُ قد وافق الجمهورَ في جوازِ عطف البيان، وامتناعِ البدل في هذه المسألة.

وقد خالف الجمهورَ في امتناع البدل في (بشرٍ) كلٌّ من: الفراء[٢] والفارسي[٣] والرضي[٤]، حيث ذهبوا إلى جواز البدل فيه، ولكلٍّ منهم علتُه التي اعتلَّ بها.

فأمَّا الفراءُ فهو يجيز البدل في (بشرٍ)؛ لأنَّه يجيز إضافةَ الصفةِ المقرونةِ بـ (أل) إلى جميع المعارف، نحو: الضاربِ زيدٍ، وهو مخالفٌ لِما عليه الجمهور[٥]، قال ابنُ مالك في شرح التسهيل: «وأجرى الفراءُ العلَم وغيرَه من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: هذا الضاربُ زيدٍ، والضاربُ عبدِه، والمكرمُ ذينك، والمعينُ اللَّذَين نصراك، ولا مستندَ له في هذا من نثرٍ ولا نظمٍ»[٦].

وأمَّا الفارسي فكما نقل عنه ابنُ عقيل، فإنَّه يجيزُ البدلَ فيه لأنه يُحتمَل في الثواني ما لا يُحتمَل في الأوائل[٧]، وهذه قاعدةٌ كُليَّةٌ ذكرها ابنُ هشامٍ في المغني[٨]، وترجم لها بقوله: (كثيرًا ما يُغتفَرُ في الثَّواني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل)، ومثل لها بقوله: كلُّ شاةٍ وسخْلَتِها بدرهمٍ، ورُبَّ رَجُلٍ وأخِيه، ولا يجوز: كلُّ سخلتِها، ولا رُبَّ أخِيه؛ لأنَّ (كلَّ) لا تضاف إلى معرفةٍ مفردة، و(رُبَّ) لا تجرُّ إلا النكرات[٩].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٧٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في: شرح التسهيل ٢/٨٦، أوضح المسالك ٣/٣٥٣، شرح الأشموني ٣/١٢٨.

(٣) ينظر رأي الفارسي في: الارتشاف ص ١٩٤٥، المساعد ٢/٤٢٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٨٢.

(٥) ينظر: شرح الأصول ٢/١٤.

(٦) شرح التسهيل ٢/٨٦.

(٧) ينظر: المساعد ٢/٤٢٥.

(٨) ينظر: المغني ٦/٦٩٩.

(٩) ينظر: المغني ٦/٦٩٩.

وأمَّا الرَّضيُّ فيجيز الوجهين أي: البدل، وعطف البيان؛ لأنَّه لا يرى بالفرق بينهما، بل ذهب إلى أنَّ عطفَ البيان هو نوعٌ من أنواع البدلِ وهو بدلُ الكلِّ، وأنَّ ما يُقال في تكرير العامل وعدمِه ليس إلا مجرَّد ادَّعاءٍ، وأنَّ (بشرًا) في البيت يُعرَبُ بدلًا وعطفَ بيانٍ، لا فرقَ بينهما[1].

إلا أنَّ مذهبّه هذا خلافُ مذهبِ الجمهور، لأنَّ عطفَ البيانِ والبدلِ يفترقان في أمورٍ كثيرةٍ ذكرها النحاة[2]، وليس فقط في تكرير العاملِ من عدمِه.

❁❁❁

(١) شرح الكافية ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: التصريح ١٥٢/٢، شرح الأشموني ١٢٩/٣.

**المطلب الرابع:**

## علةُ ترجيح الجر في الكاف في:
## (هم الضَّاربوك)، و(هما الضَّارباك)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: "هم الضَّارِبوك" و"هما الضَّارِباك" ففي الكافِ خلافٌ على ثلاثة أوجه: فمذهبُ الأخفش أنَّها لا تكون إلا نصبًا[1]؛ لأنَّه موضعٌ لا تجوزُ فيه النون، فلم تُحذف للإضافة؛ لأنَّه لو حُذفت للإضافةِ لجازَ إثباتُها، إذا لم تُرَدْ الإضافة، وإنما حُذفت من أجلِ الضميرِ المتصلِ مع الاستخفاف.

وذهب أبو عثمان المازني، وأبو عُمر[2] إلى أنه لا يكون إلا في موضعِ جر[3]؛ لأنه وإنْ تأكَّدَ بسببِ حذفِ النونِ فإنَّما حُذف للإضافة، على قياس ذلك مع الظاهر.

وذهب سيبويهُ إلى أنَّ الأغلبَ هذا الذي ذكره أبو عمر، وأبو عثمان، وأجاز أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ[4] على مذهب:

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ[5]

ولم يجُز مثل ذلك في (ضارِبوك)؛ لأنه ليس ههنا موصولٌ يقتضي جوازَ الحذفِ

(١) ينظر رأي الأخفش في: شرح السيرافي ٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٢.

(٢) يقصد بأبي عمر: الجرمي.

(٣) ينظر رأي المازني والجرمي في: الارتشاف ص ٢٢٧٧، التصريح ٦٨٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٨٧/١.

(٥) البيت من المنسرح، واختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٧٢، وقيل: عمرو بن امرئ القيس الخزرجي كما في الخزانة ٢٧٥/٢.

وتمام البيت:

الحـــافظو عـــورة العشـــيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف

ويروى (نكف)، ويروى كذلك (عورةِ) بالجر، ينظر: السيرافي ٤٢/٢.

وهو من شواهد: الكتاب ١٨٧/١، المقتضب ١٤٥/٤، الإيضاح العضدي ص ١٤٩، شرح التسهيل ٧٣/١، التصريح ٦٨٦/١.

لطولِ الصِّلة، وإنما وجب حذفُ النونِ في (الضارِباك) و(الضارِبوك) لاجتماعِ ثلاثةِ أسباب: الاستخفافُ، وشدَّةُ اتصالِ الضميرِ المتصلِ بما قبله، فاقتضى حذفَ النونِ، كما اقتضى في (فَعَلْتَ) حذفَ الحركةِ، والوجهُ الثالثُ: صحةُ الإضافةِ، فقد ظهر من هذا أنَّ الصحيحَ مذهبُ سيبويه»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الكافَ في (هما الضَّارِبوك) و(هما الضَّارِباك) يجوز فيها الوجهانُ: النصبُ، وكذلك الجرُّ، والذي جعل الرمانيَّ يجيزُ الوجهين هو صحَّةُ التعليلِ في جوازِ كلِّ وجه.

فالعلةُ في جواز النصب هي: أنَّ النونَ لم تُحذف للإضافة، وإنما حُذفت لأمرين:

أحدُهما: الاستخفافُ، كما في البيت السابق.

والآخرُ: شِدَّةُ الاتصالِ بالضمير، كما في (فعَلْتُ).

أمَّا العلةَ في جوازِ الجرِّ فهي: صحَّةُ الإضافة، وذلك بالقياس على الاسم الظاهر.

ثم رجَّح الرمانيُّ الجرَّ على النصب؛ لأنه الأغلبُ في الحذف في هذا الموضع.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرمانيُّ في هذه المسألة عن اتصالِ الضَّميرِ باسمِ الفاعل المقرون بـ(أل) إذا كان مثنَّى أو مجموعًا، جمعًا مذكرًا سالمًا، نحو: الكاف في (هم الضَّارِبوك) و(هما الضَّارِباك)، وذهب إلى أنَّ هذا الضَّميرَ يجوز فيه الوجهان: النصبُ والجرُّ، ثم ساق العللَ التي جعلته يجيز كِلا الوجهين.

وقد نقل الرمانيُّ الخلافَ في هذه المسألة، ما بين الأخفشِ من جهة، والمازني، والجرمي من جهةٍ أخرى:

فالأخفشُ يرى بوجوب النصبِ فيه، ويمنع فيه الجرَّ، واعتلَّ لذلك: بأنَّ النونَ لا تصحُّ في هذا الموضع، فلا يجوز: (ضارِبونَك)، ولا (ضارِبانِك)، فالنونُ لم تُحذف

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٤٥.

للإضافة، وإنما حُذفت لأمرين، وهما: اتصالُ الضمير، والاستخفافُ، والدليلُ على أنَّ النونَ لم تحذف للإضافة أنه لا يمكن ردُّها إذا لم نُرِد الإضافة.

أمَّا المازني والجرمي فقد كانا يوجبان الجرَّ فيه ويمنعان النصبَ، وعلتُهما في ذلك: صحةُ الإضافة في الاسم الظاهر، نحو: (الضاربو زيدٍ)، والضميرُ فرعٌ عن الظاهر، ونائبٌ عنه، فيأخذ بذلك حكمَه، إلَّا أنَّ الرماني أغفل رأيَ المبرد الذي يرى بوجوب الجرِّ، متَّبعًا في ذلك كُلًّا من المازني والجرمي، كما نسب إليه ابنُ السراج[1].

وممَّن قال بوجوب الجرِّ أيضًا الزمخشريُّ، حيث يرى بأنَّ إضافةَ اسم الفاعل إلى الضمير المتصل كالضرورة، وأنه لا سبيلَ إلى النصب، وعلته في ذلك: تعذُّرُ إثباتِ النون أو التنوينِ مع الضمير؛ لأنَّ بينهما معاقبة، فلا يجتمع النون أو التنوين مع الضمير، والنصبُ لا يكون إلا بثبوت النون أو التنوين[2].

وبعد أن عرض الرماني هذين المذهبين، والعلل التي أُعتِلَّ بها في اختيار كل مذهب، أورد مذهبَ سيبويه في المسألة، وهو جواز كِلا الوجهين، ورأى أنَّ مذهب سيبويه هو الصحيح، وذلك لصحة الاعتلال في كلٍّ من النصبِ والجرِّ.

فأمَّا جوازُ الجرِّ فذهب سيبويه إلى أنَّه الأغلبُ، وعلته في ذلك صحةُ قياسِه على الاسم الظاهر، نحو (الضاربو زيدٍ)، فإنَّ النونَ هنا حُذفت للإضافة، و(زيدٍ) مجرورٌ على الإضافة.

وأمَّا النصبُ فقد اعتلَّ سيبويهُ لجوازه بالقياس على قول الشاعر:

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ

حيث حذف الشاعر النون للاختصار والاستخفاف، وليس للإضافة، والذي سوَّغ هذا هو أنَّ (أل) لما كانت في معنى (الذي) و(الذين) وهذه الأسماء موصولة، تكون هي وصلاتُها كالاسم الواحد، فحذفوا منها لطولها، فقالوا في (الذي) اللَّذِ، بحذف الياء

(١) ينظر: شرح الأصول ٢/١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٣.

وكسر الذال، وكذلك (اللَّذانِ) يقال فيها: (اللَّذا) تخفيفًا واختصارًا[1]، قال الشاعر:

أَبَـنِيْ كُلَيـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا[2]

هذه هي علةُ سيبويه في جواز النصب، وأضاف إليها الرماني علةَ الأخفش، وهي شدَّةُ الاتصالِ بالضمير، وذلك بالقياس على (فَعَلْتَ)، حيث حُذفت الحركةُ من آخر الفعل حين اتصل بالضمير، وهاتان علتان معتبرتان تجعلان من النصبِ وجهًا محتملًا، لا يُمكن إنكاره.

ولا تجيءُ النونُ مثبتةً مع الضمير إلَّا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

هُـمُ القَـائِلونَ الخَـيرَ والآمِرُونَـهُ إِذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا[3]

وكذلك قول الآخر:

ولَمْ يَرْتَفِـقْ والنَّـاسُ مُحْتَضِـرُونَهُ جَمِيعًا وأَيـدِي المُعْتَفِـينَ رَوَاهِقُـهْ[4]

وقد نص سيبويه والمبرد على أنهما مصنوعان[5]، قال المبرد: «وكلاهما مصنوعٌ، وليس أحدٌ من النحويين المفتِّشين يجيزُ مثلَ هذا في الضرورة»[6]، ثم ذهب المبردُّ إلى أنَّ

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤٣/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧.

وهو من شواهد: الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ١٤٦/٤، شرح السيرافي ٤٣/٢، سر الصناعة ٥٣٦/٢، شرح المفصل ١٥٤/٣، شرح التسهيل ١٩٢/١.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: الكتاب ١٨٨/١، الكامل للمبرد ٤٦٨/١، شرح المفصل / ١٢٥، شرح التسهيل ٨٤/٣، شرح الكافية ٢٣٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٩/١، الارتشاف ص ٢٢٧٧، الخزانة ٢٧٠/٤.

(٤) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: الكتاب ١٨٨/١، الكامل ٤٦٨/١، المفصل لابن يعيش ١٢٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٣، المقرب ١٢٥/١، الخزانة ٢٧٠/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨٨/١، الكامل ٤٦٨/١.

(٦) الكامل ٤٦٨/١.

الهاءَ في هذين البيتين هي هاءُ السَّكت، وليست الضمير، حيث تُقال في الوقف، وتسقط في الوصل[1].

ويرى الرماني -كما تقدَّم- أنَّ مذهبَ سيبويه هو الصَّحيحُ، وهذا الذي يترجَّح عندي، إذ ليس لِمن قال بوجوبِ النصبِ، أنْ يقدحَ في علة القائلين بالجرِّ؛ لأنَّ النائبَ يأخذ حكمَ المنوبِ عنه، وإذا صحَّت الإضافةُ في الظاهر، فلا سبيلَ إلى ردِّها في الضمير.

وكذلك ليس للقائلين بوجوب الجرِّ أن يردُّوا حجَّةَ من قال بالنصب؛ لأنه يعضدها السماع والقياس، فأمَّا السماعُ فكما تقدم في البيت السابق، وأمَّا القياسُ فهو على حذف حركة (فعلت)، حينما اتصل به الضمير، فكلا الوجهين معتبرٌ، والاحتمالُ فيهما لا مجالَ لردِّه، حيث يحتمل أن يكون حذفُ النون للإضافة، فيكون موضعُ الضمير في محلِّ جرٍّ، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محلِّ نصب[2].

وقد جانب ابنُ مالك الصَّوابَ حينما ادَّعى الإجماعَ على جواز الوجهين في هذه المسألة، حيث قال في شرح التسهيل: «وأمَّا الضميرُ في نحو: (جاءك الزائراك، والمكرموك) فجائزٌ فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهرِ الواقعِ موقعَه»[3].

قال أبو حيان: «ودعوى الإجماعِ باطلةٌ، بل الخلاف في المسألة»[4].

أمَّا في (ضاربوك) فقد ذكر الرماني أنه لا يجوز فيه إلا الجرُّ، واعتلَّ بأنه ليس فيه موصولٌ يقتضي جوازَ الحذف لطول الصلة، كما في (الضاربوك)، وهو مذهبُ سيبويه والمحققين[5]، وقاسه سيبويهُ على الظاهر، فقال: «ولا يكون في قولهم: (هم ضاربوك) أن أن تكونَ الكافُ في موضع النصب؛ لأنَّك لو كفَفْتَ النونَ في الإظهار لم يكن إلا جرًّا، ولا يجوز في الإظهار، (هم ضاربو زيدًا)؛ لأنَّها ليست في معنى (الذي)؛ لأنها

(١) ينظر: الكامل ١/٤٦٨-٤٦٩، شرح السيرافي ٢/٤٤.

(٢) ينظر: التصريح ١/٦٨٧.

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦.

(٤) الارتشاف ص ٢٢٧٧.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٧٥٠.

ليست فيها الألفُ واللامُ كما كانت في (الذي)»[1].

ولم يتعرَّض الرماني لموضع الضمير في اسم الفاعل المفرد المقترن بـ(أل)، نحو: (الضَّاربك)، إلا أنَّ ابنَ مالك في شرح التسهيل نسب إليه أنه كان يقول بالجرِّ فيه، ونسب هذا الرأي كذلك إلى الفراء، والمبرد، والزمخشري، إلا أنَّ المبرد تراجع عنه كما ذكر ذلك ابنُ السراج[2]، قال ابنُ مالك: «وزعم الزمخشري أنَّ كافَ (المكْرِمك) وشبهَه في موضعِ جرٍّ، مع منعِه جرَّ الظاهر الواقع موقعه، وقد تقدَّم في قولي أنَّ الظاهرَ أصلٌ، والمضمرُ نائبٌ عنه، ولا يُنسب إلى النائب مالا يُنسب إلى المنوبِ عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف، وقد سبقه إلى ذلك الرماني والمبرد، إلا أنَّ المبرد رجع عن ذلك، كذا قال ابن السَّراج»[3].

وفي الأصولِ أنَّ المبردَ كان يعتل لذلك بالخِفَّة في الضمير، إلا أنه تراجع عن ذلك، كما ذكر ابنُ السراج، حيث قال: «وقيل لأبي العباس -رحمه الله- : ألستم تقولون: عبدُ اللهِ الضَّاربه، والضاربك، والضاربي، فتُجمِعون على أنَّ موضعَ الكافِ والهاءِ خفضٌ؟ قال: بلى، قيلَ له: فهذا يوجبُ: (الضاربُ زيدٍ)، لأنَّ المكنيَّ على حدِّ الظاهر، ومن قولك أنت خاصة: أنَّ كلَّ ما عمِل في المظهر جاز أن يعملَ في المضمر، وكذلك ما عمِل في المضمَرِ، جائز أن يعملَ في المظهر، فقال نحو قول سيبويه: إنَّ هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلَّت وصارت بمنزلةِ التنوين، لأنها على حرفٍ، كما أنَّ التنوينَ حرفٌ، فاستخفُّوا أن يُضيفوا إليها الفاعلَ؛ لأنَّها تصير في الاسم كبعضِ حروفه، وحُكِي لي عنه بعدُ أنَّه قال: (الضاربُه)، (الهاء) في موضعِ نصبٍ، لأنَّ لا تنوينَ ههنا تعاقبُه الهاء»[4].

فقد كان يؤخذ على المبردِ بالتناقضِ في هذه المسألة؛ لكونِه لا يجيز الإضافةَ إلى الاسم الظاهر، في حين يجيزُها مع الضمير، إلا أنه أجاب عن هذا المأخذِ بأنَّ المسوِّغَ

(١) الكتاب ١/١٨٧.

(٢) ينظر: الأصول ٢/١٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦.

(٤) الأصول ٢/١٤-١٥.

للإضافة هنا هو الخِفَّةُ في الضمير، لكونِه على حرف، فكأنه جزءٌ من الكلمة، كما يُفعَل مع التنوين.

وابنُ مالكٍ حين ذكر رأيَ الرماني والزمخشري لم يذكر علَّتَهما في ذلك، بل اكتفى بالاعتراض عليهما بأنَّه مناقضٌ لمذهبهما في الاسم الظاهر، وقد تقدَّم الكلامُ على مذهبِ الزمخشريِّ في موضعِ الضميرِ في (الضَّاربوك)، و(الضَّارباك)، وأنه يرى بوجوبِ الجرِّ في ذلك الضمير، إلا أنَّه حملَ اسمَ الفاعلِ المفرد على المثنَّى والمجموعِ، والعلَّة عنده في ذلك هي: لكي يكونَ البابُ على منهاجٍ واحدٍ ولا يختلف[1]، حيث قال: «وإذا كان المضافُ إليه ضميرًا متصلًا جاء ما فيه تنوينٌ، أو نونٌ، وما عُدم واحدًا منهما شرَعا في صحَّةِ الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي، كما قالوا: ضاربك، والضارباك، والضاربوك، والضاربيَّ، والضاربِيَّ»[2].

فالزمخشريُّ يرى بأنَّ هناك فرقًا بين إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى الاسمِ الظاهرِ وبين إضافتِه إلى الضميرِ، للعلة السابقة؛ إلا أنَّ ابنَ مالكٍ ضعَّفَ هذا القولَ، ورأى أنَّه من التناقض الذي وقع فيه كلٌّ من الرماني والزمخشري، لأنَّ الظاهرَ أصلٌ، والمضمَر نائبٌ عنه، ولا يُنسب إلى النائب مالا يُنسب إلى المنوبِ عنه.

أما الفرَّاء فهو بمنأى عن ذلك التناقض؛ وذلك لأنَّه يُجيز الإضافة إلى المعارف دون استثناء، فهو يعاملها معاملة المعرَّفِ بـ(أل)، فيجيز: (الضارب زيدٍ)، و(المكرم عبدِه)، ونحوهما.

قال ابنُ مالك: «والحاصلُ أنَّ الضميرَ المتصلَ باسم الفاعل مقرونٌ بالألفِ واللامِ غيرِ مثنًّى، ولا مجموعَ على حدِّه، منصوبٌ على حدِّ سيبويه، والأخفش، مجرورٌ على مذهب الفراءِ، والرماني، والزمخشري، إلَّا أنَّ في مذهبِهما مخالفةُ النائبِ للمنوبِ عنه، ومذهبُ الفراءِ سالمٌ من ذلك، وهما يلتزمان الحكمَ بالجرِّ، والفراءُ يجيز النصبَ والجرَّ،

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٢.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٣/٢.

كما أجازهما في (زيدٍ) ونحوه من: (الضارب زيدًا)»[1].

ولعلَّ ما نُسِب إلى الرماني يفتقد للدِّقة؛ وذلك لأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ الرماني في كتابه هذا مهتمٌّ بذِكر الخلافِ في كثيرٍ من المسائل التي ناقشها، وقد تكلَّم كثيرًا عن مسألة إضافةِ اسم الفاعل، سواءً المقترنُ بـ(أل)، أو المجرَّدُ منها، ولم يتطرَّق إلى ذكر هذا الخلاف فيها، خاصةً وأنَّ له رأيًا مخالفًا لرأيِ سيبويه كما ذكر ابنُ مالك.

أمَّا الأمرُ الثاني: فهو قولُ ابن مالك أنَّ الرماني يُوجِب الجرَّ في موضعِ الضمير المتصل باسم الفاعلِ المفردِ المقترنِ بـ(أل)، وهذا يتعارض مع مذهبِه في اسمِ الفاعل المثنَّى والمجموع، فمع وجودِ المسوِّغِ لوجوبِ الجرِّ فيه إلا أنَّه رأى بجوازِه وعدمِ امتناعِ النصب فيه، فكيف يوجب الجرَّ فيما لا مسوِّغ له، وكذلك لو نظرنا إلى صاحبَيه في هذا القول وهما المبردُ والزمخشري، نرى أنهما يوجبان الجرَّ في المثنى والمجموع، فلا غرابة إذن في أن يحمِلا المفردَ عليهما، بخلاف الرماني الذي يقول بجواز الجرِّ في المثنى والمجموع، فإنه إذا لم يحمله على الاسم الظاهر وهو النصب، وكذلك لم يحمله على المثنَّى والجمعِ وهو جوازُ النصبِ والجرِّ، فعلامَ يحملُ وجوبَ الجرِّ إذن؟!.

ولعلَّ عدمَ تطرُّقِ الرماني لهذا الخلافِ هو تأكيدٌ لما ذكرتُ من عدمِ وجودِ رأيٍ مخالفٍ له في هذه الجزئية.

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٢/٨٦.

**المطلب الخامس:**

## علةُ امتناعِ جر (نفسِك) بالإضافة في (إيَّاكَ نَفْسِكَ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وأجازَ الخليلُ (إيَّاك نَفْسِكَ)، على قولِ بعضِهم: (إذا بلغ الرَّجلُ السِّتينَ، فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)[(١)]، وهذا لا يجوز عند ابنِ السراج[(٢)] وغيرِه من النحويين[(٣)]؛ لأنَّه شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ، أمَّا شذوذُه في القياسِ فلخروجِه عن نظائرِه، إذْ كانت الألفُ واللَّامُ توجب أنَّ الكافَ للخطاب[(٤)]، وليست باسمٍ، وأنَّه لا يجوز على ذلك: (النَّجاءَ زيدٍ)؛ لأنه معرفةٌ يمتنعُ من الإضافة، فالمضمر أحقُّ بهذا الحكم؛ لأنَّه معرفةٌ يمتنعُ من الإضافة، فيجب أنْ تكونَ الكافُ فيه للخطاب، وليست باسمٍ.

وأمَّا شذوذُه في الاستعمال فلم يُسمع في شيءٍ من الكلام، ولا أحدَ من العرب، إلَّا مِن هذا القائل في هذا الموضع الواحد...، فقد بانَ أنَّ هذا الكلامَ شاذٌّ وأنَّه في حُكمِ اللَّحنِ الفاسد»[(٥)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الكافَ في (إيَّاك) حرفٌ للخطاب، لا محلَّ له من الإعراب، وليست اسمًا مجرورًا بالإضافة، كما ذهب الخليل، واعتلَّ الرماني لكونها حرفًا للخطاب وليست اسمًا بأنَّ (إيَّا) ضميرٌ، والضميرُ لا يُضاف؛ لكونه معرفةً، والإضافةُ إنما تكون للتعريفِ، أو التخصيص، واستدلَّ على صحة اعتلاله: بالقياس على (النَّجاءَك)، فالكافُ فيها حرفٌ لا اسم، والدليل على عدم اسميتها: هو امتناع الجمع بين (أل)

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١.

(٢) لم أجد في الأصول ردَّ ابنِ السراج على الخليل، وإنما اكتفى بذكر رأيِه فقط، ولعله ردَّ عليه في كتابٍ آخر.

(٣) ومنهم الأخفش، وجمهور البصريين. ينظر: سر الصناعة ٣١٤/١، الإنصاف ص ٥٥٥.

(٤) يظهر من عدم اتساق الكلام أنَّ في العبارة سقطًا، ولعلَّ مرادَ الرماني: "ويقاس على الكاف في (النجاءك)"، كما ورد في شرح المفصل ٩٩/٣.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٥٨٣.

التعريف والإضافة، فإذا امتنعت الإضافة في المعرف بأل، فامتناعها أولى في الضمير (إيا)؛ لأن الضمير من أشد المعارف تخصيصًا[1].

ثم خطَّأَ الرمانيُّ قياسَ الخليل: (إيَّاك نفسِك) على المثل: (إذا بلغ الرَّجلُ السِّتينَ، فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، وعدَّه قياسًا غيرَ صحيح؛ لأنَّه قياسٌ على شاذٍّ، وشذوذُه من جهتين: وهما: السَّماعُ والقياسُ، فأمَّا السَّماعُ: فلأنَّه لم يُسمَع من أحدٍ من العرب غيرُ هذا القائل، وكذلك لم يُحك عن العرب تأكيدُ الكاف بعد (إيا)[2]، وأمَّا القياس: فلخروجه عن نظائره، وهو امتناعُ إضافةِ المعارف، والضميرُ أعرفُ المعارف.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن ضميرِ النصبِ (إيَّاك)، وهذا الضميرُ كما قال ابنُ يعيش: «فيه إشكالٌ، ولذلك كثُر اختلافُ العلماءِ فيه».

ومع كثرة الخلافِ والأقوالِ فيه، فإنَّ الرماني اقتصر في الكلام عليه على قولين فقط، ولعله يرى بأنهما الأَولى بالحديث من غيرهما؛ وذلك لأهميتهما، فأمَّا القولُ الأوَّلُ فنسبَه للخليل، وأمَّا القولُ الآخَر فنسبَه لابنِ السَّراج وغيرِه من النحويين.

أمَّا موقفُ الرماني من هذه المسألة فهو موافقٌ -كما ذكر- لمذهب ابنِ السَّراج، وغيره من النحويين، وهو أنَّ (إيَّا) هي الضميرُ، وأمَّا الكافُ فهو حرفٌ يدل على الخطاب، لا محلَّ له من الإعراب، ثم اعترض الرماني على الخليل بأنَّه لا يجوز إضافة (إيَّا) إلى الكاف، ثم تُبدل الكاف، نحو: (إيَّاك نفسِك)، والعلةُ عنده هي أنَّ الإضافةَ إنما تكون للتعريفِ، أو التخصيصِ، والضميرُ من أعلَى مراتبِ المعرفة، فلا يجوز إضافته.

وخطَّأَ الرمانيُّ الخليلَ في قياسِه: (إيَّاك نفسِك) على المثل: (إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، والعلةُ عنده في فسادِ هذا القياسِ هي: شذوذُه في السَّماعِ والقياسِ، على النحو الذي تقدَّم في الاعتلال.

فالرماني اعتلَّ بعلتين على أمرين:

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٩.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٥.

أحدهما: في امتناعِ الإضافةِ إلى الكاف في (إيَّاك نفسِك).

والآخر: في فسادِ القياسِ على المثل: (إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ).

فالأمر الأوَّل اعتل له الرمانيُّ بأصلٍ من الأصول النحوية، وهو أنَّ (إيا) ضميرٌ، والضميرُ لا تجوز إضافتُه؛ لأنَّ الغرضَ من الإضافة إنما يكون للتعريف، نحو: (غلامِ زيدٍ)، أو للتخصيص، نحو: (غلامِ أميرٍ)، وهذا الغرضُ متحقِّقٌ في الضَّمير دون الحاجة إلى إضافة، حيث إنَّ الضميرَ من أعلى مراتب المعرفة، وهو كذلك من أشدِّها تخصيصًا[1]، فلا حاجةَ إذن للإضافة، فإذا امتنعت الإضافةُ تعذَّر أن يكونَ الكافُ اسمًا، ولم يبقَ لها إلا أن تكونَ حرفًا للخطاب، لا محلَّ له من الإعراب، ونظائرُ هذه الكافِ: الهاء في (إيَّاهُ)، والياءُ في (إيَّايَ)، والكافُ في (ذلك) وغيرها، فكلُّ هذه الأدوات حروفٌ لا أسماء.

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني هي علة جمهور البصريين، الذين يرون بهذا الرأي، كما ذكر ابنُ الأنباري[2]، ونسبَه الرماني إلى ابن السَّراج، وهناك من سبق ابنَ السَّراج إلى هذا الرأي، كالأخفش[3]، والمبرد[4]، كما ذكر ذلك ابنُ جني نقلًا عن شيخِه أبي علي الفارسي، قال ابنُ جني ناقلًا حكايةَ شيخه: «وقال: وحكَى أبو بكرٍ عن أبي العباس، عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غيرَ منسوبٍ إلى الأخفش: أنه اسمٌ مفردٌ مُضمرٌ، يتغيَّر آخرُه كما تتغيَّر أواخرُ المضمرات، لاختلاف أعدادِ المضمرِين، وأنَّ الكافَّ في (إيَّاك) كالتي في (ذلك)، في أنَّه دلالةٌ على الخطاب فقط، مجردةٌ من كونها علامةً للضمير، ولا يُجيز أبو الحسن فيما حُكِي عنه: إيَّاك، وإيَّا زيدٍ، وإيَّا الباطلِ، انتهتْ الحكايةُ عن أبي علي»[5].

فهذا رأيٌ صريحٌ للأخفش في هذه المسألة، وإن كان ابنُ مالك نسب إليه موافقتَه

(١) ينظر: شرح المفصل ٩٩/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٥٥٥.

(٣) ينظر رأي الأخفش في: سر الصناعة ٣١٢/١، شرح المفصل ٩٨/٣، الارتشاف ص ٩٣٠.

(٤) ينظر رأي المبرد في سر الصناعة ٣١٢/١.

(٥) سر الصناعة ٣١٣/١.

للخليل[1].

ويُفهَم من هذا النقلِ أيضًا أنَّ المبردَ موافقٌ لما ذهب إليه الأخفش، لكونه حُكِي عنه القولُ بهذا الرأي مرَّةً دون نسبةٍ للأخفش، ومرَّةً مع نسبتِه للأخفشِ لكن دونَ اعتراضٍ عليه.

ونسبَ كلٌّ من أبي حيان، والمرادي إلى الفارسي موافقتَه لهذا القول[2]، أمَّا سيبويه فلم يُذكَر له رأيٌ صريحٌ في هذه المسألة، بل اكتفى بالنقل عن شيخه الخليل، ولم يخالفه، كما قال السيرافي[3].

وهذا هو المشهور بين أكثر النحويين الذين ناقشوا هذه المسألة، حيث عزوا هذا الرأيَ إلى الأخفش دون سيبويه، وكذلك الرماني حين عزاه إلى ابنِ السراج، ولم يذكر رأيًا لسيبويه وهو شارحُ كتابِه.

ومن النحويين كأبي حيان، وناظرِ الجيش، من نسبَ هذا الرأيَ إلى سيبويه، وقد يكونُ استنتج رأيه من خلال عنوانه لـ(إيَّا) في بابٍ آخر، حيث قال: «هذا بابٌ علامةُ المضمرين المنصوبين، اعلم أنَّ علامةَ المضمرين المنصوبين: (إيَّا)، ما لم تُقَدِّر على الكاف التي في (رأيتُك)، و(كما) التي في رأيتُكما، و(كم) التي في رأيتُكم»[4].

أمَّا الأمرُ الثاني الذي اعتلَّ له الرماني فهو فسادُ قياس الخليل، حيث قاس الخليل: (إيَّاك نفسِك) على المثل: (إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، فجعل الكافَ اسمًا مجرورًا بالإضافة، و(نفسِك) تأكيدًا عليه، قال سيبويه: "وقال الخليلُ: لو أنَّ رجلًا قال: (إيَّاك نفسِك) لم أُعنِّفه؛ لأنَّ هذه الكافَ مجرورةٌ، وحدَّثني من لا أتَّهِمُ عن الخليل أنَّه سمِع أعرابيًّا يقول: إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ"[5].

فالخليلُ استدلَّ على اسميةِ الكافِ في (إيَّاك) بوقوع الظاهرِ موقعَها مجرورًا بالإضافة.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٤٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٩٣٠، الجنى ص ٥٣٦.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٧٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢٧٩.

وهناك من وافق الخليلَ في هذا المذهب، كالمازني[1] وابنِ مالك[2]، إلا أنَّ المازني لم يستبعد كونَ الكافِ حرفًا للخطاب، لولا هذا المثل[3]، أمَّا ابنُ مالك فقد أطال في تقرير صحَّةِ مذهبِ الخليل، ورأى أنَّ هذا هو الصوابُ، فقال عن الكاف وأخواتها: «وهي ضمائرُ مجرورةٌ بالإضافةِ لا حروف، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ فيه سلامةً من ستة أوجهٍ مخالفةٍ للأصل:

أحدُها: أنَّ الكافَ في (إيَّاك) لو كانت حرفًا كما هي في (ذلك) لاستُعمِلت على وجهين: مجرَّدةً من لامٍ، وتاليةٍ لها، كما استُعمِلت مع (ذا)، و(هنا)، ولحاقُها مع (إيَّا) أَولى؛ لأنها ترفع توهُّمَ الإضافة.

الثاني: أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدُها من الميم في الجمع، كما جاز تجريدُها مع (ذا).

الثالثُ: أنَّه لو كانت اللَّواحق بـ(إيَّا) حروفًا لم يُحتَجْ إلى الياء في (إيَّايَ)، كما لم يُحتَجْ إلى التَّاء المضمومة في (أنَا).

الرابعُ: أنَّ غيرَ الكاف من لواحقِ (إيَّا) مجمعٌ على اسميَّتِه مع غير (إيَّا)، مختلَفٌ في اسميَّتِه معها، فلا يُترَكُ ما أُجمِع عليه لما اُختلِف عليه، ثم تُلحَق الكافُ بأخواتِها ليجري الجميعُ على سَنَنٍ واحد.

الخامسُ: أنَّ الأصلَ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ في لفظٍ واحد، وفي القولِ باسمية اللَّواحق سلامةٌ من ذلك.

السادسُ: أنَّ هذه اللَّواحقَ لو لم تكن أسماءً مجرورة المحلِّ لم يلحقها اسمٌ مجرورٌ بالإضافةِ فيما رواه الخليلُ من قول العرب: (إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، وروى: فإيَّاهُ وإيَّا السَّوْءاتِ، وهذا مستنَدٌ قويٌّ، لأنَّه منقولٌ بنقلِ العدلِ، بعبارتين صحيحتي المعنى»[4].

---

(١) ينظر رأي المازني في: سر الصناعة ١/٣١٥، شرح المفصل ٣/١٠٠، شرح التسهيل ١/١٤٥، الارتشاف ص ٩٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٤٥

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/١٠٠.

(٤) شرح التسهيل ١/١٤٥-١٤٦.

وردَّ الرمانيُّ والجمهورُ قياسَ الخليلِ ومن وافقه، واعتبروه قياسًا فاسدًا، واعتلَّ الرماني على فساد هذا القياس: بأنَّ هذا المثلَ شاذٌّ، والشَّاذُ لا يُقاس عليه كما هو متقرِّرٌ في أصول النحو(١)، ووجهُ شذوذِه كما ذكر الرمانيُّ أمران: أحدُهما: القياس، والآخرُ: السَّماع.

فأمَّا شذوذُه في القياس: فلإضافة الضمير (إيَّا) إلى الشَّوابِّ، وهو ممتنعٌ؛ لكونه معرفةً، والمعرفةُ لا تُضاف.

وأمَّا شذوذُه في الاستعمال: فلأنَّه لم يُسمَع إلا مِن هذا القائل، ولم يُسمع من العرب كذلك: (إيَّاك وإيَّا الباطل)، ولا حُكِي عنهم تأكيدُ الكافِ بعد (إيَّا)(٢).

وهناك مِن النحويين مَن أضاف وجهين آخرينِ لشذوذِ هذا المثل، غير ما ذكره الرماني، ومن هؤلاء أبو حيان(٣) حيث أضاف إلى شذوذِ إضافة الضمير، شذوذًا آخر، وهو: مجيءُ التحذير في (إياه) للغائب، والغائبُ لا يُحذَّر، إنما يكون التحذير للمخاطب.

ومنهم أيضًا ابنُ هشام(٤) إذ أضاف شذوذًا آخرَ في هذا المثل، وهو: اجتماعُ حذفِ الفعلِ المجزومِ بلام الأمر، وحذفِ حرفِ الأمر، وهو اللَّامُ، مع أنَّ لامَ الأمر لا تُحذف إلا في الضرورة، والتقدير في المثل: إذا بلغ الرَّجلُ السِّتينَ فلْيحذَرْ تلاقيَ نفسِه وأَنْفُسَ الشَّوابِّ، فحُذِف الفعلُ وفاعلُه، ثم المضافُ الأول، وأُنيبَ عنه الثاني، ثم الثاني، وأُنيبَ عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأُبدِل (أَنْفُسَ) بـ(إيا)؛ لأنها تُلاقيها في المعنى.

فهذه أربعة أوجهٍ ذكرها النحويون في شذوذ هذا المثل، وفي نظري أنَّها كافيةٌ في الحكم على فساد القياس عليه.

أمَّا الأوجهُ التي ذكرها ابنُ مالك، ورأى أنَّها مرجِّحةٌ للقول باسميةِ الكاف، فقد ردَّ

(١) ينظر: الاقتراح ص ٢٠٩.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ١٤٧٩.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٤/٧٧.

عليها أبو حيان وغيرُه، بأنها غيرُ لازمة[1]، وعلَّق عليها ناظرُ الجيش بقوله: «ولا يخفى ضعفُ بعضِ هذه بل أكثرها، وأقواها الوجهُ الرابع»[2]، وهو: أنَّ غيرَ الكاف من لواحقِ (إيَّا) مُجمعٌ على اسميَّتِه مع غير (إيَّا)، مُختلَفٌ في اسميَّتِه معها، فلا يُترَكُ ما أُجمِع عليه لِما أُختلِف عليه، ثم تُلحقُ الكافُ بأخواتِها ليجريَ الجميعُ على سَنَنٍ واحد.

وقد ناقش ابنُ يعيشٍ هذا الوجه، وذهب إلى أنَّ هذه الأحرفَ ليست لازمةَ الاسمية، بل إنَّها تكون تارةً دالةً على الاسمية، وتارةً تتجرَّد من الاسمية، وتدلُّ على الحرفية فقط، كما في الألف والواو والنون المتصلة بالأفعال، في قولهم: الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا، والهنداتُ قُمْنَ، فهي هنا أسماءُ وضمائرُ للفاعل، أمَّا في: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ، فهي هنا مجرَّدةٌ من الاسمية ودالةٌ على الحرفية فقط، ثم قال ابنُ يعيش: «وإذا جاز في هذه الأشياءِ أن تكونَ في حالٍ دالةً على معنى الاسمية، ومعنى الحرفية، ثم ينخلع عنها معنى الاسمية في حالٍ أخرى، جاز أن تكونَ الهاءُ في (ضربَه)، والياءُ في (ضربني) اسمين دالَّين معنى الاسمية والحرفية، وإذا قلت: إيَّاه وإيَّايَ تجرَّدتا من معنى الاسمية، وخلُصَتا لدلالةِ الحرفية»[3].

وهذا تنظيرٌ حسنٌ وقياسٌ صحيحٌ من ابن يعيش، يردُّ فيه على من ادَّعى ملازمةَ الإسميةِ للهاء والياء.

وقد توصَّل ابنُ يعيش إلى القول بحرفيةِ الكاف، وعدمِ اسميتها بالاعتماد على السَّبْرِ والتَّقسيم: حيث قال: «وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب، ولو كان له موضعٌ من الإعراب لكان إمَّا رفعًا، وإمَّا نصبًا، وإما جرًّا، فلا يجوز أن يكون في موضعٍ مرفوعٍ؛ لأنَّ الكافَ ليست من ضمائر المرفوع، ولا يجوز أن يكون منصوبًا؛ لأنَّه لا ناصبَ له، ألا ترى إذا قلت: إيَّاك أُخاطبُ ،كانت (إيَّا) هي الاسمُ بما ذكرناه من الدليل، وإذا كانت هي الاسمُ كانت مفعولةً لهذا الفعل، وإذا كان كذلك فبقِيَ الكافُ بلا ناصبٍ، إذ هذا الفعل لا يتعدَّى إلى أكثرَ من مفعولٍ، ولا

(١) ينظر: التذييل ٢/٢٠٨.

(٢) تمهيد القواعد ١/٥٠٩.

(٣) شرح المفصل ٣/٩٩.

يجوزُ أيضًا أن يكونَ مجرورًا؛ لأنَّ الجرَّ في كلامِهم إنما هو من وجهين: إمَّا بحرفِ جرٍّ، وإمَّا بإضافةِ اسمٍ، ولا حرفَ ههنا يكون مجرورًا به، ولا يجوز أن يكونَ مخفوضًا بإضافةِ (إيَّا) إليه؛ لأنَّه قد قامت الدلالةُ على أنَّه اسمٌ مضمرٌ، والمضمرُ لا يُضاف؛ لأنَّ الإضافةَ للتخصيص، والمضمراتُ أشدُّ المعارفِ تخصيصًا، فلم تحتجْ إلى الإضافة»[1].

أمَّا الكوفيون فقد انقسموا حول هذه المسألة، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الكاف والهاء والياء من (إيَّاك، وإيَّاهُ، وإيَّايَ) هي الضمائرُ المنصوبة، وأنَّ (إيَّا) دعامةٌ لها، وعلتُهم في ذلك هي أنَّ هذه الأحرفَ هي نفسُها التي في حالِ الاتصال، نحو: أكرمتُك، وأكرمتُه، وأكرمنِي، لأنَّه لا فرقَ بينهما، إلا أنَّها لما كانت على حرفٍ واحد، وانفصلت عن العامل، لم تقم بنفسِها، فأُتِي بـ(إيَّا) لتعتمدَ عليها، ونُسب هذا القولُ إلى الفرَّاء[2].

وقد رُدَّ عليه بأنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ المتصلةَ بـ (إيَّا) وإن كانت تُشبه تلك المتصلة بالأفعال، إلا أنَّها هنا حروفٌ، وهناك أسماء، كالتاء في (أنت)، فإنها تشبه في اللفظ التاء التي في (قمتُ)، إلا أنها في (أنتَ) حرف، وفي (قمتُ) اسم[3]، وكذلك لو كان (إيَّا) عمادًا، لأدَّى ذلك إلى أن يُعمَد الشَّيءُ بما هو أكثر منه، وأن يكونَ الأكثرُ عمادًا للأقلِّ منه، وتبعًا له، وهذا لا نضيرَ له[4].

وذهب غيرُه من الكوفيين[5] إلى أنَّ (إيَّاك) بجملته هو الضمير، وكذلك: (إيَّاه، وإيَّايَ)، ورُدَّ عليه بأنَّه ليس في الأسماء الظاهرةِ والمضمرةِ، ما يختلفُ آخرُه فيكون تارةً كافًا، وتارةً هاءً، وتارةً ياءً، نحو: (إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّايَ)[6]، ويُرَدُّ عليه أيضًا: بأنَّ فتحةَ

(١) شرح المفصل ٣/٩٩.

(٢) ينظر رأي الفراء في: الارتشاف ص٩٣٠، الجنى الداني ص ٥٣٧، الهمع ١/٢٠٦.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٦، الإنصاف ص ٥٥٩، شرح المفصل ٣/١٠٠.

(٤) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٦، الإنصاف ص ٥٥٨.

(٥) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٦، الإنصاف ص ٥٥٥، شرح المفصل ٣/١٠٠، الارتشاف ص ٩٣٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣/١٠٠.

الكافِ تُفيدُ الخطابَ المذكَّر، وكسرةَ الكافِ تفيدُ الخطابَ المؤنث، فالكافُ هنا بمنزلةِ التاء في (أنتَ، وأنتِ)[1].

وذهب الزَّجاجُ إلى أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ قد خُصَّ بالإضافة إلى سائرِ المضمرات، فالكافُ في (إيَّاك) في موضع جرٍّ بالإضافة[2]، وقد رُدَّ هذا القولُ بأنه لو كان الأمرُ كما قال لما أُقتصِر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعراب، وهو النصبُ، فاقتصارُهم على ضربٍ واحدٍ من الإعرابِ دليلٌ على أنه مضمرٌ لا ظاهر، كما في (أنَا، وأنتَ) لما أُقتُصِر فيهما على الرفع، فكما أنَّ (أنَا، وأنتَ، وهُمْ، ونحنُ) أسماءٌ مضمرةٌ فكذلك (إيَّا) اسمٌ مضمرٌ، لاقتصارهم على النصب، إذ لا يُعلم اسمٌ ظاهرٌ اقتصر على النصب إلا بعضُ الأسماء التي اقتصرت على الظرفية، نحو: (ذاتَ مرة) و(بُعيداتَ بين)، ونوعًا من المصادر، نحو: (سبحانَ) و(معاذَ)، وليس (إيَّا) ظرفًا ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماء[3].

وللسيرافي قولٌ قريبٌ من هذه الأقوال فهو يرى أنَّ ما يقع بعد (إيَّا) هو الضميرُ المنصوبُ، إلا أنَّه حين تقدَّم جيء بـ (إيا) لِيُتوصَّل بها إلى الضمير المتصل، فانتقل الإعرابُ إليها كما في: يا أيُّها الرجلُ، و(إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ، واتصالُ الأسماء بالأسماء يوجبُ للثاني منهما الجرَّ[4].

فجمع السيرافيُّ في قوله هذا ما بين قول الفراءِ، وقول الزجاج، وكلا القولين قد رُدَّ عليهما، واتضح بطلانُهما.

وكما قال ابنُ جني: «فقد صحَّ إذن بما أوردناه سقوطُ هذه الأقوالِ، ولم يبق هنا قولٌ يجبُ اعتقادُه ويلزم الدخولُ تحتَه، غيرُ قولِ أبي الحسن: إنَّ (إيَّا) اسمٌ مضمرٌ، وإنَّ

(١) ينظر: سر الصناعة ٣١٦/١، الإنصاف ص ٥٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣.

(٢) ينظر رأي الزجاج في: سر الصناعة ٣١٤/١، الإنصاف ص ٥٥٥، شرح المفصل ١٠٠/٣، الهمع ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٣١٦/١، الإنصاف ص ٥٥٨.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٧٧/٢.

الكاف بعده ليست باسمٍ، وإنَّما هي للخطاب، بمنزلة كاف (ذلك)»[1].

❁❁❁

(١) سر الصناعة ١/٣١٧.

**المطلب السادس:**

## علةُ جوازِ الجرِّ على الجوار في باب النعت

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ فيه الرفع، وهو الصوابُ وكلامُ أكثرِ العرب؛ لأنَّه من صفةِ الأوَّل، وقد جرَّه بعضُ العرب؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، مع مشاكلتِه له في التوحيدِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، وقربِ الجوار، وكلُّ هذه الأسبابِ تقتضي جوازَ حملِه عليه، كأنَّه هو الأوَّلُ»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الأصلَ في إعراب (خَرِبٍ) هو الرفعُ؛ لأنَّه صفةٌ لمرفوعٍ وهو (جُحْرُ)، والأصل في الصفة أن تتبعَ الموصوفَ في أمورٍ متعدِّدة منها الإعراب، إلا أنَّ مِن العرب من جرَّ (خَرِبٍ) وكأنَّه صفةٌ لـ (ضبٍّ)، واعتبره الرماني جائزًا؛ لثلاثة أسباب اعتلَّ بها:

أحدُها: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحد.

والسببُ الثاني: موافقةُ المضافِ مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

أمَّا السببُ الثالث: قُربُ المجاورةِ بين نعتِ المضافِ والمضاف إليه.

فكلُّ هذه الأسباب الثلاثة التي ذكرها الرماني، سوَّغت الحملَ على الجوار، مع التأكيد على أنَّ الأصلَ وهو الذي عليه أكثرُ كلام العرب هو الرفعُ؛ لأنَّه وصفٌ للجُحْرِ، والجُحْرُ مرفوع.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن قضيَّةِ الجرِّ على المجاورة، ومثَّل لها بما حُكِي عن العرب (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) حيث رُوِي بجرِّ (خَرِبٍ)، وذلك لمجاورته للضب، وهي

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٨٩١.

روايةٌ لبعض العرب، أمَّا أكثرُهم فهم على الأصل وهو الرفع؛ لأنَّه صفةٌ للمرفوع وهو الجُحْر[1].

وذهب الرماني إلى أنَّ العلة في جواز هذا النوع من الجرِّ هو اجتماعُ ثلاثةِ أسباب:

أحدها: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحد.

والسببُ الثاني: موافقةُ المضافِ مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

أمَّا السببُ الثالث: فهو قربُ المجاورةِ بين نعتِ المضافِ والمضافِ إليه.

والذي يُفهم من كلام الرماني أنَّ الجرَّ على المجاورة لا يكون إلا باجتماع هذه الأسبابِ الثلاثة، فإذا تخلَّف أحدُ هذه الأسباب فإنه يمتنع الجرُّ على المجاورة، وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الخليل الذي يشترط موافقةَ المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

قال سيبويه: «وقال الخليل -رحمه الله-: لا يقولون إلَّا: هذانِ جُحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ، مِن قِبَلِ أنَّ الضبَّ واحدٌ، والجُحرَ جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بِعِدَةِ الأوَّل، وكانَ مذكَّرًا مثله، أو مؤنَّثًا. وقالوا: هذه جُحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ؛ لأنَّ الضِّبابَ مؤنثةٌ؛ ولأنَّ الجُحَرَةَ مؤنثةٌ، والعِدَةُ واحدةٌ فغلطوا»[2].

فمذهبُ الخليل والرماني أنَّه إذا لم يحصل التوافقُ بين المضافِ والمضافِ إليه فإنَّ الكلامَ يُستعملُ على أصلِه، ولا يُجرُّ على الجوار.

أمَّا سيبويهُ فقد ذهب إلى خلاف شيخِه الخليل، فأجاز الجرَّ على الجوار مطلَقًا، قال مُعقِّبًا على رأي شيخه: «هذا قولُ الخليلِ -رحمه الله- ولا نرى هذا والأوَّلَ إلا سواءً؛ لأنَّهُ إذا قال: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتَهَدِّمٍ) ، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضبِّ، مثلُ ما في التثنيةِ من البيان أنَّه ليس بالضبِّ»[3].

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٣٦.

(٢) المرجع السابق ١/٤٣٧.

(٣) المرجع السابق ١/٤٣٧.

ثم استشهد سيبويه على صحة ما ذهب إليه بقول العجَّاجِ:

كَأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المِرْمَلِ[1]

فـ (المِرْمَلِ) جُرَّ على الجوارِ وهو (مذكَّر)، وحملَه على (العنكبوتِ) وهي مؤنثةٌ، فدلَّ ذلك عند سيبويه على صحةِ الجرِّ مطلقًا.

ولم يوافق الرمانيُّ سيبويهَ على هذا الرأي، بل ذهب إلى تصحيحِ رأي الخليل، معلِّلًا لذلك بأنه قد اجتمع سببان في ضعف الجرِّ، السببُ الأول هو: أنَّ النعت ليس لما جرى عليه في اللَّفظ، ثم حدث سببٌ آخرُ زادَ من ضعفِه وهو: عدمُ المشاكلةِ، وذلك لمخالفتِه ما قبلَه بالتثنية والإفراد، فهذان السببان اقتضيا منع الجرِّ على المجاورة مطلقًا.

قال الرماني: «وتقول: (هذانِ جُحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ)، فلا يجوز الجرُّ في هذا عند الخليل؛ لعدم موافقةِ الضبِّ في العدد، ويجوز عند سيبويه على ذلك القياس.

والوجهُ مذهبُ الخليل؛ لأنَّه إذا كان فيه سببٌ يُضعفُه، ثم حدث سببٌ آخرُ يقتضي ضعفَه، لم يكن بعد الضعفِ إلا الامتناع»[2].

وهذا أصلٌ متقرِّرٌ عند الرماني ويستدلُّ به كثيرًا، وهو أنه ليس بعد ضعفِ الحكمِ النَّحوي إلا امتناعه، فإذا تعاضد سببانِ أو أكثرُ في إضعاف الحكم، تقرَّرَ منعُه عند الرماني.

والخليلُ والرماني وإنْ كانا يتفقان في الحكم في هذه المسألة، إلا أنهما يختلفان في التعليل، فعلةُ الخليل علةٌ تقديرية، حيث أرجع السببَ وراءَ وجودِ هذه الظاهرة إلى الغلطِ الذي منشؤُهُ المشابهةُ بين اللَّفظين المتجاورين، فإذا وقعت المخالفةُ بين هذين

(١) البيت من الرجز المشطور، وتمامه:

عَلَى ذُرَا قُلَّامِهِ المهَدَّلِ
سُتُورُ كَتانٍ بِأيدِي غُزَّلِ

ينظر: ديوان العجاج ص ٤٧.

وهو من شواهد: المخصص ١٧/١٧، الإنصاف ص ٤٨٤، شرح التسهيل ٣٠٩/٣، الخزانة ٨٧/٥.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. الدميري ص ٨٩٢-٨٩٣.

اللَّفظين من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع، أو التذكير، والتأنيث، أو التعريف، والتنكير، حصل البيانُ وانتفى الغلط، فلا مسوِّغ عند الخليل للجرِّ على الجوارِ في وجود المخالفة.

أمَّا علةُ الرماني فهي علةٌ منطقية، أرجعها إلى تعاضدِ الأسباب في امتناع الحكم، فإذا كان الجرُّ على الجوار ضعيفًا مع وجود المشابهة، فهو مع وجود المخالفة ممتنعٌ، وقد يكون مفهوم العلتين واحدًا إلا أنَّ الرمانيَّ عبَّر عنها بأسلوبٍ منطقي.

ولم يزد الرماني على ما ذكره الخليل في تفسير سبب هذه الظاهرة، حيث ذكر الخليل أنَّ الغلطَ، هو السببُ وراءَ ذلك، وفي رأيي أنَّ ما ذكره الخليلُ لا يكفي، إذ إنَّ الغلطَ وحدَه ليس هو السببُ في وجودِها، بدليلِ مجيئِها في كثير من الآيات القرآنية، وكما ذكر ابنُ جني: "أنَّ في القرآنِ مثلُ هذا الموضع نيِّفًا على ألفِ موضع"(١)، ومعاذَ الله أن يكونَ تأويلُ أيٍّ هذه المواضعِ على الغلط.

وكذلك فإنَّ سيبويه ضعَّف أن يكون الغلطَ سببًا في هذه الظاهرة، بدليلِ جوازِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتَهَدِّمٍ، فمع وجود البيان المنافي للغلط، إلا أنه يجوز فيه الجرُّ على الجوار.

وفي اعتقادي أنَّ هناك سببًا رئيسًا في وجود هذه الظاهرة، يكاد يكون حاضرًا في جميع الشواهدِ القرآنيةِ والشِّعريةِ، وهذا السببُ يكمُنُ في التأثير الصوتي، أو ما يُسمَّى بالتناغم الصوتي، فهو السِّرُّ وراءَ هذه الظاهرةِ المتمثِّلةِ في خروج التابع عن حركة متبوعِه الحقيقي، وأخْذِهِ حركةَ الاسمِ المجاورِ له، خصوصًا وأنَّ قراءةَ القرآنِ تعتمد على الترتيل، وكذلك الشِّعرُ آنذاك يعتمدُ على الإنشادِ، والترتيلُ والإنشادُ عبارةٌ عن أصواتٍ متناغمةٍ لحروفٍ ومقاطعَ.

ولعلَّ في قصَّةِ الفرَّاءِ مع أبي ثَرْوانَ ما يؤكِّد ذلك، حينما أنشد أبو ثروانَ البيتَ:

تُرِيــكَ سُــنَّةَ وَجْــهٍ غَــيْرِ مُقْرِفَــةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ(٢)

(١) ينظر: الخصائص ١/١٩٢.

(٢) البيت من البسيط، لذي الرمة. ينظر: ديوانه ص ١٢.

=

بجرِّ (غيرِ) على المجاورة مع أنها صفةٌ لـ(سُنَّةَ) المنصوبة، وعندما طلب منه الفراءُ أنْ يقرأَ البيتَ بنصب (غير)، قرأَه كما أراد الفراءُ، فلمَّا استنشدَه أنشدَه بالجرِّ، ثمَّ قال: الذي تقولُ أنت أجودُ ممَّا أقولُ أنا[1].

فهذا دليلٌ قويٌّ على أنَّ التناغمَ الصوتيَّ هو المسؤولُ عن هذه الظاهرة، وليس الغلط كما ذكر الخليل،

ومما يعزِّز هذا التناغمَ: طولُ الفاصلِ بين التابع ومتبوعِه الحقيقي، مع عدمِ ظهورِ الحركةِ الإعرابيةِ على المتبوع الحقيقي، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[2]، فالمتبوعُ الحقيقيُّ هو (الذين)، وهو في موضع رفعِ اسمِ (يكن)، وكلمةُ (المشركين) معطوفة عليها، ولكنَّها مجرورةٌ بالحمل على الجوار.

ومما يعزِّز ذلك التناغمَ أيضًا: استثقالُ الانتقالِ المباشرِ من الكسرة إلى الضَّمة، كما في (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالانتقال من كسرة (ضَبٍّ) مباشرةٍ إلى ضمَّةِ (خَرِبٍ) فيه شيءٌ من الثِّقل على اللسان.

فكلُّ هذه العواملِ عزَّزت من حدوث التناغم الصوتي في الحركة الإعرابية بين الاسمين المتجاورين[3].

وإن كان الخليلُ قد أوعز السببَ في وجود هذه الظاهرة إلى الغلط، فإنَّه وبشكلٍ غير مباشرٍ أشار إلى دور التناغم الصوتي في الجرِّ على الجوار، وذلك حينما منع الجرَّ على الجوار في المتخالفين، حيث لا تناغمَ بينهما، واشترط وجودَ التوافقِ بين المتجاورين،

=

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/٣٠٩، شرح شواهد المغني ٨/٧٤، الخزانة ٥/٩١.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٧٤.

(٢) سورة البينة آية (١).

(٣) ينظر: بحث: ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل، للدكتور: قاسم محمد صالح، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٣) العدد (٢) ربيع الأول ١٤٢٨هـ/نيسان ٢٠٠٧م.

حيث يظهر ذلك التناغم.

أمَّا الجمهورُ فذهبوا إلى موافقةِ سيبويه في جواز الجرِّ على المجاورة مطلقًا، كما نصَّ على ذلك كل من أبي حيان، وابنِ عقيل، والسيوطي[1]، وهو مقيسٌ عندهم إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، أمَّا الفرَّاءُ[2] وابنُ النَّحاسِ[3] فقد أجازاه إلا أنَّهما قصراهُ على السَّماع فيما ورد.

**مواضع الجر على الجوار:**

أكثرُ ما يقع الجرُّ على الجوارِ في النعت، وهو باتفاقٍ بين النحاة المجيزين لهذه الظاهرة، بل إنَّ منهم من قصرَه عليه دون غيره، كأبي حيان[4]، والبغدادي[5]، ولعلَّ الأمرَّ الذي دعاهما إلى ذلك هو أنَّ هذا الموضعَ أكثرُ شيوعًا في الشواهد القرآنية، والشِّعرية، وأقوالِ العرب المأثورة.

فمِن شواهده في القرآن الكريم، قولُه تعالى: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾[6]، بخفضِ (المجيد) على الجوار، والوجهُ فيه الرفع، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾[7]، بخفض (المتين) على الجوار، والوجهُ فيه الرفع.

ومن شواهده في الشِّعر البيتُ الذي تقدَّم[8] وهو قولُ الشَّاعر:

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ

حيث جُرَّت (غير) على الجوار، ومحلُّها النصب، لأنها نعتٌ لـ (سنة) المنصوبةِ على المفعولية.

ومنها كذلك قول الشاعر:

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٩١٤، المساعد ٤٠٤/٢، الهمع ٤٤٠/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٧٤/٢-٧٥، الارتشاف ص ١٩١٣، الخزانة ٩١/٥.

(٣) إعراب القرآن ١١/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٥٢/٣.

(٥) ينظر: الخزانة ٩٤/٥.

(٦) سورة البروج الآية ١٥.

(٧) سورة الذاريات الآية ٥٨.

(٨) ينظر ص ٢٣٠.

كَـأَنَّ تُبَـيرًا فِي أَفَـانِينِ وَدْقِـهِ كَبِـيرُ أُنـاسٍ فِي بِجَـادٍ مُزَمَّـلِ[1]

بجر (مُزَمَّلِ) على الجوار، ومحلُّه الرفع على النعت لـ(كبير).

أمَّا التوكيد، فذهب جمهور النحاة أنَّ الجرَّ على الجوار فيه نادرٌ، قال ابنُ هشام: «والذي عليه المحقِّقون أنَّ خفضَ الجوار يكون في النعت قليلًا كما مثَّلنا، وفي التوكيد نادرًا»[2].

وقال البغدادي: «وجرُّ الجوار لم يُسمعُ إلا في النعت على القِلَّة، وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل النُّدرة»[3].

وهذا البيتُ هو قولُ الشاعر:

يَـا صَـاحِ بَلِّـغْ ذَوِي الزَّوْجَـاتِ كُلِّهِـمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[4]

بجر: (كُلِّهم) على المجاورة؛ لأنه توكيدٌ لـ (ذوي) المنصوب، لا للزَّوجات، وإلا لقال: كُلِّهِنَّ.

واختلف النحاةُ في الجرِّ على الجوار في عطف النَّسَق، فمنهم من منع ذلك وهم أكثـرُ النحـاة، ومـنهم مـن أجـازه، وخـرَّج عليـه الآيـةَ الكريمـة: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡ﴾[5] في قـراءة الجـرِّ[6]، وممَّـن ذهـب إلى ذلـك:

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: الديوان ص ٢٥.
وهو من شواهد: الخصائص ١٩٢/١، شرح التسهيل ٣٠٨/٣، شرح الكافية الشافية ص ١١٦٧، الخزانة ٩٨/٥.

(٢) المغني ٦٦٢/٦.

(٣) الخزانة ٩٣/٥.

(٤) البيت من البسيط، وقائله أبو الغريب، أحد شعراء الأعراب. ينظر: الخزانة ٩٣/٥.
وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، شرح التسهيل ٣١٠/٣، الارتشاف ص ١٩١٣، المغني ٦٦٢/٦، الخزانة ٩٣/٥.

(٥) سورة المائدة آية (٦).

(٦) وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وأبي بكر عن عاصم. ينظر: النشر ٢٥٤/٢، البحر البحر المحيط ٤٥٢/٥، الدر المصون ٢٠٩/٤.

الأخفشُ[١] وأبو عبيدة[٢].

وخالفهما في ذلك المحقِّقون كما قال ابنُ هشام[٣]، وعلتهم في ذلك: أنَّ حرفَ العطفِ حاجزٌ بين الاسمين ومبطلٌ للمجاورة، بخلاف النعت والتوكيد، حيث إنهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدُّ مجاورةً من المعطوف بحرفِ العطف[٤].

وقال ابنُ النحاس ردًا على تأويل الأخفش وأبي عبيدة: «وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الجوارَ لا يجوز في الكلام أنْ يُقاس عليه، وإنما هو غلطٌ، ونظيرُه الإقواء»[٥].

وقال أبو حيان: «ومَن أوجبَ الغُسلَ تأوَّل أنَّ الجرَّ هو خفضٌ على الجوار، وهو تأويلٌ ضعيفٌ جدًا، ولم يَرِد إلا في النعت، حيث لا يُلبِس»[٦].

وأجاب المانعون لمجيءِ الجرِّ على الجوار في هذه الآية بأجوبةٍ منها[٧]:

أنَّ الأرجلَ في الآية مجرورةٌ بفعلٍ محذوفٍ يتعدَّى بالباء، أي: وافعلوا بأرجلِكم الغُسلَ، وحُذِف الفعلُ، وحرفُ الجرِّ.

ومنها أيضًا: أنَّ المرادَ بالمسح هنا: خفيفُ الغُسلِ، وخُصَّت الرِّجلان من سائر المغسولات باسمِ المسحِ لِيُقتصَدَ في صبِّ الماءِ عليها، إذ كانتا مظنَّةَ الإسرافِ فيهما.

ومِن أجوبتِهم كذلك: أنَّ المرادَ هنا: المسحُ على الخُفَّين، وجُعِل ذلك مسحًا للرِّجل مجازًا.

والذي يظهر لي أنَّ الجرَّ على الجوار في هذه الآية ضعيفٌ؛ وذلك لأمرين:

---

(١) ينظر: معاني القرآن ص ٢٧٧.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/١٥٥.

(٣) ينظر: شرح الشذور ص ٣٤٨.

(٤) ينظر: شرح الشذور ص ٣٤٨، الخزانة ٥/٩٤.

(٥) إعراب القرآن ص ٢٢٥.

(٦) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/١١-١٢.

(٧) تنظر أجوبة المانعين للجر على الجوار في هذه الآية: الكشاف ١/٥٩٧، البحر المحيط ٣/٤٥٢، الدر المصون ٤/٢١٥.

أحدهما: كونُه وقع في المعطوف، وقد أنكره المحقِّقون كما ذكر ابنُ هشام.

والأمر الثاني: أنَّ مِن شروط الجرِّ على الجوار ارتفاعَ اللَّبْس، والأمنَ من الاشتباه[١]، واللَّبْسُ موجودٌ في هذه الآية.

ولا يمتنع القياس في عطف البيان، كما ذكر ابنُ هشام، والعلةُ في ذلك: مشابهتُه للنعت والتوكيد في مجاورته للمتبوع[٢].

أمَّا البدلُ فقد أنكره أبو حيان معتلًّا بأنَّه معمولٌ لعاملٍ آخرَ غير العامل الأوَّل، ورأى أنَّ عدمَ السَّماع فيه يعضد هذه العلة، حيث قال: «لم يُحفظ ذلك في كلامهم، ولا خَرَّج عليه أحدٌ من علمائنا فيما نعلم، وسبب ذلك أنه معمولٌ لعاملٍ آخر»[٣].

ومنعه كذلك ابنُ هشام معتلًّا بأنَّه في التقدير من جملةٍ أخرى، فهو محجوزٌ تقديرًا[٤].

وهناك من النحاة من أنكر الجرَّ على الجوار مطلقًا، وهما السيرافي[٥] وابنُ جني[٦]، جني[٦]، وادَّعى ابنُ جني انفراده بهذا يهذا الرأي، وأنه لم يسبق إليه، حيث قال: «فمِمَّا «فمِمَّا جاز خلافُ الإجماعِ الواقعِ فيه منذ بُدئ هذا العِلمُ وإلى آخرِ هذا الوقت، ما رأيتُه أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ ...»[٧].

ولعلَّ ما يقوّي دعواه أمران:

أحدهما: عبارةُ السيرافي التي يقول فيها: «ورأيتُ بعضَ النحويين أنه قال في (هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) قولًا شرحتَه وقوَّيتُه بما يحتمله، زعم هذا النحوي أنَّ المعنى: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الجُحْرُ، والذي يقوّي هذا: أنَّا إذا قلنا: خرِبَ الجُحرُ، صار من

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣، شرح الكافية ٣٢٨/١، المساعد ص ٤٠٣.

(٢) ينظر: شرح الشذور ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) ينظر كلام أبي حيان في الخزانة ٩٥/٥.

(٤) ينظر: شرح الشذور ص ٣٤٩.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٣٢٨/٢.

(٦) ينظر: الخصائص ١٩١/١-١٩٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

باب: حسُن الوجه...»[1]، وهذا تصريحٌ من السيرافي بأنه مسبوقٌ إلى هذا القول، ولم يذكر النحاةُ من كان مع السيرافي على هذا الرأيِ إلا ابنَ جني.

والأمرُ الآخر: فهو مشابهةُ تأويلِ السيرافي لتأويل ابنِ جني، حيث أوَّله كلٌّ منهما بأنه صفةٌ للضَّبِ،

فابنُ جنِّي حملَه على حذفِ المضافِ، وإقامةِ المضافِ إليه مقامه، فارتفع واستتر، والتقدير عنده: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه)، فالمضاف: (جُحْرُ)، والمضاف إليه: (هاء الضمير)، فحُذف المضافُ (الجحرُ)، وأُقيم المضافُ إليه (هاء الضمير) مقامَه، فارتفع الضمير؛ لأنَّهُ حلَّ محلَّ المضاف، الذي هو معمولٌ مرفوعٌ للصفة (خَرِبٍ)، ثمّ استتر؛ فأصبح الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ )، فيجري (خرب) وصفًا على (ضَبٍّ)، وإن كان في الحقيقة للجحر؛ كما تقول: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) فتجري (قائم) وصفًا للأبِ لا للرَّجلِ، لَمَّا ضمِّن ذكره[2].

أما السِّيرافي فيرى أنَّ الأصلَ في قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ): هذا جُحْرُ ضَبٍّ، خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوينِ (خربٍ) على أنَّه صفةٌ للضَّبِّ، ورفعِ الجحر على أنه معمولٌ له، ثمَّ حُذف الضمير للعِلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وجُرَّ (الجُحر)، كما تقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) بالإضافة، والأصل: حسَنِ الوجهُ منه ، ثمّ أُتِي بضمير (الجُحر) مكانه، لتقدُّمِ ذكره فاستتر[3].

وفي نظري أنه لا يردُّ دعوى ابنِ جني كونُه متأخرًا عن السيرافي في الوفاة، وكذلك كونُ السيرافي من طبقة أبي علي الفارسي شيخِ ابن جني، لأنَّه وإن كان الأمرُ كذلك إلا أنَّهما تعاصرا دهرًا، فقد يكون رأيُ ابنِ جني عُرِف في حياة السيرافي، ووقع منه موقعَ القبولِ فذكَرَه.

(١) شرح السيرافي ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ١٩١/١-١٩٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٢٨/٢.

وخلاصةُ القولِ أنَّ في هذه المسألةِ أربعةَ مذاهب:

المذهبُ الأوَّل: هو ما ذهب إليه الخليلُ والرماني، وهو جوازُ الجرِّ على الجوار؛ ولكن شريطةَ أن يتوافقَ المضافُ مع المضاف إليه في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

المذهبُ الثاني: وهو مذهبُ سيبويه والجمهور، وهو جوازُ الجرِّ على الجوار مطلقًا، مع جواز القياس فيه.

المذهبُ الثالث: وهو مذهبُ الفرَّاءِ وابنِ النحاس، وهو امتناعُ القياسِ في الجرِّ على المجاورة، والاقتصارُ فيه على السَّماع.

المذهبُ الرابع: وهو مذهبُ السيرافي وابنِ جني، وهو منعُ الجرِّ على الجوارِ مطلقًا.

والذي يترجَّح عندي هو مذهبُ سيبويه والجمهور، وهو جواز الجرِّ على الجوار مطلقًا، وذلك لعدَّةِ أسبابٍ، منها:

- أنَّ القائلين بهذا الرأي هم أكثرُ النحاة وجمهورُهم.
- كثرةُ المسموعِ فيه من القرآنِ الكريم، وأشعارِ العرب.
- ضعفُ تأويلِ مَن أنكر الجرَّ على المجاورةِ، وهما السيرافي وابن جني، وممَّن ضعَّف تأويلَهما أبو حيان[1]، وابنُ هشام[2]، وردَّا عليهما بردودٍ تُبطل ما ذهبا إليه، منها: أنه يلزم أن يكون الجُحرُ مخصَّصًا بالضَّبِّ، والضبُّ مخصَّصٌ بخرابِ الجحرِ المخصَّصِ بالإضافةِ إلى الضبِّ، فتخصيصُ كلٍّ منهما متوقِّفٌ على صاحبه، وهو فاسدٌ للدَّور، ومنها كذلك: أنَّ معمولَ هذه الصفةِ لا يتصرَّف فيه بالحذف؛ لضعفِ عملِها[3]، ومنها كما ذكر ابنُ هشامٍ في المغني: أنه يلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصِّفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإنْ أُمِن اللَّبْس[4].

(١) ينظر رأي ابن حيان في الخزانة ٥/٨٩-٩٠.

(٢) ينظر: المغني ٦/٦٦٥.

(٣) ينظر: الخزانة ٥/٨٩-٩٠.

(٤) ينظر: المغني ٦/٦٦٥.

إلا أنَّ اشتراطَ الخليلِ والرماني في وجوب التوافق بين المتجاورين، أمرٌ مُعتبَرٌ، فيه إشارةٌ مهمةٌ إلى دورِ التناغم الصوتي في وجود ظاهرة الجرِّ على الجوار.

❁❁❁

## المطلب السابع:

## علةُ امتناعِ تقديرِ الجرِّ في الضميرِ في (لولاك، ولولاي)

### نَصُّ المسألة:

قال الرماني: «الذي يجوزُ في ضميرِ المجرورِ الذي يقعُ موقعَ ضميرِ المرفوعِ إجراؤُه في موقعٍ لا يَخِلُّ بأنَّه في معنى المرفوع، وذلك بعد قولِهم: (لولا)، كقولهم: لولاك، ولولاي، فهذا الموقعُ موقعُ مرفوعٍ، قد ظهرَ أمرُه بالاسمِ الظاهرِ في: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا، من غير أنْ يجوزَ فيه الجرُّ، وظهرَ بقولهم: لولا أنت لكان كذا وكذا، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1]، فهذا هو الأصلُ.

وإنما جاز (لولاك) لاجتماع سببين:

أحدهما: المناسبةُ بين علاماتِ المضْمرِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: الاشتراكُ في الإضمار.

والثاني: البيانُ عن المخاطبِ، مِن المتكلمِ، مِن الغائبِ.

والثالثُ: أنَّها كلَّها مبنيَّةٌ، وإن كان فيها دليلٌ على وجوهِ الإعرابِ، فإنها تنحطُّ عن منزلةِ ما فيه الإعراب.

فأُشعِر بهذه المناسبةِ بينها بإيقاعِ بعضِها موقعَ بعض، من غيرِ إخلالٍ بالمعنى، ولا يجوزُ أنْ يطَّرِدَ مثلُ هذا؛ لأنَّ الأصلَ أحقُّ به، إذْ كان ليس فيه إلا ما بيَّنا من الإشعارِ والإيجاز.

واختلفوا في موضعِ الكافِ:

فذهب الخليلُ، ويونسُ، وسيبويهِ إلى أنَّها في موضعِ جَرٍّ[2]، وذهب الأخفشُ[3]،

---

(١) سورة سبأ الآية ٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٣) ينظر رأي الأخفش في: المقتضب ٣/ ، شرح السيرافي ١٣٧/٣، أمالي ابن الشجري ٢٧٧/١، الإنصاف ص ٥٤٨.

وبعضُ النحويين المتقدِّمين[1]، وابنُ السراج[2] إلى أنها في موضعِ رفعٍ، وإنما أُوقِعَتْ علامةُ المجرورِ موقعَ علامةِ المرفوعِ لِمَا بيَّنا على طريقةِ الاستعارة، كما يقعُ المصدرُ موقعَ الحالِ، في قولهم: (إنما أنت سيرًا سيرًا)، وكما يقع المصدرُ المعرَّفُ في:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[3]

موقعَ الحالِ، وكلُّ ذلك على طريقِ الاستعارةِ، ويستحيلُ أنْ يكونَ على الحقيقةِ[4]، وكذلك يقعُ ضميرُ المجرورِ موقعَ ضميرِ المرفوعِ على طريقِ الاستعارةِ، ويمتنعُ على الحقيقةِ، ولا يجوزُ أنْ يُوضَعَ على الاشتراكِ بين المجرورِ والمرفوعِ، لأنَّه لا مناسبةَ بين المرفوعِ والمجرورِ يصلح لأجلِها هذا، كما أنَّ بين المجرورِ والمنصوبِ مناسبةً يصلُحُ لأجلِها اتفاقُ العلامةِ، فأمَّا أنْ يُنقَلَ ضميرُ المجرورِ إلى موضعِ ضميرِ المرفوعِ فغيرُ ممتنعٍ، وشواهدُه كثيرةٌ.

والذي نختارُه في هذا: مذهبَ الأخفشِ؛ لأنَّه لو كان موضعُ الكافِ جرًّا، لوجبَ أنْ يكونَ الحرفُ عامِلًا، إذ لا يجوزُ الجرُّ إلا بعاملِ الجرِّ، والحرفُ الذي يعملُ الجرَّ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الإضافةِ، ولا بُدَّ مِن أنْ يعملَ في موضعِه الفعلُ، وليس كذلك في (لولا).

فإنْ قال قائِلٌ: فلِمَ لا يجوزُ أنْ يعملَ فيه الاستقرارُ، ويكونُ قد أضافَ المخاطبَ إلى الاستقرارِ، كما تقول: زيدٌ بالبصرةِ، فتضيفُه إلى الاستقرارِ بالبصرة؟

قيل له: إنَّ الباءَ يُفهَمُ منها هذا المعنى في المضمَرِ والمظهَرِ، وليس كذلك (لولا)؛ لأنَّه لا يُفهَمُ منها معنى الإضافة، كما لا يُفهم مِن (أمَّا)، ولا مِن (هل)، ولا مِن أكثرِ

(١) لعله يقصد بذلك الفراء. ينظر: معاني القرآن ٨٥/٢.

(٢) لم يصرح ابن السراج برأيه في هذه المسألة في كتابه الأصول، وإنما اكتفى بنقل مذهبي المبرد، والأخفش والكوفيين، ثم أورد اعتلالهم في ذلك، ولم يذكر رأي سيبويه والبصريين، ولعل إغفاله لرأيهم إشارة إلى معارضته لهم، وموافقته للأخفش والكوفيين. ينظر: الأصول ١٢٤/١.

(٣) تقدم تخريجه في: ص ١٤١.

(٤) هذا رأي الرماني في مجيء هذه المصادر في موضع الحال، وقد سبق ذكره في المنصوبات، في ص ١٤٣.

الحروفِ معنى الإضافة، ويُفهَمُ مِن حروفِ الجرِّ معنى الإضافةِ[1]، وأنَّها لِتعديَةِ الفعلِ، وليس ذلك في (لولا)»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الضَّميرَ في (لولاك ولولاي) في موضعِ رفعٍ، وليس في موضعِ جرٍّ، وذهب إلى تأييدِ رأيِ الأخفشِ في ذلك، واعتلَّ لما ذهب إليه بأربعِ علل:

العلةُ الأولى: قياسُه المضْمَرَ على الاسمِ الظاهرِ، فكما أنَّ الاسمَ الظاهرَ يكون مرفوعًا بعدَها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، كذلك يكون الضَّميرُ؛ لأنَّه نابَ منابَ الظاهر، ولكي تكونَ (لولا) باقيةً على بابِها من رفعِ ما بعدَها.

والعلةُ الثانية: أنَّ (لولا) لو كانت جارَّةً لوجبَ أن يكونَ فيها معنى الإضافةِ، وتعدِيَةِ الفعل، لأنَّه يُفهَم من حروف الجرِّ معنى الإضافةِ والتعديةِ، وليس ذلك في (لولا)، فدلَّ على أنَّها ليست حرفَ جرٍّ.

أمَّا العلةُ الثالثة: فهي أنَّ (لولا) لو كانت حرفَ جرٍّ لوجب أن يعملَ في موضعِها الفعلُ، أي أنْ تتعلَّقَ بفعلٍ، فعدمُ تعلُّقِها بفعلٍ دلَّ على أنها ليست بحرفِ جرٍّ.

والعلةُ الرابعة: أنَّ ضميرَ الجرِّ وقع موقعَ ضميرِ الرفعِ على سبيل النيابةِ والاستعارة، واعتلَّ الرماني لوقوعِ ضمائرِ الجرِّ موقعَ ضمائرِ الرفعِ على سبيلِ الاستعارةِ بعلتين، هما: علةُ الإشعارِ بالمناسبة، وعلةُ الإيجاز.

أمَّا المناسبةُ بين علاماتِ المضمر فهي من ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأوَّل: الاشتراكُ في الإضمار.

والوجهُ الثاني: البيانُ عن المخاطب، من المتكلم، من الغائب.

أمَّا الوجهُ الثالث: فهي أنَّها كلَّها مبنيَّةٌ.

**المناقشة والموازنة:**

(١) أي إضافة معاني الأفعال إلى مجروراتها.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٦٤٠-٦٤٢.

ناقش الرمانيُّ في هذه المسألةِ موضعَ الضميرِ المتصلِ بـ(لولا) التي هي حرفُ امتناعٍ لوجوب، وبعضُهم يقول: لوجودٍ، حيث تدخل على جملتين لربط امتناعِ الثانيةِ بوجودِ الأولى، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، أي: لولا زيدٌ موجودٌ(١).

وقال المالقي: «والصَّحيحُ أنَّ تفسيرَها بحسبِ الجملِ التي تدخل عليها، فإنْ كانت الجملتان بعدها موجبتَين فهي حرفُ امتناعٍ لوجوب، نحو قولِك: لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك، فالإحسانُ امتنعَ لوجودِ زيدٍ، وإنْ كانتا منفيتينِ فهي حرفُ وجوبٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيامِ زيدٍ لم أُحسِنْ إليك، وإنْ كانت موجبةً ومنفيَّةً، فهي حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ، نحو: لولا زيدٌ لم أُحِسنْ إليك، وإنْ كانتا منفيَّةً وموجبةً فهي حرفُ امتناعٍ لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيامِ زيدٍ لم أُحسِنْ إليك»(٢).

والأصلُ في (لولا) أنْ يقعَ بعدها اسمٌ مرفوع، كالأمثلة السابقة، أو ضميرُ رفعٍ منفصل، وهو الأكثرُ والأفصح(٣)، نحو: لولا أنا، ولولا أنت، ومنه في التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٤).

إلَّا أنَّه قد تقع ضمائرُ الجرِّ المتصلةِ موقعَ ضمائرِ الرفعِ المنفصلة، نحو: لولاك، ولولاي، ولولاه، كما في قولِ الشاعر:

وأَنْتَ امْرُؤٌ لَولَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي(٥)

وكذلك قولِ الشاعر:

---

(١) ينظر: الجنى ص ٥٩٧، المغني ٤٤٣/٣.

(٢) رصف المباني ص ٢٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢، شرح السيرافي ١٣٦/٣، شرح التسهيل ١٨٥/٣، المغني ١٤٥/٣.

(٤) سورة سبأ آية ٣١.

(٥) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، كما في الكتاب ٣٧٣/٢، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، الكامل ٣٤٥/٣، أمالي ابن الشجري ٢٧٧/١، الإنصاف ص ٥٥٣، شرح التسهيل ١٨٥/٣، الخزانة ٣٣٧/٥.

والرواية في الكامل والأمالي وشرح التسهيل والخزانة: وكم موطن لولاي طحت .....

ومعنى النيق: أعلى الجبل، وقلته: ما استدق من رأسه.

أَتُطْمِعُ فِينا مَنْ أَراقَ دِمَاءَنا وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنا حَسَنْ[1]

وفي قولِ الشاعر أيضًا:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَولَاكَ هَذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ[2]

ويرى الرمانيُّ أنَّ موضعَ هذه الضمائر هو الرفعُ لا الجرَّ، خلافًا لما ذهبَ إليه كلٌّ من الخليلِ، ويونس، وسيبويه، الذين يرون أنَّ موضعَ هذه الضمائرِ هو الجرُّ.

وذكر الرماني أنَّ ما ذهب إليه هو رأيُ الأخفشِ وبعضِ النحويين المتقدمين وابنِ السراج، ولعلَّه يقصِد بالنحويين المتقدِّمين: الفرَّاءَ[3]، ومَن وافقه من الكوفيين[4]، حيث ذهبوا إلى أنَّ موضعَ الضميرِ في (لولاك، ولولاي، ولولاه) هو الرفعُ، لا الجرَّ.

واعتلَّ الرماني لصحَّةِ ما ذهب إليه الأخفشُ والكوفيون بأربعِ علل:

العلةُ الأولى: قياسُ المضمَرِ على الاسم الظاهر، فكما أنَّ الاسمَ الظاهرِ يكون مرفوعًا بعد (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، كذلك يكون الضمير؛ لأنَّه نابَ منابَ الظاهر، فوجب أنْ يأخذَ حكمَه، وكذلك كي تكونَ (لولا) باقيةً على بابِها مِن رفعِ ما بعدها.

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني اعتلَّ بها الكوفيون كما ذكر أبو البركات ابنُ الأنباري[5]، فالاسمُ الظاهر بعد (لولا) واجبُ الرفع، ولم يُسمع فيه الجرُّ، وهذه حُجَّةُ الفراء، حيث قال: «وقد استعملت العربُ (لولا) في الخبر، وكثُر الكلامُ بها حتى

---

(١) البيت من الطويل، قيل إنه لعمرو بن العاص، يخاطب معاوية، ويقصد بحسن أي: حسن بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً.

وهو من شواهد: الإنصاف ص ٥٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣، الخزانة ٣٤٢/٥.

(٢) البيت من السريع، لعمرو بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ص ٤٨٧.

وهو من شواهد: الإنصاف ص ٥٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣، شرح الرضي ٤٤٤/١، الخزانة ٣٤٢/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٨٥/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٥٤٨، ائتلاف النصرة ص ٦٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٥٨٤.

استجازوا أنْ يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا، ولولا أنت، فقد تُوضعُ الكافُ على أنَّها خفضٌ، والرفعُ فيها الصوابُ؛ وذلك أنَّا لم نجدْ فيها حرفًا ظاهرًا خُفِض، فلو كان ممَّا يَخفض لأوشَكْتَ أنْ ترى ذلك في الشِّعر، فإنَّه الذي يأتي بالمسْتجاز»[1].

فالفرَّاءُ اعتلَّ بعدمِ سماعِ الجرِّ في الاسمِ الظاهر بعد (لولا)، ولذلك لم يجد ما يقيسُ عليه جرَّ الضميرِ بعد (لولا).

وقال ابنُ كيسان: «الوجهُ: لولا أنت، ولا يجوز أنْ يكونَ المضمَرُ خلافَ المظهَرِ في الإعراب، وهو بدلٌ منه، وموضوعٌ موضعَه»[2].

وممَّن اعتلَّ بهذه العلة من المتأخرين: السيوطي، حيث قال: «و(لولا) غيرُ جارَّةٍ، لأنَّ المضمَرَ فرعُ الظَّاهرِ، وهي لا تجرُّ الأصلَ، فكيف تجرُّ الفرعَ»[3].

أمَّا العلةُ الثانية التي اعتلَّ بها الرماني: فهي أنَّ (لولا) لو كانت جارَّةً لوجبَ أنْ يكونَ فيها معنى الإضافةِ، وأنْ تكونَ لتعديَةِ الفعل، لأنَّه يُفهَمُ مِن حروف الجرِّ معنى الإضافة، وليس ذلك في (لولا)، فدلَّ على أنها ليست حرفَ جرٍّ.

وقد أشار الرماني في هذه العلةِ إلى خلوِّ (لولا) من المعنى العامِّ لحروفِ الجرِّ، وهو الإضافةُ، وتعديَةُ الفعلِ، أي إضافةُ معاني الأفعالِ وشبهِها إلى مجروراتِ هذه الحروف، ولذلك كان يُسمِّيها بعضُ النحويين بحروف الإضافة[4].

ويرى الرماني بأنَّ (لولا) لا تحملُ هذا المعنى، ولا تعملُ على تعديةِ الفعل؛ لأنَّ (لولا) مركَّبةٌ من (لو) التي تفيدُ امتناعًا لامتناعٍ، على رأي أغلبِ النحويين، ومن (لا) النافية، قال المالقي: «وقد اتَّفقَ الطائفتان أنَّ (لولا) مركَّبةٌ من (لو) التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناع، و(لا) النافية، وكلُّ واحدةٍ منهما باقيةٌ على بابِها من المعنى الموضوعةِ له

(١) معاني القرآن ص ٨٥.

(٢) ينظر قول ابن كيسان في: الخزانة ٥/٣٤١.

(٣) الهمع ٢/٣٧٥.

(٤) ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٨/٧.

قبل التركيب»[1].

فإذا كان الأمرُ كذلك خلت (لولا) من معنى الإضافة، ومن عملِ التعدية، الذي تشترك فيه حروفُ الجرِّ، فدلَّ ذلك على أنها ليست من حروفِ الجرِّ.

وأمَّا العلةُ الثالثة التي اعتلَّ بها الرماني: فهي أنَّ (لولا) لو كانت حرفَ جرٍّ لوجبَ أنْ يعملَ في موضعِها الفعلُ، أي أنْ تتعلَّق به؛ لأنَّ (لولا) جاءت لمعنى، ولم تكن زائدةً، فوجب أنْ تتعلَّقَ بفعلٍ أو شبهِ الفعل، فعدمُ تعلُّقِها بفعلٍ أو شبهِه دلَّ على أنها ليست بحرف جرٍّ، وهذه العلةُ التي ذكرها الرماني اعتلَّ بها الكوفيون، كما في الإنصاف[2].

ولا يقدحُ في هذه العلةِ اعتراضُ البصريين أنَّ (لولا) في موضعِ مبتدأٍ، ليست متعلِّقةٍ بشيءٍ، فهي شبيهةٌ بالباء في (بحسبِك زيدٌ)، ومقيسةٌ عليها؛ لأنَّ الأصلَ في حرفِ الجرِّ أنْ لا يجوزَ الابتداءُ به، ولا يقعَ في موضعِ مبتدأٍ إلا نادرًا، إذا كان حرفُ الجرِّ زائدًا كما في (بحسبِك زيدٌ) فالباءُ حرفٌ زائدٌ في نيَّةِ الاطِّراحِ، دخولُه كخروجِه، لأنَّه بمعنى (حسبُك زيدٌ)، بخلاف (لولا) التي جاءت لمعنى، وليست زائدةً، لأنَّها لو حُذفِتْ لبطُلَ المعنى الذي دخلَتْ من أجله، فبان الفرقُ إذن، ولا وجهَ للقياس بينهما[3].

وآخرُ العِللِ التي اعتلَّ بها الرمانيُّ، وهي العلَّةُ الرابعةُ: أنَّ ضمائرَ الجرِّ التي هي الياءُ، والكافُ، في (لولاي، ولولاك) واقعةٌ موقعَ ضمائرِ الرفعِ على سبيلِ النيابةِ والاستعارة، وذكر الرماني أنَّ الذي سوَّغَ هذه الاستعارةَ أمران هما: الإشعارُ بالمناسبةِ، والإيجازُ.

أمَّا المناسبةُ بين علاماتِ المضمَرِ فهي من ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأوَّل: الاشتراكُ في الإضمار.

والوجهُ الثاني: البيانُ عن المخاطبِ، من المتكلِّم، من الغائب.

أمَّا الوجهُ الثالث: أنَّها كلُّها مبنيَّةٌ.

---

(١) رصف المباني ص ٢٩٤.

(٢) ينظر: ص ٥٥٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٥٥٢.

وأمَّا الإيجازُ فيظهرُ في كونِ الضمائرِ المتصلةِ أوجزَ مِن المنفصلة، من حيث قلَّةِ حروفِها، وسهولةِ النُّطقِ بِها.

إذن فالاستعارةُ بين الضمائر ليست اعتباطيَّةً، وإنَّما لها ما يبرِّرُها ويسوِّغُها، وهي في نظري مسوِّغاتٌ مُعتبرةٌ، تكلَّم عنها مَن سبقه من النحويين، كالفرَّاءِ، والأخفشِ، وابنِ كيسان، وابنِ السراج(١)، فالفرَّاءُ يرى أنَّ اشتراكَ الضميرِ ما بين حالاتِ الإعراب، وكذلك عدمُ ظهورِ علاماتِ الإعراب جوَّزَ الاستعارةَ ما بين هذه الضمائر، حيث يقول: «وإنَّما دعاهم إلى أنْ يقولوا: (لولاك) في موضعِ الرفع؛ لأنَّهم يجدون المكْنِيَّ يستوي لفظُه في الخفضِ، والنصب، فيُقال: ضربتُك، ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع، والنصب، والخفض، فيقال: ضربَنا ومرَّ بِنا، فيكون الخفضُ والنصبُ بالنون، ثم يقول: قُمْنا ففَعَلْنا، فيكون الرفعُ بالنون، فلمَّا كان ذلك استجازُوا أنْ يكونَ الكافُ في موضعِ (أنت) رفعًا، إذْ كان إعرابُ المكنِيِّ بالدَّلالاتِ لا بالحركات»(٢).

ويرى الأخفشُ بأنَّ الاستعارةَ بين هذه الضمائرِ موجودةٌ في كلامِ العرب، فكما دخلتْ علامةُ الرفعِ على الجرِّ في قولهم: ما أنَا كأَنْتَ، فـ(أنت) من علاماتِ المرفوع، وهو ههنا في موضعٍ مجرور، وكذلك: الياءُ والكافُ من علاماتِ المجرور، وهما في (لولاي) و(لولاك) من علاماتِ المرفوع، فالأخفشُ يقيس استعارةَ ضمائرِ الجرِّ للرَّفع، على نضيرتها، وهو استعارةُ ضمائرِ الرَّفعِ للجرِّ(٣).

أما ابنُ كيسانَ فذهب إلى اختيارِ قولِ الفراء وأضاف إليه مسوِّغًا آخرَ وهو الإيجازُ والاختصارُ؛ لأنَّ حرفًا أخصرُ من حروف(٤).

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني ومن سبقَه من النحاة على تجويز إعرابِ الياءِ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، رصف المباني ص ٢٩٦، الخزانة ٣٤١/٥، الأصول ١٢٤/١.

(٢) معاني القرآن ٨٥/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١، الإنصاف ص ٥٥٢، شرح الرضي ٤٤٥/١، رصف المباني ص ٢٩٦، الخزانة ٣٣٩/٥.

(٤) الخزانة ٣٤١/٥.

والكاف في موضع الرفع على سبيل الاستعارة احتجوا بها على سيبويه والخليل ويونس، ومن تبعهم من البصريين الذين يقولون بأنَّ موضعَ هذه الضمائر الجرُّ وليس الرفع.

وأضاف صاحبُ رصفِ المباني علةً خامسةً وهي: أنَّ (لولا) لو جُعلِت حرفَ جرٍّ، لَوُجِد حرفان يعملان في معمولٍ واحد، وذلك غيرُ موجودٍ في كلام العرب، ويُقصد بذلك على اعتبار أنَّ (لولا) مركَّبةٌ من حرفين كما سبق، وهما (لو، ولا) وكلٌّ واحدٍ منهما باقٍ على بابِه من المعنى الموضوع له قبل التركيب(١).

وممَّن وافق الأخفشَ، والكوفيين، والرمانيَّ في هذه المسألة: المالقي، وأبو البركات ابن الأنباري، والرضي، والزبيدي(٢).

أمَّا سيبويه والبصريون فاعتلُّوا لما ذهبوا إليه بعلتين:

العلة الأولى: عدمُ النظير، لأنَّ الياءَ والكافَ لو كانتا علامةً للمرفوع، لأدَّى ذلك إلى ما لا نظيرَ في كلامِهم وذلك محال، وكذلك لا تكون هنا علامةً للنصب؛ لأنَّ (لولا) حرفٌ، وليس بفعلٍ له فاعلٌ مرفوع، فيكون الضميرُ في محلِّ النصب، فإذا لم يكن (لولا) في موضعِ الرفعِ، ولا النصبِ، وجب أنْ يكونَ في موضعِ الجرِّ(٣).

والعلة الثانية: الاطِّرادُ والقياسُ على النظائر، ومن هذه النظائر (عسى) حيث يختلف عملُها في الظاهر عن عملها في الضمير، فعملُها في الظاهر الرفعُ، أمَّا في الضمير: فعملُها النصبُ، والدليل على أنها تعمل النصبَ في الضميرِ قولُ الشاعر:

وَلِيْ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي(٤)

لأنَّه لا تدخل النونُ والياءُ بعدَ الألف إلا على منصوبٍ، فعمِلت (عسى) في

(١) ينظر: رصف المباني ص ٢٩٤.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٢٩٦، الإنصاف ص٥٥١، شرح الكافية ٤٤٥/١، ائتلاف النصرة ص ٦٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٥٥٠، ائتلاف النصرة ص ٦٦.

(٤) البيت من الوافر، لعمران بن حطان، في الخزانة ٣٤٩/٥.

وهو من شواهد: الكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب ٧٢/٣، الخصائص ٢٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣، الخزانة ٣٤٩/٥.

الضميرِ عملَ (لعلَّ)، لشبهِها لها في المعنى[1].

ثم قاس سيبويه كُلًّا من (لولا، وعسى) بـ (لَدُنْ، ولَاتَ)، حيث إنَّ (لَدُنْ) لا تعملُ النصبَ إلَّا مع (غُدْوَة)، ولا تعملُه مع غيرِه، وكذلك (لَاتَ) لا تعملُ إلَّا في الأحيانِ خاصة.

قال سيبويه: «فهذانِ الحرفانِ لهما في الإضمارِ هذا الحالُ كما كان لـ(لَدُنْ) حالٌ مع (غُدْوَة)، ليسَتْ مع غيرِها، وكما أنَّ (لَاتَ) إذا لم تُعمِلْها في الأحيانِ لم تُعمِلْها فيما سواها، فهي معها بمنزلةِ (ليس)، فإذا جاوَزَتْها فليس لها عملٌ»[2].

ثم قال بعد ذلك: «وزعمَ ناسٌ أنَّ الياءَ في (لولاي)، و(عساني) في موضعِ رفعٍ، جعلوا (لولاي) موافقةً للجرِّ، و(ني) موافقةً للنصبِ، كما اتَّفقَ الجرُّ والنصبُ في الهاءِ والكافِ، وهذا وجهٌ رديءٌ؛ لِمَا ذكرتَ لك، ولأنَّه لا ينبغي لك أنْ تكسِرَ البابَ وهو مُطَّرِدٌ، وأنت تجدُ له نظائرَ»[3].

وأضاف ابن مالك علة ثالثة: وهي إنَّما تعيَّن كونُ الياء والكاف في (لولاي)، و(لولاك) مجرورتين؛ استبقاءً لحقِّ (لولا) في الجرِّ؛ لاختصاصِ الاسمِ بها، ومُقتضَى ذلك أن تَجُرَّ (لولا) الاسمَ مطلقًا، لكن منعَ من ذلك شبهُها بما اختصَّ بالفعل، مِن أدواتِ الشَّرطِ من ربطِ جملةٍ بجملة، وأرادوا التنبيهَ على أصلِ العمل في الأصل، فجرُّوا بها المضمَرَ المتَّصلَ[4].

هذه أبرزُ اعتلالاتِ سيبويه والبصريين ومن وافقهم في هذه المسألة، واختار مذهبهم كلٌّ من: السيرافي، وابنُ الشجري، والشلوبين، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، والمرادي، وابن هشام[5].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٥، أمالي ابن الشجري ١/٢٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٣) المرجع السابق ٢/٣٧٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٨٥، شرح الكافية الشافية ص ٧٨٨.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٣٨، الأمالي ١/٢٧٩، التوطئة ص ٢٤٢، شرح المفصل ٣/١٢٢، شرح التسهيل ٣/١٨٥، الجنى ص ٦٠٣، المغني ٣/٤٥١.

وردَّ الكوفيون على علةِ القياسِ على (عسى) بردودٍ، أبرزُها: أنَّ (عسى) قد حُمِلت على (لعلَّ) فجُعل لها اسمٌ منصوبٌ، وخبرٌ مرفوعٌ، وهو مقدَّرٌ ههنا، وإنما حُمِلت على (لعلَّ) لأنها في معناها، وهو الطمع، في حين أنَّ (لولا) ليس في حروفِ الجر ما في معناه، فبانَ الفرقُ بينهما(١).

وذهب المبردُ مذهبًا ثالثًا: وهو إنكارُ (لولاي، ولولاك)(٢)، ورأى أنَّه لا يجوز أنْ يليَ (لولا) من المضمراتِ إلا المنفصلُ المرفوعُ، واحتجَّ بأنَّه لم يأتِ في القرآنِ غيرُ ذلك، حيث قال -بعد أنْ عرضَ رأيَيْ سيبويه والأخفش-: «والذي أقولُه: أنَّ هذا خطأٌ، لا يصلح أنْ تقول إلا: (لولا أنت)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٣)، ومن خالَفَنا فهو لا بُدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناه أجودُ، ويدَّعي الوجهَ الآخَر، فيُجيزُه على بُعدٍ»(٤).

مِن هذا الكلام تتضِحُ العلةُ التي دعت المبردَ إلى إنكار (لولاي، ولولاك) وهذه العلةُ ترجع إلى أمرين:

الأوَّلُ: مخالفةُ القياسِ؛ وهو أنَّ الذي يلي (لولا) إمَّا اسمٌ ظاهرٌ مرفوعٌ، أو ضميرُ رفعٍ منفصلٌ.

والأمرُ الثاني: قلةُ السَّماعِ عند المبرد في (لولا)، فالمبردُ لم يُورِدْ إلا شاهدًا واحدًا فيه، ولعلَّهُ لم تتوافرْ لديه الشَّواهدُ الأخرى، بدليل عدَمِ ذكرِها، وكذلك فإنَّ الشاهد الذي أوردَه المبردُ قد ردَّ الاحتجاجَ به، دون أنْ يُصرِّحَ بالعلةِ التي دعته إلى ردِّ الاحتجاج بذلك البيت، إلا أنَّ الشَّلوبين كشفَ عن تلك العلة وذلك حينما قال: «وردَّ أبو العباسِ (لولاي، ولولاك)، وقال: بيتُ يزيدَ ليس بحَجَّةٍ؛ لأنَّ يزيدَ حضرِيٌّ، وقد جاء ذلك في غيرِ بيتِ يزيد»(٥).

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٥٥٢.

(٢) ينظر: الكامل ٣/٣٤٦.

(٣) سورة سبأ آية ٣١.

(٤) الكامل ٣/٣٤٦.

(٥) كتاب حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ص ٤٣٩.

ولا أعلمُ هل عبارةُ: (لأنَّ يزيدَ حضريٌّ) هي من تعليلِ المبرد، أو الشَّلوبين؟ فهذه العبارة ليست في الكاملِ ولا المقتضبِ، ولكنها قد تكون في أحَدِ كتبِهِ التي لم تصلْ إلينا، أو تكونُ من تعليلِ الشَّلوبين،

وسواءٌ كان الكلامُ من المبرد، أو الشَّلوبين، فإنَّ فيه تعليلًا لردِّ الاحتجاجِ بشِعرِ يزيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقفي، وهو تأثُّرُ الشَّاعرِ بالحاضرة، ممَّا أدَّى إلى فسادِ سليقتِه، وعدَمِ الاحتجاج بشِعرِه -كما في نظرِ المعلِّلِ- مع أنَّه مِن عالي الطبقة، ومن أعيانِ العصرِ الأموي، وقد استَشهدَ بشِعرِه أئمةُ النحوين كسيبويهِ والفرَّاءِ وغيرِهما[1].

وقد خطَّأ النحويون المبردَ في إنكارِه (لولاي، ولولاك)، وردِّه الاحتجاجَ ببيتِ يزيدَ بنِ الحكَمِ الثَّقفي، قال السيرافي: «وما كان لأبي العباسِ أنْ يُسْقِطَ الاستشهادَ بشِعرِ رجلٍ مِن العرب، قد روى قصيدتُه النحويون وغيرُهم، واستشهدوا بهذا البيتِ وغيرِه من القصيدة، ولا أنْ يُنكِرَ ما أجمعَ الجماعةُ على روايتِه عن العرب»[2].

وقال ابنُ الشجري: «ودفعَ أبو العباسِ الاحتجاجَ بهذا البيت، وقال: إنَّ في هذه القصيدةِ شُذوذًا في مواضِعَ، وخروجًا عن القياسِ، فلا مُعَرَّجَ على هذا البيت.

وأقولُ: إنَّ الحرفَ الشَّاذَ أو الحرفين أو الثلاثة، إذا وقع ذلك في قصيدةٍ من الشِّعرِ القديم، لم يكنْ قادِحًا في قائلِها، ولا دافعًا للاحتجاجِ بشِعرِه، وقد جاء في شِعرٍ لأعرابيٍّ: لولاك هذا العامَ لم أَحْجُجِ»[3].

وقال أبو البركات ابن الأنباري: «وأمَّا إنكارُ أبي العباس المبردِ جوازَه فلا وجهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كلامِهم وأشعارِهم»[4].

وقال ابنُ يعيش: "وإنكارُ مثلِ هذا لا يحسُن؛ إذ الثَّقفي من أعيانِ شعراءِ العرب،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٠.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٣٧.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٢٧٧.

(٤) الإنصاف ص ٥٥٢.

وقد روَى شعرَه الثِّقاتُ، فلا سبيلَ إلى منعِ الأخذِ به"[1].

ونقل أبو حيان، والمراديُّ قولَ الشَّلوبين: «اتَّفق أئِمةُ البصريين والكوفيين، كالخليلِ، وسيبويهِ، والكسائي والفرَّاءِ، على روايةِ (لولاك) عن العرب، فإنكارُ المبرِّدِ له هذيان»[2].

ومِن هذا الكلام يتَّضحُ أنَّ تخطئةَ النحويين للمبرِّد في إنكارِ (لولاي، ولولاك) لأمرين:

أحدُهما: ردُّ الاحتجاجِ بشِعرِ يزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، وهو ممَّن يُستشهَدُ بشِعرِه.

والأمرُ الآخَر: وروده في غيرِ ما بيتٍ عن العربِ الفُصحاءِ.

فلا وجهَ إذن لما ذهبَ إليه المبرِّدُ، ولا حُجَّةَ له في ردِّ السِّماعِ عن الثِّقات من العرب.

وخلاصةُ القولِ في هذه المسألةِ أنَّ للنحويين في الضمائر المتصلة بـ (لولا) نحو: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه) ثلاثةَ مذاهب:

المذهبُ الأوَّلُ: مذهبُ الخليلِ، ويونسَ، وسيبويهِ، وهو مذهبُ جمهورِ البصريين، وهو أنَّ هذه الضمائرَ في موضعِ الجرِّ، وأنَّ (لولا) جارَّةٌ، فيُجعَلُ لها حُكمًا مع هذه الضمائر، يُخالف حكمَها مع الاسم الظاهر.

وثاني هذه المذاهب: هو أنَّ هذه الضَّمائرَ، وإن كانت للجرِّ أو النصب، إلا أنَّها بعد (لولا) في موضع الرفعِ، وذلك على سبيلِ الاستعارة عن ضمائرِ الرفع، فيُجعلُ حُكمُ (لولا) مع الضَّمائرِ موافقًا لحكمِها مع الاسمِ الظاهر، وهذا مذهب الأخفشِ، والفرَّاءِ، ومعظَمِ الكوفيين، وهو اختيارُ الرماني.

أمَّا المذهبُ الثالث: فهو مذهبُ المبرِّدِ الذي أنكرَ مجيءَ الضَّمائرِ المتصلةِ بعد (لولا)، وذهب إلى أنَّه لا يلي (لولا) من الضَّمائرِ إلا المنفصلة.

والذي يترجَّحُ عندي من هذه الأقوال هو ما ذهبَ إليه الأخفشُ، والفرَّاءُ، ومعظَمُ

(١) شرح المفصل ٣/١٢٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ١٧٥٧، الجنى ص ٦٠٥.

الكوفيين، وهو أنَّ موضعَ هذه الضمائرِ الرفع، على سبيلِ الاستعارةِ من ضمائر الرفع المنفصلة، وذلك للعلل التي ذكرها أصحابُ هذا المذهب، وكما قال الرضي: «وإنْ رُجِّحَ مذهبُ سيبويهِ بأنَّ التغييرَ عندَه تغييرٌ واحدٌ، يُرجَّحُ مذهبُ الأخفشِ بأنَّ تغييرَ الضمائرِ بقيامِ بعضِها مقامَ بعضٍ، ثابتٌ في غيرِ هذا الباب، بخلافِ تغييرِ (لولا) بجعلِها حرفَ جرٍّ، وارتكابُ خلافَ الأصل، وإنْ كَثُرَ، إذا كان مستعملًا، أَهْوَنُ من ارتكابِ خلافِ الأصلِ غيرِ المستعملِ وإنْ قَلَّ»[1].

❁❁❁

(١) شرح الكافية ١/٤٤٥.

**المطلب الثامن:**

## علَّةُ امتناعِ العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ إلَّا بإعادةِ الجارِّ

**نصُّ المسألةِ:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ العطفُ على المضْمَرِ المجرورِ إلَّا بإعادةِ الجارِّ، مِن قِبَلِ أنَّه قد اجتمعَ فيه سببان:

أحدُهما: شدَّةُ الاتصالِ بمُعاقبةِ حرفٍ مِن العاملِ كمعاقبةِ التنوين.

والآخرُ: أنَّ المعطوفَ نظيرُ المعطوفِ عليهِ في موضعِه مِن العاملِ، وإنَّما يبدأُ بأحدِهما على طريقِ السَّبْقِ، والتَّعاقبُ في الموقعِ لهما جائزٌ صحيحٌ، وليس للمجرورِ مُنفصِلٌ يُعاقِبُ هذا المجرورَ الظَّاهرَ.

فلمَّا اجتمعَ فيه سببان، كلُّ واحدٍ فيهما يُضعِفُ الحُكمَ بطُلَ جوازُه؛ لأنَّه ليس بعدَ الضَّعفِ إلا امتناعَ الجوازِ، فلا يجوزُ: مررتُ بِكَ وزيدٍ، ولا: هذا غلامُك وزيدٍ، حتى تقولَ: مررتُ بِكَ وبِزيدٍ، وهذا غلامُك وغلامُ زيدٍ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه يمتنع العطفُ على الضميرِ المجرورِ إلَّا بإعادةِ الجارِ، فلا يُقال: مررتُ بِكَ وزيدٍ، ولا: هذا غلامُك وزيدٍ، وإنَّما الصَّوابُ: مررتُ بِكَ وبِزيدٍ، وهذا غلامُكَ وغلامُ زيدٍ.

واعتلَّ الرمانيُّ لهذا المنعِ بعلَّتين:

العلةُ الأولى: شدَّةُ الاتصالِ بمعاقبةِ حرفٍ من العاملِ كمعاقبةِ التنوين.

والعلةُ الثانية: أنَّ المعطوفَ نظيرُ المعطوفِ عليه في موضعِه من العامل، وإنَّما يُبدأُ بأحدِهما على طريق السَّبقِ، والتعاقبُ في الموقعِ لهما جائزٌ صحيحٌ، وليس للمجرورِ منفصلٌ يعاقبُ هذا المجرورَ الظاهر.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٦٦٠-٦٦١.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن العطف على الضَّميرِ المجرور، ورأى أنه يمتنعُ العطفُ على الضمير المجرور إلا بإعادةِ الجارِّ، كالأمثلة التي تقدَّمَت، واعتلَّ لذلك المنعِ بالعلتين السابقتين، ففي العلةِ الأُولى يرى الرماني أنَّ الضميرَ المجرورَ شديدُ الاتصالِ بحرفِ الجرِّ، فلا يأتي إلا متَّصلًا، ولا يمكنه الانفصالُ عنه، فهو بذلك بمنزلةِ التنوين، فينبغي أنْ يمتنعَ العطفُ عليه، كما يمتنعُ على التنوين، فامتناعُ العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ مقيسٌ على امتناعِ العطفِ على التنوين.

ووجهُ قياسِ الضميرِ المتصلِ على التنوين هو المشابهةُ بينهما من عدَّةِ وجوهٍ[1]:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّهما على حرفٍ واحدٍ.

والوجهُ الثاني: أنَّهما يُكمِّلانِ الاسمَ.

والوجهُ الثالث: أنَّه لا يُفصَلُ بينهما وبينَ الاسمِ بالظرفِ.

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني ذكرها سيبويهِ في كتابه، وتبعه في ذلك جمهورُ البصريين[2]، فقد ذهبوا إلى امتناعِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ، قال سيبويه: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم»[3].

وذكر ابنُ الأنباري أنَّ هذه العلةَ هي حجةُ البصريين، إلا أنَّه فصَّل فيها فجعلها علتين:

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٧٤، شرح المفصل ٧٨/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٣٧٣، البسيط ٣٤٥/١، الارتشاف ص ٢٠١٣، ائتلاف النصرة ص ٦٢.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

الأُولى: شدَّةُ الاتصالِ، فالضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجارِّ ولم ينفصل عنه، بخلافِ ضميرِ المرفوعِ والمنصوب، فكأنَّك قد عطفتَ الاسمَ على الحرفِ الجارِّ، وعطْفُ الاسمِ على الحرفِ لا يجوز.

والعلةُ الثانية: لأنَّ الضميرَ صار عوضًا عن التنوين، فينبغي أنْ لا يجوزَ العطفُ عليه، كما لا يجوزُ العطفُ على التنوين[1].

ولعلَّ ما ذكرَه ابنُ الأنباري أدقُّ مما ذكرَه الرماني، إلا أنَّ في إيجازِ الرماني عدمِ إخلالٍ بالمعنى، وصحيحٌ من حيث القياس؛ لأنَّ شدَّةَ الاتصالِ جعلتْ الضميرَ مشابهًا للتنوينِ في بعض أحكامِه، ومن ثمَّ جاز القياسُ عليه.

أمَّا العلةُ الثانيةُ التي اعتل بها الرماني فهي: عدَمُ صحَّةِ التعاقبِ بين الاسم المعطوفِ والمعطوفِ عليه الذي هو الضميرُ المجرور؛ لأنَّ المعطوفَ كما قال الرماني نظيرُ المعطوفِ عليه في موضعِه من العامل، وإنما يُبدَأُ بأحدِهما على طريق السَّبق، والتعاقبُ في الموقع لهما جائزٌ صحيحٌ، وليس للمجرور منفصلٌ يعاقبُ هذا المجرور الظاهر، فكما لا يجوز: مررت بِزيدٍ وكَ، فكذلك لا يجوز: مررت بِكَ وزيدٍ، أي أنه كما لا يجوز أن يكونَ معطوفًا، فكذلك لا يجوز أن يكونَ معطوفًا عليه.

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني نسبها السيرافي إلى أبي عثمان المازني[2]، فلعلَّه أوَّلُ من اعتلَّ بها، وذكر السيرافي أيضًا أنَّ المبردَ شايعَ المازني في ذلك[3].

وممَّن وافق البصريين على هذا المذهب كلٌّ مِن الفرَّاءِ، وابنِ السراج، والزَّجاجِ، والسيرافي، وابنِ جني، وأبي البركات ابنِ الأنباري، والزمخشري، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والرضي، وابنِ هشام وغيرهم[4]، فكلُّ هؤلاءِ يرون أنَّه يمتنعُ العطفُ على

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٧٣.

(٢) شرح السيرافي ١٤٥/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: معاني القرآن ص ٢٥٢/١، الأصول ١١٩/١، الجمل ص ١٨، شرح السيرافي ١٤٥/٣، الخصائص ٢٨٥، الإنصاف ص ٣٧١، المفصل بشرح ابن يعيش ٧٨/٣، الكافية بشرح الرضي ٣٣٤/٢، أوضح المسالك ٣٩٢/٣.

الضميرِ المجرورِ إلَّا بإعادةِ الجار، ويستثنون من ذلك ضرورةَ الشِّعر، قال الفراء: «وإنما يجوز هذا في الشِّعرِ لضيقِه»[(١)]، ونسب ابنُ عقيلٍ هذا الرأي إلى الجمهور[(٢)].

أمَّا الكوفيون -عدا الفرَّاء- فذهبوا إلى أنَّه يجوز العطفُ على الضَّميرِ المجرورِ دون إعادةِ الجار، ولا يقتصر ذلك على الشِّعر، بل يجوز في نظمِ الكلام ونثرِه، إلا أنَّ الأكثرَ أنْ يُعادَ الجارُّ.

واختار مذهبَهم كلٌّ مِن ابنِ مالك[(٣)]، وأبي حيان[(٤)]، وابنِ عقيل[(٥)]، والزبيدي[(٦)]، والسيوطي[(٧)]، ونسب هؤلاء المتأخرون هذا الرأي إلى يونسَ، وقطرب، والأخفش[(٨)].

ويظهر لي أنَّ للأخفش في هذه المسألة رأيين: أحدهما: ما نُسِب إليه، وهو الرأي السابق، والآخر: ما صرَّح به في كتابه، وهو موافقته للبصريين، حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[(٩)]: «(والأرحام) منصوبةٌ، أي: اتقوا الأرحامَ، وقال بعضُهم: (والأرحامِ) جرٌّ، والأوَّل أحسنُ؛ لأنَّك لا تُجرِي الظاهرَ المجرورَ على المضمَرِ المجرور»[(١٠)].

واعتلَّ الكوفيون ومن وافقهم بعلتين:

العلةُ الأولى: القياس.

والعلةُ الثانية: السَّماع.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ٢٠١٣، البحر المحيط ٢/١٥٥.

(٥) ينظر: المساعد ٢/٤٧٠.

(٦) ينظر: ائتلاف النصرة ص ٦٣.

(٧) ينظر: الهمع ٣/١٩٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، الارتشاف ص ٢٠١٣، المساعد ٢/٤٧٠، ائتلاف النصرة ص ٦٢، الهمع ٣/١٩٠، شرح الأشموني ٣/١٧٠، الخزانة ٥/١٢٠.

(٩) سورة النساء آية ١.

(١٠) معاني القرآن ١/٢٤٣.

أمَّا القياسُ: فهو على عطفِ الظاهرِ على الظاهر، لأنَّ الضميرَ نائبٌ عن الاسمِ الظاهر، ويأخذُ حكمَه، فكما جاز العطفُ في الظاهرِ دونَ إعادةِ الجارِّ، نحو: مررتُ بِزيدٍ وعمرٍو، جاز كذلك في الضميرِ، فتقول: مررتُ بِكَ وزيدٍ، ونَقَلَ هذه العلَّةَ عن أولئك المجيزين ابنُ أبي الربيع، في شرحِه على الجُمل(١).

ومِن أوجهِ القياسِ كذلك ما ذكرَه أبو حيان، وهو القياس على البدلِ والتوكيدِ(٢)، فكما يجوز أنْ يُبدَلَ مِن الضميرِ المجرورِ ويُؤَكَّدُ من غير إعادةِ الجارِّ، نحو: مررت بِهِ زيدٍ، ومررت بِكَ نفسِك، فكذلك يجوز العطفُ على الضَّميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ.

وأمَّا السماعُ: فقد ورد كثيرًا في القرآنِ الكريم، والأحاديثِ، والشِّعر،، فمِمَّا جاء منه في القرآن قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(٣) بجَرِّ (الأرحامِ) على العطف على الضميرِ المجرورِ في (به)، وهي قراءةُ أحدِ القرَّاءِ السبعة، وهو حمزةُ الزَّيَّات، وقراءةُ إبراهيم النخعي، وقتادةَ، ويحيى بنِ وثَّاب، وطلحةَ بنِ مصرف، والأعمشِ، وروايةُ الأصفهاني والحلَبي عن عبدِ الوارث(٤)، وقوله تعالى: (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم)(٥)، فـ(ما) معطوف على الضميرِ المجرورِ في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٦) فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، والتقدير فيه: يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك، وإلى المقيمين الصلاة، يعني: من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في (قَبْل)، والتقدير فيه: ومن قَبْل المقيمين الصلاةَ، يعني: من أُمَّتكَ، وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ

(١) ينظر: البسيط ٣٤٦/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٥٧/٢.

(٣) سورة النساء آية (١).

(٤) ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٢٠، النشر في القراءات العشر ٢٤٧/١- ١٦٥/١، حجة القراءات ص ١٨٨، البحر المحيط ١٦٥/٣، إتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥.

(٥) سورة النساء آية ١٢٧

(٦) سورة النساء آية ١٦٢.

وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1]، حيث عطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[2] فـ(مَن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم).

وممَّا ورد في ذلك من الأحاديث الشريفة: قولُه ﷺ: «**إنما مَثَلُكُمْ واليهودِ والنصارى كرجُلٍ استعمل عُمَّالاً**»[3] ، بجرِّ (الْيهودِ) عَطْفًا على الضمير المجرور بغير إعادة الْجَارّ في (مثلكم).

وممَّا جاء عن العرب ما حكاه قطرب عنهم: (ما فيها غيرُه وفرسِه)[4]، بجرِّ (الفرس) عطفًا على الضمير في (غيره).

أمَّا الشِّعر فقد ورد فيه الكثيرُ من الشواهد التي عُطِفَ فيها الاسمُ على الضمير المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارِّ، ومِن هذه الشواهد قولُ الشاعر:

فـــاليومَ قَرَّبْـــتَ تَهجونـــا وَتَشْـــتمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[5]

فـ(الأيام) مجرورة؛ لأنها عُطفَت على الضمير في "بِكَ"، والتقدير: بك وبالأيامِ.

ومنها قولُ عباس بنِ مرداس:

أَكُـرُّ عَلَـى الْكَتِيبـةِ لا أُبَـالِي أَفِيهَـا كـانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[6]

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٧.

(٢) سورة الحجر آية ٢٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب: الإجارة إلى صلاة العصر، رقم (٢١٤٩).

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، أوضح المسالك ٣٩٢/٣، ائتلاف النصرة ص ٦٣، شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٥) البيت من البسيط، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: الكتاب ٣٨٣/٢، الكامل ص ٩٣١، الأصول ١١٩/١، الإنصاف ص ٣٧٢، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، الخزانة ١٢٤/٥.

(٦) البيت من الوافر، للعباس بن مرداس السلمي، في ديوانه ص ١١٠. وينظر: الخزانة ٤٣٨/٢. ٤٣٨/٢.

وهو من شواهد: شرح السيرافي ١٤٥/٣، الإنصاف ص ٣٧٢، شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

فـ(سواها) في موضع جرٍّ بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها"، والتقدير: "أمْ في سواها".

وأنشد الفرَّاءُ[1]:

تُعَلَّــقُ فِي مِثْــلِ السَّــوارِي سُــيُوفُنا وَمَا بَينَهـا وَالْكَعْـبِ غُـوطٌ نَفَـانِفُ[2]

فـ(الكعب) مجرورٌ بالعطفِ على الضمير المجرور في (بينها)، والتقدير: ما بينها وبين الكعبِ غوطٌ نفانفُ.

وقال آخر:

هَـلَّا سَـأَلْتِ بِـذِي الجَمَـاجِمِ عَـنْهُمُ وَأَبِي نُعَـيْمٍ ذِيْ اللِّــوَاءِ الــمُحْرَقِ[3]

فـ(أبي نُعيم) مجرورٌ بالعطف على الضميرِ المجرورِ في (عنهم).

فهذه كلُّها شواهدُ ظاهرةٌ تدلُّ على جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، كما يقول الكوفيون ومن وافقهم.

ولم يُسلِّم كلُّ فريقٍ بما اعتلَّ به الفريقُ الآخر، بل ذهب كلٌّ منهمم إلى دحضِ حُجَجِ الآخَر، ونقْضِ عِلله، وكانت ردود الفريقين على النحو التالي:

**أولًا: ردودُ الكوفيين ومن وافقهم:**

ردَّ ابنُ مالك على حُججِ البصريين واعتلالاتِهم، ورأى أنَّ الضَّعْفَ فيها ظاهرٌ بيِّن، حيث قال بعد أنْ عرض الحجتين السابقتين اللتين ذكرهما الرماني: «وفي الحجتين من الضعفِ ما لا يَخفى؛ لأنَّ شبهَ ضميرِ الجرِّ بالتنوين لو مُنِع من العطف عليه بلا إعادةِ

(١) معاني القرآن ٢٥٣/١.

(٢) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، شرح السيرافي ١٤٥/٣، الإنصاف ص ٣٧٢، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، الخزانة ١٢٥/٥.

(٣) البيت من الكامل، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: الإنصاف ص٣٧٣، شرح التسهيل ٣٧٧/٣، البحر المحيط ١٥٦/٢، الخزانة١٢٥/٥.

الجارِّ، لَمُنِع منه مع الإعادة؛ لأنَّ التنوينَ لا يُعطفُ عليه بوجهٍ، ولأنَّه لو مُنِع من العطف عليه، لَمُنِع من توكيدِه والإبدالِ منه، لأنَّ التنوينَ لا يُؤَكَّدُ ولا يُبدَلُ منه، وضميرُ الجرِّ يُؤَكَّدُ ويُبدَلُ منه بإجماع، فلِلْعطفِ أسوةٌ بهما، قد تبيَّن ضعفُ الحجةِ الأُولى.

وأمَّا الثانيةُ فيدلُّ على ضعفِها أنَّه لو كان كلُّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحَّةِ العطف، لم يجز: رُبَّ رَجُلٍ وأخيه، ولا: أيُّ فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كُلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ، وأمثالُ ذلك كثيرةٌ، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنعُ في نحو: مررت بِكَ وزيدٍ، وإذا بطُل كونُ ما تعلَّقُوا به مانعًا، وجبَ الاعتراف بِصحَّةِ الجواز»[1].

وما ذكرَه ابنُ مالك من هذه الشواهدِ يندرجُ تحتَ قاعدةِ: (كثيرًا ما يُغتفَر في الثواني ما لا يُغتفَر في الأوائل)، وقد تحدَّث عنها ابنُ هشام في كتابه المغني[2]، فلا يجوزُ: رُبَّ أخيه، ولا: أيُّ جارِها، ولا: كُلُّ سخلتِها، إلا أنها لما وقعَتْ ثانيةً تسمَّحُوا فيها، فكما ساغ في تلك الأمثلةِ الجوازُ، ساغ كذلك في العطفِ على الضميرِ دونَ إعادةِ الجارِّ، حيث يُمكِن إدخالُه تحت هذه القاعدة.

وردَّ أبو حيان على تأويلاتِ البصريين في الشَّواهد القرآنية والشعرية بأنَّ كثرةَ السَّماعِ تدلُّ على الجواز، ولا يُمكِن حملُها على الشَّاذِّ والضَّرورة[3].

**ثانيًا: ردودُ البصريين ومن وافقهم:**

وفي المقابل فقد ردَّ الرضيُّ على قياس الكوفيين العطفَ على البدلِ والتوكيدِ، بأنَّ البدلَ والتوكيدَ ليسا بأجنبيَّين منفصلَين عن متبوعهما، لا معنى، ولا لفظًا، أمَّا المعنى: فلأنَّ البدلَ في الأغلب إمَّا كلُّ المتبوعِ، أو بعضُه، أو متعلِّقُه، والغلطُ قليلٌ نادرٌ، والتأكيد عين المؤَكَّد، وأمَّا اللَّفظُ فلأنَّه لا يُفصَلُ بينهما وبين متبوعهما بحرفٍ كما في عطف النَّسَق، فأُنكِرَ جَرْيُ ما هو مُستقِلٌّ وكالأجنبي من متبوعِه، على ما هو كالجزءِ ممَّا

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٥-٣٧٦.

(٢) ينظر: المغني ٦/٦٩٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/١٥٧.

قبلَه، لِتخالُفِ التَّابعِ والمتبوعِ[١].

وردَّ البصريون على شواهد الكوفيين بالتأويلِ فيها، حيث تأوَّلوا كلَّ ما استشهدَ به الكوفيون، سواءً من الآياتِ القرآنيةِ، أو الشَّواهدِ الشَّعرية[٢]:

أمَّا الآياتُ القرآنيةُ فتأوَّلها البصريون على النحو التالي:

أنَّ "الأرحام" مجرورةٌ بالواو التي للقَسَم، وجوابُ القسَمِ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾، أو بحرفٍ مقدَّرٍ غيرِ المذكور، وتقديرُهُ: وبالأرحامِ، فحُذِفَت لِدلالةِ الأُولى عليها[٣].

ومنهم من غالى فَلَمْ يُجِز القراءةَ بها، يقول الْمُبَرِّدُ: «وقرأ حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، وهذا ممَّا لا يجوزُ عندنا، إلا أنْ يُضْطَرَّ إليه شاعرٌ»[٤].

وممَّن ردَّها كذلك: الزَّجَّاجي[٥]، والزمخشري[٦]، وابنُ عطية[٧]، بحجَّةِ امتناعِ العطفِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ.

وزعمَ الرضيُّ أنَّ حمزةَ إنَّما قرأَ بها موافقةً لمذهبِه الكوفيِّ، حيث قال: «والظَّاهرُ أنَّ حمزةَ جوَّزَ ذلك بناءً على مذهبِ الكوفيين؛ لأنَّه كوفيٌّ، ولا نُسلِّم تواتُرَ القراءات»[٨].

وهذا طعنٌ واضحٌ وصريحٌ من الرضي في القراءات السَّبع، وإنكارٌ لتواترِها، تكرَّر عنده في أكثرَ مِن موضعٍ، كما في الفصلِ بين المتضايفين.

وليس لهؤلاءِ أنْ يردُّوا قراءةً متواترةً عن النبيِّ ﷺ، قرأَ بها سلفُ الأمَّة، واتصلَت

(١) ينظر: شرح الكافية ٣٣٧/٢.

(٢) تنظر ردودُ البصرين على شواهد الكوفيين في: الإنصاف ص ٣٧٤-٣٧٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٧٤.

(٤) الكامل ص ٩٣١.

(٥) ينظر: الجمل ص ١٨، خزانة الأدب ١٢٧/٥.

(٦) ينظر: الكشاف ٤٦٢/١.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٢.

(٨) شرح الكافية ٣٣٦/١.

بأكابرِ قرَّاءِ الصَّحابةِ الذين تلقَّوا القرآنَ من فِيِّ النَّبيِّ ﷺ، بغيرِ واسطةٍ[1].

وليس لهم كذلك أنْ يطعنوا في قارئِها حمزةِ الزيَّات الذي أخذ القرآن عن سليمانَ بنِ مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمدٍ بن عبد الرحمن بنِ أبي ليلى، وجعفرٍ بنِ محمدٍ الصَّادق، ولم يقرأ حمزةُ حرفاً مِن كتابِ الله إلا بأثَرٍ، وكان حمزةُ صالحاً وَرِعاً ثقةً في الحديث، وهو من الطَّبقة الثالثة، وُلِد سنةِ ثمانين وأَحْكمَ القراءةَ وله خمسَ عشرةَ سنة، وأَمَّ الناسَ سنة مائة، وعَرضَ عليه القرآنَ من نظرائهِ جماعةٌ منهم: سفيانُ الثَّوري، والحسنُ بن صالح.

ومن تلاميذِه جماعةٌ منهم إمامُ الكوفةِ في القراءةِ والعربيةِ أبو الحسنِ الكسائي، قال الثوري، وأبو حنيفة، ويحيى بنُ آدم: غَلَبَ حمزةُ النَّاسَ على القرآنِ والفرائض[2].

قال أبو حيان: «ومَن ادَّعى اللَّحنَ فيها، أو الغلَطَ على حمزةَ فقد كذب»[3].

أمَّا ما ذهبوا إليه في تأويلِها سواءً بالقَسَمِ أو بحذفِ حرفِ الجرِّ، فكما قال أبو حيان: «وتأويلُها على غيرِ العطفِ على الضميرِ ممَّا يُخرجُ الكلامَ على الفصاحة، فلا يُلتفت إلى التأويل»[4].

وأنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[5] معطوفةٌ على لفظِ الجلالة، وبه تكون في محلِّ رفعٍ، والتقدير فيه: (الله يُفتيكم فيهن، ويُفتيكم فيهن ما يُتْلَى عليكم)، وهو القرآنُ، وهو أوجَهُ الوجهين، أو معطوفةٌ على النساء، وتكون في محلِّ جرٍّ، ولكن ليست بالعطفِ على الضَّميرِ المجرورِ في (فيهن).

وأنَّ (المقيمين) ليست معطوفةً على الضمير، وإنما هي منصوبةٌ على المدحِ، أو

(١) ينظر: البحر المحيط ١٦٧/٣.

(٢) تنظر ترجمة حمزة الزيات في: تهذيب التهذيب ٢٧/٣، وفيات الأعيان ١٦٧/١، النشر ١٦٦/٢، البحر المحيط ١٦٧/٣.

(٣) البحر المحيط ١٥٦/٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة النساء، آية ١٢٧.

مجرورةٌ بالعطفِ على (ما) في (بما أُنزل إليك).

وأنَّ (المسجد الحرام) مجرورةٌ بالعطفِ على (سبيل الله)، وليس على الضمير في (بِهِ)، والتقديرُ فيه: (وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وعن المسجدِ الحرام)، أو أنَّه معطوفٌ على: (الشهرِ الحرام).

وردَّ هذا التأويلَ كلٌّ من أبي علي الشلوبين، وابنِ مالك، وأبي حيان[1]؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الفصلِ بين الصَّلةِ والموصول، حيث يكون التقدير: وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ وعن المسجدِ الحرامِ، وكفرٌ بِهِ، وقد فُصِل بينهما بقوله: (وكفرٌ به)، ولا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بين الصِّلةِ والموصول، قال ابن مالك: "وتَوقِّي هذا المحظورِ حمَلَ أبا علي الشلوبين على موافقةِ يونسَ والأخفشِ والكوفيين في هذه المسألة".

وأنَّ (مَنْ) في ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[2] في موضعِ نصبٍ بالعطفِ على "معايش"؛ أي: جعلْنَا لكم فيها المعايشَ والعبيدَ والإماءَ.

وأمَّا الشَّواهدِ الشِّعريةِ فكان تأويلُ البصريين فيها على النَّحوِ الآتي:

أنَّ (الأيام) في البيت الأوَّل مجرورةٌ على القَسَم، لا بالعطفِ على الكاف في (بِكَ).

وأنَّ (سواها) في البيتِ الثاني منصوبٌ على الظَّرف؛ لأنَّها لا تقعُ إلا منصوبةً على الظرف.

وأنَّ (الكعب) في البيتِ الثالث ليس مجرورًا على ما ذكروا، وإنما هو مجرورٌ على تقديرِ تكرير (بين) مرةً أخرى، فكأنَّه قال: ما بينها وبين الكعب، فحذفَ الثانيةَ لِدلالةِ الأُولى عليها.

وأنَّ (أبي نعيم) مجرورٌ بالإضافة، على تقدير: وصاحبِ أبي نعيم، فحذفَ (صاحب) وجرَّ ما بعدَه بالإضافة؛ لأنَّه في تقدير الثَّبات.

كانت هذه هي ردودُ البصريين على شواهدِ الكوفيين، ومما يُلاحظ أنَّ البصريين

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، البحر المحيط ٢/١٥٥.

(٢) سورة الحجر، آية ٢٠.

فنَّدُوا جميعَ ما استشهدَ به الكوفيون، ولم يسلِّموا لهم ولو بشاهدٍ واحد، حتى بلغ الانتصارُ لمذهبِهم أنْ يقولَ ابنُ الأنباري: «ثمَّ لو حُمِل ما أنشدُوه من الأبياتِ على ما ادَّعوه لكان من الشَّاذِّ الذي لا يُقاس عليه»(١).

**وهناك مذهب ثالث في المسألة:**

وهو أنَّه إذا أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ عليه دونَ إعادةِ الجارِّ، مثل: مررتُ بِهِ نفسِه وزيدٍ، ومررتُ بِهم كُلِّهم وزيدٍ.

وهذا مذهبُ الجَرْمي والزِّيادي(٢)، ونُسِب كذلك إلى الفرَّاءِ، حيث نُقل عنه أنَّه قال: «يجوزُ مررتُ بِهِ نفسِه وزيدٍ، ومررتُ بِهم كُلِّهم وزيدٍ»(٣).

وعند الرضي أنَّه مذهبُ الجرمي وحدَه، قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع، وردَّه الرضيُّ لِعدَمِ وجودِ السَّماعِ فيه(٤).

وأَعجَبُ مِن الرَّضي حيث ردَّ القياسَ بحجَّةِ عدمِ وجودِ السَّماعِ، وفي العطفِ دونَ توكيدٍ ردَّ السَّماعَ بل طعن فيه بحجَّةِ مخالفتِه للقياس، ولا أرى ذلك إلا تعصُّبًا للرَّأي، جعلتْه تلك العصبيةُ يقبَلُ ما يوافِقُ رأيَهُ، ويرُدُّ ما يخالِفَه، دون اعتبارٍ لشروطِ الأدلةِ الإجماليةِ المتعارفِ عليها في أصولِ النحو.

وبعد عرضِ هذه المذاهب، أجِدُ نفسي تميلُ إلى المذهبِ الذي يُجيزُ العطفَ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجار، وهو مذهبُ كُلٍّ من يونس، وقطرب، والأخفش، والكوفيين، ومن وافقهم، وترجيحي لهذا المذهب يأتي لعدِّة أمورٍ:

أولًا: كثرةُ الشواهدِ الواردةِ فيه كما تقدَّم، فليس صحيحاً أنه إنما جاء في بيتَينِ، أو ثلاثة، بل وردَ ذلك نثرًا ونظمًا؛ مما يصعبُ معه أنْ يُجعَلَ شاذًّا أو ضرورةً،

(١) الإنصاف ص ٣٧٩.

(٢) ينظر رأي الجرمي والزيادي في: الارتشاف ص ٢٠١٣، الهمع ١٩٠/٣، شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٣) ينظر قول الفراء في: الارتشاف ص ٢٠١٣، شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٣٣٦/٢.

قال أبو حيان: «وقد وردَ مِن ذلك في أشعار العرب كثيرٌ، يَخرُجُ عن أنْ يُجعَلَ ذلك ضرورةً»[1].

ثانيًا: ضعفُ حججِ المانعين، كما قال ابنُ مالك[2]، وذلك أنَّه يمكن نقضُها بمثلها، أو بما هو أقوى منها، ويكفي في ردِّها أنها أقيسةٌ عقليةٌ، وَرَدَ السَّماعُ بخلافها، والسَّماع مقدَّمٌ على القياس.

ثالثًا: أنَّ ضميرَي النصبِ والرَّفعِ يُعطَفُ عليهما، على خلافٍ في ضمير الرفع، وليس ثَمَّةَ مانعٌ قويٌّ يمنعُ من أنْ يُحمَلَ عليهما ضميرُ الجرِّ في أصلِ الجواز، وإنْ كان الأكثرُ والأفصحُ فيه أنْ يُعطَفَ مع إعادةِ الجارِّ، كما أنَّ الأكثرَ في العطفِ على ضمير الرفعِ توكيدُهُ، أو الفصلُ بينه وبين المعطوف، نحو: قمتُ أنا وزيدٌ، وقمتُ اليومَ وزيدٌ[3].

رابعًا: أنَّهم أجازوا العطفَ على الضميرِ المجرورِ من غير إعادةِ الخافضِ الاسمي (المضاف) في مواضع منها:

أ- العطفُ على الضميرِ المجرورِ باسمِ الفاعل؛ نحو: هذا ضاربُهُ وزيدٍ، يقول الشَّلَوْبينُ: «ولك في العطفِ على المجرورِ باسمِ الفاعلِ الحملُ على اللَّفظِ على الإطلاق، وإنْ لم يُعطَفْ على المضمَرِ المخفوضِ بعدَ إعادةِ الخافض؛ نحو: هذا ضاربُهُ وزيدٍ»[4].

ب- إذا أُوقِعَ عودُ الخافضِ في لَبْسٍ، نحو: جاءني غلامُك وغلامُ زيدٍ، وأنت تريدُ غلامًا واحداً مشتركًا بينهما، فلا يجوز ذلك، بل تقول: جاءني غلامُك وزيدٍ[5].

فهذا يقرِّبُ القولَ بجوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الخافضِ الاسمي والحرفي؛ إذ البابُ واحدٌ.

---

(١) البحر المحيط ٢/١٥٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥.

(٣) ينظر: البسيط ١/٣٤٥، التصريح ٢/١٨١، الهمع ٣/١٨٨.

(٤) التوطئة ص ٢٦٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٣٤.

خامسًا: يُضاف إلى ما تقدَّم أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقَهم له وجهٌ في القياس، وهو أنَّه كما يجوزُ أنْ يُبدَلَ من الضَّميرِ، ويُؤَكَّدَ دونَ إعادةِ الجارِّ، فكذلك يجوزُ أنْ يُعطَفَ عليه دونَ إعادةِ الجارِّ أيضًا.

❁❁❁

# الفصل الثاني

## العلل النحوية في الأسماء المبنية

**وفيه تسعة مباحث:**

**المبحث الأول: علة بناء أسماء الإشارة.**

**المبحث الثاني: علة بناء (أيّ) الموصولة.**

**المبحث الثالث: علة بناء أسماء الأفعال.**

**المبحث الرابع: علة بناء (أمسِ).**

**المبحث الخامس: علة بناء (قبلُ) و(بعدُ).**

**المبحث السادس: علة بناء المركبات.**

**المبحث السابع: علة بناء المنادى المفرد المعرفة.**

**المبحث الثامن: علة بناء (يا ابنَ أُمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ).**

**المبحث التاسع: علة بناء اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مفردًا نكرةً.**

## ۞ المبحث الأول:

## علةُ بناءِ أسماء الإشارة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(أُولاءِ) مبنيٌّ؛ لأنَّه تضمَّنَ معنى الإشارةِ إلى الشَّيءِ بعينِه، بغيرِ علامةٍ من الحروف، فصار بمنزلةِ ما تضمَّنَ حرفَ الاستفهام»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في بناء اسم الإشارة (أُولاءِ) هو تضمُّنُه لمعنى حرف الإشارة، دون النطقِ به، والأصلُ للإشارة أن تكون بالحرف؛ لأنها معنى، حيث إنَّ الحروفَ موضوعةٌ لإفادة المعاني، ثمَّ قاس الرماني اسمَ الإشارة على (أينَ) الذي هو اسمٌ من أسماء المكان، وبُني لتضمُّنِه معنى حرف الاستفهام (الهمزة).

**المناقشة والموازنة:**

من الأصول المتقررة عند جمهور النحويين أنَّ الأصل في الأسماء هو الإعراب[(٢)]، والعلة في ذلك هي الدلالة على المعاني التي تدخل عليها، حيث تكون مرَّةً فاعلةً، ومرَّةً مفعولةً، ومرَّةً مضافةً، ومرَّةً مضافاً إليها، وهكذا، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني[(٣)].

ولم يخالف في هذه العلة فيما أعلم إلا قطربًا، حيث ذهب إلى أنَّ الإعراب لم يدخل ليفرِّقَ بين المعاني، وإنما استحسانًا ليفرِّقَ بين الوصل والوقف[(٤)].

ورُدَّ عليه بأنه لو كان القصد هو مجرَّد الحركة والسكون، لجاز للمتكلم أن يأتيَ بأيِّ حركة على أيِّ بابٍ من أبواب الكلام، فهو مخيَّرٌ في ذلك، فيحقُّ له أنْ يرفعَ الفاعل

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، أسرار العربية ص ٢٤، اللباب ٦٥/١، توضيح المقاصد ٢٩٨/١، الهمع ٥٧/١.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٠، اللباب ٥٥/١.

مرةً، وينصبَه مرةً، ويجرَّه مرةً، وينصبَ المضافَ إليه، أو يرفعَه، وهكذا سائر الأبواب، وفي هذا فسادٌ للكلام، وخروجٌ عن أوضاع العرب، وحِكمة نظامِ كلامهم(١)، ولو كان الأمر كما قال قطرب، لما وُجِد الاطِّراد في الإعراب على أبواب الكلام.

ومع أنَّ الأصلَ في الأسماء هو الإعرابُ كما تقدَّم، فإنَّ هناك بعضَ الأسماء قد خرجت عن هذا الأصل إلى البناء، وخروجُها عن الأصل إنما هو لعلةٍ أوجبت لها البناء.

ومن تلك الأسماء التي خرجت عن أصلها: أسماء الإشارة، فحكمُها البناء، وعلَّل الرماني لخروجها من حكم الإعراب إلى البناء بأنَّ الإشارة معنى، والأصل في المعاني أن تكون بالحروف، كالشرط، والنفي، والعطف، والتشبيه، والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف، فكان الأصلُ في الإشارة أن تكون بالحرف، قياسًا على ما سبق، إلا أنه لم يُوضعْ لها حرفٌ يدلُّ عليها، فضمَّنوا (أُولاءِ)، وغيرَها من أسماء الإشارة معنى حرف الإشارة، ثم بَنوها لعلة التضمين، إذ الأصلُ في الحروف البناء، وقاسها الرماني على اسم الاستفهام (أَينَ) الذي ضُمِّن معنى حرف الاستفهام الهمزة، فبُني لتلك العلة.

وهذه العلة التي اعتلَّ بها الرماني يكاد يُجمع عليها جمهورُ النحويين، وهي التي تُسمَّى بالشَّبهِ المعنوي، أي أنَّ اسم الإشارة أشبهَ الحرف في المعنى، فأخذ حكمَه وهو البناء(٢).

أمَّا السيرافي فقد اعتلَّ لبناء اسم الإشارة بعلتين:

العلةُ الأولى: القياس على الضمير، من حيث عدم اللُّزوم لمسمَّياتها، فكما أنَّ الضميرَ اسمٌ للمسمَّى في حالٍ دون حال، كذلك اسمُ الإشارة تكون للمشارِ فإذا زال لم يُسمَّ بها، قال السيرافي: «فإنْ قال قائل: لم وُجِب بناء (أُولاءِ)؟ قيل له: في ذلك وجهان: إشارةٌ إلى ما بحضرتِك ما دام حاضرًا، فإذا زال لم يُسمَّ بذلك، والأسماءُ موضوعةٌ لِلزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازمٍ لِما وُضع له، صار بمنزلة المضمرِ الذي يعتقب الذِّكر إذا جرى، ولا يُؤتى به قبل ذلك، فهو اسمُ المسمَّى في حالٍ دون حال،

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٠، اللباب ٥٥/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٣٣، اللباب ٤٨٨/١، شرح المفصل ١٢٦/٣، شرح الكافية ٤٧١/١، التصريح ٤٣/١.

فلمَّا وجب بناءُ المضمر وجب بناءُ المبهم لذلك»[1].

والعلةُ الثانية: الإبهام، حيث قال: «ووجهٌ ثانٍ: أنَّ الإشارةَ مبهمةٌ واقعةٌ على كلِّ شيء، من حيوانٍ وجمادٍ وإنسان»[2].

إلا أنَّ السيرافي قد اعتلَّ بعد ذلك بعلةٍ جامعةٍ لبناء اسم الإشارة والضمير، وهي مشابهةُ حروف المعاني، حيث قال: «إنما وجبَ بناؤها وبناءُ الضميرِ معها لمشاكلتها لحروفِ المعاني؛ لأنَّه لا شيءَ إلا وحروفُ المعاني داخلةٌ عليه، غيرُ ممتنعةٍ في شيءٍ دون شيء، فلمَّا كان الضميرُ والإشارةُ داخلين على الأشياء كلِّها لدخولِ الحروف عليها، وجب بناؤها»[3].

فالسيرافي متفقٌ مع الجمهور في علة المشابهة، إلا أنه اختلف عنهم في نوع المشابهة، فهو يرى بأنَّ الشَّبه ما بين اسمِ الإشارة والحرفِ هو كالشَّبه ما بين الضمير والحرف، فقاس اسمَ الإشارة على الضمير، في حين أنَّ الرماني قاسَها على اسم الاستفهام، وكلاهما صحيح في القياس؛ لأنَّ الضميرَ كذلك يشبه الحرف في المعنى، إذ التكلُّمُ والخطابُ والغيبةُ من المعاني التي تتأدَّى بالحروف.

وزاد السيرافي وجهًا آخر في المشابهة بين اسم الإشارة والضمير وهو الاستعمال، حيث إنَّ كلًّا منهما يغيب ويحضر عن مسماه، فكلاهما غيرُ لازمٍ لمسمَّاه، فصحَّ القياس عنده من هذا الجانب كذلك.

وأمَّا العلةُ الثانيةُ التي اعتل بها السيرافي فهي علة الإبهام، أي أنها تقع على كلِّ شيء، فاحتاجت إلى قرينةٍ ترفع عنها هذا الإبهام، وهو ما يُسمَّى بالافتقار، كما أنَّ الحرفَ يحتاج إلى غيره، وقد وافقه في الاعتلال بهذه العلةِ بعضُ النحويين، كابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي، وأبي حيان، وناظر الجيش[4].

---

(١) شرح السيرافي ٥٧/١.

(٢) المرجع السابق ٥٨/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، شرح الجمل ٣٣/١، شرح الكافية ٤٧٢/١، التذييل ١٣٢/١، تمهيد القواعد ص ٢٣٨.

ويظهر لي ممَّا سبق أنَّه يصحُّ أنْ يجتمع في اسم الإشارة أكثر من شبه، فيجتمع فيها الشبه المعنوي، والشبه الافتقاري، فتكون بذلك كالمضمرات، فإنَّ فيها الشبه المعنوي؛ إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدَّى بالحروف، وفيها الشَّبه الافتقاري؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يفتقِر افتقارًا متأصلًا إلى ما يفسِّره، ويزيدُ عنها الضمير بالشَّبه الوضعي؛ لأنَّ أغلبَ الضمائر وُضع على حرفٍ أو حرفين، مثل (التاء) و(نا) في (جئتنا)، فالتاء على حرف واحد و(نا) على حرفين، فشابها بذلك الحرف؛ لأنَّ الأصلَ في الحرفِ أن يكون على حرفِ هجاء، أو حرفي هجاء، وما وُضع على أكثر فعلَى خلاف الأصل(١).

وبهذه المشابهة بين اسم الإشارة والضمير، يجوز قياس اسم الإشارة على الضمير.

بقي القول أنَّ شبهَ الحرف يقتضي بناءَ الاسم إذا لم يُعارضه ما هو من خصائص الأسماء، فإذا عارضه ما هو من خصائص الأسماء فلا أثر لذلك الشَّبه، ويعود الاسمُ إلى أصله وهو الإعراب، ومن ذلك: تثنيةُ اسم الإشارة، فاسمُ الإشارة المثنَّى علامةُ إعرابِه الألفُ رفعًا، والياءُ نصبًا وجرًّا، فالتثنيةُ عارضت شبهَ الحرف؛ لأنَّها من خصائص الأسماء(٢).

❁❁❁

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢٩٩/١، أوضح المسالك ٢٩/١، التصريح ٤٢/١، شرح الأشموني ١٠٢/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٢٩٨/١، أوضح المسالك ٣١/١، التذييل ١٣٦/١، التصريح ٤٤/١، الهمع ٦٣/١.

## المبحث الثاني:

## علة بناء (أيٌّ) الموصولة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: (اضربْ أيُّهم أفضلُ)، على معنى: اضربْ الذي هو أفضل، إلا أنَّه يحسُنُ حذفُ (هو) مِن (أيٌّ)، ولا يحسُن من (الذي)؛ لأنَّ أيًّا أشدُّ اقتضاءً للبيانِ من (الذي)، وأمكنَ ذلك بأمرين:

أحدهما: دورُها في اقتضاءِ البيان.

والآخر: الإعرابُ الذي فيها يقتضي البيان عن معنى المفعول.

فاحتملَتْ حذفَ (هو) من الصِّلة بما لا يحتمله (الذي) لهذه العلة...

وعلَّة جوازِ البناء في (اضربْ أيُّهم أفضلُ): خروجُه عن نظائره، بما يقتضي حذفًا يكون الباقي بعده بمنزلة بعضِ الاسم، وبعضُ الاسم مبني، فجرى مجرَى: (مِن قبلُ، ومِن بعدُ) من أجلِ الحذف الذي يقتضي تبْقِيَةَ بعضِ الاسم، ولا يجوزُ ذلك في نظائره لعلَّةٍ قد اختصَّ بها، وهو ما ذكرنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني على جواز بناء (أيٌّ) الموصولة في نحو: (اضرب أيُّهم أفضل) بعلتين:

الأولى: جوازُ حذف صدر صلته (هو) مطلقًا، مع نية معنى ذلك المحذوف؛ لأن حذف صدر الصلة كحذف جزء من الاسم، وإذا حُذف جزء من الاسم بُني ما تبقى منه.

والعلة الثانية: القياس على (قبل، وبعد) حيث حُذف منهما ما يُبيِّنهما، وهو المضاف إليه، مع نية معناه، فبُنيا لعلة قطع الإضافة[2]، والمتضايفان بمنزلة الكلمة

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. العريفي ص ٧٠٨-٧١٠.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٣، شرح الكافية الشافية ص ٩٦٤.

الواحدة، فإذا حُذف المضافُ إليه فكأنَّه حُذف جزءٌ من الكلمة، وكذلك (أيُّ) لما حُذف منه ما يُبيِّنه وهو صدرُ صلته، كأنَّه حُذف جزءٌ منه، فبُني على القياس عليهما.

**المناقشة والموازنة:**

تأتي (أيُّ) على استعمالات متعددة، إلَّا أنَّ الأشهرَ فيها أن تكون على ثلاثة استعمالات(١):

الأوَّل: شرطية، نحو: أيُّهم يُكرمُني أُكرمْه.

والثاني: استفهامية، نحو: أيُّهم عندك؟.

والثالث: موصولة، نحو: جاءني أيُّهم هو فاضلٌ، أي الذي هو فاضلٌ.

ومن النحويين كابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام من زاد على هذه الاستعمالات أمرًا رابعًا وهو أنْ تكون موصوفة وذلك في النداء، نحو: (يا أيُّها الرجلُ)(٢).

ونقل سيبويه عن الخليل أنَّ (أي) تُستعمل كذلك حالًا(٣)، ووافقه في ذلك المبردُ، والرماني، وابنُ مالك، وابنُ هشام، حيث ذكروا أنَّ مِن استعمالات (أيّ) أنْ تكون حالًا، نحو: هذا عبدُ الله أيَّ رجلٍ(٤).

أمَّا الجزولي والشلوبين وأبو حيان فذهبوا إلى أنها لا تقع إلَّا وصفًا لنكرة(٥)، قال أبو حيان: «ولم يذكر أصحابُنا كونَ (أيّ) تقع حالًا، وإنما ذكروا لها خمسة أقسام: موصولة،

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، الأصول ٣٢٣/١، أمالي ابن الشجري ٣٩/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٢/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٢/٢، شرح الكافية ٥٩/٢، التذييل ١٤٢/٣، المغني ٥٢٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٠/١.

(٤) ينظر: الكامل ٤٣/٤، شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧٠٥، شرح التسهيل ٢٢٠/١، المغني ٥٢١/١.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية بشرح الشلوبين ٦٠٧/٢-٦٠٨، الارتشاف ص ١٠٣٦، التذييل ١٤٢/٣.

وشرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، ومنادى»[١].

وأنكر ثعلب أنْ تأتي (أيٌّ) موصولةً، محتجًّا بأنه لم يُسمع: أيُّهم هو فاضلٌ جاءني، بتقدير: الذي هو فاضلٌ جاءني، فهي عنده شرطية، واستفهامية فحسب[٢]، ورُدَّ عليه بقول الشاعر:

إِذَا مَـا لَقِيْـتَ بَـنِي مَالِـكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُـمْ أَفْضَلُ[٣]

ووجهُ الردِّ أنَّ (أيُّهم) مبنيةٌ على الضم، وغيرُ الموصولة لا تُبنى ولا تصلح هنا، فتعيَّنَت موصوليتها[٤].

ومعنى (أيّ): تبعيضُ ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة، وإذا كانت شرطية أو استفهامية كانت تامة، لا تحتاج إلى صلة، وتكون معربةً، بأوجه الإعراب الثلاثة.

أمَّا إذا كانت موصولةً احتاجت إلى وصلِها بكلامٍ بعدها يتمُّمها وتصير اسمًا به، كاحتياج (الذي)، و(مَن)، و(ما) إذا كانت بمعنى (الذي)[٥].

ولـ (أيّ) الموصولة أربعُ حالاتٍ، وهي على النحو التالي[٦]:

الحالة الأولى: أن تكون (أيّ) مضافةً، وصدرُ صلتها مذكور، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم).

والحالة الثانية: أن تكون غيرَ مضافةٍ، وصدرُ صلتها مذكور، نحو: (يعجبني أيٌّ هو قائم).

---

(١) الارتشاف ص ١٠٣٦، التذييل ١٤٢/٣.

(٢) ينظر رأي ثعلب في: المغني ٥٢٠/١، أوضح المسالك ١٥٠/١، شرح الأشموني ٢٦٦/١.

(٣) البيت من المتقارب، لغسان بن وعلة في شرح شواهد العيني ٢٧٦/١.

وهو من شواهد: شرح السيرافي ١٦٦/٣، شرح المفصل ١٤٧/٣، شرح التسهيل ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٥٠/١، المغني ٥١٦/١، توضيح المقاصد ٤٤٩/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٥٠/١، التصريح ١٥٨/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢١/٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١/٣، شرح التسهيل ٢٠٩/١، توضيح المقاصد ٤٤٨/١، الهمع الهمع ٢٩٤/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١.

والحالة الثالثة أن تكون غيرَ مضافةٍ، وصدرُ صلتها محذوف، نحو: (يعجبني أيٌّ قائم).

والحالة الرابعة: أن تكون مضافةً، وصدرُ صلتها محذوف، نحو: (يعجبني أيُّهم قائم).

وتُعرب (أيٌّ) في حالاتها الثلاثة الأولى[1]، مع أنَّ الأصلَ فيها باعتبارها موصولًا هو البناء، كما هو الحال في (مَن، وما)، وذلك لشبهها بالحرف، لافتقارها إلى الصلة والعائد، فكلاهما يحتاج إلى غيره في المعنى، إلا أنها أُعربت لثلاث علل:

الأولى: علةُ المعارضة، ويُقصد بها وجود ما يعارض هذا الشبه، وهو الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، وبهذه المعارضة يصبح الشَّبهُ لا أثرَ له، وتعود (أيٌّ) إلى حكم الإعراب الذي هو أصلٌ في الأسماء[2].

والعلةُ الثانية: علةُ القياس على (بعضٍ)، إذا كانت موصولة، وعلى (كُلٍّ) إذا كانت شرطية أو استفهامية، وهو قياس على النظير، وعلى الضد كذلك، وذلك من حيث جواز حذف ما تضاف إليه، ومجيء التنوين عوضًا عنه[3].

والعلة الثالثة: المخالفةُ والخروج عن النظائر، أي أنَّ (أيّ) لما خالف نظائره المبنية (الذي)، و(مَن)، و(ما) من حيث حذف العائد (هو)، ضعُف ورُدَّ إلى أصله وهو الإعراب، فلما خالف (أيٌّ) نظائره في الاستعمال، ساغت مخالفته لها في الإعراب، وهذه علة سيبويه التي اعتلَّ بها في بناء (أيّ)[4].

وحديث الرماني في هذه المسألة عن (أيّ) الموصولة، إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها، كما في نحو: (اضرب أيُّهم أفضل)، حيث تكلم الرماني عن الآراء فيها، وعلَّلَ

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١/٣، شرح التسهيل ٢٠٩/١، توضيح المقاصد ٤٤٨/١، الهمع ٢٩٤/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٢/٢، توضيح المقاصد ٢٩٨/١، أوضح المسالك ٣٠/١، التصريح ٤٨/١، الهمع ٦١/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١/٣، شرح المفصل ١٤٥/٣، شرح التسهيل ٢٠٩/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

لما اختاره من هذه الآراء، ونقل لنا الخلاف ما بين كلٍّ من الخليل، ويونس، وسيبويه، والكوفيين، فقال: «وفي التنزيل: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1]، فقرأها الكوفيون[2] بالنصب[3]، على حذف (هو)، وحسُن ذلك فيها على ما بيَّنا[4]، ولم يحسُن في (الذي).

فأمَّا الرفع على قراءة غيرهم[5]، فلا يحتاج إلى إضمار (هو)، على مذهب الخليل ويونس؛ لأنَّ الخليلَ يجعلها في مخرج الاستفهام على جهة الحكاية[6]، كأنه قيل: ثم لننزعن من كلِّ شيعة بالقول: أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا؟، وعلى ذلك يجيز: اضرب أيُّهم أفضل.

وأمَّا يونس[7] فيجعله على تعليق الفعل[8]، كتعليقه إذا قلت: أشهد لزيد خير منك.

وأمَّا سيبويه فيجعل الضَّمةَ ضمةَ بناء، وهو على معنى (الذي)، فلا بُدَّ له من حذف (هو)[9].

ففيه الاختلاف على هذه الأوجه الثلاثة، والذي عندي أنَّ قولَ الخليلِ جائزٌ حسن، وكذلك مذهبُ سيبويه.

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.

(٢) أي معاذ بن مسلم الهراء، شيخ الفراء، وطلحة بن مصرف، وهما كوفيان. ينظر: شرح التسهيل ٢٠٨/١، البحر المحيط ١٩٦/٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢، معاني القرآن للفراء ٤٧/١، الأصول ٣٢٤/١، البحر المحيط ١٩٦/٦.

(٤) ينظر ص: ٢٧٢.

(٥) وهي قراءة الجمهور. ينظر: البحر المحيط ١٩٦/٦.

(٦) ينظر رأي الخليل في: الكتاب ٣٩٩/٢، الأصول ٣٢٤/١.

(٧) ينظر رأيه في المرجعين السابقين.

(٨) التعليق هو: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا.

(٩) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

وأمَّا مذهب يونس فلا يجوز البتة؛ لأنَّ (يضرب) وما جرى مجراه من (ينزع)، ليس من الأفعال التي تُعلَّق؛ لأنه لا يصح أن يكون معناها في الجملة التي هي اسم وخبر، كما يصحُّ في العِلْم وأخواته؛ وذلك لأنها إذا أُلغيت بقيت الجملةُ التي معنى الفعل فيها يعمل بعضها في بعض، وليس كذلك (اضرب) وأخواتها»[1].

ومن كلام الرماني السابق يتبيَّن أنَّ في مسألة (اضرب أيُّهم أفضلُ) أربعةَ مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الخليل، وهو الرفع على الحكاية، أي: الذي يُقال فيه: أيُّهم أفضل.

والمذهب الثاني: مذهب يونس، وهو الرفع على التعليق، كأنه من قبيل: أشهد أنَّك لرسولُ الله، لأنَّ التعليقَ عنده غيرُ مختصٍّ بأفعال القلوب.

والمذهب الثالث: مذهب سيبويه، وهو البناء على الضم في (أيّ)، إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها.

والمذهب الرابع: مذهب الكوفيين، وهو وجوب الإعراب في (أيّهم) وامتناع الضمِّ فيه، وفي الآية يقرؤونها بالنصب، ويوجهون الرفع فيها.

وممَّا تقدَّم يتضح أنَّ الخليل، ويونس، والكوفيين متَّفقون على وجوب الإعراب وامتناع البناء في (أيَ)، وهي عند الخليل ويونس في هذا الموضع استفهامية، إلَّا أنَّ الخليل جعلها محكيَّةً، ويونس جعلها في موضع المفعول، وعلَّق الفعل عنها.

وجوَّز الرماني جميع هذه المذاهب إلا مذهبَ يونس؛ بحجَّة أنَّ التعليقَ إنما يكون في أفعال القلوب.

واعتلَّ الرماني لموقفه من هذه الآراء بالعلل التالية:

أوَّلًا: موقفُه من مذهب الكوفيين –أي: النصب– هو الجوازُ، واعتلَّ لذلك بالقياس.

ثانيًا: موقفُه من مذهب الخليل –أي: الحكاية– هو الجوازُ والاستحسان، واعتلَّ لجواز ذلك بالسَّماع، حيث ورد ما يُستشهد به على ذلك، وهو قول

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧٠٨-٧٠٩.

الشاعر:

وَلَقَـدْ أَبِيـتُ مِـنَ الفَتَـاةِ بِمَنْـزِلٍ فَأَبِيـتُ لَا حَـرِجٌ وَلَا مَحْـرُومُ[1]

وهذا الشَّاهد احتجَّ به الخليلُ على صحَّة قوله، ووافقه الرماني في ذلك، فقال: «فهذا على الحكاية، ولولا ذلك لنُصب بـ (أبيت)، فقال لا حرجًا ولا محرومًا، فهو مضمَّنٌ بأنَّه قد قيل، ولو لم يكن على الحكاية لم يكن مضمَّنًا»[2].

إلا أنَّ الفرقَ ما بين الخليل والرماني هو أنَّ الخليل يوجب الإعراب في (أيّ) فلا يرى فيها إلا هذا الوجه، في حين أنَّ الرماني يجيز الرفعَ على الحكاية، ويجيز البناءَ كذلك، كما سيأتي.

ثالثًا: موقفُه من مذهب يونس –أي: التعليق– هو الرفض، واعتلَّ بذلك بأنَّ التعليق لا يكون إلَّا في أفعال القلوب، وليس منها (ضرب، ونزع).

رابعًا: موقفُه من مذهب سيبويه –أي: البناء– هو الجوازُ والاستحسان، واعتلَّ لذلك بعللٍ سيأتي الكلام عليها قريبًا.

وفيما سبق يتضح أنَّ هناك توافقًا وكذلك اختلافًا ما بين سيبويه والرماني، حول هذه المسألة، فالتوافق بينهما في ثلاثة أمور:

الأوَّل: إجازةُ مذهب الكوفيين، لأنَّه القياس في ذلك.

والأمر الثاني: في ردِّ مذهبِ يونس، وهو التعليق في الآية السابقة، وكذلك في المثال: (اضرب أيُّهم أفضل)؛ لأنَّ التعليقَ خاصٌّ بأفعال القلوب.

والأمر الثالث: فهو في تجويز البناء في (أيّ)، في هذا الموضع.

وأمَّا الاختلاف بين الرماني وسيبويه فهو حول صحَّةِ مذهب الخليل –أي: الحكاية– فالرماني كما تقدَّم يجيز قولَ الخليل ويستحسنه، ويرى بأنَّ الحكايةَ غيرُ ممتنعةٍ

(١) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه ص ٦١٦.

وهو من شواهد: الكتاب ٣٩٩/٢، الأصول ٣٢٤/١، أمالي ابن الشجري ٤٢/٣، الإنصاف ص ٥٧٢، شرح المفصل ١٤٦/٣.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧١٠.

في هذا الموضع، وعلتُه في ذلك ورودُ السماع به، كما في البيت السابق، في حين أنَّ سيبويه يرى بعدم صحة الحكاية في هذا الموضع، وأنَّها مقصورةٌ على الشِّعر والضرورة فقط، حيث يقول: «وتفسير الخليل -رحمه الله- ذلك الأوَّل بعيدٌ، إنما يجوز في شعرٍ، أو في اضطرارٍ، ولو ساغ هذا في الأسماءِ لجاز أنْ تقولَ: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذي يُقال له: الفاسق الخبيث»(١).

وأمَّا البيت السابق فيقدِّره سيبويه على: فأبِيتُ لا حرجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا فيه، (لا حرِجِ): مبتدأ، وخبره: بالمكان الذي أنا فيه(٢).

ووافق كثير من النحاة سيبويه في ردِّ قولي الخليل ويونس، أي الرفع على الحكاية والتعليق، ومن هؤلاء النحاة: أبو سعيد السيرافي، وأبو البركات ابن الأنباري، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وخالد الأزهري، والأشموني(٣)، واحتج بعضُ هؤلاء(٤) بقول الشاعر:

إِذَا مَـا لَقِيْـتَ بَـنِي مَالِـكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُـمْ أَفْضَلُ(٥)

لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تُعلَّق، ولا يُضمر قولٌ بينها وبين معمولها، وإذا بطُل التعليقُ وإضمارُ القول تعيَّن البناء(٦).

وهناك مَن وافق الخليلَ في توجيه الرفع على الحكاية، ومنهم أبو إسحاق الزجاج،

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٦٦/٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٦٦/٣، الإنصاف ص ٥٧٨، شرح المفصل ١٤٦/٣، شرح التسهيل ٢٠٨/١، توضيح المقاصد ٤٤٩/١، المغني ٥١٥/١، التصريح ١٧٥/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٨/١، توضيح المقاصد ٤٤٩/١، المغني ٥١٥/١، التصريح ١٧٥/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١.

(٥) تقدم تخريج البيت ص: ٢٧٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٨/١، توضيح المقاصد ٤٤٩/١، المغني ٥١٥/١، التصريح ١٧٥/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١.

حيث قال: «والذي أعتقده أنَّ القولَ في هذا هو قول الخليل، وهو موافقٌ للتفسير؛ لأنَّ الخليلَ كان مذهبه أنَّ تأويله: ثم لننزعن من كلِّ شيعة الذي مِن أجل عتوِّه يُقال: أيُّ هؤلاءِ أشدُّ عتيًّا، فيُستعمل ذلك في الأشدِّ فالأشد»[1]، وممَّن وافق الخليلَ كذلك ابنُ السراج، حيث قال في أصوله: «ولا أحسبُ الذين رفعوا أرادوا إلَّا الحكاية»[2].

وأمَّا استحسان الرماني لمذهب سيبويه وهو البناء، فاعتلَّ له بعلتين:

العلة الأولى: حذفُ صدر صلته (هو)؛ لأنَّ حذفَ صدر الصلة كحذف جزءٍ من الاسم، وإذا حُذف جزءٌ من الاسم بُني ما تبقَّى منه.

والعلة الثانية: القياسُ على (قبل، وبعد) حيث حُذف منهما ما يُبيِّنهما، وهو المضاف إليه، مع نية معناه، فبُنيا لعلةِ قطع الإضافة؛ لأنَّ المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة، فإذا حُذف المضاف إليه فكأنه حُذف جزءٌ من الكلمة، وكذلك (أيّ) لما حُذف منه ما يُبيِّنه وهو صدرُ صلته، كأنه حُذف جزءٌ منه، فبُني على القياس عليهما.

وذكر الرماني في بداية حديثه عن علة بناء (أيّ) في نحو: (اضرب أيُّهم أفضل): وذكر أنَّ العلة في ذلك هي خروجه عن نظائره، بما يقتضي حذفًا يكون الباقي بعده بمنزلة بعضِ الاسم، وبعضُ الاسم مبني، ويظهر لي أنَّ في هذه العبارة لَبساً، إذ كيف يخرج من نظائره المبنية إلى البناء؟! لأنَّ المقصود من نظائره هو كلٌّ من (الذي)، و(مَن)، و(ما)، وهي مبنية، وفي نظري أنَّ الأَولى بالرماني أنْ يُفسِّر معنى الخروج عن النظائر، وأثرَ ذلك الخروج، ثم علةَ العودة إلى حكمها وهو البناء.

وتعليلُ الرماني بالخروج عن النظائر مأخوذٌ من عبارة سيبويه، إلا أنَّ سيبويه علل بهذا الخروج على إعراب (أيّ) وليس على بنائها، حيث قال: «وفعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئًا لم تجئْ أخواتُه عليه إلا قليلًا، واستُعمل استعمالًا لم تُستعمله أخواتُه إلا ضعيفًا، وذلك أنَّه لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي أفضلُ فاضرب، واضرب مَن أفضل، حتى يُدخِل (هو)، ولا يقول: هات ما أحسن، حتى يقول: ما هو أحسن، فلمَّا كانت أخواتُه مفارقةً له، لا تُستعمل كما يُستعمل، خالفوا بإعرابها، إذ استعملوه على غير ما

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٤٠.

(٢) الأصول ١/٣٢٤.

استُعملت عليه أخواتها إلا قليلًا»[1].

فكلام سيبويه يدلُّ على أنَّ مخالفةَ (أيّ) لنظائره في الاستعمال سوَّغتْ مخالفتَه لها في الإعراب، أي أنَّه أُعرب وكان حقُّه البناء كنظائره، وفي هذا دليل على جواز البناء وهو حملُه على نظائره المبنية، لأنَّه في معناها، ولعلَّ تفسيرَ السيرافي لعبارة سيبويه السَّابقة يوضِّح مرادَه بشكلٍ دقيق، حيث يقول: «ويقوِّي مذهبَ سيبويه في البناء أنَّ نظيري (أيُّهم): (مَن)، و(ما)، وهما مبنيَّان، وكان حقُّ (أيُّهم) أن يكون مبنيًّا، لوقوعِه موقع حرف الاستفهام والجزاء، وموقع (الذي)، وكل ذلك مبنيٌّ، فلمَّا دخل (أيُّهم) نقصٌ في العائد ضعُف، ورُدَّ إلى أصله»[2]، أي أنَّه أُعرب لإضافته، ثم رُدَّ إلى البناء حين حُذف منه صدر الصلة (هو).

ومذهب الرماني في جواز بناء (أيّ) الموصولة، إذا أُضيفت وحُذف صدرُ صلتِها، هو مذهبُ سيبويه كما تقدَّم، وكذلك المازني[3]، ونسبَه ابنُ السراج، وأبو البركات ابن الأنباري إلى البصريين[4]، وعند ناظرِ الجيش، والسيوطي أنَّه رأيُ الجمهور[5]، واعتلَّ هؤلاء لجواز البناء فيه بعلتين[6]:

الأُولى: أنه القياس فيه، وذلك لوقوعه موقعَ الشرطِ، والاستفهام، والموصول، فكان حقُّه أنْ يُحمل على نظائره (الذي)، و(من)، و(ما).

والعلة الثانية: حذفُ صدرِ صلتِه (هو)، ممَّا أدَّى إلى ضعفه، وردِّه إلى أصله، ومقتضى القياس فيه.

ولا يبعدُ هذا التعليلُ عن تعليل الرماني، إلا أنَّ الرماني قاسه على (قبل، وبعد)، إذا

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٦٦.

(٣) ينظر رأي المازني في: الأصول ١/٣٢٥.

(٤) ينظر: الأصول ١/٣٢٥، الإنصاف ص ٥٧٢.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ص ٧٠٩، الهمع ١/٥٢٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٣٩٩، شرح السيرافي ٣/١٦٦، أمالي ابن الشجري ٣/٤١، الإنصاف ص ٥٧٤، شرح المفصل ٣/١٤٥.

حُذف منهما ما يبيِّنُهما، وهو المضاف إليه، وضُمِّن معناه، وتبعه في هذا القياس كلٌّ من: ابن الحاجب، والرضي، والسيوطي[(١)].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (أيّ)، لا تكون إلَّا معربةً في جميع أحوالها[(٢)]، سواءً أُضيفت، أو لم تُضف، حُذف صدرُ صلتِها، أو ذُكر، واعتلُّوا لصحَّة وجوب الإعراب، وفساد القول بالبناء، بعلتين[(٣)]:

العلةُ الأولى: قراءةُ النصب في الآية السابقة، وهي قراءةُ طلحةَ، ومعاذِ بن مسلم الهراء، والأعمش، وقالوا إنَّ القراءةَ المشهورة بالضمِّ هي حجَّةٌ على البصريين لا لهم؛ لأنَّ الضمَّة فيها إعراب، لا بناء، فإنَّ (أيُّهم) مرفوعٌ؛ لأنَّه مبتدأٌ، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ (لَنَنْزِعَنَّ) عمِلَ في (مِن) وما بعدها، واكتفى الفعلُ بما ذُكر معه من الجارِّ والمجرور، ثم ترافع المبتدأُ والخبرُ (أيُّهم أشدُّ).

والوجه الثاني: أنَّ التَّشايعَ بمعنى التعاون، والتقدير: مِن الذين تعاونوا فنظروا أيُّهم أشدُّ، فعُلِّقَ الفعلُ؛ لأنَّ النظرَ من أفعال القلوب.

والعلة الثانية: علة التناقض، وهي أنَّ المفردَ من المبنيات إذا أُضيف أُعرب، نحو: (قبلُ، وبعدُ) فصارت الإضافة توجِبُ إعراب الاسم، و(أيّ) إذا أُضيفت أُعرِبت، فلو قلنا: إنَّها إذا أُضيفت بُنيت، لكان هذا نقضا للأصول.

وممَّن اعتلَّ بهذه العلة من البصريين: الزَّجاج، فقد خطَّأ سيبويه في هذا الموضع، حيث قال: "ما تبيَّن لي أنَّ سيبويه غلطَ إلَّا في موضعين، هذا أحدُهما، فإنَّه يُسلِّم أنَّها تُعرَب إذا أُفرِدت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟"[(٤)].

ومنهم كذلك ابنُ السراج، حيث قال: «وأنا استبعد بناء (أيّ) مضافةً، وكانت

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٢/١، شرح الكافية ٦١/٣، الهمع ٥٢٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٩٩/١، معاني القرآن للفراء ٤٧/١، الإنصاف ص ٥٧٢، شرح المفصل ١٤٥/٣، المغني ٥١٢/١.

(٣) تنظر علل الكوفيين في: الإنصاف ص ٥٧٢.

(٤) ينظر قول الزجاج في البحر المحيط ١٩٦/٦، المغني ٥١٣/١.

مفردةً أحقَّ بالبناء، ولا أحسبُ الذين رفعوا أرادوا إلَّا الحكاية»[(١)].

فهذا التناقض كما يقول الكوفيون ومَن وافقهم، يُفسد القولَ بالبناء، وخصوصًا أنَّ الرماني كان يقيس بناءَ (أيّ) على (قبل، وبعد).

وممن وافق الكوفيين كذلك: الجرمي، حيث نُسب إليه أنه قال: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدًا يقول: (لأضربن أيُّهم قائم)، بالضم»[(٢)].

وقد رُدَّ على المعترضين بعلة التناقض بعدَّةِ ردود:

منها: أنَّ الإضافةَ إنما ترُدُّ الاسمَ إلى حال الإعراب إذا استحقَّ البناء في حال الإفراد، فأمَّا إذا كان الموجِب للبناء في حال الإضافة، لم ترُدّ الإضافةُ ذلك الاسمَ إلى البناء، كما هو الحال مع (لدن) في جميع لغاتِها، فإنَّها لما استحقَّت البناء في حال الإضافة لم تردَّها الإضافةُ إلى الإعراب، فكذلك الأمرُ في (أيّ)[(٣)].

ومِن هذه الردود كذلك: ما ذكرَه أبو علي الفارسي في كتابه الإغفال، حيث قال: «إنَّ حذفَ العائد هنا نظيرُ حذفِ المضافِ إليه هناك، ألا ترى أنَّ الذي يُبيَّن به الموصولُ ويصحُّ إنما هو الراجع الذي في الجملة، ولولا الراجعُ لم تبيِّن الجملةُ ذلك، فإذا كان المبيِّن له الراجعُ إليه من الجملة يُحذف منها، كان بمنزلة حذفِ المضافِ إليه من المضاف، في أنَّه المبيِّن، كما أنَّ المضافَ إليه هو المبيِّنُ»[(٤)].

ومن الردود أيضًا: ما ذكره ابنُ مالك وهو أنَّ صدرَ الصلة لم يُحذف إلا بعد تنزيل المضاف إليه منزلته، ومن ثَمَّ أصبحت (أيُّ) في منزلة غيرِ المضاف لفظًا ولا نيةً، وإنما أُعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضَف ضعُفَ سبب إعرابِها فبُنيت

(١) الأصول ١/٣٢٤.

(٢) ينظر قول الجرمي في: شرح السيرافي ٣/١٦٥، شرح المفصل ٣/١٤٦، شرح الكافية ٢/٦١، المغني ١/٥١٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٥٧٨.

(٤) الإغفال ٢/٤٠٠-٤٠١.

غالبًا[1].

فهذه الردود في نظري تدحض ما اعتلَّ به الكوفيون ومن وافقهم من علة التناقض؛ وذلك لقبولِها في المعنى، وعدمِ معارضتها للأصول.

أمَّا ما ذكرَه الجرميُّ فقد ردَّ عليه ابنُ يعيش بقوله: «وهذه الحكايةُ لا تمنع أنْ يكون غيرُه سمعَ خلافَ ما رواه، ويكون ما سمعَه لغةً لبعض العرب، وذلك أنَّ سيبويه سمع ذلك وحكاه، ويدلُّ على ذلك قولُه: «وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضل -يعني: العرب- وقال: القياسُ هو النصبُ، وتأوَّلَ الرَّفعَ على الحكاية، وأنشد أبو عمرو:

إِذَا مَـا أَتَيْـتَ بَـنِي مَالِـكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[2]

وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع»[3].

وذهب المبرد إلى القول بوجوب إعراب (أيّ) في الآية السابقة.

ونُسب إلى المبرد أنه يرى بأن (أيُّهم) فاعل (شيعة)، أي: لننزعن من كلِّ فريقٍ يشيُّع أيُّهم هو أشدُّ[4].

وبالمجمل فإنَّ أبرزَ البصريين الذين وافقوا الكوفيين في وجوبِ إعراب (أيّ) هم: الخليل، ويونس، والمبرد، والزجاج، وابن السراج.

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنَّ ما ذهب إليه سيبويه ووافقه الرماني وغيره في جواز بناء (أيّ) الموصولة إذا حُذِف صدر صلتها، نحو: (اضرب أيُّهم أفضل) هو الراجح؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: ورودُ السماع به، كالشاهدين السابقين، أعني قراءة الضمِّ في الآية الكريمة، والبيت الشعري.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٠٩.

(٢) تقدم تخريج البيت ص: ٢٧٤.

(٣) شرح المفصل ٣/١٤٥-١٤٦.

(٤) ينظر رأي المبرد في: شرح الكافية ٢/٦٣، البحر المحيط ٦/١٩٦.

والأمر الثاني: أنَّ توجيه الرفع في الشواهد التي وردت (أيُّهم) فيها بالضمِّ، يحتاج إلى تقدير، في حين أنَّ القول بالبناء لا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثالث:

### علة بناء ما كان على وزن ( فِعال ) من أسماء أفعال الأمر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(حذارِ) مبني؛ لأنَّه في موضعِ الأمر، وحقُّ الأمرِ أنْ يكونَ بحرفِ كلامِ الأمر، وبُني على الحركةِ لالتقاءِ الساكنين، والدليلُ على ذلك: قولُه: (مَهْ)، و(صَهْ)، لَمَّا لم يلتقِ فيه ساكنان بُني على الوقف، وأمَّا الكسرةُ فلأنَّها من علاماتِ التأنيث، وكلُّ (فَعالِ) المعدولُ فإنَّما يُعدَلُ عن المؤنث»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لبناءِ اسم فعل الأمر نحو: (حَذارِ)، و(مَهْ) و(صَهْ) بتضمُّنِه معنى الحرف، وهو لامُ الأمر.

واعتلَّ للبناءِ على الحركة بدلًا من السكون بعلة التخلُّصِ من التقاء الساكنين، وهما: الألفُ الزائدة، ولامُ الفعل، وحُرِّكت اللامُ بالكسرة لمناسبتها التأنيث؛ لأنَّ (فَعالِ) معدولٌ عن المؤنث[2].

**المناقشة والموازنة:**

أسماء الأفعال هي ما وُضِعت للدلالة على صيغ أفعالها، بغرضِ الاختصارِ والمبالغة، ووجهُ الاختصارِ فيها هو مجيئها للمُفرد، والمثنَّى، والجمع بلفظٍ واحدٍ، نحو: (صَهْ)، أمَّا المبالغةُ فلأنَّها أبلغُ في المعنى من فعلِها[3].

ويرى الرماني أنَّ العلةَ في بناء اسمِ فعلِ الأمر نحو: (حَذارِ)، و(مَهْ) و(صَهْ) هو تضمُّنه لمعنى الحرف، وهو لامُ الأمر؛ لأنها في تقدير: لِتحذرْ، ولِتسكتْ، فاستحق بهذا التضمُّن حُكمَ الحرف وهو البناء، وكان حقُّ (حَذارِ) أن يُبنى على السكون، لأنَّه الأصلُ في البناء، كما في (مَهْ) و(صَهْ)، إلا أنَّه بُني على الحركة للتخلُّص من التقاء

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٩.

(٢) ينظر: الأصول ١٣٢/٢، شرح المفصل ٥٠/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤.

الساكنين كما تقدَّم، وحُرِّك بالكسرة لمناسبتها التأنيث؛ لأن (فعالِ) معدول عن المؤنث.

ويرى الرماني بأنَّ تضمُّنَ معنى الحرفِ يُعدُّ نوعًا من أنواع مشابهته، وقد نصَّ على ذلك حيث قال: «وإنما بُني الاسمُ غير المتمكن لأنَّه خرج إلى شبه الحروف، فجُعِل على العلامة التي تُنبئ عن تضمِّنه معنى الحرف»(١).

فالعلةُ العامَّة عند الرماني هي مشابهةُ الاسم بالحرف، وتتمثل تلك المشابهة في تضمن معناه، إلَّا أنَّ في تعليل الرماني السابق شيئًا من اللَّبسِ، وعدم الوضوح، حيث ذكر في بداية تعليله أنَّ (حَذارِ) بُني لكونه في موضع الأمر، وقد يُفهم من هذه العبارة أنَّ مراده إنما بُني لوقوعه موقعَ فعلِ الأمر، وفعلُ الأمر مبنيٌّ، فاستحقَّ بذلك البناء، وهو مذهبُ بعض النحويين، كما سيأتي الكلام عليه، إلا أنَّ هذا ليس مرادَ الرماني، وإنما أراد أنَّ (حَذارِ) بُني لوقوعه موقعَ ما يدخل عليه لامُ الأمر، فتضمَّن بذلك معنى تلك اللام، فليس عند الرماني سببٌ لبناء الاسم إلا مشابهة الحرف، أو تضمُّن معناه.

وقد فسَّر ابنُ الشجري هذا المعنى بشكلٍ أوضح، فقال: «وعلةُ بناء هذا الضرب أنَّه صيغةٌ نابت عن صيغةٍ تضمَّنت معنى الحرف، فـ(نزالِ) ناب عن (انزلْ)، و(انزلْ) ناب عن فعل الأمر المجزوم باللام، لأنَّ القياس كان في أمرِ المواجه: لِتنزلْ»(٢).

ونسب كلٌّ من أبي حيان، والشاطبي إلى الفارسي القولَ بهذه العلة، إلا أني لم أعثر على تعليله بالتضمين في بناء أسماء الأفعال خاصة، وإنما ذكرَ علةَ التضمينِ مع علة المشابهة لبناء الأسماءِ بصفةٍ عامة، فقال: «فالأسماءُ المتمكنَّة ما لم تشابه الحرف، ولم تتضمَّن معناها»(٣).

فلعلَّ الفارسي اعتلَّ بهذه العلةِ في موضعٍ آخر لم أقف عليه، ويقوِّي ذلك أنَّ تلميذَه ابنَ جني اعتلَّ بهذه العلة، وهو كثيرُ الموافقةِ لشيخه الفارسي، قال ابنُ جني: «فإنْ قيل: فمِن أين وجبَ بناءُ هذه الأسماء؟ فصوابُ القول في ذلك إنما هي تضمُّنُها معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ (صَهْ) بمعنى (اسكت)، وأنَّ أصلَ (اسكت): لِتسكتْ،

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٧.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٣٥٤.

(٣) الإيضاح ص ١٢.

كما أنَّ أصل (قم): لِتقمْ، و(اقعد): لِتقعدْ، فلمَّا ضُمِّنت هذه الأسماءُ معنى لامِ الأمر شابهَت الحرفَ فبُنيت»[1]، وحمَل ابنُ جني كُلًّا من اسمِ الفعل الماضي واسم الفعل المضارع على اسم فعل الأمر[2].

ووافقهم ابنُ يعيش في أنَّ علةَ بناء هذه الأسماء هي تضمُّنها لمعنى الحرف، حيث قال: «والحقُّ في ذلك أنَّ علةَ بنائه إنما هي لتضمُّنِه معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ (نزالِ) بمعنى انزل، وكذلك (صهْ) بمعنى اسكت، وأصل (اسكت) و(انزل): لتسكتْ، ولتنزلْ، كما أنَّ أصلَ (قمْ) لِتقمْ، وأصلَ (اقعدْ) لِتقعدْ، يدلُّ على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: (فبذلك فلتفرحوا)[3]، فلمَّا تضمَّنت هذه الأسماء معنى لامِ الأمر شابهَت الحروفَ فبُنيت»[4].

وممَّا تقدَّم يتضح أنَّ مذهبَ كلٍّ من: الرماني، والفارسي وابن جني، وابن الشجري وابن يعيش يرجع سببَ بناء الاسمِ إلى أمرين، هما: مشابهتُه للحرف، وتضمُّنُ معناه، وهذه هي علتُهم فيما بُني من الأسماء، ومنها أسماء الأفعال، نحو: (حذارِ)، و(صهْ).

ووافقهم ابنُ مالك في أنَّ العلة العامة لبناء الأسماء هي علة المشابهة، ويرى بأنَّ هذه العلة سببٌ لبناء جميع الأسماء المبنية، ومنها أسماء الأفعال، قال في ألفيته[5]:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيَّ فى اسْمَىْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فى مَتَى وفى هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

ويرى ابنُ مالك بأنَّ العلة في بناء أسماء الأفعال هي شبهُها الاستعمالي بالحروف

(١) الخصائص ٣/٤٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة يونس الآية ٥٨ وهي قراءة أبي بن كعب. ينظر: الشواذ في القراءات لابن خالويه ص ٦٢، البحر المحيط ٥/١٧٠.

(٤) المفصل ٤/٥٠.

(٥) ألفية ابن مالك باب المعرب والمبني.

الناسخة للابتداء، حيث أشبهَتْها من ثلاثة أوجه[١]:

الأوَّلُ: النيابةُ عن الفعل، لأنَّ معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال، فـ (ليت) مثلًا: نابت مناب: أتمنَّى، و(لعلَّ) نابت مناب: أرجو.

والثاني: أنَّ هذه الحروفَ تعمل عملَ الفعل.

والثالثُ: عدمُ التأثر بالعوامل، أي أنَّه لا يعمل فيها عاملٌ لا لفظًا، ولا تقديرًا؛ لأنَّ ابن مالك يرى بأنَّ أسماء الأفعالِ لا محلَّ لها من الإعراب، وذلك على رأي الأخفش[٢]، وهذا القيد احترز به من المصادر المنصوبة التي نابت مناب أفعالها، نحو: (ضربًا زيدًا)، لوقوعها معمولة.

ولكن ما ذهب إليه ابن مالك في أن أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب مختلفٌ فيه، فقد نُسب إلى سيبويه والمازني وغيرهما القولُ بأنها منصوبةٌ في المحلِّ بأفعالٍ مقدرة[٣]، ولعلَّ من نسب هذا القول إلى سيبويه فهمه من قوله: «وأمَّا (بَلْهَ زيدٍ)، فيقول: دعْ زيدًا، وبَلْهَ ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول ضرْبُ زيدٍ»[٤]، ومن النحويين مَن قال بأنها مرفوعة المحلِّ على أنها مبتدأ لا خبرَ لها، نحو أقائم الزيدان[٥].

إلا أنَّ رأيَ الأخفش، وابن مالك موافقٌ لرأي الجمهور، مِن أنَّ أسماءَ الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب[٦]، وعلَّل الرضيُّ لذلك بانتقالها إلى معنى الفعلية، والفعلُ لا محلَّ له

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨، المقاصد الشافية ١/٧٨، التصريح ١/٤٤.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: التذييل ١/١٣١، توضيح المقاصد ص ١١٥٩، تمهيد القواعد ص ٢٤٢.

(٣) ينظر رأي سيبويه والمازني في التذييل ١/١٣١، توضيح المقاصد ص ١١٥٩، تمهيد القواعد ص ٢٤٢.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/٨٦، التذييل ١/١٣١، توضيح المقاصد ص ١١٥٩، تمهيد القواعد ص ٢٤٢.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ص ١١٥٩، الهمع ١/٦٤.

له من الإعراب أصلًا[١].

ولم يذكر ابنُ مالك مع علة المشابهة علة التضمين، ويظهر من كلامه أنه قصَرَ أسبابَ بناء الاسم على مشابهة الحرف فقط، خلافَ الرماني، وابن جني، وابن يعيش، الذين ذكروا مع علة المشابهة علة التضمين.

قال أبو حيان في شرحه على التسهيل: «وكلامُ المصنِّف يدلُّ على أنَّ سببَ البناء واحدٌ، وهو شبَه الاسم الحرفَ، ونصَّ على ذلك في بعض تصانيفه ونوَّعَ وجوهَ الشبه إلى شبهٍ لفظي، وهو أنْ يُبنى الاسم على حرفٍ واحدٍ أو حرفين، وإلى شبهٍ معنوي، كشبه (متى) إنْ كانت شرطًا بـ(إن) في المعنى، أو استفهامًا بالهمزة، وغير ذلك من وجوه الشبه عنده، ولا أعلمُ أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنِّف...، وأمَّا غيرُه من النحويين فذكروا أسبابًا للبناء: منها: شبهُ الحرف، كالمضمر، واسم الإشارة والموصول...، ومنها: تضمُّنُ معنى الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، ومنها: وقوعُه موقعَ المبني، كأسماء الأفعال، والمنادى المبني بسبب النداء... »[٢].

وقولُ أبي حيان هذا يثبت لابن مالك أسبقيةَ القولِ بقصْرِ أسبابِ البناء على مشابهة الحرف فقط، في حين أنَّ ابن السراج، والفارسي قد سبقاه إلى هذا القول، فقد نصَّ ابنُ السراج على ذلك، حيث قال: «فالعلة التي بُنيتْ لها الأسماءُ هي وقوعُها موقعَ الحروفِ، ومضارعتُها لها»[٣].

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابن السراج على قصْرِ البناء على سببٍ واحدٍ وهو مشابهة الحرف، وكذلك صرَّح أبو علي الفارسي في كتابه (المسائل العسكريات) بأنَّ البناءَ لا يوجد في شيءٌ من الأسماء إلا لمشابهة الحرف[٤].

بل إنَّ ابنَ جني[٥] والشاطبي[٦] نسبوا القول بعلة المشابهة إلى سيبويه، وفهموا ذلك

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٨٦.

(٢) التذييل ١/١٣١-١٣٢.

(٣) الأصول ١/٥٠.

(٤) ينظر: المسائل العسكريات ص ١٥٢.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/٥٠.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ١/٩٤.

ذلك من قول سيبويه: «وأمَّا الفتح والضم والكسر والوقف فللأسماء غير المتمكنة، المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل، مما جاء لمعنى، ليس غيرُ، نحو: سوف، وقد»[1]، ورأوا أنَّ مقتضى كلامِ سيبويه أنَّ مُوجبَ بناء الاسمِ شيءٌ واحد، وهو شبهُ الحرف، وبهذا يكون كلُّ مَن جاء بعد سيبويه تابعًا له في قصْرِ سببِ بناءِ الاسمِ على مشابهته للحرف.

وردَّ أبو حيان على القائلين بعلة التضمينِ في بناء أسماءِ الأفعال، بأنَّ تخصيص العلة باسم فعلِ الأمر، وحملَ اسمِ الفعلِ الماضي واسمِ الفعلِ المضارعِ عليه، فيه تعسُّفٌ وتكلُّفٌ، ونَسبَ القول بهذه العلة إلى الفارسي، فقال: «وهذا الذي ذهب إليه شديدُ التعسُّفِ، كثيرُ التكلُّفِ، وهو مع ذلك فاسدٌ؛ بدليلِ بناءِ الاسمِ لإضافته إلى مبني، وإنْ لم يُشبه الحرفَ، ولا تضمَّن معناه»[2].

وممَّن رَدَّ اعتلالَهم كذلك الشاطبيُّ، حيث يقول: «وهذا التفسيرُ الذي فسَّر به شبهَ اسمِ الفعلِ للحرف، أَولى من تفسيرٍ من فسَّره بأنَّه تضمَّن معنى لامِ الأمر في اسمِ فعلِ الأمر، وأمَّا غيرُه من اسمِ الفعلِ الماضي كـ (شتَّانَ)، واسمِ الفعلِ المضارع كـ(أوَّهْ)، فمحمولٌ على اسمِ فعلِ الأمر، ليجريَ البابُ كلُّه مجرىً واحدًا، وهو رأيُ الفارسي، وابنِ جني وغيرهما، فإنَّ هذا المذهبَ فيه أمرٌ مرجوح، وهو جعلُ العلةَ خاصةً ببعض المبني، وسائرُه لا علَّةَ فيه إلَّا الحمل على ما فيه العلة، بخلافِ علةِ الناظم، فإنها عامَّةٌ في الجميع، وكونُ العلةِ عامةً في مدلولاتها، أَولى من كونها خاصةً ببعضها»[3].

وردُّ الشاطبيِّ هذا ليس ببعيدٍ عن ردِّ أبي حيان، فحاصلُ كلامِهما أنَّ ما يصحُّ أنْ يُعتلَّ فيه بعلة التضمين هو اسمُ فعل الأمر، فيما يبقى كلٌّ من اسمِ الفعل الماضي، واسمِ الفعل المضارع دون علة، إلا الحمل على اسمِ فعل الأمر، وهذا قصورٌ في العلة، حيث أنها لا تجري على جميع أسماء الأفعال، وهذا المأخذُ يُعدُّ قدحًا في الاعتلال لبناء اسم الفعل بالتضمين؛ لأنه يُلجئ القائلين به إلى أحد شيئين: إمَّا أن يبقى اسمُ الفعل

(١) الكتاب ١/١٥.

(٢) التذييل ١/١٣٤.

(٣) المقاصد الشافية ١/٨٠.

الماضي، واسمُ الفعل المضارع دون علةٍ، فيحملان عليه، وهو قصور في العلة، لعدمِ جريانها على جميع أسماء الأفعال، أو أنْ يُعتلَّ لكلِّ قسمٍ من أسماء الأفعال بعلةٍ خاصة، وهذا تكلُّفٌ شديد.

إلا أنَّه يُعتذَرُ للرماني ومَن وافقه في التعليل لاسم فعل الأمر خاصة، وقياس اسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع عليه، بأنَّ الغالبَ في باب أسماءِ الأفعال هو الأمر[١]، بل يجوز فيها القياسُ على رأي سيبويه[٢]، حيث يطِّرد (فَعَالِ) بمعنى: (افعلْ) مِن كلِّ فعلٍ ثلاثي، نحو: تَراكِ، ومَناعِ، بمعنى: اتركْ، وامنعْ، بخلافِ اسمِ الفعلِ الماضي والمضارع، فهي ألفاظٌ سماعيةٌ قليلة، ولا يُقاس عليها[٣].

ويصحُّ أنْ يُقال أيضًا بأنه لا اختلاف بين القولين السابقين، أي: القولُ بالتضمين، والقولُ بالمشابهة؛ لأنَّ التضمين يُعدُّ نوعًا من أنواع المشابهة، كما قال الشاطبي: «ومنهم من عدَّ وجهين وهما: شبهُ الحرف، وتضمُّنُ معناه، كالفارسي وابن جني، وهو بمعنى الأوَّل؛ لأنَّ تضمُّنَ معنى الحرف من أنواع شبهِ الحرف، إذ ليس شبهَ الحرفِ آتيًا على وجهٍ واحد»[٤].

والذي يؤكِّد أنَّ التضمن يُعدُّ مِن أنواع الشبه عبارةُ الرماني السابقة، التي قال فيها: «وإنَّما بني الاسم غير المتمكن لأنَّه خرج إلى شبهِ الحروفِ، فجُعِل على العلامةِ التي تُنبئُ عن تضمُّنِه معنى الحرف»[٥].

وكذلك قول ابن جني: «فلمَّا ضُمِّنتْ هذه الأسماءُ معنى لامِ الأمر شابهت الحرف فبُنِيت»[٦]، وأيضًا عبارةُ ابنِ يعيش في كلامه السابق، حيث قال: «فلمَّا ضُمِّنت هذه

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٧١-٢٧٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥.

(٤) المقاصد الشافية ١/٩٤.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٧.

(٦) الخصائص ٣/٤٩.

الأسماءُ معنى لامِ الأمر شابهت الحروفَ فبُنِيت»[1].

وبهذا يُصار إلى أنه لا فرق بين قولِ الرماني ومن وافقه، وقولِ ابن مالك، فكلا الفريقين اعتلَّ لبناءِ اسمِ فعلِ الأمر بمشابهته للحرف، وإن كان لكلٍّ منهما تفسيرُه الخاصُّ لهذه المشابهة.

وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ العلة في بناء أسماء الأفعال نحو: (حَذارِ) و(نَزالِ)، و(صَهْ) و(مَهْ) و(هيهات) هي وقوعُها موقعَ فعل الأمر، والفعل الماضي، لأنها في تقدير: احذرْ، وانزلْ، واسكتْ، ولأنَّ فعلَ الأمر والماضي مبنيَّان، فاستحقت بذلك البناء، وممَّن اعتلَّ بهذه العلة: السيرافي، والفارسي في أحد قوليه، والجزولي، وابنُ يعيش في أحد قوليه، وابنُ الحاجب، وابن عصفور، والرضي، فمذهب هؤلاء هو أنَّ أسماءَ الأفعال إنما بُنِيت لوقوعِها موقعَ المبني وهو فعلُ الأمرِ والفعل الماضي[2].

قال السيرافي: «فأمَّا (فَعالِ) في الأمر إذا وقع موقعَ الأمرِ فإنَّ حكمَه أن يقع مسكَّنًا في الأمر، فإنه وقع موقعَ فعلِ الأمر، وهو مسكَّنٌ، فاستحقَّ مثلَ حال الذي وقعَ موقعه، والتقى في آخره ساكنان الألفُ الزائدة، ولامُ الفعل، فوجب تحريكُ اللَّامِ لالتقاء الساكنين»[3].

وقال الفارسي في (شتَّانَ) و(سُرعانَ): «وقد بُنيا مع ذلك لوقوعِهما موقعَ المبني»[4].

وقال ابن يعيش: «(صَهْ) بمعنى: اسكتْ، و(مَهْ) بمعنى: اكفف، و(إيهِ) بمعنى: حدِّث، فكلُّها أسماء لِما تقدَّم بيانه، وكلُّها لازمةٌ؛ لأنَّها اسمٌ لفعلٍ لازم، وكلُّها مبنية؛

(١) شرح المفصل ٤/٥٠.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/٦٣، المسائل العسكريات ص ٩١، المقدمة الجزولية ص ٢٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣١، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٩٧، شرح الجمل ١/١٠٥، شرح الكافية ٣/٨٣.

(٣) شرح السيرافي ١/٦٣.

(٤) المسائل العسكريات ص ٩١.

لوقوعِها موقعَ الفعلِ المبني وهو الأمر»[1].

وقال ابن الحاجب: «وأمَّا أسماءُ الأفعالِ فإنها بُنيت لوقوعِها موقعَ ما لا أصلَ له في الإعراب، وهو الأمر، والماضي»[2].

ومع وجاهةِ هذه العلة، وقوَّةِ اعتبارِها، اعترض عليها القائلون بعلةِ المشابهة بعدة اعتراضات:

فمِن تلك الاعتراضات: أنَّ فعلَ الأمر مختلفٌ في بنائه، فالكوفيون يقولون بأنَّه مُعربٌ وليس مبنيًا[3]، فإذا كانت العلةُ في بناء اسم فعل الأمر هي وقوعُه موقعَ فعلِه، حصل التناقض، على رأي الكوفيين[4]، وأجاب عن هذا الاعتراض ابنُ يعيش، حيث قال: «فإنْ قيل: فعلُ الأمر مختلَفٌ في بنائه وإعرابه على ما هو معلوم، فما بالُ الإجماعِ وقع على بناء هذه الكلم؟ قيل: فعلُ الأمرِ مبنيٌّ عند المحقِّقين، على أنَّا نقول إنَّ وقوعَ هذه الأسماء موضعَ ما أصلَه البناء، وجريها مجراه في الدلالة، سببٌ كافٍ في البناء، ولا خلافَ عند الجميع في أنَّ أصلَ ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء، وهو الفعلُ على الإطلاق، فكان مبنيًّا لهذه العلة»[5].

إلا أنَّ تعليل ابن يعيش هذا يخالف تعليله السابق، ففي كلامه هنا ذكر أنَّ وقوعَ اسمِ الفعل موقعَ فعلِه سببٌ كافٍ في البناء، في حين ذكر في موضع آخرَ أنَّ هذا القولَ إنما هو تقريبٌ، والحقُّ أنَّ علةَ بنائِه إنما هي لتضمُّنِه معنى لام الأمر.

ولعلَّ هذا رجوعٌ من ابن يعيش إلى قولِ الفارسي، والرماني، وابن جني، وقد يكون هو المعتمد من رأيه، وذلك لتأكيده عليه، ولتعليله بأنَّ قوله السابق إنما هو من باب التقريب.

---

(١) شرح المفصل ٣١/٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٧/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: أسرار العربية ص ٣١٧، الإنصاف ص ٤١٤، المفصل ص ٢٥٧، شرح الكافية ١٢٥/٣.

(٤) شرح المفصل ٣١/٤

(٥) المرجع السابق ٣١/٤.

ومِن الاعتراضات أيضًا: ما نقله أبو حيان عن الفارسي مِن أنَّ مشابهةَ الاسم للفعل إنما تقتضي المنعَ من الصرف لا البناء[1]، ولم أقف على اعتراضه هذا، وإنما علَّل الفارسي لمنعِ الاسمِ من الصرف بمشابهة الفعل في الثقل[2]، أمَّا الاعتراضُ المنسوب إلى الفارسي ففي نظري أنَّه يُردُّ عليه بأنَّ الشَّيءَ إذا أشبهَ الشَّيءَ أُعطِي حكمًا مِن أحكامِه على حسب قوَّة الشَّبه، وليس كلُّ شبهٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكنَّ الشَّبهَ إذا قوِي أوجبَ الحكم، وإذا ضعُفَ لم يوجب[3]، والأسماءُ الممنوعةُ من الصرف إنما أشبهت الفعل في الثقل وكذلك في الفرعية؛ لأنَّ العللَ فروعٌ كما أنَّ الفعلَ فرعٌ للاسم[4]، وبقدرِ هذه المشابهة مُنعت من بعض خصائص الأسماء، وهما الجرُّ والتنوين[5].

ومع قوةِ هذه المشابهة إلا أنَّها لا تعدل الوقوعَ موقعَ الفعل، الذي يقتضي إخراجَ الاسم عن أصله وهو الإعراب، بدليل أنَّ تلك المشابهة تضعف عندما تدخل على الأسماءِ الممنوعةِ من الصرف (أل) التعريف، أو الإضافةُ، فتُبعدانها عن شبه الفعل، وتقبلُ الجرَّ بالكسرة[6].

ومِن الاعتراضات أيضًا: أنَّ مَن اعتلَّ لبناء (نَزالِ) بوقوعِها موقعَ الفعل، يقولُ بتأنيثها؛ لأنَّ الكسر من علامات التأنيث، والفعلُ نفسُه لا يؤنَّث، والفاعلُ قد يوجد غير مؤنث، فكيف يتصور التأنيث هنا؟.

وأجاب عن هذا الاعتراض ابن الفرخان في كتابه المستوفى، حيث قال: «قلنا (فَعالِ) هذه وإن كانت معادلة للفعل فهي اسم فإذا أخبر عنها أُنِّثت، قال الشاعر:

(١) ينظر: التذييل ١/١٣٣.

(٢) ينظر: المسائل العسكريات ص ١٤٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/٥٨.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٣٠٧، شرح المفصل ١/٥٨.

(٥) المرجعان السابقان.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ٣١٤.

وَلَـنِعْمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُجَّ فِي الـذُّعْرِ[1]

ومِمَّا يوضِّح لك هذا أنَّ مَن سُمِّي بـ(فَعَالِ) هذه فأُعرِب، لم يُصرَف لمكانِ التأنيث[2]».

ومن تلك الاعتراضات كذلك: ما ذكرَه ابنُ مالك في شرحه على التسهيل، حيث اعترض على ذلك بثلاثة أمور[3]:

الأمر الأول: أنَّ الحرفَ أمكنُ في البناء من الفعل؛ لأنَّ من الأفعال ما يُعرب، وليس من الحروف ما يُعرب، والمبنيُّ من الأفعال مشبَّه بالمعرب منها.

والجوابُ عن هذا الاعتراض أنَّ البناء في الأفعال أصلٌ كما هو في الحروف[4]، وأنَّ وأنَّ إعرابَ بعض الأفعال لا يؤثِّر في أصالتها في البناء، كما أنَّ بناءَ بعض الأسماءِ لا يؤثر في أصالتها في الإعراب.

والأمر الثاني: أنَّ هذه العلةَ مردودةٌ بالمصادرِ الواقعة دعاء، نحو: (سقيًا له)، بمعنى: سقاه الله، و(ضربًا زيدًا) أي: اضرب، وهما معربان بإجماع، ويُرُدُّ على هذا الاعتراض ما ذكره الشاطبيُّ، وخالد الأزهري، وهو أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله إنما أُعرب لأنَّ نيابتَه عن الفعل عارضةٌ بعد التركيب، بخلافِ اسم الفعل، فإنَّ نيابته عن الفعل بحقِّ الأصل، وبالوضعِ الأوَّل، وهذا هو السِّرُّ في بناء اسمِ الفعلِ، وإعرابِ المصدر النائب عن فعله، مع أنَّ كلًّا منهما نائب عن الفعل[5].

أمَّا الأمر الثالث: فهو أنَّ مِن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه، نحو: (أفّ)، و(أوَّه)، بمعنى: أتضجَّر، وأتوجَّع، فلو كان بناء (نَزالِ) و(هيهاتَ)

(١) البيت من الكامل، لزهير في ديوانه ص ٨٩.

وهو من شواهد: الكتاب ٢٧١/٣، المقتضب ٣٧٠/٣، الإنصاف ص ٤٢٢، شرح المفصل ٢٦/٤، الخزانة ٣١٧/٦.

(٢) المستوفى ص ٥٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨/١.

(٤) ينظر: الأصول ٥٠/١، البسيط ١٧٤/١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٨١/١، التصريح ٤٥/١.

لوقوعهما موقع مبنيين، لكان (أفّ) و(أوَّه) معربين لوقوعهما موقع مضارعين.

وأجاب كلٌّ من ابن يعيش[1]، والرضي[2] عن هذا الاعتراض بأنَّ أسماء الأفعال بُنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلقُ الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي، والأمر، أو خرج عنه كالمضارع، أو بالحمل على اسم الفعل الماضي، والأمر، وزاد الرضي: أنَّ تقديرَ (أُفّ)، و(أوَّهْ) ليس أتضجَّر، وأتوجَّع، وإنما تضجَّرتُ، وتوجَّعتُ.

وبهذا الجواب يندفع اعتراضُ ابنِ مالك على تلك العلة باسم الفعل المضارع.

وكذلك مِن الاعتراضات على علة وقوع اسم الفعل موقع فعله ما ذكره الشلوبين، حيث اعترض بأمرين[3]:

أحدهما: أنه لو كان اسمُ الفعلِ بُني لوقوعه موقعَ الفعل، لما احتاج إلى تعليل بناء هذا النوع؛ لأنها لم توضع إلَّا مواضع الأفعال، فليس فيها مُوجب الإعراب أصلًا، لأنَّ المعاني الموجبة للإعراب هي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا موضع الأفعال، فلا تصحُّ فيها هذه المعاني، وإذا لم تصح فيها هذه المعاني لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلًا.

والأمر الآخر: أنَّ القولَ بأنَّ أسماءَ الأفعال موضوعةٌ على معاني الأفعال خاصة، إخراجٌ للاسم عن وضعه، ومتى أمكنَ إبقاءُ الاسم على وضعه وألَّا يخرج عنه كان أولى.

وفي نظري أنَّ ما ذكرَه الشلوبين ينجرُّ كذلك على مشابهةِ الاسم للحرف، وتضمُّنِ معناه، فلا يصحُّ تخصيصُ الاعتراض به على وقوعِ اسمِ الفعل موقعَ فعلِه.

وذكر بعضُ النحاة كابن يعيش، والشاطبي، والسيوطي[4] أنَّ كلَّ ما ذُكر من أسبابِ بناء الاسم إنما ذلك على وجه التقريب، وأنَّ الصحيحَ في ذلك أنَّ كل اسم بُني

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/٣٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/٨٣.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١/٤٤٣-٤٤٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/٥٠، المقاصد الشافية ١/٩٤، الهمع ١/٦٠.

فإنما بُني لشبهه بالحروف، ونسبَ الشاطبيُّ هذا الرأيَ إلى المحقِّقين[1].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات، توصَّلت فيها إلى أنَّ الراجحَ فيما يظهر لي هو القول بأنَّ العلةَ في بناء اسم الفعل هي وقوعُه موقعَ فعله، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ الفعلَ أصلٌ في البناء -على رأي البصريين- كما هو الحرف، فكما أنَّ مشابهةَ الحرف تقتضي البناء، كذلك مشابهةُ الفعلِ، والوقوعُ موقعَه تقتضي البناء.

ثانيًا: أنَّ اسمَ الفعل قد دلَّ على معنى فعله من الحدث والزمان، وهو الذي فُهِم من كلام سيبويه[2]، ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة كما قال أبو حيان[3]، وإذا كان الأمر كذلك فلا مانع مِن أنْ يأخذَ الاسمُ حكمَ الفعلِ وهو البناء.

ثالثًا: أنَّ قصْرَ سببِ بناءِ الاسم على شيءٍ واحدٍ فقط وهو مشابهة الحرفِ فيه تعسُّفٌ شديد، وتضييقٌ في باب القياس، والأولى أنْ يُرجَعَ بناءُ الاسم إلى أسبابٍ متعددةٍ، وهو رأيُ الكثيرين كما قال السيوطي[4]، وذكروا من هذه الأسباب[5]: مشابهةَ الحرف، كالضميرِ، واسمِ الإشارة، وتضمُّنِ معناه، كأسماءِ الشرط، والاستفهامِ، والوقوعِ موقعَ المبنيِّ كاسمِ الفعل، والمشبَّه بما وقع موقعَ المبني نحو: (بَدادِ)، و(حَذامِ)، والخروج عن النظير نحو: (أيُّ) الموصولة إذا اجتمع فيها شرط البناء، وذلك على مذهب سيبويه[6]،

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١/٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ٢٢٨٩.

(٤) ينظر: الهمع ١/٥٩.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص٢٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣-٣٤، التذييل ١/١٣٢، الهمع ١/٥٩-٦٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٤٠٠.

والإضافةِ إلى مبنيٍّ كأسماء الزمان، فكلُّ هذه أسبابٌ أدَّت إلى بناءِ الاسم، ووقوعِ اسمِ الفعل موقعَ فعلِه أحدُ هذه الأسبابِ المذكورة.

رابعًا: أنَّ القولَ بأنَّ (حَذارِ) و(صَهْ) وقعا موقعَ: احذرْ، واسكتْ، فأُعطيا حكمَهما، أقلُّ تكلُّفًا من القول بأنهما أشبها الحروفَ الناسخةَ فأُعطيا حكمَها، وذلك لحاجةِ هذا القول إلى تأويلٍ وإيضاحٍ، يبين أوجهِ الشبه بين أسماء الأفعال، والحروفِ الناسخة للابتداء.

خامسًا: أنَّ القولَ بهذه العلة ليس قولًا شاذًّا، بل قولًا معتبرًا، قال به جماعةٌ من كبار النحويين، كالسيرافي، والفارسي في أحد قوليه، والجزولي، وابنِ يعيش في أحد قوليه، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، والرضي[1].

❁❁❁

(١) ينظر: ينظر: شرح السيرافي ٦٣/١، المسائل العسكريات ص ٩١، المقدمة الجزولية ص ٢٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٧/٢، شرح الجمل ٣٤/١، شرح الكافية ٨٣/٣.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ بناءِ (أمسِ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وللعربِ فيه ثلاثةُ مذاهب:

فأهلُ الحجاز يبنونه على كلِّ حالٍ على الكسر، والأكثرُ من بني تميم يرفعُه في حال الرفع، فيقول: ذهبَ أمسُ بما فيه، ويبنيه على الكسر في حال النصبِ والجرِّ، وهي الحال التي يكون فيها ظرفًا، ومذهبُ بعضِهم أنْ يجعله في كلِّ حالٍ بمنزلة اسم لا ينصرف.

أمَّا علةُ البناء في كلِّ حالٍ فلأنَّه معدولٌ عمَّا له بحق القياس، كما بُني (كيفَ) و(أينَ)، لأنَّه أُخرج عمَّا له بحكمِ القياس، إذ كان أصولُ الأسماء كلِّها الإعراب.

وأمَّا مَن منعَه الصَّرفَ فلأنَّه عُدِل عن الحال التي كان عليها في الاستعمال، وهي الألفُ واللامُ في حال المعرفة، فوجبَ له تركُ الصَّرفِ؛ لأنَّه عدلٌ عن متمكِّن.

ووجبَ على الوجه الآخرِ البناءُ؛ لأنَّه عدْلٌ عن مقدَّرٍ لا يتمكَّن، إذْ لم يُستعملْ فضعُفَ وصار لا يتمكَّن على هذا الوجه، ووجب له البناء"[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في بناء (أمسِ) هي عدولُه عن القياس، وهو أن يُعرّف بأل، لكنه لم يعرف بها كما في الأسماء، فبُني لمخالفته الأسماء المستحقة.

وفرَّق الرماني بين علةِ منعِه من الصرف، وعلةِ بنائه، ورأى أنَّ علةَ المنع من الصرف هي عدلُه عن الألف واللام، حيث إنهم عدلوا (أمسِ) عن الأمس، فمُنع من الصَّرفِ للتعريف والعدل، وهو عدولٌ عن متمكِّن، خلافَ علةِ البناء فإنه عدولٌ عن مقدَّرٍ لا يتمكَّن، ولعلَّ الرماني يقصد بهذا المقدَّر (أل) التعريف، فإنهم لما منعوا (أل) التي يتعرَّف بها (أمسِ) اضطرُّوا إلى بنائه لتضمُّنِ معناها، وقاس الرماني بناء (أمسِ) على بناء

(١) شرح الرماني، بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٩٧١-٩٧٣.

(كيفَ) و(أينَ)، وقد علَّلَ لبناءِ هذين الاسمين بتضمُّنِ معنى ألف الاستفهام[١].

**المناقشة والموازنة:**

(أمسِ) اسمٌ من أسماء الزمان، وهو معرفةٌ على اليوم الذي قبل يومِك، أو ما في حكمِه من باب المجاز، وله استعمالان: إمَّا ظرفٌ وإمَّا غيرُ ظرفٍ، فإذا استعمل ظرفًا، فهو مبنيٌّ على الكسر عند جميع العرب[٢].

أمَّا إذا أُستعمِل (أمس) غيرَ ظرفٍ ففيه ثلاثةُ مذاهب[٣]، كما ذكر الرماني:

المذهب الأول: مذهبُ الحجازيين، وهو بناؤه على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًّا، كما كان حالُ استعمالِه ظرفًا، نحو: ذهبَ أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ، وعجبت من أمسِ.

والمذهب الثاني: وهو مذهبُ أكثر بني تميم، وهو إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفعِ خاصةً، وبناؤه على الكسر في حالتي النصبِ والجرِّ، نحو: ذهبَ أمسُ، وأحببتُ أمسِ، وعجبت من أمسِ.

والمذهب الثالث: وهو مذهبُ بعض بني تميم، وهو إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقًا، نحو: ذهب أمسُ، وأحببت أمسَ، وعجبت من أمسَ.

وذكر الزجاجي أنَّ من العرب من يبني (أمس) على الفتح[٤]، واستدلَّ بقول الشاعر:

لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبًـا مُـذْ أَمْسَـا عَجَـائِزًا مِثْـلَ السَّـعَالِي خَمْسَـا[٥]

---

(١) ينظر: شرح الرماني، بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤، شرح الرضي ٢٢٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/٢، الهمع ١٣٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٨/٣، شرح التسهيل ٢٢٣/٢، البسيط ٤٨٢/١، شرح الكافية ٢٢٦/٢، شرح الشذور ص ١٣٣، الهمع ١٣٩/٢، شرح الأشموني ٣٩٢/٣.

(٤) ينظر: الجمل ص ٢٩٩.

(٥) البيت من الرجز، لم أعثر على قائله، وذكر البغدادي أن ابن المستوفى عثر على قائله في كتاب نحو قديم، وهو رؤبة أبو العجاج، وعلق البغدادي على هذه النسبة قائلا: "وأراه بعيدًا من =

وخطَّأه كثيرٌ من النحويين في ذلك، كابنِ مالك، وابنِ عصفور، والرضي، والمرادي، وابنِ هشام، وغيرهم[1]، قال ابن مالك: «ومُدَّعاه في ذلك غيرُ صحيح؛ لامتناع الفتحِ في موضع الرفع، ولأنَّ سيبويه استشهد بالرجز، على أنَّ الفتحة في (مُذ أمس) فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيتَ من غير كتاب سيبويه، فقد غلِط فيما ذهب إليه، واستحقَّ ألا يُعوَّل عليه»[2].

وقال ابن عصفور: «وهذا لا حجَّةَ فيه؛ لأنه يمكن أن يكونَ معربًا إعرابَ ما لا ينصرف، وأيضًا فإنَّ الدليل على أنَّه ليس بمبنيٍّ على الفتح أنه لم يأت إلَّا في موضعِ خفضٍ، ولو كان مبنيًّا لجاء مثل: شهدتُ زيدًا أمسِ»[3].

واعتلَّ الرماني لبناء (أمسِ) بعدولِه عن القياس، إذ إنَّ القياسَ فيه تعريفه بأل، إلا أنه لم يُعرّف بها فخرج عن القياس.

وهذا التعليل الذي اعتلَّ به هو ما عليه جمهور النحويين، حيث اعتلوا لبناء (أمسِ) بتضمُّنِه معنى (أل) التعريف، لأنَّه في نيَّة المعرفة، بدليل وصفِه بالمعرفة، نحو: خرجت أمسِ الأحدثَ، وهذا معنى خروجِه عن القياس؛ لأنَّ الأصلَ في (أمسِ): الأمسُ، فلمَّا جاء معرفةً من دون (أل)، ضُمِّن معناها، فوجب لها البناء[4].

وتعريفُ (أمسِ) دون (أل)، ولا إضافةٍ هو خروجٌ عن القياس، ولعلَّ هذا الذي

---

=

نمطه". ينظر: الخزانة ١٧٣/٧.

والبيت من شواهد: الكتاب ٢٨٥/٣، أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤، شرح التسهيل ٢٢٣/٢، شرح الكافية ٢٢٧/٢، شرح الأشموني ٣٩٢/٣.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/٢، شرح الكافية ٢٢٩/٢، توضيح المقاصد ص ١٢١٨، شرح الشذور ص ١٣٤، شفاء العليل ٤٧٧/١، التصريح ٣٤٨/٢، الخزانة ١٦٩/٧.

(٢) شرح التسهيل ٢٢٣/٢-٢٢٤.

(٣) شرح الجمل ٥٦٣/٢.

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٣، أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، أسرار العربية ص ٣٢، شرح المفصل ١٠٦/٤، شرح التسهيل ٢٢٣/٢، شرح الكافية ٢٢٦/٢، الهمع ١٣٨/٢.

قصده الرماني من العدول عن القياس، وذكر ذلك ابن جني في باب: (امتناع العربِ من الكلامِ فيما يجوزُ فيه القياس)، فقال: «ومن ذلك امتناعُهم مِن إظهار الحرفِ الذي تعرَّفَ به (أمس) حتى اضطرُّوا إلى بنائه لتضمُّنِه معناه»[(١)].

وكلامُ الرماني على الفرق بين العلتين يحتاج إلى توضيح، فهو يريد بيانَ الفرق بين العدول عن (أل) وتضمُّنِها، وبيَّن ابنُ يعيش هذا الفرق بعبارة أوضح، حيث قال: «والفرقُ بين المعدولِ عن الحرف والمتضمِّنِ له: أنَّك إذا عدلْتَ عن الحرف جاز لك إظهارُه واستعمالُه، وإذا ضمَّنتُه إيَّاه لم يجز إظهارُه، ألا ترى أنه لا يجوزُ إظهارُ همزةِ الاستفهام مع (أين) و(كيف) ونظائرها»[(٢)]، ولعلَّ هذا هو وجهُ قياسِ الرماني لبناء (أمس) على بناءِ (أين) و(كيف).

واشترط النحويون لبناء (أمسِ) خمسةَ شروط، وهي:

أن يكونَ معرفةً، مفردًا، مُكبَّرًا، مجرَّدًا من الألف واللام، ومجرَّدًا من الإضافة، والعلةُ في ذلك أنَّه إذا تخلَّف شرطٌ من هذه الشروط زال عنه سببُ البناء، وهو تضمُّنُ الحرف[(٣)].

وهناك اعتلالاتٌ مختلفةٌ لبناء (أمسِ) ذكرها بعض النحويين، ومِن أبرزها:

أنَّ (أمسِ) بُني لأنه مبهمٌ، وقِيس على الأسماء المبهمة، في انتقال معناه؛ لأنَّه لا يختصُّ بيوم معيَّن، واعتلَّ بهذه العلة المبردُ، وابنُ السراج[(٤)]، قال المبرد: «وإنما بُني لأنَّه اسمٌ لا يخصُّ يومًا بعينه، وقد ضارع الحروفَ، وذلك أنك إذا قلت: فعلتُ هذا أمسِ يا فتى، فإنما تعني اليومَ الذي يلي يومَك، فإذا انتقلت عن يومِك انتقل اسمُ (أمسِ) عن ذلك اليوم، فإنما هي بمنزلةِ (مِن) التي لابتداءِ الغايةِ فيما وقعت عليه، وتنتقلُ مِن شيءٍ

(١) الخصائص ١/٣٩٤.

(٢) شرح المفصل ٤/١٠٦.

(٣) ينظر: الجمل ص ٢٩٩، أمالي ابن الشجري ٢/٥٩٦، شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٦٩١. شرح التسهيل ٢/٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٣، شرح الشذور ص ١٣٥، الهمع ٢/١٤٠.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/١٧٣، الأصول ٢/١٤٣، شرح المفصل ٤/١٠٦.

إلى شيءٍ، وليس حدُّ الأسماء إلَّا لزومُ ما وُضِعتْ علاماتٍ عليه»[١].

وذكر السيوطي أنَّ مِن النحويين مَن اعتلَّ لبناء (أمسِ) بشبهِه بالحرفِ شبهًا افتقاريًّا، وذلك أنَّ (أمسِ) مفتقرٌ في الدلالةِ على ما وُضِع له إلى اليومِ الذي بعدَه، ونسبه ابنُ بابشاذ إلى المبرد[٢]، وأرى أنَّ هذه العلةَ والتي قبلها شيءٌ واحد؛ وذلك أنَّ الإبهامَ والافتقارَ مِن سماتِ الحرف، وكلاهما فُهِم عن المبرد، فابنُ بابشاذ نسب إلى المبردِ علةَ الافتقار، وابنُ يعيش نسب إليه علةَ الإبهام[٣]، وكلتا العلتين فُهمت من نصِّ المبرد السابق، أمَّا السيوطي فأورد العلتين دون عزوٍ إلى أحد[٤].

ومِن الاعتلالات أيضًا: أنَّ (أمسِ) إنما بُني لأنه في معنى الفعل الماضي، واعتلَّ بهذا الاعتلال ابنُ كيسان، والسهيلي[٥]، وفرَّقا بينه وبين (غدٍ)، وذلك أنَّ (غدًا) في معنى الفعل المستقبل ولذلك أُعرب؛ لأنَّ المستقبلَ معربٌ على رأي الكوفيين، قال السهيلي: «إلا أنَّ (أمسِ) مبنيٌّ و(غدًا) معربٌ، فُعِلَ بكلِّ واحدٍ منهما ما فُعِل بالفعلِ الذي في معناه»[٦].

واعترض السهيلي بعد أنْ ذكر مذهبه، على القائلين بعلة التضمين والمشابهة، قائلًا: «وهذا الصَّوابُ، لا ما ذهبَ إليه مَن علَّلَ البناءَ في (أمسِ) بتضمُّنِ الحرفَ، أو مشابهتِه الحرف، فإنَّ ذلك ينكسرُ عليهم في (غدٍ)، بما ليس عندهم مندوحةٌ ولا صرف»[٧].

وأجاب عن هذا الاعتراض كلٌّ من ابنِ يعيش، والرضي، وذلك بأنَّ (أمسِ) حضرَ وشُوهد، وحصل له وجودٌ، فقام ذلك مقام علامةِ التعريف، خلاف (غدٍ) الذي يُعدُّ وجودُه ذهنيٌّ، وليس فيه ما يقوم مقامَ التعريف، فهو نكرةٌ حتى تدخلَ عليه علامةُ

(١) المقتضب ١٧٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٥٩٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٠٦/٤.

(٤) ينظر: الهمع ١٣٨/٢.

(٥) ينظر: الهمع ١٣٨/٢، نتائج الفكر ص ٨٩.

(٦) نتائج الفكر ص ٨٩.

(٧) نتائج الفكر ص ٩٠.

التعريف[1].

وبعد عرضِ اعتلالاتِ النحويين ومناقشتِها يظهر لي أنَّ الراجحَ منها هو اعتلالُ الرماني والجمهور، وهو أنَّ (أمسِ) إنما بُني لتضمُّنِ معنى (أل) التعريف، ويؤكِّد على هذا أنه يُعرب إذا جُمع، نحو: مرَّتْ لنا أُموسٌ طيبةٌ، وكذلك إذا أُضيف، نحو: ما كان أطيبَ أمسَنا، أو نُكِّر، نحو: فعلتُ ذلك أمسًا، والعلةُ في إعرابه هو انعدامُ التضمين[2]، فدلَّ ذلك على أنَّ علةَ البناءِ ليس مشابهةَ الحرفِ ولا معنى الفعل، وإنما هو تضمُّنُ معنى (أل) التعريف، فلمَّا وُجدت العلةُ وُجِد الحكمُ، ولما فُقدت العلة فُقِد الحكمُ، وهو ما يُسمَّى بالعكس، وهو شرطٌ من شروطِ صحة الاعتلال[3]، فإنَّ البناء وجُد لما وجُد التضمين، وفُقِد لما فُقد التضمين، ولو تخلَّف العكس، أي توجدُ العلة ويُفقد الحكمُ، أو تُفقدُ العلةُ ويُوجدُ الحكمُ، لكان ذلك قادحًا في الاعتلال، ومبطلًا لصحتِه.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠٧/٤، شرح الكافية ٢٢٧/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢، شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٦٩١. شرح التسهيل ٢٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/٢، شرح الشذور ص ١٣٥، الهمع ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: الاقتراح ص ٣٣٦.

## ۞ المبحث الخامس:

## علة بناء (قبلُ) و(بعدُ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(مِن قبلُ)، و(مِن بعدُ) مبنيٌّ؛ لأنَّه جرى على الغاية، ومعنى الغايةِ أنَّ تمامَه الإضافةُ، فلمَّا قُطع عن المضافِ صار كبعضِ الاسم، وبُني على الحركةِ لأنَّ له أصلًا في الحركةِ مُستعملًا، كقولك: من قبلٍ، ومن بعدٍ، إذا نكَّرتَه، وبُني على الضمة لأنَّه لما أُخرِجَ عن الإعراب إلى البناء بُني على حركةٍ لا تكونُ له في حالةِ الإعراب، لِيؤذنَ بخروجِه إلى البناء»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لبناءِ (قبلُ) و(بعدُ) بأنَّ الأصلَ فيهما أن يقعا مضافين؛ لأنَّ غايتَهما آخرُ المضاف إليه، حيث لا يتحقَّقُ معناهما إلا بالإضافة، فلمَّا حُذف المضافُ إليه مع إرادة معناه، بقي المضاف كبعض الكلمة، وبعضُ الكلمة مبنيٌّ لا يستحقُّ الإعراب.

واعتلَّ الرماني لبنائهما على الضمِّ لتمييزِه عن حركتَي النصبِ والجرِّ حالَ الإعراب، لأنه في حال إعرابِه لا يقع إلا منصوبًا أو مجرورًا، فبُني على الضمِّ لكي لا تلتبسَ حركةُ الإعراب بحركةِ البناء.

**المناقشة والموازنة:**

(قبلُ) و(بعدُ) مِن الظروف المبهمة، وتُسمَّى كذلك بالغايات، وهما لازما الإضافة، لأنَّ غايتَهما آخرُ المضاف إليه، ولا يتحقَّق معناهما إلا بالمضاف إليه[2].

وسُمِّيتا بالغاية؛ لأنَّ غايةَ الكلامِ وتمامِه هو الشيء الذي بعدهما -أي المضاف إليه-، فلمَّا حُذف واقتُصر بهما، صارتا غايةً الكلام في النطق، وتمَّ الكلامُ بلفظهما

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦٩/١، شرح المفصل ٨٥/٤.

دون المضاف إليه في النطق، فصارا غايةً ينتهي عندها المتكلم[1].

وخالف أبو حيان في ظرفيتهما وذهب إلى أنهما في الأصل صفتان للظرف، فإذا قلت: جاء زيدٌ قبلَ عمرو، فأصله: جاء زيدٌ زمانًا قبلَ زمانِ مجيء عمر، ثم حُذف الظرفُ اتساعًا[2].

ولـ (قبل) و(بعد) أربعُ صورٍ مع الإضافة[3]:

الصورة الأولى: أنْ يُصرَّحَ بالمضاف إليه، نحو: جئتُك بعدَ الظهر، وقبلَ العصر، ومِن قبلِه، ومِن بعدِه.

الصورة الثانية: أنْ يُحذفَ المضافُ إليه، ويُنوى ثبوتُ لفظِه، نحو قولِ الشاعر:

ومِـنْ قَبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلى قَرَابَـةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيهِ العَواطِفُ[4]

أي: ومِن قبلِ ذلك.

الصورة الثالثة: أنْ يُحذفَ المضافُ إليه ولا يُنوى شيءٌ، نحو قولِ الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالماءِ الحَمِيمِ[5]

وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٦٩/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ١٨١٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ص ٨١٧، أوضح المسالك ١٥٤/٣، الخزانة ٥٠٣/٦.

(٤) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٤٨/٣، أوضح المسالك ١٥٤/٣، الهمع ٢٤٣/٢، شرح الأشموني ٤٠٦/٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في الخزانة ٤٢٦/١، ونسبه العيني لعبدالله يعرب. ينظر: شرح شواهد العيني بحاشية الصبان ٤٠٦/٣.

ويُروى عجزُه: أَكَادُ أُغَصُّ بِالماءِ الفُرَاتِ.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، شرح التسهيل ٢٤٧/٣، شرح الكافية ١٦٨/٢، شرح الشذور ص ١٣٩، شرح الأشموني ٤٠٦/٢.

وَنَحْـنُ قَتَلْنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ شَـنُوءةٍ فَمَـا شَـرِبُوا بَعْـدًا عَلَـى لَـذَّةٍ خَمْـرا[1]

وهذه الصورُ الثلاثةُ المتقدمة تُعرَب فيها (قبل) و(بعد).

أمَّا الصورة الرابعة: فهي أنْ يُحذَفَ المضافُ ويُنوَى معناه، نحو قولِه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْـلُ وَمِنۢ بَعْـدُ﴾[2]، وهذه الصورةُ هي التي تُبنى فيها (قبل) و(بعد).

وعلةُ الرماني في بنائها هي أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالكلمة الواحدة، فلمَّا حُذف المضافُ إليه وبقي المضاف، كأنه حذف جزء من الكلمة، وبقي جزء، وهذا الجزء المتبقي لا يستحق الإعراب.

إلا أنَّ الرماني لم يُشِر إلى تضمُّنِ معنى المضافِ إليه، وكان الأَولى به أنْ يذكرَه في التعليل تحرُّزًا من الوجهين الآخرين اللَّذَين يُعرب فيهما (قبل) و(بعد)، وهما: حذفُ المضاف مع إرادة لفظه، وحذفُه دون إرادة لفظه ومعناه، ولأنَّه لا بُدَّ من توفُّرِ شرطين في بناء (قبل) و(بعد) وهما: حذفُ المضاف إليه، وتضمُّنِ معناه[3].

وممَّن علَّل بهذا التعليل عددٌ من النحويين: كالسيرافي، وأبي البركات ابن الأنباري، وابنِ يعيش[4]، إلَّا أنَّ السيرافي وابنُ يعيش علَّلا بعلَّةٍ مركبةٍ، وهي علةُ الحذفِ، مع علة التضمين.

قال السيرافي: «وأمَّا (قبل) و(بعد) فإنَّ أصلهما في الكلام أن تكونا مضافتين، وكذلك حقَّهما في معناهما، جئتك قبلَ يومِ الجمعة، وبعدَ يومِ التقينا فيه، فحُذف ما أُضيفتا إليه، واكتُفي بمعرفة المخاطَب، فصارا بمنزلةِ بعضِ الاسم، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحد، فلمَّا بقي المضافُ دون المضافِ إليه، وتضمَّنَ معنى الإضافة وجب

(١) البيت من الطويل، ونسبه الفراء إلى بعض بني عقيل. ينظر: معاني القرآن ٣٢١/٢.

وهو من شواهد: شرح الكافية ١٦٨/٢، أوضح المسالك ١٥٨/٣، شرح الأشموني ٤٠٧/٢، الخزانة ٥٠١/٦.

(٢) سورة الروم الآية ٤، وهي قراءة الجمهور. ينظر: البحر المحيط ١٥٨/٧.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٨/٤.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٦٧/١، أسرار العربية ص ٣١، شرح المفصل ٦٧/٤.

أن يُبنى؛ لأنَّ بعضَ الاسمِ مبنيٌّ»[1].

وقال ابنُ يعيش: «فلمَّا حُذفت ما أُضيفت إليه مع إرادته، واكتُفِي بمعرفة المخاطب عن ذكرِه، وفُهِم منها بعد الحذف ما كان مفهومًا منها قبل الحذف، صارت بمنزلة بعضِ الاسم، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشَّيءِ الواحد، وبعضُ الاسمِ مبنيٌّ لا يستحقُّ الإعراب»[2].

وفي نظري أنَّ اعتلالَ السيرافي، وابنِ يعيش أدقُّ وأكملُ من اعتلال الرماني وابن الأنباري؛ لأنَّ مجرَّدَ الحذفِ لا يكفي لبناء (قبل) و(بعد)، بل يُشترط فيه أمران: وهما: الحذفُ، وتضمينُ معنى المحذوف.

وهناك من النحويين مَن اعتلَّ بعلة التضمين كالفراءِ، والمبردِ، وابنِ الحاجب[3]، وإنْ كان الفراءُ، والمبردُ لم يصرِّحا بهذه العلة، إلا أنَّه يُفهم من كلامهما أنهما أرادا التضمين، قال الفراء: «وقوله: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ القراءةُ بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يُراد بهما الإضافةُ إلى شيءٍ لا محالةَ، فلمَّا أدَّتا عن معنى ما أُضيفتا إليه، وسمُوها بالرفع، وهما مخفوضتان؛ ليكونَ الرفعُ دليلًا على ما سقط ممَّا أُضيفتا إليه»[4]، ويقصدُ الفراءُ بالرفع أي: البناءُ على الضم.

وقال المبرد: «فإذا حُذِفت منها، وبقيت نيَّاتُها فيها، كانت مخالفةً للباب معرَّفةً بغير إضافة، فصُرِفت عن وجوهها، وكان محلُّها من الكلام أنْ يكون نصبًا أو خفضًا، فلمَّا أُزيلت عن مواضعها أُلزمت الضمَّ، وكان ذلك دليلًا على تحويلِها، وأنَّ موضعَها معرفةٌ»[5].

في حين صرَّح ابنُ الحاجب بعلةِ تضمُّنِ معنى الحرف، فقال: «علةُ بناء هذه

(١) شرح السيرافي ٦٧/١.

(٢) شرح المفصل ٨٦/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣١٩/٢، المقتضب ١٧٤/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٨/٢.

(٤) معاني القرآن ٣١٩/٢.

(٥) المقتضب ١٧٤/٣.

الظروف تضمُّنها معنى الحرف، لتضمُّنِها معنى المضافِ إليه»[1].

وهذه العلة وإن كانت في ظاهرها علةٌ بسيطة إلا أنها تُعدُّ مركبَّةً، لأنَّه لا تضمُّنَ دون حذفٍ.

وذهب كثيرٌ من النحويين إلى أنَّ العلة في بناء (قبل) و(بعد) هي مشابهتُهما للحرف، واختلفوا في تحديد نوع هذه المشابهة، فمنهم مَن جمع بين شبهي اللفظ والمعنى كسيبويه وابن مالك[2]، ووجهُ الشبهِ عند سيبويه في اللفظِ هو عدمُ التمكُّن، أمَّا وجهُ شبهها في المعنى فهو في إبهامها، قال سيبويه: «فأمَّا ما كان غايةً نحو: (قبلُ) و(بعدُ) وحيث فإنهم يحركونه بالضمة، وقد قال بعضُهم: حيثَ، شبَّهوه بأينَ، ويدلُّك على أنَّ (قبلُ) و(بعدُ) غيرُ متمكِّنَين أنَّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين، لا تقول: قبلُ، وأنت تريد أنْ تبنيَ عليها كلامًا، ولا تقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلمَّا كانت لا تُمكَّن، وكانت تقع على كلِّ حين، شُبِّهت بالأصوات، وهلْ، وبلْ، لأنها ليست متمكِّنة»[3].

أمَّا ابنُ مالك فيرى بأنَّ (قبلُ) و(بعدُ) أشبهت الحروفَ في ثلاثة أشياء[4]:

الشيء الأول: جمودُ اللفظ، وهو شبهٌ لفظي، لأنهما لا يُثنَّيان، ولا يُجمعان، ولا يُنعتان، ولا يُخبر عنهما، ولا يُنسب إليهما، ولا يُضاف.

والشيء الثاني: وهو شبهٌ معنوي، حيث شابهت الحرفَ في الافتقار لما يُبيِّن معناها.

والشيء الثالث: وهو كذلك شبهٌ معنوي، وهو الاستغناءُ بها عن لفظ ما بعدها، وهذا الشبه خاصٌ بحروف الجواب، نعم، وأجل، وبلى، وذلك أنَّ (قبل) و(بعد) إذا قُطِعت عن الإضافة، ونُوِيَ معنى المضافِ إليه دون لفظِه، شابهت حروفَ الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٦/٣، شرح التسهيل ٢٤٣/٣.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/٣، ٢٤٦.

ومنهم مَن شبَّه (قبل) و(بعد) بالحرفِ في اللَّفظ دون المعنى، كابن الشجري، حيث شبَّه (قبل) و(بعد) بالحرف في عدم التمكُّن، لأنهما في حال الإضافة ناقصتا التمكن، لقصورها عن حالة الرفع، فلما حُذف المضاف إليه منهما بُنيا؛ لأنه ليس بعد نقص التمكُّن إلا البناء، كما قال[1].

ومنهم مَن شبههما بالحرف في المعنى فقط، كابن بابشاذ، والرضي[2]، حيث ذهبا إلى أنَّ (قبل) و(بعد) أشبهتا الحرفَ من جهة المعنى، وهو الافتقارُ إلى ما يدلُّ عليه.

والذي يظهر لي أنَّ جميع الاعتلالات السابقة التي اعتلَّ بها النحويون في بناء (قبل) و(بعد) هي اعتلالاتٌ صحيحة، وحاصل هذه العلل هو الشبهُ بالحرف، لأنَّ علتي الحذفِ والتضمينِ كلاهما يرجع إلى شبهِ الحرف، فالحذفُ أشبهَ الحرفَ من جهةِ الافتقار، والتضمينُ أشبهَه من جهة الاستغناء.

وكلُّ علةٍ من هذه العلل المتقدمة تُعدُّ سببًا كافيًا للبناء، إلَّا ما ذكره الرماني، وابنُ الأنباري، حيث اكتفيا بعلة الحذف، وكان الأَولى بهما كما تقدَّم أن يحترزا بالتضمين عن باقي الصورِ الموجبةِ للإعراب، لأنَّه لا بُدَّ من توفُّرِ الشرطين وهما: حذف المضاف إليه، وتضمُّن معناه، ولو تخلَّف أحدُ هذين الشرطين لوجب الإعراب[3]، كما مرَّ سابقًا في الصور الموجبة للإعراب.

واعتلَّ الرماني لبناء (قبل) و(بعد) على الضمِّ لِئلَّا تلتبس حركةُ الإعرابِ بحركةِ البناء، لأنَّ النصبَ والجرَّ يدخلهما حال الإضافة، نحو: جئتُه قبلَك، وجئتُه من قبلِك، أمَّا الرفعُ فلا يدخلهما، ولو بُنِيا على الفتح، أو الكسر، لالتبستْ حركةُ الإعراب بحركة البناء، فبُنِيا على حركةٍ لم تكن لهما حالَ الإعراب، وهي الضمة.

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني هي علة الجمهور[4]، ومن النحويين كالسيرافي مَن اعتلَّ للبناء على الضم بعلة مركبة، حيث اعتل بالعلة السابقة وأضاف إليها علتين

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ص ٢٩٤، شرح الكافية ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٨/٤.

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٧، أسرار العربية ص ٣١، شرح المفصل ٦٧/٤.

أُخريين وهما[1]:

علةُ عِوَضٍ من المحذوف، وهو المضاف إليه، حيث أُعطِيت أقوى الحركاتِ عوضًا عن المحذوف، والعلة الثانية: علةُ تشبيهٍ بالمنادى المفرد، والشَّبه بينهما أنَّ المنادى المفرد متى نُكِّر، أو أُضيف أُعرِب، نحو: (يا راكبًا)، و(يا عبدَ الله)، وإذا أُفرد بُني على الضمِّ، وكذلك (قبلُ) و(بعدُ) إذا أُضيفا أو نُكِّرا أُعربا، وإذا أُفردا غير نكرتين بُنِيا، فلمَّا أشبها المنادى المفردَ بُنِيا على الضمِّ كما يُبنى المنادى المفرد.

وفي رأيي أنه وإن كان اعتلالُ الرماني والجمهور يُغني عن العلتين اللتين أضافهما السيرافي، فإنَّ علةَ العِوض عن المحذوف لا تقلُّ أهميةً عنها، وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أنها مطَّردةٌ في كلِّ اسمٍ مبنيٍّ حُذِف منه ما يتمِّمُه، نحو: حيثُ وأوَّلُ، وعلُ، وغيرُ، وأيُّ[2]، فهذه الأسماء تُبنَى على الضمِّ، وكلُّها قد حُذف منها إمَّا المضافُ إليه، أو صدرُ الصلة، أو أنَّ إضافتَها إلى الجملة كلا إضافة، فكأنَّ المضافَ إليه محذوف، كما في (حيثُ)[3].

والأمر الثاني: أنه لا يوجد في المبنيَّات اسمٌ بُني على الفتح، أو الكسر، وفيه محذوف.

وهذان الأمران يقويِّان اعتلالَ السيرافي بأنَّ العوضَ عن المحذوف أحدُ عِللِ البناءِ على الضمَّة في (قبل)، و(بعدُ).

❁❁❁

(١) ينظر: شرح السيرافي ٦٨/١.

(٢) ينظر: شرح الشذور ص ١٣٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٩١/٤، شرح الكافية ١٦٨/٢.

## ۞ المبحث السادس:

## علة بناء المركبات

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الأسماءِ المركَّبةِ إجراؤُها على ثلاثةِ أوجهٍ: البناءِ، ومنعِ الصَّرف، والإضافةِ، بِحسَبِ العللِ التي تقتضي لكلِّ ضربٍ منها الحكمَ.

فما كان فيه معنى الحرفِ وجبَ له البناءُ لهذه العلة.

وما اتصل الثاني فيه بالأوَّل بعد تمامِه كاتصالِ هاءِ التأنيث، وجبَ له منعُ الصَّرفِ في المعرفة، وما اختصَّ الثاني فيه بالأوَّل اختصاصَ المعرِّفِ له وجبَ له الإضافةُ.

ولا يجوز أن يكونَ جميعُها على البناء مِن أجلِ أنَّه لا يُبنى إلا ما فيه معنى الحرف من وجهٍ يقتضي البناء»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الأسماءَ المركبةَ لا تخرج عن أحدِ ثلاثة أحكامِ، وهي: إمَّا البناءُ، وإمَّا المنعُ من الصَّرف، وإمَّا الإضافةُ، فأمَّا القِسم الذي يتضمَّن تركيبُه معنى الحرف، نحو: (خمسةَ عشرَ)، فحكمُه البناء؛ وذلك لعلةِ تضمُّنِ معنى الحرف وهو الواو، لأنَّ معناه: خمسةٌ وعشرةٌ، ورأى الرماني أنه لا يُبنى من الأسماء المركبة إلا ما تضمَّنَ معنى الحرف.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن المركَّبات، وهي كلُّ ما تركَّب من كلمتين[(٢)]، وقسَّم هذه المركبات إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المركَّب المزجي: وهو ما رُكِّب من كلمتين امتزجَتَا -لا على جهةِ الإضافة- حتَّى صارَتَا كالكلمة الواحدة، فنُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاء التأنيث ممَّا قبلها، من

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٤٦-١٠٤٧، ١٠٤٩.

(٢) ينظر: الكافية بشرح الرضي ١٢٩/٢.

جِهة أنَّ الإعرابَ والبناءَ يكون على آخِرها، أمَّا آخِرُ الأُولى فيلزم حالةً واحدة[1]، قال ابنُ يعيش عن هذا المركَّب: «مُزِج الاسمان وصارَا اسمًا واحدًا بإزاءِ حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفردِ غير المركَّب»[2]، ومِن أمثلته: بَعْلَبَكُّ، وحَضْرَمَوْتُ، ومَعْدِ يكَرِبُ، وحكمُ هذا المركَّب كما ذكر الرماني هو أنْ يُعربَ إعرابَ الممنوع من الصرف، لعلَّتَي العلمية والتركيب، وهو المشهور في إعرابِه[3]، نحو: هذه بَعْلَبَكُّ، ودخلتُ على بَعْلَبَكَّ، وخرجتُ من بَعْلَبَكَّ، وهذا مَعْدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِ يكَرِبَ، ومررتُ بِمَعْدِ يكَرِبَ.

وفيه لغتان أُخريان للعرب[4]:

إحداهُما: معاملتُه معاملةَ المركَّبِ الإضافي، فتظهرُ علاماتُ الإعراب على آخِرِ الصَّدر، ما لم يكن ياء فتسكَّن، وتُقدَّر جميعُ الحركات عليها، ويلزم آخِرَه الجرُّ بالإضافة مع الصَّرف -إن لم يكن فيه ما يمنع ذلك- كأيِّ مضافٍ إليه، وعلى هذه اللُّغة لا تُوصل الكلمةُ الأولى بالكلمةِ الثانيةِ حين الكتابة كأيِّ مركب إضافي، فنقول: هذه بَعْلُ بَكٍّ، ودخلتُ بَعْلَ بَكٍّ، وخرجتُ مِن بَعْلِ بَكٍّ، وهذا مَعْدِي كَرِبٍ، ومررت بِمَعْدِي كَرِبٍ، بصرف (كَرِب) ومنعه.

اللُّغةُ الثانية: معاملتُه معاملةَ المركَّب العددي، فيُبنى الجزآنِ على الفتح في كلِّ حال، ما لم يكن صدرُه مختومًا بياء ك "مَعْدِ يكَرِبَ"، و"قَالِي قَلاَ"، فتلزم السُّكون.

ويُستثنى من هذا المركب ما كان مختومًا بكلمة "وَيْه"، فإنه يُبنى على الكسر؛ لالتقاء الساكنين، وينوَّن إذا نُكِّر[5]، خلافًا للجرمي الذي يجيز إعرابَه إعرابَ ما لا

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٤/٤، أوضح المسالك ١٢٦/١.

(٢) شرح المفصل ١١٢/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩٦/٣، المقتضب ٢٠/٤-٢٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٢، الأصول ٩٢/٢.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٠١/٣-٣٠٢، المقتضب ١٨١/٣-١٨٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠.

ينصرف للعلميَّة والتركيب[1].

والقِسمُ الثاني: المركَّبُ الإضافي: وهو ما رُكِّبَ من مُضافٍ ومضافٍ إليه، مثل: عبدِ اللهِ، وأبي بكرٍ[2]، وحكمُ هذا القِسم كما ذكر الرماني هو الإضافة، وهذين القِسمين اللذَين ذكرهما الرماني يختصَّان بالأعلام.

أمَّا القِسمُ الثالث الذي ذكره الرماني: فهو الأسماءُ المركبةُ التي ليست بأعلام، وتشمل الآتي:

أولًا: المركَّبُ العددي: وهو كلُّ عددين رُكِّبا من العشرةِ والنَّيِّف، وبينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر، ويشمل الأعدادَ من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) -عدا (اثني عشر)- وما صيغ من تلك الأعداد على وزن فاعل من (الحادي عشر) إلى (التاسع عشر)[3].

ثانيًا: الظُّروفُ المركَّبة: وهي ظروف استعملتْها العرب مركَّبةً، ك "بينَ بينَ"، و"صباحَ مساءَ"، و"يومَ يومَ"، و"حينَ حينَ"، تقولُ: سقطَ بينَ بينَ؛ أي: بينَ الحيِّ والميتِ، أو بين هذا وذاك، وآتيك صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وحينَ حينَ، أي: كلَّ صباحٍ ومساءٍ، وكلَّ يومٍ، وَكلَّ حينٍ[4].

ثالثًا: الأحوالُ المركَّبة، وهي نوعان:

النوعُ الأول: ما أصلُه العطف، ك"شَذَرَ مَذَرَ"، و"شغرَ بغرَ"، و"خِذَعَ مِذَعَ"، و"حَيْثَ بَيْثَ"، و"بَيْتَ بَيْتَ"، و"كَفَّةَ كَفَّةَ"، و"صَحْرَةَ بَحْرَةَ"، تقول: تفرَّقوا شغرَ بغرَ، وشذرَ مذرَ، وخِذَعَ مِذَعَ؛ أي: منتشرين متفرِّقين، وتركتُهم حيثَ بيثَ؛ أي: متفرِّقين ضائعين، وتقول: هو جاري بيتَ بيتَ؛ أي: ملاصقًا، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ؛ أي: مواجهةً، وأخبرتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ؛ أي: كاشفًا للخبر[5].

(١) ينظر رأي الجرمي في: الارتشاف ص ٩٦٤، شرح الشذور ص ١٢٣، المساعد ١/١٢٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٩٦٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤/١١٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/١١٨، شرح الكافية ٢/١٤٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/١١٧، شرح الكافية ٢/١٤٣.

النوعُ الثاني: ما أصلُه الإضافة، كـ"بادِي بَدَا"، و"أَيْدِي سَبأ".

وأغفلَ الرماني ذِكرَ المركَّبِ الإسنادي وهو ما رُكِّب مِن مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، سواءَ أكان المسنَدُ اسمًا أم فعلاً، فهو عَلَمٌ منقولٌ من جملةٍ اسميَّة أو فعلية؛ ولذلك سمَّاه بعضُهم: "المركَّبَ الجُمْلِيَّ"، والمنقولُ عن العرب التَّسميةُ بالجملِ الفعليَّة كـ(شابَ قَرْناها)، و(تأبَّط شرًّا)، و(بَرقَ نَحْرُه)[1]، ولعلَّ السَّببَ في إغفالِ الرماني ذكر هذا النوع هو أنَّ الجملةَ تُعربُ كما هي على الحكاية[2].

وموضعُ الحديث في هذه المسألة هو النوعُ الثالث من هذه المركبات، وهي التي علَّل الرماني لبنائها، حيث ذكر أنَّ العلة في بنائِها هو تضمُّنها معنى الحرف، وهو واوُ العطف، قال الرماني: «فأمَّا (خمسةَ عشرَ) فبُني لأنَّ فيه معنى الحرف، إذ معناه: خمسةٌ وعشرةٌ، وبُني على الحركة لأنَّ له أصلٌ في التمكُّنِ يُستعمل، وبُني على الفتحةِ لأنَّ حالَه في التركيب يقتضي التخفيفَ»[3].

وقاس الرماني هذا النوع من المركبَّات على (خمسةَ عشرَ)، لتضمُّنِها معنى الحرف، وهذا الاعتلال الذي ذكره الرماني هو اعتلالُ سيبويهِ والجمهور[4]، قال سيبويه: «وأمَّا (خمسةَ عشرَ) وأخواتُها، و(حادي عشرَ) وأخواتُها، فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإنما أصلُ (خمسةَ عشرَ): خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ»[5].

وممَّا قاسه الرماني على خمسةَ عشرَ: (مَارَسَرْجِسَ)، كما في بيتِ جرير:

لَقِيتُمْ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَسَرْجِسَ لَا قِتالَا[6]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٤، الهمع ١/٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/١٣٠، أوضح المسالك ١/١٢٤.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٤٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٧، المقتضب ٤/٢٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٦، شرح السيرافي ٤/٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ص ٥١٨، شرح الكافية ٢/١٣٥.

(٥) الكتاب ٣/٢٩٧.

(٦) البيت من الوافر وهو لجرير، في ديوانه ٢/٧٥٠.

وهو من شواهد: الكتاب ٣/٢٩٦، المقتضب ٤/٢٣، شرح السيرافي ٤/٦٣، تنقيح الألباب =

قال الرماني: «فبناهُ بناءَ (خمسةَ عشرَ) على التشبيه؛ لأنَّه أعجميٌّ، يتوجُّه الحكمُ فيه بحسب التشبيه»[(١)].

فالرماني يرى ببناء (مَارَسَرْجِسَ) لعلة المشابهة بخمسةَ عشرَ، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، حيث ذهبوا إلى أنَّ (مَارَسَرْجِسَ) يجوز فيه وجهان[(٢)]:

الوجهُ الأول: إضافةُ الأوَّل إلى الثاني، ومنعُه من الصرف؛ لاجتماعِ العلميةِ والعجمة فيه.

والوجهُ الثاني: أن يُجعل اسمًا واحدًا فيُرفعُ آخرُه، لكنَّه لا يُصرف؛ لاجتماع العلمية والتركيب فيه، وذكر المبرد أن هذا الوجه هو الأجود فيه؛ لأنه لا يوجد فيه أحدُ معاني الإضافة -وهي التملُّكُ وإضافةُ الجزء إلى الكل- وإنما صلُحت فيه الإضافةُ على بُعدٍ؛ لأنَّه في وزن المضاف، حيث ضُمَّ اسمٌ إلى اسمٍ كما يُفعل في الإضافة[(٣)].

مع أنَّ الرماني ذكر قبل هذا الموضع أنَّ (مَارَسَرْجِسَ) يجوز فيه الوجهان السابقان، وهما: منع الصرف، والإضافة، مثل حضرموت وبعلبك[(٤)].

فهل يكون البناء وجهًا ثالثًا أضافه الرماني؟ أو أنَّه سهو منه؟ خصوصًا وأنَّ الرماني اعتلَّ لبنائه بالقياس على (خمسةَ عشرَ)، وكلُّ حكمٍ معلَّلٍ محالٌ أن يكونَ سهوًا.

أمَّا قياس (مَارَسَرْجِسَ) على (خمسةَ عشرَ) فليس له وجهٌ كما يظهر لي؛ لأنَّه ليس

=

ص ٣٧٦، شرح المفصل ٦٥/١.

و(مَارَسَرْجِسَ): اسم بالسريانية يطلق على كبير النصارى، قيل: إنه لقب لبني تغلب، يُراد به نفيهم عن العرب، وقيل إنه موضع بالعجم. ينظر: الصحاح ٨٢٠/٢ (مور)، اللسان ١٩٨٤/٣ (سرجس)، تاج العروس ٤٩٧/٧ (مور).

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٤٨.

(٢) ينظر: ٢٩٦/٣، المقتضب ٢٣/٤، شرح السيرافي ٦٣/٤، تنقيح الألباب ص ٣٧٦، شرح المفصل ٦٥/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٤/٤.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٤٧.

فيه تضمُّنُ معنى الحرف، وإذا فُقدت العلةُ وجب أنْ يُفقدَ الحكمُ، حتى لا يحصل تخلُّفُ العكس، الذي يُعدُّ مِن قوادحِ العلَّة[1].

واستثنى الرماني من هذه المركَّبات (اثنى عشر)، ورأى أنَّ الأصل فيها البناءُ ك (خمسةَ عشرَ)، فقال: «وعلةُ بنائه كعلَّتِه في (خمسةَ عشرَ)، وإنما عُرِض في (اثنا) ما يوجب الإعراب ولم يُعرض في عشر»[2]، ويقصد الرماني أنَّ حقَّ (اثني عشر) البناء، لوجود علَّتِه وهي تضمُّنُ الحرف، إلا أنَّه عارضَ البناءَ ما يوجبُ الإعرابَ، ولم يُفسِّر الرماني قصدَه بموجب الإعراب، فهل كان يقصد به حرف الإعراب، كما ذهب المبرد والفارسي[3]؟ أو أنه يقصدُ به التثنية؟.

والذي يظهر لي أنَّه يقصد بذلك التثنية، لأنَّ حرفَ الإعراب دليلُ عليه، وليس موجبًا له، ويُفهم من قولِ المبرد والفارسي أنَّ حرفَ الإعراب مانعٌ للبناء، وهذا يردُّه نحو: يا زيدان، ويا زيدون، فإنَّه مبنيٌّ مع وجودِ هذه العلة، وهو ما اعترض به الرضيُّ على القائلين بهذا القول[4].

أمَّا التثنيةُ فتُعدُّ مُوجِبةً للإعراب؛ لأنَّها من خصائصِ الأسماء، ومتى وقعت على الاسم المبني أضعفَتْ علةَ البناءِ فيه، وأبعدَتْه عن شبَهِ الحرف، كما في (هذين)، و(اللذَين)[5].

وكلامُ الرماني السابق، يقضِي بأنَّ (اثني عشر) قد صُيِّرا اسمًا واحدًا على طريقة التركيب، ولذلك قاسَه على خمسة عشر، وهذا الكلامُ وإن كان صحيحًا في المعنى، فإنه يناقض ما قبله، وهو قوله: «وأمَّا (اثنا عشر) فلا يجوز أن يضاف؛ لأنَّ (عشرَ) في موضعِ النون، التي يجب أنْ تُذكرَ، من أجل أنَّ (اثنين) مُعربٌ، فحقَّه أن تلزمه النونُ، أو

(١) ينظر: الاقتراح ص ٣٣٦.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٦٧.

(٣) ينظر: المقتضب ١٦٠/٢، التعليقة ١١٨/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٣٩/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٣، شرح الشذور ص ١٥٨، الهمع ٦٣/١.

ما يقوم مقامها»[١].

ووجهُ التناقضِ هو أنَّه في هذه العبارة جعل (اثني عشر) اسمًا واحدًا على طريقة الإفراد، حيث جُعِلت (عشرة) في موضع النُّونِ، والدليلُ على قيامِ (عشر) مقامَ النُّونِ: عدمُ إضافةِ (اثني عشر)، كما تُضاف أخواتُه، لأنه يصير ك (اثنانك)، وهذا لا يجوز، ولو أُضِيفت لوجب حذفُ (عشر)، كما تُحذف النون، فتقول: اثناك، كما تقول: غلاماك، وسيؤدِّي ذلك إلى الالتباس بإضافةِ الاثنينِ اللذَين لا عشرَ لهما[٢].

ودليلٌ آخرُ استدلَّ به الفارسي وهو أنهما لا يجتمعان، كما لا يجتمع البدلُ والمبدَلُ منه، فلا تقول: اثنان عشر[٣].

وكان الأَولى بالرماني ألا يقيس (اثنى عشرَ) على (خمسةَ عشرَ)، لأنه ليس بمنزلته كما حكى سيبويه عن الخليل[٤].

ولا يَرُدُّ على الرماني كلامُ الرضي الذي أجاز أن يكونَ اثنان بعد حذفِ النون كالمضاف إلى عشر؛ لأنَّ نونَ المثنى والجمعِ لم يُعْهَد حذفُها إلَّا للإضافة، فصار كأنَّه مضافٌ، والتركيب الإضافي لا يُوجِب البناء[٥]؛ لأنَّ المعنى على خلاف ذلك، كما قال ابن خروف، إذ المعنى: اثنانِ وعشرةٌ[٦].

❁❁❁

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠٦٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤/٧٢.

(٣) ينظر: التعليقة ٣/١١٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٣٠٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/١٣٨-١٣٩.

(٦) ينظر: تنقيح الألباب ص ٣٨٦.

## ۞ المبحث السابع:

## علةُ بناءِ المنادى المفردِ المعرفةِ

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(يا حَكَمُ) مبنيٌّ؛ لأنَّه وقع موقعَ الكناية، وذلك أنَّ المخاطبَ إنما يُخاطَبُ في كلِّ موضعٍ بالكنايةِ، إلَّا في النِّداءِ خاصةً، فبُني لوقوعِه موقعَ المكْنِيِّ، وكلُّ مكْنِيٍّ مِن المضمراتِ مبنيٌّ، وبُنِي على الحركةِ لأنَّ له أصلًا في التمكُّنِ،... وبُنِي على الضَّمِّ لأنَّ له في حالِ الإعرابِ في النداء إذا قلت: (يا حكمَنا) النصب، وله الكسرُ في حال الإضافةِ إلى النفس، كقولك: يا حكَمِ، فلمْ يبقَ إلَّا الضَّمُّ»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني في هذه المسألة بثلاثِ علل على ثلاثة أمور:

الأمرُ الأول: في بناءِ المنادى المفرد المعرفة، نحو: (يا حكَمُ)، وعلَّتُه فيه هي وقوعُه موقعَ الضمير، فأخذ حكمَه وهو البناء، لأنَّه نائبٌ عنه.

والأمرُ الثاني: في بنائه على الحركة، واعتلَّ لذلك بأنَّ له أصلًا في التمكُّنِ، أي: الإعراب.

والأمرُ الثالث: في بنائه على الضمَّةِ دون سواه، واعتلَّ لذلك بتمييزِه عن المعرب، لأنَّ الضمةَ لا تدخله في حال الإعراب، حيث يكون منصوبًا بالفتح، وإذا أُضيف إلى ياء المتكلمِ يجوزُ حذفُها ويُكتفَى بالكسرة.

**المناقشة والموازنة:**

النداءُ هو دعاءُ المخاطب ليصغي إليك، ويكون ذلك الدعاء بحروفٍ مخصوصة[2]، المشهور منها: (يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(أي)، والهمزة[3]، وبعضُهم أضاف (واو) الندبة،

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١٧٧/٢، الارتشاف ص ٢١٧٩.

(٣) ينظر: الأصول ٣٢٩/١.

و(آ)، و(آي)[1].

وأُمُّ هذا الباب (يا)، والدليلُ على ذلك أنَّها تُستعملُ في جميع ضروب النداء، وأنها تتعيَّن في نداء لفظ الجلالة (الله)[2].

وحكمُ المنادى النصب لفظًا أو محلًّا، لأنَّه في تقدير مفعولٍ به بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (أنادي)، أو (أدعو)، وهذا مذهب الجمهور[3].

وعلى هذا الأساس فالمنادى ينقسم إلى قسمين[4]:

القسم الأول: معربٌ، وهو المنصوب لفظًا، ويشمل المواضع الآتية:

١. المنادى المضاف، وهو المنادى الذي أُضيف إلى اسمٍ بعده، نحو: يا عبدَ الله.

٢. المنادى الشبيه بالمضاف: وهو ما اتَّصل به شيءٌ من تمام المعنى، كالفاعل، أو المفعول به، أو الجار والمجرور، أو الظرف، نحو: يا كريمًا خلُقُه، ويا طالعًا جبلًا، ويا مقيمًا في البيت، ويا جالسًا تحت الشجرة.

٣. المنادى النكرة غير المقصودة: وهى التي بَقِيت بعد النداء على شيوعها، فلم يخرج بها قصد المنادى إلى التحديد، نحو: يا رجلًا خذْ بيدِي.

أمَّا القسم الثاني: فهو المبنيُّ، وهو المنصوب محلًّا، ويشمل:

١. العلم المفرد: نحو: يا زيدُ، ويا أحمدان، ويا عليُّون، ويا هنداتُ.

وإعرابُه: البناءُ على ما يُرفعُ به، وهو الضمُّ إنْ كان مفردًا، أو جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، والبناءُ على الألف إنْ كان مثنًّى، والبناءُ على الواو إنْ كان جمعَ مذكر سالمًا.

٢. النكرة المقصودة: وهي التي يقصدها النداءُ قصدًا، فتكتسب منه التعريفَ لتحديدِه لها من بين النكرات، وتكون مبنيَّةً على ما تُرفع به في محلِّ نصبٍ، نحو: يا معلمُ

(١) ينظر: شرح الجمل ١٧٧/٢، الارتشاف ص ٢١٧٩، توضيح المقاصد ص ١٠٥١.

(٢) ينظر: التصريح ٢٠٦/٢، شرح الأشموني ١٩٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٢، المقتضب ٢٠٢/٤، الأصول ٣٣٣/١، أسرار العربية ص ٢٢٦، شرح المفصل ١٢٧/١، شرح التسهيل ٣٨٥/٣.

(٤) تنظر أقسام المنادى في: المقاصد الشافية ٢٥٤/٥، التصريح ٢١١/٢، الهمع ٢٨/٢.

خذْ بيدِ التلاميذ، يا مسلماتُ اتقينَ اللهَ، ويا حاجَّانِ تمهّلا، يا مهندسون شيِّدوا البناء.

وكلامُ الرماني في هذه المسألة عن علةِ بناءِ المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، ويا حكمُ، وذَكر في ذلك ثلاثَ علل:

العلة الأولى: في بناء المنادى المفرد، نحو: (يا حَكَمُ)، وعلتُه هي وقوعُه موقعَ الضمير، فأخذ حكمَه وهو البناء، لأنه نائب عنه.

والعلة الثانية: في بنائه على الحركة، واعتلَّ لذلك بأنَّ له أصلًا في الإعراب.

والعلة الثالثة: في بنائه على الضمة دون سواه، واعتلَّ لذلك بتمييزه عن المعرب، لأنَّ الضمةَ لا تدخله في حال الإعراب، حيث يكون منصوبًا بالفتح، وإذا أُضيف إلى ياء المتكلم يجوز حذفُها ويُكتفى بالكسرة.

أمَّا العلةُ الأولى فيرى الرماني أنَّ السببَ في بناء المنادى المفرد هو وقوعُه موقعَ المبني وهو الضمير (أنت)، وذلك لأنَّ المنادى مخاطبٌ، وضمائر المخاطب تقع مبنيَّةً في الخطاب، فلمَّا وقع موقعَ المبنيِّ أخذ حكمَه وهو البناء، وتقدير الكلام في (يا زيدُ): يا أنت[1]، والدليلُ على أنَّ أصله (يا أنت) قولُ الشاعر:

يَـا مُـرَّ يَـا بْـنَ وَاقِـعٍ يَـا أَنْتَـا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا[2]

فقد ناداه بـ(يا أنت)، وهذا دليلٌ على أنَّ المنادى واقعٌ موقعَ الضمير، ولذلك بُنِي لوقوعِه موقعَه، وهذه علةُ الرماني في بناء المنادى المفرد.

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/٢٠٤-٢٠٥، الأصول ١/٣٣٣، شرح السيرافي ١/٨٢، شرح المفصل ١/١٣٠.

(٢) البيت من الرجز، للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦، وينسب لسالم بن دارة في الخزانة ٢/١٣٩-١٤٣. ويروى:

يـا أقـرع بـن حـابس يـا أنتـا أَنْتَ الَّـذِي طَلَّقْتَ عَـامَ جُعْتَـا

وهو من شواهد: شرح السيرافي ١/١٨٣، الإنصاف ص ٢٧٧-٢٧٨، التبيين ص ٣٨٦، شرح المفصل ١/١٣٠.

واعتلَّ بهذه العلةِ كثيرٌ من النحويين، كالمبردِ، وابنِ السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والمرادي[1]، فكلُّ هؤلاءِ يرون أنَّ (يا زيدُ) واقعٌ موقعَ: يا أنت.

ويصحُّ كذلك أنْ يقعَ موقعَ الضميرِ المنصوب (إيَّاك)، حيث سُمِع: (يا إياك قد كفيتك)[2]، قال المرادي: «وهو القياس»[3].

ومِن النحويين كأبي البركات ابن الأنباري، والرضي، والسيوطي، والصبَّان، مَن اعتلَّ لبناءِ المنادى المفرد بعلَّةِ وقوعِه موقعَ الكاف الإسميةِ المشابهةِ لكافِ الخطاب الحرفية التي في (ذلك)، والتقدير عنده في (يا زيدُ): يا أدعوك[4].

وكِلا الفريقين شبَّه المنادى المفردَ إمَّا بالضمير، وإمَّا بكاف الخطاب بثلاثةِ أمور، وهي: التعريفُ، والإفرادُ، وتضمينُ معنى الخطاب[5].

وهاتان العلتان هما المعتبرتان للمذهب البصري ومن وافقه، كما نقلَ ذلك عنهم بعضُ أصحاب كتب الخلاف النحوي، كأبي البركات ابن الأنباري، والعكبري[6].

إلا أنَّ بعضَ أصحابِ القولِ الثاني كالرضي، والصبَّان اعترضوا على القائلين بالعلة الأولى وهي وقوع المنادى موقعَ الضمير، وذلك لأنَّ شبهَ الاسم المبني لا يوجب البناء[7]، قال الرضي: «وإنما قلنا ذلك لما تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف

(١) ينظر: المقتضب ٢٠٤/٤، الأصول ٣٣٣/١، شرح السيرافي ٨٢/١، الإيضاح العضدي ص ٢٢٩، شرح المفصل ١٣٠/١، شرح التسهيل ٣٩٦/٣، توضيح المقاصد ص ١٠٥٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٨٣/١، توضيح المقاصد ص ١٠٥٣، المساعد ٤٨٣/٢.

(٣) توضيح المقاصد ص ١٠٥٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٢٢٤، شرح الكافية ٣٥٠/١، الهمع ٢٩/٢، حاشية الصبان ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٨٤/١، أسرار العربية ص ٢٢٧، شرح الكافية ٣٥٠/١، توضيح المقاصد ص ١٠٥٩.

(٦) ينظر: الإنصاف ص ٢٧٧، التبيين ص ٣٨٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٣٥٠/١، حاشية الصبان ٢٠٣/٣.

بوجه، أو الفعل، ولا يُبنى لمشابهة الاسم المبني»[1].

ويُرَدُّ عليهم بعدة أمور، منها:

أنَّ المسموعَ في النداء بالأصل هو الضمير، كما في الشاهدين السابقين.

ومنها أيضًا: القياسُ على الضمير لا يمكن ردُّه لتعدُّدِ أوجه الشبه بين المنادى المفرد والضمير.

ومنها كذلك: أنَّ ما جاء على (فَعَالِ) نحو: فَجارِ، وحَلاقِ، وحَذامِ، وفَساقِ، إنما بُنِي لمشابهته لاسم الأمر (نزالِ)، ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف والتأنيث والعدل والوزن، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور[2].

فإذا كانت هذه الأسماء بنيت لمشابهة (نَزالِ) وهو اسم، فكذلك يصح أن يقال إن العلة في بناء المنادى المفرد هي مشابهة الضمير، والوقوع موقعه.

وكذلك فإن المعترضين وقعوا فيما اعترضوا عليه، فالكاف في (أدعوك) هي اسمٌ وضميرٌ، وهو ما ذكره السابقون من شبه الضمير.

أمّا سيبويه فقد اعتلَّ لبناء المنادى المفرد بمشابهته للأصوات، حيث اختلط بالصوت، وصار معه كالشيء الواحد، فأشبه (حَوْب) و(عَدْس) وغيرَها من الأصوات التي تُزجَر بها البهائم، فلمَّا شابهت الأصوات وكانت الأصوات مبنيةً أخذت حكمَها وهو البناء.

قال سيبويه: «فأمَّا المفردُ إذا كان منادى فكلُّ العربِ ترفعُه بغيرِ تنوين، وذلك لأنَّه كثُرَ في كلامِهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلةِ الأصوات نحو: (حَوب) وما أشبهَه»[3].

ويُفهم مِن كلامِ سيبويه أنه علَّل بعلةٍ مركبة وهي كثرةُ الاستعمال، ومشابهةُ الأصوات، إلا أنَّ مشابهةَ الصوتِ هي العلةُ الرئيسةُ عنده، وهو ما جعل بعضَ النحويين

(١) شرح الكافية ١/٣٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٦.

(٣) الكتاب ٢/١٨٥.

يقتصرون عليها حين يذكرون اعتلالَ سيبويه[١]، وإنْ كان أكثرُهم يذكر هذا الاعتلال دون أنْ ينسبَه إلى سيبويه، كالسيرافي، وأبي البركات ابن الأنباري، وابن عصفور، والشاطبي[٢].

ولعل سائلًا يسأل: أليس المنادى المضافُ، والشبيهُ بالمضافِ، والنكرةُ غيرُ المقصودة واقعةً موقعَ الضمير، فلماذا لم تُبنَ؟

وجواب ذلك: أنَّ المنادى المضاف قد دخَله فيه ما يرجِّحُ جانبَ الإعراب، وهو الإضافةُ المختصة بالأسماء المعربة في الغالب[٣]، وهو كذلك قد خالف الضميرَ في الإفراد[٤]، والشبيهَ بالمضاف أُجرِي مجراه[٥].

وأيضًا فإنَّ المنادى جارٍ مجرَى (قبل) و(بعد) في أنهما يُعربان حالَ إلحاقِ التنوينِ والإضافةِ بهما، ويُبنيان إذا لم يكونا فيه[٦].

أمَّا المفردُ النكرةُ فلخروجِها عن شبَهِ الضمير حيث خالفتْه في التعريف[٧].

وذهب بعض الكوفيين كالكسائي[٨]، والزِّيادي[٩]، والرِّياشي[١٠] إلى أنَّ المنادى المفردَ معربٌ، وليس له عامل يعمل فيه الرفعَ، أو النَّصبَ، أو الجرَّ، إلا أنَّه مفعولٌ في

(١) ينظر: توضيح المقاصد ص ١٠٥٩، المساعد ٤٨٩/٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٨٣/١، أسرار العربية ص ٢٢٤، شرح الجمل ١٨٤/٢، المقاصد الشافية ٢٦٢/٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢٦٢/٥.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٨٤/١، أسرار العربية ص ٢٢٧، المقاصد الشافية ٢٦٢/٥.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٢٦٢/٥.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١٨٤/٢، المقاصد الشافية ٢٦٢/٥.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٨٤/١، أسرار العربية ص ٢٢٧.

(٨) ينظر رأي الكسائي في: شرح ٣٤٩/١، الارتشاف ص ٢١٨٣، توضيح المقاصد ص ١٠٦٠، المقاصد الشافية ٢٥٧/٥.

(٩) ينظر رأي الزيادي في: توضيح المقاصد ص ١٠٦٠.

(١٠) ينظر رأي الرياشي في: الارتشاف ص ٢١٨٣، الهمع ٢٩/٢.

المعنى، واختِير له الرفعُ لئلَّا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، ولا بالممنوع من الصرف، فرُفِع بالضمة دون تنوين؛ للتفريقِ بينه وبين المرفوع بعامل، فالضمةُ التي في نحو: (يا زيدُ) هي ضمة إعراب لا بناء، ونقل ابنُ الأنباري هذا الرأيَ عن الكوفيين[1].

وعلتُهم في إعرابه وامتناعِ بنائه هي أنه لا سببَ فيه للبناء حتى يُبنى، فلا بُدَّ فيه من الإعراب[2]، وما ذهب إليه الكوفيون ظاهرُ الضعف لعدَّةِ أمور[3]:

الأمر الأول: في قولهم: إنَّ المنادى لا مُعرِبَ له، ويُرَدُّ على هذا بأنَ المنادى مفعولٌ به لعاملٍ محذوفٍ وجوبًا، تقديره: أدعو، أو: أنادي، وقامت الياءُ مقامَ هذا العامل فعملت عملَه، وهذا رأي الجمهور، وقد صرَّحوا بأنَّ المنادى مفعولٌ به في المعنى، وهذا إقرارٌ منهم بوجود العامل.

الأمر الثاني: في قولهم: إنَّ المنادى المعرَّفَ المفردَ مرتفعٌ ولا رافعَ له، وهذا تحكُّمٌ محض، إذ لا يوجد مرفوعٌ بلا رافعَ، ولا منصوبٌ بلا ناصبَ، ولا مجرورٌ بلا جارَّ.

والأمر الثالث: في قولهم: إنَّما رُفع المنادى بغيرِ تنوين للتفريق بينه وبين المرفوع بعامل، وهذا يُبطلُه الممنوعُ من الصرف، فإنَّه يُرفع من غير تنوينٍ، وهو صحيح الإعراب.

أمَّا الفراءُ فذهب إلى موافقة البصريين في بناء المنادى المفرد على الضمِّ، إلا أنه يرى بأنه ليس بفاعلٍ، ولا مفعولٍ، ولا مضاف إليه، وأنَّ التقدير فيه: (يا زيدا)، فحُذِفت الألفُ تخفيفًا مع إرادتها فصار كالغايات، وبُنِي على الضمِّ تشبيها بـ(قبل) و(بعد)، حين حُذف منهما المضافُ إليه وأُريدَ معناه، أمَّا المنادى المضاف ففُتِح لوقوعِ المضاف إليه موقعَ الألف، في (يا زيدا)[4].

وما ذهب إليه الفراء لا يعدو كونه مجرَّدَ دعوى تفتقر إلى دليل، ويبطله عدةُ أمورٍ

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٧٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٧٥، التبيين ص ٣٨٤، شرح الكافية ٣٤٩/١، المقاصد الشافية ٢٥٨/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٢٧٥، التبيين ص ٣٨٤.

(٤) ينظر رأي الفراء في: الإنصاف ص ٢٧٥، التبيين ص ٣٨٤، شرح الكافية ٣٥٠/١.

أبرزها:

مجيءُ المنادى المضاف منصوبًا، نحو: (يا عبدَ عمرو)، مع أنه يفتقر في باب الصوت، إلى ما يفتقر إليه المفرد، فكان يجب أن يُقال: يا عبدُ عمر؛ لأنَّ أصله: يا عبد عمراه، ولا يُعتذَر عن ذلك بطول الكلمة، لأنَّ الطولَ لا يمنع تقريرَ الكلمةِ على حقِّها، من تقدير الصوت في أوله وآخره، لأنه لا فرقَ في باب النداء بين طويلِ الأسماءِ وقصيرِها[1].

وكذلك مجيءُ المنادى الشبيهُ بالمضاف، والمفردُ النكرةُ منصوبين، نحو: يا عبدَالله، ويا رجلًا خذْ بيدي[2].

أمَّا الأمر الثاني الذي اعتلَّ له الرماني هو البناء على الحركة، وعلَّل لذلك بأنَّ المنادى له أصلٌ في الإعراب، فوجب أنْ يُميَّز عمَّا بُنِي، وليس له أصلٌ في الإعراب، نحو: (مَن) و(كم) وغيرِهما.

وأمَّا الأمر الثالث الذي علَّل له الرماني فهو اختيارُ البناءِ على الضمِّ مِن بين الحركات، واعتلَّ له بالتمييز عن حركتي المنادى المعرب، وهما الفتحةُ للمضافِ والمشبَّهِ به، والكسرةُ للمضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذِفت.

ووافق الفراء في علة المشابهة في البناء على الضم بـ(قبل) و(بعد) كلٌّ من: المبرد، وابنِ السراج، والسيرافي، وأبي البركات ابن الأنباري، وابن يعيش، والرضي، والشاطبي[3]، وذلك مِن قِبَل أنَّ المنادى إذا أُضيف أو نُكِّر أُعرِب، وإذا أُفرِد بُنِي، كما أنَّ (قبل) و(بعد) تُعربان مضافتين ومنكورتين، وتُبنيان في غير ذلك، قال السِّيرافي: «فكان هذا تشبيهًا لازمًا وصحيحًا، فلمَّا بُني (قبلُ) و(بعدُ) على الضمِّ جُعل المنادى المفرد كذلك»[4].

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٨١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٣٥٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٢٠٥، الأصول ١/٣٣٣، شرح السيرافي ١/٨٣، أسرار العربية ص ٢٢٥، شرح المفصل ١/١٣٠، شرح الكافية ١/٣٥١، المقاصد الشافية ٥/٢٦٢.

(٤) شرح السيرافي ١/٨٣.

وفي رأيي أنَّ الرماني وإن لم يعتلَّ بعلة المشابهة بـ(قبل) و(بعد)، إلا أنَّه يمكن القولُ بأنَّ هذا التشبيهَ موجودٌ ضمنًا في اعتلاله السابق، فهو لا يختلف عن اعتلاله لبناء (قبل) و(بعد) على الضمِّ.

وبعد عرضِ اعتلالات النحويين في هذه المسألة ومناقشتها توصَّلت فيها إلى الآتي:

أوَّلًا: رجحانُ اعتلال الرماني وغيره من النحويين على ما عداه من اعتلالات البصريين، وهو أنَّ العلةَ في بناء المنادى المفرد العلم هي وقوعُه موقع الضمير، وترجيحي لهذا الاعتلال لأمرين:

أحدهما: مجيء السماع في النداء بالضمير، كما في الشاهدين السابقين[1]، مما دلَّ على أنَّ المنادى واقعٌ موقعَ الضمير.

والآخر: كثرة القائلين بهذا الاعتلال من أئمة النحو: كالمبرد، وابن السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي[2].

ثانيًا: ضعفُ رأيِ الكوفيين القائل بإعراب المنادى المفردِ المعرفةِ، وذلك لضعف حججِهم، وافتقارِها إلى دليلٍ يعضدها.

ثالثاً: ضعفُ رأيِ الفراءِ القائلِ بالبناء على الضمِّ لتضمُّنِ الألف، نحو: يا زيدا، كذلك لعدمِ وجودِ الدليل على دعواه، ولكثرة الاعتراضات عليها.

❁❁❁

(١) ينظر ص: ٣٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٠٤، الأصول ١/٣٣٣، شرح السيرافي ١/٨٢، الإيضاح العضدي ص ٢٢٩، شرح المفصل ١/١٣٠، شرح التسهيل ٣/٣٩٦، توضيح المقاصد ص ١٠٥٩.

## المبحث الثامن:

## علةُ بناءِ (يا ابنَ أُمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: (يا ابنَ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، فتبنيه؛ لشدَّةِ الاتصال، حتى صار كاسمٍ واحدٍ بناءَ (خمسةَ عشرَ)، فصارت النُّونُ في (يا ابنَ أمَّ) في منزلةِ حرفٍ في وسطِ الاسم، وكذلك (يا ابنَ عمَّ)، ودخل الاسمُ الثاني في الأوَّل حتى صار آخرُه كسائر حروفه، فصار الحرفُ الأخيرُ بمنزلة حرفٍ في وسطِ الكلمة، كما صار النُّونُ من (ابن) بهذه المنزلة، وجرَيَا مجرىً واحدًا؛ وإنما ذلك لكثرةِ الاستعمال، حتى صارا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

ويجوز: (يا ابنَ أمَّ) ولا يجوز: (يا ابنَ أبَ)؛ لأنَّه لم يكثرْ تلك الكثرةَ حتى يصيرَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وكذلك يجوز: (يا ابنَ عمَّ) ولا يجوز: (يا ابنَ أخَ)؛ لأنَّه لم يبلغْ تلك المنزلةَ»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لبناء كلٍّ من (يا ابنَ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ) بعلتين: الأولى: علة التركيب، وذلك لشدِّة الاتصال، حيث صار كلٌّ منهما بمنزلة اسمٍ واحد، فبُنِيا على فتح الجزأين قياسًا على (خمسةَ عشرَ)، ثم اعتلَّ لتركيبهما بكثرةِ الاستعمال، خلاف (يا ابنَ أبَ)، و(يا ابنَ أخَ) حيث يُمتنع بناؤهما على التركيب؛ لقلة الاستعمال.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن (يا ابنَ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، حيث ذهب إلى أنهما مبنيَّان على فتح الجزأين، واعتلَّ لذلك بالعلتين السابقتين، وهما: التركيبُ، وكثرةُ الاستعمال، فكثرةُ الاستعمال نتج عنه شدةُ الاتصال، فتركَّبا حتى صارا بمنزلة اسمٍ واحد، فبُنِيا على الفتح قياسًا على (خمسةَ عشرَ)، في حين لم يتركَّبْ كلٌّ من (يا ابنَ أبَ)، و(يا ابنَ أخَ)؛ وذلك لقلَّةِ استعمالهما، فامتنع بناؤهما.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٧٨١-١٧٨٢.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهب سيبويه والبصريين[1]، قال سيبويه: «وقالوا: (يا ابنَ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، فجعلوا ذلك بمنزلةِ اسمٍ واحد؛ لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من: يا ابنَ أبي، ويا غلامَ غلامي»[2].

وقال المبرد: «وأمَّا قولُهم: (يا ابنَ أمَّ) و(يا ابنَ عمَّ) فإنَّهم جعلوهما اسمًا واحدًا بمنزلة (خَمْسَةَ عشرَ) وإنَّمَا فعلوا ذلك لِكثرةِ الاستعمال، ألَا ترى أَنَّ الرجلَ منهم يقول لمن لا يعرِفُ ولمن لا رحِمَ بينه وبينه: (يا ابنَ عمَّ) و(يا ابنَ أمَّ) حتَّى صار كلامًا شائعًا مخرِجًا عمَّن هُو له، فلمَّا كان كذلك خُفِّفَ فجُعِل اسمًا واحدًا قال الله عزَّ وجل: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾[3] ولم يكن ذلك في غير هذا إذْ لم يكن فيه من الاستعمالِ ما في هذا»[4].

وذهب الكوفيون[5] إلى أنَّ الأصل فيهما: يا ابنَ أمَّاه، ويا ابنَ عمَّاه، فحُذِفت الألفُ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما تُحذفُ الياءُ في (يا غلامِ)، وسقطت هاءُ السكتِ، والفتحةُ في (ابن) على هذا القول حركةُ نصبٍ، كما في (يا عبدَ الله).

فالكوفيون لا يرون ببناءِ (يا ابنَ أمَّ) و(يا ابنَ عمَّ)، وإنْ كان يكثرُ استعمالهما؛

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢١٤، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٨، المقتضب ٤/٢٥١، الأصول ١/٣٤١، إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٢٤، التعليقة ٢/٢٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦، شرح المفصل ٢/١٣، الارتشاف ص ٢٢٠٧، التصريح ٢/٢٣٧، شرح الأشموني ٣/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢١٤.

(٣) سورة طه الآية ٩٤، والفتح قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وحفص عن عاصم، وقرأ بالكسر كل من: ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. ينظر: الاتحاف ص ٢٣١-٢٣٧، النشر ٢/٢٧٢، إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٢٤، البحر المحيط ٤/٣٩٤.

(٤) المقتضب ٤/٢٥١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٩٤، إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٢٤، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦، شرح المفصل ٢/١٣، شرح الكافية ١/٣٩٢، الارتشاف ص ٢٢٠٧، التصريح ٢/٢٣٧، شرح الأشموني ٣/٢٣٢.

لأنَّ هذه العلةَ لا تسوِّغ عندهم البناء، وإنما تسوِّغ حذفَ الألفِ تخفيفًا، كما حُذفت الياءُ في (يا غلام).

واعترض البصريون على الكوفيين في حذفِ الألف للتخفيف، وذلك لأنَّ الألفَ خفيفةٌ لا تُحذف، وإنما جُعِل الاسمان اسمًا واحدًا فركِّبا تركيبَ (خمسةَ عشرَ)[1]، في حين أجاز المازني كِلا الوجهين[2].

وما تقدَّم وجهٌ من الأوجهِ المسموعة في (يا ابنَ أمِّي) و(يا ابنَ عمِّي)، حيث سُمِع فيها أربعةُ أوجه[3]:

فالوجه الأول: تقدَّم ذكرُه، وهو الفتح، وقد احتمل المذهبين السابقين.

والوجه الثاني: الكسرُ، فتقول: (يا ابنَ أمِّ) و(يا ابنَ عمِّ)، ويحتمل فيه كذلك أمران[4]:

أحدهما: إضافةُ (ابن) إلى (أمِّ) و(عمِّ)، وحذفُ الياءِ منهما، وكان الوجه اثباتُها، كما في: يا غلامَ غلامي.

والآخر: أن يُجعلا اسمًا واحدًا -على التركيب- كما تقول: يا خمسةَ عشري، وتُحذفُ الياءُ كما تُحذف في: يا غلامِ.

والوجه الثالث: إثباتُ الياء، فتقول: (يا ابنَ أمِّي) و(يا ابنَ عمِّي)[5].

والوجه الرابع: قلبُ الياءِ ألفًا، فتقول: (يا ابنَ أمَّا) و(يا ابنَ عمَّا)، كما تقول: يا غلاما[6].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٣٢٤/١.

(٢) ينظر: الأصول ٣٤١/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٢/٢-١٣، الارتشاف ص ٢٢٠٨.

(٤) ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٣٢٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، شرح المفصل ١٣/٢، الارتشاف ص ٢٢٠٨.

(٥) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٢٥، شرح المفصل ١٢/٢، الارتشاف ص ٢٢٠٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٢/٢-١٣، الارتشاف ص ٢٢٠٨.

وبعد عرض ومناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات، يترجَّح عندي ما ذهب إليه البصريون، واختاره الرماني في (يا ابنَ أمَّ) و(يا ابنَ عمَّ)، وهو أنهما مبنيَّان على فتح الجزأين، وذلك للعلة السابقة، وهي: التركيب لكثرة الاستعمال.

❁❁❁

## ۞ المبحث التاسع:

## علةُ بناءِ اسمِ ( لا ) النافيةِ للجنس، إذا كان مفردًا نكرةً

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوز في النفي بـ(لا) أنْ تعملَ النَّصبَ في النكرةِ بغير تنوينٍ، وإنما عمِلتْ النصبَ؛ لأنَّها نقيضةُ (إنْ) والنقيضانِ يجريانِ في الإعراب مجرىً واحدًا، كقولك: ضربت زيدًا، وما ضربت زيدًا، وعمِلتْ بغير تنوينٍ؛ لأنَّها مع عمِلتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»(١).

وقال أيضًا: «وبُني (لا رجلَ) على الفتح، ولم يبن على حركة ليست له بحق الإعراب، كما يُبنَى (قبلُ) و(بعدُ)؛ لأنَّه مركَّبٌ من كلمتين، فجرى مجرى (خمسةَ عشرَ)، في اختيار الفتح؛ لأنَّه أخفُّ»(٢).

**اعتلال الرماني:**

ذهب الرماني إلى أنَّ العلة في بناء اسمِ (لا) إذا كان مفردًا نكرةً هي تركيبُه مع (لا) تركيبَ (خمسةَ عشرَ)، حتى صارا كالاسمِ الواحد، والتركيبُ يوجب البناء، ثم علَّلَ للبناءِ على الفتح بالخفَّة كما في (خمسةَ عشرَ).

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن اسم (لا) العاملةِ عملَ (إنَّ) وهي النافيةُ للجنس، وذكر أنَّ اسمَها إذا كان مفردًا نكرةً فإنَّ حكمَه البناء، نحو: لا رجلَ في الدار، واعتلَّ الرماني لبنائه بتركيبه مع (لا)، حتى أصبحا كالاسم الواحد، والتركيبُ يوجب البناءَ قياسًا على (خمسةَ عشرَ).

وهذا الذي ذهب إليه الرماني في بناء اسم (لا) المفرد النكرة موافقٌ لمذهبِ سيبويهِ وجمهورِ البصريين(٣)، ولم تقتصر موافقةُ الرماني لسيبويه على الحكم فحسب، بل وافقه

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٣٤١-٣٤٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤، معاني القرآن للأخفش ١/٢٤-٢٥، المقتضب ٤/٣٥٧، أمالي ابن =

في التعليل كذلك، قال سيبويه: «وتركُ التنوينِ لِما تعملُ فيه لازمٌ؛ لأنَّها جُعِلت وما عمِلتْ فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو (خمسةَ عشرَ)»[(١)].

إلا أنَّ سيبويه أضاف إلى هذه العلةِ علةٌ أخرى: وهي مخالفتُها للفعل و(إنْ) في الاختصاص بالنكرة، ومخالفتُها في الاستعمال اقتضت مخالفتَها في الحكم، قال سيبويه: «وذلك لأنها لا تُشبه سائرَ ما يُنصب ممَّا ليس باسمٍ، وهو الفعلُ وما أُجرِي مجراه، لأنَّها لا تعملُ إلا في نكرة، و(لا) و(ما) تعمل فيه في موضع ابتداء، فلمَّا خُولِف بها عن حالِ أخواتها خُولِف بلفظِها كما خُولِف بـ(خمسةَ عشرَ)»[(٢)].

ويتَّضحُ مِن هذا أنَّ سيبويه اعتلَّ بعلةٍ مركَّبةٍ في بناء اسم (لا) المفرد النكرة، وهذه العلةُ المركبة هي: التركيبُ، والمخالفة.

وممَّن وافق سيبويه في علة التركيب: الأخفشُ[(٣)]، والمبردُ[(٤)]، فهؤلاءِ يرون أنَّ العلةَ في بناء اسمِ (لا) المفردِ النكرةِ هو تركيب (لا) معها وجعلهما كالاسم الواحد، قياسًا على (خمسةَ عشرَ).

ونسب أبو حيان وغيرُه كالأزهري والسيوطي[(٥)] إلى الرماني أنَّه يرى أنَّ اسم (لا) إذا كان مفردًا نكرةً يكون حكمُه الإعراب، وأنَّ التنوين حُذف منه تخفيفًا لا بناءً، وهذا خلافُ ما نصَّ عليه الرماني في هذا الكتاب؛ لأنَّ كلامَ الرماني في هذه المسألة يوضِّح مذهبَه، الذي هو البناء، حيث يقول: «وبُني (لا رجلَ) على الفتح، ولم يُبنَ على حركةٍ ليست له بحقِّ الإعراب، كما يُبنَى (قبلُ) و(بعدُ)؛ لأنَّه مركَّبٌ من كلمتين، فجرى مجرى (خمسةَ عشر)، في اختيار الفتح لأنَّه أخفُّ»[(٦)]، فهذه العبارةُ واضحةٌ في بيان مذهبه،

=

الشجري ٥٢٨/٢، الإنصاف ص ٣١٠، التبيين ص ٢٩٧، الارتشاف ص ١٢٩٦.

(١) الكتاب ٢٧٤/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤/١-٢٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٥٧/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ص ١٢٩٦، التصريح ٣٤٢/١، الهمع ٤٦٧/١.

(٦) شرح الرماني بتحقيق: د. العريفي ص ٣٤٢.

لا كما قال أبو حيان وغيرُه.

وذهب بعضُ النحويين كابن الشجري، وأبي البركات الأنباري، وابن يعيش، والرضي،[1] إلى أنَّ العلةَ في بناء اسم (لا) المفردِ النكرةِ هي تضمُّنه معنى حرف الاستغراق (مِن)؛ لأنَّه جوابُ لـ(هل مِن رجلٍ في الدار؟)، فوجبَ أنْ يكون الجوابُ مطابقًا للسؤال، فكان قياسُه: لا مِن رجلٍ في الدار، ليكون النفي عامًّا، ثم حُذِفت (مِن) تخفيفًا، وتضمَّن الكلامُ معناها، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَـامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهـا بِسَـيْفِهِ وَقالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[2]

وصحَّحَ هذا الاعتلالَ ابنُ عصفورٍ محتجًّا لذلك بالأكثرية، قال في شرح الجمل: «والصحيحُ الأوَّلُ؛ لأنَّ ما بُني من الأسماء لتضمُّنِه معنى الحرف أكثر ممَّا بُنِي لتركيبه مع الحرف»[3].

وردَّ السيوطي هذا التعليلَ بأنَّ المتضمِّنَ معنى (مِن) هو (لا)، لا الاسم، ونقل عن ابن الصائغ أنه صحَّح علةَ التركيب[4]، بدليلِ زوال البناء عند فصل (لا) عن اسمها[5]، اسمها[5]، نحو: لا في الدارِ أحدٌ، ونحو قوله عز وجل: ﴿لَافِيهَاغَوْلٌ﴾[6].

وفي رأيي أنه لا تعارضَ بين العلتين؛ لأنَّ التركيبَ يقتضي تضمُّنَ معنى الحرف، وقد أشار إلى ذلك الرماني في قوله: «وعمِلَت فيه بغير تنوين لأنَّها مع ما عمِلَت فيه بمنزلة اسمٍ واحد، لتدلَّ على أنها جوابُ ما هذه منزلتُه من قولك: هل مِن رجلٍ في

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٢٩، أسرار العربية ص ٢٤٦، شرح المفصل ١/١٠٥-١٠٦، شرح الكافية ٢/١٥٦.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/٥٤، الجنى الداني ص ٢٩٢، أوضح المسالك ٢/١٣، التصريح ١/٣٤٣، الهمع ١/٤٤٦، شرح الأشموني ٢/٤.

(٣) شرح الجمل ٢/٤٠٧.

(٤) ينظر: الهمع ١/٤٦٧.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٣٦١.

(٦) سورة الصافات الآية ٤٧.

الدار؟ ونحوه، فبُنِيت مع ما عمِلَت فيه»[1].

وعبارة الرماني هذه تؤكد أنَّ التركيبَ هنا يقتضي تضمُّنَ معنى الحرف (مِن)، فلا تعارضَ إذن بين العلتين.

وذهب بعض البصريين كالجرمي[2]، وأبي إسحاق الزجاج[3]، وأبي القاسم الزجاجي[4]، والسيرافي[5]، ومعهم الكوفيون[6]، إلى أنَّ اسمَ (لا) المفردَ النكرةَ معربٌ منصوبٌ، وأنَّ الفتحةَ في (لا رجلَ) وشبهه فتحةُ إعرابٍ لا بناء، وأنَّ التنوينَ حُذِف منه تخفيفًا.

أمَّا الزجاج، والسيرافي فإنَّ الذي دعاهما إلى هذه المخالفة هو إجمالُ قول سيبويه، وفهمهما منه بأنَّ مرادَه أنَّ حركةَ اسمِ (لا) حركةُ إعراب، وأنَّ التنوينَ إنما حُذِف تخفيفًا لتركيبه مع (لا) تركيبَ (خمسةَ عشرَ).

قال السيرافي: «والذي عندي أنَّ الفتحةَ في الاسم بعد (لا) إعرابٌ، وهو مذهبُ سيبويه؛ لأنَّه قال: فتنصبه بغير تنوين، ونصبُها لِما بعدها كنصبِ (إنَّ) لِما بعدها، وتركُ التنوينِ لِما تعملُ فيه لازمٌ»[7].

وأشار الرضيُّ إلى تباينِ الفهمِ من كلام سيبويه بين كلٍّ من الأخفش والمبرد من جهة، والزَّجاج والسِّيرافي من جهة أخرى، حيث قال: «والفتحةُ في (لا رجلَ) عند الزَّجاج والسيرافي إعرابية، خلافًا للأخفش والمبرد وغيرهما، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنَّه قال: «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين»، ثم

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٣٤٣.
(٢) ينظر رأي الجرمي في: الارتشاف ص ١٢٩٦، التصريح ٣٤٢/١، الهمع ٤٦٧/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٩/١.
(٤) ينظر: الجمل ص ٢٣٧.
(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٦/٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، الإنصاف ص ٣١٠، التبيين ص ٢٩٧، ائتلاف النصرة النصرة ص ٥٠، الارتشاف ص ١٢٩٦.
(٧) شرح السيرافي ١٦/٣.

قال: «وإنما ترك التنوين في معمولها لأنهما جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، كـ(خمسةَ عشرَ)»، فأوَّلَ المبردُ قولَه: (تنصبه بغير تنوين)، أنها نصبَتْه أوَّلًا لكنْ بُنِي بعد ذلك، فحُذِف منه التنوينُ للبناء، كما حُذِف في (خمسةَ عشرَ) اتفاقًا.

وقال الزَّجاج: «بل مرادُه أنه معربٌ، لكنَّه مع كونه معربًا مركَّبٌ مع عاملِه لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة)، فحُذِف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بالتركيب مع عامله»[1].

وخطَّأ بعضُ النحويين كابنِ مالك، وابنِ عصفورٍ، والرضي[2] ما ذهب إليه الزَّجاجُ والسيرافي، حيث فنَّد ابنُ مالك في شرحه على التسهيل في كلام طويل ما ذهبا إليه، مفادُ ذلك الكلامِ أنَّ حذفَ التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لوجوهٍ كالمنعِ من الصرف، والتعريف وغيرها، وليس من هذه الوجوه (لا رجلَ) وشبهه، وذلك بالاستقراء من كلام العرب، فتعيَّن بذلك البناء.

وأمرٌ آخر ذكره ابن مالك وهو أنه رُوِي عن العرب: (جئت بلا شيءَ)، بالفتح دون تنوين، كما قالوا: جئت بخمسةَ عشرَ، والجارُّ لا يُلغى ولا يُعلَّق، فثبت البناء بذلك يقينًا.

ثم تعجَّب ابنُ مالك من زعم الزجاج والسيرافي أنَّ ما ذهبا إليه هو مذهب سيبويه، استنادًا إلى قوله في الباب الأوَّل من أبواب (لا): «و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين»، وغفلا عن قوله في الباب الثاني: «واعلم أنَّ المنفيَّ الواحدَ إذا لم يلِ (لك) فإنما يذهب منه التنوين كما أُذهِب من (خمسةَ عشرَ)، لا كما أُذهِب من المضاف»[3]، وقال ابن مالك: «فهذا نصٌّ لا احتمالَ فيه»[4].

وعلَّق ابنُ عصفور عن ما ذهب إليه الزجاج والسيرافي بقوله: «وذلك فاسدٌ؛ لأنها لو كانت إعرابًا لم يجُزْ نعتُ الاسم على اللفظ وعلى الموضع، كما لم يجُزْ ذلك في (إنَّ)

(١) شرح الكافية ١٥٥/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٥٨/٢، شرح الجمل ٤٠٧/٢، شرح الكافية ١٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٣/٢.

(٤) شرح التسهيل ٥٨/٢.

وأخواتها، فدلَّ ذلك على أنها حركةُ بناء»[1].

وقال الرضي: «والأَولى ما ذهب إليه المبردُ وأصحابُه؛ لأنَّ حذفَ التنوين في حال الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناءِ غيرُ معهود، وأيضًا التركيب بين (لا) والمنفي ليس بأشدَّ منه بين المضاف والمضاف إليه، والجارُّ والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين»[2].

والذي يترجَّح عندي أنَّ فهمَ المبرد والرماني وغيرهما لمراد سيبويه هو الصواب؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: قياس سيبويه اسمَ (لا) على مبنيٍّ وهو (خمسةَ عشر)، والمقيسُ يأخذ حكمَ المقيس عليه.

والآخر: أنَّ سيبويه نصَّ على أنَّ اسم (لا) المفرد النكرة بمنزلة المنادى المفرد المعرفة، حيث قال: «فإنَّ النكرة في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء، ولا تعمل (لا) إلا في النكرة، تجعل معها بمنزلة (خمسةَ عشرَ)، فالنكرة هنا بمنزلة المعرفة هناك»[3].

ولعلَّ الراجح من مراد سيبويه هو أنَّ (لا) عمِلت النصب في الموضع، واللفظ مبنيٌّ، وعبَّر عن البناء بقوله: "بغير تنوين"، كما فهمه المبردُ والرمانيُّ وغيرُهما.

أما الكوفيون فذهبوا كذلك إلى أنَّ اسمَ (لا) المفرد النكرة معربٌ منصوبٌ بالفتح دون تنوين، ولكنَّ مذهبَهم هذا لا على فهمهم لكلام سيبويه، وإنما لِعلَلٍ اعتلُّوا بها، نقلَها عنهم أصحابُ كتب الخلاف النحوي[4].

---

(١) شرح الجمل ٢/٤٠٧.

(٢) شرح الكافية ٢/١٥٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٤) ينظر في اعتلالات الكوفيين وحججهم: الإنصاف ص ٣١٠-٣١٤، التبيين ص ٢٩٧-٣٠١، ائتلاف النصرة ص ٥٠-٥١.

**فمِن أبرز اعتلالات الكوفيين:**

العلة الأولى: علة التضمين، وهي تضمُّن الكلامِ معنى الفعل، وذلك لأنَّ الأصلَ في (لا رجلَ في الدار): لا أعلم أو لا أجد، فاكتُفي بـ(لا) من العامل، لأنَّ حذفَ الفعلِ وإبقاءَ عملِه جائزٌ، فلمَّا اكتفوا بـ(لا) من العاملِ نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة.

والعلة الثانية: علةُ الحمل على الأَولى، لأنَّ (لا) بمعنى (غير)، لكون معنى قولهم: (زيدٌ لا عاقلَ ولا جاهلَ) أي: غير عاقل وغير جاهل، و(غير) هنا بمعنى (ليس)، وإذا قلت: قام القوم ليس زيدًا، فمعناه: غير زيدٍ، فلمَّا أشبهت (لا): (غير) و(ليس) وكانت (غير) تجرُّ، و(ليس) تنصب، كان حملُها على (ليس) أَولى؛ لأنها غيرُ جارَّة، وهي مثلُها في النفي، فحُمِلت عليه في النصب.

والعلة الثالثة: علة المخالفة والقياس على المنادى المفرد، لأنهم لما أوْلَوها النكرةَ ومِن شأن النكرة أنْ يكونَ خبرُها قبلها، نصبوا النكرة بغير تنوين لِما حدث فيها من التغيير، قياسًا على المنادى المفرد فإنه عندهم مرفوعٌ بغير تنوين.

والعلة الرابعة: علة القياس على (إنَّ)، حيث إنَّ (لا) نقيضةُ (إنَّ)، لأنَّ (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، وهم يقيسون الشيءَ على ضدِّه كما يقيسونه على نظيره، ولأنَّ (لا) فرعٌ عن (إنَّ) في العمل، نصبت من غير تنوين، لينحطَّ الفرعُ عن درجة الأصل.

هذه أبرز ما ذكره الكوفيون من اعتلالات في هذه المسألة، وقد أجاب عن هذه الاعتلالات جمهور البصريين ومن وافقهم، وذلك على النحو التالي:

أمَّا العلة الأولى –وهي علة تضمُّنِ معنى الفعل– فالجواب عنها: أنه لو كان الفعل مرادًا لكان الاسم مفعولًا، ولو كان الفعل هو العامل لكان الاسم منوَّنًا، إذ لا مُسقِط للتنوين هنا، ودعواهم أنَّ التنوينَ حُذِف للإضافة يبطلها عدمُ الاطِّراد في كل ما يجوز إضافتُه من الأسماء المفردة المنوَّنة، فدلَّ ذلك على فساد هذه العلة.

وأمَّا العلة الثانية –وهي علةُ حملِ (لا) على (ليس)– فالجواب عنها أنَّه لو كان الأمر كذلك للزمهم أن يرفعوا بها على القياس، لأنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى (ليس).

وأمَّا العلة الثالثة –وهي علة المخالفة– لأنهم أَوْلَوها النكرة، ومن شأن النكرة أنْ

يتقدَّمَ خبرُها عليها، فالجواب عنها أنه ليس بين ذلك وبين النصب مناسبة، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يدخلَه التنوين، ولا يُحذف منه؛ لأنَّه اسمٌ معرب، ليس فيه ما يمنعه من الصرف، أمَّا القياس على المنادى المفرد، فإنَّه غيرُ مسلم به لأنَّ حكمه عند البصريين البناء، ولو كان معربًا لما سقط منه التنوين.

وأمَّا العلة الرابعة –وهي علة القياس على (إنَّ)– فالجواب عنها أنَّ ذلك صحيح، ولكن ليس في الإعراب، إذ لو كان في الإعراب لنوِّن اسمُ (لا) كما ينوَّن اسمُ (إنَّ)، وإنما هي محمولةٌ في موضع الإعراب على اسم (إنَّ)، ولولا علة البناء لكان الاسم منصوبًا منوَّنًا، كما في المضاف والشبيه به.

وأمَّا اعتلالهم بحذف التنوين لانحطاط الفرع عن الأصل، فهو فاسدٌ؛ لأنَّ التنوين ليس من عمل (إنَّ) التي هي الأصل، فلا معنى لحذفه مع (لا) التي هي الفرع، لأنَّ الفرع إنما ينحط عن الأصل فيما كان من عمل الأصل، ثم إنَّ انحطاطَ (لا) عن إن قد ظهر في أربعة أشياء:

أحدها: أنَّ (إنَّ) تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة.

والثاني: أنَّ (إنَّ) لا تركَّب مع الاسم لقوَّتها، و(لا) تركَّب مع الاسم لضعفها.

والثالث: أنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجرِّ، و(لا) لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر.

والرابع: أنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند أكثر المحقِّقين.

فقد ظهر بهذه الأشياء انحطاطُ (لا) عن (إنَّ)[1].

والذي يترجَّح لي بعد عرض أقوال الفريقين، هو ما ذهب إليه جمهورُ البصريين، واختاره الرماني، وهو أنَّ اسمَ (لا) المفرد النكرة مبنيٌّ، وبناؤه يكون على ما يُنصب به، وأنَّه في موضع نصب بـ(لا) العاملة عمل (إنَّ)، وذلك للعل التي ذكرها البصريون، ولضعف علل الكوفيين وحججهم في هذه المسألة.

❁❁❁

(١) ينظر ردود البصريين في: الإنصاف ص ٣١٠-٣١٤، التبيين ص ٢٩٧-٣٠١، ائتلاف النصرة ص ٥٠-٥١.

# الفصل الثالث

## العلل النحوية في التعريف والتنكير

**وفيه ثمانية مباحث:**

المبحث الأول: علة اعتبار أسماء الأجناس معرفة.
المبحث الثاني: علة مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.
المبحث الثالث: علة تعريف (بُكرة) و(غدوة).
المبحث الرابع: علة امتناع نداء ما فيه (أل).
المبحث الخامس: علة امتناع توكيد النكرة بالمعرفة.
المبحث السادس: علة وجوب تعريف (البتَّة)، في (لا أفعله البتَّة).
المبحث السابع: علة تنكير (ما) التعجبية.
المبحث الثامن: علة تعريف وتنكير الضمير الغائب العائد إلى نكرة.

## ۞ المبحث الأول:

## علة اعتبار أسماء الأجناس معرفة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «فإن قال قائلٌ: لم جاز أن تكونَ المعرفةُ تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة، وهذا شرطُ النكرة؟.

قيل له: ليس تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة في الوضع الأصلي في اللغة دون استعمال المتكلِّم لها في كلامه، بأنَّه لا يجوز أنْ يستعملَها إلَّا مع العلامةِ المعرِّفة وإنْ لم تكن لفظيةً، فهي إشارةٌ أو ما يقومُ مقامَ الإشارةِ من المقصدِ الخاصِّ إلى الشَّيءِ بعينِه.

... فإنْ قال قائلٌ: فكيف يكون (أسامةُ) معرفةً إذا قال القائل: رأيتُ أسامةَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه؟

قيل له: لأنَّ منزلتَه كمنزلةِ قولِه: رأيتُ الأسدَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه، كأنه قال: رأيتُ الواحدَ من الأسد، فخصَّه بهذا الاسم على هذا المعنى، وصار على شبَه تعريفِ العهد، وعلى شبَهِ تعريفِ الجنس، مِن جهةِ أنَّه يُفهَم منه الاختصاصُ للواحدِ بعينِه من غير تقدُّمِ عهدِه، فهو على جهةِ الجنسِ من هذا الوجه، وهو على شبَهِ العهدِ من جهةِ اختصاصِ الواحد، فهذا الاسمُ على هذا المعنى مِن غير أن يرجعَ إلى جملة الاسم، وإنَّما يُقال: إنَّ الألفَ واللَّامَ تُعرِّف على جهة العهدِ أو الجنس، ويدخل في ذلك شبه أحدِهما، وقد ظهر الدليلُ الواضحُ على ذلك من جهةِ الأسدِ المعرَّفِ بالألف واللام، هي علامةٌ لفظيةٌ، فكذلك (أسامةُ) قد صحبَه علامةُ تعريفِه على هذه الجهة، إلا أنها غيرُ لفظية.

وقولُ العربِ للأسدِ: أسامةُ، وللثَّعلبِ: ثعالةُ، وللذِّئبِ دُأَلانُ، بترك الصَّرفِ دليلٌ على التعريفِ على التفسيرِ الذي بيَّنا.

... فإنْ قال قائلٌ: لِمَ وجبَ في السِّباع والوحوش أن يكونَ لها أسماءُ معرفةٌ، بغير علامةٍ تجري مجرَى الأسماء الأعلام، ولم يجب ذلك لكلِّ شيء؟

قيل له: لِعظَمِ شأن السِّباعِ أشبهت ما يعقِل لِعظَمِ شأنِه بعقلِه، فخُصَّت بأسماءَ

تجري مجرى الأعلامِ كما خُصَّ ما يعقِل بالأسماء الأعلام، مع أنها لمَّا كانت وحشيةً اقتضت أنْ يكونَ التعريفُ الدَّالُ عليها وحشيًّا لمشاكلتِها بحالها على حقيقتها من جهة التشاكل الواقع فيها.

... فإنْ قال قائلُ: فهلَّا وجبَ للسَّباع أسماءُ أعلامٍ (كزيد وعمرو) إذ آثروا أنْ يجعلوا لها المعارفَ على هذه الطريقة؟

قيل له: لا يجب ذلك؛ لاجتماعِ أسبابٍ منها: أنها أنقصُ في عِظَم الشأنِ ممَّا يعقِل، ومنها: قلةُ الحاجةِ للذِّكر لها، والإخبارِ عنها، عن منزلة ما يعقل، ومنها: أنها وحشيَّةٌ، تقتضي معارفَ وحشيةً ليكونَ أدلَّ عليها بالمشاكلة»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني في هذه المسألة بعدة علل:

إحداها: اعتلاله لاعتبار أسماء الأجناس كـ(أسامة) للأسد، و(ثعالة) للثعلب، معارف أعلامًا، وقد اعتلَّ لذلك بالأصل في وضعها، حيث وُضعت أعلامًا على الحقائق الذهنية التي تخصُّ كلَّ جنس، وتميِّزُه عن غيره.

والعلة الثانية: تخصيص هذه الأجناس بأسماء جرت مجرى الأعلام كما خُصص للعقلاء أعلامٌ، واعتلَّ لذلك بعِظم شأن هذه الأجناس، لكونها وحوشًا وسباعًا فشابهت ما يعقل، لعِظم شأنه بعقله، ووجه المشابهة أنَّ كلًّا منهما عظيم.

والعلة الثالثة: هي عدم تخصيص أعلامٍ لأفراد هذه الأجناس، واعتلَّ الرماني لذلك بثلاثة أمور:

الأول: أنها أنقص في عِظم الشأن مما يعقِل.

والثاني: قلَّة الحاجة للذِّكر لها، والإخبار عنها.

والثالث: أنها وحشيةٌ، تقتضي معارفً وحشيةً تشاكل حقيقتها.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري. ص١٢٩٠-١٢٩٣، ١٢٩٧.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عمَّا يسمَّى بالعلَم الجنسي، وهو العلَم الذي وُضع لبعض الأجناس التي لا تُؤْلف غالبًا كالسباع والوحوش[1]، واعتلَّ الرماني بصحة اعتبار هذه الأسماء معارف أعلامًا بالأصل في وضعها، فإنَّ الأصلَ في وضعها هو أنها وُضعت للحقيقة الذهنية، التي لا يمكن أن يوجد مثلُها اثنان في الذهن، وهي للجنس بأسره، نحو: أسامةُ أجرأ من الضبع، وإنما يجوز إطلاقه على الواحد من آحاد ذلك الجنس لوجود تلك الحقيقة فيه، نحو: هذا أسامةُ مقبلًا، حيث إنَّ كلَّ أسدٍ أسامةُ، فجاء التعدُّد ضمنًا لا أصلًا.

ولعل ما ذهب إليه الرماني مأخوذٌ من كلام سيبويه حيث قال في باب (مِن المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعًا في الأمَّة): «وإذا قلت هذا أبو الحارث، فأنت تريدُ هذا الأسدَ، أي هذا الذي سمعتَ باسمِه، أو هذا الذي عرفتَ أشباهَه، ولا تريد أنْ تشيرَ إلى شيء قد عرَفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيدًا، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ مِن أمَّته له هذا الاسم، فاختصَّ هذا المعنى باسمٍ كما اختصَّ الذي ذكرنا بزيد، لأنَّ الأسدَ يتصرَّف تصرُّفَ الرجلِ، ويكون نكرةً، فأرادوا أسماءَ لا تكون إلا معرفةً وتلزم ذلك المعنى»[2].

وفسَّر هذا الكلام ابنُ الحاجب في شرحه على المفصل، بأنَّ هذه الألفاظَ موضوعةٌ للحقائق المعقولة المتَّحدة في الذهن، ومثله المعهود في الذهن بينك وبين المخاطب، وإذا صح أنْ يوضعَ اسمٌ بالألف واللام للمعهود الذهني، فلا بُدَّ في أنْ يوضعَ العلمُ له، وإذا تحقَّق أنه لمعهودٍ في الذهن فإذا أطلقوه على الواحد في الوجود فإنما أرادوا به الحقيقة في المعقولة في الذهن، وصح إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة فيه، وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه، والفرق بين قولك أسد وأسامة: أن أسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة الموضوعة في الذهن، فإذا أطلَقت أسدًا على واحدٍ أطلقتَه على أصل وضعه، وإذا أطلقتَ أسامةَ على الواحد فإنما

(١) ينظر: شرح المفصل ١/٣٥، توضيح المقاصد ١/٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٩٤.

أردت الحقيقةَ ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدُّدُ، فجاء التعدُّدُ ضِمنًا لا مقصودًا باعتبار أصلِ الوضع[1].

ويرى الرماني أنَّ أسماءَ الأجناس هذه معارفُ على الحقيقة لا نكرات، وأنها في أصل وضعِها في اللغة لا تجري على كلِّ واحد من الأمَّة، دون استعمالِ المتكلمِ لها في كلامه، حيث يقول: «فإن قال قائل: فلِمَ لا يجوز أن يكون هذا الاسمُ الذي يصلح لكلِّ واحدٍ من الأمة نكرةً في الحقيقة، وإنْ عُوملَ في اللفظ معاملةَ المعرفة؟.

قيل له: لا يجوز ذلك؛ لأنها على حدِّ المعرفة وحقيقتها، وراجعةٌ إلى الأصل المنعقد فيها، لأنَّ حقيقةَ المعرفة من الأسماء: هو الدالُّ على الشيء بعينه من غير شِركة، وحقيقةُ النكرة من الأسماء: هو الاسم الدالُّ على واحدٍ من جماعةٍ بغير عينه على شركة فيه»[2].

ويقول كذلك: «ولا يجوز أن يدخل على هذه الأسماء ما يدخل على النكرات من الألف واللام، و(كلٌّ) و(رُبَّ)، وما جرى هذا المجرى؛ لأنها معارف على الحقيقة»[3].

فالرماني إذن يرى بأنَّ أسماءَ هذه الأجناس معارفُ على الحقيقة، لا نكرات؛ لأنها وُضعت في الأصل على شيءٍ بعينه من غير شركة، وهو الحقيقة الذهنية التي تميِّزُ كلَّ جنسٍ عن غيره.

واستشكل ابن الحاجب اعتبار هذه الأسماء معارفَ أعلامًا، حيث قال: «هذا الفصل يرِدُ إشكالًا على حدِّ العَلَم؛ لأنَّ حدَّ العَلَم: هو الموضوعُ لشيءٍ بعينه غير متناولٍ ما أشبهه، وهذا وُضع لشيءٍ ولِما أشبهه، فقد فقدت منه الحقيقة العَلَمية».

وأُجيب عن ذلك بأجوبة، منها:

أنَّه موضوعٌ للجنس بأسره، وإذا كان موضوعًا للجنس بأسره فهو غير متناول ما أشبهه، ولو كان الأمر كذلك لكان الجواب مستقيمًا، ولكنه موضوعٌ للجنس بكماله،

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٣-٨٤.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري. ص ١٢٩٠-١٢٩١.

(٣) المرجع السابق.

وموضوعٌ لكلِّ واحدٍ من آحاده، فإذا وُضع لكلِّ واحدٍ من آحاده فهو وجه الإشكال.

والجوابُ المرضيُّ فيه أن يقال: إنَّ العربَ وضعت هذه الألفاظ وعاملتها معاملةَ الأعلامِ في منع الصرف، فلمَّا اجتمع فيه مع العلمية علةٌ أخرى، ومُنع دخولُ الألف واللام والإضافة، فلا بُدَّ من التخيل في تقديرها أعلاما»[1].

في حين يرى كثيرٌ من النحويين كابن يعيش، والرضي، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، والأزهري[2]، أنَّ أسماءَ الأجناس معارفُ لفظيةٌ، لا حقيقية، ومن الأدلة على أنها معارف أعلام: امتناعُ صرفِ ما وُجد فيها عللُ المنع من الصرف، نحو: (أسامة) و(ثعالة)، لعلَّتَي العلمية والتأنيث، و(دُأَلان) لعلَّتَي العلمية وزيادة الألف والنون، وكذلك امتناع دخول (أل) التعريف عليها، فلا يقال: الأسامة، وكذلك: مجيء الحال منها، نحو: هذا أسامةُ مقبلًا، ورأيت ثعالةَ موليًّا، ومن الأدلة أيضًا: جواز الابتداء بها، نحو: أسامةُ أجرأُ من ثعالة[3].

إلا أنَّ تعريفها كما قال هؤلاء النحاة أمرٌ لفظي، أمَّا من جهة المعنى فهي نكراتٌ وذلك لشياعها في كلِّ واحدٍ من الجنس، وعدمِ اختصاصِها شخصًا بعينه دون غيره.

ويرى كلٌّ من أبي حيان والمرادي[4] بأنَّ هذه الأسماء إنما يُطلق عليها معارف من باب المجاز؛ لأنها داخلة تحت حدِّ النكرة، ولكن لما وُجد فيها أحكام المعارف أُطلق عليها معارف مجازًا.

ولعلَّ في كلام الرماني ما يشير إلى ما ذهب إليه هؤلاء النحويون حين عبَّر عن هذه الأسماء بما جرى مجرى الأعلام، أي أنها ليست أعلامًا حقيقية، لِعدم اختصاصِها شخصًا دون غيره، وبذلك لا يكون هناك فرق في الأقوال.

والأمر الثاني الذي اعتلَّ له الرماني هو تخصيص هذه الأجناس بأسماءَ جرت مجرى

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٢-٨٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل١ /٣٥، شرح الكافية١ /٤٩٨، التذييل ٢/١٠٨، توضيح المقاصد ١/٤٠١، أوضح المسالك ١/١٣٢، التصريح ١/١٣٨.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: التذييل ٢/١٠٨، توضيح المقاصد ١/٤٠١.

الأعلام، كما خُصِّص للعقلاء أعلامًا، واعتلَّ لذلك بعلة المشابهة، بين هذه الأجناس والعقلاء، ووجه المشابهة أنَّ كلًّا منهما عظيم، حيث إنَّ عِظم شأن هذه الأجناس، لكونها وحوشًا وسباعًا، فشابهت ما يعقل، لعِظم شأنِه بعقله.

فالرماني يرى بأنَّ هذه الأجناس أشبهت العقلاء في العظمة، إلا أنَّ عظمتها في كونها وحوشًا وسباعًا، بينما عظمة العقلاء في عقولهم، ولهذه المشابهة أُعطيت هذه الأجناس أعلامًا، كما أُعطي العقلاء، وقد تفرَّد الرماني بهذا التعليل -على حسب علمي- وهو تعليلٌ لا يخلو من إنعامِ النظر في حقائق هذه الأجناس، ومشابهتها للعقلاء في جانب العظمة، إلا أنَّه مخالف لما اعتلَّ به جمهور النحويين في تخصيص هذه الأجناس بالأعلام، حيث اعتلوا لذلك بعلة العِوض[1]؛ لأنَّ هذه الأجناس لا يحتاج فيها إلى وضع الأعلام لأشخاصها؛ لكونها ليست مقيمةً مع الناس، فلا حاجةَ للفصل بين أعيانها، فعُوِّضت عن ذلك بوضع الأعلام للفصل بين أجناسها.

قال السيرافي: «وما لا يألفه الناس لا يخصُّون كلَّ واحدٍ منها بشيءٍ دونَ غيره، يحتاجون من أجله إلى تسميته، فصارت التسميةُ للجنسِ بأسرِه، فيصير الجنسُ في حكمِ اللفظِ كالشخص، فيجري (أسامةُ) وسائرُ ما ذكره من الأسماءِ المفردةِ مجرى زيدٍ، وعمرٍو، وطلحة»[2].

وقال بدر الدين ابن الناظم: «الأجناس التي لا تؤلَف كالسباع والوحوش وأحناش الأرض، لا يحتاج فيها إلى وضع الأعلام لأشخاصها، فعُوِّضت عن ذلك بوضع العلَم فيها للجنس»[3].

والذي يظهر لي أنَّ كِلا الاعتلالين صحيحٌ، وأنَّ الجمعَ بينهما أَولى وأكمل، فعلَّةُ العِوض ظاهرةٌ، وذلك لِعدم الحاجة إلى أعلام تميِّزُ أفرادَها، ولولا أنَّ هذه الأجناس لها نصيبٌ من العظَمة لكونها وحوشًا وسباعًا لَمَا عُوِّضت بهذه الأعلام، ولَبقِيَت كسائر

(١) ينظر: المقتضب ٤/٤٥، شرح السيرافي ٢/٤٢٢، شرح المفصل ١/٣٥، شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١.

(٢) شرح السيرافي ٢/٤٢٢.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٣١.

الأجناس دون أعلام.

أمَّا الأمرُ الثالث الذي اعتلَّ له الرماني فهو: عدمُ تخصيصِ أعلامٍ لأفراد هذه الأجناس، واعتلَّ لذلك بثلاث علل:

العلة الأولى: أنها أنقصُ في عِظم الشأن ممَّا يعقِل.

والثانية: قلةُ الحاجة للذِّكر لها، والإخبار عنها.

والثالثة: أنَّها وحشيَّةٌ، تقتضي معارفَ وحشيَّةً تُشاكل حقيقتها.

والرماني في العلة الأولى يريد أنْ يقرِّرَ علة المشابهة بين هذه الأجناس والعقلاء في العظَمة، حيث جعل علَميَّة الأجناس فرعًا عن علَمية العقلاء، ولا بُدَّ أنْ ينحطَّ الفرعُ عن درجة الأصل، فجُعِلت العلميةُ لأفراد العقلاء، في حين لم تخصَّص لأفراد هذه الأجناس، بل جُعِلت للجنس بأسره؛ لنقصها في العظَمة عن العقلاء.

وهذه العلة تفرَّد بها الرماني كذلك، ولعلَّ الذي اضطرَّ الرماني إلى التعليل بهذه العلة هو القولُ بالمشابهة في تعليله السابق في تخصيص هذه الأجناس بأسماءَ جرت مجرى الأعلام.

واعتلَّ الرماني كذلك بمشاكلة هذه الأعلام لطبيعة تلك الأجناس، حيث اقتضت وحشيَّةُ تلك الأجناس التسميةَ بأسماءَ تشاكلها؛ لتدلَّ عليها، وهذه العلة في نظري لا تناسب الكلامَ على عدم تخصيصِ أعلامٍ لأفرادِ هذه الأجناس، بل تناسب القولَ في معاني هذه الأعلام، وليس الحديثُ عنها في هذا السياق.

والذي يظهر لي أنه لا حاجةَ للاعتلال بالعلتين الأخيرتين؛ وذلك للاستغناء عن العلة الثانية بالعلة الأولى، ولعدم مناسبة العلة الثالثة.

وكان الأولى بالرماني أن يكتفي بعلةِ عدم الحاجة؛ وذلك لأنَّه اعتلَّ لتخصيصِ الإبلِ، والخيلِ، والغنمِ بأعلامٍ بالحاجة إلى ذلك، حيث قال: «فإنْ قال: فلِمَ جاز أنْ تختصَّ الخيلُ، والإبلُ، والغنم بأسماءَ أعلامٍ وليس لها عِظمُ شأنِ السِّباع، ولا فصيلة ما يعقلُ بعقله؟.

قيل له: للحاجةِ إلى كثرةِ الإخبار عنها، والذِّكر لها»[1].

والتعليلُ بعدم الحاجة هو تعليل سيبويه والجمهور، قال سيبويه: «وإنما منَع (الأسدَ) وما أشبهه أن يكونَ له اسمٌ معناه معنى (زيد)؛ أنَّ الأسدَ وما أشبهها ليست بأشياءَ ثابتةٍ، مقيمةٍ مع الناس فيحتاجوا إلى أسماءَ يعرفون بها بعضًا من بعض، ولا تُحفظ حُلاها كحفظ ما يثبُت مع الناس ويقتنونه ويتَّخذونه، ألا تراهم قد اختصُّوا الخيلَ والإبلَ والغنمَ والكلابَ وما تثبُت معهم واتخذوه، بأسماء كزيدٍ وعمرٍو»[2].

وقال المبرد: «فالجواب فيه: أنَّ هذه أشياءَ ليست مقيمةً مع الناس، ولا ممَّا يتَّخذون ويقتنون، كالخيلِ والشاءِ ونحو ذلك، فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضِها بعضٍ، وإنما يريدون أنْ يفصِلوا بين جنسٍ وجنسٍ، ولو كانت ممَّا يُقيم معهم، لفصلوا بين بعضها وبعضٍ، وكان مجراها كمجرى الناس»[3].

فاقتصار الجمهور على هذه العلة -في نظري- أَولى ممَّا أضافه الرماني من الاعتلالِ بعلةِ النقصِ والمشاكلة.

❁❁❁

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري. ص ١٢٩٧.

(٢) الكتاب ٢/٩٤.

(٣) المقتضب ٤/٤٥.

## المبحث الثاني:

## علةُ مجيءِ اسمِ (كان) نكرةً، وخبرِها معرفةً.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقسمةُ الاسمِ والخبرِ في (كان) على أربعةِ أوجهٍ: أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو يكون الأوَّلُ معرفةً، والثاني نكرةً، أو يكون الأوَّلُ نكرةً، والثاني معرفةً.

وحقُّه أنَّ الاسمَ المعرفةُ، والخبرَ النكرةُ؛ لأنَّه الأصلُ فيما يقع به الفائدة، فإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيَّهما شئتَ جعلتَه الاسمَ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ، إلَّا أنْ تعرِض علةٌ، وكذلك سبيلُ النكرتين في النفي، كقولك: ما كان إنسانٌ مَلَكًا، وما كان مَلَكٌ إنسانًا.

فأمَّا جعْلُ الاسمِ نكرةً، والخبرِ معرفةً فهو قلبُ ما ينبغي أنْ يكونَ عليه الكلامُ، وقد جاء في الشعر:

كَـأَنَّ سُـلَافَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهـا عَسَـلٌ وَمَـاءُ[1]

فأمَّا قول الشاعر:

فَإِنّـكَ لَا تُبَـالِي بَعْـدَ حَـوْلٍ أَظَـبْيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أَمْ حِمَـارُ[2]

---

(١) البيت من الوافر، لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه ص ٧.

والسلافة أوَّل ما يسيل من ماء العنب، ويُقصد به الخمر.

ويروى البيت: يكون مزاجُها عسلًا وماءُ، برفع (مزاجها)، ونصب (عسلًا) على شرط الباب، ورفع (ماءُ) حملًا على المعنى، أي: ومازجه ماءُ، ويروى كذلك برفعهما، واسم (يكون) ضمير الشأن، وجملة (مزاجُها عسلٌ) خبرها.

والبيت من شواهد: الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٢/٤، الأصول ٨٣/١، شرح المفصل ٩٣/٧، شرح التسهيل ٣٥٦/١، شرح الكافية ٢٠٧/٤، الارتشاف ص ١١٧٨، المغني ٣٧١/٥، الخزانة ٢٢٤/٩.

(٢) البيت من الوافر، لخداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١.

وهو من شواهد: المقتضب ٩٤/٤، شرح السيرافي ٣٠٥/١، شرح المفصل ٩٤/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٠/١، شرح الكافية ٢٠٨/٤.

فسيبويه يحمله على أنَّه جعل الاسمَ النكرةَ، والخبرَ المعرفةَ، وكذلك قول أبي قيس بن الأسلت[1]:

أَلَا مَـنْ مُبْلِـغٌ حَسَّـانَ عَـنِّي أَسِـحْرٌ كَـانَ طِبَّـكَ أَمْ جُنُـونُ[2]

وأبو العباس يخالفُه في هذا، ويقول: إنَّ (كان) فيها ضميرٌ معرفةٌ، واسمُها وخبرُها معرفة أيضًا، فهو من بابِ ما اسم (كان) وخبرها كلاهما معرفةٌ.

والذي عندي أنَّ هذا لا يقدح في مذهب سيبويه؛ لأنَّ (كان) مضمرةً قد رُفع فيها النكرةُ المذكورةُ بعد ألف الاستفهام، ونُصب المعرفةُ بتقدير: أكان ظبيٌ أمَّكَ، ثم فسَّر ذلك بـ (كان) المذكورة، فقد صحَّ شاهدُه على ما ذهب إليه، إذ كان هذا التقدير لا بُدَّ للجميع أن يرجِعا إليه.

وقال الفرزدق:

أَسَـكْرَانُ كَـانَ ابْـنَ الـمُرَاغَةِ إِذْ هَجَـا تَمِيمًـا بِجَـوْفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِرُ[3]

فهو على قياس ما ذكرنا، وأكثرُهم ينشده:

أَسَكْرَانَ كَانَ ابْنُ الـمُرَاغَةِ

على ما هو وجهُ الكلام، ويرفع: (أمْ متساكرُ)، على قطعٍ وابتداء، كأنَّه قال: أمْ

---

(١) هو أبو قيس بن الأسلت الأوسي الأنصاري، من شعراء الأوس، واسمه مختلف فيه، فقيل: فقيل: صيفي، وقيل: الحارث، وقيل: عبد الله بن عامر، وكان يتهاجى مع حسان بن ثابت رضي الله عنه، إذ كان حسان من الخزرج، (ت ١هـ ). ينظر في ترجمته: معجم تراجم الشعراء ص ٥٨.

(٢) البيت من الوافر، في ديوانه ص ١٩.

وهو من شواهد: الكتاب ٤٩/١، شرح السيرافي ٣٠٥/١، شرح الكافية ٢٠٨/٤، الخزانة ٢٩٥/٩.

(٣) البيت من الطويل، في ديوان الفرزدق ص ٤٨١.

وهو من شواهد: الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٣/٤، شرح السيرافي ٣٠٥/١، الخصائص ٣٧٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٤/١.

هو متساكرُ»[1].

**اعتلال الرماني:**

ذكر الرماني أنَّ الأصلَ في باب (كان) إذا اجتمع فيه معرفةٌ ونكرةٌ: أن يكون الاسمُ المعرفةَ، والخبرُ النكرةَ؛ لأنَّه الأصلُ فيما يقع به الفائدة، نحو: كان زيدٌ قائمًا.

إلا أنَّه قد يُجعل الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً على سبيل القلب في الكلام، ولا يكون إلا في ضرورة الشعر، وصحَّح الرماني استشهادَ سيبويه على القلب بقول الشاعر:

فَإِنّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وبقول الشاعر كذلك:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ

وردَّ اعتراضَ المبردِ عليه: بأنَّ اسمَ (كان) هو الضمير، وهو معرفة، فلا يوجد قلبٌ في الكلام؛ لأنَّ التقديرَ عند الرماني: أكان ظبيٌ أمَّك، وأكان سحرٌ طبَّك.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن قسمةِ الاسمِ والخبرِ في باب (كان)، وذكر أنها تكون على أربعة أوجه: إمَّا أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو يكون الاسمُ معرفةً، والخبرُ نكرةً، أو يكون الخبرُ نكرةً، والاسمُ معرفةً.

ويرى الرماني أنَّ الأصل أن يكون الاسمُ المعرفةَ، والخبرُ النكرةَ؛ لأنَّه الأصل فيما يقع به الفائدة، نحو: كان زيدٌ قائمًا، ولأنهما في حكم المبتدأ والخبر، أمَّا إذا تساوى الاسم والخبر تعريفًا أو تنكيرًا، فإنك بالخيار في جعلِ أيِّهما شئتَ الاسمَ، والآخرِ الخبرَ، وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويه والجمهور[2]، وذهب كلٌّ من ابنِ عصفور، وأبي حيان، وابنِ هشام[3] إلى أنه إذا اجتمع معرفتان فلا يخلو من أنْ يستويا

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢١٩-٢٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٨٩/٤، الأصول ٨٣/١، الإيضاح ص ٩٩، شرح السيرافي ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣٨٧/١-٣٨٨، التذييل ١٧٨/٤-١٧٩، المغني ٣٦٦/٥-٣٦٧.

في التعريف، أو يكون أحدُهما أعرفَ من الآخر، فإن كان أحدُهما أعرفَ من الآخرِ فإنك تجعل الذي هو أعرف الاسمَ، والذي هو أقلُّ تعريفًا هو الخبر، نحو: كان زيدٌ صاحبَ الدار، لأنَّ العلَم أعرفُ من المضاف إلى ما فيه (أل)، إلَّا المشار فإنه يُجعل الاسمَ، وغيرُه من المعارف الخبرَ، فتقول: كان هذا أخاك، اعتنت له العربُ لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة.

أمَّا إذا تساوت المعرفتان في التعريف جاز أن تجعل أيَّهما شئتَ الاسمَ، والآخر الخبرَ، نحو: كان زيدٌ أخا عمرٍو، وكان أخو عمرو زيدًا، لأنَّ المضافَ إلى العلَم في رتبة العلم.

وإذا اجتمع نكرتان فإنْ كان لكلٍّ واحدٍ منهما مسوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة جعلتَ أيَّهما شئت الاسمَ، والآخرَ الخبرَ، نحو: أكان رجلُ قائمًا؟ وأكان قائمٌ رجلًا؟ وإن كان لأحدِهما مسوِّغٌ، والآخرُ لا مسوِّغَ له، فالذي له مسوغٌ هو الاسمُ، والآخرُ الخبرُ، نحو: كان كلُّ أحدٍ قائمًا، ولا يجوز: كان قائمٌ كلَّ أحدٍ.

ومنع الرماني أنْ يُجعل الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً، إلَّا في ضرورة الشعر، على سبيل القلب، واستشهد له بقول الشاعر:

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فالمعرفةُ (مزاجَها) الخبرُ، والنكرةُ (عسلٌ) الاسمَ.

والرماني في هذه المسألة موافقٌ لما ذهب إليه سيبويه والجمهور[1]، وهو منعُ مجيءِ اسمِ (كان) معرفةً وخبرها نكرةً، قياسًا على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز جعلُ النكرةِ مبتدأً، والمعرفةِ خبرًا في: (منطلقٌ زيدٌ)، كذلك لا يجوز: كان منطلقٌ زيدًا، فإن جاء شيءٌ على عكس ذلك فهو من القلب الذي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

قال سيبويه: «ولا يُبدأ بما يكون فيه اللَّبس، وهو النكرة، ألَا ترى أنك لو قلتَ: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنتَ تُلبس، لأنَّه لا يُستنكَر أن يكون في

(١) ينظر: الكتاب ٤٨/١، المقتضب ٩١/٤، الأصول ٨٣/١، الإيضاح ص ٩٨، شرح السيرافي ٣٠٥/١، شرح المفصل ٩١/٧.

الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أنْ يبدؤا بما فيه اللَّبْس، ويجعلوا المعرفةَ خبرًا لِما فيه هذا اللَّبس.

وقد يجوز في الشِّعر، وفي ضعفٍ من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعلٌ، بمنزلة (ضربَ)، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيدًا وجعلته خبرًا، أنَّه صاحبُ الصفة، على ضعفٍ من الكلام»[1].

فسيبويه يجيز القلب في ضرورة الشعر، ويضعِّفُه في اختيار الكلام، واعتلَّ لمجيئه في الشعر بعلتين:

الأولى: قياسهم (كان) على (ضربَ)، لكونها فعلًا، ويجوز أنْ يكون فاعلُ (ضربَ) نكرةً، ومفعولُه معرفةً.

والثانية: أنَّ الاسمَ في باب (كان) هو الخبر، لأنك إذا قلت: كان قائمٌ زيدًا، فـ(زيدٌ) هو القائم الذي قد نكَّرته، فتعرف المنكورِ بتعريفِك زيدًا، إذ كانا لشيءٍ واحد، فكأنَّك تعرِّفُ المخبَر عنه بتعريف خبرِه[2].

واستشهد سيبويه على القلب بقول الشاعر:

فَإِنّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وبقول الشاعر كذلك:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ

وبقول الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الْمُرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

وبقول الشاعر:

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وذكر الرماني أنَّ المبرِّدَ خطَّأَ سيبويه في استشهاده بالبيتين الأولين؛ لأنَّ اسمَ (كان) ضميرٌ يعود إلى هذه المرفوعات، والضميرُ معرفة، وليس فيها قلب، لكون اسمِها وخبرِها

(١) الكتاب ١/٤٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/٣٠٥.

معرفةً.

أمَّا البيت الأخير، فإنه جعل (مزاجَها) خبرَ (يكون)، و(عسلٌ) اسمَها، وهو مطابقٌ لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه[1].

وأجاب الرمانيُّ المبردَ عن سيبويه بأنَّ (أظبيٌ) و (أسحرٌ) و(أسكرانُ) مرفوعةٌ بـ(كان) المضمرة، و(كان) الثانية تفسيرٌ لها، ويكون اسم كان الذي أراده سيبويه هو هذه الأسماء وليست ضمائرها، وصحَّ بذلك استشهاد سيبويه بهذه الأبيات، ثم رأى الرماني أنه لا خلاف بينهما حينئذ، لأنه لا بُدَّ لهما من الرجوع إلى هذا التقدير، وهو: أكان ظبيٌ أمَّك، وأكان سحرٌ طبَّك، وأكان سكرانُ ابنَ المراغة.

وتبع الرماني في نسبة هذه المخالفة إلى المبرد كلٌّ من: ابن يعيش، والرضي، وأبي حيان[2]، في حين أني وقفت على كلام المبرد في كتابه المقتضب، فلم أجد له مخالفةً لسيبويه في استشهاده بهذه الأبيات، بل إنَّه استشهد بهذه الأبيات كما فعل سيبويه، وجعلها من ضرورة الشعر، حيث قال: «واعلم أنَّ الشعراء يضطرُّون، فيجعلون الاسمَ نكرةً، والخبرَ معرفةً، وإنما حملَهم على ذلك معرفتُهم أنَّ الاسمَ والخبرَ يرجعان إلى شيءٍ واحد»[3]، ثم استشهد المبرد بقول الشاعر:

فَإِنّـكَ لَا تُبَـالِي بَعْـدَ حَـوْلٍ أَظَـبْيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أَمْ حِمَـارُ

وبقول الفرزدق:

أَسَـكْرَانُ كَـانَ ابْـنَ الـمُرَاغَةِ إِذْ هَجَـا تَمِيمًـا بِجَـوْفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِرُ

واستشهادُ المبردِ بهذين البيتين يؤكِّد موافقتَه لسيبويه، وعدمَ مخالفتِه له في ذلك، وهذا يرجِّح أنَّ المعترضَ على سيبويه ليس المبردُ، إذ لو كان المبرد لما استشهد بتلك الأبيات، ثم إنَّ السيرافي نقل الاعتراض على سيبويه على النحو الذي ذكره الرماني لكن دون أن ينسبه إلى المبرد، بل عزاه إلى جماعةٍ دون التصريح بأسمائهم[4]، إلا أن يكون

(١) شرح السيرافي ٣٠٦/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٧، شرح الكافية ٢٠٨/٤، التذييل ١٩٣/٤.

(٣) المقتضب ٩١/٤.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣٠٥/١.

المبرد اعترض عليه في كتاب آخر.

ثم أجاب السيرافي عن هذا الاعتراض بأحد جوابين:

الأول: أنَّ ضميرَ النكرةِ لا يستفيد منه المخاطبُ أكثرَ من النكرة، فيكون حكمُه حكمَ النكرة، ولا فرق عندَه بين: (قائمٌ كان زيدًا) و(كان قائمٌ زيدًا).

أمَّا الجوابُ الثاني: فهو أنَّ (ظبي) اسمُ (كان) المضمرةِ قبلها، و(كان) الثانيةُ تفسيرٌ لها، ويكون اسمُ (كان) الذي أراده سيبويه (ظبي)[1].

ويترجَّح أن تكون موافقةُ المبردِ لسيبويه في أنَّ ضميرَ النكرةِ يأخذُ حكمَها في التنكير، لا على التقدير الذي ذكره الرماني؛ لأنَّه نُقل عن سيبويه هذا القول[2]، ولم يُبدِ المبردُ مخالفتَه فيه.

وممَّن وافق السيرافي والرماني في تقدير (كان) المحذوفة، وتفسيرِها بـ (كان) الظاهرة، ابن جنِّي في كتابه الخصائص، حيث قال: «ألا ترى أنَّ تقديرَه: أكان سكرانَ ابنُ المراغة، فلمَّا حُذف الفعلُ الرافعُ فسَّره بالظاهر»[3].

ولا يخلو كِلا الجوابين السابقين من الاعتراضات، حيث اعترض ابنُ يعيش[4] وغيرُه، على تقدير الرماني بأنَّ الاسمَ إذا وقع بعد همزة الاستفهام فارتفاعُه بالابتداء، ولا يحسُن ارتفاعُه بفعلٍ محذوفٍ إلَّا مع (هل)، ورُدَّ على هذا الاعتراض كما ذكر الرضي بأنَّ همزةَ التسويةِ بعد (سواء) و(لا أبالي) لا تدخل إلا على الفعل[5].

أمَّا الجوابُ الذي ذكره السيرافي وهو أنَّ ضميرَ النكرة يأخذ حكمَها، فقد اعتُرِض عليه بأنَّ الضميرَ الراجعَ إلى النكرة معرفةٌ، بدليل وقوعِه مبتدأً، نحو: ضربت رجلًا وهو راكبٌ، والدليلُ على أنَّ ضمائرَ النكراتِ معارفُ كونُها لا تُوصف، وهي تؤكَّد[6].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣٠٥/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣٠٦/١، شرح المفصل ٩٥/٧، شرح الكافية ٢٠٩/٤.

(٣) الخصائص ٣٧٥/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢٠٨/٤-٢٠٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٠٨/٤-٢٠٩، التذييل ١٩٣/٤.

ورُدَّ كذلك على هذا الاعتراض بأنَّ الضميرَ إذا عاد إلى نكرة مختصَّةٍ بوجهٍ فهو معرفةٌ، نحو: جاءني رجلٌ فضربتُه، وإلا فهو نكرة، نحو: أرجلٌ ضربتَه أم امرأةٌ، والنكرات المفسِّرة في الأبيات السابقة غير مختصَّة، فالضمائر إذن نكرات(١).

أمَّا قول الشاعر:

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فقد رأى السيرافي أنَّ في هذا البيت ما يسهُل جعلُ النكرةِ اسمًا من جهة المعنى؛ لأنَّ (عسلًا) والعسل بمعنى واحد، إذ ليس يدلُّ واحدٌ منهما على شيءٍ بعينه، وإنما يُراد به الجنس، فلا فرق بين قولك: العسل، وبين قولك: عسل(٢).

وضعَّف هذا القولَ الجرجانيُّ في شرحه على الإيضاح، فقال: «ووجهُ ضعفِه أنَّ الداخل عليه الألفُ واللَّامُ وإنْ كان بمنزلة العاري منهما، في أنَّه لا يدلُّ على العين، فإنَّ الألفَ واللامَ للتعريف، جنسًا كان أو عهدًا، يدلُّك على ذلك أنَّك تقول: أخذتُ من العسلِ الحلوِ مُزَّه، ولا تقول: من العسلِ حلوٍ، ولو كان مجراهُما واحدًا لوجب أن يستويا في الوصف، فيُوصف كلُّ واحدٍ منهما بالنكرة، فلمَّا لم يكن ذلك علِمت أنَّ العسلَ له حظٌّ من التعريفِ ليس لِـ(عسلٍ)»(٣).

ونقل ابنُ هشام عن ابنِ أسد(٤)، وكذلك البغداديُّ عن أبي البقاء(٥) أنَّ (يكون) هنا زائدةٌ، وخطَّأ ذلك ابنُ هشام؛ لأنها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياسٍ، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك(٦).

ولا خلافَ بين النحويين في أنَّ القلبَ جائزٌ في ضرورة الشعر، إنما الخلافُ في جوازه في اختيار الكلام، فالرماني والجمهورُ يمنعون القلبَ في اختيار الكلام، ويقصِرونه

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/٢٠٩.
(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/٣٠٦.
(٣) المقتصد ١/٤٠٤.
(٤) ينظر: المغني ٦/٧١٠.
(٥) ينظر: الخزانة ٩/٢٢٤.
(٦) ينظر: المغني ٦/٧١٠.

على الضرورة الشعرية، في حين خالفهم في ذلك بعض النحاة كابن مالك، والرضي[1]، حيث ذهبا إلى جواز القلب في اختيار الكلام، واعتلَّ كلٌّ من ابنِ مالك، والرضي لجواز ذلك بعلة عدم اللَّبس في بابي (كان) و(إنَّ) لاختلاف إعراب الجزأين، واشترطا لجواز ذلك حصولَ الفائدةِ، وزاد ابنُ مالك: أن تكون النكرةُ غيرَ صفةٍ محضةٍ، حيث قال: «ولمَّا كان المرفوعُ هنا مشبَّها بالفاعل، والمنصوبُ مشبَّهًا بالمفعول، جاز أن يُغني هنا تعريفُ المنصوبِ عن تعريفِ المرفوعِ، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرطِ الفائدة، وكونِ النكرةِ غيرَ صفةٍ محضةٍ، فمن ذلك قولُ حسَّانَ رضي الله عنه:

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فجعل مزاجَها وهو معرفةٌ خبرَ (كان)، وعسلَ اسمَها وهي نكرةٌ، وليس القائل مضطرًّا؛ لتمكُّنِه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ، فيجعل اسمَ (كان): ضميرَ (سلافة)، و(مزاجُها عسلٌ): مبتدأٌ وخبرٌ، في موضع نصب بـ(كان)، ومثله قول القَطامي[2]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقَفٌ مَنْكِ الْوَدَاعَا[3]

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًّا، لتمكُّنِه من أن يقول: ولا يكُ موقفي منك الوداعا، أو: ولا يكُ موقفُنا الوداعا، والمحسِّن لهذا مع حصول الفائدة شبَهُ المرفوعِ بالفاعل، والمنصوبِ بالمفعول، وقد حصل هذا الشَبَهُ في باب (إنَّ)، على أنْ جُعِل فيه الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً»[4].

وقال الرضي: «وقد يُخبر في هذا الباب وفي باب (إنَّ) بمعرفةٍ عن نكرة، ولم يجز

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٥٦، شرح الكافية ٤/٢٠٦.

(٢) هو عمير بن شييم التغلبي، كان نصرانيا فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل النصراني المشهور، وعده الجمحي في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام. ينظر في ترجمته:

(٣) البيت من الوافر، للقطامي في ديوانه ص ٣١.

وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٣١، المقتضب ٤/٩٤، الأصول ١/٨٣، الإيضاح العضدي ص ٩٩، شرح المفصل ٧/٩١، شرح التسهيل ١/٣٥٦.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٥٦-٣٥٧.

ذلك في المبتدأ والخبر، للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا»[١].

فابن مالك والرضي يجيزان الإخبارَ بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) أسوةً بجوازِه في باب (إنَّ)[٢]، حيث حكى سيبويه: (إنَّ قريبًا منك زيدٌ)[٣]، ولا يرى كلٌّ منهما بالفرق في ذلك بين بابي (كان) و(إن).

في حين فرَّق بعضُ النحاةِ في هذه المسألة بين هذين البابين، فأجازوه في باب (إنَّ)، ومنعوه في باب (كان)، ومن هؤلاء الجرمي، وابنُ هشام الخضراوي، والسُّهيلي[٤].

قال الجرمي: «يُبتدأ بالنكرةِ ويُخبر عنها في هذا الباب -أي باب (إنَّ)- وجاز لهم أن يجعلوا اسمَ (إنَّ) نكرةً، والخبرَ معرفةً، لأنهم لا يقدِّمون خبرَ (إنَّ) كما يتوسَّعون في (كان)، وأعطوا (إنَّ) ما منعوا (كان)، وقدَّموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمُها نكرةً، وخبرُها معرفةً، فأعطوا كلَّ واحدٍ منهما ما مُنِع صاحبه»[٥].

ويرى ابنُ هشام الخضراوي بأنَّ العلةَ في جواز تنكير اسم (إنَّ) هو كونُه منصوبًا، فصار بذلك كأنه غيرُ مسندٍ إليه، وفضلةٌ، بالإضافة إلى مجيءِ الخبرِ معرفةً مرفوعًا فصار كأنه مسندٌ إليه لا مسند[٦].

وقال السُّهيلي: «هذا يجوز في (إنَّ) إذا قدَّمتَ خبرَها أن يرجع اسمًا لها، بخلاف (كان)، فإنَّك إذا قلت: (كان حليمٌ زيدًا) لم يجُز؛ لأنَّ النكرةَ لا يُخبر عنها، وذلك أنَّ (كان) فعلٌ يجوز الإخبار به، و(إنَّ) ليست كذلك، وأيضا فإنَّ اسمَها يعود منصوبًا مؤخَّرًا، وليس هذا حكمُ المخبَر عنه، وأمَّا (إنَّ) فاسمُها إذا قلت: إنَّ قائمًا زيدٌ، لم يخرج عن حكم الأسماء المحدَّث عنها، لأنَّه عاد مرفوعًا، وهو الأصل فيه، فكان القلب في

(١) شرح الكافية ٤/٢٠٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٤٢.

(٤) تنظر آراؤهم في التذييل ٥/٦٠-٦١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(إنَّ) وأخواتِها أحسنُ منه في (كان)»[1].

وصحَّح البغداديُّ ما ذهب إليه ابنُ مالك والرضي، معتلًّا لذلك بكثرة السماع[2]، والذي يظهر لي أنَّ الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) إنما يجوز في ضرورة الشعر، ويمتنع في اختيار الكلام، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: أنَّ السماع الذي استدل به البغداديُّ على صحَّةِ مذهبِ ابنِ مالك والرضي إنَّما وردَ في الشِّعر، وقد فسَّره الجمهور بالضرورة.

والثاني: أنَّ جوازَ ذلك يسُوغ في باب (إنَّ) بخلاف باب (كان) لِما ذكرَه كلٌّ من الجرمي، والخضراوي، والسُّهيلي.

والثالث: أنَّ القائلين باقتصارِ جوازِ ذلك على الشِّعر هم الجمهورُ، وقولُ الجمهورِ معتبَرٌ، ومقدَّمٌ على قول الواحد والاثنين.

❁❁❁

(١) ينظر: التذييل ٥/٦٠-٦١.

(٢) ينظر: الخزانة ٩/٢٧٥.

## ۞ المبحث الثالث:

## علةُ تعريفِ (بُكرة) و (غُدوة).

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(بُكْرَةُ) معرفةٌ كـ(غُدْوَةَ)، و(ضَحْوَةٌ) نكرة كـ(عَشِيَّةٍ)؛ لأنَّ أوَّلَ النهارِ ابتداءُ الأعمال، فله قوَّةٌ بذلك ليس لغيره؛ لأنَّ الابتداءَ بمنزلة الأصلِ الذي يُبنى عليه غيره».

وقال أيضًا: «فـ(غدوةُ) لا ينصرفُ؛ لأنَّه مؤنثٌ معرفةٌ، وكذلك (بكرةُ)، ونظيرُه في التأنيث والتعريفِ: (أسامةُ) و(جُعالةُ).

وهذا الضربُ من التعريف بغير علامةٍ، ولا وضعِ الاسمِ للشيءِ خاصة، لا يجب لِما ساواه في معناه وهو تعريفٌ نادرٌ.

وإنما جاز مثلُه في (غدوةَ) و(بكرةَ) لأنَّ أصلَ ما يجب به تعريفُ الوضعِ كتعريف (طلحةَ) و(حمزةَ) من أسماء الناس أمران:

أحدهما: تفضيلُ الإنسانِ باسمٍ خُصَّ به لا يُشركه فيه غيرُه.

والآخر: الحاجةُ إلى كثرة الذِّكرِ له.

فلمَّا أشبه ابتداءُ اليوم وهو أوَّله هذه الأسماءَ الأعلامَ من أسماءِ الناسِ في الحاجة إلى كثرةِ الذِّكرِ خُصَّ بالاسم العلَم، ولم يستحق ذلك على الكمال؛ لأنَّه لم يُجعَل من جهةِ التفضيل، فصار يصلح لكلِّ غدوةٍ، وإن كان موضوعًا لغدوةِ يومِك خاصةً، على أنه إذا ضُرب في غدٍ فهو لغدوةٍ عُدِل خاصةً ذلك المنهاجُ في كل يومٍ يأتي، وليس كذلك طلحةُ وحمزةُ؛ لأنَّه للشَّيءِ خاصةً بما لو ساواه غيرُه في كلِّ شيءٍ لم يجب لها مثلُ اسمِه، و(غدوةُ) إذا ساواه وقتٌ آخرُ على مثل معناه وجبَ له مثلُ اسمِه فتدبَّر ذلك».

وقال أيضًا: «ويجوز: آتيك غدوةً وبكرةً، على التنكير إذا صحِب الكلامَ دليلٌ، كما يجوز: هذا عثمانٌ أخرُ، ولا يجوز دخولُ الألفِ واللام فيهما؛ لأنهما للعهد،

والعهدُ قائم فيها، وإنما عرَضَ التنكيرُ كما عرَضَ في (عثمانَ) بالدَّليل»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لتعريف (بكرة) و(غدوة) بثلاث علل:

العلة الأولى: هي اختصاصُهما وقتًا بعينه.

والعلة الثانية: هي قوةُ ما يدلَّان عليه وهو ابتداءُ النهار؛ لأنه ابتداءُ الأعمال، والابتداءُ بمنزلة الأصل الذي يُبنى عليه.

والعلة الثالثة: هي مشابهتُهما للإنسان من جهة الحاجةِ إلى كثرةِ الذِّكر له، فلمَّا أشبها الإنسانَ مِن هذه الجهة خُصَّا بالعلَمية كما خُصَّ الإنسانُ بها.

وذكر الرماني أنَّ التنكيرَ فيها عرَضٌ لا أصل، فإذا كانت نكرةً دخلَها الصَّرفُ، نحو: آتيك غدوةً وبكرةً.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن ظرفي الزمان (بكرة) و(غدوة)، وهذان الظرفان من الظروف المتصرِّفةِ غير المنصرفةِ، إذ إنَّ الظروفَ تنقسمُ إلى أربعة أقسام[2]:

القسم الأول: ظرفٌ متصرِّفٌ منصرِفٌ، نحو: ساعةٍ، وشهرٍ، وعامٍ، ودهرٍ.

والقسم الثاني: ظرفٌ متصرِّفٌ غيرُ منصرفٍ، نحو: غدوةَ، وبكرةَ.

والقسم الثالث: ظرفٌ منصرفٌ لا متصرِّفَ، نحو: بُعيداتٍ.

والقسم الرابع: ظرفٌ لا منصرفَ ولا متصرِّفَ، نحو: سَحَرَ.

ومعنى التصرُّف هو أنْ تُستعمل هذه الأسماءُ ظروفًا وغيرَ ظروفٍ، أي تعتقِبُ عليها العواملُ، فتأتي مرفوعةً، ومجرورةً، أمَّا الانصرافُ فهو دخولُ التنوين.

ويرى الرماني أنَّ الظرفين: (غُدوة)، و(بُكرة) إذا كانا علَمين، فإنهما لا ينصرفان؛

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠١٣-١٠١٥، ١٠١٧.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ص ٨٦، شرح التسهيل ٢٠٢/٢، الارتشاف ص ١٣٩٢، المساعد ٤٩١/١، الهمع ١٠٣/٢.

وذلك لاجتماع علَّتين فيه، وهما: العلميةُ والتأنيثُ، واعتلَّ الرماني لكونهما معرفتين علَمين بثلاثِ علل:

العلة الأولى: هي اختصاصُهما وقتًا معيَّناً.

والعلة الثانية: هي قوة ما يدلَّان عليه وهو ابتداءُ النهار؛ لأنَّه ابتداءُ الأعمال، والابتداءُ بمنزلة الأصل الذي يُبنى عليه.

والعلة الثالثة: هي مشابهتُهما للإنسان من جهة الحاجة إلى كثرة الذِّكر له، فلمَّا أشبها الإنسانَ من هذه الجهة خُصَّا بالعلَمية كما خُصَّ الإنسانُ بها.

وقد وافق الرماني الجمهور في العلة الأولى وهي اختصاصُهما وقتًا بعينه، واعتبار علَميتِهما جنسيةً لهذين الوقتين المخصوصين، فهي كعلمية (أسامة)، و(ثعالة)، ووافقهم كذلك في أنهما لا ينصرفان إلَّا إذا كانا نكرتين[1].

قال سيبويه: «اعلم أنَّ (غدوةَ) و(بكرةَ) جُعلت كلُّ واحدةٍ منهما اسمًا للحين، كما جعلوا (أمَّ حبينٍ) اسمًا للدَّابة معرفةً»[2].

وقال: «وزعم يونسُ عن أبي عمرو، وهو قولُه أيضا وهو القياس، أنَّك إذا قلت: لقيتُه العامَ الأوَّلَ، أو يومًا من الأيام، ثم قلت: غدوةَ، أو بكرةَ، وأنت تريد المعرفة لم تنوِّن»[3].

وقال الفراء: «والعربُ لا تُدخِل الألفَ واللَّامَ في الغدوة؛ لأنَّها معرَّفةٌ بغير ألفٍ ولامٍ، سمعت أبا الجرَّاح يقول: ما رأيتُ كغدوةَ قط، يعني غداةَ يومِه، وذلك أنها كانت باردةً، ألا ترى أنَّ العربَ لا تضيفُها فكذلك لا تدخلها اللام»[4].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٣، معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢، المقتضب ٣٧٩/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨، شرح السيرافي ٥٩/٤، أمالي ابن الشجري ٢٢١/١، شرح التسهيل ٢٠٢/٢، شرح الكافية ٤٩٧/١.

(٢) الكتاب ٢٩٣/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢.

وقال المبرد: «فإذا أردت الوقتَ بعينه قلت: جئتُك اليومَ غدوةَ يا فتى، فهي تُرفع وتُنصب ولا تُصرف»[1].

وقال الزَّجاج: «وتقول: أتيتُك غدوةَ يا هذا، وبكرةَ يا هذا، تريد: غداةَ يومِنا، وبكرةَ يومِنا، فلمَّا جُعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة؛ لأنَّ فيهما هاء التأنيث، وهما معرفة، فأشبها بابَ: حمزةَ، وطلحة»[2].

أمَّا العلتان الثانية والثالثة فقد تفرَّد بهما الرماني عن الجمهور -فيما أعلم- حيث اعتلَّ في العلة الثانية بعلةٍ عقلية، اتَّسمَت بأسلوبِ المنطق، ذكر فيها أنَّ هذين الظرفين أُعطيا التعريفَ مناسبةً لقوَّةِ دلالتهما، وهو أوَّلُ النهار، ومبتدأُ الأعمال.

أمَّا العلة الثالثة وهي علة المشابهة، ففيها قياسٌ على علَمية العقلاء، من جهة الحاجة إلى كثرةِ الذِّكر لهم، وكأنه استفاد هذه العلة من اعتلالِ سيبويه لعلمية بعضِ أفرادِ الإبلِ، والخيل، والغنم، حينما علَّل لذلك بالحاجة إلى كثرة ذكرها[3].

ولعلَّ الذي دعا الرماني إلى إضافة هاتين العلتين هو أنه رأى أنَّ الجمهور قصرَ في التعليل لعلَمية (غدوةَ) و(بكرةَ) على علةٍ واحدة، وهي اختصاصُهما وقتًا بعينه، مع أنَّ هذه العلةَ موجودةٌ في نظائرهما، نحو: (ضحوة) و(عشية)، وهما نكرتان، فلو كانت هذه العلة هي الموجبة للحكم، لما تخلَّف الحكمُ عنهما، ومن شروط العلة: الطَّرْد، وهذه العلة لم تطَّرِد في (ضحوة) و(عشية)، فأراد الرماني أن يُضيفَ عِللًا تسوِّغُ لهذا الحكم، فأضاف علَّتي المناسبة والمشابهة، فأمَّا علةُ المناسبة -أي مناسبة التعريف لقوَّةِ الدلالة- فهي علةٌ عقليةٌ أكثرُ منها نحوية، صحيحٌ أنَّ عللَ النحويين قريبةٌ من عللِ المتكلمين، كما قال ابن جني[4]، حيث علَّل لذلك بأنَّهم إنَّما يحيلون على الحسِّ، ويحتجُّون فيه بثِقَل الحال، أو خِفَّتِها على النفس، إلا أنَّ هذه العلةَ التي اعتلَّ بها الرماني تبدو علةً عقليةً صِرفة، اعتمد فيها الرماني على حسِّه ومنطقه.

(١) المقتضب ٣/٣٧٩.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٩٤.

(٤) ينظر: الخصائص ١/٤٨.

وأمَّا علةُ المشابهة للإنسان من جهة الحاجة إلى كثرة الذكر له، فليست بأخصَّ من العلة الأولى؛ لأنَّ هذه العلةَ تشترك فيها (ضحوة) و(عشية) وغيرُهما من الظروف.

وكان الأَولى بالرماني الاقتصارُ على التعليل الأول، وهو تعليلُ الجمهور، خصوصًا وأنَّه ذكر وجهَ الفرقِ بين (غدوة) و(بكرة) من جهة، و(ضحوة) و(عشية) من جهة أخرى، حيث قال: «ولا يجوزُ لضحوةٍ وعشيَّةٍ ما يجوز في (غدوةَ) و(بُكرةَ)؛ لأنهما نكرتان تدخلهما الألف واللام، فتقول: الضَّحوة، والعشيَّة، وليس كذلك (غدوةُ) و(بكرةُ)، وإنما جرَيا على الوقت المخصوص بعينه، ليس من جهةِ وضعِ الاسمِ له، ولكن من جهةِ العادةِ الجاريةِ له، ولذلك لم يتمكَّنا، وتمكَّن (غدوةُ) و(بكرةُ)»[1]، فلا حاجةَ إذن للرماني أنْ يعلِّلَ بتلك العلتين، للاستغناءِ بهذا الفرق عنهما.

ومرادُ الرماني أنَّ (ضحوة) و(عشيَّة) ظرفان يتعرَّفان بـ(أل)، بخلاف (غدوة) و(بكرة)، فإنهما معرفتان بغير علامةِ تعريفٍ، إلا أنه جِيء بهما –أي: (ضحوة) و(عشيَّة)– على غيرِ أصلهما في التعريف، لأنَّ الأصلَ في تعريفهما إمَّا بـ(أل) أو بالإضافة، وذلك أنَّ العربَ إذا أرادت عشيَّةً بعينها يعرفُها المخاطب ويعيِّنُها، فقياسُها أنْ تكون بـ(أل) أو بالإضافة، لكنهم يُطلقون لفظَ النكرةِ وهم يريدون معيَّنًا، فيقولون مثلًا: آتيك عشيَّةً، فمجيئهما على غير أصلِهما منعهما من تمكُّنِهما، فلا يُستعملان إلا ظرفًا.

وكان الرَّضي يرى أنَّ تصرَّفَ هذه الظروفِ وتعريفها وتعيينها مستندٌ إلى السَّماع، حيث قال: «إنَّ عدمَ تصرُّف هذه المعيَّنةِ مبنيٌّ على تعيينها من دون علَمية، ولا آلة تعريف، وتعينُها كذلك، مستندٌ إلى السَّماع، فلا يُقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو: شهرٍ، وسنةٍ، وساعةٍ، وغديةٍ وغيرها، فلا يثبت إذن عدمُ تصرُّفِها»[2].

وهذا الذي ذكره الرضي هو رأي كُلٍّ مِن ابنِ السراج[3] والجزولي[4]، قال

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٠١٧.

(٢) شرح الكافية ٤٩٨/١.

(٣) ينظر: الأصول ١٩٢/١.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ص ٨٦.

الشلوبين: «وقال بعضُهم: والأمرُ واحد في الظروف انصرافُها وتصرُّفُها، إنَّما مأخذُ كلِّ واحدٍ منهما السَّماع، ألا ترى أنهم جعلوا (غدوة) و(بكرة) علَمين ممنوعين من الصَّرف، للتعريف والتأنيث، أردت بهما يومًا بعينه، أو لم تُرِد يومًا بعينه، والتعريف في ذلك كتعريف أسماءِ الأجناس، نحو: (أسامة)، و(جعار)، ولم يفعلوا ذلك في ضحوة، وعشية، وعتمة في المشهور، فلم يمنعوها من الصرف أصلًا، لا أردت بها يومًا بعينه، ولا لم تُرِد بها يومًا بعينه»[1].

ثم ذهب الشلوبين إلى أنَّ الأولى أن يقال: إنَّ مأخذَ التصرُّفِ في الظروف والانصراف القياس، وهو أنَّ ما كان من الظروف متمكِّنًا فحقُّه التصرُّفُ والانصرافُ، إلا أنه خرج عن هذا القياس كلٌّ من (غدوةَ) و(بكرةَ) و(سَحَرَ)، حيث خرجت عن القياس في عدم انصرافها، وهذا الخروجُ مأخذُه السَّماع، قال الشلوبين: «فهذا -أعني جعلَ (بكرةَ) و(غدوةَ) علمًا، و(سحَرَ) معدولًا معرفةً مِن غير وجوهِ التعريف- هو الذي خرج عمَّا جرَى عليه أخواتُها من الظروف، وهو الذي مأخذُه السماعُ دون سائر الباب»[2].

ومرادُ الشلوبين أنَّ السماعَ يكون في هذه الألفاظ الثلاثة، أمَّا سائرَ الباب فيُعمل فيه بالقياس.

في حين علَّل ابنُ الشجري، لخروج (غدوة) و(بكرة)، عن مثيلاتها من نحو: (ضحوة) و(عشيَّة) بانحصارِ وقت غدوة وبكرة، واتساعِ وقت ضحوة وعشية، فقال: «وإنما علَّقوا (غدوةَ) و(بكرةَ) على الوقت علَمين؛ لأنهما جُعلا اسمين لوقتٍ منحصر، ولم يفعلوا ذلك في (ضحوةٍ) و(عشيَّةٍ)؛ لأنهما لوقتين متَّسِعين»[3].

فابنُ الشجري نظر إلى أنَّ (غدوة) و(بكرة) أكثر تخصيصًا لوقتيهما من (ضحوة) و(عشية)، فخُصَّتا بالعلمية لأجل ذلك.

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/٧١٧-٧١٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٢٢٢.

واعتلَّ السهيلي[1] لخروجِ (غدوة) و(بكرة) من باب (ضحوة) و(عشية) بأنَّ هذين الظرفين جاءا على خلاف بناءِ مثيلاتها حيث بُنِيا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت، ثم عُدِلتا للعلَمية، كما عُدل (عُمرُ) وأشباهه، فـ(ضحوة) مثلًا على وزن (صعبة) من النعوت، وعلى وزن (ضربة) من المصادر، وكذا سائر تلك الأسماء، بخلاف (غدوة) و(بكرة)، اللَّتين غُيِّرتا من لفظِ الغدوِّ والبكور، تغييرًا بيِّنًا، ففارقت مثيلاتها.

فالسهيلي يرى بأنَّ (غدوة) و(بكرة) ظرفان معدولان عن الغدوِّ والبكور، وهو بناءٌ مختلفٌ عن نظائرهما.

وردَّ ذلك ابنُ أبي الربيع، قائلًا: «وأمَّا (غدوة) فإذا كانت ليومٍ بعينه فهي متصرِّفٌ غير منصرفة، ومنعها من الانصراف العلميةُ والتأنيثُ، بمنزلة (أسامةَ)، ولم تكن معدولةً عن الألف واللام، ولا عن الإضافة، بل جُعلت علمًا، وليس تعريفُ العلمية كائنًا عن تعريف الألف واللام ولا عن تعريف الإضافة، بل كلُّ واحدٍ منهما أصلٌ بنفسه»[2].

وذكر الرماني أنَّ (غدوةَ) و(بكرةَ) لا ينصرفان إلَّا إذا كانا نكرتين، وهذا هو المشهور فيهما[3]، إلا أنَّ سيبويه نقل عن الخليل جوازَ تنوينِهما إذا قُصِد بهما التعيين قياسًا على (ضحوة)[4].

قال السيرافي: «وهذا غير منكر؛ لأنَّ الأسماءَ الأعلامَ يجوز تنكيرُها بعد وقوعِها معارف، فيكون لفظ المعرفة والنكرة سواء، كقولك: هذا زيدٌ مِن الزيدين، وجاءتني سعادُ وسعادٌ أخرى»[5].

وقال أبو علي الفارسي: «إذا جعلَه في منزلة (ضحوة) فقد نكَّره، وإذا نكَّره زالت

(١) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٩١-٢٩٢.

(٢) البسيط ٤٨٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٣، معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢، المقتضب ٣٧٩/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨، شرح السيرافي ٥٩/٤، أمالي ابن الشجري ٢٢١/١، شرح التسهيل ٢٠٢/٢، شرح الكافية ٤٩٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٤.

(٥) شرح السيرافي ٦١/٤.

عنه إحدى العلتين»[1].

وتساءل أبو حيان عن سبب منع الصرف، أهي العلميةُ الجنسيةُ، أم العلميةُ الشخصية؟ فقال: «وإذا مُنع الصرف فهل ذلك لعلميَّةِ الجنسِ كـ(أسامةَ) كما قلنا، أو لعلَمية أنَّه يُراد بهما الوقتَ المعيَّنَ من يومٍ معين»[2]، والمشهورُ عند الجمهور أنَّ علَميتهما جنسيةٌ كـ(أسامة) و(ثعالة)[3]، أمَّا ابنُ طاهرٍ كما نقل عنه المرادي، وابنُ عقيلٍ فذهب إلى أنَّ علميتَهما شخصيةٌ؛ لأنهما إذا كانتا علَميتين من معيَّن، ونكرتين من غير معيَّنٍ صارت علميتُهما شخصيةً وليست جنسية[4].

ومقتضى كلامِ الجمهورِ أنَّ (غدوةَ) و(بكرةَ) إذا كانا علمين جنسيين فإنهما لا يُصرفان سواء قُصد بهما أو لم يُقصد؛ لأنَّ علميتَهما جنسيةٌ، نحو: غدوةُ وقتُ نشاطٍ، ولا أشربُ الليلةَ إلى غدوةَ، ويصرفان إذا نُكِّرا.

وخالف في ذلك الجزولي[5] فاشترط في عدمِ صرفِهما أن تكونا معيَّنتين، أي يُراد بهما وقتٌ بعينِه ممَّا يقعان عليه، وردَّه الشلوبين[6]، معتلًّا بأنَّ علميةَ (بكرة) و(غدوة) لوقتين، كعلمية (أسامة) و(ثعالة) لشيئين، فكما يستوي حكمُ (أسامة) و(ثعالة) في التصرُّفِ ومنع الصَّرف، سواءً كانا معيَّنين أو غيرَ معيَّنين، فكذلك حكمُ (غدوة) و(بكرة) في عدمِ الانصرافِ والتصرِّف، سواءً كانا معيَّنين أو غير معيَّنين.

ثم قال الشلوبين: «وهذا الذي قلناه من حكم (غدوة) و(بكرة) هو الذي قاله

---

(١) التعليقة ١٠٦/٣.

(٢) الارتشاف ص ١٣٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٣، معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢، المقتضب ٣٧٩/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨، شرح السيرافي ٥٩/٤، أمالي ابن الشجري ٢٢١/١، شرح التسهيل ٢٠٢/٢، شرح الكافية ٤٩٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٩٧/١، المساعد ٤٩٢/١.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص ٨٧.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٢١/٢.

سيبويه وغيرُه من المحقِّقين، وهو الأشهر من كلام العرب»[1].

والذي يُفهم من كلام الرماني هو عدم اشتراط التعيين؛ لأنَّه أطلقَ منعَهما من الصَّرف حالَ علميَّتهما، ولم يقيِّده، وإنَّما ذكر أنهما يُصرفان إذا كانا نكرتين فحسب، وهو مذهب الجمهور كما تقدم، وهو الراجح، لا ما ذكرَه الجزوليُّ من اشتراط التعيين.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٢١.

## ۞ المبحث الرابع:

### علة امتناع نداء ما فيه ( أل )

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ أنْ يُنادَى ما فيه الألف واللام؛ للاستغناءِ عنهما بتعريفِ النداء، وهو مِن الاستغناءِ اللازم، الذي يكون خلافُه ما لا يُحتاجُ إليه على وجهٍ، وفعلُ ما لا يُحتاجُ إليه على وجهٍ لا يجوز»(١).

وقال في موضعٍ آخر: «ولا يجوزُ نداءَ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنَّه لا يدخلُ حرفُ تعريفٍ على حرفِ تعريفٍ، كما لا يدخلُ فعلٌ على فعلٍ؛ لأنَّه لا يقتضيه، وإنما يدخلُ الفعلُ والحرفُ على ما يقتضيه، ويجوز: يا اللهُ اغفرْ لي؛ لأنَّ الألفَ واللامَ ليست للتعريفِ في هذه الحال، وإنَّما هي لِلعِوَضِ من الهمزةِ المحذوفةِ، فكما يجوز: يا إلهي، كذلك يجوز: يا اللهُ.

...ولا يجوز: يا الذي قال ذاك، وإنْ لزِمت الألفَ واللامَ؛ لأنَّها لا تقومُ فيه مقامَ الحرفِ الأصليِّ كما قامت في قولك: يا اللهُ»(٢).

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني في هذه المسألة بثلاثِ علل:

العلة الأولى: امتناعُ نداءِ المعرَّف بـ(أل) بحرفِ النداءِ مباشرةً، نحو: يا الرَّجلُ، واعتلَّ لذلك بأنه لا يجتمعُ معرِّفان في كلمةٍ واحدة، لأنَّ (أل) تفيد التعريف، و(يا) كذلك تفيد التعريف، فإذا دخلت (يا) على المعرف بـ(أل) استُغنِي بها عن (أل) التعريف، وصارت بدلًا منها.

والعلة الثانية: استثناءُ دخولِها على لفظِ الجلالةِ (الله)، وعلَّل لذلك بأنَّ الألفَ واللامَ في هذا الاسم ليست للتعريف، وإنما عِوضٌ عن الهمزةِ المحذوفة في (إله).

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٦٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٢٢-١٧٢٣، ١٧٢٤

والعلة الثالثة: لامتناعِ دخولِها على الموصولِ المسمَّى به، نحو: (الذي قال ذاك) إذا سُمِّي به، وعلَّل بذلك بأنَّ (أل) لا تقومُ مقامَ الحرفِ الأصلي، كما قامت في لفظ الجلالةِ (الله).

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن نداءِ المعرَّف بـ(أل)، وذهب إلى أنَّه لا يجوز أنْ يدخلَ حرفُ النداءِ على المعرَّف بـ(أل) مباشرة، نحو: يا الرجلُ، ويا الغلامُ، فإذا دخل حرفُ النداء على المعرَّف بـ(أل) وجب حذفُ (أل) التعريف، واعتلَّ الرماني لذلك بعلةِ الاستغناء؛ لأنَّ حرفَ النداء أداةُ تعريفٍ، وذلك بالقصد والإشارة إليه، و(أل) كذلك أداةُ تعريف، ولا تجتمع أداتان لهما الغرضُ نفسُه في كلمةٍ واحدة، فوجب حذفُ (أل) للاستغناءِ عن تعريفها بتعريف حرفِ النداء، ثم ذكر أنَّ دخولَ (يا) على لفظ الجلالة (الله) مُستثنى من هذا القياس، واعتلَّ لاستثنائه بأنَّ الألفَ واللامَ في هذا الاسم ليست للتعريف، وإنما عِوضٌ عن الهمزة المحذوفةِ في (إله).

ولذلك منع الرماني دخولَها على الموصول المسمَّى به، نحو: (الذي قال ذاك)؛ واعتلَّ لهذا المنع بأنَّ (أل) فيه لا تقوم مقامَ الحرف الأصلي، كما قامت في لفظ الجلالة (الله).

وهذا الذي ذهب إليه الرماني موافقٌ لمذهب سيبويه والبصريين[1]، حيث اعتلوا لمنع دخولِ حرفِ النداء إلى المعرَّف بـ(أل) بعلة الاستغناء، إلا أنه يُتوصَّل إلى ندائه بـ(أيّ)، أو اسمِ الإشارة، نحو: يا أيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، ووافقهم كذلك في استثناء لفظ الجلالة (الله) مِن هذا الحكم، إلا أنه اقتصر في جواز ذلك على علةٍ واحدة، وهي أنَّ (أل) في هذا اللفظ ليست للتعريف، وإنما للعِوض، لأنَّ أصلَها إلهٌ، في حين أنَّ سيبويه علَّل لهذا الاستثناء بثلاث علل:

العلة الأولى: ملازمةُ (أل) لهذا الاسم، وعدمُ مفارقتِه له، حتى صار كأنه جزءٌ من الكلمة.

(١) ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، المقتضب ٢٣٩/٤، ص ٢٨٦، الإنصاف ص ٢٨٦، التبيين ص ٣٩٠، شرح المفصل ٨/٢، الارتشاف ص ٢١٩٣.

والعلة الثانية: كثرةُ استعمال هذا الاسم في كلام الناس، حتى خفَّ على ألسنتِهم، فجاز فيه ما لم يجُزْ في غيره.

والعلة الثالثة: أنَّ (أل) في هذا الاسم للعِوض من همزة (إله) وليست للعلمية، بدليل أنَّ (أل) العلَمية إذا فارقت الاسمَ المعرَّفَ بها يكون نكرةً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك.

قال سيبويه: «واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تُنادي اسمًا فيه الألفُ واللامُ البتةَ، إلا أنهم قد قالوا يا الله اغفر لنا، وذلك مِن قِبَلِ أنَّه اسمٌ يلزمُه الألفُ واللامُ لا يفارقانِه، وكثُر في كلامهم فصار كأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلة الألفِ واللامِ التي مِن نفس الحروف، وليس بمنزلة: الذي قال ذلك، مِن قِبَل أنَّ الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألفُ واللامُ، ليس اسمًا بمنزلة زيدٍ وعمرٍو غالبًا، ألا ترى أنك تقول: يا أيها الذي قال ذاك، ولو كان اسمًا غالبًا بمنزلة زيدٍ وعمرٍو لم يجُز ذلك فيه، وكأنَّ الاسمَ واللهُ أعلمُ (إله)، فلمَّا دخل فيه الألفُ واللامُ حذفوا الألفَ وصارت الألف واللام خلَفًا منها، فهذا أيضًا مما يقوِّيه أن يكونَ بمنزلةِ ما هو من نفسِ الحرف»[(١)].

أمَّا المبرد[(٢)] فاكتفى بعلة واحدة وهي: ملازمةُ (أل) لهذا الاسم، وعدمُ مفارقتِه له، حتى صار كأنه جزءٌ من الكلمة، بدليل عدم حذفِها من هذا الاسم.

ومن البصريين[(٣)] من اعتلَّ بأنَّ ذلك من خصائصِ اسم الله تعالى، وخصائصُه كثيرة، منها: زيادةُ الميم في آخره، كقولك: اللهمَّ ولا يجوز في غيره، ومنها: دخولُ (تا) القسَم عليه، كقولك: تا الله، وغيرها من الخصائص.

وهذه العلة لا تبعد كثيرًا عن العلة التي ذكرها سيبويه وهي كثرةُ استعمال هذا الاسم، حتى خفَّ على ألسنتهم، فجاز فيه ما لم يجز في غيره.

والمعتمَدُ من هذه العلل كما ذكر أبو البركات ابن الأنباري هي علة العِوض[(٤)]،

(١) الكتاب ١٩٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٩/٤.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٩٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٨٩.

وهي التي اعتلَّ بها الرماني.

واستثنى سيبويه كذلك نداءَ الجملة المسمَّى بها، نحو: (يا الرجلُ منطلقٌ)، ومنع (يا الذي رأيته) إذا سُمِّي به، وعلَّل سيبويه لجواز (يا الرجل منطلقٌ) بأنَّها جملةٌ تُحكى على حدِّ ما كانت قبل التسمية، فهي بمنزلة تأبَّط شرًّا، عمِل بعضُها في بعض، وسُمِّي فيها بشيئين كلُّ واحدٍ منهما اسمٌ تام، بخلاف (يا الذي رأيته) لأنَّ الموصولَ وصِلته بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كالحارث، فلا يجوز فيه النداء[1].

ووافق سيبويه في هذا التعليل بعضُ شراحِ كتابِه كالسيرافي[2]، وابن الخباز[3]، في حين اكتفى الرماني بالعلة السابقة وهي دخول (يا) على (أل) التي في الموصول.

ونُسِب إلى المبرد أنه أجاز الموصولَ المسمَّى به، نحو: (يا الذي قام) قياسًا على (يا الرجلُ منطلقٌ)[4]، إلا أنه في كتابه المقتضب عدَّ دخولَ حرفِ النداء على (التي) ضرورة، وقصرَ نداءَ الجُمل على التي يكون فيها الكلام تامًّا يعمل بعضُه في بعض[5].

وصحَّح ابنُ مالك القياسَ المنسوبَ إلى المبرِّد، وصحَّح كذلك قياسَ ابنِ سعدان[6]: يا الأسدُ شدِّةً، ويا الخليفةُ جودًا، قال ابنُ مالك: «وأجاز سيبويه أن يقال: يقال: يا الرجلُ قائمٌ، في المسمَّى بالرجلِ قائمٍ، لأنَّ معناه يا مقولًا له: الرجلُ قائمٌ، وقاس عليه المبرد دخول (يا) على ما سُمِّي به موصولٌ مصدرٌ بالألف واللام، نحو: يا

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤/٩٠.

(٣) ينظر: تنقيح الألباب ص ٤١٢.

(٤) ينظر: تنقيح الألباب ص ٤١٢، شرح التسهيل ٣/٣٩٨، ٢١٩١، التصريح ٢/ ٢٢٥، الهمع ٢/٣٧.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٢٢٥

(٦) هو: أبو جعفر، محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، أحد نحاة الطبقة الرابعة في المذهب الكوفي، أخذ النحو عن هشام بن معاوية الضرير، والقراءة عن حمزة، من كتبه: الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، وهو مطبوع، توفي سنة ٢٣١هـ. ينظر في ترجمته: طبقات النحويين ص ١٣٩، نزهة الألباء ص ١٥٤، إنباه الرواة ٣/١٤٠، بغية الوعاة ١/١١١.

الذي قام، لمسمَّى به، وهو قياسٌ صحيح.

وأجاز ابنُ سعدان: اسمَ الجنسِ المشبَّه به، نحو: يا الأسدُ شدةً، ويا الخليفةُ جودًا، ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضا قياسٌ صحيح؛ لأنَّ تقديره: يا مثلَ الأسدِ، ويا مثلَ الخليفةِ، فحسُن؛ لتقدير (يا) على غير الألف واللام»[1].

وللشاطبي نظرٌ فيما قاله ابن مالك، حيث قال: «وما قالَه فيه نظرٌ؛ إذ ليس تقدير (مثل) بمُزيلٍ لقبحِ الجمع بين (يا) والألف واللام، وإلا فكان يلزمُه أن يجيزَ: (يا الرجلُ) لأنَّه في معنى يا أيُّها الرجلُ، وليس مذهبُه ذلك، ويلزمه أن يقول: يا القريةُ، لأنه في تقدير: يا أهلَ القريةِ، وما أشبه ذلك، ولا يقول به ابنُ مالك، ولا صاحبُ المذهبِ المذكور، فدلَّ أنَّ هذا كلَّه غيرُ صحيح»[2].

إلا أنَّ ابنَ مالك في نظمه اقتصر على ما أجازه سيبويه، وهو: لفظُ الجلالة (الله)، والجُمل المسمَّى بها، حيث قال[3]:

وبِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلَّا مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

قال الشاطبي في شرحه: «وظاهرُ كلامِ الناظمِ هنا موافقةُ سيبويه، ومخالفةُ رأيِه في شرح التسهيل، لأنه قال: (ومحكيِّ الجمل) و(الذي قال) ليس من محكيِّ الجمل؛ لأنه يجري بوجوه الإعراب، وصلتُه وإنْ كانت جملةً داخلةٌ فيه كالجزء، وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ.

فهذا الموضعُ من المواضع التي خالف فيها التسهيل وشرحه، وكان فيها مصيبًا، إذ ليس التقديرُ ما قدَّره المؤلف، وإلا لزِم ذلك في كلِّ منادى، فيُقدَّر فيه: يا مقولًا له كذا، لأنَّ الحكاية في التسمية بها وغيرها سواء، فزيدٌ وعمرٌو ونحوهما في النداء لا يقدَّر معهما شيء، فكذلك كلُّ ما جرى مجراهما من الأعلام»[4].

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

(٢) المقاصد الشافية ٢٨٩/٥.

(٣) متن الألفية باب النداء.

(٤) المقاصد الشافية ٢٩١/٥.

وقال الشيخ خالد الأزهريُّ: «ومع تصويبِه له في شرح التسهيل، إلا أنه لم يستثنِهِ في بقيَّةِ كتبِه»[1].

أمَّا الكوفيون[2] فعلى خلاف ما ذهب إليه البصريون والرماني، حيث أجازوا دخولَ حرفِ النداءِ على المعرَّف بـ(أل) في اختيار الكلام، نحو: يا الرجلُ، ويا الغلامُ، ونسب أبو حيان هذا الرأيَ إلى البغداديين[3] كذلك.

واعتلَّ الكوفيون لجواز ذلك بعلتين، وهما: السماع، والقياس.

أمَّا السماع: فمنه قول الشاعر:

فَيَـا الغُلَامَـانِ اللَّـذانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَـا أَنْ تَكْسِـبَانَا شَـرًّا[4]

فقال: (يا الغلامان) فأدخل حرفَ النداءِ على المعرَّف بـ(أل).

ومنه قول الشاعر أيضًا:

مِنَ اجْلِكِ يَاالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْـتِ بَخِيلَـةٌ بِـالْوِدِّ عَـنِّي[5]

فقال: (يالتي) أدخل الشاعر حرفَ النداءِ على المعرف بـ(أل).

فاستدلَّ من هذين البيتين على جواز ذلك.

---

(١) التصريح ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر رأي الكوفيين وعللهم في: الإنصاف ص ٢٨٦، التبيين ص ٣٩٠، شرح التسهيل ٣/٣٩٨، الارتشاف ص ٢١٩٤، التصريح ٢/٢٢٦، الهمع ٢/٣٦.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ٢١٩٤.

(٤) البيت من الرجز، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: المقتضب ٤/٢٤٣، أسرار العربية ص ٢٣٠، الإنصاف ص ٢٨٦، التبيين ص ٣٩٢، شرح المفصل ٢/٩، شرح التسهيل ٣/٣٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٧.

(٥) البيت من الوافر، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٩٧، المقتضب ٤/٢٤١، أسرار العربية ص ٢٣٠، الإنصاف ص ٢٨٦، التبيين ص ٣٩٢، شرح المفصل ٢/٩، شرح التسهيل ٣/٣٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٨.

وأمَّا القياسُ، فمِن أبرز الأوجه التي قاسوا عليها: جوازُ دخولِ حرف النداء باتفاقٍ على لفظ الجلالة (الله) فنقول: (يا اللهُ) والألفُ واللامُ زائدتان.

وقد ردَّ الرمانيُّ اعتلالَ الكوفيين بهاتين الحجتين، أمَّا السَّماع فقد عدَّه الرماني من الشَّاذِّ الذي اقتضته الضرورة الشعرية، قال الرماني:

«ولذلك كان قولُ الشاعر:

فَيَـا الغُلَامَـانِ اللَّـذانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَـا أَنْ تَكْسِـبَانَا شَـرَّا

من الشَّاذِّ، الذي إنما أُحتيج إليه في الضرورة، فأمَّا في غير الضرورة فلا وجهَ له»[(١)].

وحُكم الرماني على هذا الشاهدِ بالشذوذِ والضرورة موافقٌ لحكم الجمهور[(٢)]، وكان المبرد يخطِّئُ إنشادَه بهذا اللفظ، ويرى أنَّ الصوابَ فيه هو: فيا غلامانِ اللَّذانِ فرَّا، كما يقال: يا رجلُ العاقلُ أقبل[(٣)].

أمَّا ابنُ مالك فكان يرى أنَّ الشاعرَ غيرُ مضطرٍّ في هذا البيت لإمكانه أن يقول: "فيا غلامان"، لكنه استعمل شذوذًا ما حقُّه ألَّا يجوز[(٤)].

وخرَّجه ابنُ الأنباري على حذفِ المنادى، وإقامةِ صفتِه مقامَه؛ للضرورة، والتقدير فيه: فيا أيُّها الغلامان[(٥)].

أمَّا ابن يعيش فيرى بأنَّ وصفَ المنادى بالموصول قد حسَّن شذوذَ هذا الشاهد قليلًا؛ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ كالشيءِ الواحد، فصار حرفُ النداء كأنَّه باشرَ (اللذان)[(٦)]، وكأنه يرى بجوازِ دخولِه على الموصول.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٦٧٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٣٠، شرح المفصل ٩/٢، التبصرة والتذكرة ص ٣٥٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢، التصريح ٢٢٦/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٤٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٢٨٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٩/٢.

وأمَّا الشاهدُ الثاني الذي استشهد به الكوفيون، وهو:

مِنْ أَجْلِكِ يَالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوِدِّ عَنِّي

فقد حكم عليه الرماني والجمهور[1] بالضرورة، قال الرماني: «فجاز في الضرورة (يا التي) تشبيهًا بقولهم: (يا اللهُ) من جهةِ لزومِ الألف واللام، مع نقصان الاسمِ إلا بالصلةِ كنقصانه في هذا بحذفِ الهمزة»[2].

فالرماني في هذا الشاهد قاس (يا التي) على (يا الله)، وذلك لمشابهةِ (أل) التي في الموصول بـ(أل) التي في لفظ الجلالة (الله)، ومشابهتُها لها من وجهين: أحدِهما: لزومها لهذا الاسم، والآخر: نقصان الموصول من غير الصلة، كما نقص لفظُ الجلالة (الله) بحذف الهمزة.

ومع هذا القياس إلا أنَّ الرماني قصرَ جوازَه على الضرورة، والعلةُ عنده عدمُ اكتمال أوجهِ الشَّبه بين هذين التركيبين، ووجه النقص: أنَّ (أل) في الموصول لا تقوم مقامَ الحرفِ الأصلي، كما قامت في لفظ الجلالة (الله) مقامَ حرفٍ أصلي وهو الهمزة في كلمة (إله)، ولذلك مُنع: (يا الذي قال ذاك)، فقال: «ولا يجوز: (يا الذي قال ذاك)، وإن لزمت الألف واللام؛ لأنها لا تقوم فيه مقام الحرف الأصلي كما قامت في قولك: يا الله».

فالرماني رتَّب الحكمَ تبعًا لدرجة المشابهة، فأجازه في الضرورة، ومنعه فيما عداها، وفقًا لمشابهته في وجهين، ومخالفته في وجه.

ورأى ابنُ الأنباري في أسرار العربية أنه يجوز الجمع بينهما؛ لأنَّ (أل) في الاسم الموصول ليست للتعريف، لأنَّ الموصولَ يتعرَّف بصلته، لا بـ(أل)، فلمَّا كانت زائدةً لغير التعريف جاز أن يُجمَع بينها وبين حرفِ النداء[3].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ص ٣٥٥، أسرار العربية ص ٢٣٠، شرح المفصل ٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢، التصريح ٢٢٦/٢.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٧٢٨.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٢٣٠.

إلا أنَّه في الإنصاف قصرَه على الشِّعر دون غيره[1]، ويظهر من هذا موافقةُ ابنِ الأنباري للرماني.

أمَّا قياسُ الكوفيين على دخول حرفِ النداء على لفظ الجلالة (الله)، فقد نقضه الرماني على النحو الذي تقدم، حينما علَّل لاستثناء هذا الاسم، بأنَّ (أل) الداخلةَ عليه ليست للتعريف، وإنما للعِوض من الهمزة في (إله)، وهي علة سيبويه، وله عِلل أخرى تقدم ذكرها، مفادُها أنَّ هذا الاسم لا يجري مجرى غيرِه مما هو معرَّف بـ(أل) في القياس، والدليلُ على ذلك أنه لا يقال: يا أيُّها الله، كما يقال: يا أيُّها الرجلُ.

ووافق الرضيُّ الكوفيين في هذه المسألة حيث اعترض على اعتلال الرماني والبصريين، بأنَّه لا يمتنع من اجتماع أداتين في إحداهما زيادة فائدة عن الأخرى، فقال: «وقال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما، كراهيةَ اجتماعِ حرفي التعريف، وفيه نظر؛ لأنَّ اجتماعَ حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادةٌ لا يُستنكر، كما في لقَدْ، وألَا إنَّ»[2].

وما اعترض به الرضي في نظري لا يصحُّ حجةً على اعتلال الرماني والبصريين؛ وذلك لأنَّ اللامَ في (لقد) للابتداء، وقيل لجواب القسم، وتشترك مع (قد) التي تدخل على الفعل الماضي في توكيدِ مضمونِ الجملة، إلا أنه لا سبيل إلى حذف (قد)، إذ لو حذفت لما جاز دخولُ هذه اللام على الفعل الماضي[3]، وكذلك الكلام في (ألا إنَّ) فإنَّ (ألا) تفيد الاستفتاح والتنبيه، وتفيد كذلك التحقيق بالاشتراك مع (إنَّ)، ولا سبيل إلى حذف (إنَّ)[4]، بخلاف (أل) التعريف إذا دخل عليها حرف النداء، فإنَّ حذفها لا يوقع في محذور.

وأمرٌ آخر وهو أنَّ في هذه الأحرف غرضًا بلاغيًا لا يتحقَّق إلا باجتماعها، وهو المبالغةُ في التوكيد، فإذا حُذف حرفٌ منها، لم يتحقَّق ذلك الغرض، بخلاف حرف

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٨٨.

(٢) شرح الكافية ١/٣٧٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ١٢٥، المغني ٣/٢٤٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٣٨١، المغني ١/٤٣٩.

النداء و(أل) فليس هنالك معنىً إضافيٌّ في اجتماعهما، ولا يُضيف اجتماعُهما معنىً زائدًا على النداء والتعريف، وهذا يتحقَّق بحرف النداء وحده، فلا حاجةَ إذن لـ(أل) التعريف.

وبعد عرض هذه العلل ومناقشتِها يظهر لي أنَّ الراجحَ في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الرماني والبصريون، وأنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، لا يعضده السَّماع؛ لكونه ضرورةً ونادرًا، ولا يجوز القياسُ على الضرورة إلا في الضرورة[1]، لا في اختيار الكلام، ولا يعضد ما ذهبوا إليه كذلك القياس، لعدم توافق المقيس مع المقيس عليه، ولكون المقيس عليه ليس محلَّ اتفاقٍ، بل مختلفٌ فيه.

❁❁❁

(١) ينظر: الخصائص ٣٢٣/١، الاقتراح ص ٢١١.

## ۞ المبحث الخامس:

## علة امتناع توكيد النكرة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: أخذتَ الدِّرهمَ أجمعَ، ولا يجوز: أخذتُ درهمًا أجمعَ؛ لأنَّ (أجمعَ) معرفةٌ، ولا يُؤَكَّد بها النكرة؛ لأنَّ التأكيدَ بمنزلة التكرير، فلا يكون تكريرُ النكرة يصيِّرُها معرفةً، كما لا يكون تكريرَ المعرفةِ يصيِّرُها نكرةً.

و(أجمعون، أكتعون) و(جمع، كتع)، و(أجمع، أكتع)، معارفُ مِن غير علامة: بألفٍ ولامٍ، أو إضافة، لأنَّه يُؤَكَّد بها المضمرُ الذي هو بهذه المنزلة، فاقتضت المشاكلةُ أنْ تجري على هذه الطريقة، ووجب أن تكون لها معارفُ تؤَكَّد بها، لِما بيَّنا مِن أنَّ تأكيدَ المعرفةِ بالمعرفة، والنكرةِ بالنكرة، لأنَّ التأكيدَ يجري مجرى التكرير كما بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنه لا يجوز تأكيدُ النكرة بالمعنى، واعتلَّ لذلك المنع بأنَّ هذه الألفاظَ التي يُؤَكَّد بها نحو: (أجمع) و(أكتع) معارف، والتأكيد عبارة عن تكرير الكلمة المؤَكَّدة، ولا يصحُّ أنْ تُكرَّر النكرةُ بلفظ المعرفة، ولذلك مُنع أنْ يُقال: أخذتُ درهمًا أجمعَ، لهذه العلة.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن التوكيد بالمعنى، أو ما يسمَّى بالتوكيد المعنوي، والتوكيدُ هو: لفظٌ يُراد به تثبيتُ المعنى في النفس، وإثباتُ الحقيقة، ورفعُ المجاز[2].

وينقسم التوكيدُ إلى قسمين:

القسم الأول: توكيدٌ لفظي، وهو الذي يكون بإعادةِ اللفظِ على حسب ما تقدَّم،

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٩٤٦.

(٢) ينظر تعريف التوكيد وأقسامه في: توجيه اللمع ص ٢٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١، البسيط ٣٦١/١، الارتشاف ص ١٩٤٧.

ويكون في الأسماء، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وفي الأفعال، نحو: زيدٌ قامَ قامَ، وفي الحروف، نحو: نعَمْ نعَمْ، وبلَى بلَى، ويكون في الجملة: نحو: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ.

والقسم الثاني: توكيدٌ معنوي، وهو ما يكون بألفاظٍ محصورةٍ، ويكون على وجهين:

أحدهما: لإثباتِ الحقيقةِ، ورفعِ المجازِ، ويكون بالنفس والعين.

والآخر: للإحاطةِ والعموم، ويكون بـ(كلّ)، و(أجمع)، و(أجمعون)، و(جمعاء)، و(جميع)، و(كلا)، و(كلتا).

واتفق النحويون على أنَّ هذه الألفاظَ معارفُ[1]، ووجهُ تعريفِها: إمَّا بالإضافة كما في (نفس)، و(عين)، و(كل)، و(جميع)، و(كلا)، و(كلتا).

وإمَّا بالعلميةِ كما في (أجمع) وتوابعه، أي أنَّه علَمٌ على موضوعٍ لمعنى العموم، وعلميَّتُه جنسيةٌ، وهو قولُ أكثرِ النحويين، ودليلُهم في ذلك: امتناعُها من الصَّرف، للعلمية ووزن الفعل[2]، ونسب كلٌّ مِن ابن يعيش، وابن أبي الربيع، هذا القولَ إلى المحققين[3].

ومنهم من ذهب إلى أنه معرَّف بنيةِ الإضافة، أي (أجمعه)، ولزِم القطعَ عن الإضافة، كما أنَّ (كلَّ) قُطِع عن الإضافة جوازًا، وهو مذهبُ سيبويه[4]، واختاره السهيلي، وابنُ خروف، وابنُ مالك[5].

واعترض على هذا القول ابنُ بابشاذ[6]، ووافقه ابنُ أبي الربيع[7]، ووجه اعتراضهما:

---

(١) ينظر: الجمل ص ٢٢، أسرار العربية ص ٢٩٨، شرح المفصل ٤٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١، البسيط ٣٧٤/١، الارتشاف ص ١٩٥١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٨٥، توجيه اللمع ص٢٦٩، شرح المفصل ٤٦/٣، البسيط ٣٧٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤٦/٣، البسيط ٣٧٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٤/٣.

(٥) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٢٣، شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١، شرح التسهيل ٢٩٢/٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٥٥/١.

(٧) ينظر: البسيط ٣٧٥/١.

بأنَّه لو كان في نيةِ الإضافة كـ(كلٍّ)، للزم أن ينوَّن كما ينوَّن (كلٌّ).

في حين رأى ابنُ خروفٍ أنَّ هذا الاعتراضَ فاسدٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لا توجب صرفًا، كما لم يوجبه التصغير(١).

وما قاله ابن خروف فيه نظر؛ صحيح أن الإضافة لا توجب الصرف، ولكنها تبعد الاسم من مشابهة الفعل والحرف، لأنها من خصائص الأسماء.

وعبارة الرماني تحتمل الوجهين، إلا أنه يترجح أن يكون على رأي سيبويه، وذلك لكثرة موافقته له، وبدليل أنه اعتل لتعريفها بتوكيدها للضمير، نحو: قمتم أجمعون، ومررت بهم أجمعين، وهذه ليست علة تناسب العلمية.

وذهب الرماني في هذه المسألة إلى أنه لا يجوز تأكيدُ النكرة بالمعنى، واعتلَّ لذلك المنع بمخالفة الأصول النحوية؛ لأنَّ التأكيدَ بـ(أجمع) ونحوها هو تكريرٌ بالمعنى(٢)، وهي معرفة، فإذا أكَّد القائلُ بهذا اللفظ فكأنه كرَّر النكرةَ معرفة، لأنه في تقدير: أخذتُ درهمًا الدرهمَ، وهذا ممتنعٌ، لأنه لا يجوز تأكيدُ النكرة بالمعرفة.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني متفقٌ مع مذهب البصريين(٣)، حيث منعوا تأكيدَ النكرةِ بالمعنى، وتعدَّدت عللُ البصريين ومَن وافقهم في ذلك المنع، فمن أبرز اعتلالاتهم:

- علةُ مخالفةِ الأصول النحوية:

وذلك لأنَّ التوكيد والمؤكد شيءٌ واحدٌ، وهذه الألفاظُ معارف، فلا يؤكَّد بها إلا معارف، وتوكيد النكرة بالمعرفة مخالفٌ للأصول النحوية، وممَّن اعتل بهذه العلة: أبو القاسم الزجاجي، وابنُ السراج، وأبو البركات ابن الأنباري في أسرار العربية، وابنُ

(١) ينظر: شرح الجمل ٣٣٩/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٨٩.

(٣) ينظر: الجمل ص ٢٢، أسرار العربية ص ٢٩٨، الإنصاف ص ٣٦٢، توجيه اللمع ص ٢٦٦، شرح المفصل ٤٤/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١، المقرب ٢٤٠/١، البسيط ٣٧٧/١، ائتلاف النصرة ص ٦١، الهمع ١٤٢/٣.

عصفور[1]، وهذه علة أغلب المانعين، وهي التي اعتلَّ بها الرماني.

- علة القياس:

وذلك أنَّ التوكيدَ تابعٌ كالنعت، فكما أنه لا يجوز نعتُ النكرة بالمعرفة، ولا يكون نعتُ النكرةِ إلا نكرةً، ونعتُ المعرفةِ إلا معرفةً، لأنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحد، فكذلك التوكيدُ والمؤكد، بل إنَّ التوكيدَ والمؤكد في كونهما كالشيءِ الواحد آكدُ من النعت والمنعوت، لأنَّ التوكيدَ لا يفيد معنى زائدًا على إفادة الأوَّل، وإنما يفيد تحقيق ما أفاده الأول، والنعت يفيد أمرًا زائدًا على ما فاده الأول، وممَّن اعتلَّ بهذه العلة: العكبري، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، والشاطبي[2].

- علة عدم الفائدة:

وذلك لأنَّ النكرةَ شائعةٌ، ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد، لأنَّ تأكيدَ ما لا يُعرف لا فائدة فيه، وممن اعتل بهذه العلة الزجاجي[3].

- علة التناقض:

وذلك أنَّ النكرةَ تدلَّ على الشياع والعموم، والتوكيد يدلُّ على التخصيص والتعيين، وكلُّ واحدٍ منهما مناقضٌ لصاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكِّدًا له، وكذلك التوكيد والمؤكَّد كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون نكرةً معرفةً في آنٍ واحدٍ، لما بينهما من التضاد، ذكر هذه العلة ابنُ الأنباري في الإنصاف، وابن أبي الربيع، والشاطبي[4].

- علة الاستحالة:

وذلك لأنَّ النكرةَ لم يثبت لها حقيقة، والتوكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم

(١) ينظر: الجمل ص ٢٢، الأصول ٢٣/٢، أسرار العربية ص ٢٨٩، شرح الجمل ٢٦٧/١.
(٢) ينظر: اللباب ٣٩٥/١، شرح الجمل ٢٦٧/١، البسيط ٣٧١/١، المقاصد الشافية ١٧/٥.
(٣) ينظر: الجمل ص ٢٢، الإنصاف ص ٣٦٣، ائتلاف النصرة ص ٦٢.
(٤) ينظر: الإنصاف ص ٣٦٤، البسيط ٣٧٥/١، المقاصد الشافية ٢٠/٥.

وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، وممن اعتلَّ بهذه العلة ابنُ يعيش[١].

هذه أبرز اعتلالات البصريين ومن وافقهم في منع تأكيد النكرة بالمعنى، إلا أنَّ المعتمد من هذه العلل هي علة مخالفة الأصول النحوية، وهي العلة التي اعتلَّ بها الرماني وكثيرٌ من البصريين ومن وافقهم.

وخالفهم في ذلك الكوفيون[٢] حيث أجازوا توكيدَ النكرةِ بألفاظ الإحاطة والشمول وهي (كلٌّ) و(أجمعُ) ونحوهما، شريطةَ أن تكونَ النكرةُ مؤقتةً محدودةً، نحو: صمتُ شهرًا كلَّه، وقمتُ ليلةً كلَّها.

وذكر ابنُ مالك في شرح التسهيل أنَّ بعضَ الكوفيين قد أجاز توكيدَها بالمعنى مطلقًا[٣]، فيكون بذلك مذهبان للكوفيين: وهو الجواز مطلقًا، والجواز في النكرة المحدودة، إلا أنَّ ابنَ مالك في شرحه على الكافية الشافية نفى الخلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة[٤].

والمشهور في مذهبهم كما نقله أئمةُ النحو، وأصحابُ كتب الخلاف، هو اقتصارهم الجواز على النكرة المؤقتة والمحدودة، ويكون التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول، لا بالنفس والعين.

ونسب ابن مالك إلى الأخفش موافقته الكوفيين في هذا المذهب[٥]، وتبعه بعض شراح كتبه، كالمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني[٦]، ولم أجد أحدًا سبق ابنَ

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٤٤.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ٣٦٢، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٤١، شرح المفصل ٣/٤٤، شرح التسهيل٣/٢٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٦، شرح الكافية ٢/٣٧٣، ائتلاف النصرة ص ٦١، التصريح ٢/١٣٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ١١٧٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٦.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ص ٩٧٦، المساعد ٢/٣٩٢، المقاصد الشافية ٥/١٨، شرح الأشموني الأشموني ٣/١١٣.

مالك في نسبة هذا القول إلى الأخفش.

وعلة الكوفيين لجواز توكيد النكرة بالمعنى هي:

تحقَّق الفائدة، لأنَّ في توكيد المتبعِّض والمحدود، بألفاظ الإحاطة فائدة، نحو: أكلت رغيفًا كلَّه، وصمت شهرًا كلَّه، لاحتمال أنك أكلتَ بعضَ الرغيف، وصمتَ بعضَ الشهر، فإذا أكَّدت بكلِّه، أفاد ذلك الإحاطةَ والعمومَ، بخلاف التوكيد بالنفس والعين، لأن النفس والعين لا فائدة فيه في النكرة(١).

واحتجَّ الكوفيون ومن وافقهم لجواز ذلك بالسَّماع، حيث استشهدوا بقول الشاعر:

لَكِنَّــهُ شَــاقَهُ أَنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبُ يَا لَيتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(٢)

حيث أكَّد (حولٍ) وهو نكرة بـ(كلِّه).

وكذلك بقول الشاعر:

يَــا لَيْتَــنِي كُنْــتُ صَــبِيًّا مُرْضَــعَا تَحْمِلُــنِي الــذَّلْفَاءُ حَــوْلًا أَكْتَعَــا(٣)

أكد الشاعر (حولًا) وهو نكرة بـ(أكتعا).

وبقول الشاعر كذلك:

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١، شرح التسهيل٢٩٦/٣، شرح الكافية ٣٧٣/٢، أوضح المسالك ٣٣٢/٣، المقاصد الشافية ١٧/٥، ائتلاف النصرة ص ٦١، التصريح ١٣٨/٢، الهمع ١٤٢/٣.

(٢) البيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم الهذلي، في أشعار الهذليين ٩١٠/٢.

وهو من شواهد: أسرار العربية ص ٢٩٠، الإنصاف ص ٣٦٢، شرح المفصل ٤٤/٣، أوضح المسالك ٣٣٢/٣، ائتلاف النصرة ص ٦١.

(٣) البيت من الرجز، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، المقرب ٢٤٠/١، شرح التسهيل ٢٩٧/٣، شرح الكافية ٣٧٣/٢، البسيط ٣٨١/١، الهمع ١٣٩/٣.

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[1]

أكَّد الشاعر (يومًا) وهو نكرة بـ(أجمعَا).

وبقول الشاعر كذلك:

إِذَا الْقُعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدَا[2]

أكد الشاعر (يومًا) وهو نكرة بـ(كلَّه).

هذه أبرز الشواهد التي استشهد بها الكوفيون، مستدلِّين بها على صحة مذهبهم، وهو جواز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ العموم، وذلك لتحقق الفائدة منه.

وممَّن وافق الكوفيين في هذا المذهب ابنُ خروف، وابنُ مالك، والرضيُّ، وابنُ هشام[3]، حيث وافق هؤلاء الكوفيين في شرط تحقُّقِ الفائدة، وتفرَّد ابنُ مالك بأنه يجوز التوكيدُ بالنفس والعين، ورأى أنَّ تحقُّقَ الفائدةِ مسوِّغٌ كافٍ لجواز ذلك، فكيف إذا أُسنِد بالسَّماع، قال في شرح التسهيل: «ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضُهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يُفد، ومثال الجائز لكونه مفيدًا قولك: صمت شهرًا كلَّه، وقمت ليلةً كلَّها، وهذا أسدٌ نفسُه، وعندي درهمٌ عينُه، فبذكر (كلٍّ) يُعلم أنَّ الصيامَ كان في جميع الشهر، والقيام كان في جميع الليلة، ولو لم يُذكر لا احتمل ألَّا يُراد جميعَ الشهر، ولا جميع الليلة، وبذكر النفس

(١) البيت من الرجز، ولم أعثر له على نسبة، قال العيني ١١٤/٣: "قائله مجهول، وقيل: إنه مصنوع".

وهو من شواهد: شواهد: أسرار العربية ص ٢٩٠، الإنصاف ص ٣٦٣، شرح المفصل ٤٤/٣، المقرب ٢٤٠/١، شرح التسهيل ٢٩٧/٣، شرح الكافية ٣٧٣/٢، شرح الأشموني ١١٤/٣.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: أسرار العربية ص ٢٩٠، الإنصاف ص ٣٦٣، شرح المفصل ٤٤/٣، الخزانة ١٧٠/٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣٤٠/١، شرح التسهيل ٢٩٦/٣، شرح الكافية ٣٧٣/٢، أوضح المسالك ٣٣٢/٣.

أيضًا عُلم أنَّ المشارَ إليه أسدٌ حقيقيٌّ لا شيءَ شبيه بالأسد، وأنَّ الذي عندك درهمٌ مصوغٌ لا صرفه، ولا موازنته، فتوكيدُ النكرة إنْ كان هكذا فحقيقٌ بالجواز، وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته»[(١)].

ثم قال: «فمَن حكم بالجواز مطلقًا، أو بالمنع مطلقًا، فليس بمصيبٍ، وإنْ حاز من الشهرة أوفرَ النصيب»[(٢)].

وقال الرضي: «وقد أجاز الكوفيون تأكيدَ المنكَّر، إذا كان معلومَ المقدارِ أو مؤقَّتًا، كدرهمٍ، ودينارٍ، ويومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، بـ(كلٍّ) وأخواتِه لا بالنفس والعين، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد؛ لاحتمال تعلُّقِ الفعلِ ببعض ذلك المؤقَّت، فعلى هذا لا يُشترط تطابقُ التأكيدِ والمؤَكَّدِ تعريفًا وتنكيرًا عندهم، خلافًا للبصريين»[(٣)].

وقال ابنُ هشام: «وإذا لم تُفد النكرة لم تجُز باتفاقٍ، وإنْ أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحصل الفائدةُ بأنْ يكون النكرة محدودًا، والتوكيدُ من ألفاظِ الإحاطة، كاعتكفتُ أسبوعًا كلَّه»[(٤)].

وحاصل ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم يتلخَّص في ثلاثةِ أمور:

الأمر الأول: أنهم جعلوا تحقُّقَ الفائدةِ علةً لجواز التوكيد بالمعنى، وكأنَّ عدم الفائدة هي العلة المانعة، في حين أنَّ العلةَ المانعة التي اعتلَّ بها الرماني والبصريون ليست عدم الفائدة، وإنما مخالفةُ الأصول، والقياسُ على النعت، وإن كان عدمُ الفائدة علةٌ معتبرةٌ، إلَّا أنها ليست أساسًا في منع توكيد النكرة بالمعرفة[(٥)].

والأمر الثاني: أنَّ الكوفيين أجازوا توكيدَ النكرة بألفاظ الإحاطة، ومنعوه بالنفس والعين، والقياس يقتضي ألَّا يفرَّق بين ألفاظِ التوكيد لأنها كلَّها معارفُ، إمَّا بالإضافة،

(١) شرح التسهيل ٣/٢٩٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) شرح الكافية ٢/٣٧٣.
(٤) أوضح المسالك ٣/٣٣٢.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٢٠.

وإمَّا بالعلَمية، والمانعُ فيها واحدٌ وهو التعريف[1].

والأمر الثالث: وهو أنَّ الكوفيين استثنوا النكرةَ المؤقَّتة والمحدودةَ، وتوقيتُ النكرة أو تحديدُها لا يصل بها إلى منزلة المعرفة، بل تبقى نكرةً شائعة، حتى وإن كانت مؤقَّتةً أو محدودةً، فعلة المنع ما زالت قائمةً لم تُرفع، قال ابن الأنباري: «وأمَّا قولهم: (إنَّ اليومَ مؤقَّتٌ، فيجوز أنْ يُقعَدَ بعضُه، والليلةُ مؤقَّتةٌ، فيجوز أن يُقام بعضُها، فإذا أكَّدت صحَّ معنى التوكيد)، قلنا: هذا لا يستقيم؛ فإنَّ اليوم وإن كان مؤقَّتًا، إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرةً شائعةً، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة، ولأنَّ تأكيدَ ما لا يُعرف لا فائدة فيه»[2].

ويرى الكوفيون ومَن وافقهم أنَّ ما سُمع من العرب في هذا الخصوص يسند مذهبَهم، وأنَّه حجةٌ لا يُمكِن ردُّها، أمَّا البصريون ومن وافقهم فيرون أنَّ هذه الشواهد لم تصل إلى حدِّ الكثرة، حتى تخرج بكثرتها عن الشذوذ والتأويل، فجُلَّ ما رواه الكوفيون في هذه المسألة لم يسلم من الشذوذ أو مِن التحريف، أو من التأويل، وهو مع ذلك قليل، لا يصحُّ الاحتجاجُ به[3]، فما سُمع عن العرب في قولهم: (قبضت درهمًا كلَّه، وصمت شهرًا كلَّه) أجاب عنه ابن أبي الربيع، بقوله: "وينفصل عن هذا بما انفصل الخليلُ عن قول العرب: (ما يصلحُ بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعلَ هذا) وذلك أنَّ هذا الموضعَ مما تترادف فيه المعرفةُ والنكرةُ على معنىً واحد، فيقال: ما يصلحُ برجلٍ خيرٍ منك، على معنى ما يصلح بالرجلِ خيرٍ منك، وكأنه إذا نطقَ بالواحدِ نطق بالآخَر، فجرى (خير منك) صفةً على النكرةِ الصالحةِ مكانَ الرجل، وكذلك هذا، لأنه لو قال: صمت الشهرَ كلَّه، أي: صمت هذه الحقيقةَ كلَّها، لكان المعنى معنى: صمت شهرًا كلَّه، لأنه لا يريد شهرًا بعينه، وإنما يريد هذه الحقيقة، وكذلك قبضت درهمًا كلَّه، لا يريد درهمًا بعينه، فعبَّر عنه بلفظ التنكير، وإنما يريد ما ينطلق عليه درهمٌ، وهذا النوع

(١) ينظر: البسيط ٣٧٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١.

(٢) الإنصاف ص ٣٦٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٢٩٢، الإنصاف ص ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣، ائتلاف النصرة ص ٦٢.

كثير في كلام العرب"[1].

وأمَّا قول الشاعر:

لَكِنَّـهُ شَـاقَهُ أَنْ قِيـلَ ذَا رَجَـبُ يَـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

فالرواية الصحيحة:

يَا لَيتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجَبُ

وقد صرح بذلك كلٌّ من أبي البركات ابن الأنباري، وابن يعيش، والزبيدي[2]، فيكون المؤَكَّدُ معرَّفًا بالإضافة لا نكرة، ويسقط بذلك الاحتجاج بهذا البيت.

وأمَّا قول الشاعر:

يَـا لَيْتَنِي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا تَحْمِلُنِي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

فمحمولٌ على البدليَّة لا على التوكيد، كما قال ابنُ عصفور[3].

وأمَّا قول الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

فقد ردَّ الاحتجاج به بعض البصريين؛ لكونه مجهولًا لا يُعرف قائله[4]، وقال عنه ابن جني: «وإن لم يكن مصنوعًا، فوجهُه عندي: أنَّ (أجمع) هذه ليست التي تُستعمل للتوكيد، ولكنها التي في قولك: أخذت المالَ بأجمعِه، أي بكُلِّيَّته، فدخولُ العامل عليها ومباشرتُه إيَّاها يدلُّ على أنها ليست للتوكيد»[5].

وأمَّا قول الشاعر:

---

(١) البسيط ١/٣٧٧.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٩٢، الإنصاف ص ٣٦٥، شرح المفصل ٣/٤٥، ائتلاف النصرة ص ٦٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/٢٣٨.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٢٩٢، الإنصاف ص ٣٦٥، شرح المفصل ٣/٤٥.

(٥) التنبيه على أبيات الحماسة ص ٢٦٨.

إِذَا الْقُعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلّهُ مُطَرَّدَا

فيُحتمل أنْ يكونَ التوكيد الضمير الذي في (جديدًا)، ولا مانع من توكيد الضمير لأنَّه معرفة(١).

قال ابن الأنباري: «ثم لو قدَّرنا هذه الأبياتَ التي ذكروها كلَّها صحيحةً عن العرب، وأنَّ الرواية ما ادَّعوه، لَما كان فيها حجةٌ بها؛ لشذوذِها وقلَّتها في بابها، إذ لو طردنا القياسَ في كلِّ ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلًا، لكان ذلك يؤدِّي إلى أنْ تختلطَ الأصولُ بغيرها، وأنْ يُجعلَ ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يُفسد الصناعةَ بأسرها، وذلك لا يجوز، على أنَّ هذه المواضعَ كلَّها محمولةٌ على البدل»(٢).

أمَّا تفرُّد ابنِ مالك بأنه يجوز توكيد النكرة بالنفس والعين، معتلًّا لجوازه بتحقُّقِ الفائدة، حتى وإن لم يُسمع عن العرب، فقد خالف فيه كلا المذهبين، ويردُّ عليه الكوفيون الذين وافقَ مذهبهم بأنَّ التوكيد بالنفس والعين لا فائدةَ فيه في النكرة، وذلك أنَّك إذا قلت: رأيتُ رجلًا نفسَه، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدةٌ، إذ المفهوم من رأيت رجلًا، ورأيت رجلًا نفسَه واحدٌ، وهو رجلٌ غيرُ معيَّنٍ(٣).

قال الشاطبي: «وكثيرًا ما تجدُ ابنُ مالك وغيرَه من المتأخرين يعتمدون على أشياءَ لا يعتمِد على مثلِها المتقدِّمون الذين لابسوا العربَ، وعرفوا مقاصدَهم، اتِّكالًا على قياسٍ مجرَّدٍ، أو على حصولِ الفائدةِ وغيرِ ذلك، والصوابُ الاستنادُ إلى السَّماع، ثم النظرُ في قياسِه إنْ كان، لا العكس»(٤).

وقال كذلك: «ولْيعلم النَّاظرُ أنَّ قولَ إمامِ الصنعة(٥): "قفْ حيث وقفوا ثم فسِّر" أصلٌ عظيم، لا يفهمُه حقَّ الفهمِ إلا من قتلَ كلامَ العرب علمًا، وأحاطَ بمقاصدِه»(٦).

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٢٩١، شرح المفصل ٣/٤٥.

(٢) الإنصاف ص ٣٦٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٦-٢٣٧.

(٤) المقاصد الشافية ٥/٢٠.

(٥) يعني سيبويه.

بمقاصدِه»[1].

ومن خلال مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات يظهر لي أنَّ الراجح فيها هو ما ذهب إليه البصريون ووافقهم الرماني، وهو امتناع توكيد النكرة بالمعنى، وذلك للعل السابقة التي اعتلوا بها.

❁❁❁

(١) المقاصد الشافية ٥/٢٠.

## ۞ المبحث السادس:

## علة وجوب تعريف ( البتَّة )، في: ( لا أفعله البتَّة )

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوز أنْ يتصرَّف (أجدَّك) لِما فيه من معنى المبالغة، كأنَّه قيل فيه: على كلِّ وجهٍ وسببٍ، إذا قيل: أجدَّك لا تفعلُ كذا وكذا، ولذلك لا يجوز أنْ يُنكَّرَ فيقال: أجدًّا لا تفعل كذا، ونظيرُه: لا أفعله البتَّةَ، كأنَّه قال: قطْعًا على كلِّ وجهٍ وسببٍ، فلا يجوز أنْ يُنكَّر للمبالغة التي فيه »[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ المصدرَ المؤكِّد (البتة) لا تأتي إلا معرفةً، ولا يجوز تنكيرُها، واعتلَّ لوجوبِ تعريفِها بالمبالغةِ التي فيها، ولذلك لا يجوز تنكيرُها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن المصدر المؤكِّد (البتة) من قولهم: لا أفعله البتةَ، و(البتةُ) مصدرُ: (بَتَّ) بمعنى: القطع،[(٢)] والتاء للوَحدة، أي: أقطعُ بذلك القطعةَ الواحدة[(٣)]، ومنهم من عدَّها للمبالغة[(٤)]، وذهب الرماني إلى أنَّ (البتة) لا تكون إلا معرفةً، ولا يجوز تنكيرُها، فلا يُقال: لا أفعله بتةً؛ واعتلَّ لوجوب تعريفِها بالعلة السابقة وهي وجودُ المبالغةِ فيها.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويهِ والجمهور[(٥)]، قال سيبويهِ في باب ما يَنتصب من المصادر توكيداً لِما قبله: «ومِن ذلك قولُك: (قَد قَعَدَ البتّةَ) ولا يُستعملُ

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٦٧٠.

(٢) ينظر: الصحاح (بتت) ص ٢٤٢، اللسان (بتت) ص ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣٢٥/١، حاشية الصبان ١٥٧/٢.

(٤) ينظر: الكليات ص ٢٤٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٩/١، شرح السيرافي ٢٦٦/٢، شرح الكافية ٣٢٥/١، الارتشاف ص ١٣٧٤، التصريح ٥٠٦/١، الهمع ٩٢/٢، حاشية الصبان ١٥٧/٢.

إلَّا معرفةً بالألفِ واللامِ، كما أنَّ جَهْدَك وأَجِدَّك لا يُستعملان إلاَّ معرفةً بالإضافة»[(١)].

والعلةُ عند سيبويه والجمهور في وجوبِ تعريفِها هي معنى التوكيد الذي فيها، وهو الذي عبَّر عنه الرماني بالمبالغةِ في القطع، ويرى الرضيُّ بأنَّ (أل) التي فيها قد تكون للعهد، حيث يقول: «وكأنَّ اللامَ فيها في الأصل للعهد، أي: القطعةَ المعلومةَ التي لا تردُّدَ فيها»[(٢)].

ولعلَّ لزومَ (أل) لهذا المصدر جعل العرب تنطقها بقطع الهمزة، وإنْ كان القياسُ وصلَها، فيقولون: لا أفعله ألبتةَ، قال الاسفرائيني في اللُّباب: «وقطعُ الهمزةِ بمعزلٍ عن القياس، ولكنَّه مسموعٌ»[(٣)]، وقال الكفوي في الكُلِّيات: "والمسموعُ قطعُ همزته على غير قياس"[(٤)].

وقد تكون العلة في قطع الهمزة هي معنى المبالغة التي فيها، فتكون المبالغة سببًا للزوم (أل) وكذلك قطعِ همزتِها.

ونُسِب إلى الفراء مخالفةُ الجمهور في وجوب تعريف (البتَّة) حيث ذهب إلى جوازِ تنكيرِها، نحو: لا أفعله بتةً، قال ابنُ برِّي في حواشيه على الصِّحاح: «مذهبُ سيبويه وأصحابِه أنه لا يكون إلَّا معرفةً، فنقول: البتةَ لا غير، وإنما أجاز تنكيرَه الفراءُ وحده، وهو من الكوفة»[(٥)].

وقد يكون ما ذهب إليه الفراءُ من جواز تنكيرِ (البتَّة) لغةً قليلةً فيها، سمِعها عن بعض العرب، وممَّن حكى هذه اللغة: الجوهريُّ في الصِّحاح، حيث قال: «ويقال: لا أفعله بتةً، ولا أفعله البتةَ، لكلِّ أمرٍ لا رجعةَ فيه، ونصبُه على المصدر»[(٦)].

---

(١) الكتاب ١/٣٧٩.

(٢) شرح الكافية ١/٣٢٥.

(٣) ص ٧٨.

(٤) ص ٢٤٦.

(٥) التنبيه والإيضاح (بتت) ١/١٥٦.

(٦) الصحاح (بتت) ص ٢٤٢.

## ۞ المبحث السابع:

## علةُ تنكيرِ (ما) التَّعجُّبِيَّة.

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يصحُّ قولُ الأخفش: (إنَّ (ما) لها صلةٌ كصلةِ (الذي)، والخبرُ محذوف)[1]؛ لأنَّ المطلوبَ في التعجُّبِ إبهامُ السَّببِ، وإذا وُصِلَت (ما) خرجتْ عن الإبهام إلى الإيضاحِ بالصِّلة، وذلك مناقضٌ لِما يجبُ في التعجُّب، فالصَّحيحُ في هذا قولُ سيبويه[2]: (إنَّ (ما) وحدَها في التعجُّبِ لا صِلةَ لها)»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ (ما) التي في التعجب، نحو: (ما أحسنَ زيدًا)، نكرةٌ تامَّةٌ ليس لها صلة، ولا يجوز أنْ تكونَ موصولةً، ويكون خبرُها محذوفًا على رأي الأخفش، واعتلَّ لعدمِ جوازِ قولِ الأخفشِ بالتناقض، وذلك أنَّ التعجبَ يكون ممَّا خفِيَ سببُه، فناسبَه أنْ تكونَ (ما) نكرةٌ، وإذا جُعِلت (ما) موصولةً، بمعنى (الذي) خرجتْ من الإبهام إلى الإيضاح، لأنَّ الصلةَ توضِّحُها، فيقع بذلك التناقض.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذا المسألة عن (ما) التعجبية، والتعجُّب معنى من المعاني التي تعرِض في النفوس، وهو زائدٌ عن الخبر؛ لأنه خبر صادرٌ عن حيرة، وقالوا: لا يكون التعجُّب إلا مِن شيءٍ خفِي سببُه، وظهر على نظرائه.

وللتعجُّب ألفاظٌ كثيرة، وأشهرُها في الاستعمال: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، نحو: ما أَحسَنَ زيدًا، وأَحْسِنْ بزيدٍ[4].

---

(١) ينظر رأي الأخفش في: شرح السيرافي ٣٥٦/١، الأصول ١٠٠/١، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٢/١-٧٣.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٦٦.

(٤) ينظر: توجيه اللمع ص ٣٨١، الارتشاف ص ٢٠٦٥، التصريح ٥٧/٢، شرح الأشموني =

ويرى الرماني أنَّ (ما) في (ما أَحسَنَ زيدًا) لا تكون إلا نكرةً تامةً، بمعنى: (شيءٍ)، ولا يجوز أن تكونَ موصولةً، بمعنى: (الذي)، واعتلَّ لوجوب تنكيرِها، بعلة المشاكلة، كما اعتلَّ لمنع تعريفِها بعلة التضاد.

وذلك أنَّ التعجُّبَ إنما يكون ممَّا خفِي سببُه، فهو من مواضع الإبهام، فإذا جُعلت (ما) نكرةً بمعنى: (شيء)، كان ذلك مشاكلًا للإبهام، ولائقًا به.

أمَّا إذا جُعلت (ما) موصولةً بمعنى: (الذي)، فقد أُوضِحت بالصِّلة، وخرجتْ عن الإبهام الذي مِن أجلِه كان التعجبُ إلى الإيضاح، وهذا تناقضٌ.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الخليلِ وسيبويه[1]، ووافقهما الجمهور[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّ (ما) التعجبية نكرةٌ تامةٌ، في معنى: (شيء)، وما بعدها خبرٌ، ومعنى نكرةٍ تامةٍ أي: مستغنيةٌ بنفسِها، فلا تحتاج إلى صلة أو صفة، والتقدير عندهم في: ما أحسنَ زيدًا، أي: شيءٌ أحسنَ زيدًا، والغرضُ منها المبالغةُ في الإبهام، لأنَّ (ما) في غاية الإبهام، والشيءُ إذا كان مُبهمًا كان أعظمَ في النفس؛ لاحتماله أمورًا كثيرة.

وخالفهم الأخفش في ذلك، وذهب إلى أنَّ (ما) هنا معرفةٌ موصولةٌ بمعنى: (الذي)، والتقديرُ عنده: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ، واعتلَّ الأخفشُ لما ذهب إليه بعلة الأصل[3]، وذلك أنَّ (ما) لا تكون غيرَ موصولةٍ إلا في بابي الاستفهام، والشرط، نحو: ما عندك؟ وما تفعل أفعل، أمَّا إذا كانت في الخبر فهي موصولةٌ بمعنى: (الذي)، نحو: ركبتُ ما عندك، وشربتُ ما أصلحتَه، أي ركبت الذي عندك، وشربت الذي أصلحته، والتعجُّب خبرٌ، فينبغي أن تكون (ما) فيه موصولةً، على الأصل الذي في بابها.

أمَّا سيبويه فاعتلَّ لوجوب تنكير (ما) بثلاث علل:

---

=

٢٢/٣.

(١) ينظر: الكتاب ٧٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، الجمل ص٩٩، الأصول ٩٩/١، شرح السيرافي ٣٥٤/١، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ص ٣٧٥، أسرار العربية ص ١١٢، توجيه اللمع ص ٣٨١، شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح التسهيل ٣١/٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٥٦/١.

الأولى: علةُ التضادِ الحاصل من تعريف (ما) التعجبية.

والعلة الثانية: علةُ المشاكلةِ التي توجب تنكيرَ (ما)، وهاتان العلتان وافقه عليهما الرماني.

والعلة الثالثة: علةُ القياسِ على (ما) الاستفهامية، والشرطية.

قال السيرافي: «قال سيبويه: (العلةُ التي من أجلها كانت (ما) في الاستفهام والمجازاة غيرَ موصولةٍ، هي بعينِها موجودةٌ في التعجب، وذلك أنَّ المستفهمَ إنما يستفهم عمَّا لا يعرف، فلو وُصِل (ما) لأُوضِح، واستغنى عن الاستفهام، والمجازي إنما يريد أنْ يعُمَّ، ولو وصلَ لحصل على شيء بعينه، فاستغنى عن الصلة، والمتعجِّب مُبهِمٌ، فلا يصحُّ أن يصلَ (ما) فيخرج عن الإبهام؛ لأنَّ الصلةَ إيضاحٌ وتبيين»[1].

وتبع الجمهورُ[2] في التعليل لوجوب تنكير (ما) التعجبية، ما اعتلَّ به سيبويه، وهما علَّتا: المشاكلةِ، والتضادِ، ولا يكاد يخلو اعتلالُهم من هاتين العلتين، إلا أنهم أضافوا إليهما عِللًا أخرى، تقوِّي مِن ترجيحِ مذهبِ سيبويه، وتضعِّفُ مِن قول الأخفش، الذي يقول بحذف الخبر، وأبرزُ هذه العللِ التي أضافها الجمهور:

- علة مخالفة الأصل:

وذلك أنَّ الأصلَ في الخبر ألَّا يُحذفَ إلا بدليل، وحذفُه بدونِ دليلٍ عليه مخالفةٌ لهذا الأصل، وممَّن اعتلَّ بهذه العلة: المبردُ، وابنُ السرَّاج، وابنُ يعيش، وابنُ مالك[3]، قال المبرد: «وقال قومٌ: إنَّ (أحسنَ) صلةُ (ما)، والخبرُ محذوفٌ، وليس الأمرُ كما قالوا؛ وذلك أنَّ الأخبارَ إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها»[4].

---

(١) شرح السيرافي ٣٥٦/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، الجمل ص٩٩، الأصول ٩٩/١، شرح السيرافي ٣٥٤/١، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ص ٣٧٥، توجيه اللمع ص ٣٨١، أسرار العربية ص ١١٢، شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح التسهيل ٣١/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، الأصول ٩٩/١، شرح السيرافي ٣٥٤/١، شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح التسهيل ٣١/٣.

(٤) المقتضب ١٧٣/٤.

وقال ابنُ السراج: «وقال الأخفش: (إذا قلتَ: ما أحسنَ زيدًا، فـ(ما) في موضع: (الذي)، و(أحسنَ): صلتُها، والخبرُ محذوفٌ، واحتجَّ من يقول هذا القول بقولك: حسبُك، لأنَّ فيه معنى النهي، ولم يُؤتَ له بخبر)، وقد طُعِن على هذا القول: بأنَّ الأخبارَ إنما تُحذفُ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها»[1].

وضعَّف ابنُ يعيش قولَ الأخفش معتلًّا في ذلك بثلاث علل: وهي: مخالفةُ الأصل، وعدمُ الفائدة، والتضاد، حيث قال: «وأمَّا الأوَّلُ -أي: رأي الأخفش- فضعيفٌ جدًّا، وذلك لأمور:

منها: أنه يُعتقَد أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والخبرُ إنما ساغ حذفُه إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه، ولا دليل ههنا، فلا يسوغ الحذف.

ومنها: أنهم يقدِّرون المحذوفَ بـ(شيء)، والخبرُ ينبغي أن يكون فيه زيادةُ فائدةٍ، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الحُسنَ ونحوَه إنما يكون بشيءٍ أوجبَه، فقد أُضمِر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة.

والثالث: أنَّ بابَ التعجُّب بابُ إبهامٍ، والصلةُ موضِّحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لِما اعتزموه في باب التعجُّب من إرادةِ الإبهام"[2].

أمَّا ابنُ مالك فقد جمع علَّتي المشاكلةِ، والتضاد، وعلةِ مخالفةِ الأصل في حذف الخبر، تحت علة واحدةٍ أسماها مخالفةَ النظائر[3]، وذكر أنَّ ذلك من وجهين:

أحدهما: تقدُّمُ الإفهامِ، وتأخيرُ الإبهامِ، والمعتادُ فيما تضمَّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا، تقديمُ ما به الإبهامُ، وتأخيرُ ما به الإفهامُ، كما في ضمير الشَّأن، والمميَّز والتمييز وغيرها.

والآخر: كونُ الخبرِ ملتزمَ الحذفِ دونَ شيءٍ يسدُّ مسدَّه، والمعتادُ في الخبر الملتزمِ الحذفِ أنْ يسدَّ مسدَّه شيءٌ يحصل به استطالةٌ، كما فُعل بعد (لولا) وغيرِها.

---

(١) الأصول ٩٩/١.

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣.

وأشار ابنُ مالك إلى أنه لا مفرَّ لمن ذهب هذا المذهب من الحكم على الخبر المحذوف بأحد شيئين: إما أن يكون معلومًا، فيبطل الإبهامُ المقصود، وإمَّا أن يكون مجهولًا، فلزِمه حذفُ ما لا يصحُّ حذفُه، ثم قال: "وهذا كافٍ في بيان ضعفِ القولِ بأنَّ (ما) التعجبيةَ موصولةٌ بفعلِ التعجب"[1].

أمَّا العلة الأخرى التي أضافها الجمهور فهي علة الأَولى:

وممَّن اعتلَّ بهذه العلة: ابنُ الشجري، والجرجاني، وابنُ الأنباري[2]، حيث وازنوا بين قولَي سيبويه والأخفش، ورأوا أنَّ قولَ وسيبويه أولى؛ لأنَّه لا يفتقرُ إلى تقديرِ محذوف، قال ابنُ الشجري: «وقولُ الخليلِ وسيبويه أصحُّ؛ لأنَّ التعجبَ في الابهام بمنزلةِ الشرط والاستفهام، فإذا حُكم بأنَّ (ما) التعجبيةَ موصولةٌ، فإنَّ الصلةَ تُخرجها من الإبهام، من حيث كانت الصلةِ موضِّحةً للموصول.

ويقوِّي مذهبَ الخليلِ وسيبويه أنَّ الكلامَ على قولهما تامٌّ غيرُ مفتقرٍ إلى تقديرِ محذوف، وأنَّ هذا الخبرَ المقدَّرَ فيما ذهب إليه الأخفش لم يظهر في شيءٍ من كلامهم»[3].

وقال ابنُ الأنباري: «وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أَولى؛ لأنَّ الكلامَ على قولهم مستقلٌّ بنفسِه، لا يفتقر إلى تقديرِ شيء، وعلى القول الآخرِ يفتقرُ إلى تقديرِ شيءٍ، وإذا كان الكلامُ مستقلًّا بنفسِه، مستغنيًا عن تقديرٍ، كان أَولى ممَّا يفتقرُ إلى تقدير»[4].

ورأى الرضيُّ[5] أنَّ مذهبَ سيبويه والبصريين ضعيفٌ من جهةِ استعمالِ (ما) نكرةً غيرَ موصوفةٍ، والابتداءِ بها، وكأنَّ الرضيُّ له رأيٌ مغايرٌ لقولي سيبويه والأخفش، سيأتي ذكرُه قريبًا.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٣، المقتصد في شرح الإيضاح ص ٣٧٥، أسرار العربية ص ١١٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٣.

(٤) أسرار العربية ص ١١٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/٢٣٤.

ويُرَدُّ عليه بأنَّ (ما) لو كانت موصوفةً، لناقضَ ذلك الإبهامَ، كما لو كانت موصولةً.

أمَّا الابتداءُ بها مع كونها نكرة، ففيه أربعةُ أجوبةٍ:

الجواب الأول: لأنَّها في تقديرِ النفي، وذلك أنَّ المعنى في: ما أحسن زيدًا، أي: شيءٌ جعلَه حسنًا، والمرادُ: ما جعلَه حسنًا إلَّا شيءٌ، كما قالوا: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) أي: ما أهرَّهُ إلا شرٌّ(١).

والجواب الثاني: أنَّ النكرةَ في تأويل الفاعل، فجاز الابتداءُ بها(٢).

أمَّا الجواب الثالث: جاز الابتداء بها قياسًا على (من) و(ما) الشرطيتين والاستفهاميتين(٣).

وأمَّا الجواب الرابع: فهو أنه أُبتِدئَ بها لتضمُّنِها معنى التعجب(٤).

وما ذكره الرماني من قول الأخفش هو أحدُ أقوالِه الثلاثة في (ما) التعجبية وهو المشهورُ منها، أمَّا قولُه الثاني فهو موافقٌ لمذهب سيبويه والبصريين(٥)، مِن كون (ما) نكرةً تامةً، بمعنى: شيء، وما بعدَها خبرٌ.

وأمَّا قولُه الثالث فهو أنَّ (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، والفعلُ صفتُها، والخبرُ محذوفُ وجوبًا، وتقدير الكلام: شيءٌ أحسنَ زيدًا عظيمٌ(٦)، وتكون (ما) على هذا نكرةً ناقصةً.

ويُرَدُّ على هذا القول بما رُدَّ على القول الأول، في وجوب إبهام (ما)، وامتناعِ حذفِ الخبر، دون دليلٍ عليه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٤٦/٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٥١/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن ص ٣٩، شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٦) ينظر هذا الرأي في: شرح المفصل ١٤٩/٧، الارتشاف ص ٢٠٥٦، الجنى ص ٣٣٧.

وذهب الفراء، وابنُ درستويه[١] ونسبَه ابنُ مالك إلى الكوفيين[٢]، إلى أنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب، وقوَّى الرضيُّ هذا القول، حيث قال: «وقال الفراءُ، وابنُ درستويه: (ما) استفهاميةٌ، ما بعدَها خبرُها، وهو قويٌّ من حيث المعنى؛ لأنَّه كأنَّه جُهِل سببُه فاستُفهِم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجُّب»[٣].

وضُعِّف هذا القول بثلاثة أمور:

الأول: أنَّه نقلٌ مِن معنى الاستفهام إلى معنى التعجُّبِ، والنَّقلُ مِن إنشاءٍ إلى إنشاء لم يثبت[٤].

والأمر الثاني: أنَّ التعجُّبَ إخبارٌ، يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ، والاستفهامُ إنشاءٌ لا يحتمل الصِّدقَ والكذبَ، فلا يصحُّ أن يكونَ أصلًا له[٥].

والأمر الثالث: أنَّ الاستفهامَ المشوبَ بتعجُّبٍ لا يليه غالبًا إلا الأسماء[٦]، نحو: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[٧]، و﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[٨].

وبعد مناقشة هذه المسألة، وما اعتلَّ به كلُّ فريقٍ لصحة قولِه، توصَّلت فيها للآتي:

أولًا: أنَّ الراجحَ هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهورُ البصريين، ووافقهم الرماني، وهو وجوبُ تنكير (ما) التعجبية، وذلك للعلل التي اعتلُّوا بها.

ثانيًا: أنَّ اقتصارَ الرماني في اعتلاله على علَّتي المشاكلة والتضاد، وتركَ الاعتلالِ لامتناع حذف الخبر، لا يُعدُّ قصورًا في العلة، لأنَّه يكفي في بيانِ ردِّ قولِ الأخفش ما اعتلَّ به الرماني، دون الحاجة إلى تعليلٍ آخر، وإنما كانت العللُ التي أضافها الجمهور،

---

(١) ينظر: رأي الفراء وابن درستويه في: شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح الكافية ٢٣٤/٤، الارتشاف ص ٢٠٦٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٣) شرح الكافية ٢٣٤/٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ١١٢، شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٧) سورة الواقعة الآيتان ٢٧، ٤١.

(٨) سورة الحاقة الآيتان ١، ٢.

لتعزيز الحكمِ بضعف قولِ الأخفش.

ثالثًا: أنَّ في تقدير سيبويه الذي اختاره الرمانيُّ إشارةً إلى عدمِ صحَّةِ الحذف، ولعلَّ ذلك ما دعا الرماني إلى الاقتصارِ على علَّتي المشاكلةِ والتضادِّ.

رابعًا: أنَّ الرماني نظر إلى المسألة من جانبِ المعنى، وهذا كافٍ في الحكمِ عليها.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثامن:

## علة تعريف وتنكير الضمير الغائب العائد إلى نكرة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: (رُبَّ رجُلٍ وأخيهِ منطلقَينِ)، فموضعُ (منطلقين): جرٌّ، وتقديرُه: رُبَّ رجلٍ وأخٍ له منطلقَين.

فإنْ قلت: (مررتُ برجلٍ وأخيه منطلقَين)، لا يكون إلا نصبًا، ولا يجوز أنْ يُقدَّرَ في هذا على: وأخٍ له، كما قُدِّرَ في الأوَّلِ؛ لأنَّه لم يقعْ موقعَ النكرةِ خاصةً، بل وقع موقعًا يصلحُ للنَّكرةِ والمعرفةِ، فلم يصلحْ أنْ يُعدَلَ عن مُوجِبِ صيغتِه في الأصلِ الذي وُضِع عليه.

والهاء في (أخيه) معرفةٌ؛ لأنَّها تعودُ على ما قد تخصَّص بالذِّكر على جهةِ التقليل خاصةً دونَ غيرِه، فقد بطُل معها الاشتراك، ومنزلتُها كمنزلة (درهم) في قولك: أعطيتُ زيدًا درهمًا، إن عُدْتَ لذِكرِه فقلت: ما فعلَ الدِّرهمُ، أي: الدِّرهمُ الذي تعيَّنَ بالعطية.

ولا يجوز: (رُبَّ أخيه)؛ لأنَّه لم يتقدَّمْ نكرةٌ يُحمَلُ عليه في التأويل.

وإنما جاز: (رُبَّ رجلٍ وأخيه)؛ لأنَّه قد تقدَّم نكرةٌ، وأوجبَ حرفُ العطفِ الشركة بينه وبين ما لا يكون إلا نكرة، فأدخلَه في النكرةِ من هذه الجهة، وأوجبَ انفصالَه مِن الإضافةِ بالشركةِ لِما لا يكون إلا نكرةً، وليس كذلك: (رُبَّ أخيه).

ولا يجوز: (رُبَّ رجلٍ وزيدٍ)؛ لأنَّه وإنْ كانت ههنا شركةٌ بينه وبين ما لا يكون إلا نكرةً، فليس يحتمِل أنْ يُقدَّرَ على النكرةِ بالانفصال، كما يُقدَّرُ المضافُ إليه على الانفصال فإذا هو معرفةٌ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الضميرَ العائدَ إلى نكرةٍ في نحو: (مررتُ برجلٍ وأخيه) معرفةٌ، واعتلَّ لتعريفه بعلتين:

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١١١٩.

إحداهما: اختصاصُ النكرةِ العائدِ إليها هذا الضميرُ بحكمٍ، وذلك لأنَّ اختصاصَها بحكمٍ من الأحكامِ يحدُّ من شيوعها.

والأخرى: نيابةُ هذا الضميرِ منابَ الاسمِ المعرَّف بـ(أل) إذا عاد على متقدِّم، فيكون في منزلة: مررتُ برجلٍ وأخي الرجلِ.

كما اعتلَّ الرماني بتنكير الضمير في (رُبَّ رجل وأخيه) بكونه عائدًا على واجبِ التنكير، وهو مجرورُ (رُبَّ)، بدليل امتناع مجيء العلَم في موضعه، فلا يجوز: رُبَّ رجلٍ وزيدٍ.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن حكم ضمير الغائبِ العائدِ إلى نكرةٍ، وذكر أنَّ هذا الضميرَ يختلف حكمُه باعتبارِ النكرة العائدِ إليها، فيكون معرفةً في نحو: مررتُ برجلٍ وأخيهِ، واعتلَّ لتعريف الضَّمير مع أنَّه عاد إلى نكرةٍ بعلتين:

العلة الأولى: أنَّ هذه النكرةَ التي عاد إليها الضميرُ غيرُ شائعةٍ، بل خُصَّت بحكمٍ وهو المرور، والضميرُ العائدُ إليها مختصٌّ بهذا الرجلِ دون غيره من الرجال.

والعلة الثانية: أنَّ هذا الضميرَ ناب منابَ (الرجل) وهو معرَّفٌ بـ(أل)، فوجب أن يكونَ الضميرُ معرفةً؛ لأنه ناب منابَها وفي معناها.

ورأى الرماني أنَّ الضميرَ في (رُبَّ رجلٍ وأخيه)، نكرةٌ، والعلةُ في تنكيره: أنه عاد على واجبِ التنكير، وقياسُه في ذلك على الحال.

فالرماني لم يجعل ضميرَ الغائبِ العائدَ على نكرةٍ على حالٍ واحدةٍ، أي معرفة على الإطلاق، أو نكرة على الإطلاق، وإنما فصَّل فيه على النحو الذي تقدَّم.

ووافق الرماني في هذا القول بعضُ النحويين، كالشلوبين، وابنُ عصفور، والرضي، والشاطبي، والدماميني[1].

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٢٢/٢، شرح الجمل ٥٢٣/١، شرح الكافية ٢٣٥/٢، المقاصد الشافية ٥٧٠/٣، تعليق الفرائد ٩/٢.

قال الشلوبين: «فإنَّ النكرةَ أصلُها إذا عاد عليها الضميرُ أن يكون ما أُضيف إليه معرفة، وهكذا ينبغي أنْ يكونَ (وأخيه) هنا، لا يُعطف على معمولِ (رُبَّ) لو بقِي على أصله، ولو لم تُجْرِه العربُ مجرى النكرة، إلا أنَّ العربَ أجرتْ قولك: (رُبَّ رجلٍ وأخيه)، مجرى قولك: رُبَّ رجلٍ ورُبَّ أخي رجلٍ، وهذا الذي فعلتْه العربُ فيه هو الذي ينبغي أن يكونَ إذا لم يُراعَ إلا المعنى ولم يراعَ اللفظ، لأنَّك إنما تريد أنْ تقولَ: رُبَّ رجلٍ ورُبَّ أخي رجلٍ لقيتُ، فهذا الضميرُ وإنْ تقدَّمَ له ما يعودُ عليه، فإنَّك لم تقدِّم بالمتقدِّم قصدَ واحدٍ بعينه، فتكون عودةُ الضمير إليه بمعنى الإحالة على المتقدِّمِ الذِّكرِ إليه دون غيره، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضميرِ النكرةِ المعنى الذي عرَّفه، وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرةً بحسبِ ظاهرِه»[1].

وقال الرضي: «ولا يُعترَض على هذا الحدِّ بالضميرِ الراجعِ إلى نكرةٍ مختصَّةٍ قبلُ بحكمٍ من الأحكام، نحو: جاءني رجلٌ فضربتُه؛ لأنَّ هذا الضميرَ لهذا الرجلِ الجائِي، دونَ غيرِه من الرجال، وكذا ذو اللامِ في نحو: جاءني رجلٌ فضربتُ الرجلَ، وأمَّا الضميرُ في نحو: رُبَّ شاةٍ وسخلتِها، فنكرةٌ، كما في: رُبَّه رجلًا، لأنَّه لم يختصّ المنكَّرُ المعُودُ إليه بحكمٍ أوَّلًا»[2].

وقال الدماميني: «وإنما يتمُّ هذا إذا كان المنكَّرُ المعودُ إليه مخصوصًا بحكمٍ، نحو: جاءني رجلٌ فأكرمتُه، أمَّا إذا لم يختصّ بشيءٍ قبله، نحو: رُبَّه رجلًا، ويا لها مِن قصَّةٍ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، فينبغي أنْ يكون نكرةً».

وهذه العلةُ التي اعتلَّ بها هؤلاء النحويون، لم يذكرها الرماني صراحةً، إلا أنَّه مشارٌ إليها في تعليله لتعريف الضميرِ العائد على نكرة مختصةٍ، وذلك لأنَّ العلةَ الموجبةَ للتعريف هي الاختصاص، ومقتضَى ذلك أنَّه إذا فُقِدت العلةُ فُقِد الحكمُ الذي هو التعريف، لأنَّ الحكمَ يدورُ مدارَ العلة.

وذهب الكوفيون[3] إلى أنَّ ضميرَ الغائب إذا عاد إلى نكرةٍ فهو نكرةٌ مطلقًا،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٨٢٢/٢.

(٢) شرح الكافية ٢٣٥/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: أمالي ابن الحاجب ص ٧٥١، شرح المفصل ٨٧/٥، التذييل =

مدلولُه كمدلولِ مَن يعود عليه، فإذا كان الأوَّل نكرةً كان الثاني كذلك، إذِ التعريفُ والتنكيرُ باعتبارِ المعاني لا باعتبار الألفاظ، ولا فرقَ عندهم بين أن تكونَ النكرةُ العائدُ إليها مختصةً أو غيرَ مختصةٍ، واعتلُّوا لذلك بأنَّ الضميرَ لا يُخصِّصُ من عاد إليه من بين أمَّتِه، ومفتقرٌ إلى ما يوضِّحُه، ولذا دخلتْ عليه (رُبَّ)، نحو: (رُبَّه رجلًا)، وهي لا تدخل إلا على النَّكِرات.

ولهذا قدَّم الكوفيون العلَمَ على الضميرِ في رتبةِ المعارف، خلافَ سيبويه والجمهور[1]، وعلَّتُهم في ذلك هي تنكيرُ الضميرِ إذا عاد إلى نكرة، فإذا كان في بعض أحوالِه نكرةً، لا يستحقُّ أن يكونَ أعرفَ المعارف، قال ابنُ يعيش: «وذهب آخرون إلى أنَّ اسمَ العلَمِ أعرفُ المعارف، ثمَّ المضمرَ، ثمَّ المبهمَ، ثمَّ ما عُرِّف بالألف واللام، وهو مذهبُ الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجُّوا بأنَّ العلَمَ لا اشتراك فيه، في أصلِ الوضع، وإنما تقع الشَّركةُ عارضةً فلا أثرَ لها، قالوا والمضمرُ يصلُح لكلِّ مذكورٍ، فلا يخصُّ شيئًا بعينه، وقد يكون المذكورُ قبله نكرةً فيكون نكرةً أيضًا حسب ما يرجِع إليه، ولذلك تدخل عليه (رُبَّ) من قولهم: ربَّه رجلًا»[2].

وقال السيرافي في درجاتِ تعريف الضمير: «والمخاطبُ يتلو المتكلِّم بالحضورِ والمشاهدة، وأضعفُها تعريفًا كنايةُ الغائب؛ لأنَّها تكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ، حتى قال بعض النحويين: "كنايةُ النكرةِ بمنزلة النكرةِ»[3].

أمَّا الجمهورُ فمذهبهم[4] هو أنَّ ضميرَ الغائبِ معرفةٌ مطلقًا كسائرِ الضمائر، وعلَّتُهم في ذلك أنَّ الضميرَ يُخصِّص مَن عاد إليه من حيث هو مذكور، فلا فرقَ

=

١١٥/٢، تعليق الفرائد ٩/٢، المطالع السعيدة ص ١٥٩، الهمع ١٨٩/١.

(١) ينظر: الكتاب ٦/٢، شرح المفصل ٨٧/٥، شرح التسهيل ١١٥/١، الارتشاف ص ٩٠٨، الهمع ١٨٧/١.

(٢) شرح المفصل ٨٧/٥.

(٣) شرح السيرافي ١٠٣/٣.

(٤) ينظر رأي الجمهور في: أمالي ابن الحاجب ص ٧٥١، شرح المفصل ٨٧/٥، التذييل ١١٥/٢، تعليق الفرائد ٩/٢، المطالع السعيدة ص ١٥٩، الهمع ١٨٩/١.

عندهم بين أنْ يعودَ على نكرةٍ أو معرفةٍ.

قال ابنُ يعيش: «وأمَّا قولُهم: إنه قد يعودُ إلى نكرةٍ فيكون نكرةً، فنقول: لا نُسلِّمُ بأنه يكون نكرةً لأنَّا نعلمُ قطعًا مَن عُنِي بالضمير، وأمَّا دخولُ (رُبَّ) عليه في (رُبَّهُ) فهو شاذٌّ، مع أنَّه يُفسَّر بما بعدَه فصار في منزلةِ النكرةِ المتقدِّمة»[1].

وقال أبو حيان: «وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه يخصِّصُه من حيث هو مذكور، وكذلك في المعرفة؛ لأنَّ الضميرَ العائدَ إليها إنما خصَّصها من أمَّتِه كونُ المدلولِ سبقَ له التعريفُ، فتعيِينُ الضميرِ بمفهومِ المعرفة إنَّما هو بالعرَضِ، وهو كونُه عاد على معرفة، فقد اشتركت النكرةُ والمعرفةُ في أنَّ تخصيصَ الضميرِ لهما إنما هو مِن حيث عاد على مذكورٍ، ويدلُّ على ذلك أنَّ العربَ جعلت الحالَ منه على جِهة القوَّة، نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به، فصاحبُ الحالِ هو الضميرُ في (معه) وعاد على نكرةٍ»[2].

فابن يعيش يرى بأنَّ تفسيرَ الضميرِ بما بعده، يُبقِيه معرفةً، لأنَّ هذا المفسَّرَ في منزلةِ النكرة المتقدمة، والذي يظهر لي أنَّ الضميرَ في (رُبَّه رجلًا) نكرةٌ، حتى وإن كان مفسَّرًا بما بعده، لأنَّ العبرةَ حالَ دخولِ (رُبَّ) عليه، قال الفارسي: «وإنما دخلتْ (رُبَّ) على هذا المضمَرِ وهي إنما تدخلُ على النكرات، مِن أجلِ أنَّ هذا الضميرَ ليس بمقصودٍ قصدَه، فلمَّا كان غيرَ مُعيَّنٍ، أشبهَ النكرةَ فصار في حكمِها»[3]،

ويُردُّ على ابنِ يعيش بما ذكره الشلوبين حيث قال: «(رُبَّ) للتقليل، ولا تعملُ مباشرةً في معرفة، فأمَّا عملُها في المضمَر المبهَم المفسَّر في واحدٍ منصوبٍ، نحو: رُبَّهُ رجلًا لقيتُ، فإنما جاز لأنَّ العلةَ في تعريف ضميرِ النكرة إنما هي تقدُّمُ النكرةِ عليه، فيكون المضمَرُ إذا تقدَّمَت النكرةُ عليه بمنزلة عودتها، فكما أنها لو أُعيدتْ لم تعُدْ إلا معرفةً، كذلك إذا أُضمِرت ولم تعُدْ، لا يكون ضميرُها إلا معرفةً، وهذا المعنى معدومٌ في (رُبَّهُ رجلًا)، وهو نكرةٌ في المعنى، فمَن زعم أنَّه معرفةٌ فقد أخطأ»[4].

---

(١) شرح المفصل ٥/٨٧.

(٢) التذييل ٢/١١٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣.

(٤) التوطئة ص ٢٤٥.

وقال ابنُ عصفور: «فلمَّا كان الضمير في باب (رُبَّ) مفسَّرًا بالنكرة بعدَه، كان نكرةً مِن كلِّ وجهٍ»[1].

والذي يترجَّح عندي بعد مناقشةِ هذه المسألةِ أنَّ الأَولى بالصواب، هو ما ذهب إليه الرماني وبعضُ النحويين، وهو أنَّ ضميرَ الغائبِ العائد إلى نكرةٍ، ليس معرفةً على الإطلاق، ولا نكرةً على الإطلاق، وإنما يكون معرفةً إذا عاد إلى نكرةٍ مختصةٍ، ويكون نكرةً إذا عاد إلى واجبِ التنكير.

❁❁❁

(١) شرح الجمل ١/٥٢٣.

# الفصل الرابع

## العلل النحوية في التثنية والجمع

**وفيه خمسة مباحث:**

**المبحث الأول: علة الإعراب بالحروف في المثنى وجمع المذكر السالم.**

**المبحث الثاني: علة جعل الألف علامة للرفع دون النصب في المثنى.**

**المبحث الثالث: علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم.**

**المبحث الرابع: علة التثنية في (لبيك، وسعديك، وحنانيك)، وامتناع الجمع فيها.**

**المبحث الخامس: علة جواز إجراء الحكاية على وجوه الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم.**

## ۞ المبحث الأول:

## علة الإعراب بالحروف في المثنى وجمع المذكر السالم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «يلحقُ الاسمَ في التثنيةِ ألفٌ ونونٌ في الرفعِ، وياءٌ ونونٌ في النصبِ والجرِّ، كقولك: (مسلِمانِ) في الرفعِ، و(مسلِمَينِ) في النصبِ والجرِّ...

والألف في التثنية حرف إعراب، وفيه إعراب، لأنه آخر الكلمة فيما صيغت عليه، يتغير بحسب العامل، وكل آخر كلمة فيما بُنيت عليه يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب، هذا مذهب سيبويه، وقد أفصح بأن الألف حرف إعراب، ودل على أن فيها إعرابًا، بقوله: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة"(١)، وهذان القسمان هما اللذان فيهما إعراب.

وهذا المذهب أيضًا مذهبُ الجرمي(٢)، والإعرابُ تغيُّرُ آخرَ الكلمةِ فيما بُنِيتْ عليه بعاملٍ، وهو الانقلابُ من حالٍ إلى حالٍ بوجوه الإعراب»(٣).

وقال أيضًا: «ويلحقُ المذكَّرَ في جمعِ السلامةِ واوٌ ونونٌ في الرفعِ، وياءٌ ونونٌ في النَّصبِ والجرِّ، وفي الواوِ ثلاثُ علاماتٍ: علامةُ الجمعِ، وعلامةُ الرفعِ، وعلامةُ التذكيرِ، وكلُّ ما ذكرناه في التثنيةِ فمثلُه في جمعِ السَّلامةِ، والنونُ في الجمع مفتوحةٌ للفرقِ بين التثنيةِ والجمعِ، مع ثِقَلِ الكسرِ بعد الواوِ المضمومِ ما قبلَها، والياءِ المكسورِ ما قبلَها»(٤).

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لإعراب المثنَّى وجمعِ المذكَّرِ السَّالم بالحروف بعلتين، وهما: الموضعُ، والتغيُّرُ حسبَ العامل، وذلك أنَّ كُلًّا مِن الألفِ والياءِ هما آخرُ ما يُبنَى عليه المثنَّى،

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) ينظر رأي الجرمي في: المقتضب ٢/١٥١، سر الصناعة ٢/٧١٣، الإنصاف ص ٢٥، التبيين ص ١٠٣.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٣-١٢٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٢٦-١٢٧.

وكذلك الواوُ أو الياءُ في جمع المذكَّرِ السَّالم هما آخرُ ما يُبنَى عليهما ذلك الجمع، وتتغيَّر هذه الحروفُ بحسبِ العواملِ الداخلةِ عليها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن إعرابِ كلٍّ من المثنَّى، وجمعِ المذكَّرِ السالم، حيث ذهب إلى أنَّ الألفَ والياءَ هما حرفا الإعراب في المثنى، فالألف في حالة الرفع، نحو: جاء رجلان، والياء في حالتي النصب والجرِّ، نحو: رأيت رجلَينِ، ومررت برجلَينِ، وكذلك الواوَ والياءَ هما حرفا الإعراب في جمع المذكر السالم، فالواو في حالة الرفع، نحو: هؤلاء مسلمون، والياء في حالتي النصب والجر، نحو: رأيت مسلِمِينَ، ومررت بمسلِمِينَ.

والمراد بحروف الإعراب أي الحروف التي تقع عليها علامة الإعراب، وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين[1]، قال سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنَّيتَ الواحدَ لحقته زيادتان: الأُولى منهما: حرفُ المدِّ واللِّين، وهو حرفُ الإعراب، غيرُ متحرِّكٍ ولا منوَّن، يكونُ في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا؛ لِيُفصَلَ بين التثنية والجمعِ الذي على حدِّ التثنية، ويكون في الجرِّ ياءً مفتوحًا ما قبلَها، ولم يُكسَر؛ لِيُفصَلَ بين التثنيةِ والجمعِ الذي على حدِّ التثنية، ويكون في النصبِ كذلك»[2].

وقال في جمع المذكر السالم: «وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتْها زائدتان: الأُولى منهما حرفُ المدِّ واللِّين، والثانيةُ نون، وحالُ الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنّها حرفُ الإعراب، حالُ الأولى في التثنية، إلا أنها واوٌ مضمومٌ ما قبلَها في الرفع، وفي الجرِّ والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة، فرَّقوا بينها وبين نونِ الاثنين كما أنَّ حرفَ اللِّين الذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما، وذلك قولك: المسلمُوَن، ورأيت المسلِمِينَ، ومررت بالمسلِمِينَ»[3].

ورأى الرماني بأنَّه لا فرقَ بين مذهبِ سيبويه القائلِ بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ

(١) ينظر: الكتاب ١٧/١، شرح السيرافي ١٣٢/١، سر الصناعة ٧١٣/٢، أسرار العربية ص ٥٢، الإنصاف ص ٢٥، التبيين ص ١٠٣.

(٢) الكتاب ١٧/١.

(٣) الكتاب ١٨/١.

إعرابٍ، وفيها الإعرابُ، وبين مذهبِ الجرمي، القائلِ بأنَّ انقلابَ هذه الحروف هو إعرابُها، وذلك لأنَّه يرى بأنَّ الإعرابَ تغييرٌ، وعلامةُ التغيير هو انقلابها.

فالرماني متفق مع كِلا المذهبين، ولا يرى بالفرق بينهما، واعتلَّ لاختياره لهذين المذهبين بعلَّتي الموضعِ، والتغيرِ حسب العامل، وذلك أنَّ هذه الحروفَ هي آخِرُ ما يُبنَى عليه المثنَّى، ويتغيَّر بحسبِ العواملِ الداخلة عليه، والتغييرُ هو الانقلابُ حسب العوامل.

والرماني في هذا الفهمِ موافقٌ للجرمي في فهمه من عبارة سيبويه السابقة حيث فهِم كُلٌّ مِن الجرمي والرماني مِن هذه العبارة أنَّ انقلابَ هذه الحروف الذي أشار إليه سيبويه، هو الإعراب، مع كونِ هذه الأحرف أحرف إعراب، لأنَّ التغييرَ وقع عليها.

والجرمي والرماني متفقان مع أصحاب مذهبِ سيبويه في أنَّ الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب، قال السيرافي: «واعلم أنَّ الألفَ والياءَ في التثنيةِ، والواوَ والياءَ في الجمعِ عند جمهور مفسِّري كتابِ سيبويه هنَّ حروفُ الإعراب، بمنزلة الدَّال من (زيد)، والراءِ من (جعفر)، والألفِ من (قفا) و(عصا)»[1].

إلا أنَّ الجرمي والرماني اختلفوا معهم في الإعراب الواقع على هذه الحروف، ومنشأُ هذا الخلافِ هو اختلافُهم في فهمِهم لكلام سيبويه، فالجرمي والرماني يريانِ بأنَّ انقلابَ هذه الحروف هو الإعراب، والآخرون يرون أنَّ الإعرابَ شيءٌ آخرُ ليس الانقلاب، وإنَّما الانقلابُ جاء لإزالة اللَّبس والدلالةِ على تمكُّنِه وإعرابِه.

وممَّن اختار مذهبَ الجرمي والرماني مِن المتأخِّرين: ابنُ عصفور[2]، وابنُ أبي الربيع[3]، قال ابنُ عصفور: «والصحيحُ أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أنَّ الأصل في التثنيةِ قبل دخولِ العاملِ أن تكون بالألف، والأصلُ أن يكون الجمعُ بالواو، نحو: (زيدان، وزيدون)، ونظيرُ ذلك: (اثنان وثلاثون)، وإذا دخل عاملُ الرفعِ عليهما لم يُحدِث فيهما شيئًا، وكان تركُ العلامة لهما علامةً، وإذا دخل عاملُ النصبِ أو الخفض عليهما، قُلِبتْ الألفُ والواوُ ياءً، وكان ذلك علامةَ النصبِ والخفضِ، وليس في إعراب

(١) شرح السيرافي ١/١٣٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/٥٦.

(٣) ينظر: البسيط ١/١٩٨.

التثنيةِ وجمعِ المذكر السالم، بالتغيير والانقلاب خروجٌ عن النظير؛ لأنَّه لم يثبت لهما إعرابٌ بالحركةِ في موضعٍ من المواضع»[1].

**الردُّ على الجرمي والرماني:**

وقد لزم الجرمي والرماني من القول بأنَّ إعرابَ المثنَّى بالانقلاب عدَّةُ أمورٍ، ذكرها بعضُ النحويين، أدَّت إلى ضعفِ قولِهما وردِّه.

منها: اختلافُ الإعراب في الرفع عن النصب والجرِّ، إذ إنَّه في النصب والجرِّ إعراب بالمعنى، لحصول الانقلاب فيهما، أمَّا في الرفع فهو إعرابٌ باللَّفظ.

ومنها أيضًا: القولُ ببناء المثنَّى وجمع المذكر السالم حالَ الرفع، لأنَّه لا انقلابَ فيه، ولم يقولا به على الإطلاق.

ومنها كذلك: أنَّ الإعرابَ على هذا القول يكون بغير حركةٍ ولا حرفٍ، وهذا لا نظيرَ له.

قال المبرِّد: «ويُقال لأبي عُمَر: إذا زعمتَ أنَّ الألفَ حرفَ إعرابٍ، وأنَّ انقلابَها هو الإعراب، فقد لزِمك في ذلك شيئان:

أحدُهما: أنَّك تزعم أنَّ الإعرابَ معنى وليس بلفظٍ، فهذا خلافُ ما أعطيتَه في الواحد.

والشيءُ الآخر: أنَّك تعلم أنَّ أوَّل أحوالِ الاسمِ الرفعُ، فأوَّلُ ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألَّا يكون فيها في موضعِ الرفعِ إعرابٌ؛ لأنَّه انقلاب فيها»[2].

وقال ابنُ جني: «وأمَّا قولُ أبي عمر: إنَّها في الرفع حرفُ إعرابٍ كما قال سيبويه، ثم إنَّه كان يزعم أنَّ انقلابَها هو الإعراب، فضعيفٌ مدفوعٌ أيضًا، وإنْ كان أدنى الأقوال إلى الصوابِ الذي هو رأي سيبويه، ووجه فسادِه أنَّه جعل الإعرابَ في الجرِّ والنصب معنىً لا لفظًا، وفي الرفع لفظًا، لا معنىً، فخالف بين جهاتِ الإعراب في اسمٍ واحدٍ،

(١) شرح الجمل ٥٦/١.

(٢) المقتضب ١٥٢/٢.

ألا ترى أنَّ القلبَ معنى لا لفظٌ، وإنما اللَّفظ هو نفسُ المقلوبِ والمقلوبِ إليه»[1].

وقال ابنُ الأنباري في الإنصاف: «وأمَّا مَن ذهب إلى أنَّ انقلابَها هو الإعرابُ فقد أفسده بعضُ النحويين مِن وجهين، أحدهما: أنَّ هذا يؤدِّي أن يكونَ الإعرابُ بغير حركةٍ ولا حرفٍ، وهذا لا نظيرَ له في كلامهم.

والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدِّي إلى أن يكونَ التثنيةُ والجمعُ في حال الرفعِ مبنيَّينِ؛ لأنَّ أوَّلَ أحوالِ الاسمِ الرفعُ، ولا انقلابَ له، وأن يكونا في حالِ النصبِ والجرِّ مُعرَبين؛ لانقلابِهما، وليس من مذهب أبي عُمر الجرمي أنَّ التثنيةَ والجمعَ مبنيَّانِ في حالٍ من الأحوال»[2].

**اختلاف أصحاب مذهب سيبويه:**

واختلف أصحابُ مذهبِ سيبويه في تقدير الإعراب من عدمه في هذه الحروف، فمِن النحويين من قال بأنَّ الإعرابَ في هذه الأحرفِ مقدَّرٌ، ومنهم مَن ذهبَ إلى عدمِ تقديرِ الإعراب فيها، ومنهم من أجاز الأمرين، قال السيرافي: «فإنْ قال قائلٌ: أخبِرونا عن هذه الحروف هل فيهنَّ حركةٌ في النية وإنْ لم يُنطَقْ بها استثقالًا، كما في (قَفَا) و(عَصَا) حركةٌ منْوِيةٌ؟.

فإنَّ في هذا جوابين:

أحدهما: أنَّ فيه حركةٌ مقدَّرةٌ وإنْ لم يُنطَقْ بها استثقالًا، كما تكون في (قَفَا) و(عَصَا) حركةٌ منْوِيةٌ، مِن قِبَل أنَّ هذه الحروفَ لما دلَّت على تمام معنى الكلمة في ذاتها، وأشبهْنَ ألفَ (حُبْلَى) و(قَفَا) و(عَصَا)، جرَينَ مجراهنَّ في نية الحركةِ فيهنَّ إذا لا موجبَ للبناءِ.

والجواب الآخر: أن لا حركةَ منويةً فيه من قِبَل أنَّ الحركاتِ وُضِعنَ في أصولهنَّ للدَّلالةِ على اختلاف أحوالِ ما دخلْنَ عليه، ولا سبيلَ إلى إدخالهنَّ في المثنَّى

(١) سر الصناعة ٢/٧١٣.

(٢) الإنصاف ص ٢٨.

والمجموع»[١].

وممَّن ذهب إلى تقديرِ الإعراب في هذه الأحرف: الأعلمُ في نكته على الكتاب، حيث قال: «فإنْ قال قائل: فهل في هذه الحروف حركةٌ في النية؟

فالجواب: أنَّ فيها حركةً مقدرةً، وإن لم يُنطَقْ بها استثقالًا لها، كما يكون في (عَصَا) و(قَفَا) حركةٌ منويةٌ، مِن قِبَل أنَّ هذه الحروفَ لمَّا دخلت على تمام الكلمة في موجبِ ذاتِها، وأشبهنَ ألفَ (حُبْلَى) و(قَفَا)، جرَينَ مجراها في نية الحركةِ إذا لا مُوجبَ لِلبناء»[٢].

وردَّ بعضُ النحويين كالفارسي[٣] وابنِ جني[٤]، تقديرَ الإعرابِ في هذه الأحرف، ورأَوا بأنَّ القولَ بتقديرِ الإعراب فيها يلزم أنْ يكونَ المثنَّى على صورةٍ واحدةٍ في جميع أحواله، قال ابنُ جني: «واعلم أنَّ سيبويه يرى أنَّ الألفَ في التثنية كما أنه ليس في لفظِها إعراب، فكذلك لا تقديرَ إعرابٍ فيها، كما يُقدَّر في الأسماء المقصورةِ المعربة نيةُ الإعراب...، وأنَّهم لو اعتقدوا في حرفِ إعرابِ التثنيةِ تقديرَ حركةٍ كما يعتقدونه في حرفِ الإعرابِ من المقصور، لوجبَ أنْ تُقِرَّ الألفَ في الأحوالِ الثلاثة على صورةٍ واحدة، كما يُقَرُّ حرفُ الإعرابِ من المقصورِ على حالٍ واحدةٍ في رفعِه ونصبِه وجرِّه، ولو فعلوا ذلك لقالوا: قام الزيدانِ، وضربت الزيدانِ، ومررت بالزيدانِ، لدخل الكلام من الإشكالِ والاستبهامِ ما قد تقدَّم قولُنا فيه، وإنه تُنُكِّب لاستكراههم ما فيه من عدمِ البيان»[٥]، وقد نسبَ ابنُ جنِّي القولَ بعدمِ تقديرِ الإعرابِ إلى ابنِ كيسان، والزَّجاجِ، وابنِ السراجِ، والفارسي[٦].

وحجةُ القائلين بعدمِ التقدير على من يرى بتقدير الإعراب في هذه الأحرف، هي

(١) شرح السيرافي ١/١٣٣.

(٢) النكت ١/١٨٨-١٨٩.

(٣) ينظر: التعليقة ١/٣١-٣٢.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٠٦.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٠٦.

(٦) المرجع السابق.

قولُ سيبويه: «وتكون الزيادةُ الثانية: نونًا، كأنها عِوضٌ لِما مُنِع من الحركة والتنوين»، فقالوا: لو أنَّ الحركاتِ مقدَّرةٌ على هذه الأحرفِ لَمَا عُوِّض عنها بالنون؛ لأنَّه لا يُجمَع بين العِوضِ والمعوَّض عنه(١).

وفي هذه العبارة حجةٌ كذلك على الجرمي والرماني، لأنهما يريان بأنَّ الانقلابَ هو الإعراب، أي أنه حلَّ محلَّ الحركات، ولو كان كذلك لَما عُوِّض بالنون عن الحركة، للقاعدة السابقة، وهي أنَّه لا يُجمعُ بين العِوض والمعوَّض عنه.

**رأي الأخفش والمبرد:**

وذهب كلٌّ من الأخفشِ(٢) والمبردِ(٣) إلى أنَّ هذه الحروف ليست هي الإعراب، ولا حروف إعراب، وإنما دليلٌ على الإعراب.

واعتلَّا لما ذهبا إليه: بأنَّ الإعرابَ هو الحركاتُ التي تتعاقب حسب العوامل، وهي غيرُ موجودةٍ في المثنَّى، ولا يكون حرفُ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه.

قال المبرد: «والقولُ الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيرُه، قولُ أبي الحسن الأخفش؛ وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألفَ إن كانت حرفَ إعرابٍ، فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرها، كما كان في الدَّالِ مِن (زيدٍ)، ونحوها، ولكنَّها دليلٌ على الإعراب، لأنه لا يكون حرفُ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرفٍ»(٤).

وقال أيضًا: «وقولُنا دليلٌ على الإعراب: إنما هو أنَّك تعلم أنَّ الموضعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيتَ الألفَ، وموضعُ خفضٍ ونصبٍ إذا رأيتَ الياءَ»(٥).

وردَّ النحويون على هذا القول بعدَّةِ ردودٍ:

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٧٠٦/٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: المقتضب ١٥١/٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، التعليقة ٢٦/١، سر الصناعة ٧١٣/٢، الإنصاف ص ٢٥، التبيين ص ١٠٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٥٢/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ١٥٢/٢.

(٥) المرجع السابق.

منها: أنَّ الدلالةَ على أنَّ هذه الحروفَ حروفُ إعرابٍ قائمةٌ، وأنَّها نهايةُ الاسمِ وتتمَّتُه، كالتاء في (طلحة)، والياء في (تميميّ)، حيث كان حرفُ الإعرابِ قبلها هو لامُ الكلمة، فلمَّا أُلحِق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب، فكما صارت هذه حروفَ إعرابٍ عند الجميع، وجب أن تكونَ الألفُ والياءُ حرفي إعراب(١).

ومنها أيضًا: أنه لا حاجةَ إلى جعلِها دليلًا على الإعراب، لأنَّ اختلافَ صورِ هذين الحرفين يُغني عن ذلك(٢).

ومنها كذلك: أنَّه لو كانت هذه الحروفُ دلالةَ إعرابٍ لأواخرِ الأسماءِ، للزِمَ ألَّا تختلَّ بحذفِها دلالةُ الأسماء، على ما كانت تدلُّ عليه من التثنية(٣).

ومِن هذه الردود أيضًا: أنَّه إذا جُعلِت دلائلَ على الإعراب في الكلمة، وجب من ذلك أن يُقدَّرَ الإعرابُ في هذه الحروف؛ لأنها أواخرُ الكلمة، فيؤولُ هذا القولُ إلى أنها حروفُ الإعراب(٤).

**رأي الكوفيين وقطرب:**

وذهب الكوفيون(٥) إلى أنَّ هذه الحروفَ هي الإعرابُ، في المثنَّى وجمعِ المذكَّر السالم، بمعنى أنها علامات الإعراب، فهي بمنزلة الضمةِ، والفتحةِ، والكسرةِ، ونُسِب هذا الرأيُ كذلك إلى قطرب(٦)، ووافقهم الزَّجاجي في جمله(٧)، ورجَّح مذهبَهم كثيرٌ من

(١) ينظر: التعليقة ١/٢٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٤.

(٣) ينظر: التعليقة ١/٢٧.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٨.

(٥) ينظر رأي الكوفيين واعتلالاتهم في: الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، التعليقة ١/٢٦، سر سر الصناعة ٢/٧١٣، أسرار العربية ص ٥٢، الإنصاف ص ٢٥، التبيين ص ١٠٣، ائتلاف النصرة ص ٣٠.

(٦) ينظر رأي قطرب في: أسرار العربية ص ٥٢، الإنصاف ص ٢٥، التبيين ص ١٠٣، ائتلاف النصرة ص ٣٠.

(٧) ينظر: الجمل ص٣.

المتأخِّرين: كابنِ الحاجب، وابنِ مالك، والرضي، وابنِ هشام، والدَّماميني وغيرهم[1].

واعتلَّ الكوفيون ومَن وافقهم لكون هذه الحروف هي الإعراب بعدَّةِ علل:

منها: أنَّ هذه الحروفَ تتغيَّر بحسبِ العواملِ، ففي المثنى نحو: قام الزَّيدان، ورأيتُ الزَّيدَينِ، ومررت بالزَّيدَينِ، وفي جمع المذكَّر السالم نحو: قام الزَّيدون، ورأيت الزَّيدِينَ، ومررت بالزَّيدِينَ، فلمَّا تغيَّرتْ حسبَ العوامل كما تتغيَّر الحركات، دلَّ على أنها هي الإعراب.

ومِن اعتلالاتهم أيضًا: أنَّ هذه الحروف لو كانت حروفَ إعراب، لما جاز أن تتغيَّرَ ذواتها عن حالها، فإنَّ حروفَ الإعراب لا تتغيَّر ذواتُها عن حالها، فلو كانت حروفَ إعرابٍ لما جاز أن تتغير.

ومِن عللِ الكوفيين كذلك: القياسُ على الأمثلة الخمسة، وهي: يفعلانِ، وتفعلانِ، ويفعلونَ، وتفعلونَ، وتفعلينَ، حيث إنها معربةٌ بالحرفِ وليس لها حرفُ إعرابٍ.

وإذا جاز أنْ تكونَ هذه الأمثلةُ الخمسةُ معربةً ولا حرفَ إعرابٍ لها، لأنَّ إعرابَها بالحرف، فكذلك ههنا، يجوز أن يكونَ الاسمُ في التثنية معربًا ولا حرفَ إعرابٍ له، لأنَّ إعرابَه بالحرف.

### الردُّ على الكوفيين:

ولم يُسلِّم البصريون للكوفيين بهذه العلل بالرغم من وجاهتها وقوتها، بل ردُّوا عليها بعدَّةِ ردودٍ:

منها: أنَّ الإعرابَ زائدٌ عن الكلمة، وإذا قُدِّرَ إسقاطُه لم يخِل بمعنى الكلمة، ولو أُسقِطت هذه الحروفُ لاختلَّ معنى الكلمة من التثنية، والجمع، فدلَّ ذلك على أنها ليست هي الإعراب[2].

ومنها أيضًا: أنَّ هذه الحروفَ تدلُّ على التثنية، والجمع، ولو كانت هي الإعراب،

(١) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٧٤/١، شرح التسهيل ٧٣/١/١، شرح الكافية ٨٣/١، أوضح المسالك ٥٠/١، تعليق الفرائد ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٣٤، سر الصناعة ٧١٦/٢.

لما دلَّت على معنى غيرِ الإعراب؛ لأنَّ الحرفَ لا يدلُّ على أكثرَ من معنى واحدٍ في حينٍ واحدٍ[١].

ومِن الردودِ كذلك: أنَّ الإعرابَ حركاتٌ تدلُّ على المعاني المعتورَة على الأسماء بعد تمامِها، فكيف تغيَّر الإعرابُ في التثنية، والجمعِ وصار بحروفٍ هي من تمام الاسم[٢]؟!

ومِن الردود أيضًا: أنَّ القياسَ يقتضي ألَّا تتغيَّر صورةُ المثنَّى، كما في لغةِ الحارث ابن كعب، إلَّا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللَّبس[٣].

**جواب الكوفيين على هذه الردود:**

وأجاب الكوفيون على هذه الردودِ بأنَّ الأصلَ في الإعراب بالحركات، إلا أنَّ الضرورةَ اقتضت أن تكون هذه الحروفُ هي الإعرابُ نيابةً عن الحركات، ولا يمنع أن تكونَ هذه الحروفُ متضمنةً -مع أنها إعراب- الدلالة على التثنية[٤].

وبعد عرض رأي الرماني واعتلاله في إعراب المثني مع مذاهب النحويين واعتلالاتهم، يظهر لي أن الراجح من بين هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين وذلك للأسباب التالية:

أوَّلًا: اختلافُ أصحاب مذهب سيبويه في فهم مراده من الإعراب على أقوالٍ، يناقضُ بعضُها بعضًا، فمنهم مَن يرى بأنَّ الإعرابَ هو الانقلابُ، ومنهم مَن يرى تقدير الإعراب، ومنهم مَن يرى عدم التقدير، وكلُّهم يدَّعي أنَّ هذا مرادُ سيبويه ومذهبُه.

ثانيًا: قوَّةُ عللِ الكوفيين وأقيستِهم، فكما ساغ الإعرابُ بالحرف في الأمثلة الخمسة، فكذلك يسوغ في المثنى، والجمع، وهو قياسٌ على النظير، يصعب ردُّه.

ثالثًا: ضعفُ ردودِ البصريين في دحض اعتلالاتِ الكوفيين.

---

(١) ينظر: التبيين ص ١٠٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٣١.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٢٩.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٣٤.

رابعًا: سهولةُ الإعراب على هذا المذهب وبُعدُه عن التكلُّف.

خامسًا: ترجيحُ جمهورُ المتأخِّرين لمذهب الكوفيين، كما تقدَّم.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثاني:

## علةُ جعلِ الألفِ علامةً للرفعِ دونَ النَّصبِ في المثنَّى

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وإنَّما كان الرفعُ بالألفِ دونَ الواوِ للفصلِ بين التثنيةِ والجمعِ، إذ الألفُ لا يكون قبلَها إلَّا مفتوحًا، فاقتضى ذلك أنْ تختصَّ بأحدِ الياءين مِن التثنيةِ والجمعِ؛ لِئلَّا يُبنى الكلامُ على اللَّبس، ووجب أنْ تكونَ الألفُ للتثنية؛ لأنَّها أخفُّ مِن الجمع، كما أنَّ الواحدَ أخفُ مِن التثنية، فهي على ثلاثِ مراتب، وأخفُّها الواحدُ ثم التثنيةُ، ثمَّ الجمعُ، فقد بانَ أنَّ الألفَ يجبُ أنْ تختصَّ التثنيةَ دونَ الجمعِ.

ولم يجُز أنْ يُجعلَ النصبُ بالألفِ على الأصولِ الصحيحة؛ لأنَّه يجبُ منه أنْ يكونَ الرفعُ تابعًا، ولا يجوز أنْ يكونَ ذلك؛ لأنَّ الرفعَ أوَّلًا فلا يكونَ تابعًا، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الرفعُ بالألفِ، والنصبُ تابعًا للعلامة بالألف لأمرين: أحدِهما: أن يكون مثلَه في الجمع، أي يكون تابعًا في التثنيةِ لعلامةِ الجرِّ، كما هو في الجمع، ليُشاكِلَ، ولا يُبنَى على التنافرِ، والوجهِ الآخر: أنْ يتبعَ الأقوى في الاسم وهو الجرُّ، إذ هو له لا في غيره، والرفعُ مشترِكٌ بينَه وبين الفعل»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لجعلِ الألفِ علامةً للرَّفعِ دون النصب في المثنى بعدَّةِ عللٍ:

العلةُ الأولى: إزالةُ اللَّبسِ والفصلِ بين المثنَّى وجمع المذكر السالم.

والعلةُ الثانية: للمعادَلةِ بين التثنيةِ والجمع، حيث أُعطِي الأكثرُ الأخفَّ، والأقلُّ الأثقلَ.

والعلةُ الثالثة: أولويَّةُ الرفعِ بالألفِ واستقلالُه، بحيث لا يكون تابعًا للنصب.

والعلةُ الرابعة: مشاكلةُ النصبِ في جمعِ المذكَّر السالم.

والعلةُ الخامسة: الحملُ على الألزمِ في إعرابِ الاسمِ، وهو الجرُّ.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٣-١٢٤.

**المناقشة والموازنة:**

الأصلُ في المثنَّى وجمعِ المذكَّر السالم أن تكون الواوُ للرفع، لتولُّدِ الضَّمةِ التي هي علامةُ الرفع منها، وتكون الألفُ للنصب، لتولُّدِ الفتحةِ التي هي علامةُ النصبِ منها، وتكون الياءُ للجرِّ، لتولُّد الكسرة التي هي علامةُ الجرِّ منها، إلا أنهم جعلوا الألفَ للرَّفعِ في المثنى، والياءَ للنصبِ والجرِّ، وأسقطوا الواوَ مِن إعرابِ المثنى، وجعلوا الواوَ للرَّفع في جمعِ المذكَّر السالم، والياءَ للنصبِ والجرِّ، وأسقطوا الألفَ منها، على خلاف الأصل(١).

واعتلَّ الرماني لتخصيص الألفِ للرفع دون النصب في المثنَّى بجملةٍ مِن العلل وهي:

علة: إزالةِ اللَّبسِ والفصلِ بين المثنى وجمع المذكر السالم:

وذلك أنه لو جُعِل الرفعُ بالواو في المثنى، كما جُعل في جمع المذكَّر السالم، لأدَّى ذلك إلى اللَّبس، وعدمِ التفريقِ بينهما، فجُعِل الرفعُ بالواو في الجمع، وبالألفِ في المثنَّى، واعتلَّ بهذه العلة: سيبويه، والزَّجاجي، والسيرافي، والفارسي، والعكبري، وابنُ يعيش، والشلوبين(٢).

علة: المعادلةِ بين التثنيةِ والجمعِ، حيث أُعطِي الأكثرُ الأخفَّ، والأقلُّ الأثقلَ:

وذلك أنَّ التثنيةَ أكثرُ في الكلام من جمع المذكَّر السالم؛ لأنَّها على منهاجٍ واحدٍ، والجمعُ يأتي منه تكسيرٌ، وسالمٌ، والتكسير ليس فيه هذه العلامات، نحو: (ثياب) و(مساجد)، و(أَكْلُب)، فاختاروا للتثنية الكثيرةِ الألفَ الخفيفةَ، والواوَ الثقيلةَ للجمعِ القليل، وممَّن اعتل بهذه العلة: أبو سعيد السيرافي، وابنُ جني، وأبو البركات ابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش(٣).

علة: الأولويَّة للرفع بالألف، بحيث لا يكون تابعًا للنصب:

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٢٣، شرح السيرافي ١/١٢٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٧، الإيضاح ص ١٢٥، شرح السيرافي ١/١٣١، التعليقة ١/٤٢، اللباب ١/٩٩، شرح المفصل ٤/١٣٨، التوطئة ص ١٣١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٠، سر الصناعة ٢/٧١٨، أسرار العربية ص ٤٩، اللباب ١/٩٩، شرح المفصل ٤/١٣٨.

وذلك أنَّ الرفعَ له المرتبةُ الأولى، فلا بُدَّ له من علامةٍ مستقلة لا يتبع فيها النصبَ والجرَّ، فلمَّا جُعِل في الجمع بالواو، كان لا بُدَّ مِن اختصاصه بالألف في المثنى، وممَّن اعتلَّ بهذه العلة السيرافي(١).

علة: مشاكلةِ النَّصبِ في جمع المذكر السالم:

وذلك بأنَّ النصبَ في جمع المذكر السالم بالياء، وفي الأسماء السِّتة بالألف، وانضمامُ المثنَّى إلى الجمعِ أَولى من انضمامه إلى المفرد، فجُعِل الياءُ في نصب المثنَّى مشاكلةً للنصبِ في جمع المذكَّر السالم، وممَّن اعتلَّ بهذه العلة: سيبويه، وأبو علي الفارسي(٢).

علة: الحمل على الجر:

وذلك أنَّه جُعِل الياءُ للنصب في المثنَّى إلحاقًا بالجرِّ وحملًا عليه، وذلك لعدَّةِ أوجهٍ ذكرها النحويون، أبرزُها:

أنَّ الجرَّ ألزمُ في إعراب الاسم، ومختصٌّ به، ولا يكون إلَّا فيه، والرفعُ يكون في الاسم والفعل، وما لزِم شيئًا واحدًا واختصَّ به، فهو أقوى فيه، فلمَّا قوِي الجرُّ في الاسم للزومِه به، كان حملُ النصب عليه أولى في المعنى، الذي لا يكون إلا في الاسم وهو التثنية، وذكر هذا الوجه: سيبويه، والزجاجُ، والسيرافي، وأبو البركات ابن الأنباري، والعكبري(٣).

ومِن هذه الأوجه: أنَّ المنصوبَ والمجرورَ يستويان في الكتابة، ويخالفُهما المرفوعُ، وذلك نحو: رأيتُك، ومررتُ بك.

ومنها أيضًا: أنهما يشتركان في المعنى، وهو وصولُ الفعلِ لهما، نحو: مررتُ بزيدٍ، فيكون في معنى: جُزْتُ زيدًا.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٧، التعليقة ١/٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٧، الإيضاح ص ١٢٨، شرح السيرافي ١/١٣٠، أسرار العربية ص ٥٠، اللباب ١/٩٩.

ومنها كذلك: أنَّهما يقعان في الكلام فضلة.

ومنها أيضًا: أنَّ الجرَّ أخفُّ من الرفع، فلمَّا أرادوا الحملَ على أحدِهما كان الحملُ على الأخفِّ أَولى.

ومن هذه الأوجه كذلك: أنَّ النصبَ أقربُ إلى الجرِّ من الرفع، وذلك أنَّ النصبَ من الحلق، وهو أقربُ إلى الياء إذ كانت مِن وسَط الفم، في حين أنَّ الواوَ من الشَّفتين، فهي أبعدُ، وذكرَ هذه الأوجهَ الأخيرةَ السيرافي، وأبو البركات ابن الأنباري، والعكبري[1].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٠، أسرار العربية ص ٥٠، اللباب ١/٩٩.

## ۞ المبحث الثالث:

## علةُ زيادةِ النونِ في المثنَّى وجمعِ المذكَّر السَّالم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والنونُ في التثنيةِ زائدةٌ، عِوضًا من الحركة والتنوين، والدليلُ على أنها عوضٌ منهما أنَّها تُحذفُ في الإضافة، كما يُحذفُ التنوين، فتقول: (غلاما زيدٍ)، كما تقول: (غلامُ زيدٍ)، لأنَّ المضافَ يُعاقِب النونَ في موضعِها، كما يُعاقِب التنوينَ في موضعه، وتثبتُ النونُ مع الألفِ واللامِ كما تثبتُ الحركةُ؛ لأنَّ الألفَ واللَّامَ في أوَّلِ الاسم، والنونَ في آخرِه، فلا يمتنعُ ثبوتُهما معًا، كثبوتِ الحركة مع الألف واللام، ويمتنعُ ثبوتُ التنوينِ مع المضاف؛ لأنَّه لا يكون حرفانِ في موضعِ حرفٍ واحدٍ»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لزيادة النونِ في المثنى وجمع المذكر السالم بعلةِ العوضِ عن الحركة والتنوين، التي فُقِدت فيهما، واستدلَّ الرماني على أنها لِلعِوضِ بحذفِها في الإضافة كما يُحذف التنوين في نحو: (غلاما زيدٍ)، واعتلَّ لبقائها مع (أل) التعريفِ بتنزُّلِها منزلةَ حركةِ الإعراب؛ لأنَّ حركةَ الإعرابِ لا تُحذف مع (أل).

**المناقشة والموازنة:**

يرى الرماني أنَّ المثنى لما تعذَّر فيه دخولُ حركةِ الإعراب وكذلك التنوين عليه، عوِّض عن ذلك بنونٍ زائدةٍ في آخره، فهذه النون عوضٌ عن شيئين، هما: حركةُ الإعراب، والتنوينُ، نحو: قام الزيدان.

واستدلَّ الرماني على أنَّ النونَ التي يفي المثنى عوضٌ عن التنوين بحذفِها حالَ الإضافة، نحو: غلاما زيدٍ، إلَّا أنَّه اعتلَّ لبقائها مع (أل) في الإفراد، بتنزُّلِها منزلةَ حركة الإعراب، لأنها لا تُحذف مع (أل).

وكأنَّ الرماني يغلِّبُ عليها حكمَ التنوينِ في الإضافة، وحكمَ الحركةِ في المعرَّف

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٤.

بـ(أل)، فأُسقِطت مع الإضافة تغليبًا لحكمِ التنوين، وأُثبِتت مع الإفرادِ تغليبًا لحكمِ الحركة.

وما ذكره الرماني مِن أنَّ التنوينَ عوضٌ عن الحركة والتنوين، يتعارضُ مع مذهبِه في إعراب المثنى، حيث وافق الجرمي في أنَّ إعرابَ المثنى بالانقلاب[1]، أي أنَّ الانقلابَ ناب منابَ الحركةِ، فلا يُجمع بين العِوضِ والمعوَّضِ عنه، وإنما كان القياسُ في مذهبِهما أن تكونَ النونُ في نصبِ المثنَّى وجرِّه عِوضًا عن التنوين وحده، قال ابنُ جني: «ولو أنَّ قائلًا قال: قياسُ قول أبي عُمر أن تكونَ النونُ في تثنية المنصوبِ والمجرورِ عنده عِوضٌ من التنوين وحدَه، لم أرَ به بأسًا»[2].

وكان يكفيهما التعليلُ لبقاءِ النونِ في المعرَّف بـ(أل) بكون النونِ أقوى من التنوين -كما قال ابن جني- وذلك لأنَّ النونَ ثابتةٌ في الوصل والوقف، وهي متحركةٌ، والتنوينُ يزيلُه الوقفُ، وهو ساكنٌ، فلمَّا كانت النونُ أقوى من التنوين لم تقوَ (أل) على حذفِها، كما قَوِيت على حذف التنوين[3].

أمَّا مَن ذهب إلى أنَّ الإعرابَ ليس بالانقلاب ولا بالحروف، فالقولُ بأنَّ النونَ عوضٌ عن الحركة والتنوينِ هو على قياسِ مذهبِهم، وهو مذهب سيبويه وكثيرٍ من النحويين، كالمبرِّد، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، والجزولي، وابن يعيش، والشلوبين، وابنِ أبي الربيع[4].

قال سيبويه: «وتكون الزيادةُ الثانيةُ نونًا، كأنَّها عوضٌ لِما مُنِع من الحركة والتنوين، وهي النونُ، وحركتُها الكسر، وذلك قولُك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٥.

(٢) سر الصناعة ٢/٧١٥.

(٣) سر الصناعة ٢/٧١٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٧-١٨، المقتضب ١/١٤٣، شرح السيرافي ١/١٣٧، التعليقة ١/٣٤، سر الصناعة ٢/٧١٧، المقدمة الجزولية ص ٢٤، شرح المفصل ٤/١٤٠، التوطئة ص ١٢٨، البسيط ١/٢٥٦.

بالرجلينِ»[1].

وقال السيرافي: «إنْ سأل سائلٌ فقال: ما الدليلُ على أنَّ النونَ عوضٌ من الحركة والتنوين؟ قيل له: الدليلُ على ذلك أنَّا رأينا الاسمَ المنفرد فيه حركةٌ وتنوينٌ، بحقِّ التمكُّنِ والاسميَّة، فلمَّا ضُمَّ إليه غيرُه وثُنِّي معه، زِيدَ عليه حرفٌ لمعنى التثنية، فامتنع ما قبلَ حرفِ التثنية مِن الإعرابِ والتنوين، وأُلزِم حركةً واحدةً، ولم تُزِل التثنيةُ عنه ما كان له من الاسمية والتمكُّنِ، فعُوِّض النونُ من الحركة والتنوين؛ لأنَّ المعنى الذي أوجبَها لم تُزِلْه التثنية»[2].

واستدلَّ القائلون بهذا القول بالدليل الذي ذكره الرماني وهو أنها جاءت في موضعٍ يستحقُّ الحركةَ والتنوين، وحُذِفت في موضعٍ يُحذف فيه التنوين، وهو الإضافة، فدلَّ على أنها عوضٌ عن الحركة، والتنوين.

وأضاف أصحابُ هذا القولِ دليلين آخرين[3]:

أحدهما: زيادتُها في الأمثلة الخمسة عِوضًا من الضمَّةِ، فدلَّ ذلك على صحَّةِ تعويضها من الحركة.

والدليل الآخر: أنَّ النونَ والتنوينَ لفظُهما سواء.

إلا أنَّه أُخِذ على هذا القولِ عدَّةُ أمور[4]:

منها: ثبوتُ النونِ في المعرَّف بـ(أل)، ولو كانت عوضًا من التنوين لحُذفت.

ومنها أيضًا: ثبوتُ النونِ فيما لا تنوينَ في واحده، نحو: (يا زيدانِ)، و(لا رجلَينِ فيها).

ومنها كذلك: ثبوتُ النونِ في تثنية ما لا ينصرف، نحو: (أحمران)، فليس في المفرد تنوينٌ فتكون النونُ عوضًا منه.

---

(١) الكتاب ١/١٧-١٨.

(٢) شرح السيرافي ١/١٣٧.

(٣) ينظر: التبيين ص ١١١.

(٤) ينظر: التبيين ص ١١١، شرح التسهيل ١/٧٥، التذييل ٢/٢٩٦-٢٩٧، الهمع ١/١٥٩.

وأجاب السيرافي[1] عن هذه المآخذِ بأنَّ النونَ دخلت على الاسم عوضًا عن الحركةِ والتنوينِ قبل دخولِ (أل)، ولقوَّتِها لم تقْوَ (أل) على إزالتها، كما قَوِيَتْ على إزالة التنوين.

أمَّا الممنوعُ من الصرف فالأصلُ فيه الصرف، وإنما دخلَتْه علةٌ شبَّهته الفعلَ، والتثنيةُ تزيل عنه تلك العلةَ، فيعودُ إلى حكم سائرِ الأسماء.

ويظهرُ لي أنَّ جوابَ الرماني في ثبوت النونِ في المعرَّف بـ(أل) أجود من جواب السيرافي؛ حيث أجاب الرماني بأنَّ النونَ في المعرَّف بـ(أل) غُلِّب عليها حكمُ الحركة، والحركةُ لا تُحذف مع (أل)، فإنَّ إعطاءَ النونِ حكمَ الحركةِ والتنوينِ معًا وبشكلٍ مطلقٍ، لا يصلح في كلِّ المواضع؛ وذلك لوجودِ ما يعارض التنوينَ، كأل التعريفِ، والإضافة وبناءِ المفرد، ومنعِه من الصَّرف، والأَولى ما فعلَه الرماني، وهو تغليبُ حكمَ التنوينِ في مواضعَ، وتغليبُ حكمَ الحركةِ في مواضعَ أخرى، وهو الذي اختارَه كلٌّ مِن: ابنِ جنِّي، والجزولي، وابنِ أبي الربيع[2].

حيث جعل ابنُ جني نونَ التثنيةِ والجمعِ على ثلاثِ أحوال[3]:

الحال الأولى: أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين معًا، وذلك في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن مضافًا ولا معرَّفًا بـ(أل)، نحو: رجلان، وفرسان، وغلامان.

الحال الثانية: أن تكون هذه النون عوضا من الحركة وحدها، وذلك في المعرف بـ(أل)، نحو: الرجلان، والفرسان والغلامان.

الحال الثالثة: أن تكون هذه النون عوضًا من التنوين وحده، وذلك في الإضافة، نحو: قام غلاما زيدٍ، ومررتُ بصاحبَي عمرٍو.

وقال ابنُ أبي الربيع : «فلمَّا صارت كأنها عوضٌ من الحركة والتنوين، غلَّبوا عليها حكمَ التنوين في حالٍ، وحكمَ الحركةِ في حالٍ أخرى، فأسقطوها مع الإضافة تغليبًا

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/١٣٨-١٣٩.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ص ٢٤، سر الصناعة ١/٤٤٩، ٤٦٣، البسيط ١/٢٥٦-٢٥٧.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١/٤٤٩، ٤٦٣.

لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغليبًا لحكمِ الحركة، وكان ذلك عدلًا فيهما، ولو أسقطوها في الموضعين لضيَّعوا حكمَ الحركة، ولو أثبتوها في الموضعين لضيَّعوا حكمَ التنوين، وهذا هو الصحيح في حكمِ هذه النون»[(١)].

وهذا التصنيف في نظري هو ما ينبغي أنْ يُحملَ عليه عند القائلين بالعِوضِ من الحركة والتنوين، وهو الذي أشار إليه الرماني في تعليله السابق.

وقد جعل بعضُ النحويين كابن الأنباري[(٢)]، والعكبري[(٣)]، هذا التصنيفَ مذهبًا مستقلًّا عن مذهبِ سيبويه، والذي يظهر لي أنه يندرج تحت مذهبِه، بدليلِ إشارة الرماني إليه، والرماني تابعٌ لسيبويه في هذه المسألة.

وذهب كلٌّ مِن الزجاج[(٤)]، والرضي[(٥)] إلى أنَّ هذه النونَ عوضٌ من التنوين وحده، أمَّا الحركةُ فقد ناب الحرفُ منابها في الإعراب، فلا حاجةَ للتعويض منها، وذلك بناءً على مذهب الكوفيين ومَن وافقهم في إعرابِ المثنى، ونسبَ أبو حيان هذا القولَ إلى ابن كيسان[(٦)].

ويُؤخذ على القائلين بهذا المذهب، أنَّ هذه النونَ تثبت في مواضعَ لا يصحُّ فيها التنوينُ، كالمعرَّف بـ(أل)، والمبني، والوقف.

وأجاب الرضيُّ عن هذا المأخذ بقوله: «أمَّا نونُ المثنَّى والجمعِ فالذي يقوَى عندي أنه كالتنوين في الواحد، في معنى كونه دالًّا على تمام الكلمة، وأنَّها غيرُ مضافةٍ، لكنَّ الفرقَ بينهما أنَّ التنوينَ مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسةِ أقسام، كما مرَّ، بخلاف النون، فإنَّه لا يشوبُه من تلك المعاني شيء.

وإنما يسقطُ التنوين مع لامِ التعريف لاستكراه اجتماعِ حرفِ التعريف مع حرفٍ

(١) البسيط ١/٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ينظر: سر الصناعة ص ٥٤.

(٣) ينظر: اللباب ١/١٠٥، التبيين ص ١١١.

(٤) ينظر: الجمل ص ٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١/٨٧.

(٦) ينظر: التذييل ٢/٢٩٥.

يكونُ في بعض المواضع للتنكير، ولا تسقط النونُ معها؛ لأنَّها لا تكون للتنكير.

وكذا يسقط التنوينُ للبناء، في نحو: يا زيدُ، ولا رجلَ، بخلاف النون في نحو: يا زيدانِ، ويا زيدونَ، ولا مسلِمَينِ، ولا مسلِمِينَ؛ لأنها ليست للتمكُّن كالتنوين.

وكذا يسقط التنوين رفعًا وجرًّا في الوقف، بخلاف النون؛ لأنها متحركةٌ، وإسكانُ المتحرِّك يكفي في الوقف»[(١)].

ونقل العكبري عن الفراء[(٢)]، ونسبَه أبو البركات ابنِ الأنباري لبعض الكوفيين[(٣)]، أنَّ هذه النونَ جاءت للتفريق بين المثنَّى والاسمِ المفردِ المنصوبِ حالَ الوقف، نحو: رأيتُ رجلًا.

ورُدَّ هذا القولُ من عدَّة أوجه[(٤)]:

أحدها: أنَّ الألفَ تثبت في الرفع خاصةً، والعامل يميِّزُ.

والثاني: أنَّه لو كان كما قال، لم تثبت النونُ بعد الياء؛ لعدمِ الحاجةِ إليها.

والثالث: أنها تثبت في الجمع، ولا لَبسَ هناك.

وذهب ابنُ مالك[(٥)] إلى أنَّ هذه النون ليست عوضًا ممَّا تقدَّم، وإنما جيء بها لرفع توهُّم إضافةٍ، أو إفرادٍ، حيث قال بعد أن ذكر الأقوالَ السابقةَ: «وإذا بطُلَت الأوجهُ الثلاثةُ، ثبتت صِحَّةُ ما قُلناه، إذ لا مَقولَ بعد ما تقدَّم غيرُه، مع سلامتِه من موجباتِ ردِّ ما قبلَه، وهو كونُ النون رافعةً لتوهُّمِ إضافةٍ أو إفرادٍ، ورفعُ توهُّمِ الإضافةِ بيِّنٌ، وهو أنَّه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نونٌ لم تعلم إضافة من عدمِها، في نحو: رأيت بَني كُرَماء، وعجبت مِن ناصرِي باغِين.

ورفعُ توهُّمِ الإفرادِ أيضًا بيِّنٌ في مواضعَ منها، تثنيةُ اسمِ الإشارة، وبعضِ

(١) شرح الكافية ١/٨٧-٨٨.

(٢) ينظر: اللباب ١/١٠٦، التبيين ص ١١١.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٥٤.

(٤) ينظر: اللباب ١/١٠٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٧٥-٧٦.

المقصورات، نحو: هذانِ، والخوْزَلانِ، في تثنية بعضِ العرب الخوزلَى، ومنها جمعُ المنقوص في حال الجرِّ، نحو: مررت بالمهتدِين، وانتسبتُ إلى أَبِينَ كرامٍ، فلولا النونُ في هذا وما أشبهَه لكان لفظُ الواحدِ كغيره» [1].

وبعد عرضِ رأيِ الرماني واعتلالِه ومناقشته مع آراء النحويين واعتلالاتهم في هذه المسألة، يترجَّح عندي أمران:

الأوَّلُ: أنَّ الأولى بالرماني أنْ يعُدَّ النونَ في منزلة التنوينِ وحده، كما فعل الزجاجُ، وابنُ كيسان، والرضي؛ وذلك على قياس قولِه بأنَّ إعرابَ المثنى هو بالانقلاب، لأنَّ الانقلابَ ناب منابَ الحركة، فلا يُعوَّض عنها مرَّتين، وكذلك هو الأرجحُ لمن قال بالإعرابِ بالحروف، على مذهب الكوفيين ومَن وافقهم.

والثاني: أنَّ تفصيلَ الرماني واعتلالَه بتغليبِ حكمِ التنوين تارةً، وحكمِ الحركةِ تارةً أخرى، هو الأرجحُ لِمن قال بأنَّ النونَ عِوضٌ عن الحركةِ والتنوين.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٧٥-٧٦.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ التثنيةِ في (لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وحَنَانَيْكَ) وامتناعِ الجمعِ فيها

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وإنما جاز التثنيةُ للمبالغةِ ولم يجُزِ الجمعُ؛ لأنَّ التثنيةَ تدلُّ على التفضيلِ شيئًا بعدَ شيءٍ مِن الجمع، إذ كانت التثنيةُ لا تكونُ إلا على الواحد، والجمعُ قد يكونُ على غيرِ الواحد، نحو: (نَفَرٍ)، (رَهْطٍ)، فهذه المبالغةُ تقتضي تضعيفَ المبالَغِ، كما قال سيبويه في (حنانيك): "كأنَّه قال: تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، وحنانًا بعد حنانٍ"[(١)]، فالتثنيةُ أدلُّ على هذا التفضيلِ مِن الجمعِ لِمَا بيَّنا، وكُلَّما قلَّ النظيرُ في معنى التعظيمِ فهو أشدُّ مبالغةً، لأنَّه إذا قلَّ النظيرُ قلَّ مَن يُستغنَى عنه بغيرِه، أيْ مَن يُحتاجُ إليه، ولا يُستغنَى بغيرِه عنه، أي مَن يحتاجُ إليه ولا يُستغنَى عنه بغيرِه عنه، فهو أجلُّ في التعظيمِ، لِمَا ليس فوق تعظيمِه تعظيمٌ، وهذه الصفةُ لا تكون إلَّا لله عزَّ وجلَّ»[(٢)].

وقال في موضعٍ آخرَ: «وقال يونسُ[(٣)]: إنَّ (لبَّيكَ) اسمٌ واحدٌ بمنزلة (عليك)، وهو خلافُ قولِ الخليل[(٤)] الذي فسَّرناه قبلُ مِن معنى التثنيةِ.

ووجهُ قولِ يونسَ: أنَّ المصادرَ يقِلُّ فيها التثنيةُ والجمعُ، وقد وجَدَ له نظيرًا من الواحد، وهو (عليك)، فحملَه على هذا.

وقولُ الخليلِ هو الصَّوابُ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: إفرادُ (حنان) تارةً، وتثنيته تارةً في (حنانيك).

والثاني: الإضافةُ إلى الظاهرِ مع وجودِ الياء، خلافَ قولِهم: على زيدٍ، وذلك في: لبَّيْ زيدٍ، وسعدَيْ زيدٍ.

---

(١) الكتاب ٣٤٨/١.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٧٠٣.

(٣) ينظر قول يونس في: الكتاب ٣٥١/١.

(٤) وهو أنَّ (لبَّيكَ) على لفظ المثنى، وهو قول سيبويه كذلك. ينظر: الكتاب ٣٥١/١.

والوجه الثالث: ما تقتضيهُ المبالغةُ مِن التثنيةِ على ما بيَّنا قبلُ »[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ تثنيةَ (لبَّيكَ وسَعْدَيكَ)، و(حَنَانَيكَ) أَولى مِن الجمع في الدَّلالة على المبالغة، واعتلَّ لذلك بعلتين:

العلة الأولى: قوَّةُ الدلالة، وذلك أنَّ المبالغةَ تقتضي تضعيفَ المبالغ، وتفضيلَه شيئًا بعد شيءٍ، والتثنيةُ أدلُّ من الجمع في التفضيل؛ لأنَّ التثنيةَ يكون لها واحدٌ من لفظها، وإذا كُرِّر هذا الواحدُ دلَّ على المبالغة، بخلافِ الجمعِ فقد لا يكون فيه تكريرٌ؛ لأنَّه يقع أحيانًا على ما لا واحدَ مِن لفظه، ك(نفر)، و(رهط).

والعلة الثانية: قلةُ النظيرِ في تثنية هذه المصادر، ممَّا بالغ في معناها، بخلافِ مجيئِها على القياس.

وصوَّب الرمانيُّ قولَ الخليلِ الذي يقول بأنَّ (لبَّيكَ) على صيغةِ التثنية، وليست اسمًا مفردًا، كما ذهب يونسُ، واعتلَّ لتصويبه قولَ الخليلِ بثلاثِ عللٍ:

أحدها: السَّماعُ في إفرادِ (حنان) تارةً، وتثنيتِه تارةً في (حنَانَيكَ)، و(لبَّيكَ) بمنزلة (حنَانيكَ).

والثاني: الإضافةُ إلى الظاهر مع وجودِ الياء، خلافَ قولِهم: على زيدٍ، وذلك في: لبَّيْ زيدٍ، وسعدَيْ زيدٍ.

والوجه الثالث: ما تقتضيهُ المبالغةُ مِن التثنية.

**المناقشة والموازنة:**

(لبَّيكَ وسَعْدَيكَ) و(حنَانَيكَ) مِن المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ مُضمَرةٍ وجوبًا، وأفعالُها إمَّا مِن لفظِها، وذلك في (حنَانَيكَ)، والتقدير: تحنَّنْ حنَانَيكَ، وإمَّا مِن معناها، وذلك في لبَّيكَ وسَعْدَيكَ، والتقدير فيها: متابعةً لأمرِكَ وإسعادًا لك[2].

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٧٠٦-٧٠٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/١، المقتضب ٢٢٣/٣، شرح المفصل ١١٨/١، شرح الجمل لابن =

وفي اللِّسان[1]: (لبَّيكَ) مأخوذٌ مِن لَبَّ بالمكان وأَلَبَّ، أي أقامَ به، لبًّا وإلبابًا، كأنه يقول: أنا مقيمٌ على طاعتِك إقامةً بعد إقامةٍ، ومجيبٌ لك إجابةً بعد إجابة.

و(سَعْدَيكَ): أي مساعدةً لأمرِك بعد مساعدةٍ، وإسعادًا بعد إسعادٍ.

و(حنَانَيكَ): أي رحمةً بعدَ رحمةٍ.

وجِيءَ بهذه المصادر على صيغةِ التثنية لعلَّةٍ في المعنى وهي المبالغةُ، إلا أنَّ العربَ عبَّرت عن هذه المبالغةِ بلفظِ المثنى دونَ الجمعِ، واعتل الرماني لذلك بالعلَّتين السابقتين.

وهاتان العلتان اللتان اعتلَّ بهما الرماني تفرَّد بهما عن سائر النحويين -فيما وقفت عليه- فقد رأى الرماني أنَّ هذا التعليل يستحقُّ التأمُّلَ، والوقوفَ عنده، حيث قال: «وهذا الذي شرحناه يكشفُ لك عن النَّادرِ في المعنى، وأنَّ لفظَه ينبغي أنْ يُعامَلَ معاملةً تُشعِر بهذا المعنى، فسبحانَ مَن طبعَ نفوسَ العقلاءِ على هذه الحِكَمِ والفِطنِ، فتدبَّرْه»[2].

ويُفهم مِن كلامِ الرماني أنَّ التثنيةَ في هذه المصادر مقصودةٌ في ذاتها، ويُراد بها شفعُ الواحد، أي: إجابةً موصولةً بأخرى، ومساعدةً موصولةً بأخرى، وحنانًا موصول بآخرَ.

أمَّا جمهورُ النحويين[3] فقد علَّلوا لتثنيةِ هذه المصادر بأنَّ التثنيةَ هنا إنما هي لفظيةٌ، لإفادةِ التكريرِ والتكثيرِ بغرض المبالغة، وأنَّ المرادَ منها الجمعُ لا شفعَ الواحد، فلمَّا دلَّت التثنية على التكرير، استُغنِي بها عن لفظِ الجمع.

قال السيرافي: «اعلمْ أنَّ التثنيةَ في هذا الباب الغرضُ فيها التكثيرُ، وأنَّه شيءٌ يعودُ مرَّةً بعد أخرى، ولا يُراد بها اثنانِ فقط مِن المعنى الذي يُذكَر.

فالدليلُ على التكثير بلفظِ التثنية أنك تقول: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل، فإنما غرضُك

=

عصفور ٢/٥٧٧، شرح الكافية ١/٣٢٩.

(١) ينظر: اللسان مادة (لبب)، و(سعد)، (حنن).

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٧٠٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٣٧، شرح المفصل ١/١١٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨١، شرح الكافية ١/٣٢٩، الارتشاف ص ١٣٦٥، الهمع ٢/٨٣.

أنْ يدخلَ كلٌّ، وجئتُ بالأوَّلِ فالأوَّلِ، حتى تُعلِمَ أنَّه شيءٌ بعد شيءٍ، وتقول: جاءني رجلًا رجلًا على هذا المعنى، ولا تحتاج إلى تكريره أكثرَ مِن مرَّةٍ واحدةٍ، فتُعلِم به بأنَّه شيءٌ لا يقتصِر على الأوَّلِ، وأنَّ ذلك المعنى يعود بعد الأوَّلِ، ويكثر فتكتفي بذلك اللفظ»[1].

وقال ابنُ يعيش: «وثُنِّي مبالغةً وتكثيرًا، ولم يُقصد بها قصدَ التثنية خاصةً، وإنما يُراد بها التكثير، فجُعِلت التثنيةُ علمًا لذلك؛ لأنَّها أوَّلُ تضعيفِ العددِ وتكثيرِه»[2].

وقال ابنُ عصفور: «فإن قيل: فكيف جاءت مثنَّاةً وليس المعنى على التثنية؟ فالجواب: إنَّ التثنيةَ قد تجيء للتكثير، ولا يُراد بها تشفيعُ الواحد، كأنَّ المعنى يجيء عليها: تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ»[3].

ونصَّ كلٌّ مِن أبي حيان في الارتشاف، والسيوطي في الهمع[4] على أنَّ رأيَ الجمهور هو: أنَّ المرادَ مِن هذه التثنيةِ التكثيرُ ومداولةُ الفعل، لا شفعَ الواحدِ، وإنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنَّها تثنيةٌ لشفعِ الواحدِ، ومنهم السهيلي في (حنانيك) خاصة[5].

وما ذهب إليه الرماني وإنْ كان مخالفًا للجمهور إلا أنَّ تعليلَه جديرٌ بالتأمُّلِ والوقوفِ عنده.

وذكر الرماني الخلافَ بين الخليلِ ويونسَ في (لبَّيكَ)، فالخليلُ على أنها تثنيةُ (لَبٍّ) كما أنَّ (حنَانَيكَ) تثنيةُ (حنان)، أمَّا يونسُ فذهب إلى أنها اسمٌ مفردٌ أصلُه (لبَّبٌ)، ووزنه (فَعْلَلٌ)، فقُلبت الباءُ التي هي اللامُ الثانية مِن (لَبَّب) ياءً هربًا من التضعيف، فصار (لَبَّيٌ)، ثم أُبدِلت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصارت (لبَّى)، ثم إنَّها لما وُصِلت بالكاف في (لبَّيكَ) وبالهاءِ في (لبَّيه)، قُلِبت الألفُ ياءً، كما قُلِبت في: (إلى)

(١) شرح السيرافي ٢/٢٣٧.

(٢) شرح المفصل ١/١١٨.

(٣) شرح الجمل ٢/٥٨١.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٣٦٥، الهمع ٢/٨٣.

(٥) ينظر رأي السهيلي في المرجعين السابقين.

و(على) و(لدى)، إذا وصلْتَها بالضمير، فقلت: إليك، وعليك، ولديك[1].

فعِلَّة يونسَ فيما ذهب إليه هي القياسُ على كُلٍّ مِن: (إلى) و(على) و(لدى)، ووجهُ الشَّبهِ بينها أنَّ (لبَّيكَ) اسمٌ ليس له تصرُّفُ غيرِه مِن الأسماء، لأنَّه لا يكون إلا مضافًا، كما أنَّ (إليك)، و(عليك)، و(لديك) لا تكون إلا منصوبة المواضع، ملازمة الاتصال[2].

ورأى الرماني أنَّ قولَ الخليل هو الصوابُ واعتلَّ لذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: السَّماعُ بإفراد (حنان) تارةً، وتثنيته تارةً في (حنانيك)، كما في قولِ الشاعر:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بَكَ هَهُنَا أَذُوْ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[3]

وقولِ الشاعر أيضًا:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[4]

و(لبَّيك) بمنزلة (حنَانَيك)، تجيء تارة على لفظ المفرد، وتارة على لفظ المثنى، وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول: (لبِّ) فيجريه مجرى: أمسِ وغاقِ.

والثاني: السَّماعُ بإثبات الياءِ حالَ إضافتِها إلى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[5]

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٤٥-٧٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩.

(٢) ينظر: المرجعين السابقين.

(٣) البيت من الطويل، للمنذر بن درهم الكلبي في الخزانة ٢/١١٢.

وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٤٩، المقتضب ٣/٢٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨، الدرر اللوامع ٣/٦٦، الهمع ٢/٨٣.

(٤) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦.

وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٤٨، المقتضب ٣/٢٢٤، شرح المفصل ١/١١٨، الدرر اللوامع ٣/٦٧، الهمع ٢/٨٣.

(٥) البيت من المتقارب، لرجل من بني أسد في شرح شواهد المغني ٢/٩١٠.

وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٥٢، سر الصناعة ٢/٧٤٧، شرح المفصل ١/١١٩، شرح =

حيث جاءت (لَبَّيْ) بالياء وهي مضافةٌ إلى الظاهر الذي هو (يَدَيْ)، ولو كان مفردًا مثل (على)، و(لدى) لكانت بالألف.

والوجه الثالث: ما تقتضيه المبالغةُ من التثنية على الوجه الذي بيَّنه الرماني.

هذه هي العللُ التي اعتلَّ بها الرماني لتصويب رأي الخليلِ وسيبويهِ في تثنية (لبَّيك)، اثنتان منهما ذكرهما سيبويه[1]، أمَّا العلةُ الأخيرة فقد تفرَّد بها الرماني.

والرماني وإن كان يرى برأي الخليل وسيبويه في تثنية (لبَّيك)، إلا أنه ذكرَ وجهًا يعضد رأيَ يونس، وهو أنَّ (لبَّيك) مصدرٌ، والمصادر يقِلُّ فيها التثنية والجمع[2]، وهذا الوجهُ الذي ذكره الرماني دليلٌ على حياده وإنصافه، وعدمِ تعصُّبِه لرأي الخليل وسيبويه، وقد يكون هذا الوجه الذي ذكره الرماني مِن باب التأنيس بقول يونس، بدليلِ تصويب رأي الخليل والاعتلال له، كما فعل أبو علي الفارسي في هذه القضية، قال ابنُ جني: «ثم أنَّ أبا علي فيما بعد انتزع لنا شيئًا يُؤنِس به قولَ يونس، ولم يقطع به، وإنما ذكره تعللًا، وهو أنه قال: "لِيونسَ أنْ يحتجَّ فيقول: قولُه: (فلَبَّيْ يَدَيْ) إنما جاء على قولِ مَن قال في الوصل: هذه أَفْعَيْ عظيمةٌ، وهذه عَصَيْ طويلةٌ، أي أفعَى، وعصَى، وقد حكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كما يقولونه في الوقف"، وهذا ليس عذرًا مقنعًا، وإنما فيه بعض التأنيس، والقولُ بعدُ قولُ سيبويه»[3].

❁❁❁

=

الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٠، شرح التسهيل ٢/١٨٦، شرح الكافية ١/٣٢٩.

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٥١-٣٥٢.

(٢) ينظر: الجمل ص ٣٢، البسيط ١/٤٧٢، الهمع ٣/٣٣٤.

(٣) سر الصناعة ٢/٧٤٧.

## المبحث الخامس:

## علة جواز إجراء الحكاية على وجوه الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وإذا سُمِّي بـ(رجُلَين) جاز: هذا رجلانِ، ورأيتُ رجُلينِ، ومررت برجُلين، على طُرق الحكاية، وجاز هذا رجلانُ، كقولك: هذا عثمانُ، على جعل النونِ حرفَ الإعراب، والحكاية أقْيَسُ؛ لأنَّها أدلُّ على النَّقل عن التثنية، والمذهبُ الآخرُ جائزٌ؛ لإجرائه على مقتضى ما خرج إليه من الواحد.

وإذا سُمِّي بـ(مُسْلِمينَ) جاز فيه: هذا مسلِمونَ، ومسلِمين في النصب والجرِّ على الحكاية، ويجوز: هذا مسلمينٌ، على جعل النونِ حرفَ الإعراب والصَّرف؛ لأنَّه ليس فيه سببٌ مِن الأسباب يمنع الصَّرف»[1].

وقال في موضعٍ آخرَ: «وإذا سمَّيتَ رجلًا بالاسم المثنَّى حَكيتَ الطريقةَ فقلت: هذا مُسلِمانِ، ورأيتُ مسلمَينِ، ومررت بمسلمَينِ؛ لأنَّه اسمٌ معربٌ بطريقةٍ مِن طرق الإعراب، فإذا نقلتَه إلى الاسم العَلَم لم تحتجْ إلى تغييرِه، لأنَّه اسمٌ معربٌ.

وكذلك إنْ سمَّيتَه بجمعِ السَّلامة كان بهذه المنزلة، تقول: هذا مسلمونَ، ورأيتُ مسلِمِينَ، ومررتُ بمسلِمِينَ؛ لأنَّ حالَه هذا تُشبِه حالَه قبل، فليس فيه ما يوجب تغييرَه على ما كان عليه، إذ نُقل عن اسمٍ معربٍ إلى اسمٍ معربٍ، وإن اختلفت علاماتُ الإعراب في ذلك فإنها لا تضرُّ في هذا الباب، بل تركُه على تلك الطريقة أحقُّ به؛ لأنها أدلُّ على التسمية بالتثنية، أو جمع السلامة على مشاكَلةِ حالِه الثانية بحاله الأولى، وأمَّا حكايةُ الطريقة دون الصورة فلأنَّه لا عاملَ معه»[2].

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٧٨٤-٧٨٥.

(٢) المرجع السابق ص ١١٥٩-١١٥١.

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني في التسميةِ بالمثنى وجمعِ المذكر السالم لأمرين:

الأمر الأول: التسميةُ بهما على الحكاية، وعلَّل الرماني لذلك بأربعة عِلل:

إحداها: القياسُ على ما كان قبلَ التسمية.

والثانية: عدمُ الحاجة إلى تغييره، لأنه اسمٌ معربٌ بطريقةٍ من طرقِ الإعراب.

والثالثة: عدمُ وجودِ موجبِ التغيير؛ لأنَّه اسمٌ معربٌ نُقل إلى اسمٍ معربٍ.

والرابعة: مشاكلةُ حالِه الثانيةِ بحالِه الأُولى.

الأمر الثاني الذي اعتلَّ له الرماني: امتناعُ حكايةِ الصورةِ في التسمية بهما، وعلَّل لذلك بعدم وجودِ العامل في المثنَّى وجمع المذكَّر السالم، وحكايةُ الصورة يوجد فيهما عامل، كالجملة يعمل بعضُها في بعض.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني إلى أنَّ القياسَ في المثنَّى وجمعِ المذكر السالم إذا سُمِّي بهما أنْ يجريا على الحكاية، وعلَّل لذلك بالعلل السابقة، وجعل الحكاية على وجهين[1]:

الوجه الأول: حكايةُ الصورة، وهي أنْ تؤدَّى فيها صيغةُ المحكِي من غير أنْ يعمل فيها عاملٌ من العوامل التي يُدخِلها المتكلِّم عليها.

والوجه الثاني: حكايةُ الطريقة، وهي تجري على منهاج ما كانت عليه قبلُ مع عمَلِ العوامل فيها.

وذهب الرماني إلى أنَّ الوجهَ الذي يُحكَى عليهما المثنَّى وجمعُ المذكَّر السالم هو حكايةُ الطريقة، لا حكايةَ الصورة، واعتلَّ لذلك بعدم وجودِ عامل معهما.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو قول الجمهور[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّ الأصلَ في التسمية بالمثنَّى وجمعِ المذكر السالم أنْ تُحكَى طريقتُهما، على ما كانا عليه قبل التسمية،

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: إبراهيم الموسى ص ١١٤٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٢/٣، المقتضب ٣٦/٤، الجمل ص ٣٤٤، الأصول ١٠٦/٢، شرح السيرافي ٣/٤، شرح الكافية ٢٦٦/٣، الارتشاف ص ٨٩٧، الهمع ١٦٥/١.

فالتثنيةُ نحو: هذا مسلِمانِ، ورأيت مسلمَينِ، ومررت بمسلمَينِ، والجمع نحو: هذا مسلِمونَ، ورأيت مسلِمِينَ، ومررت بمسلِمِينَ.

قال سيبويه: «فإذا سمَّيتَ رجلًا بـ(رجلين)، فإنَّ أقيَسَه وأجودَه أنْ تقولَ: هذا رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلِمونَ، ورأيت مسلِمِينَ، ومررت بمسلِمِينَ»[1].

وقال المبرد: «إذا سمَّيت رجلًا (رجلين) فإنَّ أحسنَ ذلك أنْ تحكِي حالَه التي كانت في التثنية، فتقول: هذا رجلانِ قد جاء، ورأيت رجلينِ، وتقول في البلد: هذا البحرانِ يا فتى، ورأيت البحرينَ، وإنما اخترت ذلك لأنَّ القصدَ إنما كان في التثنية، وكذلك إنْ سمَّيته بقولك (مسلِمونَ)، قلت: هذا مسلمونَ، ورأيت مسلمينَ، والقول في هذا القول في التثنية»[2].

وتفرَّد الرماني عن الجمهور في كشف العللِ التي جعلت التسميةَ بالحكايةِ أولَى وأجود، وذكر في ذلك أربعَ علل، وهي: القياسُ، وعدمُ الحاجة إلى تغيير الإعراب، وانعدامُ موجب التغيير، والمشاكلة، في حين اكتفى الجمهور بعلة القياس على المحكي.

واعتلال الرماني بهذه العلل تقوِّي أولويَّةَ الحكاية وتجعلَها هي الأصل من عدَّةِ أوجه، فعدمُ الحاجةِ، وانعدامُ الموجبِ، والمشاكلةُ كلُّها عِللٌ معتبرة، ويقوِّي بعضُها بعضًا، ممَّا يُعطي الأولويَّةَ للإعراب بالحكاية، ولكنَّها لا تمنع من إعرابه بالحركات كما يُعربُ المفرد؛ لانتقاله بالتسمية من حال التثنيةِ والجمعِ إلى حال المفرد.

ومنع الرماني حكايةَ الصورة في المثنَّى وجمع المذكر السالم، واعتلَّ لذلك بعدم وجودِ عاملٍ معهما، بخلاف الجملة، التي يعمل بعضُها في بعض، فإذا سُمِّي بها وجبَ أن تُحكَى صورتُها، فإذا سمَّيت رجلًا: محمدٌ قائمٌ، قلت: هذا محمدٌ قائمٌ، ورأيت محمدٌ قائمٌ، ومررت بمحمدٌ قائمٌ[3].

وذكر الرماني وجها آخرَ من إعرابِ المثنى وجمع المذكر السالم إذا سُمِّي بهما، وهو

(١) الكتاب ٢٣٢/٣.

(٢) المقتضب ٣٦/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٢٦/٣، المقتضب ٩/٤، الجمل ص ٣٣٩، الأصول ١٠٤/٢.

الإعرابُ بالحركات، وكلٌّ قِسمٌ له وجهٌ مختلف عن الآخر:

فالمثنَّى يلزم الألف، ويجعل إعرابَه بالحركات على النون، ويُمنع من الصرف؛ لزيادةِ الألفِ والنونِ، لأنه على منزلة عثمانَ وزعفرانَ، نحو: هذا رجلانُ، ورأيت رجلانُ، ومررت برجلانُ.

والعلة في إلزام المثنَّى الألفَ هي أنَّ الألفَ أخفُّ من الياء، وليس في الكلام في آخرِ الاسم ياءٌ ونونٌ زائدتان وقبل الياء فتحة، والحملُ على عثمانَ وزعفرانَ[1]، وهذه علَّةٌ مركَّبةٌ من ثلاثِ عللٍ في إلزام المثنَّى الألفَ إذا أُعرِب بالحركات.

وجاءت (البحرين) على خلاف القياس، حيث يُقال: هذه البحرينُ، ودخلت البحرينَ، ومنهم من يقول: هذه البحران على القياس[2].

أمَّا جمع المذكر السالم، فيلزم الياءَ، ويجعل إعرابَه بالحركات على النون، نحو: هذا مسلمينُ، ورأيت مسلمِينًا، ومررت بمسلمِينٍ، ولم يُمنع مِن الصَّرفِ لعدم وجودِ المانع.

والعلة في إلزام الجمعِ الياءَ وإعرابِه بالحركات هي الحملُ على النظير وهو (غِسْلِين).

ولم يزِد الرماني في هذه الأوجه على ما ذكره سيبويه، والمبرِّدُ، وابنُ السراج، والزَّجاج[3]، وأضاف بعضُ النحويين وجهين آخرين في التسمية بجمع المذكر السالم:

أحدهما: أنْ يُغيَّرَ ما قبلَ النون، وتبقى النونُ مفتوحةً على كلِّ حالٍ، نحو: هذه قِنَّسْرُونَ[4]، ورأيت قِنَّسْرِينَ، ومررت بقِنَّسْرِينَ، وهذا الوجهُ ذكره السيرافي[5].

والآخر: أنْ يلزمَ الجمعَ الواوُ، ويُمنع من الصَّرفِ للعلَميةِ وشِبه العُجمة، ويكون بمنزلة (هارونَ)، نحو: جاء زيدونُ، ورأيت زيدونَ، ومررت بزيدونَ، وقال ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ والرضيُّ وأبو حيَّان عن هذا الوجه: شاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه[6].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤/٤، شرح الكافية ٢٦٧/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/٣.

(٣) الكتاب ٢٣٢/٣، المقتضب ٣٦/٤، الجمل ص ٣٤٤، الأصول ١٠٦/٢.

(٤) وهي مدينة في بلاد الشام قريبة من حمص. ينظر: معجم البلدان ١٦٨/٧.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٤/٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٦٤/٣، شرح التسهيل٨٦/١، شرح الكافية٢٦٧/٢، الارتشاف =

ويصبح حاصلُ ما ذُكِر مِن أوجه التسمية بجمع المذكر السالم أربعةَ أوجهٍ، اثنان منها بالحروف، والآخران بالحركات.

وشرطُ ما أُعرِب بالحركات من المثنَّى وجمع المذكر السالم ألَّا تتجاوز حروفُه سبعةَ أحرفٍ، فإذا تجاوزها لم يُعربا بالحركات، كما في: مستعتبان، ومستعتبون[1].

❁❁❁

=

ص٨٩٨.

(١) ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/٣، شرح الأشموني ١٤٤/١.

# الباب الثاني

# العلل النحوية في الأفعال

**وفيــه ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول:** العلل النحوية في المبني من الأفعال.

**الفصل الثاني:** العلل النحوية في المعرب من الأفعال.

**الفصل الثالث:** العلل النحوية في التعدية واللزوم.

# الفصل الأول

## العلل النحوية في المبني من الأفعال

**وفيه خمسة مباحث:**

**المبحث الأول: علة اشتقاق الفعل من المصدر.**

**المبحث الثاني: علة جعل البناء أصلاً للأفعال.**

**المبحث الثالث: علة بناء الفعل الماضي على الحركة.**

**المبحث الرابع: علة بناء المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد.**

**المبحث الخامس: علة فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ).**

## ۞ المبحث الأول:

## علة اشتقاق الفعل من المصدر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والذي أُخِذ منه الفعلُ: المصدرُ؛ لأنَّه دائرٌ في جميعِ تصاريفِ الفعل، كما تدورُ الفِضَّةُ في جميعِ الصِّيَغِ التي تُصرَّفُ فيها، فالأصلُ هو المصدر، كما الأصلُ هو الفضَّةُ، ففي (ضَرَبَ) معنى الضَّرْبِ، وهو في (سيضرِبُ) و(تضرِبُ)، وليس في الضَّرْبِ معنًى واحدٍ مِن هذه التصاريف، فالأصلُ هو المصدر، ومنه أُشتقَّ الفعلُ لِلعلَّةِ التي بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعل، والفعلُ مشتقٌّ من المصدر، واعتلَّ لذلك بعلتين:

إحداهما: وجودُ لفظِ وحروفِ المصدرِ في جميع أنواع الفعل، نحو: ضرَبَ، سيَضرِب، تَضرِب، اضْرِب، فلفظُ المصدر موجودٌ في جميع اشتقاقات الفعل، فدلَّ على أنَّه أصلٌ للفعل، كما أنَّ الفضَّةَ أصلُ لجميع ما يُصاغ منها، سواءً كان إبريقًا أو خاتمًا أو سوارًا، أو غيرها.

والعلة الأخرى: وجودُ معنى المصدر -الذي هو الحدَث- في جميع الأفعالِ المشتقةِ منه، وليس معنى أيٍّ مِن الأفعال موجودًا في المصدر نفسِه؛ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ وهو الحدث، أمَّا الفعلُ فيدلُّ على ما في المصدر وزيادة، وهما الحدث والزمان، فدلَّ ذلك على أنَّ الفعلَ مشتقٌّ مِن المصدر، وفرعٌ عليه.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن أصل الاشتقاق، أهو المصدرُ أم الفعلُ؟ وهي

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٠٤-١٠٥.

مسألةٌ خلافيَّةٌ مشهورةٌ بين البصريين والكوفيين[١]، وذهب فيها الرماني إلى موافقةِ مذهبِ البصريين القائلِ بأنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر، وفرعٌ عليه، قال سيبويه: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذتْ مِن لفظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيت لِما مضى، ولِما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ»[٢].

واعتلَّ الرماني لكون المصدرِ أصلًا للفعل بالعلتين السابقتين، وهما: وجودُ لفظِ وحروفِ المصدر في جميع تصاريف الفعلِ واشتقاقاتِه، وكذلك وجودُ معناه -الذي هو الحدث- في جميع تصاريفِ الفعلِ، أي أنَّ الفعلَ يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدرِ وزيادةٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر، وفرعٌ عليه.

واكتفى الرماني بهاتين العلتين، ولعلَّه يرى بأنهما تُغنيان عما سواهما مِن العلل التي أُعتلَّ بها في هذه المسألة، لأنَّ هاتين العلتين هما المعتمد من بين اعتلالات البصريين في هذه القضية، فقد اعتلَّ بهما كلٌّ مِن الزَّجاج، والسيرافي، وأبي البركات ابنِ الأنباري، والعكبري وغيرهم[٣]، وجعل الرماني هاتين العلَّتين بمثابة علَّةٍ واحدة، وهي وجودُ لفظِ المصدرِ ومعناه في جميع تصاريفِ الفعل، وذلك لارتباط اللَّفظِ بالمعنى، كما فعل أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح، وقال عنها: «هي علةُ أهلِ النَّظَر، وأحسنُ ما قيل في هذا، وأدَقُّه وألطَفُه»[٤].

وأضاف بعضُ البصريين عللًا أخرى لتأكيد صحةِ مذهبِهم، ومن هذه العلل: علةُ المصطلحِ، وعلةُ المطلقِ والمقيَّد، وعلةُ الاستغناءِ والافتقار[٥]، وتفسيرُ هذه العللِ على النحو الآتي:

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٦، أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ص ١٩٢، التبيين ص ٣٧، ائتلاف النصرة ص ١١١.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٦، شرح السيرافي ١٦/١، أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ص ١٩٢، التبيين ص ٣٧، ائتلاف النصرة ص ١١١.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٩.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٨، أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ص ١٩٣، التبيين ص ٣٩، ائتلاف النصرة ص ١١١.

أمَّا علة المصطلح: وذلك أنه يُسمَّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلمَّا سُمِّي مصدرًا دلَّ على أنَّه قد صدر عنه الفعل(١).

وأمَّا علةُ المطلق والمقيَّد: فالمصدرُ يدلُّ على زمان مطلق، والفعلُ على زمان معيَّن، فكما أنَّ المطلقَ أصلٌ للمقيَّد، فكذلك المصدرُ أصلٌ للفعل(٢).

وأمَّا علةُ الاستغناءِ والافتقار: وذلك أنَّ المصدرَ اسمٌ، والاسمُ مستغنٍ عن الفعل، والفعلُ لا بُدَّ له من اسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره ولا يقوم بنفسه، أولى بأنْ يكون فرعًا ممَّا لا يكون مفتقرًا إلى غيره(٣).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعل، وفرعٌ عليه، واعتلُّوا لما ذهبوا إليه بِعدَّةِ عِللٍ(٤):

منها: أنَّ المصدرَ يصِحُّ لصحة الفعل، ويعتلُّ لاعتلاله، نحو: قاوم قِوامًا، حيث صحَّ المصدرُ لصحةِ الفعل، وقام قيامًا، اعتلَّ المصدر لاعتلال الفعل، فلمَّا صحَّ المصدرُ لصحة الفعل، واعتلَّ لاعتلاله دلَّ على أنَّه فرعٌ عليه(٥).

ومِن عللِهم أيضًا: أنَّ الفعلَ يعمل في المصدر، نحو: ضربت ضربًا، فتنصِب (ضربًا) بـ(ضربتُ)، فوجب أن يكون المصدرُ فرعًا على الفعل؛ لأنَّ رتبةَ العاملِ قبل رتبةِ المعمول(٦).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٨، أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ص ١٩٣، التبيين ص ٣٩، ائتلاف النصرة ص ١١١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ص ١٩٣، التبيين ص ٣٩، ائتلاف النصرة ص ١١١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٦/١، أسرار العربية ص ١٧٢، الإنصاف ص ١٩٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٦، أسرار العربية ص ١٧٣، الإنصاف ص ١٩٢، التبيين ص ٣٧، ائتلاف النصرة ص ١١١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ١٧٣، الإنصاف ص ١٩٢، التبيين ص ٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١.

ومِن عللِهم كذلك: أنَّ المصدرَ يُذكر تأكيدًا للفعل، ولا شك أنَّ رتبة المؤَكَّد قبل رتبةِ المؤَكِّد، فدلَّ على أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدرَ مشتقٌّ منه، وفرعٌ عليه(١).

ومِن اعتلالاتهم أيضًا: أنَّ المصدرَ لا يُتصوَّرُ معناه، ما لم يكن فعلَ فاعلٍ، والفاعلُ وُضِع له (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ)، فينبغي أن يكون الفعلُ الذي يُعرف به المصدر أصلًا للمصدر(٢).

وممَّا اعتلَّ به الكوفيون كذلك: أنه يُوجَد أفعالٌ لا مصادرَ لها، نحو: (نِعمَ)، و(بِئسَ)، و(عسى)، و(ليس)، فلو كان الفعلُ فرعًا عن المصدر لَما خلَت هذه الأفعالُ من مصادرها، لاستحالةِ وجودِ الفرعِ من غير أصل(٣).

وردَّ الكوفيون على علة المصطلح التي اعتلَّ بها البصريون بأنَّه ليس المرادُ بتسمية المصدر بهذا الاسم صدورَ الفعلِ عنه، وإنما المرادُ أنه مصدورٌ عن الفعل، كما قالوا: (مَرْكَبٌ فَارِهٌ)، و(مَشْرَبٌ عَذْبٌ)، أي مركوبٌ فارهٌ، ومشروبٌ عذبٌ(٤).

وأجاب البصريون عن اعتلالات الكوفيين، بعدة أجوبة، وأبرز هذه الأجوبة:

جوابهم عن علة الصِّحةِ والاعتلال:

حيث أجابوا عن هذه العلة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ المصدرَ الذي لا علةَ فيه ولا زيادة، لا يأتي إلا صحيحًا، نحو: ضربتُه ضربًا، وإنما يأتي معتلًّا ما كانت فيه الزيادة، والكلامُ إنما وقع في أصول المصادر، لا في فروعها(٥).

الوجه الثاني: إنَّما صحَّ المصدرُ لصحَّة الفعل، واعتلَّ لاعتلاله، طلبًا للتشاكل،

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٧٣، الإنصاف ص ١٩٢، التبيين ص ٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ١٩٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ١٩٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٦٢، الإنصاف ص ١٩٣، التبيين ص ٤١.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ١٩٦.

ليجري البابُ على سَنن واحد، لئلَّا تختلف طرقُ تصاريف الكلمة، وهذا لا يدلُّ على الأصلية والفرعية[١].

الوجه الثالث: أنَّ الاعتلالَ شيءٌ يوجبه التصريف، وثِقلُ الحروف، وبابُ ذلك الأفعالُ، لأنَّ صيغَها تختلف باختلاف معانيها، فـ(قام) مثلًا: أصله: (قَوَمَ)، فأُبدِلت الواوُ ألفًا لتحرُّكِها، فإذا ذكرْتَ المصدرَ من ذلك كانت العلةُ الموجبةُ للتغيير قائمةً في المصدر وهو الثقل[٢].

أمَّا الجواب عن علة عمل الفعل في المصدر:

فهو أنَّه لو كان عمل الفعل في المصدر يقتضي بأن يكون أصلًا له، لكانت الحروف والأفعال أصلًا للأسماء، وذلك لأنَّ الحروفَ والأفعالَ تعمل في الأسماء، ولا خلافَ في أنها ليست أصلًا للأسماء، فكذلك ههنا[٣].

وأمَّا الجواب عن علة تأكيد الفعل بالمصدر:

هو أنَّ هذه العلة تبطل بنحو قولهم: جاء زيدٌ زيدٌ، فإن (زيدٌ) الثاني يكون توكيدًا للأول، وليس مشتقًّا من الأول، ولا فرعًا عليه، فدلَّ على أنَّ التوكيد لا يدلُّ على الأصالة والفرعية[٤].

أمَّا الجواب عن علة أنَّ المصدرَ لا يُتصوَّر معناه، ما لم يكن فعلَ فاعلٍ:

فهو أنَّ القول بهذه العلة باطل؛ لأنَّ الفعلَ في الحقيقة ما يدل عليه المصدر، نحو: الضرب والقتل، وما يسمَّى فعلًا مِن (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)، إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معيَّن، ومن المحال الإخبار بوقوع شيءٍ قبل تسميته[٥].

أمَّا الجوابُ عن علة وجود أفعالٍ لا مصادرَ لها:

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٧٥، الإنصاف ص ١٩٧، التبيين ص ٤٣.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٦٢، التبيين ص ٤٣.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ١٧٥، الإنصاف ص ١٩٨، التبيين ص ٤٤.

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٠.

فهذه العلةُ مردودةٌ بأمرين:

أحدهما: أنَّ العربَ قد تستعمل الفرعَ، وتترك الأصل، نحو: (طير عبادِيْد)، أي متفرقة، فاستعلت لفظَ الجمع الذي هو فرع، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو أصل.

والآخر: أنَّ هذه العلةَ مردودةٌ بالمعارضة، وذلك أنه كما وُجد أفعالٌ لا مصادرَ لها، فكذلك يوجد مصادرُ لا أفعالَ لها، نحو: ويحه، وويله، وأهلًا، وسهلًا، والرجولة، والأبوَّة، والأمومة، فهذه كلُّها مصادرُ لم تُستعمل أفعالُها، وإذا تحقَّقت المعارضة بطُل الاستدلال(١).

وأمَّا الجوابُ على ردِّ الكوفيين بأنَّ تسميةَ المصدر بهذا الاسم المرادُ منها المفعول، وليس الموضع، فهو أنَّ هذا القولَ يبطل من وجهين:

أحدهما: أنَّ الألفاظ إذا أمكن حملُها على ظاهرها، فلا يجوز العدولُ بها عنه، والظاهر يوجب أنْ يكونَ المصدرُ للموضع وليس للمفعول، فوجب حملُه عليه(٢).

والثاني: أنَّ قولَهم: (مَرْكَبٌ فارِهٌ)، و(مَشْرَبٌ عَذْبٌ)، يجوز أن يكون المراد به: موضعُ الركوب، وموضع الشُّرب، ونُسب إلى الفراهة والعذوبة للمجاورة، كما يُقال: جرى النَّهرُ، والنَّهرُ لا يجري، وإنما يجري الماء فيه، ومنه قولهم: ليلٌ نائمٌ، أضافوا النَّومَ إلى الليل؛ لكونه فيه، وكذلك قالوا: يومٌ فاجرٌ، فأضافوا الفجورَ إليه؛ لأنه وقع فيه، والشواهد على هذا النحو أكثرُ مِن أنْ تُحصى، فدلَّ على أن المراد به موضع الركوب، وموضع الشرب، ونُسب إلى الفراهة والعذوبة للمجاورة(٣).

ومِن النحويين من ذهب إلى أنَّ الفعلَ والمصدرَ أصلان، وليس أحدُهما مشتقًّا من الآخر، ونَسبَ الأزهري والسيوطي هذا الرأيَ إلى ابن طلحة(٤)، وهو مردودٌ بعلل

(١) ينظر: الإنصاف ٢٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٧٥، الإنصاف ص ١٩٨، التبيين ص ٤٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٠-٢٠١.

(٤) ينظر: التصريح ٤٩٢/١، الهمع ٧٣/٢.

البصريين.

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يترجَّح لي أنَّ الصوابَ ما ذهب إليه البصريون، واختاره الرماني، وهو أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه، وذلك لقوّة اعتلالاتهم، وضعفِ اعتلالات الكوفيين، ولأنَّ كُلَّ علةٍ من عللِ البصريين والرماني في هذه المسألة تُعَدُّ علةً معتبرة، لا يجابهها أيٌّ مِن عِلل الكوفيين، ولا تدحضُها أجوبتُهم، بخلاف علل الكوفيين، فهي مردودةٌ بأجوبةِ البصريين، التي بيَّنَتْ فسادَ الاعتلال بها، وكلُّ ذلك على النَّحو الذي تقدَّم.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثاني:

## علة جعل البناء أصلاً للأفعال

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وبُنِي الفعلُ غيرُ المضارعِ على أصلِ ما يجبُ للأفعال، إذ كلُّ فعلٍ فأصلُه البناءُ؛ للاستغناءِ عن الإعرابِ فيه؛ بأنَّه لا يدلُّ على المعاني المختلفة إلَّا بالصِّيغ المختلفة، فأمَّا الاسمُ فيستحقُّ الإعرابَ؛ لأنَّه يدلُّ على المعاني المختلفةِ بصيغةٍ واحدةٍ، إذ تارةً يكون فاعلًا، وتارةً مفعولًا، وتارةً مضافًا»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وأنَّ الفعلَ الماضي وفعلَ الأمرِ بُنيا على هذا الأصل، والعلةُ في بنائهما هي الاستغناءُ عن الإعراب، وعدمُ الافتقار إليه، لأنَّه بإزاء كلِّ معنًى من معانيه صيغةٌ تدلُّ عليه، نحو: (ضَرَبَ)، و(اضْرِبْ)، حيث دلَّ الفعلُ على معنى الماضي بصيغةٍ، ودلَّ على معنى الأمر بصيغةٍ أخرى، بخلاف الاسم الذي يدلُّ على المعاني المختلفة بصيغةٍ واحدة، حيث يكون تارةً فاعلًا، وتارةً مفعولًا، وتارةً مضافًا، فيفتقر إلى الإعراب للتَّمييز بين هذه المعاني.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني إلى أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، واعتلَّ لذلك بعلة الاستغناءِ، فالفعلُ غيرُ محتاجٍ للإعراب، لعدَمِ دخول المعاني المختلفة على الصِّيغةِ الواحدة، فدلالتُه على المعاني إنما تكون بصيغٍ مختلفةٍ كما تقدَّم، فلا حاجةَ للإعراب فيه، لأنَّ الغرضَ مِن الإعراب إنما هو التمييزُ بين المعاني المختلفة التي تدخل على الصِّيغة الواحدة، وهذا لا يكون إلَّا في الاسماء.

فالعلة التي اعتلَّ بها الرماني هي علةُ الاستغناء، وهي العلة التي اعتلَّ بها البصريون(٢)، حيث ذهبوا إلى أنَّ البناءَ أصلٌ في الأفعال والحروف، والإعرابَ أصلٌ في

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٧.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، الجمل ص ٢٦٠، شرح السيرافي ص ٢٨، أسرار =

الأسماء، وخالفهم في ذلك الكوفيون[1]، فذهبوا إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال كما هو أصلٌ في الأسماء، واعتلُّوا بالعلَّة نفسِها التي اعتلَّ بها البصريون في إعراب الأسماء، وهي أنَّ الأفعالَ تفتقر إلى الإعراب كما تفتقر إليه الأسماء، وذلك لأنَّها تختلفُ معانيها، كما تختلف معاني الأسماء، فتكون ماضيةً ومستقبلةً، وموجبةً ومنفيةً، ومجازَى بها، ومأمورًا بها، ومنهيًّا عنها، وتكون للمخاطَب والمتكلِّم والغائبِ، والذَّكر والأُنثى، فاختلافُ هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابَها، كما أوجبَه اختلافُ المعاني في الأسماء[2].

وممَّا يدلُّ على حاجةِ الأفعال للإعراب أنك إذا قلت: لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللَّبنَ، وحذفت الإعراب، لم يُعلم هل نهيت عنهما على كلِّ حال، أو عن الجمع بينهما، أو عن أحدهما وأبحت الآخر[3]؟.

وكذلك إذا قلت: لِتضرب زيدًا، وتُسقط الإعراب، لا يُعلم هل اللامُ لامُ (كي)، أو لامُ الأمر؟ وكذلك إذا قلت: لا تضرب زيدًا، وتُسقط الإعراب، لا يُعلم هل (لا) للنهي أو للنفي؟ فاللَّبسُ في هذه الأمثلة موجودٌ، ولا يزيلُه إلا الإعراب[4].

ونقل الزَّجاجي في كتابه الإيضاح في عِلل النحو ردَّ البصريين على اعتلال الكوفيين، فقال: «إنَّ اختلافَ معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لَها، لأنَّه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها، فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء، ألا ترى أنَّا لم نقل إنَّ الاسمَ يختلف معناه في ذاته ليتغيَّرَ عن الاسمية ولا يتغيَّر المسمَّى به، وإنما اختلافُ المعاني الداخلةِ عليها هو أنْ تكونَ فاعلةً مرَّةً ومفعولةً أخرى،

=

العربية ص ٢٤-٢٥، التبيين ص ٤٨، شرح المفصل ٦١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، التبيين ص ٤٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢، شرح الكافية ٥٢/١، الأشباه والنظائر ١٨٨/٢، الهمع ٥٧/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٨١.

(٣) ينظر: التبيين ص ٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢، الهمع ٥٧/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢.

وتكون مأمورةً مرَّةً، ومنهيةً أخرى، وتكون مخبرةً مرَّةً، مخبرًا عنها، وموجبًا لها الفعل، ومنفيًا عنها، فهذا بعينه هو الذي مِن أجله وجب للأسماء الإعراب»[(١)].

أمَّا اللَّبس الذي اعتلَّ به الكوفيون في الأمثلة السابقة، فقد رُدَّ عليه بأنه يمكن إزالتُه دونَ الحاجة إلى الإعراب، ففي المثال الأول: لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللَّبن، فإنَّ النصبَ في الثاني على إضمارِ (أنْ)، والجزمَ على إرادة (لا)، والرفعُ على القطع، فلو أُظهِرت العوامل لزال اللَّبس، ولم يحتج إلى الإعراب[(٢)].

أمَّا المثال الثاني: لِتضرب زيدًا، فليس فيه لَبسٌ؛ لأنَّ الأمرَ لا يقع إلَّا في صدر الكلام، ولام (كي) لا تقع إلا بعد تقدُّمِ كلامٍ عليها، نحو: جئت لِتضربَ[(٣)].

وأمَّا المثال الثالث: لا تضرب زيدًا، فإنه لو حُذف الإعرابُ لم يلتبس؛ لأنَّ للنفي حروفًا أُخرَ غير (لا)، مثل: (لن)، و(لم)، و(ما)، فكان يُؤتَى بواحدٍ من هذه الحروف ويُزال اللَّبس[(٤)].

ولا خلافَ بين البصريين والكوفيين في بناء الفعل الماضي[(٥)]، وإنما الخلاف بينهما في إعراب المضارع، هل إعرابُه بالأصالة كما يقول الكوفيون، أو كما قال البصريون لعلَّةٍ أخرجته عن أصله الذي هو البناء[(٦)]؟ وكذلك فعلُ الأمر، أهو مبنيٌّ على مذهب البصريين أم مُعرَبٌ كما يقول الكوفيون[(٧)]؟.

فأمَّا الفعلُ المضارع فقد ذهب البصريون إلى أنَّ الأصلَ فيه البناء، وإنما أُعرِب لعلَّةٍ

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢، الهمع ٥٧/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: التصريح ٥٠/١، شرح الأشموني ١١٣/١.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، التبيين ص ٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/٤، ٤٧٦/٤، الهمع ٥٧/١.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، الإنصاف ص ٤١٤، التبيين ص ٧٢، شرح المفصل ٦١/٧، ائتلاف النصرة ص ١٢٥، التصريح ٥٠/١، شرح الأشموني ١١٣/١.

أخرجته عن أصله، قال الزَّجاجي: «وكلُّ فعلٍ رأيته معربًا فقد خرج عن أصله لعلةٍ لحقته، فسبيلُك أنْ تسألَ عن تلك العلةِ حتى تعرفَها»(١).

وهذه العلةُ التي أخرجته عن أصله هي مشابهتُه للاسم بوجود حرف المضارعة فيه، ولهذا سُمِّي مضارعًا، والمضارعةُ هي المشابهة، ولقوَّةِ هذه المشابهة وتعدُّدِ أوجهِها أُعطِي الفعلُ المضارعُ إحدى خواصِّ الأسماء وهي الإعراب(٢)، ومشابهةُ الفعل المضارع بالاسم من خمسةِ أوجهٍ:

الوجه الأول: أنَّه يكون شائعًا فيتخصَّص، كما أنَّ الاسمَ يكون شائعًا فيتخصَّص، وذلك نحو: (يقومُ) حيث يصلح للحال والاستقبال، فإذا دخلَت عليه السِّين أو (سوف) اختصَّ بالاستقبال، كما أنَّ (رجلًا) اسمٌ شائعٌ يصلح لكلِّ الرجال، فإذا دخلَت عليه (أل) التعريف اختصَّ برجلٍ بعينه، فلمَّا اختصَّ الفعلُ بعد شياعه، كما اختصَّ الاسم بعد شياعه، شابَهَه من هذا الوجه(٣).

الوجه الثاني: أنَّه يدخل عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم، فتقول: إنَّ زيدًا لَيقومُ، كما تقول: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، ولامُ الابتداء من خصائص الأسماء، ودخولُها على الفعل المضارع يدلُّ على مشابهةٍ بينهما(٤).

الوجه الثالث: أنَّ الفعلَ المضارع يشترك فيه الحالُ والاستقبال، فأشبه الأسماءَ المشتركةَ، كالعين، إذ تُطلق على العين الباصرةِ، وعلى عينِ الماء، وعلى غير ذلك(٥).

الوجه الرابع: أنَّ الفعلَ المضارعَ يكون صفةً كما يكون الاسمُ صفةً، فتقول: مررتُ

---

(١) الجمل ص ٢٦١.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٢، الأصول ٥٠/١، الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، شرح السيرافي ٢٧/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، أسرار العربية ص ٢٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢، شرح السيرافي ٢٧/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، أسرار العربية ص ص ٢٥.

(٤) أسرار العربية ص ٢٥ بتصرف يسير، وينظر: المقتضب ٢/٢، شرح السيرافي ٢٨/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٢٧.

برجلٍ يضربُ، كما تقول: مررتُ برجل ضاربٍ، فقد قام (يضربُ) مقام (ضارب)[1].

الوجه الخامس: أنَّ الفعلَ المضارعَ يجري على اسم الفاعل، في حركاته وسكونه، فـ(يضربُ) على وزن (ضارب)، في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسمُ الفاعل عمل الفعل[2].

فلمَّا أشبهَ الفعلُ المضارعُ الاسمَ من هذه الأوجه استحقَّ الإعراب دونَ غيرِه من الأفعال.

ويرى ابنُ مالك أنَّ مشابهةَ فعلِ المضارع للاسم في تعاقب المعاني الداخلة عليه هي العلةُ المعتبرةُ في إعرابه، وأنَّ ما ذكرَه النحويون من أوجه الشبه السابقة بمعزلٍ عمَّا جِيءَ بالإعراب لأجله، ولأنَّ في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاومُ المشابهةَ المعزوَّةَ للمضارع، ومن ذلك: شبهُه في الإبهام، من حيث بُعْدِ الماضي وقُربِه إذا تجرَّد مِن (قد) أو اقترن بها، وكذلك مشابهتُه للاسم في دخول اللَّام بعد (لو) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ ﴾[4]، وكذلك مشابهته للاسم في اتصال تاءِ التأنيثِ بآخره كما يتصل بآخرِ الاسم، وكذلك مشابهةُ الماضي للمصدر والصِّفة في بنائهما، نحو: طَلَبَ طلبًا، وفَرِحَ فهو فَرِحٌ[5].

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ إعرابَ الفعلِ المضارعِ مستحقٌّ له في الأصل، وليس محمولًا على الاسم، واعتلُّوا بدخول المعاني المختلفة عليها، وذلك لوقوعِها على الأوقات الطويلة المتَّصلةِ المدَّة، نحو: يقوم زيدٌ، يحتملُ معنى: قائم، وتأويل: سوف يقوم، على الاستقبال، فحصل بذلك مشابهتُه للاسم في اختلاف المعاني الداخلة عليه، وكذلك في ملازمة الفعلِ للفاعل، نحو: فلانٌ يطيعُ الله، فأمكنَ أنْ يقع (يطيع) على زمانٍ متصل، لا ينقضي إلا بانقضاء الفاعل، فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمَّى ولا يزول

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٨/١، أسرار العربية ص ٢٧.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٧.

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٣.

(٤) سورة الأنفال الآية ٢٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٤/١.

عنه، فكان مستحقًّا للإعراب من هذه الجهة، كما تستحقُّه الأسماء[1].

فالكوفيون اعتلُّوا لاستحقاق الفعل المضارع للإعراب بمثل اعتلالِ البصريين لاستحقاق الاسم الإعراب، إلا أنَّهم لم يجدوا مفرًّا من تشبيه الفعل المضارع بالاسم في دخول المعاني المختلفة على الصيغة الواحدة، وهذا هو ردُّ البصريين عليهم، بأنَّ إعرابَ الفعل المضارع إنما هو بحقِّ الشَّبه لا بحقِّ الأصل، قال الزجاج: «الرَّدُّ على مَن احتجَّ بهذا الفصل: يقال له: إنما أنكرنا عليك قولَك: إنَّ الأفعالَ مستحقَّةٌ للإعراب في الأصل كما استحقَّت الأسماءُ، وإنما جَعلتَ أنت معتمدَك على أنَّ الأفعالَ إنما أُعرِبت لأنها ضارعت الأسماءَ، وهذا بعينِه قولُنا إنَّ الأفعالَ المستقبلةَ ضارعَت الأسماءَ فاستحقَّت الإعرابَ لذلك، لا لأنَّها في الأصلِ مستحقَّةُ الإعرابِ قبلَ المضارعة»[2].

أمَّا فعلُ الأمر للمواجه نحو: (قُمْ)، و(اضْرِبْ)، فذهب الكوفيون إلى أنَّه مُعربٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ مضمرةٍ، وإنما حُذفت اللَّامُ تخفيفًا، وتبعها حرفُ المضارعة، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظِ به، والتقدير في (قُمْ) و(اضْرِبْ): لِتَقُمْ، ولِتَضْرِبْ[3].

واعتلَّ الكوفيون بثلاث علل:

العلة الأولى: علةُ أصل، فالأصل في الأمر للمواجَهِ في نحو (افْعَلْ): (لِتَفْعَلْ)، كما يقال للمتكلِّم: (لِنَفْعَلْ)، وللغائب (لِيَفْعَلْ)[4].

والعلة الثانية: علةُ سماع[5]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٨٠، الهمع ٦٦/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٨٠.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، أسرار العربية ص ٣١٨، الإنصاف ص ٤١٤، التبيين ص ٧٢، شرح المفصل ٦١/٧، ائتلاف النصرة ص ١٢٥، التصريح ٥٠/١، شرح الأشموني ١١٣/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، أسرار العربية ص ٣١٨، الإنصاف ص ٤١٤، التبيين ص ٧٢، شرح المفصل ٦١/٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، أسرار العربية ص ٣١٨، الإنصاف ص ٤١٤، التبيين ص ٧٢، شرح المفصل ٦١/٧.

يَجْمَعُونَ ﴾[1]، في قراءة مَن قرأ بالتاء[2]، وكذلك بما رووه عن النبي ﷺ: ((**لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم**))[3]، وبما رُوِي عنه ﷺ: ((**ولْتَزُرُّهُ ولَو بِشَوكَةٍ**))[4].

والعلة الثالثة: علةُ الحذف، وذلك أنَّ لاماتِ الأفعال المعتلَّة، في نحو: (يرمي)، و(يغزو)، و(يخشى)، تُحذف في الأمر، كما تُحذف في المجزوم، نحو: لِيَرْمِ، ولِيَغْزُ، ولِيَخْشَ، والبناءُ لا يُوجب حذفًا[5].

وحاصلُ مذهبِ الكوفيين في فعل الأمر يتلخَّص في ثلاثة أمور[6]:

الأمر الأول: أنَّ فعلَ الأمرِ معربٌ على الأصل في الأفعال.

والأمر الثاني: أنه يجوز إضمارُ لامِ الأمرِ، وإبقاءُ عملِه.

والأمر الثالث: أنَّ فعلَ الأمرِ صيغةٌ مغيَّرةٌ مقتطَعةٌ من المضارع.

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فإن كان صحيح الآخر بني على السكون، نحو: قمْ، واضربْ، وإن كان معتلَّ الآخر بُني على حذف حرف العلة، نحو: ارمِ، وادعُ، واخشَ.

واعتلَّ البصريون لقولهم ببناء فعل الأمر بثلاث علل:

---

(١) سورة يونس الآية ٥٨.

(٢) وهي قراءة عثمان بن عفان وأبي بن كعب، وأنس بن مالك، والحسن البصري وغيرهم. ينظر: النشر ٢/٢٨٥، حجة القراءات ص ٣٣٣، البحر المحيط ٥/١٧٠.

(٣) الحديث بهذا اللفظ ليس له أصل في كتب الصحاح والسنن، وهو من مرويات النحاة والمفسرين. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٧٠، تفسير القرطبي ٨/٣٥٤، الجمل ص ٢٠٨، الإنصاف ص ٤١٥، البحر المحيط ٥/١٧٠، وينظر تعليق الدكتور محمود الطناحي في تحقيقه أمالي ابن الشجري، حاشية (١) ص ٣٥٥.

(٤) الرواية في هذا الحديث بغير هذا اللفظ، ففي صحيح البخاري (كتاب الصلاة): ((يزرُّهُ ولو بشوكةٍ))، وفي سنن النسائي (كتاب القبلة) برقم (٧٦٥): ((وزُرْهُ عليك ولو بشوكةٍ))، وفي سنن أبي داود (كتاب الصلاة) برقم (٦٣٢): ((وازْرُرْهُ ولو بشوكةٍ)).

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٣١٩، شرح المفصل ٧/٦١، التصريح ١/٥١.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/١٨٨.

العلة الأولى: علةُ أصل، وهي أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وذلك لعدم افتقارِها للإعراب كما تقدَّم، وإنما أُعرب من الأفعالِ ما شابه الأسماءَ، ولا مشابهةَ بين فعلِ الأمرِ والأسماءِ، فكان مبنيًّا على أصله[1].

والعلة الثانية: أنَّ أسماءَ الأفعال نحو: نَزالِ، وتَراكِ، وحَذارِ، إنما بُنيت لأنها نابَت عن فعل الأمر، انزِلْ، واترُكْ، واحذَرْ، فلو لم يكن فعلُ الأمر مبنيًّا لَما بُني ما نابَ منابَه[2].

والعلة الثالثة: أنَّ عواملَ الأفعال ضعيفةٌ، فلا يجوز حذفُها وإعمالُها، كما لم يجُزْ في (لم) و(لن) ونظائرِهما، وكذلك فإنَّ الجزمَ في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم، فحرفُ الجرِّ أقوى مِن حرف الجزم، كما أنَّ الاسمَ أقوى من الفعل، وحرفُ الجرِّ لا يسوغ إعمالُه مقدَّرًا، إلَّا على سبيل الشُّذوذ، وإذا امتنع هذا في القويِّ فامتناعُه في الضَّعيف أولَى[3].

وردَّ البصريون على اعتلالات الكوفيين بالأجوبة التالية:

أنَّ قولَ الكوفيين أنَّ الأصلَ في (افعل): لِتَفْعَلْ، كما في: لِيَفْعَلْ للغائب، يقتضي عدمَ جوازِ حذفِ اللاَّم منه، كما لا يجوز في الغائب.

وأمَّا اعتلالُهم للحذف بكثرةِ الاستعمال فهذا يفسُد بحذفِ اللَّام من جميع الأفعال التي يكثر استعمالها، والتي تقلُّ في الاستعمال، ولو كان الأمر كما قالوا لوجب أنْ يختصَّ الحذف بما كثُر استعمالُه، دون ما يقلُّ استعمالُه، نحو قولهم في: لم يكن، لم يكُ، فحذفوا النُّونَ لكثرةِ الاستعمال، ولم يقولوا في لم يصُنْ: لم يصُ، وفي لم يهُنْ: لم يهُ؛ لأنه لم يكثر استعماله.

ولو قُدِّر أنَّ الأصلَ فيه ما ذكرتم فمعناه أنَّه قد تضمَّن معنى الحرف، وإذا تضمَّن

(١) ينظر: المقتضب ٣/٢، شرح السيرافي ٣٩/١، أسرار العربية ص ٣٢٠، الإنصاف ص ٤٢١، التبيين ص ٧٢، شرح المفصل ٦١/٧، ائتلاف النصرة ص ١٢٦.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، شرح المفصل ٦١/٧، شرح الجزولية للشلوبين ٤٩٦/١.

معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا[1].

أمَّا الجوابُ على علةِ السماعِ في قوله تعالى: (فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون)، في قراءة من قرأ بالتاء، وكذلك بما رُوي عن النبي ﷺ: ((**لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم**))، وبما رُوي عنه أيضًا: ((**ولْتَزُرْهُ ولَو بِشَوكَةٍ**))، فإنَّ الإعرابَ إنما دخل هذه الأفعالَ لوجودِ حرفِ المضارعة، وإذا حُذف حرفُ المضارعة زالت علةُ الإعراب، فإذا زالت العلةُ زالَ حكمُها، فوجب ألَّا يكون فعلُ الأمر إلَّا مبنيًّا[2].

وأمَّا الجوابُ على علةِ حذفِ حرف العلة من نحو: (اغزُ)، و(ارمِ)، و(اخشَ): فهو أنَّ هذه الأحرف إنما حُذفت للبناء لا للإعراب والجزم، حملًا للفعل المعتلِّ على الصحيح، لأنَّ هذه الأحرفَ جرت مجرَى الحركات، لشبهِها به، فكما أنَّ الحركات تُحذف للجزم، فكذلك هذه الأحرفُ تُحذف للجزم، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم، وجب حذفُها كذلك في البناء، حملًا للمعتلِّ على الصحيح؛ لأنَّ الصَّحيحَ هو الأصلُ، والمعتلُّ فرعٌ عليه، فحُذفت حملًا للفرع على الأصل[3].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجَّح عندي ما ذهب إليه البصريون واختاره الرماني وهو أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وأنَّ فعلَ الأمر مبنيٌّ وليس معربًا، وذلك للأمور التالية:

الأمر الأول: أنَّ علةَ البناء التي اعتلَّ بها البصريون والرماني علةٌ ظاهرةٌ لا يمكن إغفالُها، وهي أنَّ الأفعالَ غيرُ مفتقرةٍ للإعراب، وذلك لوجودِ صيغةٍ إزاءَ كلِّ معنى، فلا حاجةَ للإعراب للفصل بين معاني الأفعال.

الأمر الثاني: توسُّطُ البصريين ومَن وافقهم في هذه المسألة، وذلك أنَّ ما وُجد من الأفعال مشابهًا للاسم في دخول المعاني المختلفة عليه، أُعطي الإعرابَ بحقِّ هذه المشابهة.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤١/١، الإنصاف ٤٢٤، ائتلاف النصرة ١٢٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٤٢٥.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٧/١، الإنصاف ص ٤٢٦، شرح المفصل ٦٢/٧، شرح الجزولية للشلوبين ٤٩٩/١.

الأمر الثالث: أنَّ ما اعتلَّ به الكوفيون من السماع في الحديثين السابقين: ((**لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم**))، و((**ولْتَزُرُّهُ ولَو بِشَوكَةٍ**)) لا يصحُّ؛ وذلك لأنَّهما لا أصلَ لهما بهذا اللفظ، فالحديثُ الأوَّل لا يوجد في كتب الصِّحاح والسُّنن، أمَّا الحديث الثاني فالروايةُ فيه بغير هذا اللفظ، ففي صحيح البخاري، كتاب الصلاة: ((**يَزُرُّهُ ولَو بِشَوكَةٍ**))، وفي سَنن النسائي، كتاب القبلة: ((**وزُرْهُ عليك ولو بشوكةٍ**))، وفي سَنن أبي داود، كتاب الصلاة: ((**وازْرُرْهُ ولو بشوكة**)) [1].

وإذا لم تصح الرواية في هذين الحديثين بالألفاظ المستشهد بها، لم يصح الاستشهاد بهما.

❁❁❁

(١) سبق تخريج هذه الأحاديث من الكتب المذكورة، صفحة (٤٥٧).

## ۞ المبحث الثالث:

## علة بناء الفعل الماضي على الحركة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(ضَرَبَ) مبنيٌّ لأنَّه فعلٌ غيرُ مضارع، وكلُّ فعلٍ غيرِ مضارعٍ مبنيٌّ، لأنَّه جرى على أصلِه من غير عارضٍ يخرجه عنه، وبُني على الحركة لمقاربته المضارعَ من وجهين:

أحدهما: أنه يُوصف به كما يُوصف بالمضارع في قولك: مررتُ برجلٍ ضَرَبَنا، بمنزلة: (يضْرِبُنا) في الصِّفة.

والوجه الآخر: أنه يقعُ موقعَ (إنْ) إذا قلت: إنْ ضربتَ ضربتُ، فهو في موضعِ: إنْ تضربْ أضربْ.

وبُني على الفتحة لأنه لَمَّا كان يطَّرِد في كلِّ ماضٍ وجب أنْ تختار له الفتحةَ لأنها أخفُّ الحركات»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لبناءِ الفعل الماضي على الحركة بدلًا من السكون بعلة مشابهته بالفعل المضارع، وهذه المشابهة من وجهين:

أحدهما: وقوعُه موقعَ الفعل المضارع في الصِّفة، نحو: مررت برجل ضَرَبَنا، وقع الفعل (ضَرَبَنا) موقع: يَضْرِبُنا.

والآخر: وقوعُه موقعَ الفعل المضارع في الشرط، نحو: إنْ ضربتَ ضربتُ، فهو في موقع: إنْ تضربْ أضربْ.

واعتلَّ الرماني لبناء الفعل الماضي على الفتح بالخِفَّة، وذلك أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات، فناسبت اطِّرادَ الحركةِ في الفعل الماضي.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٩.

**المناقشة والموازنة:**

الأصلُ في الأفعال البناء على السكون، إلا أنَّ المضارعَ لَمَّا شابهَ الاسمَ أُعطِي الإعرابَ، وبقي فعلُ الأمر على هذا الأصل، أمَّا الماضي فبُني على الحركة على خلاف الأصل، واعتلَّ الرماني لبناء الفعل الماضي على الحركة بمشابهته للفعل المضارع، حيث اقتضت هذه المشابهةُ تفضيلَه على فعل الأمر، ويُبنى على الحركة، لكون الحركة أمكنَ من السكون، وهذه المشابهة التي وقعت بين الفعل الماضي والفعل المضارع من وجهين:

أحدهما: وقوع الفعل الماضي موقع الفعل المضارع في الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ ضَرَبَنا، وقع الفعل (ضَرَبَنا) موقع: يضربُنا.

والآخر: وقوعه موقع الفعل المضارع في الشَّرط، نحو: إنْ ضربتَ ضربتُ، فهو في موقع: إنْ تضربْ أضربْ.

أمَّا اختيارُ البناء على الفتح فذكر الرماني أنَّ العلةَ في ذلك هي أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات فناسبت اطِّرادَ الحركةِ في الفعل الماضي.

وهذه العلة التي اعتل بها الرماني هي علةُ سيبويه وجمهور النحويين[1]، قال سيبويه: «والفتح في الأفعال التي لم تجْرِ مجرى المضارعة قولهم: (ضَرَبَ)، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه فعل، ولم يُسكِّنوا آخرَ (فَعَلَ)؛ لأنَّ فيها بعضَ ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتصِفُ به النكرةَ، وتكون في موضع (ضارِبٍ) إذا قلت هذا رجلٌ ضاربٌ، وتقول: إنْ فَعَلَ فعلتُ، فيكون في معنى: إنْ يفعلْ أفعلْ، فهي فعلٌ كما أنَّ المضارعَ فعلٌ، وقد وقعت موقعَها في (إنْ)، ووقعَت موقعَ الأسماءِ في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يُسكِّنوها كما لم يُسكِّنوا من الأسماءِ ما ضارعَ المتمكِّن، ولا ما صُيِّر من المتمكِّن في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكِّن، فالمضارع: مِن عَلُ، حرَّكوه؛ لأنهم قد يقولون من عَلٍ، فيُجرونه، وأمَّا المتمكِّنُ الذي جعل بمنزلة غير المتمكِّن في موضع:

(١) ينظر: الكتاب ١٦/١، المقتضب ٢/٢، شرح السيرافي ٧٧/١، أسرار العربية ص ٣١٥، شرح المفصل ٤/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/٢، التصريح ٥٠/١، شرح الأشموني ١١٢/١.

فقولك: ابدأْ بهذا أوَّلُ، ويا حَكَمُ»[1].

فسيبويه اعتلَّ لبناء الفعل الماضي على الحركة بعلة المشابهة للفعل المضارع، وقاس حركةَ الفعل الماضي على حركة الأسماءِ التي حكمُها البناء، نحو: مِن عَلُ، وكذلك الأسماء المتمكِّنةِ التي بُنيَت لعلةٍ دخلت عليها، نحو: يا حَكَمُ.

وقسَّم السيرافي الأفعالَ إلى ثلاثة أقسام من حيث مشابهتها بالأسماء، ومِن ثَمَّ تغيَّرت أحوالُها في الإعراب والبناء تبعًا لهذه المشابهة، فقال: «غير أنَّ الأفعالَ انقسمت ثلاثةَ أقسام:

فقِسمٌ منها ضارعَ الأسماءَ مضارعةً تامَّةً استحقَّ بها أن يكون معربًا، وهو الأفعالُ المضارعة، التي في أوائلها الزوائدُ الأربع، وقد بيَّنا كيفيةَ المضارعة، واستحقاقَ المضارعةِ للإعراب بما أغنَى عن إعادته.

والضربُ الثاني من الأفعال: ما ضارع الأسماءَ مضارعةً ناقصةً، وهو الفعلُ الماضي.

والضربُ الثالث: ما لم يضارع الأسماءَ بوجهٍ من وجوهِ المضارعة، وهو فعلُ الأمر.

فرأينا الأفعالَ قد ترتَّبت ثلاثَ مراتب: أوَّلُها الفعلُ المضارع المستحقُّ للإعراب، وقد أُعرب، وآخرُها الثالث فعلُ الأمر الذي لم يضارع الاسمَ البتَّة، فبقي على سكونه، وتوسَّط الفعلُ الماضي، فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصانِ مضارعته، وزاد على فعلِ الأمر، لِما فيه من المضارعة، فلم يُسكَّن كفعلِ الأمر؛ لفضلِه عليه، ولم يُعرب كالفعلِ المضارعِ لقصوره عنه، وبُنِي على حركةٍ واحدة، إذ كان المتحرِّك أمكنَ من الساكن»[2].

وهذا التقسيمُ الذي ذكره السيرافي، أشار إليه السابقون كسيبويه، والمبرِّد، وابن السراج[3]، إلا أنَّ السيرافي أجاد في عرضِه وتوضيحِه.

واكتفى الرماني في التعليل لاختيار حركةِ الفتحةِ في بناء الفعل الماضي بعلة الخِفَّةِ،

(١) الكتاب ١/١٦.

(٢) شرح السيرافي ١/٧٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٣، ١٦، ١٧، المقتضب ١/٢، ٢، ٣، الأصول ٢/١٤٥.

وهي علةُ الجمهور، حيث ذهبوا إلى أنَّ القصدَ في تحريكه هو أنْ يخرجَ عن مرتبة الساكن الذي هو فعلُ الأمر، فلمَّا كانت الفتحةُ تخرجه عن ذلك، وهي أخفُّ الحركات لم يُتجاوز إلى غيرها.

في حين أنَّ بعضَ النحويين اعتمد على علَّة السَّبْر والتقسيم بالإضافة إلى علة الخِفَّة، وهذا أكملُ وأقوى في التعليل، ومن هؤلاء النحويين: السيرافي، وأبو البركات ابن الأنباري، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، والأشموني(١).

فالفعل الماضي لا يخلو أن يُبنى على إحدى الحركات إمَّا الكسرُ، أو الضم، أو الفتح، أمَّا الكسرُ فهو متعذِّرٌ؛ لأنه نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فكما أنَّ الخفضَ لا يدخل الفعل، فكذلك نظيرُه.

وأمَّا الضمُّ فلا يصلح؛ حتى لا يقعَ فيه اللَّبس بين فعلِ الواحد وفعلِ الجماعة، لأنَّ من العرب مَن يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في (قامُوا): قامُ، وإذا تعذَّر البناءُ على الكسر، أو الضم، وجب أنْ يُبنى على الفتح(٢).

وهذا التعليل في نظري أكملُ مِن التعليل بالخِفَّة، لأنَّ السَّبْرَ والتقسيمَ يختبرُ جميعَ الأوجهِ المحتملة، فيُبقي ما يصلح، وينفي ما عداه(٣).

❁❁❁

(١) ينظر: شرح السيرافي ٧٧/١، أسرار العربية ص ٣١٥، شرح المفصل ٤/٧، شرح الجمل ٤٧٨/٢، شرح الأشموني ١١٢/١.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ينظر: الاقتراح ص ٣١٥.

## ۞ المبحث الرابع:

## علة بناء المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وسُكِّن لامُ (يَفْعَلْنَ) إتباعًا للامِ (فَعَلْنَ)، فأمَّا لامُ (فَعَلْنَ) فسُكِّنت لئلَّا يتوالى أربعُ متحركات، وليس ذلك في أصولِ كلامِهم، ولا في وزنِ الشِّعرِ إلا فيما يضعُف من المزاحَف، وعلتُه الخروجُ عن التعديل بكثرة الحركات فرُدَّ (فَعَلْنَ) إلى أصلِه فرارًا من اجتماعِ أربعِ متحركاتٍ، وتبعه (يَفْعَلْنَ) لأنَّه صار بهذه الزيادةِ أقربُ إليه منه إلى غيره، فلمَّا كان يجوز أنْ يخرجَ إلى غيرِ أصلِه لشبهِه ما ليس من جنسِه، كان إخراجُه إلى أصلِه لشبهِه ما هو من جنسِه أجوَزَ، فلهذا بُنِي (يَفْعَلْنَ) وهو مذهبُ سيبويه.

وقال بعضُ المتأخرين: هو معربٌ؛ لأنَّه مضارعٌ، وإنْ عُرض فيه ما يمنع من ظهورِ الإعراب، كما أنَّ (قَفَا) و(رَحَى) و(عَصَا) معربٌ، وإنْ مَنعَ مانعٌ مِن ظهورِ الإعرابِ فيه.

وهذا ليس بقياس؛ لأنَّ المانعَ مِن هذا استحالةُ تحريكِ الألفِ، وليس كذلك (يَفْعَلْنَ)، فلا وجهَ له إلا البناء، على مذهب سيبويه.

ونظيره (هل يَفْعَلَنَّ) في البناء، وذلك أنَّ النونَ الشديدة نونان، الأُولى منهما ساكنةٌ، فإذا دخلت في الأمر والنهي من قولك: (اضربَنَّ ولا تضربَنَّ) لم يكن بُدٌّ من الحركةِ لالتقاءِ الساكنين، ثُمَّ أُتبعَ سائرُ تصاريفِ الفعل ما لزمَتْه العلة، كما أُتبعَ (يَفْعَلْنَ) ما لزمَتْه العلةُ مِن (فَعَلْنَ)»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الفعلَ المضارعَ المتصلَ بنوني النسوة والتوكيد حكمُه البناءُ، فأمَّا المضارعُ المتصل بنون النسوة فهو مبنيٌّ على السكون، والعلةُ عنده في ذلك: هي مشابهتُه للفعل الماضي المتصلِ بهذه النون، ووجهُ مشابهتِه للماضي هي الفعليةُ وحركةُ الآخر، وسكونُه إذا اتصلت به نونُ النسوة، فلمَّا شابهَ المضارعُ الماضيَ وجب له البناءُ مشاكلةً

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٣١-١٣٣.

له؛ لأنَّ هذه المشابهةَ أَولى من مشابهةِ المضارع للاسم، وذلك لكون هذه المشابهةِ لِما هو من جنسه وهو الفعل، وتلك المشابهةُ لِما ليس من جنسه وهو الاسم، وهذه المشابهةُ تردُّه إلى أصله وهو البناء، وتلك المشابهةُ تخرجُه عن أصله إلى الإعراب.

واعتلَّ الرماني لبناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة على الحركة بمشابهته لفعلِ الأمر، نحو: اضربنَّ ولا تضربنَّ، حيث وجب تحريكُ آخرِ الفعل للتخلُّص من التقاء الساكنين، فلمَّا شابه الفعلُ المضارعُ فعلَ الأمرَ في السكون والحركة واتصال نون التوكيد وجب له البناء مشاكلةً له.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني في هذه المسألة إلى أنَّ الفعلَ المضارع إذا اتصل به نونا النسوةِ والتوكيد فإنَّ حكمَه البناء، واعتلَّ لذلك بأنَّ المتصلَ بنون النسوة شابه الفعلَ الماضي في تغير آخرِه من الحركة إلى السكون، والاتصالِ بنون النسوة، على النحو الذي تقدَّم.

أمَّا المتصلُ بنون التوكيد الثقيلة فقد شابه فعلَ الأمر في تغيُّرِ آخرِه من السكون إلى الحركة، والاتصالِ بنون التوكيد، كذلك على النحو الذي تقدَّم، وهذه المشابهة لِكلا الفعلين –الماضي، والأمر– أوجبَت للفعلِ المضارعِ البناء.

ورأى الرماني أنَّ الفعلَ المضارعَ وإن كان مشابهًا للاسم في علة الإعراب، إلا أنَّ مشابهتَه للفعل الماضي وفعل الأمر أَولى؛ لأنَّها مشابهةٌ تردُّه إلى أصله الذي هو البناء، وهي كذلك مشابهةٌ بما هو من جنسه بخلاف مشابهته للاسم.

فالرماني لم يفرِّق في الاعتلال بين بناءِ الفعلِ المضارعِ المتصلِ بنون النسوة، وبين المتصلِ بنون التوكيد، فكلاهما بُني لعلَّةِ المشابهة إمَّا بالفعل الماضي، وذلك في المتصل بنون النسوة، وإمَّا بفعل الأمر وذلك في المتصل بنون التوكيد.

أمَّا علةُ بناءِ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة فالرماني موافقٌ لاعتلال سيبويه والجمهور[1]، حيث اعتلُّوا بعلة الحملِ على الفعل الماضي لمشابهته له في الفعليَّة، وتغيُّرِ

(١) ينظر: الكتاب ٢٠/١، شرح السيرافي ١٥٧/١، التعليقة ٤٢/١، شرح المفصل ١٠/٧، شرح الجزولية للشلوبين ٢٦٣/١، شرح التسهيل ٣٣/١، البسيط ٢٠٥/١، الارتشاف ص ٦٧٤.

آخرِه من الحركة إلى السكون، والاتصال بنون النسوة.

قال سيبويه: «وإذا أردتَ جمعَ المؤنث في الفعل المضارع ألْحَقْت للعلامة نونًا، وكانت علامةُ الإضمارِ والجمعِ فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكَنْت ما كان في الواحدِ حرفَ الإعراب، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ، فأُسكِنَ هذا ههنا، وبُنِي على هذه العلامة، كما أُسكِن (فَعَلَ)؛ لأنه فِعلٌ كما أنَّه فِعلٌ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ، فليس هذا بأبْعدَ فيها إذ كانت هي و(فَعَلَ) شيئًا واحدًا من (يَفْعَل)، إذْ جاز لهم فيها الإعرابُ حين ضارعت الأسماءُ وليست باسم، وذلك قولك: هنَّ يَفْعَلْنَ، ولن يَفْعَلْنَ، ولم يَفْعَلْنَ»[1].

ومن النحويين من اعتلَّ بعِلَل أُخرى غير علةِ المشابهة، فمنهم مَن اعتلَّ بعلة التركيب، وذلك بأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشَّيءِ الواحد، فإذا اتصل به الفاعلُ تركَّب معه، فبُني لهذه العلة[2].

لكن مقتضى هذا التعليل أنْ يُبنى كذلك ما اتصل بألفِ الضَّمير، أوْ واوه، أوْ يائه، وأُجيب عن ذلك بأنَّه منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى وجمع المذكر السالم، فـ(يضربان) و(يضربون)، يشبه (ضاربان) و(ضاربون)، فلم يُبنَ لهذه المشابهة[3].

واعتلَّ الشلوبين، وابنُ أبي الربيع لبناءِ المتصلِ بنون النسوة بزوالِ الإعراب، لكون حرفِ الإعراب صار وسطًا لِلحاقِ النونِ بالفعل، فإذا زال الإعراب لم يكن بُدٌّ من البناء؛ لأنَّه الأصل[4].

ومِن النحويين مَن اعتلَّ لبناء المتصل بنون النسوة بنقصان شبهِه بالاسم، وذلك لأنَّ النونَ من خصائص الأفعال، فلمَّا اتصل بها المضارع، ازدادت مباعدتُه للاسم، ونقصَت مشابهتُه له، حيث لحِقه ما لا يلحق الاسم[5].

---

(١) الكتاب ١/٢٠.

(٢) ذكر هذه العلةَ ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/٣٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١/٢٦٥، البسيط ١/٢٠٥.

(٥) ذكر هذه العلةَ ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/٣٧.

إلا أنَّ المعتمدَ في هذه العلل هو ما اعتلَّ به سيبويه والجمهور، وهو الحملُ على الفعل الماضي، وقد اختاره ابن مالك[1].

وذكر الرماني أنَّ بعضَ المتأخرين ذهب إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ المتصلَ بنون النسوة معربٌ، وأنَّ الإعرابَ فيه مقدَّرٌ، كما في (قَفَا) و(رَحَى) و(عَصَا)[2].

وردَّ الرماني هذا القولَ معتلًّا بفساد القياس؛ وذلك لأنَّ المانعَ من ظهور الإعراب في الأمثلة السابقة هي التعذُّر، في حين أنه لا تعذُّرَ في إظهارِ الإعراب في (يَفْعَلْنَ)، لأنَّه يمكن إظهارُ حركة الإعراب على اللَّام، فتقول: (يَفْعَلُنَ) و(يَفْعَلَنَ)، فعدمُ ظهورِ الإعراب مع إمكانيته دليلٌ على البناء[3].

وهذا المذهب الذي ذكره الرماني عن بعض المتأخرين كما قال، هو مذهب ابن درستويه[4]، واختاره ابنُ طلحة[5]، والسُّهيلي[6].

واعتلَّ هؤلاء النحويون ببقاء موجِب الإعراب فيه، وهو مشابهتُه للاسم، وبقاءُ موجِبِه دليلٌ على بقائه، ولا يُعدم الإعرابُ إلا لعدمِ موجِبه.

قال السهيلي: «وأمَّا فِعْلُ جماعة النسوة فكذلك أيضًا إعرابُه مقدَّرٌ قبلَ علامة الإضمار، كما هو مقدَّرٌ قبل الياء في غلامي، فعلامةُ الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقبُ الحركات على لامِ الفعلِ معها، كما لم يكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء من غلامي، ولا يمكن أيضًا أن يكون الإعرابُ في نفسِ النُّون؛ لأنَّها ضميرُ الفاعل، فهي غيرُ الفعل، ولا يكون

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر رأي ابن درستويه في: الارتشاف ص ٦٧٤، توضيح المقاصد ٣٠٦/١، شرح الأشموني ١١٨/١.

(٥) ينظر رأي ابن طلحة في: شرح الجزولية للشلوبين ٢٦٥/١، توضيح المقاصد ٣٠٦/١، المقاصد الشافية ١١١/١، شرح الأشموني ١١٨/١.

(٦) ينظر: نتائج الفكر ص ٨٦.

إعرابُ شيءٍ في غيره، ولا يمكن أيضًا بعدها، فإنه مستحيلٌ في الحركات، وبعيدٌ كلُّ البعدِ في غير الحركات أنْ يكونَ إعرابًا وبينه وبين حرفِ الإعرابِ اسمٌ أو فعلٌ، فثبت أنه مقدَّرٌ كما هو في جميعِ الأسماءِ والأفعالِ المعربةِ، التي لا يُقدَر على ظهورِ الإعراب فيها لعلةٍ مانعةٍ على نحو ما تقدَّم»[1].

ورأى السهيلي أنَّ ما ذهب إليه لا يُعدُّ مخالفةً لسيبويه والجمهور، لأنَّه سار على الأصول التي أصَّلُوها، ومن هذه الأصول أنَّ الإعرابَ يبقى ببقاء موجبه، ويعدم لعدمه، فقال: «فإنْ قيل: فقد أثبتم أنَّ فعلَ جماعةِ المؤنَّثِ معربٌ، وهذا خلافٌ لسيبويه ومَن وافقه من النحويين، فإنَّهم زعموا أنَّه مبنيٌّ، وإن اختلفوا في علة بنائه، قلنا: بل هو وفاقٌ لهم، لأنَّهم علَّمونا وأصَّلوا لنا أصلًا صحيحًا، فلا ينبغي لنا أنْ ننقضَه ونكسره عليهم، وهو وجودُ المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجودٌ في (يَفْعَلْنَ) و(تَفْعَلْنَ)، فمتى وُجدت الزوائدُ الأربع وجدت المضارعة، وإذا وُجدت المضارعة وُجد الإعراب»[2].

فالسهيلي اعتلَّ لإعرابِه ببقاء موجبِه وهو المضارعة، إلا أنَّه منع مِن ظهور هذا الإعراب مانعٌ، وهو علامةُ الإضمار، وقاسه على الاسمِ المضافِ إلى ياء المتكلم، فكما أنَّ ياءَ المتكلم منعت من ظهور الإعراب، في نحو: جاء غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامِي، ولا يُقال في هذا الاسم إنَّه مبنيٌّ، كذلك لا ينبغي أن يُقال في الفعل المضارع المتصل بهذه النون إنه مبنيٌّ، إنما يقال: إنه معربٌ عرضَ للإعراب فيه مانعٌ منعَ من ظهور الإعراب فيه.

وأجاب الشلوبين على قياس السُّهيلي بأنَّ الإعرابَ في الفعل المضارع طارئٌ، لأنَّ الأصلَ فيه البناءُ، فاتصالُه بنون النسوة يردُّه إلى أصله، بخلاف الاسمِ إذ ليس أصلُه البناء، إنما أصلُه الإعراب، فإذا كان أصلُه الإعرابَ فلا ينبغي أنْ يُنقل عن الأصل، ما وُجد إليه السبيلُ بوجهٍ، وقد وُجد السبيلُ بأنْ يُقال إنَّ ذهابَ الإعرابِ هنا عارضٌ، والعارضُ لا يعتدُّ به[3].

(١) ينظر: نتائج الفكر ص ٨٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/٢٦٥.

وممَّا يُضعف ما ذهب إليه ابن درستويه ومن وافقه هو أنَّ المشابهةَ لا يُعتدُّ بها إذا عارضها ما هو مِن خصائص الأفعال، فكما أنَّ الأسماءَ تُبنى لمشابهتها للحرف، وتُردُّ إلى أصلِها الذي هو الإعراب، إذا عارض هذه المشابهةَ ما هو من خصائص الأسماءِ كالتثنية والإضافة، نحو: (هذان) و(اللذان)، و(قبلُ) و(بعدُ) إذا أُضيفتا، فكذلك الفعلُ المضارع، أُعرِب للمشابهة بالاسم، ولَمَّا عارض هذه المشابهةَ ما هو من خصائص الأفعالِ رُدَّ إلى أصله الذي هو البناء.

أمَّا الفعلُ المضارعُ المتصلُ بنون التوكيد فقد اعتلَّ الرماني لبنائه بالحمل على فعلِ الأمرِ المتصلِ بنون التوكيد كما تقدَّم، لأنَّ الأصلَ في فعل الأمر البناءُ على السكون، إلا أنَّه بُني على الحركة للتخلُّصِ من التقاء الساكنين، وهما سكونُ البناء، وسكونُ النون، فوجب التحريك لالتقائهما، نحو: (افْعَلَنَّ)، فحُمِل الفعلُ المضارع عليه، إذ الأصلُ فيه البناءُ على السكون، إلا أنَّه وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين، ووجهُ مشابهةِ الفعلِ المضارع بفعل الأمر في فعليَّته وحركتِه وكذلك دخولِ نون التوكيدِ عليه، ووافقه في هذا الاعتلالِ الصيمري، وابنُ أبي الربيع[1].

فالرماني ومن وافقه، يرون بأنَّ الفتحةَ في المضارع المتصل بنون التوكيدِ هي فتحةُ التقاء الساكنين، في حين يرى كثيرٌ من النحويين بأنها فتحةُ تركيبٍ، كفتحة تركيبِ الاسمِ مع الحرف، في (قائمة) و(قاعدة)، لأنَّه لَمَّا تركَّب الفعلُ مع نون التوكيد، شابه ما اتصل بتاء التأنيث، ففُتح حرفُ الإعراب، كما فُتح ما اتصل به تاءُ التأنيث[2].

واعتلَّ الشلوبين لصحةِ القولِ بأنَّ الفتحةَ للتركيب برجوع الواو والياء في الفعل المؤكد، حيث قال: «إلَّا أنَّ أولاهما قولُ من قال: إنها فتحةُ تركيبٍ؛ لأنَّها لو كانت فتحةَ التقاءِ الساكنين لوجب ألَّا ترجع الواوُ والياء في (قُولَنَّ) و(بِيعَنَّ) و(خَافَنَّ) وما أشبهَ ذلك، كما لم ترجع في (رَمَتا) و(بَغَتا)، وما أشبه ذلك، وما الفرق بينهما إلا أنَّ الكلمتين المتركِّبتين لَمَّا تركَّبتا وصارتا كالكلمة الواحدة، صارتا بذلك كأنها لم يكونا مفترقتين قطُّ، ولا كانت فتحةُ التركيب قطُّ أصلَها السكون، فلم تكن بذلك عارضةً،

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٢٧/١، البسيط ٢٠٦/١.

(٢) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

فلذلك رجع معها حرفُ المدِّ واللِّين في (قُولَنَّ) و(بِيعَنَّ)، ولم ترجع في (رَمَتا) و(بَغَتا)؛ لأنَّه لا تركيبَ هناك»[1].

وهنا اختلافٌ ولَبسٌ عند النحويين المتأخِّرين، فمنهم من يَعدُّ التركيبَ علَّةً لأصلِ البناء، أي أنَّ الفعلَ تركَّب مع النون وصار معها كالكلمةِ الواحدة، فبُني الجزآنُ، والتركيبُ سببٌ من أسبابِ البناء، كما في خمسَ عشرةَ، وحَضْرَمَوْتَ، واعتلَّ بهذه العلةِ ابنُ عصفور، وابنُ مالك، والمرادي، والسيوطي[2]، ونسب الرضيُّ القولَ بهذه العلة إلى الجمهور[3].

ومِن النحويين من يعدُّه علةً للبناء على الفتح، لا لأصلِ البناء، كالشلوبين والصبان[4] وغيرهم، وهؤلاء يرون أنَّ علةَ البناء أمرٌ آخرُ، غير التركيب، فالشلوبين يرى بأنَّ الذي أوجب ذهابَ الإعراب هو اختلاطُ المعاني والالتباس، وذلك أنَّه لو أُعرب المضارع مع نون التوكيد في فعل الواحد، نحو: يَضْرِبُنَّ، لأدَّى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل الجماعة، فلمَّا كان الحكمُ لشبه الفعلِ المضارع بالاسم إعرابًا يؤدِّي إلى اختلاط المعاني والتباس بعضها ببعض، لم يُعمل عليه[5].

وقال الصبان: «قولُه: (لتركيبه معها) تعليلٌ لكون البناءِ على الفتح، كما قاله غيرُ واحد، لا لأصلِ البناء»[6].

ومِن النحويين من تردَّد بين الأمرين، فتارةً يعدُّه علةً لأصل البناء، وتارةً يعدُّه علةً للبناء على الفتح، كالأشموني حيث قال في موضع: «فإن لم يَعْرِ منهما لم يُعرب؛ لمعارضة شبهِ الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصلِه من البناء، فبُني مع

(١) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٨٦/٣، شرح التسهيل ٣٦/١، توضيح المقاصد ٣٠٦/١، الهمع ٦٨/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١٩/٤.

(٤) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/ ٢٦٨-٢٦٩، حاشية الصبان ١١٧/١.

(٥) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/ ٢٦٨.

(٦) حاشية الصبان ١١٧/١.

الأُولى على الفتح؛ لتركيبه معها تركيبَ (خمسةَ عشرَ)»[1]، وقال في موضع آخر: «والضَّابطُ أنَّ ما كان رفعُه بالضمة إذا أُكِّد بالنون بُني لتركُّبِه معها، وما كان في رفعه بالنون إذا أُكِّد بالنون لم يُبْنَ؛ لعدم تركُّبِه معها، لأنَّ العربَ لا تركِّب ثلاثة أشياء"[2]. وتعليلُه هذا مخالفٌ كما قال الصبان لتعليله السابق[3].

وذكر ابنُ مالك أنَّ مِن النحويين من اعتلَّ لبناء المضارع المتصل بنون التوكيد لكونِ النونِ من خصائص الفعل، فقوِيَ فيه جانب الفعلية، وضعُفَ شبهُه بالاسم، فرجع إلى أصلِه، وهو البناء، وكان ذلك أقرب من خروجه عن أصله إلى الإعراب لأجل الشبه بالاسم، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب[4].

ثم أبطل ابنُ مالك القولَ بهذه العلة، فقال: «ولو كان ذلك مؤثِّرًا لبُني المجزومُ، والمقرونُ بحرف التنفيس، والمسندُ إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساويةٌ للمؤكَّد في الاتصال بما يخصُّ الفعل، بل ضعْفُ شبهِ هذه الثلاثة أشدُّ من ضعْفِ شبهِ المؤكَّد بالنون؛ لأنَّ النونَ وإنْ لم يَلِقْ لفظُها بالاسمِ فمعناها به لائقٌ، بخلاف (لم)، وحرفِ التنفيس، وياءِ المخاطبة، فإنها غيرُ لائقةٍ بالاسم لفظًا ومعنى، فلو كان الموجبُ بناءِ المؤكَّد بالنون كونَها مختصَّةً بالفعل لكان ما اتصل به أحدُ الثلاثةِ مبنيًّا؛ لأنها أمكنُ في الاختصاص، وفي عدمِ بناءِ ما اتصلَت به دلالةٌ على أنَّ موجبَ البناءِ التركيبُ، إذ لا ثالثَ لهما»[5].

واعتلَّ بعضُ النحويين لبناء المضارع المتصل بنون التوكيد ببُعد المشابهةِ الموجبة للإعراب، وذلك بأنَّ الفعلَ لَمَّا لحقته النونُ فخصَّصته من آخرِه بالمستقبل بَعُد عن شبهِ الاسم، إذ المضارع إنما أُعرب لشبهِه بالاسم في الإبهام والتخصيص بالحرف من أوَّله، فلمَّا اختصَّ هذا من آخرِه بَعُد عن شبهِ الاسم بذلك فعاد إلى أصلِه من البناء،

(١) شرح الأشموني ١/١١٧.
(٢) المرجع السابق ١/١١٨.
(٣) ينظر: حاشية الصبان ١/١١٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٦.
(٥) شرح التسهيل ١/٣٦.

والرجوع إلى الأصلِ يكون بأدنى سبب[1].

هذا ما وقفت عليه من اعتلالاتِ النحويين في بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، إلا أنَّ أبرزَها علَّتا: الحملِ على فعلِ الأمر، والتركيبِ، أمَّا العلتان الأخيرتان فهي تدخلُ ضِمنًا في علة الحملِ على فعل الأمر؛ لأنَّ الحملَ على فعل الأمر تقتضي مشابهتَه فيما هو من خصائص الأفعال، وهذه المشابهةُ تقوِّي جانبَ الفعليةِ في الفعل المضارع، وتُبعدُه عن مشابهة الاسم.

والذي يُفهم من اعتلال الرماني أنه يرى بالبناءِ مطلقًا في المضارع المتصل بنون التوكيد سواء كانت مباشرة، أو غير مباشرة، وهو مذهب الأخفش[2] وأكثرِ النحويين كما قال الشاطبي[3]، وقال عنه الصبان: «هذا هو الأقربُ، وإنْ توقَّف فيه البعضُ"[4]، والعلةُ عندهم هي ضعفُ شبهِه بالاسم، وذلك بإلحاقِه ما هو من خصائص الأفعال، وهي النون، أو الحملُ على فعلِ الأمر كما قال الرماني.

والمراد بنون التوكيد المباشرة أي المتصلة بالفعل من غير حاجزٍ بينهما، أمَّا غيرُ المباشرة فهي التي فُصِل بينها وبين الفعل بألفِ الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، إمَّا لفظًا أو تقديرًا، نحو: هل يفعلانَّ، وهل تفعلُنَّ، وهل تفعلِنَّ، وأصلُ يفعلانِّ: يفعلانِنّ، اجتمعت ثلاثُ نوناتٍ، فحُذفت النونُ الأُولى وهي نونُ الرفع؛ كراهةَ توالي الأمثال، فصارت: يفعلانِّ.

أمَّا تفعلُنَّ وتفعلِنَّ، فحُذفت النونُ لتوالي الأمثال كما سبق، وصارت: تفعلُونَّ، وتفعلِينَّ، فحُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصارت: تفعلُنَّ وتفعلِنَّ[5].

والمذهب المشهور في المضارع المتصل بنون التوكيد هو التفصيل، وذلك أنه يُبنى مع

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١/١٠٩.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: توضيح المقاصد ١/٣٠٦، شرح ابن عقيل ١/٣٩، شرح الأشموني ١/١١٨.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١/١٠٧.

(٤) حاشية الصبان ١/١١٨.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١/٣٠٥، شرح ابن عقيل ١/٣٩، شرح الأشموني ١/١١٧.

نون التوكيد المباشرة، ويبقى معربًا مع غير المباشرة، ولا فرقَ في ذلك بين الثقيلة والخفيفة، ويكون إعرابُه مقدَّرًا؛ لاشتغال محلِّه بحركةِ الفرق، والعلة في إعرابه مع غير المباشرة هي عدم التركيب -عند المعتلِّين بالتركيب- لأنَّه فُصِل بين نون التوكيد وبين الأفعال بالضمائر السابقة، والعرب لا تركِّب ثلاثةَ أشياء، وهو اختيارُ ابنِ عصفور، وابنِ مالك[(١)]، ونسبه ابنُ عقيل إلى الجمهور[(٢)]، وقال عنه المرادي والأشموني: هو المشهورُ والمنصور[(٣)]، أمَّا الشاطبي فنسبه إلى ابن مالك[(٤)].

وملخَّص الكلام في هذه الجزئية أنَّ من قال بعلة التركيب في بناء المضارع المتصل بنون التوكيد، يلزمه القولُ بالتفصيل؛ لانعدام التركيبِ في غير المباشرة، وأمَّا من قال بغيرِ علة التركيب يلزم منه القولُ بالبناءِ مطلقًا؛ لأنه لا اعتبارَ للتركيبِ في أصل البناء.

وذهب بعضُ النحويين إلى الإعراب مطلقًا، سواءً اتصلت بالمضارع نونُ التوكيد، أو لم تتصل به[(٥)]، كما قال ابنُ درستويه، وابنُ طلحة، والسُّهيلي، في المتصل بنون النسوة، ويُردُّ على هذا القول بما رُدَّ على القول ببناء المتصل بنون النسوة، وبما تقدَّم من العلل السابقة.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يترجَّح عندي ثلاثةُ أمور:

الأمر الأول: أنَّ القولَ ببناء الفعل المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد هو الصوابُ، خِلافًا لمن ذهب إلى أنَّه معربٌ إعرابًا مقدَّرًا، وذلك لِلعللِ التي تقدَّم ذكرُها.

الأمر الثاني: أنَّ ما ذهب إليه الرماني وهو الاعتلالُ لبناء الفعل المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد بعلة واحدة، وهي الحمل على الفعل الماضي وفعل الأمر بداعي

(١) ينظر: شرح الجمل ٨٦/٣، شرح التسهيل ٣٦/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٩/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣٠٦/١، شرح الأشموني ١١٨/١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١٠٧/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢٠/٤، الارتشاف ص ٦٧٤، توضيح المقاصد ٣٠٦/١، المقاصد الشافية ١٠٦/١، شرح الأشموني ١١٨/١.

المشابهة هو الراجح؛ وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول: أنَّ علةَ الحمل على الفعل الماضي علةٌ معتبرةٌ، اعتلَّ بها سيبويه والجمهور، ومشابهة (يَفْعَلَنَّ) بـ(افْعَلَنَّ) لا تبعُدُ عن مشابهة (يفعلْنَ) بـ(فعلْنَ)، فكما ساغ الاعتلالُ بالحمل على الماضي، كذلك يسوغ الاعتلالُ بالحمل على فعل الأمر، حتى يجري البابُ على طريقة واحدة.

السبب الثاني: أنَّ الفتحةَ لو كانت للتركيب في المضارع المتصل بنون التوكيد، لجُعِلت كذلك في فعل الأمر المتصل بنون التوكيد.

السبب الثالث: كما أنَّ الفتحةَ في فعل الأمر المتصل بنون التوكيد للتخلُّصِ من التقاء الساكنين، فكذلك الفتحةُ في الفعل المضارع.

الأمر الثالث: أنه يجوز أنْ يكونَ التركيبُ علةً للبناء على الفتح، لا لأصلِ البناءِ في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، وذلك للاستغناء عن هذه العلة بعلةِ بُعدِه عن مشابهة الاسم، بإلحاقِه ما هو من خصائصِ الأفعال، وهو النون، وكذلك بالحمل على فعل الأمر المتَّصلِ بنونِ التوكيد.

❁❁❁

## ۞ المبحث الخامس:

## علة فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ أنْ تتصرَّفَ (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ لتضمُّنِها ما ليس لها في أصلِها، مِن أنَّ القائلَ مادحٌ أو ذامٌّ، وهي على لفظِ الماضي، لأنَّ المدحَ إنما يكون بما قد وقعَ من فعلِ الممدوحِ، وكذلك الذَمُّ، إنما يكون بما وقعَ من فعلِ المذموم.

وهي فعلٌ؛ لأنَّه يضمرُ فيهما، ولا يُضمرُ إلا في الفعل، وتعملُ الرفعَ في الجنس، كما يعملُ الفعلُ إذا قلت: سَعِدَ الرجلُ، أو شَقِيَ الرجلُ.

وتقول: نِعْمَ رجلًا عبدُالله، فتنصب رجلًا على التمييز للمُضمَرِ في (نِعْمَ)، لأنَّها في تقدير الفعلِ والفاعلِ، الذي يقتضي مذكورًا آخرَ، فالتَّمييزُ مشبَّهٌ للمفعولِ من هذا الوجهِ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلانِ ماضيان جامدان، واعتلَّ لفعليتهما بعلتين:

العلة الأولى: تحمُّلُهما الضميرَ، والإضمارُ لا يكون إلا في الفعل. نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أي: (هو).

والعلة الثانية: أنهما يرفعانِ الفاعلَ سواءً كان ظاهرًا معرَّفًا على معنى الجنس، نحو: نِعْمَ الرجلُ، أو كان مضمرًا مفسَّرًا بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز، نحو: نِعْمَ رجلًا عبدُالله.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وذهب إلى أنهما فعلانِ ماضيانِ جامدانِ، واعتلَّ لفعليتهما بالعلتين السابقتين، وهما: تحمُّلُهما الضميرَ، ورفعُهما للفاعلِ.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني موافق لمذهب البصريين والكسائي[2] في الحكم

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٦٤١-١٦٤٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٤٤/٢، الأصول ١١١/١، الإيضاح العضدي ص ٨١، أمالي ابن =

والاعتلال، ففي العلة الأولى ذكر الرماني أنَّ الإضمارَ لا يكون إلا في الفعل، وتحمُّل (نِعْمَ، وبِئْسَ) للإضمار دليلٌ على فعليَّتهما، وهذه العلةُ اعتلَّ بها البصريون والكسائي، وأضافوا إليها: اتصالَ الضميرِ المرفوع بهما، كما يتصل بالفعل، وذلك كما في حكاية الكسائي: (نِعْمَا رجلَينِ، ونِعْمُوا رجالًا)[1]، فاتصل الضميرُ بهما ،كما اتصل في: قاما وقاموا، إذ إنَّ مِن علامات الفعل اتصاله بضمير الرفع البارز.

أمَّا اعتلالُ الرماني الثاني وهو رفعهما للفاعل سواءً كان ظاهرًا مُعرَّفا على معنى الجنس، نحو: نِعْمَ الرجل، أو كان مُضمرًا مُفسَّرًا بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: نِعْمَ رجلًا عبدُالله، فجاء موافقًا لتفسير البصريين لجملة هذين الفعلين[2]، قال ابنُ السراج: «(نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلانِ ماضيانِ...، وهما يجيئان على ضربين:

فضربٌ: يرفعُ الأسماءَ الظاهرةَ المعرَّفةَ بالألف واللام، على معنى الجنس، ثم يُذكَر بعد ذلك الاسمُ المحمودُ أو المذمومُ.

الضربُ الثاني: أنْ تُضمَرَ فيها المرفوعُ، وهو اسمُ الفاعل، وتُفسِّرُه بنكرةٍ منصوبة"[3].

وقال الفارسي: «(نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلانِ، وفاعلُهما على ضربين:

أحدهما: أنْ يكونَ الفاعلُ مُضمرًا، قبلَ الذِّكرِ، فيُفسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ، والآخر: أنْ يكونَ مُظهَرًا.

---

=

الشجري ٤٠٤/٢، أسرار العربية ص ٩٦، الإنصاف ص ٨٦، التبيين ص ١٩١، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، شرح الكافية ٢٤٢/٤.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، أسرار العربية ص ٩٦، الإنصاف ص ٨٦، التبيين ص ١٩١، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، شرح الكافية ٢٤٢/٤.

(٢) ينظر: الأصول ١١١/١، الإيضاح العقدي ص ٨١، أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، أسرار العربية ص ١٠٤، توجيه اللمع ص ٣٨٨، شرح المفصل ١٢٩/٧، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٥، شرح الجمل لابن عصفور ٦٤/٢، التصريح ٧٧/٢، شرح الأشموني ٤٠/٣.

(٣) الأصول ١١١/١-١١٢.

فالمضمَرُ نحو: نِعْمَ رجلًا عبدُالله، وبِئْسَ غلامًا عمرٌو، ففي كلِّ واحدٍ من (نِعْمَ، وبِئْسَ) فاعلٌ أُضمِر قبلَ الذِّكر، فلزم تفسيرُه بالنَّكرة، ليكون هذا التفسيرُ في تبيينِه المضمر بمنزلةِ تقدُّمِ الذِّكر له.

والضربُ الآخرُ من فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ): أن يكون مظهرًا، فيه الألفُ واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألفُ واللام، وذلك قولك: نِعْمَ الرجلُ عبدُالله، وبِئْسَت المرأةُ هندٌ، والمضاف إلى ما فيه الألفُ واللامُ نحو قولك: نِعْمَ غلامُ الرجلِ عمرٌو، وبِئْسَ صاحبُ القومِ عمرٌو»[(١)].

وأضاف البصريون اعتلالينِ آخرانِ لفعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ) وهما:

اتصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنة بهما، نحو: نِعْمَتِ المرأة، وبِئْسَتِ الجارية، لأنَّ هذه التاءَ يختصُّ بها الفعلُ الماضي ولا تتعدَّاه، فلا يجوز الحكمُ باسمية ما اتصلَت به[(٢)].

والاعتلالُ الآخرُ: بناؤهما على الفتح، فلأنَّهما على بناءِ الفعلِ الماضي، ولو كانتا اسمين لكانتا معربتين؛ لأنه لا سببَ لبنائهما، لأنَّ الاسمَ إنما يُبنى لشبهِه بالحرف، ولا مشابهةَ بين (نِعْمَ، وبِئْسَ) وبين الحرف، فدلَّ بناؤهما على الفتح على أنَّهما فعلانِ ماضيان[(٣)].

فحاصل ما ذُكِر من اعتلالات البصريين والرماني خمسُ عِللٍ، وهي: تحمُّلُهما للضمير، واتصالُ ضمير الرفع البارز بهما، ورفعُهما للفاعل، واتصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنة بهما، وبناؤهما على الفتح.

وذهب الفرَّاءُ وجمهورُ الكوفيين إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مبتدآن[(٤)]، واعتلُّوا

(١) الإيضاح العضدي ص ٨١-٨٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٠/٢، أسرار العربية ص ٩٦، الإنصاف ص ٩٠، التبيين ص ١٩٢، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٢، شرح الكافية ٢٤٠/٤.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٠/٢، ٤٢٢، أسرار العربية ص ٩٦، الإنصاف ص ٩٠، التبيين ص ١٩٢، ١٩٤، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل ٦١/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٦٨/١، ١٤١/٢، أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، أسرار العربية ص ٩٦، =

لاسميتهما بستِّ عِللٍ:

العلة الأولى: دخولُ حرف الجرِّ عليهما[1]، وحرفُ الجرِّ مختصٌّ بالأسماء، فمنه قول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمالِ مُصْرِمَا[2]

ومنه أيضًا ما حُكِي عن بعض العرب أنه بُشِّر بمولودةٍ، فقيل له: نِعْمَ المولودةُ مولودتُك، فقال: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودةُ، نصرُها بكاء، وبرُّها سرقة.

وحُكِي عن بعض العربِ أيضًا أنه قال: "نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ"، فدلَّ دخولُ الجرِّ عليهما على أنهما اسمان لا فعلان.

والعلةُ الثانية: دخولُ حرفِ النداء عليهما، نحو: يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النَّصير، وحرفُ النداء مختصٌّ بالأسماء[3].

والعلةُ الثالثة: أنه لا يحسُن اقترانُ الزمانِ بهما كسائر الأفعال، فلا يصِحُّ أنْ يُقالَ: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا نِعْمَ الرجلُ غدًا، فلمَّا لم يحسُن اقترانُ الزمانِ بهما دلَّ على أنهما ليسا بفعلين[4].

---

=

الإنصاف ص ٨٦، التبيين ص ١٩١، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٢.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، أسرار العربية ص ٩٧، الإنصاف ص ٨٦، التبيين ص ١٩٤، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٨.

وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، أسرار العربية ص ٩٧، الإنصاف ص ٨٦، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، أسرار العربية ص ٩٧، الإنصاف ص ٨٧، التبيين ص ١٩٤، شرح المفصل ١٢٨/٧، الهمع ١٨/٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٤/٢، أسرار العربية ص ٩٨، الإنصاف ص ٩٠، التبيين ص ١٩٥.

والعلةُ الرابعة: عدمُ التصرُّف، فلو كانا فعلين لتصرَّفا تصرَّفَ الأفعال، فكان منهما المستقبلُ، والأمرُ، والمصدرُ، واسمُ الفاعل، لأنَّ التصرُّفَ من خصائصِ الأفعال، فلمَّا لم يتصرَّفا دلَّ على أنهما ليسا بفعلين(١).

والعلةُ الخامسة: دخولُ اللام عليهما إذا وقعا خبرين، نحو: إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ، وهذه اللَّام لا تدخل إلَّا على الاسم، أو على الفعلِ المضارع، و(نِعْمَ، وبِئْسَ) ليسا مضارعين، والماضي لا تدخل عليه، فثبت أنهما اسمان(٢).

والعلةُ السادسة: أنه قد جاء عن العرب قولُهم: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، وليس في أمثلةِ الأفعال بناءٌ على وزن (فَعِيلَ)، فدلَّ على أنهما اسمان لا فِعلان(٣).

وأجاب الكوفيون على اعتلالِ البصريين باتصالِ تاءِ التأنيث الساكنة بـ(نِعْمَ، وبِئْسَ)، بأمرين(٤):

أحدهما: أنَّ هذه التاءَ غيرُ مختصَّةٍ بالفعل، بدليل دخولِها على الحرف، نحو: رُبَّتَ، وثُمَّتَ.

والأمر الآخر: أنَّ هذه التاءَ ليست لازمةً لهما بوقوع المؤنث بعدهما، كما تلزم الأفعالَ الماضية، لأنَّه يمتنِع في الكلام: قامَ المرأةُ، وجلسَ الجاريةُ، في حين يجوز: نِعْمَ المرأةُ، وبِئْسَ الجاريةُ.

وهذا دليلٌ على انتقالهما عن الفعلية، بدخولِهما في باب المدحِ والذمِّ، وإنما لحقتهما التاءُ مراعاةً لأصلهما.

وأجاب البصريون على اعتلالات الكوفيين على النَّحو التالي:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٤/٢، أسرار العربية ص ٩٨، الإنصاف ص ٨٧، التبيين ص ١٩٥، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، الهمع ١٨/٣.

(٢) ينظر: التبيين ص ١٩٥، الهمع ١٨/٣.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٨/٢، أسرار العربية ص ٩٨، الإنصاف ص ٩٠، التبيين ص ١٩٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٢/٢، الإنصاف ص ٩١، التبيين ص ١٩٢.

أمَّا دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، فأوَّلَه البصريون على تقدير الحكاية، لأنَّ حروفَ الجرِّ تدخل على تقدير الحكايةِ على ما هو فِعلٌ في الحقيقة، كما في قول الشَّاعر:

واللهِ مَـا لَيْلِـي بِنَـامَ صَـاحِبُهْ وَلَا مُخَـالِطِ اللَّيـانِ جَانِبُـهْ[1]

ولا خلافَ أنَّ (نامَ) فعلٌ ماضٍ، ولكنه على تقدير: واللهِ ما ليلي بِليلٍ مقولٍ فيه: نامَ صاحبُه،

وبذلك يكون التقديرُ في البيت السابق: ألستَ بجارٍ مقولٍ فيه: نِعْمَ الجارُ، وكذلك التقدير في نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العيرُ: نِعْمَ السَّيرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه: بِئْسَ العَيرُ، وكذلك التقدير في قول الآخر: والله ما هي بِنِعْمَ المولودةُ: والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها: نِعْمَ المولودةُ، حيث حذفوا الموصوفَ وأقاموا الصِّفةَ مقامَه، فدخل حرفُ الجرِّ على هذه الأفعال لفظًا، إلا أنَّه داخلٌ على غيرِها تقديرًا، فلا يكون فيه دليلٌ على الاسمية[2].

وأمَّا دخولُ حرفِ النِّداءِ عليهما، في نحو: يا نِعْمَ المولَى، ويا نِعْمَ النصير، فعلى تقديرِ حذفِ المنادَى لِلعِلْمِ به، والتقدير فيه: يا اللهُ نِعْمَ المولَى أنت، ونِعْمَ النصير أنت، والذي يدلُّ على فساد هذه العلة أنَّ الجملَ لا تُنادَى باتفاقٍ، وأنَّ (نِعْمَ الرجلُ) جملةٌ، فيمتِنع نداؤها كما يمتنع نداءُ (يا زيدُ منطلقٌ)، إلَّا على تقدير حذف المنادى[3].

وأمَّا امتناعُهما من اقترانِ الزمانِ بهما، وعدمِ تصرُّفِهما، فلأنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) مستوفيان غايةَ المدحِ والذم، فجُعلت دلالتُهما على الزمان مقصورةً على الآن، لأنَّك

(١) البيتان من الرجز، لأبي خالد القناني، في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٦/٢، وأسرار العربية ص ٩٩، والإنصاف ص ٩٥، وشرح المفصل ٦٢/٣، والهمع ٢٨/١، وشرح الأشموني ٣٩/٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، أسرار العربية ص ٩٨، الإنصاف ص ٩٥، التبيين ص ١٩٩، شرح المفصل ١٢٨/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/٢، شرح الكافية الشافية ص ١١٠٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، أسرار العربية ص ١٠١، الإنصاف ص ٩٩، التبيين ص ١٩٨، شرح المفصل ١٢٨/٧.

إنما تمدحُ وتذمُّ بما هو موجودٌ في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل، فلمَّا اختصَّا بهذا المعنى عُلِم زمانُهما، ولهذا لم يتصرَّفا[1]، ومثلُه: (عسى)، فهو فعلٌ عند الجميع، ولا يقترنُ به زمانٌ ولا يتصرَّف[2].

وللرماني تعليلٌ لعدَمِ تصرِّفهما وهو مجيئهما على خلافِ الأصل، وذلك بأنَّ (نِعْمَ) للمبالغة في المدح، و(بِئْسَ) للمبالغة في الذمِّ، والمبالغةُ معنى، فأشبها الحروفَ حيث دلَّا على معنًى في غيرهما، ووافقه في هذا التعليل ابنُ الخباز في توجيهه على اللُّمَع[3].

أمَّا دخولُ اللَّامِ عليهما، فليس فيه دليلٌ على اسميتهما؛ لأنَّ اللَّامَ قد دخلت على الحرف أيضًا، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[4]، وإنما جاز ذلك لأنها لَمَّا جُمِّدت أشبهَت الأسماءَ، فدخل عليهما ما يدخلُ على الأسماء من حروف التوكيد[5].

وأمَّا قولُهم: إنه قد جاء عن العرب: نَعِيمَ الرجلُ، فهذا مما تفرَّد به قُطرب، وهي روايةٌ شاذةٌ، ولئن صحَّت فليس فيها حجةٌ؛ لأنَّ (نِعْمَ) أصلُها: (نَعِمَ) على وزن (فَعِلَ) فأُشبعَت الكسرةُ، فنشأت الياء[6].

وأجاب البصريون على ردِّ الكوفيين بعدمِ اختصاصِ التاءِ بالفعل بدليلِ دخولها على الحرف، وكذلك بعدم لزومها لـ(نِعْمَ، وبِئْسَ)، بأنَّ التاءَ التي في (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ)، ليست التاءَ التي في (نِعْمَتْ)، و(بِئْسَتْ)؛ لاختلافها لها من وجهين[7]:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢٠، أسرار العربية ص ١٠١، الإنصاف ص ١٠١، التبيين ص ٢٠١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١.

(٢) ينظر: التبيين ص ٢٠١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١، الهمع ٣/١٨.

(٣) ينظر: ص ٣٨٩.

(٤) سورة الضحى، آية ٥.

(٥) ينظر: التبيين ص ٢٠١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤١٨، أسرار العربية ص ١٠١، الإنصاف ص ١٠٢، التبيين ص ٢٠٢.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤١٥، الإنصاف ص ٩٤، التبيين ص ١٩٢.

الوجه الأول: أنَّ التاء التي في نِعْمَت المرأةُ وبِئْسَت الجارية، لحقت الفعل؛ لتأنيث الاسم الذي أُسند إليه الفعل، كما لحقته في: قامت المرأةُ، أمَّا التاءُ التي في (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ)، فلحقته لتأنيث الحرفِ، لا لتأنيثِ شيءٍ آخر.

والوجه الاخر: أنَّ التاءَ اللاحقةَ للفعل تكون ساكنةً، أمَّا التاءُ التي لحقت هذين الحرفين تكون متحركةً، فبانَ الفرق بينهما.

أمَّا القول بعدم لزوم هذه التاء لـ(نِعْمَ، وبِئْسَ)، مع وقوع المؤنَّثِ بعدهما، فليس بصحيح، لأنَّها تلزمها في لغةِ شطرِ العرب كلزومِها بابِ (قامَ)، فلا فرقَ عندهم بين: نِعْمَت المرأةُ، وقامت المرأةُ، وإنما جاز عند الذين قالوا: نِعْمَ المرأةُ، ولم يجُز عندهم: قامَ المرأةُ؛ لأنَّ المرأةَ في قولهم: نِعْمَ المرأةُ هندُ، واقعةٌ على الجنس، ولا خلافَ أنَّ أسماءَ الأجناس يجوز تذكيرُ أفعالِها وتأنيثِها، على أنَّ الحجةَ في جواز دخولها، لا في وجوبه.

وبعد عرضِ عِللِ القائلين بفعليَّة (نِعْمَ، وبِئْسَ) وهم البصريون، والكسائي، واختاره الرماني، وكذلك عرض القائلين باسميتهما، وهم الفراءُ، وجمهورُ الكوفيين، ومناقشة عِللِ كلِّ فريق، يترجَّح عندي أنَّ ما ذهب إليه كلٌّ من البصريين والكسائي ومَن وافقهم وهو القولُ بفعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ)، هو الأقربُ للصَّواب؛ وذلك لكون العِلل التي اعتلُّوا بها صريحةً في تعيينِ فعليَّة (نِعْمَ، وبِئْسَ)، كتحمُّلِهما الضمير، واتصالِ ضميرِ الرفعِ بهما، ورفعِ الفاعل، واتصالِ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بهما، وبنائِهما على الفتح دونَ سببٍ للبناء، فكلُّ هذه الاعتلالات تقطعُ بفعليةِ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، على خلافِ اعتلالاتِ الكوفيين التي يمكن الجواب عنها، بما يدحض القولَ باسميتِهما، على النَّحو الذي تقدَّم.

❁❁❁

# الفصل الثاني

## العلل النحوية في المعرب من الأفعال

**وفيه ثمانية مباحث:**

**المبحث الأول: علة امتناع الجر في الأفعال.**

**المبحث الثاني: علة امتناع عمل عوامل الأسماء في الأفعال.**

**المبحث الثالث: علة دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر.**

**المبحث الرابع: علة الإعراب بالحروف في الأفعال.**

**المبحث الخامس: علة إعمال عوامل الجزم في الأفعال.**

**المبحث السادس: علة اعتبار الشرط المقدر هو عامل الجزم في جواب الطلب.**

**المبحث السابع: علة امتناع الجزم في جواب النفي.**

**المبحث الثامن: علة إعراب المعتل بالحذف في الجزم.**

## ۞ المبحث الأول:

## علةُ امتناعِ الجر في الأفعال

**نص المسألة:**

قال الرُّماني: «ولا جرَّ في الأفعال؛ لأنَّه لا يكون جرًّا إلا بإضافة، ولا تصِحُّ الإضافةُ إلى الفعل؛ لأنَّ المضافَ إليه داخلٌ في المضاف، مُعاقِبٌ للتنوين، ولا يصِحُّ ذلك في الأفعال؛ لأنَّه لا يصلح أنْ يُجعلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ على طريقِ اللَّازمِ، ولا يصِحُّ أنْ يقومَ مقامَ التَّنوين -وهو واحدٌ على حرفٍ واحدٍ- اثنان: الفعلُ والفاعلُ، وهذا تفسيرُ علَّةِ سيبويه[1]»[2].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لامتناع الجرِّ في الأفعال، بأنَّ الجرَّ لا يكون إلا بالإضافة، والإضافةُ إلى الأفعال مُمتنعةٌ، فامتنعت من الجرِّ لهذِه العلَّة، وعلَّل الرُّماني لامتناع الإضافة إلى الأفعال بأنَّه لو أُضيف إلى الفعلِ -والفعلُ لا يخلو من فاعل- وجبَ أنْ يقومَ الفعلُ وفاعلُه مقامَ التَّنوين؛ لأنَّ المضافَ إليه يقوم مقامَ التنوين، والتنوين واحدٌ، فلا يقومُ مقامَه اثنان، وهما: الفعلُ والفاعل، وإذا كان لا يقوم الفعلُ والفاعلُ مقامَ التنوين، فكذلك لا يقوم ثلاثةٌ -وهي: الاسمُ المضافُ، والفعلُ المضافُ إليه، وفاعلُ الفعلِ- مقامَ اسمٍ واحدٍ، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه في منزلة الاسمِ الواحد، ولا يصلح أنْ يُجعلَ ثلاثةُ أشياءَ في منزلةِ اسمٍ واحدٍ.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن امتناع الجرِّ في الأفعال، واعتلَّ لذلك المنع بأنَّ الجرَّ لا يكون إلا بالإضافة، والإضافةُ إلى الأفعال ممتنعة، واعتلَّ لامتناعها بالعلتين السابقتين، وذكر الرماني أنَّ هاتين العلتين هما تفسيرٌ لعلَّةِ سيبويه، حيث قال سيبويه: «وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماء جزمٌ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٢.

المضاف إليه، مُعاقِب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال»[1].

وعبارةُ سيبويه السَّابقة أدقُّ في نظري من عبارة الرماني التي يقول فيها: «وليس في الأفعال جرٌّ»؛ لأنَّ الرماني جعل الحُكم لمطلقِ الأفعال، والأفعالُ منها الماضي والأمر، وهما مبنيان على الأصل، والجرُّ أحدُ أنواع الإعراب، والإعرابُ غير واردٍ في هذين النوعين، بخلاف الفعلِ المضارع، لأنَّه يدخله الإعرابُ بحقِّ مشابهته للاسم، فالقياسُ فيه أن يدخلَه جميعُ أنواعِ الإعراب، من الرفع، والنصب، والجرِّ، كما في الاسم، إلا أنَّ الجرَّ امتنع من الفعل المضارع، فهو الذي يُعتلُّ له عن امتناع الجرِّ فيه، دونَ غيرِه من الأفعال.

قال الزَّجاجي: «وإنَّما قال: وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، فقصَدَها دون سائر الأفعال، لأنَّ كلَّ فعلٍ سُوى المضارع عنده مبنيٌّ غيرُ معرب، وإنَّما كان في ذِكر الجرِّ، والجرُّ إعراب، ولَمَّا كان إعرابًا، وكانت الأفعالُ سُوى المضارعةِ مبنيةً غيرَ مستحقةٍ للإعراب، لِلعلَلِ التي ذكرتُها لك فيما مضى من هذا الكتاب، سقط السُّؤال عنها، السُّؤال لِمَ لمْ تُخفَضْ؟ وبقي السُّؤالُ عن الفعل المضارع الذي هو معربٌ، فكأنَّه أجابَ من سأله فقال له: إذا كان الفعلُ المضارعُ عندك مُعربًا، فلِمَ امتنعَ من الخفض؟ فقال: لأنَّ المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه، مُعاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، واختصرَ الجواب كما ترى»[2].

وفسَّر الرماني علَّةَ سيبويه السابقةَ بعدم صحَّةِ قيامِ الفعل وفاعلِه مقامَ التنوين، لأنَّ المضافَ إليه يقوم مقامَ التنوين، والتنوينٌ واحد، فلا يقوم مقامَه اثنان، وهما الفعل والفاعل، وهذا الاعتلالُ الذي اعتلَّ به الرماني موافقٌ لاعتلال الأخفش، كما نسب إليه كلٌّ من الزَّجاجي، والسِّيرافي[3]، قال الزجاجي في الإيضاح: «قال الأخفشُ: لا يدخل الأفعالَ الجرُّ؛ لأنَّه لا يُضاف إلى الفعل، والخفضُ لا يكون إلا بالإضافة، ولو أُضيف إلى الفعل، والفعلُ لا يخلو من فاعل، وجب أنْ يقومَ الفعلُ وفاعلُه مقام التنوين؛ لأنَّ المضافَ إليه يقوم مقامَ التنوين، وهو زيادةٌ في المضاف، كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ، فلم يجُز

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) الإيضاح ص ١٠٧- ١٠٨.

(٣) ينظر: الإيضاح ص ١١٠، شرح السيرافي ١/٤٣.

أن نُقيمَ الفعلَ والفاعلَ مقامَ التنوين، لأنَّ الاسمَ لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلَّةِ التنوين وهو واحدٌ أنْ يقوما مقامَه، كما لم يحتمل الاسمُ الألفَ واللَّامَ مع التنوين، وهذه عِلَّة جيدة»[1].

ونقل الزجاجي والسيرافي كذلك عن الأخفش اعتلالًا آخر وهو أنَّ الجرَّ لم يدخل الأفعالَ لأنها أدلةٌ، وليست الأدلة بالشَّيء الذي تدلُّ عليه، وإنما يُضاف إلى الشيء بعينه، لا إلى ما يدلُّ عليه، ولا يكون جرٌّ في الكلام إلا بالإضافة[2].

وتوضيحُ هذا الكلام كما قال الزجاجي هو أنَّ الأفعالَ تدلُّ على الفاعل، والمفعول، والحدث، والإضافة إنما تكون إلى الفاعل، أو المفعول، أو الحدث، ولا تجوز الإضافةُ إلى ما دلَّ على هذه الأشياء، وهو الفعل؛ لأنَّ الدليلَ على الشيء غيرُه، ولا تجوز الإضافة إلى الدليلِ والمرادُ به المدلول عليه[3].

واعتلَّ الزجاجي لامتناع الإضافة إلى الأفعال بِعدم صلاحيَّة المعنى، وذلك بأنَّ الإضافة في الكلام إنَّما تكون على ثلاثة أوجه، أحدها: إضافةُ الشيء إلى مالكه، نحو: هذه دارُ زيدٍ، والوجه الثاني: إضافةُ الشيء إلى مُستحقِّه، أو الموصَل إليه، نحو: الحمدُ للهِ، أي هو مستحقُّه، ومررت بزيدٍ، لأنَّ الباء أَوصلَت المرورَ إلى زيد، أمَّا الوجه الثالث: فهو إضافةَ الشيءِ إلى جنسِه، نحو: هذا خاتمُ حديدٍ.

وهذه الأوجهُ متعذِّرة في الأفعال؛ فهي لا تُملَّك؛ لأنَّها ليست واقعةً على مسمَّيات تستحقُّ المِلك، فلا يصحُّ أنْ يُقال: هذا غلامُ ضَرَبَ، ولا صاحبُ يقومُ، وكما أنَّها لا تُملَّك شيئًا، كذلك أيضًا لا تستحقُّه، لأنَّه لو جاز أن تستحقَّ جاز أنْ تُملَّك، وكذلك إيصالُ الفعلِ بحرف الجرِّ إلى مفعوله، نحو: مررتُ بزيدٍ، غيرُ جائزٍ في الأفعال؛ لأنَّ المجرورَ بحرف الجرِّ مفعولٌ في الحقيقة، والفعلُ لا يكون مفعولًا[4].

واعتلَّ السيرافي لامتناع الجرِّ في الأفعال باستحالة دخولِ أدواتِه عليها، وهذه

(١) الإيضاح ص ١١٠.

(٢) ينظر: الإيضاح ص ١٠٩، شرح السيرافي ٤٣/١.

(٣) ينظر: الإيضاح ص ١١٠.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٨.

الأدوات هي حروفُ الجرِّ، والإضافةُ المحضَة، وليس لدخولِ هذه الأدواتِ على الأفعال معنى يُعقل، فلو قيل: هذا غلامُ يَضْرِبُ، ومَررتُ بِيضربَ، لَفسد الكلام[1]، ووافقه في هذا الاعتلالِ كلٌّ من: العكبري، وابنُ يعيش، والشلوبين[2]، وهذا الاعتلال قريب من اعتلال الزجاجي السابق، وهو عدم صلاحية المعنى.

ومن النحويين كالسيرافي، والجُرجاني، وابنِ الخشَّاب، والعُكبري، وابنِ يعيش[3]، من اعتلَّ لامتناع الإضافة إلى الأفعال بأنَّ الغرض من الإضافة هو تعريفُ المضاف، أو تخصيصُه، والأفعالُ لا تُعرَّف ولا تُخصَّص؛ فهي كما أصَّل لها النحويون نكراتٌ لا تتعرَّف أبدًا، بل هي في غاية الإبهام والتنكير، فليس في الإضافة إليها فائدة، وهو كذلك اعتلال بعدم صلاحية المعنى.

والدليل على أنَّ الأفعال نكراتٌ هو أنها لا تنفكُّ من الفاعلين، والفعل والفاعل جملةٌ يُستغنى بها، وتقع بها الفائدة، والجُمل كلها نكرات، لأنها لو كانت معارفَ لم تقع بها فائدة، فلمَّا كانت الجُمل مستفادةٌ عُلِم أنها نكرات[4].

واعتل العُكبري وابنُ مالك بأنَّ الجرَّ في الأسماء ليس بأصل؛ بخلاف الرَّفع والنَّصب، فإنهما أصلان، لأنَّ الأصلَ الرفعُ للفاعل وما حُمل عليه، والنصبُ للمفعولِ وما حُمل عليه، أما الجرُّ فبالحرف، وما قام مقامَه، وهي عواملُ غير مستقلِّة؛ لافتقارها إلى ما تتعلَّق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور إما جرٌّ أو نصبٌ، فحُمل الفعلُ على الاسم فيما هو أصلٌ فيه.

وذهب كلٌّ من الجرجاني، وابنِ الخباز، والعكبري[5]، إلى أنَّ العلةَ في امتناع دخول الجر في الفعل المضارع حتى لا يكونَ للفرع مزيَّةٌ على الأصل، وذلك أنَّ الفعلَ فرعٌ في

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤٢/١.

(٢) ينظر: اللباب ٦٨/١، شرح المفصل ١١/٧، شرح المقدمة الجزولية ٢٧١/١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤٢/١، المقتصد ص ١٧١، المرتجل ص ٥٢، اللباب ٦٨/١، شرح المفصل ١١/٧.

(٤) ينظر: الإيضاح ص ١١٣، شرح السيرافي ٤٤/١.

(٥) ينظر: المقتصد ص ١٧١، توجيه اللمع ص ٣٥٠، اللباب ٦٩/١.

الإعراب على الاسم، ومحمولٌ عليه، وقد دخله الجزم، فلو أُعرب بالجرِّ لكان له مزيةٌ على الأصل، لأنَّ الإعرابَ لا يكون على أربعةِ أنحاء في الاسم الذي هو الأصل، فامتناعُه في الفرع أولَى وأجدَر.

واعتلَّ أكثرُ الكوفيين لامتناع الجرِّ في الأفعال بالثِّقَل[1]، فلو دخل الجرُّ الأفعالَ لاجتمع ثِقَلان: ثِقلُ الفعلِ، وثِقلُ حركةِ الجرِّ.

ويُجاب عن هذه العلَّة بأحدِ جوابين:

الأول: أنَّ الفعلَ المضارعَ المجزومَ يُخفَّف بالكسرة إذا التقى ساكنان، نحو: لمْ يضربِ الرجلُ، فتخفيفُه بالكسرة دليلُ تحمُّلِه لهذه الحركة.

والجواب الثاني: وهو أنَّه يُمكِن أنْ يُعاملَ الفعلُ في الجرِّ معاملة الاسمِ الممنوع من الصرف، حين مُنع من الكسرة للثِّقَل، وذلك لشبهه بالفعل، فيكون جرُّه بالفتح نيابة عن الكسر، وهذا دليلٌ على أنَّ الثِّقلَ ليس هو المانع من الجرِّ في الأفعال.

هذه أبرزُ اعتلالاتِ النحويين لامتناع الجرِّ في الفعل المضارع، إلا أنَّ المعتمدَ منها هو ما اعتلَّ به سيبويه، وفسَّره الأخفشُ، والزَّجاجُ، والرمانيُّ وغيرُهم، وهو أنَّ الجرَّ في الأفعال لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة، قال الزَّجاجي: «وكلُّ علَّةٍ تُذكَر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنَّما هي شرحُ هذه العلَّة وإيضاحُها، أو مولَّدةٌ عنها، وليس فيها زيادةُ معنى بوجهٍ ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين»[2].

فهذه العلة هي المعوَّلُ عليها في امتناع دخولِ الجرِّ على الفعل المضارع، واقتصر سيبويه ومَن وافقه على تعليل امتناعِ الجرِّ على الإضافة، ولم يعلِّلوا لحروفِ الجرِّ؛ لأنَّ القياسَ أنْ يُجر الفعلُ المضارعُ بالإضافة، لا بحروفِ الجرِّ، لأنَّ دخولَ حرفِ الجرِّ على الفعل لا معنى له، فلا يُعلَّل لامتناعه، بخلاف الإضافة، قال أبو حيان: «فلمْ يُعلَّل امتناع الخفض منها بغير الإضافة، لما ذكرنا من أنَّه يظهر أنَّه كان يجب أنْ تُخفضَ في

(١) ينظر رأي الكوفيين في: الإيضاح ص ١٠٦.

(٢) الإيضاح ص ١٠٧.

الإضافة خاصَّةً»[1].

وعلى الرُّغم من اعتلالِ سيبويه وجمهورِ النحويين بامتناع الإضافة إلى الأفعال، فإنَّ هناك بعضُ الأسماء قد أُضيفت إلى الأفعال، وهي أسماءُ الزمان[2]، فكان القياسُ في الفعل المضارع أنْ يُجرَّ إذا أُضيفت إليه أسماءُ الزمان[3]، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[4]، ونحو: هذه ساعةُ يذهبُ زيدٌ، وأزورُكَ يومَ يخرجُ أخوك.

واعتلَّ النحويون عن جوازِ إضافةِ أسماءِ الزمانِ إلى الفعل المضارع بعلَّتين:

إحداهما: إنَّما جازت إضافةُ أسماءِ الزمان إلى الأفعال؛ لأنَّ الأفعالَ لا بُدَّ لها من فاعِلين، والفعلُ والفاعلُ جملةٌ، والزمان يضاف إلى الجُمل، نحو: رأيته يومَ زيدٌ أميرٌ، ورأيتُه زمنَ أبوك غائبٌ، فأُضيف اسمُ الزمان إلى الفعل والفاعل، كما أُضيف إلى المبتدأ والخبر[5].

والجواب الثاني: أنَّ الغرضَ في إضافة أسماءِ الزمان إلى الأفعال إنما هو المصادرُ، فكأنَّ المضافَ إليه في الحقيقة هو المصدرُ؛ لأنَّ معنى: هذا يومُ يقومُ زيدٌ، أي: هذا يومُ قيامِ زيدٍ، فالأفعال دالَّةٌ على مصادرها، ولذلك لم يؤثِّر في الفعل المضارعِ الاسمُ المضاف[6].

واعترض السُّهيلي على اعتلال سيبويه والجمهور –وهو القول بعلَّة امتناع الإضافة– وقال إنَّ القولَ بهذه العلَّة لا يلزم؛ لأنَّ الإضافةَ مِن عوامل الأسماء، وعواملُ الأسماء لا تعمل في الأفعال، فكما أنَّ رفعَ الأفعالِ ونصبَها لم يكن بعوامل الأسماء، فكذلك جرُّها لو جُرَّت[7].

---

(١) التذييل ١/١٤١.

(٢) ينظر: الإيضاح ص ١١٢، شرح السيرافي ١/٤٤، التذييل ١/١٤٠.

(٣) ينظر: التذييل ١/١٤٠، الهمع ١/٧٦.

(٤) سورة المائدة الآية ١١٩.

(٥) ينظر: الإيضاح ص ١١٣، شرح السيرافي ١/٤٤.

(٦) ينظر: الإيضاح ص ١١٣، شرح السيرافي ١/٤٤، التذييل ١/١٤٠، الهمع ١/٧٦.

(٧) ينظر: نتائج الفكر ص ٧٣.

وما ذكره السهيلي هو أصلٌ عند النحويين، فعواملُ الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما أنَّ عواملَ الأفعالِ لا تعمل في الأسماء[1]، وفضَّل السُّهيلي التمسُّكَ بهذا الأصل، والاعتلالَ بعلة الكوفيين، وهي أنَّ الأفعال لم تُجرَّ لثقلها[2]، حتَّى لا يجتمعَ ثِقَلان: ثِقلُ الفعل، وثِقلُ حركةِ الجرِّ.

إلا أنَّه قد يُجاب على ذلك بأنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ أقوى من الجرِّ ولذلك تعدَّدت عواملُهما، فكان منها ما هو مختصٌّ بالأسماء، ومنها ما هو مختصٌّ بالأفعال، بخلاف الجرِّ، فإنه أضعفُ منهما، ولذلك لم يُجعل له إلا عاملٌ واحدٌ وهو الحرف، وأمَّا الإضافةُ فمقدَّرةٌ بحرف الجرِّ، فليس للجرِّ إلا عامل واحد.

ويُجاب عن علَّة الثِّقل، بما أُجيب به عن اعتلال الكوفيين، وهو أنَّ الفعلَ المضارع المجزوم يُخفَّفُ بالكسرة إذا التقى ساكنان، نحو: لمْ يضربِ الرجلُ، فتخفيفه بالكسرة دليلُ تحمُّله لهذه الحركة.

وجوابٌ آخرُ وهو أنَّه يمكن أنْ يُعاملَ الفعلُ في الجرِّ معاملةَ الاسمِ الممنوعِ من الصَّرف، حين مُنع من الكسرة للثِّقل، وذلك لشبهِه بالفعل، فيكون جرُّه بالفتح نيابةً عن الكسر، وهذا دليلٌ على أنَّ الثِّقل ليس هو المانع من الجرِّ في الأفعال.

وبعد مناقشة ما ورَدَ في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يترجَّح عندي أنَّ المعتمد في هذه الاعتلالات هو اعتلالُ سيبويه، وهو استحالةُ الإضافةِ إلى الأفعال؛ وذلك للعلَّتين السَّابقتين المتقدِّمِ ذكرُهما.

❁❁❁

(١) ينظر: المقتضب ٥/٢، الأصول ٥٤/١-٥٥، شرح السيرافي ٢٩/١، شرح المفصل ١١/٧.
(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ٧٣.

## ۞ المبحث الثاني:

### علة امتناع عمل عوامل الأسماء في الأفعال

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في إعرابِ الأفعالِ إعمالُ عوامِلِها التي تدخلُ عليها، ولا يجوز أنْ تعملَ فيها عواملُ الأسماء؛ لأنَّ معنى عواملِ الاسمِ في الاسم خاصةً، وإنَّما يعملُ العامل بمعناه، وسبيلُها للاختصاص للاسمِ كسبيلِ الألفِ واللَّامِ التي للتَّعريف بالاسم؛ لأنَّ التعريفَ لا يكونُ في الفعل.

وكذلك سبيلُ السِّينِ و(سَوفَ) في الاختصاص بالفعل؛ لأنَّ الزيادةَ التي تكونُ للاستقبالِ، وتصيرُ كحرفٍ من حروفِ الكلمةِ لا تكونُ إلَّا للفعلِ؛ لأنَّه أحقُّ بالدِّلالةِ على الزَّمانِ مِن الاسمِ»[1].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لامتناع إعمالِ عواملِ الأسماء في الأفعال باختصاص معنى هذه العواملِ بالاسمِ دون غيرِه، وحالُ هذه العوامل كحال (أَلْ) التعريفِ في اختصاصها بالاسم، لأنَّ التعريفَ لا يكون إلَّا في الاسم.

ومثَّل الرمانيُّ كذلك باختصاص السِّين و(سَوفَ) بالفعل، إلا أنَّهما لا يعملان في الفعل المضارع، على الرُّغم من اختصاصهما به، واعتلَّ لِعدَم عملِهما بكونِهما كالجزء من الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يعمل فيها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن امتناع عواملِ الأسماءِ من العمل في الأفعال، وعلَّتُه في ذلك هي أنَّ معاني هذه العوامل لا تصحُّ في الأفعال، وإنَّما هي خاصَّةٌ بالأسماء، وشبَّه الرماني اختصاصَ تلك العواملِ بالاسم باختصاص (أَلْ) التعريفِ بالاسم، لأنَّ التعريفَ معنًى خاصٌّ بالاسم، لا يصحُّ وقوعُه على الفعل؛ لكون الفعلِ لا

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧٧٥.

يتعرَّف.

ويقابل ما هو مختصٌّ بالاسم: العواملُ والأدواتُ الخاصَّةُ بالفعل، فهي كذلك لا تدخل على الاسم لعدم صحَّة معناها فيه، ومن ذلك السِّينُ و(سَوفَ)، فهما مختصَّان بالأفعال، لدلالتِهما على الاستقبال، مع اعتبارهما كالجزءِ من الكلمة.

وهذا الذي ذَكَره الرماني يُعدُّ أصلًا من الأصول النَّحوية، وهو مُجمعٌ عليه عند النحويين(١)، وقد اعتمد عليه جمهورُ البصريين في القول برافعِ الفعل المضارع، حيث ذهبوا إلى أنَّ العاملَ في رفع الفعل المضارع هو وقوعُه موقعَ الاسمِ، سواءً كان الاسم مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، نحو: جاءني رجلٌ يضحكُ، ورأيت رجلًا يضحكُ، ومررت برجلٍ يضحكُ، فلا يُعتبر اختلافُ إعرابِ الأسماءِ في إعرابِ الأفعال؛ لأنَّ العواملَ التي للأسماء، لا تعمل في الأفعال، ولا تُسلَّطُ عليها(٢).

وهذه العلَّة التي اعتلَّ بها الرماني -وهي اختصاص المعنى- جعلَها النحويون شرطًا في عمل الحروف، فما كان منها مختصًّا بالأسماء عمِل فيها، كحروف الجر، وما اختصَّ منها بالأفعالِ عمِل فيها، إمَّا بنصب الفعل المضارع وهي (أنْ) و(لَنْ) و(كَي) و(إذَنْ)(٣)، وإما بِجزمِه كـ (لَمْ)، و(لَمَّا)، و(لا) الناهية، ولامِ الأمر، و(إنْ) الشرطية وما في معناها(٤).

أمَّا ما كان مُشترَكًا بين الأسماء والأفعال فلا يعملُ في أيٍّ منهما، كهمزة الاستفهام، نحو: أَزيدٌ قائمٌ؟ وأَقامَ زيدٌ؟، وكذلك: (هَلْ)، نحو: هل زيدٌ قائمٌ؟، وهل قامَ

(١) ينظر: المقتضب ٥/٢، شرح السيرافي ٢٩/١، المرتجل ص ٥٢، نتائج الفكر ص ٧٣، شرح المفصل ١١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/١، البسيط ٢٣٠/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٥/٢، شرح السيرافي ٢٩/١، الإنصاف ص ٤٣٧، شرح المفصل ١٢/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٦/٢، شرح السيرافي ٣١/١، أسرار العربية ص ٢٩، شرح المفصل ١٥/٧، شرح التسهيل ٧/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/١، البسيط ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: المقتضب ٤٣/٢، شرح السيرافي ٣٧/١، أسرار العربية ص ٢٩، شرح المفصل ٤٠/٧، شرح التسهيل ٥٧/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٦٥/١، البسيط ٢٣٧/١.

زيدٌ؟[1].

إلا أنَّ بعضَ الحروف المختصَّة بأحدِ القَبيلين –أي: الأسماء والأفعال– لا تعمل فيما اختصَّت به، كـ(أَلْ) التعريف المختصِّ بالأسماء، والسِّين و(سَوْفَ) اللَّذينِ يختصَّان بالفعل المضارع وينقلانِه للاستقبال، فهذه الحروف لا تعمل على الرُّغم من اختصاصِها، وعدمِ اشتراكها.

وعلَّلَ الرماني لعدَم عمل السِّين و(سَوْفَ) في الفعل المضارع بكونهما كالجزءِ من الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يعمل فيها، وهذا الذي اعتلَّ به الرماني هو اعتلالُ الجمهور[2]، وتجري هذه العلةُ كذلك على عدم عملِ (أَلْ) التعريف على الرُّغم من اختصاصها، قال ابنُ السَّراج: «فإنْ قال قائلٌ: ما بالُ لامِ المعرفةِ لا تعمل في الاسم، وهي لا تدخل إلَّا على الاسم، ولا يجوز أنْ تدخلَ هذه اللامُ على الفعل؟ قيل له: هذه اللَّامُ صارت من نفسِ الاسم، ألا ترى قولك: الرجلُ، يدلُّك على ما كان يدلُّ عليه: رجلٌ، وهي بمنزلة المضاف إليه، الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسمٍ واحدٍ، نحو قولك: (عبد الملك)، ولو أفردت عبدًا مِن الملِكِ لم يدلّ على ما كان عليه (عبدُ الملك)، وكذلك السِّينُ و(سَوْفَ)، إنْ سألَ سائلٌ، فقال: لِمَ لَمْ يُعمِلوها في الأفعال إذْ كانتا لا تدخلان إلَّا عليها؟ فقصَّتُهما قصةُ الألف واللام في الاسم، وذلك أنَّها إنما هي بعضُ أجزاء الفعل»[3].

فهذه هي علَّةُ عدمِ عملِ بعضِ الحروفِ المختصَّة بأحدٍ من الأسماء أو الأفعال، إلا أنَّ الأصلَ في ذلك أنَّه لا يعملُ في أحدهما إلا ما كان مختصًّا به، ويُهملُ منها ما كان مُشترَكًا بينهما.

❁❁❁

(١) ينظر: الأصول ١/٥٥، أسرار العربية ص ١٢، شرح الشذور ص ٤٩.

(٢) ينظر: الأصول ١/٥٦، شرح السيرافي ١/٣١، الهمع ١/٤٠.

(٣) الأصول ١/٥٦.

## ۞ المبحث الثالث:

### علة دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ودلالة (يَفْعَلُ) على الاشتراك بين الحاضرِ والمستقبل عند كثيرٍ من النحويين، وهي للحاضر خاصَّةً في موضوعها، كما أنَّ صيغةَ العمومِ بمعنى العمومِ خاصةً، إلَّا أنْ تصحبَها قرينةٌ فتخرُج إلى الخصوص، فكذلك (يَفْعَلُ) في مذهبِ ابنِ السراج، وكان يستدلُّ على ذلك بأشياءَ منها:

أنَّ القائل إذا أَطلقَ لفظةَ (يَفْعَلُ) لم يُفهَم منه إلا معنى الحاضر، نحو: فلانٌ يُصلِّي، وفلانٌ يأكلُ، وما أشبه ذلك.

ومنها: أنَّ الفعلَ قد قُصِد إلى أنْ ينقسمَ بقسمةِ الزمان، وقسمةُ الزمان على ثلاثةِ أوجهٍ: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، فكذلك الفعلُ.

ومنها: أنَّ عنايةَ النَّاسِ بوضع الأسماءِ والعلاماتِ للكائنِ الموجودِ أشدُّ من عنايتِهم بما لم يكن، بدليلِ أنَّهم يُسمُّون الولدَ إذا كان، ولا يُسمُّونه قبل أنْ يكونَ، فلا يجوز على هذا أنْ يضعوا علامةً لِما تقضَّى، ولِما لم يكن، ولا يضعوا علامةً للكائنِ الموجود.

وهذا المذهب هو الذي أختارُه لِما بيَّنا من العِلل، فـ(يَفْعَلُ) على مذهب ابنِ السراج إذا أُريد به الحاضرُ لم يَحتجْ إلى قرينة، وعلى مذهب غيرِه يحتاج إلى قرينةٍ بأن يُقالَ: (هو يفعلُ الآنَ)، أو (في هذا الوقتِ)، أو (السَّاعة) أو ما أشبه ذلك»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الفعلَ المضارع يدلُّ على الزَّمن الحاضر خاصَّة، نحو: فلانٌ يُصلِّي، ولا يحتاج في دلالته على الحاضر إلى قرينة، كـ(الآنَ)، أو: هذا الوقت، ونحو ذلك، وذَكر أنَّ هذا القولَ هو مذهبُ ابنِ السَّراج، واختاره الرمانيُّ للعِلل التالية:

العلَّة الأولى: أنَّ الفعلَ المضارع إذا أُطلِق لم يُفهمُ منه إلا الزَّمنُ الحاضر، نحو: فلانٌ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٣- ١١٤.

يُصلِّي، وفلانٌ يأكلُ.

والعلَّة الثانية: أنَّ دلالةَ الفعل على الزمان تقتضي أنْ ينقسمَ الفعل بأقسام الزَّمان، وهي ثلاثةُ أقسام: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ.

والعلة الثالثة: أنَّ الحاضرَ أَولَى بالعلامة من المستقبل، كما أنَّ الناسَ يعتنون بما هو كائن موجود، أكثرَ من عنايتهم لِما لمْ يكن، وكذلك أسوةٌ بالماضي والمستقبل، فكما وُضِع لكلٍّ منهما علامةٌ، فكذلك ينبغي أنْ يُوضعَ للحاضرِ علامةٌ.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني إلى أنَّ دلالةَ الفعل المضارع على الحاضر خاصَّةً، دون الحاجة إلى قرينةٍ تدلُّ عليه، فالذي يُفهم من قولهم: زيدٌ يُصلِّي، أي: في هذه الحال، ولا يحتاج إلى قرينة تُخصِّصُه كـ(الآنَ)، وهذه الساعة ونحو ذلك.

ومقتضَى كلام الرماني أنَّ الفعل المضارع لا يدلُّ على الاستقبال إلا بوجود قرينةٍ تُخصِّصه لذلك، كـ(قَدْ)، والسِّين و(سَوْفَ) وغيرها، فهذه قرائنُ تنقل الفعلَ من الحاضر إلى الاستقبال، أمَّا إذا تجرَّد منها فقد اقتصرت دلالتُه على الحاضرِ دونَ الاستقبال.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني على خلاف مذهب الجمهور، إذ يرى الجمهور أنَّ الفعلَ المضارعَ المجرَّدَ من القرائن يشتركُ في الدِّلالة على الحاضر والمستقبل[1]، وتتعيَّن فيه الدِّلالةُ على الحاضر إذا اقترن بـ(الآنَ) أو ما أشبهها، نحو: زيدٌ يقومُ الآنَ، أو هذه الساعة، أو هذا الوقت.

كما تتعيَّن فيه الدِّلالة على المستقبل إذا اقترن بـ(قَدْ)، أو السِّين، أو (سَوْفَ)، أو أحدِ النواصب، أو أدوات الشرط، نحو: زيدٌ قد يقومُ، وسوف يقومُ، ولَنْ يقومَ، وإِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

واعتلَّ الجمهورُ لاشتراك الفعل المضارع في الدِّلالة على الحاضر والمستقبل بمشابهته للاسم، حيث صُرِّفَ تصريفَ الاسم، وجُعِل اللَّفظ الواحد فيه لأكثرَ من معنى، كما أنَّ

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٨/١، أسرار العربية ص ٢٧، شرح المفصل ٦/٧، شرح الكافية ١٦/٤، البسيط ٢٢٧/١، التذييل ٨٢/١.

اللَّفظَ الواحدَ في الاسم يأتي لأكثرَ من معنى، نحو: (العين)، إذ تُطلَق على العينِ الباصرة، وعينِ الماء، وعينِ الميزان، وعين القِبلة وغيرها(١).

أمَّا ما ذهب إليه الرماني فقد نسبَه إلى ابنِ السَّراج، ولم تقتصِر النسبة إليه على الحُكم فحسب، بل تعدَّته إلى العلة، فالرماني نسبَ الحكم معلَّلًا إلى ابن السراج، وإنْ كان ابنُ السراج في كتابه الأصول يتَّفق مع مذهب الجمهور في دِلالة المضارع المجرَّد على الحاضر والمستقبل، حيث قال: «والأفعالُ التي يُسمِّيها النحويُّون المضارعةَ هي التي في أوائلها الزوائدُ الأربعة، الألف والتاء والياء والنون، تصلح لِما أنت فيه من الزمان ولِما يُستقبل، نحو: آكُلُ، وتأكلُ، ويأكلُ، ونأكلُ، فجميع هذا يصلح لِما أنت فيه من الزمان، ولما يُستقبل، ولا دليلَ في لفظه على أيِّ الزمانين تريد، كما أنَّه لا دليلَ في قولك: رجلٌ فعل كذا وكذا، أيَّ الرجالِ تريد، حتى تبيِّنُه بشيء آخر، فإذا قلت: سيفعل، أو سوف يفعل، دلَّ على أنَّك تريد المستقبل، وتركَ الحاضر على لفظِه؛ لأنَّه أَولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود، لا لِما يُتوقَّع، أو قد مضَى»(٢).

ولعلَّ ما ذكرَه الرماني رأيٌ آخرُ لابنِ السَّراج في هذه المسألة، خصوصًا وأنَّه نسَب إليه الحكمَ معلَّلًا، وإذا نُسِب إلى العالم حُكمان، وكان أحدهما معلَّلًا، والآخر مُرسلًا، أُخِذ بالمعلَّل، وتُؤُوِّل المرسل كما قال ابن جني(٣).

أو أنَّ الرماني قد استفاد هذا القولَ من آخرِ ما جاء في عبارة ابن السَّراج السابقة، التي يقول فيها: «فإذا قلت: سيفعلُ، أو سوف يفعلُ، دلَّ على أنَّك تريد المستقبلَ، وتركَ الحاضرِ على لفظه؛ لأنَّه أَولى به، إذ كانت الحقيقةُ إنما هي للحاضر الموجود، لا لِما يُتوقَّع، أو قد مضَى».

فهذه العبارة قد يُفهم منها أنَّ الحاضر أَولى بالدِّلالة بلفظ المضارع من المستقبل، مع أنَّه صرح بأنَّه لا دليلَ في لفظه على أيِّ الزمانين.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٨/١، أسرار العربية ص ٢٧، شرح المفصل ٦/٧، الكافية بشرح الرضي ١٦/٤، البسيط ٢٢٧/١، التذييل ٨٢/١.

(٢) الأصول ٣٩/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٠٠/١

واعتلَّ الرماني بثلاث عِللٍ منطقية، تُرجِّح ما ذهب إليه:

فالعلةُ الأولى هي: أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا أُطلِق لم يُفهم منه إلا الزَّمنُ الحاضر، نحو: فلانٌ يصلِّي، وفلانٌ يأكلُ، فالذي يتبادر إلى الذِّهن أنه يُصلِّي الآنَ، ويأكلُ الآنَ، لا في المستقبل.

والعلة الثانية: أنَّ دلالةَ الفعلِ على الزمان تقتضي أنْ ينقسمَ الفعل بأقسام الزمان، وأقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، فكما أنَّ للماضي صيغة خاصة وهي (فَعَلَ)، وللمستقبل كذلك صيغة خاصة وهي (افْعَلْ)، فكذلك يكون للحاضر صيغة تخصُّه وهي (يَفْعَلُ).

والعلة الثالثة: أنَّ الحاضرَ أَولى بالعلامة من المستقبل، وكذلك أسوةٌ بالماضي والمستقبل، فكما وُضِع لكلٍّ منهما علامة، فكذلك ينبغي أنْ يُوضع للحاضر علامة، وهذه العِلة قريبةٌ من اعتلال ابنِ السَّراج في عبارته السابقة.

واختار هذا القولَ بعضُ النحويين، كالفارسي[(١)]، وابن الطراوة[(٢)]، والسهيلي[(٣)]، حيث يرى الفارسي أنَّ الأصلَ في المضارع أنْ يدلَّ على الحاضر، أمَّا دلالتُه على المستقبل فهو بحقِّ الفرعية، قال في المسائل العسكريَّات: «اِعلم أنَّ الفعلَ ينقسم بانقسام الزَّمان، ماضٍ، وحاضرٍ، وآتٍ، فمثالُ الماضي ما كان مبنيًّا على الفتح، نحو: ذَهَبَ، وسَمِعَ، وظَرُفَ، وضَرَبَ، ودَحْرَجَ، واسْتَخْرَجَ، ونحو ذلك، ومثالُ الحاضر: نحو: يقومُ ويذهبُ ويظرُفُ، ويكتبُ ويُصلِّي، وهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كائِنٌ لم ينقطع، فهذا الضَّرب وإنْ كان شيءٌ منه قد مضَى، وشيءٌ منه لم يمضِ، فإنَّه عند العرب ضربٌ من ضروب الفعل، غير الماضي وغير المستقبل...، ويتَّسِع فيوقع على الآتي أيضًا، والأصل أنْ يكون للحاضر»[(٤)]، واعتلَّ الفارسي لذلك بأنَّ اللفظَ إذا أُطلِق على القريبِ والبعيدِ كان القريبُ أحقَّ به وأَولى، حيث قال: «فلمَّا لم يُقدِّموا الأبعدَ

(١) ينظر: المسائل العسكريات ص٧٨.

(٢) ينظر رأي ابن الطراوة في: نتائج الفكر ص ٩٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المسائل العسكريات ص٧٨.

على الأقرب، بل قدَّموا الأقربَ على الأبعد، دلَّ على أنَّ الأقربَ الأوَّلُ، الأَولى مِن الأبعَد»[1].

وهذه العِلَّة التي اعتلَّ بها الفارسي قريبةٌ من اعتلال الرماني الثالث، وهي أنَّ الحاضرَ أَولَى بالعلامة من المستقبل، وهاتان العلتان –أي: القرب، والحضور– هما الأقوى في نظري؛ وذلك لأنهما أخصُّ من غيرهما، كما قُدِّم ضمير المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب[2].

أما ابنُ الطَّراوة كما نَقَل عنه تلميذُه السُّهيلي، فلم يقتصِر على قصْرِ دلالةِ الفعل المضارع على الحاضر فحسب، بل أنكر دلالته على المستقبل، حتى وإنْ صحِبته قرينةٌ تدلُّ على الاستقبال، ووافقَه السُّهيلي في ذلك، حيث قال: «فِعْلُ الحالِ لا يكون مستقبَلًا، وإنْ حسُنَ فيه (غَدٌ)، كما لا يكون الفعلُ المستقبلُ حالًا أبدًا، ولا الحالُ ماضيًا، وهذا اختيارُ شيخِنا رحمةُ الله عليه، فإنْ قلت: كيف يكون حالًا: يقومُ زيدٌ غدًا، وهو واقعٌ في زمانٍ مستقبَلٍ؟ قلنا إنَّما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورةِ الفعلِ إذا جاء وقتُه، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ﴾[3]، والوقوف مستقبلٌ لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكايةً لحال يومِ الحساب فيه، لا مرتَّب على وقوفٍ قد ثبتَ، ... فكذلك: يقوم زيدُ غدًا، ويذهب بعد غدٍ، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع، وما أَرى هذا الذي ذكره الشَّيخ إلا صحيحًا، إذ الأصلُ ألَّا يُحكم لِلفظينِ مُتغايرين بمعنًى واحدٍ إلا بدليلٍ، ولا لِلفظٍ واحدٍ بمعنيين إلا بدليلٍ، وقِفْ على هذا الأصل تهتدِ إلى سواء السبيل»[4].

فالسُّهيلي يرى أنَّ التعبير بالمضارع عن المستقبل إنما هو على تقدير الحكاية، والعلة عنده: عدمُ الاشتراكِ في لفظٍ واحدٍ على معنيين مختلفين.

وما ذهب إليه السُّهيلي وشيخُه من عدم دلالة المضارع على المستقبل مع وجود

(١) المسائل العسكريات ص٧٨.

(٢) ينظر: التذييل ١/٨٦، شرح الشذور ص ١٦٨.

(٣) سورة الأنعام الآية ٣٠.

(٤) نتائج الفكر ص ٩٣.

القرائن، إلَّا على تقدير الحكاية، لا يخلو من تكلُّفٍ ظاهر؛ لأنَّ الأَولى عدم التقدير، وكذلك فإنَّه ليس لهما أنْ يُنكِرا ظاهرةً من ظواهر اللغة العربية وهي المشترك، وقد أكَّد على وجودِها جمهور أهلِ اللغة، كالعين التي تُطلَق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعين الميزان وغيرها[1].

ورجَّح ابنُ مالكٍ دلالةَ المضارع على الحال مع التجريد، معتلًّا بجَبرِه لِما فاته من الاختصاص بصيغةٍ، كالماضي الذي اختص بـ(فَعَلَ)، والمستقبل الذي اختص بـ(افْعَلْ)[2]، فالعلة عند ابن مالك هي علة معادلة، وقد أشار إلى هذه العلة الرماني في اعتلاله السابق.

وقوَّى الرضيُّ دلالةَ المضارعِ على الحال حقيقةً، ودلالتَه على الاستقبالِ مجازًا، وهو قريبٌ من مذهب الرماني ومن وافقه، حيث قال: «وقال بعضُهم: هو حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنَّه إذا خَلا من القرائن، لم يُحملْ إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأنُ الحقيقة والمجاز، وأيضًا من المناسب أنْ يكون للحال صيغةٌ خاصة، كما لأخويه»[3].

أمَّا مذهبُ بعضِ النحويين كما ذكر الرماني فهو أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يدلُّ على الحاضر إلا بوجود قرينةٍ، نحو: (هو يفعلُ الآن)، أو (في هذا الوقت)، أو (الساعة) أو ما أشبه ذلك[4].

وممَّن ذهب إلى ذلك الزَّجاجي، حيث قال في الجُمل: «وأمَّا فعلُ الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيدٌ يقومُ الآنَ، ويقوم غدًا، وعبدالله يُصلِّي الآن، ويُصلِّي غدًا، فإذا أردتَ أنْ تخلِّصَه للاستقبال دون الحال، أَدْخَلْتَ عليه السين و(سَوْفَ)، فقلت: سوف يقومُ، وسيقومُ، فيصير مستقبَلًا لا غير»[5].

---

(١) ينظر: لسان العرب (عين) ص ٣١٩٥، المزهر ٣٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢١/١.

(٣) شرح الكافية ١٦/٤.

(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص١١٤.

(٥) الجمل ص ٨.

ويُفهم من كلام الزَّجاجي أنَّ الأصلَ في الفعل المضارع هو الدِّلالة على المستقبل، وأنَّ دلالتَه على الحاضر دلالةٌ فرعية، بدليل قولِه قبل هذا الموضع: «والفعلُ ما دلَّ على حدَث، وزمان ماض، أو مستقبل، نحو: قامَ يقومُ، وقعدَ يقعدُ»[(١)].

ولأنَّ دلالتَه على الحاضر عند الزجاجي مشروطةٌ باقترانه بما يدلُّ عليه، والحروفُ الدَّالَّةُ على المعاني إنَّما تلحق الفروعَ لا الأصول، كعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع، والتصغير، والتعريف، وغير ذلك من حروف المعاني[(٢)].

والعِلَّة عند الزجَّاجي في جعْلِ الحاضر بلفظ المستقبل: هي أنَّ المستقبلَ أوَّلَ الأفعالِ عنده، ثم الحال ثم الماضي، فكلُّ جزءٍ خرج من المستقبل إلى الوجود صار في حيِّز الماضي[(٣)]، في حين يرى الجمهورُ أنَّ الحال أوَّل الأفعال، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل، ثم الماضي، وعلتهم في ذلك كما ذكر السيرافي أنَّ الميعاد بما يُستقبل لا يصِحُّ إلا بما عُرف وشُوهد، حتى يتصوَّره الموعود، ويكون المستقبل أقرب إلى الحال؛ لأنَّه يجوز مصيرُه إلى الحال الذي هو أوَّل، والماضي قد بعُد حتى لا تجوز مساواته في الحال في شيءٍ من الأزمنة[(٤)].

ونسَبَ كلٌّ من الأُبَّذِي[(٥)] وأبي حيَّان[(٦)] إلى الزجاجي القول باختصاص الفعل المضارع بالاستقبال دون الحاضر، وإنكار أنْ يكون للحاضر صيغة، معتلًّا لذلك بقِصَر زمن الحاضر، حيث لا يُمكن أنْ يُعبَّر عنه.

وهذا القول ذكَره الرضي دون أنْ ينسبَه لأحد، وإنما نسب هذه العِلة -كما قال- إلى الحكماء، ويقصد بهم أهلَ الفلسفةِ والمنطقِ، حيث قال: «وقيل هو حقيقةٌ في الاستقبال، مجازٌ في الحال؛ لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إنَّ

(١) الجمل ص ١.
(٢) ينظر: التذييل ١/٨٦.
(٣) ينظر: الإيضاح ص ٨٧.
(٤) شرح السيرافي ١/١٨.
(٥) ينظر: شرح الجزولية ص ٢٤٥.
(٦) ينظر: التذييل ١/٨١.

الحالَ ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زمانًا لكان التنصيف تثليثًا»[1].

وقد أشار إلى هذه العلة كلٌّ من السيرافي، وابنِ عصفور[2] حين ذكرا أنَّ هناك من طعَن في تحديد (الآن) -أي الوقت الحاضر- وأنكر زمانه؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكون قد وقع، فيكون في حُكم الماضي، وإمَّا أنه لم يقع بعْد، فيكون في حُكم المستقبل، ولا سبيلَ إلى ثالث.

فهؤلاء المعترضون يرون بأنَّ (الآن) فاصلٌ بين الزمانين: الماضي والمستقبل، وليس بزمان، وإذا كان ليس بزمانٍ فلا يُجعل له صيغةٌ تخصُّه؛ لاستحالةِ الدِّلالةِ عليه.

ويُجاب عن اعتراضهم هذا: بأنَّ الحالَ الذي يقصده النحويون غير (الآنَ) الفاصل بين الزمانين، وإنما المراد به الماضي غير المنقطع[3]، فَفِعْلُ الحالِ ما قارن التَّعبير عنه وجودَ جزءٍ مِن معناه، نحو: زيدٌ يكتبُ، فقارن وجودَ لفظِه لوجودِ بعضِ الكتابة لا كلِّها، وعُبِّر بلفظِ (يكتبُ) باتِّصالِ الكتابة بعضِها ببعضٍ[4]، وهذا هو المراد من قول سيبويه: «وما «وما هو كائنٌ لم ينقطعْ»[5].

وبعد مناقشة ما ورَدَ في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجح هو أنَّ الفعلَ المضارع يشتركُ في الدِّلالة على الحاضر والاستقبال، إلا أنَّه تترجَّح فيه دلالتُه على الحاضر إذا تجرَّد من القرائن، وذلك للعِلل التي ذكرها الرماني، وكذلك للعِلَّة التي ذكرها الفارسي وهي أنَّ اللفظ إذا أُطلِق على القريب والبعيد كان القريبُ أحقَّ به وأَولى، ويتخلَّص للاستقبال إذا قُرِن بـ(قَدْ)، أو السَّين، أو (سَوْفَ)، أو غيرها.

❁❁❁

(١) شرح الكافية ١٦/٤.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٨/١، شرح الجمل ٥٨/١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٨/١، شرح الكافية ١٦/٤، التذييل ٨٢/١.

(٤) ينظر: التذييل ٨٢/١.

(٥) الكتاب ١٢/١.

## ۞ المبحث الرابع:

## علة الإعراب بالحروف في الأفعال

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وإنَّما زِيدت النُّونُ لِتكونَ إعرابًا، فيكونُ في ثبوتِها علامةٌ للرَّفع، وسقوطِها علامةٌ لِلجزمِ والنَّصب...، وإنَّما وجبَ أنْ يكونَ الإعرابُ في التَّثنية بالحرفِ دون الحركةِ؛ لِيُشاكلَ به نظائرَه من تثنية الاسم وجمعِه، إذِ المشاكلةُ واجبةٌ إذا لم يكن فيها إلباسٌ، ولا نقضٌ للأصولِ الصَّحيحة»(١).

**اعتلال الرماني:**

ذكر الرماني أنَّ علامةَ الإعراب في الأمثلة الخمسة هي النُّونُ الزائدةُ في آخرِ هذه الأمثلة، نحو: تَفعلانِ، ويَفعلانِ، وتَفعلونَ، ويَفعلونَ، وتَفعلينَ، فيكون ثبوتُها علامةً للرَّفع، وحذفُها علامةً للنَّصب والجزم، واعتلَّ الرماني لإعراب هذه الأمثلة بالحرف، بعِلَّة مُشاكلةِ النظائر في الأسماء، وهما المثنَّى، وجمع المذكَّرِ السالِم في الأسماء، فكما ساغ فيهما الإعرابُ بالحروف، فكذلك يسوغ في الأمثلةِ الخمسة.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن الأمثلة الخمسة، وهي: تفعلان، ويَفعلانِ، وتَفعلونَ، ويَفعلونَ، وتَفعلينَ، وذكَرَ أنَّ علامةَ الإعراب في هذه الأمثلة هي النُّونُ، حيث يكون ثبوتُها علامةً للرَّفع، وحذفُها علامةً للجزم، والنصب، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾(٢)، وقدَّم الرماني الجزمَ على النَّصب؛ لأنَّ النَّصبَ محمولٌ على الجزم في إعراب هذه الأمثلة، لاختصاصِه بالفعل، كما حُمل النَّصبُ على الجرِّ في المثنَّى وجمعِ المذكر السَّالم، لاختصاصِه بالاسم(٣).

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٩، ١٣١.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٨٢/٤، الأصول ٤٩/١، الإيضاح في علل النحو ص ٧٣، شرح السيرافي ١٥١/١، أسرار العربية ص ٣٢٥.

واعتلَّ الرماني لإعراب هذه الأمثلة بالحرفِ بعِلَّة مشاكلةِ نظائرِها في الأسماء، وهي المثنَّى وجمعِ المذكَّرِ السالم، وعدَّ الرماني المثنَّى وجمعَ المذكر السالم نظائرَ لهذِه الأفعال، وإنْ كان لا يقصد أنَّ الأفعال تُثنَّى أو تُجمع كالأسماء، بدليل قوله: «أن الفِعلَ لا يُثنَّى أصلًا، وإنَّما يُثنَّى الضميرُ فيه، أو يُؤتَى بعلامة تُؤذِن بأنَّ الفاعل مُثنًّى»[1]، وإنَّما قصدُه مشابهةُ هذه الأمثلة للمُثنَّى في اتصالِها بألفِ الاثنين، سواءً كانت علامةً للتثنية، نحو: يقومانِ الزيدانِ، أو ضميرًا نحو: الزيدانِ يقومانِ، وكذلك مشابهتُها لجمعِ المذكَّر السَّالم في اتصالها بواو الجمع، سواءً كانت علامةً للجمع، نحو: يقومونَ الزيدونَ، أو ضميرًا، نحو: الزيدون يقومونَ، أمَّا المتَّصلُ بياء المخاطبة، نحو: (تَفعلينَ) فهو محمول على (تَفعلانِ) و(تَفعلونَ)، لاتصالِه بالضَّمير.

وذهب الرمانيُّ كذلك إلى أنَّه لا يوجد في هذه الأمثلة حرفٌ للإعراب، واعتلَّ لذلك بأنَّ ما اتصل بهذه الأمثلة وهي الألفُ والواوُ والياءُ، سواءً كانت ضمائرَ أو علاماتٍ، لا تُعَدُّ من بُنيَة الكلمة، وحرفُ الإعرابِ لا بُدَّ أنْ يكونَ آخِرَ ما تُبنَى عليه الكلمة.

وكذلك النُّونُ، لا تكون حرفَ إعرابٍ؛ لأنَّها جاءت بعد فصلِ الفعل بما ليس منه، فلم تكن آخر بُنيَة الكلمة، واستدلَّ الرماني على أنَّ النُّونَ ليست حرفَ إعرابٍ بتحرُّكِها بحركةٍ لا تدلُّ على الإعراب، ولو كانت حرفَ إعرابٍ لكانت حركتُها وِفقَ أوجُهِ الإعراب، حيث قال: «وليست الألفُ في (يفعلان) حرفَ إعرابٍ على المذهبين جميعًا؛ لأنَّه لمْ يُثنَّ الفعل، وإنَّما لحقته علاماتٌ تُؤْذِن بالمعنى في غيره، فمَن جمَعَ الضمير فإنَّما هو اسمٌ ضمَّه إلى لفظِ الفعل، ومن أتَى بألف التثنية فإنَّما أتى بعلامةٍ تُؤذِن بأنَّ الفاعل مثنًّى، وإنَّما حرفُ الإعراب آخرُ الكلمة فيما بُنيَتْ عليه مِمَّا فيه دليلٌ على وجهٍ من وجوهِ الإعرابِ بالحركاتِ أو الانقلاب، وليس ذلك في ألف (يفعلان)، ولا في النُّونِ؛ لأنَّ النُّونَ جاءت بعد فصلِ الفعل بما ليس منه، فلم تكن آخِرَ الكلمة فيما بُنيَتْ عليه، والدَّليل على صِحَّة الحكمِ بأنَّ النُّونَ ليست حرفَ إعرابٍ أنَّها متحرِّكةٌ بحركةٍ لا تُنبِئُ عن وجهٍ مِن وجوهِ الإعراب، ولو كانت حرفَ الإعرابِ وهي متحرِّكةٌ لكانت حركتُها تُنبِئُ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٩-١٣٠.

عن وجهٍ من وجوهِ الإعراب، وإنَّما زِيدتْ النُّونُ لتكونَ إعرابًا، فيكونُ في ثبوتِها علامةٌ للرَّفع، وسقوطُها علامةٌ للجزمِ والنَّصْبِ»[(١)].

وما ذهب إليه الرماني مِن أنَّ النُّونَ علامةٌ لإعراب الأمثلة الخمسة، وأنَّ هذه الأمثلة لا يوجد فيها حرفُ إعراب، هو مذهبُ سيبويه والجمهور[(٢)]، إلا أنَّه خالفهم في الاعتلال لامتناع الإعراب بالحرف في هذه الأمثلة، حيث اعتلَّ الرماني بِعلَّة المشاكلة، في حين اعتلَّ الجمهور بعِلَّة التعذُّر[(٣)]، وذلك أنَّه لما تعذَّر الإعرابُ بالحركات أُعرِب بالحرف نيابةً عنها.

واختُلِف في وجهِ التعذُّرِ لدى القائلين بهذه العلة، فمِن النحويين كالسِّيرافي، وابنِ يعيش، والرضي[(٤)]، من علَّل لتعذُّرِ الإعراب بالحركات باشتغالِ حروف الإعراب في هذه الأمثلة بالحركاتِ التي تناسبُ حروفَ المدِّ المتصلة بها، وذلك نحو: تضربانِ، وتضربونَ، وتضربينَ، حيث اشتغل حرفُ الإعراب الذي هو الباءُ بالفتحةِ لمناسبة الألف، وبالضمَّة لمناسبة الواو، وبالكسرة لمناسبة الياء، فتعذَّر بذلك ظهورُ حركةِ الإعراب على حرفِ الإعراب، وفي الجزم يقتضي حذفَ الضمير؛ لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز.

في حين اعتل بعض النحويين كابن أبي الربيع بتوسُّطِ حرفِ الإعراب حين اتَّصلَ بتلك العلامات، وحرفُ الإعراب لا يكون إلا في آخرِ الكلمة[(٥)].

وفي نظري أنَّ اعتلالَ الجمهور بالتعذُّر أدقُّ مِن الاعتلال بالمشاكلة؛ وذلك لأنَّه قد

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١٩/١، المقتضب ٨٢/٤، الأصول ٤٩/١، الإيضاح في علل النحو ص ٧٣، شرح السيرافي ١٥١/١، أسرار العربية ص ٣٢٥، اللباب ٢٧/٢، شرح المفصل ٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧/١، شرح التسهيل ٥٠/١، شرح الكافية ٢٣/٤، البسيط ٢٠٤/١، التذييل ١٨٨/١، الهمع ١٧١/١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٥١/١، أسرار العربية ص ٣٢٤، شرح المفصل ٨/٧، شرح الكافية ٢٣/٤، البسيط ٢٠٤/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٥١/١، شرح المفصل ٧/٧، شرح الكافية ٢٣/٤.

(٥) ينظر: البسيط ٢٠٤/١.

يُفهم من هذه المشاكلة أنَّ الأمثلةَ الخمسة تُعرَب كما يُعرَب المثنَّى وجمع المذكر السالم، وليس الأمر كذلك، وأيضًا لأنَّ علَّة المشاكلة لم تتطرَّق إلى سبب منع الإعراب بالحركات.

واعتلَّ الجمهورُ لجعل النُّونِ علامةً للإعراب في هذه الأمثلة بعلَّة المشاكلة، وذلك أنَّها أقربُ الحروف إلى حروف المدِّ واللِّين، وذلك بسبب الغُنَّة[1].

ونُسِب إلى الأخفشِ[2] أنَّه ذهب إلى أنَّ هذه النُّونَ ليست علامةً للإعراب، وإنَّما دليلُ إعرابٍ مقدَّرٍ قبل الأحرفِ المتصلة بتلك الأمثلة، وهو مشابهٌ لقولِه في إعراب المثنَّى وجمع المذكر السالم.

وما نُسِب إلى الأخفش قريبٌ مِمَّا ذهب إليه السُّهيلي[3] حيث يرى بأنَّ الإعرابَ في هذه الأمثلة مقدَّرٌ على ما قبلِ هذه الأحرف، منعَ من ظهورِهِ اشتغالُ ما قبل هذه الأحرف بالحركات المناسبة لها، كما في (غلامِي)، وأنَّ النُّونَ في هذه الأمثلة محمولةٌ على النَّون في المثنَّى وجمع المذكر السالم، لوقوع الفعل موقعَ الأسماء، فهذه النُّونُ من تمامِ رفعِ الفعلِ المضارع لقيامِه مقامَ الاسم، حيث إنَّها أُلحِقت عِوضًا عن حركة الإعراب، قال السُّهيلي: «وأمَّا إلحاقُ النُّون بعد حروف المدِّ في هذه الأفعال الخمسة، فحُمِلت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السَّلامة، والمثنَّاة، نحو: (مسلمونَ) و(مسلمانِ)، وهي في تثنية الأسماءِ وجمعِها عِوضٌ من التنوين كما ذكروا، ثم شبَّهوا بها هذه الأمثلةَ الخمسةَ، فألحقوا النُّونَ فيها في حالِ الرفع، لأنَّها إذا كانت مرفوعةً كانت واقعةً موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعُها موقعَ الاسم، ومضارعتُها له في اللَّفظ، لأنَّ آخرَها حرفُ مدٍّ ولِين، ومشاركتُها له في المعنى، فأُلحِق فيها النُّونُ عِوضًا من حركة الإعراب حملًا على

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/١٥١، أسرار العربية ص ٣٢٤، شرح المفصل ٨/٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧، شرح الكافية ٤/٢٣، البسيط ١/٢٠٤.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ١/٥١، التذييل ١/١٩٠، الهمع ١/١٧٢.

(٣) ينظر: نتائج الفكر ص ٨٤.

الأسماء، كما حُمِلت الأسماءُ عليها فجُمِعت بالواو والياء»[1].

فكلا المذهبين يتشابه في تقدير الإعراب في هذه الأمثلة، وقد أبطل ابنُ مالكٍ تقديرَ الإعرابِ في هذه الأمثلة بأمرين[2]:

أحدهما: أنَّ الإعراب جِيءَ للدِّلالة على ما يحدُث بالعامل، والنُّونُ تقوم بذلك، فلا حاجةَ لتقدير الإعراب في هذه الأمثلة.

والأمر الآخر: أنَّه قد يذهب الوهمُ في تقدير الإعراب في هذه الأمثلة إلى الرجوع إلى أصله، وهو البناء، بخلاف: (غلامِي)، فإنَّه يسهُل التقدير فيه كون الاسم متأصِّلًا فيه الإعراب، فلا يذهب الوهمُ إلى بنائه دونَ سببٍ قوي.

ونقل أبو حيَّان، والسيوطي[3] عن بعض النحويين أنَّ الألفَ، والواوَ، والياءَ في هذه الأمثلة علامةُ إعرابٍ، كما في المثنَّى، وجمعِ المذكَّرِ السَّالم.

وهذا القول مردودٌ بأحدِ أمرين، وهما[4]:

إمَّا أنْ تكونَ النُّونُ كنونِ التثنيةِ والجمع، ويبطُل ذلك بحذفِها في النِّصب والجزم، وإمَّا أنْ يكون لها حظٌّ في الإعراب، ويبطُل ذلك بكون هذه الأمثلة معربةً من مكانين، ولا يكون ذلك؛ لأنَّه خروجٌ عن الفصاحة، واستعمالُ ما لا يُحتاج إليه، ولا نظيرَ له.

وبعد مناقشةِ ما وردَ في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يترجَّح عندي ما ذهب إليه الرماني والجمهور وهو أنَّ النونَ علامةٌ لإعرابِ الأمثلةِ الخمسة، فثبوتُها علامةٌ للرفع، وحذفُها علامةٌ للنَّصب والجزم، إلا أنَّ الاعتلالَ بالتعذُّر وهو اعتلالُ الجمهور للإعراب بالحرفِ دون الحركة، أدقُّ في نظري من اعتلال الرماني وهو المشاكلة؛ وذلك لأنَّ اعتلالَ الجمهورِ تناول امتناعَ الإعرابِ بالأصلِ وهو الحركات، أمَّا اعتلالُ الرماني فلم يتطرَّق إلى

(١) ينظر: نتائج الفكر ص ٨٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٥٠-٥١.

(٣) ينظر: التذييل ١/١٩١، الهمع ١/١٧١.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

امتناعِ الإعراب بالحركات، وكذلك فإنَّ الاعتلالَ بالمشاكلة قد يُفهم منه أنَّ هذه الأمثلة تُعرَب كما يُعرَب المثنَّى وجمع المذكر السالم، أيْ بالألفِ، والواوِ، والياءِ، على مذهبِ بعضِ النحويين، وليس هذا مراد الرُّماني.

❁❁❁

## ۞ المبحث الخامس:

## علةُ إعمالِ عواملِ الجزمِ في الأفعال

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وعواملُ الأسماءِ أقوى من عواملِ الفعل؛ بأنَّها تعملُ بحقِّ الأصل، وعواملُ الفعل تعملُ بحقِّ الشَّبهِ، ووجهُ شبهِ حروفِ الجزمِ بحروفِ الجزاء أنَّها تنقلُ الفعلَ إلى غيرِ المعنى الذي كان عليه، كما تنقلُه حروفُ الجرِّ إلى الإضافة، وتكون معه كالشَّيءِ الواحدِ، فوجب لها بهذا العمل، ثمَّ نظرنا أيُّ عملٍ يجبُ لها من وجوه الإعراب؟ فإذا هو يجبُ لها الأضعفُ مِن وجوهِ الإعراب، وهو الجزمُ؛ إذ كان السكونُ أضعفَ من الحركة، بأنَّ السَّاكنَ يحتاج إلى الحركةِ إذا التقَى ساكنان، وفي ابتداء الكلمة، والحركةُ لا تحتاجُ إلى السُّكون، فالذي أوجبَ لعاملِ الجزمِ أنْ يعملَ هو غيرُ الذي أوجبَ الجزمَ خاصَّةً، وذلك أنَّ الذي أوجبَ له أنْ يعملَ شبَهُهُ بحرفِ الجرِّ، والذي أوجبَ له الجزمَ اختصاصُ المعنى الذي نُقِل إليه بالفعل، وهو أضعفُ ممَّا يُنقَلُ الاسمُ إليه، فلا يجوزُ تقديمُ الاسمِ في (لَمْ) و(لَمَّا) ولامِ الأمر، و(لا)، وهو قبيحٌ جدًّا للعِلَّة التي بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ عواملَ الأفعالِ أضعفُ من عوامل الأسماء، واعتلَّ لذلك بأنَّ عواملَ الأسماءِ تعمل بحقِّ الأصلِ، في حين أنَّ عواملَ الأفعال تعمل بحقِّ الشَّبه، فالعلةُ التي اعتلَّ بها الرماني في عملِ عواملِ الجزم هي المشابهة.

والمشابهةُ التي اعتلَّ بها الرماني هي مشابهةُ عوامل الجزم بحروف الجرِّ في نقل معنى الفعل، فكما أنَّ حروفَ الجرِّ نقلت معنى الفعل إلى الاسم المجرور، فكذلك عواملُ الجزم نقلت الفعلَ من المعنى الذي كان عليه إلى معنًى آخرَ، ولذلك عمِلت حروفُ الجزم (لَمْ)، و(لَمَّا)، ولامُ الأمر، و(لا) الناهية، حين شابهَت حروفَ الشَّرط (إنْ) وأخواتِها، في نقلِ معنى الفعل.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٦٩.

واعتلَّ الرماني لعمل هذه الحروف الجزم في الأفعال بعلتين:

إحداهما: علةُ المناسبة، وذلك أنَّ هذه العواملَ ضعيفةٌ، فناسب أنْ تُعطَى أضعفَ أنواعِ الإعراب وهو الجزم.

والعلة الثانية: هو اختصاصُ معاني هذه الحروف العوامل بالأفعال، ولذلك لا يجوزُ دخولُها على الأسماء؛ لعدمِ مناسبةِ معانيها للأسماء.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن إعمالِ الجوازم في الفعل المضارع، وهذه الجوازمُ على قسمين: القسم الأول: أدواتُ الشرط، وأمُّ الباب فيها (إنْ)، نحو: إنْ تقُمْ أقُمْ، وما عداها محمولٌ عليها، سواء كانت أسماء نحو:(مَنْ) و(ما) و(أَيُّ) و(مَهْمَا)، أو ظروفا نحو: (أَينَ) و(أَنَّى) و(مَتَى) و(حيثُما)[1].

أمَّا القسم الثاني: فهو ما يجزم فعلًا واحدًا، وهي أربعةُ أحرف: (لَمْ)، و(لَمَّا)، ولامُ الأمر، و(لا) الناهية، نحو: لم يقُم زيدٌ، ولَمَّا يقُم عمرٌو، ولِتقُمْ، ولا تقُمْ.

واعتلَّ الرماني لإعمال هذه الأدوات في الفعل المضارع بعلَّة المشابهة بحروف الجرِّ، ووجهُ المشابهة هو نقلُ معنى الفعل، وذلك أنَّ حروفَ الجرِّ تنقل معنى الأفعال إلى الاسم المجرور، نحو: كتبتُ بالقلَم، وأدواتُ الشرط كذلك تنقلُ معنى الفعل إلى معنى آخرَ لم يكن عليه، نحو: إنْ تقُمْ أقُمْ، حيث نقلَت الفعلَ من الحاضر إلى المستقبل، ونقلته كذلك إلى الشَّرط.

فهذه الأدواتُ عملت في الفعل المضارع ليس بحقِّ الأصل، وإنما بحقِّ الشَّبه ببعض عواملِ الأسماء، وهي حروف الجرِّ.

ثم حمَل الرماني إعمالَ القِسم الثاني من الجوازم وهي الأحرفُ التي تجزم فعلًا واحدًا على (إنْ) الشَّرطية، واعتلَّ لذلك بمشابهتها كذلك في نقل معنى الفعل، فكما أنَّ (إنْ) الشَّرطيةَ نقلت معنى الفعل من زمانٍ إلى زمانٍ، فكذلك هذه الأحرفُ، فمثلا (لَمْ) تنقل

(١) ينظر: الكتاب ٦٣/٣، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٦/١، أسرار العربية ص ٣٣٦، توجيه اللمع ص ٣٧١، شرح المفصل ٤١/٧، شرح الكافية ٨٦/٤، الأشباه والنظائر ١٤٥/٢.

معنى الفعل المضارع إلى الماضي، على مذهب الجمهور[1]، وكذلك (لَمَّا).

فالعِلَّة الجامعةُ التي اعتلَّ بها الرماني في إعمالِ هذه الأدواتِ في الفعل المضارع هي مشابهتُها بحروف الجرِّ في نقلِ معنى الفعل، ثم علَّل الرماني لعمل هذه العوامل الجزمَ بعلَّتين:

إحداهما: علَّة المناسبة، وذلك أنَّ هذه العواملَ ضعيفةٌ، فناسبَ أنْ تُعطى أضعفَ أنواعِ الإعراب وهو الجزم.

والعلة الثانية: هي اختصاصُ معاني هذه الحروف العوامل بالأفعالِ دون الأسماء.

والرماني في هذا الاعتلال على عكسِ ما اعتلَّ به جمهورُ النحويين، حيث جعلَ المشابهةَ علَّةً للعمل، والاختصاصَ علَّةً للجزم، في حين أنَّ الجمهور اعتلُّوا لعملها باختصاصِها بالأفعال، دون أنْ تُنزَّل هذه الأدواتُ منزلةَ الجزء من الكلمة، فهذه الحروف -سواءً كانت (إنْ) الشَّرطية، أو الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا- خاصةٌ بالدُّخول على الفعل دون الاسم، وهذه هي العلَّةُ التي اعتلَّ بها ابنُ السَّراج، ووافقه الجمهور[2].

أمَّا الجزمُ فتعدَّدت فيه تعليلاتُهم، فمِن النحويين من وافق الرماني في حملِ عوامل الجزم في الأفعال على عواملِ الجر في الأسماء، وجعَلِها فرعًا عليها، لكونها أضعفَ منها؛ وذلك لأنَّ عواملَ الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فكما أنَّ عواملَ الجرِّ ضعيفةٌ من بين عوامل الأسماء، فكذلك عواملُ الجزم أضعفُ عواملِ الأفعال، وناسبَ ضعفَ هذه العواملِ أنْ تُعطَى أضعفَ أنواعِ الإعراب وهو الجزم، فالعِلَّة في عملِ الجزم هي المناسبة، حيث ناسبَ ضعفُ الإعرابِ ضعفَ العاملِ، وهي العلة التي اعتلَّ بها الرماني.

ومِمَّن ذهب إلى ذلك: ابنُ الخبَّاز والشَّلوبين وابنُ مالك، وابنُ النَّحاس[3]، ولعلَّ

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٣١٩، أسرار العربية ص ٣٣٣، اللباب ٤٧/٢، توجيه اللمع ص ٣٦٩، شرح المفصل ٤١/٧، شرح الكافية ٢٩/٤، قواعد المطارحة ص ٢١١.

(٢) ينظر: الأصول ٥٥/١، شرح السيرافي ٣٢/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٣/١، أسرار العربية ص ٣٣٣، اللباب ٤٧/٢، شرح المفصل ٤٠/٧.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ص ٣٦٩، شرح المقدمة الجزولية ٥٠١/٢، شرح التسهيل ٨٠/٤، التعليقة =

الذي دعاهم إلى ذلك هو أنَّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فلذلك حُمِلت عواملُ الجزم على عوامل الجرِّ.

ومِن النَّحويين من ذهب إلى أنَّ أدواتَ الشَّرط إنما جزمت ما بعدها لعلَّةِ التَّخفيف، وذلك أنَّها تقتضي جملتين: الشرط، والجزاء، فلمَّا طال الكلامُ أُعطيَت الجزمَ تخفيفًا له، واعتل بهذه العلة السِّيرافي، حيث قال: «وأمَّا حروفُ المجازاةِ والشَّرطِ فإنَّما جَزَمت ما بعدها لأنَّها محتاجةٌ إلى أجوبةٍ من أفعالٍ وجُملٍ، فاستطالوا الكلامَ فأعطوه الجزمَ تخفيفًا له، من أجلِ طوله»(١).

ووافق السِّيرافي في هذا الاعتلالِ بعضُ النَّحويين كابنِ الأنباري، وابنِ يعيش، وابنِ الخبَّاز، وابنِ إياز(٢).

أمَّا الحروفُ التي تجزم فعلًا واحدًا، فجمهورُ النحويين اعتلَّ لعملِها الجزمَ بحملِها على أدوات الشرط(٣)، وذلك لمشابهتِها إيَّاها في نقل معنى الفعل المضارع من زمن إلى زمن، وهذا ما اعتلَّ به الرماني، إلا أنَّه جعل هذه العلةَ لإعمالِها في الفعل، لا لعملِها الجزمَ خاصةً، وإنَّما علَّةُ الجزم عنده المناسبةُ والاختصاصُ.

وكان الأَولى بالرماني أنْ يجعلَ الاختصاصَ علَّةً لإعمالِ هذه الحروف، ويجعلَ الحملَ على أدوات الشَّرط علَّةً للجزم، كما فعل الجمهور، أو يكتفي بعلة المناسبة؛ لكونها تقومُ بنفسِها في الاعتلال للجزم، وذلك لأنَّ من الأصول المتقرَّرةِ عند النَّحويين أنَّ الحرفَ يعمل إذا اختصَّ ولم يكن كالجزء من الكلمة، ثم يُنظر بعد ذلك فيما يستحقُّه من العمل، فالاختصاصُ هو العلَّة المعتبرَة في عمل الحرف، أما إذا كان مشترِكًا بين الأسماء والأفعال، فإنَّه لا يعمل في أحدهما(٤).

---

=

على المقرب ص ٤٤١.

(١) شرح السيرافي ٣٨/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٣٣٦، شرح المفصل ٤٠/٧، توجيه اللمع ص ٣٧٠، قواعد المطارحة ص ٢٩٨.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ينظر: الأصول ٥٥/١، شرح السيرافي ٣٢/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٣/١، أسرار العربية =

وكذلك لأنَّ الاعتلالَ بالاختصاصِ يدخل فيه الحروفُ الناصبةُ للفعل: (أنْ) وأخواتها، قال السيرافي في الاعتلال لإعمال (إنْ)، وإهمال (ما) المصدرية: «ومِمَّا يُفرِّق بين (ما) و(أنْ) أنَّ (أنْ)لا يليها إلا الفعل، و(ما) يليها الاسم، والفعلُ في معناها مصدرًا، فالفعلُ في قولك: (يعجبُني ما تصنعُ) أي: يعجبُني صنيعُك، والاسمُ يعجبُني ما أنت صانعٌ، أي صنيعُك، وكلُّ حرفٍ يليه الاسمُ مرَّةً، والفعلُ مرَّةً، لم يعملْ في واحدٍ منهما»[1].

فالاختصاصُ ليس علَّةً للجزم، وإنما علَّةٌ لإعمالِ الحروفِ التي تعمل في الأفعال، سواءً كانت بالنَّصبِ أو الجزم.

وأضاف بعضُ النَّحويين عِللًا أخرى لعمل هذه الحروف الجزمَ، وجعل بعضُهم لكلِّ حرفٍ من هذه الحروف علَّةً تخصُّه، حيث اعتلُّوا لعمل (لَمْ) الجزمَ بعلَّتين، وهما: الثِّقَلُ، والتَّوسُّطُ بين الحُكمين، ويُحمَل عليها (لَمَّا)؛ لأنها مثلُها في المعنى وزيادة.

فأمَّا الثِّقَلُ فلأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، و(لَمْ) تنقله إلى زمنٍ غيرِ زمنِ لفظه، فيزداد ثِقَلًا، فناسَب أنْ يكونَ عملُها الجزمَ للتَّخفيف، وهذه العِلَّة مستفادةٌ من علَّةِ الجزمِ في أدوات الشرط.

وأمَّا التَّوسُّط فلأنَّ (لَمْ) تَقلِب المضارعَ إلى معنى الماضي، فالفعلُ باعتبارِ لفظِه يستحقُّ الحركةَ الإعرابية، وباعتبارِ معناهُ يستحقُّ البِناء، فجُعِل له حُكمٌ متوسِّطٌ وهو السُّكون الذي هو في المبنيِّ بناءٌ، وفي المعرَب إعرابٌ، ومِمَّن اعتلَّ بهاتين العلَّتين أبو البقاء العُكبرِي[2].

أمَّا لامُ الأمر فاعتلُّوا لعملِها الجزمَ بعلَّةِ مشابهةِ الفعل المضارع بفعل الأمر، وذلك لوقوعِه موقعَه، كي يكونا على لفظٍ واحدٍ، وإنْ كان أحدُهما جزمًا، والآخرُ وقفًا، واعتلَّ

=

ص ٣٣٣، اللباب ٤٧/٢، شرح المفصل ٤٠/٧.

(١) شرح السيرافي ٣٢/١.

(٢) ينظر: اللباب ٤٧/٢.

بهذه العلَّةِ السَّيرافيُّ وابنُ الأنباري وابنُ يعيش[١]، وأضاف العُكبري علَّةَ الثِّقَل التي اعتلَّ بها في (لَمْ)[٢].

واعتلَّ هؤلاءِ لعملِ (لا) الناهية الجزمَ بعلَّةِ الحملِ على لام الأمر؛ لأنَّ الأمرَ ضِدُّ النَّهي، وهُمْ يحملون الشَّيءَ على ضِدِّه كما يحملونه على نظيرِه[٣].

وإنْ كانت العِلَّةُ الجامعة في هذه الحروف هي حملها على (إنْ) الشَّرطية، وهي العِلَّةُ التي اعتلَّ بها الجمهور، كما تقدم.

وذهب ابنُ الفرخان[٤] إلى أنَّ العلةَ الجامعة في عملِ الجوازم في الفعلِ المضارع هي التَّغييرُ والتحريفُ الذي أحدثَتْه هذه الحروفُ في الفعل المضارع بعد دخولِها عليه، سواءً كان التَّغيير بِلزومِ الاقتران، وذلك في (إنْ) الشَّرطية، نحو: إنْ تأْتِني أُكرِمْك، أو باقتضابِ المعنى، وذلك في الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا، نحو: لا تفعل، ولم يفعل.

ويرى ابنُ الفرخان بأنَّ هذا التغيير خاصٌّ بالجزم، ولا تدخل فيه أدواتُ النصب، لأنَّ علَّة النصب عنده هي تنزُّلُ الفعلِ المضارع منزلةَ المصدر بعد (أنْ) وما حُمل عليها[٥].

ويظهر لي أنَّ اعتلاله بالتَّغيير لا يبعد عن اعتلال الرماني بالاختصاص؛ لأنَّ اختصاص هذه الحروف يتمثَّل في المعاني التي نقلَتْها إلى الأفعال، وهي التَّغيير الذي حدث بعد دخولها، إلا أنَّ ابنَ الفرخان يلزمُه ما لزمَ الرماني وهو أنَّ هذا التغيير ليس خاصًّا بالجوازم، وإنما تشترك فيه النَّواصبُ كذلك.

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجَّح عندي أنَّ الأَولى في الاعتلال لإعمال الجوازم في الأفعال هو القولُ بعلَّة الاختصاص، وهي العِلَّة التي اعتلَّ بها ابنُ السَّراجِ ووافقه الجمهور، وأمَّا الاعتلال للجزم فيتعدَّد بِحسب ما تقتضيه

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣٧/١، أسرار العربية ص ٣٣٣، شرح المفصل ٤١/٧.
(٢) ينظر: اللباب ٤٩/٢.
(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٧/١، أسرار العربية ص ٣٣٤، اللباب ٥٠/٢، شرح المفصل ٤١/٧.
(٤) ينظر: المستوفى ٩٩/١.
(٥) المرجع السابق.

أَحرُف الجزم من معاني، على النَّحو الذي تقدَّم.

❁❁❁

## المبحث السادس:

## علة اعتبار الشرط المقدر هو عامل الجزم في جواب الطلب

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: (ائتِني أُكرِمْكَ)، فهذا جوابُ الأمر، وعاملُ الجزم في (أُكرِمْك) محذوفٌ، بتقدير: فإنَّك إنْ تأتِني أُكرِمْك، والأمرُ خَلَفٌ منه، ولا يعمل الفعلُ في الفعلِ، ولكن قد يكونُ خلَفًا منه بدلالتِه عليه»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ عاملَ الجزم في جوابِ الطلبِ هو الشَّرطُ المقدَّر، فالتقدير في نحو: ائتِني أُكرِمْك، ائتني فإنَّك إنْ تأتِني أُكرِمْك، واعتلَّ لما ذهب إليه بامتناع عملِ الفعلِ في الفعل.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني إلى أنَّ عاملَ الجزم في جواب الطلبِ هو الشَّرطُ المقدَّرُ، وهو (إنْ) وفعلُ الشَّرط، والتقدير في نحو: ائتِني أُكرِمك، ائتني فإنَّك إنْ تأتِني أُكرِمْك، واعتلَّ الرماني لِما ذهب إليه بامتناع عملِ الفعلِ في الفعل.

وكذلك كلُّ ما كان جوابًا للنَّهي، والاستفهام، والتمني، والعرَض، نحو: لا تفعلْ يكُن خيرًا لك، وأين تكونُ أزُرْك، وليتَه عندنا يُحدِّثْنا، وألَا ماءَ أشْرَبْه، فإنَّه يُقدَّر فيه الشَّرط، كما قُدِّر في فعلِ الأمر(٢).

وممَّن ذهب إلى هذا المذهب ابنُ السَّراج والسِّيرافي والفارسي وابنُ جنِّي، والجُرجاني، والزَّمخشري، وابنُ الخبَّاز، وابنُ يعيش، وابنُ إياز(٣).

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ١٠٣٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: الأصول ١٦٢/٢، شرح السيرافي ٢٩٩/٣، التعليقة ٢٠٢/٢، توجيه اللمع ص ٣٧٦، ٣٧٩، المقتصد ص ١١٢٤، شرح المفصل ٤٨/٧، قواعد المطارحة ص ٢١٣.

قال ابن السَّراج: «والثالث: الذي يُحذف فيه حرفُ الجزاءِ مع ما عمِل فيه، وفيما بقي من الكلام دليلٌ عليه، وذلك إذا كان الفعل جوابًا للأمر والنهي، أو الاستفهام، أو التمنِّي، أو العرض، تقول: ائتني آتك، فالتأويل: ائتني فإنك إن تأتني آتك»[1].

وقال السِّيرافي: «جزمُ جوابِ الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، بإضمارِ شرطٍ في ذلك كلِّه، والدليل على ذلك قوله[2]: إنَّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضماناتٌ يضمنُها ويعِدُ بها الآمِر، والناهي، والمستفهم، والمتمني، والعارض، وليست بضماناتٍ مطلقةٍ، ولا عِداتٍ واجبةٍ على كلِّ حالٍ، وإنما هي معلَّقةٌ بمعنى: إنْ كان ووُجِد وجبَ الضَّمان والعِدَة، وإنْ لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنَّه إذا قال: ائتِني آتِك، لم يلزم الآمر أنْ يأتيَ المأمور إلا بعد أنْ يأتيَه المأمور»[3].

ونسب السيرافي هذا المذهب إلى سيبويه والخليل[4]، وذكر أن سيبويه قد تجوَّز في قوله: «فأمَّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتِني آتِك ... وإنَّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب (إنْ تأتِني) بـ: إنْ تأتِني، لأنَّهم جعلوه مُعلَّقًا بالأوَّل غير مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إنْ تأتِني) غيرُ مستغنيةٍ عن: آتِك»[5].

وعلَّق السِّيرافي على كلام سيبويه بقوله: «وهذا من سيبويه مسامحةٌ في اللَّفظ واتِّساع»[6]، ثم حمَلَ عليه قولَ الخليل: «هذه الأوائلُ كلُّها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنَّه إذا قال: ائتِني آتِك، فإنَّ معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيانٌ آتِك»[7].

وذهب كلٌّ من المبرِّد، والصَّيمري، وابنِ خروف، وابنِ مالك، والرَّضي[8] إلى أنَّ

---

(١) الأصول ١٦٢/٢.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) شرح السيرافي ٢٩٩/٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الكتاب ٩٣/٣-٩٤.

(٦) شرح السيرافي ٢٩٩/٣.

(٧) الكتاب ٩٤/٣.

(٨) ينظر: المقتضب ٨٠/٢، التبصرة والتذكرة ٤٠٧/١، تنقيح الألباب ص ١٧٧، شرح الكافية =

الجازمَ لجواب الطلب هو فعلُ الأمر، وليس الشَّرط مُقدَّرًا، والعلَّةُ عندهم في ذلك هي تضمُّنُه لمعنى (إنْ) الشَّرطية.

ويرى بعضُ القائلين بهذا القول كابن خروف وابن مالك أنَّ هذا هو مذهبُ الخليل وسيبويه[1]، حيث فُهِم من عبارة سيبويه السابقة إذ قال: «فأمَّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك»، وكذلك يُفهم من عبارة الخليلِ السَّابقة أنَّ مرادَه تضمُّنُ فعل الأمر لمعنى (إنْ) الشَّرطية، فجزَمَ الجوابَ بنفسه دون تقدير.

أمَّا الزَّمخشري والرَّضي فعزَيا هذا الرَّأي إلى الخليل فقط[2]، ولعلَّ الذي دعاهما إلى ذلك أنَّ عبارةَ الخليلِ صريحةٌ في النَّصِّ على التضمين، بخلاف عبارةِ سيبويه، مع أنَّها تحتمل الأمرين، وكذلك لأنَّ أبرزَ شُرَّاحِ كتابِه، كالسيرافي، والفارسي، ذهبوا إلى أنَّ مرادَه هو تقديرُ الشرطِ فيها.

وردَّ الرماني ما ذهب إليه المبرد ومَن وافقه، معتلًّا في ذلك بعلَّةِ أصلٍ، وهي أنَّ الأفعالَ لا تعمل إلا في الأسماء، ولا يعمل الفعلُ في الفعل، وهي العلَّةُ التي اعتلَّ بها المانعون مِن عمَلِ فعلِ الشَّرط في جواب الشَّرط[3].

أمَّا الذين ذهبوا إلى القول بعمل فعل الأمر في الجواب دونَ الحاجةِ إلى تقدير الشَّرط فاعتلُّوا بأنَّ الفعلَ إنَّما عمِل في الفعل بحقِّ التضمين، كما أنَّ اسم الشَّرط قد عمِل في الاسم، لما تضمَّن معنى (إنْ) مع أنَّ الأصل في الاسم ألَّا يعمل.

قال ابن مالك: «والصَّحيح أنَّه لا حاجةَ إلى تقدير لفظِ (إنْ)، بل تضمُّنُ لفظِ الطلبِ لمعناها مُغنٍ عن تقديرِ لفظِها، كما هو مُغنٍ في أسماءِ الشرط، نحو: من يأتِني أُكرِمْه»[4].

---

=

الشافية ص ١٥٥١، شرح الكافية ١١٧/٤.

(١) ينظر: تنقيح الألباب ص ١٧٧، شرح الكافية الشافية ص ١٥٥١.

(٢) ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٤٨/٧، شرح الكافية ١١٧/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٩٢/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٥٥١.

وقال الرَّضي: «ولعل ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنَّه إذا جاز أنْ يجزمَ الاسمُ المتضمِّن معنَى (إنْ) فعلين، فما المانع أنْ يجزمَ الفعلُ المتضمِّنُ معناها فعلًا واحدًا»[1].

وهذا ردٌّ على اعتراض الرماني ومَن وافقه على عملِ فعلِ الأمر في جواب الطلب، فكما ساغ التضمينُ في الاسم أنْ يعمل في الفعل، فكذلك يسوغُ في الفعل.

ويختلف الاعتراضُ هنا عن الاعتراضِ على عمل فعل الشَّرط وحدَه في جواب الشرط، في نحو قولهم: إنْ تأتِني أكرمْك، على مذهب من يقول بأنَّ أداةَ الشرط جزمت فعلَ الشرط، وفعلَ الشرط جزم الجواب، وهو منسوبٌ إلى الأخفش[2]، واختاره ابنُ مالك في شرح التسهيل[3]؛ لأنَّ فعلَ الشرط في هذا المثال غيرُ متضمِّنٍ لمعنى الحرف، فيبقى على أصلِه وهو عدمُ العمل، في حين أنَّ فعلَ الأمر في: ائتِني أكرمْك متضمِّنٌ لحرف الشرط، فالاعتراض على مذهب الأخفش اعتراضٌ في محله، مستنِدًا إلى أصلٍ من الأصول المتقرِّرة عند النحويين، أمَّا الاعتراض على عملِ فعلِ الأمر في جواب الطَّلب، فهو وإنْ كان يستند إلى ذلك الأصل إلا أنَّه طرأ عليه ما يوجب استثناءه من هذا الحكم وهو التَّضمين.

ورجَّح المرادي القولَ بإضمارِ الشَّرطِ المقدَّر على القول بالتَّضمين بعدَّةِ مرجِّحات، أبرزها[4]:

أنَّ الإضمارَ أسهلُ من التَّضمين؛ لأنَّ التَّضمينَ زيادةٌ بتغيير الوضع، والإضمارَ زيادةٌ بغير تغيير، فهو أسهل.

وأنَّ التَّضمينَ لا يكون إلَّا لفائدةٍ، ولا فائدةَ في تضمينِ الطلب معنى الشَّرط؛ لأنَّه يدلُّ عليه بالالتزام.

---

(١) شرح الكافية ٤/١١٨.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: ينظر: شرح الكافية ٤/٩٢، الارتشاف ص ١٨٧٧، التصريح ٢/٤٠٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/٨٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٢٥٧.

وكذلك فإنَّ الشَّرط لا بدَّ له من فعل، ولا يجوز أنْ يكونَ هو الطلب نفسه، ولا مضمَّنًا له معنى حرفِ الجرِّ، لِمَا في ذلك من التعسُّف.

وللمانعين لتقديرِ الشَّرطِ أنْ يعتلُّوا بضعف عامل الجزم، فلا يعمل مُضمرًا، كما لا يعمل حرفُ الجرِّ مُضمَرًا[1]، وقد نصَّ سيبويه على ذلك، حيث قال: «والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجرِّ نصيبٌ، فمن ثَمَّ لم يُضمِروا الجازمَ كما لم يُضمِروا الجارَّ»[2].

❁❁❁

(١) ينظر: المقتضب ١٣٢/٢.

(٢) الكتاب ٩/٣.

## المبحث السابع:

## علةُ امتناعِ الجزمِ في جوابِ النفي

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ جوابُ النَّفيِ بالجزم؛ لأنَّه يدلُّ على تعليقِ الفعلِ، والنَّفيُ قد وقعَ بانتفاءِ الفعلِ على القطعِ، ولكنْ يجوزُ جوابُ النَّفيِ بالفاءِ؛ لأنَّه على الصَّرفِ عن الإشراكِ في الفعلِ إلى الدَّلالةِ على أنَّه مُسبَّبُ الفعلِ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه يمتنع جزمُ جوابِ النفي، نحو: ما تأتينا تحدِّثُنا، واعتلَّ لهذا المنعِ بعلةِ التناقض، حيث إنَّ النفيَ يناقض معنى الشرط، فالشرطُ يقوم على تعليقِ وقوع الفعل، والنَّفيُ يقطعُ بعدمِ تحقيقِ وقوعِ الفعل.

وجوَّزَ الرماني دخولَ الفاءِ على الجواب ليدُلَّ على انتفاءِ المسبَّبِ لانتفاء السببِ، ويُنصَب الجوابُ بـ(أنْ) المضمرة.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن جوابِ النَّفيِ في نحو: ما تأتينا تحدِّثُنا، وذكر أنه يمتنع فيه الجزمُ، معتلًّا لذلك بتناقض النَّفيِ مع معنى الشرط، لأنَّ الشرطَ عند النحويين هو تعليقُ شيءٍ بشيءٍ، بحيث إذا وُجد الأوَّلُ وُجِد الثاني[2]، ومقتضى هذا التعريفِ أنَّ الجوابَ يتوقَّف على تحقُّقِ الشرط، فإذا انتفى الشرطُ فمحالٌ أنْ يتحقَّقَ الجوابُ، فلا يكون حديثٌ إلا بإتيانٍ، وإذا انتفى الإتيانُ انتفى الحديث.

ولكنْ يجوزُ دخولُ الفاءِ على الجواب، فيُنصَب بإضمار (أنْ)، ليدلَّ على أنَّ تحقَّقَ الفعلِ سببٌ لتحقُّقِ الجواب[3]، فالفرقُ بين ربطِ الجوابِ بالفاء مع نصبه، وبين جزمه: أنَّه بالفاء مع نصبِه يقتضي أن يكون وجودُ الفعلِ المنفيِّ سببًا لوجودِ الجواب، أمَّا

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ١٠٣٥.

(٢) ينظر: التعريفات ص ١٣١، كشاف اصطلاح الفنون ص ١٠١٣.

(٣) ينظر: المغني ١٥١/٦.

الجوابُ بالجزم فيعني أنَّ تركَ الفعلِ سببٌ للجواب، فإذا قيل: ما تأتينا فتحدِّثَنا، جُعِل وجودُ الإتيانِ سببًا للتحديث، ولو قيل: ما تأتينا تحدِّثْنا، لجُعِل تركُ الإتيانِ سببًا للتحديث، وهذا محالٌ(١).

وما ذهب إليه الرماني هو مذهبُ جمهورِ النحويين(٢)، وعلتُّهم في ذلك على النحو الذي ذكرَه الرماني، قال العكبري: «فإذا حذفْتَ الفاءَ جَزمْتَ في جميعِها إلَّا في النفي؛ لأنَّ النَّفيَ عدمٌ، والعدمُ لا يُجازَى به، أوْ لا يصحُّ التعليق به، ولا يكون سببًا لغيره، والفاءُ تدلُّ على أنَّ الأوَّلَ سببٌ للثاني»(٣).

واعتلَّ الرضي لمنع الجزمِ بأنَّ النفيَ خبرٌ، والخبرُ لا يتضمَّن معنى الشرطِ، فقال: «اعلم أنَّ كلَّ ما يُجابُ بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصحُّ أنْ يُجابَ بمضارعٍ مجزوم، إلَّا النَّفي؛ لأنَّ غيرَ النفي منها طلبٌ، والنَّفيُ خبرٌ محضٌ، والطلبُ أظهرُ في تضمُّنِ معنى الشرط»(٤).

واعتلَّ المرادي كذلك بالتناقض، حيث قال: «وأمَّا النفيُ فليس له جوابٌ مجزومٌ، فإنَّه يقتضي تحقيقَ عدمِ الوقوع، كما يقتضي الإيجابُ تحقُّقَ الوقوعِ، فلا يجوز بعده كالإيجاب»(٥).

ولم أقف على مخالفٍ في هذه المسألة عدا الصَّيمري، فإنَّه أجاز جزمَ جوابِ النفي، ومثَّل لذلك بقوله: ما أنت جوادًا فأقصِدْك، حيث أجازَ فيه الجزمُ لما تضمَّن معنى المجازاة، والتقديرُ فيه: ما أنت جوادًا، فإنَّك إنْ تكن جوادًا أقصِدْك(٦).

فالصَّيمري يرى بأنَّ معنى المجازاة يصحُّ في النفي، على التقدير الذي قدَّره، كما

---

(١) ينظر: توجيه اللمع ص ٣٨١.

(٢) ينظر: تنقيح الألباب ص ١٧٧، اللباب ٦٤/٢، توجيه اللمع ص ٣٨١، شرح الكافية الشافية ص ١٥٥١، شرح الكافية ١١٦/٤، توضيح المقاصد ١٢٥٦/٤.

(٣) اللباب ٦٤/٢.

(٤) شرح الكافية ١١٦/٤.

(٥) توضيح المقاصد ١٢٥٦/٤.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٠٧/١.

صحَّ في الأمر، والنَّهي، والاستفهام، والتَّمنِّي، والعرض[1].

إلا أنَّه يُعترَض عليه بأنَّ الأمرَ، والنَّهيَ، والاستفهامَ، والتَّمنيَ، والعرضَ طلبٌ، والطلبُ أظهرُ في تضمُّنِ معنى الشرط، بخلاف النَّفيِ فإنه خبرٌ، لأنَّه يقطع بتحقيقِ عدمِ الفعل، والخبرُ لا يتوافق مع معنى الشَّرط[2].

❁❁❁

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٤٠٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/١١٦.

## ۞ المبحث الثامن:

## علةُ إعرابِ المعتلِّ الآخرِ بالحذفِ في الجزمِ

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وإعرابُ الفعلِ المعتلِّ اللَّامِ سكونُ حرفِ العلَّةِ في الرفع، وحذفُه في الجزم، وإجراؤه على أصله في النصب، وذلك لأنَّ الضمَّ والكسرَ ثقيلٌ في نفسِه، وقد وقع على حرف العلَّةِ وهو مِن جنسِه، فصار مِن منزلة المضاعَف، والمضاعَفُ مستكْرَهٌ، فثقُل من الوجهين، ولزِمَ الحذفَ للتَّخفيفِ، فأمَّا النَّصبُ فجرى على أصلِه لخِفَّةِ الفتحِ، وحُذِف الحرفُ في الجزم لأنَّ الجازمَ لَمَّا لمْ يصادفْ حركةً وصادفَ حرفًا من جنسِ الحركة عمِلَ فيه فحذَفَه، وذلك نحو: يغزُو، ولم يغزُ، وكذلك سبيل: يرمي، فأمَّا: يخشَى، فتقول فيه: هو يخشَى، ولن تخشَى؛ لأنَّ الألفَ لا تتحرَّك، وتقول: لم تخشَ، فتحذِفُ الألفَ كمثلِ ما حذفْتَ أختَيها»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في تقدير الضمَّةِ في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخر هي التخفيفُ من الثِّقَل الحاصلِ من اجتماعِ الحركةِ بحرف العلة.

كما اعتلَّ بحذفِ حرفِ العلة في جزم المضارع بعلة المشابهة بالحركة، وذلك أنَّ الجازمَ لَمَّا لم يجد حركةً يحذفها، حذفَ حرفَ العلَّةِ السَّاكنِ، لأنه بمنزلتها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن إعراب الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، نحو: يغزُو، ويرمي، ويخشَى، وذهب إلى أنَّ هذه الأفعالَ الثلاثةَ تقدَّر فيها الضمَّةُ في حالِ الرفع، واعتلَّ بذلك بعلةِ الثِّقلِ في إظهار الضمةِ في الواوِ والياءِ، فوجب التخفيفُ من هذا الثِّقل، أمَّا الألفُ فيتعذَّر ظهورُ الحركةِ فيها.

وفي حالة النصبِ تظهر حركةُ الفتحِ على الواو والياء، نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٣٦.

لعدم الحاجة إلى تقدير الفتحة، وذلك لخفَّتِها، أمَّا في (يخشَى) فالحركةُ تتعذَّر فيها كما في الرفع.

وعبَّر الرمانيُّ عن تقدير الضمةِ في هذه الأفعال بتسكين حرفِ العلَّةِ، وليس مرادُه أنَّ السكونَ علامةٌ للرفعِ في الأفعال المعتلَّةِ الآخر، وإلا لكان الاسمُ المنقوصُ ك(القاضِي) في حالتَي الرفعِ، والجرِّ، معربًا بالسكون، وكذلك الاسمُ المقصورُ ك(الرَّحَى)، و(العصَا)، في الرفع، والنصب، والجر، وهذا لا يقولُه ذو لُبٍّ كما قال السيرافي[1].

وفي حالة الجزم ذهب الرماني إلى أنَّ علامةَ الإعراب في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ هي حذفُ حرفِ العلة، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، واعتلَّ الرماني لهذا الحذف بأنَّ الجازمَ لَمَّا لم يصادف حركةً يحذفها في هذه الأفعال حذفَ الألفَ والواوَ والياءَ؛ لكون هذه الحروف تُشبه الحركات، لأنَّها من جنسها، سواءً كانت هذه الحروف مركَّبةً من الحركات على قول بعض النحويين، أو الحركاتُ مأخوذةٌ منها على قولِ آخرين[2].

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهب الجمهور[3]، وعلَّتُهم في ذلك على النحو الذي ذكره الرماني وهي علة المشابهة، إلا أنَّ هذه العلةَ أتت صريحة عند بعضهم، في حين لم تكن صريحة عند آخرين، فمن النحويين الذين صرَّحوا بهذه العلة مِمَّن سبق الرماني: ابنُ السَّراجِ، وأبو سعيدٍ السيرافي[4]، قال السيرافي: «إنْ سأل سائلٌ فقال: إذا قلت لم يرْمِ، ما علامة الجزم فيه؟ قيل له: حذفُ الياء.

فإنْ قال: كيف جاز أنْ يكونَ حذفُ حرفٍ من نفسِ الكلمةِ علامةَ إعرابٍ؟.

قيل له: إنما جاز لأنَّ هذه الحروفَ مُشْبِهةٌ للحركة، وذلك أنَّ الحركةَ منه مأخوذةٌ، وهو على قول بعضهم: هو حركةٌ مشْبَعةٌ، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لا يدخله

(١) ينظر: شرح السيرافي ١/١٧٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/١٧٢، النكت ١/١٧٩، أسرار العربية ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/١٦٦، الأصول ٢/١٦٤، الإيضاح في علل النحو ص ١٠٣، شرح السيرافي ١/١٧٢، النكت ١/١٧٩، أسرار العربية ص ٣٢٢، توجيه اللمع ص ٣٥٣، شرح الكافية ٤/٢٥.

(٤) ينظر: الأصول ٢/١٦٤، شرح السيرافي ١/١٧٢.

حركةٌ، كما لا تدخل الحركةَ حركةٌ، فلمَّا أشبهَ الحركةَ، والجزمُ يحذفُ ما يصادف من الحركات، حذفَ هذه الياءَ، إذْ كانت بمنزلة الحركة، فكان حذفُها جزمًا، كما يكون حذفُ الحركةِ جزمًا»[1].

أمَّا الذين لم يصرِّحوا بهذه العلة فهم كالمبرد والزَّجَّاجي[2]، وإن كان يُفهَم من عباراتهم وجودُ علاقةِ المشابهةِ بين هذه الحروف والحركات، قال المبرد: «ومِن ذلك ما كان آخرُه ألفًا، أوْ ياءً، أوْ واوًا من الأفعال، فإنَّ الجزمَ يُذهِب هذه الحروفَ؛ لأنَّ الجزمَ حذفُ الأواخرِ، فإذا صادفتَ الحرفَ متحرِّكًا حذفتَ الحركة، وإنْ صادفتَه ساكنًا كان الحرفُ هو المحذوف، وبقي ما قبله على حركته، وذلك قولُك: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ»[3].

ونسب بعضُ المتأخرين كأبي حيان، وناظرِ الجيش، وخالدِ الأزهري، والصَّبَّان[4]، إلى سيبويه أنَّه اعتلَّ لحذف هذه الحروف بعلة الفرق، وأنَّ هذه الحروفَ حُذِفت عند الجازم لا بالجازم، أي أنَّها لم تُحذف للجزم، وإنما علامةُ الجزم هي حذفُ الضمةِ المقدَّرةِ، ونسب ناظرُ الجيشِ هذا القولَ إلى المحقِّقين[5].

واعتلَّ أبو حيان لكون هذه الحروف تُحذف عند الجازم لا بالجازم بثلاث عِللٍ:

الأولى: أنَّ هذه الحروفَ ليست علامةً للرفع، وإنما علامةُ الرفعِ هي الضمةُ المقدَّرةُ، والجازمُ لا يحذف إلَّا علامةَ الرفعِ.

والثانية: أنَّ الإعرابَ زائدٌ عن بنية الكلمة، وهذه الحروفُ في نحو: يغزو، ويرمي، ويخشى، من بنية للكلمة، والجازمُ لا يحذف الحرفَ الأصليَّ، ولا الملحق بالأصلي.

والثالثة: أنَّ حذفَ هذه الحروفِ إنما هو لأَمْنِ الالتباسِ، وذلك لأنَّ القياسَ يقتضي

---

(١) شرح السيرافي ١/١٧٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٦٦، الإيضاح في علل النحو ص ١٠٣.

(٣) المقتضب ٣/١٦٦.

(٤) ينظر: التذييل ١/٢٠٢-٢٠٣، تمهيد القواعد ص ٢٩١، التصريح ١/٨٦-٨٧، حاشية الصبان ١/١٧٦.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٩١.

حذفَ الضمةِ المقدَّرةِ في الحروف، ولكن لو اكتُفِي بذلك لبقي المجزومُ على صورةِ المرفوع، فحُذفت هذه الحروفُ لِئلَّا يلتبس المجزومُ بالمرفوع.

قال أبو حيان: «وإنما حذفَ الجازمَ هذه الحروفَ لأنَّها عاقبَت الضمةَ، فأُجرِيت في الحذف مجرى ما عاقبته، فكما أنَّ الضمةَ تُحذف في نحو: لم يخرجْ، فكذلك تُحذف هذه الحروفُ بالجازم، هكذا قرَّر الشيوخُ.

ونقول: الذي يقتضيه النظرُ أنَّ هذه الحروفَ انحذفت عند الجازم لا بالجازم، يدلُّ على أنها لم تُحذف للجزم شيئان:

أحدهما: أنَّ الجازمَ لا يحذف إلا ما كان علامةً للرفع، وهذه الحروفُ ليست علامةً للرفع، وإنما علامةُ الرفعِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ فيها.

والآخر: أنَّ الإعرابَ زائدٌ على ماهيةِ الكلمة، والواو والياء في نحو: يغزو، ويرمي، من الحروف الأصلية، إذ هما مِن الغزو، والرمي، والألفُ في: يغشى منقلبةٌ من أصلٍ، لأنَّه من الغشيان، وقد يكون الحرفُ مُلحقًا بأصلٍ، نحو: يسْلَنْقِي، ويغْرَنْدِي، ماضيهما: اسْلَنْقَى، واغْرَنْدَى، وهما ملحقان باحْرَنْجَم، وحرفُ الجزم لا يحذف الحرفَ الأصليَّ، ولا الملحقَ بالأصليِّ، فكان القياسُ يقتضي أنْ يحذفَ الجازمُ الضمَّةَ المقدَّرةَ في الحروف، لكن يبقى المجزومُ بصورة المرفوعِ لو اقتُصِر على ذلك، فحذفَ الجازمُ الضمةَ المقدَّرةَ، وحُذِفت هذه الحروفُ لِئلَّا يلتبس المجزومُ بالمرفوع، لكون الصورةِ واحدةً، فلذلك قلنا إنَّ هذه الحروفَ تُحذفُ عند الجازم لا بالجازم، وفي كتاب سيبويه إيماءٌ إلى هذا المعنى»[1].

ولعلَّ هؤلاءِ المتأخرين فهموا ذلك عن سيبويه من عبارته التي يقول فيها: «واعلم أنَّ الآخرَ إذا كان يُسَكَّنُ في الرفعِ حُذِفَ في الجزم، لِئلَّا يكون الجزمُ بمنزلةِ الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونونَ الاثنينِ والجميعِ، وذلك قولُك: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكنُ الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشى»[2].

وجعل هؤلاءِ الخلافَ في هذه المسألة مبنيًّا على: هل تقدَّرُ الضمةُ على هذه

(١) التذييل ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/٢٣.

الحروفِ حالَ الرفعِ، والفتحةُ على الألفِ حالَ النصبِ، أمْ لا؟.

فذكروا أنَّ سيبويه يقول بالتقدير فيها، أمَّا ابنُ السَّراج فلا يرى بتقدير الحركات على هذه الحروف، وعلَّلَ لذلك بأنَّ الإعرابَ في الفعل فرعٌ، فلا حاجةَ لتقديره فيه، بخلافِ الاسم[1]، مع أنَّ ابنَ السَّراجِ أشار إلى تقدير الإعراب حيث قال: «وإنما امتُنِع من ضمِّ الياءِ والواوِ لأنها تثقُل فيهما، فإنْ دخل الجزمُ اختلفا في الوقف والوصل، فقلت: لم يغزُ، ولم يرمِ، فحُذِفت الواوُ والياءُ، وكذلك في الوصل، تقول: لم يغزُ عمرًا، ولم يرمِ بكرًا، وإنما حُذِفت الواوُ والياءُ في الجزم إذا لم تصادف الجازمَ حركةٌ يحذفُها، فحُذِفت الواوُ والياءُ لأنَّ الحركةَ منهما، وليكونَ للجزمِ دليلٌ»[2].

وهذه النِّسبةُ التي ذكرها هؤلاء المتأخرون عن ابنِ السراج، لم أقف عليها عند المتقدِّمين، فجمهورُ النحويين لا يرى بالفرق بين رأيي سيبويهِ وابنِ السَّراج.

أمَّا اعتلالُ سيبويه وإنْ كان الأمرُ كما ذكر هؤلاء المتأخرون مِن أنَّ العلةَ عند سيبويه هي علةُ فرقٍ، ولكن لا يعني أنَّ حذفَ هذه الحروفِ ليس علامةً للإعراب، وأنَّ علامةَ الإعرابِ عنده هي حذفُ الضمةِ المقدَّرةِ، بدليل قوله: «فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونونَ الاثنين والجميع»، حيث دلَّ ذلك على أنَّ حذفَها علامةٌ للإعراب، كما حُذِفت الحركةُ في الجزم، وكذلك (نونُ) الأمثلةِ الخمسة، وهذا هو تفسيرُ السيرافي في شرحه على الكتاب، حيث قال: «وقوله: (حُذِف في الجزم، لئلَّا يكون الجزمُ بمنزلة الرفع)، يعني: حذف الحرف الساكن علامة للجزم؛ لأنهم لو اقتصروا على حذفِ الضمِّ المقدَّرِ، لاستوى لفظُ الجزم والرفع، وإنما أراد: يسكَّنُ في حال الرفع بالضمِّ المقدَّرِ، وقوله: (فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجمع)، يعني: حذفوا الياءَ في (يرمي) كما حذفوا الحركةَ في (يذهب)، ونونَ الاثنين والجمع في (يقومان) و(يقومون)»[3].

وهذا التفسيرُ هو الذي فهمَه الجمهورُ من كلام سيبويه، لا كما فهمَه أبو حيان

(١) ينظر: التذييل ١/٢٠٢-٢٠٣، تمهيد القواعد ص ٢٩١، التصريح ١/٨٦-٨٧، حاشية الصبان ١/١٧٦.

(٢) الأصول ٢/١٦٤.

(٣) شرح السيرافي ١/١٧٢.

وغيرُه من المتأخرين.

والاعتلالُ بعلة الفرق لا يقلُّ أهميةً عن الاعتلال بالمشابهة، فهي علةٌ مُعتبرةٌ، أُعتلَّ بها في كثيرٍ من الأحكام النحوية، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ومعمولَي (كان) و(إنَّ) وغيرها، وممَّن وافق سيبويه في هذا الاعتلال أبو القاسم الزجاجي[1]، بالإضافة إلى من تقدَّم ذكرُه من بعض المتأخرين.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجحَ في هذه المسألةِ هو أنَّ علامةَ الجزمِ في الأفعال المعتلة هو حذف حروف العلة، وذلك لعلتين هما: مشابهةُ هذه الحروف بحركاتها، وكذلك للتفريقِ بين صورة المجزوم والمرفوع، وهو مذهب الرماني والجمهور في هذه المسألة كما تقدَّم.

❁❁❁

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٣.

# الفصل الثالث

## العلل النحوية في التعدية واللزوم

**وفيه ستة مباحث:**

**المبحث الأول: علة تعدية الفعل ولزومه.**

**المبحث الثاني: علة جواز الاقتصار على المفعول الأول في الفعل المتعدي إلى ثلاثة.**

**المبحث الثالث: علة اللزوم في (ذهبتُ الشامَ) والتعدية في: (دخلتُ البيتَ).**

**المبحث الرابع: علة تعدية الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.**

**المبحث الخامس: علة قوة عمل المصدر معرَّفاً أو ماضياً، وامتناع عمل اسم الفاعل معرَّفاً أو ماضياً.**

**المبحث السادس: علة كون الفعل مع الأداة ناصباً للمستثنى.**

## ۞ المبحث الأول:

## علةُ تعديةِ الفعلِ ولزومِه

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والفعل المتعدِّي هو الذي يدلُّ على مفعولٍ من غيرِ وسيطةِ حرفٍ، كقولك: (مضروب)، و(مقتول)، و(مشتوم)، فهذا يدلُّ على مفعولٍ من غيرِ وسيطةِ حرفٍ، فهو متعدٍّ لهذه العلةِ، فأمَّا (ممرورٌ به) فلا يدلُّ الفعلُ على مفعولٍ إلا بوسيطةِ حرف، فليس (مررتُ) متعدِّيًا لهذه العلة»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لتعديةِ الفعلِ بصحَّةِ بناءِ اسمِ المفعولِ منه من غير وسيطة حرف جرٍّ، نحو: ضربَ فهو مضروبٌ، وقتلَ فهو مقتولٌ، وشتمَ فهو مشتومٌ.

في حين اعتلَّ للزوم الفعلِ (مرَّ) بعدم بناءِ اسمِ مفعولٍ منه إلا بواسطة حرف، نحو: (مرَّ) فهو ممرورٌ به.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن الفعل المتعدِّي، والمتعدِّي من الأفعال: هو كلُّ فعلٍ جاوزَ فاعله إلى مفعولٍ أو أكثر[(٢)]، وذكر الرماني أنَّ العلةَ في تعدية الفعلِ هي صحَّةُ بناءِ اسمِ المفعول منه، نحو: ضربَ فهو مضروبٌ، وقتلَ فهو مقتولٌ، وشتمَ فهو مشتومٌ، بخلاف الفعل(مرَّ) فإنَّه لا يصحُّ بناءُ اسمِ المفعولِ منه إلا بواسطةِ حرفٍ، فيُقال: (ممرورٌ به).

واعتلَّ الرماني بهذه العلةِ لكونها تدلُّ على المفعول مباشرةً، وما كان يدلُّ على المفعول مباشرةً فهو فعلٌ متعدٍّ، أمَّا الفعل الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة حرف، فهو فعلٌ لازمٌ.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٨٣.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٦٩، شرح المفصل ٦٢/٧، المقرب ١١٦/١، الارتشاف ص ٢٠٨٨.

واعتلال الرماني لتعدية الفعل بالدلالة على مفعوله مباشرةً هو اعتلالُ الجمهور(١)، إلا أنَّ الرماني اختلف عنهم في التعبير عن هذه الدلالة، حيث عبَّر عنها بصحةِ بناءِ اسمِ المفعولِ من الفعل المتعدي دون الحاجة إلى وساطة حرفٍ، وهي دلالةٌ من جهتَي اللفظ والمعنى، وممَّن وافق الرماني في الاعتلال لتعديةِ الفعلِ بصحةِ بناءِ اسمِ المفعولِ منه: ابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، والرضي، وأبو حيان، وابنُ هشام، والأشموني(٢).

واعتلَّ ابنُ السراجِ لتعديةِ الفعل بالملاقاة والتأثير، حيث قال: «ضرْبٌ فيها يلاقي شيئًا ويؤثِّرُ فيه، وضرْبٌ منه لا يلاقي شيئًا ولا يؤثِّرُ فيه، فسُمِّي الفعلُ الملاقِي متعدِّيًا، وما لا يُلاقِي غيرَ متعدٍّ»(٣).

فابنُ السراجِ عبَّر عن دلالةِ التَّعديةِ بالملاقاة والتأثير، أي وقوعُ الفعلِ على المفعولِ به مباشرةً، وعملَ النصبِ فيه.

ومِن النحويين كابنِ الحاجبِ مَن اعتلَّ لتعدية الفعلِ بالتعلُّق، حيث قال: «المتعدِّي وغيرُ المتعدِّي، فالمتعدِّي ما يتوقَّف فهمُه على متعلِّقٍ، كـ(ضَرَبَ)، وغيرُ المتعدِّي بخلافه، كـ(قَعَدَ)»(٤).

واعترضَ على هذه العلة، أو هذا القيد كلّ من: الرضي، وابنِ عمرون(٥)؛ وذلك لأنَّه يدخلُ فيه غيرُ المتعدِّي، نحو: قَرُبَ، وبَعُدَ، وخَرَجَ، ودَخَلَ، إذ لا تُفهم معانيها إلا بمتعلِّقٍ.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٦٩، أسرار العربية ص ٨٦، شرح المفصل ٦٢/٧، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٩٧/٢، المقرب ١١٦/١، شرح التسهيل ١٤٨/٢، الارتشاف ص ٢٠٨٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٦٢/٧، المقرب ١١٦/١، شرح التسهيل ١٤٩/٢، شرح الكافية ١٣٦/٤، الارتشاف ص ٢٠٨٨، تمهيد القواعد ص ١٧٢٥، أوضح المسالك ١٧٧/٢، شرح الأشموني ١٢٦/٢.

(٣) الأصول ١٦٩/١.

(٤) الكافية بشرح الرضي ١٣٥/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١٣٥/٤، تمهيد القواعد ص ١٧٢٥.

ونقل ناظرُ الجيش اعتراضَ ابنِ عمرون إذ يقول: «ولا يتميَّزُ المتعدِّي من اللازم بالمعنى والتعلُّقِ، فإنَّ الفعلين قد يتَّحدانِ معنى، وأحدُهما متعدٍّ، والآخرُ لازمٌ، كصدَّقْتُه، وآمنتُ به، ونسيتُه، وذهلتُ عنه»[1].

وقد ردَّ ناظرُ الجيشِ اعتراضَ ابنِ عمرون قائلًا: «وما قاله مِن أنَّ المتعدِّي لا يتميَّزُ من اللازم بالمعنى والتعلُّقِ، خلافُ قولِ الأكثرين، وأمَّا ما ذكرَه مِن أنَّ الفعلَين قد يتَّحدانِ معنى، وأحدُهما متعدٍّ، والآخرُ لازمٌ، كصدَّقتُه وآمنتُ به، إلى آخرِ الأمثلةِ التي ذكرَها، فلك أنْ تمنعَ اتحادَ معنى الفعلَينِ في جميع ما أوردَه، وهو الظاهر، فيقال: معنى آمنتُ به أَخَصُّ من معنى صدقتُه، إذ قد يصدِّقُ الإنسانُ غيرَه، ولا يؤمِنُ به، وكذا إذا حقَّقَ الناظرُ نظرَه، أمكنَه أنْ يفرِّقَ بين معنى نسيتُه وذهلتُ عنه، وكذا بقية الأمثلة»[2].

وأضاف ابنُ مالك إلى ما ذكره الرماني قيدًا آخرَ للمتعدِّي، وهو: أنَّ يتصلَ بالفعل المتعدِّي كافُ الضميرِ، أوْ هاؤه غير المصدرية، أوْ ياؤُه باطِّرادٍ[3]، نحو: صدَّقتُه، وأحببتُه، فهو مُصدَّقٌ، ومحبوبٌ.

وبهذين القيدين يتميَّز الفعلُ المتعدِّي من اللازم، لأنَّ اللازمَ لا يصل إلى المفعول، ولا يُصاغُ منه المفعولُ إلَّا بواسطةِ حرفٍ، نحو: ذهلتُ عنه، فهو مذهولٌ عنه، ورغبتُ فيه، فهو مرغوبٌ فيه، وأعرضتُ عنه، فهو معرضٌ عنه، وهذانِ القيدانِ -في نظري- هما أجودُ ما ذُكِر في ضابطِ الفعل المتعدِّي لاطِّرادهما فيه، وهو الذي سار عليه أكثرُ المتأخرين[4].

ومِن الأفعالِ ما يتساوى فيه الاستعمالان -أي: التَّعدِّي واللزوم- على الأرجحِ من قول الجمهور، نحو: نصحتُك، ونصحتُ لك، وشكرتُك، وشكرتُ لك، فيُسمَّى متعدِّيًا

(١) تمهيد القواعد ص ١٧٢٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ٢٠٨٨، تمهيد القواعد ص ١٧٢٥، أوضح المسالك ١٧٧/٢، التصريح ٤٦٢/١، شرح الأشموني ١٢٦/٢.

بوجهين[1].

وحصر النحويون الأفعالَ اللازمة في جملةٍ من المعاني والأوزانِ، منها: أفعالُ السجايا، وطبائعُ النَّفْسِ، نحو: طالَ، وقصُرَ، وابْيَضَّ، واسْوَدَّ، وحسُنَ وقبُحَ، وبابُ (فَعُلَ) نحو: ظرُفَ، وعذُبَ، وتفعلَلَ، نحو: تدحْرَجَ، وانْفَعَلَ نحو: انْقَطَعَ وانْصَرَفَ، وافْعَلَّ نحو: احْمَرَّ، وافْعَلَلَّ، نحو: اقْشَعَرَّ، وافْعَنْلَلَ نحو: احْرَنْجَمَ، وافْعَالَّ نحو: احْمَارَّ[2].

قال ابنُ مالك: «فهذه الأوزانُ دلائلُ على عدمِ التَّعدي من غيرِ حاجةٍ إلى الكشفِ عن معانيها»[3].

وسمَّى الرماني الفعلَ المتعدِّي بحرف الجرِّ، نحو: مررتُ بزيدٍ، بغيرِ المتعدِّي، أي غير متعدٍّ بنفسه، وإنما تعدَّى إلى المفعول به بواسطة الحرف، واعترض ابنُ الخبازِ على تسمية المتعدِّي إلى المفعول به بحرفِ الجرِّ، بحجَّةِ أنَّ ليس كلُّ حروفِ الجرِّ تُعدِّي الفعلَ إلى المفعولِ به، حيث قال: «وتقسيمُه الفعلَ المتعدِّي إلى المفعولِ به إلى: متعدٍّ بنفسه، ومتعدٍّ بحرفِ الجرِّ غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ ما تعدَّى إليه الفعلُ بحرفِ الجرِّ، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، لا يُسمَّى مفعولًا به على حدِّ تسميةِ زيدٍ في قولك: ضربتُ زيدًا، ويكثر في عبارات النحويين تسميةُ المجرورِ مفعولًا به، وفيه نظر؛ لأنَّهم إنْ أرادوا أنَّه على حدِّ ما تعدَّى إليه الفعلُ بنفسِه فهذا خطأٌ، وإنْ أرادوا بالتسمية مراعاةَ معنى حرفِ الجرِّ، فذلك يختلف باختلاف حروفِه، فما تعدَّى إليه باللام يُسمَّى مفعولًا له، وما تعدَّى بـ(إلى) يُسمَّى مفعولًا إليه، وهم لا يقولون: مفعولٌ إليه، ولا مفعولٌ منه»[4].

وقد يُجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ هذه التسميةَ إنما هي من بابِ التَّغليبِ.

وتعديةُ الفعلِ اللازمِ لا تقتصرُ على حرف الجرِّ، بل هناك شيئانِ آخرانِ يُعدَّى بهما الفعلُ اللازم، وهما:

---

(١) ينظر: المقرب ١١٦/١، شرح التسهيل ١٤٩/٢، الارتشاف ص ٢٠٨٨، الهمع ٥/٣.

(٢) ينظر: الأصول ١٦٩/١، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٩٣/٢، شرح الكافية الشافية ص ٦٣١، توضيح المقاصد ص ٦٢١، التصريح ٤٦٤/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٦٣١.

(٤) توجيه اللمع ص ١٧٤.

التعديةُ بالهمزةِ، نحو: أخرجتُ زيدًا، وأقعدتُ عمرًا، فالفعل (خرَجَ)، وكذلك الفعل (قعَدَ) مِن الأفعال اللازمة، إلا أنَّه عُدِّيَ بهما إلى المفعولِ به بواسطةِ الهمزةِ.

وكذلك التعديةُ بالتضعيف، نحو: فرَّحْتُ زيدًا، وخرَّجْتُ المتاعَ، حيثُ عُدِّيَ كلٌّ مِن (فرِحَ) و(خرَجَ) بواسطة التضعيف.

وهذه هي وسائلُ التعديةِ عند الجمهور(١)، ونُسب إلى المبردِ أنه خالفَهم في التعديةِ بحرف الباء، حيث أنكرَ أنْ يُعدَّى الفعلُ بالباءِ فليست التعديةُ عنده إلا بالهمزةِ والتضعيفِ(٢)، ونقل المراديُّ عن السُّهيلي موافقتَه للمبردِ في هذا القول(٣).

وعلةُ المبردِ والسُّهيلي في ذلك هي أنَّ الباءَ تقتضي مصاحبةَ الفاعلِ للمفعول، بخلاف الهمزةِ، فإذا قلتَ: أقمتُ زيدًا، جعلتَه يقوم، ولا يلزمُك أنْ تقومَ معه، وإذا قلتَ: قمتُ بزيدٍ فالمعنى جعلتَه يقومُ، وقمتُ معه(٤).

واعترض على هذا القول كلٌّ مِن: ابنِ عصفورٍ، وابنِ أبي الربيعِ، والمرادي(٥)، قال ابنُ أبي الربيع معترضاً على المبرد: «وهذا الذي ذهب إليه لم يُساعَدْ عليه، فإنَّ لسانَ العربِ مخالفٌ له»(٦)، وممَّا يردُّ على المبرِّدِ والسُّهيلي قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾(٧)، أي أذهبَ سمعَهم وأبصارَهم(٨)، وكذلك ما حكاهُ ابنُ قتيبة:

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٦٩، أسرار العربية ص ٨٦، شرح المفصل ٦٥/٧، البسيط ٤١٦/١.

(٢) ينظر رأي المبرد في: شرح السيرافي ٢٤٣/١، البسيط ٤١٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١، الجنى ص ٣٨.

(٣) ينظر: الجنى ص ٣٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١، البسيط ٤١٧/١، الجنى ص ٣٨.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) البسيط ٤١٧/١.

(٧) سورة البقرة الآية ٢٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٣٠/١، الدر المصون ١٦٢/١.

تكلَّمَ فلانٌ فما سقَطَ بحرفٍ، أي فما أسقطَ حرفًا[1]، وبقول الشاعر أيضًا:

دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى تَحِلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ الرَّكَائِبِ[2]

أي: تُحِلُّنَا، والمعنى: تصيِّرُنا حلالًا محرِمين.

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجَّح لي الأمرانِ التاليان:

أحدُهما: أنَّ ما اعتلَّ به الرماني في تعديةِ الفعل وهو صوغُ اسمِ المفعولِ منه، نحو: ضرَبَ فهو مضروبٌ، هو أجودُ ما قيل فيه من اعتلالاتٍ، وكذلك ما أضافَه ابنُ مالكٍ، وهو اتصالُ كافِ الضمير، أوْ هاؤُه، أوْ ياؤُه بالفعل، نحو: لقيتُك، ورأيتُه، وسألَني، وذلك لاطِّرادِ هاتين العلتين في الأفعالِ المتعديةِ.

والأمرُ الآخرُ: ضعفُ ما نُسِب إلى المبرِّدِ والسُّهيلي من إنكارِ تعديةِ الفعلِ بالباء، وذلك لمخالفتِه ما نُقِل عن العرب.

❁❁❁

(١) ينظر: أدب الكاتب ص ٤٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، في ديوانه ص ٧٧.

وهو من شواهد: الكامل ٢٥٩/٢، الإيضاح العضدي ص ١٦٩، شرح السيرافي ٢٤٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٢/١، البسيط ص ٤١٨.

## ۞ المبحث الثاني:

## علةُ جوازِ الاقتصارِ على المفعولِ الأوَّلِ في الفعلِ المتعدِّي إلى ثلاثة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «واختلفوا في الاقتصارِ على أحدِ المفعولِين في الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ في هذه، فذهب سيبويهِ إلى أنَّه لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولِين[1]، وذهب ابنُ السراجِ إلى أنَّه يجوز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ خاصةً[2]؛ لأنه بمنزلةِ الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه، وهذا هو الصوابُ الذي لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الاقتصارَ وتركَ الاقتصارِ إنما يجب من طريقِ المعنى، فلمَّا كان معنى المفعولِ في (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، وجاز الاقتصارُ على الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، جاز على المفعولِ في (أعلَمْتُ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى واحدٍ، ولو لم يجُز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ في (أعلَمْتُ زيدًا) لم يجُز الاقتصارُ في (علِمَ زيدٌ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّه بمقدارِ أنَّه جعلَه غيرُه يعلَمُ في بابِ (أعلَمْتُ زيدًا)»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني صوابِ مذهبِ ابنِ السراجِ وهو جوازُ الاقتصارِ على المفعول الأول في الفعل المتعدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، نحو: أعلمتُ زيدًا.

واعتلَّ الرماني لتصويبِه رأيَ ابنِ السراجِ بعلةِ القياسِ على الفاعل، حيث يجوز الاقتصارُ عليه دون المفعولِ في نحو: علِمَ زيدٌ، وقياسُ الرماني المفعولَ الأوَّلَ على الفاعلِ لكون المعنى واحدًا، فالمفعولُ الأوَّلُ للفعلِ المتعدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ هو الفاعلُ في الأصلِ، إلَّا أنَّه صُيِّر مفعولًا به بعدَ تعديةِ الفعل.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن الاقتصارِ على المفعول الأوَّل في الفعل المتعدِّي

(١) ينظر: الكتاب ٣٩/١.

(٢) لم يصرح ابن السراج في كتابه الأصول بجواز الاقتصار، ولعله صرح بذلك في كتاب آخر.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٠٢-٢٠٣.

إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمتُ زيدًا، ورأى أنَّ الصوابَ في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابنُ السراج، وهو جوازُ حذفِ المفعولِ الثاني والثالث، والاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ، وليس ما ذهب إليه سيبويهِ من منعِ حذفِ أحدِ هذه المفعولات.

واعتلَّ الرماني لتصويبه رأيِ ابنِ السراج بالعلَّةِ السابقةِ وهي علةُ القياسِ على الفاعل، فكما يجوز الاقتصارُ على الفاعل في (علِمَ زيدٌ)، يجوز كذلك الإبقاءُ على المفعول الأوَّلِ في (أعلمتُ زيدًا)، لكون المفعولِ الأول هو الفاعل في الأصل.

ونسب الرماني هذا المذهبَ إلى ابنِ السراج، وكذلك فعلَ كثيرٌ من النحويين[1]، مع أنَّ ابنَ السراجِ لم يصرِّح في كتابه الأصول، وإنما تكلَّم عن الاقتصار على الفاعل في الفعل المتعدِّي، حيث قال: «واعلم أنَّ كلَّ فعلٍ متعدٍّ لك ألَّا تُعدِّيه، وسواء عليك أكان يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، لك أنْ تقولَ: ضربتُ، ولا تذكر المضروبَ، لتفيدَ السامعَ أنْ قد كان منك ضربٌ، وكذلك ظننتُ، يجوز أنْ تقولَ: ظننتُ وعلمتُ، إلى أنْ تُفيدَ غيرَك ذلك»[2].

إلا أنَّ الفارسي أورد في كتابه التعليقةِ عبارةً نسبها لابنِ السراج يصرُّح فيها بجواز الاقتصار على المفعول الأول، قال فيها: «قال أبو بكرٍ: يجوز الاقتصارُ عندي على المفعولِ الأوَّلِ في هذا الباب من حيث جاز الاقتصارُ على الفاعل في الباب الذي قبله، في قولك: رأى زيدٌ؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ في هذا البابِ هو الفاعلُ في الباب الذي قبلَه، فمِن حيث جاز الاقتصارُ على الفاعلِ قبلَ أنْ تنقلَ الفعلَ إلى (أفْعَلَ)، جاز الاقتصارُ على المفعول»[3].

فهذه العبارةُ التي نقلها الفارسيُّ نصٌّ صريحٌ في مذهب ابنِ السراج، وكذلك في بيان العلة، لكنها غيرُ موجودةٍ في كتابه الأصول، وقد تكون في كتابٍ آخرَ لابنِ السراج.

---

(١) ينظر: التعليقة ٧٢/١، شرح الكافية ١٤٥/٤، الارتشاف ص ٢١٣٥، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٦/١.

(٢) الأصول ١٨١/١.

(٣) التعليقة ٧٢/١.

ويكون الرماني بذلك موافقًا لابنِ السراج في الحكم والاعتلال، وقد اختار هذا المذهب أكثرُ النحويين، كابنِ كيسان والسيرافي وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والرضي، وابنِ أبي الربيع، وأبي حيان، وابنِ هشام وغيرهم(١)، وقد اعتلَّ هؤلاء بالعلة التي اعتلَّ بها ابنُ السراج والرماني.

وأضاف ابنُ مالك علةً أخرى وهي وجودُ الفائدة، حيث إنَّها لم تنعدم بالاقتصار عليه، كما تنعدم بالاقتصار على أحد مفعولَي (ظننت)، فإذا اقتصرت على المفعول الأوَّلِ في نحو: أعلمتُ زيدًا كبشَك سمينًا، وقلت: أعلمتُ زيدًا، لم يخْلُ الكلامُ من الفائدة بذكر المعلَم(٢).

وذهب هؤلاء كذلك إلى أنَّه كما يجوز الاقتصارُ على المفعول الأول دون الثاني والثالث، فإنَّه كذلك يجوز الاقتصارُ على المفعولين الثاني والثالث دونَ الأول، نحو: أعلمتُ كبشَك سمينًا، لعلة وجودِ الفائدةِ بذكر المعلَم به(٣).

ونسب كلٌّ من أبي حيان، والأزهري، والسيوطي، هذا المذهبَ إلى المبرد(٤)، مع أنَّ عبارتَه في المقتضب يُفهَم منها عكسُ ما نُسب إليه، حيث قال: «ولا يجوز الاقتصارُ على بعض مفعولاتِها دونَ بعضٍ؛ لأنَّ المعنى يبطلُ العبارة عنه؛ لأنَّ المفعولَين ابتداءٌ وخبرٌ، والمفعولُ الأوَّلُ كان فاعلًا، فألزمه ذلك الفعلَ غيرُه، وصار كقولك: دخل زيدٌ في الدَّارِ، وأدخلتُه إيَّاها أنا»(٥).

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٨٧/١، شرح المفصل ٦٨/٧، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الكافية ١٤٥/٤، البسيط ٤٥٠/١، الارتشاف ص ٢١٣٥، أوضح المسالك ٨٠/١، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢٨٧/١، شرح المفصل ٦٨/٧، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الكافية ١٤٥/٤، البسيط ٤٥٠/١، الارتشاف ص ٢١٣٥، أوضح المسالك ٨٠/١، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٦/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ٢١٣٥، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٧/١.

(٥) المقتضب ١٢٢/٣.

أمَّا سيبويه فظاهرُ كلامِه أنه لا يجيز الاقتصارَ على أحدِ المفاعيلِ الثلاثة، حيث قال: «ولا يجوز أنْ تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعل في الباب الأوَّلِ الذي قبله في المعنى»(١).

فيكون رأيُ سيبويهِ مخالفًا لِما عليه الجمهور، من جواز الاقتصارِ على المفعول الأول، ويُفهم من عبارة سيبويه السابقة أنَّ العلةَ في عدم حذفِ أحدِ هذه المفاعيل الثلاثة هي أنَّ المفعولَ كالفاعل، فلا يجوز حذفُه، وأنَّ المفعولَين الثاني والثالث كمفعولَي (ظنَّ) فلا يجوز حذفُ أحدِهما.

واختلف النحويون في المراد من عبارة سيبويه السابقة، فحملَها بعضُهم على ظاهرها، وهو عدمُ الجواز، وحملَهم هذا الفهمُ على متابعته في امتناعِ الاقتصارِ على المفعولِ الأول، ومِن هؤلاء النحويين: المبردُ، وابنُ بابشاذٍ، وابنُ طاهرٍ، وابنُ خروفٍ، والشَّلوبين، وابنُ عصفور(٢).

ويرى ابنُ مالك أنَّ مَن وافق سيبويه ليس له علةٌ إلا اتباعَ ظاهرِ كلامِ سيبويه، وأنَّ الأكثرين قد تأوَّلُوا عبارتَه السابقة(٣).

إلا أنَّ الذي يظهر لي أنَّ العلةَ عند هؤلاء هي العلةُ المفهومةُ من عبارة سيبويه السابقة، واعتلَّ ابنُ بابشاذٍ بعلةِ عدم الفائدة، وذلك لتعلُّقِها بالجملة الثانية، وهي المفعولَين الثاني والثالث، حيث قال: «ومِن الناسِ من لا يجيزُ الاقتصارَ عليه، ويوجب المفعولَين الباقيين معه، وهو المذهبُ الصحيح، وعليه قولهم: أعلمَ اللهُ النَّبيَّ الصلاةَ خمسًا، فـ(أعلَمَ) يقتضي معلِّمًا، ومعلَّمًا، وشيئًا أُعلِم، فالفائدةُ متعلقةٌ بالجملة الثانية، فلذلك كان الأجودُ الإتيانَ بالمفعولاتِ الثلاثة»(٤).

واعتلَّ ابنُ عصفورٍ لعدم جوازِ الاقتصارِ بعلة اللَّبس، وذلك في نحو: أعلمتُ زيدًا

(١) الكتاب ٣٩/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٢٢/٣، شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤/٢، التوطئة ص ٢٠٧، شرح الجمل ٢٩٤/١ الارتشاف ص ٢١٣٥، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٦/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤/٢.

عمرًا أخاك، حيث يؤدِّي الاقتصارُ على المفعول الأوَّلِ، نحو: أعلمتُ زيدًا، أو على المفعولَين: الثاني والثالث، نحو: أعلمتُ عمرًا أخاك، إلى التباس (أعلمتُ) المتعديةُ إلى ثلاثة، بـ(أعلمتُ) المتعديةِ إلى اثنين، المنقولةِ من (علِمْتُ) بمعنى: عرَفْتُ، ثم قاس في المنع باقي الأفعال التي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلٍ على (أعلمتُ) لأنَّها محمولةٌ عليها في العمل، ومتضمِّنةٌ معناها.

قال ابنُ عصفور: «ألا ترى أنَّك إذا قلت: أعلمتُ زيدًا أخاك، لم تدر: هل هي (أعلمتُ) المنقولةُ من (علِمتُ) بمعنى: (عرفت)، فلم تحذِف شيئًا، أو المنقولةُ من (علِمتُ) المتعديةِ إلى فعلين، فتكون قد حذفت مفعولًا واحدًا؟.

وإذا قلت: أعلمتُ زيدًا لم تدرِ أيضًا: هل هي المتعديةُ إلى ثلاثةٍ، فتكون قد حذفتَ مفعولَين، أو المتعديةُ إلى مفعولين، فتكون قد حذفت مفعولًا واحدًا؟ فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى اللَّبس لم يجُز.

ولم يجُز في أخوات (أعلَمتُ)، وإنْ كان ذلك لا يؤدِّي فيها إلى اللَّبس، حملًا على (أعلَمتُ) لأنَّها إنما تعدَّت إلى ثلاثةٍ بالحمل عليها وتضمُّنِها معناها»[1].

ومِن النحويين من حملَ عبارةَ سيبويه على ظاهرها كذلك، إلا أنَّه خالفه فيما ذهب إليه، كما فعل الرماني، ومِن هؤلاء أبو حيان، والأزهري، والسيوطي[2].

وتأوَّل كثيرٌ من النحويين عبارةَ سيبويهِ السابقة، ورأَوا أنَّ المرادَ بقوله: (لا يجوز) أي: لا يحسن، أو يقبح، فيكون حكمُ سيبويهِ على الاقتصار على المفعول الأوَّل هو القبحُ، وليس عدمَ الجوازِ.

وممَّن أوَّلَ عبارةَ سيبويهِ على هذا التأويل: أبو سعيد السيرافي، والأعلم الشنتمري، وابنِ يعيش[3]، وغيرهم، قال السيرافي: «وقولُ سيبويه: (ولا يجوزُ أنْ تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثلاثةِ)، فإنَّ معناه لا يحسُن، ألا ترى إلى قولِه: (لأنَّ المفعولَ ههنا

(١) شرح الجمل ٢٩٤/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٢١٣٥، التصريح ٣٨٨/١، الهمع ٥٠٧/١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢٨٧/١، النكت ٢٥٩/١، شرح المفصل ٦٨/٧.

كالفاعلِ في البابِ الأوَّلِ الذي قبلَه)، ويجوز الاقتصارُ على الفاعل في الباب الذي قبله.

وكثيرٌ من مفسِّري كتابِ سيبويه من المتقدِّمين والمتأخِّرين، ربما قالوا: لا يجوزُ الاقتصارُ على واحدٍ من الثلاثة، تلقُّنًا من لفظِ سيبويه، من غيرِ تفتيشٍ ولا تحصيل، والصَّحيحُ ما خبَّرتُك به»[1].

فالسيرافي ومَن وافقه يرون بأنَّ رأيَ سيبويه في هذه المسألةِ موافقٌ لرأيِ الجمهور، وهو جوازُ الاقتصارِ على المفعول الأول، إلا أنَّ في ذلك الاقتصارِ قبحٌ.

وفي تأويلِ السيرافي ومَن وافقه نظرٌ؛ وذلك لثلاثةِ أمورٍ:

الأمر الأول: أنَّ عبارةَ سيبويه: (لا يجوز) واضحةٌ في المنع وعدمِ الجواز، ولا تحتملُ التأويل.

والأمر الثاني: أنَّه لو كان مرادُ سيبويه أنه يجوز الاقتصارُ مع القبح، لأدَّى ذلك إلى تجويزِه الاقتصارَ على أحدِ المفعولين الثاني والثالث، لإشراكِه معه في الحكم، والاقتصارُ على أحدِ المفعولَين الثاني والثالث غيرُ جائزٍ باتفاق[2].

والأمر الثالث: أنَّ المرادَ من قول سيبويه: (لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعل في البابِ الأوَّلِ الذي قبله في المعنى): هو امتناعُ حذفِ المفعول الأول، لأنَّه الفاعلُ في الباب الذي قبله، والفاعلُ لا يجوز حذفُه، وهو تعليلٌ لامتناع حذفه، وليس للاقتصار عليه.

ولعلَّ الذي دعا السيرافي ومَن وافقه إلى هذا التأويل هو النَّأيُ بسيبويهِ عن مخالفةِ الجمهورِ في هذه المسألة، وكان الأَولى بهم حملَ اللَّفظِ على ظاهرِه، خصوصًا وأنَّ عبارةَ المنعِ صريحةٌ وواضحةٌ، لا تحتمل التأويل.

---

(١) شرح السيرافي ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: الأصول ١٨١/١، التعليقة ١٧١/١، شرح المفصل ٦٤/٧، شرح الجمل ٢٩٣/١، الارتشاف ص ٢٠٩٨، أوضح المسالك ٧٠/٢.

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه الرماني والجمهورُ ونُسِب إلى ابنِ السراج، وهو جوازُ الاقتصار على المفعول الأوَّلِ في الفعل المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك للعلة التي اعتلُّوا بها وهي القياسُ على الفاعل في باب (ظننتُ)، وكذلك للعلَّةِ التي ذكرها ابنُ مالك وهي عدمُ امتناعِ الفائدةِ في الاقتصارِ عليه[1].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٠.

## ۞ المبحث الثالث:

### علةُ اللزومِ في: ( ذهبتُ الشَّامَ )، والتعدية في: ( دخلتُ البيتَ )

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقولُ العربِ: (ذهبتُ الشَّامَ) يجوز على طريق الحذف، بمعنى: ذهبتُ إلى الشَّامِ، فليس بمتعدٍّ، ولا عمِلَ فيه الفعلُ على جهةِ الظَّرفِ، ولكن على جهةِ حذفِ حرفِ الجرِّ.

فأمَّا (دخلتُ البيتَ) ففيه خلافٌ: فسيبويهِ يذهبُ إلى أنَّه حُذِف منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيتِ[1]، وإلى هذا كان يذهب ابنُ السراجِ، ويستدلُّ على ذلك بالنَّظير والنَّقيض، فنقيضُه: خرجتُ من البيتِ، ونظيرُه: غُرْتُ في الغَورِ[2].

وأمَّا أبو عُمر الجرمي فيقول: (دخلتُ البيتَ) متعدٍّ، كـ(بنيتُ البيتَ)، لاطِّرادِه في كلِّ مدخولٍ[3]، نحو: دخلتُ مكةَ، ودخلتُ المدينةَ، ولا يطَّردُ (ذهبتُ) إلا في (مذهوبٍ إليه)، لا يجوز: ذهبتُ مكةَ، حتى تقولَ: ذهبتُ إلى مكةَ.

والذي عندي أنَّ أصلَ هذا البابِ أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ من جهةِ أنَّه لا يخلو منه، فهذا أصلُ الباب، فأمَّا الاستعمالُ فيجري على أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ بغير وسيطةِ حرفٍ، فهو لا يخلو في الأصل مِن أنْ يكونَ متعدِّيًا، إلا أنَّه أُجرِي في الاستعمال مجرَى ما لا يتعدَّى لعلةٍ من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدَّى أصلًا فهو لا بُدَّ فيه من الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ، فأمَّا (أمرتُك بكذا) فلا بُدَّ فيه من مأمورٍ، ومأمورٍ به، فأصلُه المتعدِّي إلى اثنين إلا أنَّه أُخرِج في الاستعمال مخرجَ ما لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ؛ للحاجةِ إلى المأمور والمأمورِ به، فاستمرَّ الاستعمالُ على هذا، فـ(دخلتُ البيتَ) في الأصل متعدٍّ، على ما قال أبو عمر، إلا أنَّه في حكمِ الاستعمالِ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٥.

(٢) ينظر: الأصول ١/١٧١.

(٣) ينظر رأي الجرمي واعتلاله في: شرح السيرافي ١/٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الكافية ١/٤٩٢، الارتشاف ص ١٤٣٥.

قد جرى مجرَى غيرِ المتعدِّي، بدليلِ النَّقيضِ والنَّظيرِ على ما بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الفعلَ (ذهب) لازمٌ غيرُ متعدٍ، وأنَّ قولَهم: ذهبتُ الشَّامَ، حُذِف منه حرفُ الجرِّ، واعتلَّ لذلك بعلتين:

العلة الأولى: أنَّه لا يُصاغ منه اسمُ المفعولِ مباشرةً إلا بواسطةِ الحرفِ، فيُقال: مذهوبٌ إليه.

والعلة الثانية: عدمُ الاطِّرادِ في دلالته على المفعول مباشرةً، وإنما يتعدَّى إلى المفعول بواسطةٍ، نحو: ذهبتُ إلى مكةَ.

ويرى الرماني أيضًا بأنَّ رأيَ سيبويهِ وابنِ السَّراجِ في لزومِ الفعلِ (دَخَلَ)، وحذفِ حرفِ الجرِّ في نحو: دخلتُ البيتَ، صحيحٌ باعتبارِ الاستعمال.

ويرى كذلك بأنَّ رأيَ الجرمي في تعدِّي هذا الفعلِ، وأنَّ ما بعدَه مفعولٌ به، صحيحٌ باعتبار الأصل.

واعتلَّ الرماني لصحةِ مذهبِ الجرمي بأنَّ الفعلَ (دَخَلَ) لا بُدَّ له من مفعولٍ، فإذا كان كذلك فهو أصلٌ في التعدي.

كما اعتلَّ الرماني لصحة مذهبِ سيبويهِ وابن السراجِ بالحملِ على النظيرِ والنقيضِ، فنظيرُ الفعلِ (دَخَلَ): (غَارَ)، نحو: غُرْتُ في الغَورِ، ونقيضُه: (خَرَجَ)، نحو: خرجتُ من البيتِ، وكلاهما لازمٌ، فدلَّ على أنَّ (دَخَلَ) فعلٌ لازمٌ.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن الفعلين: (ذَهَبَ) و(دَخَلَ)، في نحو: (ذهبتُ الشامَ)، و(دخلتُ البيتَ)، ورأى أنَّ هذين الفعلين يختلف كلٌّ منها عن الآخر، من حيث التعدي واللزوم، فأمَّا الفعلُ (ذَهَبَ) فهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ، واعتلَّ لذلك بعلتين:

العلة الأولى: أنَّه لا يُصاغ منه اسمُ المفعولِ إلا بواسطة الحرفِ، فيُقال: مذهوبٌ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٨٥-١٨٦.

إليه.

والعلة الثانية: عدمُ الاطَّرادِ في دلالته على المفعول مباشرةً، وإنما يتعدَّى إلى المفعول بواسطةٍ، نحو: ذهبتُ إلى مكة.

ورأي الرماني في لزوم الفعلِ (ذَهَبَ) وتقديرِ حرف الجرِّ في قولهم: (ذهبتُ الشَّامَ)، هو رأيُ الجمهور[1]، إلا أنَّ الرماني لم يُعلِّل لحذف حرفِ الجرِّ كما علَّل ابنُ السراج، حيث اعتلَّ لذلك بعلتي الاتِّساعِ والاستخفافِ[2]، وهو أَولى لتأكيد صحةِ الحكم.

ولم يصرِّح سيبويهِ بتقدير حرفِ الجرِّ في: (ذهبتُ الشامَ)، غيرَ أنَّه قال: «ومثلُ ذهبتُ الشَّامَ دخلتُ البيتَ»[3]، ثم قال عن الأخير: «...ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولَهم: (دخلتُ البيتَ)، وإنما معناه: دخلتُ في البيت، والعامل فيه هنا الفعل وليس المنتصبُ هنا بمنزلة الظرف»[4].

واختُلِف في النقل عنه، فبعضُ النحويين كالرضي، وأبي حيان، والسيوطي[5] نقلوا عنه أنَّ (الشامَ) نُصب على الظرفية، تشبيهًا له بغير المختصِّ، وبعضُهم كابن مالكٍ، وابنِ أبي الربيع، وابن هشام[6] نقلوا عنه أنَّه منصوبٌ بإسقاط حرفِ الجرِّ.

وخالف الفراءُ مذهبَ الجمهورِ، فذهب إلى أنَّ (ذهب) و(انطلق)، و(خرج)، تصلُ بنفسِها إلى أسماء الأماكنِ والبلدان، وذكر ذلك عن العرب، فيقولون: ذهبتُ الشَّامَ، وذهبتُ السُّوقَ، وانطلقتُ الشَّامَ، وانطلقتُ السُّوقَ، وخرجتُ الشَّامَ، ثم قال:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥/١، الأصول ١٧١/١، شرح السيرافي ٢٧٢/١، أمالي ابن الشجري ١٣٧/٢، شرح التسهيل ٢٢٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١١/١، شرح الكافية ٤٩٢/١، الارتشاف ص ١٤٣٦.

(٢) ينظر: الأصول ١٧١/١.

(٣) الكتاب ٣٥/١.

(٤) المرجع السابق ١٥٩/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤٩٢/١، الارتشاف ص ١٤٣٦، الهمع ١١٢/٢.

(٦) ينظر: البسيط ٤٦١/١، شرح التسهيل ٢٢٨/٢، أوضح المسالك ٢٣٦/٢.

«سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجتُ، وذهبتُ، وانطلقتُ»[1]، ثم علَّل لذلك بقوله: «واستجازوا في هذه الأحرفِ الثلاثةِ إلقاءَ (إلى) لكثرةِ استعمالِهم إيَّاها»[2].

فالعلةُ عند العرب في تعديةِ هذه الأفعالِ دون الحرف كما قال الفراءُ هي كثرةُ الاستعمالِ، فحُذِف الحرفُ اتِّساعًا وتخفيفًا، وهي العلةُ التي اعتلَّ بها ابنُ السراج.

قال ابنُ عصفور: «وأهلُ البصرة لا يحفظون ذلك»[3]، وقال أبو حيان: «وهذا شيءٌ لا يحفظه سيبويهِ ولا البصريون»[4]، إلا أنَّ ابن عصفور لم يعُدَّ ما ذكره الفراءُ حجَّةً؛ لاحتمال أنه قد سمعه في الشِّعر، ثم قاس عليه، حيث قال: «لكنَّه عندي يحتمل أنْ يكونَ قد سمع ذلك في المنظوم، فقاس عليه النَّثرَ، لأنَّ الكوفيين كثيرًا ما يفعلون هذا، أعني أنهم يجيزون في الكلام ما لا يُحفظ إلا في الشِّعر، فإذا تبيَّن أنَّ هذا مذهبُه، لم يُصرِّح هل سمع ذلك في الكلامِ أو في الشِّعرِ، لم يكن ذلك حجَّةً»[5].

أمَّا الفعلُ (دَخَلَ) في قولهم: (دخلتُ البيتَ) فمذهب سيبويهِ وابنِ السراج وهو مذهبُ الجمهورِ كذلك[6] أنَّه فعلٌ لازمٌ حُذِف منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيت، كما هو الحال في (ذهبتُ الشامَ).

واعتلَّ ابنُ السراج للزومه بعلة الحمل على النَّظيرِ والنَّقيضِ، فنظيرُه: (غُرْتُ في الغَورِ، ونقيضُه: خرجتُ من البيتِ) وكلاهما لازمٌ، فكما أنَّ النظيرَ والنقيضَ غيرُ متعدِّيَين، فكذلك (دخلتُ البيتَ).

قال ابنُ السراج: «وقد اختلف النحويون في (دخلتُ البيت) هل هو متعدٍّ أو غيرُ

---

(١) معاني القرآن ٢٤٣/٣.

(٢) المرجع السابق

(٣) شرح شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١،

(٤) الارتشاف ص ١٤٣٦.

(٥) شرح شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٥/١، الأصول ١٧١/١، شرح السيرافي ٢٧٢/١، أمالي ابن الشجري ١٣٧/٢، أسرار العربية ص ١٨١، شرح التسهيل ٢٢٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١١/١، شرح الكافية ٤٩٢/١، الارتشاف ص ١٤٣٦.

متعدٍّ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمالِ العربِ له بغير حرفِ الجرِّ في كثيرٍ من المواضع، وهو عندي غيرُ متعدٍّ، كما قدَّمناه، وإنك لَمَّا قلت: (دخلتُ) إنما عنيتَ بذلك انتقالَك من بسيطِ الأرضِ ومنكشِفها إلى ما كان منها غيرَ بسيطٍ منكشفٍ، فالانتقالُ ضربٌ واحدٌ، وإنْ اختلفت المواضع، و(دخلتُ) مثلُ (غُرْتُ) إذا أتيتَ الغَور، فإنْ وجب أنْ يكونَ (دخلتُ) متعدِّيًا، وجب أنْ يتعدَّى (غُرْتُ).

ودليلٌ آخر: أنَّك لا ترى فعلًا من الأفعال متعدِّيًا إلا كان مضادُّه متعدِّيًا، وإن كان غيرَ متعدٍّ كان مضادُّه غيرَ متعدٍّ، فمن ذلك: تحرَّكَ، وسكَنَ، فـ (تحرَّكَ) غيرُ متعدٍّ، و(سكَنَ) غيرُ متعدٍّ، و(ابْيَضَّ) و(اسْوَدَّ) كلاهما غيرُ متعدٍّ، و(خَرَجَ) ضدُّ (دَخَلَ)، و(خَرَجَ) غيرُ متعدٍّ، فواجب أنْ يكونَ (دَخَلَ) غيرَ متعدٍّ، وهذا مذهبُ سيبويه»[(١)].

ووافق ابنَ السراج في هذا الاعتلال بعلة الحمل على النظير والنقيض جمهورُ النحويين[(٢)]، وأضاف أبو علي الفارسي إلى اعتلالِ ابنِ السراج علتين أخريين[(٣)]:

إحداهما: الاعتلالُ بالمصدر، حيث إنَّ مصدرَه (فعولٌ) وهو في الغالب مصدرٌ للأفعال اللازمة، نحو: صعد صعودًا، ونزل نزولًا، وشحب شحوبًا، ولا يجيء في المتعدِّي إلا قليلًا، نحو: اللزوم، والنهوك، والحملُ على الأكثر أولى.

والأخرى: الاعتلالُ بالنقل، حيث يُنقَل إمَّا بالهمزة نحو: أَدخلتُه، وإمَّا بالباء، نحو: دخلتُ به.

وممَّن وافق الفارسي في الاعتلال بالمصدر: ابنُ بابشاذ، وابنُ الشجري، وأبو البركاتِ ابنُ الأنباري، وابن عصفور، والرضي، وابنُ أبي الربيع[(٤)].

---

(١) الأصول ١/١٧٠-١٧١.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٧١، شرح السيرافي ١/٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨، شرح الكافية ١/٤٩٢، البسيط ١/٤٦١.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٧١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨، أسرار العربية ص ١٨١، ١٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨، شرح الكافية ١/٤٩٢، البسيط ١/٤٦١.

ويرى الجمهورُ أنَّ (البيتَ) في قولهم: (دخلتُ البيتَ)، منصوبٌ على حذفِ حرفِ الجرِّ، والعلةُ في حذفه الاتساعُ والخفَّةُ، والتقدير فيه: دخلتُ في البيتِ، أو دخلتَ إلى البيتِ[1]، واختُلِف في النقل عن سيبويه في نصبه إمَّا على الظرفية، وإمَّا على حذف الجارِّ، على النحو الذي تقدَّم في: (ذهبتُ الشَّامَ).

أمَّا الجرمي فذهب إلى أنَّ الفعل (دخل) في نحو: (دخلتُ البيتَ) متعدٍّ، وأنَّ (البيتَ) مفعولٌ به، واعتلَّ لذلك كما نقل عنه الرماني بعلة الاطِّرادِ، وذلك نحو: دخلتُ مكةَ، ودخلتُ المدينةَ.

ونسب كلٌّ من ابنِ عصفور، وأبِي حيان، والأشموني هذا المذهب إلى الأخفش[2]، في حين نسب أكثرُ النحويين، كالسيرافي، وابن الشجري، وأبو البركات ابن الأنباري، والرضي، وابن أبي الربيع، هذا المذهب إلى الجرمي[3]، وقد يكون هذا المذهب لكليهما كما ذكر أبو حيان[4].

وممَّن ذهب إلى هذا المذهب المبردُ، إلا أنَّه جعله من قبيل الأفعال التي تتعدَّى تارةً بنفسها، وتارةً بالحرف، نحو: نصحتُه، ونصحتُ له، فيقال: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيتِ[5].

وصوَّبه ابنُ يعيش[6]، واعتلَّ المبردُ لتعدي الفعل (دَخَلَ) بثلاث علل[7]:

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٧٠، الإيضاح العضدي ص ١٧١، شرح السيرافي ١/٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨، شرح الكافية ١/٤٩٢، البسيط ١/٤٦١.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/٣٠٨، الارتشاف ص ١٤٣٥، شرح الأشموني ٢/١٨٥.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الكافية ١/٤٩٢، البسيط ١/٤٦١.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٤٣٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٣٣٧-٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/٤٤.

(٧) ينظر: المقتضب ٤/٣٣٧-٣٣٩.

الأولى: دلالتُه على المفعول دون واسطة، نحو: دخلتُه.

والعلة الثانية: الاطرادُ، وذلك أنَّ (دخلتُ) عمَلٌ وقعَ على (البيت)، ويطَّرد في كلِّ مدخولٍ، نحو: دخلتُ الدَّارَ، ودخلتُ المسجدَ، وهي العلة التي نقلها الرماني عن الجرمي.

أمَّا العلة الثالثة: فهي الحملُ على: عمرتُ الدَّارَ، وأصلحتُ الدَّارَ، وهدَمتُ الدَّارَ، في وصول الفعل إلى المفعول.

وهذا الذي يظهر لي من رأي الجرمي أنَّه يرى بأنَّ الفعلَ (دَخَلَ) يتعدَّى تارةً بنفسه، وتارةً بالحرف، وهو الذي نسبه إليه أبو سعيد السيرافي(١).

ويرى الرماني أنَّ كلا المذهبين صحيحٌ، وهو لزومُ الفعل (دَخَلَ) على رأي سيبويهِ وابنِ السراج، وكذلك تعديه على رأيِ الجرمي.

واعتلَّ الرماني لتصحيحه مذهب سيبويهِ وابنِ السراج بعلة ابنِ السراج السابقة وهي الحملُ على النظير والنقيض.

كما اعتلَّ لتصحيح مذهبِ الجرمي بعلة اعتبارِ الأصل، وهو دلالتُه على المفعول، لأنَّه لا بُدَّ للفعل (دخل) من مدخولٍ، وهذا المدخولُ هو في الأصل مفعولٌ به، ورأى الرماني أنَّ كُلَّ فِعلٍ دلَّ على مفعولٍ سواءً كان ذلك بواسطةٍ أو دونِها فهو متعدٍّ، وهذا هو الأصلُ في التعدية، إلا أنَّه في الاصطلاح لا يُسمَّى متعدِّيًا إلَّا إذا دلَّ على مفعولِه دونَ واسطةٍ.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجحَ في هذه المسألةِ هو أنَّ الفعلَ (دَخَلَ) في نحو: (دخلتُ البيتَ)، متعدٍّ، وأنَّ هذا الفعلَ من الأفعال التي تتعدَّى تارةً بنفسها، وتارةً بواسطةِ الحرف، وهو مذهبُ الجرمي، والمبرد، ومنسوبٌ إلى الأخفش، ووافقهم الرمانيُّ، وابنُ يعيش، وهذا الترجيح مبنيٌّ على الأمور التالية:

الأمر الأول: اطِّرادُ تعديتِه إلى المفعول، نحو: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ المسجدَ،

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٧٢/١.

ودخلتُ الدارَ، كما ذكر ذلك كلٌّ من الجرمي والمبرد[1].

والأمر الثاني: دلالتُه في الأصل على المفعول، لأنَّه لا بُدَّ للفعل (دَخَلَ) من مدخولٍ، وهذا المدخولُ هو في الأصل مفعولٌ به، كما ذكر الرماني[2].

والأمر الثالث: توفُّرُ شرطِ تعديةِ الفعلِ فيه، وهذا الشرطُ هو: صوغُ اسمِ المفعولِ منه مباشرةً، فتقول: (مدخولٌ)، وكذلك اتصالُه بضمير المفعول مباشرة نحو: البيتُ دخلتُه، وهذا الشرطُ سار عليه كثيرٌ من المتأخرين كابنِ مالك، وأبي حيان، وابنِ هشام وغيرِهم[3]، وهو مطَّردٌ في كلِّ فعلٍ متعدٍّ.

والأمر الرابع: الحملُ على الأفعالِ المتعدِّيةِ من نحو: عمرتُ الدَّارَ، وهدَمتُ الدَّارَ، وأصلحتُ الدَّارَ، كما ذكر ذلك المبردُ أيضًا[4].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٨٦، المقتضب ٣٣٩/٤.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. محمد أبو شيبة ص ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٢، الارتشاف ص ٢٠٨٨، تمهيد القواعد ص ١٧٢٥، أوضح المسالك ١٧٧/٢، التصريح ٤٦٢/١، شرح الأشموني ١٢٦/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٣٩/٤.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ تعديةِ الفعلِ إلى ثلاثةِ مفاعيل

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الفعلُ الذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ هو المنقولُ إلى (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)، والفعلُ الذي لا يتعدَّى إلى ثلاثةٍ هو ما لم يُنقلْ، وإنما وجب ذلك كراهيةَ التعقيدِ بتداخلِ المعاني، فاختيرَ له طريقةٌ توضِّحُ معنى التعديةِ إلى ثلاثةٍ، وهو كلُّ ما نُقِل مِن (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) للتعدية، فإنَّما هو على أنَّ (فَعَلَ) يُوجب أنَّ الفاعلَ صار على المعنى، فإذا نُقِل إلى (أَفْعَلَ) أوجبَ أنَّ الفاعلَ صيَّرهُ غيرُه على المعنى، فاستمرَّ هذا فيما لا يتعدَّى، وما يتعدَّى إلى واحدٍ، وما يتعدَّى إلى اثنين، كقولك: قامَ زيدٌ، وأقامَه غيرُه، وضَرَبَ، وأَضْرَبَهُ غيرُه، وكَسَا زيدٌ عمرًا جُبَّةً، وأَكْسَاهُ غيرُه عمرًا جبَّةً، أي جعلَه يكسوه جبَّةً، فهذا قياسٌ مطَّردٌ»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه يجوز في الأفعال الثلاثيةِ المتعديةِ إلى مفعولين أنْ تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك عن طريق النَّقلِ إمَّا بالهمزةِ، أو التضعيف، سواءً كانت تلك الأفعالُ مما كان أصلُ مفعولَيها المبتدأَ والخبرَ، نحو: ( ظنَّ) و(عَلِمَ)، أو لم يكن أصلُ مفعولَيها المبتدأَ والخبرَ، نحو: (كَسَا).

واعتلَّ الرماني لجواز نقل تلك الأفعالِ بعلةِ القياس في النقل، فكما جاز نقلُ اللَّازمِ إلى المتعدِّي إلى مفعولٍ، نحو: قام زيدٌ، وأقمتُ زيدًا، وكذلك نقل المتعدِّي إلى مفعولٍ وتعديتُه إلى مفعولَين، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، وأضربتُ زيدًا عمرًا، كذلك يجوز نقل: كسا زيدٌ عمرًا جبَّةً، إلى أكسيتُ زيدًا عمرًا جبَّةً، على طريق القياس.

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٠٢.

**المناقشة والموازنة:**

تنقسم الأفعالُ المتعديةُ إلى مفعولين قسمين[1]:

القسمُ الأولُ: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، نحو: (أعطى)، و(كسا)، فتقول: أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا، وكسا زيدٌ عمرًا ثوبًا.

ويدخل في هذا الباب كلُّ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يجوز نقلُه بهمزة التعدية، نحو: (ضَرَبَ)، فتقول: ضربَ زيدٌ عمرًا، ثم تقول: أضربتُ زيدًا عمرًا، أي: جعلتُه يضربُه.

والقسمُ الثاني: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولين أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، وهي بابُ (ظنَّ) وأخواتِها، نحو: ظن زيدٌ عمرًا أخاك، وعلم زيدٌ خالدًا أخاك.

وذهب الرماني إلى أنَّ الثلاثي مِن هذين القسمين يجوز أنْ يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيل، وذلك عن طريق النَّقلِ، إمَّا بالهمزة أو التضعيف، حيث يصبح الفاعلُ قبلَ النقل لتلك الأفعال مفعولًا به بعد النقل، فاجتمع ثلاثةُ مفاعيل، نحو :أكسيتُ زيدًا عمرًا ثوبًا، وأظننتُ بكرًا محمدًا أخاك، وأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا، وأريتُ عمرًا بكرًا ذا مال، ونبَّأتُ زيدًا خالدًا أباك.

وعلةُ الرماني لجواز التعدية في هذين القسمين مطلقًا هي القياسُ في النقل، فكما جاز نقلُ اللازمِ إلى متعدٍّ إلى مفعولٍ، وكما جاز أيضًا نقلُ المتعدي إلى واحدٍ إلى مفعولين، فكذلك يجوز نقلُ المتعدي إلى مفعولين للعمل في ثلاثةِ مفاعيل.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني وإن كان موافقا فيه للقياس فإنَّه على خلافِ مذهب الجمهور[2]، حيث قصر الجمهورُ التعديةَ على فعلين من الأفعال التي أصلُ مفعوليهما

(١) ينظر: الأصول ١/١٧٧، الإيضاح العضدي ص ١٧٣، شرح المفصل ٧/٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٧٣، شرح المفصل ٧/٦٣، شرح التسهيل ٢/١٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥، شرح الكافية ٤/١٤٢، البسيط ١/٤٥٠، الارتشاف ص ٢١٣٣، أوضح المسالك ٢/٨٠.

المبتدأُ والخبرُ، وهما (أعلَمُ) و(أَرَى)، المنقولان من (علِمَ) و(رَأَى)، فهذان الفعلان مجمعٌ على تعديتهما إلى ثلاثة، وألحقَ الجمهورُ ما ضُمِّن معنى هذين الفعلين، لورود السماعِ فيها، وهي خمسةُ أفعالٍ: (نبَّأَ) و(أَنْبَأَ)، و(خبَّرَ) و(أخْبَرَ)، و(حدَّثَ)، نحو: نبَّأتُ أباك أخاك منطلقًا، وأنبأتُ محمدًا خالدًا مقيمًا، وخبَّرتُ زيدًا الأميرَ كريمًا، وأخبرتُ زيدًا عمرًا ذا مالٍ، وحدَّثتُ محمدًا أخاه عالمًا.

ونُسِب إلى الأخفشِ[1] وابنِ السراج[2] تعديةُ باقي أفعالِ القلوب، فتقول: أظننتُك زيدًا قائمًا، وكذا أحسبتُكَ، وأخلْتُكَ، وأزعَمْتُكَ، وأوْجَدْتُكَ.

والعلةُ عندهما في جواز تعديةِ هذه الأفعال هي القياسُ، حيث قاس كلٌّ مِن الأخفشِ وابنِ السراج باقي هذه الأفعال على (أعلمتُ) و(أريتُ)، وهي العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني، فالجوازُ عند هؤلاء قياسًا لا سماعًا.

ويكون بذلك الرماني موافقًا لِما نُسِب إلى الأخفشِ، وابنِ السراج، إلا أنَّه توسَّع في القياس، وأجاز نقلَ كلَّ ما يتعدَّى إلى مفعولين، في حين قصَرَ كلٌّ من الأخفشِ وابنِ السراجِ القياسَ في أفعال القلوب، ولعلَّ العلةَ في قصرِ القياسِ على (ظننتُ) وأخواتِها هي مشابهةُ هذه الأفعالِ لـ(أعلمتُ) و(أريتُ) في أمرين:

الأمر الأول: أنَّ هذه الأفعالَ جميعَها أفعالٌ للقلوب.

والأمر الثاني: أنَّ مفعولَي هذه الأفعالِ مِمَّا أصلُه المبتدأُ والخبر.

أمَّا الرماني فلعلَّه لا يرى بالفرق ما بين أفعالِ القلوب وغيرِها في جوازِ القياس على (أعلمتُ)، و(أريتُ)، فإذا جاز القياسُ في باقي أفعالِ القلوب، جاز في كلِّ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: أكسيتُ زيدًا عمرًا ثوبًا.

---

(١) ينظر رأي الأخفش في: المقتصد ص ٦٢٩، النكت ٢٥٨/١، المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٧، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١، شرح الكافية ١٤٢/٤، الارتشاف ص ٢١٣٣، الهمع ٥٠٩/١.

(٢) ينظر رأي ابن السراج في: الارتشاف ص ٢١٣٣، الهمع ٥٠٩/١.

وقد ردَّ الجمهورُ هذا القياسَ، واعتلُّوا لذلك بعلة السماع[1]، حيث لم يرِد السماعُ إلا في تعدية (أعلَمَ) و(أَرَى)، وكذلك الأفعالِ التي ضُمِّنت معناهما، وهي: (نبَّأَ) و(أنْبَأَ)، و(خبَّرَ) و(أخْبَرَ)، و(حدَّثَ).

قال الفارسي: «قال أبو عثمان: ولا يجوز أنْ يُنقلَ من هذه الأفعال غيرُ ما أُستعمِل منه، ولم يجُزْ: أظننتُ زيدًا عمرًا منطلقًا»[2].

فهذا إبطالٌ من المازني للقياسِ في هذه المسألة، ووجوبُ الاقتصارِ على ما سُمِع عن العرب في تعديةِ هذه الأفعال.

واعتلَّ ابنُ عصفورٍ لإبطالِ القياسِ بقلة المقيسِ عليه، حيث قال بعد أنْ ذكر قياسَ الأخفشِ: «وذلك غيرُ جائزٍ عندنا؛ لأنَّه لم يوجد من الأفعال المتعديةِ إلى مفعولين ما نُقِل بالهمزة، لا مِن هذا البابِ، أعني: ما لا يجوز فيه الاقتصارُ عليه، ولا مِن غيره، إلَّا (أعلَمَ) و(أَرَى)، ولفظانِ لا ينبغي أنْ يُقاس عليهما»[3].

أمَّا ابنُ مالك فاعتلَّ لإبطال القياسِ بأنَّ المسموعَ الذي قِيس عليه مخالفٌ للقياس، فلا يُقاس عليه، وذلك لأنَّ النقلَ يُلحِق ما لا يتعدَّى بما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسه، وتلحق كذلك ما يتعدَّى إلى واحدٍ بما يتعدَّى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ فيُلحَقُ به متعدٍّ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألَّا يُعدَّى بالنقل متعدٍّ إلى اثنين؛ لعدمِ أصلٍ مُلحَقٍ به، إلا أنَّه سُمع تعديةُ (أعلَمَ) و(أَرَى) إلى ثلاثةٍ على خلاف القياس فقُبل، لأجل ذلك السماع[4].

وردَّ الرضيُّ كذلك هذا القياسَ بحجَّةِ الاتفاق على خلافه، ولعدمِ مجيءِ السماعِ فيه، حيث قال: «ولو جاز القياسُ في هذا لجازَ أيضًا في غير أفعالِ القلوب، نحو:

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٧٦، المقتصد ص ٦٢٩، شرح المفصل ٦٥/٧، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١، شرح الكافية ١٤٢/٤، الارتشاف ص ٢١٣٣، الهمع ٥٠٩/١.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٧٦.

(٣) شرح الجمل ٢٧٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/١.

أكسوتُك زيدًا جبَّةً، وأجعلتُك زيدًا قائمًا، ولجاز بالتضعيف أيضًا، في أفعال القلوبِ وغيرِها، ولم يجز ذلك اتفاقًا، ولجازَ نقلُ جميعِ الأفعالِ الثلاثية، متعدِّيها ولازمِها بالتضعيف والهمزة، نحو: أنصرتُ زيدًا عمرًا، وذهَّبتُ خالدًا، فثبت أنَّ هذا موكولٌ إلى السماع، أعني النقلَ من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعِّبة»[1].

فالجمهورُ أوكلَ تعديةَ هذه الأفعالِ إلى السماع، ولم يُجِز القياسَ فيها، مع أنَّ السماع لم يقتصر على (أعلَمَ) و(أَرَى)، بل ورد في أفعالٍ أخرى متعدِّدةٍ كـ (نبَّأَ) و(أنْبَأَ)، و(خبَّرَ) و(أخْبَرَ)، و(حدَّثَ)، ولكنَّ الجمهورَ أوَّلَها بتضمينِ معناهما، أو حذفِ حرفِ الجرِّ، نحو: نبَّئتُ زيدًا، أي: عن زيدٍ، أو الحال، كما قال السيوطي[2].

ولعل الذي سوَّغ للمجيزين القياسَ هو مجيءُ السماع في غير (أعلَمَ) و(أَرَى)، مع عدم تأويلهم بتضمُّنِ معناهما في المسموع.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجح فيها هو ما ذهب إليه الجمهورُ، وهو الوقوفُ عند السماع، في تعديةِ هذه الأفعال، وعدمُ القياسِ فيها، والعلةُ في ذلك كما ذكر ابنُ مالك أنَّ المسموعَ الذي قِيس عليه مخالفٌ للقياس، فلا يُقاس عليه[3].

❁❁❁

(١) شرح الكافية ١٤٢/٤.

(٢) ينظر: الهمع ٥٠٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/١.

## ۞ المبحث الخامس:

# علة قوة عمل المصدر معرَّفًا أو ماضيًا وامتناعِ عملِ اسم الفاعل معرَّفًا أو ماضيًا

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والمصدرُ يعملُ معرفةً كان أو نكرةً، كما يعملُ ماضيًا كان أو مستقبلًا؛ لأنَّه يُناسب الفعلَ الماضي كما يناسبُ المضارعَ من جهةِ اشتقاقِه منه، والتعريفُ لا يمنعُه أنْ يُشتقَّ منه، فهذه منزلتُه.

فأمَّا اسمُ الفاعلِ فلا يجوزُ أنْ يعملَ إذا كان معرفةً عملَ الفعل، ولا إذا كان ماضيًا؛ لأنَّه إنما يعملُ بمضارعتِه الفعلَ الذي ضارعَه على الوجهِ الذي يضارعُه عليه، وهو وقوعُه موقعَه على معناه، فإذا خرج عن هذا لم يعمل»[1].

وقال في موضعٍ آخرَ: «وتقول: عجبتُ مِن الضَّربِ زيدًا، فيعملُ المصدرُ معرَّفًا، ولا يعملُ اسمُ الفاعلِ معرَّفًا بحرف التعريفِ، كقولِك: هذا الضَّاربُ زيدًا، على أنَّ الألفَ واللَّامَ حرفٌ للتَّعريف، وليس بمنزلةِ (الذي)، مِن قِبَلِ أنَّ المصدرَ سواءً عُرِّف أو نُكِّر فهو مشتقٌّ منه، عليه فسببُ العملِ موجودٌ فيه، وليس كذلك اسمُ الفاعل؛ لأنَّه إذا عُرِّف زال السببُ الذي لأجلِه عمِل، وهو أنَّه على معنى (يفْعَلُ)[2].

وقال أيضًا: «ويجوزُ أنْ يعملَ المصدرُ وهو لِما مضى، كما جاز أنْ يعملَ وهو معرَّفٌ؛ لأنَّ العلةَ التي تقتضي له العملَ موجودةٌ في كلِّ تلك الأحوالِ، وليس كذلك اسمُ الفاعلِ؛ لِما بيَّنا مِن قبل»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في عملِ المصدرِ المقدَّر بـ(أنْ) سواءً كان معرَّفًا، أو ماضيًا، هو بقاءُ سببِ العملِ، وهو الاشتقاق، أي أنَّ الفعل مشتق من المصدر، لكونه أصلًا

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٤.

(٣) المرجع السابق ص ٤٥٥.

للفعل، ولذلك أُعمِل سواءً كان نكرةً أو معرفةً، أو ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا.

في حين امتنع عملُ اسمِ الفاعل إذا كان معرَّفًا، أو ماضيًا؛ لكونِه أُبعِدَ عن مشابهةِ الفعلِ المضارع التي عمِل من أجلها، إمَّا بأداةِ التعريف، أو بالدلالة على الماضي.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن اسمين من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعل، وهما المصدرُ المقدَّر بـ(أنْ) والفعلِ، واسمُ الفاعل، وذهب إلى أنَّ المصدرَ يعمل معرَّفًا كما يعمل منكَّرًا، نحو: عجبتُ من الضَّربِ زيدًا، فالتعريفُ لا يمنع المصدرَ من العمل، وكذلك لا يُشترطُ في عملِه زمانٌ، بل يعملُ ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، بخلاف اسمِ الفاعلِ، فإنَّه لا يعملُ إذا كان معرَّفًا بـ(أل)، ولا إذا كان ماضيًا.

واعتل الرماني لِما ذهب إليه بأنَّ العلةَ في عملِ المصدرِ عملَ فعلِه هي اشتقاقُ الفعلِ منه، لكونِه أصلًا للفعل، وهذه العلَّةُ لا تتأثَّر بالتعريف أو التنكير، أو تغيُّرِ الزَّمان، فلا عبرةَ في عملِ المصدرِ بتعريفِه أو تنكيرِه، أو اختلافِ زمانِه؛ لوجودِ مقتضَى العمل، وهو الاشتقاق.

أمَّا اسمُ الفاعلِ فذهب الرماني إلى أنَّ العلةَ في عملِه عملَ الفعلِ هي مشابهتُه للفعل المضارع، فإذا تعرَّف اسمُ الفاعلِ أو كان ماضيًا أُبعِد عن تلك المشابهة، وعاد إلى أصله، وهو امتناعُ عملِ الأسماء.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني في عملِ المصدرِ هو مذهبُ الخليلِ وسيبويه[1]، وهو كذلك مذهبُ جمهورِ البصريين[2]، حيث أجازوا عملَ المصدرِ إذا كان معرَّفًا بـ(أل)، فيرفعُ الفاعلَ، وينصبُ المفعولَ، نحو: يعجبني الضَّربُ زيدٌ عمرًا، والعلةُ عندهم في ذلك هي العلة التي اعتلَّ بها الرماني، وهي أنَّ المصدرَ إنما أُعمِل عمَلَ الفعل لكونِ الفعل مشتقًّا منه، فلا يتأثَّرُ إعمالُ المصدرِ بتعريفه أو تنكيره.

(١) ينظر: الكتاب ١/١٨٩.

(٢) ينظر: المقتضب ١/١٥٢، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٤، شرح المفصل ٦/٦٠، شرح التسهيل ٣/١١٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٨، الارتشاف ص ٢٢٦١، التصريح ٢/٦، شرح الأشموني ٢/٤٣٠، الهمع ٣/٤٨.

وخالفهم في ذلك الكوفيون، والبغداديون[1]، وكذلك بعضُ البصريين كابنِ السراج[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّ المصدرَ إذا كان معرَّفًا بـ(أل) فإنَّه لا يجوزُ إعمالُه، واعتلَّ هؤلاء بأنَّ المصدرَ إنما عمِلَ لأجلِ مشابهتِه للفعل، والفعلُ نكرةٌ، فلمَّا عُرِّفَ زال شبهُه بالفعل، فرجع إلى أصله، وهو عدمُ العمل.

فعلةُ عملِ المصدرِ عند الكوفيين ومَن وافقهم هي مشابهةُ الفعلِ، وعلةُ امتناعِه هي زوالُ المشابهةِ بالتعريف.

ورُدَّ عليهم بأمرين:

أحدهما: إعمالُ المصدرِ المضافِ، نحو قولِه تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[3]، حيث إنَّ الإضافةَ في هذا البابِ محضةٌ يتعرَّفُ بها المضافُ، ولو كان التعريفُ يمنع إعمالَ المصدرِ، لامتنعَ إعمالُ المعرَّفِ بالإضافة[4].

والأمر الآخر: السَّماعُ، نحو قولِ الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ[5]

حيث أَعملَ الشاعرُ المصدرَ المعرَّفَ بـ(أل) وهو قولُه: (النِّكَايَةِ)، فنصبَ به مفعولًا به وهو قوله: (أَعْدَاءَهُ).

ومنه أيضًا قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[6]

---

(١) ينظر رأي الكوفيين والبغداديين في: الارتشاف ص ٢٢٦١، المساعد ٢/٢٣٤، التصريح ٢/٦، الهمع ٣/٤٨، شرح الأشموني ٢/٤٣٠.

(٢) ينظر: الأصول ١/١٣٧.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٥١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٨.

(٥) البيت من المتقارب، ولم أعثر له على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: الكتاب ١/١٩٢، شرح المفصل ٦/٥٩، شرح التسهيل ٣/١١٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٨، شرح الكافية ٣/٤١٠، التصريح ٢/٦، الهمع ٣/٤٧.

(٦) البيت من الطويل، للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤، والكتاب ١/١٩٣، ولمالك بن زغبة الباهلي في الخزانة ٣/٤٤٠.

=

فأَعملَ المصدرَ المعرَّفَ بـ(أل) وهو قولُه: (الضَّربِ)، فنصب به مفعولًا به وهو قوله: (مِسْمَعًا).

وذهب المانعون إلى أنَّ (النِّكَايةِ)، و(مِسْمَعًا)، ليسا معمولَين للمصدرِ المعرَّفِ، وإنَّما لعاملٍ محذوفٍ يفسِّرُه المصدرُ المذكور[1]، وهو فعل، نحو: يُنْكِي أعداءَه، وضربتُ مِسمعًا، أو مصدرٌ منكَّرٌ، نحو: نكايةٍ أعداءَه، وضربٍ مِسمعًا.

وردَّ ابنُ مالكٍ هذا التقديرَ لِما فيه من التكلُّفِ، ولإتيانِ النصبِ في مواضعَ لا يصلح فيها إتيانُ فعلٍ[2]، نحو قول الشاعر:

فإنَّـكَ والتَّـأبِينَ عُـرْوَةَ بَعْـدَمَا دَعَـاكَ وَأَيْـدِينَا إِليـهِ شَـوَارِعُ[3]

ونسب الرضيُّ إلى المبرِّدِ مخالفتَه للخليلِ وسيبويه[4]، حيث منعَ إعمالَ المصدرِ المعرَّفِ بـ(أل) لعلةِ استفحالِ العلميَّةِ فيه، وهي العلةُ التي اعتلَّ بها الكوفيون ومَن وافقهم.

ونُسِب إلى الفراءِ القولُ بجوازِ إعمالِ المصدرِ المعرَّفِ بـ(أل) ولكن على قبحٍ[5]، وممَّن ذهب إلى هذا الحكمِ أبو علي الفارسي، وبعضُ البصريين[6]، واعتلَّ ابنُ الحاجب

=

وهو من شواهد: المقتضب ١٥٢/١، شرح المفصل ٥٩/٦، شرح التسهيل ١١٦/٣، شرح الكافية ٤١٠/٣، شرح الأشموني ٤٢٩/٢.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١١٦/٣، الارتشاف ص ٢٢٦١، التصريح ٦/٢، الهمع ٤٨/٣، شرح الأشموني ٤٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١١٦/٣.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١١٧/٣، شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، شرح الأشموني ٤٢٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٤١٠/٣.

(٥) ينظر رأي الفراء في: المساعد ٢٣٤/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٦٠، الارتشاف ص ٢٢٦١، المساعد ٢٣٤/٢، التصريح ٦/٢، الهمع ٤٨/٣، شرح الأشموني ٤٣٠/٢.

لذلك بأنَّ المصدرَ مقدَّرٌ بـ(أنْ) والفعلِ، ودخولُ (أل) يضعِفُ تقديرَه، وإذا ضعُف تقديرُه ضعُف عملُه[١].

وذهب ابنُ الطراوةِ، وأبو بكرٍ بنُ طلحةَ إلى التفصيل بين أنْ يعقِبَ الضميرُ المصدرَ المعرَّفَ بـ(أل)، فيجوز إعمالُه، نحو: إنَّك والضربُ خالدًا لمسيءٌ إليه، أي وضربُك، أوْ لا يعقِبُه فلا يجوزُ إعمالُه، نحو: عجبتُ من الضَّربِ زيدٍ عمرًا، واختار هذا المذهبَ أبو حيان[٢].

ويعمل المصدرُ ماضيًا كما يعمل حاضرًا، أو مستقبلًا، فالماضي نحو: عجبتُ من ضربِك زيدًا أمس، وتقديرُه: أنْ ضربتَه، والمستقبلُ نحو: عجبتُ من ضربِك زيدًا غدًا، وتقديره: أن تضرب، وهذا مذهبُ الجمهورِ[٣]، واعتلُّوا لجواز ذلك بالعلة التي ذكرها الرماني، وهي أنَّ الماضي لا يعارضُ الاشتقاقَ، وذلك لكونه أصلًا لكلِّ واحدٍ من الأفعال الثلاثة.

ونُسب إلى ابنِ أبي العافية[٤] أنَّه خالفَ الجمهورَ في ذلك، فمنع إعمالَه ماضيًا[٥]، ماضيًا[٥]، قال أبو حيان: «ولعلَّه لا يصحُّ عنه»[٦].

أمَّا اسمُ الفاعلِ فذهب الرماني إلى عدمِ جوازِ عملِه إذا كان معرَّفًا، أو ماضيًا؛ لكونِه أُبعِد عن مشابهةِ الفعلِ المضارع التي عمِل من أجلها، إمَّا بالتعريف، أو بالدلالة على الماضي.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٥/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٢٢٦١، التصريح ٦/٢، الهمع ٤٨/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٦١/٦، التوطئة ص ٢٧٨، الارتشاف ٢٢٥٦، المساعد ٢٢٩/٢، التصريح ٤/٢، شرح الأشموني ٤٣٣/٢، الهمع ٤٦/٣.

(٤) هو المقرئ الإشبيلي محمد بن أبي العافية أبو عبد الله الإشبيلي النحوي المقرئ، إمام جامع بلنسية، كان بارعًا في النحو واللغة، أخذ عن الأعلم الشنتمري، توفي سنة (٥٠٩هـ). ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ١٤٩/٣.

(٥) ينظر رأي ابن أبي العافية في: الارتشاف ص ٢٢٥٦، المساعد ٢٢٩/٢، الهمع ٤٦/٣.

(٦) الارتشاف ص ٢٢٥٦.

ويقصد الرماني بـ(أل) التي للتعريف، وليست الموصولةَ، أمَّا إذا كانت موصولةً فإنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ حالًا ولا مستقبلًا، وإنما يعمل ماضيًا، واعتلَّ الرماني لذلك بكون الغرضِ هو التعريفُ، والماضي أعرفُ من المستقبل، حيث قال: «وإنَّما يعملُ عمَلَ المضارعَ إذا كان نكرةً على معناه، لا على معنى الماضي، و(الضَّاربُ) إنما يُحمل على (الذي ضربَ زيدًا عمرًا)؛ لأنَّ الماضي أعرفُ من المستقبل، والغرضُ التعريفُ، فطلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلُّقًا به ممَّا هو أعرَفُ، فلا يجوزُ أنْ يُعدَل عن هذا إلا بدليل»[(١)].

وذهب الأخفش[(٢)] إلى أنَّ اسمَ الفاعلِ المقترنِ بـ(أل) لا يعمل، واعتلَّ بأنَّ (أل) التي فيه معرفةٌ، كالتي في (الرجل)، لا موصولة، ويرى بأنَّ المنصوبَ بعده ليس مفعولًا به، وإنَّما انتصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ به.

إمَّا إذا كان اسمُ الفاعلِ مجرَّدًا مِن (أل) فذهب الرماني إلى أنَّه لا يعملُ ماضيًا، واعتلَّ بالعلةِ السابقةِ وهي بعدُه عن مشابهةِ الفعلِ المضارع، لكونِ اسمِ الفاعل إنما عمِل لشبهِه بالفعل المضارع، والدلالةُ على الماضي تُبعدُه عن تلك المشابهة، وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الجمهور[(٣)]، قال ابنُ الحاجب: «ودليلُه استقراءُ لغةِ العرب، وحكمتُه أنَّه إذا كان للحالِ والاستقبالِ كان موافقًا له في المعنى واللَّفظ، فلا يلزمُ مِن إعمالِهم ما قوِيَ شبهُه بالفعل، إعمالُهم ما لَمْ يقْوَ قوَّتَه»[(٤)].

وخالف الجمهورَ في ذلك كلٌّ من الكسائي[(٥)]، وهشامٍ، وابنِ مضاء[(٦)]، فذهبوا

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩١/١، الارتشاف ص ٢٢٧٣، الهمع ٥٥/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤٩/٤، شرح المفصل ٧٦/٦، شرح التسهيل ٧٥/٣، البسيط ص ١٠١١، الارتشاف ص ٢٢٧١، شرح الشذور ص ٣٩٧، التصريح ١٢/٢، الهمع ٥٥/٣، شرح الأشموني ٤٤٣/٢.

(٤) الإيضاح ٦٤٠/٢.

(٥) ينظر رأي الكسائي في: الجمل ص ٨٤، شرح المفصل ٧٦/٦، شرح التسهيل ٧٥/٣، شرح الكافية ٤١٧/٣، البسيط ص ١٠١١، الارتشاف ص ٢٢٧١، شرح الشذور ص ٣٩٧.

(٦) ينظر رأي هشام وابن مضاء في: الارتشاف ص ٢٢٧٢، المساعد ١٩٧/٢، التصريح ١٢/٢، =

إلى جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعل إذا كان ماضيًا، وأجاز الكسائي نحو: هذا ضاربٌ زيدًا أمس، واعتلَّ لجواز ذلك بأنَّ عملَه بمعنى الفعل، فهو في معنى: هذا ضربَ زيدًا أمس، واستدلَّ على جواز ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1].

ومنع الجمهورُ ما ذهب إليه الكسائي، معتلِّين لهذا المنع بأنَّ العربَ لم تُعمِل اسمَ الفاعلِ الذي في معنى الحاضرِ والمستقبلِ لكونه فيه معنى الفعلُ فقط، وإنما عمِل لعلَّتين وهما: المعنى، والشبهُ اللفظي، لكونِه جاريًا على الفعل في الحركات والسَّكنات، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، أو: مكرمٌ عمرًا غدًا فهما بمنزلة (يضرب) و(يكرم) في المعنى، ومثلُهما في اللفظ، من حيث الحركات والسكنات والزيادة[2].

قال ابنُ مالكٍ معترضًا على مذهبِ الكسائي: «ومذهبُه في هذه المسألةِ ضعيفٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ الذي يُرادُ به المضِيُّ، لا يشبهُ الفعلَ الماضي إلا مِن قِبَلِ المعنى، فلا يُعطَى ما أُعطِي المشابِهُ لفظًا ومعنًى، أعني الذي يُرادُ به معنى المضارع، كما لمْ يُعطَ الاسمُ مِن منع الصرف بعلةٍ واحدةٍ ما أُعطِي ذو العلتين، وأيضًا فإنَّ الفعلَ المضارعَ محمولٌ على اسمِ الفاعلِ في الإعراب، فحُمِل اسمُ الفاعلِ عليه في العمل، ولم يُحمل الفعلُ الماضي على اسمِ الفاعلِ في إعراب، فلم يُحمل اسمُ الفاعلِ عليه في العمل»[3].

وهاتان العلتان اللتان اعتلَّ بهما ابنُ مالك ترجع إلى العلة التي اعتلَّ بها الرماني وهي أنَّ اسمَ الفاعلِ إنما عمِل بالحملِ على الفعلِ المضارعِ ولمشابهتِه إيَّاه، ومجيؤُه على صيغةِ الماضي يُبعدُه عن تلك المشابهة، أمَّا الآيةُ التي استدلَّ بها الكسائي فقد تأوَّلها الجمهورُ على حكايةِ الحال، أي يبسطُ ذراعيه[4].

والعلةُ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ المقترنِ بـ(أل) إذا كان ماضيًا، وامتناعِ المجرَّدِ منها:

---

=

١٢/٢، الهمع ٥٥/٣.

(١) سورة الكهف الآية ١٨.

(٢) ينظر: الجمل ص ٨٤، شرح المفصل ٧٦/٦، شرح التسهيل ٧٥/٣، شرح الكافية ٤١٧/٣، البسيط ص ١٠١١، الارتشاف ص ٢٢٧١، شرح الشذور ص ٣٩٧.

(٣) شرح التسهيل ٧٥/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧٦/٦، شرح الكافية ٤١٧/٣، البسيط ص ١٠١١، الارتشاف ص ٢٢٧١، شرح الشذور ص ٣٩٧.

هي أنَّ المقترنَ بها إنَّما عمِل بالنيابة لا بالشَّبهِ، حيث نابت (أل) عن (الذي) وفروعِه، ونابَ اسمُ الفاعلِ عن الفعلِ الماضي، فقام تأوُّلُه بالفعلِ مع تأوُّلِه (أل) بالذي مقامَ ما فاته من الشَّبهِ اللَّفظي(١).

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، توصلت فيها للأمور التالية:

الأمر الأول: أنَّ العلةَ في عملِ المصدرِ هي الاشتقاقُ، حيث إنَّ المصدرَ أصلٌ لِلفعل، فعمِل كما عمِل فرعُه وهو الفعلُ، وأنَّ هذا العملَ لا يتأثَّرُ بتعريفٍ ولا بتنكيرٍ، ولا بتغيُّرِ الأزمنة، وهو مذهبُ الرماني والجمهور.

الأمر الثاني: أنَّ العلةَ في عملِ اسمِ الفاعلِ هي مشابهتُه للفعل، وأنَّ هذه المشابهةَ تتأثَّر بالدلالةِ على الماضي، فيمتنعُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ إذا كان ماضيًا، وهو مذهبُ الرماني والجمهور.

الأمر الثالث: أنَّ اسمَ الفاعلِ المقترن بـ(أل) يعمل ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ٧٦/٢، التصريح ١١/٢، الهمع ٥٥/٣.

## ۞ المبحث السادس:

## علة كون الفعل مع الأداة ناصبًا للمستثنى

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الاستثناءِ من الحروفِ ما فيه معنى إخراجِ بعضٍ مِن كُلٍّ؛ لأنَّ الاستثناءَ على هذا المعنى.

ولا يجوزُ أنْ يكونَ في الأصل إلَّا بالحرف؛ لأنَّه لتعديةِ الفعلِ، كما أنَّ حرفَ الجرِّ للتعدية، وكما أنَّ حرفَ العطفِ للتعدية، إلا أنَّ حرفَ الجرِّ مع ذلك عاملٌ؛ لِما فيه مِن معنى الإضافة التي يجبُ لها ضربٌ من الإعرابِ في أصلِ القِسمةِ»(١).

وقال أيضًا: «وإنَّما كانت (إلَّا) للتَّعدية في: سار القومُ إلا زيدًا، لأنَّك لو قلتَ: سار القومُ زيدًا، لم يكن له معنى، كما لو قلتَ: مررتُ زيدًا، لم يكن له معنى، فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، صار له معنى، فكذلك إذا قلتَ: سار القومُ إلا زيدًا، صار له معنى»(٢).

وقال أيضًا: «الذي يجوزُ في الاستثناءِ من مُوجَبٍ: النصبُ؛ لأنَّه مفعولٌ على معنى المستثنى، إلَّا أنَّ الفعلَ لا يدلُّ على أنَّه مستثنى إلا بوسيطةِ (إلَّا)، ولو دلَّ بحقيقةِ معناه، لَعمِل فيه كما يعمل: استثنيتُ زيدًا، وأَستثني زيدًا»(٣).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ عاملَ النصبِ في الاسم المستثنَى بـ(إلَّا) هو الفعلُ المتقدِّمُ بتعديةِ (إلَّا)، واعتلَّ لِما ذهب إليه بالمعنى، وذلك أنَّ معنَى الاستثناءِ لا يتحقَّقُ بالفعلِ إلا بواسطةِ (إلَّا)، فلمَّا عدَّت الفعلَ في المعنى، عدَّتْه في العملِ كذلك، فعمِل بواسطتِها النصبَ في الاسمِ المستثنَى بها.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٠.

(٣) المرجع السابق ص ٤٩٦.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن ناصبِ المستثنى بـ(إلَّا)، إذا كان الكلام مُوجَبًا، نحو: سار القومُ إلَّا زيدًا، وذهب إلى أنَّ عاملَ النصبِ فيه هو الفعلُ المتقدِّمُ بتعديةِ (إلَّا)، واعتلَّ لما ذهب إليه بالعلةِ السابقةِ، وهي أنَّ معنى الاستثناءِ لا يتحقَّقُ بالفعل من غيرِ (إلَّا)، فكما عدَّتْه في المعنى عدَّتْه في العمل.

وقاس الرماني تعديةَ (إلَّا) للفعل في الاستثناء، بتعديةِ كلٍّ مِن حرفِ الجرِّ، وحرفِ العطفِ للفعل، واعتلَّ الرماني لعدم عملِ (إلَّا) وحدَها، كما تعملُ حروفُ الجرِّ بعدم اختصاصِها، حيث إنَّ حروفَ الجرِّ تفيدُ معنى الإضافةِ، وهو معنًى خاصٌّ بالأسماء، وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ جمهورِ البصريين، كابنِ السراج، والسيرافي، والفارسي، وابنِ جني، ووافقهم كثير من النحويين، كالجرجاني، وابنِ بابشاذ، وأبي البركات ابنِ الأنباري، والعكبري، وابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، وناظر الجيش[1]، حيث ذهب هؤلاء إلى أن عامل النصب في المستثنى بـ(إلا) هو الفعل أو ما في معناه بواسطة (إلا).

واعتلَّ هؤلاء لِما ذهبوا إليه بأنَّ الفعلَ وإنْ كان لازمًا، إلا أنَّه قُوِّيَ بـ(إلَّا) فتعدَّى إلى المستثنى، كما تعدَّى الفعلُ بحرفِ الجرِّ، إلا أنَّ (إلَّا) لا تعملُ وإنْ كانت مُعدِّيةً، كما يعملُ حرفُ الجرِ؛ لأنَّ (إلَّا) لم تختصُّ بالأسماءِ وحدَها، كحروفِ الجرِّ، وإنما تدخلُ كذلك على الأفعال والحروف، نحو: ما رأيتُ زيدًا قَط إلَّا يقرأ، وما لقيتُ محمدًا قَط إلَّا في المسجد، فلمَّا لم تختص (إلَّا) بالأسماء، لم تعمل فيها، وقاس البصريون تعدِّي الفعلِ بواسطةِ (إلَّا) في الاستثناء، على تعدِّي الفعلِ بواسطة الواوِ في المفعولِ معه، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالِسةَ، وهو قياسٌ على النَّظير[2].

---

(١) ينظر: الأصول ٢٨١/١، شرح السيرافي ٦٠/٣، الإيضاح العضدي ص ٢٠٥، سر الصناعة ١٢٨/١، المقتصد ٦٩٩/٢، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/١، أسرار العربية ص ٢٠١، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢، الغرة المخفية ٢٨٨/١، شرح المفصل ٧٦/٢، تمهيد القواعد ص ٢١٣٥.

(٢) ينظر: الأصول ٢٨١/١، شرح السيرافي ٦٠/٣، الإيضاح العضدي ص ٢٠٥، سر الصناعة =

واعتُرض على البصريين بنحو: القومُ إخوانُك إلَّا زيدًا، حيث انتصب المستثنى، ولم يتقدَّمْه فعلٌ، فدلَّ على أنَّ الناصبَ أمرٌ آخرُ سِوى الفعل[١].

وأُجيب عن هذا الاعتراض بجوابين[٢]:

أحدهما: أنَّ معنى الفعلِ موجودٌ، وهو أنَّ المعنى: القومُ يناسبونك إلَّا زيدًا.

والثاني: أنَّ الحكمَ إذا ثبت بعلةٍ ثبت في مواضعَ وإنْ لم تكن العلةُ موجودةً طردًا للباب، كما في قولهم: (أَعِدُ)، و(نَعِدُ)، و(تَعِدُ)، حملًا على (يَعِدُ).

واعترض ابنُ مالك، وابنُه بدرُ الدين على هذا المذهب بصحةِ تكريرِ الاستثناء، نحو: قبضتُ عشرةً إلَّا أربعةً إلَّا درهمًا إلَّا رُبعًا، ولا فعلَ في المثالِ المذكورِ إلَّا (قبضتُ)، فإذا جُعل معدًّى بـ(إلَّا) لزِمَ تعديتُه إلى الأربعةِ بمعنى الحطِّ، وإلى الدِّرهمِ بمعنى الجبْرِ، وإلى الرُّبعِ بمعنى الحطِّ، وذلك حكمٌ بما لا نظيرَ له؛ لأنَّه استعمالُ فعلٍ واحدٍ، معدًّى بحرفٍ واحدٍ، على معنيين متضادَّين[٣].

وأُجيبَ عن هذا الاعتراضِ بأنَّ (إلَّا) في هذا المثال ليست بمعنى الحطِّ فقط، وإنَّما جاء إدخالُ الدِّرهمِ في الحكم، مِن جهةِ أنَّه مستثنى مِن منفيٍّ، فهو مثبتٌ، فـ(إلَّا) حطَّته مِن الأربعةِ الخارجةِ، فلزِم دخولُه في الحكم لذلك[٤].

واختُلِف في النسبةِ إلى سيبويه، فمنهم مَن نسَبَ إليه القولَ بالمذهب السابق، كابنِ جني، وابنِ بابشاذ، وابنِ يعيش، وابنِ الخباز[٥]، ومنهم مَن نسبَ إليه أنَّ عاملَ

=

١٢٨/١، المقتصد ٦٩٩/٢، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/١، أسرار العربية ص ٢٠١، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢، الغرة المخفية ٢٨٨/١، شرح المفصل ٧٦/٢، تمهيد القواعد ص ٢١٣٥.

(١) ينظر: التبيين ص ٣٤٥، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: التبيين ص ٣٤٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢١٣٥.

(٥) ينظر: سر الصناعة ١٢٨/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/١، شرح المفصل ٧٦/٢، الغرة المخفية ٢٨٨/١.

النصبِ هو تمامُ الكلام، قياسًا على التمييز، وممَّن اختار القولَ بهذا المذهبِ ابنُ عصفورٍ والمرادي[1]، ومنهم مَن نسب إليه أنَّ الناصبَ هو الفعلُ مِن غيرِ واسطةٍ (إلَّا)، كابنِ خروف[2]، ومِن النحويين مَن نسبَ إليه أنَّ النصبَ بـ(إلَّا) وحدَها، كابنِ مالك[3]، وقد أطال ابنُ مالك في تقرير ما ذهب إليه، كما سيأتي ذكرُه لاحقًا، ورأى أنَّ هذا هو مذهبُ كلٍّ مِن سيبويه، والمبرد.

وسببُ هذا الاختلافِ هو إجمالُ كلامِ سيبويه في هذه المسألة، حيث اختُلِف في فهمِ المرادِ بكلامه عن عاملِ النصب، إذ يقول: «والوجهُ الآخرُ أنْ يكونَ الاسمُ بعدها خارجًا ممَّا دخلَ فيه ممَّا قبلَه، عاملًا فيه ما قبلَه مِن الكلامِ، كما تعملُ (عشرون) فيما بعدها، إذا قلت: عشرونَ درهمًا»[4].

وقال أيضًا: «هذا بابٌ: لا يكونُ المستثنى فيه إلا نصبًا، لأنَّه مُخرَجٌ مِمَّا أَدخَلْتَ فيه غيرَه، فعمِل فيه ما قبلَه كما عمِل (العشرون) في الدرهمِ، حين قلت: له عشرونَ درهمًا، وهذا قولُ الخليلِ -رحمه الله- وذلك قولُك: أتاني القومُ إلَّا أباك، ومررتُ بالقومِ إلَّا أباك، والقومُ فيها إلَّا أباك، وانتَصبَ الأبُ إذ لم يكن داخلًا فيما دخلَ فيه ما قبلَه، ولم يكن صفةً، وكان العاملُ فيه ما قبلَه مِن الكلام، كما أنَّ الدرهمَ ليس بصفةٍ للعشرين، ولا محمولٍ على ما حُمِلتْ عليه وعمِل فيها»[5].

فعبارةُ (عاملًا فيه ما قبلَه من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها) تحتملُ كلَّ ما نُسِب إليه من الأوجه السابقة، وهي أنَّ العاملَ فيها: إمَّا الفعلُ وحدَه، أو الفعلُ بواسطةِ (إلَّا) أو تمامُ الكلام، أو (إلَّا) وحدَها، إلَّا أنَّ الذي يظهرُ لي أنَّ الراجحَ من مرادِه هو أن العامل فيها هو الفعلُ مع (إلَّا)؛ وذلك لأمرين: أحدهما: أنَّه أجْمَلَ الكلامَ

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/٢٨٥، الجنى الداني ٥١٧.

(٢) ينظر رأي ابن خروف في: شرح التسهيل ٢/٢٧٧، الارتشاف ص ١٥٠٦، الجنى الداني ص ٥١٦، المقاصد الشافية ٣/٣٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٧١.

(٤) الكتاب ٢/٣١٠.

(٥) المرجع السابق ٢/٣٣١.

عمَّا قبلَ (إلَّا)، ولو كان مرادُه الفعلَ وحدَه، أو (إلَّا) وحدَها لخصَّهما بالذِّكر.

والأمر الآخر: كونُ ذلك فهمَ أكثرِ البصريين لمرادِه، ومنهم الرماني، ولو كان لسيبويهِ رأيٌ آخرُ غيرُ ما ذهب إليه الرماني وجمهورُ البصريين لكان أظهرَ مخالفتَه، أو وازَنَ بين القولين، ثم قرَّب بينهما، كما هو منهجُه في شرحه على الكتاب.

وذهب المبردُ إلى أنَّ ناصبَ المستثنى هو الفعلُ المحذوفُ (استثني)، أو (لا أعني)، و(إلَّا) بدلٌ مِن هذا الفعل، وتقديرُ الكلام في: جاءني القومُ إلا زيدًا، هو: جاءني القومُ أستثني زيدًا، أو: لا أعني زيدًا، فحُذِف هذا الفعلُ وجيء بـ(إلَّا) دليلًا عليه.

قال المبرد: «وذلك لأنَّك لَمَّا قلت: جاءني القومُ وقع عند السامع أنَّ زيدًا فيهم، فلمَّا قلت: إلَّا زيدًا، كانت (إلَّا) بدلًا من قولك: لا أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل»[(١)].

ونسب السيرافيُّ هذا الرأيَ إلى الزجاجِ كذلك[(٢)]، ونُسِب أيضًا إلى بعض الكوفيين[(٣)]، وخطَّأَ السيرافيُّ مَن ذهب إلى هذا المذهب، حيث قال: «وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّا نقول: أتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فننصبُ (غيرَ)، ولا يجوز أنْ نقولَ: أستثني غيرَ زيدٍ، وليس قبل (غير) حرفٌ تقيمُه مقامَ الناصبَ له، وإنَّما قبلَه فعلٌ وفاعلٌ، ولا بُدَّ له إذا كان منصوبًا من ناصبٍ، فالفعلُ هو الناصبُ، وناصبُ (غير) هو الناصبُ لِما بعد (إلَّا)»[(٤)]، ثم ذكر السيرافي أنَّ هذا التقديرَ إنما هو تفسيرٌ لِمعنى الاستثناءِ وليس بناصبٍ له[(٥)].

ورُدَّ كذلك على هذا المذهبِ بعدَّةِ ردودٍ أخرى منها[(٦)]:

---

(١) المقتضب ٣٩٠/٤.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦٠/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٢٥/١، شرح المفصل ٧٦/٣.

(٤) شرح السيرافي ٦٠/٣.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر في الردود على مذهب المبرد والزجاج: سر الصناعة ١٢٨/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/١، أسرار العربية ص ٢٠١، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢، شرح المفصل =

أنَّ القولَ بهذا المذهبِ يؤدِّي إلى إعمالِ معاني الحروف، وإعمالُ معاني الحروفِ لا يجوز، ومِن أمثلةِ ذلك: ما زيدٌ قائمًا، فلو أُعمِلتْ (ما) على معنى (نفيتُ) لأدَّى إلى: ما زيدًا قائمًا، وهذا لا يصحُّ، وكذلك حروفُ الاستفهامِ، لا يعمل ما فيها مِن معنى: (أستَفهِمُ)، وحروفُ الشرطِ لا يعملُ ما فيها مِن معنى (أشرُطُ)، وحروفُ العطفِ لا يعملُ ما فيها مِن معنى (عطَفتُ)، أو (جمَعتُ) وإنَّما لم يجُز إعمالُ معاني الحروف؛ لأنَّ الحروفَ إنَّما وُضِعتْ نائبةً عن الأفعال للإيجاز والاختصار، فإذا أَعمَلتَ معاني الحروفِ فقد رجعتَ إلى الأفعال، فأبطلتَ ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

ومِن تلك الردود أيضًا:

أنَّه لو كان العاملُ (إلَّا) بمعنى أستثني، لوجبَ ألَّا يجوزَ في المستثنى إلا النصب، ولا خلافَ في جواز الرفعِ والجرِّ في النفي، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فدلَّ على أنها ليست هي العاملةَ بمعنى أستثني.

ومِن الردود كذلك:

أنه لا يمتنع من تقدير (امتنَعَ) أو (تخلَّفَ) بدلًا من (أستثني)، فيكون ما بعد (إلَّا) مرفوعًا وليس منصوبًا، لأنَّ تقدير (أستثني) ليس بأولَى من تقدير (امتنعَ) أو (تخلَّفَ)، ولكنْ وجوبُ نصبِها دلَّ على أنَّه ليس على إعمالِ معنى (إلَّا).

وممَّا يُردُّ به كذلك:

أنَّه إذا قُدِّر العاملُ بـ(أستثني) كان الكلامُ جملتين، وإذا أُعمِل الفعل بتوسُّطِ (إلَّا) كان الكلامُ جملةً واحدةً، وجعلُه جملةً واحدةً أولَى من جملتين مِن غير إضافةِ فائدة.

هذه أبرزُ الردودِ والمآخذِ على مذهب المبردِ، والزجاجِ، وبعضِ الكوفيين، التي تبيِّنُ ضعفَ هذا المذهبِ، وفسادِ الاحتجاجِ به، قال ابنُ بابشاذ: «فالقولُ بما قال أبو العباس يؤدِّي إلى خرقٍ عظيمٍ لا رقعَ له»[1].

=

٧٦/٢.

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/١.

وحُكِي عن الكسائي ثلاثةُ أقوالٍ:

فالقولُ الأول: أنَّ المستثنى بـ(إلا) منصوبٌ بـ(أنَّ) مقدَّرةً بعد (إلا) محذوفةَ الخبر، فتقديرُ: قام القومُ إلا زيدًا، قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم[(١)].

والقولُ الثاني: أنَّه انتصب بالمخالفة، حيث خالف ما بعد (إلا) ما قبلها، وذلك في نحو: قام القومُ إلا زيدًا، فإنَّ ما بعد (إلا) منفيٌّ عنه القيام، وما قبلها موجَبٌ له القيام[(٢)].

والقولُ الثالث: أنَّ المستثنى بـ(إلا) ينتصب على التشبيه بالمفعولِ به[(٣)].

وقد اعترض السيرافيُّ وغيرُه على قول الكسائي الأوَّلِ بأنَّ (أنَّ) إذا وقعَتْ بعد (إلا) فلها تقديرٌ، لأنَّها واسمَها وخبرَها في موضع اسمٍ، ولا بُدَّ أنَّ يُقدَّر له عاملٌ يعمل فيه[(٤)].

أمَّا قولُه الثاني فقد رُدَّ بأنَّ المخالفةَ لا تُوجبُ نصبًا، ولو كان الخلافُ يوجبُ النصبَ لأوجبَه في: قام زيدٌ لا عمرٌو؛ لأنَّ ما بعد (لا) مخالفٌ لِما قبلها[(٥)].

وأمَّا قولُه الثالث: وهو تشبيهُ المستثنى بـ(إلا) بالمفعولِ به، فهو قريبٌ من مذهب البصريين؛ لأنَّه يقتضي القولَ بأنَّ العاملَ فيه هو الفعلُ المتقدِّم[(٦)].

وذهب الفراء، وبعضُ الكوفيين، وهو المشهورُ من مذهبِهم إلى أنَّ (إلا) مركَّبةٌ مِن (إنَّ) و(لا) ثم خُفِّفتْ (إنَّ) وأُدغِمتْ في (لا)، فإذا انتصبَ الاسمُ بعدها فعلَى تغليبِ حكمِ (إنَّ)، وإذا ارتفع فعلَى تغليبِ حكمِ (لا)، وشبَّهها الفراءُ بـ(لولا)، لأنَّها تركَّبت

(١) ينظر قوله هذا في: شرح السيرافي ٦١/٣، الإنصاف ٢٢٥/١، شرح المفصل ٧٧/٣، شرح التسهيل ٢٧٩/٢، شرح الكافية ٨٠/٢، الارتشاف ص ١٥٠٦.

(٢) ينظر قوله هذا في: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢، الارتشاف ص ١٥٠٦، الجنى الداني ص ٥١٧، المقاصد الشافية ٣٤٩/٣، التصريح ٥٤١/١، الهمع ١٨٨/٢.

(٣) ينظر قوله هذا في: شرح السيرافي ٦٢/٣، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٦٢/٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢.

(٦) الإنصاف ٢٣١/١، التبيين ص ٣٤٥.

مِن (لو) و(لا) وجُعلتْ حرفًا واحدًا[1].

واعترض البصريون على هذا القولِ بكونه مجرَّدَ دعوى تفتقر إلى دليلٍ، ولا يمكن الوقوفُ عليها، ولو كان الأمرُ كما ذكروا لوجبَ ألَّا تعملَ؛ لأنَّ (إنَّ) الثقيلةَ إذا خُفِّفتْ بطُل عملُها[2].

ولا حجَّةَ للفرَّاءِ في تشبيهه لها بـ (لولا)؛ لأنَّ (لو) لَمَّا تركَّبت مع (لا) بطُلَ حكمُ كلٍّ واحدٍ منهما عمَّا كان عليه في حال الإفراد، وحدَثَ لهما بالتركيب حكمٌ آخرُ، وكذلك كلُّ حرفين رُكِّب أحدُهما مع الآخر، فإنَّه يبطلُ حكمُ كلُّ واحدٍ منهما عمَّا كان عليه في حالِ الإفراد، ويحدثُ لهما بالتركيب أمرٌ آخرُ[3].

وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنَّ المستثنى بـ(إلا) انتصب عن تمامِ الكلام، قياسًا على التمييز، ونسبَه بعضُهم إلى سيبويه كما تقدَّم، حيث قال: «فعمِل فيه ما قبلَه كما عمِل (العشرون) في الدِّرهمِ، حين قلت: له عشرونَ درهمًا»، وممَّن اختار هذا المذهب: ابنُ عصفور، والمرادي[4].

وذهب أبنُ مالك إلى أن الناصب للمستثنى بـ(إلَّا) هو (إلَّا) وحدَها، وذكرَ أنَّه مذهبُ سيبويه، والمبرد، والجرجاني، وأنَّه قد خفِي كونُ هذا مذهبَ سيبويهِ على جمهور الشُّراحِ لكتابه، واجتهدَ في الاستدلالِ لصحة ما ذهب إليه بنصوصٍ من الكتاب، يطولُ ذكرُها[5].

---

(١) ينظر رأي الفراء في: شرح السيرافي ٦٣/٣، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢، شرح المفصل ٧٧/٣، شرح التسهيل ٢٧٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢، شرح الكافية ٨٠/٢، الارتشاف ص ١٥٠٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦٣/٣، الإنصاف ٢٢٥/١، التبيين ص ٣٤٢، شرح المفصل ٧٧/٣، شرح التسهيل ٢٧٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢، شرح الكافية ٨٠/٢، الارتشاف ص ١٥٠٦.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢٨٥/٢، الجنى ٥١٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٢-٢٧٣.

إلَّا أنَّ خلاصةَ ما فهمَه ابنُ مالك من هذه النصوص أنَّ سيبويه جعل (إلَّا) نظيرةَ (لا) المحمولةِ على (إنَّ)، وأنَّ المرادَ بالعامل في قوله: (ما قبلَه من الكلام) أي (إلَّا) وحدها؛ لأنَّها قبل المستثنى، لا قبل غيرِه، والفعلُ قبله وقبل غيرِه، كما إذا قيل: تاءُ المثنَّى مفتوحٌ ما قبلَها، وياءُ الجمعِ مكسورٌ ما قبلها، عُلِم محلُّ الفتحةِ والكسرةِ، وممَّا يعضدُ ذلك أيضًا أنَّ سيبويهِ جعل موقعَ المستثنى مِن عاملِه كموقعِ الدِّرهمِ من العشرين، فعُلِم أنَّه لم يُرِد الفعلَ؛ لأنَّه منفصلٌ مكتفٍ، بخلاف (إلَّا) فإنَّها مثلُ العشرينَ في الاتصال وعدمِ الاكتفاءِ، فدلَّ على أنَّها المرادةُ، وممَّا يعضد رأيَه كذلك تصريحُ سيبويه بأنَّ الناصبَ في: ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا على لغة مَن لا يُبدِل هو غيرُ (رأيت)، فتعيَّن كونُه (إلَّا).

ثم قال ابنُ مالك بعد أنْ أورد هذه النصوص: «فحاصلُ كلامِ سيبويهِ أنَّ (إلَّا) هي الناصبةُ، لَمَّا اُستثنِي بها، إذا لم يكن بدلًا، ولا مشغولًا عنها بما هو أقوى، ومَن نسَبَ إليه خلافَ هذا فقد تقوَّل، أو غلِطَ فيما تأوَّل»[1].

ونسبَ ابنُ مالك هذا القولَ إلى المبرد كذلك، بناءً على فهمِه من عبارته السابقة[2]، ومحتجًّا بأنَّه لو كان الفعلُ عاملًا، لكان في حكم الموجود، ولَلَزِم من ذلك جمعٌ بين البدلِ والمبدَلِ عنه، في غير إتباعٍ ولا ضرورةٍ[3].

وممَّن وافقَ ابنَ مالكٍ فيما ذهب إليه: ابنُه بدرُ الدين، في شرحه على الألفية[4].

وتعقَّب ناضرَ الجيشِ في شرحه على التسهيل ما ذهب إليه ابنُ مالك، ورأى بأنَّ ما ذكره يحتمل التَّأويلَ والردَّ، وأنه يتحاكم في هذه المسألة إلى ابنِ مالكٍ نفسِه حيث قرَّر في باب المفعول معه امتناعَ أنْ تكونَ الواوُ وحدَها هي الناصبةُ، إذ لو كانت كذلك لوجب اتصالُ الضميرِ إذا وقع مفعولًا معه[5]، لأنَّه من شأن الناصبِ أنْ يتَّصلَ به

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٩٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٣.

(٤) ينظر: شرح الألفية ص ٢٩٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠.

الضميرُ المنصوبُ، نحو: إنَّه، وليته، ولعلَّه، وكذلك بقيةُ النواصبِ من الأفعال، والحروف[1].

ومما يُردُّ به على ابنِ مالك ما تقدَّم سابقًا من رأي الجمهور، وهو أنَّ (إلا) لا تختصُّ بعملٍ؛ لكونها لم تختص بالأسماء وحدها، كحروف الجرِّ، وإنَّما تدخل كذلك على الأفعال، والحروف، نحو: ما رأيت زيدًا قط إلَّا يقرأ، وما لقيت محمدًا قط إلَّا في المسجد، فلمَّا لم تختص (إلَّا) بالأسماء، لم تعملْ فيها[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، واختاره الرماني، من أنَّ الناصبَ للمستثنى بـ(إلَّا) في الكلام الموجبِ هو الفعلُ المتقدِّمُ بواسطةِ (إلَّا)، وأنَّ هذا هو الأقربُ إلى مرادِ سيبويه، وأنَّ عدا هذا المذهبِ في هذه المسألة يُعَدُّ مرجوحًا، وذلك للعللِ التي تقدَّم ذكرُها.

❁❁❁

(١) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢١٣٤.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/١٢٨، المقتصد ٢/٦٩٩، الإنصاف ١/٢٢٧، شرح المفصل ٢/٧٦، تمهيد القواعد ص ٢١٣٥.

# الباب الثالث

## العلل النحوية في الحروف

**وفيــه فصل واحد:**

**وهو:**

العلل النحوية في الأحكام المتعلقة بالحروف.

# فصل

## العلل النحوية في الأحكام المتعلقة بالحروف

**وفيه ثمانية مباحث:**

المبحث الأول: التعليل النحوي في بناء الحروف.

المبحث الثاني: علة حرفية (رُبَّ).

المبحث الثالث: علة امتناع عمل (إنْ) المخففة، ووجوب عمل (أنْ) المخففة في الأسماء.

المبحث الرابع: علة امتناع العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب.

المبحث الخامس: حقيقة (لن) والعلة في ذلك.

المبحث السادس: علة إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التميميين.

المبحث السابع: علة إعمال (لاتَ) في الحين خاصة.

المبحث الثامن: علة اعتبار (أَيْ) لنداء المتوسط.

## ۞ المبحث الأول:

## التعليل النحوي في بناء الحروف

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وأمَّا الحروفُ فتستحقُّ البناءَ؛ لأنَّها كبعضِ الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ، وإنَّما الإعرابُ للاسمِ بكمالِه، فمنزلتُها بمنزلةِ (جَعْ) مِن (جَعْفَر)»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ في بناء الحروفِ هي تنزُّلُها منزلةَ الجزءِ من الكلمة، وجزءُ الكلمةِ مبنيٌّ لا يستحقُّ الإعرابَ.

**المناقشة والموازنة:**

عرَّف بعض النحويين الحرفَ بأنَّه ما دلَّ على معنًى في غيرِه[(٢)]، وهذا التعريف – كما قال العكبريُّ، وابنُ يعيش– أولَى من تعريف المتقدمين، كسيبويهِ وغيرِه[(٣)]، حيث عرَّفوا الحرفَ بأنَّه ما جاء لمعنى؛ وذلك لأنَّ في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره، إشارةً إلى العلةِ، والمرادُ من الحدِّ الدلالةُ على الذَّاتِ، لا العلةَ التي وُضِع لأجلِها[(٤)].

وتنقسم حروفُ المعاني إلى ثلاثة أقسامٍ[(٥)]: مختصٍّ بالاسمِ، كحروف الجرِّ، و(إنَّ) وأخواتِها، ومختصٍّ بالفعلِ، كـ(قد)، و(سوف)، وحروفِ الجزمِ، والقسمِ الثالث: ما هو مشتركٌ في الدخولِ على الاسمِ والفعلِ، نحو: همزةِ الاستفهام.

ومِن حيث العمل تنقسم هذه الحروفُ إلى قسمين[(٦)]: عاملةٍ فيما تدخلُ عليه،

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١١٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٤، اللباب ١/٥٠، شرح المفصل ٢/٨، الجنى ص ٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٧، المقتضب ١/١٤١، الإيضاح العضدي ص ٨، أسرار العربية ص ١٢.

(٤) ينظر: اللباب ١/٥٠، شرح المفصل ٢/٨.

(٥) ينظر: الأصول ١/٥٥، أسرار العربية ص ١٢، الجنى الداني ص ٢٥.

(٦) المراجع السابقة.

كحروف الجرِّ، وحروفِ الجزم، و(إنَّ) وأخواتِها، وغيرِ عاملةٍ وتسمَّى بالمهمَلةِ، ك(قد)، و(سوف)، والسِّين، و(هل).

وتنقسمُ من حيث بِنْيتها إلى خمسة اقسامٍ[1]: أحاديةٍ، كالهمزةِ، والباءِ، والسينِ، والكافِ، وثنائيةٍ، ك(إذْ)، و(عن)، و(إنْ)، و(قد)، وثلاثيةٍ، ك(إلى)، و(إنَّ)، و(ثمَّ)، و(علَى)، ورباعيةٍ، ك(حتَّى)، و(لعلَّ)، وخماسيةٍ، ك(لكنَّ).

واتَّفقَ النحويون على أنَّ البناءَ أصلٌ في هذه الحروف، ولا يُعربُ منها شيءٌ[2]، والعلةُ في ذلك كما ذكر الرماني هي أنَّ هذه الحروفَ كالجزءِ من الكلمة، وجزءُ الكلمةِ مبنيٌّ، ولعلَّ مرادَ الرماني بتنزُّلِها منزلةَ الجزءِ من الكلمة، أي أنَّها مفتقرةٌ إلى غيرها في تأديةِ المعنى، فلا تقومُ بنفسها، كما أنَّ جزءَ الكلمة لا يقومُ بنفسه، فاستحقَّت بذلك البناءَ، ولذلك بُنِيتْ بعضُ الأسماءِ كالضمائر، والأسماء الموصولةِ، و(قبلُ)، و(بعدُ) وإنْ كان الأصلُ فيها الإعرابَ؛ لمشابهتِها للحرفِ في الافتقار، وعدمِ الاستقلال بنفسها[3].

وهذه العلة التي اعتلَّ بها الرماني هي اعتلالُ الجمهور، حيث ذهبوا إلى أنَّ هذه الحروفَ لا تدلُّ بأنفُسِها على المعاني، وإنما هي تأثيراتٌ في الأسماءِ والأفعالِ القائمةِ بنفسِها لمعانيها[4].

واعتلَّ الجمهورُ كذلك لبناءِ الحروفِ بعدم الحاجةِ إلى الإعراب، فبقيَتْ على أصلها، وذلك لأنَّ الإعرابَ إنما هو للفصلِ بين المعاني المختلفةِ في الصيغةِ الواحدة، كالفاعلِ والمفعولِ، والإضافةِ وغيرها، وهذه المعاني موجودةٌ في الأسماء دونَ الحروفِ؛ لأنَّها تدلُّ على ما وُضِعتْ له بصيَغِها، فعدمُ الإعرابِ لا يخلُّ بمعانيها، ولا يُحدِثُ لَبسًا

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٥، الأصول ١/٥٠، الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، أسرار العربية ص ٢٠، شرح التسهيل ١/٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٧، شرح الكافية ٢/٣٩٧، الارتشاف ص ٦٧٤، الهمع ١/٥٨.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٣٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٤، شرح التسهيل ١/٣٧، التصريح ١/٤٦، الهمع ١/٦٤.:

(٤) المراجع السابقة.

فيها، والإعرابُ زيادةٌ، ولا حاجةَ للزيادةِ لغير فائدةٍ[1].

وفي نظري أنَّ هذه العلةَ لا تقلُّ أهميَّةً عن علةِ الافتقارِ؛ وذلك لاطِّرادِها، في الأسماء، والأفعال، والحروف، ولم يُستثنَ من الأسماءِ إلا ما شابهَ الحرفَ فأخذَ حكمَه وهو البناءُ، وكذلك لم يُستثنَ من الأفعالِ إلا المضارع، وذاك لمشابهتِه الاسمَ، فأخذَ حكمَه وهو الإعراب.

واعترض أبو حيانَ على هذه العلة، بأنَّ بعضَ الحروفِ لها معانٍ كثيرةٍ، ومع ذلك فالحروفُ كلُّها مبنيةٌ، إذ يقول: «فإنَّا نَجِدُ كثيرًا من الحروفِ يكون لمعانٍ مختلفةٍ يُفهَم منه كلُّ معنًى منها حالةَ التركيبِ، وذلك نحو (مِن)، فإنها تكون لابتداءِ الغايةِ، وللتبعيضِ، وللتبيينِ، عند من يرى ذلك، ولم يُعربْ شيءٌ منها»[2].

وأجاب ناظرُ الجيشِ على هذا الاعتراض بأنَّ هذه المعاني التي تأتي للحرف هي مدلولُ الحرفِ ومعناه، فليس هناك أمرٌ زائدٌ على المعنى، يحتاجُ الحرفُ بسببِه إلى الإعراب، بخلافِ الإعرابِ للأسماء، فإنَّ لها معاني في نفسِها، كـ(زيدٍ) الدالِّ على إنسانٍ، ولها كذلك معانٍ أُخرُ زائدةٌ يُحتاجُ بسببِها إلى الإعرابِ، كالفاعليةِ، والمفعوليةِ، والإضافةِ[3].

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الصوابَ ما اعتلَّ به الرماني والجمهور، وأنَّه لا وجهَ لاعتراضِ أبي حيان على اعتلالِ الجمهور؛ وذلك لِما أجابَ بهِ ناظرُ الجيشِ عن الجمهور، على النَّحو الذي تقدَّم.

❁❁❁

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧، أسرار العربية ص ٢٥، شرح التسهيل ٣٣/١، شرح الكافية ٦١/١، تمهيد القواعد ٢٢٨/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٢١/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ص ٢٣٠.

## ۞ المبحث الثاني:

## علةُ حرفيةِ (رُبَّ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «و(كَمْ) اسمٌ، و(رُبَّ) حرفٌ؛ لأنَّ (كَمْ) للعددِ، ومعناها في نفسِها، ولذلك صلحَ أنْ تكونَ فاعلةً، ومفعولةً، وظرفًا، ومبتدأةً لِيُخبَرَ عنها.

ولم يجُز مثلُ ذلك في (رُبَّ)؛ لأنَّها تقليلُ عددٍ، معناها فيما اتَّصلَت به، ودليلُ ذلك قولُ العربِ: كم رجلٍ أفضلُ منك، ولا يجوزُ عندهم: رُبَّ رجُلٍ أفضلَ منك»[1].

**اعتلال الرماني:**

ذهب الرماني إلى أنَّ (رُبَّ) حرفٌ، وليست اسمًا، واعتلَّ لحرفيَّتِها بعلَّتين:

العلة الأولى: عدمُ صلاحيَّتِها لعلاماتِ الأسماء، نحو: الفاعليةِ، والمفعوليةِ، والظرفيةِ، والابتداءِ.

والعلة الثانية: أنَّ معناها في غيرِها، كسائرِ الحروف.

ويرى الرماني بأنَّ معنى (رُبَّ) هو التقليلُ.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألة عن (رُبَّ) ومعناها، وذهب إلى أنَّها حرفٌ يفيدُ التقليلَ، خلافَ (كَمْ)، واعتلَّ بالعلتين السابقتين، وهما: أنَّ (كَمْ) معناها في نفسِها، و(رُبَّ) معناها في غيرها، وأنَّ (كَمْ) يصلُح مجيؤها فاعلةً، ومفعولةً، وظرفًا، ومبتدأً، و(رُبَّ) لا تصلح أنْ تجيءَ على هذه المعاني، فدلَّ ذلك على اسميةِ (كَمْ)، وحرفيةِ (رُبَّ).

وذهب الرماني كذلك إلى أنَّ معنى (رُبَّ) هو التقليلُ، على عكسِ (كَمْ)، بدليل قولِهم: كم رجلٍ أفضلَ منك، في حين لا يجوزُ: رُبَّ رجلٍ أفضلَ منك.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥٧٩.

وما ذهب إليه الرماني من حرفيةِ (رُبَّ) هو مذهبُ البصريين[1]، حيث ذهبوا إلى أنَّ (رُبَّ) حرفُ جرٍّ، واعتلُّوا بالعِللِ التي اعتلَّ بها الرماني، قال سيبويه: «واعلم أنَّ (كَمْ) في الخبرِ لا تعملُ إلَّا فيما تعملُ فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلَّا أنَّ (كَمْ) اسمٌ، و(رُبَّ) غيرُ اسمٍ، بمنزلةِ (مِن)، والدَّليل عليه أنَّ العربَ تقول: كَمْ رجُلٍ أفضلَ منك، تجعلُه خبرَ (كَمْ)، أخبرَناهُ يونسُ عن أبي عمرٍو»[2].

فسيبويه اعتلَّ لحرفيَّة (رُبَّ) بعدمِ الإخبارِ عنها، خلاف (كَمْ)، فدلَّ ذلك على حرفيَّةِ (رُبَّ)، واسميةِ (كَمْ).

أمَّا المبردُ فاعتلَّ لحرفيةِ (رُبَّ) بعلَّتين:

إحداهما: امتناعُ مجيئِها فاعلةً، أو مفعولةً، وكذلك عدمُ الإخبارِ عنها.

والعلة الأخرى: امتناعُ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها.

قال المبردُ: «فأمَّا (رُبَّ) إذا قلتَ: رُبَّ رجلٍ أفضلَ منك، فلا يكونُ له الخبرُ؛ لأنَّها حرفُ خفضٍ، و(كَمْ) لا تكونُ إلَّا اسمًا، ألَا ترى أنَّ حروفَ الخفضِ تدخل عليها، وأنَّها تكون فاعلةً، ومفعولةً، تقول: كم رجلٍ ضربَك، فهي هاهنا فاعلةٌ، فإذا قلت: كم رجلٍ قد رأيتَ فهي مفعولةٌ، وكذلك لو قلت: كم رجلٍ رأيته، لكانت مرفوعةً؛ لأنَّها ابتداءٌ؛ لِشغلِك الفعلَ عنها، وكذلك تقول: إلى كم رجلٍ قد ذهبتَ فلَمْ أرَهُ»[3].

واعتلَّ ابنُ السراجِ لحرفيَّتِها بثلاثِ عللٍ، وهي: عدمُ الإخبارِ عنها، وامتناعُ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها، والعلة الثالثة: عدمُ معاقبةِ الفعلِ لها، حيث قال: «ولا يجوزُ أنْ تقولَ: رُبَّ رجلٍ أفضلَ منك، لا يجوزُ أنْ تجعلَه خبرًا لـ(رُبَّ) كما جعلتَه خبرًا لـ(كَمْ)، وممَّا يتبيَّنُ أنَّ (رُبَّ) حرفٌ، وليست باسمٍ كـ(كَمْ): أنَّ (كَمْ) يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ، ولا يدخلُ على (رُبَّ)، تقول: بِكَمْ رجلٍ مررتَ، وإنَّك تُولِي (كَمْ) الأفعالَ، ولا توليها

(١) ينظر: الكتاب ١٦١/٢، المقتضب ٥٧/٣، الأصول ٤١٦/١، الجمل ص ٦٠، شرح السيرافي ٤٩٤/٢، الإيضاح العضدي ص ٢٥١، الإنصاف ص ٣١٩، اللباب ٣٦٣/١، شرح المفصل ٢٦/٨، الارتشاف ص ١٧٣٧، الجنى ص ٤٣٨، المغني ٣١٩/٢.

(٢) الكتاب ١٦١/٢.

(٣) المقتضب ٥٧/٣.

(رُبَّ)»[1].

ومِن البصريين مَن أضاف عللًا أخرى، سُوى ما ذُكِر، وهي: أنَّ ما بعدها مجرورٌ أبدًا، ولا معنى للإضافةِ فيها، فتعيَّن كونُها حرفَ جرٍّ، وأنَّها تتعلَّق دائمًا بفعلٍ[2]، وهذا حكمُ حرفِ الجرِّ، وأنَّها مبنيَّةٌ مِن غير عارضٍ عرضَ لبنائِها، ولو كانت اسمًا لكانت معربةً[3].

فيصبحُ مجموعُ ما اعتلَّ به البصريون سبعَ عِللٍ:

العلة الأولى: أنَّ معناها في غيرها، كسائرِ الحروفِ.

والعلة الثانية: أنَّها لا تصلح أنْ تجيءَ فاعلةً، أو مفعولةً، أو ظرفًا، أو مبتدأً.

والعلة الثالثة: أنَّ ما بعدها مجرورٌ أبدًا، ولا معنى للإضافة فيها، فتعيَّن كونُها حرفَ جرٍّ.

والعلة الرابعة: أنَّها تتعلَّق دائمًا بفعلٍ، وهذا حكمُ حرفِ الجرِّ.

والعلة الخامسة: عدمُ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها، خلافَ (كم).

والعلة السادسة: أنها تُوصِلُ معنى الفعلِ إلى ما بعدها إيصالَ غيرِها من حروفِ الجرِّ، نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أدركت، فـ(رُبَّ) أوصلَتْ معنى الإدراكِ إلى الرجلِ كما أوصلَت الباءُ معنى المرورِ إلى (زيدٍ) في: مررتُ بزيدٍ.

والعلة السابعة: أنَّها مبنيةٌ من غيرِ عارضٍ عرضَ لبنائِها، ولو كانت اسمًا لكانت معربةً.

وذهب كلٌّ من الكوفيين، والأخفش في أحدِ قولَيه[4]،

(١) الأصول ٤١٦/١.

(٢) ينظر: اللباب ٣٦٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٨.

(٤) ينظر رأي واعتلالات الكوفيين والأخفش في: الأصول ٤١٨/١، الإنصاف ص ٣١٩، اللباب ٣٦٣/١، شرح المفصل ٢٧/٨، أمالي السهيلي ص ٧٢، شرح التسهيل ١٧٥/٣، شرح الكافية ٢٨٨/٤، البسيط ص٨٦٠، الارتشاف ص١٧٣٧، الجنى ص ٤٣٩، المغني ٣١٩/٢.

وابنِ الطراوة[1]، والسهيلي[2]، والرَّضي[3]، والدماميني[4]، إلى أنَّ (رُبَّ) اسمٌ، لا حرفٌ، واعتلَّ الكوفيون ومَن وافقهم بالعلل التالية:

العلة الأولى: أنَّه يُخبَرُ عنها، كما في قول الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[5]

فرفْعُ (عار) يَدلُّ على أنَّه خبرٌ عنها.

ومِن ذلك أيضًا: قولُ بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ[6]، فرفْعُ (ظريف) يدلُّ على على أنَّه خبرٌ عنها، والحروفُ لا يُخبَرُ عنها، فدلَّ ذلك على اسميتها.

والعلة الثانية: القياسُ على نقيضتها (كم)، لأنَّ (كم) للعددِ والتكثيرِ، و(رُبَّ) للعددِ والتقليلِ، و(كم) اسمٌ، فما يقابلُها ينبغي أنْ يكونَ اسمًا مثلَها[7].

والعلة الثالثة: أنَّها لا تقعُ إلا في صدر الكلام، وحروفُ الجرِّ لا تقعُ في صدر الكلام، وإنَّما تقعُ متوسطةً؛ لأنَّها رابطةٌ بين الأسماءِ والأفعالِ[8].

والعلة الرابعة: أنَّها لا تعملُ إلا في نكرةٍ، وحروفُ الجرِّ تعملُ في النكرة والمعرفة[9].

والعلة الخامسة: أنَّها لا تعملُ إلا في نكرةٍ موصوفة، وحروفُ الجرِّ تعملُ في نكرةٍ

(١) ينظر رأي ابن الطراوة في: أمالي السهيلي ص ٧٢، البسيط ص ٨٦٠، الارتشاف ١٧٣٧، الجنى ص ٤٣٩.

(٢) ينظر: أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٩٠/٤.

(٤) ينظر: حاشية الدماميني ٢٧٢/١.

(٥) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة في الخزانة ٥٧٦/٩.

وهو من شواهد: المقتضب ٦٦/٣، اللباب ٣٦٤/١، شرح التسهيل ١٧٥/٣، شرح الكافية ٢٩٢/٤، الجنى ص ٤٣٩، المغني ٣١٩/٢.

(٦) ينظر: الأصول ٤١٨/١، شرح المفصل ٢٧/٨.:

(٧) ينظر: الإنصاف ص ٣١٩، اللباب ٣٦٤/١، شرح الكافية ٢٩٠/٤.

(٨) ينظر: الإنصاف ص ٣١٩.

(٩) ينظر: المرجع السابق.

موصوفة، وغيرِ موصوفة[١].

والعلة السادسة: أنَّه لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ الذي تُعدِّيه، ولو كانت حرفًا لجاز إظهارُه، كما في سائر حروفِ الجرِّ[٢].

والعلة السابعة: أنَّه يدخلُها الحذفُ، فيقال في (رُبَّ): رُبَ، قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٣]، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بحرفٍ[٤].

ويرى الكوفيون ومَن وافقهم بأنَّ مخالفةَ (رُبَّ) للحروفِ في هذه الأشياء، دليلٌ على اسميتها، وعدمِ حرفيتها.

قال ابنُ الطراوة في قولهم: رُبَّ رجلٍ لقيتُه: إنَّ (رُبَّ) مبتدأٌ، و(رجلٍ) مجرورٌ بالإضافة، و(لقيتُه) خبرٌ عن المبتدأ (رُبَّ)، وقاسَه على: كم رجلٍ لقيتُه[٥].

وقد أجاب السهيلي عن اعتلال البصريين بعدمِ دخولِ حرف الجرِّ على (رُبَّ)، بتضمُّنِها معنى: (قَلَّ)، و(أَقَلَّ)، نحو: قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك، وحروفُ الجرِّ لا تدخل في هذا المقام، فامتنع لهذه العلةِ أنْ يدخلَ حرفُ الجرِّ على (رُبَّ)[٦].

وفي شرح الكافية قال الرضي: «ويقْوَى عندي مذهبُ الكوفيين والأخفش، أعني كونَها اسمًا؛ فـ(رُبَّ) مضافٌ إلى النكرةِ، فمعنى: رُبَّ رجلٍ، في أصل الوضع: قليلٌ مِن هذا الجنس، كما أنَّ معنى كم رجلٍ: كثيرٌ مِن هذا الجنس، وإعرابُه رفعٌ أبدًا، على أنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له»[٧].

فالرضيُّ موافقٌ للكوفيين والأخفش في اسميةِ (رُبَّ)، قياسًا على نقيضتِها (كم)، إلا أنَّه خالفهم في الإخبارِ عنها، فيرى برأيِ البصريين في عدمِ الإخبارِ عنها.

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣١٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة الحجر الآية ٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٣١٩.

(٥) ينظر قول ابن الطراوة في: البسيط ص ٨٦٠.

(٦) ينظر: أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٧) شرح الكافية ٤/٢٩٠.

أمَّا الدماميني فيرى أنَّ احتجاجَ البصريين ببناءِ (رُبَّ) دون موجِبٍ له، لا ينفي اسميتَها؛ وذلك لأنَّه يمكن أنْ يكونَ سببُ بنائِها ما قيل في (كم) من تضمُّنِها معنى الإنشاءِ الذي حقَّه أنْ يؤدَّى بالحرف، أو مشابهتِها الحرفَ وضعًا في بعض لغاتِها، وهو تخفيفُ الباء، وحملُ التشديدِ عليه طردًا للباب[1].

ورأى البصريون أنَّ ما اعتلَّ به الكوفيون والأخفشُ للقول باسمية (رُبَّ)، ليس بحجَّةً لهم فيما ذهبوا إليه؛ لأنه يمكن الجوابُ عنها بما يدحضُ تلك الاعتلالات، ويُضعِفُ التعويلَ عليها، ومِن هذه الأجوبة التي أجاب بها البصريون على اعتلالات الكوفيين ما يلي:

**أولًا**: الجواب على الاحتجاج بالإخبار عنها:

حيث يرى البصريون أنَّ الإخبارَ عن (رُبَّ) غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ (رُبَّ) ليس لها معنى في نفسِها حتى يصحَّ نسبةُ الخبرِ إليها، ولذلك تكون الصفةُ تابعةً لمجرورِ (رُبَّ) في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، و(رُبَّ) متَّحدةُ المعنى، فعُلِم بذلك أنَّ الخبرَ ليس عن (رُبَّ).

وأمَّا قولُ الشاعر: رُبَّ قتلٍ عارٍ، فالصحيحُ أنَّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: رُبَّ قتلٍ هو عارٌ[2]، قال المبرد: «لا يكون إلَّا على ذلك، فهذا إنشادُ بعضِهم، وبعضُهم ينشدُه: وبعضُ قتلٍ عارُ»[3].

وأمَّا احتجاجُهم بقولِ بعضِ العرب: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ، برفع (ظريف) على أنَّه خبرٌ لـ(رُبَّ)، فقد ردَّه ابنُ السراجِ بأنَّه إنما يجيءُ على الغلطِ والتشبيهِ بـ(كم)، والأصلُ فيها جرُّها نعتًا لـ(رجلٍ)[4].

**ثانيًا**: الجوابُ على قياس (رُبَّ) على نقيضتِها (كم):

---

(١) شرح الدماميني على المغني ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٦٦/٣، اللباب ٣٦٤/١، شرح التسهيل ١٧٥/٣، الجنى ص ٤٣٩، المغني ٣٢٠/٢.

(٣) المقتضب ٦٦/٣.

(٤) الأصول ٤١٨/١.

يرى البصريون أنَّ قياسَ الكوفيين (رُبَّ) على (كم) لا يصحُّ؛ وذلك لأمرين[1]:

أحدهما: أنَّ الاسميةَ لا تثبتُ بالإلحاق في المعنى، فلا يُقال: إنَّ (مِن) اسمٌ؛ لأنَّها في معنى التبعيض، وكذلك (ما)، لا يُقال: هي اسمٌ؛ لأنَّ معناها النَّفي، فالاسميةُ تُعرَف مِن أمرٍ آخر.

والآخر: أنَّ (كم) اسمٌ لعددٍ، ولذلك يُخبَر عنها، وتدخلُ عليها حروفُ الجرِّ، ولو جُعِل مكانها عددٌ كبيرٌ أغنى عنها، نحو: ألفِ رجلٍ، و(رُبَّ) ليست للعدد، وإنما للتقليل، والتقليلُ كالنفي، ولذلك استعملوا (أقلَّ) بمعنى النفي، كقولهم: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلَّا زيدٍ، أي: ما رجلٌ.

ويرى كلٌّ مِن ابنِ مالك، وابنِ أبي الربيع بأنَّ القياسَ في (كم) أنْ تكون حرفًا؛ لأنَّها دالةٌ على معنى في غيرها، إلا أنَّ العربَ حكمَتْ لها بأحكامِ الأسماء، فأدخلوا عليها حرفَ الجرِّ، وأخبروا عنها، فخرجَتْ عن قياسِها، وتركَتْ (رُبَّ) على ما يقتضي القياس فيها[2].

**ثالثًا**: الجوابُ على أنَّ (رُبَّ) لا تقع إلَّا في صدرِ الكلام:

حيث أجاب البصريون على ذلك بأنَّ معناها التقليلُ، وتقليلُ الشيءِ يُقارب نفيَه، فأشبهتْ حرفَ النفي، وحرفُ النَّفيِ له صدرُ الكلام[3].

**رابعًا**: الجوابُ على أنَّ (رُبَّ) لا تعملُ إلا في نكرةٍ:

وأجابوا عن ذلك بأنَّها لَمَّا كانت تدلُّ على التقليل، والنكرةُ تدلُّ على التكثير، وجب أنْ تختصَّ بالنكرة، ليصحَّ فيها التقليل[4].

**خامسًا**: الجوابُ على أنَّها لا تعمل إلا في نكرةٍ موصوفةٍ:

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٢٠، اللباب ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣، البسيط ص ٨٦١.

(٣) ينظر: الأصول ٤١٧/١، الإنصاف ص ٣٢٠، شرح المفصل ٢٨/٨.

(٤) ينظر: الأصول ٤١٧/١، أسرار العربية ص ٢٦٢، الإنصاف ص ٣٢١، شرح المفصل ٢٧/٨.

وذلك للتَّعويض عن حذفِ الفعلِ الذي تتعلَّق به، وقد يظهرُ ذلك الفعل في ضرورة الشعر(١).

**سادسًا**: الجوابُ على أنَّه لا يجوزُ إظهارُ الفعل الذي تعدِّيه:

إنَّما فعلوا ذلك إيجازًا واختصارًا، لدلالةِ الحالِ عليه، كما إذا قلت: رُبَّ رجلٍ يعلمُ، فالتقديرُ فيه: رُبَّ رجلٍ يعلمُ أدركتُ، أوْ لقيتُ، فحُذِف لدلالةِ الحالِ عليه(٢).

**سابعًا**: الجوابُ على دخولِ الحذفِ عليها، والحذفُ لا يدخلُ على الحرف:

أجاب البصريون بأنَّ ذلك غيرُ مسلَّمٍ به، فإنَّه قد جاء الحذفُ في الحرف، نحو: (إنَّ) المشدَّدة، يجوز تخفيفُها وهي حرف، وفي حكاية ثعلب وهو من أئمةِ الكوفيين ما يدحض احتجاجَهم، حيث حكَى في (سوفَ): سَفْ أفعلُ، وسَوْ أفعلُ، فحُذِفت الواوُ والفاءُ، وإذا أُجِيز حذفُ حرفين، فكيف يُمنَع حذفُ حرفٍ واحدٍ؟(٣).

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يظهرُ لي أنَّ الراجحَ هو ما ذهب إليه البصريون، ووافقهم الرماني، وهو أنَّ (رُبَّ) حرفُ جرٍّ، وليس اسمًا؛ وذلك للعل التي اعتلوا بها، وأنَّ ما ذهب إليه الكوفيون والأخفشُ ومَن وافقهم رأيٌ مرجوحٌ، وذلك لإمكانية توجيهِ اعتلالاتِهم، والردِّ عليها.

❁❁❁

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٢٦٢، الإنصاف ص ٣٢١.

(٢) ينظر: الأصول ٤١٧/١، أسرار العربية ص ٢٦٢، الإنصاف ص ٣٢١،

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٢١.

## المبحث الثالث:

### علة امتناع عمل (إنْ) المخففة، ووجوب عمل (أنْ) المخففة في الأسماء

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقال الأعشى:

في فِتْيَـةٍ كَسِـيُوفِ الْهِنْـدِ قَـدْ عَلِمُـوا أَنْ هَالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَحْفَـى ويَنْتَعِـلْ[1]

ففي (أَنْ) ضميرُ الهاءِ، لِتجرِي على ما يقتضيه حالُها من لزوم معنى المصدرِ، وليس كذلك (إِنْ) المخفَّفة؛ لأنَّها إذا خُفِّفَت أُخرِجتْ إلى أنْ تصيرَ حرفًا من حروفِ الابتداء، فلم يجبْ لها أنْ تعملَ في مُظهَرٍ، ولا مُضمَرٍ، وليس كذلك (أنْ)؛ لِما يلحقُها من الاختلالِ في معنى المصدرِ بتركِ العملِ رأسًا، حتى لا تعملُ في مُظهرٍ، ولا مُضمَرٍ»[2].

وقال في موضعٍ آخر: «فحالُ (إِنْ) إذا خُفِّفَتْ يقتضِي أنْ تجريَ مجرَى أختِها، وهي لامُ الابتداءِ، فلا تعملُ في اللَّفظِ، ولا التقديرِ، وليس لـ(أنْ) بالفتحِ، ما تخرجُ إليه ممَّا يقتضي أنْ تجريَ مجراه في أنَّه حرفٌ من حروفِ الابتداء، فلَزِمها العملُ في اللفظِ والتقدير؛ لِلزومِ معنى المصدرِ، وكان هذا أحقَّ بها على حسب مقتضى حالِها»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناع إعمال (إِنْ) المخفَّفةِ، ووجوبِ إعمالِ (أَنْ) المخفَّفةِ، واعتلَّ لامتناعِ إعمالِ (إِنْ) المخفَّفةِ بعلة القياس، وذلك أنَّ (إِنْ) إذا خُفِّفتْ خرجَتْ من مقتضاها إلى مقتضًى آخرَ، حيث صارت حرفَ ابتداءٍ، يكون الاسمُ بعدها مبتدأً، والقياسُ في حروفِ الابتداءِ ألَّا تعملَ، لزوالِ اختصاصِها، ثمَّ قاسها الرماني في امتناعِ

(١) البيت من البسيط، ينظر: الديوان ص ٤٥، المعلقات ص ٢٨٠.

وهو من شواهد: الكتاب ١٦٤/٣، المقتضب ٩/٣، شرح المفصل ٧٤/٨، الإنصاف ص ١٦٧، شرح الكافية ٣٦٩/٤، الخزانة ٤٠٦/٥.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٨٩.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٤٣٤-٤٣٥.

العملِ على (لامِ) الابتداءِ، لأنَّ (لامَ) الابتداءِ لا تعمل.

في حين أنَّ (أَنْ) إذا خُفِّفتْ لا يُلغَى عملُها سواءً في الظاهر، أو الضمير، فإنْ لم تعمل في الظاهرِ قُدِّرَ اسمُها ضميرًا، والعلةُ في وجوبِ إعمالِها هي أنَّها لم تخرج من مقتضاها، فلا تصيرُ حرفَ ابتداءٍ، بل تبقى على معنى المصدر، فإذا أُبطِل عملُها اختلَّ معناها.

**المناقشة والموازنة:**

(إنَّ) و(أنَّ) من الحروفِ الناسخةِ التي تدخلُ على الجملة الإسمية، فتعملُ في المبتدأِ النصبَ، ويصير اسمًا لها، ويبقى الخبرُ مرفوعًا، على خلافٍ في رافعِه، وقد تقدَّم الكلام عليه(١).

وعلَّلَ النحويون لعملِ هذه الأحرفِ في الأسماء باختصاصها، حيث اختصَّت بدخولها على الأسماء، فاستحقَّت العملَ فيها، ثم علَّلوا لعملِها النصبَ في اسمها، والرفعَ في خبرها -على رأي البصريين- بمشابهتِهما للفعل الماضي، وهذه المشابهةُ -كما تقدَّم ذكرُها(٢)- تكون في اللَّفظ وفي المعنى، فمِن أوجهِ الشَّبهِ اللفظي: أنَّ هذه الأحرفَ ثلاثيةٌ، فهي على وزنِ الفعلِ الماضي، وأنَّها مبنيةٌ على الفتحِ كالفعل الماضي، وكذلك دخولُ نونِ الوقاية عليها كما تدخلُ على الفعل، وأنَّها تقتضي الاسمَ كما يقتضي الفعلُ الاسمَ.

أمَّا الشَّبهُ المعنوي فهو وجودُ معنى الفعلِ فيها، فمعنى (إنَّ) و(أنَّ): حقَّقتُ، ومعنى (كأنَّ): شبَّهت، وهكذا.

وقد يُخفَّفُ بعضُ هذه الأحرفِ، فيؤثِّرُ التخفيفُ عل عملها، وحديثُ الرماني في هذه المسألةِ عن (إنْ) و(أنْ) المخفَّفتينِ، حيث ذهب إلى أنَّه يمتنِع عملُ (إنْ) المخفَّفةِ من الثقيلة في الأسماء، سواءً كان في الظاهرِ أو الضميرِ، واعتلَّ الرماني لامتناع عملِها بعلةِ القياس، وذلك أنَّ (إنْ) إذا خُفِّفَتْ خرجَتْ مِن مقتضاها إلى مقتضًى آخرَ، حيث

(١) ينظر: مطلب علة عمل (إنَّ) وأخواتها الرفع في الخبر ص ٧٤.

(٢) ينظر: ص ٧٧.

صارت حرفَ ابتداءٍ، يكون الاسمُ بعدَها مبتدأً، والقياسُ في حروفِ الابتداء ألَّا تعملَ، لزوالِ اختصاصِها، ثم قاسها الرماني في امتناعِ العملِ على (لامِ) الابتداء، لأنَّ (لامَ) الابتداءِ لا تعمل.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني موافقٌ لمذهب الكوفيين(١)، حيث ذهبوا إلى امتناعِ عمل (إنْ) المخفَّفةِ، واعتلَّ الكوفيون لامتناعِ عملها بالعِللِ التالية:

العلة الأولى: أنَّ (إنَّ) المشدَّدةَ إنما عمِلَتْ لأنَّها أشبهَتْ الفعلَ الماضي في اللَّفظِ، وذلك أنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ كما أنَّه على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّها مبنيةٌ على الفتحِ كما أنَّه مبنيٌّ على الفتح، فإذا خُفِّفَتْ زالَ شبهُها به، فوجبَ أنْ يبطُلَ عملُها(٢).

والعلة الثانية: أنَّ (إنَّ) المشدَّدةَ من عواملِ الأسماءِ، و(إنْ) المخفَّفةِ من عوامل الأفعال، فينبغي ألَّا تعملَ المخفَّفةُ في الأسماء، كما لا تعملُ المشدَّدةُ في الأفعال، لأنَّ عوامِلَ الأفعالِ لا تعملُ في الأسماءِ، وعواملُ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعال(٣).

أمَّا العلة الثالثة: فهي على النَّحو الذي اعتلَّ به الرماني وهي أنَّ (إنْ) المخفَّفةَ صارت حرفَ ابتداءٍ، ودخلَتْ على الاسمِ والفعل، فزال اختصاصُها بالأسماء، والقياسُ فيها ألَّا تعملَ لزوال اختصاصِها، وذلك لأنَّ الحروفَ لا تعمل إلَّا إذا اختصَّت إمَّا بأسماء، وإمَّا بأفعالٍ، أمَّا غيرُ المختصَّةِ فلا عملَ لها، في أيٍّ منهما(٤).

هذه أبرزُ العللِ التي اعتلَّ بها الكوفيون والرماني، والتي يرون بموجبِها امتناعَ عملِ (إنْ) المخفَّفةِ وجوبًا، وصحَّحَ مذهبَهم الزبيدي صاحب ائتلافِ النُّصرة، واستشعرَ من

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ١٦٤، التبيين ٢٨١، شرح التسهيل ٣٤/٢، شرح الكافية ٣٦٦/٤، الارتشاف ص ١٢٧١، ائتلاف النصرة ص ١٦٩، المساعد ٣٢٨/١، الهمع ٤٥٣/١.

(٢) ينظر اعتلال المانعين في: المقتضب ٣٥٨/٢، الأصول ٢٣٥/١، شرح السيرافي ٤٦٩/٢، الإنصاف ص ١٦٤، التبيين ٢٨١، شرح المفصل ٧١/٨، ائتلاف النصرة ص ١٦٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ١٦٤، التبيين ٢٨١، ائتلاف النصرة ص ١٧٠.

(٤) ينظر: رصف المباني ص ١٠٨، شرح التسهيل ٣٣/٢، شرح الكافية ٣٦٥/٤، المساعد ٣٢٦/١.

كلامِ الجمهورِ ترجيحَ هذا المذهب، حيث قال: «والأصحُّ عندي مذهبُ الكوفيين، وكلامُ الجماهيرِ يُشعِرُ بترجيحِه»[(١)].

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ (إنْ) المخفَّفةَ يجوز إعمالُها[(٢)]، فيجوزُ أنْ يقالَ: إنْ زيدًا منطلقٌ، واعتلُّوا لجوازِ إعمالِها بالعللِ التالية:

العلة الأولى: علةُ سماع[(٣)]، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[(٤)]، في قراءة مَن قرأَ بتخفيفِ النُّونِ، ونصْبِ (كُلًّا)[(٥)].

ومِن السماعِ ما حكاه سيبويه، حيث قال: «حدَّثنا مَن نثِقُ به، أنَّه سمعَ من العربِ مَن يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ»[(٦)].

وهذه العلةُ أبرزُ عللِ البصريين، وهي التي اعتلَّ بها كلٌّ مِن: ابنِ يعيش، وابنِ مالك، وابنِ عصفور، والرضي، وأبي حيان، والمرادي، وابنِ هشام[(٧)].

والعلة الثانية: علةُ قياسٍ، وذلك أنَّ (إنْ) مشبَّهةٌ بالفعل، وشبهُها به ليس في اللَّفظِ فقط، وإنَّما في تأكيد المعنى كذلك، فإذا خُفِّفَتْ صارت بمنزلة فعلٍ حُذِفَ منه

---

(١) ائتلاف النصرة ص ١٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٠/٢، المقتضب ٣٥٨/٢، الأصول ٢٣٥/١، شرح السيرافي ٤٦٩/٢، الإنصاف ص ١٦٤، التبيين ٢٨١، شرح المفصل ٧١/٨، شرح التسهيل ٣٣/٢، شرح الكافية ٣٦٥/٤، الارتشاف ص ١٢٧١ ائتلاف النصرة ص ١٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٠/٢، شرح السيرافي ٤٦٩/٢، الإنصاف ص ١٦٤، التبيين ٢٨١، شرح المفصل ٧١/٨، شرح التسهيل ٣٣/٢، شرح الكافية ٣٦٥/٤، الارتشاف ص ١٢٧١، المغني ١٣٨/١، ائتلاف النصرة ص ١٦٩.:

(٤) سورة هود الآية ١١١.

(٥) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وقرأ ابن كثير، ونافع بهذه القراءة مع تخفيف (لما). ينظر: السبعة ص ٣٣٩، النشر ٢٩٠/٢، الكشف ٥٣٦/١، التبيان ٧٣/٦، البحر المحيط ٢٦٦/٥.

(٦) الكتاب ١٤٠/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٧١/٨، شرح التسهيل ٣٣/٢، شرح الجمل ٤٣٨/١، شرح الكافية ٣٦٥/٤، الارتشاف ص ١٢٧١، الجنى ص ٢٠٨، المغني ١٣٨/١.

بعضُ حروفِه، والفعلُ يعمل محذوفًا عملُه تامًّا؛ لأنَّه يعملُ بالمعنى، وليس باللَّفظ، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، وفي اعتلالهم هذا ردٌّ على اعتلالِ الكوفيين وهو زوالُ الشَّبهِ بالفعل الماضي[1].

أمَّا العلة الثالثة: فهي على استصحابِ الأصل، حيث إنَّ (إنْ) أصلُها: (إنَّ) وهي عاملةٌ، فعمِلَتْ مخفَّفةً استصحابًا لأصلِها[2].

وردَّ البصريون على زوالِ الاختصاص، حيث تدخلُ على الأسماءِ والأفعال، بأنَّ ممَّا يسوِّغُ عملَ (إنْ) هو أنَّ تلك الأفعالَ التي تدخل عليها يجوزُ سقوطُها بعدَها، فتبقى مختصَّةً بالأسماء، فيبطلُ بذلك الاحتجاجُ بزوالِ الاختصاص[3].

ويمكن أنْ يُرَدَّ على البصريين بأنَّهم قد كفُّوا عمَلَ (إنَّ) باتصالِها بـ(ما) الزائدةِ، لعلَّةِ زوالِ الاختصاص[4]، وهي العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني والكوفيون، في إبطالِ عمَلِ (إنْ) المخفَّفةِ، فالعلةُ في الموضعينِ واحدةٌ، فكما أنَّ هذه العلةَ أبطلَت العملَ في المتصلةِ بـ(ما) الزائدةِ، كذلك ينبغي أنْ يبطُلَ بها العملُ في المخفَّفةِ.

وألزَمَ النحويون (لامَ) الابتداءِ في (إنْ) المخفَّفةِ المهملة؛ وذلك للتفريقِ بينها وبين (إنْ) النافيةِ، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فلو قيل: إنْ زيدٌ قائمٌ، لاحتملَ أنَّ المرادَ: ما زيدٌ قائمٌ، أمَّا إذا أُعمِلَتْ (إنْ) فلا تلزمُها اللَّامُ لعدمِ الإلباس[5].

أمَّا (أنْ) فيرى الرماني أنَّها إذا خُفِّفَتْ لا يُلغَى عملُها، فإنْ لم تعمل في الظاهرِ عمِلتْ في الضمير، فإذا جاء بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو فعلٌ قُدِّر اسمُها ضميرًا، كما في بيت

(١) ينظر: الأصول ٢٣٥/١، شرح السيرافي ٤٦٩/٢، الإنصاف ص ١٦٥، التبيين ٢٨٤، شرح المفصل ٧١/٨، ائتلاف النصرة ص ١٦٩.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٦٦/١، التصريح ٣٢٦/١، شرح الأشموني ٤٤٩/١.

(٣) ينظر: رصف المباني ص ١٠٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١، الارتشاف ص ١٢٨٤، التصريح ٣١٧/١، شرح شرح الأشموني ٤٤٣/١.

(٥) ينظر: الأصول ٢٣٥/١، شرح المفصل ٧١/٨، شرح التسهيل ٣٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، شرح الكافية ٣٦٥/٤.

الأعشى السابق، والعلةُ في وجوبِ إعمالِها هي أنَّها لم تخرج من مقتضاها، فلا تصيرُ حرفَ ابتداءٍ، بل تبقى على معنى المصدر، فإذا أُبطِل عملُها اختلَّ معناها.

وما ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ[1]، وعلتُهم في وجوبِ إعمالِها هو بقاءُ اختصاصِها بالاسم، وإذا جاء بعدها الفعلُ وجب تقديرُ اسمِها مضمرًا، نحو: تحقَّقتُ أنْ سيقومُ زيدٌ، التقدير: أنَّه سيقومُ زيدٌ، والدليلُ على أنَّه لا يليها الفعلُ: أنَّه يلزمُ الفصلُ بينها وبين الفعلِ بحرفِ التنفيس، أو (قد) في الإيجاب، نحو قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[3]، وبحرفِ نفيٍ في النفي، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[4]، إلَّا إذا كان الفعلُ غيرَ متصرِّفٍ، كـ(عسى)، و(ليس)، فإنَّه لا يُفصَلُ بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[6]؛ وذلك لشبهِهما بالأسماء، فكأنَّه لم يعقبْها إلَّا الاسمُ.

واشتُرِطَ في ضمير (أنْ) أنْ يكون محذوفًا، ولا يظهرُ إلا في الضرورةِ الشعرية[7]، كما كما في قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[8]

---

(١) ينظر: الكتاب ١٦٣/٣، المقتضب ٣٦١/٢، الأصول ٢٣٨/١، رصف المباني ص ١١٤، شرح المفصل ٧٢/٨، شرح التسهيل ٤٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، شرح الكافية ٣٦٨/٤، التصريح ٣٣٠/١.

(٢) سورة المزمل الآية ٢٠.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٣.

(٤) سورة طه الآية ٨٩.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٨٥.

(٦) سورة النجم الآية ٣٩.

(٧) ينظر: الأصول ٢٣٩/١، رصف المباني ص ١١٤، شرح المفصل ٧٢/٨، شرح التسهيل ٤٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، التصريح ٣٣١/١.

(٨) البيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة.

وهو من شواهد: شرح السيرافي ٤٦٩/٢، الأزهية ص ٦٢، رصف المباني ص ١١٥، شرح =

واعتلَّ ابنُ عصفورٍ لوجوبِ حذفِ اسمِها إذا كان ضميرًا بأنَّ المُضمَرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، فلو ظهر الاسمُ المضمَرُ لوجبَ ردُّ (أَنْ) إلى أصلِها من التشديد(١).

واعتلَّ النحويون لوجوبِ عملِها في الضمير بأنَّ اتصالَها بما بعدَها يُعَدُّ اتصالين، أحدهما: اتصالُ العاملِ بالمعمول، والآخر: اتصالُ الصلةِ بالموصول، وهي مع صلتها في تقدير المفرد -أي المصدر- فلمَّا قوِيَ اتصالُها بما بعدها، كان لا بُدَّ من اسمٍ مُقدَّرٍ تعملُ فيه، بخلاف (إنْ) المخفَّفةِ، فإنَّ اتصالَها بما بعدَها اتصالٌ واحدٌ، ومعنى الجملةِ باقٍ دون تغيير، ولذلك لم تعمل(٢).

ونسب السيوطي في كتابِه الهمع إلى سيبويه منعَ إعمالِ (أنْ) المخفَّفة(٣)، ولعلَّه وهمٌ منه؛ لأنَّ الذي في كتابِ سيبويه، والذي اشتُهِر عنه إنما هو إعمالُها، حيث قال: «ومَن قال(٤):﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ ﴾(٥) فكأنَّه قال: أنَّه غَضَبُ اللهِ عليها، لا تُخفِّفها في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلَّا وأنت تريدُ الثقيلةَ مُضمَرًا فيها الاسمُ»(٦).

ونسب كلٌّ مِن أبي حيان، والمرادي، وابنِ هشام، والسيوطي، إلى الكوفيين أنَّهم لا يُعمِلون (أنْ) لا في ظاهرٍ ولا مُضمَرٍ(٧)، مع أنَّ كلامَ الفرَّاءِ خلافُ ما نُسِب إليهم، حيث قال: «وقد خفَّفَت العربُ النونَ مِن (أنْ) الناصبةِ، ثمَّ أنْفذُوا لها نصبًا»(٨)، وعلَّق

=

المفصل ٧٤/٨، شرح الكافية ٣٦٨/٤، المغني ٨٩/١، الهمع ٤٤٥/١.

(١) ينظر: شرح الجمل ٤٣٦/١،

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦١/٢، شرح المفصل ٧٣/٨، شرح الكافية ٤٦٩/٢، شرح الأشموني ٤٥٤/١.

(٣) ينظر: الهمع ٤٥٣/١.

(٤) وهي قراءة يعقوب والحسن، بتخفيف (أنْ) ورفع (غَضَبُ)، وهي محلُّ الشاهد. ينظر: السبعة ص ٤٥٣، الإقناع ٧١١/٢، النشر ٣٣٠/٢.

(٥) سورة النور الآية ٩.

(٦) الكتاب ١٦٣/٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ص ١٢٧٥، الجنى ص ٢١٩، المغني ١٨٩/١، الهمع ٤٥٣/١.

(٨) معاني القرآن ٩٠/٢.

البغداديُّ على هذا قائلًا: «وظاهرُه أنها تعملُ مطلقًا كالمثقَّلةِ، ونقل ابنُ المستوفي[1] عنه -أيِّ الفراء- في شرح أبياتِ المفصل: (لم يُسمَعْ من العربِ تخفيفُ (أَنْ) وإعمالُها إلا مع المكْنِيِّ؛ لأنَّه لا يتبيَّن فيه الإعرابُ، فأمَّا مع الظاهرِ فلا، ولكنْ إذا خفَّفوها رفعوا). انتهى»[2].

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجَّح عندي أنَّ القياسَ في (إنْ) المخفَّفةِ هو إهمالُها، وهو مذهبُ الكوفيين والرماني، وذلك لأنَّ (إنْ) إنَّما أُعمِلَت باختصاصِها بالأسماء، ومشابهتِها للفعلِ الماضي، وهاتان العلَّتان انتقضتا بتخفيفِها، كما انتقضتا بدخول (ما) الزائدةِ عليها، فكفَّتها عن العمل، فالقياسُ يقتضي امتناعَ عملِها، إلَّا أنَّ السماعَ في إعمالِها على قلَّتِه، يقضي بعدمِ إهمالِها البتَّة، وإنَّما يجوز إعمالُها على القلَّةِ، وهو مذهبُ الجمهور[3].

❁❁❁

(١) هو شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد بن المبارك اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي، الوزير العالم، والأديب الشاعر، مؤرخ، من العلماء بالحديث واللغة والادب، كان رئيسًا جليلَ القدر، كثيرَ التواضع، ألَّف: إثبات المحصل في شرح أبيات المفصل، والنظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، وتاريخ أربل. توفي سنة ٦٣٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٢، الأعلام ٥/٢٦٩.

(٢) الخزانة ٢/٤٦٦.

(٣) ينظر: رصف المباني ص ١١٤، شرح المفصل ٨/٧٢، شرح التسهيل ٢/٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٦، شرح الكافية ٤/٣٦٨، التصريح ١/٣٣٠، الهمع ١/٤٥٣، شرح الأشموني ١/٤٥٤.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ امتناعِ العطفِ بـ( لكنْ ) في الإيجاب

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: ما مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، فتُضرِبُ عن (رجلٍ) وتجعلُ الحمارَ مكانَه، كأنَّك قلت: ما مررتُ بحمارٍ، فإنْ قلتَ: ما مررتُ برجلٍ لكنْ حمارٍ، فقد أوجهتَ المرورَ للحمار؛ لأنَّ (لكنْ) للإيجابِ والنَّفي، إمَّا أنْ يُقدَّمَ عليها النَّفيُ فيكون ما بعدَها إيجابًا، وإمَّا أنْ يُقدَّمَ عليها الإيجابُ فيكون ما بعدَها نفيًا بحرفِ النَّفيِ لا محالةَ، كقولِك: جاءني القومُ لكنْ زيدٌ لم يأتِ، ولا يجوزُ: جاءني القومُ لكنْ زيدٌ؛ لأنَّه ليس في هذا نفيٌ، وإنَّما (لكنْ) للإيجابِ بعد النَّفيِ، أو النَّفي بعد الإيجابِ بحرفِ نفيٍ، فحرفُ النَّفيِ لا بُدَّ مِن أنْ يتقدَّمَ أو يتأخَّرَ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه لا يجوزُ العطفُ بـ(لكنْ) بعد الإيجابِ دونَ حرفِ نفيٍ؛ لأنَّ (لكنْ) تفيدُ الاستدراكَ سواءً في الإيجابِ أو النَّفي، والاستدراكُ بعد الإيجابِ لا يكون بمفردِها، بل لا بُدَّ من وجود حرفِ النَّفيِ معها؛ لأنَّ (لكنْ) ليست للنَّفي، وإنَّما للاستدراك، ولا يكون النَّفيُ إلَّا بحرفِ النَّفيِ، خلافَ (بلْ)، حيث يجوز فيها العطفُ بعد الإيجابِ والنَّفيِ على حدٍّ سواء؛ لأنَّها للإضراب عن المذكورِ الأوَّلِ، دونَ تغييرٍ في المعنى.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن العطف بـ(لكنْ)، وذهب إلى أنَّه يمتنع الاستدراكُ بـ(لكنْ) بعد الإيجابِ إلَّا مع ذكرِ حرفِ النَّفيِ، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرٍو لم يأتِ، ولا يجوزُ عنده: أتاني زيدٌ لكنْ عمرٍو؛ واعتلَّ الرماني بالعلة السابقة وهي أنَّ (لكنْ) حرفُ استدراكٍ، وليس حرفَ نفيٍ، ولا يكونُ النفيُ إلَّا بحرفِ النَّفي.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٩١٠.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ البصريين[1]، واعتلُّوا لذلك بعلتين:

العلة الأولى: عدمُ السَّماعِ، حيث لم يُسمع العطفُ بـ(لكنْ) في الإيجابِ دونَ ذكرِ حرفِ النفي[2].

والعلة الثانية: عدمُ الحاجةِ؛ وذلك لأنَّ العطفَ بها في الإيجاب لا يكون إلَّا في الغلَطِ والنِّسيانِ، كالعطف بـ(بلْ) في الإيجاب، نحو: جاءني زيدٌ بل عمرٌو، وإذا كان الأمرُ كذلك فلا حاجةَ إليها؛ لأنَّه قد أُستُغنِي عنها بـ(بلْ) في الإيجاب، ولا حاجةَ لتكثيرِ الحروفِ الموجبةِ للغلَط، وقد يُستغنَى بالحروفِ عن الحروفِ في بعض الأحوالِ إذا كان في معناه، كما أُستُغنِي عن (كَكَ) بـ(مِثلِكَ)، وعن (وَدَعَ) بـ(تَرَكَ)[3].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوزُ العطفُ بـ(لكنْ) في الإيجاب[4]، نحو: جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، واعتلُّوا بعلة القياس على (بلْ)، فكما يجوز العطفُ بـ(بلْ) في الإيجابِ والنفي، فكذلك (لكنْ)؛ وذلك لاشتراكِهما في المعنى، فإذا قيل: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، كما لو قيل: ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو، حيث يُثبَتُ المجيءُ للثاني دونَ الأوَّلِ، فإذا كان في معنًى واحدٍ، وقد اشتركا في العطفِ بهما في النَّفي، فكذلك يجوزُ في الإيجاب.

وأجاب البصريون عن اعتلالِ الكوفيين بثلاثة أمور:

الأمر الأول: عدمُ السَّماعِ، حيث لم يُسمع العطفُ بـ(لكن) في الإيجابِ دونَ ذكرِ حرفِ النفي[5].

والأمر الثاني: أنَّ اشتراكَ (لكنْ) و(بلْ) إنَّما هو في النَّفيِ دون الإيجاب؛ لأنَّ مشاركتَها لها في النَّفيِ صوابٌ، وليس على طريقِ النسيانِ والخطأِ، وإذا كان كذلك فلا

(١) ينظر: المقتضب ١/١٥٠، الإنصاف ص ٣٥٥، شرح المفصل ٨/١٠٦، الارتشاف ص ١٩٩٨، المغني ٣/٥٥٠، ائتلاف النصرة ص ١٤٩، الهمع ٣/١٨٥.

(٢) ينظر: المغني ٣/٥٥٠، الهمع ٣/١٨٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٥٥.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ٣٥٥، الارتشاف ص ١٩٩٨، المغني ٣/٥٥٠، ائتلاف النصرة ص ١٤٩، الهمع ٣/١٨٥.

(٥) ينظر: المغني ٣/٥٥٠، الهمع ٣/١٨٥.

يُقاس عليها في الإيجاب[1].

أمَّا الأمر الثالث: فهو أنَّ مشاركةَ (لكنْ) و(بلْ) في بعض الأحيانِ، لا يعني القياسَ عليها في كلِّ الأحوالِ، إذ ليس مِن ضرورةٍ تدعو إلى ذلك، ومن ذلك أنَّه لا يحسُنُ أنْ يُقالَ: (وبَلْ)، كما يُقال: (ولكنْ)، فكما لم يجُز القياسُ على (لكنْ) في دخول الواوِ، كذلك لا يجوزُ القياسُ على (بلْ) في العطفِ بها في الإيجاب[2].

ووافق المتأخرون ما ذهب إليه البصريون والرماني[3]، وردُّوا ما ذهب إليه الكوفيون بعلَّة عدمِ السَّماع، قال ابنُ هشام: «فإنْ قلتَ: (قام زيدٌ) ثم جئتَ بـ(لكنْ) جعلتَها حرفَ ابتداءٍ، فجئتَ بالجملةِ، فقلتَ: لكنْ عمرٌو لم يقمْ، وأجاز الكوفيون: (لكنْ عمرٌو) على العطفِ، وليس بمسموعٍ»[4].

ويجوزُ أنْ تغني المخالفةُ في المعنى عن حرفِ النَّفي كما ذكر ابنُ يعيش، حيث قال: «ولا يجوزُ: جاءني زيدٌ لكنْ عمرٍو؛ لأنَّه يجب أنَّ الثاني فيها على خلافِ معنى الأوَّلِ، من غيرِ إضرابٍ عن الأوَّلِ، فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ، فهو إيجابٌ، فإذا وصلْتَه فقلتَ: لكنْ عمرٌو، صار إيجابًا أيضًا وفسدَ الكلامُ، ولكنْ تقولُ في مثل هذا: جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يأت، حتى يصيرَ ما بعدَها نفيًا والذي قبلَها إيجابًا، لتحقيقِ الاستدراك ...، ولو قلتَ: تكلَّم زيدٌ لكنْ عمرٌو سكتَ جازَ؛ لمخالفةِ الثاني الأوَّلَ في المعنى، فجرَى مجرَى النَّفيِ بعد الإثبات»[5].

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يترجَّح عندي ما ذهب إليه كلٌّ من البصريين والرماني، وهو امتناعُ العطفِ بـ(لكنْ) بعد الإيجابِ دونَ ذِكرِ حرفِ النفي، وذلك للعللِ التي اعتلُّوا بها، وأنَّ ما ذهبَ إليه الكوفيون يفتقرُ إلى السَّماع،

(١) ينظر: الإنصاف ص ٣٥٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٥٥، شرح المفصل ١٠٦/٨، الارتشاف ص ١٩٩٨، المغني ٥٥٠/٣، ائتلاف النصرة ص ١٤٩، الهمع ١٨٥/٣.

(٤) المغني ٥٥٠/٣.

(٥) شرح المفصل ١٠٦/٨.

خصوصًا وأنَّ الكوفيين عُرِف عن منهجِهم أنَّهم يقيسون على السَّماعَ القليل، فيقدِّمون ما وردَ عن العربِ وإنْ خالفَ القياسَ، فهم في هذه المسألةِ على خلافِ ما عُرِفَ عن منهجِهم، حيث قدَّموا القياسَ على السماعِ، وقد ردَّ البصريون قياسَهم بالرُّدودِ السَّابقِ ذكرُها.

❁❁❁

## المبحث الخامس:

## حقيقة ( لن ) والعلةُ في ذلك

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقال الخليلُ في (لَنْ): أصلُها: (لا أنْ)، ولكنَّها حُذِفت[1]، ووجهُ هذا القولِ أنَّه لَمَّا كان ينبغي تقليلُ الأصولِ، وتكثيرُ الفروعِ؛ لِتُضبَطَ الأصولُ، وتنعقد في النَّفسِ على أَمكَنِ ما يكونُ، وتقتضي فروعَها، فتُغنِي بحفظِها عن حفظِ فروعِها، راعَى هذا الأصلَ، فوجدَ (لنْ) يتوجَّهُ فيها أنْ ترجعَ إلى (أَنْ) كما ترجعُ الحروفُ المضمَّنةُ بمعنى: أَنْ، فردَّها إليها؛ لهذه العلةِ.

وخالفَه في ذلك سيبويهِ[2]، ووجهُ خلافِه أنَّه يُلزِمُه الامتناعَ من جوازِ: أمَّا زيدًا فلَنْ أضرِبَ، كما يمتنعُ من جوازِ: أمَّا زيدًا فلا الضَّرْبُ له؛ لأنَّه لا يتقدَّمُ معمولُ الصِّلةِ على الموصول.

ولا بُدَّ للخليلِ مِن أنْ يرومَ الانفصالَ مِن هذا بأنَّ (لَنْ) لَمَّا كثُرتْ حتى صارت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، عُومِلتْ معاملةَ: (لَمْ).

والصوابُ قولُ سيبويه؛ لأنَّه وإنْ رُوعِيَ الأصلُ الذي بنَى عليه الخليلُ، فإنَّه لا يصلُحُ أنْ يُحمَلَ عليه بالتعسُّفِ إذا توجَّه طريقٌ لا تعسُّفَ فيه، وفي الحملِ على: (لَا أَنْ) تعسُّفٌ بكثرةِ الحذفِ؛ إذ حُذِفَت الألفُ والهمزةُ، وبتقديمِ معمولِ الصِّلةِ على وجهٍ لا بُدَّ مِن أنْ يرجِعَ فيه إلى أنَّ (لَنْ) بمنزلةِ (لَمْ) في الاستعمالِ، فيصير من أجلِ هذا حملُ (لَنْ) على: (لا أنْ) تعسُّفًا لا يجوزُ» [3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ العلةَ التي دعت الخليلَ للقولِ بأنَّ أصلَ (لَنْ): (لا أَنْ) هي تقليلُ الأصولِ وضبطِها، إلا أنَّه على الرغمِ من هذا القصدِ فإنَّ الصوابَ في (لَنْ) هو ما

(١) ينظر رأي الخليل في: الكتاب ٥/٣، المقتضب ٨/٢، الأصول ١٤٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥/٣.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧٧٨.

ذهب إليه سيبويهِ وهو أنَّها حرفٌ بسيطٌ، وليست مركَّبةً مِن (لَا) و(أَنْ).

واعتلَّ لتصويبه مذهبَ سيبويهِ على مذهبِ الخليلِ بأنَّ ما ذهب إليه الخليلُ فيه تعسُّفٌ من وجهين:

أحدهما: كثرةُ الحذفِ، حيث يقتضي تفسيرُ الخليلِ حذفَ حرفين هما: الألفُ مِن (لا)، والهمزةُ من (أَنْ).

والوجه الآخر: أنَّ القول بأنَّ أصلَها (لا أَنْ) يلزمُ تقديمَ معمولِ الصلةِ على الموصول، وهو ممتنعٌ.

وعلَّل الرماني لصحةِ مذهبِ سيبويهِ بخلُوِّهِ من التعسُّفِ السَّابق.

**المناقشة الموازنة:**

(لَنْ) حرفُ نفيٍ، ينصبُ الفعلَ المضارعَ، ويخلصُه للاستقبال، نحو: لنْ يقومَ زيدٌ، ومذهبُ الخليل في هذا الحرفِ أنَّه مركَّبٌ من (لا أَنْ) وحُذِفت همزةُ (أَنْ) تخفيفًا، ثم حُذِفت الألفُ لالتقاءِ الساكنين.

وقد اعتلَّ الرماني لِما ذهب إليه الخليلُ بعلةِ تقليلِ الأصولِ وضبطِها، لأنَّ المأخذَ في هذه الصناعةِ كما قال الشلوبين إنَّما هو تقليلُ الأصولِ ما أمكنَ لا تكثيرُها، فلا يقالُ في (يضْرِبُ)، و(اضْرِبْ)، و(ضارِبٌ)، و(مضروبٌ) و(ضرَبَ) و(ضرْبٌ) إنَّها أصولٌ كلُّها، وإنما جُعِل الأصلُ واحدًا منها وهو (ضَرْبٌ) وجُعِل الباقي فرعًا عليه، وإذا كان الأمرُ كذلك وجب أن يُسلكَ ذلك المسلكَ في: (لا)، و(لَنْ)، و(لا أَنْ)، فلا يُقال: إنها ثلاثةُ أصولٍ، ولكنَّ أحدَها فرعٌ عن الآخرَينِ، وتكونُ (لَنْ) مأخوذةٌ مِن (لا و(أَنْ)[1].

وأُعتلَّ لحذفِ الهمزةِ من (أَنْ) بعلَّةِ التخفيف؛ وذلك لكثرةِ الاستعمال[2]، كما حُذِفت في (أيشٍ)، و(ويلُمِّه)، والأصلُ فيهما: أيُّ شيءٍ، وويلُ أُمِّه، ولَمَّا حُذِفت

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٧٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥/٣، شرح السيرافي ٣٣/١، أسرار العربية ص ٣٣١، اللباب ٣٢/٢، شرح المفصل ١٥/٧، شرح التسهيل ١٥/٤.

الهمزةُ للتخفيفِ تبِعَها حذفُ الألفِ لالتقاء الساكنين.

ونسب ابنُ مالكٍ إلى الكسائي القولَ بمذهب الخليلِ في أصل (لَنْ)[1]، وقد وافقهما في ذلك السُّهيلي[2].

وخالف سيبويهِ الخليلَ في هذه المسألةِ، فذهب إلى أنَّ (لَنْ) حرفٌ بسيطٌ غيرُ مركَّبٍ، وهو نقيضُ (سوف)، واعتلَّ سيبويه لِما ذهبَ إليه بجوازِ تقديمِ معمولِ معمولِ (لَنْ) عليها، في نحو: زيدًا لنْ أضربَ، ولو كان أصلُها (لا أَنْ) لَما جاز تقديمُ معمولِ صلتِها عليها.

قال سيبويه: «فأمَّا الخليلُ فزعم أنَّها (لا أَنْ)، ولكنَّهم حذفوا لكثرتِه في كلامِهم ...، وأمَّا غيرُه فزعمَ أنَّه ليس في (لَنْ) زيادةٌ، وليستْ من كلمتين، ولكنَّها بمنزلةِ شيءٍ على حرفين ليس فيه زيادةٌ، وأنَّها في حروفِ النصبِ بمنزلة (لَمْ) في حروفِ الجزم، في أنَّه ليس واحدٌ من الحرفين فيه زائدًا، ولو كانت على ما يقولُ الخليلُ لَما قلت: أمَّا زيدًا فلنْ أضرِبَ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صلةٌ، فكأنَّه قال: أمَّا زيدًا فلا الضَّرْبُ له»[3].

ووافق الرماني والجمهورُ ما ذهب إليه سيبويه، واعتلُّوا بالعلة التي ذكرها سيبويه، وأضاف الرماني على اعتلال سيبويه والجمهورِ بعلَّةِ الخلُوِّ من التعسُّفِ الذي ينشأُ من الحذفِ في (لا أَنْ)، وكذلك تقديمِ معمولِ الصَّلةِ على الموصول.

وعلى الرغم من تصويبِ الرماني لمذهب سيبويه إلا أنَّه أنصفَ الخليلَ في القصدِ من مذهبه، وهو تقليلُ الأصولِ وضبطُها، حيث يرى الرماني أنَّ هذه العلةَ هي التي دعت الخليلَ إلى القول بهذا المذهب، وأنه ينبغي مراعاتُها، إلَّا إذا كان الحملُ على ذلك بالتعسُّفِ، فإنَّ الأَولى تركُه، وتقديمُ ما خلا من التعسُّفِ.

وممَّن اعتلَ لمذهب الخليل بتقليلِ الأصولِ أبو علي الشلوبين، في شرحه على

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٥.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣/٥.

المقدِّمةِ الجزوليةِ[1]، حيث اعتلَّ بالعلة السابقة التي ذكرَها بها الرماني.

وأضاف بعضُ النحويين كالعكبري، وابنِ مالك، والمرادي، والشاطبي، علَّةً أخرى غيرَ ما اعتلَّ به سيبويه والرماني، وهي علةُ الأصلِ، حيث إنَّ الأصلَ عدمُ التركيب، ولا يُقطَعُ بالتركيبِ إلا بدليلٍ ظاهرٍ، ولا دليلَ على ذلك[2].

وأجاب المازني عن اعتراض سيبويهِ والجمهورِ الذي يقولُ بامتناعِ تقدُّمِ معمولِ الصَّلةِ عليها، بأنَّ ذلك لا يلزمُ الخليلَ؛ لأنَّ الحروفَ تتغيَّرُ أحكامُها ومعانيها بالتركيبِ، كما في (لو) إذا رُكِّبَت مع (لا)، فقبل التركيبِ تفيدُ امتناعَ الشَّيءِ لامتناعِ غيرِه، نحو: لو جئتني أعطيتُك، وبعد التركيبِ تفيدُ امتناعَ الشَّيءِ لوجودِ غيره، نحو: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا، ووقع بعده المبتدأ، فتغيَّر الحكمُ والمعنى، فكذلك يجوز أن يكون أصلُ: (لنْ): (لا أَنْ)، ثم أنَّ الحكمَ تغيَّرَ بتركيب (لا) معه، فجاز أنْ تقولَ: أمَّا زيدًا فلنْ أضرِبَ[3].

وأجاب السُّهيلي كذلك بهذا الجواب في ترجيحِه لمذهبِ الخليلِ، حيث قال: «وأمَّا (لنْ) فهي عند الخليلِ مركَّبةٌ من (لا) و(أَنْ)، ولا يلزمُه ما اعترضَ عليه سيبويه في تقديم المفعولِ عليها؛ لأنَّه يجوز في المركَّبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفيُ الإمكان بـ(أَنْ)»[4].

إلا أنَّ هذا الذي أجاب به كلٌّ من المازني والسهيلي لا يكفي لترجيح مذهب الخليل؛ لأنَّ الكلامَ على تقدير الخليلِ ليس تامًّا، فيكون جزءٌ من الكلامِ مقدَّرًا[5]، قال المرادي: «يلزمُ منه أنْ تكون (أَنْ) وما بعدها في تقدير مفردٍ، فلا يكون قولُك: لن يقومَ زيدٌ، كلامًا»[6].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٤٧٣/٢.

(٢) ينظر: اللباب ٣٣/٢، شرح التسهيل ١٥/٤، الجنى ص ٢٧١، المقاصد الشافية ٤/٦.

(٣) ينظر رأي المازني في: المقتصد ص ١٠٥٠.

(٤) نتائج الفكر ص ١٠٠.

(٥) ينظر: رصف المباني ص ٢٨٦، الجنى الداني ص ٢٧١، المغني ٥٠٢/٣-٥٠٣، المقاصد الشافية ٤/٦.

(٦) الجنى الداني ص ٢٧١.

وقال ابنُ هشام في ترجيحِ مذهبِ سيبويه على مذهب الخليل: «ولأنَّ الموصولَ وصلتُه مفردٌ، و(لنْ أفعلَ) كلامٌ تامٌّ»[1].

ونُسِب إلى الفراء أنَّه ذهب إلى أنْ أصلَ (لنْ) و(لم) واحدٌ وهو: (لا)، فأُبدِل من ألفِ (لا) النونُ في: (لنْ)، والميم في: (لم)[2]، وقاسه الفراءُ على إبدالِ النونِ ألفًا في ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾[3].

وردَّه الجمهور بأنَّ هذا ادعاءٌ لا يثبتُ إلا بدليلٍ قاطع، ولا دليلَ لدى الفراءِ فيما ادَّعاه[4]، قال السيرافي: «وهذا ادعاءُ شيءٍ لا نعلمُ فيه دليلًا، فيقال للمحتجِّ عنه: ما الدليلُ على ما قلت: فلا يجدُ إلى ذلك سبيلًا»[5].

أمَّا قياسُه فمردودٌ مِن حيث إبدالِ الثقيلِ من الخفيفِ، لأنَّ النونَ مقطعٌ، والألفَ صوتٌ، والصوتُ أخفُّ من المقطع، فإذا أُبدِلت النونُ من الألف خرج من الخِفَّةِ إلى الثِّقَل، عكس إذا أُبدِلت الألفُ إلى النون؛ لأنَّها تخرجُ من الثِّقَل إلى الخِفَّة، فلا يُقاسُ أحدُ الموضعين على الآخر[6].

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يظهر لي أنَّ الصوابَ فيها هو ما ذهب إليه سيبويه، واختاره الرماني والجمهور، وهو أنَّ (لَنْ) حرفٌ بسيطٌ، غيرُ مركَّبٍ، لا ما ذهب إليه الخليلُ، وذلك للعللِ السابقة التي اعتلُّوا بها، وأنَّ ما ذهب إليه الفراءُ مجرَّدُ دعوى تفتقرُ إلى الدليلِ، فلا اعتبارَ لها.

❁❁❁

(١) المغني ٣/٥٠٢-٥٠٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في: شرح السيرافي ١/٣٤، رصف المباني ص ٢٨٥، شرح التسهيل ٤/١٥، شرح الكافية ٤/٣٨، الجنى ص ٢٧٢.

(٣) سورة العلق الآية ١٥.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١/٣٤، رصف المباني ص ٢٨٧، شرح التسهيل ٤/١٥، شرح الكافية ٤/٣٨.

(٥) شرح السيرافي ١/٣٤.

(٦) ينظر: رصف المباني ص ٢٨٧.

## ۞ المبحث السادس:

## علةُ إعمالِ ( ما ) عمَلَ ( ليس ) عند الحجازيين وإهمالِها عند التميميين

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في (ما) أنْ تعملَ عملَ (ليس) إذا كانت (ليس) على أصلِها في ترتيب الخبرِ بعد اسمِها، وكونُه على معنى النَّفي، وهذا على مذهبِ أهلِ الحجاز[1]؛ لأنَّهم شبهوا (ما) بـ(ليس) من جهة أنَّها نفيٌ، وهي للحالِ كما أن (ليس) كذلك، فأعملوها عملها، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن: في ﴿مَاهَٰذَابَشَرًا﴾[2].

وأمَّا بنو تميمٍ[3] فإنهم لا يعملونها في شيءٍ، فيقولون: (ما زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّهم أجرَوها على أصلها، وذلك أنَّ أصلَها الإلغاءُ من العملِ على قياسِ حروفِ الاستفهام، لأنَّها تنقلُ الإيجابَ إلى النَّفي، كما ينقل حرفُ الاستفهامِ الخبرَ إلى الاستخبارِ، فيقتضي ذلك أنْ تؤدَّى صورةُ اللَّفظِ للإيذانِ بأنَّ الاستفهامَ عن ذلك المعنى بعينه، فكذلك سبيلُ النَّفيِ بـ(ما)، إلَّا أنَّ أهلَ الحجازِ أخرجوها عن أصلِها بالشَّبهِ»[4].

**اعتلال الرماني:**

اعتلَّ الرماني لإعمالِ (ما) عملَ (ليس) عند الحجازيين بعلَّةِ الشَّبهِ بينهما،

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١٨٨/٤، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، رصف المباني ص ٣١٠، أسرار العربية ص ١٤٣، شرح التسهيل ٣٦٨/١، الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٢، المساعد ٢٧٧/١، التصريح ٢٦١/١، الهمع ٣٩٨/١، شرح الأشموني ٣٨٨/١.

(٢) سورة يوسف الآية ٣١.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١٨٨/٤، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، رصف المباني ص ٣١٠، أسرار العربية ص ١٤٣، شرح التسهيل ٣٦٨/١، الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٢، المساعد ٢٧٧/١، التصريح ٢٦١/١، الهمع ٣٩٨/١، شرح الأشموني ٣٨٨/١.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٣٧.

ومشابهتَها لها من وجهين:

أحدهما: أنَّ معناهما النَّفيُ.

والثاني: أنَّهما لنفيِ الحال.

كما اعتلَّ لعدم إعمالِها عند التميميين بعلة الأصلِ، لأنَّ الأصلَ فيها ألَّا تعملَ، قياسًا على حروفِ الاستفهام.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن (ما) الحرفيةِ النافيةِ للجنس، وذكر أنَّ فيها لغتين:

اللغة الأولى: لغةُ أهلِ الحجاز، قيل: وأهل تهامة[1]، وذكر المالقي أنَّها لغةُ أهلِ الحجازِ ونجد[2]، وهي إعمالُ (ما) عملَ (ليس)، حيث تدخلُ على الجملة الاسمية، فترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وعلى هذه اللغةِ نزل القرآنُ في نحو قولِه تعالى: ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾[3].

واللغة الثانية: لغةُ بني تميمٍ، وهي بقاءُ (ما) على الأصلِ فيها وهو عدمُ إعمالِها.

واعتلَّ الرماني لإعمالِها على اللغةِ الأولى بعلة الشَّبهِ بـ(ليس)، وذكر فيها وجهين للشَّبَه:

أحدهما: أنَّ (ما) تفيدُ معنى النَّفيِ، كما أنَّ (ليس) للنَّفي.

والوجه الثاني: أنَّها لِنفي الحالِ، كما أنَّ (ليس) لِنفيِ الحالِ كذلك.

كما اعتلَّ لإلغاءِ عملِها على لغةِ بني تميمٍ بعلة الأصلِ، قياسًا على حروفِ الاستفهام.

---

(١) ينظر: الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٢.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٣١٠.

(٣) سورة يوسف الآية ٣١.

وهذا الاعتلال الذي اعتلَّ بِه الرماني هو اعتلالُ الجمهورِ لهاتين اللغتين[1]، وأضاف الجمهورُ وجهين آخرَين لأوجهِ الشَّبَهِ بين (ما) و(ليس) لم يذكرهما الرماني وهما[2]: أنَّ كُلًّا منهما يدخل على الجملةِ الاسميةِ، وكذلك دخولُ الباءِ في خبرِ (ما) كما تدخلُ في خبرِ (ليس)، فتصير بذلك أربعةَ أوجهٍ للشَّبهِ بينهما، وهذه الأوجهُ سوَّغَتْ لـ(ما) أنْ تعملَ عمَلَ الفعلِ (ليس) عند الحجازيين.

أمَّا بنو تميمٍ فلم يُعمِلوها لعلةِ عدمِ اختصاصِها بالأسماء، وشرطُ العملِ للحرفِ أنَّ يكونَ مختصًّا إمَّا باسمٍ كحروف الجرِّ، أو بفعلٍ كحروف الجزمِ، فإذا كان الحرفُ يدخل على كُلٍّ منهما فإنَّ القياسَ فيه ألَّا يعملَ، كحروف العطفِ، وحروفِ الاستفهامِ، وهمزةِ الابتداءِ، و(ما) مِن هذه الحروفِ التي تدخل على كُلٍّ من الأسماءِ والأفعالِ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وما يقومُ زيدٌ، فالأصلُ فيها هو عدمُ العمل، ولذلك أبقاها بنو تميمٍ على أصلِها، ولم يُعمِلوها.

ولم يصرِّح الرماني بعلة عدمِ الاختصاص، بل اكتفى بالقياسِ على حروفِ الاستفهام، وحروفِ الاستفهامِ تدخل على كُلٍّ من الأسماءِ والأفعالِ، فكأنَّ الرماني أشار إلى هذه العلةِ بصورةٍ غيرِ مباشرةٍ، وإن كان الأَولى به التصريحُ بهذه العلةِ كما فعل الجمهور.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (ما) في لغة الحجازيين لا تعملُ في الخبر[3]، واعتلُّوا لإهمالها بعدمُ اختصاصِها بالأسماء، ولا مراعاةَ عندهم للشَّبهِ المعنوي بـ(ليس)؛ لأنَّه شبهٌ ضعيفٌ، فلا تقوَى (ما) على العملِ في الخبر كما عمِلَت (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ، و(ما) حرفٌ، والحرفُ أضعفُ من الفعل، وإنَّما الخبرُ عندهم منصوبٌ بحذفِ حرفِ الجرِّ، فالأصلُ في: ما زيدٌ قائمًا: ما زيدٌ بقائمٍ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجرِّ انتصبَ الخبرُ،

(١) ينظر: رصف المباني ص ٣١٠، الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢، أسرار العربية ص ١٤٣، الإنصاف ص ١٤٥، رصف المباني ص ٣١٠، المقاصد الشافية ٢١٦/٢، الهمع ٣٩٨/١.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: أسرار العربية ص ١٤٣، الإنصاف ص ١٤٤، شرح التسهيل ٣٧٢/١، المقاصد الشافية ٢١٨/٢، التصريح ٢٦١/١، الهمع ٣٩٨/١.

واستدلَّ الكوفيون على صحةِ قولهم بامتناع النصب إذا قُدِّم الخبرُ، نحو: ما قائمٌ زيدٌ؛ أو عند دخولِ أداةِ الاستثناءِ، نحو: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ؛ لأنَّه لا يدخلُ على الخبرِ فيهما حرفُ الجرِّ[1].

أمَّا البصريون فيرون أنَّ (ما) في لغة الحجازيين تعملُ في الخبر، وهي الناصبةُ له[2]، وهو اختيارُ الرماني، واعتلُّوا لذلك بعلة الحجازيين وهي المشابهةُ بـ(ليس)، حيث ذهبوا إلى أنَّ المشابهةَ بينهما في الأوجهِ السابقِ ذكرُها اقتضت أنْ تعملَ عملَ (ليس)، وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبرِ، كما اقتضت مشابهةُ اسمِ الفاعلِ بالفعل أنْ يعملَ عملَه[3].

وأجاب البصريون على دعوى الكوفيين بأنَّ الأصلَ: ما زيدٌ بقائمٍ، بأنَّه غير مُسلَّمٍ به، بل الأصلُ عدمُ وجودِ حرفِ الجرِّ، وإنَّما أُدخِلَت الباءُ في خبرِ (ما) تأكيدًا للنفي، كما تدخلُ اللَّامُ في خبر (إنَّ) نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ[4].

واعترض البصريون كذلك على قول الكوفيين: إنَّ الخبرَ منصوبٌ بحذف حرفِ الجرِّ، بأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ لا يُوجبُ نصبًا، ولو كان الأمرُ كما قالوا لوجب النصبُ في كلِّ موضعٍ حُذِف منه، وكثيرٌ من الأسماء تدخلُها حروفُ الجرِّ ولا تنتصبُ بحذفِها[5]، نحو قولِه تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[6]، وقولِه عز وجل: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾[7]، ولو حُذِف حرفُ الجرِّ لقيل: كفى اللهُ شهيدًا، وكفى اللهُ نصيرًا، ومِن ذلك ذلك أيضًا قولُهم: بحسبِك زيدٌ، وما جاءني مِن أحدٍ، وإذا حُذِف حرفُ الجرِّ منها

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٣، الإنصاف ص ١٤٤، شرح التسهيل ٣٧٢/١، المقاصد الشافية ٢١٨/٢، التصريح ٢٦١/١، الهمع ٣٩٨/١..

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ١٤٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٣، الإنصاف ص ١٤٤، المقاصد الشافية ٢١٨/٢، الهمع ٣٩٨/١.

(٦) سورة النساء الآية ٧٩.

(٧) سورة النساء الآية ٤٥.

لقيل: حسبُك زيدٌ، وما جاءني أحدٌ، وكلُّ ذلك بالرفعِ لا غيرَ[1].

فهذه العلةُ التي اعتلَّ بها الكوفيون لانتصاب الخبرِ غيرُ مطَّردةٍ، والاطِّرادُ أحدُ شروطِ العلةِ الموجِبة للحكم[2]، فيبطلُ بذلك الاعتلالُ بهذه العلَّةِ وهي أنَّ الخبرَ منصوبٌ بحذفِ حرفِ الجرِّ.

واشترط المجيزون لإعمالِها شروطًا، أبرزُها ما يلي[3]:

الشرط الأول: تأخُّرُ الخبرِ، فإنْ تقدَّم ارتفعَ، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، ونُسِب إلى الفراءِ جوازُ نصبِه[4].

والشرط الثاني: بقاءُ النفي، فإن انتقض نفيُ خبرِها بـ(إلَّا) بطُلَ عملُها، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾[5].

والشرط الثالث: عدمُ اقترانِ اسمِها بـ(إنْ) الزائدة، فإذا اقترن بها بطُلَ عملُها عند البصريين، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، ونُسِب إلى الكوفيين جوازُ النصبِ[6].

والشرط الرابع: ألَّا تُؤَكَّدَ بـ(ما)، فإذا أُكِّدَتْ بها بطلَ العملُ، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ، وحُكِي عن بعضِ الكوفيين جوازُ النصبِ[7].

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٣، الإنصاف ص ١٤٤، المقاصد الشافية ٢١٨/٢، الهمع ٣٩٨/١.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ٣٣٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، أسرار العربية ص ١٤٥، رصف المباني ص ٣١١، شرح التسهيل ٣٦٩/١، الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٣، المساعد ٢٧٧/١، التصريح ٢٦١/١، شرح الأشموني ٣٨٨/١، الهمع ٣٨٩/١.

(٤) ينظر رأي الفراء في: الارتشاف ص ١١٩٧، الجنى ص ٣٢٤، التصريح ٢٦٤/١، الهمع ٣٩٢/١.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٤٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ص ١٢٠٠، الجنى ص ٣٢٧، التصريح ٢٦٢/١، الهمع ٣٩١/١.

(٧) ينظر: الارتشاف ص ١٢٠٠، الهمع ٣٩١/١.

واعتلَّ النحويون لإبطالِ عملِها في الأحوال الماضية بأنَّ عملَها ضعيفٌ؛ لأنَّه عملٌ بالشَّبهِ، ومجيؤها في هذه الأحوالِ يُضعِفُ شبهَها بـ(ليس)، فيبطُلُ بذلك العملُ، وترجعُ إلى أصلِها[1].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه البصريون واختاره الرماني، وهو أنَّ (ما) الحجازيةَ تعملُ في الاسمِ والخبر، كما عمِلَتْ (ليس) فيهما، فترفعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبرَ، وذلك لعلةِ المشابهةِ بينهما في الأوجهِ السابقِ ذكرُها.

❁❁❁

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٦، أسرار العربية ص ١٤٥، رصف المباني ص ٣١١، شرح التسهيل ١/٣٦٩، الهمع ١/٣٩١.

## ۞ المبحث السابع:

## علةُ إعمالِ ( لاتَ ) في الحينِ خاصةً

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وحكمُ (لاتَ) أنْ تعملَ في الحينِ خاصةً أضعفَ وجوهِ العملِ؛ لأنَّها في المرتبةِ الثالثة، إذ الأُولى لـ(ليس)، والثانيةُ لـ(ما)، والثالثةُ لـ(لات)، من أجلِ أنَّها أشبهَتْ (ليس) من وجهٍ واحدٍ، وهي مع ذلك مُغيَّرةٌ عن أصلِها بلحاقِ علامةِ التأنيثِ فيها، ولا تُستعمَلُ إلَّا مع حذفِ اسمِها؛ لتكونَ على أضعفِ وجوهِ العملِ من جهةِ أنَّه لم يظهرْ عملُها في الاسم، والنصبُ للخبرِ أحقُّ بِها؛ لأنَّه بمنزلةِ الظَّرفِ الذي لم تعملْ في لفظِه، ولهذا كان أجودَ ممَّن رفعَ فقال: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]،... إلَّا أنَّها إذا لم تلحقْها التاءُ عمِلَت في سائرِ النكراتِ دونَ المعارفِ، وإذا لحقتْها التاءُ عمِلَتْ في الحينِ خاصةً؛ لأنَّها مع التاءِ في المرتبة الرابعة: (ليس)، ثمَّ (ما)، ثم (لا) تعملُ في النكرةِ دونَ المعرفةِ، ثم (لاتَ) تعملُ في (الحين) خاصةً، وقدَّمنا العِللَ في ذلك»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ (لاتَ) تعملُ عملَ (ليس) لعلةِ الشَّبهِ بينهما؛ إلا أنَّ عملَها مقصورٌ على الحينِ خاصةً؛ واعتلَّ لذلك بعلتين:

العلة الأولى: ضعفُ شبهِها بـ(ليس)؛ لأنَّه شبهٌ من وجهٍ واحدٍ وهو النَّفي.

والعلة الثانية: تغيُّرُها عن أصلِها، بزيادةِ تاءِ التأنيثِ في آخرها، إذ الأصلُ فيها (لا)، وهذا التغيُّرُ أضعفَها عن العمل.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن (لاتَ)، وذكر أنَّه حرفُ نفيٍ، وأنَّ أصلَه (لا)

---

(١) سورة ص الآية ٣.

والرفع قراءة عيسى بن عمر، وأبي السمال، وقرأ الجمهور بالفتح. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٢٠، مختصر الشواذ ص ١٢٩، البحر المحيط ٧/٣٦٧.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٣٨.

زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيث، كما في (ثُمَّتَ)، و(رُبَّتَ)، وهو مذهب الجمهور[١].

وذهب الرماني إلى أنَّ (لاتَ) يجوزُ فيها أنَّ تعملَ عملَ (ليس) على لغةِ الحجازيين؛ لأجلِ الشَّبهِ بينهما، وهو النَّفي، وهو مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ[٢] أيضًا، إلَّا أنَّه قصُرَ عملُها على الحين خاصةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣]، والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، فلا تعملُ في غيرِ الحين، واعتلَّ الرماني لذلك بالعلتين السابقتين وهما: ضعفُ شبهِها بـ(ليس)؛ لأنَّه شبهٌ من وجهٍ واحدٍ وهو النَّفي.

وكذلك تغيُّرُها عن أصلها، بزيادة تاءِ التأنيثِ في آخرها، إذ الأصلُ فيها (لا)، وهذا التغيُّرُ أضعفَها عن العمل.

وذكر الرماني أنَّ (لاتَ) تأتي في المرتبة الرابعةِ من مراتب العملِ، وكلُّ مرتبةٍ تنقصُ عن سابقتِها درجةً في كيفية العمل، حيث يأتي في المرتبة الأولى: الفعلُ المقيسِ عليه، وهو (ليس)، وفي المرتبة الثانية: (ما)، إذْ تعملُ عملَ (ليس) إلا أنَّه يُشترَطُ لعملِها عدَّةَ شروطٍ تقدَّم ذكرُها[٤]، ثم يأتي في المرتبة الثالثةِ (لا)، فتعملُ في النكرة فقط، وفي المرتبة الرابعةِ (لاتَ)، فتعملُ في الحين خاصةً، ولا يظهرُ اسمُها.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني في اقتصارِ عملِ (لاتَ) على لفظِ الحينِ خاصةً هو مذهبُ سيبويه، حيث قال: «وأمَّا أهلُ الحجازِ فيشبِّهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها (لاتَ) في بعض المواضع، وذلك مع الحينِ خاصةً، لا تكون (لاتَ) إلَّا مع الحين، تُضمِرُ فيها مرفوعًا، وتنصبُ الحينَ»[٥].

ووافق سيبويهِ جمعٌ من النحويين، كالأخفش، وابنِ السراج، والسيرافي، وغيرِهم[٦]،

(١) ينظر: رصف المباني ص ٢٦٣، شرح المفصل ١١٦/٢، شرح الكافية ١٩٧/٢، الارتشاف ص ١٢١٠، الجنى ص ٤٨٥، المغني ٣٥٧/٣، التصريح ٢٦٨/١، الهمع ٣٩٩/١.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) سورة ص الآية ٣.

(٤) ينظر: ص ٦١٣.

(٥) الكتاب ٥٧/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٤٩٢/١، الأصول ٩٦/١، شرح السيرافي ٣٢٦/١-٣٢٧.

ونعتَهم السيوطي بالجمهورِ[١].

واعتلَّوا لذلك بمثل ما اعتلَّ به الرماني، وهو ضعفُ شبَهِ (لا) بـ(ليس)، فأُعطِيَتْ أدنى مراتبِ العمل، قال ابنُ يعيش: «ولا تعملُ هذه إلَّا في الأحيانِ خاصةً، سواءً نصبَتْ، أو رفعَتْ، والعلةُ في ذلك أنَّها في المرتبةِ الثالثةِ، فـ(ليس) أقوى المراتب؛ لأنَّها الأصلُ، ثمَّ (ما)، ثم (لاتَ)»[٢].

وذهب جمعٌ من النحويين إلى أنَّ (لاتَ) تعملُ في الحينِ ومرادفِه، نحو: ساعةٍ، وأوانٍ، ونُسِب هذا القولُ إلى الفرَّاءِ[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، قال الرضي: «وقال الفراءُ: تكون مع الأوقاتِ كلِّها»[٥].

وفي الارتشاف نسب أبو حيان إلى الفرَّاءِ موافقتَه لسيبويهِ[٦]، في اقتصارِ عملِ (لاتَ) على لفظِ الحين، وتبعَه في هذه النسبةِ ابنُ هشامٍ في المغني[٧]، إلَّا أنَّ عدمَ تقييده في كتابه معاني القرآن بلفظِ الحينِ يُضعِفُ هذه النسبةَ، ويقوِّي نسبةَ الرضي[٨].

وممَّن قال بهذا المذهب: الزمخشري، وابنُ يعيش، والشلوبين، وابنُ مالك، وابنُ عصفور، والرضي، والشاطبي، وابنُ هشام، والأشموني وغيرهم[٩]، وبذلك يظهر أنَّ نعتَ نعتَ السيوطي لِمن وافقَ مذهبَ سيبويه بالجمهورِ فيه نظرٌ؛ لكون القائلين بمذهب الفرَّاءِ والفارسي ليسوا بقلَّةٍ، بل جمعٌ يُعتدُّ به من النحاة.

---

(١) ينظر: الهمع ١/٤٠٠.

(٢) شرح المفصل ٢/١١٦-١١٧.

(٣) ينظر رأي الفراء في: شرح الكافية ٢/١٩٦.

(٤) ينظر رأي الفارسي في: الارتشاف ص ١٢١١، المغني ٣/٣٦١.

(٥) شرح الكافية ٢/١٩٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ص ١٢١١.

(٧) ينظر: المغني ٣/٣٦١.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٩٧-٣٩٨.

(٩) ينظر: الكشاف ٣/٢، شرح المفصل ٢/١١٦، شرح التسهيل ١/٣٧٧، شرح الكافية ٢/١٩٦، المقاصد الشافية ٢/٢٥٤، الجنى ص ٤٨٩، أوضح المسالك ١/٢٨٧، شرح الأشموني ١/٤٠١.

واعتلَّ هؤلاء النحويون لِما ذهبوا إليه بعلتين:

العلة الأولى: علةُ السماع، حيث سُمِع إعمالُ (لاتَ) في مرادفِ الحين[1]، نحو قولِ قولِ الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَم والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخَيمُ[2]

حيث عمِلَتْ (لاتَ) في لفظِ الزمانِ (ساعة) كما عمِلَتْ في لفظ (حين)، والتقديرُ: لاتَ الساعةُ ساعةَ مندمٍ.

وكذلك قول الآخر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ[3]

إذ دخلت (لاتَ) على مرادفِ الحينِ وهو (أوان)، إلا أنَّه جاء مجرورًا كما سيتَّضحُ بيانُ ذلك في موضعٍ قريبٍ بإذن الله.

أمَّا العلة الثانية: فهي علةُ القياسِ، وذلك أنَّ هذه الألفاظَ من ألفاظِ الأحيانِ، فكما تعملُ (لاتَ) في الحينِ، تعمل في مرادفِه، بل إنَّ بعضَهم فهِمَ من عبارةِ سيبويهِ السابقةِ أنَّه لا يقصِدُ لفظَ الحينِ خاصةً، وإنَّما الزمانُ مطلقًا، قال ابنُ عصفور: «ومَن حملَه على أنَّه يريدُ بقولِه: (لا يكونُ إلَّا مع الحينِ): الحاءَ، والياءَ، والنونَ، فخطأٌ؛ فقد

(١) ينظر: الكشاف ٢/٣، شرح المفصل ١١٦/٢، شرح التسهيل ٣٧٧/١، شرح الكافية ١٩٦/٢، المقاصد الشافية ٢٥٤/٢، الجنى ص ٤٨٩، أوضح المسالك ٢٨٧/١، شرح الأشموني ٤٠١/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى التميمي، كما في شرح شواهد العيني بحاشية الصبان الصبان ٤٠١/١، وقيل هو لمهلهل بن مالك الكناني، في المرجع نفسه.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٧٧/١، شرح الكافية ١٩٦/٢، الارتشاف ص ١٢١١، المساعد ٢٨٣/١، شرح الأشموني ٤٠١/١، الخزانة ١٧٥/٤.

(٣) البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي النصراني. ينظر: الديوان ص ٣٠.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، رصف المباني ص ٢٦٢، شرح التسهيل ٣٧٨/١، شرح الكافية ١٩٨/٢، الارتشاف ص ١٢١٢، الجنى ص ٤٩٠، الهمع ٤٠٢/١، شرح الأشموني ٤٠١/١.

جاء عملُها في غيرِه»[1].

وقال الشاطبي: «ولا يريدُ خصوصَ لفظِ الحينِ، بل الزمانَ مطلقًا، وعلى ذلك حُمِل قولُ سيبويه: (وذلك مع الحينِ خاصةً)»[2].

وهناك أقوالٌ أخرى في عملِ (لاتَ)، غير ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ومنها:

أنَّها لا تعملُ شيئًا، لأنَّها ليست بفعلٍ، فإن كان ما بعدها مرفوعًا فبالابتداءِ، وإن كان منصوبًا فبإضمارِ فعلٍ، ونسبَ كُلٌّ من ابنِ السراجِ، والسيرافي، والرماني هذا القولَ إلى الأخفش[3]، قال الرماني: «والأخفشُ يذهبُ إلى أنَّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا، لأنَّ قياسَها بقياس غيرِها من الحروف التي لا تعمل، وقد ضعُفَتْ عن منزلة (ما)، فإذا اجتمع الضَّعفانِ: ضعْفُ (ما)، وضعْفُها في نفسها امتنعَ عملُها، ومذهبُ سيبويهِ هو الصَّوابُ»[4].

مع أنَّ رأيَ الأخفشِ في كتابه معاني القرآن موافقٌ لمذهبِ سيبويه، حيث قال: «فشبَّهوا (لاتَ) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسمَ الفاعلِ، ولا تكون (لاتَ) إلَّا مع (حين)»[5]، وقد يكونُ للأخفشِ رأيٌ آخرُ في هذه المسألة.

ومن الأقوال أيضًا: أنها تعملُ عملَ (إنَّ)، فتنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، وتفيدُ عمومَ النَّفيِ، وعُزِي هذا القولُ إلى الأخفشِ كذلك[6].

ومن الأقوال كذلك: أنَّها حرفُ جرٍّ، تجرُّ أسماءَ الزمان، عند بعضِ العرب، حكَى

(١) ينظر كلام ابن عصفور السابق في المقاصد الشافية ٢/٢٥٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: الأصول ١/٩٧، شرح السيرافي ١/٣٢٧، شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٣٩.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢٣٩.

(٥) معاني القرآن ١/٤٩٢.

(٦) ينظر رأي الأخفش في: الارتشاف ص ١٢١١، البحر المحيط ٧/٣٦٧، الجنى ص ٤٨٨، التصريح ١/٢٦٩، الهمع ١/٤٠٢.

ذلك الفرَّاءُ[1]، واستشهد بقول الشاعر السابق:

طَلَبُــوا صُــلْحَنَا وَلَاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنَـا أَنْ لَـيسَ حِـينَ بَقَـاءِ

قال المالقي: «ومِن العربِ من يخفضُ بها الحينَ، أو ما في معناه، منبِّهةً على الأصلِ من الخفضِ، إذ ما يختصُّ باسمٍ، ولا يكون كجزءٍ منه، أصلُه أنْ يعملَ الجرَّ»[2].

ونسب الرضيُّ هذا القولَ إلى الكوفيين، ثم اعترض عليهم بقوله: «وليس بشيءٍ؛ إذ لو كان لجَرَّ غيرُ (أوانٍ)، واختصاصُ الجارِّ ببعض المجروراتِ نادرٌ، ولم يُسمَعْ (لاتَ حينِ مناصٍ) بجرِّ (حين) إلَّا شاذًّا[3]، وأيضا لو كان جارًّا لكان لا بُدَّ له من فعلٍ أو معناه يتعلَّقُ به»[4].

وأُجيب عن البيت السابق، وقراءةِ الجرِّ بجوابين:

أحدهما: أنَّ الجرَّ في (أوانٍ) و(حينٍ) على إضمارِ (مِن) الاستغراقية بعد (لاتَ)، والتقديرُ: لاتَ من أوانٍ، ولات من حينِ مناصٍ[5].

والثاني: أنَّ الأصلَ في البيت: (ولاتَ أوانَ صلحٍ)، ثم بُنِي المضافُ؛ لقطْعِه عن الإضافة، وكان بناؤُه على الكسر؛ لشبهِهِ بـ(نزال) في الوزن، أو لأنَّه قُدِّر بناؤه على السكون، ثم كُسِر لالتقاءِ الساكنين[6].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ في عملِ (لات) هو مذهبُ الفراءِ والفارسيِ وغيرهما، وهو أنَّها تعملُ عمل (ليس) في الحينِ ومرادِفِه، لا كما ذهب إليه الرماني وغيرُه، والذي يرجِّح عندي هذا القولَ هو قوَّةُ أدلَّةِ أصحابِ هذا القول، وهي السماعُ، والقياسُ، وكذلك صحةُ الاحتمالِ في المرادِ من

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٩٨.

(٢) رصف المباني ص ٢٦٢.

(٣) وهي قراءة أخرى لعيسى بن عمر. ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠، مختصر الشواذ ص ١٢٩، الكشاف ٣/٣، البحر المحيط ٧/٣٦٧.

(٤) شرح الكافية ٢/١٩٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/١٩٩، البحر المحيط ٧/٣٦٨، الجنى ص ٤٩١، المغني ٣/٣٦٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/١٩٩، البحر المحيط ٧/٣٦٨، الجنى ص ٤٩١، المغني ٣/٣٦٤.

عبارة سيبويهِ السابقةِ، فيصحُّ أنْ يكونَ مرادُه مِن (الحين) الزمانَ مطلقًا، ولا يتعارضُ مع هذا القولِ ما اعتلَّ به الرماني من ضعفِ عملها؛ لأنَّ عملَها في الأحيانِ دون غيرِها هو كذلك مظهرٌ من مظاهرِ ضعفِ عملِها.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثامن:

## علةُ اعتبارِ (أَيْ) لنداءِ المتوسِّطِ

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ فيه إجراءِ الحروفِ التي يُنادَى بها على أربعةِ أوجهٍ:

حرفٌ للبعيدِ، وحرفٌ للقريبِ، وحرفٌ للوسطِ بين القريبِ والبعيدِ، وحرفٌ للجميعِ؛ ليكونَ أمَّ حروفِ النَّداءِ، ولا يجوزُ أنْ يُستعمَلَ الحرفُ الذي هو للقريبِ في موضعِ البعيدِ؛ لأنَّه ليس فيه شيءٌ من حروفِ المدِّ واللِّينِ.

وحروفُ النَّداءِ خمسةٌ: أَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والألفُ، والياءُ، فـ(أَيَا)، و(هَيَا) للبعيدِ؛ لأنَّه قد مُكِّنَ حرفُ المدِّ فيه بالألفِ والياءِ، وهما حرفا المدِّ، وإنَّما (هَيَا) على بدلِ الهاءِ من الهمزةِ، للمناسبةِ التي بينهما بمخرجِ الحرف.

فأمَّا (أَيْ) فلِلْوسطِ بين القريبِ والبعيدِ؛ لأنَّ فيه حرفَ مدٍّ لم يُمكَّنْ تمكينَ (أَيَا)، إذ ليس ما قبلَه منه، وهو حرفٌ واحدٌ، وهي الياءُ.

وأمَّا النَّداءُ الذي للقريبِ: فالألفُ، كقولِك: أَزَيدُ أَقبِلْ...، وأمَّا (يا) فهي للجميعُ؛ لأنَّ فيها حرفَيِ المدِّ على أتمِّ حالٍ، مع إيجازِ لفظِه، فهو أحقُّ أنْ يكونَ أُمًّا؛ لِتمكُّنِه مع خِفَّتِهِ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ حروفَ النداءِ تكون على أربعة أقسامٍ، حرفانِ لنداء البعيدِ وهما: (أَيَا) و(هَيَا)، وحرفٌ لنداءِ الوسطِ وهو (أَيْ)، وحرفٌ لنداءِ القريبِ وهو الهمزةُ، وحرفٌ لنداءِ الجميعِ وهو (يَا).

واعتلَّ الرماني لتخصيصِ (أَيْ) لنداءِ الوسطِ بين القريبِ والبعيدِ، بكونِ الياءِ حرفَ لِينٍ، وليست حرفَ مدٍّ، لأنَّ ما قبلَها مفتوحٌ، فالصوتُ بها قصيرٌ، والبعيدُ يحتاج إلى مدِّ الصَّوتِ لِيَسمَعَ النَّداءَ، على عكس (أَيَا)، و(هَيَا)، و(يا) التي يُنادَى بها البعيدُ، فإنَّه يُمدُّ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٢١٣.

فيها الصَّوتُ، فيسمعُه البعيدُ، وذلك لوجودِ حرفِ المدِّ في هذه الأدوات.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حروف النداءِ، وهي: (أَيَا)، و(هَيَا)، و(أَيْ)، والهمزةُ، و(يا)، وذهب إلى أنَّها تنقسم إلى أربعة أقسامٍ: قسمٌ لنداءِ البعيدِ وهما (أَيَا) و(هَيَا)، وقسمٌ لنداءِ الوسطِ وهو (أَيْ)، وقسمٌ لنداءِ القريبِ وهو الهمزة، وقسمٌ لنداءِ الجميعِ وهو (يا).

واعتلَّ الرماني لتخصيص (أَيْ) بقسمٍ خاصٍّ وهو نداءُ الوسطِ بالعلَّةِ السابقة، وهي كونُ الياءِ حرفَ لِينٍ، وليست حرفَ مدٍّ، لأنَّ ما قبلها مفتوحٌ، فالصوتُ بها قصيرٌ، والبعيدُ يحتاج إلى مدِّ الصوتِ لِيسمَعَ النَّداءَ، على عكسِ حروفِ النَّداءِ التي للبعيد، وهي (أَيَا)، و(هَيَا)، و(يا)؛ لوجودِ حرفِ المدِّ فيها.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني مذهبٌ مغايرٌ لمذهبِ الجمهورِ في هذه المسألةِ، حيث ذهب إلى أنَّ للنداءِ ثلاثة مراتب، وهي: القريب، والوسط، والبعيد، في حين يرى الجمهورُ بأنَّ للنداءِ مرتبتين فقط، وهما: القريبُ، والبعيدُ[(١)].

وممَّن وافق الرماني في هذا المذهب: ابن بَرهان، وابنُ أبي الربيع[(٢)]، والمالقي، قال المالقي: «تختصُّ بالقريبِ منزلةِ المصغِي إليك؛ لتقاربِ لفظِها، وهي في النَّداءِ أبعدُ من الهمزة؛ فهي في المنزلةِ الوسطَى من الهمزةِ و(أَيَا)»[(٣)].

فالمالقي اعتلَّ لقربِها من نداءِ القريبِ بقِصَر صوتِها، كون الياءِ حرفَ لِينٍ، إلَّا أنَّه جعلَها أبعدَ من الهمزة، أي: للوسط؛ لكونِها على حرفين، وهذا الاعتلالُ الذي اعتلَّ به المالقي قريبٌ من اعتلالِ الرماني، فالقائلون بهذا المذهبِ يرون أنَّ القريبَ يكفي فيه

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠، المقتضب ٤/٢٣٣، الأصول ١/٣٢٩، شرح المفصل ٨/١١٨، شرح التسهيل ٣/٣٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، شرح الكافية ٤/٤٢٥، الارتشاف ص ٢١٧٩، توضيح المقاصد ص ١٠٥٠، أوضح المسالك ٤/٩، المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٢) ينظر رأي ابنِ برهان وابنِ أبي الربيع في: المقاصد الشافية ٥/٢٣٤، التصريح ٢/٢٠٦.

(٣) رصف المباني ص ١٣٥.

حرفٌ واحدٌ لقُربِه، وهو الهمزةُ، والبعيدُ ما كان الصوتُ فيه ممدودًا لِيُسمَعَ، وهو (أَيَا) و(هَيَا)، و(يا) إلا أنَّ (يا) تصلحُ للقريبِ كذلك؛ لكونِها أُمَّ البابِ، أمَّا (أَيْ) فأبعدُ من القريب؛ لكونِها على حرفين، وأدنى من البعيدِ؛ لِقِصَرِ الصَّوتِ فيها، وعدمِ مدِّه، ولذلك هي في منزلةٍ وسطَى بين القريبِ والبعيدِ.

وذهب كُلٌّ من: سيبويهِ، والمبرِّدِ، وابنِ السَّراجِ إلى أنَّ (أَيْ) لنداءِ البعيد[1]، كبقيَّةِ حروفِ النِّداءِ، عدا الهمزةِ التي لنداء القريب، ووافقهم في ذلك جماعةٌ من المتأخرين: كالصيمري، وابنِ بابشاذ، والشلوبين، وابنِ مالك، وابنِ عصفور، والمرادي، وابنِ هشام، والشاطبي وغيرهم[2].

وعدَّ الشاطبي هذا القولَ مذهبًا لجمهورِ البصريين[3]، واعتلَّ المؤيدون لسيبويه على صحة مذهبِه بالرواية[4]، حيث إنَّ سيبويه أخبرَ بذلك روايةً عن العربِ.

ونظر الشلوبين لذلك بإنزالِ حرفِ اللِّينِ منزلةَ حرفِ المدِّ، كما أدغموا في نحو: ثوب بَّكر، وقوم مَّالك، تشبيها بمداقّ، ودابَّة[5].

وذهب جماعةٌ من المتأخِّرين إلى أنَّ (أَيْ) لنداءِ القريبِ كالهمزة، واعتلُّوا لذلك بقِصَرِ صوتِها، أمَّا سائرُ الحروفِ فهي لنداءِ البعيد.

وممَّن ذهب إلى هذا المذهبِ: ابنُ الخشاب، والزمخشري، والجزولي، وابنُ معطٍ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، والرضي[6].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠، المقتضب ٤/٢٣٣، الأصول ١/٣٢٩.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٣٧، شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٣١٦، شرح الجزولية ٣/٩٤٩، شرح التسهيل ٣/٣٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، توضيح المقاصد ص ١٠٥٠، أوضح المسالك ٤/٩، المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، شرح التسهيل ٣/٣٨٦، توضيح المقاصد ص ١٠٥٠، المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٥) ينظر: شرح الجزولية ٣/٩٤٩.

(٦) ينظر: المرتجل ص ١٩١، المفصل ص ٣٠٩، المقدمة الجزولية ص ١٧٨، الفصول الخمسون =

قال ابنُ يعيش: «و(أَيْ)، والهمزةُ تستعملان إذا كان صاحبُك قريبًا، وإنما كان كذلك مِن قِبَلِ أنَّ البعيدَ، والمتراخيَ، والنائمَ المستثقِلَ، والسَّاهي، يُفتقَرُ في دعائهم إلى رفعِ صوتٍ ومدِّه، وهذه الأحرفُ الثلاثةُ التي هي: (يَا) و(أَيَا) و(هَيَا) أواخرهُنَّ ألِفاتٌ، والألفُ ملازمةٌ للمدِّ، فاستُعمِلَتْ في دعائهم لإمكان امتدادِ الصوتِ ورفعِه بها، وليست الياءُ هنا في (أَيْ) كذلك؛ لأنَّها ليست مدَّةً، مِن حيث كان ما قبلَها مفتوحًا، وذلك لا يكون مدَّةً إلَّا إذا سُكِّنَتْ، وكان حركةُ ما قبلَها من جنسِها، والهمزةُ ليست من حروفِ المدِّ فاستُعمِلَتْ للقريب»[(١)].

واعترض ابنُ مالكٍ وغيرُه على القائلين بهذا المذهبِ بأنَّ معتمدَهم فيما ذهبوا إليه إنَّما هو على الرأي، ولا يصح أنْ يُعترَضَ بالرأي على الرواية، قال ابنُ مالك: «ومَن زعمَ أنَّ (أَيْ) كالهمزةِ في الاختصاص بالقربِ، لم يعتمد في ذلك إلَّا على رأيِهِ، والروايةُ لا تُعارَضُ بالرأي»[(٢)].

ونسب ابنُ مالكٍ القولَ بهذا المذهبِ إلى المبردِ[(٣)]، وتابعَه في هذه النسبةِ كُلٌّ من: أبي حيان، والسيوطي[(٤)]، مع أنَّ كلامَ المبردِ في المقتضَبِ يُفهَمُ منه موافقته لرأي سيبويه[(٥)]، قال الشاطبي: «ونقلَه ابنُ مالكٍ في الشَّرحِ عن المبرد، ولم أَرَ مذهبَه في كتابه المقتضَبِ إلَّا كمذهبِ سيبويهِ والجمهورِ، فانظر مِن أين نقلَه؟!»[(٦)].

وبعد عرض ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي فيها أنَّ الراجح هو ما ذهب إليه سيبويهِ وجمهورُ البصريين، وهو أنَّ (أَيْ) لنداءِ البعيد؛ وذلك لثلاثةِ أمورٍ:

---

=

ص ٢١٠، شرح المفصل ١١٨/٨، الكافية ص ٢٢٨، شرح الكافية ٤٢٥/٤.

(١) شرح المفصل ١١٨/٨.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ٢١٧٩، الهمع ٢٧/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٣٣/٤.

(٦) المقاصد الشافية ٢٣٥/٥.

الأمر الأول: الروايةُ عن العرب، قال الشاطبي: «فإنَّه نُقِل عن العرب، وقد نقلوا أنَّ وضعَها لنداءِ البعيد، فهو المقبولُ، ولا يُعارضُ بقياسٍ»[1].

والأمر الثاني: أنَّه يجوزُ مدُّها، فيقال فيها: (آيْ)، كما حكَى الكسائي، فيكون المدُّ فيها دليلًا على البُعدِ[2].

والأمر الثالث: أنَّه لا حاجةَ لتخصيصِ المتوسِّطِ بأداةٍ خاصَّةٍ في ندائه؛ لكونِه واقعٌ بين القريبِ والبعيدِ، وما يصحُّ في القريبِ والبعيدِ فهو حريٌّ بأنْ يصحَّ في المتوسِّطِ، ولذلك أغفلَه الجمهور رُبَّما لهذه العلَّة.

❁❁❁

(١) المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ١٣٥، الارتشاف ص ٢١٧٩، الجنى ص ٢٣٣.

# الباب الرابع

# العلل النحوية في الجمل

**وفيــه ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول:** العلل النحوية في التقديم والتأخير.

**الفصل الثاني:** العلل النحوية في الحذف.

**الفصل الثالث:** العلل النحوية في الإضمار.

# الفصل الأول

## العلل النحوية في التقديم والتأخير

**وفيه اثنا عشر مبحثًا:**

**المبحث الأول: علة إعراب (قائمٌ زيدٌ) و(تميميٌّ أنا) على التقديم والتأخير.**

**المبحث الثاني: علة جواز تقديم خبر (كان) عليها وعلى اسمها، وامتناع تقديم خبر (ليس) عليها.**

**المبحث الثالث: علة امتناع تقدم خبر (إنَّ) عليها أو على اسمها.**

**المبحث الرابع: علة جواز الإلغاء في التأخير والتوسط في (ظنَّ) وأخواتها.**

**المبحث الخامس: علة امتناع تقديم معمول المصدر عليه.**

**المبحث السادس: علة امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه.**

**المبحث السابع: علة جواز تقديم الحال على صاحبها، وامتناع تقديم الصفة على الموصوف.**

**المبحث الثامن: علة امتناع تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور.**

**المبحث التاسع: علة امتناع تقديم التمييز على عامله.**

**المبحث العاشر: علة امتناع تقدم المستثنى في أول الكلام.**

**المبحث الحادي عشر: علة امتناع تقدم الفاعل على الفعل.**

**المبحث الثاني عشر: علة اعتبار الجواب للمتقدم من الشرط أو القسم.**

## ۞ المبحث الأول:

## علةُ إعرابِ ( قائمٌ زيدٌ )، و( تميميٌّ أنا ) على التقديمِ والتأخير

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وكذلك يجوزُ: قائمٌ زيدٌ، على التقديمِ والتأخيرِ، ولا يجوزُ على ترتيب الكلامِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لم يَعتمِدْ على شيءٍ قبله.

ويجوزُ: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَن يشنؤُك، وخزٌّ صُفَّتُك، على التقديمِ والتأخير، وإن كان ليس له عاملٌ متصرِّفٌ؛ لأنَّه لَمَّا قوِيَ عاملُه بأنَّه يحمِلُ عملَين وهو معنى يقتضي مُعتمَدَ الكلامِ، وكان لا يمكن أنْ يتصرَّفَ، ولم يمنعه ذلك ضعفُه، كما أنَّ ما آخِرُهُ ألفٌ من الأسماءِ المتمكِّنةِ لا يدخلُها الإعرابُ، ولم يمنعْه ضعفُه، وإنما منعَه منه أنَّه لا يُمكَّنُ فيه، فحكمُه حكمَ المعرَبِ في التمكُّنِ، حتى لو ثُنِّي أو جُمِع لوجَبَ ما يجب للمتمكِّنِ، وكذلك الابتداءُ عاملٌ قوِيٌّ بأنَّه: معنى يقتضي مُعتمَدَ الكلامَ، ويعمل في شيئين بحقِّ الأصل، فلم يَضرّ فيه مع هذا أنْ لا يمكِنُ تصرُّفُه، وجاز تقديمُ معمولِه على الابتداء، ولم يَمنعْ ذلك العاملُ اللَّفظي إذا كان لا يتصرَّفُ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني جوازِ تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأِ في الأمثلة التالية: قائمٌ زيدٌ، فالمبتدأُ: (زيدٌ)، و(قائمٌ): خبرٌ مقدَّمٌ، وكذلك: تميميٌّ أنا، المبتدأُ: (أنا)، و(تميميٌّ): خبرٌ مقدَّمٌ، وأيضًا: مشنوءٌ مَن يشنؤُك، المبتدأُ: (مَن يشنؤُك)، و(مشنوءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ في هذه الأمثلة: زيدٌ قائمٌ، وأنا تميميٌّ، ومَن يشنؤُك مشنوءٌ، واعتلَّ لجوازِ ذلك بقوَّةِ العاملِ الذي هو الابتداء، حيث عمِل في معمولين، وهما المبتدأُ، والخبرُ، ولذلك جاز أنْ يتقدَّمَ الخبرُ على المبتدأ، على الرغم من عدم تصرُّفِه؛ لأنَّ عدمَ تصرُّفِه ليس من باب ضعفه، وإنما لاستحالته، كما في تقدير الإعرابِ في الأسماء المقصورةِ، حيث لم يظهر فيها الإعرابُ لتعذُّرِه، وليس لضعفِه.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٣٩-١٤٤٠.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن جوازِ تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ، وذهب إلى أنَّه يجوزُ في الخبر أنْ يتقدَّمَ على المبتدأ في الأمثلةِ السابقة، واعتلَّ الرماني لجواز ذلك بقوةِ العاملِ الذي هو الابتداء، حيث عمل في معمولين، هما: المبتدأُ والخبرُ، فجاز لمعمولِه الخبرِ أنْ يتقدَّمَ على المبتدأ، على الرغم من عدمِ تصرُّفِه؛ لأنَّه لا يُنظَرُ إلى عدمِ التصرُّفِ إلَّا في العامل اللَّفظي.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني من جوازِ تقدُّمِ المبتدأِ على الخبر في الأمثلة السابقة، هو مذهبُ البصريين(١)، إلا أنَّ الرماني اعتلَّ لجواز ذلك بعلةٍ عقليةٍ، وهي قوةُ العاملِ الذي هو الابتداء، في حين اعتلَّ البصريون بعلة السماعِ(٢)، حيث جاء تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، فمن ذلك قولُهم: (في بيتِه يُؤتَى الحَكَمُ)(٣)، وكذلك حكايةُ سيبويه للأمثلة(٤): (تميميٌّ أنا)، و(مشنوءٌ مَن يشنؤُك)، و(خزٌّ صُفَّتُك)(٥)، وكذلك قولُ الشاعر:

قَبِيلَــةٌ أَلْأَمُ الأَحْيــاءِ أَكْرَمُهــا وَأَغْـدَرُ النَّاسِ بِـالجِيرَانِ وَافِيهـا(٦)

أي: أكرمُها أَلْأَمُ الأحياءِ.

ومنه قولُ الشاعرِ أيضًا:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢، الإنصاف ص ٦١، شرح المفصل ٩٢/١، البسيط ص ٥٧٧، الارتشاف ص ١١٠٨، المقاصد الشافية ٥٥/٢.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ينظر: الأمثال للميداني ١٣/٢، الوسيط في الأمثال ص ١٣٢، الإنصاف ص ٦١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) الصُفَّة هي ما يوضع للسرج، يجعله الراكب تحته. ينظر: اللسان (صفف) ص ٢٤٦٣.

(٦) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت رضي الله عنه. ينظر: الديوان ص ٢٥٦.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٩٦/١، الدرر ٢٤/٢، التذييل ٣٣٧/٣، المقاصد النحوية ٥٣٤/١، الهمع ٣٢٩/١.

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ[1]

أي: بَنُو أبنائِنا بَنُونا.

فهذه الشواهدُ وغيرُها مِن كلام العربِ دليلٌ عند البصريين، على جوازِ تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ، وإنْ كان الأصلُ في ذلك عدمُ التقدُّمِ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، فلا بُدَّ من تقديمه ليتحقَّقَ[2].

واعتلَّ كلٌّ مِن ابنِ أبي الربيع وابنِ مالك بالإضافةِ إلى علَّةِ السماعِ بعلة القياسِ على تقدُّمِ الفعلِ على فاعله، وذلك لِشَبهِ الأسماءِ بالأفعال[3].

حيث شبَّهَ ابنُ مالك الخبرَ بالفعل في كونه مسندًا، وشبَّه المبتدأَ بالفاعلِ في كونه مسندًا إليه[4].

أمَّا ابنُ أبي الربيع فقاس المبتدأَ والخبرَ على الأفعالِ من جهة التصرُّفِ، فالأفعالُ تختلفُ عليها الأزمنةُ، فجعلَت العربُ الأبنيةَ دليلًا على ذلك، والأسماءُ تختلف عليها المعاني، فجُعِل الإعرابُ دليلًا على ذلك، فاختلافُ الأزمنةِ في الأفعال نظيرُ اختلافِ المعاني في الأسماء، فلزِم من ذلك أنَّ كُلَّ اسمٍ متصرِّفٍ يجوز تقديمُ معمولِه عليه، فكما أنَّ الفعلَ الذي يدلُّ على الأزمنةِ يتقدَّمُ معمولُه عليه، كذلك الأسماءُ التي تتصرَّفُ يتقدَّمُ معمولُها عليها[5].

ووجهٌ ثانٍ ذكره ابنُ أبي الربيع وهو أنَّ المبتدأَ عمِلَ بحقِّ الأصل، فلا يُنظَرُ إلى تصرُّفِه من عدمِ تصرُّفِه، فليس عملُه محمولًا على الفعل، وهذا التعليلُ مستفادٌ من تعليل الرماني، كما صرَّح بذلك ابنُ أبي الربيع حيث قال: «وهذا الانفصالُ مذكورٌ عن

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢١٧. وينظر: الخزانة ٤٤٤/١.
وهو من شواهد: الإنصاف ص ٦٢، شرح المفصل ٩٩/١، شرح التسهيل ٢٩٧/١، التذييل ٣٣٧/٣، الهمع ٣٢٩/١، شرح الأشموني ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: الهمع ٣٢٩/١.

(٣) ينظر: البسيط ص ٥٨١، شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: البسيط ص ٥٨١-٥٨٢.

الرماني، وهو حسَنٌ»[1].

واشتُرِط لجواز تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ: عدمَ اللَّبسِ، كأنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ معرفتين، نحو: زيدٌ أخوك، أو نكرتين، نحو: أفضلُ منك أفضلُ منِّي؛ لأنَّه لا يتميَّزُ المبتدأُ من الخبر إلَّا بالتقدُّمِ[2].

وذهب الكوفيون إلى امتناع تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ، واعتلُّوا لهذا المنعِ بأنَّ ذلك يؤدِّي إلى تقديم ضميرِ الاسمِ على ظاهره؛ لأنَّه إذا قيل: قائمٌ زيدٌ، كان في (قائم) ضميرُ (زيد)، فقد تقدَّم ضميرُ الاسمِ على ظاهره، ولا خلافَ في أنَّ رتبةَ ضميرِ الاسمِ بعد ظاهره، فوجب إلَّا يجوزَ تقديمُه عليه[3].

وأجاب البصريون عن قول الكوفيين: إنَّ جوازَ تقديمِ المبتدأِ على الخبر، يؤدِّي إلى جواز تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهره، بفسادِ هذا القول؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وإنْ كان متقدِّمًا في اللَّفظِ، إلَّا أنَّه متأخِّرٌ في التقدير، وإذا كان متقدِّما لفظًا، متأخِّرًا تقديرًا، فلا اعتبارَ بهذا التقديمِ في منع الإضمار، ولهذا جاز: ضرب غلامَه زيدٌ، إذا جُعِل (زيدٌ) فاعلًا، و(غلامَه) مفعولًا؛ لأنَّ (غلامَه) وإن كان متقدِّمًا عليه في اللفظ، إلَّا أنَّه في تقدير التأخير، فلم يمنعْ ذلك من تقديمِ الضمير[4].

وبعد مناقشةِ ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يترجَّح عندي فيها ما ذهب إليه البصريون، واختاره الرماني، وهو جوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ في قولهم: (قائمٌ زيدٌ)، و(تميميٌّ أنا)، و(مشنوءٌ مَن يشنؤُك)؛ وذلك لِعلَّتي السَّماعِ والقياسِ، على النَّحو الذي تقدَّم.

---

(١) ينظر: البسيط ص ٥٨١-٥٨٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٩/١، شرح التسهيل ٢٩٦/١، التذييل ٣٣٨/٣، شرح الأشموني ٣٣١/١، الهمع ٣٢٩/١.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ٦١، شرح المفصل ٩٢/١، الارتشاف ص ١١٠٨، المقاصد الشافية ٥٥/٢، الهمع ٣٣٣/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٦٣-٦٧.

## ۞ المبحث الثاني:

## علة جواز تقديم خبر (كان) عليها وعلى اسمها وامتناع تقديم خبر (ليس) عليها

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ويجوزُ في خبرِ (كان) أنْ يتقدَّمَ على اسمِها وعليها؛ لأنَّها تتصرَّفُ في نفسِها، فيقتضي ذلك تصرُّفُها في عملِها، ولا يجوزُ في (ليس) أنْ يتقدَّمَ خبرُها عليها؛ لأنَّها لا تتصرَّفُ في نفسِها»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني بجوازِ تقدمِ خبرِ (كان) عليها وعلى اسمها، واعتلَّ لجواز ذلك بتصرُّفِ (كان) في نفسها، فأدَّى ذلك إلى جوازِ تصرُّفِها في عملها، من حيث تقديم خبرِها وتأخيره، في حين منعَ الرماني تقدُّمَ خبرِ (ليس) عليها، فلا يُقال: منطلقًا ليس زيدٌ، واعتلَّ لذلك المنعِ بعلةِ عدمِ التصرُّفِ في نفسها، ممَّا أدَّى إلى منعِ تصرُّفِها في عملِها، من حيث تقديمِ خبرِها عليها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن تقديمِ خبرِ (كان) و(ليس) عليهما، وذهب إلى أنه يجوزُ تقدُّمُ خبرِ (كان) عليها وعلى اسمها، واعتلَّ لجواز ذلك بتصرُّفِ (كان) في نفسها، فاقتضى جوازَ تصرُّفِها في عملها، من حيث تقديم خبرِها وتأخيره عليها وعلى اسمها، في حين منعَ الرماني تقدُّمَ خبرِ (ليس) عليها، واعتلَّ لذلك المنعِ بعلةِ عدمِ التصرُّفِ في نفسها، ممَّا أدَّى إلى منعِ تصرُّفِها في عملِها، من حيث تقديمِ خبرِها عليها، ويقصد الرماني بعدمِ التصرُّفِ، أي أنَّ الفعلَ (ليس) لا يكونُ منه مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولا اسمُ فاعلٍ، فعدمُ التصرُّفِ في نفسِه منعَه من التصرُّفِ في معموله، وهذه العلةُ جعلت (ليس) في المرتبة الثانيةِ من مراتب الأفعال، وهي امتناعُ تقدُّمِ معمولِها عليها، وذلك لضعفِها عن الأفعالِ المتصرِّفة، إذ يجوزُ فيها تقدُّمُ معمولِها عليها، نحو: زيدًا أكرمتُ،

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢١٥.

وذاهبًا كان زيدٌ.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الكوفيين[١]، وابنِ السراج[٢]، ونسب أبو علي الفارسي، وابنُ جني هذا المذهبَ إلى المبردِ[٣].

واختار هذا المذهبَ كثيرٌ من المتأخرين، منهم الجرجاني، وأبو البركات ابنُ الأنباري، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك، والرضي، وأبو حيان، وابنُ هشام، والشاطبي، والزبيدي[٤]، وعدَّه ابنُ هشام مذهبَ المحقِّقين[٥].

ونسب كلٌّ مِن ابنِ الخباز، والشلوبين، وابنِ مالك، وأبي حيان، والأزهري، والأشموني هذا المذهبَ كذلك إلى متأخِري البصريين[٦]، وتبع بعضُهم الفارسيَّ وابنَ جني في نسبةِ هذا المذهبِ إلى المبرد[٧]، مع أنَّ المبرِّدَ لم يُصرِّحْ به في كتابه المقتضب، وإنما ذكر أنَّ خبرَها يتقدَّمُ على اسمها[٨]، وهذا يكاد ينعقدُ الإجماعُ عليه[٩]، ولم يذكُر في

(١) ينظر رأي الكوفيين في: أسرار العربية ص ١٤١، الإنصاف ص ١٣٨، التبيين ص ٢٤٤، شرح التسهيل ٣٥١/١، شرح الكافية ٢٠١/٤، الارتشاف ص ١١٧١، المقاصد الشافية ١٧٠/٢، ائتلاف النصرة ص ١٢٣، التصريح ٢٤٥/١، شرح الأشموني ٣٧٠/١.

(٢) ينظر: الأصول ٨٩/١-٩٠.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، الخصائص ١٨٨/١.

(٤) ينظر: المقتصد ص ٤٠٨، أسرار العربية ص ١٤١،الإنصاف ص ١٤١، الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢، شرح التسهيل ٣٥١/١، شرح الكافية ٢٠١/٤، الارتشاف ص ١١٧١، اللمحة البدرية ١٣/٢، المقاصد الشافية ١٧٠/٢، ائتلاف النصرة ص ١٢٣.

(٥) ينظر: اللمحة البدرية ١٣/٢.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ص ١٣٩، التوطئة ص ٢٢٨، شرح التسهيل ٣٥١/١، الارتشاف ص ١١٧١، التصريح ٢٤٥/١، شرح الأشموني ٣٧٠/١.

(٧) ينظر رأي المبرد في: شرح المقدمة الجزولية ٧٧٤/٢، شرح التسهيل ٣٥١/١، شرح الكافية ٢٠١/٤، الارتشاف ص ١١٧١، شرح الأشموني ٣٧٠/١.

(٨) ينظر: المقتضب ١٩٤/٤.

(٩) ينظر: الإيضاح ص ١٠١، اللباب ١٦٨/١، شرح المفصل ١١٤/٧، شرح التسهيل ٣٤٩/١، البسيط ص ٦٧٦.

ذلك خلافًا إلَّا ابنُ درستويه، حيث ذكرَ أنَّ بعضَ النُّحاةِ منع توسُّطَ خبرِ (ليس) بينها وبينَ اسمها؛ تشبيهًا لها بـ(ما)[1].

ونُسِب إلى أبي علي الفارسي كِلا المذهبين[2]، أمَّا الجوازُ فقد صرَّح به في الإيضاح، الإيضاح، حيث قال: «ويجوزُ أيضًا: منطلقًا كان زيدٌ، وشاخصًا صار بكرٌ؛ لأنَّ العاملَ متصرِّفٌ، وهكذا خبرُ (ليس) في قولِ المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياسُ، فتقولُ: منطلقًا ليس زيدٌ»[3]، وأمَّا المنعُ فنُسِب إليه أنَّه قال به في المسائلِ الحلبيات[4]؛ الحلبيات[4]؛ مع أنِّي لم أجدْه مصرِّحًا به فيها، وإنَّما ذكرَ المذهبين، واعتلَّ لكُلٍّ منهما[5].

واعتلَّ المانعون لتقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها بالعلَّةِ التي اعتلَّ بها الرماني، وهي عدمُ التصرُّفِ؛ لأنَّ الفعلَ إذا لم يتصرَّفْ في نفسه لم يتصرَّفْ في معموله، وقاسها هؤلاء على غيرِه من الأفعال التي لا تتصرَّف، كفعل التعجُّبِ، و(عسى) و(نعم) و(بئس)، فكما أنَّه لا يتقدَّمُ على هذه الأفعالِ ممَّا يتعلَّقُ بها، فكذلك لا يتقدَّمُ خبرُ (ليس) عليها؛ لعدمِ التصرُّفِ[6].

ومنهم مَن قاسَها على (ما)؛ لشبهِها بها في المعنى والعملِ، و(ما) لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ خبرُها عليها، فلا يُقال: منطلقًا ما زيدٌ، فكذلك ما أشبهَها[7].

---

(١) ينظر: رأي ابن درستويه في: الارتشاف ص ١١٦٩، التذييل ٤/١٧٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٥١، الارتشاف ص ١١٧١-١١٧٢، الهمع ١/٣٧٣، شرح الأشموني ١/٣٧٠.

(٣) الإيضاح ص ١٠١.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١١٧١-١١٧٢، شرح الأشموني ١/٣٧٠.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠- ٢٨١.

(٦) أسرار العربية ص ١٤١،الإنصاف ص ١٣٨، شرح التسهيل ١/٣٥١، شرح الكافية ٤/٢٠١، الارتشاف ص ١١٧١، المقاصد الشافية ٢/١٧٠، ائتلاف النصرة ص ١٢٣، التصريح ١/٢٤٥، الهمع ١/٣٧٣، شرح الأشموني ١/٣٧٠.

(٧) ينظر: الإنصاف ص ١٣٨، شرح التسهيل ١/٣٥١، شرح الكافية ٤/٢٠١، التذييل ٤/١٨٠، المقاصد الشافية ٢/١٧١.

ومِن النحويين من يُغلِّبُ عليها الحرفية، بل إنَّ بعضَهم كالبغداديين مَن عدَّها حرفًا من حروفِ النَّفي، فلا يُعملونها، نحو: ليس زيدٌ منطلقٌ[1]، وسواءً كانت حرفًا، أو مشبَّهةً بالحرفِ امتنعَ تقدُّمِ خبرِها عليها؛ لأنَّ الحرفَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه.

وذهب البصريون، ونُسِب إلى المتقدمين منهم أنَّه يجوزُ في (ليس) أنْ يتقدَّمَ خبرُها عليها، واعتلُّوا لذلك الجوازِ بالسماع، وهو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، ووجهُ الدليلِ من هذه الآية أنَّه قُدِّم معمولُ خبرِ (ليس) على (ليس)، فقولُه: (يومَ يأتيهم) متعلِّقٌ بـ(مصروفًا)، وقد قُدِّمَ على (ليس)، ولو لم يجُزْ تقديمُ خبرِ (ليس) عليها، لما جاز تقديمُ معمولِ خبرِها عليها؛ لأنَّ المعمولَ لا يقعُ إلَّا حيث يقع العامل[3].

ومِن النحويين مَن نسبَ هذا المذهبَ إلى سيبويه، مع أنَّه لم يُصرِّحْ به، ومِن هؤلاء ابنِ جني، حيث قال في الخصائص في (باب الاحتجاج بقول المخالف): «وذلك كإنكارِ أبي العباسِ جوازَ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها، فأحدُ ما يُحتجُّ به عليه أنْ يُقال له: إجازةُ هذا مذهبُ سيبويهِ وأبي الحسن، وكافَّةِ أصحابِنا، والكوفيون أيضًا معنا»[4].

فابنُ جني جعل القولَ بالجواز مذهبًا للبصريين والكوفيين، ولم يخالفهم فيه إلَّا المبردُ، ولعله يقصد بالكوفيين الفرَّاءَ؛ لأنَّه نُسِب إليه جوازُ ذلك[5]، وهذه النسبةُ من ابن جني تفتقدُ إلى الدِّقة؛ لأنَّ ابنَ السراجِ قد صرَّح بالقولِ بالمنع في كتابه الأصول[6]، ومذهبُه في ذلك أوضحُ مِن مذهبِ المبرد؛ لكون المبردِ لم يصرِّحْ بالمنعِ كما تقدَّم،

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٧١/٢.

(٢) سورة هود الآية ٨.

(٣) ينظر رأي البصريين واعتلالهم في: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠-٢٨١، الإنصاف ص ١٣٨، ١٣٨، شرح المفصل ١١٤/٧، شرح التسهيل ٣٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٣/١، شرح الكافية ٢٠١/٤، البسيط ص ٦٧٦، التذييل ١٨٠/٤، المقاصد الشافية ١٧٣/٢، ائتلاف النصرة ص ١٢٣، التصريح ٢٤٥/١، الهمع ٣٧٣/١، شرح الأشموني ٣٧٠/١.

(٤) الخصائص ١٨٨/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١١٤/٧، الارتشاف ص ١١٧٢، التصريح ٢٤٥/١.

(٦) ينظر: الأصول ٨٩/١-٩٠.

وكذلك فإنَّ الكوفيين نُقِل عنهم المنعُ وهو المشهورُ من مذهبِهم كما سبق الكلامُ عنه، فلا يكون القولُ بالجواز مذهبًا للكوفيين، ولم أجِدْ مَن وافق ابنَ جني في نسبةِ مذهبِ الجوازِ إلى عمومِ الكوفيين إلَّا العُكبري في كتابه اللُّباب[1].

وأمَّا نسبةُ القولِ بالجواز إلى سيبويه فالذي يظهرُ لي أنه لا يصحُّ؛ لكون سيبويهِ لم ينُصَّ على ذلك، قال الجرجاني: «وليس لصاحبِ الكتاب في ذلك نصٌّ، وقد استدلَ بعضُ أصحابِنا على أنَّ مذهبَه جوازُ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها بمسألةٍ في موضعٍ من كتابه، وقد ذكرتُ ذلك في المغني، وبيَّنْتُ وجهَ تعرِّيها مِن الدلالة»[2]، وقال أبو البركات ابنُ الأنباري: «وزعم بعضُهم أنَّه مذهبُ سيبويهِ، وليس بصحيحٍ، والصحيحُ أنَّه ليس له فيه نصٌّ»[3].

وفي نظري أنَّه لو كان لسيبويه رأيٌ في المسألةِ يقول بالجوازِ لَما أغفله الرماني؛ لأنَّ مِن منهجِه إذا كان له رأيٌ مخالفٌ لسيبويه أنَّه يصرِّحُ بمخالفته له، وهو في هذه المسألةِ لم يُشِر إلى رأي سيبويه، فهذا يقوِّي القولَ بعدمِ وجودِ رأيٍ صريحٍ لسيبويه في هذه المسألة.

وممَّن وافق قدماءَ البصريين في هذا المذهب: أبو علي الفارسي، وابنُ جني، وابنُ بَرهان، والزمخشري، والشلوبين، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع[4].

ومِن هؤلاء من أضاف إلى علة السماعِ الاعتلالَ بالقياس، وتعدَّدتْ أقيستُهم في ذلك، فأبو علي الفارسي، قاسها على (كان)[5]؛ لأنَّ كان يجوز فيها تقدَّمُ خبرِها عليها؛ لتصرِّفها، نحو: منطلقًا كان زيدٌ، و(ليس) كذلك يجوز فيها على القياسِ، على

(١) ينظر: اللباب ١/١٦٨.

(٢) المقتصد ص ٤٠٩.

(٣) الإنصاف ص ١٣٨.

(٤) ينظر: الإيضاح ص ١٠١، الخصائص ١/١٨٨، شرح اللمع لابن برهان ١/٥٨، المفصل ص ص ٢٦٩، شرح المفصل ٧/١١٤، التوطئة ص ٢٢٨، شرح الجمل ١/٣٧٤، البسيط ص ٦٧٨.

(٥) ينظر: الإيضاح ص ١٠١.

الرغم من عدمِ تصرُّفِها.

وقاسها ابنُ يعيش على مطلَقِ الأفعالِ، لكونها فعلًا في نفسها، واعتلَّ لعدم مجيءِ لفظِ المضارعِ منها للاستغناء عنه بلفظ المضارعِ، وهذا المعنى لا يُنقِصُها حقَّها، كما في (يَذَرُ) و(يَدَعُ) لَمَّا مُنِعا لفظَ الماضي، للاستغناءِ عنه بـ(تَرَكَ)، لم ينقص مِن حُكمِ عملِها، فالعمل لـ(ليس) بحقِّ الأصل، وبالقياس على سائرِ الأفعال[1].

أمَّا ابنُ أبي الربيع فقاس تقدُّمَ الخبرِ عليها، بتقدُّمِه على اسمِها، نحو: ليس قائمًا زيدٌ، ورأى أنَّ (ليس) وإن كانت غيرَ متصرِّفةٍ في نفسها، إلَّا أنَّ لها بعضَ التصرُّفِ، حيث يصحُّ نفيُها للماضي والحال، والمستقبل، نحو: ليس زيدٌ قائمًا أمس، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيدٌ قائمًا غدًا، فاستُغني عن تصرُّفِها بتقييد الخبرِ بالزمان، فصارت بذلك كأنَّها متصرِّفةً، فكما أُجيزَ تصرُّفُها في تقدُّمِ خبرِها على اسمِها، كذلك يجوز تصرُّفُها في تقدُّمِ الخبرِ عليها، فكلاهما تصرُّفٌ[2].

هذه أبرزُ اعتلالاتِ وأقْيَسةِ القائلين بجوازِ تقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها، إلا أنَّ المعتمدَ من اعتلالاتِهم هو السَّماعُ، قال ابنُ عصفور: «والذي يجيزُ التقدُّمَ احتجَّ بالسماع، ولولا ذلك لم يجُزْ تقديمُه»[3].

وأجاب المانعون على هذه الاعتلالات والأقيسة بما يُضعِفُ الاعتمادَ عليها في نظري، ويُبطِلُ الاحتجاجَ بها، حيث أجابوا على الاعتلال بالسَّماع في الآية السابقة إذ تقدَّم معمولُ خبرِ (ليس) عليها، بأربعةِ أجوبةٍ:

أحدها: أنَّ المعمولَ قد يقعُ حيث لا يقعُ العاملُ، نحو: أمَّا زيدًا فاضْرِبْ، وعمرًا لا تُهِنْ، وحقَّكَ لن أُضِيعَ، فكما لم يلزمْ من تقديم معمولِ الفعلِ بعد (أمَّا) تقديمُ الفعلِ، ولا مِن تقديم معمولِ المجزومِ، والمنصوبِ على (لا)، و(لن) تقديمُهما عليهما، كذلك لا يلزمُ من تقديمِ معمولِ خبرِ (ليس) تقديمُ

(١) ينظر: شرح المفصل ١١٤/٧.

(٢) ينظر: البسيط ص ٦٧٨.

(٣) شرح الجمل ٣٧٤/١.

الخبرِ[1].

والثاني: أنَّ (يومَ يأتيهم) منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ؛ لأنَّ قبله: (ما يحبِسُه) فـ(يومَ يأتيهم) جوابٌ، كأنَّه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و(ليس مصروفًا) جملةٌ حاليةٌ مؤكِّدةٌ أو مستأنِفةٌ[2].

والثالث: أنْ يكونَ (يوم يأتيهم) مبتدأً مبنيًّا لإضافتِه إلى الجملة، وذلك سائغٌ مع المضارع كسوغِه مع الماضي[3].

والرابع: أنَّه تم التسليمُ بأنَّ (يوم) معمولُ (مصروفًا) فإنَّه سائغٌ تقدُّمُه على (ليس)؛ لكونِه ظرفًا، والظرفُ يُتوسَّعُ فيه ما لا يُتوسَّعُ في غيره.

أمَّا الجوابُ على القول بالعملِ بحقِّ الأصل، فهو أنَّ عملَ (ليس) عملَ الأفعالِ إثباتٌ لأصلِ الفعليةِ فيها، أمَّا وصفُ العمل وهو التقديمُ فهو مسلوبٌ لفقدِ وصفِ الفعليةِ وهو التصرُّفُ، والدليلُ على ذلك الاستقراءُ، فإنَّ الأفعالَ المتصرِّفةَ ثبتَ لها أصلُ العملِ لَمَّا ثبتَ لها أصلُ الفعلية، وثبتَ لها وصفُ العملِ وهو التصرُّفُ بالتقديمِ لَمَّا ثبتَ لها وصفُ الفعليةِ، وهو التصرُّفُ للأزمنةِ، أمَّا الأفعالُ غيرُ المتصرِّفةِ، نحو: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(عسى) وفعلِ التعجُّبِ، ثبتَ لها أصلُ العملِ لَمَّا ثبتَ لها أصلُ الفعلية، فعمِلَتْ الرفعَ والنصبَ، وسُلِبَتْ وصفَ العملِ فلم يجُزْ تقدُّمُ معمولاتِها عليها لَمَّا سُلِبَتْ وصفُ الفعليةِ وهو التصرُّفُ للأزمنة[4].

أمَّا الجوابُ على القياس على تقدُّمِ خبرِها على اسمِها هو أنَّ مقتضَى شبَهِ (ليس) بـ(ما) ألَّا يتوسَّطَ خبرُها على اسمِها، كما امتنع توسيطُ خبرِ (ما) ولكن قُصِد ترجيحُ ما له فعليةٌ على ما لا فعليةَ له، فأُعطِي بعضُ التصرُّفِ، وهو توسُّطُ الخبرِ، وذلك كافٍ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٥/١، شرح الكافية ١٠٢/٤، التذييل ١٨١/٤، المقاصد الشافية ١٧٥/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ١٤٢، اللباب ١٦٩/١، شرح التسهيل ٣٤٥/١، التذييل ١٨١/٤، المقاصد الشافية ١٧٦/٢.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ١٤٢، المقاصد الشافية ١٧٤/٢.

في ترجيح فعليَّتِها[1].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون، وابنُ السراج، واختاره الرماني، وكثيرٌ من المتأخرين، وهو امتناعُ تقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها، خلافًا للمتقدمين من البصريين، ومَن وافقهم، وذلك للأمور التالية:

أولًا: اطِّرادُ علةِ المانعين، وهي عدمُ التصرُّفِ، حيث اطَّردت في فعلِ التعجب، و(نعم)، و(بئس)، و(عسى)، فلم يتقدَّمَ معمولُ هذه الأفعال لعدمِ تصرُّفِها.

ثانيًا: أنَّ المجيزين لتقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها إنَّما أجازوا تقدَّمَ خبرِ (كان) عليها لعلةِ التصرُّفِ، وهذه العلةُ انتفَتْ في (ليس)، والحكمُ يدورُ مدارَ العلة، فمتى وُجِدَت العلةُ وُجِد الحكمُ، فكيف يكون الحكمُ بالجواز في (ليس) والعلةُ منتفيةٌ؟!.

ثالثًا: أنَّ مقتضى الترتيبِ بين الأفعالِ المتصرِّفةِ والأفعالِ غيرِ المتصرِّفةِ والحروفِ المشبَّهةِ بالأفعال أنْ ينقصَ كلُّ قسمٍ من هذه الأقسام عمَّا قبلَه درجةً في العمل، فالأفعالُ المتصرفةُ لها مطلقُ العملِ من الرفع، والنصب، وتقدُّمِ معمولاتِها، والأفعالُ غيرُ المتصرِّفةِ لها العملُ في المعرفة والنكرة، دونَ تقدُّمِ معمولاتِها، والحروفُ المشبَّهةُ بالأفعال لها العملُ في المعرفةِ دونَ النكرةِ، ودونَ تقدُّمِ معمولاتِها كذلك، وإنَّما تقدَّمَ خبرُ (ليس) على اسمِها لِتزيدَ درجةً في العمل عن (ما)، ومُنِع تقدُّمُ خبرِها عليها لِتنقُصَ درجةً عن الأفعالِ المتصرِّفةِ.

رابعًا: إمكانيةُ توجيهِ استدلالِ المجيزين بالسَّماعِ، فقد ذكر المانعون عدةَ أوجهٍ في توجيهِ الآية الكريمة، وقد تقدَّم ذكرُها.

خامسًا: ضعفُ أقْيِسَةِ البصريين، وهي قياسُ (ليس) على الأفعالِ المتصرفة، وكذلك على تقدُّمِ خبرِها على اسمِها، وقد تقدَّم الردُّ على هذه الأقيسة، ويُقابِلُ ذلك قوَّةُ قياسِ المانعين، حيث قاسوا (ليس) على الحرفِ في اللَّفظِ

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٤١، التذييل ٤/١٨٠-١٨١، المقاصد الشافية ٢/١٧٥.

والمعنى، فشبهُها بالحرفِ أقوى مِن شبهِها بالفعل[1]، ومقتضى ذلك أنَّ يكونَ قياسَها على الحرفِ أَولَى مِن قياسِها على الفعل.

❁❁❁

(١) ينظر: الإنصاف ص ١٣٩، اللباب ١٦٩/١، شرح التسهيل ٣٥٣/١.

## ۞ المبحث الثالث:

## علةُ امتناعِ تقدُّمِ خبرِ (إنَّ) عليها أو على اسمِها

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ خبرُها عليها، ولا على اسمِها، إلَّا أنْ يكونَ ظرفًا؛ لأنَّها حرفٌ لا يتصرَّفُ، وإنَّما جاز تقديمُ الظَّرفِ على الاسمِ لأنَّه مستهلٌّ على المعنى، كثيرٌ في الكلام، فقُدِّم على طريقِ الاتساع»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه لا يجوز تقدُّمُ خبرِ (إنَّ) عليها، ولا على اسمِها، واعتلَّ لذلك المنعِ بعدمِ التصرُّفِ، واستثنى من ذلك: الظَّرفَ، فإنَّه يجوزُ أنْ يتوسَّطَ بينها وبين اسمِها؛ لعلةِ كثرتِه في الكلام، فيُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيره.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن حكم تقدُّمِ خبرِ (إنَّ) عليها، أو على اسمها، وذهب إلى عدمِ جوازِ ذلك، فلا يجوز: قائمٌ إنَّ زيدًا، ولا: إنَّ قائمٌ زيدًا، وكذا سائر الباب، واعتلَّ لذلك المنع بعلة عدمِ التصرُّف.

واستثنى الرماني من ذلك الحكمِ: الظَّرفَ، فإنَّه يجوزُ أنْ يتوسَّطَ بينها وبين اسمها، نحو: إنَّ أمامَك زيدًا، والعلةُ في جواز ذلك كثرتُه في الكلام، فكلُّ كلامٍ لا بُدَّ فيه من ظرفٍ ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ، كما قال ابنُ عصفور[2]، فيُتَّسعُ فيه ما لا يُتَّسعُ في غيره.

وهذه الذي ذهب إليه الرماني يكادُ ينعقد الإجماعُ عليه، حيث إنِّي لم أقف على مخالفٍ فيه، واعتلَّ الجمهورُ بالعلة التي اعتلَّ بها الرماني وهي عدمُ التصرُّفِ في نفسِها، لأنَّ هذه الحروفَ جوامدُ؛ فلا تتصرَّفُ تصرُّفَ الفعلِ، وكلُّ ما عمِلَ عمَلَ الفعلِ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٧٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/٤٤٠.

ولا يتصرَّفُ في نفسه، فلا يتصرَّفُ في معموله[1].

واعتلَّ أبو البركات ابنُ الأنباري لامتناع تقدُّمِ خبرِ هذه الأحرف على أسمائها برفع الالتباس، وذلك أنَّ هذه الأحرفَ تشبه الفعلَ لفظًا ومعنًى، فلو قُدِّم المرفوعُ على المنصوب لم يُعلَم هل هي حروفٌ أو أفعالٌ، ورأى أنَّ عدمَ تصرُّفِ هذه الأحرفِ غيرُ كافٍ لتمييزِها عن الأفعال، حيث قال: «فإنْ قيل: الأفعالُ تتصرَّفُ، والحروفُ لا تتصرَّفُ، قيل عدمُ التصرُّفِ لا يدلُّ على أنَّها حروفٌ؛ لأنَّه قد يوجد أفعالٌ لا تتصرَّفُ، وهي: (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عسى) و(ليس)، وفعلُ التعجب، و(حبَّذا)، فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديمُ المنصوبِ على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس»[2].

واعتلَّ ابنُ الأنباري بعلةٍ أخرى وهي علةُ الفرعيةِ على الفعلِ في العمل؛ لأنَّ هذه الأحرفَ شابَهَت الفعلَ في اللفظ والمعنى، فحُمِلَت عليه في العمل، وكانت فرعًا عليه في عمل الرفعِ والنصبِ، وتنبيهًا لهذه الفرعيةِ قُدِّم فيها المنصوبُ على المرفوع؛ لأنَّ الأصلَ تقديمُ المرفوعِ، فأُعطِي الفرعُ الفرعَ[3].

ووافق ابنَ الأنباري في هذه العلةِ جماعةٌ من النحويين، كالجزولي، والعكبري، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، وابنِ عصفور، والرضي، وأبي حيان[4].

وأضاف العكبري اعتلالًا آخر ثالثًا على ما تقدَّم وهو تعذُّرُ الإضمارِ، وذلك أنَّ المرفوعَ لو تقدَّمَ لجاز إضمارُه، والحرفُ لا يتصل به ضميرُ المرفوع، كالتاء، والواو، في:

---

(١) ينظر: الأصول ١/ ٢٣١، الجمل ص ٥٢، الإيضاح العضدي ١١٦، المقتصد ص ٤٤٧، أسرار العربية ص ١٤٩، المقدمة الجزولية ص ١١٠، اللباب ٢٠٩/١، شرح المفصل ١٠٣/١، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٨٥/٢، شرح التسهيل ٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١، البسيط ص ٧٧١، شرح الكافية ٢٨٩/١، التذييل ٣٤/٥، التصريح ٢٩٩/١، شرح الأشموني ٤٢٦/١.

(٢) أسرار العربية ص ١٤٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ص١١٠، اللباب١/٢٠٩، شرح المفصل١/١٠٣، شرح التسهيل ٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٤٠، شرح الكافية١/٢٨٩، البسيط ص٧٧١، التذييل ٣٤/٥.

(قمتُ)، و(قاموا)[1].

واعتلَّ ابنُ أبي الربيع لامتناعِ تقدُّمِ خبرِ هذه الأحرفِ بثلاث علل[2]:

إحداها: عدمُ التصرُّفِ، وهي علةُ الجمهور.

والثانية: أنَّ هذه الأحرفَ لها الصدرُ في الكلام، والحروفُ الصدورُ لا يتقدَّمُ عليها ما كان في حيزها.

والعلة الثالثة: أنَّ خبرَ هذه الأحرفِ مشبَّهٌ بالفاعل، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل، فلذلك لا يجوز تقديمُ خبرِها عليها.

وهذه العللُ خاصةٌ بامتناع تقدُّمِ الخبرِ على (إنَّ) وأخواتها، أمَّا تقدُّمَ الخبرِ على أسماءِ هذه الأحرفِ فاعتلَّ ابنُ أبي الربيع لامتناعه بعلةٍ واحدةٍ وهي عدمُ التصرُّفِ.

واستثنى الجمهورُ من هذا الحكم توسُّطَ الخبرِ بين هذه الأحرف وبين أسمائها إذا كان ظرفًا، نحو: إنَّ عندك عمرًا، وألحقوا به الجارَّ والمجرورَ، نحو: إنَّ في الدارِ زيدًا.

واعتلَّ الجمهورُ لجواز توسطِهما بالاتِّساع فيهما؛ وذلك لكثرتِهما في الكلام، وهي العلةُ التي اعتلَّ بها الرماني.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من اعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ أبرزَ ما يُعتمَدُ في منعِ تقدُّمِ خبرِ (إنَّ) وأخواتِها، أو توسُّطِه هي ما اعتلَّ به الرماني والجمهورُ وهي علةُ عدمِ التصرُّفِ؛ وذلك لكونها مطَّردةً في الأفعال وما شابهها، ومِن ثَمَّ تأتي علةُ الفرعية التي اعتلَّ بها ابنُ الأنباري، وجماعةٌ من النحويين، وباقي العلل يُمكِنُ أنْ تعضُدَ هاتين العلتين، دون أنْ تستَقِلَّ بنفسِها.

❁❁❁

(١) ينظر: اللباب ٢٠٩/١.

(٢) ينظر: البسيط ص ٧٧١-٧٧٢.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ جوازِ الإلغاءِ في التأخيرِ والتوسُّطِ في ( ظنَّ ) وأخواتِها

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الفعلِ من الإلغاء، إنْ كان ممَّا يُستدرَكُ به، أنْ يُلغَى في التأخيرِ والتوسُّطِ؛ لأنَّه موضعُ استدراكٍ، ولا يجوزُ أنْ يُلغَى في التقديم؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليه.

والأفعالُ التي يجوزُ فيها الإلغاءُ هي التي يصلُحُ أنْ يُستدرَكَ بها، لأنَّ معناها في الجملة، وقد اكتفَتْ بفاعلِها، وقامت الجملةُ بنفسِها.

... وقسمةُ هذه الأفعالِ على ثلاثةِ أوجه: (ظنٌّ)، و(عِلْمٌ) وما هو محتمَلٌ أن يكونَ عن (ظنٍّ) أو (عِلمٍ)، وعدِدُها سبعةُ أفعالٍ وهي: (حَسِبْتُ)، و(ظَنَنْتُ)، و(خِلْتُ)، (عَلِمْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(زَعَمْتُ)، فالثلاثةُ الأُوَلُ شكٌّ، والثلاثةُ التي تليها يقينٌ، و(زَعَمْتُ) بين الشَّكِ واليقينِ.

وإنَّما جاز الإلغاءُ في التأخيرِ والتوسُّطِ دونَ التقديمِ لأنَّه موضعُ استدراكٍ، وتقول: عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، فتُلغِي (أَظُنُّ)؛ لتوسُّطِهِ بين الاسمِ والخبرِ، ولك فيه الإعمالُ على الأصل.

وقال اللَّعين المنقري[1]:

أَبِــالأَرَاجِيزِ يَــابْنَ اللُّــؤْمِ تُوعِــدُنِي وَفِي الأَرَاجِيـزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ والْخَـوَرُ[2]

---

(١) اسمه منازل بن زمعة، من بني منقر، وقال هذا البيت يهجو به العجاج، وقيل: رؤبة بن العجاج.

(٢) البيت من البسيط، وفي عجزه أكثر من رواية:

فيروى: وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشلُ

ويروى أيضًا: وفي الأراجيز رأس القول والفشلُ

وعلى الرواية الأخيرة لا يوجد شاهد في البيت.

وهو من شواهد: الكتاب ١٢٠/١، الأصول ١٨٣/١، الإيضاح العضدي ص ١٣٥، شرح =

فأَلغى (خِلْتُ)؛ لتوسُّطِها بين الاسم والخبر.

والإلغاءُ في التأخيرِ أقوى منه في التوسطِ؛ لأنَّه أبعدُ للعاملِ من التسلُّطِ على الجملة، لأنَّه إذا تقدَّمَ الاسمُ فقط أمكنَ أنْ يعملَ الظنُّ، كقولك: (زيدًا أظنُّه منطلقًا)، فإذا تأخَّرَ لم يكن له على الجملة سبيلٌ»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني بجواز إلغاءِ عملِ (ظنَّ) وأخواتِها في الاسم والخبر إذا تأخَّرَتْ عنهما، أو توسَّطَتْ بينهما، نحو: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ ظننتُ، واعتلَّ لجواز ذلك باستدراكِ الشكِّ أو اليقينِ على جملةٍ قائمةٍ بنفسها، ممَّا أضعفَ معنى تلك الأفعالِ، فضعُف عملُها.

وذكر الرماني ثلاثَ عللٍ أخرى لجوازِ إلغاءِ هذه الأفعالِ:

إحداها: أنَّ عملَ هذه الأفعالِ في الجملة، وهو أضعفُ من العمل في المفرد.

والثانية: أنَّ هذه الأفعالَ اكتفَتْ بالعمل في فاعلها.

والثالثة: أنَّ الجملةَ قد قامت بنفسها، وبُنِيتْ على الابتداء.

ثم علَّل لوجوب إعمالِ أفعالِ القلوبِ إذا تقدَّمَتْ، بكون الجملةِ بُنِيَتْ على معاني تلك الأفعال، من الشكِّ أو اليقين، فعمِلَتْ فيها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن الإعمال والإلغاءِ في بابِ أفعالِ القلوب، وهي (ظنَّ) وأخواتُها، والإلغاءُ هو: إبطالُ العملِ لفظًا ومحلًّا دون موجِبٍ لتركِه[2].

وقسَّمَ الرماني هذه الأفعالَ من حيث التقديم والتأخير إلى ثلاث مراتب:

---

=

المفصل ٨٥/٧، شرح التسهيل ٨٥/٢، الارتشاف ص ٢١٠٧، التصريح ٣٦٩/١، الهمع ٤٩١/١.

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٢١٠٦، التصريح ٣٦٩/١، الهمع ٤٩٠/١، شرح الأشموني ٣٦/٢.

المرتبة الأولى: التقديمُ، نحو: ظننتُ زيدًا منطلقًا، وذكر أنَّه يجب فيه الإعمالُ، واعتلَّ لذلك بأنَّ الجملةَ بُنيتْ على معاني تلك الأفعال، من الشكِ واليقينِ، فيجب إعمالُها.

والمرتبة الثانية: التوسُّطُ، وذكر أنَّه يجوزُ فيها الإلغاءُ والإعمالُ، نحو: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، وزيدًا ظننتُ منطلقًا.

والمرتبة الثالثة: التأخُّرُ، وذكر أنَّه يجوزُ فيه الإلغاءُ والإعمالُ، إلَّا أنَّ الأحسنَ فيه الإلغاءُ؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ.

واعتلَّ الرماني لجواز الإلغاءِ حالَ توسُّطِها أو تأخُّرِها بأنَّ الجملةَ لم تُبْنَ عليها، وإنَّما بُنِيتْ على الابتداء، ثم دخلَتْ عليها تلك الأفعالُ، فهي في معنى الاستدراكِ إمَّا باليقين، أو الشكِّ، فمعناها ضعيفٌ في الجملة، ولَمَّا ضعُفَ معناها ضعُفَ عملُها، واعتلَّ الرماني كذلك بالعلل الثلاث السابقة

ورأى بأنَّ هذه الأفعالَ إذا تأخَّرَتْ، كان الإلغاءُ أقوى من الإعمال، واعتلَّ لذلك بأنَّ التأخيرَ أبعدَ تسلُّطَ العاملِ على الجملة، فأضعفَ عملَه؛ إلا أنَّه يجوزُ إعمالُها على الأصل فيها.

واستشهد الرماني على جوازِ إلغاءِ عملِ هذه الأفعالِ بقول الشاعر:

أَبِــالأَرَاجِيزِ يَــابْنَ اللُّــؤْمِ تُوعِــدُنِي وَفِي الأَرَاجِيـزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ والْخَـوَرُ

وهذا الذي ذهب إليه الرماني من الإعمالِ والإلغاءِ في هذا الباب هو مذهبُ سيبويهِ والجمهور[1]، واعتلالُه في هذه المسألة موافقٌ كذلك لاعتلالهما، قال سيبويه: «وكُلَّما أردتَ الإلغاءَ فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ... وإنَّما كان التأخيرُ أقوى لأنَّه إنَّما يجيءُ بالشَّكِ بعدما يَمضِي كلامُه على اليقين، أو بعدما يَبتدئُ وهو يُريدُ اليقينَ، ثم

(١) ينظر: الكتاب ١١٩/١-١٢٩، الأصول ١٨١/١، شرح السيرافي ٤٥٣/١، الإيضاح العضدي ص ١٣٤، أسرار العربية ص ١٦٠، اللباب ٢٤٩/١، شرح المفصل ٨٥/٧، شرح التسهيل ٨٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١، الارتشاف ص ٢١٠٧، الهمع ٤٩٠/١.

يُدركهُ الشكُّ، كما تقول: عبدُ اللهِ صاحبُ ذاك بلَغَنِي»[1].

وشرحَ السيرافي هذه العلةَ بشكلٍ أوضحَ، حيث قال: «وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنَّها دخلَتْ على جملةٍ قائمةٍ بنفسها، فإذا تقدَّمَتْ الجملةُ، أو تقدَّمَ شيءٌ منها حصل لفظُ الخبرِ، ولم يكن في الكلام لفظُ شكٍّ، فحُمِلَت الجملةُ على منهاجِها ولفظِها قبل دخولِ الشكِّ، وصُيِّر موضعِ الشكِّ واليقينِ في تقديرِ ظرفٍ له، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، أو: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، فكأنَّك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظنِّي، وإذا تقدَّمَ الفعلُ، حصل فعلُ الشكِّ واليقينِ قبلَ ورودِ الاسمِ فعمِلَ؛ لأنَّ الاسمَ وردَ وقد تقدَّمَ الشكُّ في خبرِه، فمنعَه ذلك التقدُّمُ مِن أنْ يجريَ على لفظِهِ الأوَّل، قبل دخولِ الشكِّ واليقينِ»[2].

واعتلَّ الجرجاني، وأبو البركات ابنُ الأنباري لامتناع إلغاءِ هذه الأفعالِ إذا تقدَّمتْ بعلةِ التناقض، وذلك أنَّ التقديمَ يدلُّ على قوةِ العنايةِ بهذه الأفعال، والإلغاءُ من دلائلِ ضعفِها، فلا يجتمعُ الإلغاءُ والتقديمُ[3].

وأضاف ابنُ الأنباري علةً أخرى لوجوب إعمالِ هذه الأفعالِ إذا تقدَّمَتْ، وهي أنَّها إذا تقدَّمَتْ وقعتْ في أعلى مراتِبها، فوجب إعمالُها، ولم يجُز إلغاؤها[4].

واعتلَّ الرضيُّ لوجوبِ إعمالِها إذا تقدَّمَتْ بتغلُّبِ عاملِ النصبِ على عاملِ الرفع؛ لأنَّ عاملِ النصبِ لفظيٌّ، وعاملَ الرفعِ معنويٌّ، فمع تقدُّمِها يغلُبُ اللَّفظيُّ المعنويَّ[5].

والذي يُفهَمُ مِن كُلِّ هذه الاعتلالاتِ هو ضعفُ عملِ هذه الأفعال؛ لأنَّ الأصلَ فيها ألَّا تعملَ؛ لكونِها داخلةً على المبتدأ والخبر، وكلُّ عاملٍ داخلٌ في الجملة ينبغي ألَّا يعملَ، ولكنَّها شُبِّهَتْ ببابِ (أعطَى)، فعمِلَتْ بالشَّبهِ، ثم ازدادت ضعفًا بتأخُّرِها[6].

---

(١) الكتاب ١/١١٩-١٢٩.

(٢) شرح السيرافي١/٤٥٣.

(٣) ينظر: المقتصد ص ٤٩٦، أسرار العربية ص ١٦٠.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ١٦٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/١٥٦.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ١٦٢، اللباب ١/٢٤٩، شرح المفصل ٧/٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٦.

ومذهب الجمهورُ كما تقدَّم هو التخييرُ بين الإعمالِ والإلغاءِ في هذه الأفعالِ إذا توسَّطَتْ أو تأخَّرَتْ، وهو الذي سار عليه الرماني، وخالفهم في ذلك الأخفشُ، فذهب إلى أنَّ إعمالَ هذه الأفعالِ وإلغاءَها على سبيلِ اللُّزوم لا التخيير، فإذا أُبتدِئ بالفعل وجب إعمالُه، وإذا تأخَّر، أو توسَّطَ وجب إلغاؤه(١).

ويرى ابنُ أبي الربيع أنَّه إذا بُني الكلامُ على الفعل فإنَّه يجب إعمالُه سواءً تقدَّمَ أو تأخَّرَ، أمَّا إذا بُنِي الكلامُ على الابتداء، ثم طرأَ الفعلُ فيجبُ الإلغاءُ(٢)، وهو في الشِقِّ الثاني مِن رأيه موافقٌ لرأي الأخفش.

وذهب الكوفيون(٣)، والأخفشُ(٤)، ووافقهم ابنُ الطراوة(٥) إلى جوازِ إلغاءِ هذه الأفعالِ وإعمالِها إذا تقدَّمَتْ، إلَّا أنْ الإعمالَ أحسنُ، واعتلُّوا لذلك بعلتين:

إحداهما: السماعُ، ومنه قولُ الشاعر:

كَذاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ(٦)

حيث ألغَى عملَ (وَجَدْتُ) مع تقدُّمِه، ولو أعملَه لقال: وجدتُ ملاكَ الشيمةِ الأدبَا، بنصبِ (ملاك)، و(الأدب) على أنَّهما مفعولان لـ(وجدتُ).

ومنه قولُ الشاعر أيضًا:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها وَمَا إِخَالُ لَدَينا مِنْكَ تَنْويلُ(٧)

---

(١) ينظر رأي الأخفش في: الارتشاف ص ٢١٠٧، الهمع ٤٩٠/١.

(٢) ينظر: البسيط ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: شرح الجمل ٢٩٥/١، الارتشاف ص ٢١٠٨، شفاء العليل ٣٩٧/١، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٣٩/٢.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: الارتشاف ص ٢١٠٨، شفاء العليل ٣٩٧/١، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٣٩/٢.

(٥) ينظر رأي ابن الطراوة في: الارتشاف ص ٢١٠٨، شفاء العليل ٣٩٧/١، الهمع ٤٩١/١.

(٦) البيت من البسيط، لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩.

وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/١، شرح الكافية ١٥٦/٤، أوضح المسالك ٦٥/٢، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٤٠/٢.

(٧) البيت من البسيط، لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢.

=

كذلك ألغَى الشاعرُ عملَ (إخال) فرفع (تنويل)، والظرفَ (لدينا)، ولو أعملَه لقال: وما إخالُ منك تنويلًا.

والعلةُ الثانيةُ التي اعتلَّ بها الكوفيون هي ضعفُ هذه الأفعالِ[1]، وقد تقدَّم الكلام على وجهِ ضعفِها.

وخرَّج البصريون ما احتجَّ به الكوفيون على تقديرِ ضميرِ الشَّأنِ[2]، والتقديرُ في البيتين: (وجدتُه) و(إخالُه)؛ فيصير ضميرُ الشَّأنِ مفعولًا أوَّلًا، والجملةُ بعده في موضعِ المفعولِ الثاني، ويكون بذلك الفعلُ عاملًا غير مُلغَى.

قال الرضي: «وهذا أقربُ؛ لثبوتِ ذلك ضرورةً في غير ذلك الموضعِ مِن نواسخ الابتداء»[3]، ولأنَّه أولى من إلغاءِ العمل بالكلية كما قال السيوطي[4].

ويرى ابنُ عصفورٍ بأنَّ استدلالَ الكوفيين بقولِ الشاعر: (أني وجدتُ ملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ) لا حجَّةَ فيه؛ لأنَّ (وجدتُ) متوسطةٌ بين اسمِ (إنَّ) وخبرها، وهي الجملة: (ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)[5]، وقد أجاز البصريون: متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟ برفعِ المفعولين؛ لكون (تظن) لم تجئْ صدرَ الكلام[6].

أمَّا الجوابُ عن العلة الثانية فهو أنَّ هذه الأفعالَ وإنْ كان عملُها ضعيفًا فإنَّه لا يُلغَى عند تقدُّمِها؛ لكونها عواملَ لفظيةً، والابتداءُ عاملٌ معنويٌّ، والعاملُ اللَّفظيُّ أقوى

=

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح الكافية ١٥٧/٤، أوضح المسالك ٦٧/٢، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٤٠/٢.

(١) ينظر: شرح الكافية ١٥٧/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١، شرح الكافية ١٥٧/٤، شفاء العليل ٣٩٧/١، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٣٩/٢.

(٣) شرح الكافية ١٥٧/٤.

(٤) ينظر: الهمع ٤٩١/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٦) المرجع السابق.

من العاملِ المعنوي[1].

ويُجاب عن الشاهدِ الثاني بما أجاب به ابنُ عصفورٍ عن الشاهد الأوَّل، وهو توسُّطُ الفعلِ القلبي، وعدمُ تصدُّرِه.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجح هو ما ذهب الجمهورُ، واختاره الرماني، وهو أنَّ أفعالَ القلوبِ يجب إعمالُها إذا تقدَّمَتْ، ويجوزُ فيها الإلغاءُ والإعمالُ إذا تأخَّرَتْ، أو توسَّطَتْ؛ وذلك للعلل السابقةِ التي اعتلَّ بها الرماني والجمهور.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/١٥٧.

## ۞ المبحث الخامس:

## علةُ امتناعِ تقديمِ معمولِ المصدرِ عليه.

**نص المسألة:**

قال الرماني: « ولا يجوزُ تقديمِ معمولِه عليه؛ لأنَّه صلتُه، والصلةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ، وإنَّما كان المصدرُ موصولًا لأنَّه في معنى (أَنْ فَعَلَ)، أوْ (أَنْ يَفْعَلَ)، و(أَنْ) ناقصٌ يحتاجُ إلى مُتمِّمٍ، فعُومِلَ المصدرُ هذه المعاملةَ في الصِّلةِ لِيُبَيَّنَ به أنَّه في هذا المعنى، فتقولُ: عجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زيدٌ عمْرًا، ولا يجوزُ تقديمُ (عمرو) على (ضرب)، لا تقولُ: عمرًا عجبتُ من ضربٍ زيدٌ، ولا: عجبتُ عمرًا مِن ضربٍ زيدٌ؛ لِما بيَّنا من العلة»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه لا يجوز أنْ يتقدَّمَ معمولُ المصدرِ عليه، واعتلَّ لذلك المنعِ بكون المعمولِ صلةً للمصدر، والصلةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ، واعتلَّ لكون المصدرِ موصولًا، بأنَّه في معنى (أَنْ فَعَلَ)، أو (أَنْ يَفْعَلَ)، و(أَنْ) ناقصٌ يحتاجُ إلى ما يتمِّمُه.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حكمِ معمولِ المصدرِ العاملِ عملَ فعلِه من حيث التقديم والتأخير، وذهب إلى أنَّه لا يجوز أنْ يتقدَّمَ معمولُ المصدرِ عليه، فلا يُقال: عمرًا عجبتُ من ضرْبٍ زيدٌ، ولا: عجبتُ عمرًا من ضرْبٍ زيدٌ.

واعتلَّ الرماني لذلك بالعلة السابقة، وهي أنَّ المصدرَ في حكم الموصولِ، والمعمولُ في حكم صلتِه، ولا يجوز أنْ تتقدَّمَ الصلةُ على الموصول.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الجمهور، واعتلالُه موافقٌ كذلك لاعتلالهم[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّ المصدرَ لا يُؤخَّرُ عن معمولِه للعلة السابقة، ومن

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٤٥١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥٧/٤، الأصول ١٣٧/١، الكافية بشرح الرضي٤٠٢/٣، شرح المفصل ٦٧/٦، شرح التسهيل ١١٣/٣، شرح القطر ص ٤٤١، التصريح ٥/٢، الهمع ٤٦/٣.

النحويين كابن هشامٍ والأزهري مَن عدَّه شرطًا من شروطِ عملِ المصدر[1].

وهذا المنعُ مشروطٌ بالعلةِ السابقةِ وهي كونُ المصدرِ في معنى الموصول، وذلك أنْ يكونَ مقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ مع الفعل، أمَّا إذا لم يكن المصدرُ في تقدير حرفٍ مصدريٍّ مع الفعل، فلا يمتنعُ فيه تقديمُ معمولِه عليه، بل يجوزُ فيه كما يجوزُ في الفعل، من حيث تقديم معمولِه وتأخيرِه؛ لأنَّ المصدرَ في هذه الحالةِ ليس في معنى الموصول، وإنما نابَ منابَ فعلِه، نحو: (ضربًا زيدًا)، حيث ناب المصدرُ (ضربًا) منابَ (اضْرِبْ)، فيجوزُ فيه مِن التقديمِ ما يجوزُ في فعلِه، فتقول: (زيدًا ضرْبًا)[2].

ومِن النحويين من منعَ التقديمَ قياسًا على المصدرِ المقدَّرِ بحرفٍ مصدري[3]، ومِن هؤلاء أبو حيان، حيث قال في الارتشاف: «والأحوطُ ألَّا يُقدّمَ على التقديمِ إلا بِسماعٍ»[4].

وذهب جماعةٌ من النحويين كالمبرد، وابنِ السراج، والسيرافي، وابنِ هشامٍ، إلى أنَّ (زيدًا) في المثال السابق غيرُ معمولٍ للمصدر، وإنَّما معمولٌ للفعلِ المحذوفِ الناصبِ للمصدر، فيكون التقديمُ على مذهبِهم جائزًا ؛ لكونِ (زيدًا) ليس معمولًا للمصدر[5].

قال السيرافي: «أمَّا قولُك آمرًا: (ضربًا زيدًا)، و(الضرْبَ زيدٌ)، فكثيرٌ من النحويين يتَّسِعون فيه فيقولون: العاملُ في (زيد) المصدرُ، والحقيقة في ذلك غيرُ ما قالوه اتِّساعًا، وإنَّما العاملُ في (زيد): الفعلُ الذي نصبَ المصدرَ، وتقديرُه: اضربْ ضربًا زيدًا، فالعاملُ في (ضَرْبٍ)، وفي (زيدٍ) جميعًا: الفعلُ، ولكن هذا المصدرُ صار بدلًا من اللَّفظِ بفعلِ

(١) ينظر: شرح القطر ص ٤٤١، التصريح ٢/٥.

(٢) ينظر: الجمل ص ٤٥، البسيط ص ٤٧٦، شرح التسهيل ٣/١٢٩، التصريح ٢/٤، شرح الأشموني ٢/٤٣١، الهمع ٣/٥٠.

(٣) ينظر: الهمع ٣/٥٠.

(٤) الارتشاف ص ٢٢٥٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/١٥٧، الأصول ١/١٣٧، شرح السيرافي ٣/٤٥، شرح القطر ص ٤٣٢-٤٣٣.

الأمر، فاتَّسعوا أنْ يقولوا: إنَّه العاملُ في الاسم لَمَّا كان خلفًا من العامل»[1].

ونسب كلٌّ مِن أبي حيان، والسيوطي إلى ابنِ السراج مخالفةَ الجمهورِ وذكرا أنَّه أجاز تقدُّمَ معمولِ المصدرِ عليه إذا كان المصدرُ في معنى الموصول، نحو: يعجبني عمرًا ضَرْبُ زيدٍ[2].

وما نُسِب إلى ابنِ السراجِ خلافُ ما عليه رأيُه في كتابِه الأصول، إذ مذهبُه فيه موافقٌ لمذهب الجمهورِ في هذه المسألة، حيث نصَّ على أنَّه لا يجوزُ تقدَّمُ معمولِ المصدرِ عليه إذا كان في حكم المصدر، فقال: «واعلم أنَّه لا يجوز أنْ يتقدَّمَ الفاعلُ، ولا المفعولُ الذي مع المصدرِ؛ لأنَّه في صلته، وكذلك إنْ وُكِّد ما في الصِّلةِ، أو وُصِف، لو قلت: دارَك أعجبَ زيدًا دخولُ عمرٍو، فتنصبُ الدَّارَ بالدخول، كان خطأ»[3].

وإنَّما أجاز ابنُ السراج تقدُّمَ معمولِ الفعلِ المحذوفِ الناصبِ للمصدر، نحو: ضربًا زيدًا، فيجوز فيه: زيدًا ضربًا[4]؛ لأنَّ (زيدًا) ليس معمولًا للمصدر، وإنَّما للفعل المحذوف، وقد تقدَّم بيانُ الخلافِ في ذلك[5].

ونسب ابنُ هشامٍ إلى السهيلي أنَّه أجاز تقدُّمَ معمولَ المصدرِ عليه إذا كان جارًّا ومجرورًا، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿لَايَبۡغُونَعَنۡهَاحِوَلٗا﴾[6]، وبقولِهم: اللهمَّ اجعلْ لنا من من أمرِنا فرجًا ومخرجًا[7].

ولعلَّ العلةَ التي جعلت السهيلي يستثني الجارَّ والمجرورَ هي الاتساعُ، حيث يجوزُ فيه مالا يجوزُ في غيره، ولا يبعدُ أنْ يأخذَ الظرفُ حكمَه؛ لشَبهِ الظرفِ بالجارِّ والمجرورِ، وهو الذي ذهب إليه الرضيُّ حيث استثنى كُلًّا من الظرفِ، والجارِّ والمجرورِ من امتناع تقدمِ

(١) شرح السيرافي ٢/٤٥-٤٦.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٢٢٥٦، الهمع ٣/٤٦.

(٣) الأصول ١/١٣٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: الصفحة السابقة.

(٦) سورة الكهف الآية ١٠٨.

(٧) ينظر: شرح القطر ص ٤٤١.

معمولِ المصدرِ عليه إذا كان في معنى الصلة، واعتلَّ لجواز ذلك، بالسماعِ، والاتساعِ، حيث استشهدَ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ (١)، وكذلك بقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ (٢)، وأيضًا بقولهم: (اللهم ارزقني من عدوِّك البراءةَ، وإليك الفرارَ).

قال الرضي: «وتقديرُ الفعلِ في مثلِه تكلُّفٌ، وليس كلُّ مؤوَّلٍ بشيءٍ حكمُه حكمُ ما أُوِّل به، فلا منعَ من تأويلِه بالحرفِ المصدري من جهةِ المعنى، مع أنَّه لا يلزمه أحكامُه، بلَى، لا يتقدَّمُ عليه المفعولُ الصريحُ لضعفِ عملِه، والظرفُ وأخوه، يكفيهما رائحةُ الفعل» (٣).

وأجاب ابنُ مالك عمَّا وردَ من تقدمِ المعمولِ على المصدرِ في مثل هذه الشواهدِ بثلاثة أجوبة:

أحدها: أنَّه يُقدَّرُ في المعمول المتقدمِ عاملٌ يفسِّرُه المصدرُ المذكور، ويكون هذا التقديرُ نظيرَ التقديرِ في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ (٤) أي: أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

والثاني: أنَّه يكون على نيةِ التقديمِ والتأخير.

والثالث: أنَّه يُستباحُ في المصدرِ ما لا يستباحُ في الموصول، كما أُستبيح فيه استغناؤه عن معمولٍ لا دليلَ عليه (٥).

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنَّه يُتسمَّحُ في الظرف، والجارِّ والمجرورِ، ويُتَّسعَ فيها، فيجوز أنْ يتقدَّما على المصدرِ الذي في معنى الموصول، كما جاز فيهما أنْ يتوسَّطا بين (إنَّ) واسمِها، نحو: إنَّ عندك عمرًا، وإنَّ في الدار زيدًا (٦).

---

(١) سورة النور الآية ٢.

(٢) سورة الصافات الآية ١٠٢.

(٣) شرح الكافية ٣/٤٠٦.

(٤) سورة يوسف، الآية ٢٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/١١٣-١١٤.

(٦) ينظر: مبحث علة امتناع تقدم خبر (إنّ) عليها وعلى اسمها ص ٦٣٣.

ويقويه كذلك ما ذكره ابنُ مالك، والرضيُّ وهو أنَّه يُستباح في المصدر ما لا يُستباح في الموصول، ويعضد هاتين العلَّتين ما ورد من السماع، وهو كثيرٌ في كلامِ العربِ كما قال الرضي[1].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٤٠٦.

## ۞ المبحث السادس:

## علة امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا حذَرَكَ)؛ لأنَّ العامِلَ لا يتصرَّفُ في نفسِه، فلا يتصرَّفُ في معمولِه بالتقديمِ والتأخيرِ، وأمَّا قولُ الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا[1]

فإنَّما قال: (يا أيُّها المائحُ دَلْوِي) أي: خُذْ دلوي، ثم قال: (دونَكا) بعدما اكتفى الكلامُ الأوَّلُ، وليس على التقديمِ والتأخير لِما بيَّنا»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناعِ تقدمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، نحو: (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا حذَرَكَ)، واعتلَّ لذلك المنعِ بعدم تصرُّفِ العاملِ في نفسه، وعدمُ تصرُّفِ العاملِ في نفسِه يمنعُه من تصرُّفِه في غيره.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن تقدُّمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، وذهب إلى أنَّه لا يجوز أنْ يتقدمَ على عامله، فلا يُقال: (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا حذَرَكَ)، واعتلَّ الرماني لذلك المنعِ بالعلة السابقة، وهي عدمُ التصرُّفِ؛ لأنَّ عدمَ تصرُّفِ العاملِ في نفسه يمنعُه من تصرُّفِه في غيره، والتقديمُ والتأخيرُ من التصرُّف.

---

(١) البيت من الرجز، لجارية من بني مازن، في شرح شواهد العيني بحاشية الصبان ٣/٣٠٥.
وبعده: إني رأيت الناس يحمدونكا
والمائح اسم فاعل من الميح، وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها.
وهذا البيت من شواهد: معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠، شرح السيرافي ٢/١٥٣، أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٨٧، شرح المفصل ١/١١٧، شرح التسهيل ٢/١٣٧، شرح الكافية ٣/٨٩، التصريح ٢/٢٩١، شرح الأشموني ٣/٣٠٥.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٥٤٢.

وخرَّج الرماني البيتَ السابقَ على إضمارِ عاملٍ يفسِّرُه اسمُ الفعلِ المذكورُ، فيكون تقديرُه: خُذْ دلْوِي دونَك، فلا يكونُ في البيت تقديمٌ على هذا التقدير.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويهِ والبصريين، وكذلك الفراءُ من الكوفيين، ووافقهم في ذلك جمهورُ المتأخرين(١)، واعتلَّ سيبويه بالعلةِ السابقةِ وهي عدمُ التصرُّفِ، وقد أخذها عنه الرماني، ولسيبويه علةٌ أخرى اعتلَّ بها، وهي الفرعيةُ على الفعلِ في العمل، والفرعُ لا بُدَّ أنْ ينحطَّ عن درجةِ الأصلِ، قال سيبويه: «واعلم أنَّه يقبحُ: (زيدا عليك)، و(زيدًا خلفَك)؛ لأنه ليس من أمثلةِ الفعل، فقبُحَ أنْ يجري ما ليس من الأمثلةِ مجراها، إلَّا أنْ تقولَ: (زيدًا)، فتنصبُ بإضمارِك الفعلَ ثمَّ تذكرُ (عليك) بعد ذلك، فليس يقوَى هذا قوَّةَ الفعلِ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، ولا يتصرَّفُ تصرُّفَ الفاعلِ الذي في معنى (يفْعَلُ)»(٢).

ووافقَ الجمهورُ سيبويهِ في الاعتلالِ بهاتين العلتين، حيث ذكروا أنَّ أسماءَ الأفعالِ إنما عمِلَتْ عملَ الفعلِ لقيامِها مقامَه، فصارت فرعًا عليه في العمل، فينبغي ألَّا تتصرَّفَ تصرُّفَه، ووجب امتناعُ تقدُّمِ معمولاتِها عليها، ولو جاز تقديمُ معمولاتِها عليها لأدَّى إلى التسويةِ بين الفرعِ والأصل، والفرعُ لا بُدَّ أنْ ينحطَّ عن درجةِ الأصل.

وكذلك فإنَّ أسماءَ الأفعالِ غيرُ متصرِّفةٍ في نفسها، فينبغي ألَّا يتصرَّفَ عملُها، فوجب امتناعُ تقدُّمِ معمولاتِها عليها.

والرماني كما تقدَّم موافقٌ لمذهب سيبويه والجمهورِ في هذه المسألة، إلَّا أنَّه اكتفى بالاعتلال بعلةٍ واحدة، وهي عدمُ التصرف، كما فعل المبرِّدُ في كتابه المقتضب(٣)،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٥٢/١، معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠، المقتضب ٢٠٢/٣، شرح السيرافي ١٥٣/٢، أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٨٧، شرح المفصل ١١٧/١، شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٤، شرح الكافية ٨٩/٣، البسيط ص ٦٢٦، الارتشاف ص ٢٣١١، شرح القطر ص ٤٢٨، ائتلاف النصرة ص ٣٥، التصريح ٢٩١/٢، الهمع ٨٢/٣، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٢) الكتاب ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٠٢/٣.

ولعلَّهما يريانِ بأنَّ هذه العلةَ تكفي في الحكم بمنعِ تقدُّمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه؛ وذلك لكون هذه العلةِ مطَّردةً في الأفعال، فما يتصرَّفُ منها في نفسِه جاز تصرُّفُه في معمولِه، وما لم يتصرَّفْ في نفسِه لم يتصرَّفْ في معمولِه، وإذا كان عدمُ التصرُّفِ مانعًا في الأفعال، فمِن بابِ أَولى أنْ يمنعَ في أسماءِ الأفعالِ التي هي فرعٌ عنها.

وخالف الكسائيُّ الجمهورَ في هذه المسألة، فذهب إلى أنَّه يجوزُ أنْ يتقدَّمَ معمولُ اسمِ الفعلِ عليه(١)، ونُسِب هذا المذهبُ إلى جمهورِ الكوفيين عدا الفرَّاء(٢)، واعتلَّ المجيزون بعلَّتين، وهما: السماعُ والقياسُ(٣).

أمَّا السماعُ فقد استشهدوا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾(٤)، حيث تقدَّم المعمولُ (كتابَ) على عامِله اسمِ الفعلِ (عليكم)، لأنَّ المعنى: عليكم كتابَ اللهِ، والتقدير فيه: الزموا.

واستشهدوا كذلك بالبيت الذي ذكره الرماني سابقًا وهو قولُ الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

والشاهد فيه: تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ (دلوي) على عاملِه (دونكا)، والتقدير: دونَك دلوي، فدلَّ ذلك على جوازِ تقديمِ معمولِ اسمِ الفعلِ على فاعله.

أمَّا العلة الثانية التي اعتلَّ بها الكسائيُّ وجمهورُ الكوفيين فهي القياسُ على الفعل الذي قام مقامَه اسمُ الفعلِ، وذلك أنَّ معنى (عليك زيدًا) أي: الزم زيدًا، و(دونك بكرًا) أي: خذ بكرًا، ولو قُدِّم المفعولُ به على الفعل فقيل: زيدًا الزم، وبكرًا خذ، لكان جائزًا، فكذلك ما قام مقامَه وهو اسمُ الفعل.

---

(١) ينظر رأي الكسائي في: شرح السيرافي ١٥٣/٢، شرح المفصل ١١٧/١، شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٤، الارتشاف ص ٢٣١١، شرح القطر ص ٤٢٨، التصريح ٢٩١/٢، الهمع ٨٢/٣، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٨٧، شرح الكافية ٨٩/٣، الارتشاف ص ٢٣١١، ائتلاف النصرة ص ٣٥، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٣) تنظر اعتلالات الكسائي وجمهور الكوفيين في المراجع التي في الحاشيتين السابقتين.

(٤) سورة النساء الآية ٢٤.

وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكسائيُّ وجمهورُ الكوفيين بالردود التالية:

**أوَّلًا**: أنَّ الاحتجاجَ بالآية الكريمة: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ ليس لهم فيه حجَّةٌ؛ لأنَّ (كتاب) ليس منصوبًا بـ(عليكم)، وإنما هو منصوبٌ على الفعلِ المقدَّرِ، و(عليكم) متعلِّقٌ به، أو بالعاملِ المحذوف، والتقديرُ في الآية: كتبَ اللهُ كتابًا عليكم، وقُدِّر هذا الفعلُ ولم يظهرْ لدلالةِ ما تقدَّم عليه وهو قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ﴾...الآية[1] لأنَّ التحريمَ يستلزمُ الكتابة[2].

**ثانيًا**: أنَّ استشهادَهم بالبيت السابق لا حجَّةَ لهم فيه كذلك؛ لأنَّه يصحُّ تقديرُ (دلوي) على ثلاثة أوجهٍ:

الوجه الأول: أنْ يكونَ في موضع رفعٍ؛ لأنَّه مبتدأٌ، و(دونكا) الخبرُ[3].

والوجه الثاني: أنْ يكونَ في موضع رفعٍ كذلك؛ لأنَّه خبرٌ لمبتدأٍ مقدَّرٍ، والتقديرُ: هذا دلوي دونَك[4].

أمَّا الوجه الثالث: أنْ يكونَ في موضع نصبٍ، ولكنَّه ليس منصوبًا بـ(دونكا)، وإنما هو منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرُه المصدرُ المذكورُ، والتقديرُ فيه: خذ دلوي دونك[5]، وذهب إلى هذا التخريجِ الرماني كما تقدَّم، وقد وافق فيه تخريجَ الفرَّاءِ والسِّيرافي[6].

---

(١) سورة النساء الآية ٢٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠، المقتضب ٢٠٢/٣، شرح السيرافي ١٥٣/٢، أسرار العربية ص ١٦٦، الإنصاف ص ١٨٨، شرح المفصل ١١٧/١، شرح القطر ص ٤٢٨، ائتلاف النصرة ص ٣٥، التصريح ٢٩١/٢، الهمع ٨٢/٣، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١١٧/١، شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٤، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٨٧، شرح الكافية ٨٩/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠، شرح السيرافي ١٥٣/٢، أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٨٧، شرح المفصل ١١٧/١، شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٤، شرح الكافية ٨٩/٣، التصريح ٢٩١/٢، شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ص ٢٦٠، شرح السيرافي ١٥٣/٢.

**ثالثًا:** أنَّ الاعتلالَ بالقياسِ على الفعلِ غيرُ صحيحٍ؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ ذلك يؤدِّي إلى التسويةِ بين الأصلِ الذي هو الفعلُ، وبين الفرعِ وهو اسمُ الفعلِ، ولا بُدَّ أنْ ينحطَّ الفرعُ عن درجة الأصل(١).

والأمر الآخر: هو أنَّ الفعلَ الذي قامت مقامَه هذه الألفاظُ متصرِّفٌ في نفسِه، فيجوز أنْ يتصرَّفَ عملُه، وهذه الألفاظُ غيرُ متصرِّفةٍ في نفسها، فيتعيَّن ألَّا يتصرَّفَ عملُها، فوجب امتناعُ تقديمِ معمولاتِها(٢).

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي ما يلي:

أوَّلًا: أنَّ الراجحَ في هذه المسألةِ هو ما ذهب إليه سيبويهِ، والبصريون، والفراء، واختاره الرماني، وهو امتناعُ تقدُّمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، وذلك للعلَّتين السابقتين وهما: علةُ الفرعيةِ، وعلةُ عدمِ التصرُّفِ.

ثانيًا: ضعفُ مذهبِ الكسائيِّ وجمهورِ الكوفيين في هذه المسألةِ وهو جوازُ تقدُّمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه؛ وذلك لضعف اعتلالِهما، حيث أُجيب عن علةِ السماعِ بعدَّة أجوبةٍ تضعفُ الاحتجاجَ بها، أمَّا علةُ القياسِ فحُكِم عليها بإبطالِها؛ لعدمِ تطابقِ المقيسِ مع المقيسِ عليه.

ثالثًا: أنَّ اقتصارَ الرماني في هذه المسألةِ على الاعتلالِ بعلةٍ واحدةٍ وهي علةُ عدمِ التصرِّفِ، لا يُعَدُّ ــ في نظري ــ قصورًا في الاعتلال؛ لأنَّ هذه العلةَ تكفي للقول بامتناعِ تقدُّمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، وذلك لاطِّرادِها في بابِ الأفعال، وكذلك في بابِ (إنَّ) وأخواتِها، كما تقدَّم(٣).

❁❁❁

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٦٥، الإنصاف ص ١٩١، شرح المفصل ١١٧/١، شرح الكافية ٨٩/٣، البسيط ص ٦٢٦، ائتلاف النصرة ص ٣٥، التصريح ٢٩١/٢، حاشية الصبان ٣٠٥/٣.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ينظر المبحثان: الثاني والثالث من هذا الفصل.

## ۞ المبحث السابع:

## علةُ جوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها وامتناعِ تقديمِ الصِّفةِ على الموصوف

**نص المسألة:**

قال الرماني: «والحالُ يصلُحُ تقديمُها مع أنْ تكونَ مؤخَّرةً، ولا يصلُحُ تقديمُ الصِّفةِ، مع أنَّ مرتبتَها أنْ تكونَ مؤخَّرةً؛ لاجتماعِ سببين: أحدهما: أنَّها متمِّمةٌ للاسمِ، والآخر: تابعةٌ.

فأمَّا الحالُ: فإنَّما ترتَّبَتْ في التَّأخيرِ لأنَّها للفائدةِ، فموضعُها بعدَ ما يُذكَرُ للبيان، إذ المعلومُ طريقٌ إلى علمِ المجهول، فبهذا الوجهِ ترتَّبَتْ، فلم يمنعْ السَّببُ الواحدُ، ومنعَ السببان، كما أنَّ السببين في (أحمدَ) يمنعُه من الصَّرفِ، فإذا انفردَ بأحدِهما لم يمنعْه»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه يجوز في الحال أنْ يتقدَّمَ على صاحبه، في حين أنَّه يمتنعُ في الصِّفةِ أن تتقدَّمَ على موصوفها، واعتلَّ الرماني لذلك بأنَّ الصفةَ اجتمع فيها سببان لمنعِ تقدمِها: أحدهما: أنها متمِّمةٌ لموصوفها، والثاني: أنها تابعةٌ له.

أمَّا الحالُ فلم يمنعْ من تقدُّمِه سوى سببٌ واحدٌ: وهو أنَّ الفائدةَ لا تكون إلَّا بعد البيان، وهذا السببُ غيرُ كافٍ لمنع تقدُّمِ الحالِ على صاحبها، قياسًا على الممنوع من الصَّرفِ لعلَّتين، نحو: (أحمد) إذا انتفتْ إحدى العلَّتين لم تكن الأخرى كافيةً للمنع من الصَّرف.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن تقدُّمِ الحالِ على صاحبه، والصفةِ على موصوفها، وذهب إلى أنَّه يجوز في الحال أنْ يتقدَّمَ على صاحبه، نحو: جاء راكبًا زيدٌ، في حين أنَّه يمتنعُ في الصفةِ أنْ تتقدَّمَ على موصوفها، واعتلَّ لذلك بالعلل السابقة.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١١٣٦-١١٣٧.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الجمهور، حيث ذهبوا إلى أنَّه يجوزُ في الحال أنْ يتقدَّمَ على صاحبه، إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، واعتلُّوا لذلك بمشابهةِ الحالِ وصاحبِه بالمبتدأِ والخبرِ، فكما أنَّ أصلَ المبتدأِ أنْ يتقدَّمَ، ويتأخَّرَ الخبرُ، فكذلك الأصلُ في الحال وصاحبِه، إلَّا أنَّه يجوز مخالفة الأصلِ في الحال وصاحبِه في التقديمِ والتأخير، كما جاز مخالفةَ الأصلِ في المبتدأِ والخبرِ، ما لم يعرِضْ مانعٌ يمنعُ مخالفةَ الأصل(١).

وخالف الكوفيون في جواز تقدُّمِ الحالِ على صاحبه إذا كان منصوبًا، حيث ذهبوا إلى المنع في ذلك، فلا يجوزُ عندهم: أبصرتُ راكبًا زيدًا، واعتلُّوا لعدمِ جوازِه بأنَّه يُوهِم أنْ (راكبًا) مفعولٌ، و(زيدًا) بدلٌ(٢).

وردَّ البصريون اعتلالَ الكوفيين السابق؛ وذلك لِبُعدِ الموهِم(٣).

أمَّا إذا كان صاحبُ الحالِ مجرورًا ففي تقديمِ الحالِ عليه تفصيلٌ، وذلك على النَّحوِ الآتي:

أوَّلًا: أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مجرورًا بالإضافةِ، نحو: قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾(٤)، ونحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعةً، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِه المجرورِ بالإضافة، والعلةُ في هذا المنعِ هي عدمُ الفصلِ بين المضافِ والمضاف إليه(٥).

ثانيًا: أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مجرورًا بحرفِ جرٍّ غيرِ زائدٍ، سواءً كان ظاهرًا أو ضميرًا، فلا يجوزُ: مررتُ ضاحكةً بهندٍ، ولا: مررتُ ضاحكًا بِكَ، وهذا

(١) ينظر: الأصول ٢١٥/١، شرح المفصل ٥٧/٢، البسيط ص ٥٢٨، شرح التسهيل ٣٣٥/٢، شرح الكافية ٢٩/٢، الهمع ٢٣٥/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية ص ٧٤٧، شرح الكافية ٢٩/٢، الارتشاف ص ١٥٨١، الهمع ٢٣٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٤٧.

(٤) سورة النحل الآية ١٢٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٤٧، شرح الكافية ٢٩/٢، الارتشاف ص ١٥٨١، الهمع ٢٣٦/٢.

مذهبُ البصريين، وأكثرِ النحويين[١].

واعتلُّوا لهذا المنعِ بعلتين: إحداهما: أنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحب الحالِ، ولم يعمل الفعلُ في صاحب الحالِ إلَّا بواسطةِ حرفِ الجرِّ، فكأنَّ لحرفِ الجرِّ حظًّا من العملِ في الحال، والحالُ لا يتقدَّمُ على الحرف؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يتصرَّف[٢].

وقد نصَّ الرماني على هذه العلة حيث قال: «ولا يجوزُ: مررتُ واقفًا برجلٍ؛ لأنَّ الباءَ لَمَّا سلَّطَت العاملَ صارت بمنزلة العاملِ الذي لا يتصرَّف»[٣].

والعلة الثانية التي اعتلَّ بها الجمهورُ: القياسُ على امتناع التقديمِ في الحالِ المجرورِ بالإضافةِ المحضة[٤].

وخالف في ذلك كُلٌّ من: ابنِ كيسان، وأبي علي الفارسي[٥]، وابنِ بَرهان، وابنِ مالك، والرضي، وأبي حيان، والسيوطي، حيث ذهبوا إلى أنَّه يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الحالُ في نحو: مررتُ ضاحكةً بهندٍ[٦].

واعتلَّ هؤلاء بعلة السَّماع[٧]، حيث استشهدوا على جواز ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[٨]، فـ(كافَّةً) حالٌ من (الناس)، والأصلُ: للنَّاسِ للنَّاسِ كافَّةً، فدلَّ ذلك على جوازِ تقدُّمِ الحالِ على صاحبه إذا كان مجرورًا بحرفِ جرٍّ

(١) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، الأصول ٢١٥/١، اللباب ٢٩١/١، شرح المفصل ٥٧/٢، البسيط ص ٥٢٩، شرح التسهيل ٣٣٦/٢، شرح الكافية ٢٩/٢، الهمع ٢٣٦/٢.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤١٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٤٤، شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

(٥) ينظر رأي ابن كيسان والفارسي في: شرح التسهيل ٣٣٧/٢، شرح الكافية ٢٩/٢، الارتشاف الارتشاف ص ١٥٧٩، الهمع ٢٣٦/٢.

(٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١، شرح التسهيل ٣٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ص ٧٤٤، شرح الكافية ٣٠/٢، البحر المحيط ٢٦٩/٧، الهمع ٢٣٦/٢.

(٧) المراجع السابقة.

(٨) سورة سبأ الآية ٢٨.

غيرِ زائد.

ولابنِ كيسانَ اعتلالٌ آخرُ وهو القياس، وذلك أنَّ العاملَ في الحالِ هنا الفعلُ في الحقيقة، ويجوزُ تقدُّمُ الحالِ على صاحبه إذا كان العاملُ فعلًا، نحو: جاء راكبًا زيدٌ[(١)].

وأضاف ابنُ مالكٍ إلى علةِ السماعِ علتين أُخريين:

إحداهما: ضعفُ عللِ المانعين[(٢)].

والأخرى: القياسُ على حالِ المفعولِ به، وذلك أنَّ المجرورَ بحرفٍ هو مفعولٌ به في المعنى، فلا يمتنعُ تقديمُ حالِه عليه، كما لا يمتنعُ تقديمُ حالِ المفعولِ به[(٣)].

أمَّا الرضي فيرى بأنَّ هناك فرقًا في الحكم بين المجرورِ بحرفِ الجرِّ، والمجرورِ بالإضافة؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ مُعَدٌّ للفعلِ كالهمزةِ، والتضعيفِ، فكأنَّه من تمام الفعل وبعضِ حروفه، فإذا قلتَ: ذهبتُ راكبةً بهندٍ، فكأنَّك قلتَ: أذهبتُ راكبةً هندًا[(٤)].

وأجاب بعضُ المانعين كالزجَّاج وغيرِه، عن الاعتلال بالسماع في الآية السابقة: بأنَّ (كافَّةً) حالٌ من الكافِ في (أرسلناك)، والمعنى: إلَّا جامعًا للناسِ في الإبلاغ، والكافَّةُ بمعنى الجامع[(٥)]، ونسبَ إليه كُلٌّ من الزمخشري، وأبي حيان أنَّ التَّاءَ في (كافَّةً) للمبالغةِ كما في (علَّامةٍ)، و(راويةٍ)[(٦)].

وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتقديرُه (إرسالةٌ عامَّةٌ لهم)، ثم أَنكرَ على مَن أعربَه حالًا متقدِّمًا على صاحبه المجرور، حيث قال: «ومَن جعلَه حالًا من المجرورِ متقدِّمًا عليه فقد أخطأَ؛ لأنَّ تقدُّمَ الحالِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجارِّ، وكم ترى ممَّن يرتكبُ هذا الخطأَ ثمَّ لا يقعُ به حتى يضُمَّ إليه أنْ يجعلَ اللَّامَ

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٤٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٥/١٢٣، البحر المحيط ٧/٢٦٩.

بمعنى (إلى)؛ لأنَّه لا يستوي له الخطأُ الأوَّلُ إلَّا بالخطأِ الثاني، فلا بُدَّ له من ارتكابِ الخطأين»[(١)].

وردَّ أبو حيان هذين الجوابين: أمَّا الجوابُ الأوَّلُ فإنَّ اللُّغةَ لا تساعدُ عليه؛ لأنَّ (كَفَّ) ليس بمحفوظٍ أنَّ معناه: جمَعَ.

وأمَّا جوابُ الزمخشري وهو جعلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، فهو خروجٌ عمَّا نقلوا؛ لأنَّ المنقولَ عن العربِ بأنَّ (كافَّةً) بمعنى (عامَّة) لا تكونُ إلَّا حالًا، ولم يُتصرَّفْ فيها بغير ذلك[(٢)].

أمَّا إذا كان صاحبُ الحالِ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ، نحو: ما جاءني مِن أحدٍ عاقلًا، فيجوزُ فيه التقديمُ على صاحبه، فيقال: ما جاءني عاقلًا مِن أحدٍ[(٣)].

والشِّقُّ الآخرُ من هذه المسألةِ هو امتناعُ تقدُّمِ الصِّفةِ على الموصوفِ، وهو مذهبُ الجمهور[(٤)]، وقد وافقهم الرماني في ذلك، حيث ذهبوا إلى أنَّه لا يجوزُ أن يتقدَّمَ النَّعتُ على المنعوتِ، واعتلَّ الجمهورُ لامتناعِ ذلك بإحدى العلَّتينِ اللتينِ اعتلَّ بهما الرماني، وهي كونُ الصفةُ تابعًا للمنعوت، والتابعُ لا يتقدَّمُ على متبوعِه، فكما يمتنع تقدُّمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه، والتوكيدِ على الموكَّدِ، والبدلِ على المبدَلِ منه؛ لكونِها توابعُ، كذلك يمتنعُ تقدُّمِ النَّعتِ على المنعوتِ لهذه العلَّةِ[(٥)].

فإنْ تقدَّمَت الصفةُ وكانت صالحَة لمباشرةِ العاملِ، وهي والموصوف معرفتان، جُعِل الموصوفُ بدلًا مِن الصِّفةِ[(٦)]، نحو قولِه تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[(٧)] في

(١) الكشاف ١٢٣/٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٦٩/٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ص ٧٤٧، شرح الكافية ٢٩/٢، الارتشاف ص ١٥٨١، الهمع ٢٣٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ١١٥٢، الهمع ١٢٧/٣، شرح الأشموني ٨٤/٣.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) ينظر: التصريح ١٣١/٢.

(٧) سورة إبراهيم الآية ١-٢.

في قراءةِ الجرِّ[1].

وإنْ كانا نكرتينِ نُصِبت الصِّفةُ على الحال[2]، كقول الشاعر:

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــه خِلَـــلُ[3]

حيث تعيَّنَ نصبُ (موحشًا) على الحال حين تقدَّمَ على موصوفه النكرةِ (طللُ).

وخالف الجمهورَ في ذلك محمدٌ بنُ مسعودٍ الغزنوي، صاحبُ كتابِ البديع في النحو[4]، وهو كتابٌ خالفَ فيه النحويين في مسائلَ كثيرةٍ[5]، منها مخالفتُه لهم في هذه هذه المسألةِ حيث ذهبَ إلى جوازِ تقدُّمِ الصِّفةِ على الموصوف إذا كانت لاثنين، أو جماعةٍ، بشرطِ أنْ يتقدَّمَ أحدُ الموصوفين على الصِّفة، نحو: قام زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو، واعتلَّ لجواز ذلك بالسماع، حيث استشهد بقولِ الشاعر:

ولَسْـــتُ مُقِـــرًّا لِلرِّجَـــالِ ظُلَامَـــةً أَبَى ذاكَ عَمِّـي الْأَكْرَمَـانِ وَخَالِيَـا[6]

يريد: أَبَى ذاك عمِّي وخالي الأكرمان.

قال أبو حيان: «وقد جاء نظيرُ هذا في المبتدأِ والخبرِ، نحو: زيدٌ قائمانِ

(١) وهي قراءة الجمهور، وقرأ نافع، وابن عامر، والحسن، وأبو جعفر: (اللهُ) بالرفع. ينظر: النشر ٢٨٩/٢، الاتحاف ص ٢٧١، البحر المحيط ٣٩٣/٥.

(٢) ينظر: شرح القطر ص ٣٩٢، التصريح ١٣١/٢.

(٣) البيت من الوافر، لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦.

وهو من شواهد الكتاب ١٢٣/٢، الخصائص ٤٩٢/٢، أسرار العربية ص ١٤٧، شرح القطر ص ٣٩٢، التصريح ٥٨٤/١، الخزانة ٤٣/٦.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٩٣٦، الهمع ١٢٧/٣، شرح الأشموني ٨٤/٣، كشف الظنون ص ٢٣٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢٤٥/١.

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

وهو من شواهد: ضرائر الشعر ص ٢١٢، الارتشاف ص ١٩٣٦، المغني ٣٧٥/٦، الهمع ١٢٧/٣، شرح الأشموني ٨٤/٣.

وعمرٌو»[1].

وقد ردَّ الجمهورُ الشاهدَ الذي احتجَّ به صاحبُ البديع، وعدَّه ابنُ عصفورٍ من الضرائرِ الشِّعرية[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوالٍ واعتلالات، يظهر لي أمران:

الأوَّل: أنَّ الراجحَ في تقدُّمِ الحالِ على صاحبِه هو ما ذهبَ إليه الجمهورُ، واختاره الرماني، وهو أنَّه يجوزُ في الحال أنْ يتقدَّمَ على صاحبِه إذا كان صاحبُه مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ، ويمتنعُ تقدُّمُه إذا كان صاحبُه مجرورًا بالإضافة، أو بحرفِ جرٍّ غير زائدٍ؛ وذلك للعلل السابقة التي اعتلُّوا بها.

والآخر: أنَّ الصَّوابَ في تقدُّمِ الصِّفةِ على الموصوف هو ما ذهب إليه الجمهور، واختاره الرماني، وهو امتناعُ تقدُّمِ الصِّفةِ على الموصوف؛ وذلك للعلتين السابقتين اللتين اعتلَّ بهما الرماني والجمهورُ.

❁❁❁

(١) الارتشاف ص ١٩٣٦.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢١٢، الهمع ١٢٧/٣، شرح الأشموني ٨٤/٣.

## ۞ المبحث الثامن:

## علةُ امتناعِ تقدُّمِ الحالِ على عاملِه إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ: قائمًا فيها رجلٌ؛ لأنَّ الحالَ لا تتقدَّمَ على العاملِ الذي لا يتصرَّفُ؛ لضعفِه عن منزلةِ العاملِ الذي يتصرَّفُ، ولا يجوزُ أنْ يُسوَّى بينهما في قوَّةِ العمل؛ لأنَّه إخراجُ الشَّيءِ عن حقِّه الذي يجبُ له»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناعِ تقدُّمِ الحالِ على عاملِه إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فلا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ، واعتلَّ الرماني لهذا المنعِ بضعفِ العاملِ، وهو الظَّرفُ، وما أشبهه، وذلك بكونه غيرَ متصرِّفٍ، فلا يستوي في العملِ مع العاملِ المتصرِّفِ، وهو الفعلُ وشبهُه؛ لكونِ الظَّرفِ وشبهِه محمولًا على الفعلِ في العمل، فوجبَ أنْ ينحطَّ عنه درجتِه في العمل.

**المناقشة والموازنة:**

ينقسمُ العاملُ في الحالِ إلى قسمين[2]:

القسم الأول: الفعلُ، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، ورأيتُ عمرًا واقفًا، ويلحق بهذا القِسم: الوصفُ المشبَّهُ بالفعل، كاسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، والصِّفةِ المشبَّهة، نحو: زيدٌ منطلقٌ مسرعًا.

والقسم الثاني: معنى الفعلِ، وهو ما يُسمَّى بالعامل المعنوي، كأسماءِ الإشارة، نحو: هذا زيدٌ قائمًا، لأنَّ معناه: أُنَبِّهُ وأُشِيرُ، وحرفِ النِّداء، نحو: يا ربَّنا مُنعِمًا، أو الظرفِ، نحو: عندَك عمروٌ جالسًا، أو الجارِّ والمجرورِ، نحو: في الدَّارِ زيدٌ قائمًا.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤١٩.

(٢) ينظر في أقسام العامل في الحال: اللباب ٢٨٨/١، شرح الكافية ١٤/٢، البسيط ص ٥٢٥، الهمع ٢٣٨/٢.

وحديث الرماني في هذه المسألة عن تقدُّمِ الحالِ على عامله المعنوي إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، حيث ذهب إلى أنَّه لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الحالُ على عاملِه إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فلا يُقال: قائمًا في الدَّارِ زيدٌ، واعتلَّ الرماني لهذا المنعِ بالعلةِ السابقة وهي ضعفُ العاملِ، وذلك لعدمِ تصرُّفِه، فلا يستوي في العملِ مع العامل المتصرِّف.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ[(١)]، وقد اعتلَّ الرماني لهذا المنعِ بعلةِ سيبويه، قال سيبويه: «واعلمْ أنَّه لا يُقالُ: قائمًا فيها رجلٌ، فإنْ قال قائلٌ: أجْعلُهُ بمنزلةِ: راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ؟ قيل له: فإنَّه مثلُه في القياسِ، لأنَّ (فيها) بمنزلةِ (مرَّ) ولكنَّهم كرِهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ (فيها) وأخواتِها لا يتصرَّفْنَ تصرُّفَ الفعلِ، وليس بفعلٍ، ولكنَّهنَّ أُنزِلنَ منزلةَ ما يَستغنِي به الاسمُ مِن الفعلِ، فأجْرِهِ كما أجْرَتْهُ العربُ واستحسَنَتْ»[(٢)]، ووافق الجمهورُ سيبويهِ في الاعتلالِ بهذه العلة.

وذهب الأخفشُ إلى مخالفة الجمهور في هذه المسألةِ حيثُ أجاز تقدُّمَ الحالِ على عاملِه إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، بشرط تقدُّمِ المبتدأِ على الحال، نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، أمَّا إذا تأخَّر المبتدأُ، فإنَّه يوافق الجمهورَ في امتناع تقدُّمِ الحالِ على عامله، فلا يُقال: قائمًا زيدٌ في الدار، ولا: قائمًا في الدارِ زيدٌ[(٣)]، ونسبَ كُلٌّ من أبي حيان، وابنِ عقيل، والأزهري هذا المذهبَ إلى الفراءِ كذلك[(٤)].

واعتلَّ الأخفشُ لجواز ما ذهب إليه بثلاث عللٍ:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، الأصول ٢١٥/١، اللباب ٢٩٠/١، شرح المفصل ٥٧/٢، شرح التسهيل ٣٤٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١، شرح الكافية ٢٤/٢، البسيط ص ٥٢٦، الارتشاف ص ١٥٩٠، التصريح ٦٠٠/١، الهمع ٢٤٠/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش واعتلاله في: اللباب ٢٩٠/١، شرح التسهيل ٣٤٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١، شرح الكافية ٢٤/٢، الارتشاف ص ١٥٩٠، التصريح ٦٠٠/١، الهمع ٢٤٠/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٥٩٠، المساعد ٣٢/٢، التصريح ٦٠٠/١.

العلة الأولى: السَّماعُ، حيث استشهدَ بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1]، إذ تقدَّمَتْ (مطويات) وهي منصوبةٌ على الحال، على العاملِ (بيمينه).

واستشهد أيضًا بقول الشاعر:

رَهْـطُ ابْـنِ كُـوزٍ مُحْقِـبِي أَدْرَاعِهُـمْ فِـيهِمْ وَرَهْـطُ رَبِيعَـةَ بْـنِ حُـذَارِ[2]

حيث تقدَّمَ الحالُ (مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ) على العامل (فِيهِمْ).

والعلة الثانية: أنَّ تقدم أحد الجزأين كتقدم أحدهما؛ وذلك لتوقف المعنى عليهما[3].

أمَّا العلةُ الثالثة: أنَّ الظرفَ متعلِّقٌ بالفعل، فكأنَّ الفعلَ ملفوظٌ به[4].

وردَّ الجمهورُ ما ذهب إليه الأخفشُ، لكونِ الظرفِ عاملًا معنويًا، والعاملُ المعنوي لا يعملُ إلَّا متقدمًا[5].

وأجيب عن اعتلال الأخفشِ بالسَّماعِ: بأنَّه غيرُ مُسلَّمٍ به؛ لأنَّ (مطوياتٍ) معمولةٌ لـ(قبضته) على أنَّها حالٌ من الضمير المستترِ فيها[6]، ومع ذلك فإنَّه لا يُحفظُ منه إلَّا هذا القليل، فلا ينبغي أنْ يُجاوِزَ ذلك قياسًا على هذا القليل[7].

أمَّا اعتلالُه بتقدُّمِ أحدِ الجزأين: فأُجيب عنه بأنَّ هذا التقدُّمِ لا يُخرجُه عن كونِه معنويًّا، وأنَّ التقدُّمَ تصرُّفٌ، والظروفُ لا تتصرَّف[8].

---

(١) سورة الزمر الآية ٦٧.

(٢) البيت من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٩.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، شرح الكافية الشافية ص ٧٥٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١، المقاصد النحوية ١٧٠/٣.

(٣) ينظر: اللباب ٢٩٠/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: اللباب ٢٩٠/١، شرح المفصل ٥٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١، البسيط ص ٥٢٦، التصريح ٦٠٠/١.

(٦) ينظر: التصريح ٦٠٠/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١.

(٨) ينظر: اللباب ٢٩١/١.

وأمَّا اعتلالُه بتعلُّقِه بالفعل: فأُجيب عنه بأنَّ العملَ للظرفِ، وليس لذلك الفعل، ويجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّ عملَ الظرفِ أضعفُ مِن عملِ الإشارة؛ لأنَّ الفعلَ يصحُّ إظهارُه مع الظرف، فتبيَّنَ أنَّ العملَ للفعل، وأمَّا معنى الإشارةِ فلا يجتمعُ مع اسمِ الإشارةِ، فصار اسمُ الإشارةِ في منزلة الفعل(١).

وصحَّحَ ابنُ مالكٍ ما ذهب إليه الأخفشُ، إلَّا أنَّه حكَمَ عليه بضعفِه، حيث قال: «وغيرُ الأخفشِ يمنعُ تقديمَ الحالِ الصَّريحةِ على العاملِ الظرفي مطلقًا، والصحيحُ جوازُه محكومًا بضعفِه»(٢).

وذهب ابنُ بَرهان إلى جوازِ تقدُّمِ الحالِ على عامله الظَّرف، أو الجارِّ والمجرورِ، بشرطِ أنْ يكونَ الحالُ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا أيضًا(٣)، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾(٤)، ﴿ٱلْحَقِّ﴾(٤)، فـ(هنالك): ظرفُ مكانٍ، وهو حالٌ من الضَّمير في (لله).

واعتلَّ ابنُ بَرهان لذلك الجوازِ بعلّةِ التوسُّعِ في الظَّرف، والجارِّ والمجرور.

والذي يظهرُ لي أنَّ الراجحَ هو ما ذهب إليه سيبويهِ والجمهورُ واختاره الرماني، وهو امتناعُ تقدُّمِ الحالِ على عامله المعنوي إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ وذلك للعلة السابقة التي اعتلُّوا بها.

ولعلَّ تخصيصَ الرماني لهذين النوعين من بين أنواعِ العاملِ المعنوي هو لوقوعِ الخلافِ فيه كما تقدَّم، وإن كان الرماني لم يذكر في ذلك خلافًا، أمَّا إذا كان العاملُ المعنويُّ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ، فلا خلافَ في أنَّه لا يتقدَّم الحالُ عليه، فلا يقال: قائمًا هذا زيدٌ(٥).

والذي يُفهَمُ من اعتلال الرماني أنَّه يُجيزُ أنْ يتقدَّم الحالُ على عامله إذا كان فعلًا

(١) ينظر: اللباب ٢٩١/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح اللمع ١٣٦/١.

(٤) سورة الكهف الآية ٤٤.

(٥) ينظر: الأصول ٢١٥/١، اللباب ٢٨٩/١، شرح المفصل ٥٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١، البسيط ص ٥٢٦، التصريح ٥٩٦/١.

متصرِّفًا، نحو: مسرعًا جاء زيدٌ، وهو موافقٌ في ذلك لمذهب البصريين[١]، ووافقهم كذلك جمهورُ المتأخرين[٢]، والعلةُ في جوازِ ذلك هي قوةُ العاملِ وتصرُّفِه في نفسِه، وهي علةٌ مطَّردةٌ، فإذا كان العاملُ متصرِّفًا في نفسه وجب أنْ يكون متصرِّفًا في عمله، وإذا كان عملُه متصرِّفًا جاز تقديمُ معمولِه عليه، فكما يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفعل، نحو: عمرًا ضربَ زيدٌ، يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه، لكون الحالِ شبيهًا بالمفعولِ به، وهذه علةُ قياس.

وأضاف الجمهورُ اعتلالًا آخرَ وهو: السماع[٣]، حيث استشهدوا بقول الله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٤]، إذْ تقدَّمَ الحالُ (خشَّعًا) على عاملِه الفعلِ (يخرجون)، وكذلك استشهدوا بما جاء في المثل: (شتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ)[٥]، أي: متفرِّقين يرجعُ الحالبون، حيث تقدَّمَ الحالُ (شتَّى) على عامله الفعلِ المتصرِّفِ (تؤوبُ)، فدلَّ ذلك على جوازِه.

وخالفهم الكوفيون في ذلك[٦]، فذهبوا إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على الفعلِ العاملِ فيه، إذا كان صاحبُ الحالِ اسمًا ظاهرًا، نحو: راكبًا جاء زيدٌ، ويجوز تقديمُه إذا كان صاحبُه ضميرًا، نحو: راكبًا جئتُ، واعتلَّ الكوفيون لِما ذهبوا إليه بأنَّ ذلك يؤدِّي إلى تقديمِ الضميرِ على الاسمِ الظاهر؛ لأنَّ في الحالِ ضميرٌ يعودُ على صاحبِه المتأخِّرِ،

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، المقتضب ١٦٨/٤، الأصول ٢١٥/١، الإنصاف ص ٢١٠، التبيين ص ٣٢١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥٧/٢، شرح التسهيل ٣٤٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١، شرح الكافية ٢٤/٢، البسيط ص ٥٢٦، الارتشاف ص ١٥٨١، التصريح ٥٩٤/١، الهمع ٢٣٧/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٢١٠، التبيين ص ٣٢١، التصريح ٥٩٤/١، الهمع ٢٣٧/٢.

(٤) سورة القمر الآية ٧.

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال ٥٤١/١، مجمع الأمثال ٣٥٨/١.

(٦) ينظر رأي الكوفيين في: الأصول ٢١٥/١، الإنصاف ص ٢١٠، التبيين ص ٣٢١، شرح التسهيل ٣٤١/٢، شرح الكافية ٢٩/٢، الارتشاف ص ١٥٨١، التصريح ٥٩٤/١، الهمع ٢٣٧/٢.

أمَّا إذا كان صاحبُ الحالِ ضميرًا، فالضميران يشتركان في عودِهما على مفسِّرٍ لهما.

وأجاب البصريون بأنَّ اعتلالَ الكوفيين فاسدٌ؛ وذلك لأنَّه وإنْ كان مقدَّمًا في اللَّفظِ إلَّا أنَّه مؤخَّرٌ في التقدير، وإذا كان مؤخَّرًا في التقديرِ جاز فيه التقديم، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[1]، وكما جاز أيضًا تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، وهو كثيرٌ في كلامِ العرب، ومن ذلك قولُهم: (في أكفانِه لُفَّ الميِّتُ)، وقولُهم أيضًا: (في بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ)[2].

ونُسِب إلى الجرمي أنَّه ذهب إلى منعِ تقدُّمِ الحالِ على عامله مطلقًا، واعتلَّ لذلك المنعِ بالقياس على التمييز، وذلك لشَبَهِ الحالِ بالتمييز[3].

ورُدَّ مذهبُه بالسَّماعِ، كما في الشواهدِ المتقدِّمةِ، وكذلك بعدمِ صحَّةِ القياس، وذلك لأنَّ الحالَ يقتضيه الفعلُ بوجهٍ، فجاز تقديمُه كما جاز تقديمُ سائرِ الفضلاتِ[4]، الفضلاتِ[4]، ولأنَّ ما يفترقُ فيه الحالُ عن التمييزِ أكثرُ ممَّا يجتمعُ فيه[5]، فلا يُقاسُ عليه.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه سيبويهِ والجمهورُ، واختاره الرماني، وهو امتناعُ تقدُّمِ الحالِ على عاملِه إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وجوازُ تقدُّمِه عليه إذا كان فعلًا متصرِّفًا، وذلك للعلل السَّابقِ ذكرُها.

❁❁❁

(١) سورة طه الآية ٦٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢١١، التبيين ص ٣٢٥،

(٣) ينظر: الهمع ٢/٢٣٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: المغني ٥/٤٠٨.

## ۞ المبحث التاسع:

## علةُ امتناعِ تقديمِ التَّمييزِ على عاملِه

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ومذهبُ المازني في تقديمِ التَّمييزِ أنَّه يجوزُ قياسًا على الحالِ التي يعملُ فيها فِعلٌ متصرِّفٌ، وهو خلافُ مذهبِ سيبويهِ، وكثيرٍ من النحويين؛ لأنَّهم لا يجوِّزُون تقديمَ التَّمييزِ؛ لأنَّ العاملَ وإنْ كان متصرِّفًا، فإنَّه يعملُ على وجهِ ضعفٍ، وهو النَّقلُ عن الفاعلِ إلى التمييزِ، إذ الأصلُ: (طابَتْ نفسِي)، و(تصبَّبَ عرَقِي)، والفرقُ بينَه وبينَ الحالِ: أنَّ الحالَ يجوزُ في كلِّ فعلٍ، وليس التمييزُ كذلك؛ لأنَّه فيما نُقِلَ خاصَّةً ممَّا يُفهَمُ منه معنى المنقولِ، وإنْ كان الفعلُ أُضيفَ إلى غيرِ مَن هو لهُ في الحقيقةِ، وليس كذلك الحالُ.

وأنشدَ أبو عثمانَ لِلمُخَبَّل[1]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

وقد خُولِف في هذهِ الروايةِ، فقِيل إنَّ الروايةَ الصَّحيحةَ: (وما كان نفسِي بالفراقِ تطيبُ)»[3].

---

(١) هو المخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن عوف، من بني أنف الناقة، من تميم، شاعر فحل مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، عُمِّر طويلًا ومات بالبصرة. ينظر في ترجمته: الشعر والشعراء ص ٤٢٠.

(٢) البيت من الطويل، للمخبل في ديوانه ص ٢٩٠، وله أو لقيس بن الملوح أو لأعشى همدان في شرح شواهد العيني بحاشية الصبان ٢٩٩/٢.

وللبيت روايات متعددة، سيأتي ذكرها لاحقًا، وهو من شواهد: المقتضب ٣/ ٣٧، الأصول ٢٢٤/١، الجمل ص ٢٤٣، شرح السيرافي ٧٨/٢، الإيضاح العضدي ص ٢٠٣، الخصائص ٣٤٨/٢، الإنصاف ص ٢٢١، شرح المفصل ٧٤/٢، شرح التسهيل٣٨٩/٢.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص٤٨٣.

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناعِ تقدُّمِ التمييزِ على عامله، فلا يُقال: نفسًا طبتُ، ولا: عرقًا تصبَّبْتُ، موافقةً لسيبويهِ والجمهور، وردَّ الرمانيُّ مذهبَ المازني الذي يُجيزُ تقدُّمَ التمييزِ على عاملِه المتصرف، لعلَّتي القياسِ على الحال، والسَّماع، واعتلَّ الرماني لإبطالِ علَّتي المازني: بأنَّ القياسَ لا يصحُّ؛ وذلك للفرقِ بين الحال والتمييز، مِن أكثر مِن وجهٍ، منها: ضعفُ عملِ العاملِ في التمييز، على عكسِ عملِه في الحالِ، وكذلك مجيءُ الحالِ من كُلِّ فعلٍ، على خلافِ التمييز.

أمَّا السَّماعُ فردَّه الرماني بالخلاف في الرواية، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ في البيت هي: (وما كان نفسي بالفراق تطيبُ).

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن حكم تقدم التمييز على عامله، وذهب إلى أنه لا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله، وإن كان متصرفا، وذكر الخلاف في ذلك بين المازني من جهة، وسيبويه والجمهور من جهة أخرى، حيث ذهب المازني إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، معتلا لذلك بالقياس على الحال(١)، في حين ذهب سيبويه والجمهور إلى امتناع تقدم التمييز على عامله(٢).

وذهب الرماني إلى موافقة سيبويه والجمهور في هذه المسألة، ورد اعتلال المازني بالقياس والسماع، على النحو الذي تقدم.

ولم يذكر الرماني مَن خالف سيبويهِ في هذه المسألةِ عدا المازني، في حين أنَّ هناك مِن النحويين مَن خالف سيبويه، وقال بهذا المذهبِ، سواءً مِن البصريين، أو الكوفيين،

(١) ينظر رأي المازني في: المقتضب ٣/ ٣٧، الأصول ٢٢٤/١، شرح السيرافي ٧٨/٢، الإنصاف ص ٢٢١، شرح المفصل ٧٤/٢، شرح التسهيل٣٨٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، الأصول ٢٢٤/١، الجمل ص ٢٤٣، شرح السيرافي ٧٨/٢، الإيضاح العضدي ص ٢٠٣، الخصائص ٣٤٨/٢، الإنصاف ص ٢٢١، التبيين ص ٣٣٦، شرح المفصل ٧٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢، المغني ٤١٥/٥، شرح الكافية ٧١/٢.

فمِن الكوفيين: الكسائي، وقد صرَّح بنسبة هذا المذهب إليه كُلٌّ من: ابنِ مالك، والرضي، وأبي حيان[١]، ولعلَّه المشارُ إليه عند أبي البركات ابنِ الأنباري حيث نسب هذا القولَ إلى بعضِ الكوفيين[٢]، في حين نسب العكبري هذا المذهبَ إلى الكوفيين عامة[٣]، وهذا غيرُ دقيق؛ لكون الفراءِ موافقًا لسيبويهِ في هذه المسألة[٤]، ولقولِ ابنِ السراجِ: «وكان سيبويهِ لا يُجيزُه، والكوفيون في ذلك على مذهبِ سيبويهِ فيه»[٥].

أمَّا مِن البصريين، فنُسِب إلى الجرمي جوازُ تقديمِ التمييزِ على العامل المتصرِّفِ، وممَّن نسبَ إليه هذا القولَ: أبو حيان، والسيوطي، والأشموني[٦]، وهذه النسبةُ تناقضُ ما نسبه إليه السيوطيُّ في الحال، حيث نقلَ عنه أنَّه لا يجيزُ تقدُّمَ الحالِ على عامله مطلقًا، قياسًا على التمييز[٧]، وهذا تناقضٌ يستحيلُ معه صحةُ كِلا القولين.

ومِن البصريين الذين أجازوا تقدُّمَ التمييز على عامله المتصرف: أبو العباس المبرِّدِ حيث نصَّ على ذلك في كتابه المقتضب، إذ يقول: «واعلمْ أنَّ التَّبيينَ إذا كان العاملُ فيه فعلًا جاز تقديمُه؛ لتصرُّفِ الفعل، فقلت: تفقَّأْتُ شحمًا، وتصبَّبْتُ عرقًا، فإنْ شئتَ قدَّمتَ، فقلت: شحمًا تفقَّأْتُ، وعرقًا تصبَّبْتُ...، وتقول: راكبًا جاء زيدٌ؛ لأنَّ العاملَ فعلٌ؛ فلذلك أجزْنا تقديمَ التمييزَ إذا كان العاملُ فعلًا، وهذا رأيُ أبي عثمان المازني»[٨].

فالعلةُ عند المجيزين لتقدُّمِ التمييزِ هما السَّماعُ، والقياسُ على الحال، فأمَّا السماعُ فكما في البيت السابقِ الذي أوردَه الرماني، وهو قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٨٩، شرح الكافية ٢/٧١، الارتشاف ص ١٦٣٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٢١.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٧٩.

(٥) الأصول ١/٢٢٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ص ١٦٣٤، الهمع ٢/٢٦٨، شرح الأشموني ٢/٣٠٠.

(٧) ينظر: الهمع ٢/٢٣٧.

(٨) المقتضب ٣/ ٣٧.

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهـا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

حيث تقدَّمَ التمييزُ (نفسًا) على عاملِها المتصرِّفِ (تطيبُ)، فدلَّ ذلك المسموعُ على جواز تقدُّمِ التمييزِ على عامله إذا كان فعلًا متصرِّفًا.

وأمَّا القياسُ على الحال، فمِن حيث إنَّ العاملَ في التمييز شيئان: أحدهما: اسمٌ جامدٌ، والآخر: فعلٌ متصرِّفٌ، فالاسمُ الجامد نحو: العشرون درهمًا، وأفضلُ منك أبًا، وهذا القِسم لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ فيه على عاملِه، أمَّا القسمُ الثاني فهو الفعلُ المتصرِّفُ، نحو: تفقَّأْتُ شحمًا، وهذا القِسمُ يجوزُ تقديم التمييزِ على عاملِه، فتقول: شحمًا تفقَّأْتُ.

وهذان القسمان في التمييز يُشبهان الحال، وذلك أنَّ العاملَ في الحال على قسمين أيضًا، أحدهما: الفعلُ المتصرِّفُ، والآخر: معنى الفعل، فالفعلُ المتصرِّفُ يجوز فيه التقديمُ والتأخيرُ، نحو: قام زيدٌ ضاحكًا، وضاحكًا قام زيدٌ، أمَّا معنى الفعل فلا يجوزُ تقدُّمِ الحالِ عليه، فلا يُقال: قائمًا هذا زيدٌ، وقائمًا خلفَك زيدٌ، ولأجلِ هذه المشابهةِ جاز قياسُ التمييزِ على الحالِ عند هؤلاء[1].

أمَّا البصريون ومعهم الجمهورُ فردُّوا ما ذهب إليه كُلٌّ مِن الكسائي، والمازني، والمبرد، ومنعوا أنْ يتقدَّم التمييزُ على عامله مطلقًا، سواءً كان العاملُ فيه: فعلًا متصرِّفًا أو معنى الفعل، واعتلُّوا لذلك بعدةِ عللٍ:

العلة الأولى: أنَّ التمييزَ فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّ المعنى في: تصبَّبتُ عرقًا، وتفقَّأتُ شحمًا، أي: تصبَّبَ عرقي، وتفقَّأ شحمي، فلمَّا كان هو الفاعلُ في المعنى، لم يجُز تقديمُه، كما لم يجُز تقديمُ الفاعلِ على الفعل، بخلافِ الحال؛ لأنَّه جاء في الكلام بعد أنْ استوفى الفعلُ فاعلَه من كلِّ وجهٍ، فأشبَهَ المفعولَ به، فجاز تقدُّمُه على عامله المتصرِّفِ، كما جاز تقدُّمُ المفعولِ به على الفعلِ والفاعل، فتقول: عمرًا ضربَ زيدٌ، ولهذا الفرقِ بطُلَ قياسُ التمييزِ على الحال[2].

(١) ينظر: ٢/٧٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢/٧٨، الخصائص ٢/٣٤٨، الإنصاف ص ٢٢١، التبيين ص ٣٣٦، شرح المفصل ٢/٧٤.

والعلة الثانية: أنَّ العاملَ في باب التمييزِ لا يعملُ إلا في نكرة، فهو أضعفُ من باب الصفةِ المشبَّهةِ، فلمَّا كانت الصفةُ المشبَّهةُ لا يجوز تقديمُ ما عمِلتْ فيه عليها، كان التمييزُ أَولى بالمنع منها؛ لضعفِه عنها، وهذه علةُ قياسٍ على الصفةِ المشبَّهة(١).

والعلة الثالثة: أنَّ التمييزَ مبيِّنٌ لِما بعده كالنعت، والنعتُ لا يجوز تقديمُه على المنعوت، فكذلك التمييز، وهي كذلك علةُ قياسٍ على النعت(٢).

واعترض البصريون على اعتلال الكوفيين بالسَّماع باعتراض الرماني السابق، وهو الخلافُ في الرواية، وذلك في قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُها وَمَا كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ

حيث حكى كلٌّ مِن: الزجاجي، والسيرافي أنَّ الروايةَ عند البصريين(٣):

ومَا كانَ نَفْسٌ بِالفِراقِ تَطِيبُ

ونقلَ الفارسيُّ عن أبي إسحاق الزَّجاج أنَّ الروايةَ فيه(٤):

ومَا كانَ نَفْسِي بِالفِراقِ تَطِيبُ

وهي الروايةُ التي حكاها الرماني في هذا البيت، وعلى الروايتين السابقتين، لا يكون في البيتِ حجَّةٌ لِمن أجاز تقدُّمَ التمييز.

قال ابنُ جنِّي: «فأمَّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قولِ المخبَّل:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُها وَمَا كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ

فتقابلُه بروايةِ الزَّجَّاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضًا:

ومَا كانَ نَفْسِي بِالفِراقِ تَطِيبُ

فروايةٌ بروايةٍ، والقياسُ مِن بعدُ حاكمٌ، وذلك أنَّ هذا المميِّزُ هو الفاعلُ في المعنى،

(١) الكتاب ٢٠٥/١، الأصول ٢٢٤/١، شرح السيرافي ٧٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢، شرح الكافية ٧١/٢، المقاصد الشافية ٥٥٤/٣.

(٣) ينظر: الجمل ص ٢٤٣، شرح السيرافي ٧٩/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٠٣.

ألَا ترى أنَّ أصلَ الكلامِ تصبَّب عرقي، وتفقَّأ شحمي، ثم نُقِل الفعلُ فصار في اللَّفظ لي، فخرج الفاعلُ في الأصل مُمَيِّزًا، فكما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعل، فكذلك لا يجوزُ تقديمِ المميِّزِ، إذ كان هو الفاعلُ في المعنى»[1].

فابنُ جنِّي يرى بأنَّ الحكمَ في هذه المسألةِ هو القياسُ وليس السماعَ، وذلك لاختلافِ الروايات، وكلُّ فريقٍ يعتد بروايته، إلَّا أنَّ القياسَ هو الفيصلُ في الحكمِ في ذلك، ورأى بأنَّ القياسَ مع القائلين بالمنعِ، على النَّحو الذي تقدَّم.

ومنهم مَن يرى بأنَّ (نفسًا) في البيت لم تُنصَبْ على التمييز، وإنَّما بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: أعنِي نفسًا، فهو مفعولٌ لا تمييز[2].

ومنهم مَن يرى بأنَّ نصبَه على أنَّه خبرُ (كان)، أي: ما كان حبيبُها نفسًا، أي: إنسانًا يطيبُ بالفراق[3].

ويُجاب عن البيت كذلك بأنَّه ضرورةٌ شعريةٌ، لا يُحتجُّ به على الإعرابِ في الاختيار[4].

ويرى ابنُ عصفورٍ أنَّ اعتلالَ البصريين بالعلتين السابقتين وهما: أنَّ التمييزَ منقولٌ عن الفاعل، والقياسُ على النعت، ليس حجَّةً لهم، وليس هو السَّببُ في منع تقدُّمِ التمييزِ على عامله؛ وذلك لأنَّ التمييزَ قد يكون منقولًا عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[5]، وكذلك لو كان التمييز كالنعتِ لَما جاز توسُّطُه بين العامل والمميَّز، نحو: طاب نفسًا زيدٌ؛ لأنَّ النعتَ لا يجوزُ توسطُّه.

وذكر ابنُ عصفورٍ أنَّ العلةَ في امتناع تقدُّمِ التَّمييز هي كونُ العاملِ فيه ليس فعلًا، وإنما العامل فيه هو تمامُ الكلام، فكما جاز في (عشرين) أنْ تنصبَه فكذلك ينتصبُ

(١) الخصائص ٢/٣٨٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٢٣، التبيين ص ٣٤٠.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٨.

(٤) ينظر: التبيين ص ٣٤٠، اللباب ١/٣٠١، شرح المفصل ٢/٧٤.

(٥) سورة القمر الآية ١٢.

بعد تمامِ الكلام[1].

ويرى الرضي كذلك بأنَّ اعتلالَ البصريين ليس بمُرْضٍ، لكونِ الشَّيءِ إذا خرج عن أصله قد لا يُراعى ذلك الأصلُ، كما في المفعولِ به لَمَّا صار نائبًا للفاعل، حيث كان منصوبًا، ويجوزُ فيه التقدُّمُ على الفعل، فلمَّا صار نائبًا للفاعل لزِمه الرفعُ، والتأخُّر عن الفعل، فلا مانع أيضًا أن يكون للفاعل إذا صار على صورة المفعولِ أنْ يأخذَ حكمَ المفعولِ من جواز التقدُّمِ.

ولا يستبعدُ الرضيُّ أنَّ الأصلَ في التمييز أنْ يكونَ موصوفًا بالمميَّز، سواءً كان عن مفردٍ، أو نسبةٍ، فكأنَّ الأصل في: عندي منوان سمنًا: عندي سمنٌ منوان، وفي طاب زيدٌ نفسًا: لِزيدٍ نفسٌ طابتْ، إلَّا أنَّه عُدِل عن هذا الأصل، وتأخَّر التمييزُ لعلتين:

إحداهما: لِغرضِ الإبهامِ، ليكونَ أوقعَ في النفس، لأنَّ النفسَ تتشوَّقُ إلى معرفةِ ما أُبهِم عليها.

والأخرى: لِذِكْرِ التفصيلِ بعد الإجمال.

وتقديمُ التمييزِ يخِلُّ بهذا المعنى، ويُبطِلُ الغرضَ الذي من أجلِه تأخَّر التمييز[2].

وذهب ابنُ مالكٍ إلى مخالفة سيبويهِ والجمهورِ، ورأى بأنَّ الصوابَ في هذه المسألةِ هو قولُ الكسائي والمازني والمبرِّدِ، وهو جوازُ تقدُّمِ التمييزِ على عامله المتصرِّفِ، حيث قال: «أجمع النحويون على منعِ تقدُّمِ التمييزِ على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرِّفًا، فإنْ كان إيَّاه نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، ففيه خلافٌ، والمنعُ مذهبُ سيبويه، والجوازُ مذهبُ: الكسائي، والمازني، والمبرد، وبقولِهم أقولُ؛ قياسًا على سائرِ الفضلاتِ المنصوبةِ بفعلٍ متصرِّفٍ، ولِصحَّةِ ورودِ ذلك في الكلامِ الفصيح بالنَّقلِ الصَّحيح»[3]، ثم استشهد ابنُ مالكٍ بالبيت السابق، وبأبيات أخرى جاء فيها التمييزُ متقدِّمًا على عاملِه الفعلِ المتصرِّفِ، منها قولُ الشاعر:

(١) شرح الجمل ٢/٤٢٧-٤٢٨.

(٢) شرح الكافية ٢/٧١-٧٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٩.

ضَـيَّعْتُ حَزْمِـي فِي إِبْعَـادِيَ الأَمَـلا وَمَـا ارْعَوَيْـتُ وَرَأْسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا[1]

ومنها أيضًا قولُ الشاعر:

وَلَسْـتُ إِذَا ذَرْعًـا أَضِـيقُ بِضَـارِعٍ وَلَا يَـائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[2]

وكذلك قولُ الشاعر:

أَنَفْسًـا تَطِيـبُ بِنَيْـلِ الْمُـنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا[3]

ثم ردَّ ابنُ مالكٍ اعتلالَ البصريين، القائل بأنَّ التمييزَ فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ لا يجوزُ تقدُّمُه على الفعلِ، مِن ستَّةِ أوجهٍ[4]:

الأول: أنَّه دفْعُ رواياتٍ برأيٍ لا دليلَ عليه، فلا يُلتفَتُ إليه.

والثاني: أنَّ جعْلَ التمييزِ كبعضِ الفضلاتِ ضربٌ من المبالغةِ ففيه تقويةٌ لا توهين، فإذا حُكِم بعدَ ذلك بجوازِ التقديمِ ازدادتْ التقويةُ، وتأكَّدتْ المبالغةُ، فاندفعَ الإشكال.

والثالث: أنَّ أصالةَ فاعليةِ التمييزِ المذكورِ كأصالةِ فاعليةِ الحالِ في نحو: جاء راكبًا رجلٌ، فإنَّ أصلَه: جاء راكبٌ، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجلٌ راكبٌ، على عدم الاستغناء بها، والصفةُ والموصوفُ شيءٌ واحدٌ في المعنى، فقدَّمَ (راكبًا) ونُصِب بمقتضى الحالية، ولم يمنعْ ذلك تقديمَه على (جاء) مع أنَّه

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، المساعد ٢/٦٦، المقاصد الشافية ٣/٥٥٣، تمهيد القواعد ص ٢٣٩١، شرح الأشموني ٢/٣٠٠.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح الكافية الشافية ص ٧٧٧، المقاصد الشافية ٣/٥٥٣، تمهيد القواعد ص ٢٣٩١.

(٣) البيت من المتقارب، ولم أعثر على نسبة لقائله.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، المقاصد الشافية ٣/٥٥٣، تمهيد القواعد ص ٢٣٩١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٠.

يُزالُ عن إعرابِه الأصلي، وعن صلاحيةِ الاستغناءِ به عن الموصوفِ، وكما تُنُوسِيَ الأصلُ في الحال، كذلك تُنُوسِيَ في التمييز.

والرابع: أنَّه لو صحَّ اعتبارُ الأصالةِ في عمدةٍ جُعِلتْ فضلةً لصحَّ اعتبارُها في فضلةٍ جُعِلتْ عمدةً، فكان يجوزُ للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعِه ما كان يجوزُ له قبل النيابة.

والخامس: أنَّ منعَ تقديمِ التمييزِ المذكورِ عندَ مَن منعَه مرتَّبٌ على كونِه فاعلًا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصُّوَر، وفي غيرِها هو بخلافِ ذلك، نحو: امتلأَ الكوزُ ماءً، وفجَّرنا الأرضَ عيونًا، وفي هذا دلالةٌ على ضعفِ علةِ المنع، بقصورها عن جميع الصور.

والسادس: أنَّ امتناعَ أصالةِ الفاعليةِ في منع التقديمِ على العاملِ متروكٌ في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنَّ (زيداً) في الأصلِ فاعلٌ وبعد جعلِه مفعولًا، لم يُعتبَر ما كان له مِن منعِ التقديم؛ بل أُجِيز فيه ما يجوزُ فيما لا فاعليةَ له في الأصل، فكذا ينبغي أنْ يُفعَلَ بالتمييز المذكور.

وقال ابنُ مالك بعد ذلك: «فثبتَ بما بيَّنتُه أنَّ تقديمَ التمييزِ على عامله إذا كان فعلًا متصرِّفًا جائزٌ، وإنْ كان سيبويهِ لم يُجِزْه»[1].

ووافق أبو حيان اختيارَ ابنِ مالك، فقال: «وهو الصَّحيحُ؛ لكثرةِ ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسًا على سائرِ الفضلات»[2]، ثم قال أيضًا: «سيبويه لم ينقُل فيه المنعَ عن العرب، إنَّما هذا مِن رأيِه، ولو اطَّلع على ما قالته العربُ في ذلك من التقديمِ لاتَّبعَه، لكنَّه هو لم يطَّلعْ على ذلك، وقد جاء منه جملةٌ في كلامِ العربِ تُبْنَى القواعدُ الكُلِّيةُ على مثلها ،ولم ينقُلْ نصًّا عن أحدٍ من العرب أنَّها تمنع ذلك، فوجب القولُ بالجوازِ والحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبعَ»[3].

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٠.

(٢) التذييل والتكميل ٤/١١٣.

(٣) المرجع السابق.

وما قاله أبو حيان فيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويهِ عاصر العربَ الأقحاحَ، وسمِعَ منهم، وإنَّما كان رأيُه فيما يحكيه عنهم، وأقيستُه بعد استقراءِ كلامِهم.

أمَّا الأبياتُ التي استشهد بها ابنُ مالكٍ على جواز تقدُّمِ التمييزِ على العاملِ المتصرِّفِ، فقال عنها الشَّاطبي: «فالجميعُ إنْ صحَّ نادرٌ، ولا اعتدادَ به...ولو كان مقولًا لسُمِع، لكنَّه لم يُسمَعْ إلَّا نادرًا في الشِّعر، الذي هو محلُّ الضرورةِ، فدلَّ على أنَّ العربَ تمتنع منه قصدًا»[1].

وأمَّا الأوجهُ السِّتةُ التي ردَّ بها ابنُ مالكٍ على اعتلال البصريين، فقد نقل الشاطبيُّ عن شيخِه أبي عبدِ الله الفخار[2] الجوابَ عنها[3]، وسأعيدُ ذكرَ هذه الأوجهِ ثمَّ الجوابَ على كلِّ وجهٍ منها:

أمَّا الوجهُ الأوَّلُ: أنَّه دفعُ رواياتٍ برأيٍ لا دليلَ عليه.

فالجواب عنه: أنَّا لم نُرُدَّ قطّ روايةً برأيٍ، وإنما قلنا: إنَّ ما سُمِع من التقديم مخصوصٌ بالشعر الذي يجوز فيه تقديمُ ما لا يجوزُ تقديمُه في النثر، على تسليم أنَّ إعرابَه تمييزٌ، وقد يتَّجهُ له إعرابٌ آخر.

وأما الثاني: أنَّ جعلَ التمييزِ كبعض الفضلات محصِّلٌ لضربٍ من المبالغة، ففيه تقويةٌ لا توهين، فإذا حُكِم بعد ذلك بجوازِ التقديمِ ازدادت التقويةُ، وتأكَّدت المبالغة.

فالجواب عنه: أنَّ المسألةَ من بابِ تشبيهِ الأصولِ بالفروع، وإذا شُبِّهَ أصلٌ بفرعٍ لم يقوَ الفرعُ أنْ يُحمَلَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه، وإنَّما يُحمَلُ عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيهُ دون ما لم يقع فيه تشبيه، وفي تقديمِ التمييزِ زيادةُ بعدٍ عن الأصل، وإنَّما وقع التشبيهُ بالمفعول في مجرَّدِ النَّصبِ لا في جوازِ التقديم، فوجب الامتناع.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٥٣-٥٥٤.

(٢) هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري الأندلسي، إمام عصره، وشيخ النحاة في زمانه، من أبرز مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، عاش آخر حياته في غرناطة، ودرَّس فيها إلى أنْ توفي سنة (٧٥٤هـ) على الأرجح. ينظر في ترجمته: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٣٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٥٥٦- ٥٥٨.

وأمَّا الثالث: أنَّ أصالةَ فاعليةِ التمييزِ المذكورِ كأصالةِ فاعليةِ الحال، نحو: جاء راكبًا رجلٌ، فإنَّ أصلَه: جاء راكبٌ على الاستغناءِ بالصفة، وجاء (رجلٌ) على عدمِ الاستغناء بها، والصفةُ والموصوفُ شيءٌ واحدٌ في المعنى، فقُدِّم (راكبٌ) ونُصِب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمُه على (جاء) مع أنَّه يُزالُ عن إعرابه الأصلي، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، فكما تُنُوسِيَ الأصلُ في الحال، كذلك تُنُوسِيَ في التمييز.

فالجواب عنه: أنَّ هذا تلفيقٌ بعيدٌ جدًا، وذلك أنَّ ما ذكرَه من أصالةِ فاعليةِ الحالِ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الحالَ لم تكن قطّ فاعلةً لا لفظًا ولا أصلًا، وإنما أصلُها أنْ تكونَ تابعةً لموصوفٍ تكونُ على حسَبِه مِن رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، ولم يكن قطّ راتبًا لها، فيكون كالتمييز.

وأمَّا الرابع: أنَّه لو صحَّ اعتبارُ الأصالةِ في عمدةٍ جُعِلتْ فضلةً، لصحَّ اعتبارُها في فضلةٍ جُعِلتْ عمدةً، فكان يجوزُ لنائبٍ عن الفاعلِ من التقديم على رافعِه ما كان يجوزُ له قبلَ النِّيابة، والأمرُ بخلاف ذلك، لأنَّ حكمَ النَّائبَ فيه حكمُ المنوبِ عنه، ولا يُعتبَرُ حالُه التي انتقل عنها، فكذلك التمييزُ المذكور.

فالجواب عنه: أنَّ النائبَ إنَّما ناب عن الفاعلِ في وجهٍ لا يصحُّ معه تقدُّمٌ، وهو شغْلُ الفعلِ به، وبناؤُه له، وجعلُه معه كالشيءِ الواحد، وامتناعُ حذفِه، كما أنَّ الفاعلَ كذلك فيما ذُكر، بخلاف التمييز، فإنَّه لمن يُشَبَّهُ بالمفعولِ إلَّا في مجرَّدِ النصبِ خاصةً، من حيث اشتغلَ الفعلُ بغيرِه لفظًا، فأشبَهَ الفضلاتِ، فانتصب انتصابها.

وأمَّا الخامس: أنَّ منعَ تقديمِ التمييزِ المذكورِ عند مَن منعَه مرتَّبٌ على كونِه فاعلًا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلافِ ذلك، نحو: امتلأ الكوزُ ماءً، و﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[1]، وفي هذا دلالةٌ على ضعفِ علةِ المنعِ لقصورِها عن عمومِ جميع الصور.

فالجواب عنه: أنَّه قد صحَّ في غير موضعٍ من العربية حملُ ما ليس فيه سببٌ على ما فيه السَّببُ إذا كان الجميعُ من بابٍ واحدٍ؛ ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ، كـ(تَعِدُ) و(نَعِدُ) و(أَعِدُ) مع (يَعِدُ) وكـ(يَذَرُ) مع (يَدَعُ)، وكامتناعِ نعتِ الضَّميرِ بغير

(١) سورة القمر الآية ١٢.

نعتِ البيان، حملًا على امتناعِ نعتِه به، ونظائرُه كثيرةٌ، وهذا من ذلك.

وأمَّا السادس: أنَّ امتناعَ أصالةِ الفاعليةِ في منعِ التقديمِ على العاملِ متروكٌ في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإنَّ (زيداً) في الأصل فاعلٌ، وبعد جعلِه مفعولًا لم يُعتبَر ما كان له مِن منعِ التقديمِ؛ بل أُجِيز فيه ما يجوزُ فيما لا فاعليةَ له في الأصلِ، فكذا ينبغي أنْ يُفعَلَ بالتمييزِ المذكور.

فالجواب عنه: أنَّ هذا بعينِه هو ردُّ ابنِ عصفور، وأُجيبَ بالفرقِ بين المسألتين: أنَّ (زيدًا) هنا، لم يكن قطُّ فاعلاً بهذه البُنْيةِ النَّاصبةِ له، وإنَّما كان فاعلًا في بُنْيةٍ أُخرى وهي (عطا) قبلَ النَّقلِ، وهما بُنْيتانِ مختلفتان كما ترى، وأمَّا التمييزُ فإنَّه فاعلٌ في الأصلِ والمعنى بهذه البُنْيةِ الناصبةِ له في الحال، وليس مفعولًا صحيحًا ك(زيد) في: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وقد تقدَّم هذا المعنى.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ، وهو امتناعُ تقدُّمِ التمييزِ على عاملِه، فلا يُقال: عرقًا تصبَّبْتُ، ولا: شحْمًا تفقَّأْتُ، وهو اختيارُ الرماني، وذلك للعللِ السابقةِ التي اعتلُّوا بها.

❁❁❁

## ۞ المبحث العاشر:

## علةُ امتناعِ تقدُّمِ المستثنى في أوَّلِ الكلام

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ تقديمِ الاستثناءِ في أوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّه تقييدٌ لِما قبلَه، ولا يصحُّ التقييدُ لِما لم يوجد.

ولا يُعارِضُ هذا تقديمُه على المستثنى منه؛ لأنَّ المستثنى منه إذا كان يجوزُ تركُه؛ لِدلالةِ الكلامِ عليه؛ فتأخيرُه أجوزُ، وقد صار الكلامُ الذي يدلُّ على المستثنى منه بمنزلةِ ذكرِه في التقديم»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناع تقدُّمِ المستثنى على الجملة، فلا يُقال: إلَّا زيدًا قامَ القومُ، واعتلَّ الرماني لهذا المنع بأنَّ الاستثناءَ تقييدٌ للحكمِ الذي في الاستثناء، أي إخراج المستثنى من حكمِ المستثنى منه، فإذا تقدَّمَ المخرَجُ على الحكمِ وعلى المخرَجِ منه لم يصحّ؛ لكونِه إخراجًا لِما لم يُوجَد.

ثم ذكر الرماني أنَّ هذا المنعَ لا يتعارضُ مع تقديمِ المستثنى على المستثنى منه، والعلةُ في ذلك هي جوازُ حذفِ المستثنى منه؛ لدلالةِ الكلامِ عليه، فإذا جاز حذفُه، جاز تأخيرُه من باب أَولى.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن تقدُّمِ المستثنى على الجملة –أي: على العاملِ والمستثنى منه معًا– وذهب إلى أنَّه لا يجوزُ للمستثنى أنْ يتقدَّم على الجملة، فلا يُقال: إلَّا زيدًا قامَ القومُ واعتلَّ الرماني لهذا المنعِ بالعلةِ السابقة.

ويرى الرماني أنَّ هذا المنعَ لا يتعارضُ مع تقديم المستثنى على المستثنى منه، نحو: خرجَ إلَّا زيدًا القومُ، واعتلَّ لذلك بجواز حذفِ المستثنى منه، فإذا جاز الحذفُ جاز

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٥١٤-٥١٥.

التأخيرُ من باب أَولى.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ البصريين، وأكثرِ المتأخرين[1]، واعتلَّ البصريون ومَن وافقهم لمنع تقدُّمِ المستثنى على الجملةِ بالعلل الآتية:

العلة الأولى: أنَّ تقديمَ المستثنى يلزمُ أنْ يعملَ ما بعدَ (إلَّا) فيما قبلَها، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ (إلَّا) حرفُ نفيٍ؛ لكون الاستثناءِ في معنى النفي، وحرفُ النفيِ غيرُ مختصٍّ، كحرف الاستفهامِ، وحرفُ الاستفهامِ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، فهو قياسٌ على حرفِ الاستفهام[2].

والعلة الثانية: أنَّ حرفَ الاستثناءِ جِيءَ به وصلةً للفعل، وتقويةً له، فلا يجوزُ تقديمُه على ما يُوصِلُه، قياسًا على واو المعيَّةِ، لمشابهتِها لها في العمل، وهو تعدِّي الفعلِ بواسطتها، وهو لا يتقدَّم على العامل، فكذلك (إلَّا) لا يجوزُ أنْ تتقدَّمَ على الجملة[3].

والعلة الثالثة: القياسُ أيضًا على (لا) العاطفةِ، لمشابهتِها لها في المعنى، فكما لا يجوزُ في (لا) العاطفةِ أنْ تتقدَّم على العامل فكذلك لا يجوزُ في (إلَّا) أنْ تتقدَّم على الجملة[4].

والعلة الرابعة: القياسُ على البدل؛ لأنَّ الاستثناءَ يُشابِهُ البدلَ، وذلك في نحو: ما قام أحدٌ إلَّا زيدًا، وإلا زيدٌ، فيجوز فيه النصبُ على الاستثناءِ، والرفعُ على البدلية، والمعنى واحدٌ، فلمَّا شابهَ الاستثناءَ البدل، امتنع تقديمُه كما امتنع تقديمُ البدل[5].

وقد يقع في هذه العلة إشكالٌ، وهو كيف يجوزُ تقديمُه على المستثنى منه، والبدلُ لا يجوز تقديمُه على المبدل منه؟

---

(١) ينظر: الخصائص ٣٨٢/٢، الإنصاف ص ٢٣٧، المفصل ص ٦٨، التبيين ص ٣٤٩، اللباب ٣١١/١، شرح التسهيل ٢٨٥/٢، شرح الكافية ٨٤/٢، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٣٨، التبيين ص ٣٥٠.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٤٩، الهمع ١٩٤/٢.

(٤) ينظر: اللباب ٣١١/١، الهمع ١٩٤/٢.

(٥) ينظر: الخصائص ٢٣٧/٢، الإنصاف ص ٢٣٨، التبيين ص ٣٤٩.

وهذا الإشكالُ وقع في تعليل الرماني، إلَّا أنَّه أجاب عنه بالجوابِ السابق، وهو جوازُ الحذف، فإذا جاز الحذفُ فالتَّأخُرُ أجْوَزُ.

إلَّا أنّ جوابَ الرماني يُناسِب اعتلالَه السابقَ، ولا يُناسِبُ هذا الاعتلال، فالأصلُ ألَّا يتقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه، كما لا يتقدَّمُ البدلُ على المبدلِ منه، وأجاب ابنُ جنِّي على هذا الإشكال بأنَّه لَمَّا تجاذب المستثنى شبَهان: أحدهما: كونُه مفعولًا، والآخر: كونُه بدلًا، أُعطِي المستثنى منزلةً وُسْطَى بينهما، فقُدِّمَ على المستثنى منه، وأُخِّرَ عن الفعلِ الناصب، عملًا بِكِلا الشَّبَهين[1].

ووافق الرضيُّ الرمانيَّ في الاعتلالِ لمنعِ تقدُّمِ الاستثناءِ على الجملة، وأضاف إليها علةً أُخرى وهي عدمُ السَّماعِ، حيث قال: «والأَولى مذهبُ البصريين؛ لعدمِ السَّماعِ، ويمنعُه القياسُ أيضًا، وذلك أنَّ المستثنى أُخرِجَ من المستثنى منه في الحقيقة أَوَّلًا، ثمَّ نُسِب الحكمُ إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرَجٌ من الحكمِ أيضًا، لأنَّ الظاهرَ أنَّك أخرجْتَ (زيدًا) من المجيء في قولك: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، وإنْ لم يكن في الحقيقةِ مخرَجٌ منه، ومرتبةُ المخرجِ أنْ يكونَ بعد المخرَجِ منه»[2].

وممَّن اعتلَّ بعلة عدمِ السَّماعِ كذلك: السيوطي[3]، وكأنَّ المعتلِّين بهذه العلةِ يرون أنَّه لم يُسمَعْ ما يصحُّ الاحتجاجُ به في تقدُّمِ المستثنى على الجملة.

هذه اعتلالاتُ البصريين ومَن وافقَهم لامتناعِ تقدُّمِ المستثنى على الجملة، وقد جاءتْ متعدِّدةً، ممَّا يدلُّ على قوَّةِ رأيهم في هذه المسألة، كما أنَّ أغلبَ هذه العللِ تعتمدُ على القياسِ على النظائر.

(١) ينظر: الخصائص ٢/٢٣٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٨٤.

(٣) ينظر: الهمع ٢/١٩٤.

وذهب الكسائي[1]، والكوفيون[2]، والزجاج[3] إلى جوازِ تقدُّمِ المستثنى على الجملة، واعتلُّوا لجوازِ ذلك بعلتين: إحداهما: السَّماع[4]، حيث استشهدوا بقولِ الشاعر:

خَـلَا أَنَّ العِتَـاقَ مِـن الْمَطَايَـا حَسِينَ بِهِ فَهُـنَّ إِلَيهِ شُوسُ[5]

وبقولِ الشاعرِ أيضًا:

وَبَلْـدَةٍ لَـيسَ بِهـا طُـورِيٌّ وَلَا خَـلَا الجِـنَّ بِها إِنْسِيٌّ[6]

حيث تقدَّمَتْ كُلٌّ مِن أداةِ الاستثناءِ (خلا) والمستثنَى على الجملة، وإذا جاز في (خلا) وهي فرعُ (إلَّا)، فجوازُه في الأصلِ أَولى.

والعلة الأخرى: علةُ قياسٍ[7]، وذلك أنَّ المستثنَى يجوزُ تقديمُه على المستثنى منه، نحو: ما لِيَ إلَّا أباك صديقٌ، فكما جاز تقديمُه على المستثنى منه، جاز تقديمُه على العاملِ؛ لأنَّ العاملَ في الاستثناءِ فعلٌ، وتقديمُ المفعولِ على الفعلِ جائزٌ.

وأجاب البصريون عن هاتينِ العلتين بالأجوبة التالية:

---

(١) ينظر رأي الكسائي في: الإنصاف ص ٢٣٧، شرح التسهيل ٢٨٥/٢، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ص ٢٣٧، التبيين ص ٣٤٩، شرح الكافية ٨٤/٢، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٣) ينظر رأي الزجاج في: الإنصاف ص ٢٣٧، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٣٧، التبيين ص ٣٤٩، شرح الكافية ٨٤/٢، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٥) البيت من الوافر، لأبي زبيد حرملة بن المنذر الطائي. ينظر: ديوانه ص ٩٦.
وهو من شواهد: مجاز القرآن ٢٨/٢، المقتضب ٢٤٥/١، الجمل ص ٣٨١، الخصائص ٤٣٨/٢، الإنصاف ص ٢٣٧، التبيين ص ٣٥١.

(٦) البيت من الرجز، للعجاج في ديوانه ص ٣١٩، والرواية فيه: وخَفْقَةٍ ليسَ بها طُولِيٌّ
وهو من شواهد: المنصف ٦٢/٣، الإنصاف ص ٢٣٧، التبيين ص ٣٥٠، شرح التسهيل ٢٩١/٢، الارتشاف ص ١٥١٧، الهمع ١٩٤/٢.

(٧) ينظر: التبيين ص ٣٥١.

أولًا: أنَّ الاستثناءَ في البيتِ الأوَّلِ غيرُ مُسلَّمٍ بأنَّه وقعَ في أوَّلِ الكلام؛ لأنَّ قبلَ هذا البيتِ:

إِلَى أَنْ غَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمُ قَرِيْبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِن الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيهِ شُوسُ

فإذا كان كذلك فلا يكونُ فيه حجَّةٌ للاستدلالِ به[1].

وأمَّا قولُ الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

ففيه تقديران[2]:

التقديرُ الأول: وبلدةٌ ليس بها طوريٌّ، ولا إنسيٌّ خلا الجنّ، فحذَفَ (إنسيٌّ)، فأضْمَرَ المستثنى منه، وفسَّرَه بالمضهَر.

والتقدير الثاني: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنّ، فـ(بها) مقدَّرةٌ بعد (لا) وتقديمُ الاستثناءِ فيه للضرورة، فلا يكونُ فيه حجَّةٌ.

وأمَّا الاعتلالُ بالقياسِ فيُجابُ عنه بأحدِ جوابين:

أحدهما: جوابُ ابنِ جنِّي السابق، وهو أنَّ المستثنى تجاذبَهُ شبَهان: أحدُهما: كونُه مفعولًا، والآخرُ: كونُه بدلًا، فأُعطِي المستثنى منزلةً وسطَى بينهما، فقُدِّم على المستثنى منه، وأُخِّر عن الفعلِ النَّاصبِ، عملًا بِكِلا الشَّبَهين.

ويُجابُ عنه كذلك بأنَّ (إلَّا) مع ما بعدها لا تجري مجرَى المفعولِ؛ لأنَّه حدثٌ فيها معنى بـ(إلَّا)، كما صار في حرفِ العطف، فإنَّه لَمَّا تقدَّمَ عليه ما يتعلَّقُ به معناه، لم يجُزْ تقديمُه، فلا يُقال في: قام زيدٌ وعمرٌو، وعمرٌو قام زيدٌ[3].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهرُ لي أنَّ الراجحَ فيها

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢٣٩، التبيين ص ٣٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٥٢.

هو مذهبُ البصريين، وهو اختيارُ الرماني، وأكثرِ المتأخرين، وهو امتناعُ تقدُّمِ المستثنى أوَّل الجملة، وذلك للعلل السابقة التي اعتلُّوا بها، ولضعفِ اعتلالِ الكوفيين، والزجَّاج، وابن مالك.

❁❁❁

## ۞ المبحث الحادي عشر:

## علةُ امتناعِ تقدُّمِ الفاعلِ على الفعلِ

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الفاعلِ من الإعرابِ الرفعُ، ويجوزُ فيه أنْ يُقدَّمَ الظرفُ والمفعولُ عليه، ولا يجوز أنْ يُقدَّمَ على الفعل؛ لأنَّه إنَّما غُيِّر عن المصدرِ لِيَنْبَنِي عليه الفاعلُ بناءً لازمًا لِتصِحَّ الفائدةُ به، إذ موضوعُه للفائدةِ مع دلالتِه على الزمان، فمُكِّنَتْ الفائدةُ به غاية التَّمكينِ، بأنْ وُضِعَ لها على أنْ يلزمَه ما يُبيِّنُ عن وجهِ الفائدةِ فيه، وهو الفاعلُ، فلو ذُكِر مُقدَّمًا لم يُبيِّنْ عن الفائدةِ في الفعلِ؛ لأنَّ لِلمتكلِّمِ إذا ابتدأَ بالاسمِ أنْ يُخبِرَ عنه بما شاء مِن فعلٍ أو غيرِه، فليس في هذا الموضعِ إيذانٌ بأنَّه بيانٌ عن موضعِ الفائدةِ في الفعلِ لِما بيَّنا»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناع تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل؛ واعتلَّ لذلك بأنَّ بيانَ موضعِ الفائدةِ لا يتحقَّقُ إلَّا بتقدُّمِ الفعل، فإذا تقدَّمَ الفاعلُ لم يبيَّنْ عن موضعِ الفائدةِ من الفعل، كما لو كان الفعلُ متقدِّمًا.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن رتبةِ الفعلِ والفاعلِ، وذهب إلى أنَّه لا يجوزُ للفاعلِ أنْ يتقدَّمَ على الفعل، بل الواجبُ أنْ يتقدَّمَ الفعلُ على الفاعلِ، نحو: قام زيدٌ، واعتلَّ الرماني لذلك بالعلةِ السابقة، وهي أنَّ موضعَ الفائدةِ لا يتحقَّقُ إلَّا بتقدُّمِ الفعل، فإذا تأخَّر الفعل عن الفاعل، نحو: زيدٌ قام، لم يُشعَرْ ببيانِ موضعِ الفائدةِ من الفعلِ؛ لأنَّ الاسمَ إذا تقدَّمَ على الفعلِ أُعرِبَ مبتدأً، وصار الفعلُ خبرًا له كسائرِ الأخبار.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ البصريين، وأكثر المتأخرين[(٢)]، حيث

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) ينظر: الأصول ٧٣/١، الخصائص ٣٨٥/٢، أسرار العربية ص ٧٩، اللباب ١٤٨/١، نتائج الفكر ص ٥٧، شرح التسهيل ١٠٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١، شرح الكافية =

ذهبوا إلى أنَّه يجبُ في الفاعل أنْ يتأخَّر عن الفعل، فإذا تقدَّمَ الاسمُ لم يرتفع بالفعل المتأخِّرِ، وإنَّما يرتفعُ بالابتداء، إنْ كان صالحًا للابتداء، نحو: زيدٌ قام، وإنْ وقع الاسمُ بعد أداةٍ تختصُّ بالفعل، كأدوات الشرطِ والتحضيض، ارتفع بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُه الفعلُ الظاهرِ المتأخِّر، فيكون بذلك فاعلًا للفعل المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1].

وأبرز ما اعتلَّ به البصريون ومَن وافقهم لامتناع تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل هو أنَّ الاسمَ إذا تقدَّمَ على الفعلِ أصبح عرضةً لتسلُّطِ العواملِ عليه، كالابتداء، والحروفِ الناسخة، فيكون معمولًا لتلك العوامل، لا لِلفعل[2].

واعتلَّ كُلٌّ مِن أبي البركات ابنِ الأنباري، والعكبري لامتناع تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل بأنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعل، ولا يجوزُ تقدُّمِ جزءِ الشيءِ عليه[3].

وأضاف العكبري إلى العلةِ السابقةِ ثلاثَ عللٍ أخرى:

أحدها: أنَّ كونَه فاعلًا لا يُتصوَّرُ حقيقةً إلَّا بعد صدورِ الفعل منه، كما في: كاتبًا، وبانيًا.

والثانية: أنَّ الاسمَ إذا تقدَّمَ على الفعلِ جاز أنْ يُسنَدَ الفعلُ إلى غيره، نحو: زيدٌ قام أبوه.

والثالثة: أنَّ الفاعلَ لو جاز أنْ يتقدَّمَ على الفعلِ لم يحتج الفعلُ إلى ضميرِ المثنَّى ولا الجمع، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

وبذلك يكون حاصلُ ما اعتلَّ به العكبريُّ أربعَ عللٍ في امتناع تقدُّمِ الفاعلِ على

=

١٨٦/١، الارتشاف ص ١٣٢٠، أوضح المسالك ٨٥/٢، التصريح ٣٩٤/١، الهمع ٥١١/١، شرح الأشموني ٦٥/٢.

(١) سورة التوبة الآية ٦.

(٢) ينظر: الأصول ٧٣/١، أسرار العربية ص ٨٣، شرح التسهيل ١٠٧/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٧٩، اللباب ١٤٩/١.

الفعل[١].

ويرى السهيلي بأنَّ العلةَ في امتناعِ تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل هي: اعتمادُ الفعلِ عليه، ولأنَّ الفعلَ إنما صيغ مِن أجلِ الفاعل، فلا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليه[٢].

ونقل أبو حيان عن الزَّجاجي أنه حكَى الإجماعَ عن النحاةِ في أنَّ الفاعلَ إذا قُدِّمَ على فعله لم يرتفع به[٣].

إلَّا أنَّه نُقل عن الكوفيين أنهم خالفوا الجمهورَ في هذه المسألة، فذهبوا إلى جوازِ تقديمِ الفاعلِ على الفعل، مع بقاءِ فاعليتِه[٤]، فلا فرقَ عندهم بين: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قامَ، فكلا الاسمين فاعلٌ عندهم، وكلاهما معمولٌ للفعل (قام).

قال أبو حيان: «وثمرةُ الخلافِ تظهرُ في التثنيةِ والجمع، فيجيزُ الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيزُ ذلك البصريون»[٥].

واعتلَّ الكوفيون لِما ذهبوا إليه بعلةِ السماع، حيث استشهدوا بقول الشاعر:

مَـا لَلْجِمَـالِ مَشْـيُها وَئِيـدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[٦]

حيث قُدِّمَ الفاعلُ (مَشْيُها) على عاملِه، وهو الصِّفةُ المشبَّهةُ (وَئِيدَا)، والتقديرُ: وئيدًا مشيُها.

---

(١) ينظر: اللباب ١/١٤٩.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ٥٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ص ١٣٢٠.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في: شرح التسهيل ٢/١٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٦، الارتشاف ص ١٣٢٠، أوضح المسالك ٢/٨٦، التصريح ١/٣٩٤، الهمع ١/٥١١، شرح الأشموني ٢/٦٥.

(٥) الارتشاف ص ١٣٢٠.

(٦) البيت من الرجز، للزباء في أدب الكاتب ص ٢٠٠، والأغاني ١٥/٢٥٦، والخزانة ٧/٢٩٥، وللخنساء في شرح شواهد العيني ٢/٦٥.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/١٠٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٦، أوضح المسالك ٢/٨٨، الهمع ١/٥١١، شرح الأشموني ٢/٦٥.

واستشهدوا كذلك بقول الشاعر:

فَظَلَّ لَنا يومٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[1]

حيث قُدِّمَ الفاعلُ (نحسُه) على عاملِه اسمِ الفاعلِ (متغيِّب)، والتقدير: في مقيلٍ متغيِّبٍ نحسُهُ.

ومِن شواهدهم أيضًا قولُ الشاعر:

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[2]

كذلك قُدِّمَ الفاعلُ (وصالٌ) على عامله الفعلِ (يدومُ)، والتقديرُ: وقلَّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود.

هذه أبرزُ الشواهدِ التي استشهد بها الكوفيون على جوازِ تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل، حيث ذهبوا إلى أنَّ مجيءَ الفاعلِ متقدِّمًا في هذه الشواهد يدلُّ على جوازِ تقدُّمِه على الفعل.

وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، من وجهين:

أحدهما: أنَّه مِن شرطِ الفاعل ألَّا يقومَ غيرُه مقامَه مع وجودِه، نحو قام زيدٌ، فلو كان تقديمُ (زيد) على الفعل بمنزلة تأخيرِه، لَما جاز: زيدٌ قام أبوه، ولَمَّا جاز ذلك دلَّ على أنَّه لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء.

والوجه الثاني: أنَّه لو كان الأمرُ كما قال الكوفيون، لوجب ألَّا يختلفَ حالُ الفعلِ، ولكان ينبغي أنْ يُقال: الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ، كما يُقال: قام الزيدانِ، وقام

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨٩.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١٠٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١، تمهيد القواعد ص ١٥٨٢.

(٢) البيت من الطويل، للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، ونسبه سيبويه لعمر بن ربيعة. ينظر: الكتاب ٣١/١.

وهو من شواهد: شرح السيرافي ٢٤٧/١، النكت ٢٢٩/١، شرح المفصل ١٣٢/٨، شرح التسهيل ١٠٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١.

الزيدونَ، فلمَّا لم يجُزْ ذلك دلَّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بالابتداء، لا بالفعل[١].

إلَّا أنَّ هذا الوجهَ لا يُحتجُّ به على الكوفيين؛ لأنَّهم يرون بجواز: الزيدانِ قامَ، والزيدون قامَ، كما تقدَّمَ.

أمَّا أدلةُ الكوفيين السابقة فقد أُجيب عنها بالأجوبة التالية:

أمَّا البيتُ الأوَّل: فـ(مشيُها): مبتدأٌ، و(وئيدًا): حالٌ من فاعلِ فعلٍ محذوفٍ، والتقدير: مشيُها يظهرُ وئيدًا، حيث حُذِف الخبرُ، واكتُفِي بالحال[٢]، وهذا نظيرُ قولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)[٣].

وأمَّا البيتُ الثاني: فـ(نحسُه) مرفوع بـ(مقيلٍ)، الذي هو مصدرٌ وُضِع موضعَ اسمِ الفاعل، كأنَّه قال: قائلٌ نحسُه، ومعناه ومعنى (متغيِّب) واحدٌ[٤].

وأمَّا البيتُ الثالث: ففيه ثلاثةُ أجوبة:

أحدها: أنَّ (وصالٌ) مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، يفسِّرُه الفعلُ المذكور، وتقديرُه: وقلَّما يبقى وصالٌ، أو نحو ذلك[٥].

الثاني: أنْ يكونَ (وصالٌ) فاعلًا مقدَّمًا للفعلِ (يدوم)؛ لأنَّ (قلَّما) لا يليها إلَّا الأفعالُ الظاهرة، ويكون هذا البيتُ من الضروراتِ الشعريةِ فلا يُقاس عليه[٦].

الثالث: أنَّه يجوزُ في (قلَّما) أنْ تُجعَلَ (ما) زائدةً، ويرتفعُ (وصالٌ) بـ(قَلَّ)، والتقديرُ:

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٨٣-٨٤، اللباب ١/١٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٨، أوضح المسالك ٢/٨٨، الهمع ١/٥١١، شرح الأشموني ٢/٦٦.

(٣) أي: نافذًا لا يُرد. ينظر: مجمع الأمثال ١/٢١٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/١٣٢.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٤٧، النكت ١/٢٢٩، شرح التسهيل ٢/١٠٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٨.

قلَّ وصالٌ يدومُ[1].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الصوابَ فيها هو ما ذهب إليه البصريون، واختاره الرماني، وهو امتناعُ تقدُّمِ الفاعلِ على الفعل، وذلك لِلعلل السابقة التي اعتلُّوا، إلَّا أنَّ الأَولى في المسألةِ أنْ يُقيَّدَ هذا الذي ذهبوا إليه بالاختيار، أي في سعةِ الكلام، ويُحكَمَ بجوازِهِ في الضرورة، كما فعل بعضُ النحويين، كالسيرافي، والأعلم، وابنِ عصفور[2].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٤٧/١، النكت ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢٤٧/١، النكت ٢٢٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١.

## ۞ المبحث الثاني عشر:

## علةُ اعتبارِ الجوابِ للمتقدِّمِ من الشرطِ أو القَسَم

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يدخلُ عليه القَسَمُ أنْ يكونَ جوابُ القَسَمِ يكفي مِن جوابِ الجزاء.

ولا يجوزُ أنْ يكفي جوابُ الجزاءِ مِن جوابِ القَسَم؛ لأنَّ القَسَمَ لَمَّا وقعَ في صدرِ الكلامِ كان أحقَّ بالجواب؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليه، وليس كذلك لو وقعَ متأخِّرًا، أو متوسِّطًا؛ لأنَّ هذا الموقعَ موقعُ الاستدراكِ بالشَّيءِ بعد ما بُنِي الكلامُ على غيره.

وتقولُ: واللهِ إنْ أَتَيْتَنِي لا أَفْعَلُ، فهذا جوابُ القسَمِ، وقد كَفَى مِن جوابِ الجزاء.

ولا يجوزُ: واللهِ إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، كما لا يجوزُ: واللهِ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّ القسَمَ لا يُلغَى متقدِّمًا...وتقولُ: أنَا واللهِ إنْ تأتِنِي لا آتِكَ، فتُلْغِي القَسَمَ؛ لأنَّه متوسِّطٌ»(١).

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه إذا اجتمعَ في الجملةِ قَسَمٌ وشرطٌ، وكان القسَمُ في أوَّلِ الجملة، فإنَّ جوابَه يُغني عن جوابِ الشرط، نحو: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لأَقُومَنَّ، أمَّا إذا توسَّطَ القسَمُ أو تأخَّرَ، فيكون الجوابُ للشرطِ، نحو: أنَا واللهِ إنْ تَقُمْ أَقُمْ، وإنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ.

واعتلَّ الرماني لذلك: بأنَّ القسَمَ إذا وقعَ في أوَّلِ الكلامِ كان أحقَّ بالجوابِ؛ لاعتمادِ الكلامِ عليه، فلذا وجبَ أنْ يكونَ الجوابُ له.

**المناقشة والموازنة:**

إذا وُجِد في الجملةِ شرطٌ، فلا بُدَّ له من جوابٍ لذلك الشَّرطِ، نحو: إنْ تأتِني آتِك، وكذلك إذا وُجِد في الجملةِ قسَمٌ لا بُدَّ مِن جوابٍ له، نحو: واللهِ لَتَقُومَنَّ، إلَّا أنَّه قد يجتمعُ في الجملةِ شرطٌ وقسَمٌ، فيُغنِي جوابُ أحدِهما عن الآخر.

وتحدَّث الرماني عن حالاتِ اجتماعِ الشَّرطِ بالقسَمِ في الجملة، وذكر في ذلك

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ١٠٠٦-١٠٠٧.

ثلاثَ حالاتٍ:

الحالة الأولى: أنْ يتقدَّمَ القسَمُ أوَّلَ الجملةِ، وذهب الرماني إلى أنَّ جوابَه يُغني عن جوابِ الشرط؛ واعتلَّ لذلك باعتمادِ الكلامِ عليه، لأنَّه وقعَ أوَّلًا، فتقول: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لأقومَنَّ.

والحالة الثانية: أنْ يتقدَّمَ الشرطُ، ويتأخَّرَ القسَمَ، وذهب الرماني إلى أنَّ القسَمَ يُلغَى، ويكونُ الجوابُ للشَّرطِ، نحو: إنْ تقُمْ واللهِ أقُمْ، واعتلَّ الرماني لذلك بأنَّ الكلامَ بُنِي على الشَّرطِ، ولم يُبْنَ على القسَمِ.

والحالة الثالثة: أنْ يتوسَّطَ القسَمُ بين المبتدأِ والشَّرطِ، فإنَّ القسَمَ يُلغَى كذلك، ويكون الجوابُ إمَّا للشرطِ، نحو: أنا واللهِ إنْ تقُمْ أقُمْ، وإمَّا أنْ يُحذَفَ جوابُ الشرطِ والقسَمِ، ويكون الفعلُ خبرًا للمبتدأ، واعتلَّ الرماني لذلك بأنَّ الكلامَ لم يُبْنَ على القسم، وإنَّما بُنِي الكلامُ على المبتدأ، فكان حقُّه الإلغاء.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني في الحالتين: الأُولى والثانيةِ هو مذهبُ سيبويه والجمهور[1]، حيث ذهبوا إلى أنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسَمٌ، فإنَّ الجوابَ يكون للمتقدِّمِ منهما، واعتلُّوا لذلك بشدَّةِ الاعتناءِ بالمتقدِّمِ، لأنَّ القسَمَ لا يكون لغوًا إذا وقع أوَّلَ الكلام، وكذلك الشَّرطُ إذا تقدَّمَ كان الجوابُ له؛ لاعتمادِ الكلامِ عليه.

وخالف الجمهورَ في الحالةِ الأولى كُلٌّ مِن: الفراءِ، وابنِ مالك، والرضي[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّه يجوزُ أنْ يكون الجوابُ للشَّرطِ إذا تقدَّم القسَمُ عليه، نحو: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو، واعتلُّوا لذلك بالسماع، حيث استدلُّوا بقول الشاعر:

لَئِنْ مُنِيْتِ بِنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلْ[3]

---

(١) ينظر: الكتاب ٨٤/٣، شرح السيرافي ٢٣٤/٣، التعليقة ١٩٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/٢، الارتشاف ص ١٧٨٣، التصريح ١٤٣/٢، الهمع ٤٠٤/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٦٧/١، شرح التسهيل ٢١٦/٣، شرح الكافية الشافية ص ٨٨٩، شرح الكافية ٤٥٧/٤.

(٣) البيت من البسيط، للأعشى في ديوانه ص ٦٣.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، شرح التسهيل ٢١٦/٣، شرح الكافية الشافية =

حيث اجتمعَ في البيت شرطٌ وقسَمٌ، فالشرطُ (إنْ) التي في (لَئِنْ)، والقسَمُ دلالةُ اللَّامِ عليه، لأنَّها موطِّئةٌ لِقسَمٍ محذوفٍ، تقديرُه: واللهِ لَئِنْ، وجاء الجوابُ: (لا تَلْفِنَا)، عن الشرطِ المتأخِّر.

واستدلوا كذلك بقولِ الشاعر:

لَـئِنْ كَـانَ مَـا حَدَّثْتَـهُ الْيَـوْمَ صَـادِقًا أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا[1]

كذلك جاء الجوابُ (أَصُمْ)، عن الشرطِ المتأخِّرِ، على الرغم من تقدُّمِ القسَمِ عليه.

وأجاب الجمهورُ عن البيتين السابقين بأحدِ جوابين:

الأوَّل: أنَّ اللَّامَ في (لَئِنْ) زائدةٌ، وليست موطِّئةً للقسَم[2].

والجواب الثاني: أنَّ ترجيحَ الجوابِ للشرطِ في هذين البيتين لِلضَّرورة[3].

أمَّا الحالُ الثالثةُ التي ذكرها الرماني وهي التي يتوسَّطُ فيها القسَمُ، فإنَّ ظاهرَ كلامِ الرماني هو القولُ بوجوبِ إلغاءِ القسَمِ، والاستغناءِ عنه بجوابِ الشرطِ، نحو: أنا واللهِ إنْ تقُمْ أقُمْ، أو حذفِ كُلٍّ مِن جوابِ الشرطِ والقسَمِ، وجعلِ الفعلِ خبرًا للمبتدأ.

ومذهبُ وجوبِ إلغاءِ القسَمِ إذا توسَّطَ بين المبتدأِ والشَّرطِ، هو مذهبُ جماعةٍ من النحويين: كالسيرافي، والفارسي، وابنِ مالك[4]، واعتلَّ ابنُ مالكٍ لوجوبِ الاستغناءِ

=

ص ٨٨٩، شرح الكافية ٤٥٧/٤، شرح الأشموني ٤٢/٤.

(١) البيت من الطويل، لامرأة من عقيل. كما في شرح شواهد العيني ٤٢/٤، وخزانة الأدب ٣٢٨/١١.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، شرح الكافية الشافية ص ٨٩١، شرح الكافية ٤٥٧/٤، الهمع ٤٠٤/٢، شرح الأشموني ٤٢/٤.

(٢) ينظر: التذييل ١٦٥/٧، شرح الأشموني ٤٣/٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٤٣/٤.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢٣٤/٣، التعليقة ١٩٧/٢، شرح التسهيل ٢١٦/٣، شرح الكافية الشافية ص ٨٩١.

بجوابِ الشرطِ: بأنَّ تقديرَ سقوطِ الشرطِ مخلٌّ بمعنى الجملة، بخلافِ القسَمِ؛ لكونِه مسُوقًا لمجرَّدِ التوكيد، والاستغناءِ عن التوكيد سائغٌ[1].

وظاهرُ كلامِ سيبويه في هذه المسألةِ هو جوازُ الاستغناءِ بجوابِ الشرطِ، وإلغاءِ القسمِ، إذا توسَّطَ، وليس الأمرُ على الوجوب، قال سيبويه: «وتقولُ: أنا واللهِ إنْ تأتني لا آتِك، لأنَّ هذا الكلامَ مبنِيٌّ على (أنا)، ألا ترى أنَّه حسَنٌ أنْ تقولَ: أنا واللهِ إنْ تأتني آتِك، فالقسمُ هاهنا لغْوٌ، فإذا بدأتَ بالقسَمِ لم يجُزْ إلَّا أنْ يكونَ عليه»[2].

وإلى هذا ذهب ابنُ خروفٍ في شرحه على الكتاب[3]، ووافقه أكثرُ المتأخرين[4].

أمَّا اعتلالُ ابنِ مالكٍ لوجوبِ الاستغناءِ بجوابِ الشرطِ إذا توسَّط الخبرُ، وهو أنَّ تقديرَ سقوطِ الشرطِ مُخِلٌّ بالجملة، في حين أن تقديرَ سقوطِ القسَمِ غيرُ مُخِلٍّ؛ لكونِه لمجرَّدِ التوكيدِ، فأجاب عنه الشاطبيُّ بجوابين[5]:

الجواب الأول: أنَّ سقوطَ أحدِ الجوابين إنَّما هو لدلالةِ الآخَرِ عليه، فكأنَّه موجودٌ لفظًا، فلا يعودُ حذفُ جوابِ الشرطِ عليه بنقصٍ، أو إخلال.

والجواب الثاني: أنَّه إذا كان سقوطُ الشَّرطِ مخِلًّا كما قال ابنُ مالك، فإنَّ سقوطَ القسَمِ كذلك مخِلٌّ بحسَبِ القصد، فإنَّ قصْدَ التوكيدِ ينافي حذفَ المؤَكَّدِ، كما أنَّ حذفَ الشرطِ ينافي قصدَ التقييدِ به.

وبعد مناقشة ما وردَ في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أمران:

الأمر الأول: أنَّه إذا اجتمعَ في الجملة شرطٌ وقسَمٌ، وكان القسَمُ في أوَّلِ الجملة، فإنَّ الراجحَ فيه هو ما ذهب إليه الجمهور، واختاره الرماني، وهو وجوبُ الاستغناءِ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٨٤.

(٣) ينظر: تنقيح الألباب ص ١٧٠.

(٤) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٤/٤٥٥، الارتشاف ص ١٧٨٣، أوضح المسالك ٤/٢١٩، المقاصد الشافية ٦/١٧٧.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٧٧.

بجوابِ القسَمِ عن جواب الشرط، خلافًا للفرَّاءِ، وابنِ مالك، والرضي.

الأمر الآخر: أنَّه إذا توسَّطَ القسَمُ، فإنَّه يُستغنَى بجوابِ الشَّرطِ على جوابِ القسَمِ، على سبيل الجوازِ، وليس الوجوب، وهو الظَّاهرُ من مذهبِ سيبويه، خلافًا للرماني وغيرِه ممَّن يرى الوجوب.

❁❁❁

# الفصل الثاني

## العلل النحوية في الحذف

**وفيه تسعة مباحث:**

**المبحث الأول: علة امتناع دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة (أل) إلا على تقدير حذف الخبر.**

**المبحث الثاني: علة اقتصار حذف الخبر في باب (إنَّ) على الظرف أو الجار والمجرور.**

**المبحث الثالث: علة ذكر الخبر أو حذفه بعد (لولا).**

**المبحث الرابع: علة تقدير المحذوف في عامل المنادى.**

**المبحث الخامس: علة جواز حذف حرف النداء من العَلَم، وامتناعه من النكرة، واسم الإشارة.**

**المبحث السادس: علة تقدير الحذف والتعويض في (اللهمَّ).**

**المبحث السابع: علة عدم جواز حذف المتبوع وإبقاء التابع.**

**المبحث الثامن: علة التقدير على حذف الفاء في (إنْ أتيتني آتيك).**

**المبحث التاسع: علة وجوب حذف فعل القسم إذا ذُكر المقسم به.**

## ۞ المبحث الأول:

## علةُ امتناعِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أَلْ) إلا على تقديرِ حذفِ الخبر

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في فعلِ الأمرِ والنَّهيِ حملُ الاسمِ عليه مع شغلِه عنه، على أنَّه الاختيارُ ووجهُ الكلام؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا بالفعل، فاقتضاؤهما للفعلِ أشدُّ مِن اقتضاءِ حرفِ الاستفهامِ، إذ كان الاستفهامُ يخلو من الفعل، ولا يخلو الأمرُ والنَّهيُ من الفعل.

ولا يجوزُ إدخالُ الفاءِ مع رفعِ الاسمِ؛ لأنَّه يصيرُ بمنزلة (زيدٌ فقائمٌ)، ويجوزُ إدخالُها مع نصبِ الاسمِ في قولك: (زيدًا فاضربْه)، لأنَّه بمنزلةِ: اِئْتِ زيدًا فاضربْه، وكذلك لو قدَّرتَه على: اضربْ زيدًا فاضربْه، وجعلت: (اضربْ زيدًا) الأوَّل كأنَّه ضربٌ آخر، كأنَّك قلت: اختصَّ زيدًا بالضَّربِ فاضربْه، فهذا يصحُّ دخولُ الفاءِ فيه، ولا يجوزُ: (زيدٌ فاضربْه) على أنَّ (زيدًا) مبتدأٌ، وقولَك: (فاضربْه) خبرٌ، لِما بيَّنا مِن أنَّه بمنزلةِ: (زيدٌ فقائمٌ).

وفي التنزيل: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]،﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[2]،﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[3]، فكلُّ هذا رُفِع على حذفِ الخبر، لا على أنَّ الأمرَ في موضعِ الخبرِ، لِما ذكرنا أنَّ الاختيارَ الحملُ على الفعل.

وتقديرُه: (فيما يتلى عليكم الزانية والزاني)، أو:(فيما فرض عليكم)، أو (فيما كتب عليكم)، وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو، ولا يُحمَلُ على الشذوذِ عن القياس، وله

(١) سورة النور الآية ٢.

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٣) سورة النساء الآية ١٦.

وجهٌ حسَنٌ يتوجَّهُ عليه في التأويل»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني وجوب تقديرِ حذفِ الخبرِ في الآيات السابقة، وذلك لأنَّه لا يجوز دخولُ الفاءِ في خبر اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل)، والذي يُفهَم من كلام الرماني أنَّ العلةَ لهذا المنع هي عدمُ وجودِ المسوِّغِ لدخول الفاءِ على الخبر في هذا الموضع، فذلك وجب تقديرُ حذفِ الخبر .

**المناقشة والموازنة:**

الأصل في خبر المبتدأِ ألَّا تدخلَ عليه الفاءُ؛ وذلك لقوَّةِ ارتباطِه بالمبتدأ، فهو يُشبه في نسبته من المبتدأِ نسبةَ الفعلِ من الفاعل، ولذا لم يحتجْ إلى حرفٍ يربطه بالمبتدأ[2]، فلا يُقال: (زيدٌ فقائمٌ)، ومِن أجل ذلك منع الرماني أنْ يُقال: (زيدٌ فاضربْه) على أنْ يُجعَلَ (زيدٌ) مبتدأً، و(فاضربْه) الخبرَ، وقاسه في المنع بـ (زيدٌ فقائمٌ)، وذهب إلى أنَّ الوجهَ في هذا المثال هو: (زيدًا فاضربْه)، على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرهُ الفعلُ المذكور، والتقدير فيه: اِئْتِ زيدًا فاضربْه.

وذهب الرماني إلى منعِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل)، إلَّا على تقديرِ حذفِ الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، وذهب إلى أنَّ التقديرَ في هذه الآيات: (فيما يُتلى عليكم الزانيةُ والزاني)، و(فيما يُتلى عليكم السارقُ والسارقةُ)، أو: (فيما فُرِض عليكم)، أو: (فيما كُتِب عليكم)، واعتلَّ الرماني لهذا المنعِ بعدمِ وجودِ المسوِّغِ لدخول الفاءِ على الخبرِ في هذا الموضع، فذلك وجبَ تقديرُ حذفِ الخبر، وإنْ كانت هذه العلةُ غيرَ مصرَّحٍ بها عند الرماني، ولكنَّ مفهومَ كلامِه يدلُّ عليها.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البصريين[3]، حيث ذهبوا

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣٧٨-٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٢٨، الهمع ١/٣٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٤٢-١٤٣، معاني القرآن للأخفش ص ٧٧، معاني القرآن للزجاج ٢/١٧١، شرح السيرافي ١/٤٩٨، أمالي ابن الشجري ١/١٣٦، الارتشاف ١١٤١، التذييل =

إلى منع دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل) إلَّا على تقديرِ حذفِ الخبر، واعتلُّوا لذلك المنعِ بأنَّ الموصولَ لم يُوصَل بجملةٍ تصلحُ لأداةِ الشرطِ، ولا بما قام مقامَها، بل الموصولُ (أل)، وصلةُ (أل) لا تصلحُ لأداةِ الشرط.

قال سيبويه: « وأمَّا قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، فإنَّ هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنَّه جاء على مثلِ قولِه تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[1]، ثمَّ قال بَعْدُ: ﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾، فيها كذا وكذا، فإنما وُضِعَ المِثَلُ للحديثِ الذى بعده، فذكر أخبارًا وأحاديثَ، فكأنَّه قال: ومِن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مِمَّا يُقصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّة، فهو محمولٌ على هذا الإضمارِ ونحوِه، واللهُ تعالى أعلم"[2].

وقرِئَ: (الزانية والزاني)، (والسارق والسارقة)، بالنَّصبِ على الأمر[3]، قال سيبويه: «وقد قرأَ أناسٌ: (والسارقَ والسارقةَ)، و(الزانيةَ والزانيَ)، وهو في العربيةِ على ما ذكرتُ لك من القوَّةِ، ولكنْ أَبَتْ العامَّةُ إلَّا القراءةَ بالرَّفعِ»[4]، ويعني سيبويهِ بالعامَّةِ أي: جماعة القُرَّاء[5].

وليس مرادُ سيبويهِ الطَّعنَ على القُرَّاءِ في قراءةِ الرَّفعِ، كما قال الفخرُ الرازي[6]، وإنَّما أرادَ أنَّ عُدُولهم من النَّصبِ على الاشتغال، إلى الرفعِ دليلٌ على أنَّهم لم يجعلوا الرفعَ فيه على الابتداء المُخبَر عنه بفعل الأمر، لأنَّه لا يجوزُ ذلك لأجْلِ الفاء، قال أبو حيان:

=

٩٧/٤، الهمع ٣٤٨/١.

(١) سورة محمد الآية ١٥.

(٢) الكتاب ١٤٢/١-١٤٣.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وأبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال، ورويس، وأبي عيلة. ينظر: مختصر الشواذ ص٣٢، ١٠٠، معاني القرآن للزجاج ١٧١/٢، ٢٧/٤، البحر المحيط ٤٩١/٣، ٢٩٣/٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٧١/٢، البحر المحيط ٤٩١/٣.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ٢٢٩/١١.

«فقوله: (أَبَتْ العامَّةُ إلَّا الرفعَ) تقويةٌ لتخريجِه، وتوهينٌ للنَّصبِ على الاشتغال مع وجود الفاء، لأنَّ النصبَ على الاشتغالِ المرجَّحِ على الابتداء في مثل هذا التركيبِ لا يجوزُ إلَّا إذا جاز أنْ يكونَ مبتدأً مخُبرًا عنه بالفعل الذي يفسِّرُه العاملُ في الاشتغال، وهنا لا يجوزُ ذلك؛ لأجلِ الفاءِ الداخلةِ على الخبر، فكان ينبغي ألَّا يجوزَ النصبُ، فمعنى كلامِ سيبويه: يقوِّي الرفعَ على ما ذُكِر، فكيف يكونُ طاعِنًا في الرفع»[(١)].

وممَّن وافق جمهورَ البصريين في هذا المذهبِ من المتأخرين: ابنُ أبي الربيع، وأبو حيان، وناظرُ الجيش[(٢)].

وذهب كُلٌّ مِن الفرَّاءِ[(٣)]، ونُسِب إلى عامَّة الكوفيين[(٤)]، والمبرِّدِ[(٥)]، والزَّجاجِ[(٦)]، إلى إلى جواز دخولِ الفاءِ على خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل).

واعتلُّوا لذلك بتضمُّنِ المبتدأِ الذي هو الموصولُ معنى الشرط؛ فصار الخبرُ كجوابِه الذي يدخلُه الفاءُ، واستدلُّوا على صحةِ ما ذهبوا إليه بالآيات السابقة، وجعلوا التقديرَ فيها: مَن زنَى فاجلدوه، ومَن سرقَ فاقطعوا يده.

فالخبرُ عند هؤلاءِ هو الفعلُ الذي دخلَتْ عليه الفاءُ، ويكون الكلامُ عندهم مِن جملةٍ واحدةٍ، في حين أنَّ الكلامَ على مذهبِ جمهورِ البصريين مركَّبٌ من جملتين: الأُولى: جملةُ المبتدأِ والخبرِ المحذوفِ، والثانية: الجملةُ التي دخلَتْ عليها الفاء.

قال الفرَّاءُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾: «مرفوعانِ بما عاد من ذكرِهما، والنصبُ فيهما جائزٌ، كما يجوزُ أزيدٌ ضربتَه؟ وأزيدًا ضربته؟ وإنما تختارُ العربَ الرفعَ في (السارق والسارقة) لأنَّهما غيرُ موقَّتَين، فوُجِّها توجيهَ الجزاء، كقولك: مَن سرقَ فاقطعوا يدَه، فـ(مَن) لا يكون إلَّا رفعًا، ولو أردتَ سارقًا بعينه أو سارقةً بعينِها كان النصبُ وجهُ

(١) البحر المحيط ٣/٤٩٠.

(٢) ينظر: البسيط ص ٥٧١، التذييل ٤/٩٧، تمهيد القواعد ص ١٠٤٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣٠٦، ٢/٢٤٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٧٢، التذييل ٤/٨١، الهمع ١/٣٤٨.

(٥) ينظر: الكامل ٢/٨٢٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٧٢.

الكلامِ»[1].

وقال في ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾: «رَفعتَهما بما عاد مِن ذكرِهما في قوله: (كُلَّ واحدٍ منهما)، ولا يُنصَب مثل هذا؛ لأنَّ تأويلَه الجزاءُ، ومعناه -واللهُ أعلم- مَن زنَى فافعلوا به ذلك»[2].

ووافق الكوفيين، والمبردَ، والزَّجاج في هذه المسألةِ جماعةٌ من المتأخرين: كالزمخشري، وابنِ مالك، والرضي[3]، حيث ذهبوا إلى جوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل)؛ معلِّلين لذلك بالعلة السابقة، وهي تضمُّنُ المبتدأِ الموصولِ معنى الشرط، قال ابنُ مالك: «تدخل الفاءُ على خبرِ المبتدأِ وجوبًا بعد (أمَّا)، إلَّا في ضرورةٍ، أو مقارنةِ قولٍ أغنى عنه المقولُ، وجوازًا بعد مبتدأٍ واقعٍ موقعَ (مَن) الشرطية، أو (ما) أختِها، وهو (أل) الموصولةُ بمستقبِلٍ عامٍّ»[4]، فقاس ابنُ مالكٍ دخولَ الفاءِ على خبر (أل) الموصولة، على دخولِه على خبرِ (مَن) و(ما) الموصولتين.

وتعقَّب أبو حيان ابنَ مالك في عبارتِه السابقةِ، حيث قال: «وفي كلامُ المصنِّفِ نقدٌ مِن عدَّةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّه قال: «بعد مبتدأٍ واقعٍ موقعَ (مَن) الشرطية، أو (ما) أختِها، وهو (أل) الموصولةُ» وليس (أل) هو المبتدأُ، بل هو وصلَتُه هو المبتدأُ، لذلك ظهر الإعرابُ في الصلة.

والثاني: أنَّه قال: (بمستقبِلٍ عامٍّ)، والعمومُ في الوصف إنَّما أُستفيد من (أل)، فقد وصفَ (أل) بقوله: (الموصولةُ بمستقبِلٍ عامٍّ)، فتوقَّفَتْ معرفةُ (أل) على وصفها بما ذكر، وتوقَّفَتْ معرفةُ وصفٍ (مستقبِل) بالعموم على قوله: (عامٍّ)، فلا يُعرَفُ المستقبِلِ إلَّا بدخول (أل)، ولا يُعرَفُ (أل) إلَّا بوصفِه بالمستقبِلِ العامِّ، وهو المستفادُ عمومُه مِن (أل)، فلزم كُلًّا منهما أنْ تتوقَّفَ معرفتُه على معرفة ما يتعرَّفُ به، وذلك لا يصحُّ البتَّة.

(١) معاني القرآن ١/٣٠٦.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٤٤.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٦٣١، شرح التسهيل ١/٣٢٨، شرح الكافية ١/٢٦٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٢٨.

الثالث: أنَّه بدأَ من المبتدأ الذي ادَّعى أنَّ الفاءَ تدخلُ في خبرِه بشيءٍ مختلَفٍ فيه، ولم يذكر الخلافَ لا في فُصِّ الكتاب ولا في شرحه، فدلَّ على أنَّه لم يطَّلع على الخلاف، وذلك أنَّ النحويين اختلفوا في دخولِ الفاءِ في خبر المبتدأِ الذي دخلتْ عليه (أل)»[1]، ثم ذكر أبو حيان الخلافَ بين النحاةِ في هذه المسألة.

ورجَّحَ أبو حيان ما ذهب إليه سيبويهِ والبصريون، معتلًّا لذلك بالعلة السابقة، وهي أنَّ السَّببَ المسوِّغَ لدخول الفاءِ في خبر (الذي) و(التي) ونحوهما، غيرُ موجودٍ فيما دخلتْ عليه (أل) بمعناها، وهو أنْ تكون الصلةُ ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملةً فعليةً غيرَ شرطيةٍ، وهذا شرطٌ في الصلة، وأمَّا شرطُ الخبرِ فهو أنْ يكونَ مستحقًّا بالصِّلة[2].

واعترض أبو حيان على مذهبِ الكوفيين، والمبردِ، والزجاجِ، وذكر أنَّه لا حجَّةَ لهم في الآيات السابقة؛ وذلك لأنَّ خبرَ (الزاني والزانيةُ)، و﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ محذوفٌ، تقديرُه: فيما فُرِض عليكم الزانيةُ والزاني، وفيما فُرِض عليكم السارقُ والسارقةُ، أي: حُكمُها، واستدلَّ على صحة هذا التقدير برفعِ أكثرِ القُرَّاءِ لهما، مع أنَّ المختارَ في نحو "زيدًا فاضربْه" النَّصبُ، فلولا أنَّ التقديرَ ما ذُكِر لكان المختارُ النصبُ[3].

وردَّ أبو حيان اعتلالَ الفراءِ القائلِ بعدمِ جوازِ النَّصبِ في ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ إذا كان في معنى الشرطِ، بقوله: «فأمَّا ما اعتلَّ به الفراءُ مِن أنَّ مِثلَ هذا لا يُنصبُ لأنَّ تأويلَه الجزاءُ، فتعليلٌ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ تعليلَ الجزاءِ لا وجه له لِمنْعِه النَّصبَ؛ لأنَّ الاسمَ في الجزاء ينتصب، تقول: أيًا تضرِبْ أَضربْه، فلمَّا رفعهما أكثرُ القُرَّاء، والعاملُ في الضمير أمرٌ، دلَّ ذلك على أنَّ قولَه (فَاجْلِدُوا) ليس في موضع الخبر، بل الخبرُ محذوفٌ، وقرأ ناسٌ من القُراءِ منهم عيسى بنُ عمرَ (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي) بالنصب، فيكون نحو: زيدًا فاضربه»[4].

وانتقد ناظرُ الجيشِ ابنَ مالك في أنَّ ما ذكرَه في تقدير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ

(١) التذييل ٤/٩٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) التذييل ٤/٩٧.

وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ في هذه المسألةِ مخالفٌ لِما ذكرَه في باب الاشتغال، حيث وافق تقديرَ سيبويهِ في بابِ الاشتغال[1]، وفي هذه المسألةِ وافق تقديرَ الكوفيين والمبرِّد[2].

ثم قال بعد ذلك: «والظاهرُ أنَّ المختارَ في هذه المسألةِ مذهبُ سيبويهِ، وعليه التعويل»[3]، وهو الذي يظهرُ لي في هذه المسألة، من أنَّ ما ذهب إليه سيبويهِ وجمهورُ البصريين واختاره الرماني، وهو منع دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الفاعلِ إذا كان صلةَ (أل) إلَّا على تقديرِ حذفِ الخبر، هو الراجح فيها، وذلك للعلة السابقة التي اعتلُّوا بها.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٣٦-١٣٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص ١٠٤٢.

(٣) المرجع السابق.

## ۞ المبحث الثاني:

## علةُ اقتصارِ حذفِ الخبرِ في بابِ (إنَّ) على الظرفِ، أو الجارِّ والمجرور

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في حذفِ الخبرِ الذي هو ظرفٌ في بابِ (إنَّ) إذا كان قد ذُكِر ما يُفتخَرُ بِمثلِه، أو يُتمنَّى مثلُه، أنْ يُحذَفَ حرفُ الإضافةِ الذي على معنى الخبرِ؛ لدلالةِ الكلامِ عليه، لأنَّه إذا ذُكِر ما يُفتخَرُ بمثلِه اقتضى إضافتَه إلى مَن يليقُ بِه مِمَّن ذُكر، أو يكون يُضافُ إلى المتكلِّمِ بحسَبِ مقتضَى الكلام، ولا يجوزُ في هذا إلَّا حذفُ حرفِ الإضافةِ مع ما اتَّصل به دون غيرِه من الأخبارِ لأمرين:

أحدهما: ما يقتضيهُ الافتخارُ من الإضافةِ إلى المفتخِر.

والوجه الآخر: أنَّ الظرفَ لَمَّا قَوِيَ حتى جاز تقديمُه على الاسم في باب (إنَّ) كانت تلك القوةُ التي جوَّزَتْ تقديمَه تقتضي له جوازَ حذفه بما ليس لغيرِه من الأخبار.

وتقول: إنَّ مالًا، وإنَّ ولدًا، وإنَّ عددًا، وتقديرُه: إنَّ لنا مالًا، لأنَّه لَمَّا ذُكِر ما يُفتخَرُ بمثله اقتضى إضافتَه إلى المتكلِّمِ وذويه، مِن عشيرتِه وآلِه.

وإذا قال الرجلُ للرجلِ: هل لكم أحدٌ إنْ النَّاسُ ألبَّ عليكم؟ فقال: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا، جاز حذفُ الخبرِ لوجهين:

أحدهما: ما دلَّ عليه السؤالُ في أوَّلِ الكلام، لأنَّه اقتضى ذكرَ مَن لهم ممَّن يُعتمدُ عليه في النائبة، والوجه الآخر: أنَّه ذَكَرَ ممَّن يُفتخَرُ بمثلِه»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني جواز حذفِ الخبرِ في باب (إنَّ) سواءً كان الاسمُ معرفةً أو نكرةً، وذلك لدلالةِ الكلامِ عليه، نحو: إنَّ مالًا، وإنَّ ولدًا، وإنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، إلَّا أنَّه قصَرَ الحذفَ على الظرف، والجارِّ والمجرور، حيث يكون تقديرُ المحذوفِ فيما تقدَّم: إنَّ لنا.

واعتلَّ الرماني لقصْرِ حذفِ الخبرِ على الظرف، والجارِّ والمجرورِ بعلتين:

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٥٠١-١٥٠٢.

إحداهما: ما يقتضيه الافتخارُ مِن الإضافة إلى المفتخِر.

والعلة الأخرى: قوةُ الظَّرفِ، والجارِّ والمجرور، حيث جاز تقديمُهما على الاسمِ في باب (إنَّ)، فلمَّا جاز تقديمُه على الاسم جاز حذفُه.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حذفِ الخبرِ في باب (إنَّ)، وذهب إلى أنَّه يجوز أنْ يحذفَ الخبر، سواءً كان الاسمُ معرفةً أو نكرةً؛ وذلك لدلالةِ الكلامِ عليه، نحو: إنَّ مالًا، وإنَّ ولدًا، وإنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، إلَّا أنَّه قصَرَ هذا الحذفَ على الظرفِ، والجارِّ والمجرور.

واعتلَّ الرماني لِما ذهب إليه بالعلتين السابقتين، وهما: ما يقتضيه الافتخارُ من الإضافة إلى المفتخِر.

وقوَّةِ الظرفِ، والجارِّ والمجرور، حيث جاز تقديمُهما على الاسم في باب (إنَّ)، فلمَّا جاز تقديمُه على الاسم، جاز حذفُه.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني وهو جوازُ الحذفِ سواءً كان الاسمُ معرفةً أو نكرةً، هو مذهبُ سيبويهِ والبصريين، ووافقهم أكثرُ المتأخرين[1].

قال سيبويه: «(هذا بابٌ ما يَحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة) لإضمارك ما يكون مستقَرّاً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمَر بنفس المظهر. وذلك: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، أي إن لهم مالا. فالذي أضمرت لَهُمْ، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي: إن لنا»[2].

وقال المبرد: «والمعرفةُ والنَّكرةُ ها هنا واحدٌ، وإنما تحذف إذا علِم المخاطَبُ ما تعنِي

(١) ينظر: الكتاب ١٤١/٢، المقتضب ١٣٠/٤، شرح السيرافي ٤٧٠/٢، الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٩٤/١، شرح التسهيل ١١/٢، شرح الكافية ٣٧٦/٤، الارتشاف ص ١٢٤٩، التذييل ٤٩/٥، الهمع ٤٣٥/١.

(٢) الكتاب ١٤١/٢.

بأنْ تُقدِّمَ له خبرًا، أو يجري القولُ على لسانِه»[(١)].

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى اشتراطِ تنكيرِ الاسم[(٢)]، فلا يجوزُ عندهم حذفُ الخبرِ إذا كان الاسمُ معرفةً، واعتلُّوا لِما ذهبوا إليه بأنَّ أكثرَ ما ورد في حذفِ الخبرِ إنما يكون مع النكرة، ومِن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ مَحَـــــلًّا وإنَّ مُـــــرتحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا[(٣)]

أي: إنَّ لنا محلًّا في الدنيا، ومرتحلًا في الآخرة.

واشترط الفرَّاءُ لجواز حذفِ الخبرِ تكريرَ (إنَّ)، سواءً كان اسمُها معرفةً، أو نكرةً[(٤)]، واعتلَّ لذلك ليُعلَمَ أنَّ أحدَهما مخالفٌ للآخَر عند مَن يظنُّه غير مخالفٍ، واعتضدَ لذلك بما حُكِي أنَّ أعرابيًّا قيل له: الذُّبابةُ الفأرةُ، فقال: إنَّ الذُّبابةَ وإنَّ الفأرةَ، وتقديرُه: إنَّ الذُّبابةَ ذُبابةٌ، وإنَّ الفأرةَ فأرةٌ، ومعناه: إنَّهما مختلفتان.

وقد اعترض البصريون على هذين المذهبين، وردَّوهما بشواهدَ كثيرةٍ، حيث جاء الخبرُ فيها محذوفًا مع تعريف الاسم، ومِن غير تكرير لـ(إنَّ)، منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾[(٥)] أي: يُعَذَّبُون، حيث حُذِف خبرُ (إنَّ)، واسمُها معرفةٌ، ولم تتكرَّر[(٦)].

---

(١) المقتضب ٤/١٣٠.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: شرح المفصل ١/١٩٤، شرح التسهيل ٢/١١، شرح الكافية ٤/٣٧٦، الارتشاف ص ١٢٤٩، التذييل ٥/٤٩، الهمع ١/٤٣٥.

(٣) البيت من المنسرح، للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣.

وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٤١، المقتضب ٤/١٣٠، الخصائص ٢/٣٧٣، شرح المفصل ١/١٠٤، شرح التسهيل ٢/١٥، شرح الكافية ٤/٣٧٦، الارتشاف ١٢٤٩، الهمع ١/٤٣٥.

(٤) ينظر رأي الفراء واعتلاله في: شرح السيرافي ٢/٤٧٠، الخصائص ٢/٣٧٤، شرح المفصل ١/١٩٤، شرح التسهيل ٢/١١، شرح الكافية ٤/٣٧٦، الارتشاف ص ١٢٤٩، التذييل ٥/٤٩، الهمع ١/٤٣٥.

(٥) سورة فصلت الآية ٤١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/١١، شرح الكافية ٤/٣٧٦، الارتشاف ص ١٢٤٩، التذييل =

ومنها أيضًا قولُ الشاعر:

خَـلَا أَنَّ حيًّـا مِـنْ قُـرَيشٍ تَفَضَّـلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلَا[1]

أي: تفضَّلُوا، حيث حُذِف خبرُ (أنَّ) الثانيةِ، واسمُها معرفةٌ، وهي غيرُ مكرَّرةٍ.

ومنها كذلك قولُ الشاعر:

أَتَوني فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَدَّلَتْ بُثَيْنَةُ أَبْدَالًا فَقُلْتُ لَعَلَّها[2]

أي: لَعَلَّها تبدَّلَتْ، كذلك حُذِف خبرُ (لعلَّ) لدلالةِ الكلامِ عليه، واسمُها معرفةٌ، ولم تتكرَّر.

فدلَّت هذه الشواهدُ على أنَّه يجوزُ أنْ يُحذَفَ الخبرُ في باب (إنَّ) مع تعريفِ الاسم.

قال أبو حيان: «والصحيحُ من هذه المذاهبِ مذهبُ سيبويه؛ للقياسِ والسماعِ، أمَّا القياسُ: فإجماعُ النحويين على إجازةِ حذفِ الخبرِ إذا عُرِف معناهُ في غير باب (إنَّ)، فينبغي أنْ يجوزَ ذلك في باب (إنَّ) إذا عُرِف المعنى»[3]، ثم استدلَّ أبو حيان على السماعِ بالشواهد السابقة[4].

---

=

٤٩/٥، الهمع ٤٣٥/١.

(١) البيت من الطويل، نسب إلى الأخطل في المقتضب ١٣١/٤، وشرح السيرافي ٤٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١، وليس في ديوانه، قال البغدادي في الخزانة ٣٨٥/٤: «وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي، ولم أجده فيها». وورد بلا نسبة في: الخصائص ٣٧٤/٢، شرح التسهيل ١٥/٢، شرح الكافية ٣٧٧/٤، التذييل ٥١/٥.

(٢) البيت من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٠.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٧/٢، شرح عمدة الحافظ ص ٢٢٠، التذييل ٢٢/٥، الهمع ٤٣٦/١.

(٣) التذييل ٤٩/٥.

(٤) التذييل ٤٩/٥.

أمَّا ما ذهب إليه الرماني مِن اقتصارِ الحذفِ على الظَّرفِ، والجارِّ والمجرور، فهو مذهبُ سيبويه والجمهور[(١)]، واعتلَّ الرماني لاقتصاره على حذفِ الظرفِ والجارِّ والمجرور بالعلَّتين السابقتين، وهما: ما يقتضيه الافتخارُ مِن الإضافة إلى المفتخر، وقوَّةُ الظرف والجارِّ والمجرور، حيث جاز تقديمُهما على الاسم في باب (إنَّ)، فلمَّا جاز تقديمُه على الاسم، جاز حذفُه.

وممَّن وافق الرماني في اعتلالِه بالافتخارِ، ابنُ خروف، حيث قال: «النَّكرةُ في هذا البابِ أكثرُ في الكلامِ مع حذفِ الخبرِ، الذي هو الظَّرفُ والمجرورُ، وبابُه الكثرةُ والافتخارُ، وتقديرُه مع النَّكرةِ مُقدَّمٌ؛ لأجلِ الابتداءِ بالنكرة»[(٢)].

أمَّا العلةُ الثانيةُ: وهي قوَّةُ الظرفِ، والجارِّ والمجرور، فهي علةُ الجمهور، قال ابنُ يعيش: «اعلمْ أنَّ أخبارَ هذه الحروفِ إذا كانت ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا فإنَّه قد يجوز حذفُها، والسكوتُ على أسمائها دونها؛ وذلك لكثرةِ استعمالِها، والاتساعِ فيها على ما ذكرناه، ودلالةِ قرائنِ الأحوالِ عليها»[(٣)].

وذهب بعضُ النحويين كابنِ مالك، والرضي[(٤)]، إلى عدمِ اقتصارِ الحذفِ على الظرفِ، والجارِّ والمجرور، بل يجوز أنْ يكونَ المحذوفُ شيئًا آخرَ، واستشهد الرضيُّ بما حُكي عن عمرَ بنِ عبدِ العزيز –رحمه الله– حين مَتَّ إليه قرشيٌّ بصلةٍ، فقال له عمر: (إنَّ ذلك)، ثمَّ ذكرَ الماتُّ حاجتَه، فقال عمر: (لعلَّ ذلك)، والتقديرُ: إنَّ ذلك مُصدَّقٌ، ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ، فحُذِف الخبرُ، وهو غيرُ ظرفٍ، ولا جارٍّ ومجرورٍ، وهذا دليلٌ على جوازه[(٥)].

ورجَّح ابنُ يعيش أنْ يُقدَّرَ المحذوفُ في هذا الشاهد بالظرف، واعتلَّ لذلك

(١) ينظر: الكتاب ١٤١/٢، شرح السيرافي ٤٧٠/٢، شرح المفصل ١٩٤/١، الارتشاف ص ١٢٤٩، التذييل ٤٩/٥، الهمع ٤٣٥/١.

(٢) ينظر كلام ابن خروف في: التذييل ٥٠/٥.

(٣) شرح المفصل ١٩٣/١-١٩٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤/٢، شرح الكافية ٣٧٧/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٣٧٧/٤.

بالقياس، حيث قال: «والجيدُ أنْ يُقدَّرَ المحذوفُ ظرفًا، نحو: إنَّ لك ذاك، أي: حقُّ القرابة، ولعلَّ لك ذاك، فالمعنى واحدٌ، إلَّا أنَّه مِن جهةِ اللَّفظِ جارٍ على منهاجِ القياس»[1].

وتعقَّبه الرضيُّ بعد أنْ نقل رأيَه فقال: «وأقولُ: لا مُلْجِئَ إلى جعْلِ جميعِ الأخبارِ المحذوفةِ ظروفًا، فلِمَ نرتكبُه؟ بل نُقدِّرُ ما يستقيمُ به معنى الكلامُ، ظرفًا كان أوْ لا»[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي فيها أمران:

الأوَّل: أنَّ الراجحَ في حذفِ الخبرِ في باب (إنَّ) أنْ يكونَ مع الاسمِ المعرفة والنكرة، وهو مذهب سيبويه والبصريين، واختاره الرماني، وجمهور المتأخرين، وذلك لعلَّتي القياسِ والسماعِ التي تقدَّم ذكرهما.

والأمر الثاني: أنَّ الراجحَ أنْ يُقتصَرَ حذفُ الخبرِ على الظرفِ، والجارِّ والمجرورِ، وهو مذهبُ الجمهور، واختاره الرماني، وذلك لعلةِ الاتِّساعِ فيهما، وأنَّه يجوزُ فيهما ما لا يجوزُ في غيرهما.

❁❁❁

(١) شرح المفصل ١/١٩٤.

(٢) شرح الكافية ٤/٣٧٧.

## ۞ المبحث الثالث:

### علة ذكر الخبر أو حذفه بعد ( لولا )

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الخبرِ الذي يُحذفُ لدلالةِ ما أُبقِي على ما أُلقِي حذفُ الخبرِ العامِّ في (لولا)، ولا يجوزُ حذفُ الخبرِ الخاص؛ لأنَّ الكلامَ لا يحتملُه ولا يدلُّ عليه، وهو يدلُّ على العام، فلذلك جاز حذفُه.

وتقول: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، وتقديرُه: لولا عبدُ الله بالمكانِ الذي هو به لكان كذا وكذا، على الخبرِ العام، ولو قلت: لولا عبدُ الله في الدَّارِ لكان كذا وكذا، لم يجُز حذفُه، لأنَّه خبرٌ خاصٌّ لا يدلُّ عليه الكلام.

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (لكان كذا وكذا) هو الخبرُ؛ لأنَّه جوابٌ بمعنى جملةٍ فيها الفائدةُ، على حدِّ قولِك: لولا عبدُ الله في دارك لأتيت، فـ(لولا) يدخلُ على الاسم؛ لأنَّ الجوابَ منعقِدٌ بمعنى جملةٍ من مبتدأٍ وخبرٍ، و(لو) يدخلُ على الفعلِ؛ لأنَّ الجوابَ منعقِدٌ بمعنى جملةٍ من فعلٍ وفاعل»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الخبرَ في (لولا) ينقسم إلى قسمين: أحدِهما: خبرٌ عامٌّ، والآخرُ: خبرٌ خاصٌّ.

وذهب إلى أنَّه يجوز حذفُ الخبرِ العام، واعتلَّ لذلك بدلالةِ الكلامِ عليه، وسدِّ جوابِ (لولا) مسدَّه، نحو: لولا زيدٌ لزرتُك، أمَّا الخبرُ الخاصُّ فيرى الرماني بأنَّه لا يجوزُ حذفُه، والعلةُ في ذلك هي عدمُ دلالةِ الكلامِ عليه.

وذهب الرماني إلى أنَّ جوابَ (لولا) ليس هو الخبرُ؛ لأنَّه جملةٌ منعقِدةٌ مِن فعلٍ وفاعل، جاءت بعد جملةٍ منعقدةٍ من مبتدأٍ وخبر.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٤٥١.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألة عن حكمِ الخبرِ بعد (لولا) التي تفيد امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرِه، وذهب إلى أنَّ الخبرَ بعدها ينقسم إلى قسمين: خبرٌ عامٌّ، وخبرٌ خاصٌّ، فأمَّا العامُّ فيجب حذفُه، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتُك، واعتلَّ الرماني لوجوبِ حذفِ الخبرِ العامِّ بعلَّتين: إحداهما: دلالةُ الكلامِ عليه، والأخرى: سدُّ جوابِ (لولا) مسدَّه.

أمَّا الخبرُ الخاصُّ فذهب الرماني إلى أنَّه لا يجوز حذفُه، نحو: لولا زيدٌ في الدار لكان كذا وكذا،

واعتلَّ الرماني لذلك بعدم دلالةِ الكلامِ عليه، فامتنع حذفُه.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني تفرَّد به عن سابقيه -حسب علمي- وقد نسبَ كثيرٌ من المتأخرين هذا المذهبَ إليه، كابنِ مالك، وأبي حيان، والمرادي، وابنِ هشام، والشاطبي، والأزهري، والأشموني، والسيوطي[1]، ولم ينسبوه إلى أحدٍ ممَّن سبق الرماني.

ونسبوه كذلك إلى ابنِ الشجري، والشلوبين[2]، مع أنِّي لم أقفْ عليه فيما اطَّلعتُ عليه من كتبهما، ولعلَّ ما نُسِب إلى ابن الشجري فُهِم من قوله: «إنَّ خبرَ المبتدأِ بعد (لولا) قد ظهرَ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[3]، وكذلك: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[4]»[5].

ووافق الرمانيَّ في هذا المذهب كُلٌّ مِن: ابنِ مالك، وابنِ هشام، والأزهري، والأشموني[6]، قال ابنُ مالك: «وإنَّما وجب حذفُ الخبرِ بعد لولا الامتناعية لأنَّه معلومٌ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٦/١، الارتشاف ص ١٠٨٩، الجنى ص ٦٠٠، المغني ٤٤٦/٣، المقاصد الشافية ١٠٧/٢، التصريح ٢٢٥/١، شرح الأشموني ٣٤٢/١، الهمع ٣٣٧/١.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) سورة النساء الآية ٨٣.

(٤) سورة النساء الآية ١١٣.

(٥) أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٦/١، أوضح المسالك ٢٢١/١، التصريح ٢٢٥/١، شرح الأشموني =

بمقتضى (لولا)، إذ هي دالَّةٌ على الامتناع لوجود، والمدلولُ على امتناعه هو الجوابُ، والمدلولُ على وجوده هو المبتدأُ، فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمتُ عمرًا، لم يُشَكَّ في أنَّ المرادَ: وجودُ زيدٍ مانعٌ من إكرامِ عمرٍو، فصحَّ الحذفُ لتعَيُّنِ المحذوفِ، ووجب لِسدِّ الجوابِ مسدَّه، وحلُولِه محلَّه، والمرادُ هنا بالثبوت: الكونُ المطلقُ، ولو أُريد كونٌ مُقَيَّدٌ لا دليلَ عليه لم يجُز الحذفُ، نحو: لولا زيدٌ سالَمَنا ما سلِم، ولولا عمرٌو عندنا لهلَك، ومنه قولُه ﷺ: «**لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيمَ**»[1]»[2]، ثم قال ابنُ مالكٍ بعد ذلك: «وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهبُ الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وغفَلَ عنه أكثرُ الناس»[3].

وذهب ابنُ مالك إلى أنَّ الخبرَ المقيَّدَ إذا دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُه وجاز إثباتُه، نحو: (لولا أنصارُ زيدٍ حمَوْهُ لم ينْجُ)، فـ (حمَوْهُ): خبرٌ مفهومُ المعنى، فيجوزُ إثباتُه وحذفُه[4]، ثم جُعِل مِن هذا القبيلِ قولُ أبي العلاء المعري:

---

=

٣٤٢/١.

(١) رواه البخاري، كتاب العلم (باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه) رقم (١٢٦)، والرواية فيه: «يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدهُم – قال ابن الزبير: بكفرٍ– لنقضتُ الكعبة، فجعلت لها بابين، بابٌ يدخل الناس، وبابٌ يخرجون»، ففعله ابنُ الزبير.

وفي رواية أخرى للبخاري، كتاب الحج (باب فضل مكة وبنيانها) رقم (١٥٠٦): «ألم تري أنَّ قومَك لَمَّا بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعدِ إبراهيم؟ فقلت: يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: لولا حدثانُ قومِك بالكفر لفعلت».

وورد الحديث بعدةِ رواياتٍ في صحيح مسلم، من كتاب الحج (باب نقض الكعبة وبنائها) رقم (١٣٣٣): منها: «لولا حداثةُ عهدِ قومِك بالكفر لنقضتُ الكعبة، ولجعلتُها على أساس إبراهيم، فإنَّ قريشًا حين بنَتْ البيتَ استقصرَتْ، ولجعلْتُ لها خلفًا»، ومنها: «لولا أنَّ قومَك حديثو عهدٍ بشرك ...».

(٢) شرح التسهيل ٢٧٦/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح التسهيل ٢٧٦/١.

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

ومِن السَّماعِ الذي استدلَّ به القائلون بمذهبِ الرماني قولُ الشاعر:

فَوَاللهِ لَولَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمُ لَآبُو خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَبِيبُ[2]

حيث ذُكِر الخبرُ بعد (لولا) وهو: (منهم).

ومنه أيضًا قولُ المرأةِ:

فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ لَحُرِّكَ مِنْ هِذا السَّرِيرِ جَوَانِبُه[3]

كذلك ذُكِر الخبرُ بعد (لولا) وهو (تُخشى).

أمَّا الجمهورُ فذهبوا إلى أنَّ الخبرَ بعد (لولا) واجبُ الحذفِ؛ لأنَّه لا يكون بعدها إلَّا كونًا مطلقًا، أي: عامًّا، كما عبَّر عنه الرماني، واعتلُّوا لوجوب حذفِه بالعلتين السابقتين اللتين اعتلَّ بهما الرماني، وهما: دلالةُ الكلامِ عليه، وسدُّ جوابِ (لولا) مسدَّه[4].

واعترض كُلٌّ مِن: ابنِ عصفور، وابنِ أبي الربيع، وأبي حيان، والشاطبي، والسيوطي،

---

(١) البيت من الوافر، ينظر: ديوانه سقط الزند ص ٥٤.

ومعنى (العضب) أي: السيف، وهذا البيت من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، الارتشاف ص ١٠٨٩، الجنى ص ٦٠٠، المغني ٤٤٧/٣، المقاصد الشافية ١٠٥/٢.

(٢) البيت من الطويل، لعلقمة الفحل، ينظر: ديوانه ص ٤٣، المفضليات ص ٣٩٤.

وهو من شواهد: البسيط ص ٥٩٤، المقاصد الشافية ١٠٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، قالته امرأة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تشتكي من الوحدة وبعد الزوج.

وهو من شواهد: المغني ٤٤٩/٣، شرح شواهد المغني ص ٦٦٨، تمهيد القواعد ص ٨٧٤، الخزانة ١٢٢/٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، شرح الكافية ٢٧٥/١، البسيط ص ٥٩٤، الارتشاف ص ١٠٨٩، الجنى ص ٥٩٩، المقاصد الشافية ١٠٦/٢، التصريح ٢٢٤/١، الهمع ٣٣٧/١، شرح الأشموني ٣٤٢/١.

على مذهبِ الرماني في هذه المسألة، حيث ذكروا أنَّ هذا المذهبَ لا يسنِدُه السماعُ، وإنما المسموعُ أنَّه إذا كان الخبرُ مقيَّدًا، جُعِل مبتدأً، نحو: لولا مسالمةُ زيدٍ إيَّانا ما سلِم[1].

قال ابنُ أبي الربيع: «فمنهم مَن قال: يجوز غيرُ ذلك، فأجاز أنْ يقول: لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمتُك، ولولا عمرٌو ذاهبٌ لأتيتُ إليك، ومنهم من قال: لا تقولُ العربُ هذا، وإنما تقول العرب في مثل هذا: لولا جلوسُ زيدٍ، ولولا ذهابُ عمرٍو، وإلى هذا ذهب أكثرُ النحويين»[2].

ونقل أبو حيان عن الأخفش أنَّه حكَى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسمِ الواقعِ بعد (لولا) بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وإنْ ورد خبرٌ لمبتدأٍ بعد (لولا) كان شذوذًا أو ضرورةً، وهو مُنْبِهةٌ على الأصل[3].

وقال أبو حيان: «وهذا الذي اختاره -أي ابن مالك- غيرُ مختارٍ، بل المختارُ ما حكاه الجمهورُ مِن أنَّ خبرَ المبتدأِ بعد (لولا) يجبُ إضمارُه، وأنَّه لا يكون إلَّا كونًا مطلقًا"[4].

أمَّا الاستشهادُ بالحديث السابق المرويِّ عن النَّبي ﷺ، فأجاب عنه هؤلاء المعترضون بأحد جوابين:

الجواب الأول: أنَّ «**حديثٌ عهدهُم بكفرٍ**» جملةٌ اعتراضيةٌ، فُصِل بها بين (لولا) وجوابِها؛ لِما فيه من التنديد والتبيين، ويكون الخبرُ محذوفًا[5].

والجواب الثاني: أنَّ هذا الحديثَ مرويٌّ بالمعنى[6]، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ فيه هي:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، البسيط ص ٥٩٤، التذييل ٢٨٢/٣، الجنى ص ٥٩٩، المقاصد الشافية ١٠٦/٢، الهمع ٣٣٧/١.

(٢) البسيط ص ٥٩٤.

(٣) ينظر: التذييل ٢٨٢/٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: البسيط ص ٥٩٤، المقاصد الشافية ١٠٦/٢.

(٦) ينظر: البسيط ص ٥٩٤، تمهيد القواعد ٨٧٣/٢، الهمع ٣٣٧/١.

«**لولا حداثةُ قومِك بالكفر...** »[1] وهذه الروايةُ جاريةٌ على القاعدة المشهورة، وكذلك فإنَّ هذا الحديثَ جاء برواياتٍ متعدِّدةٍ، كالروايتين السابقتين، وهما في صحيح البخاري، وكالروايةِ التي في صحيح مسلم، وهي: «**لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ**»[2]، ومحالٌ أنْ يكونَ النَّبيُّ ﷺ تكلَّم بهذه الروايات المتعدِّدةِ في آنٍ واحدٍ، فدلَّ على أنَّ هذه الروايات قد رُوِيتْ بالمعنى لا باللفظ.

وفي نظري أنَّ الجوابَ الأوَّلَ أَولى مِن الجواب الثاني؛ لأنَّه لا يصحُّ ردَّ الاستدلالِ بالحديث بحجَّةِ الروايةِ بالمعنى، وذلك لعدة أمور:

منها: صحيحٌ أنَّها على تسليمِ أنَّها لا تفيد القطعَ بالأحكامِ النحويةِ، إلا أنَّها تفيد غلبةَ الظنِّ بها، لأنَّ الأصلَ عدمُ التبديل، لا سيَّما والتشديد في ضبطِ ألفاظِها والتحرِّي في نقلِها بأعيانها ممَّا شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجوازِ الروايةِ بالمعنى معترفون بأنَّها خلافُ الأَولى، وغلبةُ الظنِّ كافيةٌ في مثل تلك الأحكامِ بل في الأحكامِ الشرعيةِ فلا يؤثر فيها الاحتمالُ المخالفُ للظاهر.

ومنها: أنَّ الخلافَ في جواز النَّقلِ بالمعنى في غير ما لم يُدوَّنْ في كتب، أمَّا ما دُوِّن فلا يجوزُ تبديلُ ألفاظِه بلا خلاف، وتدوينُ الأحاديثِ وقع في الصَّدرِ الأوَّلِ قبل فسادِ اللغةِ، وحين كان كلامُ أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاجُ به، وغايتُه يومئذٍ تبديلُ لفظٍ يُحتجُّ به بآخرَ كذلك ثم دوِّن ذلك البدلُ، ومُنِع من تغييره، ونقْلِه بالمعنى، فبقي حجةً في بابه صحيحةً، ولا يضرُّ توهُّم ذلك الاحتمالِ السابقِ في استدلالهم المتأخر[3].

أمَّا قولُ الشاعر:

فَـوَاللهِ لَـولَا فَـارِسُ الْجَـوْنِ مِـنْهُـمُ لَآبُـو خَزَايَـا وَالْإِيَـابُ حَبِيـبُ

فيُحتَملُ أنْ يكونَ (منهم) متعلِّقًا بما في (فارس) مِن معنى الفعل، والتقديرُ: لولا

(١) تقدم تخريج الحديث ص ٧١٧.

(٢) تقدم تخريج هذه الرواية ص٧١٧.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٣٤٢/١.

هذا الفارسُ العظيمُ منهم[1].

وأمَّا قولُ المرأة:

فَـوَاللهِ لَـوْلَا اللهُ تُخْشَـى عَوَاقِبُـهْ لَحُـرِّكَ مِـنْ هـذا السَّـرِيرِ جَوَانِبُـهْ

فقد خُرِّج على وجهين:

أحدهما: أنْ تكونَ (تخشى) جملةَ اعتراضٍ، والتقديرُ: لولا اللهُ لحُرِّك، ثم بَيَّنَتْ بجملةٍ الاعتراضِ السببَ الذي لأجلِه كان الامتناعُ من ذلك، وهو خشيةُ الله.

والآخر: أنْ يكونَ (تُخشى عواقبُه) على إضمار (أنْ)، وإبطالِ العملِ عند إضمارِها، ويكون (تُخشى عواقبُه) بدلُ اشتمالٍ من (الله)، والتقديرُ: لولا اللهُ خشيةُ عواقبِه[2].

ورأى المانعون بأنَّه ليس في هذين البيتين حجَّةٌ؛ وذلك لدخول الاحتمالِ عليهما.

أمَّا بيتُ أبي العلاء فخطَّأه المانعون، وعدُّوه من اللَّحن[3]، إلا أنَّ ابنَ هشامٍ اعترض على تلحينِه، حيث قال: «وليس بجيِّدٍ -أي تلحينُه- لاحتمالِ تقديرِ (يُمْسِكُ) بدلِ اشتمال، على أنَّ الأصلَ: أنَّ يُمْسِكَه، ثم حُذِفتْ (أنْ) فارتفعَ الفعل، أو تقدير (يُمْسِكُه) جملةً معترضةً»[4].

وذهب ابنُ الطراوةِ إلى أنَّ جوابَ (لولا) هو خبرُ المبتدأ[5]، وردَّه الجمهورُ؛ لأنَّه لا رابطَ بين المبتدأ وجواب (لولا)، لأنَّ الجوابَ جملةٌ، وليس فيها عائدٌ إلى المبتدأ، والجملةُ إذا وقعتْ خبرًا فلا بُدَّ فيها من عائدٍ إلى المبتدأ[6].

---

(١) ينظر: البسيط ص ٥٩٤، المقاصد الشافية ١٠٧/٢.

(٢) ينظر: المغني ٤٤٩/٣، تمهيد القواعد ص ٨٧٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، الارتشاف ص ١٠٨٩، الجنى ص ٦٠٠، التصريح ٢٢٥/١، الهمع ٣٣٧/١، شرح الأشموني ٣٤٢/١.

(٤) المغني ٤٤٨/٣-٤٤٩.

(٥) ينظر رأي ابن الطراوة في: الارتشاف ص ١٠٨٩، المغني ٤٥٠/٣، الجنى ص ٦٠١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٩٥/١، شرح الكافية ٢٧٥/١، المغني ٤٥٠/٣.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أن الراجح منها هو قولُ الرماني ومَن وافقه، وهو أنَّ الخبرَ ينقسم إلى قسمين: مطلقٍ، ومقيَّدٍ، والمقيدُ لا يجوزُ حذفُه؛ لعدمِ دلالةِ الكلامِ عليه، والذي يدعوني إلى ترجيح هذا القول هو اعتبارُ أدلةِ الرماني ومن وافقه، وتكلُّفِ تأويلِ الجمهورِ في جميع شواهدهم، وأنَّه يُمكن الحكمُ على ما ورد مِن هذه الشواهد بالنادر، وأنَّ الغالبَ هو وجوبُ الحذف.

❁❁❁

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ تقديرِ المحذوفِ في عاملِ المنادى

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: (يا عبدَ الله)، فهذا ينتصبُ بفعلٍ محذوفٍ، واختلفوا في تقديرِه، فقدَّره سيبويهِ على (يا أُريدُ عبدَ الله)؛ لأنَّه إذا قال: (يا عبدَ الله) فقد دلَّ على أنَّه يريدُ عبدَ الله.

وخالف في ذلك ابنُ السراج؛ لأنَّ هذا التقديرَ يوجِبُ أنَّ النِّداءَ خبرٌ، إذْ (أُريدُ عبدَ الله) خبرٌ، وليس الأمرُ كذلك؛ بإجماعٍ أنَّ النداءَ ليس بخبرٍ، فعدَلَ عن هذا التقديرِ لهذه العلة.

فقلنا له: فما تقديرُ العاملِ فيه؟ فقال كلامًا يدلُّ على ما أشرحُه: وهو أنَّ المصدرَ أصلٌ للأفعالِ، يُؤخذُ منه فعلٌ على جهةِ الخبرِ، وفعلٌ ليس بخبرٍ، كفعلِ الأمر، فكذلك يُمكِن أنْ يُؤخذَ منه فعلٌ ليس بخبرٍ يدلُّ على النِّداء، وذلك أنَّ الإرادةَ يُؤخذُ منها (أرادَ) وهو خبرٌ، ويُؤخذُ منها (أَرِدْ) على الأمر، وإنْ لم يُستعمل ذلك الفعلُ على هذا المعنى، ولكنَّه مدلولٌ عليه، وإنْ كان قد أُهمِل للاستغناءِ بـ(يا) استغناءً لازمًا حتى يسقطَ بمثلِ ما سقط الفعلُ في هذا الباب وهو الكثرةُ إلى حدٍّ يصيرُ المعنى به أظهرَ، وهو أخفُّ، ولم يحتجْ إلى فعلٍ بهذه المنزلةِ يُذكَرُ في غير بابِ النداء، فخرج من الكلام رأسًا، ولم يخرج لأنَّه يحتاجُ إليها في كلامٍ آخر، وإنْ استغنى عنه في هذا الكلام.

وللمحتجِّ لسيبويه أنْ يقولَ: إنَّ الفعلَ المحذوفَ إذا لزِمَ حذفُه صار بمنزلةِ ما يدلُّ على المعنى دلالةَ التضمين، لأنَّه يدلُّ عليه من غير ذكرِ لفظٍ موضوعٍ له، فيخرجُ له عن معنى الخبرِ لهذه العلة، فإذا قُدِّر بالذِّكرِ له رجع إلى معنى الخبرِ للتصريحِ الذي وقع به، وليس يجوزُ أنْ يكونَ النِّداءَ على معنى الخبر، لأنَّه لا يجوزُ التصريحُ بالفعلِ العاملِ فيه، واحتجَّ بقولِهم: يا إيَّاك أعني، مِن جهة أنَّه في معنى المنادى، وإنْ ظهرَ عاملُه، مع تقديرِه: يا إنسانُ إيَّاك أعني، فالمعنى يؤولُ إلى شيءٍ واحد»[1].

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٦٠١-٦٠٣.

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ عاملَ النصبِ في المنادى في نحو: (يا عبدَ الله) هو الفعلُ المحذوفُ المقدَّرُ، ثم ذكرَ الاختلافَ في تقدير هذا الفعلِ بين سيبويهِ وابنِ السراج، حيث قدَّرَه سيبويهِ بـ(أُريدُ)، واعترضَ عليه ابنُ السراج بحجَّةِ أنَّ هذا التقديرَ يُفضِي إلى أنْ يكونَ النداءُ خبرًا، وقد انعقد الإجماع على أنَّه ليس بخبرٍ، وذهب إلى أنَّ تقديرَ الفعلِ هو (أَرِدْ) بصيغةِ الأمر؛ لتطابُقِه في الأسلوب مع النَّداء، فكلاهما إنشاءٌ.

ويرى الرماني أنَّ تقديرَ سيبويه لا يلزم منه ما اعترض عليه ابنُ السراج، وهو معنى الخبر، واعتلَّ لذلك بأنَّ حذفَ الفعلِ مع تقديره كأنَّه دلَّ على معنى الفعلِ دلالةَ تضمين، فخرج بذلك عن معنى الخبر.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن تقديرِ الفعلِ المحذوفِ في عامل النصبِ في النَّداء، وذكرَ في ذلك تقديرين: أحدهما تقديرُ سيبويه، حيث قدَّرَ الفعلَ المحذوفَ في (يا عبدَ الله) بـ(أُرِيدُ عبدَ الله)[1]، والآخر: تقديرٌ نقلَه عن ابنِ السَّراج، حيث قدَّره بفعلِ الأمرِ، أي (أَرِدْ عبدَ الله)، وذكر اعتراضَ ابنِ السراج على تقدير سيبويه، وهو أنَّ (يا عبدَ الله) أسلوبُ إنشاء، و(أُرِيدُ عبدَ الله) أسلوبُ خبر، فكيف يُقدَّرُ الخبرُ بالإنشاء؟ فالأَولى أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المحذوفُ بفعلِ الأمرِ؛ لكونِه إنشاءً.

وأجاب الرماني عن الاعتراضِ الذي نقله عن ابنِ السراج بأنَّ حذفَ الفعلِ مع تقديرِه كأنَّه دلَّ على معنى الفعلِ دلالةَ تضمينٍ، فخرج بذلك عن معنى الخبر.

وهذا التوجيهُ الذي ذكره الرماني، وهو دلالةُ الإنشاءِ في الفعلِ المضارعِ المقدَّر، هو مذهبُ الجمهور[2]، قال ابنُ يعيش: «والناصبُ له فعلٌ مضمَرٌ تقديرُه: أُنادي زيدًا، أو أُرِيدُ، أو أَدعو، ولا يجوزُ إظهارُ ذلك ولا اللَّفظِ به؛ لأنَّ (يا) قد نابتْ عنه، ولأنَّك إذا

(١) ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٢) ينظر: ينظر: شرح المفصل ١٢٧/١، شرح الجزولية للشلوبين ٢٨٣/١، شرح التسهيل ٣٥٨/٣، شرح الكافية ٣٤٦/١، المساعد ٤٨٠/٢، الهمع ٢٥/٢.

صرَّحتَ بالفعلِ وقلت: (أُنادِي) أو (أُرِيد) كان إخبارًا عن نفسك، والنداءُ ليس بإخبارٍ، وإنما هو نفسُ التصويتِ بالمنادى، ثم يقعُ الإخبارُ عنه فيما بعد فتقول: ناديتُ زيدًا»[1].

واعتلَّ سيبويه والجمهورُ لوجوبِ حذفِ الفعلِ في النداء بثلاثِ عللٍ:

الأولى: كثرةُ الاستعمالِ، والثانية: دلالةُ حرفِ النِّداءِ عليه، والثالثة: إفادتُه فائدتَه[2].

ومن النحويين كالجرجاني، من اختار المذهب المنسوب إلى ابن السراج وهو جعل تقدير الفعل على صيغة الأمر، معتلا بالاعتراض السابق، وهو الالتباس بالخبر، قال الجرجاني: «غير أنهم اختصروا فأضمروا هذا الفعل إضمارا لازما، وصار (يا) كالعوض منه، وكان هذا أذهب في الجزم؛ لما ذكرنا من أنه لا يلتبس بالخبر»[3].

وأجاب الشلوبين عن هذا الاعتراض بقوله: «إنما قدرنا (يا عبد الله) بـ(أدعو عبدالله) و(أنادي عبدالله) بعد أن قررنا أن أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ليس على وضعه الذي هو الخبر، ولكن على أن جعل لفظ الخبر، بمعنى التنبيه الذي هو قولك: اسمع أو تنبه، أو ما أشبه ذلك، قال: وليس هذا بنكير، فإن العرب قد تجعل الخبر بمعنى الأمر، والأمر بمعنى الخبر، فيكون هذا مما جعل فيه الخبر بمعنى الأمر، وهذا الأمر هنا إنما هو معناه التنبيه الذي هو اسمع وتنبه، وما أشبه ذلك، فكأن هذا القائل يقدر أن العرب أزالت هذا الخبر الذي هو أدعو وأنادي عن وضعه، وجعلته بمعنى تنبه واسمع، ثم جعلت يا زيد نائبا منابه، وهو بهذا المعنى، ثم استغنت بـ(يا زيد) عن أدعو زيدا، وأنادي زيدا، الذي بهذا المعنى، فهذا لعمري قول لو احتجنا إليه لقلنا به، ولكنه لا يحتاج إليه، والدعوى فيه تكثُّر، فالقول الذي قدمناه أولى؛ لأنه لا يلزم عليه الاعتراض الذي اعترض به المعترض، وإذا لم يلزمه الاعتراض لم يحتج إلى الانفصال الذي ترتكب معه هذه

(١) شرح المفصل ١/١٢٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢٩١، ينظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية ١/٣٤٦، الهمع ٢/٢٥، شرح الأشموني ٣/٢٠٨.

(٣) المقتصد ص ٧٥٤.

الدعوى العريضة، فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواه ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله»[1].

وما نقله الرمانيُّ عن ابنِ السراج -من الاعتراضِ السابق- لم أقفْ عليه في كتابِه الأصول، بل وجدتُ ابنَ السراجِ موافقًا لسيبويهِ في تقديرِ الفعل (أُنادِي)، أوْ (أدعو)، إلَّا أنَّه ذهب إلى أنَّ (يا) نفسَها هي العاملةُ نيابةً عن الفعلِ المحذوفِ، حيث قال: «وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ حقَّ كُلِّ منادًى النصبُ، مِن قِبَلِ أنَّ قولَك: (يا فلانُ) ينوبُ عن قولِك: أُنادِي فلانًا، لأنَّ قولَك: (يا) هو العملُ بعينه، وأنَّه فارقَ سائرَ الكلام، لأنَّ الكلامَ لفظٌ يُغنِي عن العمل، وهذا العملُ فيه هو اللَّفظُ، فإنْ قلت: ناديتُ زيدًا بعد قولك: يا زيدُ، هو مثلُ قولِك: ضربتُ زيدًا، بعد علمِك ذلك به، فتأمَّل هذا، فإنَّه منفردٌ في هذا الباب»[2].

وهذا نصٌّ صريحٌ لابنِ السراج في أنَّ حرفَ النداءِ هو عاملُ النصبِ في المنادى، والعلةُ عنده هي نيابةُ الحرف عن الفعل.

وقد نُسِب هذا الرأي إلى المبرد، واشتُهِر عنه ذلك، مع أنَّ رأيَه في المقتضبِ يوافق ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنَّ العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المحذوف، حيث قال:" اعلمْ أنَّك إذا دعوتَ مضافًا نصبتَه، وانتصابُه على الفعلِ المتروكِ إظهارُه، وذلك قولُك: يا عبدَ الله؛ لأنَّ (يا) بدلٌ مِن قولك: (أدعو) و(أُريد)، لا أنَّك تُخبر أنَّك تفعل، ولكنْ بها عُلِم أنَّك قد أوقعتَ فعلًا، فإذا قلت: يا عبدَ الله، وقع دعاؤك بعبدِ الله فانتصبَ على أنَّه مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُك»[3].

ومِن النحويين الذين نسبوا للمبرِّدِ القولَ بأنَّ عاملَ النصبِ في المنادى هو حرفُ النِّداءِ النائبِ عن الفعل: ابنُ يعيش، والرضي، والأشموني[4]، قال ابنُ يعيش: «وكان أبو العباس المبردِ يقولُ: الناصبُ نفسُ (يا) لنيابتِها عن الفعل، قال: ولذلك جازَتْ

(١) شرح الجزولية ١/٢٨٣-٢٨٤.

(٢) الأصول ١/٣٣٣.

(٣) المقتضب ٤/٢٠٢.

(٤) ينظر: ينظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية ١/٣٤٦، شرح الأشموني ٣/٢٠٨.

إمالتُها»[1].

وقال الرضي: «وانتصابُ المنادى عند سيبويه على أنَّه مفعولٌ به، وناصبُه الفعلُ المقدَّرُ، وأصلُه عنده: أدعوا زيدًا، فحُذِف الفعلُ حذفًا لازمًا؛ لكثرةِ الاستعمالِ، ولدلالةِ حرفِ النداءِ عليه، وإفادتِه فائدتَه، وأجاز المبردُ نصبَ المنادى على حرفِ النداءِ، لسدِّهِ مسدَّ الفعل، وليس ببعيد؛ لأنَّه يُمالُ إمالةَ الفعل، فلا يكون إذَنْ من هذا الباب، أي ما انتصبَ المفعولُ به بعاملٍ واجبِ الحذف»[2].

وممَّا تقدَّم يظهر لي أنَّ هذا المذهب لابنِ السراجِ وليس للمبرد، وقد اعترض المتأخرون على هذا المذهبِ من عدة أوجه:

أحدها: أنَّ الحروفَ لا تعملُ بما فيها من معاني الأفعال خاصةً، لأنَّها لو عمِلت بذلك لعمِلت الحروفُ كلُّها، إذ ليس حرفُ معنى يخلو مِن معنى الفعل، وإنما يعمل فيها ما توافرَتْ فيها مشابهةُ الفعل، كـ(إنَّ) وأخواتِها، و(ما) الحجازية، وتلك المشابهةُ ليستْ موجودةً في حرفِ النِّداءِ، فينبغي لها ألَّا تعمل[3].

والجواب الثاني: أنَّه لو كانت (يا) عاملةَ النصبِ في النداءِ لَما فُصِلَتْ عن معمولها في (يا إياك)، ولَقيل: (ياك)؛ لأنَّ حقَّها الاتصالُ بمعمولها إذا كانت عاملةً، فلمَّا فُصِلتْ دلَّ على أنَّ العاملَ فعلٌ مضمَرٌ بعد الياء، لو ظهرَ لاتَّصلَ المعمولُ به، فلمَّا أُضمِر لم يبقَ للمعمولِ عاملٌ يتَّصلُ به فانفصل[4].

والجواب الثالث: أنَّه لو كانت (يا) عاملةَ النصبِ نيابةً عن الفعلِ لما جاز حذفُها؛ لأنَّ العربَ لا تجمعُ بين العِوَضِ والمعوَّضِ عنه في الذِّكرِ ولا في الحذف[5].

ونسب كلٌّ مِن ابنِ يعيش، والرضي، إلى أبي علي الفارسي أنَّه ذهب إلى أنَّ (يا) وأخواتِها أسماءُ أفعالٍ، بمعنى: (أدعو) وهي العاملةُ في المنادى، وليس هناك فعلٌ

(١) شرح المفصل ١/١٢٧.

(٢) شرح الكافية ١/٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/٢٨٢.

(٤) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١/٢٨٢، المساعد ٢/٤٨٠.

(٥) ينظر: الهمع ٢/٢٦.

مقدَّرٌ[1].

ورُدَّ هذا المذهبُ بعدَّةِ ردود:

أحدها: أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تكون أقلَّ من حرفين، والهمزةُ من أدواتِ النِّداء[2].

والثاني: أنَّها لو كانت أسماءَ أفعالٍ لتحمَّلتِ الضميرَ[3].

والثالث: أنَّها لو كانت أسماءَ أفعالٍ لاكتُفِي بها دونَ المنادى؛ لأنَّها جملةٌ، والمنصوبُ فضلةٌ، ولا قائلَ بأنَّها تستقلُّ في الكلام[4].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ اعتلالاتٍ، يظهرُ لي أنَّ الراجحَ فيها هو تقديرُ سيبويه في عامل النصب في المنادى، وهو الفعلُ المحذوفُ (أُريد)، أو (أدعو)، وهو اختيارُ الرماني والجمهور، وأنَّه لا يلزمُ مِن هذا التقديرِ الاعتراضُ الذي نقله الرماني عن ابنِ السَّراج، كما تبيَّن مِن خلالِ المناقشة.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية ١/٣٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٣٤٦، الهمع ٢/٢٦.

(٤) المرجعان السابقان.

## ۞ المبحث الخامس:

## علةُ جوازِ حذفِ حرفِ النِّداءِ من العَلَمِ وامتناعِه مِن النَّكرة، واسمِ الإشارة

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ويجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ من الاسم (العَلَم)؛ لأنَّ البيانَ الذي فيه لكونِه علمًا مع الإقبالِ عليه قد يُستغنَى به عن حرفِ النداء، كقولِهم: حارِ بنُ كعبٍ، وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[1]، و﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾[2].

ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ من النَّكرةِ ولا المبهمِ، لأنَّه قد حُذِف منه (أيُّها) إذ الأصلُ: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، فلم يُجمَعْ عليه حذفُ حرفِ النداءِ، وحذفُ الوصلةِ إلى ندائه»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني جواز حذفِ حرفِ النداءِ من العلم، واعتلَّ لذلك بالاستغناء عنه بالبيان الذي في الاسم المنادى، وذلك لكونِه علمًا مخصوصًا للمراد نداؤه، مع الإقبالِ عليه، ومثَّل به بـ(يا حارِ بنَ كعبٍ) أي: يا حارِثُ بنَ كعبٍ، حيث حُذِف حرفُ النداءِ الذي هو (يا)، ورُخِّم المنادى.

في حين ذهب إلى أنَّه يمتنعُ حذفُ حرفِ النداءِ من المنادى النكرة واسم الإشارة، فلا يُقال: رجلُ أَقبِلْ، ولا: هذا تقدَّمْ، واعتلَّ لذلك المنعِ بعدمِ الجمعِ بين حذفين، وهما حذفُ حرفِ النِّداءِ، ووصلةِ النِّداءِ، لأنَّ الأصلَ في (يا رجلُ)، و(يا هذا): يا أيُّها الرجل، ويا أيُّهذا.

---

(١) سورة يوسف الآية ٢٩.

(٢) سورة إبراهيم الآية ٣٦.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١٨٤٨-١٨٤٩.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حذف حرفِ النداء، حيث ذهب إلى جوازِ حذفِه من الاسم العَلَم، واعتلَّ الرماني لجوازِ ذلك بالعلةِ السابقةِ وهي الاستغناءُ عنه بالبيان الذي في المنادَى وهو كونُه علمًا مخصوصًا، وبالإقبال عليه، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾.

أمَّا إذا كان المنادى نكرةً، أو اسمَ إشارةٍ فذهب الرماني إلى امتناعِ حذفِ حرفِ النداءِ منه، فلا يُقال: رجلُ أَقبِلْ، ولا: هذا تقدَّمْ، واعتلَّ لذلك المنعِ بعدمِ الجمعِ بين حذفين، وهما حذفُ حرفِ النداء، ووصلةِ النداء، لأنَّ الأصل في (يا رجل)، و(يا هذا): يا أيُّها الرجل، ويا أيُّهذا.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهب البصريين[1]، وقد اعتل الرماني بعلة سيبويه في هذه المسألة، قال سيبويه: «وإنْ شئتَ حذفتَهُنَّ كلَّهُنَّ استغناءً، كقولِك: حارِ بنَ كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَن هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه.

ولا يحسُنُ أنْ تقولَ: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوزُ ذلك في المبهَم؛ لأنَّ الحرفَ الذي يُنبَّه به لزِم المبهمَ ،كأنَّه صار بدلًا مِن (أيُّ) حين حذفتَه، فلم تقُل: يا أيُّها الرجل، ولا: يا أيُّهذا، ولكنَّك تقول إنْ شئت: مَن لايزالُ مُحسناً افعلْ كذا وكذا؛ لأنَّه لا يكونُ وصفًا لـ (أيّ)»[2].

وأجاز سيبويه على ضعفٍ حذفَ حرفِ النداءِ في الشعرِ للضرورة، وذكر أنَّه وردَ حذفُه في بعض الأمثال على سبيل القلة، فقال: «وقد يجوزُ حذفُ (يا) مِن النكرةِ في الشعر، وقال العجَّاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[3]

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٣٠، المقتضب ٤/٢٥٨، أسرار العربية ص ٢٢٨، الارتشاف ص ٢١٨٠، التصريح ٢/٢٠٨، الهمع ٢/٣٣، شرح الأشموني ٣/٢٠٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٣) صدر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ص ٢٦.

=

يريدُ: يا جاريةُ، وقال في مَثَل: (افتَدِ مخنوقُ)[1]، و(أصبِحْ ليلُ)[2]، و(أطرِقْ كَرا)[3]، وليس هذا بكثيرٍ، ولا بقويٍّ"[4].

واعتلَّ الجمهورُ كذلك باعتلالِ سيبويه، حيث أجازوا حذفَ حرفِ النداءِ من العَلَم استغناءً عنه؛ لأجلِ الدَّلالة عليه، ومنعوا حذفَه من النكرة، واسمِ الإشارة؛ حتى لا يجتمعَ في المنادى حذفان: حذفُ الموصوف، وحذفُ حرفِ النداءِ، فيكون إجحافًا.

قال ابنُ يعيش: «وفي الجملة حذفُ الحروفِ ممّا يَأْباه القياسُ، لأنَّ الحروفَ إنَّما جيءَ بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال، فَ (ما) النافيةُ نائبةٌ عن (أنْفِي)، وهمزةُ الاستفهامِ نائبةٌ عن (أستفهِمُ)، وحروفُ العطف عن (أعْطِفُ)، وحروفُ النداءِ نائبةٌ عن (أُنادِي)، فإذا أخذْتَ تحذفُها كان اختصارَ المختصَر، وهو إجحافٌ، إلَّا أنَّه قد ورد فيما ذكرناه لقوَّةِ الدَّلالةِ على المحذوف، فصار القرائنُ الدالَّةُ كالتلفُّظ به، وقوله –أي: الزمخشري–: «يجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ ممَّا لا يوصَفُ به (أيٌّ)»، جعَل ذلك شرطًا في جوازِ حذفِه لا علَّةً، ومنهم مَن جعل ذلك علَّةً، وإنّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضعِ الذي

=

وتمامه: سيري وإشفاقي على بعيري

والعذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه.

والبيت من شواهد: المقتضب ٤/٢٦٠، أمالي ابن الشجري ٢/٨٨، شرح المفصل ٢/١٦، الخزانة ١/٢٣٨.

(١) هذا المثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله. ينظر: مجمع الأمثال ٢/٤٥١.

(٢) يضرب هذا المثل لكل من يظهر الكراهة للشيء، أي: صر صبحًا. ينظر: مجمع الأمثال ٢/٢٣٢، جمهرة الأمثال ١/١٥٧.

(٣) أصله: يا كروان، رخم بحذف النون، وحذفت معها الألف لكونها لينا زائدة ورابعة، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتمام هذا المثل: إن النعام في القرى، وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: اخفض يا كرا عنقك للصيد فإنَّ مَن هو أكبر وأطول عنقًا منك وهو النعام قد صِيد. ينظر: مجمع الأمثال ٢/٢٨٥، جمهرة الأمثال ١/١٥٨، حاشية الصبان ٣/٢٠١.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٠-٢٣١.

يُحذف منه حرفُ النداء، فقالوا: كلُّ ما يجوزُ أن يكونَ وصفًا لـ(أيٍّ) ودعوتَه، فإنَّه لا يجوز حذفُ حرفِ النداءِ منه؛ لأنَّه لا يُجمعُ عليه حذفُ الموصوفِ، وحذفُ حرفِ النداءِ منه، فيكونَ إجحافًا، فلذلك لا تقول: رجلُ أقبلْ، ولا: غلامُ تعالَ، ولا: هذَا هَلُمَّ، وأنت تريدُ النِّداءَ حتى يظهرَ حرفُ النداءِ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ يجوز أن تكون نُعوتًا لـ(أيّ)، نحوَ: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيّها الغلامُ، ويا أيُّهذا، لأنَّ (أيًّا) مبهمٌ، والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الألفُ واللامُ، أو بما كان مبهَمًا مثلَه»[1].

وقال الرضي: «وإنَّما لا تُحذفُ مِن النَّكرة لأنَّ حرفَ التنبيهِ إنَّما يُستغنى عنه إذا كان المنادى مقبِلًا عليك، متنبِّهًا لِما تقول، ولا يكون هذا إلَّا في المعرفة؛ لأنَّه مقصودٌ قصدَها»[2].

ونقل الرضي عن البصريين علةً أخرى لامتناع حذفِ حرفِ النداءِ من اسم الإشارةِ وهي الدلالةُ على خروجِه عن أصله، حيث قال: «وإنَّما لم يجُزْ الحذفُ عند البصريين مع اسمِ الإشارةِ وإن كان متعرِّفًا قبل النداء؛ لِما ذكرنا قبلُ مِن أنَّه موضوعٌ في الأصلِ لِما يشارُ إليه للمخاطب، وبين كونِ الاسم مُشارًا إليه، وكونِه منادى، أيْ مخاطبًا تنافرٌ ظاهرٌ، فلمَّا أُخرِج في النداء عن ذلك الأصلِ وجعِل مخاطبًا، احتيج إلى علامةٍ ظاهرةٍ تدلُّ على تغييره، وجعلِه مخاطبًا، وهي حرفُ النداء»[3].

وذهب الكوفيون إلى جواز حذفِ حرفِ النداءِ من النكرةِ، واسمِ الإشارة[4]، ووافقهم في ذلك ابنُ مالكٍ، إلا أنَّه كان يرى بقلَّةِ جوازِ الحذفِ فيهما[5]، ويرى الكوفيون أنَّ جوازَ الحذفِ فيهما قياسٌ مطَّردٌ، واعتلُّوا لجواز ذلك بالسماع، حيث استدلُّوا بالأمثال التي ذكرها سيبويه، واستدلَّ ابنُ مالك بالحديث المنسوب إلى النَّبي

(١) شرح المفصل ٢/١٥.

(٢) شرح الكافية ١/٤٢٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية ص ١٢٩١، توضيح المقاصد ص ١٠٥٤، التصريح ٢/٢٠٨، شرح الأشموني ٣/٢٠٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، شرح الكافية الشافية ص ١٢٩١.

ﷺ: «**اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي**»[(١)]، وبقوله ﷺ حكايةً عن موسى عليه السلام، حين فرَّ الحجرُ بثوبِه، حين وضعَه عليه ليغتسِلَ: «**ثوبِي حَجَرُ**»[(٢)].

واستدل الكوفيون على حذفه مع اسمِ الإشارةِ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾[(٣)]، والتقديرُ عندهم: يا هؤلاءِ، وكذلك استدلوا بقولِ ذي الرمة:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَحَرَامُ[(٤)]

أي: بمثلِك يا هذا.

ونقل الرضي عن الكوفيين علَّةً أخرى ــ لجواز الحذفِ مع اسمِ الإشارة ــ غير علةِ السماع، وهي كونُها معرفةً قبلَ النداء[(٥)].

قال المرادي: «والإنصافُ القياسُ على اسمِ الجنس، لكثرتِه نظمًا ونثرًا، وقصرُ اسمِ الإشارةِ على السماع، إذ لم يرد إلَّا في الشِّعر»[(٦)].

وأجاب البصريون عن الأمثالِ والشواهدِ الشعريةِ بالشذوذ والضرورة[(٧)]، قال المبرد: والأمثالُ يستجازُ فيها ما يستجازُ في الشِّعر؛ لكثرةِ الاستعمال.

أمَّا الآيةُ الكريمة، فأُجِيب عنها بأنَّ (هؤلاء) خبرُ المبتدأ، وليست منادى[(٨)].

---

(١) أخرجه الدراقطني في (أطراف الغرائب والأفراد) ٢٢٠/١، ولم يثبت عن النبي ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام) رقم (٣٢٢٣).

(٣) سورة البقرة الآية ٨٥.

(٤) البيت من الطويل. ينظر: ديوان ذي الرمة ص ٥٦٣.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، شرح الكافية الشافية ص ١٢٩١، التصريح ٢٠٩/٢، شرح الأشموني ٢٠١/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤٢٦/١.

(٦) توضيح المقاصد ص ١٠٥٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١٦/٢، الارتشاف ص ٢١٨٠، التصريح ٢٠٢/٢، الهمع ٣٤/٢، شرح شرح الأشموني ٢٠٢/٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٤٢٦/١، الهمع ٣٤/٢.

أمَّا حديثُ ((**اشتدِّي أزمةُ تنفرجي**)) فهو لم يثبت عن النبي ﷺ، وأمَّا حديثُ ((**ثوبي حجر**)) فيحتمَلُ أنَّه رُوِي بالمعنى[1]، بدليل ورودِه بروايةٍ أخرى وهي ((**ثوبي يا حجرُ**)) بإثباتِ حرفِ النداء[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب سيبويه والبصريون، واختاره الرماني، وهو جوازُ حذفِ حرفِ النِّداءِ من العَلَم، وامتناعُه من النَّكرةِ، واسم، الإشارة، وذلك للعللِ السابقة التي تقدَّم ذكرُها.

❁❁❁

(١) ينظر: الهمع ٢/٣٤.

(٢) وردت هذه الرواية في صحيح البخاري، كتاب الغسل (باب من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل) رقم (٢٧٤).

## ۞ المبحث السادس:

## علةُ تقديرِ الحذفِ والتعويضِ في (اللَّهُمَّ)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي، فالميمُ فيه بدلٌ مِن (يا)، ودليلُ ذلك: أنَّه لا يجوزُ إلَّا في النِّداء.

وإنَّما زِيدت الميمُ في آخرِ الاسمِ دون أوَّلِه لِئلَّا يُوهَم ذلك أنَّها مِن أدواتِ النِّداءِ، وجُعِلتْ على حرفين لِتُشاكِلَ ما هي عوضٌ منه، ولم يجُزْ زيادتُها في حشو الاسم؛ لأنَّ الزيادةَ في حشوِ الاسمِ تُوجِبُ تغييرَ المعنى عمَّا كان عليه في الأصل.

ومَن ذهب إلى أنَّ الأصلَ فيه: يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ، وهو مذهبُ الفراءِ[1]، فإنَّه يفسَدُ ذلك من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: حذفُ (يا) الذي ذكرَهَ مع الاسم على الأصل، من غيرِ عوضٍ.

والثاني: كثرةُ الحذفِ، وإذا توجَّه الأمرُ على ما يكثرُ فيه الحذفُ أو يقِلُّ، واستوت الحالُ إلَّا مِن هذه الجهة، فما يقِلُّ هو الصواب.

والوجه الثالث: ادعاءُ زيادةِ معنى في الاسمِ ليس عليه دليلٌ.

فالصوابُ مذهبُ الخليلِ وسيبويه»[2].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني صحةِ مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ، وهو أنَّ الميمَ المشدَّدة في (اللَّهُمَّ) عِوضٌ مِن حرف النداءِ المحذوفِ (يا)، واعتلَّ لذلك بأنَّها لا تُزادُ إلَّا في النداء، فدلَّ ذلك على أنَّها عوضٌ من الياء.

واعتلَّ الرماني لكونِها لم تُزَد أوَّلَ الكلامِ لكي لا يُظنُّ أنَّها من أدوات النداء، وكذلك لم تُزَدْ وسطَ الكلام حتى لا تُحدِثَ تغييرًا في معنى الكلمة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٢٠٣.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد متولي ص ١٧٢٥-١٧٢٦.

ويرى الرماني فسادِ مذهبِ الفراءِ في تقدير الميم في (اللَّهُمَّ) حيث ذهب إلى أنَّ الميمَ ليست عوضًا من (يا)، وإنما بقيَّةُ جملةٍ محذوفةٍ، وهي: أُمَّنَا بخيرٍ، ويكون التقديرُ: يا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ.

واعتلَّ الرماني لفساد هذا المذهب بثلاث علل:

إحداها: حذف (يا) الذي ذكره مع الاسم على الأصل، من غير عوض.

والثانية: كثرة الحذف، وإذا توجه الأمر على ما يكثر فيه الحذف أو يقل، واستوت الحال إلا من هذه الجهة، فما يقل هو الصواب.

والعلة الثالثة: ادعاء زيادة معنى في الاسم ليس عليه دليل.

**المناقشة والموازنة:**

ذهب الرماني إلى أنَّ الصوابَ في (اللَّهُمَّ) هو ما ذهب إليه الخليلُ وسيبويهِ وهو أنَّ الميمَ المشدَّدةَ عوضٌ من (يا) المحذوفةِ، في (يا الله)، واعتلَّ لتصويبه لهذا المذهبِ بأنَّه لا يقال (اللَّهُمَّ) إلَّا في النداء، ولا يُقال في غيره، حيث يُستفاد بقول (اللَّهُمَّ) ما يُستفادُ بقول (يا الله) فدلَّ ذلك على أنَّها عوضٌ مِن الياء.

وذكر الرماني علةَ زيادةِ الميمِ في آخرِ الاسمِ، وعدمِ زيادتِها في أوَّلِه، ولا وسطِه، وهذه العلةُ هي أنَّه لو زِيدت في أوَّلِه لظُنَّ أنَّها مِن أدواتِ النِّداء، ولو زِيدت في وسطه لأحدثَتْ تغييرًا في معنى الكلمة، واعتلَّ كذلك لتضعيفها بمشاكلة (يا) في عددِ حروفه، لأنَّها عوضٌ منه.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ الخليل وسيبويه كما ذكر، قال سيبويه: «وقال الخليلُ -رحمه الله-: (اللَّهُمَّ) نداءٌ، والميمُ هنا بدلٌ مِن (يا)، فهي ها هنا فيما زعمَ الخليلُ -رحمه الله- آخرُ الكلمةِ بمنزلةِ (يا) في أوَّلِها، إلَّا أنَّ الميمَ ها هنا في الكلمةِ كما أنَّ نونَ (المسلمينَ) في الكلمةِ بُنِيَتْ عليها»[1].

وهو كذلك مذهبُ البصريين، ووافقهم أكثرُ المتأخرين[2]، فالميمُ المشدَّدةُ في

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٩/٤، الأصول ٣٣٨/١، أسرار العربية ص ٢٣٢، الإنصاف ص ٢٩٠، =

(اللَّهُمَّ) عوضٌ من (يا)، وأنَّ الضمةَ التي في الهاء ضمةُ بناء؛ لكونه منادى، كـ(يا زيدُ)، واعتلُّوا لاختيار هذا المذهب بالعلة السابقة، واستدلُّوا لصحة هذا المذهبِ بعدمِ الجمعِ بين (يا) والميم، فلا يُقال: يا اللَّهُمَّ؛ لأنَّه لا يُجمَعُ بين العوضِ والمعوَّض عنه.

أمَّا زيادةُ الميمِ في آخر الاسمِ فتعدَّدتْ عللُ النحويين فيها، فالرماني اعتمد على علةِ السَّبرِ والتقسيم، حيث ذكر أنَّه امتنع زيادتُها أوَّلًا كي لا يُظنُّ أنَّها من أدوات المعنى، وامتنع زيادتُها وسطًا كي لا تُحدِث تغييرًا في المعنى، فلم يبقَ إلَّا زيادتها آخر الاسم.

أمَّا السيرافي كما نقل عنه الأزهري فاعتلَّ لزيادتِها آخِرًا لأنَّ الميمَ عُهِدتْ زيادتُها آخِرًا كميم (زُرْقُم)[1]، واعتلَّ الرضيُّ لتأخُّرِ الميم تبرُّكًا بالابتداء باسم الله تعالى[2]، واعتلَّ الأزهريُّ لكونِها لم تُزَدْ مكان المعوَّضِ منه لِئلَّا تجتمع زيادتا الميمُ و(أل) في الأوَّل[3].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ الميمَ في (اللَّهُمَّ) ليست عوضًا من (يا)، وإنما بقيةُ جملةٍ محذوفةٍ وهي: أُمَّنا بخيرٍ، ويكون التقديرُ: يا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ.

ونُسب هذا المذهبُ كذلك إلى الكوفيين، كما في كتب الخلافِ النحوي وغيرِها[4]، واعتلَّ الفراءُ والكوفيون لكونِ الميمِ ليست عوضًا من (يا) بعلتين:

العلة الأولى: أنَّ الأصلَ فيها: يا اللهُ أمَّنَا بخيرٍ، إلَّا أنَّه لَمَّا كثُر في كلامهم، واشتُهِر على ألسنتِهم حذفوا بعضَ الكلامِ تخفيفًا، كما قالوا: (هَلُمَّ) والأصل: (ها أَلْمُم) فحذفوا الهمزةَ تخفيفًا وأدغموا الميمَ في الميم، وكما فعلوا في: (ويلمِّه) إذ الأصلُ فيها

=

التبيين ص ٣٩٥، شرح المفصل ١٦/٢، شرح التسهيل ٤٠١/٣، شرح الكافية ٣٨٣/١، الارتشاف ص ٢١٩١، توضيح المقاصد ص ١٠٦٨، ائتلاف النصرة ص ٤٧، التصريح ٢٢٣/٢، الهمع ٤٧/٢، شرح الأشموني ٢١٦/٣.

(١) ينظر: التصريح ٢٢٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣٨٣/١.

(٣) ينظر: التصريح ٢٢٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٩٠، التبيين ص ٣٩٥، الارتشاف ص ٢١٩١، توضيح المقاصد ص ١٠٦٩، المساعد ٥١١/٢، ائتلاف النصرة ص ٤٧، التصريح ٢٢٤/٢، الهمع ٤٨/٢، شرح الأشموني ٢١٧/٣.

(ويلٌ لأَمِّه)، فحذفوا وخفَّفُوا.

ولعل الذي قوَّى القولَ بهذا المذهب عند الفراءِ هو أنَّه وجد الميمَ مضعَّفةً، فلم يسُغ له زيادتُها، حيث قال: «ولم نجد العربَ زادت مثلَ هذه الميمِ في نواقصِ الأسماءِ إلَّا مخفَّفةً، مثل (الفم)، و(ابنم)، و(هم)، ونرى أنَّها كانت كلمةً ضُمَّ إليها (أُمَّ) تريد: يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ، فكثُرت في الكلامِ فاختلطتْ، فالرفعةُ التي في الهاء من همزةِ (أمْ) لَمَّا تُرِكت انتقلتْ إلى ما قبلها"[1].

والعلة الثانية: أنَّه سُمع في هذا الاسمِ الجمعُ بين الميمِ و(يا)، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـولُ يَـا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهُمَّـا[2]

وكذلك قولُ الشاعر:

وَمَـا عليـك أنْ تَقُـولِي كُلَّمَـا
صَلَّيتُ أَوْ سَبَّحْتُ يا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلينـا شَـيخَنَا مُسَـلَّمَا[3]

حيث جُمِع بين الميم و(يا)، ولو كانت الميمُ عوضًا مِن (يا) لَمَا جاز أنْ يُجمعَ بينهما؛ لأنَّ العِوضَ والمعوَّضَ لا يجتمعان.

وردَّ الرماني هذا المذهبَ، معتلًّا لفسادِه بثلاث علل:

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٢) البيت من الرجز، لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٤٦/٣، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الخزانة ٢٩٥/٢.
وهو من شواهد: المقتضب ٢٤٢/٤، أسرار العربية ص ٢٣٢، الإنصاف ص ٢٩١، التبيين ص ٣٩٥، شرح المفصل ١٦/٢، شرح التسهيل ٤٠١/٣، شرح الكافية ٣٨٤/١، التصريح ٢٢٤/٢، الهمع ٤٨/٢.

(٣) البيت من الرجز، ولم أعثر له على نسبة لقائله.
وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، الإنصاف ص ٢٩١، التبيين ص ٣٩٥، شرح الكافية ٣٤٨/١، الخزانة ٣٥٩/١.

العلة الأولى: حذفُ (يا) من غيرِ عوض.

والعلة الثانية: كثرةُ الحذف.

والعلة الثالثة: ادَّعاءُ زيادةٍ معنى في الاسم ليس عليه دليل.

ومِن البصريين مَن اعتلَّ بعللٍ أخرى غيرِ ما اعتلَّ به الرماني، ومِن هذه العلل:

أنَّه لو صحَّ التقديرُ السابق، لَمَّا صحَّ (اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخيرٍ)؛ لأنَّه يكون تكرارًا لا فائدةَ منه، وجوازُ ذلك دون قبحٍ دليلٌ على فسادِ التقدير(١).

ومِن العلل أيضًا: أنَّه لو صحَّ التقديرُ لَمَا جاز استعمالُه في المكارِه، نحو: اللَّهُمَّ أَهْلِكْهُم ولا تُهْلِكْنا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٢)، ولو كان التقديرُ: أُمَّنا بخيرٍ، لكان ظاهرَ الفسادِ والتناقضِ(٣).

وعلةٌ أخرى وهي أنَّه لو كان الأصلُ: يا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ، لكان يُحتاجُ إلى العاطف في نحو: اللَّهُمَّ ارحمْنَا، فيقال: اللهمَّ وارحمْنَا، فلمَّا جاز دون عاطفٍ دلَّ على فسادِ التقدير(٤).

وهذه العللُ مع ما اعتلَّ به الرماني تُضعِفُ القولَ بهذا التقدير، وتُؤكِّدُ بأنَّ الميمَ إنما هي عوضٌ من (يا) في (يا الله).

أمَّا السَّماعُ الذي استشهد به الفراء والكوفيون فأجاب عنه البصريون بعدَّةِ أجوبة(٥):

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٢٣٣، الإنصاف ص ٢٩٢، شرح المفصل ١٦/٢، التصريح ٢٢٤/٢.

(٢) سورة الأنفال الآية ٣٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٢٣٤، الإنصاف ص ٢٩٢، التبيين ص ٣٩٩، شرح المفصل ١٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢٩٢، حاشية الصبان ٢١٧/٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٢٣٤، الإنصاف ص ٢٩٢، التبيين ص ٣٩٩، شرح المفصل =

أحدها: أنَّ هذه الشواهدَ مجهولٌ قائلُها، فلا يكون فيها حجَّةٌ لِما ذهبوا إليه.

والثاني: أنَّ الروايةَ الصحيحةَ في هذين البيتين: أقولُ أللَّهُمَّ أللَّهُمَّا، و: سَبَّحْتُ أَوْ صَلَّيتُ أللَّهُمَّا، بقطع همزة الوصل، وهو جائزٌ في الشعر.

والثالث: أنه جُمِع بينهما للضرورة، والذي سهَّلَ الجمعَ بينهما أنَّ العِوضَ في آخر الكلمةِ، والمعوَّضَ في أوَّلِها، وذلك جائزٌ في ضرورة الشعر.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ مِن أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهرُ لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه الخليلُ وسيبويهِ، واختاره الرماني، وجمهورُ المتأخرين، وهو أنَّ الميمَ المشدَّدةَ في (اللَّهُمَّ) عوضٌ مِن (يا)، بدليلِ اختصاصِها بالنداء، وامتناعِ الجمعِ بينها وبين (يا)، وأنَّ ما استدلَّ به الفراءُ والكوفيون ضعيفٌ لا يقوى أن يكونَ حُجَّةً.

❁❁❁

=

١٦/٢، شرح التسهيل ٤٠١/٣، شرح الكافية ٣٤٨/١، التصريح ٢٢٤/٢، الهمع ٤٨/٢.

## ۞ المبحث السابع:

## علةُ عدمِ جوازِ حذفِ المتبوعِ، وإبقاءِ التابع

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في التوابعِ إجراءُ الثاني على إعرابِ الأوَّلِ، لأنَّ العاملَ يعملُ فيه على طريقِ التَّبَعِ للأوَّلِ، مِن أجْلِ أنَّه يعملُ أوَّلًا في المتبوع، ثم يعملُ في التابع بما يجب لكلِّ واحدٍ منهما من المرتبة، فمرتبةُ الأوَّلِ المتبوعِ قبلَ مرتبةِ الثاني الذي هو تابعٌ، ولا يجوزُ أنْ يُحذَفَ الأوَّلُ لهذه العلة، مِن أنَّه إنَّما يظهرُ عملُ العاملِ في الثاني بحسَبِ ما ظهرَ مِن عملِه في الأوَّلِ، فإذا لم يظهرْ عملُه في الأوَّلِ بطُلَ عملُه في الثاني»[(١)].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّه لا يجوزُ حذفُ المتبوعِ مع إبقاءِ تابعِه، واعتلَّ لذلك بأنَّ العاملَ إنَّما عمِل في التابعِ بحقِّ التبعيَّة، فلا يظهرُ عملُه في التابع إلَّا بعد أنْ يظهرَ في المتبوع، فإذا حُذِف المتبوعُ بطُلَ أنْ يعملَ في التابع؛ لكون عملِه لم يظهرْ في المتبوع.

**المناقشة والموازنة:**

توابعُ الاسمِ هي الثواني المشاركةُ لِما قبلَها في الإعرابِ والعامل[(٢)]، وقد حصر النحويون هذه التوابعَ في خمسة أشياء[(٣)]، وهي: النعتُ، والتوكيدُ، والبدلُ، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النَّسَقِ، وحديث الرماني في هذه المسألةِ عن حكم المتبوعِ مع تابعِه من حيث الذكر والحذف، حيث ذهب إلى أنَّه يمتنعُ حذفُ المتبوعِ مع إبقاءِ تابعِه، واعتلَّ لذلك بالعلة السابقة، وهي أنَّ العاملَ إنما عمل في التابع بحقِّ التبعية، فلا يظهرُ عملُه

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ٨٣٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٨/٣، شرح التسهيل ٢٨٦/٣، شرح الكافية ٢٧٧/٢، الهمع ١١٣/٣، شرح الأشموني ٨٣/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣٨/٣، شرح التسهيل ٢٨٦/٣، شرح الكافية ٢٧٧/٢، الارتشاف ص ١٩٠٧، التصريح ١٠٧/٢، الهمع ١١٣/٣، شرح الأشموني ٨٣/٣.

في التابع إلا بعد أنْ يظهرَ في المتبوع، فإذا حُذِف المتبوعُ بطُلَ أن يعملَ في التابع؛ لكون عملِه لم يظهر في المتبوع.

ويُفهَم من كلام الرماني أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع مطلقًا، فشمِل كلامُه جميعَ التوابع، في حين تعدَّدت مذاهبُ النحويين في هذه المسألة على النحو التالي:

أمَّا النعتُ والتوكيدُ وعطفُ البيانِ ففيها مذهبان:

أحدهما: أنَّ العاملَ فيها هو العاملُ في المتبوعِ، وهذا مذهبُ الجمهور(١).

والآخر: أنَّ العاملَ فيها معنويٌّ، وهو تبعيَّتُها لِما قبلَها، وهو مذهب الأخفش(٢).

وأمَّا البدلُ فكذلك فيه مذهبان:

أحدهما: أنَّ العاملَ فيه مقدَّرٌ مِن جنسِ العاملِ الأوَّل، وهذا مذهبُ الجمهور(٣)، ونسبَ كلٌّ مِن ابنِ يعيش والرضي(٤) هذا المذهبَ إلى الرماني، مع أنَّ كلامَه هنا يخالفُ ما نُسِب إليه.

والآخر: أنَّ العاملَ في البدلِ هو العاملُ في المبدلِ منه، وهذا مذهبُ سيبويه، والمبرد، وهو الذي ذهب إليه الرماني في كلامه السابق، واختار هذا المذهبَ ابنُ مالك(٥).

وأمَّا عطف النَّسَقِ ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ الحرف وهو مذهبُ الجمهور(٦).

والثاني: أنَّ العاملَ في الثاني مقدَّرٌ بعد الحرف، مِن جنس العاملِ في الأوَّل، ونُسِب

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٩٢٦، التصريح ١٠٧/٢، الهمع ١١٤/٣.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: التصريح ١٠٧/٢، الهمع ١١٤/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٦٧/٣، شرح الكافية ٢٧٩/٢، التصريح ١٠٧/٢، الهمع ١١٤/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٦٧/٣، شرح الكافية ٢٧٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٥٠/١، المقتضب ٢٥٩/٤، شرح التسهيل ٣٣٠/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٨٠/٢-٢٨١، التصريح ١٠٨/٢، الهمع ١١٤/٣.

هذا المذهبُ إلى الفارسي وابنِ جني[(١)].

والثالث: أنَّ العاملَ فيه هو حرفُ العطفِ بالنيابة، وهو قولُ بعضِ النحويين[(٢)].

أمَّا ما ذهب إليه الرماني من امتناعِ حذفِ المتبوع، مع إبقاءِ تابعه، فهو من الأصولِ المتقرِّرةِ عند النحويين، إلَّا أنَّه اُستُثني المنعوتُ، حيث ورد حذفُه كثيرًا، وإنْ كان القياسُ فيه ألَّا يحذفَ؛ وذلك للعلة السابقة التي اعتلَّ بها الرماني، ولعلَّةٍ أخرى ذكرها ابنُ يعيش، وهي منافاةُ الغرضِ، ووجودِ اللَّبسِ، حيث قال: «اعلمْ أنَّ الصفةَ والموصوفَ لَمَّا كانا كالشيءِ الواحدِ من حيث كان البيانُ والإيضاحُ إنَّما يحصل من مجموعهِما، كان القياسُ ألَّا يُحذَفَ واحدٌ منهما؛ لأنَّ حذفَ أحدِهما نقضٌ وتراجعٌ عمَّا اعتزمُوه، فالموصوفُ القياسُ يأبى حذفُه لِما ذكرناه، ولأنَّه ربَّما وقع بحذفِه لَبسٌ، ألَا ترى أنَّك إذا قلت: مررتُ بطويلٍ، لم يُعلَمْ مِن ظاهرِ اللَّفظِ أنَّ الممرورَ به إنسانٌ، أوْ رُمحٌ، أوْ ثوبٌ، ونحو ذلك ممَّا قد يُوصفُ بالطُّولِ، إلَّا أنَّهم قد حذفوه إذا ظهرَ أمرُه، وقوِيتْ الدَّلالةُ عليه، إمَّا بحالٍ، أو لفظٍ»[(٣)].

وهذا الشرطُ الذي ذكره ابنُ يعيش هو شرطُ الجمهور[(٤)]، حيث اشترطوا لجوازِ حذفِ المنعوتِ وجودَ القرينةِ التي تدلُّ عليه، ومِن هذه القرائن: أنْ يتقدَّمَ ذكرُه، نحو: ائتني بماءٍ ولو باردًا، ومنها: اختصاصُ النعتِ به، نحو: مررتُ بكاتبٍ وحائضٍ، ومنها: قصدُ العمومِ، نحو: لا رَطِبَ، ولا يابسَ، ومنها: إجراؤه مجرى الأسماء، نحو: مررتُ بالفقيه، أو القاضي، ومنها: إشعارُه بالتعليل، نحو: أَكرِمِ العالمَ، وأَهِنِ الفاسقَ، ومنها: كونُ الوصفِ لزمانٍ أو مكانٍ، نحو: جلست قريبًا منك، وصحبتُك طويلًا[(٥)].

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٨٠-٢٨١، الهمع ٣/١١٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٨٠-٢٨١، التصريح ٢/١٠٨، الهمع ٣/١١٤.

(٣) شرح المفصل ٣/٥٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٢، الارتشاف ص ١٩٣٨، التصريح ٢/١٢٧، الهمع ٣/١٢٧-١٢٧/٣-١٢٨.

(٥) المراجع السابقة.

## ۞ المبحث الثامن:

## علةُ التقديرِ على حذفِ الفاءِ في (إنْ أَتيتَنِي آتِيْك)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقولُ: إنْ أتيتنِي آتِيْك، فيجوزُ على وجهين:

حذفُ الفاءِ، بتقديرِ: فأنَا آتِيْك، فهذا جائزٌ بإجماع.

والوجهُ الثاني: على التقديمِ في آتِيْك إنْ أتيتني، فهذا يجوزُ عند سيبويه[1]، ولا يجوزُ عند أبي العباس[2]، وابنِ السراج[3]؛ لأنَّ الكلامَ إذا وقع موقعَه، لم يجُزْ أنْ يُنوَى به غيرُ موقعِه.

والذي عندي في ذلك أنَّ حذفَ الفاءِ أقوى؛ لتوجُّهِه في مواضعَ قد جاء في الشعرِ الفصيحِ لا يصلحُ فيه التقديم.

والذي ذكرَه سيبويهِ يجوز؛ لأنَّ الكلامَ يقتضيه في مثل قولِه: والمرءُ ذئبٌ عندَ الرَّشا أنْ يَلْقَها، وتكون إجازتُه في الموضعِ الذي لم يتقدَّمْ ما يقتضيه توطئةً لهذا الموقع، مع أنَّه إذا كان لا بُدَّ من تغييرٍ بحذفٍ أنْ يُنوَى في الفعلِ التقديمُ، لِتستقيمَ بُنيةَ الكلام، كما لا بُدَّ مِن أنْ يُنوَى حذفُ الفاءِ؛ ليستقيمَ الكلامُ، ولو استقام مِن غيرِ حذفٍ ولا تقديمٍ، لم يجز واحدٌ منهما، فبازى[4] قولُهم: ليس يجوزُ أنْ يُنوَى في الكلامِ الذي وقع موقعَه غيرُ موقعِه: ليس يجوزُ أيضًا أنْ يُنوَى بالكلامِ حذفُ حرفٍ منه إذا كان تامًّا، فإنْ قال: ليس بتامٍّ إذا احتاج إلى الحرف، قيل له: وليس في موقعِه إذا الرفعُ التقديمُ فيه، ولا هو جوابٌ، وإنْ دلَّ على معنى الجواب كما يدلُّ: آتِيك إنْ أتيتني»[5].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٦٧.

(٣) ينظر: الأصول ٢/١٩٤.

(٤) أي: عادَلَ. ينظر: اللسان ١٤/٧٢ (بزا).

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٩٤٩-٩٥٠.

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ فعلَ الشرطِ إذا كان ماضيًا، وجوابُه مضارعًا، يجوز فيه الرفع، نحو: (إنْ أتيتني آتِيْك)، وذهب إلى أنَّ جوازَ الرفعِ يكون على وجهين:

أحدهما: على تقدير حذفِ الفاء، ويكون هو جواب الشرطِ أي: (إنْ أتيتني فأنَا آتِيْك)، وهذا الوجهُ متفقٌ على صحتِه.

والآخر: على تقديرِ التقديمِ والتأخير، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، أي: (آتِيْك إنْ أتيتني)،وأجاز هذا الوجهَ سيبويه، في حين منعه المبردُ، وابنُ السراج، واعتلَّا لمنع هذا الوجهِ بأنَّ الكلامَ إذا وقع موقعَه، لم يجُز أنْ يُنوَى في غير موقعِه.

وذهب الرماني إلى أنَّ التقديرَ الذي اقتصر عليه المبردُ وابنُ السراج، وهو حذفُ الفاء، أقوى مِن تقدير التقديم، الذي أجازه سيبويه؛ واعتلَّ الرماني لذلك بصحَّةِ تقديرِ حذفِ الفاءِ في مواضعَ لا يصحُّ فيها التقديم.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن فعلِ الشرطِ إذا كان ماضيًا، وجوابُه مضارعًا، حيث ذهب إلى أنَّه يجوزُ فيه الرفع، نحو: (إنْ أتيتني آتِيْك)، ويرى الرماني بأنَّ جوازَ الرفعِ على وجهين:

أحدهما: على تقديرِ حذفِ الفاءِ، ويكونُ هذا الفعلُ خبرًا لمبتدأٍ محذوف، وتكونُ الجملةُ في محلِّ جزمٍ جوابِ الشرط، وتقديرُها: (إنْ أتيتني فأنا آتِيْك).

والوجه الآخر: على تقديرِ التقديمِ والتأخيرِ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، لدلالةِ المتقدِّم عليه، وتقديرُ الكلام: (آتِيْك إنْ أتيتني)، وأجاز هذا الوجهَ سيبويه، حيث قال: «إنْ أتيتني آتِيْك، أي: آتِيْك إنْ أتيتني، قال زهير:

وَإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيـــلٌ يَـــومَ مَسْـــأَلَةٍ يَقُـولُ لَا غَائِبٌ مَـالِي وَلَا حَـرِمُ[1]»[2]

فسيبويهِ يرى التقديرَ في هذا البيتِ: يقولُ إنْ أتاهُ خليلٌ...، على التقديمِ والتأخيرِ،

(١) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٤.

وهو من شواهد: الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٦٨/٢، الأصول ١٩٢/٢، الإنصاف ص ٤٩٨، شرح المفصل ١٥٧/٨، شرح التسهيل ٧٧/٤.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

أمَّا المبردُ فمنع هذا الوجهَ، وذهبَ إلى أنَّ (يقولُ) لا يكون إلَّا على حذفِ الفاءِ، أي: فهو يقولُ، ولا يجوزُ فيه التقديمُ، واعتلَّ المبرد لامتناعِ هذا الوجهِ بالعلةِ السابقةِ التي نقلَها عنه الرماني وهي أنَّ الكلامَ إذا وقع موقعَه، لم يجُز أنْ يُنوَى في غيرِ موقعِه، قال المبرد: «والذي قال لا يصلحُ عندي؛ لأنَّ الجوابَ في موضعِه، فلا يجبُ أنْ يُقدَّرَ لغيرِه، ألَا ترى أنَّك تقولُ: يضرِبُ غلامَه زيدٌ؛ لأنَّ (زيد) في المعنى مقدَّمٌ؛ لأنَّ حقَّ الفاعلِ أنْ يكونَ قبلَ المفعولِ، ولو قلت: ضربَ غلامُه زيدًا، لم يجُز؛ لأنَّ الفاعلَ في موضعِه، فلا يجوزُ أنْ يُقدَّرَ لغيره»[1].

ونقل الرماني عن ابنِ السراج المنعَ كذلك، للعلة التي اعتلَّ بها المبرد، وإنْ كان ابنُ السَّراجِ لم يصرِّحْ برأيه في هذه المسألة، وإنَّما حكى كلامَ سيبويه وكلامَ المبرد[2]، إلَّا أنَّه في موضعٍ آخرَ أنشدَ أبياتًا رُفعَ فيها ما وقعَ موقعَ الجواب، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ، وقد وافق رأيُه فيها رأي المبرِّد حيث قال: «والذي عند أبي العباسِ وعندي فيه وفي مثالِه أنَّه على إضمارِ الفاءِ لا غير؛ لأنَّ الجوابَ في موضعِه، فلا يجوزُ أنْ تنوِي به غير موضعِه إذا وُجِد له تأويل»[3].

وكلامُه هذا يحتمل أنْ يدخلَ فيه ما كان فعلُ الشرطِ فيه ماضيًا، ويحتملُ أنْ يكونَ مقصورًا على ما كان فعلُ الشرطِ فيه مضارعًا مجزومًا، وذكر الفارسيُّ أنَّ ابنَ السراج قد خالف هذا القولَ في غير الأصول[4].

ويرى الرماني بأنَّه يجوزُ الوجهُ الذي ذكره سيبويه، وهو تقديرُ التقديمِ، واعتلَّ الرماني لجوازِ هذا الوجهِ بأنَّ الكلامَ يقتضي التقديمَ في بعضِ الشواهد، كقول الشاعر:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلْقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْقَها ذِيْبُ[5]

(١) المقتضب ٦٧/٢.

(٢) ينظر: الأصول ١٩٤/٢.

(٣) المرجع السابق ٤٦٢/٣.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات ص ٤٥٦.

(٥) البيت من البسيط، لم أعثر على نسبة لقائله، قال سيبويه (الكتاب ٦٨/٣): «قال الأصمعي: هو قديم أنشدنيه أبو عمرو».

=

حيث ذهبَ الرماني إلى أنَّ تقديرَ الكلامِ: والمرءُ ذئبٌ عندَ الرَّشا إنْ يلْقَها.

وكذلك قولِ الشاعر:

يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ[1]

يرى الرماني بأنَّ التقديرَ فيه: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوك[2].

وقد منع المبردُ وابنُ السراجِ التقديمَ في هذين البيتين، واعتلَّا لذلك بالعلة السابقة[3].

وهذان البيتان مخالفان للبيت السابق: وإنْ أتاه خليلٌ ...؛ لأنَّ عملَ الأداءِ قد ظهر في فعلِ الشرط، في هذين البيتين، ولا يجوزُ رفعُ ما وقع موقعَ الجواب، إلَّا في الشِّعرِ للضرورة، والقياسُ فيها جزمُ الجواب[4].

ونُسِب إلى الكوفيين القولُ بهذا المذهبِ _أي: تقدير حذفِ الفاءِ في ما وقع موقعَ الجواب إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا، نحو: (إنْ أتيتني أتيتُك)_ وممَّن نسبَه إليهم: أبو حيان، والسيوطي، والأشموني[5]، فيكون مذهبُهم متَّفقًا مع مذهبِ المبردِ، وابنِ السراج.

ويرى الرماني بأنَّ توجيهَ الرفع على تقديرِ حذفِ الفاءِ أقوى مِن تقديرِ التقديم،

=

وهو من شواهد: الأصول ١٩٣/٢، شرح السيرافي ٢٦٥/٣، أمالي ابن الشجري ٩١/٢، شرح الكافية الشافية ص ١٦١٢، الخزانة ٣/٢.

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٧/٤، والخزانة ٢٠/٨، ونسب كذلك إلى عمرو بن الخثارم البجلي، شاعر جاهلي. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٢٧/٤، والخزانة ٢٤/٨.

وهو من شواهد: المقتضب ٧٠/٢، الأصول ١٩٢/٢، المسائل البغداديات ص ٤٥٦، الإنصاف ص ٤٩٦، شرح المفصل ١٥٨/٨، شرح التسهيل ٧٨/٤، شرح الكافية ١٠٥/٤، الارتشاف ص ١٨٧٤، التصريح ٤٠٣/٢، الهمع ٤٦٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٩٥١.

(٣) ينظر: المقتضب ٧٠/٢، الأصول ٤٦٢/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٥٨/٨، التصريح ٤٠٣/٢، الهمع ٤٦٠/٢، شرح الأشموني ٢٨/٤.

(٥) الارتشاف ص ١٨٧٦، الهمع ٤٦٠/٢، شرح الأشموني ٢٦/٤.

وعلَّتُه في ذلك أنَّ تقديرَ حذفِ الفاءِ يصحُّ في مواضعَ لا يصحُّ فيها تقديرُ التقديم، ومِن المواضع التي يتعيَّنُ فيها تقديرُ حذف الفاءِ: قولُ الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتُ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[1]

قال الرماني: «فهذا ضرورةٌ على حذفِ الفاءِ، مِن قوله: فاللهُ يشكُرُها، وإنَّما جاز في الضرورةِ على التشبيه بما يُحذَفُ في الكلام ممَّا يكون عليه دليلٌ، فدليلُه ههنا وقوعُه موقعَ الجواب؛ لأنَّه يُفهَمُ منه: يشكرُها اللهُ، والتقديرُ: فاللهُ يشكرُها»[2].

ومنها كذلك قول الشاعر:

بَنِيْ ثُعَلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا بَنِيْ ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ[3]

قال الرماني: «كأنَّه قال: فهو ظالمٌ»[4].

فهذه المواضعُ التي وجب فيها تقديرُ حذفِ الفاءِ جعلَتْ الرماني يقوِّي هذا الوجهَ في (إنْ أتيتني آتِيْك).

وبذلك يكون الرماني في حكمِه على هذه المسألةِ قد وقف موقفًا وسطًا بين سيبويهِ، وبين المبردِ وابنِ السراج، حيث أجاز الوجهين كما فعل سيبويه، إلَّا أنَّه قوَّى

(١) البيت من البسيط، نسبه سيبويه (الكتاب ٦٤/٣) إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، ولم أجده في ديوانه.

ونُسب إلى كعب بن مالك رضي الله عنه في ديوانه ص ٢٨٨، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت في المقتضب ٧٠/٢، وشعر عبد الرحمن بن حسان ص ٦١، وإلى عبد الله بن حسان بن ثابت في شرح الشواهد للعيني ٣٠/٤.

والبيت من شواهد: الأصول ١٩٥/٢، شرح السيرافي ٢٥٦/٣، الخصائص ٢٨١/٢، سر الصناعة ٢٦٤/١، شرح التسهيل ٧٦/٤، الخزانة ٤٩/٩.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٩٤٨.

(٣) البيت من الطويل، لرجل من بني أسد، لم أقف على اسمه. ينظر: الكتاب ٦٥/٣.

و(ثعل): حي من طيء، ومعنى (تنكعوا) أي: تمنعوا.

وهو من شواهد: شرح السيرافي ٢٥٦/٣، النكت ٧٣١/١، شرح الكافية الشافية ص ١٦١٢، الارتشاف ص ١٨٧٢، شرح الأشموني ٣١/٤.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٩٤٨.

الوجهَ الذي اقتصرَ عليه المبردُ وابنُ السراج، وهو الوجهُ المتَّفقُ على صحته.

وهناك وجهٌ ثالثٌ ذهب إليه الرضيُّ في هذه المسألة -أي إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا، والجوابُ مضارعًا- نحو: (إنْ أتيتني آتِيْك): وهو أنَّ (آتِيْك) هو الجوابُ، وليس على تقديرِ حذفِ الفاء، ولا التقديمِ والتأخير.

واعتلَّ الرضيُّ لِما ذهبَ إليه بضعفِ الأداة، وذلك لعدم ظهورِ عملِها في فعلِ الشرط، لكونِه ماضيًا، ممَّا أدَّى إلى ضعفِها عن العمل في الجواب.

ورأى الرضيُّ أنَّ الوجهين السابقين اللذين ذكرهما النحاةُ فيهما نظر؛ وذلك لاختصاصِهما بالضرورة، قال الرضي: «فعند النحاةِ الرفعُ في ذلك الجوابِ لأحدِ وجهين: إمَّا لكونه في نيةِ التقديمِ، وإمَّا لنيةِ الفاءِ قبل الفعل، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين مختصَّان بالضرورة، وكلامُنا في حال السعة، والأَولى أنْ يُقال: تغيَّرَ عملُ (إنْ) وضعُفَتْ في هذه الصورة عن جزمِ الجوابِ، لحيلولةِ الماضي بينَها وبينَه غير معمولٍ فيه، فلمَّا لم تعملْ في الشرط لم تعملْ في الجزاء، فتكونَ الأداةُ جازمةً لشيءٍ واحدٍ، وهو الشرطُ تقديرًا، كما تجزمُ سائرَ الجوازمِ فعلًا واحدًا، كـ(لمْ) و(لَمَّا)، ولامِ الأمر، و(لا) النَّهي»[1].

فالرضي يرى بأنَّ (آتِيْك) جوابٌ للشَّرطِ غيرُ معمولٍ فيه، لضعفِ عملِ الأداة، بكون فعلِ الشرطِ ماضيًا.

والذي يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الرضي فيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في عمل أداةِ الشرطِ أنْ تعملَ في فعلِ الشرطِ وجوابِه، إلَّا أنَّه تعذَّر عملُها في فعل الشرط لكونه ماضيًا، ولم يُلْغَ عملُها، بل كان الجزمُ مقدَّرًا فيه، وليس في الجوابِ ما يمنع من عملِها فيه، فالبقاءُ على الأصلِ أَولى، إلَّا إذا ظهرَ خلافُه، فيجبُ تقديرِ الكلامِ مراعاةً للأصل.

❁❁❁

(١) شرح الكافية ٤/١٠٨.

## ۞ المبحث التاسع:

## علةُ وجوبِ حذفِ فعلِ القَسَمِ إذا ذُكِر المُقسَمُ بِه

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الأفعالِ في القَسَمِ إجراؤها على الحذف، ولا يجوزُ إظهارُ الفعلِ مع ذِكرِ المقسَمِ به؛ لِئلَّا يُوهَمَ في (أَفْعِلُ) معنى العِدَة، وفي (فعلْتُ) معنى: ما كان وقع منك، وليس الأمرُ على ذلك، وإنَّما هو منعقدٌ بمعنى القسَمِ انعقادًا لازمًا، فتقديرُ (باللهِ لأفعلَنَّ): أحلفُ باللهِ لأفعلَنَّ، فالباءُ في موضعِ نصبٍ بـ(أحلِفُ)، إلَّا أنَّ الفعلَ محذوفٌ لا يجوزُ إظهارُه؛ لِما بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

ذهب الرماني إلى وجوبِ حذفِ فعلِ القسَمِ، إذا ذُكِر المقسَمَ به، في نحو: (باللهِ لأفعلَنَّ)، وعلةُ الرماني لوجوبِ حذفِ الفعلِ: لئلا يوهم بذكره أنّ المراد معنى الوعد للمضارع، لأنه مستقبل (أحلف)، ومعنى ما كان وقع من قبل وهو الماضي (حلفت)، فهذا إخبار، والمراد حقيقة هو إنشاء القسم مع الفعلين الماضي والمضارع، فحذفه يُبعد هذا اللبس.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حكمِ إظهارِ فعلِ القسَمِ مع ذِكرِ المقسَمِ به، وذهب إلى أنَّه يجبُ حذفُ الفعلِ إذا ذُكِر المقسَمُ به، فلا يُقال: أحلفُ باللهِ لأفعلَنَّ، وإنَّما يُقال: باللهِ لأفعلَنَّ، واعتلَّ الرماني لِما ذهب إليه بالعلةِ السابقة، هي لكي لا يقعَ اللَّبسُ بين فعلِ القسَمِ (أَحْلِفُ)، و(حلَفْتُ)، بـ(أَفْعَلُ)، و(فعَلْتُ).

وهذا الذي ذهب إليه الرماني من وجوب حذفِ فعلِ القسَمِ مطلقًا، مخالفٌ لِما عليه الجمهور[2]، حيث أجازوا ظهورَ فعلِ القسَمِ مع الباء، فيُقال: أُقسِمُ باللهِ، وأحلِفُ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ١٠٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٣١٧/٢، الأصول ٤٣١/١، شرح المفصل ٣٢/٨، شرح التسهيل ١٩٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١، الارتشاف ص ١٧٦٦، الهمع ٣٩١/٢.

باللهِ، واعتضدوا لذلك بالسَّماعِ، حيث ورد كثيرًا إظهارُ الفعلِ مع ذِكرِ المقسَمِ به، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[1]، وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[2]، وكذلك قولُ الشاعر:

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيشٍ وَجُرْهُمِ[3]

فدلَّ ذلك على أنَّه يجوزُ إظهارُ فعل القسَمِ مع الباء.

ومنعوا ظهورَ الفعلِ مع باقي حروفِ القسَمِ[4]، وهي الواوُ، والتاءُ، واللَّامُ، و(مُنْ)، فلا يُقال: أُقسِمُ واللهِ، ولا: أُقسِمُ تاللهِ.

واعتلَّ الجمهورُ لاختصاصِ الباءِ بجوازِ ظهورِ الفعلِ معها بعلَّتين[5]:

إحداهما: أنَّها الأصلُ في التَّعدِية.

والأخرى: أنَّ الباءَ معناها الإلصاقُ، والمرادُ إيصالُ معنى الحلفِ إلى المحلوف.

وذهب الجمهورُ إلى أنَّ ذلك مِن خصائص الباء، لكونِها أمَّ البابِ، وما سواها من حروف القسَمِ فرعٌ عنها[6].

ومِن خصائص الباءِ أيضًا أنها تدخلُ على الضمير، كما تدخلُ على الظاهر، نحو: بِكَ لَأُنْصَرَنَّ يا رَبُّ، أي أقسمتُ بِك، ولا يجوزُ ذلك في باقي حروف القسم[7].

---

(١) سورة النور الآية ٥٣.

(٢) سورة التوبة الآية ٥٦.

(٣) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في معلقته. ينظر: ديوانه ص ١٠٥، شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٧٥.

وورد هذا الشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٨.

(٤) ينظر: المقتضب ٣١٧/٢، الأصول ٤٣١/١، شرح المفصل ٣٢/٨، شرح التسهيل ١٩٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، الارتشاف ص ١٧٦٦، الهمع ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٣١٧/٢، شرح المفصل ٣٣/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، الهمع ٣٩١/٢.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٣٣/٨، شرح التسهيل ١٩٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، =

وممَّا اختصَّت به الباءُ كذلك أنَّها تُستعمَلُ في القسَمِ الاستعطافي، نحو: باللهِ أخبِرني، وباللهِ هل قامَ زيدٌ، أي: أسألُك باللهِ مُستحلِفًا[1].

وذهب ابنُ كيسان[2] إلى أنَّه يجوزُ إظهارُ الفعلِ مع الواو، فيقال: أُقسِمُ واللهِ لأقومَنَّ، وهو خلافُ مذهبِ الجمهور، واعترض عليه ابنُ عصفورٍ بقوله: «ولا يحفظُه أحدٌ من البصريين، فإنْ جاء شيءٌ مِن ذلك فينبغي أنْ يُتأَوَّلَ على أنْ يكونَ (أُقسِمُ) كلامًا تامًّا، ثم أتَى بعد ذلك بالقَسَمِ، ولا يُجعَلُ (والله) متعلِّقًا بالقسَم»[3].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الصوابَ فيها هو ما ذهب إليه الجمهورُ، وهو أنَّه يجوزُ إظهارُ فعلِ القسَمِ مع الباءِ وحدَها، دونَ باقي حروفِ القسَم، وذلك للعلَّتين السَّابقتين اللَّتَينِ اعتل بهما الجمهور، خلافًا للرماني الذي منع ظهورِ الفعلِ مطلقًا، وكذلك خلافًا لابنِ كيسان الذي أجاز ظهورَ الفعلِ مع الواو.

❁❁❁

=

الهمع ٢/٣٩١.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٩٩، الهمع ٢/٣٩١.

(٢) ينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٢، الارتشاف ص ١٧٦٦، الهمع ٢/٣٩٣.

(٣) شرح الجمل ١/٥٥٢.

# الفصل الثالث

## العلل النحوية في الإضمار

**وفيه سبعة مباحث:**

**المبحث الأول: علة عدم التقدير في (أأنتَ عبدُالله كلمته).**

**المبحث الثاني: علة جواز النصب والإضمار في (أزيدًا أخاه تضربه).**

**المبحث الثالث: علة وجوب إضمار الفعل وجوازه في التحذير.**

**المبحث الرابع: علة وجوب إضمار العامل فيما جرى مجرى المصدر في الدعاء.**

**المبحث الخامس: علة ترجيح الرفع للإضمار في البيت:**

**لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلامُ الْعَصَافِيرِ**

**المبحث السادس: علة امتناع إضمار الفاعل إذا ذكر التمييز في (نِعْمَ وبِئْسَ).**

**المبحث السابع: علة اعتبار الناصب للفعل المضارع (أنْ) المضمرة بعد لام الجر و(حتى).**

## المبحث الأول:

### علة عدم التقدير في ( أأنتَ عبدُالله كلمتَه؟ )

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وتقول: (أأنتَ عبدُ اللهِ ضربتَه؟) فالوجهُ الرفعُ في هذا عند سيبويه[1]، وخالفَه الأخفشُ[2]، فقال: الوجهُ النَّصبُ؛ لأنَّ (أنت) له سببٌ مرفوعٌ بالفعل، فينبغي أنْ يكونَ مفسِّرًا لفعلٍ يرفعُ (أنت)، ويقعُ على (عبد الله)، كأنَّك قلت: أضربْت أنتَ عبدَ اللهِ ضربتَه، وسيبويهِ يرفعُ (عبدَ اللهِ) ويعتلُّ في ذلك بأنَّه وقعَ موقعًا ليس بالفعل أَولى، وهو موقعُه بعد (أنت).

والذي عندي أنَّ الصَّوابَ ما ذكره سيبويه؛ لأنَّ حرفَ الاستفهامِ إنَّما يطلبُ الفعلَ لِما فيه من الفائدة، وليس يطلبُ الفعلَ مِن أجلِ أنَّ معناه فيه، كما يطلبُ حرفُ الجزاء، لأنَّه لو كان كذلك لم يجُزْ أنْ يبدأَ بعده الاسمُ في قولك: (أزيدٌ أخوك)، كما لا يُبتدَأُ بعد (إنْ) في الجزاء، وإنَّما يدخلُ حرفُ الاستفهامِ على صيغةِ الخبرِ فينقلُه إلى الاستخبارِ، فالتقديرُ: (أنتَ عبدُ الله ضربتَه)، والفائدةُ في الجملةِ التي هي (عبدُ اللهِ ضربته)، فهي خبرُ (أنت)، فإذا دخله ألفُ الاستفهام، وهو يطلبُ ما فيه الفائدة، فإنَّما يطلبُ الجملةَ التي هي (عبدُ الله ضربتَه) ولا يطلبُ الفعلَ؛ لأنَّه قد حصل مطلوبُه الذي هو الفائدةُ في الجملة، فالقياسُ على الأصولِ الصحيحةِ مذهبُ سيبويهِ، لا الأخفش»[3].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الصوابَ في (أأنتَ عبدُ الله ضربتَه؟) هو مذهبُ سيبويه، وهو رفعُ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٤.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شرح السيرافي ١/٤٢٠، شرح التسهيل ٢/١٣٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣، شرح الكافية ١/٤٤٨، البسيط ص ٦٢٠، الارتشاف ص ٢١٦٥، التذييل ٦/٣٣٧، التصريح ١/٤٤٨، الهمع ٣/١٠٥.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣١٦-٣١٧.

(عبد الله) على الابتداء، لا كما ذهب الأخفشُ، الذي يرى بالنصبِ فيه، لعلة إضمارِ فعلٍ قبلَه، يفسِّرُه الفعلُ المذكورُ المتأخِّر، وهو ما يُسمَّى بالاشتغال.

واعتل الرماني لتصويب مذهبِ سيبويه بعدم الحاجةِ إلى إضمارِ فعلٍ بعد الاستفهام؛ وذلك لأنَّ الاستفهامَ يطلبُ الفائدةَ مِن جملةِ (عبد الله تضربه)؛ لكونِها خبرَ (أنت)، ولا يطلبُها من الفعل.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني هنا عن مسألةٍ من مسائل الإضمارِ في باب الاشتغال، والاشتغالُ هو أنْ يسبقَ اسمٌ عاملًا مشتغلًا عنه بضميرِه أو مُلابِسِه، ولو تفرَّغ العاملُ لذلك الاسمِ لَنصبَه لفظًا أو محلًّا، فيقدَّر للاسم عند نصبه عاملٌ يفسِّرُه العاملُ المتأخِّرُ المذكورُ، نحو: زيدًا أكرمتُه، وزيدًا أكرمتُ أخاه[1].

وإذا صحَّ الاشتغالُ فيجب نصبُ الاسمِ السابقِ إذا تلا ما يختصُّ بالفعل، كأدواتِ الشرط، نحو: إنْ زيدًا لقيتَه فأكرِمْه، وأدواتِ التحضيض، نحو: هلَّا زيدًا أكرمتَه، وأدواتِ الاستفهامِ غيرِ الهمزة، نحو: هل زيدًا رأيتَه[2].

أمَّا الهمزةُ، فلا يجب نصبُ الاسمِ بعدها على الاشتغال، وإنما يترجَّح، نحو: أزيدًا ضربتَه، والعلة في عدم وجوبِ النصبِ هي أنَّ الهمزةَ غيرَ مختصَّةٍ بالفعل، كباقي أخواتِها، بل يجوز أنْ تدخلَ على الاسم، نحو: أزيدٌ قامَ، وأزيدٌ أخوك[3].

والعلةُ في عدم وجوبِ دخولِها على الأفعال هي كونُها أمَّ الباب، وهم يتوسَّعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسَّعوا في غيرها[4].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، الارتشاف ص ٢١٦١، التصريح ٤٤١/١، الهمع ١٠٢/٣، شرح الأشموني ١٠٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٤٠/٢، شرح الكافية ٤٥٣/١ التذييل ٣٠٨/٦-٣٠٩، المقاصد الشافية ٩٢/٣، التصريح ٤٤٢/١-٤٤٣، الهمع ١٠٤/٣، شرح الأشموني ١٠٦/٢.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١، المقاصد الشافية ٩٢/٣، التصريح ٤٤٨/١.

وحديث الرماني في هذه المسألةِ عن الاسم المشتغَلِ عنه إذا حال بينه وبين الاستفهامِ اسمٌ آخر، نحو: (أأنتَ عبدُ اللهِ تضربُه؟)، وهي مسألةٌ خلافيةٌ، تناول الرماني فيها الخلافَ بين سيبويه والأخفش، حيث ذكر مذهبَ كُلٍّ منهما، وكذلك اعتلالَه لِما ذهب إليه، ثم صوَّبَ الرماني أحد المذهبين، واعتلَّ كذلك لتصويبه.

فذكر الرماني أنَّ المختارَ عند سيبويه في هذه المسألةِ هو أنَّ (أنت) مبتدأٌ، وجملةَ (عبدُ الله تضربُه)، خبرُه، فـ (عبدُ الله) مرفوعٌ على الابتداء، وهو أَولى من نصبه على الاشتغال، واعتلَّ سيبويه لِما ذهب إليه، بأنَّ (عبدَ الله) وقع موقعًا لا يَغلِبُ عليه الفعل، وهو وقوعُه بعد الضمير (أنت)، ولا اعتبارَ لحكم الاستفهام؛ لكونِه حِيل بينه وبين (عبد الله) بالضمير.

قال سيبويه: «وتقولُ: أأنتَ زيدٌ تضربُه، تُجريه ههنا مجرى: أنا زيدٌ ضربتُه؛ لأنَّ الذي يلي حرفَ الاستفهامِ (أنت) ثم ابتدأتَ، هذا وليس قبلَه حرفُ استفهامٍ، ولا شيءٌ هو بالفعلِ وتقديمِه أَولى»[1].

ثم ذكر الرماني مذهبَ الأخفش في هذه المسألةِ وهو أنَّ الأَولى هو نصبُ (عبد الله) على الاشتغال في: (أأنتَ عبدَ الله ضربتَه؟)، واعتلَّ لذلك بوجودِ الاستفهامِ في أوَّلِ الكلام، والفعلِ في آخره، فـ(أنت) فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ، و(عبد الله) مفعولُه، والتقدير: أضربتَ أنت عبدَ الله ضربتَه؟، فالأخفشُ يقيسُه على (أزيدًا ضربتَه؟)، فيجعلُ النصبَ فيه أَولى.

وذهب الرماني إلى أنَّ الصوابَ في هذه المسألةِ هو مذهبُ سيبويه، واعتلَّ لذلك بعدم الحاجةِ إلى تقدير فعلٍ بعد الاستفهام؛ وذلك لأنَّ همزةَ الاستفهامِ ليست ممَّا تطلب الفعلَ بذاتِها، وإنَّما تطلب الفعلَ بالحمل على (إنْ) الشرطية؛ لأنَّ الاستفهامَ كما يكون عن الفعلِ كذلك يكون عن الاسم، فتقول: أزيدٌ أخوك؟ وأزيدٌ قام؟ إلَّا أنَّه إذا كان خبرُ المبتدأِ فعلاً أُختير حينئذٍ في الاسم الرفعُ بإضمار فعلٍ، وأمَّا إذا كان غيرَ فعلٍ فلا يجوز فيه إلَّا الرفعُ بالابتداء، نحو: أزيدٌ أخوك؟ والخبر في قولك: أأنت عبدُ الله ضربتَه؟ إنَّما هو الجملة الاسمية لا الفعل، والاستفهامُ يطلب الفائدةَ من هذه الجملة،

(١) الكتاب ١/١٠٤.

لكونها الخبر، ولا يطلبُها من الفعل، فلا حاجةَ لتقدير الفعل.

وهذه العلةُ التي اعتل بها الرماني هي شرحٌ لاعتلالِ سيبويه السابق، فالذي أبطل اختيارَ النصبِ مع الاستفهام هو الفصلُ بينه وبين الاسمِ باسمٍ آخر، قال السيرافي: «اعلمْ أنَّ سيبويه ومَن ذهب مذهبَه: إذا حال بين حرفِ الاستفهام وبين الاسمِ الذي وقع الفعلُ على ضميرِه باسمٍ آخر، ولم يكن مِن سببه، جُعِل ذلك الاسمُ الحائلُ بينهما مُخرِجًا للاسمِ الذي بعده عن حكمِ الاستفهام الذي من أجلِه أن يُختارَ النصبُ فيه بإضمار فعلٍ، فلم يجز النصبُ في (عبد الله) إذا قلت: (أأنت عبدُ الله ضربتَه؟)؛ لأنَّ (عبد الله) لم يلِ حرفَ الاستفهام كما ولِيَه في قولك: أعبدَ الله ضربتَه؟، وحال (أنت) بين ألفِ الاستفهام وبين (عبد الله)، فصار (عبد الله) كأنَّه مبتدأٌ ليس قبلَه حرفُ استفهام»[1].

وهذا الذي ذهب إليه الرماني من اختيار مذهب سيبويه، موافقٌ للجمهور[2]، حيث اختار الجمهورُ ما ذهب إليه سيبويه، معتلًّا لذلك بعلة سيبويه.

قال ابنُ عصفور: «...فسيبويه يختار فيه الرفعَ، ويشبِّهُه بـ(زيدٌ ضربتُه)، والأخفشُ يختار فيه النصبَ، ويُجريه مجرى: (زيدًا ضربتُه)، وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيءٍ؛ لأنَّ القياسَ يردُّ عليه؛ لأنَّ الاستفهامَ لا تتقدَّمُه أداةٌ تشبه الجزاءَ، كما كان كذلك في: (أزيدًا ضربتَه)، فلا مسوِّغَ إذًا لاختيارِ الفعل»[3].

وقال الرضي: «ونظرُ سيبويهِ أدقُّ؛ بناءً على أنَّ الفعلَ الذي لا يصلح للعملِ بنفسِه، لا يُحمَل على تفسيرِه للعامل، ما كان عند مندوحةٍ»[4].

وأطال أبو حيان الكلامَ في هذه المسألة، حيث نقل أقوالَ عددٍ من نحاةِ المغرب،

---

(١) شرح السيرافي ٤١٩/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤٢٠/١، شرح التسهيل ١٣٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١، شرح الكافية ٤٤٨/١، البسيط ص ٦٢٠، الارتشاف ص ٢١٦٥، التذييل ٣٣٧/٦، التصريح ٤٤٨/١، الهمع ١٠٥/٣، شرح الأشموني ١١٢/٢.

(٣) شرح الجمل ٣٥٣/١.

(٤) شرح الكافية ٤٤٨/١.

وسأذكر ما قاله بشيءٍ من التلخيص، والتصرف[1]، قال أبو حيان: وقد خطَّأ معظمُ النحويين الأخفشَ في اختياره النصبَ على الرفع، واختلفوا في الردِّ عليه: أمَّا ابنُ ولادٍ[2] فيرى بأنَّ الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اسمين أصلاً، وأنَّ سيبويه لا يجيز ما قاله الأخفش، وذلك أنَّ الفعلَ المشتغِلَ لا بُدَّ أن يكون خبرًا عن الاسم، فإذا قلت: أزيدًا ضربتَه؟ فـ (ضربتَه) خبرٌ، وقد كان خبرًا له قبل الاشتغال حين قلت: زيدٌ ضربتَه، ولو قلت: أأنت عبدُ الله ضربتَه؟ لم يكن (ضربته) خبرًا عن (أنت)، وإنما يكون خبرُه الجملةُ، فخرج عن الاشتغال، ولا يُعترَض على هذا بقولك: أزيدٌ أنت ضاربُه؟ فيقال فيها: هذا جائزٌ، وليس خبرًا عن (زيد)، بل (أنت) وما بعَده هو الخبر، وقد أجمعوا على جواز النصبِ؛ لأنَّ (أنت) مع (ضارب) بمنزلة (ضرب)؛ لأنَّه لا يصحُّ له عملٌ إلا معتمدًا، وإذا كان كذلك فلا فاصلَ حينئذٍ.

وأمَّا ابنُ مضاء[3] فاعتلَّ لامتناعِ ما أجازه الأخفشُ بأنَّه يصير «ضربتَه» مفسِّرًا لعاملٍ يطلب معمولين ملفوظًا بهما، وهما: (عبد الله)، و(أنت)، والتفسيرُ لا يقوى هذه القوةَ.

واعترض ابنُ خروف على هذا القولِ بأنَّ التفسيرَ أبدًا كذلك؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أعبدَ الله ضربتَه؟ فتقدِّرُ له فعلاً، يعمل في فاعلٍ وفي المفعولِ المنطوقِ به.

ورُدَّ هذا الاعتراضُ بأنَّ المعمولين هنا منطوقٌ بهما، وهناك لم يُلفظْ بالمعمولِ الواحد إلا حين لفظت بالعامل، ولم يكونا ملفوظًا بهما حتى يفتقرا إلى ما يفسِّرُ عاملَهما، فليس هذا مثل ذلك.

أمَّا أبو بكر بن طاهر[4] فاعتلَّ لامتناع ذلك من أجل أنَّك إذا قلت: أعبدُ اللهِ ضرب أخوه زيدًا؟ برفع (عبد الله) بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّره ما بعده- فإنَّما ذلك بطريق الحمل للفاعل على المفعول، وإلَّا فلم يكن من حقِّه أنْ يفسِّرَه؛ إذ لا يصحُّ له أنْ يعملَ

(١) ينظر: التذييل ٦/٣٣٧-٣٤١.

(٢) ينظر: الانتصار لابن ولاد ص ٢٨٠٢٩.

(٣) ينظر: الرد على النحاة ص ١١١-١١٢.

(٤) ينظر رد ابن طاهر في: التذييل ٦/٣٣٨.

فيه، فإذا فسَّرنا به على ذلك كان على طرفٍ من الضعف، فلا يتعدَّى به أكثرَ من ذلك، فإذا رفعت (أنت) بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره الفعلُ المتصلُ بسببِه وهو التاء، فقد تجوَّزتَ به الأمرَ المتوسَّعَ فيه بأنْ فسَّرتَ به فعلاً يعمل فيه مع بُعدِه منه، ووقوعِ الفصل بينهما، وهم إنما تسامحوا في ذلك حين الاتصال.

قال أبو علي الشلوبين: «وهذا أيضًا يقربُ أن يكون مانعًا في المسألة من النصب، وأنْ يكونَ سيبويه منعَه لهذا، ويحتمل أنَّه لم يمنع سيبويه من ذلك إلَّا ما دام (أنت) مبتدأً، وأنَّه إنما ذكرَ الوجهَ في المسألةِ التي وقعت فيها (أنت) مبتدأً، ولم يتعرض لهذا، وكأنَّه قال: لَما كان فيها الفصلُ بالمبتدأ بين الهمزة التي تطلب الفعلَ وبين الكلام صار كأنَّه لا همزةَ استفهامٍ فيه»[1].

وقال الأُبَّذي: «وقال قومٌ: لا خلافَ بين سيبويه والأخفش، بل هما مقصدان، إنْ أُدخلت الهمزةُ على (أنت زيدٌ ضربتَه)، حالَ رفعِ (زيد)، أُختير الرفعُ في (زيد)، و(أنت) مبتدأٌ، وإنْ أدخلتها حال نصبِ (زيدًا) فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعًا بإضمار فعلٍ يفسِّرُه الفعلُ المضمَرُ الناصبُ لـ (زيد)»[2].

وقال الشلوبين: «في الحقيقةِ لا خلافَ بينهما، وإنما منع سيبويه من الذي ذهب إليه الأخفشُ ما دامت (أنت) مبتدأً، وكذلك كان يقول الأخفشُ لو سئل عنه، فأمَّا إذا جعلتَ (أنت) فاعلًا بالفعل الذي يفسِّره (ضربته) المتصلُ بسببَيه فلا يُنكر ذلك سيبويه، ولا يمنعُ منه، ومَن خطَّأ الأخفشَ على خطأٍ، والصحيح أنَّ الأخفشَ غيرُ معارضٍ لسيبويه، وكلامُهما واحدٌ من غير خلافٍ بينهما، وإنما هو كالمتمِّم لا المعترض، والهمزةُ هنا -أعني في: أأنت عبدُ الله ضربته- تطلب الفعلَ اختيارًا على أصلها، وكأن سيبويه فرض هذه المسألةَ على الوجه الأضعف؛ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّ أدواتِ الاستفهام لا يجوز أنْ يُحمَلَ ما بعدها إلَّا على فعل، من حيث إنَّه لم يُذكر فيما تقدَّمَ إلَّا مسائلُ محمولةٌ على الفعلِ فيما ذكر منها بعد أداةٍ تطلب الفعلَ اختيارًا؛ فكأنَّه هنا كالمنكِت، وليري أنَّ الهمزةَ إذا فُصلِتْ بينها وبين الاسم المشتغَلِ عنه بمبتدأٍ لم تقوَ أنْ تطلبَ فعلًا

(١) ينظر كلام الشلوبين في التذييل ٦/٣٣٨-٣٣٩.

(٢) شرح الجزولية ١/٩٣٩.

يعمل في المشتغَلِ عنه من حيث الفصل، ولِيُعلمَ أنَّ هذا جائزٌ مِن كلامهم وجيد، فإذا كان على هذا -أعني على جعل (أنت) مبتدأ على الوجه الأضعف_ لا يجوز في (عبد الله) إلَّا الرفعُ على الوجه الأضعف كما قال؛ لأنَّ الهمزةَ قد جعلها هنا كالعدم من حيث إنها لم تدخل على (عبد الله)- فلا يُحملُ (عبد الله) على فعلٍ على الاختيار المعتادِ في الهمزة؛ لأنَّها لم تلِهِ، والأخفشُ اختار المختارَ في هذه المسألة الذي هو الوجهُ الأحسنُ الذي أهمله هنا سيبويه، ولم يذكره، وهو أنْ يكونَ (أنت) فاعلًا بفعلٍ يفسِّرُه الفعلُ الأخير، ويكونُ (عبد الله) منصوبًا على المفعولية بالفعل الرافعِ لـ(أنت) على الفاعلية، وإذا كان فاعلًا بفعلٍ مضمَرٍ لا يجوز في (عبد الله) إلَّا النصب؛ لأنَّه مفعولٌ، فإنْ قلت: الأخفشُ قال: النصبُ في عبد الله أجودُ، يعني أنَّ الرفعَ جائزٌ، فالجواب: أنَّ الأخفشَ إنما أراد أن يقول: إنَّ الوجهَ المؤدِّيَ لنصب (عبد الله) على اللزومِ أجودُ من الوجه المؤدِّي لرفعِه على الاختيار»[1].

فأبو علي الشلوبين كما نقل عنه أبو حيان لا يرى بوجود الخلافِ بين سيبويه والأخفش، وإنما الأخفش -كما قال- كالمتمِّمِ لسيبويه، وليس معترضًا عليه كما يرى أكثرُ النحويين، وفي نظري أنَّ الجوابَ الذي ذكرَه الشلوبين عن مرادِ الأخفشِ هو الذي فُهِم منه الخلافُ عند السابقين، وهو جعْلُ الوجهِ المؤدِّي للإضمارِ أَولى من الوجهِ المؤدِّي للرفع، وهذا هو منشأُ الخلافِ بين سيبويه والأخفش.

واستثنى الجمهورُ من هذه المسألة الفصلَ بين الاستفهامِ والاسمِ بالظرف، أو الجارِّ والمجرور، نحو: أكلَّ يومٍ زيدًا تضربُه، وأفي الدارِ زيدًا ضربتَه، فإنَّ الاستفهامَ يبقى على الأصل في حكمِه وهو اختيارُ النصبِ، والعلةُ في عدم اعتبارِ الفصلِ بالظرف والجارِّ والمجرور هو الاتساعُ فيهما؛ حيث جعلوا الفصلَ بهما كَلا فصلٍ[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهر لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه سيبويه، واختاره الرماني والجمهور، وهو أنَّ (أنت) مبتدأٌ، وجملةَ (عبدُ

(١) ينظر كلام الشلوبين في التذييل ٦/٣٤٠-٣٤١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٤٥، شرح الكافية ١/٤٤٧، البسيط ص ٦٢١، الارتشاف ص ٢١٧٤، التصريح ١/٤٤٨، الهمع ٣/١٠٥، شرح الأشموني ٢/١١٢.

الله تضربُه)، خبرُه، فـ(عبد الله) مرفوعٌ على الابتداء، وهو أَولى مِن نصبِه على إضمارِ الفعل، وذلك للعلل السابقة.

❁❁❁

## ۞ المبحث الثاني:

## علةُ جوازِ النَّصبِ والإضمارِ في (أزيدًا أخاه تضربه؟)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «واختلفوا في جوازِ (أزيدًا أخاه تضربه؟) بالنصبِ، فأجازه سيبويه[1] والأخفش[2] على (زيدًا ضربتُه)، وأباه بعضُ النحويين المتقدِّمين[3]؛ لِما يلزمُ منه تفسيرُ التفسيرِ بتفسيرٍ، وذلك تعسُّفٌ وتعقيدٌ لا يجوزُ في الكلام، إذ كان إنَّما يُنصَبُ الأخُ أوَّلًا بفعلٍ يفسِّرُه (تضربه) وهو فعلٌ مثله، كأنَّك قلت: (أزيدًا تضربُ أخاه تضربُه؟) ثم يُفسِّرُ هذا الفعلُ الواقعُ على الأخِ فعلًا آخرَ يقع على زيد، كأنَّك قلت: (أأهنْتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربُه؟)، ففرُّوا من تفسيرِ التفسيرِ على هذا التعقيد، وردَّ عليهم الأخفشُ ذلك بأنَّ الفعلَ الظاهرَ قد صار مفسِّرًا لهما، ويُفهَمُ منه معناهما، فجاز لهذه العلة»[4].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني صحةِ مذهبِ سيبويهِ والأخفشِ القائلِ بجوازِ النصبِ في (أزيدًا أخاه تضربُه؟) على الاشتغال، قياسًا على (زيدًا ضربتُه)، واعتلَّ لذلك باعتلالِ الأخفش وهو أنَّ الفعلَ المتأخِّرَ المذكورَ (تضربُه) فسَّر فعلين: فعلٌ نصبَ (أخاه)، وفعلٌ نصبَ (زيدًا)، حيث فُهِم منه معناهما، والتقديرُ: (أأهنْتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربُه)، فجاز النصبُ على إضمارِ هذين الفعلين لهذه العلة.

ورأى الرماني أنَّ هذه العلةَ تردُّ على اعتراض بعضِ النحويين المتقدِّمين على النَّصب على الاشتغال لعلةِ التعسُّفِ والتعقيد؛ لكون المفسَّرِ لا يكونُ مفسِّرًا.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني هنا عن مسألةٍ أخرى من مسائلِ باب الاشتغال، وهي تفسيرُ عاملِ

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شرح السيرافي ١/٤٢٢، الارتشاف ص ٢١٧٤، المساعد ١/٤٢٤.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٣١٨.

الاسمِ المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ عاملًا فيما قبلَه، إن كان من سببِه، وكان المشغولُ مسنَدًا إلى غير ضميرهما، نحو: (أزيدًا أخاه تضربُه؟) ونقلَ الخلافَ في هذه المسألة، حيث ذكر أنَّ مذهبَ سيبويهِ والأخفش هو جوازُ النصبِ في (أزيدًا أخاه تضربُه؟) على الاشتغال، قياسًا على (زيدًا ضربتُه)، في حين اعترض بعضُ النحويين القدماءِ على جوازِ النصبِ على الاشتغال، حيث ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز في (زيد) إلَّا الرفعُ على الابتداء، واعتلُّوا لمنع النصبِ بالتعسُّف والتعقيد، وذلك لكونِ النصبِ على الاشتغالِ يلزم منه أنْ يكونَ المفسَّرُ مفسِّرًا، أي يكون الفعلُ المضمَرُ المفسَّر بالفعلِ الظاهر وهو (تضربُ أخاه تضربُه) مفسِّرًا للفعلِ المضمَرِ العاملِ في (زيد)، وتقديرُه: (أهنْتَ زيدًا)، وتفسيرُ التفسيرِ بالتفسيرِ تعسُّفٌ وتعقيد.

ثم نقل الرماني كذلك ردَّ الأخفش على هذا الاعتراضِ بأنَّ الفعلَ المتأخرَ المذكورَ (تضربُه) فسَّرَ الفعلين المضمَرين، وفُهِم منه معناهما، فجاز النصبُ على إضمار هذين الفعلين لهذه العلة.

ويُفهَم من عرض الرماني لهذا الخلافِ والجوابِ عن اعتراضِ المانعين بجوابِ الأخفش موافقتَه لمذهب سيبويه والأخفش، واختار هذا المذهبَ كُلٌّ مِن السيرافي، وابنِ مالك[1].

إلَّا أنَّ في نقلِ الرماني لاعتراض بعضِ النحويين المتقدمين، وكذلك نقلِه لردِّ الأخفش اختلافاً عن نقلِ السيرافي، حيث ذكر السيرافي أنَّ اعتراضَ المانعين للنصب على الإضمارِ هو أنَّ كونَ الناصبِ لـ(زيد)، و(الأخ) في (أزيدًا أخاه تضربُه؟) لا يخلو من أحدِ أمرين:

أحدهما: أنْ يكونَ الناصبُ لهما فعلًا واحدًا، وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ زيدًا ليس بمضروب، إنَّما المضروبُ أخوه، ولا يجوز أنْ يُضمَرَ لـ(زيد) الضربُ، كما يُضمَرُ للأخ.

والأمر الآخر: أنْ يكونَ (زيد) وأخوه منصوبَين بفعلين مختلفين، فكيف يصير (تضربُه) تفسيرًا لفعلين مختلفين؟

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤٢٢/١، شرح التسهيل ١٤٧

هذا ما نقله السيرافي عن اعتراض المانعين[1]، ثم نقل جوابَ الأخفش عن اعتراضهم على تفسيرِ (تضربه) لفعلين مختلفين، فقال: «ففي ذلك جوابان: أحدُهما: أنَّ هذا الفعلَ الواقعَ بضميرِ (الأخ) قد دلَّ على الفعل الذي نصبَ (الأخ)، فإذا دلَّ عليه صار كالظاهر، وعُلِم ما هو، فإذا عُلِم صار تفسيرًا للفعل الذي نصب (زيدًا)؛ لأنَّ ما عُلِم فهو كالظاهر، وتقدير هذا: أنَّا إذا قلنا: (أزيدًا أخاه تضربُه؟) نصبنا (زيدًا) بـ(لابست)، ونصبنا (الأخ) بـ(تضرب)، فكأنَّا قلنا: ألابسْتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربُه؟ فـ(تضربه) الثاني الذي وقع على ضمير (الأخ) دلَّ على (تضرب) الذي نصب (الأخ)، ودلَّ (تضرب) الذي نصب (الأخ) على (لابست) الذي نصب (زيدًا)، وهذا قولُ الأخفش»[2].

وأجِدُ فرقاً بين القولين المنسوبين للأخفش، فالرماني نسب له القولَ بأنَّ الفعلَ (تضربه) فسَّر الفعلين، والسيرافي نسب له القولَ بأنَّ الفعلَ المتأخِّرَ المذكورَ فسَّر أحدَ الفعلين، وهذا الفعلُ المفسَّرُ فسَّر الفعلَ الآخر، وهو الأمرُ الذي اعترض عليه المانعون، ووصفوه بالتعسُّفِ والتعقيد.

ووافق السيرافي في نسبة هذا الجواب إلى الأخفش: ابنُ خروف، ولكن دون القطعِ بصحة هذه النسبة، قال ابن خروف: «وهذا الردُّ قيل: هو للأخفش»[3].

ثم ذكر السيرافي الجوابَ الثاني وهو أنَّ الفعلَ الواحدَ قد يدلُّ في حالٍ على نظيره في اللَّفظ، نحو: أزيدًا ضربتَه؟ فتقديرُه: أضربتَ زيدًا ضربتَه؟ ويدلُّ في حالٍ أخرى على غيرِ نظيره، نحو: أزيدًا ضربتَ أخاه، فتقديرُه: ألابسْتَ زيدًا ضربتَ أخاه؟ فإذا قلت: أزيدًا أخاه تضربُه؟ دلَّ (تضربُه) على فعلين: فعلٌ ينصبُ (الأخ)، وفعلٌ ينصبُ (زيدًا)، فيدلُّ الضربُ على ملابسةٍ وضربٍ في حالٍ واحدة، كما دلَّ على الملابسةِ والضربِ في حالين مختلفين[4].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤٢٢/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: التذييل ٢٥٤/٦، توضيح المقاصد ٤٣٥/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٤٢٢/١.

وهذا الجوابُ الذي ذكره السيرافي ولم ينسبْه لأحدٍ، هو الجوابُ الذي نقله الرماني عن الأخفش، ولعلَّ نقل الرماني لاعتراضِ المانعين وجوابِ الأخفش عنه أدقُّ في نظري من نقلِ السيرافي؛ وذلك لأنَّ الجواب الذي نسبه السيرافي للأخفش لا يحلُّ الإشكالَ في المسألة، بل هو الأمرُ الذي اعترض عليه المانعون، وهو كونُ المفسَّرِ لا يفسِّرُ، بخلاف الجواب الذي نسبه الرماني للأخفش فهو أجودُ في الردِّ على اعتراض المانعين، وهو الجوابُ الآخرُ الذي ذكره السيرافي دون عزو.

واعتلَّ ابنُ مالك لجواز مذهبِ سيبويه والأخفش بالجواب الذي نقلَه السيرافي عن الأخفش، فقال: «تقول: أزيدًا أخاه تضربُه، أو يضربُه عمرو، فيُنصبُ (الأخ) بفعلٍ مضمَرٍ مفسَّرٍ بـ(تضربه)، وتنصبُ (زيدًا) بفعلٍ آخرَ مفسَّرًا بالمضمر الذي نصبَ (الأخ)؛ لأنَّ المضمَر الذي نصب الأخَ قد فسَّره الفعلُ الظاهر، وعُرِف واستبان حتى صار كالظاهرِ فهو مفسَّرٌ بما بعده، ومفسِّرٌ للمضمَرِ قبلَه»[1].

ويرى أبو حيان أنَّ المختارَ من هذين المذهبين هو مذهبُ المانعين للنَّصب على الإضمار، واعتلَّ لذلك بعلتين[2]:

إحداهما: أنَّ السماعَ لا يعضِدُ مذهبَ سيبويه والأخفش.

والأخرى: أنَّ القياسَ يقتضي منعَ النصب.

قال أبو حيان: «وهذه المسألةُ ليس نصبُ (زيد) فيها سماعًا عن العرب، وإنَّما هي مسألةٌ قياسيةٌ، والقياسُ يقتضي منعَ النصبِ في (زيد)؛ لأنَّه إنْ نُصِب لزم أحدَ الأمرين، وكلاهما ممتنع:

أحدهما: أنْ يكونَ (ضربته) قد فسَّر فعلين: أحدُهما ناصبٌ للسببي، وهو الأخ، والآخرُ ناصبٌ ل (زيد)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّه -كما تقرر- لا يفسَّر إلَّا ما يعمل، فلو لم يشتغل (ضربت) بضميرِ الأخِ لنصبَ الأخَ، وإذا نصبَ الأخَ لم يكن لينصبَ زيدًا؛ لأنَّه لا يتعدَّى إليه، بل يجب أنْ يقولَ: زيدٌ أخاه ضربت.

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٤٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٢١٧٤، التذييل ٦/٢٥٤.

والأمر الثاني: أنْ يكونَ (ضربته) مفسِّرًا للفعل المحذوف العاملِ في الأخ، ويكون هذا الفعلُ المحذوف قد فسَّر الفعلَ الناصبَ لـ (زيد)، والمحذوفُ لا يفسِّرُ المحذوفَ؛ لأنَّه إنما حُذِف لدلالة المثبَتِ عليه، ولا يُحذَفُ لدلالة محذوفٍ؛ لأنَّ المحذوفَ عدمٌ، والعدمُ لا دلالةَ له»[1].

ولم يخرج أبو حيان عن الاعتراضِ السابق للقدماء الذي نقله عنهم الرماني والسيرافي، ويُجاب عنه بجواب الأخفش والسيرافي السابقين.

قال ناظرُ الجيش معلِّقًا على إبطالِ أبي حيان لقياسِ سيبويه والأخفش: «ثم إنَّه أفسدَ القياسَ بما لم أتحقَّق أنَّه مُفسِدٌ»[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يظهرُ لي أنَّ الصوابَ في المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، واختاره الرماني، وهو جوازُ النصبِ في (أزيدًا أخاه تضربه؟) على الاشتغال، قياسًا على (زيدًا ضربته)، ويظهرُ لي كذلك أنَّ أَولى العلتين بالنسبة إلى الأخفش هي العلةُ التي نقلها الرماني عنه، وهي أنَّ الفعلَ المتأخِّرَ المذكورَ (تضربه) فَسَّر فعلين: فعلٌ نصب (أخاه)، وفعلٌ نصب (زيدًا)، حيث فُهم منه معناهما، والتقدير: (أأهنْتَ زيدًا تضرب أخاه تضربُه؟)؛ وذلك لكون هذه العلةِ يصلحُ أنْ تكونَ جوابًا عن إشكالِ بعضِ النحويين القدماء كما تقدَّم.

❁❁❁

(١) التذييل ٦/٣٥٥.

(٢) تمهيد القواعد ص ١٧٠٩.

## ۞ المبحث الثالث:

## علة وجوب إضمار الفعل وجوازه في التحذير

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في الفعلِ المتروكِ إظهارُه في الأمرِ والتحذيرِ نصبُ المفعولِ على حذف الفعلِ الذي يُؤذَنُ به حالَ التحذيرِ أو الحضِّ، على الفعلِ المخصوصِ على تقديرِ الأمرِ.

ولا يجوزُ إظهارُ الفعلِ في هذا الباب؛ لأنَّه كثُر حتى بلغَ إلى حدٍّ صار ذكرُ الاسمِ فيه بمنزلةِ ذكرِ الفعل، وهو على ثلاثة أوجه:

الأول: ما لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ معه مفردًا، ولا غيرَ مفردٍ، كقولِهم في التحذير: (إيَّاك).

الثاني: ما لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ معه في العطفِ بالواو خاصةً، ويجوزُ في الإفراد، كقولهم: (رأسَك والجدارَ).

الثالث: ما لا يجوز في التكريرِ إظهارُ الفعلِ معه، ويجوزُ في الإفراد، كقولهم: (الحذرَ الحذرَ) و(النجاءَ النجاءَ).

وكُلُّ ذلك قد اجتمع فيه سببان يقتضي كلُّ واحدٍ منهما حذفَ الفعلِ، فـ(إيَّاك) فيه أنَّه في حالِ تحذيرٍ، وأنَّه لا يكون إلَّا على الفعلِ؛ لأنَّه ممَّا لا يعملُ فيه عاملٌ غيرُ الفعل، وأمَّا المعطوفُ فقد اجتمع فيه سببان: حالُ الفعلِ من التحذير، أو الترغيب، والآخر: ذِكرُه على ما عمِل فيه الفعلُ في الأوَّلِ فقوَّى اقتضاؤه للفعل؛ لأنَّه على عملين مِن عملِ الفعلِ بتكريرِه على تلك الصيغة، فكُلُّه يجري على قياسٍ واحدٍ، وهو الذي ذكره سيبويه أنَّه كثُر حتى بلغَ إلى حدٍ يصيرُ بمنزلةِ ذكره، فامتنع دخولُ الفعلِ عليه، كما يمتنعُ دخولُ فعلٍ على فعل»[1].

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٥٧٦-٥٧٧.

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني وجوب إضمارِ عاملِ النَّصبِ في التحذير والإغراء، وذكر أنَّ هذا الحكمَ يكون في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: مع (إيَّاك) في التحذير خاصةً، نحو: إيَّاك والشرِّ.

والحالة الثانية: مع العطف بالواو خاصةً، نحو: رأسَك والجدارَ، والأهلَ والولدَ.

والحالة الثالثة: مع المكرَّرِ، نحو: الحذرَ الحذرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ.

واعتلَّ الرماني لوجوبِ إضمارِ الفعلِ في هذه الحالات بعلةٍ جامعةٍ لهذه الحالات: وهي كثرةُ الاستعمال، حتى صار الاسمُ في التحذيرِ والإغراءِ بدلًا من اللَّفظِ بالفعل، والفعلُ لا يدخل على الفعل.

ثم علَّلَ الرماني لكلِّ حالةٍ بعلةٍ خاصة، حيث اعتلَّ لوجوبِ الإضمار مع (إيَّاك) باجتماع سببين، أحدهما: القرينةُ التي تكون في التحذير، والآخر: أنَّها لا تكون معمولةً إلَّا لفعلٍ، فقامت مقامَه.

واعتلَّ لوجوب الإضمارِ مع المعطوف بالواو باجتماعِ سببين كذلك، أحدهما: القرينةُ، والآخر: عطفُه على معمولِ الفعل، حيث قوَّى اقتضاءَه للفعل، فوجب الإضمار.

واعتلَّ كذلك لوجوبِ الإضمارِ مع المكرَّر، باجتماعِ سببين كذلك، أحدهما: القرينةُ، والآخر: أنَّه على عملين من عمل الفعل، وذلك بتكريره.

ثم ذكر الرماني أنَّ ما اعتلَّ به في هذه المسألة هو اعتلالُ سيبويه، وهو الاعتلالُ بالكثرةِ حتى صار الاسمُ في التحذير والإغراء نائبًا عن لفظ الفعل.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن حكم إضمارِ عاملِ النصبِ في التحذير والإغراء، والتحذير هو تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبَه، والإغراءُ تنبيهُ المخاطَب

على أمرٍ محمودٍ ليفعلَه[1].

وذهب الرماني إلى أنَّه يجبُ إضمار عامل النَّصبِ في التحذيرِ والإغراء، في الحالات السابقة، واعتلَّ لذلك بكثرةِ الاستعمال، حيث قام الاسمُ فيهما مقامَ الفعل، واعتلَّ كذلك بعللٍ تفصيليةٍ تخصُّ كُلَّ حالةٍ، على النحو السابق.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويه والجمهور[2]، حيث ذهبوا إلى أنَّ التحذيرَ والإغراءَ اسمانِ منصوبانِ بفعلٍ مضمَرٍ، وهذا الإضمارُ يتوجَّب في الحالات التالية:

**الحالة الأولى**: مع (إياك) في التحذيرِ خاصةً، نحو: إياك والشرِّ، فـ(إياك): في محلِّ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: (احذرْ) أو (باعِدْ)، ويكون بعد (إيَّا) على الأرجح، واختُلِف في تقدير الكلام على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ التقديرَ في (إيَّاك والشرِّ) هو: إيَّاك باعدْ من الشرِّ، والشرَّ منك، وهذا تقديرُ السيرافي[3]، وجماعةٍ من النحويين[4]، واختاره ابنُ عصفور[5].

والقول الثاني: أنَّ التقديرَ: إيَّاك باعدْ من الشرِّ، واحذر الشرَّ، فيكونُ من عطفِ الجمل، وهذا تقديرُ ابنِ طاهر، وابنِ خروف[6].

---

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٤٧٧، توضيح المقاصد ص ٨٥٨، أوضح المسالك ٧٥,٧٩/٤، الهمع ١٨/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٤/١، المقتضب ٢١٥/٣، شرح السيرافي ١٧٠/٢، أسرار العربية ص ١٦٨، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح التسهيل ١٦٠/٢، شرح الكافية ٤٨٠/١، الارتشاف ص ١٤٧٩، المساعد ٥٧١/٢، التصريح ٢٧٣/٢، الهمع ١٧/٢، شرح الأشموني ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٧٠/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٤٧٨، توضيح المقاصد ص ٨٥٨، المساعد ٥٧٠/٢، التصريح ٢/ ٢٧٤، الهمع ١٨/٢، شرح الأشموني ٢٨١/٣.

(٥) ينظر: المقرب ٢٥٣/١.

(٦) ينظر رأيهما في: شرح التسهيل ١٦١/٢، الارتشاف ص ١٤٧٨، المساعد ٥٧٠/٢، التصريح ٢/ ٢٧٤، الهمع ١٨/٢، شرح الأشموني ٢٨١/٣.

وثالث الأقوال: أنَّ التقديرَ فيه: احذرْ تَلاقِي نفسِك والشَّرَّ، فحُذِف المضافُ وأقيمُ المضافُ إليه مقامَه، ويكونُ من عطفِ الفرد، وهذا تقديرُ ابنِ مالك، وعلَّل ابنُ مالكٍ للقول بهذا التقديرِ بكونه أقلَّ تكلُّفًا، فكان عنده أَولى من القولين السابقين[1].

**والحالةُ الثانية**: وجوبُ الإضمارِ مع العطفِ بالواو خاصة، نحو: رأسَك والجدارَ، والتقديرُ: احذرْ رأسَك والجدارَ، فـ(رأسك) منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، والجدارُ مفعولٌ معه، ويجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: اتَّقِ رأسَك، واحذرِ الجدارَ، فينتصبُ كُلُّ واحدٍ منهما بفعلٍ مضمَرٍ[2].

**والحالةُ الثالثة**: وجوبُ الإضمارِ مع المكرَّر، نحو: الحذرَ الحذرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ، والتقديرُ: احذر الأسدَ الأسدَ، والزم النَّجاءَ النَّجاءَ.

واعتلَّ سيبويهِ والجمهورُ لوجوب إضمارِ الفعلِ في هذه الحالات بكثرةِ الاستعمال، حتى صار الاسمُ في التحذير والإغراء بدلًا من اللَّفظ بالفعلِ، فـ (إيَّاك) نابتْ عن لفظِ الفعلِ لكثرةِ التعليل بها، وأمَّا العطفُ والتكرارُ فجعلوهما كالبدلِ مِن اللَّفظ بالفعل، والذي قام مقامَ الفعلِ في المكرَّر هو الاسمُ الأوَّل.

قال سيبويه: «وحذفوا الفعلَ من (إيَّاك) لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه في الكلام، فصار بدلًا من الفعل، وحذفوا كحذفِهم (حينئذٍ الآن) فكأنَّه قال: احذر الأسدَ، ولكن لا بُدَّ من الواو؛ لأنَّه اسمٌ مضمومٌ إلى آخَرَ»[3].

ثم قاس سيبويهِ المكرَّرَ على (إياك)، حيث قال: «وإنَّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياء حين ثنَّوا لكثرتِها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذِّكرِ، وصار المفعولُ الأولُ بدلًا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: (إيَّاك)، ولم يكن مثلَ (إيَّاك) لو أفردته؛ لأنَّه لم يكثر في كلامهم كثرةَ (إيَّاك)، فشُبِّهتْ بـ (إيَّاك) حيث طال الكلامُ، وكان كثيرًا في الكلام»[4].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٦١/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٧/٢، شرح المفصل ٢٦/٢، شرح الأشموني ٢٨١/٣.

(٣) الكتاب ٢٧٤/١.

(٤) الكتاب ٢٧٥/١.

وما عدا هذه الحالاتِ يجوز إظهارُ العاملِ في التحذير والإغراء، وذلك إذا أُفرِدَ الاسمُ، فلم يُكرَّر، ولم يُعطف عليه، نحو: العهدَ، فيجوزُ: الزم العهدَ، أو احفظ العهدَ.

ومنه قولُ جرير[1]:

خَـلِّ الطَّرِيـقَ لِمَـنْ يَبْـنِي المَنَـارَ بِـهِ وَابْـرُزْ بِبَـرْزَةَ حيـثُ اضْـطَرَّكَ الْقَـدَرُ[2]

حيث أُظهِر الفعلُ العاملُ في التحذير، وهو (خَلِّ)، وذلك لكونِ الاسمِ غيرَ مكرَّرٍ، ولا معطوفًا عليه، فدلَّ ذلك على جواز إظهاره.

ونُقِل عن بعض النحويين جوازُ إظهارِ الفعلِ العاملِ مع المكرَّرِ، نحو: احذر الأسدَ الأسدَ[3]، وهو مخالفٌ لِما عليه الجمهور.

وممَّن ذهب هذا المذهبَ الجزولي، حيث قال: «يقبُحُ فيه الإظهارُ ولا يمتنعُ، ويمتنعُ عند قومٍ» [4]، والعلةُ عند هؤلاء كما نقل عنهم الرضيُّ هي أنَّ تكريرَ المعمولِ للتأكيد لا يُوجبُ حذفَ العامل[5]، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾[6].

ورُدَّ هذا المذهبُ بعدمِ السماعِ، حيث لم يُسمعْ ذكرُ العاملِ مع تكرير المحذَّرِ منه[7]، أمَّا الآيةُ السابقةُ فلا يصحُّ الاحتجاجُ بها في هذه المسألة؛ لأنَّ الموجبِينِ للإضمارِ مع التكريرِ في التحذيرِ والإغراءِ لم يقولوا بأنَّ كُلَّ معمولٍ مكرَّرٍ مُوجِبٌ لحذف

(١) ديوانه ص ٢١١.

(٢) البيت من البسيط، ومعنى (المنار) أي: حدود الأرض، و(البرزة): الأرض الواسعة.
وهو من شواهد: الكتاب ٢٥٤/١، شرح السيرافي ١٧٣/٢، شرح المفصل ٣٠/٢، أوضح المسالك ٧٨/٤، شرح الأشموني ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤٨١/١، توضيح المقاصد ص ٨٥٩، المساعد ٥٧١/٢، الهمع ١٧/٢، شرح الأشموني ٢٨٣/٣.

(٤) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤٨١/١.

(٦) سورة الفجر الآية ٢١.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٤٨١/٣.

عامله[1].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة مِن أقوالٍ واعتلالات يظهرُ لي فيها أنَّ الصوابَ هو ما ذهب إليه الجمهور، ووافقهم الرماني، وهو وجوبُ إضمارِ العاملِ في التحذيرِ والإغراءِ، في الحالاتِ الثلاثة التالية، وهي: مع (إيَّاك) في التحذيرِ خاصةً، ومع المعطوفِ بالواو خاصةً، نحو: رأسَك والجدارَ، ومع المكرَّرِ، وذلك للعللِ السابقة التي اعتلَّ بها الرماني والجمهور.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٤٨١.

## ۞ المبحث الرابع:

## علةُ وجوبِ إضمارِ العاملِ فيما جرى مجرى المصدرِ في الدُّعاء

**نص المسألة:**

قال الرماني: «الذي يجوزُ في اسمِ الجنسِ المدعوِّ به إذا كان ممَّا يصلُحُ في المذكورِ أنْ يُدعَى به له، أو عليه أنْ يُنصبَ على الفعلِ المتروكِ إظهارُه لأنَّه يجري مجرى المصدرِ في اسمِ الجنس، إلَّا أنَّ المصدرَ جنسُ الفعل، وهذا جنسُ المعنى، وهو ممَّا يصلحُ أنْ يُدعَى بِه له، أو عليه كالمصدر، وفيه عملُ الفعلِ، فلهذا صلُحَ أنْ يجري مجرى المصدرِ في الفعلِ المتروكِ إظهارُه في الدعاء.

ولا يجوزُ أنْ يظهرَ فيه الفعلُ؛ لأنَّ حذفَه أبلغُ؛ مِن أجلِ أنَّه يحتملُ وجوهًا مختلفةً ممَّا يُدعَى به، كقولك: (تربًا وجندلًا)، على تقدير: ألزمَهُ اللهُ تُربًا وجنْدَلًا، أو: أطعمَهُ اللهُ تُربًا وجندلًا، أو: جعل اللهُ رزقَه تُربًا وجندلًا، فصار مِن أجلِ هذا في حكمِ المصدرِ في أخذِ لفظِ الفعلِ منه، وبهذا نقصَ اسمُ الجنسِ عن المصدرِ فصار أقلَّ منه في الاستعمال»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني القياسِ في وجوبِ إضمارِ الفعلِ العاملِ فيما جرى مجرى المصدرِ في الدُّعاءِ مِن أسماءِ الأجناسِ قياسًا على المصدر، نحو: (تُربًا وجندلًا).

واعتل الرماني لوجوب إضمارِ الفعل في هذه الأسماء بعلتين: إحداهما: القياسُ على المصدر اللازمِ إضمارُ ناصبِه، والأخرى: تحقُّقُ البلاغةِ في حذفه؛ وذلك لكون حذفِه يحتمل وجوهًا متعدِّدةً في تقديرِ الفعل، حيث يجوز أنْ يكونَ التقديرُ فيها: ألزمَهُ اللهُ تُربًا وجنْدَلًا، أو: أطعمَهُ اللهُ تُربًا وجندلًا، أو: جعل اللهُ رزقَه تُربًا وجندلًا، فصار حذفُه أبلغَ من ذكرِه.

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٦٤٢.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن أسماءِ الأعيانِ النائبةِ منابَ المصدرِ اللَّازمِ إضمارُ ناصبِه، على سبيلِ الدعاء، نحو: (تُربًا وجندلًا)، وهما في معنى: تَرِبتْ يداه، أي لا أصابَ خيرًا، و(التُّرْبُ): التراب، و(الجندلُ): الحجارة، وهذا التقديرُ في المعنى، وليس في الإعراب[1]، وهو المرادُ من قولِ سيبويه: «واختُزِل الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: تَرِبَتْ يداك وجُندِلَتْ»[2]، حتى لا يُتوهَّمَ أنَّ المرادَ من كلامِه هو أنَّ النَّاصبَ لهما (تربت)، و(جندلت)، بل مرادُه أنَّه لا يُقالُ (تربًا) إلَّا في المعنى الذي يُقال فيه: تَرِبتْ يداك، بدليلِ قولِه: «كأنَّه قال: ألزمكَ اللهُ وأطعمَكَ اللهُ تُربًا وجندلًا»[3]، فهما عند سيبويهِ مفعولان بفعلٍ مقدَّرٍ، وقد وافقه الجمهورُ في ذلك[4]، في حين خالف الشلوبين[5] مذهبَ سيبويه والجمهور، حيث ذهب إلى أنَّهما انتصبا انتصابَ المصادرِ، واستدلَّ على ذلك بجوازِ دخولِ اللَّامِ عليها، نحو: تُربًا لك، كما تدخل على: سقيًا لك، ورُدَّ عليه بأنَّه لا حجَّةَ له في هذا الاستدلال؛ لأنَّ اللامَ إنما هي للتبيين، وهي متعلِّقةٌ بمحذوف، والتبيين محتاجٌ إليه كما يحتاجُ إليه في (سقيًا) ونحوه[6].

ومذهب الرماني في هذه المسألة موافق لمذهبِ سيبويه والجمهور[7]، وهو وجوبُ

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٥/٢، الارتشاف ص ١٣٨٠، توضيح المقاصد ص ٤٧٠، تمهيد القواعد ص ١٨٧٥.

(٢) الكتاب ٣١٤/١-٣١٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢٠٦/٢، شرح المفصل ١٢٢/١، شرح التسهيل ١٩٥/٢، الارتشاف ص ١٣٨٠، توضيح المقاصد ص ٤٧٠، تمهيد القواعد ص ١٨٧٥، الهمع ٩٥/٢.

(٥) ينظر رأيه في: الارتشاف ص ١٣٨٠، تمهيد القواعد ص ١٨٧٦، المساعد ٤٨٠/١، الهمع ٩٥/٢.

(٦) ينظر: المساعد ٤٨٠/١، الهمع ٩٥/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣١٤/١، شرح السيرافي ٢٠٦/٢، شرح المفصل ١٢٢/١، شرح التسهيل ١٩٥/٢، الارتشاف ص ١٣٨٠، توضيح المقاصد ص ٤٧٠، تمهيد القواعد ص ١٨٧٥، الهمع ٩٥/٢.

إضمارِ الفعلِ النَّاصبِ لهذه الأسماء التي نابتْ منابَ المصدرِ، واعتلَّ الرماني لذلك بالعلتين السابقتين، وهما: القياسُ على المصدرِ اللازمِ إضمارُ ناصبِه، وكذلك تحقُّقُ البلاغةِ في حذفِه؛ كون حذفِ الفعلِ أبلغَ من ذكرِه؛ وذلك لكون حذفِه يحتمل وجوهًا متعدَّدةً في تقدير الفعل، حيث يجوز أنْ يكون التقدير فيها: : ألزمَهُ اللهُ تُربًا وجنْدَلًا، أو: أطعمَهُ اللهُ تُربًا وجندلًا، أو: جعل اللهُ رزقَه تُربًا وجندلًا.

أمَّا العلةُ الثانية عند الرماني فهي علةٌ بلاغيةٌ، تكمُنُ في تعدُّدِ أوجهِ التقديرِ في الفعلِ المحذوف، بخلافِ ظهور الفعل، حيث يَفتقِر إلى الجانبِ البلاغي بظهوره؛ لكونِه لا يحتملُ إلَّا الفعلَ المذكور.

أمَّا سيبويه والجمهور فقد اعتلُّوا لوجوب إضمارِ الفعلِ بالقياسِ على المصدرِ اللازمِ إضمارُ ناصبِه، وكذلك بدلالةِ الكلامِ عليه، كما هو الحالُ في المصدر، نحو: سبحانَ الله، ولبَّيك، وحمدًا وشكرًا لا كفرًا، حيث حُذِف الفعلُ الناصبُ لهذه المصادرِ وجوبًا لقيامِها مقامَ أفعالِها(١).

وفي نظري أنَّ اعتلالَ الرماني وإنْ كان لم يصرِّحْ فيه بدلالةِ الكلامِ على الفعل إلَّا أنَّ هذه العلةُ موجودةٌ ضمنًا في اعتلاله بالقياسِ على المصدر، لكون المصدرِ إنَّما حُذِف فعلُه لدلالةِ الكلامِ عليه، وذلك بقيامِه مقامَه، فكذلك يكون حكمُ ما قِيسَ عليه.

بل إنَّ اعتلالَ الرماني بتحقُّقِ البلاغةِ في حذفِ الفعل، يُعدُّ إضافةً لِما ذُكِر من اعتلالاتٍ في هذه المسألةِ، تفرَّدَ بها الرماني، ومِن منهجِ الرماني في اعتلالاتِه العنايةُ بالنواحي البلاغيةِ في تعليلاته.

❁❁❁

(١) ينظر: الكتاب ٣١٤/١، شرح السيرافي ٢٠٦/٢، شرح المفصل ١٢٢/١، شرح التسهيل ١٩٥/٢، الارتشاف ص ١٣٨٠، توضيح المقاصد ص ٤٧٠، تمهيد القواعد ص ١٨٧٥، الهمع ٩٥/٢.

## المبحث الخامس:

### علة ترجيح الرفع للإضمار في البيت:

**لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ**

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وقال حسانُ بنُ ثابتٍ:

حَارُ بِنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنْ الجَوفِ الْجَمَاخِيرِ

لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ[1]

فهذا عند سيبويه[2] مرفوعٌ على غيرِ الذَّمِ، ولكنْ على الإضمارِ، كأنَّه قال: لهم جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ؛ لأنَّ الفائدةَ في تعريفِ ما هُم عليه مِن هذا المعنى، ويدلُّ على ذلك حسنُ إظهارِ الرافعِ في مثل هذا، وضعفُ الإتباعِ، لو قال: (جسمِ البغالِ واحلامِ العصافيرِ) على إتباعِ (بالقومِ)، لضعْفِ الكلامِ به؛ لأنَّه ليس من صفتِه في الحقيقةِ إذ هو اسمُ جنسٍ، فحسُن معنى الخبرِ فيه، أي: لهم جسمُ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

وأجاز الخليلُ[3] نصبُه على الذمِّ، وعلى ذلك قياسُ الرفعِ؛ لأنَّه قد دلَّ على ذمِّهم في أوَّلِ الكلام، فصلُحَ أنْ تُقطَعَ الصفةُ على معنى الذَّمِّ، وتقديرِه ــلو أتبعَــ على حذفِ: ذوي جسمِ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

---

(١) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٣.

ومعنى: (الجوف): جمع أجوف وهو العظيم الجوف، و(الجماخير): جمع جمخور وهو الضعيف، يهجو بني الحارث بن كعب وينعتهم بضخامة الأبدان، وضآلة العقول.

والبيت من شواهد: الكتاب ٢/٧٣-٧٤، المقتضب ٤/٢٣٣، شرح السيرافي ٢/٤٠١، أمالي ابن الشجري ٢/٨٠، شرح المفصل ٢/١٠٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٧٤.

(٣) المرجع السابق.

وكِلا القولين محتملٌ، وقولُ سيبويهِ أقيسُ لِما بيَّنا»[1].

**اعتلال الرماني:**

ذكر الرماني أنَّه يجوزُ في البيت السابق إعرابان: إمَّا الرفعُ على الخبرية، وذلك بإضمارِ المبتدأِ، والتقدير: لهم جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ، وهو قولُ سيبويه، وإمَّا النصبُ على إضمارِ الفعلِ، والتقديرُ: أذكرُ جسمَ البغالِ وأحلامَ العصافيرِ، وهو قولُ الخليلِ.

ورأى الرماني أنَّ القياسَ هو ما ذهب إليه سيبويهِ وهو الرفعُ في (جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ)، واعتلَّ لذلك بعلتين:

إحداهما: تحقُّق الفائدةِ في الإخبارِ به.

والأخرى: حسنُ إظهارِ المبتدأِ، فلذلك كان الأَولى أنْ يُعرَبَ على الخبر.

إلَّا أنَّ إعرابَ الخليلِ وهو النصبُ على الذمِّ له وجهٌ محتمَلٌ، وهو تقدُّمُ ما يدلُّ على الذمِّ في البيت السابق، وهو قولُه: (وأنتم مِن الجُوفِ الجماخير)، فجاز فيه النصبُ على الذمِّ.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن الأوجهِ الإعرابيةِ الجائزةِ في البيت السابق، وذكر أنَّه يجوزُ فيه إعرابان:

أحدهما: الرفعُ على الخبر، وذلك بإضمارِ المبتدأِ، والتقديرُ: لهم جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ، وهذا إعرابُ سيبويه.

والآخر: النصبُ على إضمارِ الفعل، والتقدير: أذكرُ جسمَ البغالِ وأحلامَ العصافيرِ، شتمًا لهم، وهو إعرابُ الخليل.

قال سيبويه بعد أنْ أنشد البيتين: «فلَمْ يُرِدْ أنْ يجعله شتمًا، ولكنَّه أراد أنْ يُعدِّدَ صفاتِهم ويفسِّرَها، فكأنَّه قال: أمَّا أجسامهم فكذا، وأمَّا أخلاقهم فكذا.

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص ١١٩٨-١١٩٩.

وقال الخليلُ رحمه الله: لو جعلَه نصبًا على الفعل لكان جائزًا»[1].

والرماني يرى بأنَّ القياسَ مع سيبويه، واعتلَّ لذلك بالعلتين السابقتين وهما: أنَّ الغرضَ ليس الشتم؛ وإنَّما الإخبارُ عن صفاتِهم، وكذلك حسنُ إظهارِ المبتدأ، فكان الرفعُ على الخبرية أَولى مِن النصبِ على الذمِّ، وإنْ كان يجوزُ النصبُ على الذمِّ لتقدُّمِ ما يدلُّ على الذمِّ في البيت السابق وهو قولُه: (وأنتم من الجوف الجماخير) أي: عُظَماء الجوفِ وضعفاء.

وكأنَّ العلةَ عند سيبويهِ في عدمِ نصبِ البيت على الذمِّ هي أنَّ عِظَمَ الأجسامِ لا يصحُّ أنْ تكونَ شتمًا، وإنَّما الشتمُ قلَّةُ عقولِهم، ولذلك رُفِع البيتُ على الخبر.

أمَّا الخليلُ فيرى بأنَّ عِظَمَ الأجسامِ مع قلَّةِ العقولِ شتمٌ وذمٌّ؛ لكونِهما متناقضين، ولذلك جاز نصبُه على الذَّم.

وإنْ كان الرماني لم يصرِّحْ بهتين العلتين إلَّا أنَّ في كلامِه ما يُشير إلى وجودِهما، وهو أنَّ الخليلَ حمَلَ (جسمَ البغالِ وأحلامَ العصافيرِ) على ما تقدَّم من الذَّمِ وهو (وأنتم مِن الجوفِ الجماخير)، وذلك في الدَّلالة على التناقض من حيث عِظَمِ الجوف والضعف، وكذلك عِظَمُ الجسمِ، وقلَّةِ العقل.

في حين أجاد أبو سعيد السيرافي في عرض هاتين العلتين، حيث قال: «لم يجعلْ جسمَ البغالِ شتمًا؛ لأنَّ عظمَ الأجسامِ ليس بشتمٍ ولا ذمٍّ، وإنما ذمَّهم بأنَّهم ليس لهم مِن الأحلامِ ما يُشاكِلُ عظمَ أجسامِهم، وإنَّما قال الخليل: لو جعلَه شتمًا فنصبَه لجاز، لأنَّ عظمَ الأجسامِ مع قلَّةِ العقولِ ذمٌّ أبلغُ مِن ذمِّ صغَرِ العقلِ مع صغَرِ الجِسم»[2].

والرماني كعادتِه في الموازنة بين الأقوال، لا يتسرَّعُ في تخطئة أحدِهما، وإنَّما يُوجِد لكلِّ قولٍ وجهًا يقوِّيه، وعلةً تجيزُه، ثمَّ بعد ذلك يحكمُ بالأقيَسِ والأرجح، وفي هذه المسألةِ رجَّحَ قولَ سيبويه على قول الخليلِ، دون تخطئةِ قولِ الخليل، ورأى بأنَّ قولَ سيبويهِ هو القياسُ، وذلك للعلتين السابقتين.

❁❁❁

(١) الكتاب ٢/٧٤.

(٢) شرح السيرافي ٢/٤٠٢.

## ۞ المبحث السادس:

## علة امتناع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في (نِعْمَ وبِئْسَ).

**نص المسألة:**

قال الرماني: «ولا يجوزُ إظهارُ المضمَرِ في (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ لأنَّه يبطلُ المعنى الذي مِن أجلِه صحَّ الإضمارُ قبل الذِّكر: مِن تحريكِ نفْسِ المخاطَبِ على التأهُّبِ لِما يأتي من الذِّكرِ، ولأنَّه لو ظهر المضمَرُ أغنَى عن التَّفسير؛ لأنَّه لا وجهَ لتفسيرِ المفسَّرِ، فبطُلَ أنْ يكونَ هناك مضمَرٌ يظهرُ، وصار الكلامُ على طريقِ التعاقُبِ لِلجنسِ المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ والإضمارِ، ونظيرُه قولُ العرب: إنَّه كرامٌ قومُك، وإنَّه ذاهبةٌ أمُّك»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني امتناعِ الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييزِ في (نِعْمَ، وبِئْسَ)، فلا يُقال: نِعم الرجلُ رجلًا زيدٌ؛ فإذا ذُكِر التمييزُ وجبَ إضمارُ الفاعلِ، نحو: نعم رجلًا زيدٌ، واعتلَّ الرماني لوجوبِ إضمارِ الفاعلِ في حالِ ذُكِر التمييزُ بتحقُّقِ الغرضَ الذي من أجلِه أُضمِر الفاعلُ، وهو تطلُّعُ المخاطَبِ وتشوُّفِه لمعرفةِ جنسِ المخصوصِ بالمدحِ أو الذَّم.

كما اعتلَّ لامتناعِ ذِكْرِ التمييزِ مع ظهورِ الفاعلِ بعدمِ الحاجة، حيث إنَّ ظهورَ الفاعلِ رفعَ الإيهامَ عن جنس المخصوصِ بالمدح أو الذم، وإذا رُفع الإيهامُ لم يعُدْ هناك حاجةٌ إلى ذِكر التمييز، لكي لا يكونَ في الكلام تكرارٌ، والذي يُفهَمُ من كلام الرماني أنَّ العلةَ عنده هي الاستغناءُ بأحدِهما عن الآخر.

**المناقشة والموازنة:**

تحدَّث الرماني في هذه المسألةِ عن حكمِ الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييز، وذهب إلى أنَّه لا يجوزُ أنْ يُجمعَ بينهما، فلا يُقال: نِعمَ الرَّجُلُ رجلًا زيدٌ، فإذا ظهر الفاعلُ امتنع ذِكرُ التمييز، وإذا ذُكِرَ التمييزُ وجب إضمارُ الفاعل.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. المتولي الدميري ص١٦٤٢.

واعتلَّ الرماني لذلك بالعلةِ السابقةِ وهي علةِ الاستغناءِ.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني هو مذهبُ سيبويه، حيث قال: «والذي تقدَّم من الإضمارِ لازمٌ له التفسيرُ حتى يُبيِّنَه، ولا يكونُ في موضعِ الإضمارِ في هذا الباب مظهَرٌ»[(١)].

فظاهر كلامِ سيبويه أنَّ الفاعلَ الظاهرَ والتمييزَ لا يجتمعان، وقد وافقه في ذلك كثيرٌ من النحويين: كالسيرافي، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبي حيان، والمرادي، والشاطبي، وناظر الجيش[(٢)]، واعتلَّ القائلون بهذا المذهبِ بالعلة التي ذكرها الرماني وهي علةُ الاستغناء، حيث استُغنِي برفع الإبهامِ بالفاعلِ الظاهرِ، قال ابنُ يعيش: «واحتجَّ في ذلك سيبويه بأنَّ المقصودَ من المنصوب والمرفوعِ الدَّلالةُ على الجنس، وأحدُهما كافٍ عن الآخَر»[(٣)]، قال الأزهري: «وحجَّتُهما -أي سيبويه والسيرافي- أنَّ التمييزَ لرفعِ الإبهامِ، ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعل»[(٤)].

في حين ذهب كُلٌّ مِن المبردِ، وابنِ السراج، وأبي على الفارسي[(٥)] إلى جوازِ الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييز، واعتلُّوا لذلك بالزيادةِ في البيانِ والتوكيدِ، واستدلُّوا على ذلك بالقياسِ والسماعِ، حيث قاسوا ذِكرَ التمييزِ مع الفاعلِ الظاهرِ على ذكرِ التمييز في قولهم: عندي مِن الدراهمِ عشرون درهمًا، حيث جاز ذكرُ التمييز (درهمًا) مع انتفاءِ الإبهام، فدلَّ ذلك على جواز مجيءِ التمييزِ للتوكيدِ لا لرفعِ الإبهام، قال المبرد: «واعلمْ أنَّك إذا قلت: نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ، فقولك: (رجلًا) توكيد؛ لأنَّه مستغنًى عنه بذكرِ الرجلِ أوَّلًا، وإنما هذا بمنزلةِ قولِك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا، إنَّما ذكرتَ الدرهمَ

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٠/٣، شرح المفصل ١٣٢/٧، شرح الجمل ٧١/٢، التذييل ١١٨/١٠، توضيح المقاصد ص ٦٢٨، المقاصد الشافية ٥١٨/٤، تمهيد القواعد ص ٢٥٥٩، التصريح ٧٩/٢.

(٣) شرح المفصل ١٣٢/٧.

(٤) التصريح ٧٩/٢.

(٥) ينظر: المبرد ١٤٨/٢، الأصول ١١٧/١، الإيضاح العضدي ص ٨٨.

توكيدًا، ولو لم تذكرْه لم تحتجْ إليه، وعلى هذا قولُ الشاعر:

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبِيـــكَ فِينَـــا فَـنِعْمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا[1]»[2]

وممَّن اختار هذا المذهبَ الجزولي، وابنُ مالك[3]، وأطال ابنُ مالك في تقريرِ صحَّةِ هذا المذهب، حيث قال: «ومنع سيبويهِ الجمعَ بين التمييزِ وإظهارِ الفاعلِ، وأجاز ذلك أبو العباس، وقولُه في هذا هو الصحيح، وحاملُ سيبويه على المنعِ كونُ التمييزِ في الأصلِ مسوقًا لرفعِ الإبهامِ، والإبهامُ إذا ظهر الفاعلُ زال، فلا حاجةَ إلى التمييز، وهذا الاعتبارُ يلزمُ منه منعُ التمييزِ في كُلِّ ما لا إبهامَ فيه كقولِك: له من الدراهمِ عشرون درهمًا، ومثلُ هذا جائزٌ بلا خلاف، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[7] فكما حُكِم بالجواز في مثل هذا، وجُعِل سببُ الجوازِ التوكيدَ لا رفعَ الإبهام، فكذلك يُفعَلُ في نحو: نِعْمَ الرجُلُ رجلًا، ولا يُمنع؛ لأنَّ تخصيصَه بالمنعِ تحكُّمٌ بِلا دليلٍ، هذا لو لم تستعملْه العربُ، فكيف وقد استعملتْه العربُ كقول الشاعر:

والتَّغْلِبِيونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْـلًا وَأُمُّهُـمْ زَلَّاءُ مِنْطِيـقُ[8]

---

(١) البيت من الوافر، لجرير في ديوانه ص ١٠٧.

وهو من شواهد: الإيضاح العضدي ص ٨٨، شرح المفصل ١٣٢/٧، شرح التسهيل ١٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، شرح الكافية ٢٤٩/٤، التذييل ١١٦/١٠، شرح الأشموني ٤٩/٣.

(٢) المقتضب ١٤٨/٢.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية ص ١٦١، شرح التسهيل ١٥/٣.

(٤) سورة التوبة الآية ٣٦.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٥٥.

(٦) سورة الأعراف الآية ١٤٢.

(٧) سورة البقرة الآية ٧٤.

(٨) البيت من البسيط، لجرير يهجو الأخطل. ينظر: ديوانه ص ١٩٢.

وهو من شواهد: عمدة الحافظ ص ٧٨٧، التذييل ١١٥/١٠، توضيح المقاصد ص ٦٢٩، التصريح ٧٩/٢، الهمع ٢٣/٣، شرح الأشموني ٤٨/٣.

ومثلُه قولُ الآخَر على الأظهرِ الأبعدِ من التكلف:

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا فَـنِعْمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا

ومِن ورودِ التمييزِ للتوكيدِ لا لرفعِ الإبهامِ قولُ أبي طالب:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ بِـأَنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[1]

ومثلُه قولُ الآخر:

فَأَمَّـــا الَّـــتِي خَيرُهـــا يُرْتَجَـــى فَـأَجْوَدُ جُـوْدًا مِـنَ اللَّافِظَـةْ[2]»[3]

فابنُ مالكٍ احتجَّ على سيبويهِ بورودِ التمييزِ في الآيات والأبيات السابقة، حيث ورد للتوكيدِ لا لرفعِ الإبهام، ويرى ابنُ مالكٍ بأنَّه يلزمُ سيبويه القولُ بمنعِ التمييزِ في كلِّ ما لا إبهامَ فيه، كقولهم: له من الدراهمِ عشرون درهمًا، ولا خلافَ في جوازه، ثم ذهب إلى أنَّ منعَ الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييزِ تحكُّمٌ لا يستنِدُ إلى دليل، بل إنَّ السماعَ يعضِدُ القولَ بجوازِ الجمعِ بينهما.

ومِن السماع الذي استشهد به المجيزون للجمع بينهما: قول الحارث بن عباد حين بلغه مقتل ابنه جبير: «نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب»[4].

ويرى المانعون للجمع بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييزِ بأنَّ السماعَ الذي استدلَّ به

---

(١) البيت من الكامل، لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٤٩/٣.

وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ص ١١٠٧، التذييل ١١٦/١٠، المقاصد الشافية ٥١٩/٤، التصريح ٧٩/٢، شرح الأشموني ٤٩/٣.

(٢) البيت من المتقارب، ونسب لطرفة في ملحقات ديوانه ص ١٧٥، ومعنى اللافظة: البحر، وقيل: الرحى.

وهو من شواهد: مقاييس اللغة ٢٥٩/٥، التذييل ١١٦/١٠، الأشباه والنظائر ٤٥/٤، الخزانة ٣٩٧/٩.

(٣) شرح التسهيل ١٤/٣-١٦.

(٤) ينظر: الكامل لابن الأثير ٣٢٢/١، الارتشاف ص ٢٠٥١، المقاصد الشافية ٥١٧/٤، شرح شرح الأشموني ٤٩/٣.

المجيزون لا يصحُّ الاحتجاجُ به، وتأوَّلوا هذا السماعَ، حيث تأوَّلوا (زادًا) على أنَّه منصوبٌ بـ(تزوَّد)، أي: تزود زادًا مثل زادِ أبيك، أمَّا (فحلًا) و(فتاةً) فتأولوهما على الحالِ المؤكِّدة، لا على التمييز[1].

قال أبو حيان: «وعندي تأويلٌ غيرُ ما ذكروه، وهو أقربُ، وذلك أنْ يُدَّعى أنَّ في (نِعْمَ وبِئْسَ) ضميرًا، و(فَحلاً) و(فتاةً) و(زادًا) تمييزٌ لذلك الضمير، وتأخَّر عن المخصوصِ على جهةِ النُّدور، كما رُوِي نادرًا: نِعمَ زيدٌ رجلاً، على نيةِ التقديم، أي: نِعمَ رجلاً زيدٌ، و(الفحل) و(الفتاة) و(الزاد) هي المخصوصةُ، و(فَحلُهم) و(هندُ) و(زادُ أبيك) أبدالٌ من المرفوع قبلها، والتقدير: والتَّغلبِيُّون بئسَ فحلاً الفحلُ فَحلُهم، أي: بئسَ فحلاً فحلُهم، ونِعمَ فتاةً هندُ، أي: نِعمَ فتاةً هندُ، وفنعمَ زادًا الزوادُ زادُ أبيك، أي: فنِعمَ زادًا زادُ أبيك، كما تأوَّلنا نِعمَ زيدٌ رجلاً على التقديمِ والتأخيرِ، أي: نِعمَ رجلاً زيدُ. وهذا تأويلٌ سائغٌ سهل، وفيه إبقاءُ نِعمَ على ما فيها من الإضمارِ، وتفسيرُ ذلك المضمَرِ بالاسمِ المنصوب»[2].

وأمَّا ما ذكره ابنُ مالكٍ مِن أنَّه يلزمُ سيبويه بمنع التمييزِ في كُلِّ ما لا إبهامَ فيه، نحو: له عندي عشرون درهمًا، وكذلك الاستدلالُ بالآيات الشريفة، فقد اعترض عليه كُلٌّ من أبي حيان، والمرادي، والشاطبي، وناظر الجيش، حيث ذكروا أنَّ أسماءَ العددِ مبهمةٌ في أصلِ وضعِها، فهي محتاجةٌ للتمييزِ من الأصل، فإذا اقترن بها في بعض المواضعِ ما يبينها كان التمييزُ حينئذٍ مؤكِّدًا، ولا يُستنكَرُ ذِكر التمييزِ معها؛ لأنَّ استغناءها عن التمييزِ عارضٌ، وليس بحقِّ الأصالةِ، بخلاف: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، فإنَّ الرجلَ غيرُ محتاجٍ إلى أنْ يُبيَّنَ أنَّه رجلٌ في موضعٍ من المواضع، فبان الفرقُ بينهما[3].

قال الشاطبي: «فخرَجَ أكثرُ ما ذكر من الشواهدِ عن المسألةِ، ...وإذا انهدمَتْ

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٣٣/٧، شرح الجمل ٧١/٢، التذييل ١١٨/١٠، تمهيد القواعد ص ٢٥٥٩، توضيح المقاصد ص ٦٣٠، التصريح ٧٩/٢.

(٢) التذييل ١١٨/١٠-١١٩.

(٣) ينظر: التذييل ١١٨/١٠، توضيح المقاصد ص ٦٢٨، المقاصد الشافية ٥١٨/٤، تمهيد القواعد ص ٢٥٥٩.

قاعدةُ السماعِ، والقياسِ، لم يبقَ ما يُعوَّلُ عليه في الجواز»[(١)].

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ التمييزَ إنْ أفاد معنًى لا يُفيدُه الفاعلُ جاز[(٢)]، نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً فارسًا زيدٌ، لَمَّا وُصِف التمييزُ بقولِه: (فارسًا) أفاد ما لم يُفدْه الفاعلُ، ونُسِب هذا القولُ إلى ابنِ عصفور[(٣)]، واستدلَّ القائلون بهذا القولِ بقول الشاعر:

تَخَيَّـــرَهُ، ولَمْ يَعْـــدِلْ سِـــواهُ فَنِعْمَ المرءُ مِـنْ رَجُـلٍ تَهَـامِي[(٤)]

حيث جمعَ بين فاعلِ (نِعْمَ) الظاهرِ (المرءُ)، وبين التمييزِ (رجلٍ)، وأفاد التمييزُ معنى زائدًا عن الفاعل، وهو كونُه تهاميًّا.

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ يترجَّحُ عندي فيها ما ذهب إليه سيبويه، وهو اختيار الرماني، والسيرافي وكثيرٍ من النحويين، وهو امتناعُ الجمعِ بين الفاعلِ الظاهرِ والتمييزِ في (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وذلك للعلة التي اعتلُّوا بها، وهي الاستغناءُ بأحدِهما عن الآخَر.

❁❁❁

(١) المقاصد الشافية ٤/٥٢٠.

(٢) ينظر: التذييل ١٠/١١٨، توضيح المقاصد ص ٦٢٨، المقاصد الشافية ٤/٥١٨، تمهيد القواعد ص ٢٥٥٩.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) البيت من الوافر، لأبي بكر بن الأسود. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣/٤٩.
وهو من شواهد: شرح المفصل ٢/١٣٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٢، التذييل ١٠/١١٩، المقاصد الشافية ٤/٥١٨، تمهيد القواعد ص ٢٥٦١، التصريح ٢/٨٠، الهمع ٣/٢٣، شرح الأشموني ٣/٤٩.

## المبحث السابع:

## علةُ اعتبارِ النَّاصبِ للفعلِ المضارعِ (أَنْ) المضمَرَةِ بعد لامِ الجرِّ، و(حتى)

**نص المسألة:**

قال الرماني: «وأمَّا اللامُ فيجوزُ إضمارُ (أنْ) معها؛ لأنَّها أمُّ حروفِ الإضافة، وهي محتمِلةٌ لِلمُلْكِ والغَرضِ، فإذا أُخرِجَتْ مع الفعلِ إلى الغرضِ خاصَّةً أُضمِرَ معها (أنْ)؛ لِيُؤذِنَ بخروجِها إلى الغرضِ، لأنَّها إنَّما تكونُ للغرضِ مع المصدرِ، كقولِك: جئتُه حذِرًا منه، أي: لِلحذر.

ولم يصلُحْ أنْ يُضمَرَ مع الباء؛ للعلةِ التي ذكرنا مِنْ أنَّ اللَّامَ أمُّ حروفِ الإضافة، وهي تكثرُ في الغرضِ الذي يُدَلُّ عليه بالمصدر.

وأمَّا (حتى) فصلُحَ بعدها إضمارُ (أَنْ)؛ لأنَّها محتمِلةٌ للوجوهِ من الغايةِ في المفرد، والغايةُ في الجملة، والغايةُ التي معها شركةٌ، فإذا أُخرِجَتْ إلى الغايةِ في المفردِ على جهةِ التأويلِ بِذكرِ الفعلِ الذي يدلُّ على المصدر، أُضمِر معها (أنْ)، ولزِمَها الإضمارُ لهذه العلة.

ولم يجُزْ مثل ذلك في (إلى)، وإنْ شاركتْها في معنى الغاية، إلَّا أنَّها تلزمُ طريقةً واحدةً كلزومِ نقيضِها الذي هو (مِن)، وليس لـ(حتى) نقيضٌ؛ لأنَّك لا تقول: خرجتُ من بغدادَ حتى البصرة، على تلك الطريقة.

والدليل على أنَّ (أنْ) مضمرةٌ في اللَّامِ و(حتى): أنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ إلَّا على الاسم، ودليلٌ آخرُ: وهو أنَّها تظهرُ مع (أنْ)، وتُضمَرُ على معنى واحدٍ، فلو لم تكن مقدَّرةً لم توافِقْ معنى المظهَرَة، ويظهرُ عملُها كما يظهرُ إذا كانت مذكورةً»[1].

**اعتلال الرماني:**

يرى الرماني أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لامِ الجرِّ، و(حتى) منصوبٌ بـ(أنْ) مضمَرةٍ، نحو: جئتُ لِأكرِمَك، وأسيرُ حتى تطلُعَ الشمسُ، واعتلَّ الرماني لإضمارِ (أنْ) بعدهما بأنَّ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٧٨٨-٧٩٠.

(أنْ) مع الفعل المضارع بمنزلةِ المصدرِ الذي يدخلُ عليه هذان الحرفان، حيث إنَّ لامَ الجرِّ تُفيدُ التعليلَ مع المصدر في الغالب، نحو: جئتُه للحذرِ منه، ودخولُها على الفعلِ إنَّما هو للتعليل، نحو: جئتُك لِتكرِمني، و(أنْ) مع الفعلِ في تأويل المصدرِ الذي تدخلُ عليه اللام.

وكذلك (حتى) تحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ وهي: الجرُّ، والعطفُ، والاستئنافُ، وإذا دخلتْ على الفعلِ وجب تأويلُه بالمصدر؛ لكونِها جارَّةً، فتعيَّنَ إضمارُ (أنْ)؛ لأنَّها مع الفعلِ في تأويلِ المصدر.

ثم استدلَّ الرماني على إضمارِ (أنْ) بعد اللَّامِ و(حتى) بدليلين:

أحدهما: أنَّ هذين الحرفينِ من حروف الجرِّ، وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال؛ لأنَّها من عواملِ الأسماء.

والآخرُ وهو خاصٌّ باللَّام: وهو عدمُ تغيرِ المعنى والعمل، سواءً ظهرتْ (أنْ) بعدها، أو أُضمِرتْ، فدلَّ ذلك على صحَّةِ القولِ بإضمارها.

**المناقشة والموازنة:**

تحدث الرماني في هذه المسألةِ عن الفعلِ المضارعِ المنصوبِ بعد لامِ الجرِّ -التي تُسمَّى (لامُ كي) لكونِها للسَّببِ- وبعد (حتى)، نحو: جئت لِتكرِمَني، وأسيرُ حتى تطلُعَ الشمسُ، وذهب إلى أنَّ الناصبَ لهذا الفعلِ هو (أنْ) المضمرةُ بعد هذين الحرفين، واعتلَّ الرماني لِما ذهب إليه بأنَّ (أنْ) مع الفعل المضارع بمنزلةِ المصدرِ الذي يدخل عليه هذان الحرفان، ثمَّ استدلَّ على إضمارِ (أنْ) بعدهما بالدليلين السابقين.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني موافقٌ لمذهبِ سيبويه والبصريين[1]، ووافقهم كذلك في الاعتلالِ لهذا المذهب، قال سيبويه: «هذا باب الحروف التي تُضمَرُ فيها (أنْ)، وذلك اللَّام الَّتي في قولك: جئتُك لِتفعلَ، و(حتى) وذلك في قولك: حتى تفعلَ ذاك،

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥-٦، المقتضب ٢/٧، ٣٧، الأصول ٢/١٥٠-١٥١، الإيضاح العضدي ص ٣١٥، شرح السيرافي ٣/١٩٦، الإنصاف ص ٤٦١، ٤٧٧، المقدمة الجزولية ص ٣٧، شرح المفصل ٧/١٩، الارتشاف ص ١٦٥٩، ١٦٦١.

فإنَّما انتصبَ هذا بـ(أنْ)، و(أنْ) هنا مضمَرةٌ؛ ولو لم تُضمَرْ لكان الكلامُ محالًا؛ لأنَّ اللَّام و(حتى) إنَّما يعملان في الأسماء فيجُرَّانِ، وليسا من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال، فإذا أَضمرْتَ (أنْ) حسُنَ الكلامُ؛ لأنَّ (أنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»[1].

وقال المبرد: «فـ(أنْ) بعد هذه اللَّامِ مضمَرةٌ، وذلك لأنَّ اللَّامَ من عوامل الأسماء، وعواملُ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعال، فـ(أنْ) بعدها مضمَرةٌ، فإذا أَضمَرْتَ (أنْ) نصبتَ بها الفعلَ، ودخلَتْ عليها اللَّامُ، لأنَّ (أنْ) والفعلَ اسمٌ واحدٌ، كما أنَّها والفعلَ مصدرٌ، فالمعنى: جئتُ لِأنْ أُكرِمَك، أي: جئتُ لإكرامِك، كقولك: جئتُ لِزيدٍ»[2].

وقال في (حتى): «اعلمْ أنَّ الفعلَ ينصبُ بعدها بإضمارِ (أنْ)؛ وذلك لأنَّ (حتى) من عواملِ الأسماءِ الخافضةِ لها...، فإذا وقعتْ عواملُ الأسماءِ على الأفعال، لم يستقمْ وصلُها بها إلَّا على إضمارِ (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) والفعلَ اسمٌ مصدرٌ، فتكونُ واقعةً على الأسماء، وذلك قولُك: أنا أسيرُ حتى تمنعَني، وأنا أقفُ حتى تطلُعَ الشمسُ، فإذا نصبتَ بها على ما وصفتُ لك كان ذلك على أحدِ معنيين: على (كي)، وعلى (إلى أنْ) لأنَّ (حتى) بمنزلة (إلى)»[3].

هذه هي علةُ البصريين في القولِ بإضمارِ (أنْ) بعد اللَّام و(حتى)، إذا دخلا على الفعلِ المضارع، فالناصبُ لهذا الفعلِ هو (أنْ) المضمَرةُ بعد هذين الحرفين، إلَّا أنَّ الفرقَ بينهما هو أنَّ (أنْ) يجوزُ فيها الإضمارُ، ويجوزُ فيها الإظهارُ بعد اللَّامُ، كما ذكر الرماني، في حين أنَّها واجبةُ الإضمارِ بعد (حتى)، على مذهب البصريين[4].

وذهب الكوفيون[5] إلى أنَّ اللَّامَ و(حتى) هما الناصبانِ للفعلِ المضارعِ بنفسيهما،

(١) الكتاب ٣/٥-٦.

(٢) المقتضب المقتضب ٢/٧.

(٣) المرجع السابق ٢/٣٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٧، شرح السيرافي ٣/١٩٥، شرح المفصل ٧/٢٠.

(٥) ينظر رأي الكوفيين واعتلالهم في: شرح السيرافي ٣/١٩٥، الإنصاف ص ٤٦١، ٤٧٧، شرح المفصل ٧/١٩، شرح التسهيل ٤/٢٤، شرح الكافية ٤/٥٣، الارتشاف ص ١٦٥٩، ١٦٦١، الهمع ٢/٣٠٠، ٣٢١، شرح الأشموني ٣/٢٤٨، ٤٣٦.

من غيرِ إضمارِ (أنْ).

واعتلَّ الكوفيون لِما ذهبوا إليه بقيامِ هذينِ الحرفين مقامَ الناصبِ للفعل، حيث قامت اللَّامُ مقامَ (كي)؛ لأنَّها تشتملُ على معناها، وكما أنَّ (كي) تنصبُ الفعلَ، فكذلك ما قام مقامَه، والأمرُ ينطبق أيضًا على (حتى)، حيث إنَّها لا تخلو مِن أنْ تكونَ بمعنى (كي)، نحو: أطِع اللهَ حتى يُدخلِك الجنَّةَ، أو تكون بمعنى (إلى أنْ) نحو: اذكر اللهَ حتى تطلُعَ الشمسُ، أي: إلى أنْ تطلُعَ الشمس، فإذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقامَ (كي) و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامَها، وإن كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ)، و(أنْ) تنصبُ، فكذلك ما قام مقامَها.

واعتلَّ بعضُ الكوفيين للقولِ بأنَّ اللَّامَ نصبَتْ الفعلَ بنفسِها، بكونِها تُفيد معنى الشرط، نحو: قمتُ لِتقومَ، فأشبهَتْ (إنْ) الشرطيةَ، فجزموا بـ(إنْ)؛ لكونِها أمَّ الباب، ونصبُوا باللَّامِ؛ للتفريقِ بينهما[1].

وقد اعترض الكوفيون عن اعتلال البصريين السابقِ بأمرين[2]:

أحدهما: أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ هذان الحرفان هما اللذان يعملان الجرَّ في الأسماء؛ لأنَّه لو جاز ذلك لجاز أنْ يُقالَ: أمرتُ بِتُكْرِمَ، على تقديرِ: أمرتُ بأنْ تُكرِمَ، فعدمُ جوازِ ذلك دليلٌ على فسادِ هذه العلةِ.

والأمر الآخر: وإنْ تمَّ التسليمُ بأنَّهما من عواملِ الأسماء، إلَّا أنَّهما من عواملِ الأفعال في بعضِ أحوالِها، والدليلُ على ذلك: أنَّ اللَّامَ تجزمُ الأفعالَ في الأمرِ، نحو: لِيقُمْ زيدٌ، فكما جاز أنْ تعملَ في بعضِ أحوالِها في المستقبل جزمًا، جاز أيضًا أن تعملَ في بعضِ أحوالِها فيه نصبًا.

وردَّ البصريون على اعتلال الكوفيين القائلِ بأنَّ اللَّامَ و(حتى) نصبا الفعل بنفسيهما لقيامِهما مقامَ (كي)، و(كي) تنصبُ، بقولهم: أنَّا لا نُسلِّم أنْ (كي) تنصبُ بنفسِها على الإطلاق، وإنَّما تنصبُ تارةً بتقديرِ (أنْ)؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، وتارةً

(١) ينظر: الإنصاف ص ٤٦١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٩٥/٣، الإنصاف ص ٤٦٢، ٤٧٧، شرح المفصل ٢٠/٧.

تنصبُ بنفسِها، وليس حملُهما على إحدى الحالين أَولى من الأخرى، بل حملُهما عليها في الحالةِ التي تنصبُ الفعلَ بتقديرِ (أنْ) أَولى من حملِهما عليها في الحالة التي تنصبُ الفعلَ بنفسها؛ لأنَّها في الحالة الأُولى حرفُ جرٍّ، كما أنَّ اللَّام و(حتى) حرفا جرٍّ، وفي الحالةِ الثانيةِ حرفُ نصبٍ، وحملُ حرفِ الجرِّ على حرفِ الجرِّ أَولى من حملِ حرفِ الجرِّ على حرفِ النصب، فكما أنَّ (كي) في هذه الحالةِ تنصبُ الفعلَ بتقديرِ (أنْ) فكذلك اللَّامُ و(حتى) ينبغي أنْ ينصِبا الفعلَ بتقديرِ (أنْ)[1].

وأمَّا قولُ الكوفيين: إنَّ اللَّامَ و(حتى) يشتملان على معنى (كي)، فردَّ عليه البصريون بقولهم: كما أنَّهما يشتملان على معنى (كي) إذا كانت ناصبةً، فكذلك يشتملان على معناها إذا كانت جارَّةً؛ لأنَّه لا فرقَ بين (كي) الناصبةِ، و(كي) الجارَّةِ في المعنى[2].

وأجاب البصريون على اعتلال بعضِ الكوفيين بكونِ اللَّامِ تُفيد معنى الشَّرط، فأشبهَتْ (إنْ) الشرطيةَ، بقولِهم: لا نُسلِّمُ أنَّها تُفيد معنى الشرط، وإنَّما تُفيد التعليلَ، ولو كانت تُفيد الشرطَ لكان ينبغي أنْ تُحمَلَ على (إنْ) الشرطيةِ في الجزم، فيُجزَمُ باللَّامِ، كما يُجزَمُ بـ(إنْ) للمشابهةِ التي بينهما[3].

أمَّا اعتراضُ الكوفيين القائلُ: لو كانت اللَّامُ الداخلةُ على الفعلِ هي اللَّامُ الخافضةُ، لجاز أنْ تقول: (أمرتُ بِتُكْرِمَ) على معنَى: أمرت بأنْ تُكرِمَ، فأجاب عنه البصريون بقولهم: إنَّ حروفَ الجرِّ لا تتساوى في ذلك، لأنَّ اللَّام قد تدخلُ على المصادرِ التي هي أغراضُ الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملةٌ، يجوزُ أنْ يُسألَ بها عن كُلِّ فِعلٍ، فيُقالُ: لِمَ فعلْتَ؟ فيُقالُ: لـ (كذا)؛ لأنَّ لِكُلِّ فاعلٍ غرضًا في فعلِه، وباللَّامِ يُخبَرُ عن جميعِ ذلك، و(كَيْ)، و(حَتَّى) في معناها، فكأنَّها دخلَتْ على (أنْ) والفعلِ، لأنَّهما مصدرٌ لإفادةِ (أَنْ) ذلك الغرضَ من إيقاعِ الفعلِ المتقدِّم، ثم حُذِفتْ "أنْ" تخفيفًا، فصارت هذه الحروفُ كالعوضِ منها، ولذلك لا يجوزُ ظهورُها، وليس ذلك بأوَّلِ ما

(١) ينظر: الإنصاف ص ٤٦١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

حُذِف لكثرةِ الاستعمال[1].

وأجاب البصريون عن اعتلالِ الكوفيين بقيام (حتى) مقامَ (أنْ) إذا كانت في معنى (إلى أنْ) بقولهم: إنَّ هذا الاعتلالَ يفسدُ بجوازِ ظهورِ (أنْ) بعد (حتَّى) على مذهبكم، ولو كانت بدلًا عنها لَما جاز ظهورُها بعدها؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يُجمَعَ بين البدلِ والمبدَلِ عنه[2].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألةِ من أقوالٍ واعتلالاتٍ، يظهرُ لي أنَّ الراجحَ فيها هو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، واختاره الرماني، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ يُنصَبُ بـ(أنْ) مضمَرةً بعد اللَّامِ الجارَّةِ، وبعد (حتى)، لا كما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لِلعللِ السَّابقةِ التي تمَّت مناقشتُها.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٩٥/٣، الإنصاف ص ٤٦٢، ٤٧٧، شرح المفصل ٢٠/٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٤٧٩.

# الباب الخامس

# منهج الرماني في التعليل النحوي وتقويمه

**وفيــه أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** خصائص التعليل النحوي عند الرماني.

**الفصل الثاني:** أنواع العلل النحوية عند الرماني.

**الفصل الثالث:** التأثُّر والتأثير.

**الفصل الرابع:** تقويم منهج الرماني في تعليله النحوي.

# الفصل الأول

## خصائص التعليل النحوي عند الرماني

# الفصل الأول

## خصائص التعليل النحوي عند الرماني

لا شكَّ أنَّ الناظرَ في شرح الرماني على كتاب سيبويه يلحظ عنايةَ الرماني بالتعليل عنايةً فائقةً، فقلَّما يترك حكمًا دون أن يعلِّلَ له، وما من شكٍّ في أنَّ شيوعَ النظريات الفلسفية كان من أثره أنْ انساحَ علماءُ النحوِ في طريق الفلسفة، ففلسفوا النحو بإمعانهم في التعليل، واسرافهم فيه، وظهر أثرُ ذلك في تعليلات الرماني النحوية، حيث امتازت تعليلاتُه بعددٍ من الخصائص، التي من أبرزها:

### ١- التعليل للحكم الواحد بغير علة في مواضع كثيرة:

الذي ينظر في شرح الرماني على كتاب سيبويه يرى عناية الرماني بالتعليل عناية فائقة فقلَّما يترك حكمًا دون أنْ يعللَ له، وفي بعض الأحيان يورد أكثرَ من علة في المسألة الواحدة، فكان شديدَ الاهتمامِ بالتعليل، ومن أمثلة ذلك اعتلاله لجواز الجر في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، حيث قال: «وتقول: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ فيه الرفع، وهو الصوابُ وكلامُ أكثرِ العرب؛ لأنَّه من صفةِ الأوَّل، وقد جرَّه بعضُ العرب؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، مع مشاكلتِه له في التوحيدِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، وقربِ الجوار، وكلُّ هذه الأسبابِ تقتضي جوازَ حملِه عليه، كأنَّه هو الأوَّلُ»[(١)].

ومن ذلك أيضًا: اعتلاله لبناء المنادى المفردِ المعرفة، حيث قال: «و(يا حَكَمُ) مبنيٌّ؛ لأنَّه وقع موقعَ الكناية، وذلك أنَّ المخاطبَ إنما يُخاطَبُ في كلِّ موضعٍ بالكنايةِ، إلَّا في النِّداءِ خاصةً، فبُنِي لوقوعِه موقعَ المكْنِيِّ، وكلُّ مكْنِيٍّ مِن المضمراتِ مبنيٌّ، وبُنِي على الحركةِ لأنَّ له أصلًا في التمكُّنِ،... وبُنِي على الضَّمِّ لأنَّ له في حالِ الإعرابِ في النداء إذا قلت: (يا حكمَنا) النصب، وله الكسرُ في حال الإضافةِ إلى النفس، كقولك: يا حكَمِ، فلمْ يبقَ إلَّا الضَّمُّ»[(٢)].

---

(١) ينظر: ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: ص ٣١٨.

وكذلك اعتلالُه لاختصاصِ بعض الأدواتِ بعمل الجزم في الأفعال، حيث قال: «وعواملُ الأسماءِ أقوى من عواملِ الفعل؛ بأنَّها تعملُ بحقِّ الأصل، وعواملُ الفعل تعملُ بحقِّ الشَّبهِ، ووجهُ شبهِ حروفِ الجزمِ بحروفِ الجزاء أنَّها تنقلُ الفعلَ إلى غيرِ المعنى الذي كان عليه، كما تنقلُه حروفُ الجرِّ إلى الإضافة، وتكون معه كالشَّيءِ الواحدِ، فوجب لها بهذا العمل، ثمَّ نظرنا أيُّ عملٍ يجبُ لها من وجوه الإعراب؟ فإذا هو يجبُ لها الأضعفُ مِن وجوهِ الإعراب، وهو الجزمُ؛ إذ كان السكونُ أضعفَ من الحركة، بأنَّ السَّاكنَ يحتاج إلى الحركةِ إذا التقَى ساكنان، وفي ابتداء الكلمة، والحركةُ لا تحتاجُ إلى السُّكون، فالذي أوجبَ لعاملِ الجزمِ أنْ يعملَ هو غيرُ الذي أوجبَ الجزمَ خاصَّةً، وذلك أنَّ الذي أوجبَ له أنْ يعملَ شبَهُهُ بحرفِ الجرِّ، والذي أوجبَ له الجزمَ اختصاصُ المعنى الذي نُقِل إليه بالفعل، وهو أضعفُ ممَّا يُنقَلُ الاسمُ إليه، فلا يجوزُ تقديمُ الاسمِ في (لَمْ) و(لَمَّا) ولامِ الأمر، و(لا)، وهو قبيحٌ جدًّا للعِلَّة التي بيَّنا»[1].

**٢- الكثير من تعليلاته متَّسقةٌ مع تعليلات سيبويه، وقد يضمِّنُ بعضًا منها:**

بحكم أنَّ الرمانيَّ شارحٌ لكتاب سيبويه، فقد جاء مذهبه موافقًا لمذهب سيبويه، ولم يخالفه إلا في مسائل قليلةٍ جدًّا، وتبعًا لذلك فقد جاء الكثير من اعتلالاته موافقًا لاعتلالات سيبويه، وقد يذكر اعتلاله بالنص، ويضيف إليه اعتلالًا آخر من عنده، فمن ذلك اعتلالُه لامتناع (الحسن وجهٍ)، حيث قال: «ولا تجوزُ الإضافةُ في (الحَسَنِ وجهًا)؛ لأنَّ هذا لم يُمنع ما هو له البتَّة، فيلزم أنْ يُعوَّضَ ممَّا مُنِع، هذه علةُ سيبويه، وفيه علةٌ أخرى: وهو أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ إذا كانت منافرةً للإضافةِ الحقيقيةِ بأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ والثاني نكرةٌ، فلا يجوز ذلك إلَّا أنْ يكونَ مُشبَّهًا للإضافةِ الحقيقيةِ بمعاقبة النون، كقولِهم: (الطَّيبو أخبارٍ)، فأمَّا إذا خرج عن هذا فلا يجوزُ البتَّةَ؛ لأنَّه منافرٌ للإضافةِ الحقيقيةِ من غير شبَهٍ يقتضي جوازَه»[2].

ومن ذلك أيضًا اعتلاله لامتناع الجر في الأفعال، حيث قال: «ولا جرَّ في الأفعال؛ لأنَّه لا يكون جرًّا إلا بإضافة، ولا تصِحُّ الإضافةُ إلى الفعل؛ لأنَّ المضافَ إليه داخلٌ في

(١) ينظر: ص ٥٠٧.

(٢) ينظر: ص ١٩٤.

المضاف، مُعاقِبٌ للتنوين، ولا يصِحُّ ذلك في الأفعال؛ لأنَّه لا يصلح أنْ يُجعلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ على طريقِ اللَّازمِ، ولا يصِحُّ أنْ يقومَ مقامَ التَّنوين -وهو واحدٌ على حرفٍ واحدٍ- اثنان: الفعلُ والفاعلُ، وهذا تفسيرُ علَّةِ سيبويه»[1].

**٣- يعرض لبعض العلل بشرحٍ واسعٍ، وبيانٍ مستفيض:**

يرى الرماني في بعض المسائل مدى حاجتِها للإيضاحِ والبيان، فلا يكتفي فيها بالإيجاز، بل يستفيض في شرحها وبيانها، ومن ذلك اعتلالُه لبيان أسماء الأجناس معرفة، حيث قال: «فإن قال قائلٌ: لم جاز أن تكونَ المعرفةُ تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة، وهذا شرطُ النكرة؟

قيل له: ليس تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة في الوضع الأصلي في اللغة دون استعمال المتكلِّم لها في كلامه، بأنَّه لا يجوز أنْ يستعملَها إلَّا مع العلامةِ المعرِّفة وإنْ لم تكن لفظيةً، فهي إشارةٌ أو ما يقومُ مقامَ الإشارةِ من المقصدِ الخاصِّ إلى الشَّيءِ بعينِه.

... فإنْ قال قائلٌ: فكيف يكون (أسامةُ) معرفةً إذا قال القائل: رأيتُ أسامةَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه؟

قيل له: لأنَّ منزلتَه كمنزلةِ قولِه: رأيتُ الأسدَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه، كأنه قال: رأيتُ الواحدَ من الأسد، فخصَّه بهذا الاسم على هذا المعنى، وصار على شبَه تعريفِ العهد، وعلى شبَهِ تعريفِ الجنس، مِن جهةِ أنَّه يُفهَم منه الاختصاصُ للواحدِ بعينِه من غير تقدُّمِ عهدِه، فهو على جهةِ الجنسِ من هذا الوجه، وهو على شبَهِ العهدِ من جهةِ اختصاصِ الواحد، فهذا الاسمُ على هذا المعنى مِن غير أن يرجعَ إلى جملة الاسم، وإنَّما يُقال: إنَّ الألفَ واللَّامَ تُعرِّف على جهة العهدِ أو الجنس، ويدخل في ذلك شبه أحدِهما، وقد ظهر الدليلُ الواضحُ على ذلك من جهةِ الأسدِ المعرَّفِ بالألف واللام، هي علامةٌ لفظيةٌ، فكذلك (أسامةُ) قد صحبَه علامةُ تعريفِه على هذه الجهة، إلا أنها غيرُ لفظية.

وقولُ العربِ للأسدِ: أسامةُ، وللثَّعلبِ: ثعالةُ، وللذِّئبِ دُأَلانُ، بترك الصَّرفِ دليلٌ

(١) ينظر: ص ٤٨٣.

على التعريفِ على التفسيرِ الذي بيَّنا.

... فإنْ قال قائلٌ: لِمَ وجبَ في السِّباع والوحوش أن يكونَ لها أسماءٌ معرفةٌ، بغير علامةٍ تجري مجرَى الأسماء الأعلام، ولم يجب ذلك لكلِّ شيء؟.

قيل له: لِعظَمِ شأن السِّباعِ أشبهت ما يعقِل لِعظَمِ شأنِه بعقلِه، فخُصَّت بأسماءَ تجري مجرى الأعلامِ كما خُصَّ ما يعقِل بالأسماء الأعلام، مع أنها لما كانت وحشيةً اقتضت أنْ يكونَ التعريفُ الدَّالُ عليها وحشيًّا لمشاكلتِها بحالها على حقيقتها من جهة التشاكل الواقع فيها.

... فإنْ قال قائلُ: فهلَّا وجبَ للسَّباع أسماءُ أعلامٍ (كزيد وعمرو) إذ آثروا أنْ يجعلوا لها المعارفَ على هذه الطريقة؟.

قيل له: لا يجب ذلك؛ لاجتماعِ أسبابٍ منها: أنها أنقصُ في عِظَم الشأنِ ممَّا يعقِل، ومنها: قلةُ الحاجةِ للذِّكر لها، والإخبارِ عنها، عن منزلة ما يعقل، ومنها: أنها وحشيَّةٌ، تقتضي معارفَ وحشيةً ليكونَ أدلَّ عليها بالمشاكلة»[1].

ومن ذلك أيضًا اعتلاله لتعريف (غُدوة) و(بُكرة)، حيث قال: «فـ(غدوةُ) لا ينصرفُ؛ لأنَّه مؤنثٌ معرفةٌ، وكذلك (بكرةُ)، ونظيرُه في التأنيث والتعريفِ: (أسامةُ) و(جُعالةُ).

وهذا الضربُ من التعريف بغير علامةٍ، ولا وضعِ الاسمِ للشيءِ خاصة، لا يجب لِما ساواه في معناه وهو تعريفٌ نادرٌ.

وإنما جاز مثلُه في (غدوةَ) و(بكرةَ) لأنَّ أصلَ ما يجب به تعريفُ الوضعِ كتعريف (طلحةَ) و(حمزةَ) من أسماء الناس أمران:

أحدهما: تفضيلُ الإنسانِ باسمٍ خُصَّ به لا يُشركه فيه غيرُه.

والآخر: الحاجةُ إلى كثرة الذِّكرِ له.

فلمَّا أشبه ابتداءُ اليوم وهو أوَّله هذه الأسماءَ الأعلامَ من أسماءِ الناسِ في الحاجة إلى

(١) ينظر: ص ٣٤٠-٣٤١.

كثرةِ الذِّكرِ خُصَّ بالاسم العلَم، ولم يستحق ذلك على الكمال؛ لأنَّه لم يُجعَل من جهةِ التفضيل، فصار يصلح لكلِّ غدوةٍ، وإن كان موضوعًا لغدوةِ يومِك خاصةً، على أنه إذا ضُرب في غدٍ فهو لغدوةٍ عُدِل خاصةً ذلك المنهاجُ في كل يومٍ يأتي، وليس كذلك طلحةُ وحمزةُ؛ لأنَّه للشَّيءِ خاصةً بما لو ساواه غيرُه في كلِّ شيءٍ لم يجب لها مثلُ اسمِه، و(غدوةُ) إذا ساواه وقتٌ آخرُ على مثل معناه وجبَ له مثلُ اسمِه، فتدبَّر ذلك»[1].

**٤- يصرِّحُ كثيرًا بلفظ العلة:**

جاء في كثير من المواضع التي اعتل فيها الرماني التصريح بلفظ العلة، وهذا مما يدل على عناية الرماني بجانب العلة، ومن أمثلة ذلك قولُه في الاعتلال للقول باشتقاق الفعل من المصدر: «والذي أُخِذ منه الفعلُ: المصدرُ؛ لأنَّه دائرٌ في جميعِ تصاريفِ الفعل، كما تدورُ الفِضَّةُ في جميعِ الصِّيَغِ التي تُصرَّفُ فيها، فالأصلُ هو المصدر، كما الأصلُ هو الفضَّةُ، ففي (ضَرَبَ) معنى الضَّرْبِ، وهو في (سيضرِبُ) و(تضرِبُ)، وليس في الضَّرْبِ معنًى واحدٍ مِن هذه التصاريف، فالأصلُ هو المصدر، ومنه أُشتقَّ الفعلُ لِلعلَّةِ التي بيَّنا»[2].

وكذلك قوله في الاعتلال لتعديةِ الفعل ولزومه: «والفعل المتعدِّي هو الذي يدلُّ على مفعولٍ من غيرِ وسيطةِ حرفٍ، كقولك: (مضروب)، و(مقتول)، و(مشتوم)، فهذا يدلُّ على مفعولٍ من غيرِ وسيطةِ حرفٍ، فهو متعدٍّ لهذه العلةِ، فأمَّا (ممرورٌ به) فلا يدلُّ الفعلُ على مفعولٍ إلا بوسيطةِ حرف، فليس (مررتُ) متعدِّيًا لهذه العلة»[3].

ومن ذلك أيضًا: اعتلاله لردِّ قول الفراء في جواز (الحسن وجهٍ)، حيث قال: «وقد أجازه الفرَّاءُ على تقدير: (الذي هو حَسَنُ وجهٍ)، وهذا لا يلزم؛ لأنَّه إضافةُ نكرةٍ إلى نكرة، فليس فيه منافرةُ الإضافةِ الحقيقيةِ كما في (الحَسَن وجهٍ) مع أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، فكأنَّه قد قال اجتمع التنوينُ والإضافةُ مع المنافرة.

فلمَّا اجتمع سببان، أحدُهما: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، وأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ،

(١) ينظر: ص ٣٥٩.

(٢) ينظر: ص ٤٤٢.

(٣) ينظر: ص ٥٢٩.

والثاني نكرةٌ على ضِدِّ ما يجبُ للإضافةِ الحقيقية، لم يجُزْ.

ومع ذلك فإنَّه لم يُسمَعْ شيءٌ مِن هذا الذي أجازه الفرَّاء، وإنما يُتكلَّم فيه على طريق القياس على ما قد سُمِع وصَحَّ، وقد بيَّنَّا أنَّه منافرٌ للأصولِ من غير شبَهٍ يقتضي الجوازَ، ففسَد لهذه العلة»[1].

**٥- عنايته بالعلل الثواني والثوالث:**

لم يقتصر الرماني في اعتلاله على العلل الأولى ـأي التعليميةـ بل اتَّسم بعنايته بالعلل الجدليةِ، وهي العللُ الثواني والثوالث، وكذلك توظيفه لآراء الأصوليين، وتضمين عللِه من كلام المناطقة والفلاسفة، فقد يبالغ في تطبيق الأحكام النحوية، واستقصاء الأمثلة، والافتراضات اللغوية والنظرية، والتعليل الفلسفي المنطقي؛ ليظهر مقدرتَه العلمية، ونزعته العقلية، وربّما أصبح هذا النهجُ ممَّا يتباهى به النحوي، فهو دليلٌ على سعة ثقافته وعلمه، ومن نماذج تلك العلل: اعتلاله لجعل الألف علامة للرفع دون النصب في المثنى، حيث قال: «وإنَّما كان الرفعُ بالألفِ دونَ الواوِ للفصلِ بين التثنيةِ والجمعِ، إذ الألفُ لا يكون قبلَها إلَّا مفتوحًا، فاقتضى ذلك أنْ تختصَّ بأحدِ الياءين مِن التثنيةِ والجمعِ؛ لِئلَّا يُبنى الكلامُ على اللَّبس، ووجب أنْ تكونَ الألفُ للتثنية؛ لأنَّها أخفُّ مِن الجمع، كما أنَّ الواحدَ أخفَّ مِن التثنية، فهي على ثلاثِ مراتب، وأخفُّها الواحدُ ثم التثنيةُ، ثمَّ الجمعُ، فقد بانَ أنَّ الألفَ يجبُ أنْ تختصَّ التثنيةَ دونَ الجمعِ.

ولم يجُز أنْ يُجعلَ النصبُ بالألفِ على الأصولِ الصحيحة؛ لأنَّه يجبُ منه أنْ يكونَ الرفعُ تابعًا، ولا يجوز أنْ يكونَ ذلك؛ لأنَّ الرفعَ أوَّلًا فلا يكونَ تابعًا، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الرفعُ بالألفِ، والنصبُ تابعًا للعلامة بالألف لأمرين: أحدِهما: أن يكون مثلَه في الجمع، أي يكون تابعًا في التثنيةِ لعلامةِ الجرِّ، كما هو في الجمع، ليُشاكِلَ، ولا يُبنَى على التنافرِ، والوجهِ الآخر: أنْ يتبعَ الأقوى في الاسم وهو الجرُّ، إذ هو له لا في غيره، والرفعُ مشترِكٌ بينَه وبين الفعل»[2].

ومن ذلك أيضًا: اعتلاله لبناء (مِن قبلُ) و(مِن بعدُ)، حيث قال: «و(مِن قبلُ)،

(١) ينظر: ص ١٩٤.

(٢) ينظر: ص ٤١٨.

و(مِن بعدُ) مبنيٌّ؛ لأنَّه جرى على الغاية، ومعنى الغايةِ أنَّ تمامَه الإضافةُ، فلمَّا قُطع عن المضافِ صار كبعضِ الاسم، وبُني على الحركةِ لأنَّ له أصلًا في الحركةِ مُستعملًا، كقولك: من قبلٍ، ومن بعدٍ، إذا نكَّرتَه، وبُني على الضمة لأنَّه لما أُخرِجَ عن الإعراب إلى البناء بُني على حركةٍ لا تكونُ له في حالةِ الإعراب، لِيؤذنَ بخروجِه إلى البناء»[1].

**٦- الاعتلال لوجاهة الأقوال المختلفة للتقريب بينها:**

على الرغم من أنَّ الرماني كثيرُ الموافقة لسيبويه، إلا أنَّه لم يكن متعصبًا لمذهبه، بل كان متقبلًا للأقوال الأخرى، ومعتلًّا لوجاهتها، وهذا ما يميز الرماني، وهو حيادُه، وعدم تعصبه للمذهب، وكذلك عدم تشنيعه على المخالف، ومن أمثلة ذلك قوله في الاعتلال لجواز القياس في المصادر المنكَّرة الواقعة أحوالًا، إذا تنوَّع بها الفعل: «واختلفوا في: (أتانا سُرعةً)، و(أتانا رُجلةً): فأجازه أبو العباس على القياس الذي ذكرنا، وأباه سيبويه؛ لأنَّه مصدرٌ وقع موقع الحال، من غير أنْ يغلبَ على الباب.

وقولُ أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنَّه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسَنٌ مُتقبَّلٌ في الفهم، فلا سبيلَ إلى المنع مع ظهورِه هذا الظهور»[2].

ومن ذلك أيضا قوله: «وأمَّا قول جرير:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا[3]

فحمله سيبويه على الحال، وقدرها على (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخَرًا)، أي: ذهب متقدِّمًا، وذهب متأخِّرًا، وهو مصدرٌ وقعَ موقعَ الحال، وفي البيت اسمُ جنسٍ وقعَ موقعَ الحال.

وذهب أبو العباس إلى أنَّه تمييزٌ بمنزلة: (طبتَ بذلك نفْسًا)؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ جاء بعد مُبهَم يحتمل الوجوه، فاقتضاءُ التمييزِ كاقتضاء (طبتَ بذلك نفْسًا)، وكِلا القولين

(١) ينظر: ص ٣٠٤.

(٢) ينظر: ص ١٢٥.

(٣) تقدم تخريج البيت ص ١٦١

عندي مُحتمَلٌ، وقولُ أبي العباس أسهلُ؛ لأنَّ التمييز فيه أظهر»[1].

وكذلك قوله في الاعتلال للزوم (ذهبت الشام)، وتعدية (دخلت البيت): «وقولُ العربِ: (ذهبتُ الشَّامَ) يجوز على طريق الحذف، بمعنى: ذهبتُ إلى الشَّامِ، فليس بمتعدٍّ، ولا عمِلَ فيه الفعلُ على جهةِ الظَّرفِ، ولكن على جهةِ حذفِ حرفِ الجرِّ.

فأمَّا (دخلتُ البيتَ) ففيه خلافٌ: فسيبويهِ يذهبُ إلى أنَّه حُذِف منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيتِ، وإلى هذا كان يذهب ابنُ السراجِ، ويستدلُّ على ذلك بالنَّظير والنَّقيض، فنقيضُه: خرجتُ من البيتِ، ونظيرُه: غُرْتُ في الغَورِ.

وأمَّا أبو عُمر الجرمي فيقول: (دخلتُ البيتَ) متعدٍّ، كـ(بنيتُ البيتَ)، لاطِّرادِه في كلِّ مدخولٍ[2]، نحو: دخلتُ مكةَ، ودخلتُ المدينةَ، ولا يطَّردُ (ذهبتُ) إلا في (مذهوبٍ إليه)، لا يجوز: ذهبتُ مكةَ، حتى تقولَ: ذهبتُ إلى مكةَ.

والذي عندي أنَّ أصلَ هذا البابِ أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ من جهةِ أنَّه لا يخلو منه، فهذا أصلُ البابَ، فأمَّا الاستعمالُ فيجري على أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ بغير وسيطةِ حرفٍ، فهو لا يخلو في الأصل مِن أنْ يكونَ متعدِّيًا، إلا أنَّه أُجرِي في الاستعمال مجرَى ما لا يتعدَّى لعلةٍ من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدَّى أصلًا فهو لا بُدَّ فيه من الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ، فأمَّا (أمرتُك بكذا) فلا بُدَّ فيه من مأمورٍ، ومأمورٍ به، فأصلُه المتعدِّي إلى اثنين إلا أنَّه أُخرِج في الاستعمال مخرجَ ما لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ؛ للحاجةِ إلى المأمور والمأمورِ به، فاستمرَّ الاستعمالُ على هذا، فـ(دخلتُ البيتَ) في الأصل متعدٍّ، على ما قال أبو عمر، إلا أنَّه في حكمِ الاستعمالِ قد جرى مجرَى غيرِ المتعدِّي، بدليلِ النَّقيضِ والنَّظيرِ على ما بيَّنا»[3].

ومن ذلك أيضًا: التعليل لصحة كلا القولين في تقدير المحذوف في عامل النداء، حيث قال: «وتقولُ: (يا عبدَ الله)، فهذا ينتصبُ بفعلٍ محذوفٍ، واختلفوا في تقديرِه،

(١) ينظر: ص ١٦١.

(٢) ينظر رأي الجرمي واعتلاله في: شرح السيرافي ٢٧٢/١، أمالي ابن الشجري ١٣٨/٢، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الكافية ٤٩٢/١، الارتشاف ص ١٤٣٥.

(٣) ينظر: ص ٥٤٢.

فقدَّره سيبويهِ على (يا أُريدُ عبدَ الله)؛ لأنَّه إذا قال: (يا عبدَ الله) فقد دلَّ على أنَّه يريدُ عبدَ الله.

وخالف في ذلك ابنُ السراج؛ لأنَّ هذا التقديرَ يوجِبُ أنَّ النِّداءَ خبرٌ، إذْ (أُريدُ عبدَ الله) خبرٌ، وليس الأمرُ كذلك؛ بإجماعٍ أنَّ النداءَ ليس بخبرٍ، فعدَلَ عن هذا التقديرِ لهذه العلة.

فقلنا له: فما تقديرُ العاملِ فيه؟ فقال كلامًا يدلُّ على ما أشرحُه: وهو أنَّ المصدرَ أصلٌ للأفعالِ، يُؤخذُ منه فعلٌ على جهةِ الخبرِ، وفعلٌ ليس بخبرٍ، كفعلِ الأمر، فكذلك يُمكِن أنْ يُؤخذَ منه فعلٌ ليس بخبرٍ يدلُّ على النِّداء، وذلك أنَّ الإرادةَ يُؤخذُ منها (أرادَ) وهو خبرٌ، ويُؤخذُ منها (أَرِدْ) على الأمر، وإنْ لم يُستعمل ذلك الفعلُ على هذا المعنى، ولكنَّه مدلولٌ عليه، وإنْ كان قد أُهمِل للاستغناءِ بـ(يا) استغناءً لازمًا حتى يسقطَ بمثلِ ما سقط الفعلُ في هذا الباب وهو الكثرةُ إلى حدٍّ يصيرُ المعنى به أظهرَ، وهو أخفُّ، ولم يحتجْ إلى فعلٍ بهذه المنزلةِ يُذكَرُ في غير بابِ النداء، فخرج من الكلام رأسًا، ولم يخرج لأنَّه يحتاجُ إليها في كلامٍ آخر، وإنْ استغنى عنه في هذا الكلام.

وللمحتجِّ لسيبويه أنْ يقولَ: إنَّ الفعلَ المحذوفَ إذا لزِمَ حذفُه صار بمنزلةِ ما يدلُّ على المعنى دلالةَ التضمين، لأنَّه يدلُّ عليه من غير ذكرِ لفظٍ موضوعٌ له، فيخرجُ له عن معنى الخبرِ لهذه العلة، فإذا قُدِّر بالذِّكرِ له رجع إلى معنى الخبرِ للتصريحِ الذي وقع به، وليس يجوزُ أنْ يكونَ النِّداءَ على معنى الخبر، لأنَّه لا يجوزُ التصريحُ بالفعلِ العاملِ فيه، واحتجَّ بقولِهم: يا إيَّاك أعني، مِن جهة أنَّه في معنى المنادى، وإنْ ظهرَ عاملُه، مع تقديرِه: يا إنسانُ إيَّاك أعني، فالمعنى يؤولُ إلى شيءٍ واحد»[1].

وكذلك قوله في علة ترجيح الرفع على الإضمار في البيت:

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ[2]

فهذا عند سيبويه مرفوعٌ على غيرِ الذَّمِ، ولكنْ على الإضمارِ، كأنَّه قال: لهم جسمُ

(١) ينظر: ص ٧٢٠.

(٢) تقدم تخريج البيت ص ٧٧٣.

البغالِ وأحلامُ العصافيرِ؛ لأنَّ الفائدةَ في تعريفِ ما هُم عليه مِن هذا المعنى، ويدلُّ على ذلك حسنُ إظهارِ الرافعِ في مثل هذا، وضعفُ الإتباعِ، لو قال: (جسمِ البغالِ واحلامِ العصافيرِ) على إتباعِ (بالقومِ)، لضعْفِ الكلامِ به؛ لأنَّه ليس من صفتِه في الحقيقةِ إذ هو اسمُ جنسٍ، فحسُن معنى الخبرِ فيه، أي: لهم جسمُ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

وأجاز الخليلُ نصبُه على الذمِّ، وعلى ذلك قياسُ الرفعِ؛ لأنَّه قد دلَّ على ذمِّهم في أوَّلِ الكلام، فصلُحَ أنْ تُقطَعَ الصفةُ على معنى الذَّمِّ، وتقديرِه -لو أتبعَ- على حذفِ: ذوي جسمِ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

وكِلا القولين محتملٌ، وقولُ سيبويهِ أقيسُ لِما بيَّنا»[1].

**٨- ظهور أثر المنطق في تعليلاته:**

تقدم الكلام على اهتمام الرماني بالمنطق، وتأثُّرِه به في مؤلفاته، نتيجةً لما شاع في عصره من الاهتمام بعلم الفلسفة والمنطق، حيث امتزجت بعض تعليلاته بالمنطق، ومن النماذج على ذلك: قوله في أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختُصَّ العِلمُ بأنَّه يجوز أن يكونَ متعلقُه معنى الجملة؛ لأنَّه يصلح لأعمِّ العام، وهو الحاضرُ، والغائبُ، والموجودُ، والمعدومُ، ومعنى المفردِ، ومعنى الجملة، فلمَّا صلُح ذلك أُجرِي عليه، وأمَّا الظنُّ والحُسبانُ فيقاربان معنى العِلم، لأنَّه قوةُ المعنى في النفسِ، والعِلم على الثقة بالمعنى في نفس العاقل، والقوةُ تقارب الثقة، فلذلك أُجرِي الظنُّ مجرى العِلم، وقد يعملُ على الظنِّ في كثيرٍ من الأشياء إذا شذَّ طريقُ العِلم»[2].

ومن النماذج أيضًا قوله: «وأمَّا الاسمُ المتمكِّن فلا يجوز أن يكونَ على أقلِّ من ثلاثةِ أحرف ...، فهذا عليه أكثرُ الأسماء، وهو الذي يجب أن يكونَ على أعدلِ الأبنية، وهو ثلاثةُ أحرف، ثم يليه الأربعةُ، لأنَّه تعديلٌ بعد الأعدل، ثم يليه الخمسةُ، لأنَّه خروجٌ عن التعديل، بمرتبة تجاوز التعديل، فيحتملُ مثلُه لقربِه من التعديل وشُبِّه به، فأمَّا الستة فلا يكون في الأصول البتَّة؛ لأنَّه خروجٌ عن التعديل في الأصول بما لا يحتملُ مثله؛ لبعدِه من التعديل، ولكن يكون في التفريغ زائدًا على ستةِ أحرفٍ، فيخرج بمرتبةٍ

(١) ينظر: ص ٧٧٣.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٩٧.

ويكون على سبعةٍ بزائدٍ، فيخرج بمرتبتين؛ لأنَّ الفروعَ أحقُّ بالتكثير من الأصول، فلذلك خرج بمرتبتين، ولم تخرج الأصولُ إلا بمرتبةٍ عمَّا اقتضته العلة»[1].

**٧- العناية النواحي البلاغية في تعليلاته:**

لم يغفل الرماني عن الجانب البلاغي في تعليلاته للأحكام النحوية التي يرى بصحتها، حيث كانت البلاغة حاضرة في عدد من هذه الاعتلالات، وهذا يدل على غزارة علمه، وسعة اطلاعه، ومن تلك الاعتلالات التي حضرت فيها المعاني البلاغية قوله في الاعتلال لتثنية: (لبيك، وسعديك، وحنانيك)، وامتناع الجمع فيها: «وإنما جاز التثنيةُ للمبالغةِ ولم يجُزِ الجمعُ؛ لأنَّ التثنيةَ تدلُّ على التفضيلِ شيئًا بعدَ شيءٍ مِن الجمع، إذ كانت التثنيةُ لا تكونُ إلا على الواحد، والجمعُ قد يكونُ على غيرِ الواحد، نحو: (نَفَرٍ)، (رَهْطٍ)، فهذه المبالغةُ تقتضي تضعيفَ المبالَغِ، كما قال سيبويه في (حنانيك): «كأنَّه قال: تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، وحنانًا بعد حنانٍ»، فالتثنيةُ أدلُّ على هذا التفضيلِ مِن الجمعِ لِمَا بيَّنا، وكُلَّما قلَّ النظيرُ في معنى التعظيمِ فهو أشدُّ مبالغةً، لأنَّه إذا قلَّ النظيرُ قلَّ مَن يُستغنَى عنه بغيرِه، أيْ مَن يُحتاجُ إليه، ولا يُستغنَى بغيرِه عنه، أي مَن يحتاجُ إليه ولا يُستغنَى عنه بغيرِه عنه، فهو أجلُّ في التعظيمِ، لِمَا ليس فوق تعظيمِه تعظيمٌ، وهذه الصفةُ لا تكون إلَّا لله عزَّ وجلَّ»[2].

وكذلك قوله في الاعتلال لوجوب إضمار العامل فيما جرى مجرى المصدر في الدعاء: «الذي يجوزُ في اسمِ الجنسِ المدعوِّ به إذا كان ممَّا يصلُحُ في المذكورِ أنْ يُدعَى به له، أو عليه أنْ يُنصبَ على الفعلِ المتروكِ إظهارُه لأنَّه يجري مجرى المصدرِ في اسمِ الجنس، إلَّا أنَّ المصدرَ جنسُ الفعل، وهذا جنسُ المعنى، وهو ممَّا يصلحُ أنْ يُدعَى بِه له، أو عليه كالمصدر، وفيه عملُ الفعلِ، فلهذا صلُحَ أنْ يجري مجرى المصدرِ في الفعلِ المتروكِ إظهارُه في الدعاء.

ولا يجوزُ أنْ يظهرَ فيه الفعلُ؛ لأنَّ حذفَه أبلغُ؛ مِن أجلِ أنَّه يحتملُ وجوهًا مختلفةً ممَّا يُدعَى به، كقولك: (تربًا وجندلًا)، على تقدير: ألزمَهُ اللهُ تُربًا وجنْدَلًا، أو:

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) ينظر: ص ٤٢٩.

أطعمَهُ اللهُ تُربًا وجندلًا، أو: جعل اللهُ رزقَه تُربًا وجندلًا، فصار مِن أجلِ هذا في حكمِ المصدرِ في أخذِ لفظِ الفعلِ منه، وبهذا نقصَ اسمُ الجنسِ عن المصدرِ فصار أقلَّ منه في الاستعمال»[1].

ومن ذلك أيضًا اعتلاله لوجوب تعريف (البتة) حيث قال: «ولا يجوز أنْ يتصرَّف (أجدَّك) لِما فيه من معنى المبالغة، كأنَّه قيل فيه: على كلِّ وجهٍ وسببٍ، إذا قيل: أجدَّك لا تفعلُ كذا وكذا، ولذلك لا يجوز أنْ يُنكَّرَ فيقال: أجدًّا لا تفعل كذا، ونظيرُه: لا أفعله البتَّةَ، كأنَّه قال: قطْعًا على كلِّ وجهٍ وسببٍ، فلا يجوز أنْ يُنكَّر للمبالغة التي فيه»[2].

**٨- تفرُّده ببعض العلل النحوية:**

لعل اهتمام الرماني وولعه الشديد بالعلل العقلية جعلاه يتفرد عن سائر النحويين ببعض العلل، ومن ذلك اعتلاله لتعريف (غُدوة) و(بُكرة)، حيث قال: «و(بُكْرَةُ) معرفة كـ(غُدْوَةَ)، و(ضَحْوَةٌ) نكرة كـ(عَشِيَّةٍ)؛ لأن أوَّلَ النهارِ ابتداءُ الأعمال، فله قوَّةٌ بذلك ليس لغيره؛ لأنَّ الابتداءَ بمنزلةِ الأصلِ الذي يُبنى عليه غيرُه»[3].

ومن ذلك أيضًا اعتلاله لدلالة (حنانيك) على المثنى لفظًا ومعنىً، بدلالته على قلة النظير في المبالغة، حيث قال: «فالتثنيةُ أدلُّ على هذا التفضيلِ مِن الجمعِ لِمَا بيَّنا، وكُلَّما قلَّ النظيرُ في معنى التعظيمِ فهو أشدُّ مبالغةً، لأنَّه إذا قلَّ النظيرُ قلَّ مَن يُستغنَى عنه بغيرِه، أيْ مَن يُحتاجُ إليه، ولا يُستغنَى بغيرِه عنه، أي مَن يحتاجُ إليه ولا يُستغنَى عنه بغيرِه عنه، فهو أجلُّ في التعظيمِ، لِمَا ليس فوق تعظيمِه تعظيمٌ، وهذه الصفةُ لا تكون إلَّا لله عزَّ وجلَّ، ومَن يقول: ما يُستغنى به عنه ممَّن يُحتاجُ إليه فهو أعظمُ ممَّن يكثر مَن يُستغنَى به عنه، لم يدل على أشدِّ المبالغة؛ لأنَّ هذا يهون أمرُه لكثرةِ من يُستغنى به عنه، وهذا الذي شرحناه يكشف لك عن النَّادرِ في المعنى، وأنَّ لفظَه ينبغي أنْ يُعاملَ معاملةً تُشعِر بهذا المعنى، فسبحانَ من طبعَ نفوسِ العقلاءِ على هذه الحِكَمِ والفطنِ،

(١) ينظر: ص ٧٧٠.

(٢) ينظر: ص ٣٩٠.

(٣) ينظر: ص ٣٥٩.

فتدبره»[1].

❁❁❁

(١) ينظر: ص ٤٢٩.

# الفصل الثاني

## أنواع العلل النحوية عند الرماني

# الفصل الثاني

## أنواع العلل النحوية عند الرماني

لا شكَّ أنَّ العلةَ هي أحدُ أركان القياس النحوي الأربعة الواجبِ وجودُها عند القياس، حيث لا يقومُ القياس إلا على علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي كما قال أبو عبد الله الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة)[1] الذي نقل عنه السيوطي[2] صنفان:

علةٌ تطَّردُ على كلام العرب، وتنساقُ إلى قانون لغتهم.

وعلةٌ تُظهِر حكمتَهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأُولى أكثرُ استعمالًا، وأشدُّ تداولًا، وهي واسعةُ الشُّعَب، إلَّا أنَّ مدارَ المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعًا.

وعدَّد الدينوري هذه العلل التي استخرج أسماءها المتناثرة، حتى اتخذت لديه وضعَ المصطلح، وإذا تتبَّعنا أنواعَ العلل في شرح الرماني وجدنا أنَّه علل بأغلب تلك الأنواع التي ذكرها الدينوري، بل وأضاف إليها عللًا أخرى، فمن هذه العلل:

### ١- علة سماع:

والسماع من الأصول النحوية التي اعتمد الرماني عليها كثيرًا في اعتلالاته، وله ثلاثة مظاهر في توجيه الرماني وتعليله، فقد يكون السماع مؤكِّدًا ومقرِّرًا للحكم، وأحيانًا يكون دورًا ترجيحيًّا يُرَجَّحُ به وجهٌ على وجهٍ، وهذا يظهر جليًّا في المسائل الخلافية، وقد يقضي بفساد حكم، نتيجة انعدام ذلك الأصل الذي يمكن أن يستند إليه التوجيه، ومن أمثلة ذلك: اعتلاله لدلالة (لبيك وسعديك)، و(حنانيك) على التثنية لفظا

(١) هو الحسين بن موسى ين هبة الله الدينوري النحوي، يلقب بالجليس، صاحب كتاب (ثمار الصناعة) الذي نقل عنه السيوطي. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٣، كشف الظنون ٥٢٣/١.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ٢٥٦.

ومعنى، حيث اعتل بوجود السماع في إفرادها[1].

ومنها أيضًا ردُّه مذهبَ الفراءِ القائل بجواز (الحسن وجهٍ)؛ وذلك لعدم وجود السماع فيه، حيث قال: «وقد أجازه الفرَّاءُ على تقدير: (الذي هو حَسَنُ وجهٍ)، وهذا لا يلزم؛ لأنَّه إضافةُ نكرةٍ إلى نكرة، فليس فيه منافرةُ الإضافةِ الحقيقيةِ كما في (الحَسَن وجهٍ) مع أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، فكأنَّه قد قال اجتمع التنوينُ والإضافةُ مع المنافرة.

فلمَّا اجتمع سببان، أحدُهما: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة التنوين، وأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ، والثاني نكرةٌ على ضِدِّ ما يجبُ للإضافةِ الحقيقية، لم يجُزْ.

ومع ذلك فإنَّه لم يُسمَعْ شيءٌ مِن هذا الذي أجازه الفرَّاء، وإنما يُتكلَّم فيه على طريق القياس على ما قد سُمِع وصَحَّ، وقد بيَّنَّا أنَّه منافرٌ للأصولِ من غير شبَهٍ يقتضي الجوازَ، ففسَد لهذه العلة»[2].

**٢- علة قياس:**

ويعدُّ القياسُ الأصلَ الثاني من الأصول النحوية التي اعتمد الرماني على الاعتلال بها، حيث كان يبني القياسَ على الكثرة المطردة من كلام العرب، ومن أقيسة الرماني: اعتلاله لبناء (يا ابنَ أُمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، بالقياس على (خمسة عشر)، حيث قال: «وتقولُ: (يا ابنَّ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، فتبنيه؛ لشدَّةِ الاتصال، حتى صار كاسمٍ واحدٍ بناءَ (خمسةَ عشرَ)، فصارت النُّونُ في (يا ابنَ أمَّ) في منزلةِ حرفٍ في وسطِ الاسم، وكذلك (يا ابنَ عمَّ)، ودخل الاسمُ الثاني في الأوَّل حتى صار آخرُه كسائر حروفه»[3].

وقد يردُّ الرماني بعضَ الأقيسةِ لفسادها، وعدم تحقُّقِ أركانها، ومن ذلك ردُّه مذهبَ القائلين بإعراب الفعل المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد، حيث قال: «وقال بعضُ المتأخرين: هو معربٌ؛ لأنَّه مضارعٌ، وإنْ عُرض فيه ما يمنع من ظهورِ الإعراب، كما أنَّ

(١) ينظر: ص ٤٢٩.

(٢) ينظر: ص ١٩٤.

(٣) ينظر: ص ٣٢٧.

(قَفَا) و(رَحَى) و(عَصَا) معربٌ، وإنْ مَنعَ مانعٌ مِن ظهورِ الإعرابِ فيه.

وهذا ليس بقياس؛ لأنَّ المانعَ مِن هذا استحالةُ تحريكِ الألفِ، وليس كذلك (يَفْعَلْنَ)، فلا وجهَ له إلا البناء، على مذهب سيبويه»[1].

**٣-علة تشبيه:**

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا، ومن أمثلتها: تعليله لعمل (إنَّ) وأخواتها الرفع في الخبر بمشابهتها للفعل الماضي، حيث قال: «الذي يجوزُ في الأحرفِ الخمسة التي تعملُ في الاسم والخبر أنْ تنصبَ الاسمَ، وترفعَ الخبرَ، لأنَّها مشبَّهةٌ بالفعل الماضي، من جِهة أنها على ثلاثة أحرف، وآخرُها مبنيٌّ على الفتح»[2].

وكذلك اعتلاله لبناء الفعل الماضي على الحركة لمشابهته للمضارع، حيث يقول: «و(ضَرَبَ) مبنيٌّ لأنَّه فعلٌ غيرُ مضارع، وكلُّ فعلٍ غيرِ مضارعٍ مبنيٌّ، لأنَّه جرى على أصلِه من غير عارضٍ يخرجه عنه، وبُني على الحركة لمقاربته المضارعَ من وجهين:

أحدهما: أنه يُوصف به كما يُوصف بالمضارع في قولك: مررتُ برجلٍ ضَرَبَنا، بمنزلة: (يضْرِبُنا) في الصِّفة.

والوجه الآخر: أنه يقعُ موقعَ (إنْ) إذا قلت: إنْ ضربتَ ضربتُ، فهو في موضعِ: إنْ تضربْ أضربْ.

وبُني على الفتحة لأنه لَمَّا كان يطَّرِد في كلِّ ماضٍ وجب أنْ تختار له الفتحةَ لأنها أخفُّ الحركات»[3].

ومنها كذلك اعتلاله لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها، حيث شبَّه الحالَ بالخبر، فقال: «ولا يجوز أنْ يعملَ في الحال إلا الذي عمِل في الشَّيء الذي هي حالٌ له؛ لأنَّ منزلتَها منه كمنزلةِ الخبر من المخبَر عنه، إذْ كانت تُذكرُ لزيادةِ الفائدةِ فيه، كما يُذكرُ الخبرُ للفائدة فيه، فإنْ عمِل في المخبَر عنه الابتداءُ عمِل في الخبر الابتداءُ، وإنْ

(١) ينظر: ص ٤٦٣.

(٢) ينظر: ص ٧٣.

(٣) ينظر: ص ٤٥٩.

عمِل فيه (إنَّ) وأخواتُها عمِل في خبره، وكذلك (كان) وأخواتُها، و(ظننت) وأخواتُها، فالانعقاد في هذا بالعامل على طريقةٍ واحدةٍ»[1].

**٤-علة استغناء:**

قال سيبويه: «لأنَّ من كلامِهم الاستغناءُ بالشيءِ عن الشيء»[2]، وقد تتبَّع الرماني هذا الأصل، واعتلَّ بهذه العلة في مواضعَ متعدَّدةٍ، فمن ذلك اعتلاله لامتناع نداء ما فيه (أل)، للاستغناء بحرف النداء عن حرف التعريف، حيث قال: «ولا يجوز أن يُنادى ما فيه الألف واللام؛ للاستغناءِ عنهما بتعريف النداء، وهو من الاستغناء اللازم، الذي يكون خلافُه ما لا يُحتاج إليه على وجهٍ، وفعْلُ ما لا يُحتاج إليه على وجهٍ لا يجوز»[3].

ومن ذلك أيضًا: اعتلالُه لوجوب حذف الخبر بعد (لولا) استغناء عنه بجوابه، حيث قال: «الذي يجوز في الخبر الذي يُحذفُ لدلالة ما أُبقِي على ما أُلقِي حذفُ الخبرِ العام في (لولا)، ولا يجوز حذفُ الخبرِ الخاص؛ لأنَّ الكلامَ لا يحتملُه ولا يدلُّ عليه، وهو يدلُّ على العام، فلذلك جاز حذفُه»[4].

**٥-علة استثقال:**

وهي من العلل التي راعتها العربُ في كلامها، فالمتكلم يرغب في الخِفَّة ويتجنَّب الثِّقَلَ الكثيرَ في الكلام، وذلك أنْ يستثقلوا عبارةً، أو كلمةً، أو حرفاً، أو حركةً، فالقصدُ من هذه العلَّة تحصيلُ الخفَّةِ في الكلام والابتعادُ عمَّا يُثقله، وقد اعتل الرماني بهذه العلة في عدة مواضع، منها كونُ الاسم قبل الفعل، حيث قال: «وذلك لكونِ الفعلِ أثقلَ من الاسم من وجهين: أحدهما: أنَّه مشتقٌّ من الاسمِ على ما بيَّنا، والآخر: أنَّه يقومُ بنفسِه في الكلام المفيد، ولا يقوم الفعلُ بنفسِه»[5].

---

(١) ينظر: ص ١٢٠.

(٢) الكتاب ١/٤٧٧.

(٣) ينظر: ص ٧٢٧.

(٤) ينظر: ص ٧١٢.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٣٤.

ومن هذه المواضع أيضًا: اعتلالُه لاستغنائهم عن ماضي (يدع) بماضي (ترك)، حيث قال: «لأنَّ الواوَ تُكرَه أوَّلًا، وهي ثقيلةٌ في نفسِها، وليس كذلك (ترك)»[1].

**٦-علة فرق:**

وقد اعتلَّ بها الرماني في عددٍ من الأحكام النحوية، ومن ذلك اعتلالُه لجعلِ الألفِ علامةً للرفع دون الواو في المثنى، وذلك للتفريق بينه وبين جمع المذكر السالم، حيث قال: «وإنما كان الرفعُ بالألف دون الواو؛ للفصلِ بين التثنية والجمع، إذ الألفُ لا يكون قبلَها إلَّا مفتوحًا، فاقتضى ذلك أن تختصَّ بأحد الياءين من التثنية والجمع؛ لِئلَّا يُبنى الكلامُ على اللَّبس»[2].

**٧-علة تعويض:**

ومن ذلك اعتلاله بزيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم، بالعوض عن الحركة والتنوين، حيث قال: «والنونُ في التثنيةِ زائدةٌ، عِوضًا من الحركة والتنوين، والدليلُ على أنها عوضٌ منهما أنَّها تُحذفُ في الإضافة، كما يُحذفُ التنوين، فتقول: (غلاما زيدٍ)، كما تقول: (غلامُ زيدٍ)، لأنَّ المضافَ يُعاقِب النونَ في موضعِها، كما يُعاقِب التنوينَ في موضعه، وتثبتُ النونُ مع الألفِ واللامِ كما تثبتُ الحركةُ؛ لأنَّ الألفَ واللَّامَ في أوَّلِ الاسم، والنونَ في آخرِه، فلا يمتنعُ ثبوتُهما معًا، كثبوتِ الحركة مع الألف واللام، ويمتنعُ ثبوتُ التنوينِ مع المضاف؛ لأنَّه لا يكون حرفانِ في موضعِ حرفٍ واحدٍ»[3].

وكذلك اعتلاله لزيادة الميم في (اللهم) بالعوض عن حرف النداء، حيث قال: «وتقولُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي، فالميمُ فيه بدلٌ مِن (يا)، ودليلُ ذلك: أنَّه لا يجوزُ إلَّا في النِّداء.

وإنَّما زِيدت الميمُ في آخرِ الاسمِ دون أوَّلِه لِئلَّا يُوهَم ذلك أنَّها مِن أدواتِ النِّداءِ، وجُعِلتْ على حرفين لِتُشاكِلَ ما هي عوضٌ منه، ولم يجُزْ زيادتُها في حشو الاسم؛ لأنَّ

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة، ص ١٤٨.

(٢) ينظر: ص ٤١٨.

(٣) ينظر: ص ٤٢٢.

الزيادةَ في حشوِ الاسمِ تُوجِبُ تغييرَ المعنى عمَّا كان عليه في الأصل»[1].

**٨-علة نظير:**

وهو أنْ يُحمَلَ الشيءُ على نظيره ليثبت له حكمُه، وقد علل الرماني بهذه العلة في عدة مواضع، منها اعتلاله لحملِ النصبِ على الجرِّ في جمع المؤنث السالم، إذ حملَه على نظيره جمعِ المذكر السالم، من حيث حمل النصب على الجرِّ فيه، فقال: «ويلحق المؤنثَ في جمع السلامةِ ألفٌ وتاءٌ مضمومةٌ في الرفعِ، ومكسورةٌ في النصبِ والجرِّ، وإنما وجب أنْ يكونَ النصبُ تابعًا للجرِّ ليجريَ على حدِّ المذكَّرِ إذ هو نظيرُه في الجمع، وهو فرعٌ على جمعِ المذكَّرِ يقتضي أنْ يكونَ على حدِّه»[2].

**٩-علة نقيض:**

والعرب قد يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره، وقد اعتل الرماني بهذه العلة في عدة مواضع، منها تعليله لعمل (لا) النافية للجنس بحملها على نقيضتها (إنَّ) الناصبة للأسماء؛ لأن (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، حيث قال: «الذي يجوز في النفي بـ(لا) أن تعمل النصب في النكرة بغير تنوين، وإنما عملت النصب؛ لأنها نقيضة (إن) والنقيضان يجريان في الإعراب مجرى واحدًا، كقولك: ضربت زيدًا، وما ضربت زيدًا، وعملت بغير تنوين لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد»[3].

**١٠-علة حمل على المعنى:**

ومن المواضع التي اعتل فيها الرماني بهذه العلة تقدير عامل المنادى في (يا عبدالله)، حيث قدره بـ(أريد عبد الله)، فقال: «إنَّ الفعلَ المحذوفَ إذا لزِمَ حذفُه صار بمنزلةِ ما يدلُّ على المعنى دلالةَ التضمين، لأنَّه يدلُّ عليه من غير ذكرِ لفظٍ موضوعٍ له، فيخرجُ له عن معنى الخبرِ لهذه العلة، فإذا قُدِّر بالذِّكرِ له رجع إلى معنى الخبرِ للتصريحِ الذي وقع به، وليس يجوزُ أنْ يكونَ النِّداءُ على معنى الخبر، لأنَّه لا يجوزُ التصريحُ بالفعلِ العاملِ

(١) ينظر: ص ٧٣٢.

(٢) ينظر: ص ٩٩.

(٣) ينظر: ص ٣٣١.

فيه، واحتجَّ بقولِهم: يا إيَّاك أعني، مِن جهة أنَّه في معنى المنادى، وإنْ ظهرَ عاملُه، مع تقديرِه: يا إنسانُ إيَّاك أعني، فالمعنى يؤولُ إلى شيءٍ واحد »[1].

**١١-علة مشاكلة:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في منع تأكيد النكرة بالمعرفة، حيث قال: «وتقول: أخذتَ الدِّرهمَ أجمعَ، ولا يجوز: أخذتُ درهمًا أجمعَ؛ لأنَّ (أجمعَ) معرفةٌ، ولا يُؤَكَّد بها النكرة؛ لأنَّ التأكيدَ بمنزلة التكرير، فلا يكون تكريرُ النكرة يصيِّرُها معرفةً، كما لا يكون تكريرَ المعرفةِ يصيِّرُها نكرةً.

و(أجمعون، أكتعون) و(جمع، كتع)، و(أجمع، أكتع)، معارفُ مِن غير علامة: بألفٍ ولامٍ، أو إضافة، لأنَّه يُؤَكَّد بها المضمرُ الذي هو بهذه المنزلة، فاقتضت المشاكلةُ أنْ تجري على هذه الطريقة، ووجب أن تكون لها معارفُ تؤَكَّد بها، لِما بيَّنا مِن أنَّ تأكيدَ المعرفةِ بالمعرفة، والنكرةِ بالنكرة، لأنَّ التأكيدَ يجري مجرى التكرير كما بيَّنا»[2].

ومن المواضع كذلك التي اعتل بها الرماني بهذه العلة الاعتلال بالإعراب بالحرف في الأمثلة الخمسة، حيث قال: «وإنَّما زِيدت النُّونُ لِتكونَ إعرابًا، فيكونُ في ثبوتِها علامةٌ للرَّفع، وسقوطُها علامةٌ لِلجزمِ والنَّصب...، وإنَّما وجبَ أنْ يكونَ الإعرابُ في التَّثنية بالحرفِ دون الحركةِ؛ لِيُشاكلَ به نظائرَه من تثنية الاسم وجمعِه، إذِ المشاكلةُ واجبةٌ إذا لم يكن فيها إلباسٌ ولا نقضٌ للأصولِ الصَّحيحة»[3].

**١٢-علة معادلة:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في جعل الألف علامة للرفع في المثنى وذلك للمعادلة بين التثنية والجمع، حيث أعطي الأكثر الأخف، والأقل الأثقل، قال الرماني: «ووجب أن تكونَ الألفُ للتثنية؛ لأنَّها أخفُّ من الجمع، كما أنَّ الواحدَ أخفُّ من التثنية، فهي على ثلاثِ مراتب، وأخفُّها الواحدُ ثم التثنيةُ، ثم الجمعُ، فقد بان أنَّ الألفَ يجبُ أنْ

(١) ينظر: ص ٧٢٠.

(٢) ينظر: ص ٣٧٨.

(٣) ينظر: ص ٥٠١.

تختصَّ التثنيةَ دونَ الجمع»[1].

**١٣-علة مجاورة:**

وتقوم هذه العلة على تأثر الكلمة بما يجاورها، وقد اعتل الرماني بهذه العلة في قولهم: (هذا جحر ضب خرب)، حيث قال: «وتقول: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ فيه الرفع، وهو الصوابُ وكلامُ أكثرِ العرب؛ لأنَّه من صفةِ الأوَّل، وقد جرَّه بعضُ العرب؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، مع مشاكلتِه له في التوحيدِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، وقربِ الجوار، وكلُّ هذه الأسبابِ تقتضي جوازَ حملِه عليه، كأنَّه هو الأوَّلُ»[2].

**١٤-علة وجوب:**

وهي ما يجب وجودُ المعلولِ عندها، ويتوقَّف عليها وجودُ الشيء، وقد اعتل الرماني بهذه العلة في رفع المبتدأ والخبر، فقال: «والابتداءُ يعملُ الرفعَ في شيئين: المبتدأِ، والخبرِ الذي هو هو؛ لأنَّه يجب في كلِّ واحدٍ منهما أنَّه معتمدُ الكلام، فالمبتدأُ معتمدُ البيانِ والخبرُ معتمدُ الفائدة، والرفعُ علامةٌ في الاسم لمعتمَدِ الكلام»[3].

واعتلَّ بهذه العلة كذلك في رفع الفاعلِ ونائبِه، حيث قال: «والفاعلُ رُفِعَ لأنَّه معتمَدُ البيان، وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعلُه، رُفِعَ لأنَّه معتمَدُ البيان، فعلَّتُهما واحدةٌ، وحكمُهما واحدٌ»[4].

**١٥-علة جواز:**

وهي خلاف العلة السابقة، بمعنى أنها ليست بموجبة، وقد علل الرماني بهذه العلة في مواضع كثيرة، ومن ذلك اعتلاله للرفع على الخبرية في (زيد خلفُك)، حيث قال: «وتقولُ: هو مِنِّي مرْأَىً ومَسْمَعُ، فهذا قد خرج مخرج التَّحقيق بالرفع على الخبرية، كأنه يجعله هو المرأى والمسْمع، ويجوز: هو مني مرأىً ومسْمعًا، على معنى: هو مني بحيث

(١) ينظر: ص ٤١٨.

(٢) ينظر: ص ٢٢٥.

(٣) ينظر: ص ٦٤.

(٤) ينظر: ص ٧٧.

يرى ويسمع، فينصب على الظَّرف، والأوَّل أغلبُ في الكلام»[1].

**١٦-علة اختصار:**

وقد استعان الرماني بهذه العلة في كثير من المواضع، منها: جواز الاقتصار على المفعول الأول في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، حيث قال: «واختلفوا في الاقتصارِ على أحدِ المفعولِين في الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ في هذه، فذهب سيبويهِ إلى أنَّه لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولِين، وذهب ابنُ السراجِ إلى أنَّه يجوز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ خاصةً؛ لأنه بمنزلةِ الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه، وهذا هو الصوابُ الذي لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الاقتصارَ وتركَ الاقتصارِ إنما يجب من طريقِ المعنى، فلمَّا كان معنى المفعولِ في (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، وجاز الاقتصارُ على الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، جاز على المفعولِ في (أعلَمْتُ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، ولو لم يجُز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ في (أعلَمْتُ زيدًا) لم يجُز الاقتصارُ في (علِمَ زيدٌ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّه بمقدارِ أنَّه جعلَه غيرُه يعلَمُ في بابِ (أعلَمْتُ زيدًا)»[2].

**١٧-علة تخفيف:**

وقد تكون هذه العلة من أكثر العلل التي اعتل بها الرماني في شرحه، حيث اعتل بها في كثير من المواضع، ومن ذلك بناء (خمسة عشر) وما قيس عليها على الفتح، حيث قال: «فأمَّا (خمسةَ عشرَ) فبُني لأنَّ فيه معنى الحرف، إذ معناه: خمسةٌ وعشرةٌ، وبُني على الحركة لأنَّ له أصلٌ في التمكُّنِ يُستعمل، وبُنِي على الفتحة لأنَّ حالَه في التركيبِ يقتضي التخفيفَ»[3].

ومنها كذلك جعل الألف علامة للرفع في المثنى، حيث قال: «ووجب أن تكونَ الألفُ للتثنية؛ لأنَّها أخفُّ من الجمع، كما أنَّ الواحدَ أخفُّ من التثنية، فهي على ثلاث مراتب، وأخفُّها الواحدُ، ثم التثنيةُ، ثم الجمعُ، فقد بان أنَّ الألفَ يجب أنْ تختصَّ

(١) ينظر: ص ٧٠.

(٢) ينظر: ص ٥٣٥.

(٣) ينظر: ص ٣١٤.

التثنيةَ دون الجمع»[1].

### ١٨-علة أصل:

من المواضع التي علل الرماني فيها بهذه العلة: بناء الفعل الماضي والأمر، حيث قال: «وبُنِي الفعلُ غيرُ المضارِع على أصلِ ما يجب للأفعال، إذ كلُّ فعلٍ فأصلُه البناء؛ للاستغناءِ عن الإعراب فيه؛ بأنَّه لا يدلُّ على المعاني المختلفةِ إلَّا بالصيغ المختلفة، فأمَّا الاسمُ فيستحقُّ الإعراب؛ لأنَّه يدلُّ على المعاني المختلفةِ بصيغةٍ واحدة، إذ تارةً يكونُ فاعلًا، وتارةً مفعولًا، وتارةً مضافًا»[2].

### ١٩-علة التمكُّنِ وعدم التصرف:

وهي من العلل التي اعتل بها الرماني بكثرة، خصوصا في مسائل التقديم والتأخير، ومن ذلك اعتلاله لامتناع تقدم خبر (ليس) عليها، حيث قال: «ويجوز في خبرِ (كان) أنْ يتقدَّمَ على اسمِها وعليها؛ لأنَّها تتصرَّفُ في نفسها، فيقتضي ذلك تصرُّفَها في عملِها، ولا يجوز في (ليس) أنْ يتقدَّمَ خبرُها عليها؛ لأنَّها لا تتصرَّف في نفسِها»[3].

وكذلك اعتلاله لامتناع تقدم خبر (إنَّ) عليها أو على اسمها، إذ يقول: «ولا يجوز أن يتقدم خبرها عليها، ولا على اسمها، إلا أن يكون ظرفا؛ لأنها حرف لا يتصرف، وإنما جاز تقديم الظرف على الاسم لأنه مستهل على المعنى، كثير في الكلام، فقدم على طريق الاتساع»[4].

ومن هذه المواضع أيضًا اعتلالُه لامتناع تقديم معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، حيث قال: «ولا يجوزُ (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا حذرك)؛ لأنَّ العاملَ لا يتصرَّفُ في نفسِه، فلا يتصرَّفُ في معمولِه بالتقديم والتأخير»[5].

---

(١) ينظر: ص ٤١٨.

(٢) ينظر: ص ٤٤٩.

(٣) ينظر: ص ٦٢٧.

(٤) ينظر: ص ٦٣٦.

(٥) ينظر: ص ٦٥١.

**٢٠-علة كثرة الاستعمال:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في بناء (يا ابنَ أُمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، حيث قال: «وتقولُ: (يا ابنَّ أمَّ)، و(يا ابنَ عمَّ)، فتبنيه؛ لشدَّةِ الاتصال، حتى صار كاسمٍ واحدٍ بناءَ (خمسةَ عشرَ)، فصارت النُّونُ في (يا ابنَ أمَّ) في منزلةِ حرفٍ في وسطِ الاسم، وكذلك (يا ابنَ عمَّ)، ودخل الاسمُ الثاني في الأوَّل حتى صار آخرُه كسائر حروفه، فصار الحرفُ الأخيرُ بمنزلة حرفٍ في وسطِ الكلمة، كما صار النُّونُ من (ابن) بهذه المنزلة، وجرَيَا مجرىً واحدًا؛ وإنما ذلك لكثرةِ الاستعمال، حتى صارا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

ويجوز: (يا ابنَ أمَّ) ولا يجوز: (يا ابنَ أبَ)؛ لأنَّه لم يكثرْ تلك الكثرةَ حتى يصيرَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وكذلك يجوز: (يا ابنَ عمَّ) ولا يجوز: (يا ابنَ أخَ)؛ لأنَّه لم يبلغْ تلك المنزلةَ»[(١)].

**٢١-علة إزالةِ التباس:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في عدة مواضع، منها اعتلاله للإعراب في الأسماء، وذلك لكونها تدل على معانٍ متعدِّدةٍ بصيغةٍ واحدة، فيقع فيها اللَّبس، فكان لا بُدَّ من الإعراب لإزالة هذا اللَّبس، قال الرماني: «وبُنِي الفعلُ غيرُ المضارعِ على أصلِ ما يجبُ للأفعال، إذ كلُّ فعلٍ فأصلُه البناءُ؛ للاستغناءِ عن الإعرابِ فيه؛ بأنَّه لا يدلُّ على المعاني المختلفة إلَّا بالصِّيغ المختلفة، فأمَّا الاسمُ فيستحقُّ الإعرابَ؛ لأنَّه يدلُّ على المعاني المختلفةِ بصيغةٍ واحدةٍ، إذ تارةً يكون فاعلًا، وتارةً مفعولًا، وتارةً مضافًا»[(٢)].

ومن هذه المواضع كذلك اعتلالُه لجعلِ الألفِ علامةً للرفع في المثنى، والواو علامة للرفع في جمع المذكر السالم، حيث قال: «وإنما كان الرفعُ بالألفِ دونَ الواوِ للفصلِ بين التثنية والجمع، إذ الألفُ لا يكونُ قبلها إلَّا مفتوحًا، فاقتضى ذلك أنْ تختصَّ بأحدِ الياءين من التثنية والجمع؛ لِئلَّا يُبنَى الكلامُ على اللَّبس»[(٣)].

(١) ينظر: ص ٣٩٠.

(٢) ينظر: ص ٤٤٩.

(٣) ينظر: ص ٤١٨.

**٢٢-علة الاتساع:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في عدة مواضع منها: تقديم الظرف والجار والمجرور على اسم (إن) وأخواتها، حيث قال: «ولا يجوزُ أن يتقدَّم خبرُها عليها، ولا على اسمِها، إلَّا أنْ يكون ظرفًا؛ لأنَّها حرفٌ لا يتصرف، وإنما جاز تقديمُ الظرفِ على الاسمِ لأنَّه مستهلٌ على المعنى، كثيرٌ في الكلام، فقُدِّم على طريقِ الاتساع»(١).

**٢٣-علة إجحاف:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في امتناع حذف حرف النداء من النكرة، واسم الإشارة، حتى لا يجتمع في المنادى حذفان: حذف الموصوف، وحذف حرف النداء، فيكون إجحافًا، قال الرماني: «ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ من النكرة ولا المبهَمِ، لأنَّه قد حُذِف منه (أيُّها) إذ الأصلُ: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، فلم يُجمعْ عليه حذفُ حرفِ النِّداءِ، وحذفِ الوصلةِ إلى ندائه»(٢).

**٢٤- علة تعذر:**

ومن المواضع التي اعتلَّ فيها الرماني بالتعذُّرِ: امتناعُ الجرِّ في الأفعال، وذلك لتعذُّرِ الإضافةِ فيها، قال الرُّماني: «ولا جرَّ في الأفعال؛ لأنَّه لا يكون جرًّا إلا بإضافة، ولا تصِحُّ الإضافةُ إلى الفعل؛ لأنَّ المضافَ إليه داخلٌ في المضاف، مُعاقِب للتنوين، ولا يصِحُّ ذلك في الأفعال؛ لأنَّه لا يصلح أنْ يُجعلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ على طريقِ اللَّازم، ولا يصِحُّ أنْ يقومَ مقامَ التَّنوين -وهو واحدٌ على حرفٍ واحدٍ- اثنان: الفعلُ والفاعلُ»(٣).

**٢٥-علة عدم الحاجة:**

واعتل الرماني بهذه العلة في عدم تخصيص أعلام لأفراد الوحوش والسباع، حيث قال: «فإنْ قال قائلُ: فهلَّا وجبَ للسَّباع أسماءُ أعلامٍ (كزيد وعمرو) إذ آثروا أنْ يجعلوا

(١) ينظر: ص ٦٣٦.

(٢) ينظر: ص ٧٢٦.

(٣) ينظر: ص ٤٨٣.

لها المعارفَ على هذه الطريقة؟.

قيل له: لا يجب ذلك؛ لاجتماعِ أسبابٍ منها: أنها أنقصُ في عِظَم الشأنِ ممَّا يعقِل، ومنها: قلةُ الحاجةِ للذِّكر لها، والإخبارِ عنها، عن منزلة ما يعقل، ومنها: أنها وحشيَّةٌ، تقتضي معارفَ وحشيةً ليكونَ أدلَّ عليها بالمشاكلة»[1].

**٢٦- علة مخالفة وخروج عن النظائر:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في بناء (أي) في نحو: (اضرب أيهم أفضل)، حيث قال: «وعلةُ جوازِ البناءِ في (اضرب أيُّهم أفضل): خروجُه عن نظائره، بما يقتضي حذفًا يكون الباقي بعده بمنزلةِ بعضِ الاسم، وبعضُ الاسمِ مبنيٌّ، فجرى مجرى: (مِن قبلُ، ومِن بعدُ) من أجلِ الحذفِ الذي يقتضي تبقيةَ بعضِ الاسم، ولا يجوزُ ذلك في نظائره لعلَّةٍ قد اختصَّ بها، وهو ما ذكرنا»[2].

**٢٧-علة القبح:**

ومن المواضع التي اعتل فيها الرماني بهذه العلة بناء الفعل الماضي المتصل بنون النسوة على السكون، وذلك حتى لا تتوالى أربع حركات، قال الرماني: «فأما لام (فَعَلْنَ) فسُكِّنت لئلَّا يتوالى أربعُ متحركات، وليس ذلك في أصولِ كلامهم، ولا في وزنِ الشِّعرِ إلَّا فيما يضعفُ من المزاحف، وعلتُه الخروجُ عن التعديلِ بكثرةِ الحركات فرُدَّ (فَعَلْنَ) إلى أصلِه فرارًا من اجتماعِ أربعِ متحركات»[3].

**٢٨- علة إتباع:**

وقد اعتل الرماني بهذه العلة في بناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة على السكون إتباعًا لبناء الفعل الماضي المتصل بنون النسوة على السكون، حيث قال: «وسُكِّن لامُ (يَفْعَلْنَ) إتباعًا لِلامِ (فَعَلْنَ)»[4].

---

(١) ينظر: ص ٣٤١.

(٢) ينظر: ص ٢٧٠.

(٣) ينظر: ص ٤٦٣.

(٤) ينظر: ص ٤٦٣.

**٢٩-علة إشعار:**

ومن المواضع التي اعتل فيها الرماني بهذه العلة جوازِ النصبِ على الحال في المعرَّف بـ(أل)، في نحو: (أرسلها العراك)، حيث قال: «وللمصدرِ الذي يجوز أنْ يقعَ معرَّفًا بالألف واللام موقعَ الحال، هو الذي استُعمل من ذلك، ولا يُقاس عليه؛ لأنَّ علتَه نادرةٌ، ولا يصلح أنْ تجريَ في النظائر، فلهذا لم يجرِ الحُكمُ به في النظائر، وهو كقولهم: أرسلها العِراك، وعلتُه: الإشعارُ بقوةِ المصدرِ المنوِّع للفعلِ مع أنَّه مغَيَّرٌ بوقوعِه موقعَ الحال، فحكمةُ هذه العلةِ أنْ تكونَ نادرةً لأنَّه يكفي في الإشعارِ ما استُعمِل منه»[(١)].

**٣٠-علة الضرورة الشعرية:**

المقصود بالضرورة الشعرية: هو ما لا يقع إلا في الشعر ،سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[(٢)].

وقد كان الرماني يعتل بهذه العلة في أغلب ما جاء من الشعر مخالفًا للقياس، ومن ذلك اعتلاله لجرِّ (سواء) في الشعر بالضرورة، حيث قال: «وتقول: هذا سواءَك، أي هذا مكانَك على جهة البدل منه.

وقال الأنصاري:

ولا يَنطِقُ الفَحشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ إذا جَلَسُوا مِنّا ولا من سِوَائِنَا[(٣)]

فجرَّه على الضرورة، وإنما جاز هذا في الاضطرارِ أنه شبَّهَه بـ(غير)، كأنَّه قال: ولا مِن غيرِنا، إذ فيه معنى: (غير).

وقال الأعشى:

تَجانَفُ عن جُلِّ اليَمامةِ ناقَتي وما قَصَدَتْ من أَهلِها لِسِوَائِكَا[(٤)]

---

(١) ينظر: ص ١٣٩.

(٢) شرح الحدود النحوية ص ١٤٨ .

(٣) تقدم تخريج البيت ص ١٦٨.

(٤) تقدم تخريج البيت ص ١٦٨.

فهذا ضرورةٌ مثلُ الأوَّلِ، كأنه قال: لغيركا»[1].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره الرماني من أن الأصل في باب كان إذا اجتمع فيه معرفة ونكرة أنْ يكونَ الاسمُ المعرفةَ، والخبرُ النكرةَ؛ لأنَّه الأصلُ فيما يقع به الفائدة، نحو: كان زيدٌ قائمًا، إلَّا أنَّه قد يُجعَلُ الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً على سبيل القلب في الكلام، ولا يكونُ إلَّا في ضرورة الشعر[2]، نحو قول الشاعر:

فَإِنّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[3]

وقول الشاعر كذلك:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ[4]

ومن ذلك أيضًا توجيهُ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف بالضرورة، فقال: «ولا يجوزُ (هذا مُعطِي درهمًا زيدٍ)، بإجماع، لأنَّه لا يُقاسُ على ما رواه الأخفش من قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَة[5]

لأنَّ هذا لا يجيزُه أحدٌ من النحويين إلَّا الأخفش، وهو عنده قبيحٌ شاذٌّ، فلا يُقاس عليه»[6].

ومن الشواهد التي وجَّهها الرماني على أنَّها ضرورةٌ قولُ الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[7]

حيث قال: «فهذا ضرورةٌ على حذفِ الفاء، من قوله: فاللهُ يشكرُها، وإنما جاز في

(١) ينظر: ص ١٦٨.

(٢) ينظر: ص ٣٤٨.

(٣) تقدم تخريج البيت ص ٣٤٨.

(٤) تقدم تخريج البيت ص ٣٤٩.

(٥) تقدم تخريج البيت ص ١٨٠.

(٦) شرح الرماني، بتحقيق: د. شيبة ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٧) تقدم تخريج البيت ص ٧٤٣.

الضرورةِ على التشبيه بما يُحذَف في الكلام ممَّا يكونُ عليه دليلٌ، فدليلُه ههنا وقوعُه موقعَ الجواب؛ لأنَّه يُفهَمُ منه: يشكرُها الله، والتقديرُ: فاللهُ يشكرُها»[1].

❁❁❁

(١) ينظر: ص ٧٤٤.

# الفصل الثالث

# التأثُّر والتأثير

**وفيه مبحثان:**

**المبحث الأول: تأثُّر الرماني بمن سبقه.**

**المبحث الثاني: تأثير الرماني فيمن أتى بعده.**

## ۞ المبحث الأول:

## تأثُّر الرماني بمن سبقه

حوى شرحُ الرماني عدداً كبيراً من العلماء الذين أَخذ منهم الرماني، وظهرَ تأثُّرُه جليًّا بهؤلاء النحاة الذين سبقوه، سواءً كانوا بصريين، أو كوفيين، غير أنَّ الرماني لم يكن مجرَّدَ ناقلٍ أو جامعٍ، بل كانت لديه قدرةٌ فائقةٌ على التعليلِ والترجيح، حيث كان يناقش ويبدي رأيَه، ويعلِّل ويدلِّل، على النحوِ الذي تقدَّم في دراسةِ مسائل البحث.

إلَّا أنَّ تأثَّره بالبصريين كان هو السِّمة الغالبة على شرحه، وذلك بحكم موافقته لهم في المذهب، فالرماني بصري المذهب، عدا في بعض المسائل، التي قال فيها بمذهب الكوفيين، ومن أبرز النحاة الذين تأثر بهم الرماني:

**الخليل بن أحمد:**

ذكر الرماني كثيرًا من آراء الخليل في شرحه، وكان موقفه من تلك الآراء مختلفًا على النحو التالي:

١- أخذه برأيه في بعض المسائل، ومن ذلك: امتناع الجر على المجاورة إذا حصلت المخالفة، حيث قال: «وتقول: (هذانِ جُحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ)، فلا يجوز الجرُّ في هذا عند الخليل؛ لعدم موافقةِ الضبِّ في العدد، ويجوز عند سيبويه على ذلك القياس.

والوجهُ مذهبُ الخليل؛ لأنَّه إذا كان فيه سببٌ يُضعفُه، ثم حدث سببٌ آخرُ يقتضي ضعفَه، لم يكن بعد الضعفِ إلا الامتناع»[(١)].

ومنها أيضًا: موافقته للخليل في تثنية (لبيك)، و(سعديك)، و(حنانيك)، حيث قال: «وقولُ الخليلِ هو الصَّوابُ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: إفرادُ (حنان) تارةً، وتثنيته تارةً في (حنانيك).

والثاني: الإضافةُ إلى الظاهرِ مع وجودِ الياء، خلافَ قولِهم: على زيدٍ، وذلك في: لبَّيْ زيدٍ، وسعدَيْ زيدٍ.

---

(١) ينظر: ص ٢٢٥.

والوجه الثالث: ما تقتضيهُ المبالغةُ مِن التثنيةِ على ما بيَّنا قبلُ»[1].

٢- استحسانه لرأي الخليل، مع تصويبه رأي غيره، ومن ذلك: جواز تقدير الرفع على الحكاية في: (اضرب أيُّهم أفضل) على رأي الخليل، وكذلك جواز البناء على الضم على رأي سيبويه، حيث قال: «والذي عندي أنَّ قولَ الخليلِ جائزٌ حسَنٌ، وكذلك مذهبُ سيبويه»[2].

ومن ذلك أيضًا قوله: «وقال حسانُ بنُ ثابتٍ:

حَارُ بِنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنْ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ

فهذا عند سيبويه مرفوعٌ على غيرِ الذَّمِ، ولكنْ على الإضمارِ، كأنَّه قال: لهم جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ؛ لأنَّ الفائدةَ في تعريفِ ما هُم عليه مِن هذا المعنى، ويدلُّ على ذلك حسنُ إظهارِ الرافعِ في مثل هذا، وضعفُ الإتباعِ، لو قال: (جسمِ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ) على إتباعِ (بالقومِ)، لضعْفِ الكلامِ به؛ لأنَّه ليس من صفتِه في الحقيقةِ إذ هو اسمُ جنسٍ، فحسُن معنى الخبرِ فيه، أي: لهم جسمُ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

وأجاز الخليلُ نصبُه على الذمِّ، وعلى ذلك قياسُ الرفعِ؛ لأنَّه قد دلَّ على ذمِّهم في أوَّلِ الكلام، فصلُحَ أنْ تُقطَعَ الصفةُ على معنى الذَّمِّ، وتقديرِه ـلو أتبعَـ على حذفِ: ذوي جسمِ البغالِ وأحلامِ العصافيرِ.

وكِلا القولين محتملٌ، وقولُ سيبويهِ أقيسُ لِما بيَّنا»[3].

٣- مخالفة رأي الخليل، وتصويب رأي غيره عليه، كما في قوله: «وأجازَ الخليلُ (إيَّاك نَفْسِكَ)، على قولِ بعضِهم: (إذا بلغ الرَّجلُ السِّتينَ، فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، وهذا لا يجوز عند ابنِ السراج وغيرِه من النحويين؛ لأنَّه شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ، أمَّا شذوذُه في القياسِ فلخروجِه عن نظائرِه، إذْ كانت الألفُ واللَّامُ توجب أنَّ الكافَ للخطاب، وليست باسمٍ، وأنَّه لا يجوز على ذلك: (النَّجاءَ زيدٍ)؛ لأنه معرفةٌ يمتنعُ

(١) ينظر: ص ٤٢٩.

(٢) ينظر: ص ٢٧٤.

(٣) ينظر: ص ٧٧٤-٧٧٥.

من الإضافة، فالمضمر أحقُّ بهذا الحكم؛ لأنَّه معرفةٌ يمتنعُ من الإضافة، فيجب أنْ تكونَ الكافُ فيه للخطاب، وليست باسمٍ.

وأمَّا شذوذُه في الاستعمال فلم يُسمع في شيءٍ من الكلام، ولا أحدَ من العرب، إلَّا مِن هذا القائل في هذا الموضع الواحد...، فقد بانَ أنَّ هذا الكلامَ شاذٌّ وأنَّه في حُكمِ اللَّحنِ الفاسد»[1].

ومن ذلك أيضًا مخالفته له في أصل (لن)، حيث قال: «وقال الخليلُ في (لَنْ): أصلُها: (لا أنْ)، ولكنَّها حُذِفت، ووجهُ هذا القولِ أنَّه لَمَّا كان ينبغي تقليلُ الأصولِ، وتكثيرُ الفروعِ؛ لِتُضبَطَ الأصولُ، وتنعقد في النَّفسِ على أَمكَنِ ما يكونُ، وتقتضي فروعَها، فتُغنِي بحفظِها عن حفظِ فروعِها، راعَى هذا الأصلَ، فوجدَ (لنْ) يتوجَّهُ فيها أنْ ترجعَ إلى (أَنْ) كما ترجعُ الحروفُ المضمَّنةُ بمعنى: أَنْ، فردَّها إليها؛ لهذه العلةِ.

وخالفَه في ذلك سيبويهِ، ووجهُ خلافِه أنَّه يُلزِمُه الامتناعَ من جوازِ: أمَّا زيدًا فلَنْ أضرِبَ، كما يمتنعُ من جوازِ: أمَّا زيدًا فلا الضَّرْبُ له؛ لأنَّه لا يتقدَّمُ معمولُ الصِّلةِ على الموصول.

ولا بُدَّ للخليلِ مِن أنْ يرومَ الانفصالَ مِن هذا بأنَّ (لَنْ) لَمَّا كثُرتْ حتى صارت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، عُومِلتْ معاملةَ: (لَمْ).

والصوابُ قولُ سيبويه؛ لأنَّه وإنْ رُوعِيَ الأصلُ الذي بنَى عليه الخليلُ، فإنَّه لا يصلُحُ أنْ يُحمَلَ عليه بالتعسُّفِ إذا توجَّه طريقٌ لا تعسُّفَ فيه، وفي الحملِ على: (لَا أَنْ) تعسُّفٌ بكثرةِ الحذفِ؛ إذ حُذِفَت الألفُ والهمزةُ، وبتقديمِ معمولِ الصِّلةِ على وجهٍ لا بُدَّ مِن أنْ يرجِعَ فيه إلى أنَّ (لَنْ) بمنزلةِ (لَمْ) في الاستعمالِ، فيصير من أجلِ هذا حملُ (لَنْ) على: (لا أنْ) تعسُّفًا لا يجوزُ»[2].

(١) ينظر: ص ٢١٥.

(٢) ينظر: ص ٥٩٨.

**سيبويه:**

تأثُّرُ الرماني بسيبويه هو السِّمةُ البارزةُ في شرحه، حيث تابعَه في أغلب آرائه، وصوَّب أقوالَه وصحَّحها، وكثيرًا ما كان يحتجُّ ويعتلُّ لتصحيحِ مذهبِه، ولعلَّ ذلك يرجع إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ سيبويهِ إمامُ المذهب البصري، والرماني بصريُّ المذهب، فلا يريد مخالفةَ إمامِ مذهبِه.

والأمر الآخر: أنَّ الرماني شارحٌ لكتاب سيبويه، ومفسِّرٌ لغوامضِه، ومعلِّلٌ ومحتجٌّ لِما فيه من مسائلَ وأحكام، فاقتضى ذلك موافقتَه لكثيرٍ مما جاء في الكتاب.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وتقول: زيدٌ قصدُك، والمعنى: زيدٌ أمامَك، فترفع على أنَّ الثاني هو الأوَّل.

وكذلك: زيدٌ خلفُك، يجوز على هذا التقدير عند سيبويه والمازني وأكثر النحويين، ولا يجوز عند أبي عُمر إلَّا في الضَّرورة؛ لأنَّ الأغلب عليه الظَّرف، فلا يجوز أنْ يخرجَ عمَّا هو الأغلب عليه إلا على طريق الاتِّساع في ضرورة الشاعر.

والصَّوابُ في هذا مذهبُ سيبويه؛ لأنَّهُ ظرفٌ متمكِّن، فقد وجب له بتمكُّنِه التصرُّفُ في الرَّفع والنَّصب، وإنَّ قلَّ فيه الرَّفع، فإنَّ ذلك لا يُخرجه مِن أنْ يكونَ له بحقِّ التمكُّن»[1]. ومن الأمثلة أيضًا: موافقته في امتناع تقديم التمييز على عامله، حيث قال: «ومذهبُ المازني في تقديمِ التَّمييزِ أنَّه يجوزُ قياسًا على الحالِ التي يعملُ فيها فِعلٌ متصرِّفٌ، وهو خلافُ مذهبِ سيبويهِ، وكثيرٍ من النحويين؛ لأنَّهم لا يجوِّزُون تقديمَ التَّمييزِ؛ لأنَّ العاملَ وإنْ كان متصرِّفًا، فإنَّه يعملُ على وجهِ ضعفٍ، وهو النَّقلُ عن الفاعلِ إلى التمييزِ، إذ الأصلُ: (طابَتْ نفسِي)، و(تصبَّبَ عرَقِي)، والفرقُ بينَه وبينَ الحالِ: أنَّ الحالَ يجوزُ في كلِّ فعلٍ، وليس التمييزُ كذلك؛ لأنَّه فيما نُقِلَ خاصَّةً ممَّا يُفهَمُ منه معنى المنقولِ، وإنْ كان الفعلُ أُضيفَ إلى غيرِ مَن هو لهُ في الحقيقةِ، وليس كذلك الحالُ»[2].

---

(١) ينظر: ص ٦٩.

(٢) ينظر: ص ٦٦٩.

ومن تلك الأمثلة كذلك: احتجاجه لصحة تقدير سيبويه في النداء، حيث قال: «وتقول: (يا عبدَ الله)، فهذا ينتصبُ بفعلٍ محذوفٍ، واختلفوا في تقديرِه، فقدَّره سيبويهِ على (يا أُريدُ عبدَ الله)؛ لأنَّه إذا قال: (يا عبدَ الله) فقد دلَّ على أنَّه يريدُ عبدَ الله.

وخالف في ذلك ابنُ السراج؛ لأنَّ هذا التقديرَ يوجِبُ أنَّ النِّداءَ خبرٌ، إذْ (أُريدُ عبدَ الله) خبرٌ، وليس الأمرُ كذلك؛ بإجماعِ أنَّ النداءَ ليس بخبرٍ، فعدَلَ عن هذا التقديرِ لهذه العلة.

...وللمحتجِّ لسيبويه أنْ يقولَ: إنَّ الفعلَ المحذوفَ إذا لزِمَ حذفُه صار بمنزلةِ ما يدلُّ على المعنى دلالةَ التضمين، لأنَّه يدلُّ عليه من غير ذكرِ لفظٍ موضوعٌ له، فيخرجُ له عن معنى الخبرِ لهذه العلة، فإذا قُدِّر بالذِّكرِ له رجع إلى معنى الخبرِ للتصريحِ الذي وقع به، وليس يجوزُ أنْ يكونَ النِّداءَ على معنى الخبر، لأنَّه لا يجوزُ التصريحُ بالفعلِ العاملِ فيه، واحتجَّ بقولِهم: يا إيَّاك أعني، مِن جهة أنَّه في معنى المنادى، وإنْ ظهرَ عاملُه، مع تقديرِه: يا إنسانُ إيَّاك أعني، فالمعنى يؤولُ إلى شيءٍ واحد»[1].

على أنَّ الرماني قد يخالف سيبويه في بعض المسائل، وهذا دليلٌ على أن تأييدَه له ليس لمجرَّدِ المتابعة، وإنما لمتابعة الحقِّ المؤيَّدِ بالحجة والبرهان، فهو إذا رأى الحقَّ والدليلَ معه وافقه، وإذا رآه مع غيره أخذ به.

ومن المسائل التي خالف فيها الرماني سيبويه: جوازُ القياس في المصادر المنكَّرةِ الواقعةِ أحوالًا، إذا تنوَّعَ بها الفعل، حيث قال: «واختلفوا في: (أتانا سُرعةً)، و(أتانا رُجلةً): فأجازه أبو العباس على القياس الذي ذكرنا، وأباه سيبويه؛ لأنَّه مصدرٌ وقع موقع الحال، من غير أنْ يغلبَ على الباب.

وقولُ أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنَّه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسَنٌ مُتقبَّلٌ في الفهم، فلا سبيلَ إلى المنع مع ظهورِه هذا الظهور»[2].

ومن تلك المسائل التي خالف الرماني فيها سيبويه أيضًا: تقديرُ الضمير في (لولاك)، حيث قال: «واختلفوا في موضعِ الكافِ: فذهب الخليلُ، ويونسُ، وسيبويهِ إلى أنَّها في موضعِ جَرٍّ، وذهب الأخفشُ، وبعضُ النحويين المتقدِّمين، وابنُ السراج إلى

(١) ينظر: ص ٧٢٠.

(٢) ينظر: ص ١٢٧.

أنها في موضعِ رفعٍ، وإنما أُوقِعَتْ علامةُ المجرورِ موقعَ علامةِ المرفوعِ لِمَا بيَّنا على طريقةِ الاستعارة، كما يقعُ المصدرُ موقعَ الحالِ، في قولهم: إنما أنت سيرًا سيرًا، وكما يقع المصدرُ المعرَّفُ في:

أرسلَها العِراكَ...

موقعَ الحالِ، وكلُّ ذلك على طريقِ الاستعارةِ، ويستحيلُ أنْ يكونَ على الحقيقةِ، وكذلك يقعُ ضميرُ المجرورِ موقعَ ضميرِ المرفوعِ على طريقِ الاستعارةِ، ويمتنعُ على الحقيقةِ، ولا يجوزُ أنْ يُوضَعَ على الاشتراكِ بين المجرورِ والمرفوعِ، لأنَّه لا مناسبةَ بين المرفوعِ والمجرورِ يصلح لأجلِها هذا، كما أنَّ بين المجرورِ والمنصوبِ مناسبةً يصلُحُ لأجلِها اتفاقُ العلامةِ، فأمَّا أنْ يُنقَلَ ضميرُ المجرورِ إلى موضعِ ضميرِ المرفوعِ فغيرُ ممتنعٍ، وشواهدُه كثيرةٌ.

والذي نختارُه في هذا: مذهبَ الأخفشِ؛ لأنَّه لو كان موضعُ الكافِ جرًّا، لوجبَ أنْ يكونَ الحرفُ عامِلًا، إذ لا يجوزُ الجرُّ إلا بعاملِ الجرِّ، والحرفُ الذي يعملُ الجرَّ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الإضافةِ، ولا بُدَّ مِن أنْ يعملَ في موضعِه الفعلُ، وليس كذلك في (لولا)»[1].

ومن تلك المسائل أيضا: مسألة الاقتصار على المفعول الأول في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، حيث قال: «واختلفوا في الاقتصارِ على أحدِ المفعولِين في الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ في هذه، فذهب سيبويهِ إلى أنَّه لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولِين، وذهب ابنُ السراجِ إلى أنَّه يجوز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ خاصةً؛ لأنه بمنزلةِ الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه، وهذا هو الصوابُ الذي لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الاقتصارَ وتركَ الاقتصارِ إنما يجب من طريقِ المعنى، فلمَّا كان معنى المفعولِ في (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، وجاز الاقتصارُ على الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، جاز على المفعولِ في (أعلَمْتُ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، ولو لم يجُز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ في (أعلَمْتُ زيدًا) لم يجُز الاقتصارُ في (علِمَ زيدٌ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّه بمقدارِ أنَّه جعلَه غيرُه يعلَمُ في بابِ (أعلَمْتُ زيدًا)»[2].

(١) ينظر: ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) ينظر: ص ٥٣٥.

**الأخفش:**

خالف الرمانيُّ الأخفشَ في كثير من المسائل، ولا سيما تلك التي خالف فيها الأخفشُ سيبويه، ولم يوافقه الرماني إلَّا في مسائل قليلة، فمن المسائل التي خالفه فيها: جعلُ الألفِ والواوِ والياءِ حروفَ إعرابٍ، وفيها الإعراب، في كُلٍّ من المثنى وجمع المذكر السالم، في حين يرى الأخفشُ[1] أنَّها دلائلُ على الإعراب، قال الرماني: «وخالف في ذلك الأخفشُ، فزعم أنَّه ليس فيها حرفُ إعرابٍ؛ لأنَّ الإعرابَ عنده الحركات التي تتعاقب بحسب العوامل، وليس ذلك في التثنية، ولا يكونُ حرفُ إعرابٍ لا إعرابَ فيه، وقد بيَّنا فسادَ هذا المذهب»[2].

ومن تلك المسائل أيضًا: امتناع الفصل بين المتضايفين إلَّا بالظرف، أو الجارِّ والمجرور، حيث يرى الأخفش بجواز الفصل بغيرهما، قال الرماني: «ولا يجوزُ (هذا مُعطِي درهمًا زيدٍ)، بإجماعٍ؛ لأنَّه لا يُقاسُ على ما رواه الأخفش من قوله:

فَزَجَجْتُهَـــــا بِـــــمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُـوصَ أَبِي مَـزَادَة[3]

لأنَّ هذا لا يجيزُه أحدٌ من النحويين إلَّا الأخفش، وهو عنده قبيحٌ شاذ، فلا يُقاس عليه.

وإنما لم يجُز لأنَّه لما ضعُف في الظَّرف الفصلُ بين الجار والمجرور، ولم يكن بعد الضَّعفِ إلا الامتناع، امتنع في غير الظَّرف، فلم يجُز في الشِّعر ولا في غيرِه»[4].

وكذلك من المسائل التي خالفه فيها قوله: «وتقول: (أأنتَ عبدُ اللهِ ضربتَه؟) فالوجهُ الرفعُ في هذا عند سيبويه، وخالفَه الأخفشُ، فقال: الوجهُ النَّصبُ؛ لأنَّ (أنت) له سببٌ مرفوعٌ بالفعل، فينبغي أنْ يكونَ مفسِّرًا لفعلٍ يرفعُ (أنت)، ويقعُ على (عبدالله)، كأنَّك قلت: أضربْتَ أنتَ عبدَ اللهِ ضربتَه، وسيبويهِ يرفعُ (عبدَ اللهِ) ويعتلُّ

(١) ينظر رأي الأخفش في: المقتضب ١٥١/٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، التعليقة ٢٦/١، سر الصناعة ٧١٣/٢.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٢٥.

(٣) تقدم تخريج البيت ص ١٨٠.

(٤) ينظر: ص ١٨٠.

في ذلك بأنَّه وقعَ موقعًا ليس بالفعل أَولى، وهو موقعُه بعد (أنت).

والذي عندي أنَّ الصَّوابَ ما ذكره سيبويه؛ لأنَّ حرفَ الاستفهامِ إنَّما يطلبُ الفعلَ لِما فيه من الفائدة، وليس يطلبُ الفعلَ مِن أجلِ أنَّ معناه فيه»[(١)].

ومنها كذلك: مسألةُ عملِ (لات) في الحين خاصة، حيث نسب إلى الأخفش عدم جواز عملها مطلقا، قال الرماني: «والأخفشُ يذهبُ إلى أنَّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا، لأنَّ قياسَها بقياس غيرِها من الحروف التي لا تعمل، وقد ضعُفَتْ عن منزلة (ما)، فإذا اجتمع الضَّعفانِ: ضعْفُ (ما)، وضعْفُها في نفسها امتنعَ عملُها، ومذهبُ سيبويهِ هو الصَّوابُ»[(٢)].

ومنها كذلك تنكير (ما) التعجبية، حيث قال: «ولا يصحُّ قولُ الأخفش: (إنَّ (ما) لها صلةٌ كصلةِ (الذي)، والخبرُ محذوف؛ لأنَّ المطلوبَ في التعجُّبِ إبهامُ السَّببِ، وإذا وُصِلَت (ما) خرجتْ عن الإبهام إلى الإيضاحِ بالصِّلة، وذلك مناقضٌ لِما يجبُ في التعجُّب، فالصَّحيحُ في هذا قولُ سيبويه: (إنَّ (ما) وحدَها في التعجُّبِ لا صِلةَ لها»[(٣)].

إلَّا أنَّ الرماني أخذ برأي الأخفش في عدد من المسائل، ولكنها يسيرة العدد، ومن أمثلة ذلك: تقدير الضمير في (لولا)، حيث وافق الأخفشَ في أنَّ الضميرَ في محلِّ رفعٍ، خلافًا لسيبويه الذي يرى بأنَّه في محلِّ جرٍّ، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك في مخالفته لسيبويه[(٤)].

ومن المسائل التي وافق فيها الرماني رأي الأخفش وتعليله: مسألة جواز النصب والإضمار في (أزيدًا أخاه تضربه)، قال الرماني: «واختلفوا في جوازِ (أزيدًا أخاه تضربه؟) بالنصبِ، فأجازه سيبويه والأخفشُ على (زيدًا ضربتُه)، وأباه بعضُ النحويين المتقدِّمين؛ لِما يلزمُ منه تفسيرُ التفسيرِ بتفسيرٍ، وذلك تعسُّفٌ وتعقيدٌ لا يجوزُ في الكلام، إذ كان إنَّما يُنصَبُ الأخُ أوَّلًا بفعلٍ يفسِّرُه (تضربه) وهو فعلٌ مثله، كأنَّك قلت: (أزيدًا تضربُ أخاه تضربُه؟) ثم يُفسِّرُ هذا الفعلُ الواقعُ على الأخِ فعلًا آخرَ يقع على زيد، كأنَّك

(١) ينظر: ص ٧٥١.

(٢) ينظر: ص ٧١٢.

(٣) ينظر: ص ٣٩٢.

(٤) ينظر: ص ٨٢٥-٨٢٦.

قلت: (أأهنْتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربُه؟)، ففرُّوا من تفسيرِ التفسيرِ على هذا التعقيد، وردَّ عليهم الأخفشُ ذلك بأنَّ الفعلَ الظاهرَ قد صار مفسِّرًا لهما، ويُفهَمُ منه معناهما، فجاز لهذه العلة»[1].

**الجرمي:**

ذكر الرماني في شرحه بعضًا من آراء الجرمي، وكان في الغالب يرد هذه الآراء، ومن ذلك قوله: «وتقول: زيدٌ قصدُك، والمعنى: زيدٌ أمامَك، فترفع على أنَّ الثاني هو الأوَّل، وكذلك: زيدٌ خلفُك، يجوز على هذا التقدير عند سيبويه والمازني وأكثر النحويين، ولا يجوز عند أبي عُمر إلا في الضَّرورة؛ لأنَّ الأغلب عليه الظَّرف، فلا يجوز أنْ يخرجَ عمَّا هو الأغلب عليه إلا على طريق الاتِّساع في ضرورة الشاعر، والصَّوابُ في هذا مذهبُ سيبويه؛ لأنَّهُ ظرفٌ متمكِّن، فقد وجب له بتمكُّنِه التصرُّفُ في الرَّفع والنَّصب، وإنَّ قلَّ فيه الرَّفع»[2].

إلَّا أنَّ الرماني وافق الجرمي في بعض الأقوال، ومنها: قوله في معنى الإعراب، حيث كان الجرمي يرى بأن الإعراب هو الانقلاب، ووافقه الرماني على ذلك حيث قال: «وهذا المذهب أيضًا مذهبُ الجرمي، والإعرابُ تغيُّرُ آخرِ الكلمة فيما بُنِيت عليه بعامل، وهو الانقلابُ من حالٍ من إلى حالٍ بوجوه الإعراب»[3].

ومنها كذلك تعدية (دخلت البيت)، حيث رأى الرماني بجواز قول الجرمي، وصحة اعتلاله، وكذلك جواز رأي سيبويه، وابن السراج، حيث قال: «وقولُ العربِ: (ذهبتُ الشَّامَ) يجوز على طريق الحذف، بمعنى: ذهبتُ إلى الشَّامِ، فليس بمتعدٍّ، ولا عمِلَ فيه الفعلُ على جهةِ الظَّرفِ، ولكن على جهةِ حذفِ حرفِ الجرِّ.

فأمَّا (دخلتُ البيتَ) ففيه خلافٌ: فسيبويهِ يذهبُ إلى أنَّه حُذِف منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيتِ، وإلى هذا كان يذهب ابنُ السراجِ، ويستدلُّ على ذلك بالنَّظير والنَّقيض، فنقيضُه: خرجتُ من البيتِ، ونظيرُه: غُرْتُ في الغَورِ.

(١) ينظر: ص ٧٥٩.

(٢) ينظر: ص ٧٠.

(٣) ينظر: ص ٤٠٧.

وأمَّا أبو عُمر الجرمي فيقول: (دخلتُ البيتَ) متعدٍّ، كـ(بنيتُ البيتَ)، لاطِّرادِه في كلِّ مدخولٍ، نحو: دخلتُ مكةَ، ودخلتُ المدينةَ، ولا يطَّردُ (ذهبتُ) إلا في (مذهوبٍ إليه)، لا يجوز: ذهبتُ مكةَ، حتى تقولَ: ذهبتُ إلى مكةَ.

والذي عندي أنَّ أصلَ هذا الباب أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ من جهةِ أنَّه لا يخلو منه، فهذا أصلُ الباب، فأمَّا الاستعمالُ فيجري على أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ بغير وسيطةِ حرفٍ، فهو لا يخلو في الأصل مِن أنْ يكونَ متعدِّيًا، إلا أنَّه أُجرِي في الاستعمال مجرَى ما لا يتعدَّى لعلةٍ من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدَّى أصلًا فهو لا بُدَّ فيه من الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ، فأمَّا (أمرتُك بكذا) فلا بُدَّ فيه من مأمورٍ، ومأمورٍ به، فأصلُه المتعدِّي إلى اثنين إلا أنَّه أُخرِج في الاستعمال مخرجَ ما لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ؛ للحاجةِ إلى المأمور والمأمورِ به، فاستمرَّ الاستعمالُ على هذا، فـ(دخلتُ البيتَ) في الأصل متعدٍّ، على ما قال أبو عمر، إلا أنَّه في حكمِ الاستعمالِ قد جرى مجرَى غيرِ المتعدِّي، بدليلِ النَّقيضِ والنَّظيرِ على ما بيَّنا»[1].

**المبرد:**

أكثر الرماني في شرحه من ذكر آراء المبرد، فكان يوافقه في بعضها، ويخالفه في بعضها، إلا أن موقفه من الغالب منها هو محاولة الجمع بين قولي المبرد، وسيبويه، حيث يرى بأن مؤداهما واحد، أو أنَّ كلا الرأيين صواب، ومن أمثلة الجمع بين قوليهما قوله: «وقسمةُ الاسمِ والخبرِ في (كان) على أربعةِ أوجهٍ: أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو يكون الأوَّلُ معرفةً، والثاني نكرةً، أو يكون الأوَّلُ نكرةً، والثاني معرفةً.

وحقُّه أنَّ الاسمَ المعرفةُ، والخبرَ النكرةُ؛ لأنَّه الأصلُ فيما يقع به الفائدة، فإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيَّهما شئتَ جعلتَه الاسمَ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ، إلَّا أنْ تعرِض علةٌ، وكذلك سبيلُ النكرتين في النفي، كقولك: ما كان إنسانٌ مَلَكًا، وما كان مَلَكٌ إنسانًا.

فأمَّا جعْلُ الاسمِ نكرةً، والخبرِ معرفةً فهو قلبُ ما ينبغي أنْ يكونَ عليه الكلامُ، وقد جاء في الشعر:

(١) ينظر: ص ٥٤٢.

كَـأَنَّ سُـلَافَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

فأمَّا قول الشاعر:

فَإِنّـكَ لَا تُبَـالِي بَعْـدَ حَـوْلٍ أَظَبْيٌ كَـانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[2]

فسيبويه يحملُه على أنَّه جعلَ الاسمَ النكرةَ، والخبرَ المعرفةَ، وكذلك قول أبي قيس بن الأسلت:

أَلَا مَـنْ مُبْلِـغٌ حَسَّـانَ عَـنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ[3]

وأبو العباس يخالفُه في هذا، ويقول: إنَّ (كان) فيها ضميرٌ معرفةٌ، واسمُها وخبرُها معرفة أيضًا، فهو من بابِ ما اسمُ (كان) وخبرُها كلاهما معرفةٌ.

والذي عندي أنَّ هذا لا يقدح في مذهب سيبويه؛ لأنَّ (كان) مضمرةً قد رُفع فيها النكرةُ المذكورةُ بعد ألف الاستفهام، ونُصب المعرفةُ بتقدير: أكان ظبيٌ أمَّكَ، ثم فسَّر ذلك بـ(كان) المذكورة، فقد صحَّ شاهدُه على ما ذهب إليه، إذ كان هذا التقدير لا بُدَّ للجميع أن يرجِعا إليه»[4].

ومنها كذلك قوله: «وأما قول جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَـتَّى ذَهَـبْنَ كَلَاكِـلًا وَصُـدُورًا[5]

فحمله سيبويه على الحال، وقدرها على (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخَرًا)، أي: ذهب متقدِّمًا، وذهب متأخِّرًا، وهو مصدرٌ وقعَ موقعَ الحال، وفي البيت اسمُ جنسٍ وقعَ موقعَ الحال.

وذهب أبو العباس إلى أنَّه تمييزٌ بمنزلة: (طبتَ بذلك نفْسًا)؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ جاء بعد مُبهَم يحتمل الوجوه، فاقتضاءُ التمييزِ كاقتضاء (طبتَ بذلك نفْسًا)، وكِلا القولين

(١) تقدم تخريج البيت ص ٣٤٨.

(٢) تقدم تخريج البيت ص ٣٤٨.

(٣) تقدم تخريج البيت ص ٣٤٩.

(٤) ينظر: تخريج البيت ص ٣٤٩.

(٥) تقدم تخريج البيت ص ١٦١.

عندي مُحتمَل، وقولُ أبي العباس أسهلُ؛ لأنَّ التمييز فيه أظهر»[(١)].

ومن الأمثلة كذلك على إجازته للمذهبين قوله: «وقال المرَّار الأسدي:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[(٢)]

فهذا شاهدٌ في (الضَّاربِ الرَّجلِ)، وأمَّا (بِشْرٍ) فقال سيبويه: «حمَلَه على المجرور».

وقال أبو العباس: «لا يجوزُ الجرُّ فيه؛ لأنَّ البدلَ يُقدَّرُ فيه الثاني في موضعِ الأول، ولا يجوزُ: (أنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ)، فليس فيه إلا النَّصبُ».

والذي عندي أنَّ الذي ذكرَه أبو العباسِ في البدلِ على ما قال في امتناعِه، ولكنْ يجوزُ ما قال سيبويهُ على أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، يجري مجرَى الصِّفةِ التي يعملُ العاملُ فيها وهي في موضعِها»[(٣)].

ومن الأمثلة كذلك قوله: «وقال الشاعر:

آلَيتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ[(٤)]

فهذا على (آليتُ على حبِّ العراقِ) عند سيبويه، وقال أبو العباس: (ليس هو كذلك، ولكن هو: آليتُ لا أطعمُ حبَّ العراقِ)[(٥)] وكِلا الوجهين عندي جائزٌ؛ لأنَّه لا لا بُدَّ من محذوفٍ، مع أنَّ (آليت) لما وليَه المنصوبُ اقتضى أنْ يكونَ هو العاملُ، فكِلا الوجهين حسنٌ»[(٦)].

أمَّا الآراءُ التي وافق الرماني فيها المبرد فمن أمثلتها: جواز القياس على المصادر

(١) ينظر: ص ١٦١.

(٢) ينظر: ص ٢٠٠.

(٣) ينظر: ص ٢٠٠.

(٤) البيت من البسيط، للمتلمس في ديوانه ص ٩٥.

وهو من شواهد: الأصول ١/١٧٩، شرح السيرافي ١/١٧٢، البسيط ١/٤٧٧، شفاء العليل ١/٤٣٤، شرح أبيات المغني ٢/٢٥٩.

(٥) ينظر قول المبرد في: الأصول ١/١٧٩، البسيط ١/٤٧٧، شرح أبيات المغني ٢/٢٥٩.

(٦) شرح الرماني بتحقيق: د. محمد شيبة ص ١٩٣.

المنكرة الواقعة حالًا، إذا تنوع بها الفعل، حيث قال الرماني: «واختلفوا في: (أتانا سُرعةً)، و(أتانا رُجلةً): فأجازه أبو العباس على القياس الذي ذكرنا، وأباه سيبويه؛ لأنَّه مصدرٌ وقع موقع الحال، من غير أنْ يغلبَ على الباب.

وقولُ أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنَّه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسَنٌ مُتقبَّلٌ في الفهم، فلا سبيلَ إلى المنع مع ظهورِه هذا الظهور»(١).

وخالف الرماني المبرد في عدد من آرائه، ومن أمثلة ذلك قوله: «وفي التنزيل: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾(٢)، فوقع الجزاء على بعد (أمَّا)، وإن كانت تطلبُ الاسمَ، لأنَّه بمنزلةِ الابتداء الذي يطلب الاسم، ولا يمنع من حرف الجزاء، وأمَّا الجوابُ بالفاء فهو لـ(أمَّا)، وجوابُ الجزاءِ مدلولٌ عليه لم يُذكر عند سيبويه، والأخفشُ يذهب إلى أنَّ الفاءَ في هذا جوابُ (أمَّا) والجزاءِ جميعًا؛ لأنَّه قد انعقد بهما في المعنى من غير مانعٍ أن يكونَ لهما، ولا يجوزُ جزمُ الفعلِ بحرف الجزاءِ أن يكونَ الجوابُ لهما؛ لأنَّه يجب في حال الجزم أنْ يخلص للجزاء، إذ موقعُه موقعَ الفعل المجزوم في حال جزم الشرط، والأَولى مذهبُ سيبويه(٣)؛ لأنَّه أقيسُ على الأصول، إذ كان إذا اجتمع القسم والجزاء كان الجواب للقسم دالًّا على جواب الجزاء، كقولك: والله إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، فكذلك (أمَّا)؛ لأنها وقعت في صدر الكلام كما يقع القسم، وخالف في ذلك أبو العباس والزيادي(٤)، فأجازا الجزاءَ فيه بعد الأحرفِ التي منع منها سيبويه الجزاء، والصوابُ مذهبُ سيبويه للعلل التي بيَّنا»(٥).

**ابن السراج:**

ظهر تأثر الرماني بابن السراج واضحًا في شرحه، فهو كثيرًا ما يعتلُّ بعلله، ويوافق على آرائه، والسبب في ذلك هو أنَّ الرماني تتلمذ على ابن السراج، وقرأ عليه الكتاب،

(١) ينظر: ص ١٢٧.

(٢) سورة الواقعة الآيتان ٩٠-٩١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٧٩.

(٤) ينظر رأي المبرد والزيادي في: التعليقة ٢/١٨٢.

(٥) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٩٨١-٩٨٣.

فتأثَّر بشيخه في كثير من العلل والآراء، فمن ذلك قوله: «وأجازَ الخليلُ (إيَّاك نَفْسِكَ)، على قولِ بعضِهم: (إذا بلغ الرَّجلُ السِّتينَ، فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، وهذا لا يجوز عند ابنِ السراج وغيرِه من النحويين؛ لأنَّه شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ، أمَّا شذوذُه في القياسِ فلخروجِه عن نظائرِه، إذْ كانت الألفُ واللَّامُ توجب أنَّ الكافَ للخطاب، وليست باسمٍ، وأنَّه لا يجوز على ذلك: (النَّجاءَ زيدٍ)؛ لأنه معرفةٌ يمتنعُ من الإضافة، فالمضمر أحقُّ بهذا الحكم؛ لأنَّه معرفةٌ يمتنعُ من الإضافة، فيجب أنْ تكونَ الكافُ فيه للخطاب، وليست باسمٍ.

وأمَّا شذوذُه في الاستعمال فلم يُسمع في شيءٍ من الكلام، ولا أحدَ من العرب، إلَّا مِن هذا القائل في هذا الموضع الواحد...، فقد بانَ أنَّ هذا الكلامَ شاذٌّ وأنَّه في حُكمِ اللَّحنِ الفاسد»(١).

ومن ذلك أيضاً قوله: «وقولُ العربِ: (ذهبتُ الشَّامَ) يجوز على طريق الحذف، بمعنى: ذهبتُ إلى الشَّامِ، فليس بمتعدٍّ، ولا عمِلَ فيه الفعلُ على جهةِ الظَّرفِ، ولكن على جهةِ حذفِ حرفِ الجرِّ.

فأمَّا (دخلتُ البيتَ) ففيه خلافٌ: فسيبويهِ يذهبُ إلى أنَّه حُذِف منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيتِ، وإلى هذا كان يذهب ابنُ السراجِ، ويستدلُّ على ذلك بالنَّظير والنَّقيض، فنقيضُه: خرجتُ من البيتِ، ونظيرُه: غُرْتُ في الغَورِ.

وأمَّا أبو عُمر الجرمي فيقول: (دخلتُ البيتَ) متعدٍّ، كـ(بنيتُ البيتَ)، لاطِّرادِه في كلِّ مدخولٍ، نحو: دخلتُ مكةَ، ودخلتُ المدينةَ، ولا يطَّردُ (ذهبتُ) إلا في (مذهوبٍ إليه)، لا يجوز: ذهبتُ مكةَ، حتى تقولَ: ذهبتُ إلى مكةَ.

والذي عندي أنَّ أصلَ هذا البابِ أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ من جهةِ أنَّه لا يخلو منه، فهذا أصلُ الباب، فأمَّا الاستعمالُ فيجري على أنَّ المتعدِّي هو ما دلَّ على مفعولٍ بغير وسيطةِ حرفٍ، فهو لا يخلو في الأصل مِن أنْ يكونَ متعدِّيًا، إلا أنَّه أُجرِي في الاستعمال مجرَى ما لا يتعدَّى لعلةٍ من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدَّى أصلًا فهو لا بُدَّ فيه من الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ، فأمَّا (أمرتُك بكذا) فلا بُدَّ فيه من

(١) ينظر: ص ٢١٥.

مأمورٍ، ومأمورٍ به، فأصلُه المتعدِّي إلى اثنين إلا أنَّه أُخرِج في الاستعمال مخرجَ ما لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ؛ للحاجةِ إلى المأمور والمأمورِ به، فاستمرَّ الاستعمالُ على هذا، فـ(دخلتُ البيتَ) في الأصل متعدٍّ، على ما قال أبو عمر، إلا أنَّه في حكمِ الاستعمالِ قد جرى مجرَى غيرِ المتعدِّي، بدليلِ النَّقيضِ والنَّظيرِ على ما بيَّنا»[1].

وكذلك من المواضع التي وافق فيها الرماني شيخه ابن السراج قوله: «واختلفوا في الاقتصارِ على أحدِ المفعولِين في الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ في هذه، فذهب سيبويهِ إلى أنَّه لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولِين، وذهب ابنُ السراجِ إلى أنَّه يجوز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ خاصةً؛ لأنه بمنزلةِ الفاعلِ في البابِ الذي قبلَه، وهذا هو الصوابُ الذي لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الاقتصارَ وتركَ الاقتصارِ إنما يجب من طريقِ المعنى، فلمَّا كان معنى المفعولِ في (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، وجاز الاقتصارُ على الفاعلِ في (علِمَ زيدٌ)، جاز على المفعولِ في (أعلَمْتُ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى واحدٍ، ولو لم يجُز الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ في (أعلَمْتُ زيدًا) لم يجُز الاقتصارُ في (علِمَ زيدٌ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّه بمقدارِ أنَّه جعلَه غيرُه يعلَمُ في بابِ (أعلَمْتُ زيدًا)»[2].

وقد يجمع الرماني بين قولي سيبويه وابن السراج، ويرى بأنَّ مؤدَّاهما واحد، كما في قوله: «وتقول: (يا عبد الله)، فهذا ينتصب بفعلٍ محذوفٍ، واختلفوا في تقديره، فقدَّره سيبويه على (يا أُريدُ عبدَ الله)؛ لأنه إذا قال: (يا عبد الله) فقد دلَّ على أنه يريد عبدالله.

وخالف في ذلك ابنُ السراج؛ لأنَّ هذا التقدير يوجب أنَّ النداءَ خبرٌ، إذ (أُريدُ عبدَ الله) خبرٌ، وليس الأمر كذلك بإجماعِ أنَّ النداءَ ليس بخبرٍ، فعُدِل عن هذا التقدير لهذه العلة»[3].

(١) ينظر: ص ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) ينظر: ص ٥٣٥.

(٣) ينظر: ص ٧٢٠.

ورأى الرماني أنَّ كلا الوجهين جائز؛ لكون المعنى يؤول إلى شيءٍ واحدٍ[1].

إلا أنَّ الرماني اعترض على شيخه ابن السراج في بعض المواضع، ومن ذلك اعتراضه على تعليله لعدم إعمال (سوف) مع أنها مختصة بالفعل، إذ علل ابن السراج بأنها صارت مع السين كجزء من الفعل، بمنزلة ما يزاد في حشو الفعل، فاعترض عليه الرماني بقوله: «وهذا الاعتلالُ يدخل عليه أنْ تكونَ (أنْ) غيرَ عاملةٍ؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»[2].

❁❁❁

(١) ينظر: ص ٧٢٠.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ١٨٧.

## المبحث الثاني:

## تأثيره في من بعده

حري بعالم كبير كالرماني قد صنف في كثير من العلوم، أن يكون له أثر فيمن جاء بعده، من تلامذته وغيرهم، سواء كان ذلك في النحو أو في غيره من العلوم الأخرى التي أتقنها الرماني وصنف فيها، ولذلك أجد من الصعوبة حصر كل من تأثر به، وإنما أكتفي بذكر أبرز من تأثر به، وهم:

١- تلميذه أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت٣٩١هـ)، في كتابه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) فقد كان يذكره في مواضع كثيرة، ويسأله مستفسرا، فكأنه سيبويه مع الخليل، أو ابن جني مع الفارسي، وكان يسميه (شيخنا) أو (الشيخ)، ومن ذلك قوله: «ولما كانت الألف واللام قد صحبت اسما قد غير إلى معنى الفعل، فصار في صورة الاسم ومعنى الفعل، وجب أن تغير هي أيضا عن أصلها، فيكون لفظها لفظ الحرف، ومعناها معنى الاسم، لسكون التغيير فيها مشاكلًا للتغيير فيما صحبته من الاسم، وعلى هذا كان يعتمد شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى -أيده الله- أوَّلًا، وهو وجهٌ جيِّدٌ، ثم خاطبتُه على ذلك بعد حين، فقال لي: إنَّ صاحب المقالة هذه إنما حملَه على القول بها كراهةَ أنْ يُخرجَ الكلمةَ عن أصلها إلى غيره، وهذا -لعمري- يجب أنْ يُراعى ما وُجِد إليه السبيل»[(١)].

٢- تلميذه أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ)، وتأثره بشيخه الرماني ظاهر من خلال تكرر اسم الرماني في كتبه: أخلاق الوزيرين، والإمتاع والمؤانسة، والبصائر والذخائر، والمقابسات[(٢)].

٣- تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، في كتابه (التبصرة والتذكرة)، فقد ورد اسم الرماني في عدد من المواضع، وكان يسميه في بعضها (شيخنا)، ومن تلك المواضع قوله في الإخبار بالألف واللام نحو: الضارب أنا والضاربي زيدٌ):

(١) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٤٨-٤٩.

(٢) تنظر فهارس تلك الكتب.

«وأما شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فيختار أن تدخل الألف واللام على الجملة الأولى، ولا تدخلهما على الجملة الثانية، وتعطف الفعل الذي في الجملة الثانية على معنى الفعل الذي في الجملة الأولى، قياسا على ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[1] قال أبو الحسن: كأنَّه قيل: إنَّ الذين تصدقوا واللائي تصدقن، وأقرضوا الله قرضًا حسنًا، فعطفَ الفعلَ على معنى الفعلِ الذي في صورة الاسم»[2].

٤- ابن سيده (ت٤٥٨هـ) في كتابه (المخصص)، وقد صرح في المقدمة بالنقل عنه من كتابيه: الجامع في تفسير القرآن، وشرح الكتاب، وكان يسميه: المبسوط في كتاب سيبويه[3].

٥- ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) في كتابه (الأمالي)، وقد تكرر اسم الرماني في عدد من المواضع، ومن تلك المواضع قوله: «قيل لعلي بن عيسى الرماني: لِمَ عوَّضوا في: اسمٍ، وابنٍ، ولم يعوِّضوا في: أبٍ، وأخٍ؟ فقال :كراهةَ إدخالِ ألفِ الوصل على ألف الوصل.

أراد أنَّه لو أسكنوا أوَّلهما، واجتلبوا لهما الهمزةَ الوصلية، صارت همزتاهما يائين؛ لانكسارِ الهمزةِ قبلهما، فقيل: إيبٌ، وإيخٌ»[4].

٦- ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في كتابه (شرح المفصل)، فقد أورد مذهب الرماني في عدة مواضع، ومن تلك المواضع قوله: «وقد أكَّد صاحبُ الكتاب كونَ البدلِ مستقِلًّا بنفسه وأنَّه ليس من تتمة الأول، كالنعت يكون في حكم تكرير العامل، وذلك أنَّك إذا قلت مررت بأخيك زيد، تقديره: مررت بأخيك بزيد، وإذا قلت: رأيت أخاك زيدًا، تقديره: رأيت أخاك رأيت زيدًا، فذلك المقدَّرُ هو العامل في البدل، إلا أنَّه حُذِف لدلالة الأول عليه، فالبدلُ من غير جملة المبدل منه، هذا مذهب أبي الحسن الأخفش، وجماعةٌ من متأخري المحققين، كأبي علي

(١) سورة الحديد الآية ١٨.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٥٣٢.

(٣) ينظر المخصص ص ١٣/١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٨٣/٢.

الرماني وغيرهم»[1].

٧- القرافي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس (ت٦٨٤) في كتابه (الاستغناء في الاستثناء)، فقد نقل نصوصا كثيرة من كلامه في مواضع كثر، بل وجعل شرح الرماني للكتاب مرجعا أصيلا لكتابه، وكان يصدِّر نقله عنه بقوله: «قال الرماني في شرح سيبويه»، وأحيانًا ينقل من شرح الرماني لأصولِ ابنِ السراج، كما نصَّ على ذلك[2].

٨- الرضي (ت٦٨٦هـ) في كتابه (شرح الكافية)، وقد أورد بعضا من آراء الرماني وكلامه في عدة مواضع، ومنها قوله عن (هل): «إنها دخيلة على الاستفهام؛ لأن أصلها (قد)»[3]، وهذا القول للرماني[4].

٩- ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) في كتابه (البسيط)، نقل عن الرماني اعتلاله لتقدم كلٍّ من معمولي المبتدأ والفعل عليهما، حيث قال: «إنَّ الفعلَ الأصليَّ يتقدَّمُ معمولُه عليه، والفعلُ الذي أطلق عليه هذا الاسم بحكم المسامحة لا يتقدَّمُ معمولُه عليه، لِيفرَّقَ بين الفعل الأصلي والفعل غير الأصلي، ثمَّ ما أهمل عمل الفعل يجري على هذا، فما كان متصرفًا في نفسه تصرَّف في معموله بالتقديم والتأخير، وما كان غير متصرِّفٍ في نفسه لم يتصرَّف في معموله، ليجري الفعل على حكم الأصل، فالنحويون لم يقولوا هذا إلَّا في الأفعال، وما أُعمِل عمل الأفعال، لِما ذكرت لك، وأمَّا المبتدأ فعملُه بحقِّ الأصل، وليس عمله بالحمل على الفعل فينظر في تقدُّمِ معموله عليه إلى تصرُّفِه وعدم تصرُّفِه، وهذا الانفصالُ مذكورٌ عن الرماني، وهو حسنٌ»[5].

١٠- المالقي (ت٧٠٢هـ) في كتابه (رصف المباني)، فقد ذكر أن (أي) في النداء في

(١) شرح المفصل ٣/٦٧.

(٢) ينظر: الاستغناء ص ٦١، ٩٧، ١١٣، ١١٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢.

(٣) شرح الكافية ٤/٤٠٥.

(٤) ينظر: شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٤٠٦.

(٥) البسيط ص ٥٨٢.

المنزلة الوسطى بين الهمزة و(أيا)[1]، وهذا قول الرماني[2].

١١- أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في كتابه (الارتشاف)، فقد نقل عن الرماني في أكثر من عشرين موضعا[3]، ومن تلك المواضع قوله في رافع المبتدأ والخبر: «وذهب الأخفش، وابن السراج، والرماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء»[4].

١٢- المرادي (ت٧٤٩هـ) في كتابه (الجنى الداني)، فقد نقل عن الرماني في عدة مواضع، منها: أن (رب) تدل على التقليل، حيث قال: «والاسمُ الواقعُ بعد (رُبَّ) يدلُّ على قليلٍ، وكذا قال ابنُ درستويه، والرماني في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه»[5].

❁❁❁

(١) ينظر: رصف المباني ص ١٣٥.

(٢) ينظر: ص ٦١٦.

(٣) ينظر فهرس الأعلام ص ٢٧١٦.

(٤) الارتشاف ص ١٠٨٥.

(٥) الجنى الداني ص ٤٤٧.

# الفصل الرابع

## تقويم منهج الرماني في تعليله النحوي

**وفيه مبحثان:**

المبحث الأول: مميزات منهجه.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

## ۞ المبحث الأول:

### مميزات منهجه:

امتاز منهج الرماني في تعليله بعدة مميزات، كان أبرزها:

١- عنايته الفائقة بالعلة النحوية، فلا يكاد يذكر حكمًا نحويًّا دون أنْ يُعلِّلَ له.

٢- تنوُّعُ اعتلالات الرماني فقد زادت على ثلاثين نوعًا من أنواع العلل النحوية، وقد تقدَّم إيضاحُ ذلك.

٣- اهتمامُه بإيراد الآراء والعلل المتعددة في المسألة.

٤- عزو الآراءِ والعللِ إلى أصحابها، ودقتُه في ذلك، فالرماني يتَّسمُ بالأمانة العلمية فيما ينقله عن السابقين.

٥- عدمُ التعصبِ لمذهب أو رأي، بل يناقش آراء المخالفين ويوجهها، دون تعصب أو تشنيع عليهم.

٦- عنايتُه بالأصول النحوية في اعتلالاته، وخاصة السماع، والقياس.

٧- اعتمادُه على طريقة السؤال والجواب في شرحه، مما يعين على فهمه، وتقريبه إلى الأذهان.

٨- كثرةُ الاستشهاد والتمثيل للأحكام التي يطلقها على المسألة؛ وذلك لِيُعين المتلقي على فهمها.

٩- عنايتُه بالتقسيم والمراتب، كما في قوله: «وحكمُ (لاتَ) أنْ تعملَ في الحينِ خاصةً أضعفَ وجوهِ العملِ؛ لأنَّها في المرتبةِ الثالثة، إذ الأُولى لـ(ليس)، والثانيةُ لـ(ما)، والثالثةُ لـ(لات)، من أجلِ أنَّها أشبهَتْ (ليس) من وجهٍ واحدٍ، وهي مع ذلك مُغيَّرةٌ عن أصلِها بلحاقِ علامةِ التأنيثِ فيها، ولا تُستعمَلُ إلَّا مع حذفِ اسمِها؛ لتكونَ على أضعفِ وجوهِ العملِ من جهةِ أنَّه لم يظهرْ عملُها في الاسم، والنصبُ للخبرِ أحقُّ بِها؛ لأنَّه بمنزلةِ الظَّرفِ الذي لم تعملْ في لفظِه، ولهذا كان أجودَ ممَّن رفعَ فقال: (ولاتَ حينُ مناصٍ)،... إلَّا أنَّها إذا لم تلحقْها التاءُ عمِلَت في سائرِ النكراتِ دونَ المعارفِ، وإذا لحقتْها التاءُ عمِلَتْ في الحينِ خاصةً؛ لأنَّها مع التاءِ في المرتبة الرابعة: (ليس)، ثمَّ (ما)، ثم (لا) تعملُ في النكرةِ

دونَ المعرفةِ، ثم (لاتَ) تعملُ في (الحين) خاصةً، وقدَّمنا العِلَلَ في ذلك»[1].

❁❁❁

(١) ينظر: ص ٦٠٩.

## ۞ المبحث الثاني:

### المآخذ عليه

من أبرز المآخذِ على منهج الرماني في تعليله ما يلي:

١- إدخالُه المنطق في بعض تعليلاته، مما جعل بعض عللِه تميل إلى المنطق أكثر منها إلى النحو، ومن ذلك قوله: «وأمَّا الاسمُ المتمكن فلا يجوز أن يكون على أقل من ثلاثة أحرف ...، فهذا عليه أكثر الأسماء، وهو الذي يجب أن يكون على أعدل الأبنية، وهو ثلاثة أحرف، ثم يليه الأربعة، لأنه تعديل بعد الأعدل، ثم يليه الخمسة، لأنه خروج عن التعديل بمرتبة تجاوز التعديل فيحتمل مثله لقربه من التعديل وشُبِّه به، فأما الستة فلا يكون في الأصول البتة؛ لأنه خروج عن التعديل في الأصول بما لا يحتمل مثله؛ لبعده من التعديل، ولكن يكون في التفريغ زائدًا على ستة أحرف فيخرج بمرتبة ويكون على سبعة بزائد، فيخرج بمرتبتين؛ لأن الفروع أحق بالتكثير من الأصول، فلذلك خرج بمرتبتين، ولم تخرج الأصول إلا بمرتبة عما اقتضته العلة»[(١)].

٢- غموضُ أسلوبِه وتعقيدُه في بعض المواضع، ومن ذلك قوله: «فلا يجوز في الحكاية لِما لا ينصرفُ إلَّا منع الصرف، كما لا يجوز في الحكاية التامة في الأمثلة لِما لا ينصرف، لا يكون إلَّا بما لا ينصرف، فإن ذُهب به مذهب الترجمةِ انصرف»[(٢)].

٣- إغفالُه لبعض الأجوبة عن بعض الأسئلة التي يعقدها في كلِّ باب، كما في نهاية باب (أنَّ) المحذوفة العامل[(٣)].

٤- استفاضةُ الشرح في بعض العلل، والاستطراد فيها بما يزيد على حاجة الكلام فيها، ومن ذلك قوله: فإن قال قائلٌ: لم جاز أن تكونَ المعرفةُ تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة، وهذا شرطُ النكرة؟.

---

(١) شرح الرماني بتحقيق: د. صالح العبد اللطيف ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) شرح الرماني بتحقيق: د. إبراهيم آل موسى ص ٦٢٤-٦٢٥.

(٣) المرجع السابق ص ١١٨.

قيل له: ليس تجري على كلِّ واحدٍ من الأُمَّة في الوضع الأصلي في اللغة دون استعمال المتكلِّم لها في كلامه، بأنَّه لا يجوز أنْ يستعملَها إلَّا مع العلامةِ المعرِّفة وإنْ لم تكن لفظيةً، فهي إشارةٌ أو ما يقومُ مقامَ الإشارةِ من المقصدِ الخاصِّ إلى الشَّيءِ بعينِه.

... فإنْ قال قائلٌ: فكيف يكون (أسامةُ) معرفةً إذا قال القائل: رأيتُ أسامةَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه؟.

قيل له: لأنَّ منزلتَه كمنزلةِ قولِه: رأيتُ الأسدَ، لمن ليس بينه وبينه عهدٌ فيه، كأنه قال: رأيتُ الواحدَ من الأسد، فخصَّه بهذا الاسم على هذا المعنى، وصار على شبَه تعريفِ العهد، وعلى شبَهِ تعريفِ الجنس، مِن جهةِ أنَّه يُفهَم منه الاختصاصُ للواحدِ بعينِه من غير تقدُّمِ عهدِه، فهو على جهةِ الجنسِ من هذا الوجه، وهو على شبَهِ العهدِ من جهةِ اختصاصِ الواحد، فهذا الاسمُ على هذا المعنى مِن غير أن يرجعَ إلى جملة الاسم، وإنَّما يُقال: إنَّ الألفَ واللَّامَ تُعرِّف على جهة العهدِ أو الجنس، ويدخل في ذلك شبه أحدِهما، وقد ظهر الدليلُ الواضحُ على ذلك من جهةِ الأسدِ المعرَّفِ بالألف واللام، هي علامةٌ لفظيةٌ، فكذلك (أسامةُ) قد صحبَه علامةُ تعريفِه على هذه الجهة، إلا أنها غيرُ لفظية.

وقولُ العربِ للأسدِ: أسامةُ، وللثَّعلبِ: ثعالةُ، وللذِّئبِ دُأَلانُ، بترك الصَّرفِ دليلٌ على التعريفِ على التفسيرِ الذي بيَّنا.

... فإنْ قال قائلٌ: لِمَ وجبَ في السِّباع والوحوش أن يكونَ لها أسماءٌ معرفةٌ، بغير علامةٍ تجري مجرَى الأسماء الأعلام، ولم يجب ذلك لكلِّ شيء؟.

قيل له: لِعظَمِ شأن السِّباعِ أشبهت ما يعقِل لِعظَمِ شأنِه بعقلِه، فخُصَّت بأسماء تجري مجرى الأعلامِ كما خُصَّ ما يعقِل بالأسماء الأعلام، مع أنها لما كانت وحشيةً اقتضت أنْ يكونَ التعريفُ الدَّالُ عليها وحشيًّا لمشاكلتِها بحالها على حقيقتها من جهة التشاكل الواقع فيها.

... فإنْ قال قائلُ: فهلَّا وجبَ للسّباع أسماءُ أعلامٍ (كزيد وعمرو) إذ آثروا أنْ يجعلوا لها المعارفَ على هذه الطريقة؟.

قيل له: لا يجب ذلك؛ لاجتماعِ أسبابٍ منها: أنها أنقصُ في عِظَم الشأنِ ممَّا يعقِل، ومنها: قلةُ الحاجةِ للذِّكر لها، والإخبارِ عنها، عن منزلة ما يعقل، ومنها: أنها

وحشيَّةٌ، تقتضي معارفَ وحشيةً ليكونَ أدلَّ عليها بالمشاكلة»[1].

❁❁❁

(١) ينظر: ص ٣٤٠-٣٤١.

# الخاتمة

وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

# الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد:

فبعد الانتهاءِ بفضلِ الله ومنِّه وكرمِه من هذا البحث الموسوم بالتعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه، وفي نهاية المطاف معه، حرِيٌّ بي أنْ أُسجِّل هنا أبرزَ ما توصَّلتُ إليه من نتائج من خلال هذا البحث، وهي كالآتي:

١- أنَّ ظاهرة التّعليل في اللُّغة العربية، من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها والاستغناء عنها، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلا من خلالها.

٢- أنَّ العلةَ النحويةَ قد بلغت في عصر الرماني مرحلة النضوج، حيث ظهر ما يُعرف بالعلل الثواني والثوالث، وكذلك تأثرت ببعض علوم ذلك العصر، كالفلسفة والمنطق.

٣- تأكَّد من خلال البحث عنايةُ الرماني الفائقة بالتعليل النحوي، فلا تكاد تمر ظاهرةٌ أو مسألةٌ نحوية من دون أن يعتلَّ لها، فضلاً عن أنه قد يعلِّل للحكم النحوي بأكثر من علة.

٤- أنَّ شرح الرماني على الكتاب يُعدُّ من الكتب المهمة في النحو العربي؛ لأنّه يمثّل مرحلة النضوج الفكري ممثلًا بشخصية الرماني، من خلال طريقة مناقشته للمسائل النحوية وتحليلاته، وتعليلاته، فبرز الرماني بعقليته الفذة، المستوعبة لأغلب مسائل النحو.

٥- ظهر من خلال البحث أنَّ الرماني لم يكن مجرَّدَ ناقلٍ، بل نراه يُعلِّل ويشرح كلَّما اقتضت الضرورة، ويطيل في سرد بعض التعليلات، وكذلك ذكرُ أقوالِ بعض العلماء في المسألة النحوية، وهذا يدل على أن الرماني كان عالمًا بارعًا في التعليل، وكانت له الريادة في هذا المنحى بعد الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج.

٦- تأكَّد من خلال البحث متابعة الرماني لسيبويه في كثير من تعليلاته، إلَّا أنَّه كان يضيف إلى بعضها عِللًا من عنده، وأحيانًا يخالف سيبويه في بعض الأحكام التي ذهب إليها على النحو الذي تقدم.

٧- نقل الرماني عددًا من آراءِ العلماء السابقين كالأخفش، والمبرد، وابن السراج، لا

توجد في كتبهم التي بين أيدينا، ممَّا يدلُّ على وجود نسخ أخرى لتلك الكتب غير متوفرة لدينا، أو أنَّ تلك الآراء قيلت من خلال المدارسة والمناقشة وخاصةً مع شيخه ابن السراج.

٨- تأكَّد من خلال البحث أن الرماني بصري المذهب، سواءً من حيث اعتلالاته وآرائه، أو من حيث تطبيق أصول المذهب البصري في السماع، والقياس، والأعاريب.

٩- ظهر من خلال البحث عدمُ تعصُّبِ الرماني للمذهب، فقد كان يعرض الآراء، ويختار منها ما يراه مناسبًا، ثم يعلِّل لاختياره، دون تشنيعٍ على المخالفين.

١٠-ظهر من خلال البحث ولع الرماني بتثبيت القواعد والأحكام النحوية، وقد لا يكتفي بسرد علة واحدة، بل يذكر أكثر من ذلك، وما ذلك إلا زيادة في الإفهام، وترسيخ الحكم النحوي.

١١-ظهر من خلال البحث عناية الرماني بالأصول النحوية في اعتلالاته، وخاصة السماع، والقياس، حيث كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وبالشواهد الشعرية.

١٢-ظهر من خلال البحث ولعُ الرماني الشديدُ بالمنطق والفلسفة، حيث ضَمَّن بعضَ تعليلاته أقوال الأصوليين، والفقهاء، وأهل المنطق.

أمَّا أبرزُ التوصيات التي أراها تستحقُّ العنايةَ، وأُوصي الباحثين في هذا التخصص بأخذِها في عين الاعتبار فهي ما يلي:

١- دراسةُ العللِ النحويةِ عند مزيدٍ من النحويين، الذين لم يأخذوا حقَّهم من الدراسةِ وتسليطِ الضَّوء.

٢- دراسةُ اختياراتِ الرماني النحوية، حيث كان له العديدُ من الاختياراتِ والترجيحاتِ النحوية.

٣- دراسةُ القياسِ عند الرماني، فقد كان الرماني مهتمًّا بالقياس النحوي، وظهر أثرُ ذلك في الكثيرِ من تعليلاته.

❁❁❁

# الفهارس الفنية

# فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **البقرة** | | |
| ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ | ٢٠ | ٥٣٣ |
| ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ | ٢٤ | ٥٠١ |
| ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ | ٧٤ | ٧٧٨ |
| ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾ | ٨٥ | ٧٣٠ |
| ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ | ٩١ | ١٢٤ |
| ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ | ٢١٧ | ٢٥٥ |
| ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ | ٢٥١ | ٥٥٧ |
| ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ | ٢٦٠ | ١٢٨ |
| **آل عمران** | | |
| ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ | ١٤٤ | ٦٠٧ |
| **النساء** | | |
| ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ | ١ | ٢٥٥ |
| قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ | ١ | ٢٥٩ |
| ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ | ١ | ٢٥٩ |
| ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ | ١٦ | ٦٩٩ |
| ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ | ٢٣ | ٦٥٤ |
| ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ | ٢٤ | ٦٥٣ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| | | ٦٥٤ |
| ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ | ٤٥ | ٦٠٦ |
| ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ | ٧٩ | ٦٠٦ |
| ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ | ٨٣ | ٧١٣ |
| ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ | ١١٣ | ٧١٣ |
| ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ | ١٢٧ | ٢٦٠ |
| ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ | ١٦٢ | ٢٥٥ |
| **المائدة** | | |
| ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ | ٦ | ٢٣١ |
| ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ | ٢٢ | ٩٧ |
| ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ | ٣٨ | ٧٠٠<br>٧٠١<br>٧٠٢<br>٧٠٤ |
| ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ | ٦٩ | ٩٥ |
| ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ | ١١٣ | ٥٩١ |
| ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ | ١١٩ | ٤٨٨ |
| **الأنعام** | | |
| ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾ | ٣٠ | ٤٩٧ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ | ١٣٧ | ١٨٥<br>١٨٧ |
| **الأعراف** | | |
| ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ | ١٤٢ | ٧٧٨ |
| ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ | ١٥٥ | ٧٧٨ |
| ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ | ١٨٥ | ٥٩١ |
| **الأنفال** | | |
| ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ | ٣٢ | ٧٣٩ |
| **التوبة** | | |
| ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ | ٣ | ٨٧ |
| ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ | ٦ | ٦٨٨ |
| ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ | ٣٦ | ٧٧٨ |
| ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ | ٥٦ | ٧٤٨ |
| **يونس** | | |
| ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ | ٥٨ | ٤٥٤ |
| **هود** | | |
| ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ | ٨ | ٦٣٠ |
| ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ | ١١١ | ٥٨٩ |
| **يوسف** | | |
| ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ | ٢٩ | ٧٢٦ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| | | ٧٢٦ |
| ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ | ٣١ | ٦٠٣<br>٦٠٤ |
| **إبراهيم** | | |
| ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾ | ١-٢ | ٦٦٠ |
| ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ | ٣٦ | ٧٢٦<br>٧٢٧ |
| **الحجر** | | |
| ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ | ٢ | ٥٨٢ |
| ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ | ٩ | ٣ |
| ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ | ٢٠ | ٢٥٦<br>٢٦١ |
| **النحل** | | |
| ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ | ١٢٣ | ٦٥٧ |
| **الإسراء** | | |
| ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ | ٣١ | ١١٩ |
| **الكهف** | | |
| ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ | ١٨ | ٥٦١ |
| ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ | ٢٠ | ٦٤٩ |
| ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ | ٤٤ | ٦٦٦ |
| ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ | ١٠٨ | ٦٤٨ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **مريم** | | |
| ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ | ٦٩ | ٢٧٤ |
| **طه** | | |
| ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ | ٦٧ | ٦٦٨ |
| ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ | ٨٩ | ٥٩١ |
| ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ | ٩٤ | ٣٢٨ |
| **الأنبياء** | | |
| ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ | ٩٢ | ١٢٣ |
| **النور** | | |
| ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ | ٢ | ٧٠٠<br>٧٠١<br>٧٠٣<br>٧٠٤ |
| ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ | ٢ | ٦٤٩ |
| ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ | ٩ | ٧٤٨ |
| ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾ | ٣٥ | ٧٤٨ |
| **العنكبوت** | | |
| ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ | ٤٤ | ٩٩ |
| **الروم** | | |
| ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ | ٤ | ٣٠٦ |
| **لقمان** | | |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ | ٢٧ | ٨٦ |
| **سبأ** | | |
| ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ | ٢٨ | ٦٥٨ |
| ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ | ٣١ | ٢٣٧<br>٢٤٠<br>٢٤٧ |
| **الصافات** | | |
| ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ | ٤٧ | ٣٣٣ |
| ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ | ١٠٢ | ٦٤٩ |
| **ص** | | |
| ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ | ٣ | ٦١٠ |
| **الزمر** | | |
| ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ | ٦٧ | ٦٦٥ |
| **فصلت** | | |
| ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ | ١٠ | ١٦٧ |
| ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ | ٤١ | ٧٠٨ |
| **محمد** | | |
| ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ | ١٥ | ٧٠١ |
| ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ | ١٥ | ٧٠١ |
| **الذاريات** | | |
| ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ | ٥٨ | |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **النجم** | | |
| ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ | ٣٩ | ٥٩٣ |
| **القمر** | | |
| ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ | ٧ | ٦٦٤ |
| ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ | ١٢ | ٦٧٤<br>٦٧٩ |
| **الرحمن** | | |
| ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ | ١٠ | ١١٩ |
| **الواقعة** | | |
| ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ | ٢٧<br>٤١ | ٣٩٨ |
| **الحديد** | | |
| ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ | ١٨ | ٨٣٨ |
| **المجادلة** | | |
| ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ | ٣ | |
| **الحاقة** | | |
| ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ | ١-٢ | ٣٩٨ |
| **نوح** | | |
| ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ | ٨ | ١٢٨ |
| **المزمل** | | |
| ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ | ٢٠ | ٥٩١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| البروج | | |
| ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ | ١٥ | ٢٣٠ |
| الفجر | | |
| ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ | ٢١ | ٧٦٨ |
| الضحى | | |
| ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ | ٥ | ٤٨٠ |
| العلق | | |
| ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ | ١٥ | ٦٠٢ |

❁❁❁

# فهرس الأحاديث النبوية

| طرف الحديث | الصفحة |
|---|---|
| سألتُ ربي أَلَّا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عدوًّا مِن سوى أنفسِهم | ١٧٤ |
| ما أنتم في سِواكم من الأمم إلا كالشَّعرة البيضاء في جلد الثور الأسود | ١٧٤ |
| هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي | ١٨٩ |
| إنما مَثَلُكُمْ واليهودِ والنصارى كرجُلٍ استعمل عُمَّالاً | ٢٥٦ |
| يزرُّهُ ولو بشوكةٍ | ٤٥٥<br>٤٥٨ |
| وزُرْهُ عليك ولو بشوكةٍ | ٤٥٥<br>٤٥٨ |
| وازْزُرْهُ ولو بشوكةٍ. | ٤٥٥<br>٤٥٨ |
| لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم | ٤٥٥<br>٤٥٧<br>٤٥٨ |
| ولْتَزُرُّهُ ولَو بِشَوكَةٍ | ٤٥٥<br>٤٥٧<br>٤٥٨ |
| يَزُرُّهُ ولَو بِشَوكَةٍ | ٤٥٨ |
| يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدهُم بكفرٍ | ٧١٤ |
| ألم تري أنَّ قومَك لَمَّا بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعدِ إبراهيم؟ | ٧١٤ |
| لولا حداثةُ عهدِ قومِك بالكفر لنقضتُ الكعبة | ٧١٤ |
| لولا أنَّ قومَك حديثو عهدٍ بشرك | ٧١٤<br>٧١٧ |
| لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيمَ | ٧١٤ |
| حديثٌ عهدهُم بكفرٍ | ٧١٦ |

| طرف الحديث | الصفحة |
|---|---|
| لولا حداثةُ قومِك بالكفر. | ٧١٧ |
| لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ | ٧١٧ |
| اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي | ٧٣١ |
| ثوبِي حَجَرُ | ٧٣١ |

❁❁❁

# فهرس الشعر

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي<br>كَالشَّبَهِ الوَضْعِيَّ فى اسْمَىْ جِئْتَنَا<br>وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ | | لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي<br>وَالْمَعْنَوِيِّ فى مَتَى وفى هُنَا<br>تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ | الرجز | ابن مالك | ٢٨٦ |
| كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ | | يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ | الوافر | حسان بن ثابت | ٣٤٨<br>٣٥١<br>٣٥٥<br>٣٥٦<br>٨٣١ |
| طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوانٍ | | فَأَجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ | الخفيف | أبو زبيد الطائي | ٦١٢<br>٦١٤ |
| لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ | | ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ | الطويل | الحارث بن نهيك أو نهشل بن حري | ١٤٨ |
| فَوَاللهِ لَولَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمُ | | لَآبُو خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَبِيبُ | الطويل | علقمة الفحل | ٧١٥<br>٧١٧ |
| دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى | | تَحِلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءِ الرَّكَائِبِ | الطويل | قيس بن الخطيم | ٥٣٤ |
| فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وَتَشْتُمُنَا | | فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ | البسيط | لم يعرف | ٢٥٦ |
| لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ | | يَا لَيتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ | البسيط | عبدالله بن مسلم | ٣٨٣ |
| لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ | | يَا لَيتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ | | | ٣٨٧ |
| تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ | | مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ | البسيط | ذو الرمة | ٢٢٨<br>٢٣٠ |
| كَذاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي | | أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ | البسيط | بعض الفزاريين | ٦٤٤ |
| مَا إنْ رَأَيْنا لِلْهَوَى مِن طِبِّ | | ولاَ عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ | الرجز | لم يعرف | ١٩١ |
| نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ المِرادِيُّ سَيْفَه | | مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ | الطويل | معاوية بن أبي سفيان | ١٩١ |

| الشطر الأول | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ | أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ | البسيط | أبو الغريب | ٢٣١ |
| وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ | مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ | البسيط | أبو داؤد الإيادي | ١٧٢ |
| فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ | فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ | الطويل | ضابيء بن الحارث | ٩١ |
| أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهَا | وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ | الطويل | المخبل السعدي | ٦٦٩ ٦٧٢ ٦٧٣ |
| فَظَلَّ لَنَا يَومٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ | فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ | الطويل | امرؤ القيس | ٦٩٠ |
| فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ | زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَة | مجزوء الكامل | لم يعرف | ١٨٠ ١٨٤ ٨١٩ ٨٢٧ |
| يَا أَقْرِعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَنْتَا | أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جِعْتَا | الرجز | الأحوص | ٣٢٠ |
| يَا مُرَّ يَا بْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا | أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جِعْتَا | الرجز | الأحوص | ٣٢٠ |
| مَا زَالَ يُوْقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغَنَى | وسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ | الكامل | لم يعرف | ١٨٩ |
| أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ | لَولَاكَ هَذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ | السريع | عمرو بن أبي ربيعة | ٢٤١ |
| إِذَا الْقُعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا | يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدَا | الرجز | لم يُعرف | ٣٨٤ ٣٨٨ |
| مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا | أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا | الرجز | الزباء | ٦٨٩ |
| تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا | فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا | الوافر | جرير | ٧٧٨ ٧٧٩ |
| ها بيِّنًا ذا صريحُ النُّصْحِ فَاصْغُ لَهُ | وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ | البسيط | غير معروف | ١٢٤ |
| بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا | بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ | الطويل | الفرزدق | ٦٢٥ |
| فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ | وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ | الطويل | لم يعرف | ٣٣٣ |
| مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى | حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا | الكامل | جرير | ٤٣ |

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ١٦١<br>١٦٤<br>٧٩٦<br>٨٣١ |
| فَـــإِنَّ إِسْـــنادًا إِلَيْهـــا كَثُـــرَا | | وَجَرُّهـــا نَثْـــرًا ونَظْمًـــا شُـــهِرَا | | ابن مالك | ١٧٥ |
| بِـــأَيِّ تَـــرَاهُمُ الأَرَضِـــيْنَ حَلُّـــوْا | | أَأَلْـــدَّبَرانِ أَمْ عَسَـــفُوا الكِفَـــارا | الوافر | لم يعرف | ١٩١ |
| وَنَحْـنُ قَتَلْنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ شَـنُوءةٍ | | فَمَـا شَـرِبُوا بَعْـدًا عَلَـى لَـذَّةٍ خَمْـرا | الطويل | بعض بني عقيل | ٣٠٦ |
| فَيَـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذانِ فَـــرَّا | | إِيَّاكُمَـــا أَنْ تَكْسِـــبَانَا شَـــرَّا | الرجز | لم يُعرف | ٣٧٣<br>٣٧٤ |
| إِنْ يَقْتُلُـــوكَ فَـــإِنَّ قَتْلَـــكَ لَمْ | | يَكُـنْ عَـارًا عَلَيـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ | الكامل | ثابت بن قطنة | ٥٨١ |
| أَنَفْسًـــا تَطِيـــبُ بِنَيْـــلِ الْمُـــنَى | | وَدَاعِـي الْمَنُـونِ يُنـادِي جِهَـارَا | المتقارب | لم يعرف | ٦٧٦ |
| فَإِنّـــكَ لَا تُبَـــالِي بَعْـــدَ حَـــوْلٍ | | أَظَـــبْيٌ كَـــانَ أُمَّـــكَ أَمْ حِمَـــارُ | الوافر | خداش بن زهير | ٣٤٨<br>٣٥٠<br>٣٥٢<br>٣٥٣<br>٨١٨<br>٨٣١ |
| رَهْـطُ ابْـنِ كُـوزٍ مُحْقِـبِي أَدْرَاعِهُـمْ | | فِـيهِمْ وَرَهْـطُ رَبِيعَـةَ بْـنِ حُـذَارِ | الكامل | النابغة الذبياني | ٦٦٥ |
| خَـلِّ الطَّرِيـقَ لِمَـنْ يَبْنِي المَنَـارَ بِـهِ | | وَابْـرُزْ بِبَـرْزَةَ حيـثُ اضْـطَرَّكَ الْقَـدَرُ | البسيط | جرير | ٧٦٨ |
| وَلَسْـتُ إِذَا ذَرْعًـا أَضِـيقُ بِضَـارِعٍ | | وَلَا يَـائِسٍ عِنْـدَ التَّعَسُّـرِ مِـنْ يُسْـرِ | الطويل | لم يُعرف | ٦٧٦ |
| أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الـمُرَاغَةِ إِذْ هَجَا | | تَمِيمًـا بِجَـوْفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِرُ | الطويل | الفرزدق | ٣٤٩<br>٣٥٢<br>٣٥٣ |
| دَعَـــوْتُ لَمَّـــا نَـــابَنِي مِسْـــوَرَا | | فَلَـــبَّى فَلَـــبَّيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ | المتقارب | رجل من بني أسد | ٤٣٣ |
| حَارُ بِنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ<br>لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمِ | | عَنَّـا وَأَنْـتُمْ مِـنْ الجُـوفِ الْجَمَـاخِيرِ<br>جِسْـمُ الْبِغَـالِ وَأَحْـلَامُ الْعَصَـافِيرِ | | | ٧٧٣<br>٧٩٨<br>٨٢٢ |

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبًـا مُـذْ أَمْسَـا | | عَجَـائِزًا مِثْـلَ السَّـعَالِي خَمْسَـا | الرجز | لم يعرف | ٢٩٩ |
| إِلَى أَنْ غَرَّسُـوا وَأَغَـبَّ مِـنْهُمُ<br>خَـلَا أَنَّ العِتَـاقَ مِـن الْمَطَايَـا | | قَرِيْبًـا مَـا يُحَـسُّ لَـهُ حَسِـيسُ<br>حَسِـينَ بِـهِ فَهُـنَّ إِلَيـهِ شُـوسُ | | | ٦٨٥ |
| مُعَـاوِدُ جُـرْأَةً وَقْـتِ الهَـوَادِي | | أَشَـمُّ كَأَنَّـهُ رَجُـلٌ عَبُـوسُ | الوافر | أبو زبيد الطائي | ١٩٣ |
| خَـلَا أَنَّ العِتَـاقَ مِـن الْمَطَايَـا | | حَسِـينَ بِـهِ فَهُـنَّ إِلَيـهِ شُـوسُ | الوافر | أبو زبيد حرملة بن المنذر | ٦٨٤ |
| آلَيتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ | | وَالْحَـبُّ يَأْكُلُـهُ فِي الْقَرْيَـةِ السُّـوسُ | البسيط | الملتمس | ٨٣٢ |
| أَبَـا مُنْـذِرٍ أَفْنَيْـتَ فَاسْـتَبْقِ بَعْضَـنَا | | حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ | الطويل | طرفة بن العبد | ٤٣٣ |
| أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ | | عَلَيـهِ الطَّـيرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا | الوافر | مرار بن سعيد | ٢٠٠<br>٢٠١<br>٨٣٢ |
| وَلَـنِعْمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا | | دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلَجَّ فِي الـذُّعْرِ | الكامل | زهير بن أبي سلمى | ٢٩٤ |
| قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضُـبَاعَا | | وَلَا يَـكُ مَوْقَـفٌ مَنْـكِ الْوَدَاعَـا | الوافر | القطامي | ٣٥٦ |
| يَـا لَيْتَـنِي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا | | تَحْمِلُـنِي الـذِّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا | الرجز | لم يُعرف | ٣٨٣<br>٣٨٧ |
| قَـد صَـرَّتِ البَكْـرةُ يومًـا أَجْمَعَـا | | ..... | الرجز | لم يُعرف | ٣٨٤<br>٣٨٧ |
| لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ | | فَلَـمْ أَنْكُـلْ عَـنْ الضَّـرْبِ مِسْـمَعَا | الطويل | مرار الأسدي | ٥٥٧ |
| يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ | | إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ | الرجز | جرير البجلي أو عمرو البجلي | ٧٤٤ |
| فإِنَّـكَ والتَّـأْبِينَ عُـرْوَةَ بَعْـدَمَا | | دَعَـاكَ وَأَيْـدِينَا إِليـهِ شَـوَارِعُ | الطويل | لم يعرف | ٥٥٨ |
| وَمَصْـدَرٌ مُنَكَّـرٌ حَـالًا يَقَـعْ | | بِكَثْـرَةٍ كَبَغْتَـةً زَيْـدٌ طَلَـعْ | | ابن مالك | ١٢٨ |
| فَقَالَـتْ حَنَـانٌ مَـا أَتَـى بَـكَ هَهُنَـا | | أَذُوْ نَسَـبٍ أَمْ أَنْـتَ بِـالْحَيِّ عَـارِفُ | الطويل | المنذر بن درهم | ٤٣٣ |
| تَسقِي اِمْتِيَاحًا نَدَى المِسْواكَ رِيقَتِها | | كمـا تَضَـمَّنَ مـاءَ المِزْنَـةِ الرَّصَـفُ | البسيط | جرير | ١٩٠ |
| فَأَوْرَدَهَـا التَّقْرِيـبَ والشَّـدَّ مَـنْهَلًا | | قَطَـاهُ مُعِيـدٌ كَـرَّةَ الـوِرْدِ عَـاطِفُ | الطويل | أوس بن حجر | ١٤٥ |

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| الحـــافظو عـــورة العشـــيرة | | لا يـأتيهم مـن ورائهـم نطـف | المنسرح | قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس | ٢٠٠ ٢٠٧ ٢٠٩ |
| ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً | | فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيهِ العَوَاطِفُ | الطويل | لم يعرف | ٣٠٥ |
| تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا | | وَمَا بَينَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ | الطويل | مسكين الدارمي | ٢٥٧ |
| وإِلَّا فـــاعْلَمُوا أَنَّـــا وأَنْـــتُمْ | | بُغَـــاةٌ مـــا بَقِيْنَـــا فِي شِـــقاقِ | الوافر | بشر بن أبي خازم | ٨٧ ٩٦ |
| فلا تَحْسَبِي أنِّي تَخشَّعْتُ بَعدَكُم ولا أَنَـــا مِمَّـــنْ يَزْدَهِيـــهِ وَعيـــدُهُم | | لشـيءٍ ولا أنِّي مِـنَ المـوتِ أَفْـرَقُ ولا أنَّـني بالمشْـيِ في القَيْـدِ أَخْـرَقُ | الطويل | جعفر بن علبة | ٨٨ |
| هَلَّا سَأَلْتِ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ | | وَأَبِي نُعَـيْمٍ ذِيْ اللِّـوَاءِ الـمُحْرَقِ | الكامل | لم يعرف | ٢٥٧ |
| فَلَـوْ أَنْـكِ فِي يَـومِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي | | طَلَاقَـكِ لَمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ | الطويل | لم يُعرف | ٥٩١ |
| والتَّغْلِبِيـونَ بِـئْسَ الْفَحْـلُ فَحْلُهُـمُ | | فَحْـــلًا وَأُمُّهُـــمْ زَلَّاءُ مِنْطِيـــقُ | البسيط | جرير | ٧٧٨ |
| تَجَـانَفُ عَـنْ جُـلِّ اليَمامـةِ نـاقَتِي | | وَمَـا قَصَـدَتْ مِـنْ أَهلِهـا لِسِـوَائِكَا | الطويل | الأعشى | ١٦٩ ١٧٢ ٨١٧ |
| يـا أيهـا المـائحُ دَلْـوي دُونَكَـا | | إني رأيـت النـاس يحمـدونكا | الرجز | جارية من بني مازن | ٦٥١ ٦٥٣ |
| أَبْخَـــبَ أَيَّـــامَ والِـــداهُ بِـــهِ | | إِذْ نَجَـــلاهُ فَـــنِعْمَ مـــا نَجَـــلا | المنسرح | الأعشى | ١٩٠ |
| أَبَـنِيْ كُلَيـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا | | قَـتَلَا المُلُـوكَ وَفَكَّكَـا الأَغْـلَالَا | الكامل | للأخطل | ٢١٠ |
| كَـأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ عَلَى ذُرَا قُلَّامِـــــــه المِهَـــــــدَّلِ سُـــتُورُ كَتَـــانٍ بِأَيـــدِي غُـــزَّلِ | | | الرجز المشطور | العجاج | ٢٢٧ |
| لَقِيـتُمْ بِـالْجَزِيرَةِ خَيْـلَ قَـيْسٍ | | فَقُلْـتُمْ مَارَسَـرْجِسَ لَا قِتَـالَا | الوافر | جرير | ٣١٤ |
| ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا | | وَمَا ارْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا | البسيط | لم يُعرف | ٦٧٦ |
| إِنَّ مَحَـــــلًّا وإِنَّ مُـــــرتَحَلًا | | وَإِنَّ فِي السَّـفْرِ مَـا مَضَـى مَهَـلَا | المنسرح | الأعشى | ٧٠٨ |

| الشطر الأول | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| خَلَا أَنَّ حيًّا مِنْ قُرَيشٍ تَفَضَّلُوا | عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمَ نَهْشَلَا | الطويل | الأخطل | ٧٠٩ |
| يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ | فَلَولَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا | الوافر | سقط الزند | ٧١٥ |
| فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم | يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ | الوافر | لبيد | ١٣٩<br>٢٣٨<br>٨٢٦ |
| ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ | يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ | المتقارب | لم يُعرف | ٥٥٧ |
| أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي | وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشلُ | البسيط | اللعين المنقري | ٦٣٩ |
| أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي | وفي الأراجيز رأس القول والفشلُ | البسيط | اللعين المنقري | ٦٣٩ |
| إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ | فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ | المتقارب | غسان بن وعلة | ٢٧٢<br>٢٧٧<br>٢٨٢ |
| فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا | أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلْ | البسيط | الأعشى | ٥٨٦ |
| لَئِنْ مُنِيْتِ بِنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ | لَا تَلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلْ | البسيط | الأعشى | ٦٩٤ |
| لِمَيّةَ مُوحِشاً طَلَلُ | يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ | مجزوء الوافر | كثير عزة | ١٢٣<br>١٢٦<br>٦٦١ |
| كَأَنَّ تُبَيرًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ | كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ | الطويل | امرؤ القيس | ٢٣١ |
| وبِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ | إِلَّا مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ | الرجز | لم يُعرف | ٣٧٢ |
| كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا | يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ | الوافر | أبو حية النميري | ١٨٣<br>١٩١ |
| فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونُ وَمِدْحَتِي | كَناحِتِ يَومًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ | الطويل | لم يعرف | ١٨٩ |
| أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا | وَمَا إِخَالُ لَدَينا مِنْكَ تَنْوِيلُ | البسيط | كعب بن زهير | ٦٤٣ |
| هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ | إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُما | الطويل | درنا بنت عبعبة أو عمرة الجشعمية | ١٨٣ |

| الشطر الأول | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِها | كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومُها قَلَما | المنسرح | لم يعرف | ١٨٤ |
| هُمُ القَائِلونَ الخيرَ والآمرُونَهُ | إذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا | الوافر | أبو زبيد الطائي | ٢١٠ |
| وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ | فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ | الكامل | الأخطل | ٢٧٦ |
| أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ | أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمالِ مُصْرِمَا | الطويل | حسان بن ثابت | ٤٧٧ |
| إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا | أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا | الرجز | أبو خراش الهمذلي | ٧٣٥ |
| وَمَا عليك أنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيتُ أَوْ سَبَّحْتُ يا اللَّهُمَّ مَا ارْدُدْ عَلينا شَيخَنَا مُسَلَّمَا | | الطويل | ذو الرمة | ٧٣٥ |
| كَأنّ بِرَذَوْنَ أبا عِصَامِ | زَيْدٍ حِمارٌ دُقَّ باللِّجامِ | الرجز | لم يعرف | ١٩٢ |
| إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي | بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَحَرَامُ | الطويل | ذو الرمة | ٧٣٠ |
| أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي | وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والْخَوَرُ | البسيط | اللعين المنقري | ٦٣٩ ٦٤١ |
| وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ | يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ | البسيط | زهير بن أبي سلمى | ٧٤٢ |
| بَنِيْ ثُعَلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا | بَنِيْ ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ | الطويل | رجل من بني أسد | ٧٤٥ |
| فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ | رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيشٍ وَجُرْهُمِ | الطويل | زهير بن أبي سلمى | ٧٤٨ |
| صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا | وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ | الطويل | مرار الفقعسي | ٦٩٠ |
| فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا | أَكَادُ أَغَصُّ بِالماءِ الحَمِيمِ | الوافر | يزيد بن الصعق | ٣٠٥ |
| نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمُ | والبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيمُ | الكامل | محمد بن عيسى | ٦١٢ |
| وَلَا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ | إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا | الطويل | المرار بن سلامة أو الأنصاري | ١٦٨ ١٦٩ |

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ٨١٧ |
| لَأَنـتَ مُعْتَـادُ فِي الهَيْجَـا مُصـابَرَةٍ | | يَصْـلَى بِهَـا كُـلُّ مَـنْ عَـادَاكَ نِيرَانـا | البسيط | لم يعرف | ١٨٩ |
| وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ بِـأَنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ | | مِـنْ خَـيْرِ أَدْيَـانِ البَرِيَّـةِ دِينَـا | الكامل | أبو طالب | ٧٧٩ |
| مَـنْ يَفْعَـلِ الْحَسَنَاتُ اللهُ يَشْـكُرُهَا | | وَالشَّـرُ بِالشَّـرِّ عِنْـدَ اللهِ مِـثْلَانِ | البسيط | حسان بن ثابت | ٧٤٥<br>٨١٨ |
| يَطُفْـنَ بِحُـوزيِّ الـمَراتِعِ لَمْ تَـرُعْ | | بَوَادِيـهِ مِـنْ قَـرْعِ القِسِـيَّ الكَنَـائِنِ | الطويل | الطرماح | ١٨٨ |
| أَتُطْمِـعُ فِينـا مَـنْ أَراقَ دِمَاءَنـا | | وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنا حَسَنْ | الطويل | عمرو بن العاص | ٢٤١ |
| أَلَا مَـنْ مُبْلِـغٌ حَسَّـانَ عَـنِّي | | أَسِـحْرٌ كَـانَ طِبَّـكَ أَمْ جُنُـونُ | الوافر | أبوقيس بن الأسلت | ٣٤٩<br>٣٥٠<br>٣٥٢<br>٨١٨<br>٨٣١ |
| فَلَمَّـا جَلاَهَـا بالأيَـامِ تَحَيَّـزَتْ | | ثُبَاتًـا عَلَيْهَـا ذُلُّهَـا واكْتِئابُهَـا | الطويل | أبو ذؤيب الهذلي | ١٠٣ |
| لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيدَ مَـا اِسْـتَعْبَرَتْ | | لِلَّـهِ دَرُّ اليَـوْمَ مَـنْ لَامَهَـا | السريع | عمرو بن قميئة | ١٨٣<br>١٩١ |
| تَمُرُّ علَى ما تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ | | غَلائِلَ عَبدُالقَيسِ مِنْها صُدُورِها | الطويل | لم يعرف | ١٨٦ |
| أَكُـرُّ عَلَـى الْكَتِيبَـةِ لا أُبَـالِي | | أَفِيهَـا كَـانَ حَتْفِـي أَمْ سِـوَاهَا | الوافر | العباس بن مرداس | ٢٥٦ |
| قَبِيلَـةٌ أَلْأَمُ الأَحْيـاءِ أَكْرَمُهـا | | وَأَغْـدَرُ النَّـاسِ بِـالجِيرَانِ وَافِيهـا | البسيط | حسان بن ثابت | ٦٢٤ |
| أَتَـرِنِي فَقَـالُوا يَـا جَمِيـلُ تَبَـدَّلَتْ | | بُثَيْنَـةُ أَبْـدَالًا فَقُلْـتُ لَعَلَّهـا | الطويل | جميل بثينة | ٧٠٩ |
| هَـذَا سُـرَاقَةُ لِلْقُـرْآنِ يَدْرُسُـهُ | | وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْقَها ذِيْبُ | البسيط | لم يُعرف | ٧٤٣ |
| واللهِ مَـا لَيْلِـي بِنَـامَ صَـاحِبُهْ | | وَلَا مُخَـالِطِ اللَّيَـانِ جَانِبُـهْ | الرجز | أبو خالد القناني | ٤٧٩ |
| فَـوَاللهِ لَـوْلَا اللهُ تُخْشَـى عَوَاقِبُـهْ | | لَحُـرِّكَ مِـنْ هِـذا السَّـرِيرِ جَوَانِبُـه | الطويل | امرأة في عهد عمر | ٧١٥<br>٧١٨ |
| فَأَمَّـا الَّـتِي خَيرُهـا يُرْتَجَـى | | فَـأَجْوَدُ جُـوْدًا مِـنَ اللَّافِظَـةْ | المتقارب | طرفة | ٧٧٩ |
| ولَمْ يَرْتَفِـقْ والنَّـاسُ مُحْتَضِـرُونَهُ | | جَمِيعًـا وأَيـدِي المعْتَفِـينَ رَوَاهِقُـهْ | الطويل | لم يعرف | ٢١٠ |
| وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعِـدْوَا | | نِ دِنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا | الهزج | الفند الزماني | ١٧٦ |

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا | | أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا | الطويل | امرأة من عقيل | ٦٩٥ |
| جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي | | سيري وإشفاقي على بعيري | الرجز | العجاج | ٧٢٧ |
| وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُورِيُّ | | وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ | الرجز | العجاج | ٦٨٤<br>٦٨٥ |
| ولَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلَامَةً | | أَبَى ذاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا | الطويل | لم يُعرف | ٦٦١ |
| تَخَيَّرَهُ، ولَمْ يَعْدِلْ سِواهُ | | فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ هَامِي | الوافر | أبو بكر بن الأسود | ٧٨١ |
| وَلِيْ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا | | تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي | الوافر | عمران بن حطان | ٢٤٥ |
| مِنَ أجْلِكِ يَالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي | | وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوِدِّ عَنِّي | الوافر | لم يُعرف | ٣٧٣<br>٣٧٥ |
| وأَنْتَ امْرُؤٌ لَولَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى | | بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي | الطويل | يزيد بن الحكم | ٢٤٠ |
| وكم موطن لولاي طحت | | بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي | الطويل | يزيد بن الحكم | ٢٤٠ |

❁❁❁

# فهرس الأعلام


| العلم | الصفحة |
|---|---|
| إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل | ١٩ |
| ابن السَرَّاج = محمد بن السَّريِّ | ١٩ |
| ابن العلم = محمد بن محمد بن النعمان | ٢١ |
| ابن القارح = علي بن منصور بن طالب الحلبي | ٢١ |
| ابن المستوفي = المبارك بن أحمد بن المبارك اللخمي الإربلي | ٥٩٥ |
| ابن الورّاق = محمد بن عبد الله | ٥٨ |
| ابن دُريد = محمد بن الحسن الأزديُّ البصريُّ | ١٩ |
| ابن شُقَير = أحمد بن الحسن بن العباس البغدادي | ١٩ |
| ابن عبدوس = علي بن محمَّد الكوفي | ٥٩ |
| ابن كيسان = محمد بن أحمد | ٥٨ |
| ابن مُجاهد = أحمد بن موسى بن العباس البغداديُّ | ١٩ |
| ابن هشام الأنصاري | ٥٩ |
| أبو البقاء العكبري = عبد الله بن الحسين | ٥٩ |
| أبو القاسم الدقيقي = علي بن عبد الله بن الدقَّاق | ٢١ |
| أبو بكر أحمد بن محمد بن عاصم الحُلْواني | ٢٠ |
| أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر | ١٤٣ |
| أبو حيان التوحيدي = علي بن محمد بن العباس | ٢١ |
| أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار | ٢٠ |
| أبو قيس بن الأسلت الأوسي الأنصاري | ٣٤٩ |
| أحمد بن الحسن بن العباس البغدادي | ١٩ |
| أحمد بن بكر العَبْدي | ٢١ |
| أحمد بن علي | ١٩ |
| أحمد بن محمد | ٥٩ |
| أحمد بن موسى بن العباس البغداديُّ | ١٩ |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| الإخشيدي = أحمد بن علي | ١٩ |
| إسماعيل بن محمد النحوي | ٥٩ |
| البرجاني = أحمد بن محمد | ٥٩ |
| أبو البقاء العكبري | ٥٩ |
| بكر بن محمد بقيّة | ٥٨ |
| الجليس = الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري | ٨٠٤ |
| الحسن بن أحمد بن عبد الغفار | ٢٠ |
| الحسن بن عبد الله الأصبهاني | ٥٨ |
| الحسن بن عبد الله بن المرزُبان | ٢٠ |
| الحسن بن علي بن محمد الجوهري | ٢٢ |
| الحسن بن محمد بن علي بن رجاء = ابن الدهان | ٢٢ |
| الحسين بن موسى ين هبة الله الدينوري | ٨٠٤ |
| أبو حيان التوحيدي | ٢١ |
| الخُدَّب = أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر | ١٤٣ |
| الخليل بن أحمد الفراهيدي | ٤٨ |
| ابن دُريد | ١٩ |
| ربيع بن ربيعة بن عوف | ٦٦٩ |
| الرماني = علي بن عيسى بن علي بن عبد الله | ١٨ |
| الزَّجَّاج = إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل | ١٩ |
| الزَّجاجي = عبد الرَّحمن بن إسحاق | ٥٨ |
| سعيد بن سعيد | ٥٨ |
| ابن السَرَّاج | ١٩ |
| سعيد بن سعيد الفارقي | ٢١ |
| السُّهيلي = أحمد بن محمد | ٥٩ |
| السِّيرافي = الحسن بن عبد الله بن المرزُبان | ٢٠ |
| ابن شُقَير | ١٩ |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| عبد الباقي بن محمد بن بانيس النحوي | ٢١ |
| عبد الرَّحمن بن إسحاق | ٥٨ |
| عبد الله بن الحسين | ٥٩ |
| عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي | ٢٢ |
| عبد الله بن محمد ابن السِّيْد البَطَلْيُوسي | ٦٧ |
| عبدالله بن إسحاق الحضرمي | ٤٨ |
| عبيد الله بن محمد بن جَرْو الأسدي | ٢١ |
| عثمان بن جني | ٥٨ |
| علي بن المحسن التنوخي | ٢٢ |
| علي بن طلحة بن كردان النحوي | ٢٢ |
| علي بن عبد الله بن الدقَّاق | ٢١ |
| علي بن عيسى بن علي بن عبد الله | ١٨ |
| أبو علي الفارسي | ٢٠ |
| علي بن محمَّد الكوفي | ٥٩ |
| علي بن محمد بن العباس | ٢١ |
| ابن العلم | ٢١ |
| عمرو ابن العلاء | ٤٨ |
| عمير بن شييم التغلبي | ٣٥٦ |
| عيسى بن عمر الثقفي | ٤٨ |
| عيسى بن موهوب | ٥٩ |
| الفارقي = سعيد بن سعيد | ٥٨ |
| الفقعسي = المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الأسدي | ٢٠٠ |
| أبو القاسم الدقيقي | ٢١ |
| ابن القارح | ٢٠٠ |
| قطرب = محمد بن المستنير | ٥٢ |
| أبو قيس بن الأسلت | ٣٤٩ |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| لبيد بن ربيعة بن مالك العامري | ١٣٩ |
| لفذة = الحسن بن عبد الله الأصبهاني | ٥٨ |
| لكذة = الحسن بن عبد الله الأصبهاني | ٥٨ |
| ابن كيسان | ٥٨ |
| المازني = بكر بن محمد بقيّة | ٥٨ |
| المبارك بن أحمد بن المبارك اللخمي الإربلي | ٥٩٥ |
| مبرمان = محمد بن علي العسكري | ٥٨ |
| ابن مُجاهد | ١٩ |
| محمد بن أبي العافية الإشبيلي | ٥٥٩ |
| محمد بن أحمد | ٥٨ |
| محمد بن أحمد بن عمر الخلال اللغوي | ٢٢ |
| محمد بن الحسن الأزديُّ البصريُّ | ١٩ |
| محمد بن السَّريِّ | ١٩ |
| محمد بن المستنير | ٥٢ |
| محمد بن سعدان الضرير الكوفي | ٣٧١ |
| محمد بن عبد الله | ٥٨ |
| محمد بن عبد الله بن حمدان الدلفي العجلي | ٢٢ |
| محمد بن علي العسكري | ٥٨ |
| محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري | ٦٧٨ |
| محمد بن محمد بن النعمان | ٢١ |
| المخبل السعدي = ربيع بن ربيعة بن عوف | ٦٦٩ |
| المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الأسدي | ٢٠٠ |
| المرار بن سلامة العجلي | ١٦٨ |
| ابن المستوفي | ٥٩٥ |
| هارون بن الحائك | ٥٨ |
| هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال الكاتب | ٢٢ |

| العلم | الصفحة |
| --- | --- |
| ابن الورّاق | ٥٨ |
| يحيى الشَّاوي المغربي | ٥٩ |


❁❁❁

# فهرس الأماكن


| المكان | الصفحة |
|---|---|
| بغداد | ١٩ |
| سُرَّ مَن رَأَى | ١٨ |
| الشُّونيزيَّة | ١٩ |
| قَصر الرمّان | ١٨ |
| قِنَّسْرُونَ | ٣٣٨ |


❁❁❁

# ثبت المصادر والمراجع

## أولًا: المصادر والمراجع:


١. **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، مكتبة النهضة العربية- بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢. **أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار المطبوعات الحديثة – جدة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر وآخرين، ط١، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف- الجامعة الإسلامية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٤. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: بوزياني الدراجي، ط١، دار الأمل للدراسات- الجزائر، ٢٠٠٩م.

٥. **إحياء النحو**، لإبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٥. م.

٦. **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**: للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٧. **أدب الكاتب**: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٨. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٩. **الأزهية في علم الحروف**: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٠. **أسرار العربية**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

١١. **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: لليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢. **الأشباه والنظائر في النحو**: للسيوطي، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٣. **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

١٤. **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**: لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ- الرياض، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٥. **الأصمعيات اختيار الأصمعي**، لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، تحقيق: احمد محمد شاكر- عبد السلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف- مصر، ١٩٩٣هـ.

١٦. **أصول التّفكير النّحوي**، لعلي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.

١٧. **أصول النّحو العربي**، لمحمّد خير الحلواني، الأطلسي- الرباط، ١٩٨١م.

١٨. **الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، للدكتور تمّام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ١٩٨٨م.

١٩. **الأصول في النحو**: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٠. **الأضداد**: لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢١. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢١هـ.

٢٢. **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: خير الدين الزركلي، ط١٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٩٧م.

٢٣. **الأغاني**: لأبي الفرج الأصبهاني، طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٤٥هـ- ١٩٢٧م.

٢٤. **الاقتراح في أصول النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي- دمشق، ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.

٢٥. **الإقناع في القراءات السبع**، لابن الباذش، تحقيق: : أحمد فريد المزيدى، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٦. **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: لابن مالك، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٧. **أمالي الزجاجي**: للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دارالجيل- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٨. **أمالي السهيلي**: للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مصورة عن طبعة السعادة بمصر، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

٢٩. **أمالي ابن الشجري**: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٠. **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط١، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب- بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣١. **الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيان التوحيدي، ط١، المكتبة العصرية- بيروت، ١٢٢٤هـ.

٣٢. **إنباه الرواة عن أنباه النحاة**: للقفطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي- القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٣. **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لابن ولّاد، تحقيق: زهير سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٣٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البركات ابن الأنباري، ومعه كتاب: (الانتصاف من الإنصاف)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت- صيدا، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٥. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

٣٦. **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٧. **الإيضاح في شرح المفصل**: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٨. **الإيضاح في علل النحو**: للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٤، دار النفائس- بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٩. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٤٠. **البصائر والذخائر**، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، ط١، دار صادر – بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤١. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للسيوطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٤٢. **البلغة في تراجم أئمة اللغة**: للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، ط١، من منشورات مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٤٣. **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٤٤. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م
٤٥. **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٤٦. **التبصرة والتذكرة**: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، ط١، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤٧. **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
٤٨. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٩. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم- دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٥٠. **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٥١. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، وزارة الثقافة–القاهرة، ١٣٨٧هـ– ١٩٦٧م.
٥٢. **التصريح بمضمون التوضيح:** للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٥٣. **التعريفات:** للجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
٥٤. **التعليقة على كتاب سيبويه،** لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة– القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٥٥. **التعليقة على المقرب،** لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة– عمَّان، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤.
٥٦. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
٥٧. **تفسير البحر المحيط:** لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٥٨. **تلخيص كتاب الجدل،** لابن رشد، تحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.
٥٩. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،** لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة– القاهرة، ١٤٢٨هـ.
٦٠. **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة،** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال– د. تغريد حسن عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية– القاهرة.
٦١. **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح،** لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، مجمع اللغة العربية– القاهرة ١٩٨٠م.
٦٢. **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع،** لمحمد بن أحمد العسقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث — مصر.
٦٣. **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب،** لأبي الحسن ابن خروف، تحقيق: خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي– جامعة الفاتح.

٦٤. **تهذيب اللغة:** للأزهري، تحقيق: مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٦٥. **توجيه اللمع،** لابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٦٦. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٧٥م.
٦٧. **التوطئة:** للشلوبين: تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٦٨. **ثمار الصناعة في علم العربية،** لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: حنَّا حداد، ط١، وزارة الثقافة- عمَّان، ١٩٩٤م.
٦٩. **الجمل في النحو:** للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٧٠. **جمهرة الأمثال:** لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط٢، دار الجيل بيروت.
٧١. **الجنى الداني في حروف المعاني:** للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٧٢. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك:** للخضري، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.
٧٣. **حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب،** المطبعة البهية- مصر.
٧٤. **حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك:** ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٧٥. **حجة القراءات،** لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٧٦. **الحدود في النحو،** لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.
٧٧. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** للبغدادي، (عبد القادر بن عمر-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٨. **الخصائص:** لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٧٩. **دراسات في كتاب سيبويه،** لخديجة عبد الرزاق الحديثي، وكالة المطبوعات- الكويت.
٨٠. **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع،** لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٨١. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** للسَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٨٢. **ديوان الأحوص الأنصاري،** تحقيق: د.عادل سليمان جمال، ط٢، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ-١٩٨٩م.
٨٣. **ديوان الأخطل:** شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٨٤. **ديوان أبي دؤاد الإيادي،** تحقيق : أنوار الصالحي – أحمد السامرائي،ط١، دار العصماء- دمشق، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٨٥. **ديوان أبي زُبيد الطائي،** تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف- بغداد، ١٩٦٧م.
٨٦. **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت،** تحقيق: حسن محمد باجوده، مكتبة التراث- القاهرة
٨٧. **ديوان الأعشى الكبير،** تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب- الجماميز.
٨٨. **ديوان أوس بن الحجر التميمي،** تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٨٩. **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي،** تحقيق: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٩٠. **ديوان جرير،** دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٩١. **ديوان جميل،** شعر الحب العذري، تحقيق: د. حسين نصار، : دار مصر للطباعة- مصر، ١٩٧٩م.
٩٢. **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،** تحقيق: عبد أ علي مهنا، ط٢، دار الكتب

العلمية- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٩٣. **ديوان الحماسة:** لأبي تمام، تحقيق: أحمد بسبح، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٩٤. **ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي،** تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان- جدة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٥. **ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب):** تحقيق: وليم البروسي، مكتبة ابن قتيبة- الكويت.

٩٦. **ديوان زهير بن أبي سلمى:** بشرح ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٩٧. **ديوان طرفة بن العبد،** تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٩٨. **ديوان العجاج:** رواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس- دمشق، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧١م.

٩٩. **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري،** تحقيق: لطفي الصقال- درية الخطيب، ط١، دار الكتاب العربي- حلب، ١٩٦٩م.

١٠٠. **ديوان الفرزدق،** دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٠١. **ديوان قيس بن الخطيم،** تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر- بيروت.

١٠٢. **ديوان كثير عزة:** شرح: قدري مايو، دار الجيل-بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٣. **ديوان كعب بن زهير،** تحقيق : د. درويش الجويدي، ط١، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٠٤. **ديوان لبيد بن ربيعة العامري،** دار صادر- بيروت.

١٠٥. **ديوان المخبل السعدي،** تحقيق: نبيل الطريفي، ط١، دار صادر-بيروت، ١٤٢٨هـ.

١٠٦. **الرد على النحاة،** لابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.

١٠٧. **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٨. **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،** لمازن المبارك، ط٣، دار الفكر-

دمشق ١٩٩٥م.

١٠٩. **السبعة في القراءات**، لأحمد بن موسى البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط١، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.

١١٠. **سر صناعة الإعراب**: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم- دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١١١. **سقط الزند**، لأبي العلاء المعري، دار صادر-بيروت، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

١١٢. **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

١١٣. **سنن الدراقطني**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار المعرفة- بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١١٤. **سنن النسائي الصغرى**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٥. **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١١٦. **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م .

١١٧. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر- بيروت.

١١٨. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لابن عقيل، ومعه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) : محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١١٩. **شرح أشعار الهذليين**: لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار المعرفة ومطبعة المدني- القاهرة.

١٢٠. **شرح الأشموني** – ينظر: حاشية الصبان.

١٢١. **شرح ألفية ابن مالك**: لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل- بيروت.

١٢٢. **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٢٣. **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن ابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٢٤. **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**: لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١٢٥. **شرح الجمل**، لابن بابشاذ، تحقيق: د. حسين علي لفتة السعدي، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٢٦. **شرح الحدود النحوية**: للفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، ط١، دار النفائس- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٢٧. **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢٨. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢٩. **شرح الشواهد للعيني**، ينظر: حاشية الصبان.

١٣٠. **شرح شواهد المغني**: للسيوطي، بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة- بيروت.

١٣١. **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٣٢. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٣٣. **شرح كافية ابن الحاجب**: للرضي، تصحيح وتذييل: يوسف حسن عمر، ط٢، من منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م.

١٣٤. **شرح الكافية الشافية**: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي- مكة، دار المأمون- دمشق، ١٤٢٠هـ.

١٣٥. **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٨م.

١٣٦. **شرح اللمحة البدرية في علم العربية:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، ط١، دار اليازوري العلمية- عمان، ٢٠٠٧م.

١٣٧. **شرح اللمع،** لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣٨. **شرح المعلقات السبع،** للزوزني، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٣٩. **شرح المفصل:** لابن يعيش، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

١٤٠. **شرح المقدمة الجزولية الكبير:** لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٤١. **شرح المقدمة المحسبة:** لابن بابشاذ، تحقيق: خاد عبد الكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٦-١٩٧٧م.

١٤٢. **شرح ملحة الإعراب:** للحريري، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ط٣، دار التراث، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٤٣. **الشعر والشعراء:** لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٣، دار التراث العربي، ١٩٧٧م.

١٤٤. **شفاء العليل في إيضاح التسهيل،** لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: : د. الشريف عبد الله علي البركاتي، ط١، دار الفيصلية - مكة المكرمة، ١٩٨٦م.

١٤٥. **الصاحبي في فقه اللغة:** لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

١٤٦. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية):** للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤٧. **صحيح الإمام مسلم:** لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٤٨. **صحيح البخاري:** للبخاري، بيت الأفكار الدولية- الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٤٩. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس،** لابن بشْكُوال، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٥٠. **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
١٥١. **طبقات النحويين واللغويين**: للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، طبع ونشر: محمد سامي أمين الخانجي. ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٥٢. **طبقات فحول الشعراء**: لابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، ط٢، مطبعة المدني- القاهرة، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
١٥٣. **طبقات المعتزلة**، لأحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر، دار مكتبة الحياة- بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
١٥٤. **طبقات المفسرين**، لمحمد بن علي الداوودي، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية- بيروت.
١٥٥. **العوامل المئة**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط١، دار المنهاج- جدة، ١٤٣٠هـ..
١٥٦. **العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط١، منشورات الأعلميّ للمطبوعات- بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٥٧. **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**: لابن الخباز، تحقيق: حامد بن محمد العبدلي، الناشر دار الأنبار-بغداد-الرمادي.
١٥٨. **الفصول الخمسون**: لابن معطي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٥٩. **الفصول في العربية**: لابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الأمل- أربد، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
١٦٠. **فقه اللغة وسر العربية**: للثعالبي، تحقيق: د. فائز محمد، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٦١. **الفهرست**: لابن النديم، ضبطه وشرحه: د. يوسف علي الطويل، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٦هـ- ١٩٩٦م.
١٦٢. **في أصول النّحو**، لسعيد الأفغاني، ط٢، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م.
١٦٣. **القاموس المحيط**: للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي-بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٦٤. **قواعد المطارحة في النحو**، لابن إياز البغدادي، تحقيق: يس أبو الهيجاء- شريف النجار- علي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع- إربد، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٦٥. **الكافية في النحو**: لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط١، مكتبة دار الوفاء- جدة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٦٦. **الكامل**: للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للنشر والطبع- الفجالة- مصر.

١٦٧. **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٦٨. **الكتاب**: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٦٩. **كشاف اصطلاحات الفنون**: للتّهاوني، تحقيق: د. لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

١٧٠. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: للزمخشري، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة- بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٧١. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقا ورفعت بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى.

١٧٢. **كشف المشكل في النحو**: للحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م.

١٧٣. **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: للكفوي، قابله وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، طبعة ٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٧٤. **اللباب في علل البناء والإعراب**: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م- من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

١٧٥. **لسان العرب**: لابن منظور (محمد بن مكرم _ ت٧١١هـ) ، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٧٦. **لمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م .

١٧٧. **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٨٢م.

١٧٨. **ما ينصرف وما لا ينصرف**: للزجاج، تحقيق: د. هدى قرّاعة، ط٢، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٧٩. **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: حسن محمود الشافعي، ط٢، مكتبة وهبة.

١٨٠. **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٨١. **مجالس ثعلب**: لثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

١٨٢. **مجمع الأمثال**: للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية.

١٨٣. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٨٤. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، مكتبة المتنبي- القاهرة.

١٨٥. **المخصص**: لابن سيده، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٨٦. **المدارس النحوية**، لخديجة الحديثي، ط٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩٠ م.

١٨٧. **المرتجل**: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٨٨. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو**، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة دار المعارف- بغداد، ١٩٥٥م.

١٨٩. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للسيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، دار التراث- القاهرة.

١٩٠. **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم-

دمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٩١. **المسائل العسكريات في النحو العربي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

١٩٢. **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد.

١٩٣. **المساعد على تسهيل الفوائد**: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٩٤. **المستوفى في النحو**، لابن الفرخان، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية- القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٩٥. **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة- بغداد، ١٩٧٧م.

١٩٦. **معاني الحروف**: للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق- جدة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٩٧. **معاني القرآن للزجاج وإعرابه**: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب- بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٩٨. **معاني القرآن**: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمد قرّاعة، ط١، مطبعة المدني- القاهرة، نشر مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٩٩. **معاني القرآن**: للفراء، تحقيق: محمد علي النجار- أحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠٠. **معجم الأدباء**، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، ط١ ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٢٠١. **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٠٢. **معجم تراجم الشعراء الكبير**، ليحيى مراد، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٠٣. **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مكتبة المتنبي- بيروت، ودار إحياء التراث العربي- بيروت.

٢٠٤. **معجم مقاييس اللغة:** لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

٢٠٥. **معيار العلم في فن المنطق،** لأبي حامد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف- مصر، ١٩٦١م.

٢٠٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر- بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٠٧. **المفضليات،** للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر أبو الأشبال- عبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف- القاهرة.

٢٠٨. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):** للشاطبي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث- مكة المكرمة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٠٩. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:** للعيني، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩م.

٢١٠. **المقتصد في شرح الإيضاح:** للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٢١١. **المقتضب:** للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢١٢. **المقدمة الجزولية في النحو:** للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٢١٣. **المقرب:** لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢١٤. **المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني:** لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢١٥. **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،** تحقيق: سيدني جلازر، ط١، الجمعية الشرقية الأمريكية ١٩٤٧م.

٢١٦. **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل،** لأحمد بن يحيى المرتضى، تصحيح: توما

آرنلد، دائرة المعارف– حيدر أباد، ١٣١٦هـ.

٢١٧. **موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب**، لفريد جبر – سميح دغيم – رفيق العجم – جيرار جهامي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ١٩٩٦م.

٢١٨. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت، ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م.

٢١٩. **نتائج الفكر في النحو**: للسهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود– علي معوض، دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

٢٢٠. **النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها**، لمازن المبارك، ط٣، دار الفكر– بيروت، ١٩٨١م.

٢٢١. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر– الفجَّالة – القاهرة.

٢٢٢. **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العمومية.

٢٢٣. **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، حسن الملخ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع– عمان، ٢٠٠٠م.

٢٢٤. **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية– الكويت، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٢٢٥. **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**: للقلقشندي، دار الكتب العلمية– بيروت.

٢٢٦. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢٢٧. **الوسيط في الأمثال**، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: د. عفيف محمد عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية– الكويت، ، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٢٢٨. **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط– تركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٢٢٩. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر– بيروت، ١٩٩٤م.

## ثانيًا: الرسائل العلمية:

٢٣٠. **شرح كتاب سيبويه:** لعلي بن عيسى الرماني، المجلد الأول من أول الكتاب إلى نهاية (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى لعام ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ.

٢٣١. **شرح كتاب سيبويه:** لعلي بن عيسى الرماني، من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، دراسة وتحقيق: المتولّي بن رمضان الدَّمِيري، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لعام ١٤٠٢هـ.

٢٣٢. **شرح كتاب سيبويه:** لعلي بن عيسى الرماني، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، دراسة وتحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لعام ١٤١٨هـ.

٢٣٣. **شرح كتاب سيبويه:** لعلي بن عيسى الرماني، من (باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم) إلى نهاية (باب الحكاية)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن موسى الموسى، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لعام ١٤٢٠هـ.

٢٣٤. **شرح كتاب سيبويه:** لعلي بن عيسى الرماني، من (من باب ألف الوصل في الأسماء إلى نهاية الشرح)، دراسة وتحقيق: صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لعام ١٤٢٦هـ- ١٤٢٧هـ.

## ثالثًا: البحوث المنشورة:

٢٣٥. ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل، للدكتور: قاسم محمد صالح، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٣)، العدد (٢)، ربيع الأول ١٤٢٨هـ - نيسان ٢٠٠٧م.

٢٣٦. العلّة النحوية بين النظرية والتطبيق، للدكتورة نهاد فليح حسن، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع عشر، ١٩٨٦م.

❁❁❁

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة:** | ٣ |
| أهمية الموضوع | ٤ |
| أسباب اختيار الموضوع | ٤ |
| الدراسات السابقة | ٤ |
| خطة البحث | ٦ |
| إجراءات الدراسة | ١٤ |
| **التمهيد: الرماني والعلة النحوية** | ١٦ |
| المبحث الأول : علي بن عيسى الرماني حياته وآثاره ومكانته العلمية وكتابه: شرح كتاب سيبويه بإيجاز. | ١٧ |
| المبحث الثاني: نشأة العلل النحوية وتطورها_ نظرة تاريخية_ بإيجاز. | ٤٥ |
| **الباب الأول: العلل النحوية في الأسماء** | ٦١ |
| **الفصل الأول: العلل النحوية في الأسماء المعربة** | ٦٢ |
| المبحث الأول: العلل النحوية في المرفوعات | ٦٣ |
| المطلب الأول: علة العامل في رفع المبتدأ أو الخبر. | ٦٤ |
| المطلب الثاني: علة الرفع على الخبرية في (زيدٌ خلفُك). | ٧٠ |
| المطلب الثالث: علة عمل (إن) وأخواتها الرفع في الخبر. | ٧٣ |
| المطلب الرابع: علة رفع الفاعل ونائب الفاعل. | ٧٧ |
| المطلب الخامس: علة رفع المعطوف على محل اسم (إنَّ) و (أنّ) و(لكنَّ). | ٨٤ |
| المطلب السادس: علة امتناع العطف على الموضع في (إنَّ) قبل مجيء الخبر. | ٩٤ |
| **المبحث الثاني: العلل النحوية في المنصوبات** | ٩٩ |
| المطلب الأول: علة حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم. | ٩٩ |
| المطلب الثاني: علة عمل (إنَّ) وأخواتها النصب في الاسم. | ١٠٦ |
| المطلب الثالث: علة عمل الفعل في المفعول معه. | ١٠٨ |
| المطلب الرابع: علة عمل الفعل في المفعول لأجله. | ١١٥ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المطلب الخامس: علة وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها. | ١٢٠ |
| المطلب السادس: علة جواز القياس على المصادر المنكرة الواقعة أحوالًا إذا تنوع بها الفعل. | ١٢٧ |
| المطلب السابع: علة جواز النصب على الحال في المعرَّف | ١٣٩ |
| المسألة الأولى: علة جواز النصب على الحال في المعرف بـ(أل). | ١٣٩ |
| المسألة الثانية: علة جواز النصب على الحال في المعرف بالإضافة. | ١٥١ |
| المطلب الثامن: علة اختيار النصب على التمييز في البيت:<br>مشق الهواجر لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلاكلًا وصدورًا | ١٦١ |
| المطلب التاسع: علة وجوب النصب على الظرفية في (هذا سواءَك). | ١٦٧ |
| **المبحث الثالث: العلل النحوية في المجرورات** | ١٧٩ |
| المطلب الأول: علة منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف. | ١٨٠ |
| المطلب الثاني: علة امتناع (الحسن وجهٍ). | ١٩٤ |
| المطلب الثالث: علة امتناع الجر على البدلية في (أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ). | ٢٠٠ |
| المطلب الرابع: علة ترجيح الجر في الكاف في (هم الضاربوك)، و(هما الضارباك). | ٢٠٧ |
| المطلب الخامس: علة امتناع جر (نفسك) بالإضافة في (إياك نفسِك). | ٢١٥ |
| المطلب السادس: علة جواز الجر في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ). | ٢٢٧ |
| المطلب السابع: علة امتناع تقدير الجر في الضمير في (لولاك، ولولاي). | ٢٣٧ |
| المطلب الثامن: علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار. | ٢٥١ |
| **الفصل الثاني: العلل النحوية في الأسماء المبنية** | ٢٦٥ |
| المبحث الأول: علة بناء اسماء الإشارة | ٢٦٥ |
| المبحث الثاني: علة بناء (أيٌّ) الموصولة. | ٢٧٠ |
| المبحث الثالث: علة بناء ما كان على وزن (فِعال) من أسماء فعل الأمر | ٢٨٤ |
| المبحث الرابع: علة بناء (أمسِ) . | ٢٩٨ |
| المبحث الخامس: علة بناء (قبلُ) و(بعدُ). | ٣٠٤ |
| المبحث السادس: علة بناء المركبات. | ٣١١ |
| المبحث السابع: علة بناء المنادى المفرد المعرفة. | ٣٢٠ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث الثامن: علة بناء (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابن عمَّ). | ٣٢٧ |
| المبحث التاسع: علة بناء اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مفردًا نكرة. | ٣٣١ |
| **الفصل الثالث: العلل النحوية في التعريف والتنكير** | ٣٣٩ |
| المبحث الأول: علة اعتبار أسماء الأجناس معرفة. | ٣٤٠ |
| المبحث الثاني: علة مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة. | ٣٤٨ |
| المبحث الثالث: علة تعريف (بُكرة) و(غدوة). | ٣٥٩ |
| المبحث الرابع: علة امتناع نداء ما فيه (أل). | ٣٦٨ |
| المبحث الخامس: علة امتناع توكيد النكرة. | ٣٧٨ |
| المبحث السادس: علة وجوب تعريف (البتَّة)، في (لا أفعله البتَّة). | ٣٩٠ |
| المبحث السابع: علة تنكير (ما) التعجبية. | ٣٩٢ |
| المبحث الثامن: علة تعريف وتنكير الضمير الغائب العائد إلى نكرة. | ٤٠٠ |
| **الفصل الرابع: العلل النحوية في التثنية والجمع** | ٤٠٦ |
| المبحث الأول: علة الإعراب بالحروف في المثنى وجمع المذكر السالم. | ٤٠٧ |
| المبحث الثاني: علة جعل الألف علامة للرفع دون النصب في المثنى. | ٤١٨ |
| المبحث الثالث: علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم. | ٤٢٢ |
| المبحث الرابع: علة التثنية في (لبيك، وسعديك، وحنانيك)، وامتناع الجمع فيها. | ٤٢٩ |
| المبحث الخامس: علة جواز إجراء الحكاية على وجوه الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم. | ٤٣٥ |
| **الباب الثاني: العلل النحوية في الأفعال** | ٤٤٠ |
| الفصل الأول: العلل النحوية في المبني من الأفعال | ٤٤١ |
| المبحث الأول: علة اشتقاق الفعل من المصدر. | ٤٤٢ |
| المبحث الثاني: علة جعل البناء أصلاً للأفعال. | ٤٤٩ |
| المبحث الثالث: علة بناء الفعل الماضي على الحركة. | ٤٥٩ |
| المبحث الرابع: علة بناء المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد. | ٤٦٣ |
| المبحث الخامس: علة فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ). | ٤٧٤ |
| **الفصل الثاني: العلل النحوية في المعرب من الأفعال** | ٤٨٢ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث الأول: علة امتناع الجرِّ في الأفعال. | ٤٨٣ |
| المبحث الثاني: علة امتناع عمل عوامل الأسماء في الأفعال. | ٤٩٠ |
| المبحث الثالث: علة دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر. | ٤٩٣ |
| المبحث الرابع: علة الإعراب بالحروف في الأفعال. | ٥٠١ |
| المبحث الخامس: علة إعمال عوامل الجزم في الأفعال. | ٥٠٧ |
| المبحث السادس: علة اعتبار الشرط المقدر هو عامل الجزم في جواب الطلب. | ٥١٤ |
| المبحث السابع: علة امتناع الجزم في جواب النفي. | ٥١٩ |
| المبحث الثامن: علة إعراب المعتل الآخر بالحذف في الجزم. | ٥٢٢ |
| **الفصل الثالث: العلل النحوية في التعدية واللزوم** | ٥٢٨ |
| المبحث الأول: علة تعدية الفعل ولزومه. | ٥٢٩ |
| المبحث الثاني: علة جواز الاقتصار على المفعول الأول في الفعل المتعدي إلى ثلاثة. | ٥٣٥ |
| المبحث الثالث: علة اللزوم في: (ذهبتُ الشامَ) والتعدية في: (دخلتُ البيتَ). | ٥٤٢ |
| المبحث الرابع: علة تعدية الفعل إلى ثلاثة مفاعيل. | ٥٥٠ |
| المبحث الخامس: علة قوة عمل المصدر معرَّفًا أو ماضيًا، وامتناع عمل اسم الفاعل معرَّفًا أو ماضيًا. | ٥٥٥ |
| المبحث السادس: علة كون الفعل مع الأداة ناصبًا للمستثنى. | ٥٦٣ |
| **الباب الثالث: العلل النحوية في الحروف** | ٥٧٣ |
| **فصل: العلل النحوية في الأحكام المتعلقة بالحروف** | ٥٧٤ |
| المبحث الأول: **التعليل النحوي في بناء الحروف**. | ٥٧٥ |
| المبحث الثاني: علة حرفية (رُبَّ). | ٥٧٨ |
| المبحث الثالث: علة امتناع عمل (إنْ) المخففة، ووجوب عمل (أنْ) المخففة في الأسماء. | ٥٨٦ |
| المبحث الرابع: علة امتناع العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب. | ٥٩٤ |
| المبحث الخامس: حقيقة (لن) والعلة في ذلك. | ٥٩٨ |
| المبحث السادس: علة إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التميميين. | ٦٠٣ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث السابع: علة إعمال (لاتَ) في الحين خاصة. | ٦٠٩ |
| المبحث الثامن: علة اعتبار (أي) لنداء المتوسط. | ٦١٦ |
| **الباب الرابع: العلل النحوية في المركبات** | ٦٢١ |
| **الفصل الأول: العلل النحوية في التقديم والتأخير** | ٦٢٢ |
| المبحث الأول: علة إعراب (قائمٌ زيدٌ) و(تميميٌّ أنا) على التقديم والتأخير. | ٦٢٣ |
| المبحث الثاني: علة جواز تقديم خبر (كان) عليها وعلى اسمها، وامتناع تقديم خبر (ليس) عليها. | ٦٢٧ |
| المبحث الثالث: علة امتناع تقدم خبر (إنَّ) عليها أو على اسمها. | ٦٣٦ |
| المبحث الرابع: علة جواز الإلغاء في التأخير والتوسط في (ظنَّ) وأخواتها. | ٦٣٩ |
| المبحث الخامس: علة امتناع تقديم معمول المصدر عليه. | ٦٤٦ |
| المبحث السادس: علة امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه. | ٦٥١ |
| المبحث السابع: علة جواز تقديم الحال على صاحبها، وامتناع تقديم الصفة على الموصوف. | ٦٥٦ |
| المبحث الثامن: علة امتناع تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور. | ٦٦٣ |
| المبحث التاسع: علة امتناع تقديم التمييز على عامله. | ٦٦٩ |
| المبحث العاشر: علة امتناع تقدم المستثنى في أول الكلام. | ٦٨١ |
| المبحث الحادي عشر: علة امتناع تقدم الفاعل على الفعل. | ٦٨٧ |
| المبحث الثاني عشر: علة اعتبار الجواب للمتقدم من الشرط أو القسم. | ٦٩٣ |
| **الفصل الثاني: العلل النحوية في الحذف** | ٦٩٨ |
| المبحث الأول: علة امتناع دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة (أل) إلا على تقدير حذف الخبر. | ٦٩٩ |
| المبحث الثاني: علة اقتصار حذف الخبر في باب (إنَّ) على الظرف أو الجار والمجرور. | ٧٠٦ |
| المبحث الثالث: علة ذكر الخبر أو حذفه بعد (لولا). | ٧١٢ |
| المبحث الرابع: علة تقدير المحذوف في عامل المنادى. | ٧٢٠ |
| المبحث الخامس: علة جواز حذف حرف النداء من العَلَم، وامتناعه من النكرة، واسم الإشارة. | ٧٢٦ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث السادس: علة تقدير الحذف والتعويض في (اللهمَّ). | ٧٣٢ |
| المبحث السابع: علة عدم جواز حذف المتبوع وإبقاء التابع. | ٧٣٨ |
| المبحث الثامن: علة التقدير على حذف الفاء في (إنْ أتيتني آتيك). | ٧٤١ |
| المبحث التاسع: علة وجوب حذف فعل القسم إذا ذُكر المقسم به. | ٧٤٧ |
| **الفصل الثالث: العلل النحوية في الإضمار** | ٧٥٠ |
| المبحث الأول: علة عدم التقدير في (أأنتَ عبدُالله كلمته؟). | ٧٥١ |
| المبحث الثاني: علة جواز النصب والإضمار في (أزيدًا أخاه تضربه؟). | ٧٥٩ |
| المبحث الثالث: علة وجوب إضمار الفعل وجوازه في التحذير. | ٧٦٤ |
| المبحث الرابع: علة وجوب إضمار العامل فيما جرى مجرى المصدر في الدعاء. | ٧٧٠ |
| المبحث الخامس: علة ترجيح الرفع على الإضمار في البيت:<br>لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ | ٧٧٣ |
| المبحث السادس: علة امتناع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في (نِعْمَ وبِئْسَ). | ٧٧٦ |
| المبحث السابع: علة اعتبار الناصب للفعل المضارع (أنْ) المضمرة بعد لام الجر و(حتى). | ٧٨٢ |
| **الباب الخامس: منهج الرماني في التعليل النحوي** | ٧٨٨ |
| الفصل الأول: خصائص التعليل النحوي عند الرماني. | ٧٨٩ |
| الفصل الثاني: أنواع العلل النحوية عند الرماني. | ٨٠٣ |
| الفصل الثالث: التأثر والتأثير | ٨٢٠ |
| المبحث الأول: تأثر الرماني بمن سبقه | ٨٢١ |
| المبحث الثاني: تأثيره في من بعده | ٨٣٧ |
| الفصل الرابع: تقويم منهج الرماني في تعليله النحوي | ٨٤١ |
| المبحث الأول: مميزات منهجه | ٨٤٢ |
| المبحث الثاني: المآخذ عليه | ٨٤٤ |
| **الخاتمة** | ٨٤٧ |
| **الفهارس الفنية:** | ٨٥٠ |
| | |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| فهرس الآيات القرآنية. | ٨٥١ |
| فهرس الأحاديث. | ٨٥٩ |
| فهرس الشعر. | ٨٦١ |
| فهرس الأعلام . | ٨٧٠ |
| فهرس الأماكن. | ٨٧٥ |
| ثبت المصادر والمراجع. | ٨٧٦ |
| فهرس الموضوعات. | ٨٩٤ |


❁❁❁